



تقرير التنمية البشرية لعام 2019

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر:
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين



تقرير التنمية البشرية لعام 2019 هو أحدث إصدار في سلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وهو مطبوعة مستقلة تتناول أهم المواضيع والاتجاهات والسياسات الإنمائية، بالتحاليل والأدلة.

ويمكن الاطلاع على الموارد الإضافية المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام 2019 على الموقع <http://hdr.undp.org>. بما في ذلك النسخ الرقمية، والنسخ المترجمة واللحة العامة المتاحة في أكثر من عشر لغات، والنسخة الإلكترونية التفاعلية، ومجموعة الأوراق الأساسية والبحثية المعدّة في إطار التقرير، والبيانات المصوّرة التفاعلية وقواعد البيانات لمؤشرات التنمية البشرية، وشروح مفصلة للمصادر والمنهجيات المستخدمة في الأدلة المركبة، والملاحق القطرية، وغيرها من المواد الأساسية وتقارير التنمية البشرية السابقة العالمية والإقليمية والوطنية. ويتضمّن الموقع الإلكتروني أيضاً التصحيحات والإضافات.

يُصوّر الغلاف أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في عالم متغيّر. والنقاط الملوّنة ترمز إلى الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لأوجه عدم المساواة. والألوان النارية في خلفية الغلاف تعبّر عن التغيّر التكنولوجي الكاسح وأزمة المناخ الحادة، وما سيكون لهما من أثر على مسار التقدم في تحقيق التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.



حقوق الطبع © 2019 محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

Sales no.: E.20.III.B.1
ISBN: 978-92-1-126439-5
eISBN: 978-92-1-004496-7
Print ISSN: 0969-4501
eISSN: 2412-3129

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

إخلاء المسؤولية. ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمّن التعبير عن أي رأي كان لمكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تشير الخطوط المنقطعة والمتقطعة على الخرائط إلى حدود تقريبية قد لا يكون هناك بعد اتفاق تام بشأنها.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، كما هو الحال في التقارير السابقة، لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً من المجلس التنفيذي فيه. ولا يدعمها بالضرورة الأشخاص المذكورون في الشكر والتقدير أو المشار إليهم في التقرير.

لا يعني ذكر أسماء شركات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمها أو يوصي بها أكثر من الشركات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي لا يرد ذكرها.

بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير، حيثما ذكرت، هي تقديرات لمكتب تقرير التنمية البشرية أو لمساهمين آخرين في التقرير، وليست بالضرورة إحصاءات رسمية للبلد أو المنطقة أو الإقليم المعني الذي يمكن أن يعتمد طرقاتاً بديلة. جميع الأرقام الواردة في المرفق الإحصائي مستمدة من مصادر رسمية في المقاييس المركبة. اتخذ مكتب تقرير التنمية البشرية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه المطبوعة. لكنّ المادة المنشورة تُورّع من دون أي نوع من الضمانات، سواء صراحةً أم ضمناً.

تقع مسؤولية تفسير المادة واستخدامها على عاتق القارئ. لا يكون مكتب تقرير التنمية البشرية ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً، في أي حال من الأحوال، عن أي أضرار ناجمة عن استخدامها.

طُبِعَ التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة AGS التابعة لشركة RR Donnelley، باستخدام أوراق خالية من عنصر الكلورين ومصدقة من مجلس رعاية الغابات. استخدم في الطبع حبر نباتي الأصل.

تقرير التنمية البشرية لعام 2019

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر:
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

لبرنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي



في قوة الأفراد،
منفعة الأمم.

فريق العمل

مدير المكتب والمؤلف الرئيسي

بيدرو كونسيساو

البحث والإحصاءات

جاكوب أسا، وتانغافيل بالانيفل، وهيربيرتو تابيا، وكرولبينا ريفيرا، وجورج رونالد غراي، ونرجس غولاسان، وسيسيليا كالديرون، وميلوراد كوفاسفيك، وبرايين لوتز، وكريستينا لينجفيلدر، وتاني موكوبادياي، وشيفاني نيار، ويو-تشي هسو

الإنتاج والاتصالات والعمليات

آنا أورتوبيا، وأوسكار برنال، وإلودي تورتيشي، وأدمير جاهيك، وأندريا ديفيس، ويمنى راثور، ودارشاني سينيفيراتني، وفي هواريز شاناهان، وبوتاغوز عبديافا، وريزارتا غودو، وسارانتويا ميند، وسيكوان برايس هوانغ، وجون هول، ونونو وين

المساهمون من خارج البرنامج

الفصل الثالث (مختبر اللامساواة العالمية): توماس بيكيتي، ولوكاس تشانسيل، وإموري جيثين، ودينيس كونيو، وأليكس ميكزوفسكي

الأطر والإضاءات: إليزابيث أندرسون، وميشيل باتشيليت، وباس فان بافيل، وجيمس فوستر، وبن فيليبس، وديفيد كودي، ونورا لوستيغ

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة

فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإدارة وإشراف نضال نون



إلى ترسيخ عدم المساواة وتوطيد نفوذ القلّة وهيمنتها السياسية.

ما نراه اليوم هو قمة الموجة في عدم المساواة. أما ما سيحدث بعد فزهن بخياراتنا. فكما أنّ عدم المساواة يبدأ منذ الولادة ويحدد حريات وفرص الأطفال والبالغين والمسنين، بل أيضاً حريات وفرص الأجيال المقبلة، كذلك يمكن لسياسات مكافحة عدم المساواة أن تغطي دورة الحياة كاملة.

فمن الاستثمارات قبل الانخراط في سوق العمل في صحة الأطفال الصغار وتغذيتهم إلى الاستثمار في سوق العمل وفي ما بعده، في ما يتعلق بالحصول على رأس المال والحد الأدنى من الأجور والخدمات الاجتماعية، أمام السياسيين وواضعي السياسات مجموعة واسعة من الخيارات التي، إذا ما اتخذت بما يناسب سياق كل بلد أو مجموعة، ستحوّل استثماراً مدى الحياة في المساواة والاستدامة.

واتخاذ هذه الخيارات يبدأ بالالتزام بمعالجة تعقيد التنمية البشرية - بالابتكار والتجديد لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا هو جوهر رسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أن نعمل مع البلدان والأقاليم المئة والسبعين التي نخدمها.

منذ 40 عاماً طرح البروفسور أمارتيا سين، المؤسس لمبدأ التنمية البشرية، سؤالاً يبدو غايةً في البساطة: المساواة في ماذا؟ فأجاب ببساطة مماثلة: المساواة في الأمور التي تهمنا كي نبني المستقبل الذي نتوق إليه.

كلمات البروفيسور سين تساعدنا على تجديد رؤيتنا؛ على النظر أبعد من النمو والأسواق لفهم ما يدفع الناس إلى الشوارع احتجاجاً وما يسع القادة فعله.

أود أن أشكر من رافقونا في هذه الرحلة الاستكشافية على مدى 12 شهراً، وأدعوكم إلى الانضمام إليها من خلال قراءة هذا التقرير.

أكيم شتاينر
المدير التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في موجات التظاهرات التي تجتاح بلداناً عديدة إشارة واضحة إلى أن مجتمعنا المعولم ليس على ما يرام، رغم كل ما أحرز من تقدم.

يتجه الناس إلى الشارع لأسباب مختلفة من ثمن تذكرة القطار أو أسعار البنزين إلى المطالبات السياسية بالاستقلال.

أما المحرك المشترك لجميع هذه المطالب فهو الشعور العميق المتفاقم بالإحباط إزاء عدم المساواة.

ويتطلب فهم كيفية التعامل مع ما يعم العالم اليوم من اضطراب النظر إلى "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر"، وهذا موضوع هذا العدد من تقرير التنمية البشرية.

وفي أحيان كثيرة، يوضع عدم المساواة في إطار الاقتصاد ويقاس انطلاقاً من مبدأ أن كسب الأموال أهم ما في الحياة.

لكن المجتمعات ترزح تحت وطأة هذا الافتراض. وفي حين يلجأ الناس إلى الاحتجاج ليبقوا على ما في جيوبهم من المال، يبقى النفوذ صاحب الكلمة الفصل: نفوذ القلّة، وعجز الكثرة، والنفوذ الجماعي الذي يمكن الناس من المطالبة بالتغيير.

والمقصود بتخطي الدخل تناول المصالح المتجدرة - الأعراف الاجتماعية والسياسية التي تضرب جذورها عميقاً في تاريخ وثقافة شعب أو مجموعة.

وفي ما وراء الحاضر، يكشف تقرير التنمية البشرية لعام 2019 نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة. وإذ تضيق الفجوة في مستويات المعيشة الأساسية، وتفلت أعداد غير مسبوقه من براثن الفقر والجوع والمرض، تتطور الإمكانيات التي يحتاج إليها الناس للمنافسة في المستقبل.

فقد نشأت فجوات جديدة، كما في التعليم العالي وفي إنترنت النطاق العريض - الفرص التي كانت في السابق من الكماليات أصبحت اليوم حاسمة في التنافس والانتماء، لا سيما في اقتصاد المعرفة، حيث لا سلّم لارتقاء عدد متزايد من الشباب المتعلم المتصل بالعالم.

وفي الوقت نفسه، تمنع عوامل تغيّر المناخ وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والنزاعات العنيفة في دفع وتثبيت أوجه عدم المساواة المزمنة والمستجدة على حد سواء. وكما يبيّن تقرير التنمية البشرية، سيؤدي الفشل في التصدي لهذه التحديات النظمية

شكر وتقدير

لامونت، وسانتياغو ليفي، وأكو موتو، وآمبر نياران، وكينيث هارتغن، ومايكل وولكوك. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للمساهمات الخطية للوكاس شانسيل وزملائنا في مختبر اللامساواة العالمية في الفصل الثالث من التقرير. وساهم في الأطر والإضاءات كل من إليزابيث أندرسون، وميشيل باتشيليت، وباس فان بافيل، وجيمس فوستر، وبن فيليبس، وديفيد كودي، ونورا لوستيغ، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين، والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو. وساهم في إعداد ورقات المعلومات الأساسية والمدخلات الخطية كل من غودرون أوستبي، وإريك أوسلانز، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وفابريزيو برناردي، وماثيو برونواسر، وإلز بلافجو، وإيناكي بيرمانير، وديرك بيزيمر، ومارثا تشن، وسيريان دالوم، وسيري آس روستاد، ومارتين فان زومرين، ودييجو سانشير-أنكوشيا، وجيروين ب.ج.م. سميتس، وأنيا شيفرين، وجيمس ك. غالبرايت، وجاياتي غوش، وأوليفي فيالا، وفالبي فيتزجيرالد، وباتريك كاباندا، وإيمانويل ليتوز، وجوليانا مارتينيز، وهوفارد موكليف، ومارتن هيلبرت، وجون هيليويل، وكيفن واتكينز. لهم جزيل الشكر.

وعقد في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2019 عدد من المشاورات مع خبراء في الموضوع وخبراء إقليميين، بما في ذلك في باريس، وبون، وبوينس آيرس، وبيروت، وجنيف، والدوحة، والرباط، وطوكيو، والقاهرة، ومراكش، ونور سلطان، ونيروبي. ونتوجه بشكر خاص على المدخلات التي قدمها خلال هذه المشاورات كل من هالة أبو علي، وتهامي أبي، ولورا أداتي، وباولو إستيفيس، والشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة، وفاكوندو أفاريدو، وباسمين الأنصاري، وأندريا فياريال أوخيدا، وأندريا أوردونيز، وتشوكوكا أونيكوينا، وإميل ميميس بارماكسي، ومونيكا باشون، ورادريكا بالكريشان، وكارلوتا باليستر، وكرايلا باياتيروفا، وأليخان بايمينوف، وإبراهيم أحمد البدوي، وتوماس بلانشيت، وديبأبريا بهاتاشاريا، وروبرتو بيسيو، ولويس بيكاريا، وألكسندر تشوبريك، وحامد التيجاني، وحاتم جمالي، وأمينة حسين، وفهميدة خاتون، ومها

إعداد تقرير التنمية البشرية مسعى جماعي فعلاً. إنه ثمرة مساهمات رسمية وغير رسمية لعديدين ومؤسسات عدّة. ولا يعبر ما تتضمنه هذه الصفحات عن كل ما بذل من جهود في تبادل الأفكار والتفاعل والتشارك والتعاون. وهذا الشكر ليس أكثر من لفظة متواضعة لتقدير جهود كل من كرّس وقته وطاقته بسخاء للمساهمة في إعداد تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مع الاعتذار من كثيرين شاركوا ولم تدرج أسماؤهم. ونتمنى، كمؤلفين، أن يرقى المحتوى إلى مستوى المساهمات القيّمة التي تلقيناها، وأن يقدم قيمة مضافة إلى تقرير التنمية البشرية الذي ترى فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة "نتاج عملية فكرية مستقلة" وتعتبر أنه "يمثل أداة هامة في رفع سوية الوعي بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم". نتوجه بالشكر أولاً إلى أعضاء المجلس الاستشاري، الذي عمل تحت القيادة الفعالة لتوماس بيكيتي وثارمان شانموغاراتنام، وهم أولو أجاكايي، وكوشيك باسو، وهارون بورات، وديفيد غروسكي، وفرانسيس ستيوارت، وجانيت سي غورنيك، وفرانسيسكو فيريرا، ورافي كانبور، ونورا لوستيغ، وتشونلينغ لي، وإريكو ليتا، ولورا شينشيلاميراندا، ونجوغونا ندونغو.

واستكمالاً لمشورة المجلس الاستشاري، قدّم الفريق الاستشاري الإحصائي توجيهات بشأن جوانب عدة متعلقة بالمنهجية والبيانات، لا سيما في حساب أدلة التنمية البشرية. ونتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء الفريق: ألبينا أ. تشوا، وأوليفر تشينغانيا، ودين ميتشل جوليف، وبيدرو لويس دو ناسيمينتو سيلفا، وماكس روسر، ومارك فليرباي، وييمي كابل، وستيفن كبسوس، وجايا كريشناكومار، ولودجارد كوبينز، وروبرت كيركبأتريك، ومحمد عزيز محي الدين، وماري هالدورسون، وفريدريك هوبلر.

وقدم كثيرون آخرون اقتراحات سخية، دون الاضطلاع بدور استشاري رسمي، ومنهم سابينا ألكير، وسودهير أناند، وعمار باتاشاريا، ويوكيو تاكاسو، وسينوي تورجرسون، وهومي خاراس، وأنجوس ديتون، وشانتا ديفاراجان، وأليكس ريد، وكارولينا سانشير-بارامو، وخوان سومافيا، وبول سيغال، وأمارتيا سين، وفيتور غاسبار، وكارول غراهام، وسارة كليف، ومايلز كوراك، وميشيل



اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وخالد أبو اسماعيل، ونيرنجان سارنجي، وأسامة صفا، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وبيرين سيكرلر، وروجر غوميس، وداميان غريمشو، وستيفان كون، من منظمة العمل الدولية؛ وأسترا بونيني، وهوي واي جاكى تشينغ، ومارتا رويغ، ومايكل سميديس، ومارسيلو لافلور، وشانتانو موخيرجي، وإليوت هاريس، وإيفو هافينغا، ووينيان يانغ، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ ومانوس أنتونينيس، وبلال فؤاد بركات، وأنا كريستينا دادى، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ولاكشمي ناراسيمهان بالاجي، ولورانس تشاندي، ومارك هيريوارد، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ وشمس بانيناهاني، وجورج شدياق، وشياوجون غريس وانغ، من مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛ وبول لاد من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ وراشيل جيسيلكويست، وكونال سين، وكارلوس غرادين، من المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي في جامعة الأمم المتحدة؛ ومارغريت كارول، وإيما مورلي، من برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ وشهرشوب رازافي، وسيلك ستاب، وشروتى ماجومدار، من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وثيادورا سويفت كولر، من منظمة الصحة العالمية.

وقدم العديد من الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والتشجيع. ولم تقتصر توجيهات جوزيف ديكرز، ولويس فيليبى لوبيز كالفو، وميشيل كاندوتي، وعبد الله مار ديبى، على محتوى التقرير بل رسمت توجهه مكتب تقرير التنمية البشرية في السنوات القادمة. والشكر لكل من فرناندو أرامايو، ومارسيل أليز، وميريانا سبولاريك إيغر، ونيكول إيغليوي، وإرنستو بيريز، وإسونا دوغاروفا، وريناتا روبيان، وكينروي روش، ودييجو زافاليتا، وبن سلاي، وهيويليانغ شو، وناروي شيكي، وستيفن غولد، وألمودينا فرنانديز، وكاسي فلين، وغابرييلا كاتربغ، وفاليري كليف، وبويان كونستانتينوف، وراكيل لاغوناس، وروبين ميركادو، ومارسيلا ميلينديز، ومراد وهبة، ودوغلاس ويب.

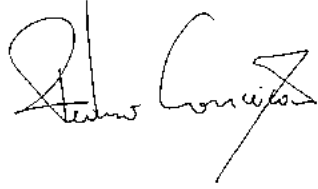
وقد حظينا أيضاً بدعم المتدربين الموهوبين أدريان بيرل، ومايكل جوتشالك، وفرحين غفار،

الرباط، ورشا رمضان، وويدراغو سايبوا، وبول ستابس، وهالة السعيد، وأندريه دي ميلو إي سوزا، وساشين شاتورفيدي، وشيرين شوقي، وشو شيولي، وتهامي عبد الخالق، وماجد عثمان، وكزافيي عودينوت، وكريستينا غالاش، ومانويل غلاف، وشيرين غنيم، وليانا غوكاسيان، وأموري غيثين، وعبد الرازق الفارس، ورينيه موريسيو فالديس، وبيتر فان دي فين، وأسماء الفضالة، وإلياس فلول، وبول كروغمان، وأليكس كليم، ونيفينا كوليتش، وتوماس دي لارا، وكريستوف لاكنر، وإريك ليفني، وغوردانا ماتكوفيتش، ورودرغو ماركيز، وروكسانا ماوريسيو، ونجلاء علي مراد، وبول مقدسي، وسيلو موراليس، وسالفاتوري موريلي، وماركو ميلا، وهبة نصار، وربيع نصر، وهبة هندوسة، وغونزالو هيرنانديز-ليكونا، ونو واه وين، وكاي بيبينغ، وسابينا يميري، وستيفن يونغر. وقدم الدعم عدد كبير من الأفراد يصعب ذكرهم جميعاً هنا (ترد المشاورات التي عقدت على الموقع <http://hdr.undp.org/en/towards-hdr-2019>، وترد أسماء المزيد من الشركاء والمشاركين على الموقع <http://hdr.undp.org/en/acknowledge-ments-hdr-2019>). ونوه أيضاً بما قدمته من مساهمات وأنشطة دعم ومساعدة المؤسسات الشريكة، بما فيها المكاتب الإقليمية والقطرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستفاد التقرير، في كل فصل، من استعراضات أقران أجراها بول أنان، وزاكاري بارولين، وكيت إ. بيكيت، ومارينا مينديز تافاريس، وديديه جاكوبس، وداني دورنغ، وسانجاي ريدي، وباسكال سانت أمانز، وليديا سيرباني، وروبرت سيمانز، ونيكولاس شورت، وليونارد غوف، وألكسندر ف. غيفوركين، وماورا فرانثيسي، وأوليفر فيالا، وكسابا فيهر، وسيلبا كازا، وكارلوس رودريغيز كاستلان، وأنيرودا كريشنا، وجيني كلوغمان، وميغان كول، ودانييلي كيكى، وبينوا لابلانت، وماكس لاوسون، ومارك مورغان، وتيريزا مونزي، وبرايان نولان.

ونتوجه بالشكر لعديد من الزملاء في منظومة الأمم المتحدة الذين ساهموا في إعداد التقرير من خلال استضافة المشاورات أو تقديم التعليقات والمشورة، ومنهم، ثوكوزايل روزفيدزو، وسوراب سينها، وبروسبر تانيارادزوا موينغوا، من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وألبرتو أريناس، وأليسيا بارسينا، ونونزيا سابوريتو، وماريو سيمولي، من

ويمنحنا في الوقت نفسه حرية أن نتحلى بالجرأة. فقد دعا إلى إعداد تقرير يتوجه إلى الجمهور وواضعي السياسات والخبراء، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للنهوض بقضية التنمية البشرية. نأمل أن نكون قد ارتقينا إلى مستوى هذه التوقعات.



بيدرو كونسيساو
مدير

مكتب تقرير التنمية البشرية

وسنيها كول، وشاو هوانغ، ومدققي الوقائع، إميلييا توشيدلوفسكا، وتوبياس شيلينغز، وجيريمي ماراند.

ويتوجه مكتب تقرير التنمية البشرية بخالص الشكر إلى جمهورية كوريا لما قدمته من دعم مالي. فدعمها المستمر لبحوث التنمية وهذا التقرير وتفانيها في هذا المجال هما موضع تقدير كبير.

ونتوجه بالشكر إلى المحررين والمصممين المحترفين في مؤسسة Communications Development Incorporated بقيادة بروس روس-لارسن، وهم كريستوفر تروت، وجو كابونيو، ونيك موشوفاكيس، وإلين ويلسون.

وفي الختام، نتقدم بجزيل الشكر إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكييم شتاينر، الذي يدفعنا دائماً إلى تصعيد تطلعاتنا

المحتويات

الفصل 4

أوجه عدم المساواة بين الجنسين ما وراء المتوسطات: بين الأعراف الاجتماعية والاختلافات في موازين القوى

147	
148	عدم المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين
152	هل من تحول في الأعراف الاجتماعية والاختلافات في موازين القوى؟
158	خيارات مقيدة واختلافات في موازين القوى مدى الحياة
164	تمكين الفتيات والنساء لتحقيق المساواة بين الجنسين: نموذج للحد من أوجه عدم المساواة الأفقي

الجزء الثالث

ما وراء الحاضر

171

الفصل 5

تغيير المناخ وعدم المساواة في عصر الأنثروبوسين

178	كيف يتداخل تغيير المناخ وعدم المساواة في التنمية البشرية
187	تقشي أوجه عدم المساواة والإجحاف البيئية: نظرة عالمية إلى النفايات واستهلاك اللحوم واستخدام المياه
193	في معزل عن الماضي: خيارات جديدة لصالح الإنسان والأرض

الفصل 6

إمكانات التقارب والتباعد بفعل التكنولوجيا: مواجهة قرن من التحولات الهيكلية

199	
200	ديناميات عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا: تقارب في الأساسي وتباعد في المعزز من الإمكانيات
205	التكنولوجيا تعيد رسم ملامح العالم: كيف ترسم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية؟
209	تسخير التكنولوجيا لتقارب عظيم في التنمية البشرية

الفصل 7

سياسات للحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين: لنا الخيار

223	
225	نحو تقارب في الإمكانيات في ما وراء الدخل: من تعميم الأساسي إلى تعميم المعزز
233	نحو زيادة في الدخل للجميع: رفع الإنتاجية وتعزيز الإنصاف
245	أما بعد: لنا الخيار

الملاحظات

257

المراجع

268

تمهيد

شكر وتقدير

لمحة عامة

الجزء الأول

ما وراء الدخل

23

الفصل 1

عدم المساواة في التنمية البشرية: أهداف متغيرة في القرن الحادي والعشرين

29

30

فهم عدم المساواة في الإمكانيات

ديناميات عدم المساواة في التنمية البشرية: تقارب في الإمكانيات الأساسية وتباعد في الإمكانيات المعززة

32

التقارب في الأساسيات لا يعود بالفائدة على الجميع: من هم المهملون

48

نحو ولاية معززة للفرد على حياته

51

أهداف متغيرة وأوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

57

الفصل 2

أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية: ترابط مزمن

73

74

كيف تبدأ أوجه عدم المساواة عند الولادة وكيف أنها قد تستمر مدى الحياة

82

كيف تتفاعل أوجه عدم المساواة مع محددات ظرفية أخرى للتنمية البشرية

93

أوجه عدم المساواة يمكن أن تتراكم مدى الحياة، عاكسةً اختلافات عميقة في موازين القوى

الجزء الثاني

ما وراء المتوسط

97

الفصل 3

قياس عدم المساواة في الدخل والثروة

103

103

التصدي لعدم المساواة يبدأ بحسن القياس

109

عدم المساواة والنمو على الصعيد العالمي: منحنى الفيل

116

ما مقدار عدم المساواة في أفريقيا؟

119

عدم المساواة في مجموعة بلدان بريكس منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

120

عدم المساواة وإعادة التوزيع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

128

عدم المساواة في الثروة في العالم: رأس المال قد عاد

132

خاتمة: شفافية البيانات ضرورة عالمية

الملحق الإحصائي

دليل القارئ

الجدول الإحصائية

300	1. دليل التنمية البشرية وعناصره
304	2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 2018-1990
308	3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة
312	4. دليل التنمية حسب الجنس
316	5. دليل الفوارق بين الجنسين
320	6. دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية
لوحات تتبع التنمية البشرية	
323	1. نوعية التنمية البشرية
328	2. الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة
333	3. تمكين المرأة
338	4. الاستدامة البيئية
343	5. الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية
المناطق النامية	
348	المراجع الإحصائية
349	

مساهمة خاصة

26	نظرة جديدة على عدم المساواة
----	-----------------------------

الأطر

11	1 منحنى غاتسبي العظيم (Great Gatsby Curve)
ج 1-1	نهج الإمكانات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
1-1	عدم المساواة في الإمكانات
2-1	المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحق في الحصول على مستوى معيشي أساسي
37	3-1 عدم المساواة في العمر المتوقع بصحة جيدة
38	4-1 التباعد في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة في شبلي
43	5-1 الأزمات والتباعد
52	6-1 الإقصاء الاجتماعي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين
54	7-1 عدم المساواة في الأمن البشري في اليابان: دور الكرامة
55	8-1 عدم المساواة الأفقي في الهند: ديناميات مختلفة في الإمكانات الأساسية والإمكانات المعززة
56	9-1 منظور اجتماعي-نفساني إلى عدم المساواة
58	إ 1-3-1 سيناريوهات خفض فقر الدخل وصولاً إلى عام 2030
67	1-2 كفاءات أساسية للتعليم الاجتماعي والعاطفي
79	2-2 كيف تؤثر مدرجات الحرمان النسبي على النتائج الصحية
80	3-2 قوة مدرجات أوجه عدم المساواة في جنوب أفريقيا
86	4-2 تأثير الجيران
87	5-2 عدم المساواة الاقتصادية والتنمية البشرية
89	6-2 النزاع المسلح الداخلي وأوجه عدم المساواة الأفقي
92	1-3 الصحافة الاستقصائية تكشف عن عدم المساواة
106	2-3 ما هي مفاهيم الدخل التي نقيس؟
109	3-3 ماذا عن الاستهلاك؟
110	4-3 ما موقعك من سلم توزيع الدخل العالمي؟
114	5-3 نمو دخل أدنى 40 في المائة – أعلى من المتوسط الوطني؟
119	1-4 المصالح والاحتياجات العملية والاستراتيجية للجنسين
151	2-4 هويات متداخلة ومتقاطعة
153	3-4 دليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين، قياس التحيزات والتحاملات والمعتقدات
155	4-4 إطار الرجولة
159	5-4 تغيّر المناخ وعدم المساواة بين الجنسين
163	6-4 هناك حاجة إلى بيانات أفضل حول عدم المساواة بين الجنسين
165	1-5 دخل الأسرة المعيشية، وعدم المساواة، وانبعثات غازات الدفيئة
175	

2-5	من عصر الهولوسين إلى عصر الأنثروبوسين: النفوذ ومن يمسك زمامه على عتبة حقبة جديدة
177	3-5 حين لا يعود التاريخ دليلاً جيداً
187	4-5 آثار التحوّل في النظم الغذائية العالمية على التنمية البشرية المستدامة
189	1-6 التكنولوجيا النقلة تعزز الشمول المالي
203	2-6 التكنولوجيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تهيئة الظروف المناسبة
209	3-6 الذكاء الاصطناعي وخطر التحيز: جعل أوجه عدم المساواة الأفقي أسوأ؟
212	4-6 مبادئ إطار أخلاقيات البيانات في المملكة المتحدة
213	5-6 حقوق الملكية الفكرية والابتكار ونشر التكنولوجيا
217	1-7 تعزيز القدرات في الصين: التصدي لجذور عدم المساواة
227	2-7 إطلاق إمكانات التعليم ما قبل الابتدائي للنهوض بالتنمية البشرية في إثيوبيا
228	3-7 استمرار الفوارق الصحية حتى مع التغطية الصحية الشاملة
230	4-7 خيارات وفرص تدريب الفتيات على الترميز البرمجي
235	5-7 المساواة بين الجنسين في سوق العمل
240	6-7 كيف يمكن أن يؤثر تركيز السوق بشكل غير متناسب على الفقراء
241	7-7 قوة إعادة التوزيع المالي

الأشكال

1	1 حصة السكان التي تفيد بأن الدخل يجب أن يكون أكثر مساواة ارتفعت بين العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين
2	2 الأطفال المولودون في عام 2000 في بلدان تختلف في مستويات الدخل، سيضعون حتى عام 2020 على مسارات غير متساوية
3	3 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تنتهي إلى خمس رسائل أساسية
4	4 التمقن في أوجه عدم المساواة
5	5 التنمية البشرية، من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة
6	6 أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية والمعززة لا تزال عميقة الجذور بين بلدان العالم
8	7 تقارب بطيء في الإمكانات الأساسية، تباعد سريع في الإمكانات المعززة
9	8 التعليم والصحة مدى الحياة
10	9 أوجه عدم المساواة، والاختلالات في موازين القوى، وفعالية الحكمة
12	10 التحيز ضد المساواة بين الجنسين أخذ في الارتفاع: حصة النساء والرجال في جميع أنحاء العالم التي لا تحيز بين الجنسين في عرفها الاجتماعي انخفضت بين عامي 2009 و2014
13	11 بين عامي 1980 و2017، ارتفع الدخل بعد الضرائب بحوالي 40 في المائة لدى أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين، مقابل أكثر من 180 في المائة لدى أغنى 0.001 في المائة
14	12 إطار لرسم سياسات لتصبح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية إعادة توزيع الضرائب والتحويلات المالية المباشرة توضح معظم الفوارق في عدم المساواة في الدخل المتاح بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة
16	14 استراتيجيات التعميم على الجميع في البلدان النامية حيث عدم المساواة البصمة البيئية تتسع مع التنمية البشرية
18	15 يمكن للتكنولوجيا تولي بعض المهام، وكذلك استحداث مهام جديدة
19	ج 1-1 حصة السكان التي تفيد بأن الدخل يجب أن يكون أكثر مساواة ارتفعت بين العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين
23	1-1 الأطفال المولودون في عام 2000 في بلدان تختلف في مستويات الدخل، سيضعون حتى عام 2020 على مسارات غير متساوية
29	2-1 ما زال هناك عدم مساواة هائل في التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، 2017
30	3-1 التنمية البشرية، من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة
33	4-1 أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية والمعززة لا تزال عميقة الجذور بين بلدان العالم
34	5-1 في جميع مناطق العالم، الخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة أخذت بالتضاؤل، ما يعكس تقدماً في الإمكانات الأساسية
35	6-1 تقارب في الإمكانات الأساسية، وتباعد في الإمكانات المعززة
36	7-1 استمرار عدم المساواة في العمر المتوقع ومعدل الوفيات
38	

8-1	تغير عدم المساواة في العمر المتوقع، 2005-2015: بلدان التنمية البشرية المنخفضة تلحق بانخفاض العمر المتوقع عند الولادة، لكنها تتأخر في العمر المتوقع في الأعمار المتوقعة	40
9-1	معدلات وفيات الرضع، محدد هام للعمر المتوقع عند الولادة، ما زالت تتناقض في كل مكان، لكن هناك تدرجات كبيرة	41
10-1	معدل الوفيات: تقارب في الإمكانات الأساسية، وتباعد في الإمكانات المعززة	41
11-1	كلما انخفضت التنمية البشرية في بلد، ازدادت الفجوة في الحصول على التعليم	44
12-1	الفجوات في الحصول على التعليم بين الأطفال والشباب كبيرة أيضاً ضمن البلدان	44
13-1	ترجع عدم المساواة في التعليم الابتدائي والثانوي خلال العقد الماضي	45
14-1	ديناميات التحصيل العلمي، 2007-2017	46
15-1	تتزايد أوجه عدم المساواة في التعليم ما بعد الثانوي ضمن البلدان	47
16-1	اتساع نطاق عدم المساواة في توفر الأطباء بين البلدان	48
17-1	درجات الاختيار المتسقة عبر مجموعات التنمية البشرية	48
18-1	تتقارب وفيات الأطفال مع التنمية البشرية، ولكن ليس لأفقر 20 في المائة	50
19-1	تمكن الحيلولة دون وفيات حوالي 846,000 طفل من بين 3.1 مليون إذا تقارب أفقر 20 في المائة مع المتوسط للبلد	50
20-1	تتقارب معدلات التسرب من المدارس مع التنمية البشرية، ولكن ليس لأفقر 20 في المائة	51
1-1-1	وصف مراحل تطور اقتصادات السوق التاريخية	61
2-1-1	ربط خطر المد بكوارت الفيضانات: تعزز المساواة الاقتصادية والسياسية فرصة أن تصبح المؤسسات مكيفة مع الظروف وتحول دون وقوع الكوارث	62
1-2-1	نقل عدم المساواة في التنمية البشرية عبر دورة الحياة	65
2-2-1	توزيع الرفاه الذاتي عبر العالم (مقاساً برضا الأشخاص العام عن حياتهم)	66
1-3-1	يعيش حوالي 600 مليون شخص على أقل من 1.90 دولار في اليوم	68
2-3-1	يرتبط الفقر على مستوى أقل من 1.90 دولار في اليوم بالفقر المتعدد الأبعاد	69
3-3-1	تتحدى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أكثر أشكال الحرمان المتداخلة	69
1-2	الارتفاع في الدخل عبر الأجيال أقل في البلدان التي يكثر فيها عدم المساواة في التنمية البشرية	74
2-2	التعليم والصحة مدني الحياة	76
3-2	ثبات التعليم عبر الأجيال في البلدان التي يرتفع فيها عدم المساواة في التنمية البشرية	76
4-2	الفوارق في المهارات تظهر في الطفولة المبكرة على أساس تعليم الوالدين	77
5-2	يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي على مجالات محددة من الصحة في مرحلة لاحقة من دورة الحياة	81
6-2	الفرار في الوسط في جنوب أفريقيا	83
7-2	كفاءة الحكومة: حلقة لا تنتهي	90
1-3	الشفافية بشأن بيانات عدم المساواة شبه مفقودة في عشرات البلدان	105
2-3	ارتفع عدم المساواة في الدخل، على أساس حصة أغنى 10 في المائة من الدخل، في معظم المناطق منذ عام 1980، ولكن بمعدلات مختلفة	111
3-3	عدم المساواة والنمو على الصعيد العالمي: منحنى الفيل	112
4-3	في عام 2010، بلغ نصيب أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل ما نسبته 53 في المائة من الدخل العالمي، وكان لينخفض إلى 48 في المائة في حال المساواة التامة في متوسطات الدخل بين جميع البلدان	113
5-3	ازدادت نسبة متوسط دخل أعلى 10 في المائة إزاء الـ 40 في المائة الوسطى بنحو 20 نقطة مئوية بين عامي 1980 و2016، ولكن نسبة متوسط دخل الـ 40 في المائة الوسطى إزاء أدنى 50 في المائة انخفضت بما يبلغ 27 نقطة مئوية	114
6-3	تغيرت التفاوتات الجغرافية لكل شريحة مئوية من توزيع الدخل العالمي من عام 1990 إلى عام 2016	115
7-3	بين عامي 1995 و2015، بقيت حصة الدخل لأعلى 10 في المائة في الشمال والغرب الأفريقي مستقرة نسبياً، في حين أن حصة أدنى 40 في المائة انخفضت في الجنوب الأفريقي	117
8-3	ارتفعت حصة أعلى 1 في المائة من الدخل بقدر كبير في الاتحاد الروسي والصين والهند منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي	120
9-3	ارتفعت حصة أعلى 10 في المائة من الدخل قبل الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 35 في المائة في عام 1980 إلى حوالي 47 في المائة في عام 2014	123

10-3	بين عامي 1980 و2017، ارتفعت حصة أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل من الدخل القومي بعد الضريبة من 21 إلى 25 في المائة في أوروبا الشمالية في حين أن حصة أدنى 40 في المائة هبطت من 24 إلى 22 في المائة	124
11-3	بين عامي 1980 و2017، ارتفع دخل أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين بما يقارب نسبة 40 في المائة في حين ارتفع دخل أعلى 0.001 في المائة من السكان بأكثر من 180 في المائة	125
12-3	انخفضت حصة أدنى 40 في المائة من الدخل قبل الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية من 13 في المائة في عام 1980 إلى 8 في المائة في عام 2017، في حين ارتفعت حصة أعلى 1 في المائة من حوالي 11 في المائة إلى 20 في المائة	126
13-3	بين عامي 1980 و2017، ارتفع متوسط حصة أدنى 40 في المائة من الدخل قبل الضريبة في أوروبا بنسبة 36 في المائة، في حين انخفض بنسبة 3 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية	126
14-3	متوسط الدخل قبل الضريبة لدى أعلى 10 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية كان أعلى بحوالي 11 ضعفاً منه لدى أدنى 40 في المائة في عام 1980، إلا أن النسبة بين الفئتين بلغت 27 ضعفاً في عام 2017، أما النسبة في أوروبا، فازدادت من 10 إلى 12 ضعفاً	127
15-3	انخفض، بين عامي 1981 و2017، متوسط الضرائب على أعلى أرباح الشركات في الاتحاد الأوروبي من 50 إلى 25 في المائة، في حين ارتفع متوسط ضريبة القيمة المضافة من 18 إلى أكثر من 21 في المائة	127
16-3	ارتفع صافي الثروة الخاصة من نسب تتراوح بين 250 و400 في المائة في عام 1970، إلى ما يتراوح بين 450 و750 في المائة في عام 2016	129
17-3	تزداد البلدان غنى، إلا أن الحكومات تشتد فقراً	130
18-3	الاتجاهات في عدم المساواة في الثروة	132
19-3	إذا استمرت الاتجاهات الحالية على الصعيد العالمي، سيمتلك، بحلول عام 2050، أعلى 0.1 في المائة قدرًا من الثروة العالمية يعادل ما تمتلكه الـ 40 في المائة الوسطى من سكان العالم	133
1-1-3	أنماط متماسة في التنمية البشرية تتخطى الحدود الوطنية: خليج غينيا	134
2-1-3	سوء تغذية الإناث البالغات وتقرؤ الأطفال يمكن أن يحدثا بكثرة في الأسر المعيشية غير الفقيرة	135
1-2-3	منحنى لورنر	136
1-4	تقدم ملحوظ في الإمكانات الأساسية وأقل بكثير في الإمكانات المعززة	147
2-4	يرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً إحصائياً بخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة	149
3-4	تباطؤ التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين	150
4-4	كلما كان التمكين أكبر، اتسعت الفجوة بين الجنسين	151
5-4	النسبة المئوية للعمالة غير النظامية في العمالة غير الزراعية في البلدان النامية هي عموماً أعلى للنساء منها للرجال	152
6-4	كيف يمكن أن تعرقل المعتقدات الاجتماعية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	154
7-4	ليس لدى 14 في المائة من النساء و10 في المائة من الرجال فقط في أنحاء العالم تحيزات في الأعراف الاجتماعية للجنسين	156
8-4	حصة النساء والرجال في جميع أنحاء العالم التي لا تحيز بين الجنسين في عرفها الاجتماعي انخفضت من الفترة 2005-2009 إلى الفترة 2010-2014	156
9-4	كان التقدم المحرز في حصة الرجال الذين ليس لديهم تحيز في الأعراف الاجتماعية للجنسين أكبر في شيلي والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، من الفترة 2005-2009 إلى الفترة 2010-2014، في حين أظهر معظم البلدان رد فعل عكسي في حصة النساء اللواتي ليس لديهن تحيز في الأعراف الاجتماعية للجنسين	157
10-4	البلدان ذات التحيزات الأعلى في الأعراف الاجتماعية تنحو إلى عدم مساواة بين الجنسين أعلى	157
11-4	تظهر التحيزات في الأعراف الاجتماعية تدرجاً	158
12-4	استخدام وسائل منع الحمل أعلى بين المراهقات غير المتزوجات والنشاطات جنسياً، وكذلك الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة 2002-2014	160
13-4	لا تزال هناك فجوة في أعمال الرعاية بدون أجر في الاقتصادات النامية	161
14-4	تعتقد نسبة كبيرة من النساء العاملات أن اختيار العمل يعني المعاناة لأطفالهن، في حين تشير نسبة كبيرة من ربات البيوت أنهن يتخلين عن حياتهن المهنية أو استقلالهن الاقتصادي باختيار البقاء في البيت، 2010-2014	162

5-7	العمال الأسريون الذين لا يتلقون أجراً والعمال الصناعيون خارج المصانع والعمال المنزليون والعمال المؤقتون هم في الغالب من النساء ذوات الدخل المنخفض المعرضات لخطر الفقر، أما الموظفون والعمال غير النظاميين الذين يتقاضون أجوراً أعلى والأقل عرضة للفقر فهم في أحيان كثيرة من الرجال	237
6-7	كان ازدياد نفوذ الشركات في سوق العمل في العقود الأخيرة بفعل الشركات في أعلى 10 في المائة من توزيع هوامش الأرباح	238
7-7	انخفضت معدلات الضريبة على الدخل الشخصي الأعلى في مختلف أنحاء العالم	242
8-7	الثروة المودعة في مؤسسات خارجية أكبر من قيمة الشركات الكبرى أو كبار الأثرياء	244
1-1-7	استراتيجيات التعميم على الجميع في البلدان النامية حيث عدم المساواة	246
2-1-7	نفوذ النخبة الاقتصادية وآليات العمل	247
1-3-7	إعادة التوزيع المالي في بلدان أوروبية، 2016	251
2-3-7	التصاعدية في السياسة المالية والجهد المالي في بلدان أوروبية، 2016	252
3-3-7	عدم المساواة في دخل السوق والتباين في إعادة التوزيع المالي	252

إضاعات

1-1	تركيز النفوذ والسيطرة على الدولة: رؤى من التاريخ حول عواقب الهيمنة على السوق على عدم المساواة والكوارث البيئية	60
2-1	تزايد المدركات الذاتية لعدم المساواة، وتزايد عدم المساواة في الرفاه المترك	64
3-1	الجزء السفلي من التوزيع: تحدي القضاء على فقر الدخل	67
1-3	داخل البلدان والأسر المعيشية	134
2-3	اختيار دليل لعدم المساواة	136
3-3	قياس إعادة التوزيع المالي: مفاهيم وتعريف	139
1-4	عدم المساواة في حصول المرأة على الأمن الجسدي ومن ثم التمكين الاجتماعي والسياسي	166
1-5	قياس آثار تغير المناخ: ما وراء المتوسطات الوطنية	194
2-5	التعرض لمخاطر المناخ	195
1-7	معالجة القيود في الخيار الاجتماعي	246
2-7	الإنتاجية والإنصاف مع ضمان الاستدامة البيئية	249
3-7	تباين في آثار الضرائب المباشرة والتحويلات على إعادة التوزيع	251

الجدول

1-1	تقارب محدود في الصحة والتعليم، 2007-2017	49
1-1-1	حالات معينة ومحتملة لاقتصادات السوق	60
1-3	المصادر الرئيسية لبيانات قياس عدم المساواة	107
2-3	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل في مناطق أفريقيا الخمس، 1995-2015 (بالنقاط المئوية)	118
3-3	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل في عدد من البلدان الأفريقية، 1995-2015 (بالنقاط المئوية)	118
4-3	عدم المساواة والنمو في بلدان البريكس	120
5-3	المتوسط بعد الضريبة ومعدل النمو لدى أدنى 40 في المائة من السكان في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، 2017-1980 و2017-2007	121
1-1-3	أخطاء الاستهداف من حيث التغطية والاستبعاد: اختبارات مصادر الدخل البديلة	135
1-2-3	الإحصاءات التي تُنشر بالوتيرة الأعلى في عشر قواعد بيانات دولية شائعة الاستخدام	138
1-3-3	مقارنة تصورات الدخل في قواعد بيانات مؤشرات عن إعادة التوزيع المالي	141
1-4	دليل الفوارق بين الجنسين: لوحة تتبع إقليمية	149
1-6	إمكان استبدال المهام بالذكاء الاصطناعي يختلف باختلاف المهام	211

15-4	بلغت نسبة اللواتي لديهن حسابات في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متنقلة في عام 2018 أقل من 80 في المائة في جميع مناطق البلدان النامية	163
16-4	الفتيات والنساء في سن الإنجاب يحتمل أن يعشن في أسر معيشية فقيرة من الفتيان والرجال من العمر نفسه	164
1-1-4	تعرض حوالي ثلث النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر لعنف جسدي أو جنسي على يد شريك حميم، 2010	166
1-1-4	تتعرض البرلمانيات الأوروبيات لارتفاع معدلات العنف السياسي ضد المرأة، 2018	167
3-1-4	الأعراف الاجتماعية التقليدية تشجع مختلف أشكال العنف ضد المرأة	168
1-5	نصيب الفرد من البصمة البيئية يزيد مع التنمية البشرية	176
2-5	البلدان المتقدمة هي اليوم مسؤولة عن غالبية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة	179
3-5	أول 10 في المائة من مطلقي الانبعاثات على الصعيد العالمي من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، 40 في المائة في أمريكا الشمالية، و19 في المائة في الاتحاد الأوروبي	179
4-5	عدم المساواة في البلد الواحد في الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لا يقل الآن أهمية عن عدم المساواة بين البلدان في دفع حركة انتشار الانبعاثات بمكافئ ثاني أكسيد الكربون	180
5-5	تتفاقم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية الشديدة	181
6-5	ازدادت أزمات التنمية البشرية وتواتراً وعمقاً في البلدان النامية	184
7-5	كلما انخفض مستوى التنمية البشرية، ازدادت الكوارث فتكاً	185
8-5	في السلفادور وهندوراس، كان احتمال تأثر الأفراد في الشرائح الخمسية الدنيا للدخل بالفيضانات والانزلاقات الأرضية أعلى من غيرهم	185
9-5	سجل في العقد الأول من القرن الحالي عدد من الوفيات أقل من سنينات وسبعينيات القرن الماضي، رغم ازدياد تواتر وقوع الكوارث الطبيعية	186
10-5	متوسط ما ينتج كل فرد من النفايات أكبر في البلدان الغنية	188
11-5	البلدان النامية ستكون هي المحرك للنسبة الأكبر من ارتفاع إنتاج اللحوم حتى عام 2030	190
12-5	في بعض البلدان، تبلغ التغطية الأساسية بالمياه والمرافق الصحية للخمسة الأغنى من السكان ضعف التغطية على الأقل للخمسة الأفقر	192
1-6	الفجوات الرقمية: فئات التنمية المرتفعة تمتلك إمكانات أكبر، وعدم المساواة أكبر في التكنولوجيات المتقدمة، 2017	202
2-6	ديناميات الحصول على التكنولوجيا	204
3-6	انخفضت الفجوة في عرض النطاق بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان الأخرى من 22 ضعفاً إلى 3 أضعاف	205
4-6	يتقارب توزيع الاشتراكات في الهاتف النقال مع توزيع السكان حسب المنطقة، لكن ذلك ليس هو الحال في ما يتعلق بساعات عرض النطاق	206
5-6	بين عامي 1987 و2007، لم يحدث سوى تغيير قليل في الترتيب العالمي لساعات عرض النطاق القائم، لكن الأمور بدأت تتغير في منطف الألفية مع توسع عرض النطاق في شرق وشمال آسيا	206
6-6	يتزايد النفوذ في السوق، وخاصة للشركات الكثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	208
7-6	يمكن للتكنولوجيا تولي بعض المهام، وكذلك استحداث مهام جديدة	210
8-6	العاملون في وظائف ذات أجور متوسطة وعالية يحتمل أكثر أن يشاركوا في تعلم البالغين	214
9-6	هناك تباينات هائلة في البحث والتطوير عبر مجموعات التنمية البشرية	217
10-6	ترتبط الإيرادات بالإنتاجية ارتباطاً وثيقاً، فكلما زادت الإنتاجية، زادت الحصة التي يلقاها العامل الوسيط من الإنتاجية كتمويض	218
11-6	سمح الفصل بقدر كبير بين الانبعاثات والتنمية بأن يخفض بعض البلدان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ما يعكس أشكال إنتاج أكثر كفاءة	219
1-7	إطار لرسم سياسات لتصحيح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية	224
2-7	يرتبط ارتفاع إنتاجية العمل بانخفاض تركيز دخل العمل في الشرائح العليا	233
3-7	تبدو العلاقة بين إنتاجية اليد العاملة وتركز دخل العمل صحيحة مع مرور الوقت على معظم مستويات التنمية البشرية	233
4-7	الحذ الأدنى للأجور: أداة لتقاسم ثمار التقدم؟	236

لمحة عامة

أوجه عدم المساواة
في التنمية البشرية
في القرن الحادي والعشرين



لمحة عامة

أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين

في كل بلد من البلدان، الأفق إلى مستقبل أفضل شبه مسدود أمام الكثيرين: يعيشون دون أمل أو هدف أو شعور بالكرامة، ويقفون على هامش المجتمع وهم يرون آخريين يمضون إلى المزيد فالمزيد من الازدهار. في العالم ككل، انتشرت من الفقر المدقع أعداد كبيرة، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص أو الموارد التي تتيح لها التصرف في حياتها. وفي الكثرة الغالبة من الأحيان، لا تزال مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بجنسه أو بانتمائه الإثني أو ثروته والديه.

أو المواهب أو روح المخاطرة أو المبادرة، فقد تمسّ شعور الأفراد بالإنصاف وتهين كرامة الإنسان. وأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية هذه تضير بالمجتمعات، إذ تقوّض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات وبالمؤسسات وبيعضهم بعضاً. ويضّر معظمها بالاقتصاد، إذ يبدها ما كان قد يُنجز لو حَقّق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تجعل أوجه عدم المساواة من الأصعب على القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره أو حماية الأرض، إذ تستخدم القلة التي في المقدمة نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها الآنية. وعندما يضيق الناس ذرعاً، ينزلون إلى الشارع.

وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁴. ولا تقتصر هذه على الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بعد واحد⁵، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. هكذا، لا بد في دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية من الذهاب إلى ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، ما يؤدي إلى خمس رسائل رئيسية (الشكل 3).

أولاً، بينما تجاوز كثيرون الحدود الدنيا للأداء في التنمية البشرية، لا تزال التفاوتات واسعة الانتشار. في أوّل عقدين من القرن الحادي والعشرين تحقّق تقدم ملحوظ في الحد من أشكال الحرمان الشديد، غير أنّ التفاوتات لا تزال على مستويات غير مقبولة في مجموعة من الإمكانات، لا سيما حرية الأفراد في أن يحققوا ذواتهم وما ينشدونه من دراسة أو عمل أو ما يكفي من غذاء. ويخلف التقدم ورائه بعض من هم أكثر عرضة للمخاطر، بل حتى من يعانون أشد أشكال الحرمان، إلى حد أن العالم قد

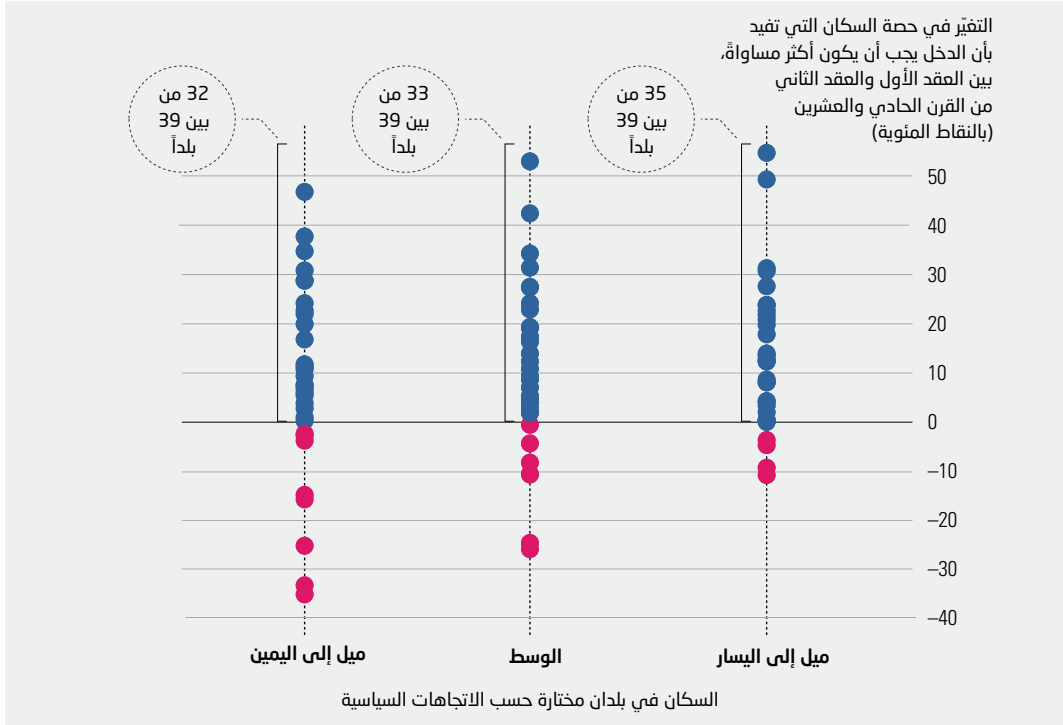
عدم المساواة. الوقائع كثيرة، وأكثر منها الشواغل. والناس، في أنحاء العالم ومن مختلف الاتجاهات السياسية، يزدادون اقتناعاً بضرورة خفض عدم المساواة في الدخل في بلدانهم (الشكل 1).

أما عدم المساواة في التنمية البشرية فأعمق. ومن الأمثلة حالة طفلين ولدا في عام 2000، أحدهما في بلد من فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً والآخر في بلد من فئة التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 2). تكون فرصة الطفل الأول في الالتحاق بالتعليم العالي 50 في المائة، لأنّ أكثر من نصف الشباب في سن العشرين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً يلتحقون بالتعليم العالي. أما الطفل الآخر، ففرصة بقائه على قيد الحياة أقل بكثير، لأن حوالي 17 في المائة من الأطفال المولودين في عام 2000 في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معزّون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1 في المائة فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. كذلك فرص الطفل الثاني في الالتحاق بالتعليم العالي محدودة جداً، إذ لا تتجاوز نسبة الالتحاق في بلدان التنمية البشرية المنخفضة 3 في المائة. هكذا، بفعل ظروف خارجة عن إرادتهما، وُضع هذان الطفلان على مسارين مختلفين غير متساويين، يحتمل ألا يستطيعا منهما فكاكاً¹. وعلى نحو شبيهه، أوجه عدم المساواة شاسعة أيضاً داخل البلدان، النامية منها والمتقدمة. ففي بعض البلدان المتقدمة، يُقدّر أن فارق متوسط العمر المتوقع عند سن الأربعين بين أعلى وأدنى واحد في المائة في توزيع الدخل يصل إلى 15 سنة للرجال و10 سنوات للنساء².

ولا تعكس أوجه عدم المساواة دائماً عالماً مجحفاً. فقد لا يمكن اجتناب بعضها، كعدم المساواة الناجم عن نشر تكنولوجيا جديدة³. ولكن عندما لا تكون لهذه المسارات غير المتساوية صلة بمجازاة الجهود

الشكل 1

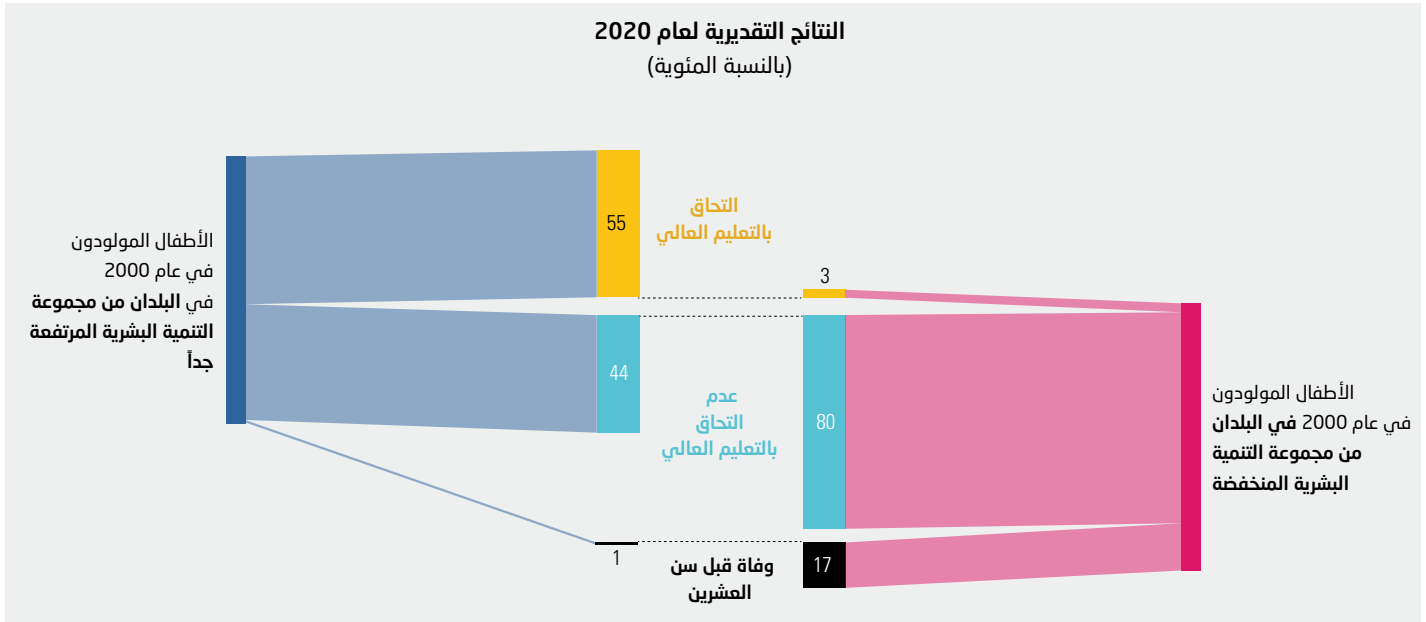
حصة السكان التي تفيد بأن الدخل يجب أن يكون أكثر مساواة ارتفعت بين العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين



ملاحظة: كل نقطة تمثل واحداً من 39 بلداً تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة. وتشمل العينة 48 في المائة من سكان العالم. بالاستناد إلى الردود على مقياس 1-5، حيث يمثل الرقم 1 "دخل أكثر مساواة" و5 "تحتاج إلى مزيد من الفوارق في الدخل".
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم، الموجات الرابعة والخامسة والسادسة.

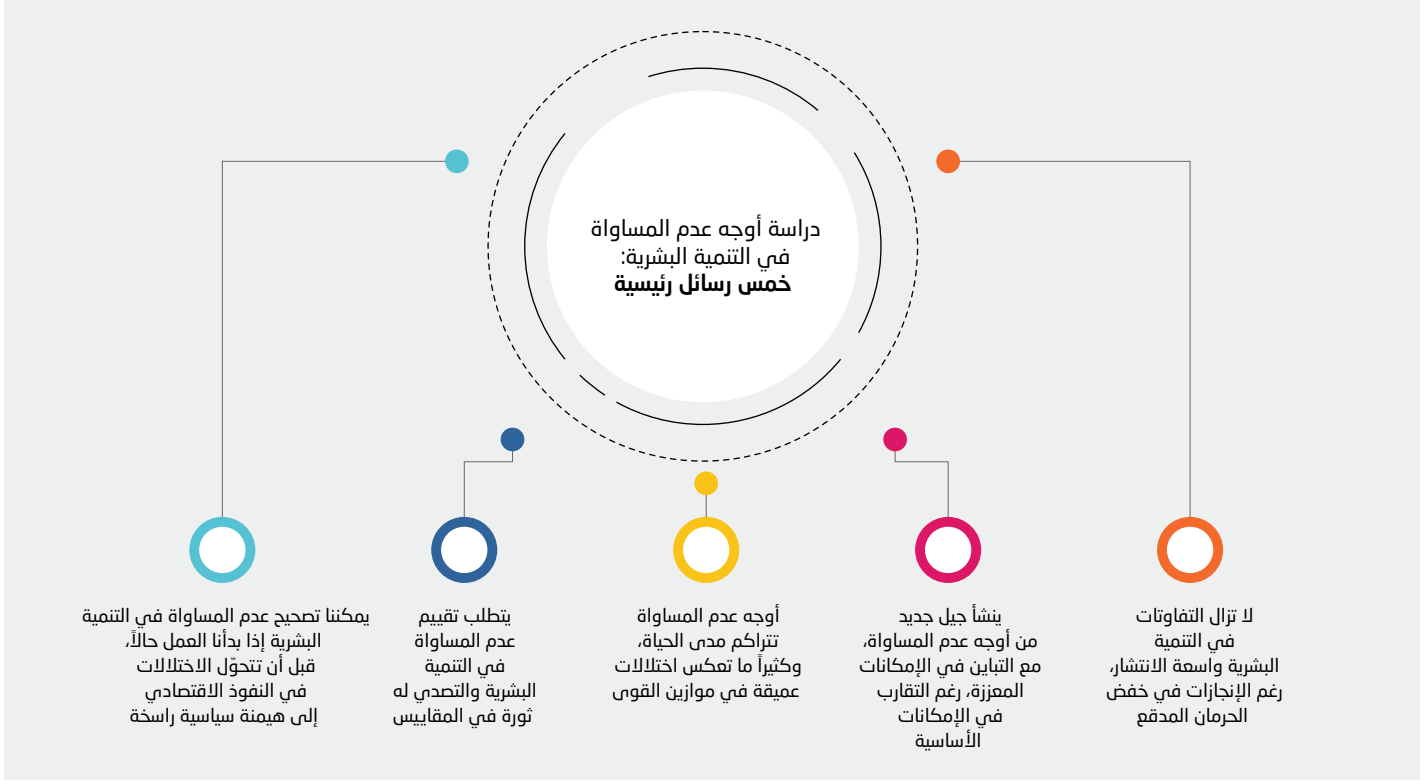
الشكل 2

الأطفال المولودون في عام 2000 في بلدان تختلف في مستويات الدخل، سيوضوعون حتى عام 2020 على مسارات غير متساوية



ملاحظة: تقديرات (باستخدام قيم وسطية) لعدد عادي من بلدان التنمية البشرية المنخفضة، وآخر من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي تستند إلى بيانات مستمدة من مسح الأسر المعيشية للسكان من الفئة العمرية 18-22 سنة، الذي يجريه معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهذه البيانات متاحة على الموقع www.education-inequalities.org (اطلع عليها في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). والنسب المئوية هي للمولودين في عام 2000، وقدرت نسبة الوفيات قبل سن العشرين وفق الولادات في عام 2000، والوفيات المحتملة في تلك المجموعة بين عامي 2000 و2020. وقدرت نسبة المتحققين بالتعليم العالي في عام 2020 على أساس الأشخاص المتوقع أن يكونوا على قيد الحياة (من المجموعة المولودة في عام 2000)، وآخر البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي. ويشكل غير المتحققين بالتعليم النسبة المتبقية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تنتهي إلى خمس رسائل أساسية



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

ثالثاً، يمكن أن تتراكم أوجه عدم المساواة مدى الحياة، وكثيراً ما تفاقمها اختلافات عميقة في موازين القوى. فهي ليست سبباً للإجحاف قدر ما هي نتيجة له، تدفعها عوامل متجذرة في المجتمعات والاقتصادات والبنى السياسية. وتعني معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية التصدي لهذه العوامل: فالتحسين الحقيقي لن يتأتى عن محاولة تصحيح الفوارق فقط عندما تكون مداخل الأفراد قد أصبحت بالغة التفاوت، لأن أوجه عدم المساواة تبدأ منذ الولادة، بل أحياناً كثيرة حتى قبل ذلك، ويمكن أن تتراكم مدى الحياة. كما لا يكون التحسين الحقيقي أيضاً بالنظر إلى الوراثة ومحاولة تكرار سياسات ومؤسسات نجحت في خفض عدم المساواة في أوقات وبلدان معينة خلال القرن العشرين. ففي هذه الظروف بالتحديد ترسخت اختلافات موازين القوى، وازداد بفعلها تراكم المكاسب على مدى دورة الحياة.

رابعاً، يتطلب تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية ثورة في المقاييس. فالسياسات الجيدة تُبنى على مقاييس جيّدة، والجيل الجديد من أوجه

لا يتوصل إلى القضاء على هذه التفاوتات بحلول عام 2030، كما تنشأ أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، ينشأ جيل جديد من أوجه عدم المساواة الحادة مع أن الكثير منها الذي نشأ في القرن العشرين أخذ يُذلل. ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغير التكنولوجي الكاسحة، يتخذ عدم المساواة في التنمية البشرية أشكالاً جديدة في القرن الحادي والعشرين. وتتطور أوجه عدم المساواة في الإمكانيات بطرق مختلفة. فعدم المساواة في الإمكانيات الأساسية، المرتبط بأشكال الحرمان الأشد، أخذ في التقلص، بصورة درامية في بعض الحالات، كما في عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي. وكثيرون ممن كانوا في الأسفل يصلون اليوم العتبات الأولية للتنمية البشرية. ولكن في الوقت نفسه، تتفاقم أوجه عدم المساواة في الإمكانيات المعززة التي تعكس جوانب من الحياة يحتمل أن تزداد أهمية في المستقبل لأنها ستكون على التمكين أقدر. ومن يتمتعون اليوم بهذه الإمكانيات يقفون على أبواب غد أفضل.

عدم المساواة يستدعي جيلاً جديداً من المقاييس. هكذا، هناك حاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر وإلى الجمع بين مصادر شتى للبيانات واستخدام أدوات أدق للتحليل. وما يجري من أعمال مبتكرة ينم عن أن المداخيل والثروات تتراكم لدى الشرائح العليا في العديد من البلدان بسرعة تفوق ما يمكن التقاطه بمقاييس موجزة لعدم المساواة. ويمكن لهذه الجهود إن عُقمت ونُشرت أن تُرشد على نحو أفضل المناقشات العامة والسياسات. وقد لا تبدو المقاييس أولوية إلى أن يأخذ المرء بالاعتبار مدى سيطرة مقاييس كالتاج المحلي الإجمالي منذ إنطلاقه في النصف الأول من القرن العشرين.

خامساً، تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن، إذا بدأنا العمل حالاً، قبل أن تتحوّل الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة. وفي تحسّن مستويات عدم المساواة في بعض الإمكانات الأساسية ما يبيّن بوضوح أن التقدم ممكن. لكن ما تحقق من إنجازات في الإمكانات الأساسية في الماضي لا يلبي تطلعات الناس في هذا القرن. ومع أن تكثيف الجهود لمواصلة الحد من عدم المساواة في الإمكانات الأساسية لازم، إلا أنه لا يكفي. فإذا كانت الإمكانات المعززة تعني التمكين، قد يؤدي تجاهل الفجوات الناشئة في هذه الإمكانات إلى شرح بين واضعي السياسات وبين تمكين الناس من تولي أمورهم بأنفسهم، أي قدرتهم على اتخاذ قرارات تلبي تطلعاتهم وتنسجم مع قيمهم. ولا يمكن بغير التنبّه إلى الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة، والكثير منها آخذ في النشوء، اجتناب المزيد من تجذر عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

كيف؟ لا بالنظر في السياسات الواحدة بمعزل عن الأخرى أو الاعتقاد أن حلاً سحرياً يصلح لكل مسألة. في بعض الحالات، يُنظر إلى إعادة توزيع الدخل، الذي يغلب على مناقشات السياسات بشأن عدم المساواة، على أنه الحل السحري. ففي الفترة بين أواخر السبعينات وعام 2013، اعتمدت المملكة المتحدة مجموعة متكاملة من أربع سياسات لإعادة التوزيع - ضرائب على الدخل أعلى وأكثر تصاعديّة، وحسومات ضريبية على الأجور المكتسبة لدى شرائح الدخل المنخفض، وإخضاع مستحقات الأطفال للضريبة عندما يكون الدخل مرتفعاً، وحد أدنى من الدخل للأفراد جميعاً - لكن هذه السياسات

لم تكفٍ لعكس تزايد عدم المساواة في الدخل⁶. لا يعني ذلك أن لا أهمية لإعادة التوزيع، على العكس، بل يعني أن التغيير في عدم المساواة في الدخل على المدى الطويل، كما في غيره من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، يستلزم نهجاً في السياسات أوسع وأشمل.

ما العمل؟ يحدد النهج المقترح في هذا التقرير سياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ضمن إطار يربط ما بين توسّع الإمكانات والمداخيل وبين توزيعها. وتشمل الخيارات سياسات لمراحل ما قبل سوق العمل وفي سوق العمل وبعد سوق العمل. ففي العادة، تُحدد في سوق العمل الأجور والأرباح ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، وهذه بدورها تصوغها الأنظمة والمؤسسات والسياسات السائدة (في السوق). لكنّ هذه العوامل تعتمد أيضاً على سياسات تؤثر على الأفراد قبل أن يصيروا فاعلين في الاقتصاد (قبل السوق). ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تحدّ من الفوارق في الإمكانات، فتساعد الجميع على دخول سوق العمل وهم على استعداد أفضل. وتؤثر سياسات مرحلة السوق على توزيع الدخل والفرص عندما يكون الأفراد يعملون، فتصوغ نواتج قد تحسّن المساواة أو تضرر بها⁷. أما سياسات ما بعد سوق العمل فتؤثر على أوجه عدم المساواة بعد أن تكون سياسات مرحلتها ما قبل السوق والسوق قد حددت توزيع الدخل والفرص. وتتفاعل مجموعات السياسات هذه في ما بينها. فقد يتوقف تقديم الخدمات العامة قبل سوق العمل جزئياً على فعالية سياسات ما بعد السوق (الضرائب على الدخل من السوق لتمويل الصحة والتعليم مثلاً)، ولهذا شأنه في حشد الإيرادات الحكومية لتسديد كلفة تلك الخدمات. وتسترشد الضرائب، بدورها، بمدى استعداد المجتمع لإعادة توزيع الدخل ممن في حوزتهم أكثر إلى من في حوزتهم أقل.

إن مستقبل عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين في أيدينا. لكننا لا نملك الركون إلى الطمأنينة. فأزمة المناخ تبيّن أنّ ثمن التقاعس يتصاعد مع الوقت، إذ أنه يؤجج عدم المساواة فيجعل العمل المناخي أصعب. وقد بدأت التكنولوجيا فعلاً تغيّر سوق العمل والحياة، ولكن لم يتقرر بعد مدى قدرة الآلة على الحلول محل الإنسان. لكننا على شفير هوة يصعب الصعود منها بعد الوقوع فيها. أمامنا خيارات، ولا بد لنا من الاختيار الآن.

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر

يستند هذا التقرير إلى إطار جديد للتحليل يبحث في عدم المساواة، ذاهباً ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر (الشكل 4).

ما وراء الدخل

بل إن فهم عدم المساواة في الدخل يتطلب تفحص أوجه عدم مساواة أخرى. فالحرمان في الصحة والتعليم (سواء للوالدين أم الفرد نفسه) يتفاعل وكثيراً ما يتفاقم مدى الحياة. وكثيراً ما تبدأ الفوارق قبل الولادة، "بورقة حظ" تحددها صدفه مكان ولادة الطفل، وقد تتسع هذه الفوارق عبر السنين. فأطفال الأسر الفقيرة قد لا يمكنهم تحمل تكاليف التعليم وتكون فرصهم لدى البحث عن عمل أقل من فرص غيرهم. وإذ تضير بهم مستويات الحرمان المتراكمة، يُرجح أن يكون كسبهم لدى دخول سوق العمل أقل مما يتييسر لأطفال الأسر ذات الدخل الأعلى.

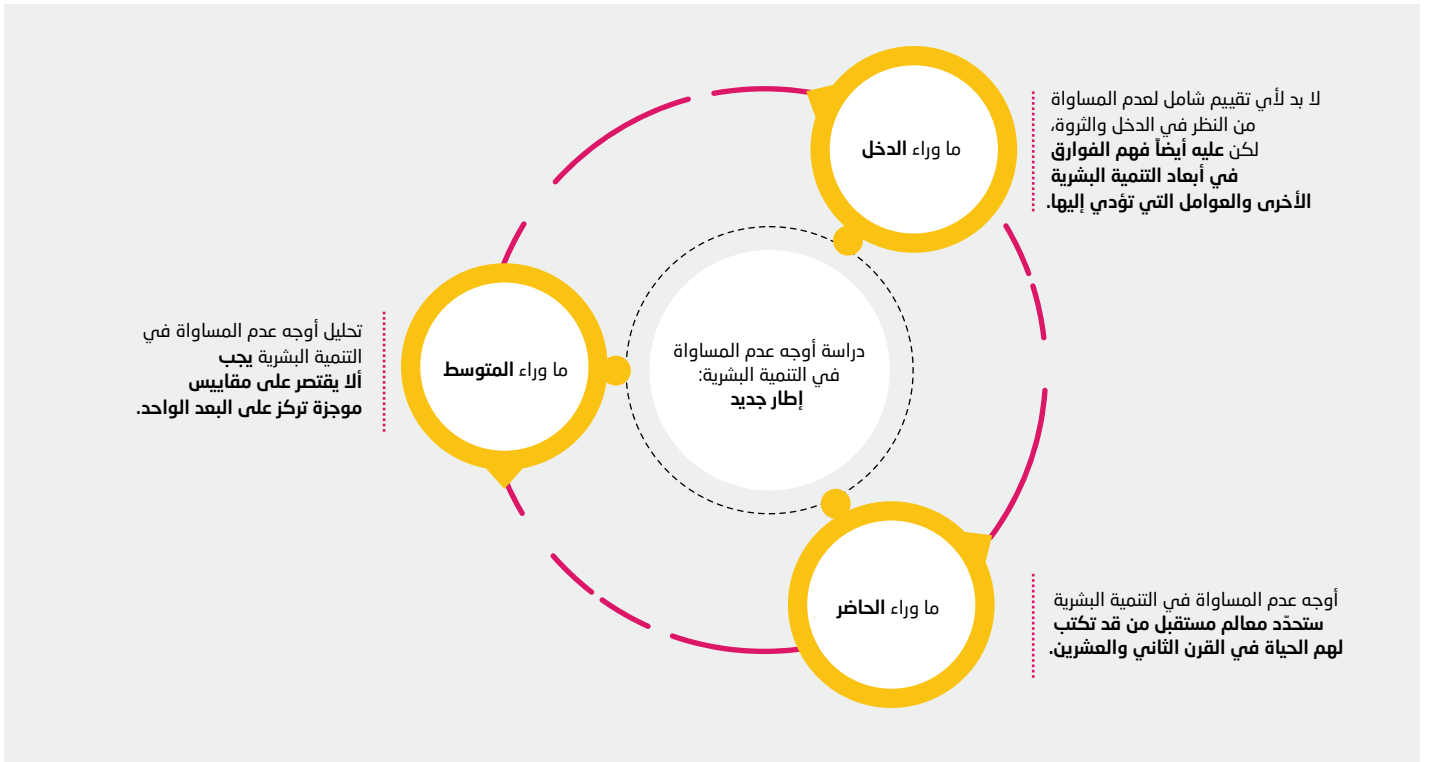
ما وراء المتوسط

كثيراً ما يقع نقاش عدم المساواة في التبسيط المفرط، معتمداً على مقاييس موجزة وبيانات غير مكتملة تقدم صورة مجتزأة، لا بل مضللة أحياناً، عن أوجه عدم المساواة التي يتوجب النظر فيها وعن المتضررين. يجب أن يذهب التحليل إلى ما وراء المتوسطات التي تختزل توزيع البيانات إلى رقم واحد، كي يمكن النظر في كيفية توزيع عدم المساواة ضمن مجموعة سكانية معينة في أماكن ومراحل زمنية مختلفة.

لا بد لأي تقييم شامل لعدم المساواة من النظر في الدخل والثروة، لكن عليه أن يتجاوز الدولارات أو الروبيات ليفهم الفوارق في أبعاد التنمية البشرية الأخرى والعوامل التي تؤدي إليها. بالطبع، هناك أوجه عدم مساواة في أبعاد للتنمية البشرية أخرى أساسية، من مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان. وهذه قد لا يكشفها النظر في الفوارق في الدخل والثروة دون غيرها. أما مقارنة عدم المساواة من منظور التنمية البشرية فتتمحور على الإنسان: إنها تُعنى بقدرة الناس على ممارسة حرياتهم في الوجود وفي تحقيق ما يصبون له في الحياة.

الشكل 4

التمكّن في أوجه عدم المساواة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الصميم. هذا هو النهج الذي يتبناه هذا التقرير إذ يستكشف عدم المساواة في الإمكانيات. تتطور الإمكانيات بتغير الظروف، كما بتغير القيم وتغير مطالب الناس وتطلعاتهم. واليوم، لم يعد كافياً الحصول على الأساسي من الإمكانيات، أي تلك المرتبطة بغياب الحرمان المدقع، فقد أصبحت الإمكانيات المعززة ضرورة حاسمة لتمكين الناس من تملك "سيرة حياتهم"¹⁰.

وتكفل الإمكانيات المعززة للناس قدرًا من الولاية على حياتهم. وبما أن بعض الإمكانيات تنبني على مدى حياة الإنسان، فإن إحراز مجموعة من الإمكانيات الأساسية، كالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة أو تعلم القراءة، يوفر عتبة انطلاق إلى تكوين إمكانيات معززة في مرحلة لاحقة من الحياة (الشكل 5).

وينعكس تطوّر مماثل من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة في استخدام التكنولوجيا أو القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية، من المخاطر المتواترة القليلة الأثر إلى الأحداث الكبيرة غير المتوقعة. وهذا التمييز مهم أيضاً عندما يتعلق الأمر بفهم أوجه عدم المساواة بين المجموعات، كالتقدم من قدرة النساء على التصويت في الانتخابات (قدرة أساسية) إلى مشاركتهن في السياسة كقائدات على الصعيد الوطني (قدرة معززة). وتطور الطموح من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة يعكس التطوّر من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

وفي كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، ما يهم هو تدرج عدم المساواة بأكمله (الفوارق في الإنجازات عبر السكان حسب خصائص اجتماعية-اقتصادية مختلفة).

ما وراء الحاضر

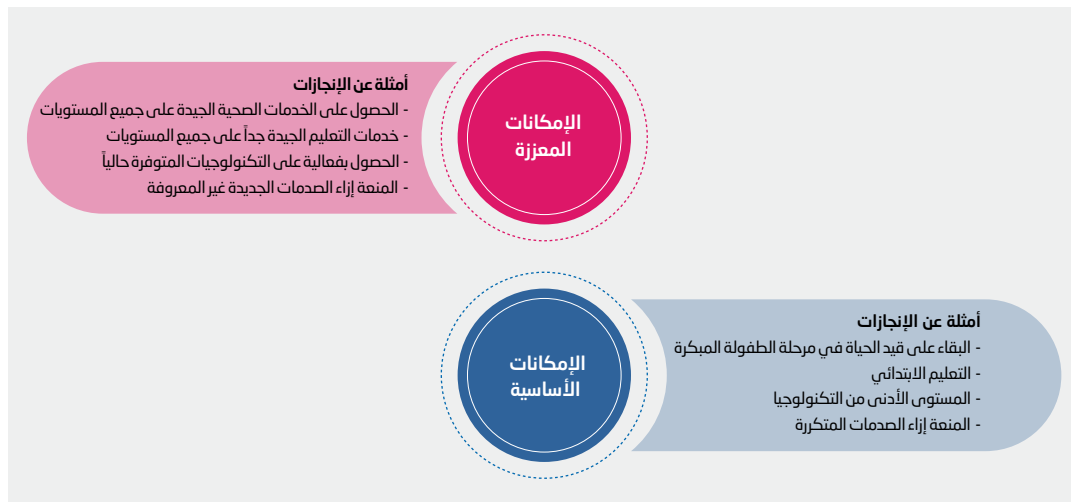
يركز التحليل في معظمه على الماضي أو على الآني. لكن العالم المتغير يتطلب النظر في ما سيصوغ عدم المساواة في المستقبل. فالأشكال القائمة والجديدة لعدم المساواة تتفاعل مع أشكال من القوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحديد معالم حياة شباب اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل. وستشكل القرن الحادي والعشرين قوتان جارفتان: تغير المناخ والتحوّل التكنولوجي. وها هي أزمة المناخ تلحق أضراراً بأفقر الناس، بينما قد تُخلّف ابتكارات تكنولوجية كتعليم الآلة والذكاء الاصطناعي وراءها مجموعات كاملة من السكان، لا بل البلدان، ليلوح في الأفق شبح مستقبل غامض⁸.

تطلعات بشرية متطورة: من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة

عندما سئل أمارتيا سين أي وجه من عدم المساواة هو الذي ينبغي في نهاية المطاف التنبه له (المساواة في ماذا؟)، قال إن إمكانيات الناس، أي حريتهم في اتخاذ قرارات حياتية، هي الأساس⁹. وهذه الإمكانيات تقع من التنمية البشرية في

الشكل 5

التنمية البشرية، من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الرسالة الأساسية الأولى: لا تزال التفاوتات في التنمية البشرية واسعة الانتشار، رغم الإنجازات في خفض الحرمان المدقع

شهد القرن الحادي والعشرون تقدماً كبيراً في مستويات المعيشة، فقد أفلت من براثن الجوع والمرض والفقر في أنحاء العالم عدد غير مسبوق من الناس¹¹، الذين قفزوا فوق الحد الأدنى لمعيشة الكفاف. ويبيّن دليل التنمية البشرية تحسناً مذهلاً في المتوسط، ما يعكس تحسّينات كبيرة في أبعاد مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، تدفعها انخفاضات حادة في معدلات وفيات الرضع.

مع ذلك، خلّفت هذه الإنجازات وراءها أعداداً كبيرة من الناس، وبقيت أوجه عدم المساواة منتشرة عبر الإمكانات جميعاً، بعضها يتعلق بمسائل حياة وموت والبعض الآخر بالحصول على المعرفة وعلى التكنولوجيات التي تغيّر نمط الحياة.

ورغم تقلص فارق العمر المتوقع عند الولادة بين بلدان التنمية البشرية المنخفضة وبلدان التنمية البشرية المرتفعة إلا أنه لا يزال يبلغ 19 سنة. وهناك فوارق في طول العمر المتوقع عند الأعمار جميعاً. ففارق العمر المتوقع عند سن السبعين يبلغ خمس سنوات تقريباً. وتبلغ نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي من البالغين في بلدان التنمية البشرية المنخفضة نحو 42 في المائة مقابل 94 في المائة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. وتوجد فوارق في مستويات التعليم جميعاً. وتبلغ نسبة الحاصلين على التعليم العالي من البالغين 3.2 في المائة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 29 في المائة في البلدان المتقدمة. وفي ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات، تبلغ نسبة الاشتراكات في الهاتف النقال 67 لكل 100 من السكان في البلدان النامية، أي نصف ما في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، بينما تبلغ نسبة الاشتراك في إنترنت النطاق العريض أقل من واحد لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 28 لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 6).

ومن المحرومين أشد حرمان 600 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع بسبب الدخل، ويقفز الرقم ليصل إلى 1.3 مليار بمقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد¹². ولا يزال حوالي 262 مليون طفل خارج المدارس الابتدائية أو الثانوية، ويموت 5.4 مليون طفل قبل تجاوز السنوات الخمس الأولى من العمر. ورغم زيادة فرص الحصول على التحصين والعلاج بكلفة معقولة، لا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة في أفقر الأسر في

أفقر بلدان العالم. وتوجد أعلى المعدلات في بلدان التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة، لكن هناك أيضاً فوارق شاسعة ضمن البلدان. فقد يتساوى معدل وفيات الأطفال بين أفقر 20 في المائة في بعض بلدان التنمية البشرية المتوسطة مع هذا المعدل في بلد نموذجي من بلدان التنمية البشرية المنخفضة.

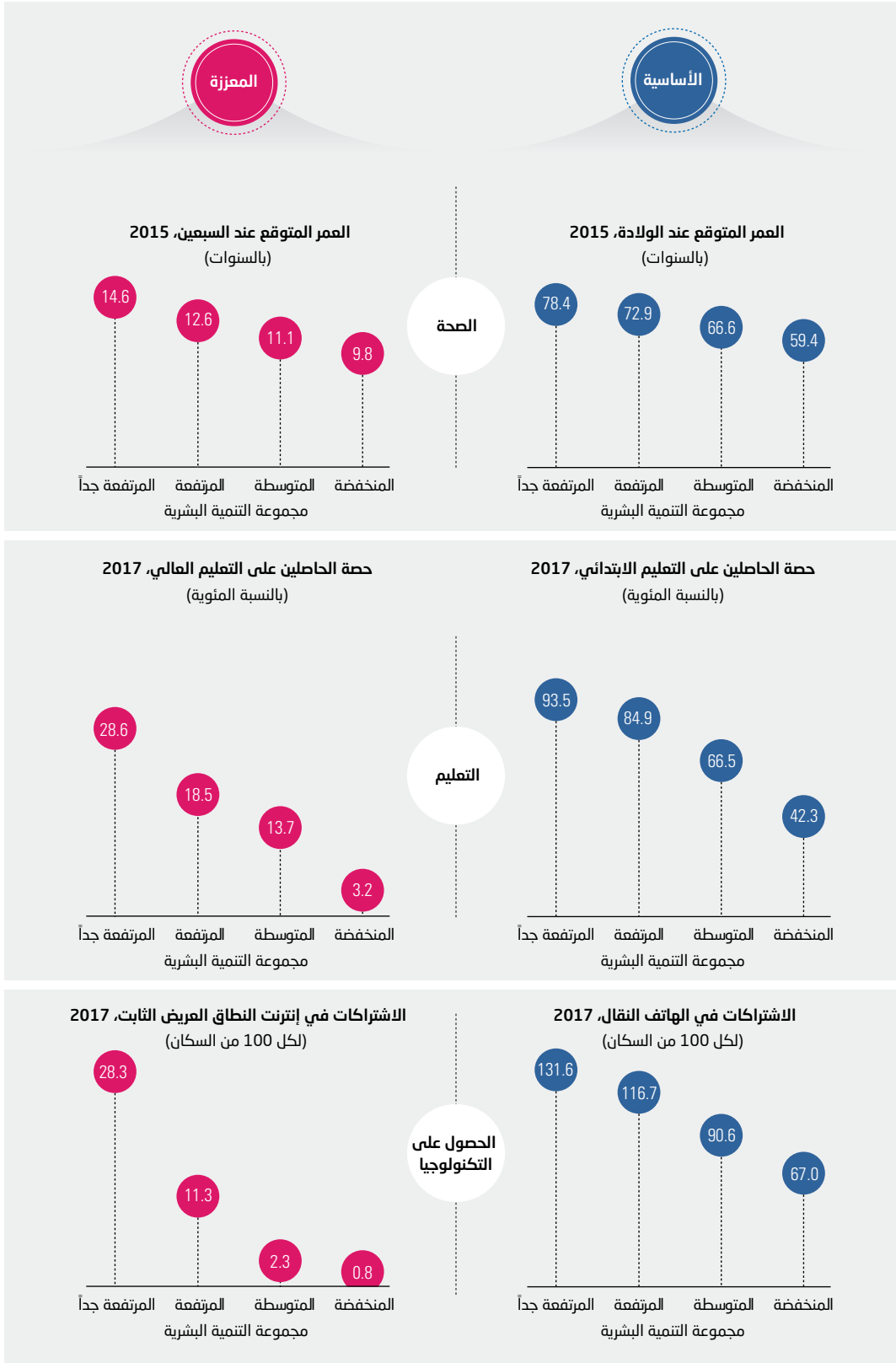
الرسالة الأساسية الثانية: ينشأ جيل جديد من أوجه عدم المساواة، مع التباعد في الإمكانات المعززة، رغم التقارب في الإمكانات الأساسية

ونحن نوشك الدخول في عشرينات الألفية الثالثة، أخذت مجموعة جديدة من الإمكانات تصبح لازمة للحياة في القرن الحادي والعشرين. ولأوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة هذه ديناميات تختلف اختلافاً جذرياً عن ديناميات نظيراتها في الإمكانات الأساسية، وهي في صميم الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة.

وتتقلص ببطء أوجه عدم المساواة في بعض الإمكانات الأساسية في معظم البلدان، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالكثير. فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي، والاشتراكات في الهاتف النقال، تؤشر كلها إلى تقلص عدم المساواة عبر مجموعات التنمية البشرية (الشكل 7)، إذ يتقدم من هم في أسفل الهرم أسرع مما يتقدم من هم في قمته. ففي الفترة بين عامي 2005 و2015، بلغت المكاسب المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، بفعل خفض معدلات وفيات الأطفال، ثلاث مرات ما بلغت في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. كما أن بلدان التنمية البشرية المنخفضة أخذت تلحق بالركب في الحصول على التعليم الابتدائي والاشتراك في الهاتف النقال.

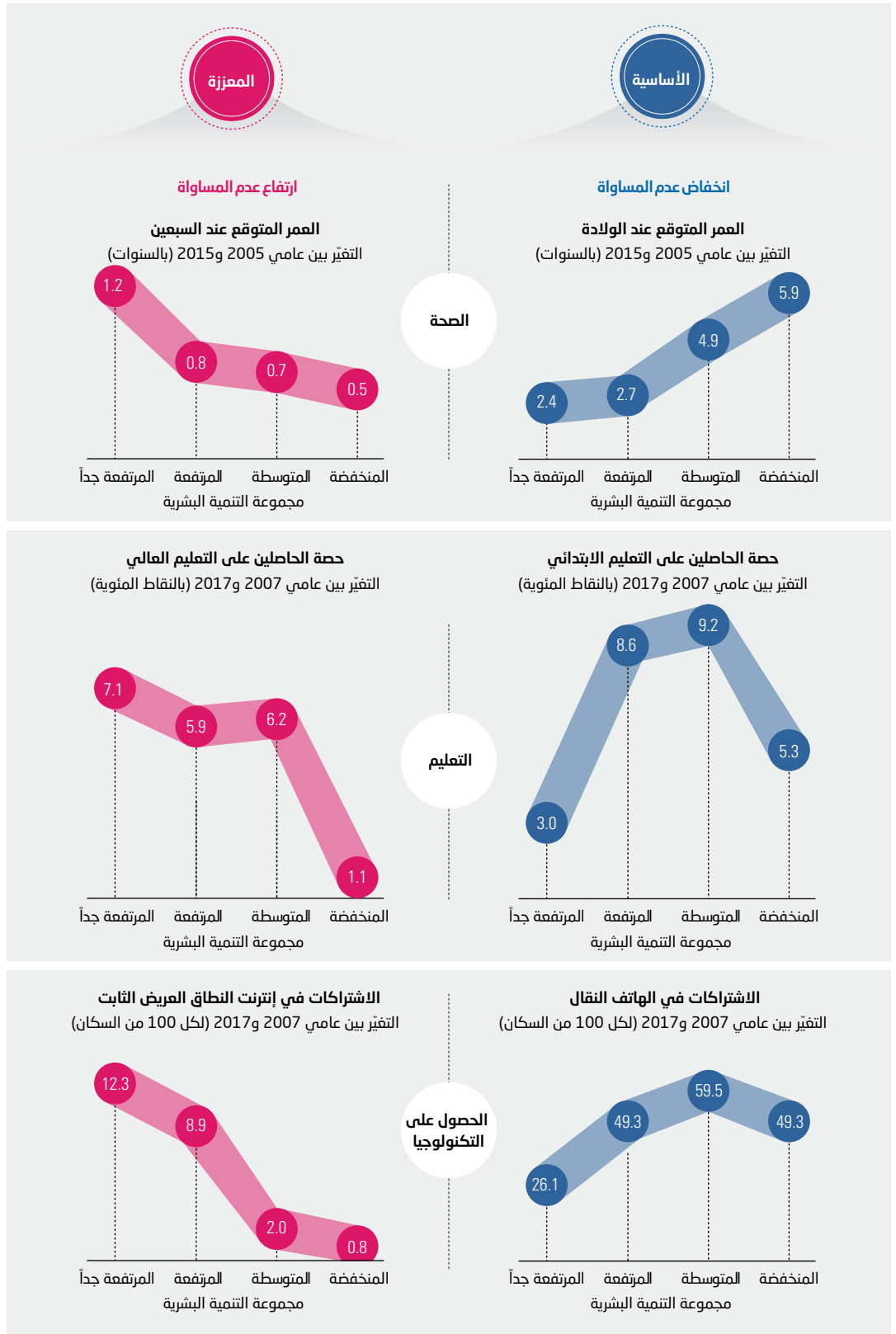
ولكن يترافق مع هذه الأخبار الطيبة من المحاذير اثنان. أولاً، رغم التقدم، ليس العالم في سبيله إلى القضاء على الحرمان الشديد في الصحة والتعليم بحلول عام 2030، إذ لا يزال يتوقع أن يلاقي 3 ملايين طفل دون سن الخامسة حتفهم سنوياً، (أي ما يفوق مقصد هدف التنمية المستدامة بما لا يقل عن 850,000 حالة)، ويتوقع أن يبقى خارج المدارس 225 مليون طفل. وثانياً، يعود ما يحدث من تقلص الفوارق جزئياً إلى دنو من هم في أعلى الهرم من قمته فلا يعود هناك غير مجال صغير للتقدم.

أوجه عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية والمعرزة لا تزال عميقة الجذور بين بلدان العالم



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

تقارب بطيء في الإمكانيات الأساسية، تباعد سريع في الإمكانيات المعززة



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الرسالة الأساسية الثالثة: أوجه عدم المساواة تتراكم مدى الحياة، وكثيراً ما تعكس اختلالات عميقة في موازين القوى

لفهم أوجه عدم المساواة، وحتى عدم المساواة في الدخل، لا بدّ من التمعّن في العوامل التي تؤسس لها. فأوجه عدم المساواة تتفاعل في ما بينها، بينما يتحوّل حجمها ووقوعها خلال مراحل حياة الفرد. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن سياسات التصدي لأوجه عدم المساواة الاقتصادية تتطلب أكثر من مجرد زيادة الدخل بصورة ميكانيكية. فهي كثيراً ما تتطلب معالجة الأعراف الاجتماعية والسياسات والمؤسسات العميقة الجذور في التاريخ.

الحرمان مدى الحياة

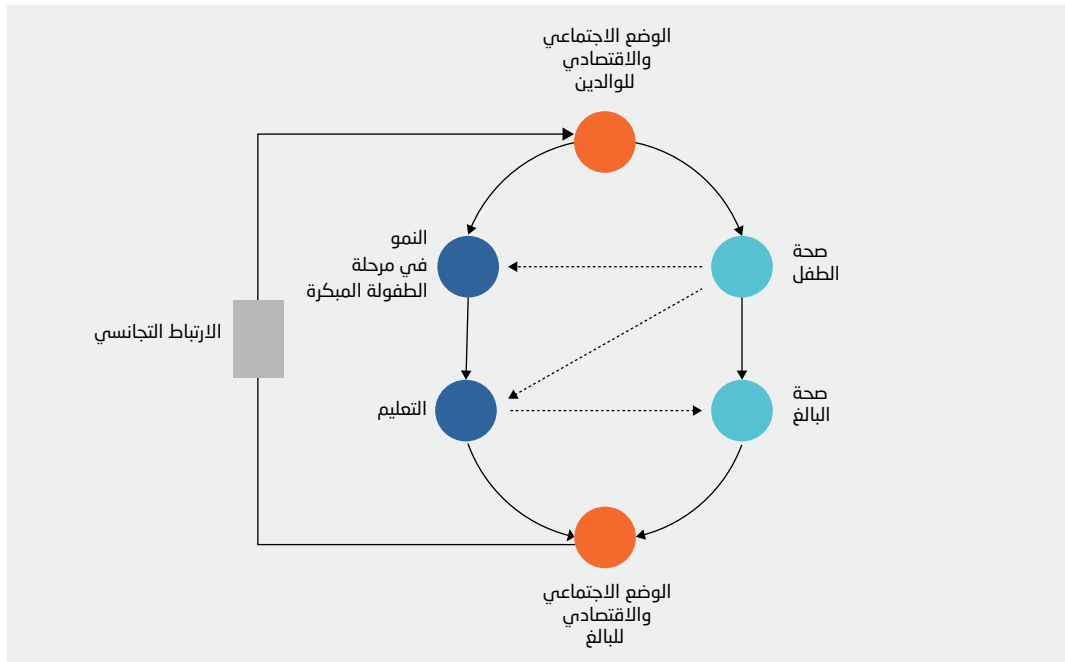
يبدأ عدم المساواة قبل ولادة الفرد وكثيراً ما يتفاقم عبر حياته. وعندما يحدث ذلك، فإنه قد يؤدي إلى أوجه من عدم المساواة راسخة مزمنة. ويمكن أن يحدث ذلك بطرق مختلفة، لا سيما ضمن علاقة الترابط بين الصحة والتعليم من جهة والوضع الاجتماعي والاقتصادي للوالدين من جهة أخرى (الشكل 8).

على النقيض من ذلك، يتفاقم عدم المساواة في الإمكانات المعززة. فعلى الرغم من النواقص في البيانات، تشير التقديرات إلى أن الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند السبعين بين عامي 1995 و2015 في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً فاق بكثير من الضعف نظيره في بلدان التنمية البشرية المنخفضة¹³. وهناك من الشواهد ما يدل على نمط من التباعد مماثل في مجموعة كبيرة من الإمكانات المعززة. والواقع أن التباعد في الحصول على المعرفة المتقدمة والتكنولوجيا المتطورة تباعد صارخ. فنسبة الحاصلين على التعليم العالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً تزداد بوتيرة أسرع بست مرات مما في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، أما وتيرة الاشتراك في إنترنت النطاق العريض الثابت فأسرع بـ 15 مرة.

ولأوجه عدم المساواة الجديدة هذه، بين البلدان وفي داخل البلدان على حد سواء، عواقب هائلة. فهي إذ ترسم معالم القرن الحادي والعشرين، توسّع الحدود في الصحة وطول العمر والمعرفة والتكنولوجيا. وهي التي يُرجح أن تحدد قدرة الناس على اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين وعلى العمل في اقتصاد المعرفة والصمود في مواجهة تعيّر المناخ.

الشكل 8

التعليم والصحة مدى الحياة



ملاحظة: تمثل الدوائر مختلف مراحل الحياة، والدائرتان البرتقالتان النتائج النهائية. ويمثل المستطيل الارتباط التجانسي. وتشير الخطوط المتقطعة إلى تفاعلات غير مفضلة. وتؤثر صحة الطفل على النمو في مرحلة الطفولة المبكرة وفرصه في تحصيل التعليم. فالطفل من ذوي الإعاقة الذهنية لن يستفيد من النمو في مرحلة الطفولة المبكرة ولا من فرص التعليم على غرار طفل بصحة جيدة. بدوره، يمكن أن يساهم التعليم في نمط حياة صحي، وإبطال المعلومات عن كيفية الاستفادة من نظام الرعاية الصحية عند الاقتضاء. (Cutler and Lleras-Muney 2010).

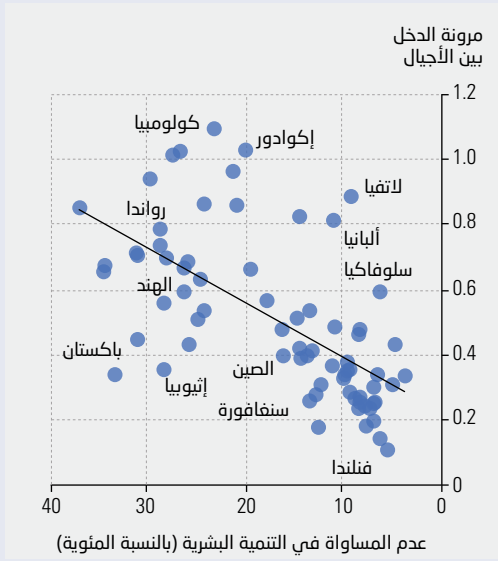
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، مقتبس من Deaton (2013a).

منحنى غاتسبي العظيم (Great Gatsby Curve)

بين ارتفاع عدم المساواة في الدخل وتراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال ارتباطاً إيجابياً معروفاً جيداً. وتعرف علاقة الترابط هذه بمنحنى غاتسبي العظيم (Great Gatsby Curve)، وهي تنطبق أيضاً على مقياس عدم المساواة في التنمية البشرية بدلاً من عدم المساواة في الدخل وحده (الشكل). وكلما ارتفع عدم المساواة في التنمية البشرية، تراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال، والعكس صحيح.

ويسير هذان العاملان بالتوازي، ولكن ذلك لا يعني أن أحدهما يتسبب بالآخر. بل على الأرجح أن كليهما ناجمان عن عوامل اقتصادية واجتماعية أساسية، قد يساهم فهمها ومعالجتها في تعزيز الارتقاء وتصحيح عدم المساواة.

الارتقاء في الدخل عبر الأجيال أقل في البلدان التي يكثر فيها عدم المساواة في التنمية البشرية



ملاحظة: يقاس عدم المساواة في التنمية البشرية كخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في أبعاد ثلاثة هي الدخل والتعليم والصحة. وكلما ازدادت مرونة الدخل بين الأجيال، ازداد الترابط بين دخل الوالدين والأطفال في المستقبل، ما يعكس تراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات من (GDIM (2018)، مقتبسة من (Corak (2013).

ومن طرق فهم التفاعل بين أوجه عدم المساواة وموازن القوى الاستناد إلى إطار يستكشف كيفية تكوّن أوجه عدم المساواة وكيفية ترسخها. وفي الجوهر، كثيراً ما يشار إلى هذه العملية بالحوكمة، أي الطريقة التي تتفاوض بها الجهات الفاعلة في المجتمع لتتوصل إلى اتفاقات (سياسات وقواعد). وعندما تتخذ هذه الاتفاقات شكل سياسات، فإنها يمكن أن تساهم مباشرة في تغيير توزيع الموارد في المجتمع (السهم في أسفل الحلقة اليمنى من الشكل 9، "لعبة النواتج"). فمثلاً، سياسات الضرائب والإنفاق الاجتماعي تحدد من يدفع في النظام المالي ومن يستفيد. وهذه السياسات تؤثر تأثيراً مباشراً على النواتج الإنمائية، بما في ذلك عدم المساواة في الاقتصاد (والنمو). غير أن هذه

ويؤثر دخل الوالدين وظروفهما في صحة الطفل وتعليمه وفي دخله في مراحل لاحقة. والفوارق الصحية عبر الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تبدأ غالباً قبل الولادة، ويمكن، إن لم تُعالج، أن تتراكم إلى مرحلة البلوغ على الأقل. فالأطفال المولودون للأسر المنخفضة الدخل أكثر عرضة للاعتلال الصحي والنقص في التعليم. والنقص في التعليم يؤدي بدوره إلى انخفاض في الدخل، في حين يضطر الأطفال الذين يعانون اعتلالاً إلى التغيب عن الدراسة. وعندما يكبر الأطفال، ويرتبطون بأشخاص في ظروف مماثلة لظروفهم (كما يحدث عادة في الارتباط التجانسى)، تترسخ أوجه عدم المساواة عبر الأجيال.

وقد يصعب كسر هذه الحلقة، لأسباب ليس أقلها السبل التي يتطور بها معاً عدم المساواة في الدخل والنفوذ السياسي. فعندما يتمكن الأثرياء من صوغ السياسات لصالحهم وصالح أطفالهم، كما يحدث كثيراً، تكون النتيجة إدامة حصر تراكم الدخل والفرص على المستويات العليا. هكذا، ليس بالمستغرب أن يتعثر الارتقاء الاجتماعي في المجتمعات التي تنسم بعدم المساواة. مع ذلك، الارتقاء الاجتماعي في بعض المجتمعات أكبر مما في عداها - ومن هنا للمؤسسات والسياسات أهميتها - لأن ما يحدّ من عدم المساواة يعزّز أيضاً الارتقاء الاجتماعي (الإطار 1).

اختلال موازين القوى

كثيراً ما تترجم أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة إلى عدم مساواة سياسية، ويعود ذلك جزئياً إلى أن عدم المساواة يحدّ من المشاركة السياسية، ما يفسح المجال أمام جماعات النفوذ لتوجيه القرارات لصالحها. وباستطاعة أصحاب الامتيازات هؤلاء التحكم بالنظام وتطويعه لصالحهم، ما قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة، بل قد يؤدي اختلال موازين القوى إلى تعطيل عمل المؤسسات وتقويض فعالية السياسات. فعندما يسيطر الأثرياء على المؤسسات، تتقلص رغبة المواطنين في الانخراط في العقود الاجتماعية (مجموعات القواعد والتوقعات السلوكية التي يلتزم بها الناس طوعاً والتي تؤسس لمجتمعات مستقرة). وعندما يؤدي ذلك إلى خفض الامتثال لتسديد الضرائب، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة الجيدة، ما قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في الصحة والتعليم. وعندما يرى السكان في النظام العام نظاماً مجحفاً، بفعل الإقصاء المنهجي والمحسوبية (مبادلة الدعم السياسي بالمكاسب الشخصية)، فإنهم يتجهون إلى الانكفاء من الحياة السياسية، فيتعاظم نفوذ النخب.

عدم المساواة بين الجنسين

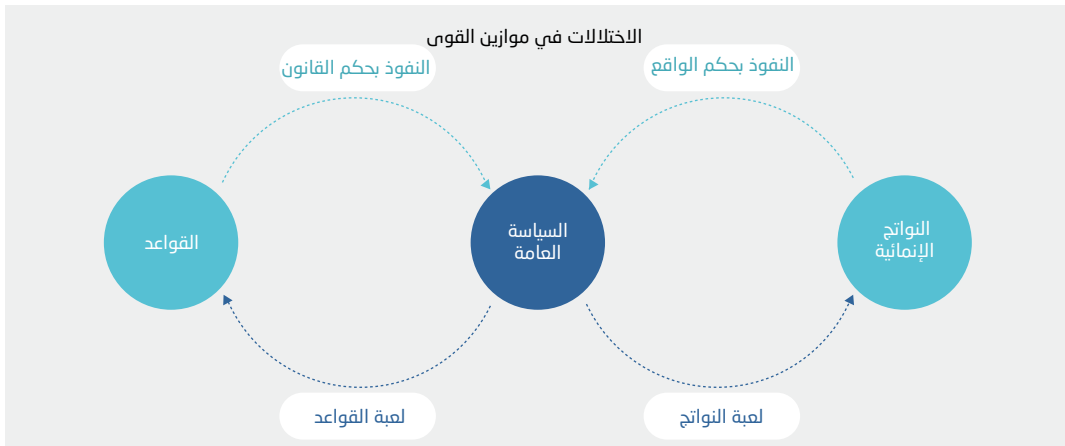
هناك بعض الفئات التي تعاني التمييز المنهجي ضدها بطرق عديدة. وقد يحدد هذه الفئات الأصل العرقي أو اللغة أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو مجرد مكان الإقامة في شمال البلد أو جنوبه أو شرقه أو غربه. وهناك العديد من الأمثلة عليها، ولكن لا شك في أن النساء هنّ الفئة الأكبر على مستوى العالم. فالفوارق بين الجنسين هي من أكثر أوجه عدم المساواة تجذراً في كل مكان، وبما أن حرمان هذه الفئة يطال نصف سكان العالم، فإنه يشكل العائق الأكبر أمام التنمية البشرية.

وقضية عدم المساواة بين الجنسين قضية معقدة، متفاوت التقدم والتراجع بشأنها من مكان لآخر ومن مسألة لأخرى. وقد كان لحركة #MeToo (#أنا_أيضاً) أو حركة #NiUnaMenos (#لا_واحدة_أقل) دور كبير في رفع سوية الوعي لقضايا العنف ضد المرأة. كما أن الفتيات في جميع أنحاء العالم يحرزن تقدماً في بعض الأساسيات، كالالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولكن، خلا هذه الأساسيات، ما زال التقدم المحرز دون المنشود. فلا تزال أوجه عدم المساواة حادة بين ما للرجل وما للمرأة من نفوذ في المنزل أو في مكان العمل أو في الحياة السياسية. ففي المنزل تتولى النساء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بمعدل ثلاثة أمثال ما يتولاه الرجل. ورغم أن النساء والرجال في العديد من البلدان يتساوون في التصويت في الانتخابات، تبقى الفوارق قائمة على المستويات العليا من النفوذ السياسي. وكلما كانت السلطة أرفع، اتسعت الفجوة بين الرجل والمرأة

السياسات بإعادتها توزيع الموارد الاقتصادية إنما توزع أيضاً النفوذ بحكم الواقع (السهم في أعلى الحلقة اليمنى من الشكل 9). ويمكن أن يولد ذلك (أو يعزز) اختلالات في موازين القوى بين الجهات الفاعلة على صعيد السياسة العامة، ما يؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على فعالية تنفيذ السياسات. فمثلاً، يمكن أن يتجلى اختلال موازين القوى في تحكّم النخبة بالسياسات، ما يقوّض قدرة الحكومات على الالتزام بتحقيق الأهداف على المدى الطويل، كما يمكن أن يتجلى في إقصاء بعض الفئات السكانية عن الحصول على خدمات عامة عالية الجودة، ما يقوّض أسس التعاون بإضعاف الرغبة في دفع الضرائب. ويمكن أن تتكوّن جراء ذلك حلقة مفرغة من انعدام المساواة (فخاخ عدم المساواة) يترسخ في مؤسسات المجتمعات غير المتكافئة. فتتبدى هذه الحلقة في المؤسسات والأعراف الاجتماعية السائدة (لعبة النواتج) ويمكن أن تؤدي بالجهات الفاعلة إلى اتخاذ قرار بتغيير قواعد اللعبة (السهم الأسفل في الحلقة اليسرى من الشكل 9). وبهذه الطريقة، يعاد أيضاً توزيع النفوذ بحكم القانون. وقد تترتب على ذلك تداعيات أكبر بكثير، لأن أثره لن يقتصر على النواتج الحالية فقط، بل سيطال أيضاً الظروف التي تحدّد سلوك الجهات الفاعلة في المستقبل. ويجدر التأكيد أن الطريقة التي تتطور بها اختلالات موازين القوى في ساحة السياسة العامة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وترسيخ أوجه عدم المساواة (ومن الواضح أن عدم المساواة يقوّض فعالية الحوكمة)، أو تمهد الطريق أمام ديناميات لصالح المزيد من المساواة ولصالح اشتغال الجميع.

الشكل 9

أوجه عدم المساواة، والاختلالات في موازين القوى، وفعالية الحوكمة



ملاحظة: القواعد تشمل القواعد النظامية وغير النظامية (الأعراف). وتشير النواتج الإنمائية إلى الأمن والنمو والإنصاف. المصدر: World Bank, 2017b.

- هناك أوجه من عدم المساواة بين المجموعات (عدم المساواة الأفقي) وبين الأفراد (عدم المساواة العمودي).
- هناك أوجه من عدم المساواة بين البلدان وفي داخلها، وهذه تتبع آليات شتى.
- هناك أوجه من عدم المساواة ضمن الأسرة المعيشية (فمثلاً، في 30 بلداً جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ثلاثة أرباع النساء اللواتي يعانين نقص الوزن والأطفال الذين يعانون سوء التغذية ليسوا في أفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية ونصف هؤلاء ليسوا في أفقر 40 في المائة من الأسر المعيشية)¹⁴.
- والمطلوب جيل جديد من المقاييس لسد الفجوات في البيانات اللازمة لقياس أوجه عدم المساواة هذه، وبشكل أعم المضي منهجياً إلى ما وراء المتوسطات. ويبدأ ذلك بسد الفجوات في بعض الإحصاءات الأساسية التي لا تزال نظم التسجيل البالغة الأهمية في العديد من البلدان النامية تفتقر إليها. وفي التصدي لعدم المساواة في الدخل والثروة، كان التقدم في الأعوام القليلة الماضية ملحوظاً، إلا أن البيانات لا تزال شحيحة، ويعود ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى الشفافية وقلة المعلومات المتاحة. وبحسب مقياس مركب جديد يعرضه هذا التقرير، حصل 88 بلداً على نقطة واحدة أو أقل (على مقياس من 20 نقطة) على توفر المعلومات عن عدم المساواة في الدخل والثروة، ما يعني أنها تسجل 5 في المائة أو أقل من مستوى الشفافية المثالي.
- وقد أخذ يظهر بمبادرة من أكاديميين ومن منظمات متعددة الأطراف وحتى من بعض الحكومات بعض العمل الإبداعي - وبعضه لا يزال تجريبياً - لاستخدام

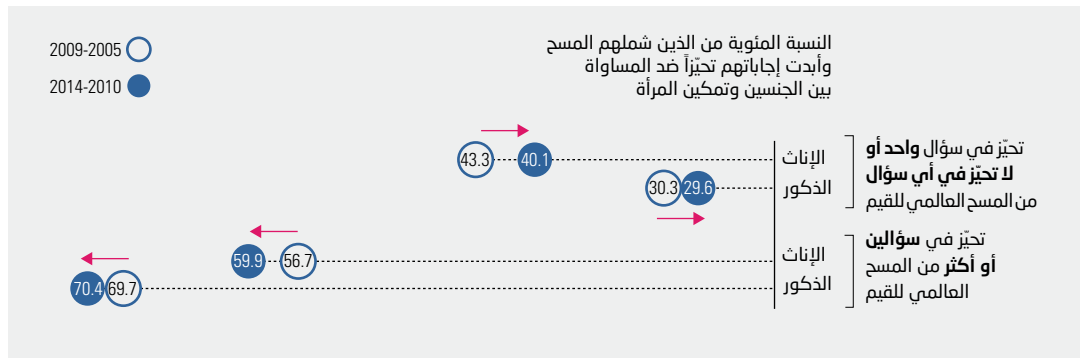
تصل إلى 90 في المائة في مناصب رئاسة الدول والحكومات. وكثيراً ما ترسخ الأعراف الاجتماعية والثقافية السلوك الذي يديم أوجه عدم مساواة كهذه. وللأعراف والافتقار إلى النفوذ تأثير على كافة أشكال عدم المساواة بين الجنسين، من العنف ضد المرأة إلى الحاجز غير المرئي الذي يحول دون تقدم النساء في مختلف المجالات. ويقدم هذا التقرير مؤشراً مركباً جديداً للأعراف الاجتماعية يأخذ بالاعتبار الروابط بين المعتقدات الاجتماعية وبين المساواة بين الجنسين في أبعاد عدة. وعلى الصعيد العالمي، لا يبدي شكلاً من أشكال التحيز الواضح ضد المساواة بين الجنسين غير رجل واحد من كل عشرة (مقابل امرأة واحدة من كل سبع نساء). ولهذه التحيزات نمط واضح، فهي تميل إلى أن تكون أشد في المجالات التي تنطوي على مستويات أعلى من النفوذ. ويلاحظ أن هناك ردة عكسية (الشكل 10)، فقد زادت نسبة المتحيزين ضد المساواة بين الجنسين، وإن اختلفت الأنماط بين البلدان.

الرسالة الأساسية الرابعة: يتطلب تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية والتصدي له ثورة في المقاييس

ليست المعايير والممارسات الحالية لقياس عدم المساواة كافية لتوجيه النقاش العام ودعم اتخاذ القرار. ويعود جزء من التحدي إلى العدد الكبير من الطرق المختلفة التي يمكن بها فهم أوجه عدم المساواة. ومن أبرزها:

الشكل 10

التحيز ضد المساواة بين الجنسين أخذ في الارتفاع: حصة النساء والرجال في جميع أنحاء العالم التي لا تحيز بين الجنسين في عرفها الاجتماعي انخفضت بين عامي 2009 و2014



ملاحظة: مجموعة متوازنة من 32 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجتين الخامسة (2009-2005) والسادسة (2014-2010) من المسح العالمي للقيم، تمثل 59 في المائة من سكان العالم. يقاس التحيز بين الجنسين في الأعراف الاجتماعية من خلال آراء السكان بشأن أدوار الجنسين في السياسة (من الحقوق السياسية إلى القدرة على تولي القيادة)، والتعليم (أهمية الشهادة الجامعية)، والاقتصاد (من الحق في الحصول على فرص العمل، إلى القدرة على ريادة الأعمال)، والسلامة الجسدية للمرأة (من العنف على يد شريك حميم، إلى الصحة الإنجابية). المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

أشكال عدم المساواة. ونادراً ما تتسم هذه الأحكام بالشفافية، بل إنها قد لا تعبر عن وجهات نظر المجتمع. ولفهم أي جانب من جوانب عدم المساواة، وهي كثيرة، يتعين المضي إلى ما وراء المتوسطات، للإحاطة بأوضاع الفئات السكانية جميعاً. ما نسبة السكان الذين يعيشون إلى عمر معين، ويصلون إلى مستويات من التعليم معينة، أو يكسبون دخلاً معيناً؟ وكيف يتغير وضع فرد أو أسرة أو جماعة في المجتمع بمرور الوقت؟ وتظل للمقاييس الموجزة أهميتها - عندما تعكس مقومات سليمة لتقييم التوزيعات، لكنها لا توفر غير نافذة صغيرة على البحث الأوسع في عدم المساواة في التنمية البشرية.

الرسالة الأساسية الخامسة: يمكننا تححيح عدم المساواة في التنمية البشرية إذا بدأنا العمل حالاً، قبل أن تتحول الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة

ما من حتمي في الكثير من أفدح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. هذه هي أهم رسالة في هذا التقرير. فلكل مجتمع خياراته بشأن ما يقبل من مستويات

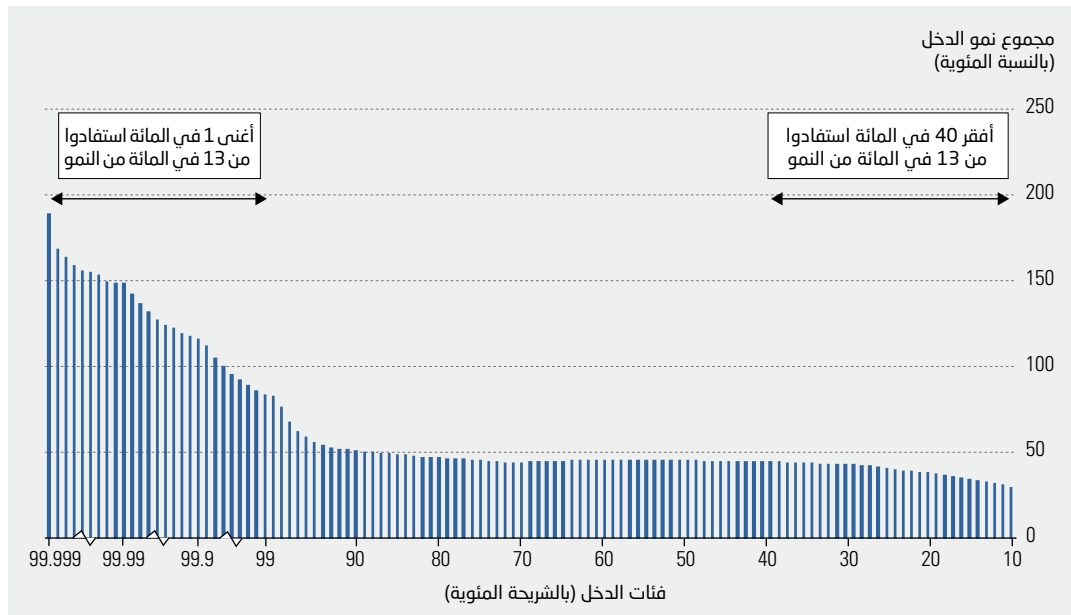
إحصاءات عدم المساواة في الدخل بطرق منهجية قابلة للمقارنة. لكن مصادر البيانات لا تزال مجزأة، ولا تزال التغطية محدودة للغاية.

ولا تزال المنهجية التوزيعية للحسابات القومية في بداياتها، كما تعترض العديد من افتراضاتها للطعن به. ومع ذلك، إذا ما حافظت هذه المنهجية على الشفافية الكاملة واستمر إدخال التحسينات عليها، يمكن عندئذ أن يؤدي الجمع بين البيانات المستمدة من نظم الحسابات القومية ومسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية إلى توفير منظور جديد عن تطور توزيع الدخل والثروة. ويتوافق ذلك مع بعض التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، بما في ذلك التوصية بالتركيز على نحو متكامل على عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الثروة¹⁵. ويعرض هذا التقرير نتائج تستند إلى هذه المنهجية وتكشف الديناميات الحقيقية لعدم المساواة في الدخل التي يحجبها استخدام مقاييس موجزة تعتمد على مصدر واحد للبيانات. وعلى سبيل الإيضاح، تشير النتائج إلى أن الشريحة العليا من شرائح توزيع الدخل في أوروبا هي كانت وما زالت المستفيد الرئيسي من نمو الدخل منذ عام 1980 (الشكل 11).

تقوم المقاييس الموجزة لعدم المساواة على تضمين معلومات معقدة في رقم واحد على نحو إجمالي. وهي تستند إلى أحكام ضمنية بشأن المهم أو غير المهم من

الشكل 11

بين عامي 1980 و2017، ارتفع الدخل بعد الضرائب بحوالي 40 في المائة لدى أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين، مقابل أكثر من 180 في المائة لدى أغنى 0.001 في المائة



ملاحظة: يتغير المقياس في المحور الأفقي بعد الشريحة المئوية التسعين. وقد تغيرت فئات الدخل بين عامي 1980 و2017، وبالتالي لا تمثل التقديرات التقريبات مع مرور الوقت في دخل الأفراد.

المصدر: World Inequality Database (<http://WID.world>): Blanchet, Chancel and Gethin (2019)

مجموعة سياسات متكاملة تتجاوز أي حل سحري

يمكن للضرائب، أكانت على الدخل أم الثروة أم الاستهلاك، أن تسهم إلى حد كبير في تصحيح عدم المساواة. فهي تزيد الإيرادات المتوفرة لتحسين الخدمات العامة الأساسية (الرعاية الصحية والمدارس) وتأمين الضمان الاجتماعي، بما يعود بالفائدة على الفقراء كما على الشريحة المتوسطة في توزيع الدخل.

وينخفض عدم المساواة في الدخل بعد الضرائب والتحويلات الحكومية، لكن أثر إعادة التوزيع يتفاوت. فقد أسهمت الضرائب والتحويلات في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة في انخفاض معامل جيني بـ 17 نقطة لدى مقارنة الدخل قبل الضرائب بالدخل بعدها، في حين اقتصر الانخفاض في البلدان النامية على 4 نقاط (الشكل 13).

ومن المهم بالقدر ذاته الذهاب أبعد من الضرائب والتحويلات (سياسات ما بعد السوق) بالتصدي أيضاً لعدم المساواة خلال العمل (سياسات مرحلة السوق) وقبل البدء بالعمل (سياسات ما قبل السوق).

ويمكن لسياسات مرحلة السوق أن تمهّد للتكافؤ في المجال الاقتصادي. فالسياسات المتعلقة بالقوة في السوق (سياسات مكافحة الاحتكار) وتأمين حصول الجميع على رأس المال الإنتاجي والمفاوضة الجماعية والحد الأدنى للأجور تؤثر جميعها على كيفية توزيع الفوائد المتأتية عن الإنتاج. وبالقدر نفسه من الأهمية سياسات ما قبل السوق التي ترمي إلى تحقيق تكافؤ في الفرص في مجالي الصحة والتعليم في مرحلة الطفولة، وسياسات ما بعد السوق، من مثل الضرائب

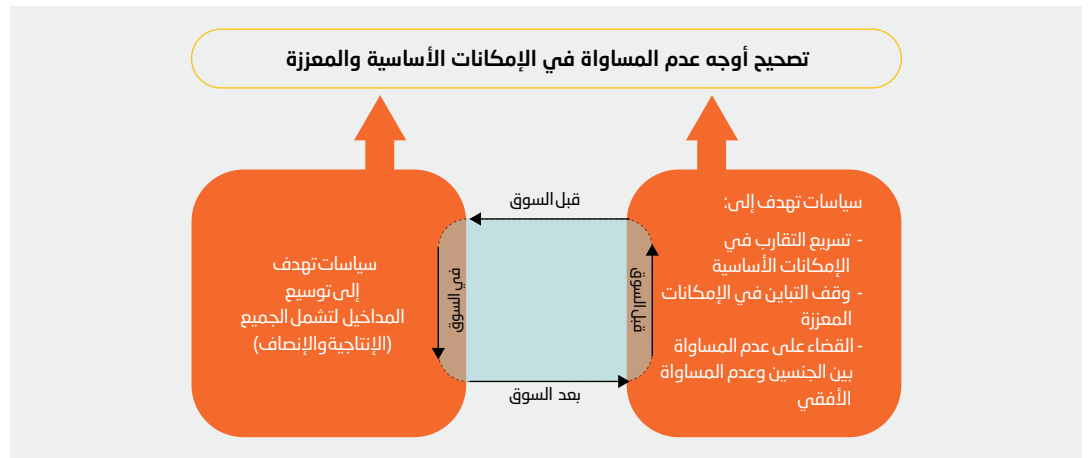
وأنواع عدم المساواة. وهذا لا يعني القول بسهولة التصدي لعدم المساواة. فلا بد للعمل الفعال من تحديد القوى الدافعة لعدم المساواة، وهي على الأغلب معقدة ومتعددة الأوجه وكثيراً ما تكون مرتبطة ببنى النفوذ السائدة التي قد لا يرغب المُمسكون بناصيتها في تغييرها.

ولكن ما العمل؟ يمكن القيام بالكثير لتصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية، باعتماد مجموعتين من السياسات. أولاً، تسريع التقارب في الإمكانيات الأساسية ووقف التباعد في الإمكانيات المعززة والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وفي ما بين مجموعات أخرى (أي عدم المساواة الأفقي). وثانياً، العمل في الآن نفسه على تعزيز العدالة والكفاءة في الأسواق، لتزيد الإنتاجية بما يترجم إلى نمو الدخل المشترك على نطاق واسع، وبالتالي تصحيح عدم المساواة في الدخل. وهاتان المجموعتان من السياسات مترابطتان. فالسياسات التي توسّع الإمكانيات إلى ما هو أبعد من الدخل تتطلب في كثير من الأحيان موارد لتمويل خدمات الصحة العامة أو التعليم تؤمنها الضرائب. والموارد الإجمالية المتاحة مرتبطة بدورها بالإنتاجية، التي تتوقف، في جزء منها، على إمكانيات الناس. هكذا، يمكن لمجموعتي السياسات هاتين أن تعملتا معاً في دورة حميدة (الشكل 12).

وكثيراً ما يُمكن إحراز تقدم في الإنصاف والكفاءة في آن معاً. ومن الأمثلة على ذلك سياسات مكافحة الاحتكار. فهي تحد من قدرة الشركات على استخدام قوتها في السوق، فتتيح فرصاً متكافئة وتزيد الكفاءة، كما تؤدي إلى نواتج أكثر إنصافاً بخفض الريع الاقتصادي التي تؤدي إلى تركّز الدخل.

الشكل 12

إطار لرسم سياسات لتصحيح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية



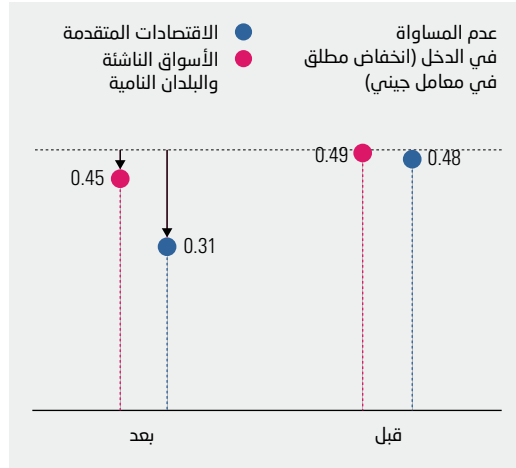
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

توليد حوافز للتغيير

حتى لو توفرت الموارد لتنفيذ خطة تقارب في الإمكانيات الأساسية والإمكانيات المعززة على حد سواء، يبقى الحد من عدم المساواة في نهاية المطاف خياراً مجتمعياً وسياسياً، فللتاريخ والسياق والسياسات دور في ذلك. ويصعب تغيير الأعراف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز. وحتى لو نصت القوانين على حقوق متساوية، قد تغطي الأعراف الاجتماعية في تحديد النواتج. ويبيّن تحليل هذا التقرير لعدم المساواة بين الجنسين أن ردود الفعل تحتد في المجالات التي يكتنفها قدر أكبر من النفوذ، ما يمكن أن ينتهي إلى رد فعل عكسي عنيف إزاء مبدأ المساواة بين الجنسين بحد ذاته. وتشكل السياسات التي تعالج صراحة الصور النمطية ووصم المجموعات المهمّشة جزءاً مهماً من مجموعة أدوات الحد من عدم المساواة.

وقد يكون الاقتصاد السياسي للتصدي لعدم المساواة محفوفاً بالتحديات بصفة خاصة. ففي حالة الخدمات العامة، يمكن أن يحدث التغيير من القمة إلى القاعدة بتوسيع نطاق الامتيازات التي يتمتع بها من هم في القمة لتشمل الآخرين (الشكل 14). ولكن قد لا تتوفر حوافز كافية للمستفيدين من الخدمات لقبولها بتوسيع نطاقها إلى الآخرين إذا رأوا في ذلك خطراً يهدد جودتها. كما يمكن أن يحدث التغيير من القاعدة إلى القمة، مثلاً بزيادة الدخل الذي يحق للأسرة دونه أن تستفيد من خدمات مجانية أو مدعومة. لكن هذا التدبير قد يلقي مقاومة من فئات الدخل الأعلى إذا كانت نادراً ما تستخدم هذه الخدمات. وفي مقاربة ثالثة تنطلق من الوسط في الاتجاهين، لا تكون الشريحة الأفقر هي المستهدفة بل الأكثر عرضة للمخاطر، كالعامل في القطاع الرسمي الذين

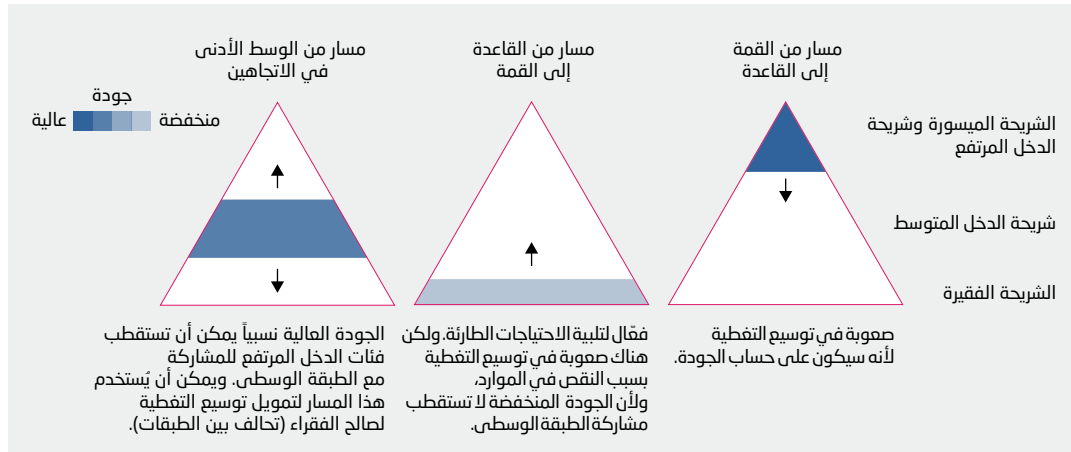
إعادة توزيع الضرائب والتحويلات المالية المباشرة توضح معظم الفوارق في عدم المساواة في الدخل المتاح بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة



المصدر: بالاستناد إلى (IMF 2017a).

على الدخل والثروة والتحويلات العامة والحماية الاجتماعية. ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تؤدي دوراً واضحاً في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تسهم تدابير خفض عدم المساواة في دعم الصحة والتغذية والنمو المعرفي فيكون عائد الاستثمار كبيراً. ولا يعني ذلك أن كل سياسة جيّدة قادرة على خفض عدم المساواة وزيادة الرفاه، فكما لاحظنا، قد تؤدي عمليات مثل نشر التكنولوجيا الجديدة وتحقيق إنجازات في التنمية البشرية لدى شرائح كبيرة من المجتمع إلى زيادة عدم المساواة. وما يهم هو ما إذا كانت العملية التي تولّد عدم المساواة هي، في حد ذاتها، متحيّزة أو غير عادلة.

استراتيجيات التعميم على الجميع في البلدان النامية حيث عدم المساواة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى مناقشة في (Martínez and Sánchez-Ancochea 2016).

العمل حيالها - تمهد للعمل الملموس. لكن فرص معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تتضاءل مع استمرار التقاعس، إذ قد تترجم الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية. وفي تلك المرحلة تصبح التدخلات أقل فعالية وأكثر صعوبة بكثير مما لو اتخذت في وقت أبكر. وترتبط الإجراءات بالطبع بسياقها. فطبيعة أوجه عدم المساواة وأهميتها النسبية تتفاوت بين البلدان، فلا بد من انتهاج سياسات مختلفة لمعالجتها. وتاماً كما لا يتوفر حل سحري لمعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلد الواحد، لا تتوفر مجموعة واحدة من السياسات لمعالجة عدم المساواة تناسب جميع البلدان. مع ذلك، لا بد للسياسات في البلدان جميعاً من مجابهة تيارين يصوغان عدم المساواة في التنمية البشرية في كل مكان: تغيّر المناخ وتسارع التقدم التكنولوجي.

تغيّر المناخ وعدم المساواة في التنمية البشرية

لا يمكن عزل عدم المساواة عن أزمة المناخ - من الانبعاثات والآثار إلى السياسات والمنعة. فيشكل عام، كلما ارتفعت مستويات التنمية البشرية في البلدان، ازدادت مستويات انبعاثات الكربون للفرد الواحد واتسعت البصمة البيئية (الشكل 15). وسيلحق تغيّر المناخ الضرر بالتنمية البشرية بطرق عدة لا تقتصر على فشل المحاصيل والكوارث الطبيعية. فمن المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ بين عامي 2030 و2050 إلى 250,000 حالة وفاة إضافية سنوياً نتيجة لسوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. وبحلول عام 2050، قد يزداد بمئات الملايين عدد المعرّضين للحرارة الشديدة المسببة للوفاة، ويرجح أن يتحوّل ويتسع النطاق الجغرافي لناقلات الأمراض، كالبعوض الذي ينقل الملاريا أو حمى الضنك.

وسيتوقف التأثير العام على السكان على مدى انكشافهم وتعرّضهم. ويتربط هذان العاملان مع عدم المساواة في حلقة مفرغة. وسيضرب تغيّر المناخ المناطق الاستوائية أولاً وبالقدر الأكبر من الحدة، والعديد من البلدان النامية بلدان استوائية. غير أن البلدان النامية والمجتمعات المحلية الفقيرة أقل قدرة من المجتمعات الميسورة على التكيف مع تغيّر المناخ والظواهر الجوية القاسية. لذا، فإن آثار تغيّر المناخ ستعمق التصدعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

يكسبون أجراً منخفضاً. وفي هذه الحالة، يمكن توسيع التغطية صعوداً أو نزولاً. ومع تحسّن نوعية الخدمات، يربح أن تبدي فئات الدخل المرتفع رغبتها في المشاركة، ما يوسع الدعم لشمول الخدمات الشرائح الفقيرة.

ومن تحديات إدامة السياسات الاجتماعية في البلدان المتقدمة ضمان استفادة قاعدة واسعة منها، بما في ذلك الطبقات الوسطى. لكن هذه الفوائد قد تكون عرضة للتآكل. ففي عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يرى أفراد الطبقة الوسطى أنهم يتخلفون تدريجياً في ما يتعلق بالدخل والأمن وإمكانية الحصول على خدمات جيدة ميسورة الكلفة في الرعاية الصحية والتعليم.

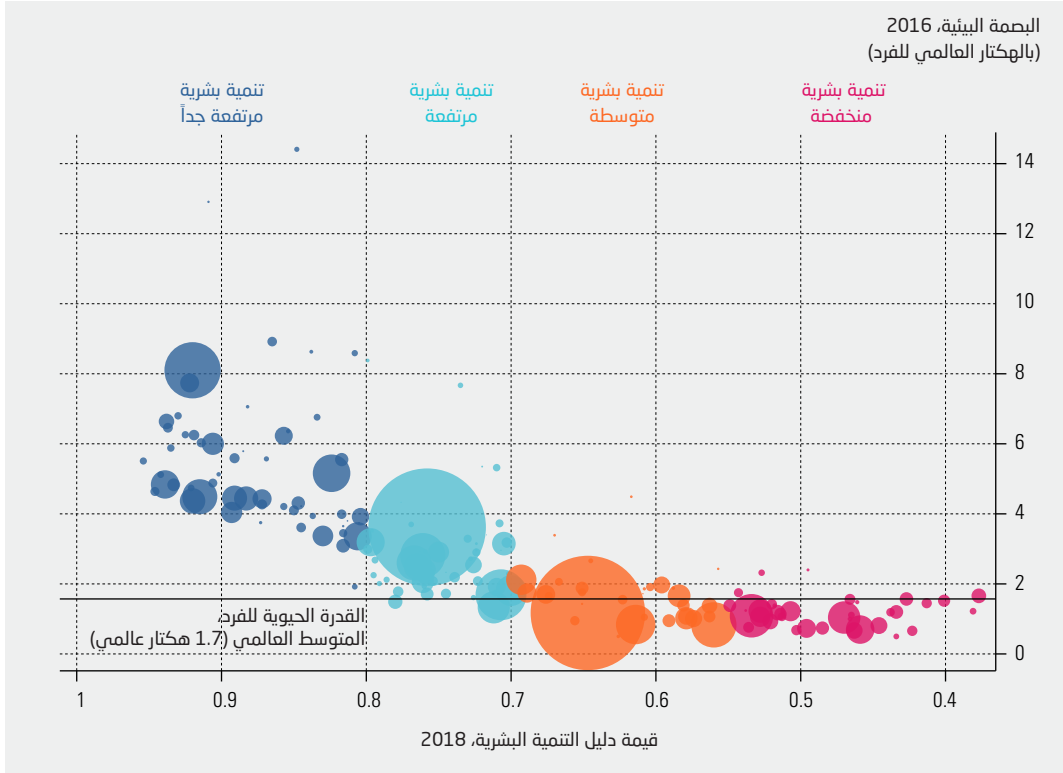
أما في البلدان النامية، فكثيراً ما يكمن التحدي في تمتين السياسات الاجتماعية لطبقة وسطى لا تزال عرضة للمخاطر. ففي بعض هذه البلدان، يدفع أفراد من الطبقة الوسطى مقابل الخدمات الاجتماعية أكثر مما يتلقون منها، وكثيراً ما يرون أن نوعية الرعاية الصحية والتعليم رديئة. ولذا فإنهم يلجأون إلى الجهات الخاصة التي تزود الخدمات. هكذا ازدادت نسبة الملتحقين بالمدارس الخاصة للتعليم الابتدائي في بعض هذه البلدان من 12 في المائة في عام 1990 إلى 19 في المائة في عام 2014.

ويكون الرد الطبيعي في هذه الحالة أخذ الموارد ممن هم في أعلى السلم. لكن الأغنى، وإن كان عددهم قليلاً، قد يقفون عائقاً أمام توسيع نطاق الخدمات. وهم يمكن أن يحبطوا العمل بطرق متعددة، من خلال التأثير على صانعي القرار والتبرع للحملات السياسية والتأثير على الصحافة واستخدام النفوذ الاقتصادي بطرق أخرى للتصدي للقرارات التي لا يوافقون عليها. وتعني العولمة أن السياسات الوطنية كثيراً ما تتأثر بكيانات وقواعد وأحداث خارج سيطرة الحكومات الوطنية تمارس ضغوطاً تنازلية واسعة النطاق على معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات ومعايير العمل. ومما يسهل الاحتيال الضريبي والتهرب من دفع الضريبة الافتقار إلى المعلومات الوافية وصعود الشركات الرقمية الكبيرة التي تعمل عبر سلطات ضريبية مختلفة وعدم كفاية التعاون بين السلطات القضائية في البلدان المختلفة. وفي هذه المجالات من السياسات، لا بد للعمل الجماعي الدولي من أن يكمل العمل الوطني.

ماذا بعد؟

يفتح نهج التنمية البشرية نوافذ جديدة على أوجه عدم المساواة - أسباب أهميتها، كيف تتجلى، ما

البصمة البيئية تتسع مع التنمية البشرية



ملاحظة: تشمل البيانات 175 بلداً في قاعدة بيانات الشبكة العالمية للبصمة البيئية (www.footprintnetwork.org/resources/data؛ اطلع عليها في 17 تموز/يوليو 2018). تقاس البصمة البيئية هنا بنصيب الفرد من مساحة الأراضي والمياه المنتجة حيويًا التي يتطلبها البلد، محلياً وفي الخارج، لإنتاج جميع الموارد التي يستهلكها ولاستيعاب النفايات التي يولدها. وتمثل كل دائرة بلداً، ويمثل حجم الدائرة عدد سكان البلد.
المصدر: Cumming and von Cramon-Taubadel (2018).

الآثار التوزيعية التي لا يمكن تجنبها لأسعار الكربون بتوفير الدعم المالي للفقراء، وهم الأكثر تضرراً من ارتفاع فواتير الطاقة. لكن مثل هذه الاستراتيجيات واجه في الممارسة العملية تحديات، لأن توزيع الأموال ليس المتغير الوحيد ذا الشأن. ومن المهم أيضاً النظر في مجموعة أوسع من السياسات الاجتماعية تُعنى بأوجه عدم المساواة وتغيير المناخ معاً وتركز في الوقت نفسه على أعمال حقوق الإنسان. وإن ترفع البلدان والمجتمعات مستوى طموحها إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة شاملة للجميع، فإن أمامها خيارات عدة.

تسخير التقدم التكنولوجي لخفض عدم المساواة في التنمية البشرية

عبر التاريخ، دفع التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي، من العجلة إلى الرقاقة المتناهية الصغر، بتحسين مستويات المعيشة. ويرجح أن يظل التغيير التكنولوجي القوة الدافعة الأساسية إلى

وهناك أيضاً آثار في الاتجاه المعاكس، إذ تشير الأدلة إلى أن بعض أشكال عدم المساواة قد يجعل العمل المناخي أصعب. فعدم المساواة في الدخل ضمن البلدان يعوق نشر التكنولوجيا الجديدة الصديقة للبيئة. ويمكن أن يؤثر عدم المساواة أيضاً على موازين القوى بين الداعين إلى الحد من انبعاثات الكربون والمعارضين له. وقد يتلاقى تركيز الدخل في الشريحة العليا مع مصالح المجموعات المعارضة للعمل المناخي.

ويؤدي عدم المساواة في التنمية البشرية أيضاً دوراً أساسياً في أزمة المناخ بطريقة أخرى. فهو يشكل عبئاً على العمل الفعال، إذ كلما تفاقم عدم المساواة ازدادت صعوبة بذل الجهود المشتركة لكبح تغيير المناخ داخل البلدان وفي ما بينها.

لكن الخيارات تبقى متاحة لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وأزمة المناخ معاً، ما يفترض أن يدفع بالبلدان إلى التقدم على مسار تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة للجميع. ومن بين هذه الخيارات تسعير الكربون. وتمكن معالجة بعض

لقد وضعت الثورة الصناعية البشرية على مسار تقدم نحو الرفاه لم يسبق له مثيل. لكنها أدت أيضاً إلى "الافتراق العظيم" بين المجتمعات التي صارت صناعية والمجتمعات الأخرى التي لم يتيسر لها ذلك. ما يختلف الآن - ربما للمرة الأولى في التاريخ - هو أنه يمكن في أي مكان الحصول على التكنولوجيا التي تقف خلف التحولات الحالية. لكن الفوارق كبيرة في قدرات البلدان على الاستفادة من الفرص الجديدة، ولذلك تداعيات ضخمة على عدم المساواة كما على التنمية البشرية. ولا يحدث التغيير التكنولوجي في فراغ، بل تصوغه عمليات اقتصادية واجتماعية. وهو ناجم عن عمل يقوم به الإنسان. ويمكن لواضعي السياسات تحديد توجه التغيير التكنولوجي بطرق تعزز التنمية البشرية. فمثلاً، قد يتولى الذكاء الاصطناعي مهاماً يقوم بها الإنسان، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى إعادة الطلب على اليد العاملة من خلال استحداث مهام جديدة للإنسان، فيكون تأثيره

الازدهار، بدفعه زيادة الإنتاجية وتمكينه، على ما يؤمل، أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. ولكن ما الذي سيكون عليه حجم التغييرات المستقبلية وكيف ستتوزع المكاسب المحققة من الابتكار؟ يتنامى القلق إزاء كيفية صوغ التغيير التكنولوجي لأسواق العمل، لا سيما بشأن كيف سيتولى التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي مهاماً يقوم بها الإنسان حالياً. لقد كان التغيير التكنولوجي مزعجاً مرات سابقة، ويمكن استقاء الكثير من الدروس من الماضي. ومن أهم هذه الدروس ضمان أن تساعد الابتكارات المزعجة الرئيسية الجميع، ما يتطلب اعتماد سياسات ابتكارية بالقدر نفسه وربما مؤسسات جديدة. وستتطلب الموجة الحالية من التقدم التكنولوجي تغييرات أخرى تشمل سياسات وقوانين مكافحة للاحتكار أقوى وقوانين تحكم الاستخدام الأخلاقي للبيانات والذكاء الاصطناعي. وسيحتاج نجاح الكثير من هذه السياسات والقوانين تعاوناً دولياً.

الشكل 16

يمكن للتكنولوجيا تولي بعض المهام، وكذلك استحداث مهام جديدة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الصافي إيجابياً ويساهم في خفض عدم المساواة (الشكل 16).

نحو خفض عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين

يؤكد هذا التقرير أن التصدي لعدم المساواة ممكن، لكنه ليس سهلاً. فهو يتطلب تحديد أوجه عدم المساواة التي تؤثر على النهوض بالتنمية البشرية والتوصل إلى فهم أفضل لأنماط عدم المساواة والقوى الدافعة لها. ويحث التقرير الجميع على إدراك أن المقاييس المعيارية الحالية لا تحسب أوجه عدم المساواة ليست دقيقة وكتيراً ما تكون مضللة، لأنها تركز على الدخل ولا توضح الآليات الأساسية المسببة لعدم المساواة. لذا يؤكد التقرير على قيمة تناول أوجه عدم المساواة ما وراء الدخل وما وراء المتوسط، كما المقاييس الموجزة لأوجه عدم المساواة، وما وراء الحاضر.

وينبغي الاحتفاء بالتقدم الملحوظ الذي مكن كثيرين في أنحاء العالم من الوصول إلى الحد الأدنى من التنمية البشرية. لكن الإبقاء على السياسات التي حققت هذه النجاحات ليس كافياً وحده. فقد أغفل البعض وفي الوقت نفسه، تطلعات العديدين آخذة في التغيير. ومن قصر النظر أن تركز المجتمعات على عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية فحسب. فالتطلع أبعد من الحاضر يعني استشراف المستقبل لتحديد ومعالجة الأشكال الجديدة من عدم المساواة في الإمكانيات المعززة التي تزداد أهمية. ويزيد الإلحاح تغيير المناخ والتحوّلات التكنولوجية.

وقد يكون لمعالجة أوجه عدم المساواة الجديدة هذه أثر عميق على صنع السياسات. ولا يدعي هذا التقرير أن مجموعة واحدة من السياسات تصلح لكل مكان، لكنه يؤكد ضرورة أن تسبر هذه السياسات أعماق أوجه عدم المساواة للتصدي للقوى الكامنة الدافعة لها. ويتطلب التصدي لبعض هذه القوى إعادة اصطفاف أهداف السياسة العامة المعتمدة اليوم: مثلاً، التشديد على جودة التعليم لجميع الأعمار، بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، بدلاً

من التركيز على معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. والكثير من هذه التطلعات هي في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولا شك أن الاختلالات في موازين القوى هي في صميم العديد من أوجه عدم المساواة. وقد تكون هذه الاختلالات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. فقد تدعو الحاجة، مثلاً، إلى سياسات تحدّد النفوذ غير المتناسب لفريق معين في الحياة السياسية. وقد تتطلب ضمان تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي عبر اتخاذ إجراءات لمكافحة الاحتكار تشجّع المنافسة لصالح المستهلكين. وفي بعض الحالات، قد يعني التصدي للعقبات التي تحول دون المساواة معالجة الأعراف الاجتماعية المتجذرة في تاريخ البلد المعني وثقافته. ويتوفر العديد من الخيارات لتعزيز الإنصاف والكفاءة في آن معاً، لكن السبب الرئيسي لعدم اعتمادها يرتبط أحياناً كثيرة بالمصالح المتجذرة لأصحاب النفوذ الذين لن يعود عليهم التغيير بمكاسب تذكر.

هكذا، للسياسات أهميتها بالنسبة لأوجه عدم المساواة، ولأوجه عدم المساواة أهميتها بالنسبة للسياسات. ومنظور التنمية البشرية - الذي يضع الإنسان في صميم صنع القرار - أساسي لفتح نافذة جديدة على كيفية تناول أوجه عدم المساواة، بالتساؤل متى يكون لها تأثير وما هذا التأثير وكيف يتجلى وما أفضل السبل للتصدي لها. تلك مسائل لا بد لكل مجتمع أن يفتح حواراً بشأنها، حوار يبدأ اليوم. صحيح أن أي إجراءات قد تنطوي على مخاطر سياسية. لكن التجارب تؤكد أن مخاطر التقاعس عن العمل قد تكون أكبر بكثير، إذ قد يؤدي عدم المساواة الحاد بالمجتمع إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

لا يزال هناك متسع من الوقت للعمل. لكن الوقت يمضي. وقرار كيفية التصدي لأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية قرار يعود إلى كل بلد أو مجتمع، قرار هو وليد مناقشات سياسية قد تكون شائكة وصعبة. وهذا التقرير يساهم في هذه المناقشات بعرض وقائع عن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وتقديم تحليل لها باعتماد نهج الإمكانيات واقتراح أفكار لتقليصها على مدى القرن الحادي والعشرين.

الجزء الأول

ما وراء الدخل

الجزء الأول.

ما وراء الدخل



عدم المساواة في ماذا؟ في معرض الإجابة على هذا السؤال الذي يبدو في ظاهر الأمر بسيطاً، وضع أمارتيا سين النهج الذي استرشدت به تقارير التنمية البشرية منذ أن صدر التقرير الأول منها في عام 1990¹. طرح سين هذا السؤال لأن الاحتفاء بالتنوع البشري يستدعي التفكير في نوع عدم المساواة الذي ينبغي أن نهتم به في نهاية المطاف. الجواب على سؤال سين "عدم المساواة في ماذا؟" هو "عدم المساواة في الإمكانيات".

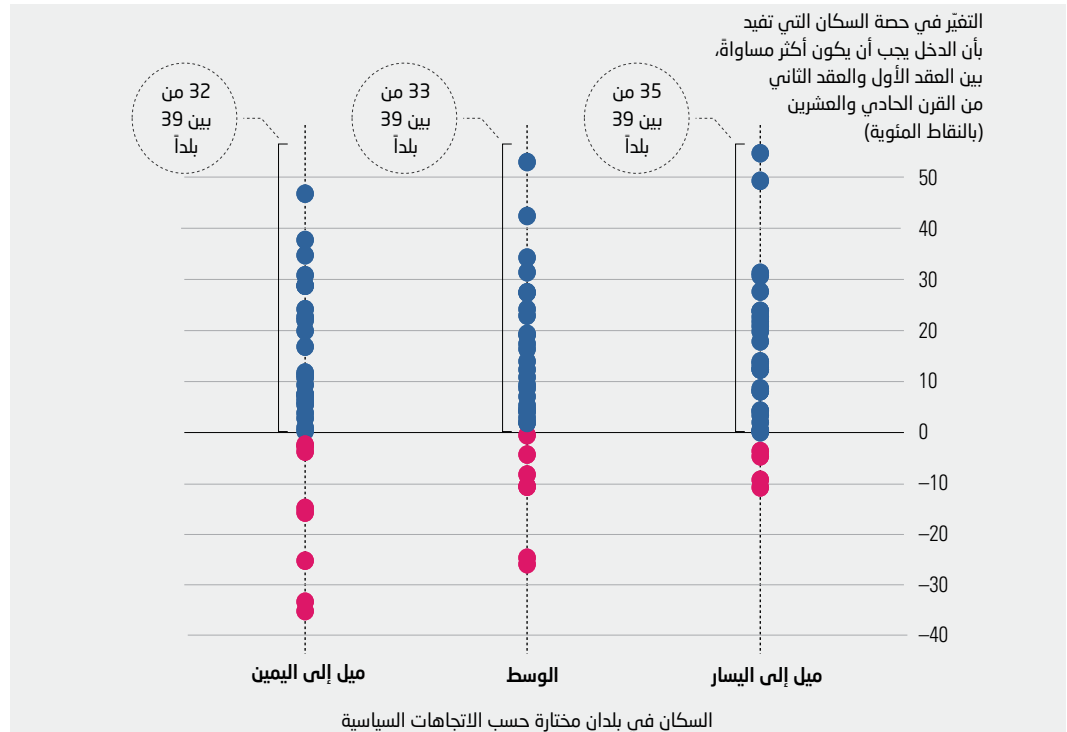
أصبح الآن يحتل المرتبة الثانية بعد الاهتمام بعدم المساواة على الصعيد العالمي³. وقد كرس خفض عدم المساواة في خطة التنمية المستدامة 2030، إذ يتناول عدد من أهداف التنمية المستدامة التطلعات إلى خفض عدم المساواة عبر أبعاد متعددة. وتماشياً مع خطة عام 2030، يذهب الجزء الأول من هذا التقرير إلى أنه يتوجب علينا تجاوز قياس الدخل في استكشاف عدم المساواة، وخاصة في التصدي لأوجه عدم المساواة الجديدة في القرن الحادي والعشرين. ويدفع بالرأي القائل إن نهج الإمكانيات مناسب تماماً لفهم أوجه عدم المساواة الجديدة هذه ومواجهتها⁴.

مع انتهاء العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عادت الأسئلة المتعلقة بعدم المساواة التي حفزت سين في أواخر السبعينات إلى الظهور بعنفوان شديد. غير أن الحديث الآن لا يتعلق فقط بفهم نوع عدم المساواة الذي ينبغي قياسه؛ بل أيضاً بكيفية التعامل مع عدم المساواة². يشعر كثيرون في أنحاء العالم، من الاتجاهات السياسية الشتى، وبقوة أنه ينبغي تخفيض عدم المساواة في الدخل، وقد اشتد هذا التفضيل منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل ج1-1). والواقع أن بعض الأدلة يشير إلى أن الاهتمام بالنمو العالمي، الذي كثيراً ما تجري مساواته بالتحسينات الأوسع في التنمية في أنحاء العالم،

يشعر كثيرون في أنحاء العالم، من الاتجاهات السياسية الشتى، وبقوة أنه ينبغي تخفيض عدم المساواة في الدخل، وقد اشتد هذا التفضيل منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

الشكل ج1-1

حصة السكان التي تفيد بأن الدخل يجب أن يكون أكثر مساواة ارتفعت بين العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين



ملاحظة: كل نقطة تمثل واحداً من 39 بلداً تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة، وتشمل العينة 48 في المائة من سكان العالم. بالاستناد إلى الردود على مقياس 5-1، حيث يمثل الرقم 1 "دخلاً أكثر مساواة" و5 "دخلاً إلى مزيد من الفوارق في الدخل".
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم، الموجات الرابعة والخامسة والسادسة.

رغم التحسن والتقارب في الإمكانيات التي احتلت موقعاً مركزياً في إعلان الألفية لعام 2000 والأهداف الإنمائية للألفية، تظل بضع فجوات صارخة وتتسع فجوات أخرى جديدة في إمكانيات ستحدد الفرق بين من يستطيعون ومن لا يستطيعون الاستفادة الكاملة من فرص القرن الحادي والعشرين الجديدة

لماذا، في نهاية الأمر، تتزايد الشواغل بشأن عدم المساواة، في الوقت الذي يتحقق فيه تقدم كبير في مستويات المعيشة، مع انفلات⁵ عدد لم يسبق له مثيل من الناس في أنحاء العالم من براثن الجوع والمرض والفقرة؟⁶ ورغم أن كثيرين ما زالوا مهملين، يبين دليل التنمية البشرية أن هناك في المتوسط تحسن باهر، بل وتقارب، في الإمكانيات التي يشملها دليل التنمية البشرية. مع ذلك، يبين الفصل الأول أنه إلى جانب التقارب في الإمكانيات الأساسية التي كانت محط تركيز تقارير التنمية البشرية في أوائل تسعينات القرن الماضي، تبرز تباينات في مؤشرات أخرى، ضمن البلدان وفي ما بينها على حد سواء: فالعمر المتوقع لدى الأكبر سناً أخذ يصبح أكثر لا تساويًا، وكذلك إمكان الحصول على تعليم عالٍ. باختصار، رغم التحسن والتقارب في الإمكانيات التي احتلت موقعاً مركزياً في إعلان الألفية لعام 2000 والأهداف الإنمائية للألفية، تظل بضع فجوات صارخة وتتسع فجوات أخرى جديدة في إمكانيات ستحدد الفرق بين من يستطيعون ومن لا يستطيعون الاستفادة الكاملة من فرص القرن الحادي والعشرين الجديدة. ويبين التحليل مراراً وتكراراً أن من هم في المراتب الدنيا من البلدان والناس آخذين بالحقاق في ما يتعلق بإنماء الإمكانيات الأساسية، بينما يتقدم من هم في المراتب العليا بأشواط في الإمكانيات المعززة.⁷

يشير التقارب في الإمكانيات الأساسية إلى اتجاه التغيير، لكنه لا يعني أن الفجوات قد أغلقت تماماً. ففي الواقع، لا يحرز المستثنون غير النزول اليسير من التقدم. هكذا يبين الفصل الأول أن العالم يُتوقع أن يبلغ عام 2030 وقد توصل إلى فجوات يمكن الحيلولة دونها في وفيات الرضع والأطفال غير الملتحقين بالمدارس وفقير الدخل المدقع. ويوثق الفصل، بالاعتماد على بيانات مفضلة ومركزاً النظر على مناطق جغرافية بعينها، أشكال حرمان متداخلة وأصناف استبعاد متعددة الجوانب. وأخيراً، يوسع النظر ليتناول ديناميات المخاطر مثل صدمات الصحة أو الكوارث الطبيعية أو النزاعات التي تفاقم تعرض الجماعات أو الأفراد للمخاطر. ويكمن خلف هذه الأنماط التحدي العنيد المتمثل بتعزيز إمكانيات المهملين.

وأوجه عدم المساواة المستمرة والمتزايدة في الإمكانيات المعززة تهم أكثر من قيمتها الأدائية. ينظر الفصل الأول أيضاً في كيفية تأثيرها على الكرامة الإنسانية. وقد يكون بإمكان أفراد أو مجموعات أشخاص الحصول على الموارد، ولكن ليس على

المساواة في المعاملة من خلال القانون الرسمي أو الأعراف الاجتماعية. ولا يُنظر إلى جميع المظالم الاجتماعية، ناهيك عن الإقرار بها، من جانب المؤسسات الاجتماعية، وهذا هو الحال أحياناً كثيرة بالنسبة لجماعات الشعوب الأصلية أو الجماعات الإثنية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وغيرهم من الفئات الاجتماعية⁸ التي تعاني الإيذاء والتمييز. ويؤثر عدم المساواة أيضاً، في أماكن كثيرة جداً، على وضع المرأة، التي تخضع لأدوار مفروضة عليها وللعنف في كثير من الأحيان، حتى عندما تتقاسم منزلاً مع رجل يتيح لها الحصول من حيث المبدأ على سلع وخدمات مماثلة. وقد بينت حركة #MeToo (أنا أيضاً) مدى انتشار إساءة المعاملة والإذلال وكيف أنهما لا يتحددان بالدخل أو المركز الاجتماعي.⁹

ومن المؤكد أن أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة يمكن أن تكون هامة ومحورية في تناول واضعي السياسات لمسألة عدم المساواة في التنمية البشرية. ويمكن أن يُنظر إلى أوجه عدم المساواة الاقتصادية هذه، معرّفة تعريفاً ضيقاً، على أنها غير عادلة أو على أنها يمكن أن تُقيّد بالفعل رفاه الناس (من خلال عدة قنوات، كما سيجري بحثه في الفصل الثاني). من هنا، تحليل أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة ضروري ويجري تناوله في هذا التقرير، لكن التركيز حصراً على أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة اختزالي للغاية، إذ أنه يخفق في الإقرار بالنطاق الكامل لعدم المساواة في التنمية البشرية.

ويوثق الفصل الثاني كيفية نشوء أوجه عدم المساواة في الإمكانيات، ويبيّن كيف أنها تكون في أحيان كثيرة مترابطة ومستديمة. وحتى مع انخفاض الفوارق في الإمكانيات الأساسية بتزايد عدد من يكتسبون إمكانيات أساسية تمكنهم من تحقيق الحد الأدنى من الإنجازات في الصحة والتعليم، تستمر التدرجات، وتعني أن من هم أفضل حالاً يتمتعون بنواتج أفضل في الصحة والتعليم أكثر ممن هم أسوأ حالاً، أو تصبح أوضح. ويرد في الفصل الثاني وصف على مستويين للآليات التي تفسر نشوء أوجه عدم المساواة في الإمكانيات. أولاً، من خلال اتباع نهج دورة الحياة الذي يتتبع كيف تتشكل مزايا الوالدين في الدخل والصحة والتعليم مسار أطفالهم مع مرور الوقت، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استمرار "اكتناز" الفرص عبر الأجيال. ثانياً، من خلال الإشارة إلى أن

التركيز على رفع مستوى
الناس فوق الحدود
الدنيا غير كاف، بالنظر
إلى أن تدرجات عدم
المساواة في الإمكانيات
لا تزال تتسع وتستمر

البيانات التي تؤخذ بالاعتبار لدى مناقشة عدم المساواة، ويكشف عن أنماط التقارب والتباعد في التنمية البشرية. وهو يبين أن التركيز على رفع مستوى الناس فوق الحدود الدنيا غير كاف، بالنظر إلى أن تدرجات عدم المساواة في الإمكانيات لا تزال تتسع وتستمر. ويوجه الجزء الأول من التقرير النظر إلى أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. لكن هذه خطوة أولى فقط. فكما تشير ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في مساهمتها الخاصة، "ليس التشخيص كافياً، علينا أن ندفع باتجاه سياسات عامة تتصدى لأشكال الظلم هذه". وستكون هذه النتائج، المستوحاة من نهج التنمية البشرية، حاسمة الأهمية لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الإطار ج1-1)¹².

هذه الآليات لا تحدث في فراغ وأن السياق، بما في ذلك عدم المساواة الاقتصادية، يصوغ الفرص من خلال قنوات متعددة، مثل كيفية تصميم السياسات وتنفيذها. ويعتمد توزيع الموارد والفرص في المجتمع اعتماداً كبيراً على توزيع السلطة. فتركيز السلطة يؤدي إلى اختلالات ويمكن أن يفضي إلى سيطرة النخب القوية على الحكومة والأسواق، ما يزيد من عدم المساواة في الدخل والثروة، في دورة قد تضعف الاستجابة لتطلعات عامة السكان. ويبدو أن هذا النمط قد حدث بالفعل في التاريخ (الإضاءة 1-1 في نهاية الفصل الأول)¹⁰. ويمكن لهذه الديناميات بدورها أن تؤدي إلى تآكل الحوكمة فتلحق الضرر بالتنمية البشرية¹¹.

ويتخطى بحث عدم المساواة في الجزء الأول من التقرير الدخل ليناقد الإمكانيات، موسّعاً طيف

الإطار ج1-1

نهج الإمكانيات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

المستدامة 10)، بل إنها تتوخي أيضاً وضع نهاية مطلقة لبعض أشكال الحرمان: الفقر بجميع أشكاله (الهدف 1) والجوع (الهدف 2). وترمي الأهداف الأخرى إلى الدفع قدماً بتوفير سلع عامة عالمية (كاستقرار المناخ). وكما في أي نهج عالمي، للنظر في مجموعة محددة من الأبعاد حدوده. فهو لا يتناول أبعاد الإجحاف والظلم جميعها التي قد تكون هامة في أماكن معينة. غير أن هذا التقرير يكمل مقاييس عدم المساواة المحددة عالمياً والمستندة إلى بيانات موضوعية ويقارنها مع معلومات عن المحركات لعدم المساواة، بمقاييس عدم المساواة في التصور الذاتي للرفاه وبعض المقاييس المحددة على الصعيد الوطني.

تتبعكس أبعاد عدم المساواة في التنمية البشرية التي نظر فيها هذا التقرير في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. ويمثل توافق الآراء العالمي حول أهداف التنمية المستدامة تطوراً عما اعتبرت الأهداف الإنمائية للألفية "أساسياً" أو ضرورياً للبلدان النامية بحلول نهاية القرن العشرين. وهذا التقرير مستوحى من هذا التطور وينظر إلى أبعاد عدم المساواة ذات الأهمية الشاملة والتي تتجاوز الأساسي. تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى خفض عدم المساواة بأشكال عديدة. وهي لا تهدف فقط إلى خفض عدم المساواة بين البلدان وضمنها (هدف التنمية

نظرة جديدة على عدم المساواة

حقاً: كيف يمكننا أن نعيش معاً، في مواجهة هذه السيناريوهات الجديدة، وتحقيق رفاه أكبر للناس؟ إنه طريق ينبغي أن نتعلم الخطو عليه معاً. فالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والتكنولوجيات الجديدة والمناطق الخضراء والمساحات الخالية من التلوث، يشكل بصورة متزايدة مؤشراً على الطريقة التي تُوزع بها الفرص ويُوزع بها الرفاه بين جماعات الناس وحتى بين البلدان.

ويساعد تفسير وفهم أبعاد أوجه عدم المساواة الحاسمة لرفاه الناس على اختيار أفضل سلاسل الإجراءات. ليس التشخيص كافياً بل علينا الضغط كي توضع سياسات عامة تتصدى لأشكال الظلم هذه.

لذا، لدى البلدان جميعها عمل ينبغي القيام به، لكننا وجدنا على مدى سنوات عديدة أن الجهود الفردية ليست كافية، فالكثير من التحديات يتطلب نهجاً جماعياً. ونحن في منظومة الأمم المتحدة، نعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها هي نوع الاستجابة المطلوبة في هذه الأزمنة الحديثة؛ فهي تلقي نظرة شاملة على الظواهر والحلول، وتسعى إلى إحداث تقارب بين الإجراءات التي تتخذها الحكومات والوكالات الدولية، وتستند إلى قياسات شفافة وقابلة للمقارنة، وأهداف التنمية المستدامة، بنهجها العابر للقطاعات وبالترام جميع الحكومات، تضمننا جميعاً في خدمة مسعى واحد.

وأفضل مثال على ما بين أيدينا هو التحدي الهائل المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. وقد قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضوح إن تغيّر المناخ يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مجموعة من حقوق الإنسان التي ينبغي ضمانها. ونحن نشهد بارتياح بداية التنام العلم والحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني حول مقاصد ملموسة. هكذا، شيئاً فشيئاً ستداعى عجلة القطاعات بعضها عن بعض وتتهاوى الحجج القطاعية. إنه الطريق الذي يجب أن نصّر عليه، من واجبتنا أن نقضي على أشكال عدم المساواة والإقصاء القديمة والجديدة التي تنتهك كل يوم حقوق ملايين الناس الذين يعيشون على الأرض.

سيكون من الخطأ الاعتقاد أنه لم تكن هناك نجاحات وأن الظلم في العالم لم يُدفع إلى التراجع. ولكن ما دام هناك ألم ومعاناة بسبب عدم المساواة، علينا واجب التصدي لما نرتكب من أخطاء والقيام بما يمكن من التصحيح. لدينا اليوم مستقبل أكثر مما كان لدينا البارحة؛ هذه هي الدعوة التي ينبغي علينا جميعاً أن نحضنها.

ميشيل باشليه جيريا

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

كما في كل عام، يدعونا تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إلقاء نظرة على أنفسنا في المرأة، فهو بالإدماج النظمي للمعلومات حول تنمية مجتمعاتنا، يواجها بأدلة على ما حققناه وعلى ما أخفقنا في تحقيقه.

وهذه الأدلة أكثر بكثير من مجرد تجميع أعداد وأرقام. فلأن الأمر يتعلق برفاهية الناس: كل فجوة مستمرة أو متنامية هي دعوة للرد على ظلم عدم المساواة من خلال سياسات فعّالة. ما الذي يمكن أن نتوقعه عندما تولد فتاة في فقر، دون تغطية صحية سوّية وفي بيئة تتفاقم فيها صعوبة الحصول على مياه الشرب بسبب تغيّر المناخ؟ كم من الوقت يمكن لمجتمعاتنا أن تستمر في الوقوع في الخطأ عندما يشكّل ما تقوم به انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية؟ هذه هي القضايا التي يواجها بها عدم المساواة.

إننا نعلم أن عدم المساواة يتخذ أشكالاً عديدة، وما زال الكثير من أوجهها، كعدم المساواة في الدخل أو عدم المساواة بين الجنسين، معنا منذ فترة طويلة. وينبغي أن يكون من دواعي الفخر أن تقدماً كبيراً قد أحرز في هذه القضايا في معظم أنحاء العالم، ويسلط هذا التقرير الضوء على أن أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية التي تعكس الحرمان الشديد آخذة في الانخفاض. فمثلاً، يتجه العالم نحو متوسط مساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. ولكن في الوقت نفسه، تميل إلى أن تكون أعلى، وفي بعض الحالات تتزايد، أوجه عدم المساواة التي تعكس مستويات أكبر من التمكين وهي الأكثر أهمية للمستقبل. وهنا، لدينا مثال تمثيل المرأة على المستوى السياسي الأعلى. ورغم أنه ما زال أمامنا شوط طويل لنقطعه، فقد تراكمت لدينا خبرة حول ما يصلح في مجال الحماية الاجتماعية والأدوات المالية ومسارات الحراك الاجتماعي. وهناك قصص نجاح عن تحسين تمثيل المرأة، وعن مشاركة أكثر إنصافاً في سوق العمل وعن التخلص من التمييز ضد التنوع الجنسي. ومفارقة وجود أوجه مساواة كهذه ما زالت قائمة منذ أمد طويل هي أننا، كمجتمع، وجدنا سبباً للتغيير الإيجابي، وليس المطلوب في حالات كثيرة غير الإرادة السياسية.

مع ذلك، هناك أوجه عدم مساواة تواجها حتى بتحديات أكبر. وهذا بالتحديد هو ما يسعى هذا التقرير إلى إلقاء الضوء عليه، فتلك أوجه عدم مساواة تنجم من ظواهر جديدة ونزاعات عالمية، وهي أكثر تحدياً لأنها تستجيب لعمليات معقدة ودينامية لا يزال يتعين فهمها جيداً. هل نحن مدركون تماماً لأثر الهجرات أو آثار الكوارث المناخية أو الأخطار الوابئة الجديدة على تعايشنا؟ لأن ذلك هو الأمر

الفصل 1

عدم المساواة
في التنمية البشرية:
أهداف متغيّرة في القرن
الحادي والعشرين



عدم المساواة في التنمية البشرية: أهداف متغيرة في القرن الحادي والعشرين

ينظر هذا الفصل في مسألتين رئيسيتين: أين تقف أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية اليوم وكيف تتغير؟ يتجسد إجحاف في العديد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. ومن الأمثلة حالة طفلين ولدا في عام 2000، أحدهما في بلد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة والآخر في بلد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 1-1). ما الذي نعرفه اليوم عن آفاق حياتهما عندما يكبران؟ نعلم أنها مختلفة اختلافاً كبيراً. فمن المحتمل جداً أن يلتحق الثاني بالتعليم العالي، إلى جانب أغلبية البالغين من العمر 20 عاماً في البلدان الأكثر تقدماً اليوم. ويستعد هذا الطفل للعيش في عالم معولم وتنافسي وستتوفر له فرص العمل الماهر.

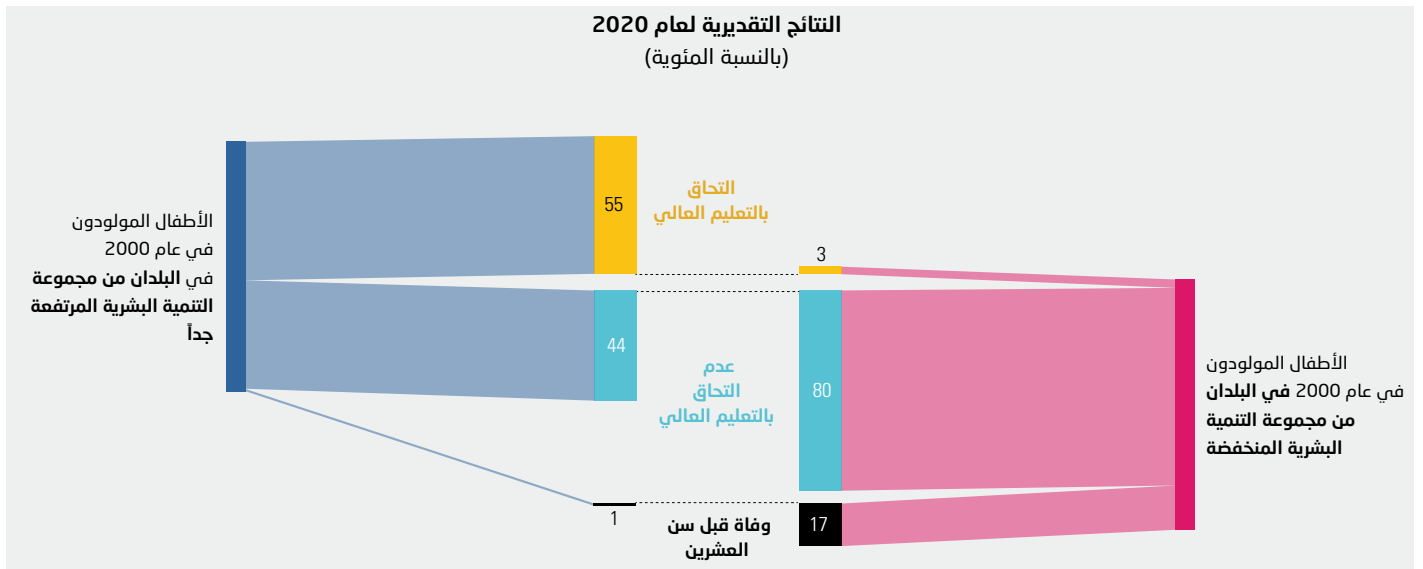
هذين الشابين للتو حياة البلوغ، فإنهما، بفعل ظروف خارجة كلياً تقريباً عن إرادتهما، وُضعا على مسارين مختلفين غير متساويين، من حيث الصحة والتعليم والتوظيف والدخل، وقد لا يكون لهما من هذا التباعد فكاك.

وليس بعض أوجه عدم المساواة ضمن البلدان، سواء كانت نامية أم متقدمة، أقل حدة من تلك التي عرضنا لها في المثال عن التباينات بين البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يختلف متوسط العمر المتوقع لمن يبلغون 40 عاماً بين أعلى 1 في المائة من توزيع الدخل وبين أسفل 1 في المائة بمقدار 15 سنة للرجال و10 سنوات للنساء². وهذه التفاوتات آخذة في الاتساع.

بالمقابل، احتمال أن يكون الطفل من بلد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة على قيد الحياة أقل بكثير. فحوالي 17 في المائة من الأطفال المولودين في عام 2000 في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معرضون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1 في المائة فقط من الأطفال المولودين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. أما الذين سيبقون على قيد الحياة، فحياتهم أقصر بثلاثة عشر عاماً من نظرائهم في مجموعة البلدان الأكثر تقدماً. ومن غير المحتمل أيضاً أن يكون الطفل المولود في بلد التنمية البشرية المنخفضة ملتحقاً بالتعليم. وسيكون 3 في المائة فقط من نظرائه ملتحقين بالتعليم العالي¹. وإذ يبدأ كل من

الشكل 1-1

الأطفال المولودون في عام 2000 في بلدان تختلف في مستويات الدخل، سيوضعون حتى عام 2020 على مسارات غير متساوية



ملاحظة: تقديرات (باستخدام قيم وسطية) لفرد عادي من بلد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة، وآخر من بلد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي تستند إلى بيانات مستمدة من مسح الأسر المعيشية للسكان من الفئة العمرية 18-22 سنة، الذي يجريه معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وهذه البيانات متاحة على الموقع www.education-inequalities.org (اطلع عليها في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). والنسب المئوية هي للمولودين في عام 2000. وقدرت نسبة الوفيات قبل سن العشرين وفق الولادات في عام 2000، والوفيات المحتملة في تلك المجموعة بين عامي 2000 و2020. وقدرت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في عام 2020 على أساس الأشخاص المتوقع أن يكونوا على قيد الحياة (من المجموعة المولودة في عام 2000). وآخر البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي، ويشكل غير الملتحقين بالتعليم النسبة المتبقية.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ينبغي أن يُشمل؟ كيف يمكن قياسها؟ كيف يمكن تجميعها في قياسات كلية؟ كيف يمكن تحليلها؟ وعلى أي مستوى: العالمي أم الوطني أم دون الوطني أم ضمن الفئات الاجتماعية أم حتى في الأسرة المعيشية؟ في خضم هذا التعقيد، قد يكون بالإمكان التمييز بين أنماط التطور الواسعة في أوجه عدم المساواة المنتشرة. هذه هي المهمة التي يستطلعها هذا الفصل.

فهم عدم المساواة في الإمكانيات

تعني التنمية البشرية توسيع نطاق الحريات الجوهرية التي تمكن الناس من القيام بأشياء يقدرونها ويكون لديهم من الأسباب ما يدفعهم إلى تقديرها⁵. يمكن الدخل والثروة الناس من أن يختاروا ما يكونون عليه وما يفعلونه، أي توظيفاتهم المنجزة، لكنهما منفصلين عن هذه التوظيفات. ورغم أهمية التوظيفات المنجزة، لا تعزف التنمية البشرية فحسب بالخيارات التي يتخذها الناس فعلاً؛ فهي تعزف أيضاً "بالحرية التي يمتلكها الشخص في

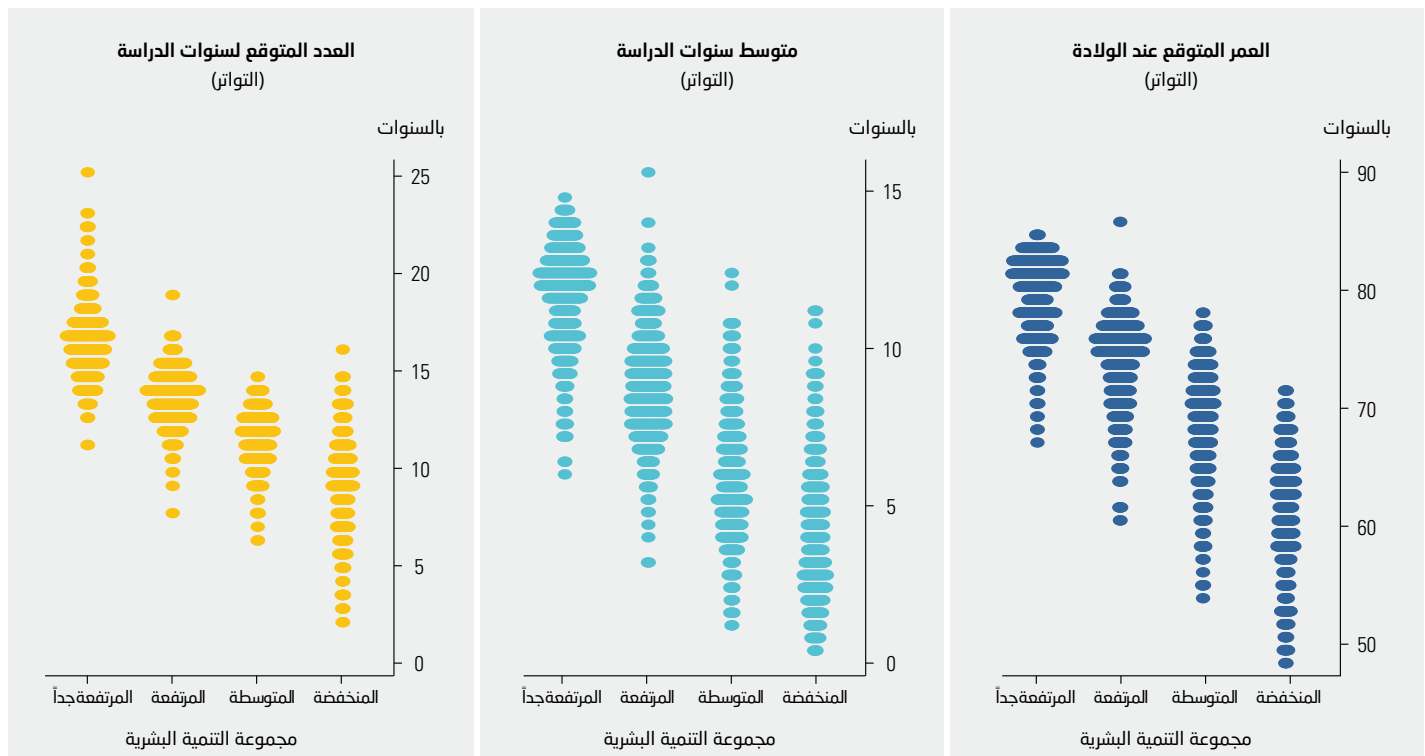
يقدم القرن الحادي والعشرون طيفاً واسعاً غير مسبوق من التجارب البشرية. أنظر، مثلاً، كيف أن توزيع المؤشرات غير المتعلقة بالدخل في دليل التنمية البشرية للمناطق دون الوطنية يغطي طيفاً واسعاً من النواتج في الصحة والتعليم. ولا تزال أوجه الحرمان الشديد قائمة، لا فقط بين بلدان التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 2-1). وتتمتع النخب العالمية، بمن في ذلك من هم في بلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، بمعرفة أكثر وبعدها أكبر من سنوات الحياة الصحية وبالمزيد من توفر إمكانية الحصول على تكنولوجيات تغير نمط الحياة.

لماذا تستمر أوجه عدم المساواة الصارخة؟ يعزى ذلك جزئياً إلى بني اجتماعية، للكثير منها جذور تاريخية، مترسخة في مؤسسات رسمية وغير رسمية تقاوم التغيير بعناد³. ولتحويل منحنى عدم المساواة في التنمية، لا يكفي تحسين مؤشر واحد أو اثنين فقط، بل ينبغي، بدلاً من ذلك، تغيير البنى الاجتماعية التي تديم الظلم⁴.

وتصوير نطاق أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وتطورها يمثل تحدياً هائلاً، لأن هذه الأوجه دينامية ومعقدة ومتعددة الأبعاد. فأياً منها هو الذي

الشكل 2-1

ما زال هناك عدم مساواة هائل في التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، 2017



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى حسابات قيم دليل التنمية البشرية على المستوى دون الوطني التي قام بها (Permanyer and Smits (2019).

اختيار مجموعة توظيفات مجددة، يشار إليها على أنها الإمكانيات التي يتحلى بها⁶. هكذا ينظر تحليل عدم المساواة في هذا الفصل في عدم المساواة في الإمكانيات (الإطار 1-1).

ولكن ما هي الإمكانيات التي ينبغي النظر فيها؟ حاجج سين بأنه يتعين التكيف استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتطورة. مثلاً، في الهند كان من المعقول لدى الاستقلال في عام 1947، التركيز "على التعليم الابتدائي، والصحة الأساسية، [...] وعدم القلق كثيراً حول ما إذا كان بإمكان الجميع التواصل توأصلاً فعالاً في أنحاء البلاد ومع خارجها"⁷. ولكن بعد حين، مع الإنترنت وتطبيقاتها فضلاً عن التقدم الأوسع نطاقاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح النفاذ إلى شبكة الإنترنت وحرية الاتصالات العامة من الإمكانيات الهامة للمواطنين جميعاً. وبينما يرتبط أحد جوانب هذا التصور ارتباطاً وثيقاً بالإمكانيات (النفاذ إلى شبكة الإنترنت)، يتقاطع جانب آخر مع حقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد مع الحق في حرية الرأي والتعبير⁸. وعلاوة على ذلك، تتطور الإمكانيات لا فحسب مع الظروف ولكن أيضاً مع القيم ومع مطالب وتطلعات الناس المتغيرة.

لذا نهج الإمكانيات مفتوح، وذلك أمر يعتبره بعض المراقبين قصوراً⁹. وأحد الاعتراضات عليه هو أنه لا يصلح لتحديد هدف قياسي وثابت لتقييم الرفاه الاجتماعي لأن الإمكانيات أهداف متغيرة باستمرار. غير أن هذا التقرير يتبنى وجهة نظر مختلفة: فهو يعتبر أن أوجه عدم المساواة التي نهتم بها قد تكون بالفعل أهدافاً متغيرة، ولذا فإنه يهدف إلى تحديد أنماط وديناميات عدم المساواة في مجموعة أوسع من الإمكانيات قد تكون لها أهمية متزايدة خلال القرن الحادي والعشرين.

ويتمثل تحدّي آخر في كيفية قياس الإمكانيات، أي كيفية الانتقال من المفاهيم إلى التقييم التجريبي لتوزيع الإمكانيات. هنا يتبع التقرير النهج الذي اتخذه لدى صدور دليل مؤشر التنمية البشرية فيحدد عدداً قليلاً من التوظيفات المنجزة التي تمكن ملاحظتها لالتقاط إمكانيات أوسع نطاقاً (مثلاً، في دليل التنمية البشرية، يرتبط خيار العيش حياة مديدة صحية بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة). ولتحفيز المعلومات التجريبية التي نظر فيها، يُستخدم نهج دورة الحياة، لأن الإنجازات في التنمية البشرية تُبنى على مدى حياة الشخص من خلال سلسلة من المؤشرات الملحوظة القابلة

أوجه عدم المساواة
التي نهتم بها قد تكون
بالفعل أهدافاً متغيرة

أنه أراد السفر ولكن لم يستطع تحمل النفقات أو رفض دخوله إلى البلد المقصد³.

استخدمت تقارير التنمية البشرية الأولى نهج الإمكانيات للتدخل في خطاب التنمية السائد حينذاك، عندما كانت النقاشات تتركز على الاحتياجات الأساسية⁴، ما أدى إلى وضع دليل التنمية البشرية الذي يقيس إمكان العيش حياة مديدة صحية واكتساب المعرفة وكسب دخل لتحقيق مستوى معيشي أساسي⁵. وكان القصد من دليل التنمية البشرية أن يكون مقياساً لقائمة محدودة جداً من الإمكانيات، "الحصول على حد أدنى من نوعية الحياة الأساسية"⁶. ولم يكن يقصد به أبداً أن يكون مقياساً إحصائياً يُسعى إلى تعظيمه كما في حالة المنفعة الكلية. وقد احتسب الدليل على مستوى البلدان، غالباً بسبب توفر البيانات، وكان الغرض منه إثراء تقييم أداء البلدان الإنمائي⁷.

تماشياً مع تقارير التنمية البشرية السابقة، يفترض هذا التقرير، من منظور معياري، أن أوجه عدم المساواة التي لها أهمية جوهرية هي أوجه عدم المساواة في الإمكانيات. وتعرّف الإمكانيات عموماً بأنها حرية اختيار الناس لما يكونون عليه ولما يفعلونه، ولا يمكن اختزالها إلى الدخل والثروة وحدهما لأنهما أداتان لها¹. كما لا يمكن تعريفها بأنها منفعة وقياسها بخيارات الناس الفعلية، لأن ذلك يجب فروقاً حقيقية في كيفية استخدام الأفراد للدخل مقابل الإنجازات التي يقدّرونها². بدلاً من ذلك، تعرّف الإمكانيات على أنها حريات الناس في اختيار ما يريدون يكونون عليه وما يفعلونه، بغض النظر عما إذا كانوا يقومون فعلاً بتلك الخيارات. ولذا ترتبط الإمكانيات ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الفرص: فلا يكفي أن نعرف ما إذا كان شخص لم يسافر إلى بلد أجنبي، بل بهمننا أن نعرف ما إذا كان ذلك خياراً حراً، أم

ملاحظات

1. ذهب Sen (1980) أبعد من السلع الاجتماعية الأساسية التي ركز عليها راول Rawl، أساساً بالحجة ذاتها، وهي أن هذه هي في أحسن الأحوال أدوات. 2. على نحو أدق، كان Sen (1980) يبين محدوديات النفعية كمبدأ معياري للحكم على الرفاه الاجتماعي. يقم النظرية النفعية على أساس الخيارات الفعلية التي يتخذها الناس، الذين يفترض أنهم يعظمون منفعتهم الفردية، وهذه دالة تنازلاً بتزايد الدخل لكنها تعطي منفعة أقل كلما ارتفع الدخل. لذا فإن تحقيق الرفاه الاجتماعي المثالي يعني تعظيم المنفعة الإجمالية في المجتمع. ولا يمكن أن يحدث ذلك بدوره إلا إذا وزع الدخل بحيث تتساوى المنفعة الهامشية الفردية، ولذا استخدم سين مثلاً معروفاً ومقنعاً لتوضيح كيف يمكن أن يؤدي هذا المبدأ إلى نواتج تنتهك إحساساً بالعدالة: خذ شخصين أحدهما ذو إعاقة ولا يتمتع بكفاءة جيدة في تحويل الدولار الإضافي من الدخل إلى منفعة مقابل آخر يستمد رضا من كل دولار إضافي. تملئ النفعية إعطاء المزيد من الدخل للثاني. وذلك ناتج ينتهك مفهوم العدالة. 3. Basu and Lopez-Calva 2011. 4. Stewart, Ranis and Samman 2018. 5. يقدر Sen (2005) العمل المشترك مع محبوب عبد الحق Mahbub Ul Haq لوضع دليل عام للتقييم والنقد على المستوى العالمي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. 6. Sen 2005. 7. ربما الأهم، وبالإقتباس من Klasen (2018, p.2) "لقد تم الفوز بكثير من معارك تسعينات القرن الماضي التي حددت تقارير التنمية البشرية. اليوم، يقل مجتمع التنمية برهته أن التنمية أكثر من مجرد زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.... وقد تركز دليل التنمية البشرية في جميع الكتب الدراسية الاعتيادية عن اقتصادات التنمية أو دراسات التنمية... ويعتبر البديل الأكثر جدية والشامل لنصيب الفرد من الناتج المحلي [...]".

الخطوات الأولى، كالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة وتعلّم القراءة وحلّ مسائل رياضية أساسية، كلها حاسمة لتحقيق مزيد من النمو: توفر هذه الإنجازات الأساسية بعض الشروط الضرورية لنشوء مزيد من الإمكانيات في الحياة في ما بعد. وتعكس الإنجازات المعززة التي تتبع، كالحياة المديدة والصحية للبالغين أو التعليم العالي، حصولاً على الفرص أكثر تقدماً

للقياس. فالخطوات الأولى، كالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة وتعلّم القراءة وحلّ مسائل رياضية أساسية، كلها حاسمة لتحقيق مزيد من النمو: توفر هذه الإنجازات الأساسية بعض الشروط الضرورية لنشوء مزيد من الإمكانيات في الحياة في ما بعد¹⁰. وتعكس الإنجازات المعززة التي تتبع، كالحياة المديدة والصحية للبالغين أو التعليم العالي، حصولاً على الفرص أكثر تقدماً.

هذه الإنجازات الملحوظة هي ما يمكن قياسه (ومقارنته عبر البلدان في تقرير شامل)، إلا أنها تُتخذ لتمثل مجموعة أوسع من الإمكانيات التي تتراوح أيضاً بين الأساسي والمعزز. وينبغي التركيز على المفهوم التأسيسي، مفهوم الإمكانيات الأساسية والمعززة، أكثر مما على القياسات المحددة، التي يمكن أن تتطور ويمكن أن تتغير من بلد إلى آخر. وهنا ما يلهمنا هو تعريف أمارتيا سين للإمكانيات الأساسية على أنها "القدرة على تلبية بعض التوظيفات الأساسية الحاسمة الأهمية إلى مستويات معينة"¹¹. هكذا تشير الإمكانيات الأساسية إلى حرية اتخاذ الخيارات الضرورية للبقاء على قيد الحياة واجتناب الفقر أو الإفلات منه ومن أشكال الحرمان القاسية الأخرى.

والتمييز بين الإمكانيات الأساسية والإمكانيات المعززة ينطبق أيضاً على أبعاد التنمية البشرية الأخرى التي لا ترتبط بالضرورة بدورة حياة الفرد، مثل، التدرج من التكنولوجيات الأساسية إلى التكنولوجيات التي تقف على حدود العلم والقدرة على التكيف مع الصدمات البيئية، من تلك الناجمة عن أحداث ربما تكون متكررة لكنها ذات أثر منخفض إلى تلك الناجمة عن مخاطر كبيرة لا يمكن التنبؤ بها. ويشبه هذا التمييز بين الإمكانيات الأساسية والإمكانيات المعززة تحليل الاحتياجات العملية والاحتياجات الاستراتيجية في سياق تمكين المرأة الذي كانت كارولين موسر Caroline Moser رائدة له¹². وترتبط بهذا التمييز رسالة تحذيرية: الاستثمار في الاحتياجات الأساسية أمر أساسي، لكن التركيز على ذلك حصراً يعني إهمال أوجه عدم المساواة في جوانب هامة من الحياة، تلك التي تغير توزيع السلطة.

لذا يقدم القسم التالي تحليلاً نسقياً على أساس بعدين رئيسيين يتجاوزان الدخل: الصحة والحصول على المعرفة، وكلاهما بعدان أساسيان من أبعاد نهج التنمية البشرية منذ صدور تقرير التنمية البشرية الأول. ويمكن تأطير التسلسل من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة في سياق تحليل

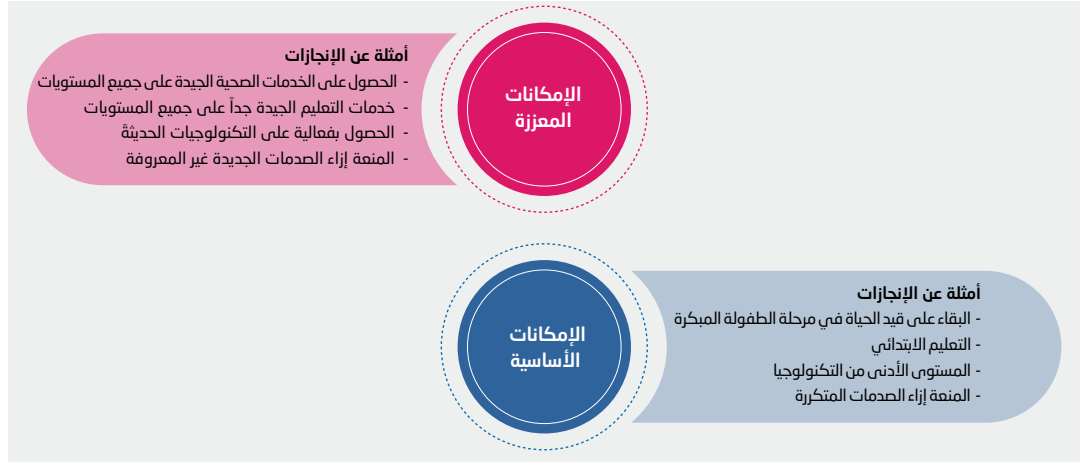
دورة الحياة (الذي يُستخدم أيضاً في الفصل الثاني لدى تحليل الآليات المؤدية إلى نشوء أوجه عدم المساواة في الإمكانيات). وفي قسم لاحق من التقرير، توضح الأنماط نفسها في بعدين آخرين: الأمن البشري في مواجهة الصدمات المرتبطة باتجاهات تغير المناخ (الفصل 5) والتكنولوجيا (الفصل 6)¹³. ويُنظر في هاتين القوتين الدافعتين لتوزيع الإمكانيات في القرن الحادي والعشرين دون أن يعني ذلك أن قوى أخرى، كالتغيرات الديمغرافية، غير مهمة أو أن هاتين القوتين هما المهمتان وحدهما، بل فحسب لإتاحة تقديم الحجج التي تبين أهمية تحليل ديناميات عدم المساواة في كل من الإمكانيات الأساسية والإمكانيات المعززة.

ولا جدال في أن اقتصار التحليل على هذه الأبعاد الأربعة اعتباطي. ولا ينبغي بأي حال أن تعتبر هذه الجوانب على أنها الأهم أو أن لها أي معنى معياري. لكن من المعقول الادعاء أن توزيع الإمكانيات وتطورها عبر هذه الأبعاد الأربعة ستكون له أهمية قصوى في تحديد ولاية الناس على حياتهم خلال القرن الحادي والعشرين، أي "القدرة على اتخاذ قرار يتعلق بما يريدون والقوة التي تيسر لهم تحقيق ما يريدون"¹⁴. وهذه الإمكانيات، وإن كانت هامة لولاية الناس على حياتهم، ليست المحددات الوحيدة لها، لأن الدوافع البشرية غير مدفوعة حصراً بالتحسينات في رفاه الفرد، فمن المهم أيضاً "إحساس الناس بالإنصاف واهتمامهم بأن يعاملوا هم والآخرين بإنصاف"¹⁵. وفي حين أن المعالجة الكاملة لآثار المحددات الأوسع نطاقاً لولاية الناس على حياتهم تتجاوز نطاق التقرير، يختتم هذا الفصل بقسم يبحث في مدركات عدم المساواة (التي يمكن أن تشير إلى كيف يتطور، أو لا يتطور، الإحساس بالإنصاف) كما في بعض الأسس الاجتماعية والنفسية للكيفية التي يمكن بها أن تظهر هذه المدركات وكيفية ارتباطها بالكرامة الإنسانية.

ديناميات عدم المساواة في التنمية البشرية: تقارب في الإمكانيات الأساسية وتباعد في الإمكانيات المعززة

على كل بعد من الأبعاد الأربعة التي ينظر فيها التقرير، يمكن تحديد التمايز في الإمكانيات، من الأساسي إلى المعزز (الشكل 1-3):

التنمية البشرية، من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة



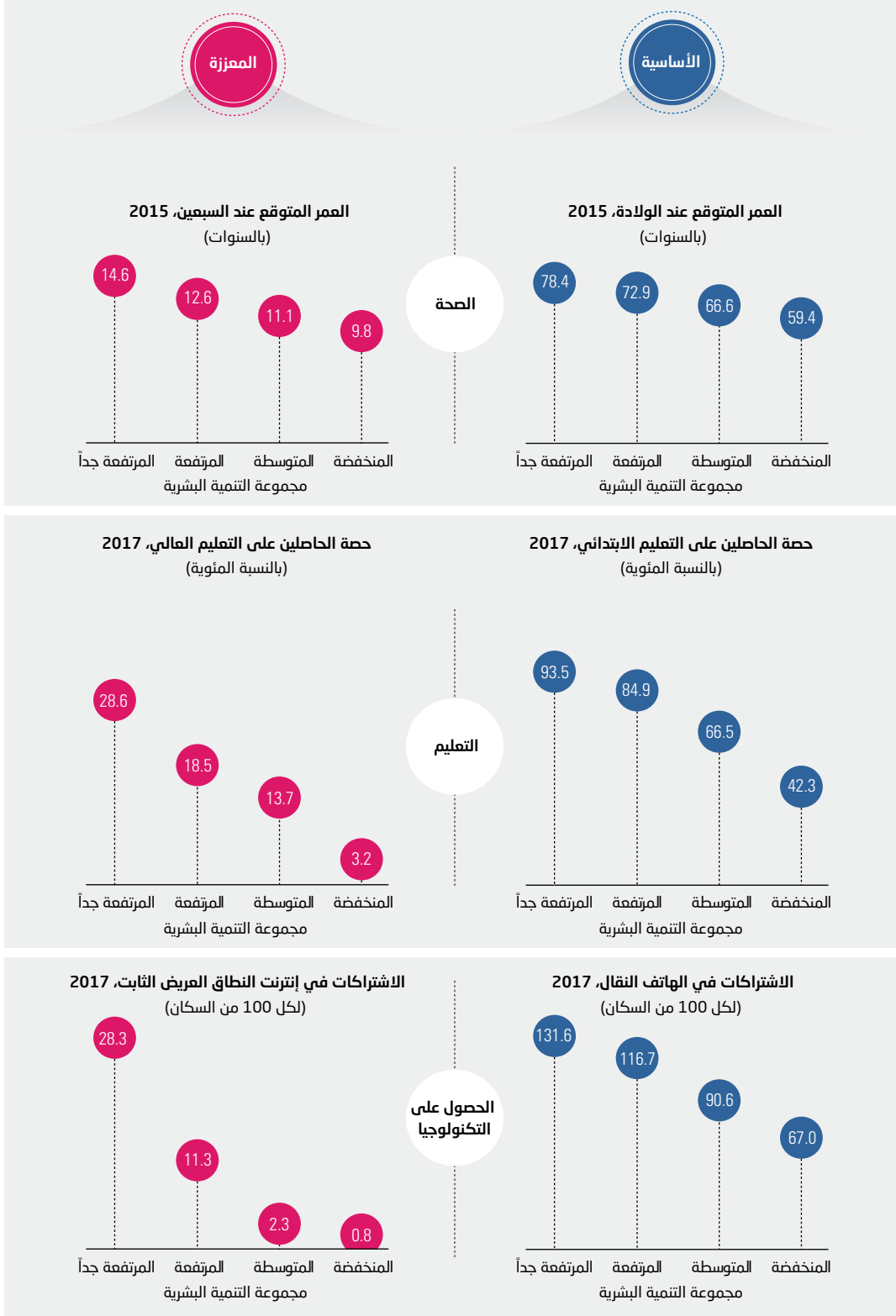
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

البشرية: يشير بعضها إلى الحياة والموت ويشير البعض الآخر إلى الحصول على المعرفة وعلى التكنولوجيات التي تغيّر نمط الحياة. وعبر البلدان جميعاً، ما زال العالم غير متمساكٍ للغاية في المجالات الرئيسية للتنمية البشرية من حيث الإمكانيات الأساسية والمعززة على حد سواء (الشكل 1-4). فالفرق في العمر المتوقع عند الولادة بين بلدان التنمية البشرية المنخفضة وبلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً يبلغ 19 عاماً، ما يعكس فجوات في الحصول على الخدمات الصحية. ويمثل ذلك فقدان ربع العمر لمجرد أن الشخص ولد في بلد فقير. وتميل هذه الفروق إلى الاستمرار على مدار دورة الحياة. ففارق العمر المتوقع عند سن السبعين يبلغ خمس سنوات تقريباً، ما يمثل فقدان ثلث العمر المتبقي. وتبلغ نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي من البالغين في بلدان التنمية البشرية المنخفضة نحو 42 في المائة مقابل 94 في المائة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. ومرة أخرى تبقى الفوارق على مدار دورة الحياة، إذ تبلغ نسبة الحاصلين على التعليم العالي من البالغين 3 في المائة فقط في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 29 في المائة في البلدان المتقدمة. وفي ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا، تبلغ نسبة الاشتراكات في الهاتف النقال 67 لكل 100 من السكان في البلدان النامية، أي نصف ما في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. وفي التكنولوجيات المتقدمة جداً، كالنفاذ إلى النطاق العريض الثابت، تبلغ نسبة الاشتراك أقل من واحد لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 28 لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً.

يستمر عدم المساواة والإجحاف. تظل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية منتشرة. يظهر تقارب في الإمكانيات الأساسية، من هم في المراتب الأدنى يلحقون في الأساسيات. يظهر تباعد في الإمكانيات المعززة. تتجاوز الفجوات في الإمكانيات المعززة تلك التي في الإمكانيات الأساسية أو أنها آخذة في التزايد

- الصحة. مثلاً، من القدرة على البقاء على قيد الحياة في السنوات الأولى من العمر إلى احتمال عمر طويل وحياة صحية.
- التعليم والمعرفة. مثلاً، من الحصول على تعليم ابتدائي أساسي إلى الحصول على تعليم رفيع الجودة على المستويات جميعها.
- الأمن البشري في مواجهة الصدمات. من الافتقار اليومي إلى الحرية من الخوف حيث يتفشى العنف بين الأشخاص إلى مواجهة عواقب النزاعات. ويتناول الفصل الخامس القدرة على مواجهة الصدمات المتكررة وإمكانيات التعامل مع الأحداث المتقلبة المرتبطة بتغير المناخ.
- الحصول على التكنولوجيات الجديدة. من مستوى المبتدئين إلى المستويات الأكثر تقدماً (يُبحث بمزيد من التفصيل في الفصل السادس، ويعرض بعض النتائج في هذا الفصل).
- وتتقاطع عبر أبعاد التنمية البشرية الرئيسية النتائج الرئيسية الثلاث لهذا القسم، وهي:
- يستمر عدم المساواة والإجحاف. تظل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية منتشرة.
- يظهر تقارب في الإمكانيات الأساسية. من هم في المراتب الأدنى يلحقون في الأساسيات.
- يظهر تباعد في الإمكانيات المعززة. تتجاوز الفجوات في الإمكانيات المعززة تلك التي في الإمكانيات الأساسية أو أنها آخذة في التزايد (أو الأمرين معاً في بعض الحالات).
- أولاً، أوجه عدم المساواة مستمرة وواسعة الانتشار. فهناك قدر ذو شأن من أوجه عدم المساواة عبر جميع الأبعاد التي تُنظر فيها في المجالات التأسيسية للتنمية

أوجه عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية والمعمزة لا تزال عميقة الجذور بين بلدان العالم



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

منخفضة اليوم 923 مليوناً، منخفضاً عن 2.1 مليار في عام 2000. وعلى حد تعبير أنجوس ديتون Angus Deaton، "انفلت" الناس من سجن الحرمان الشديد²¹. ويوثق هذا الفصل أيضاً أن العمل لم يكتمل بعد، لأن التحدي المتمثل في الوصول إلى من هم أكثر تعرضاً للإهمال ما زال قائماً.

ورغم اللحاق في الأساسيات، إلا أن ذلك حدث بعد سنوات من استنفاد الشرائح الأكثر ثراء من المجتمع حيز إحراز مزيد من التقدم في المجالات نفسها. فقد وصل من هم في أعلى التوزيع عادة إلى نهاية التقدم في الإمكانات الأساسية: فالتغطية الشاملة في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ومعدلات وفيات الرضع المنخفضة جداً والحصول على التكنولوجيا الأساسية أصبحت الآن كلها أموراً مفروغاً منها بين الشرائح الميسورة في معظم المجتمعات، وغدا هؤلاء يتطلعون إلى أهداف أكثر تقدماً. فما الذي يحدث في هذه المجالات المعززة؟

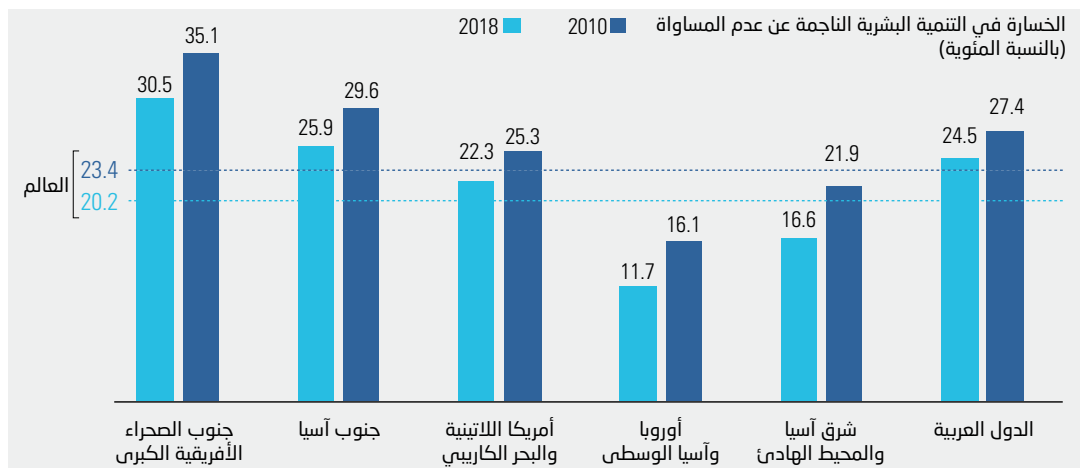
ثالثاً، هناك تباعد في الإمكانات المعززة. وفي العادة يكون عدم المساواة أعلى في الإمكانات المعززة جميعاً، وإلا فإنه يتزايد. وفي كل من الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية، الصحة والتعليم ومستويات المعيشة والحصول على التكنولوجيا والأمن، إن المجموعات الآخذة في الاقتراب من المستويات العليا في الإمكانات الأساسية تتأخر عن اللحاق في الحصول على إمكانات معززة. وتحدد الطموحات الأكبر أهدافاً متغيرة. لكن مجموعة الإنجازات المعززة هذه ستحدد بتزايد حياة الناس في هذا القرن، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتباطها ببعض أكثر القوى الدافعة للتغيير في عصرنا: التكنولوجيا وتغير المناخ.

وينطبق ذلك أيضاً ضمن البلدان. ومن بين طرق معرفة أوجه عدم المساواة ضمن البلد نفسه في المجالات الرئيسية للتنمية البشرية تفحص دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية في كل عنصر من عناصره (الصحة والتعليم والدخل) بعدم المساواة ضمن البلد. ووفقاً لهذا الدليل، يبلغ متوسط الخسارة في التنمية البشرية عالمياً بسبب عدم المساواة 20 في المائة.

ثانياً، في المتوسط هناك تقارب في الإمكانات الأساسية، وعدم المساواة في الإمكانات الأساسية للتنمية البشرية المشمولة في دليل التنمية البشرية آخذ في التناقص. وتمكن رؤية ذلك في تطور دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، حيث للمؤشرات التي تمثل الإمكانات الأساسية أوزان ضمنية مرتفعة جداً¹⁶. كما أن الخسارة في التنمية البشرية في جميع مناطق العالم الناجمة عن عدم المساواة آخذة بالتناقص (الشكل 1-5). ويتكرر هذا الاتجاه في قيمة الدليل على المستوى دون الوطني¹⁷، على خلفية تقدم كلي للتنمية في مجموعة من الإمكانات الأساسية¹⁸. فقد انخفض معدل الفقر المدقع في العالم من 36 في المائة في عام 1990 إلى 9 في المائة في عام 2018¹⁹. ولا تزال معدلات وفيات الرضع تتناقص باستمرار. كما شهدت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية خطوات كبيرة، مع تعميم التعليم الابتدائي في معظم البلدان، ويحرز التعليم الثانوي تقدماً سريعاً (رغم أن من الضروري النظر إلى الأهمية الجوهرية لهذه الإنجازات في سياق "أزمة التعلم"، كما سنبحث لاحقاً في هذا الفصل)²⁰. ويبلغ عدد من يعيشون في بلدان تنمية بشرية

الشكل 1-5

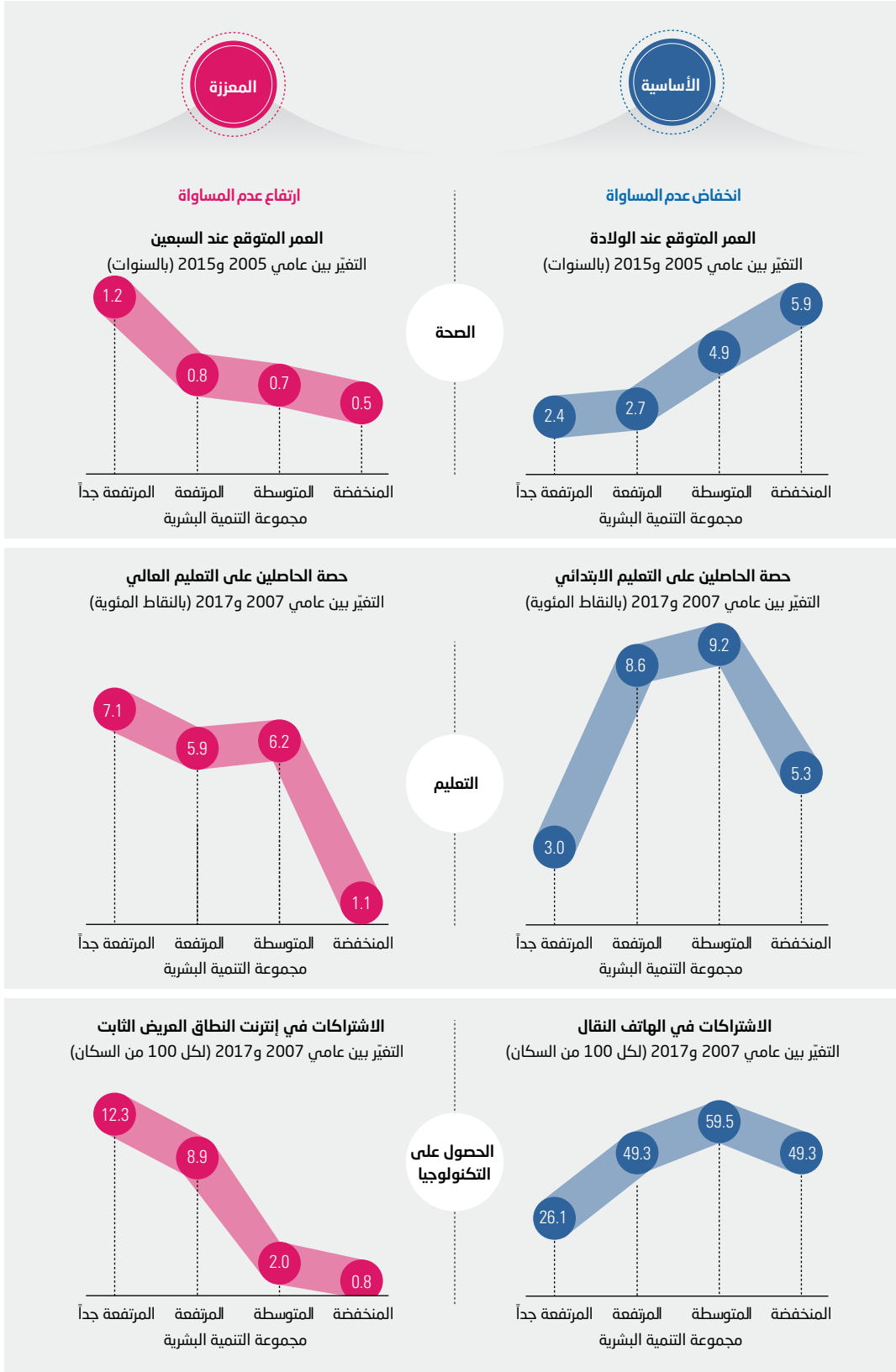
في جميع مناطق العالم، الخسارة في التنمية البشرية الناجمة عن عدم المساواة آخذة بالتنازل، ما يعكس تقدماً في الإمكانات الأساسية



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

رغم اللحاق في الأساسيات، إلا أن ذلك حدث بعد سنوات من استنفاد الشرائح الأكثر ثراء من المجتمع حيز إحراز مزيد من التقدم في المجالات نفسها

تقارب في الإمكانيات الأساسية، وتباعد في الإمكانيات المعززة



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحق في الحصول على مستوى معيشي أساسي

”كل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الفئات في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو التمرل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.
”للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء وُلدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.”

المصدر: www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/

أوجه عدم المساواة في نواتج الصحة المنتشرة على نطاق واسع

العمر المتوقع عند الولادة مؤشر مفيد لتتبع عدم المساواة في الصحة. وبما أنه أحد عناصر دليل التنمية البشرية الثلاثة، فقد استخدم منذ صدور تقرير التنمية البشرية الأول في عام 1990 كمؤشر غير مباشر للحياة المديدة والصحية.

هنا، يوسع التحليل العمر المتوقع إلى ما يتجاوز العمر عند الولادة ليشمل الأعمار المختلفة، وذلك لتحديد ديناميات الصحة عبر دورة الحياة. ويجعل نهج دورة الحياة هذا من الممكن معرفة التغييرات في التحويلات الديمغرافية والتحويلات الاجتماعية-الاقتصادية. وهو يبين، عبر مؤشرات مختلفة، كيف أن أوجه عدم المساواة المتجذرة ليست مستمرة فحسب، بل أيضاً أن فجوات جديدة آخذة في الاتساع. فالعمر المتوقع، عند الولادة وفي الأعمار المتقدمة على حد سواء، أعلى بكثير في البلدان ذات الدخل المرتفع أو التنمية البشرية المرتفعة (الشكل 1-7). ويدعى ذلك أحياناً كثيرة تدرجاً صحياً. ويتوقع أن يعيش من يولدون في بلدان التنمية البشرية المرتفعة قرابة 19 سنة أطول مما يعيش الناس في بلدان التنمية البشرية المنخفضة (أي أطول بمقدار الثلث تقريباً)²². ويتوقع أن يعيش من هم في عمر السبعين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة حوالي 5 سنوات أخرى ممن يعيشون في بلدان التنمية البشرية المنخفضة (أي أطول بحوالي 50 في المائة). كما أن الفجوات كبيرة جداً عند النظر في نوعية الصحة (الإطار 1-3).

يلخص الشكل 1-6 الفجوة الناشئة في التنمية البشرية بأزواج من المؤشرات، فيقيس التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في مؤشر أساسي واحد ومؤشر معزز واحد لكل من الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية: الصحة والتعليم والحصول على التكنولوجيا. وهناك عبر مجموعات التنمية البشرية اتجاهان متعارضان في تدرجات الإمكانيات الأساسية والمعززة. فأوجه عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية تنخفض لأن بلدان التنمية البشرية المنخفضة تحرز تقدماً أكبر في المتوسط. وعندما تنمو البلدان المهملة بشكل أسرع، يكون هناك تقارب. وبالمقابل تتزايد أوجه عدم المساواة في الإمكانيات المعززة لأن بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً تتقدم، ما يؤدي إلى التباع. ويبين التقرير في ما بعد أن هذه الاتجاهات تُلاحظ أيضاً ضمن البلدان.

وتعكس المؤشرات الأساسية جميعها في هذا الشكل تضيّق أوجه عدم المساواة بين البلدان في مختلف مجموعات التنمية البشرية. فمثلاً، في العمر المتوقع عند الولادة (وهو مدفوع أساساً بالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة)، وفي الحصول على التعليم الابتدائي وفي الحصول على هواتف نقالة تحرز بلدان التنمية البشرية المنخفضة تقدماً أسرع، فتكاد تلحق ببلدان التنمية البشرية المرتفعة.

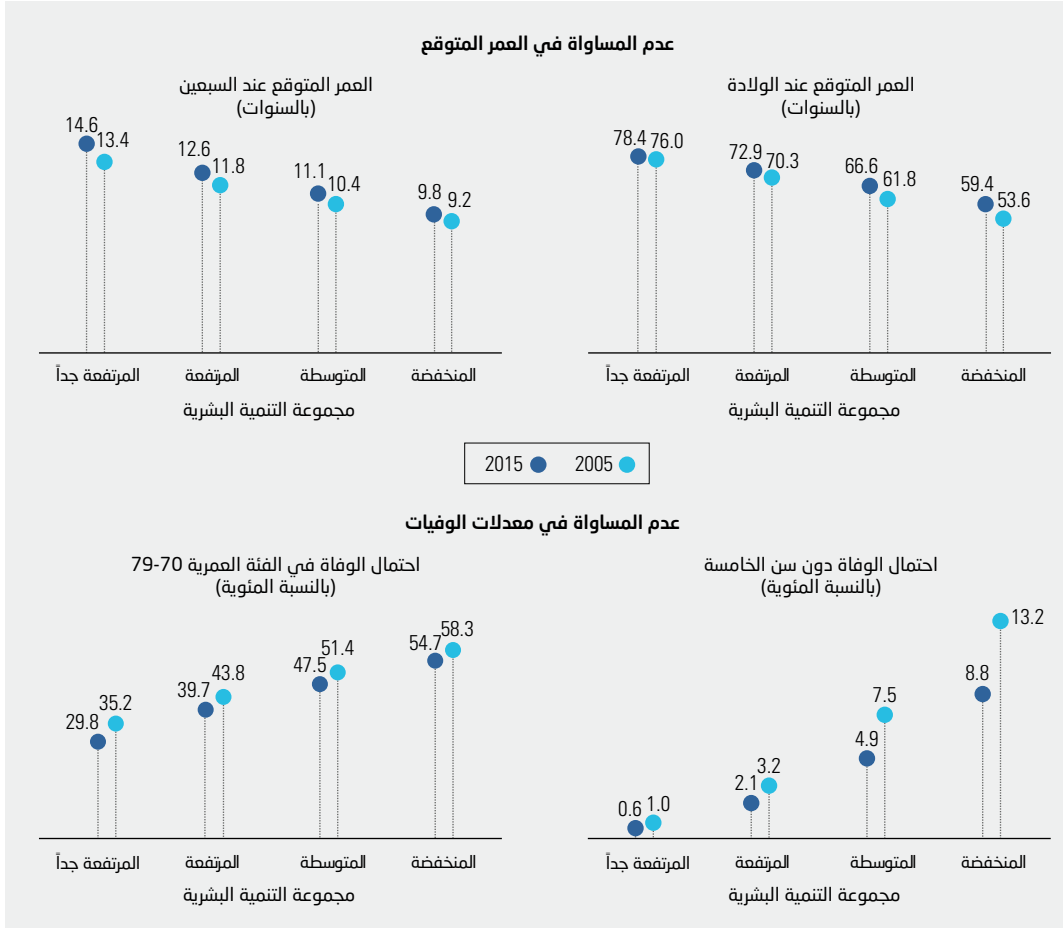
بالمقابل، تكشف المؤشرات الأكثر تقدماً في هذا الشكل أوجه عدم مساواة متزايدة. فبلدان التنمية البشرية المرتفعة تبدأ بميزة في متوسط العمر المتوقع عند السبعين، وفي الالتحاق بالتعليم العالي وفي النفاذ إلى إنترنت النطاق العريض، وتزيد تصدّرها في هذه المجالات. وسيتكشف في القرن الحادي والعشرين أثر هذه الفجوات الآخذة في الاتساع، التي تشكل أمثلة قليلة عن التباع في الإمكانيات المعززة. وسيكون لذلك أثر على من يولدون اليوم وسيشهد العديد منهم القرن الثاني والعشرين. ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم ديناميات التقارب والتباع في مجالي الصحة والتعليم بمزيد من التفصيل.

الصحة: الميسورون يعيشون حياة صحية أطول في القرن الحادي والعشرين

قد يكون عدم المساواة في الصحة تجلياً واضحاً للظلم الاجتماعي (يرد بحث مفصّل في ذلك في الفصل 2). ويعكس عدم المساواة هذا أيضاً قصوراً في تلبية حقوق إنسان أساسية، كتلك التي حدتها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإطار 2-1).

يتوقع أن يعيش من يولدون في بلدان التنمية البشرية المرتفعة قرابة 19 سنة أطول مما يعيش الناس في بلدان التنمية البشرية المنخفضة (أي أطول بمقدار الثلث تقريباً)

استمرار عدم المساواة في العمر المتوقع ومعدل الوفيات



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الإطار 3-1

عدم المساواة في العمر المتوقع بصحة جيدة

المناحة البشرية بين البالغين 2.27 في المائة في مملكة إسواتيني ولكن 0.1 في المائة فقط في العديد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، ومنها أستراليا والبحرين ورومانيا والكويت². وقد هزم مرض الملاريا في سرني لانكا ويتوقع أن يَهْزَم في عام 2020 في الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وبلير والسلفادور وسورينام وكوستاريكا والمكسيك³. لكن معدل انتشاره لا يزال مرتفعاً في كل من مالي وبوركينا فاسو، مع 459.7 و423.3 حالة على التوالي لكل 1,000 معرضين لخطر الإصابة⁴. وفي أيار/مايو 2019، عانى 1,572 شخصاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مرض الإيبولا⁵.

رغم أهمية طول مدة الحياة للتنمية البشرية، من الأهمية بالقدر ذاته كيفية عيش تلك السنوات. هل هي ممتعة؟ هل تبقى الصحة جيدة؟ يشير مؤشر العمر المتوقع بصحة جيدة إلى وجود تفاوتات كبيرة. فهو يبلغ للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً حوالي 68 سنة، بالمقارنة مع حوالي 56 سنة فقط للبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة¹. ويمكن للإلقاء نظرة على بعض الأمراض المحددة أن يسلط بعض الضوء على أسباب عدم المساواة في العمر المتوقع وفي العمر المتوقع بصحة جيدة. فمثلاً، لا يتجاوز معدل انتشار السل 0.8 لكل 100,000 شخص في الإمارات العربية المتحدة، لكنه يبلغ 724 لكل 100,000 شخص في ليسوتو. ويبلغ معدل انتشار فيروس نقص

ملاحظات

1. الجدول الإحصائي 8 المتاح على الموقع 2019. UNDP 2018a. 2. http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2019. 3. WHO 2017. 4. WHO 2018a. 5. WHO 2019.

اللاحق في الأساسيات: تقارب عالمياً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، لا سيما من خلال انخفاض معدل وفيات الرضع

تصوّر الزيادة في العمر المتوقع عند الولادة، من متوسط مرجح بلغ 47 سنة في الخمسينات إلى 72 سنة حوالي عام 2020، التقدم الهائل في مجال الصحة²³. وفي عام 2000، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عدة بلدان أقل من 50 سنة، وتلك فئة يتوقع أن تختفي من متوسط كل بلد بحلول عام 2020²⁴. وقد لوحظ هذا التحسن عبر مجموعات التنمية البشرية (الشكل 1-7). وعلاوة على ذلك، اكتسبت بلدان التنمية البشرية المنخفضة تقريباً 6 سنوات من العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 2005 و2015، مقارنة مع 2.4 سنة للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 8-1). ويتسق ذلك مع انخفاض بأكثر من 4 نقاط مئوية في معدلات الوفيات دون سن الخامسة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وكانت معدلات وفيات الأمهات المجال الآخر الذي شهد انخفاضاً كبيراً بلغ 45 في المائة بين عامي 1990 و2013²⁵.

وإلقاء نظرة مفصلة على هذا الوضع في البلدان النامية يؤكد هذه الاتجاهات. ولتيسير إجراء مقارنة ذات معنى، يجمع الشكل 1-9 النتائج في البلدان (معلومات لكل خمس من أخماس السكان في 54 بلداً)، وفقاً لمستوى تنميتها البشرية. وقد انخفضت معدلات وفيات الرضع، وهو محدد هام للعمر المتوقع عند الولادة في كل مكان، ولكن لا تزال هناك درجات كبيرة في كل مكان، فلدَى الأطفال الذين يولدون في أخماس السكان الأفقر احتمال وفاة خلال السنة الأولى من العمر أكبر بكثير مما للمولودين في أخماس السكان الأغني. وهذا هو الحال في مجموعات التنمية البشرية جميعاً.

ويتأكد أيضاً التقارب في معدلات الوفيات لدى الأعمار الأصغر ضمن البلدان، إذ يبدو أن وفيات الرضع آخذة بالانخفاض لدى جميع فئات السكان، وفي معظم البلدان كانت أكبر الانخفاضات في وفيات الرضع في الأخماس الثلاثة الأفقر من السكان. وتتسق هذه النتيجة مع الانخفاض في التشتت الإحصائي للعمر المتوقع عند الولادة الموثق في تحليل لأكثر من 1,600 منطقة في 161 بلداً تشمل أكثر من 99 في المائة من سكان العالم²⁶.

تنامي عدم المساواة في الإمكانيات المعززة: اختلاف في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة

لدى النظر في مستويات وتطور متوسط معدلات الوفيات لمجموعات مختلفة من البلدان، سواء في الأعمار الصغيرة (الأعمار بين 0 و5 سنوات) والأعمار

المتقدمة (من 70 إلى 79 سنة) (الشكل 1-10)، يتبيّن أن مستوى عدم المساواة في معدلات الوفيات أعلى بكثير لدى الأعمار الصغيرة مما لدى الأعمار المتقدمة، إلا أن التغيرات في معدلات الوفيات تعكس أنماطاً مختلفة. فمعدلات وفيات الأطفال تتقارب إذ تنخفض بسرعة أكبر لدى بلدان التنمية البشرية المنخفضة، تماماً كما تتباعد معدلات الوفيات في الأعمار المتقدمة.

وإذا كانت البلدان التي حققت أداءً ضعيفاً في عام 2005 هي التي أحرزت تقدماً أكبر على مدى الفترة 2005-2015، يكون هناك لحاق أو تقارب، أما إذا كانت البلدان الأسوأ أداءً في عام 2005 هي التي شهدت تحسناً أقل خلال الفترة 2005-2015، فهناك تباعد. وتمكن ملاحظة أنماط مختلفة مع التعاريف المختلفة للعمر المتوقع: تتراوح من تقارب واضح في العمر المتوقع عند الولادة إلى تباعد واضح في العمر المتوقع عند السبعين (الشكل 8-1)²⁷.

وعدم المساواة في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة شكل مستجد من أشكال عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين. والتباعد في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة أقوى بكثير اليوم مما كان خلال النصف الثاني من القرن العشرين²⁸. فمنذ مطلع هذا القرن، ما زال العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة يتزايد بسرعة أكبر بكثير في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً مما في أي مكان آخر. فخلال الفترة 2005-2015، ازداد العمر المتوقع 0.5 سنة عند السبعين في بلدان التنمية البشرية المنخفضة و1.2 سنة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً.

والواقع أن التحسينات في التكنولوجيات والخدمات الاجتماعية المعززة والعادات الصحية تغيّر الحدود النهائية للبقاء على قيد الحياة في جميع الأعمار. وبينما يتقلص بسرعة حيز خفض الوفيات دون سن الخامسة، فإن هذا الحيز ما زال واسعاً في الأعمار المتقدمة (دون عمر الثمانين)²⁹. ومن العوامل الهامة وراء معدلات الوفيات المختلفة في الأعمار المتقدمة الاختلافات في معدلات الأمراض غير السارية عبر المجموعات المختلفة. فخطر الموت من مرض غير سار أعلى لدى من يعانون تدني الوضع الاجتماعي-الاقتصادي أو يعيشون في مجتمعات أكثر تهمة³⁰.

ويتقدم العالم في العمر بسرعة ومن تتجاوز أعمارهم 60 عاماً هم الشريحة العمرية الأسرع نمواً من سكان العالم. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يكون واحد من بين كل خمسة أشخاص في أنحاء العالم في هذه الفئة العمرية، وفي المناطق الأكثر تقدماً، يتوقع أن تكون هذه النسبة واحداً من بين كل ثلاثة³¹. ولذا، ستزداد أهمية أوجه عدم المساواة المرتبطة بالمسنين.

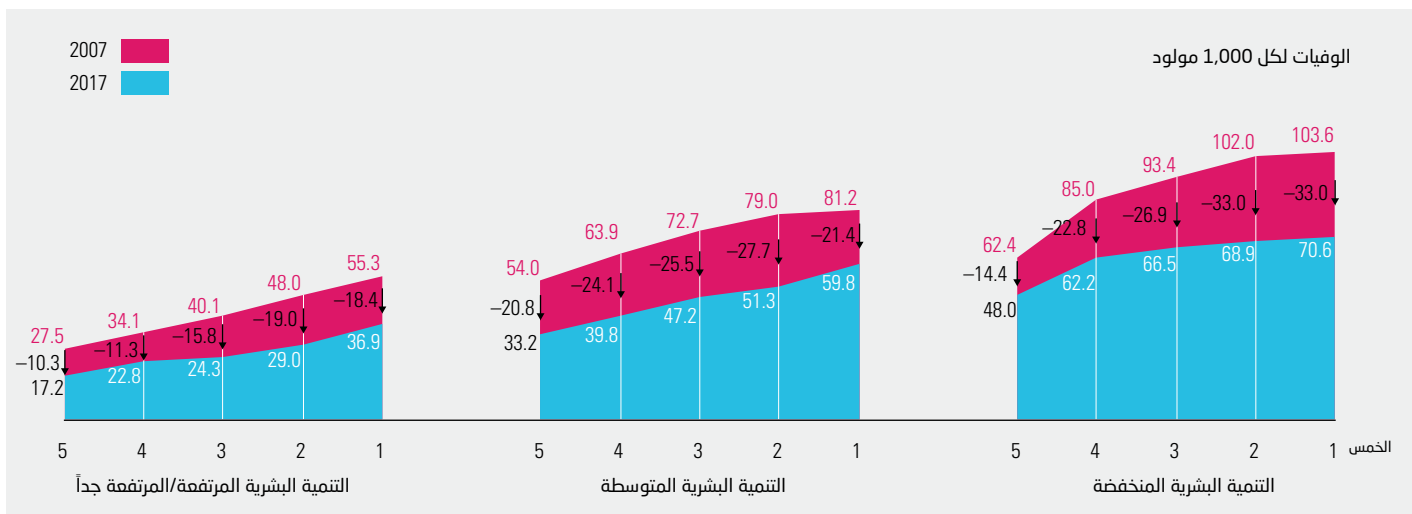
اكتسبت بلدان التنمية البشرية المنخفضة تقريباً 6 سنوات من العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 2005 و2015، مقارنة مع 2.4 سنة للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً

تغير عدم المساواة في العمر المتوقع، 2015-2005: بلدان التنمية البشرية المنخفضة تلحق بانخفاض العمر المتوقع عند الولادة، لكنها تتأخر في العمر المتوقع في الأعمار المتوقعة



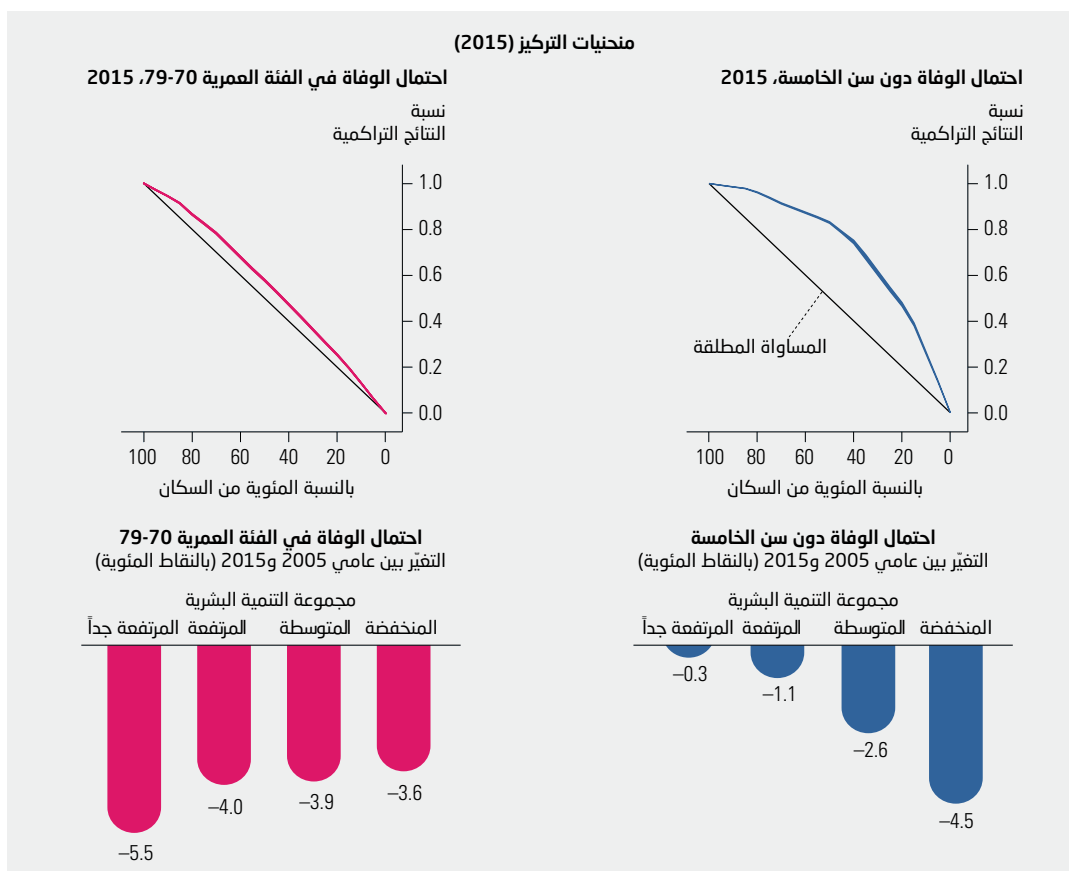
ملاحظة: يختبر التقارب والتباعد بطريقتين: باستخدام ميل المعادلة التي تمثل الانحدار الإحصائي للتغير خلال الفترة 2015-2005 مقابل القيمة الأولى في عام 2005 (باستخدام انحدارات أدنى المربعات الاعتيادية والانحدارات المتينة وانحدارات دالة التوزيع الكمي الوسيط) ومن خلال مقارنة المكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً بالمكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وفي ما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة، هناك تقارب وفقاً للمقياسين (قيم p أقل من 1 في المائة). وفي ما يتعلق بالعمر المتوقع عند السبعين، هناك تباعد وفقاً للمقياسين (قيم p أقل من 1 في المائة).
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

معدلات وفيات الرضع، محدد هام للعمر المتوقع عند الولادة، ما زالت تتناقص في كل مكان، لكن هناك تدرجات كبيرة



ملاحظة: تشير البيانات لعام 2007 إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات للفترة 2007-1998، وتشير البيانات لعام 2017 إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات للفترة 2017-2008. والبيانات متوسطة بسيطة عبر مجموعات التنمية البشرية. ولم يدرج في العينة سوى بلد واحد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (كازاخستان). وتجمع الأخماس التي تعكس توزيع الأصول ضمن البلد حسب مجموعات التنمية البشرية. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

معدل الوفيات: تقارب في الإمكانيات الأساسية، وتباعد في الإمكانيات المعززة



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف.

التعليم آخذ في التوسع في معظم البلدان عبر جميع مستويات التنمية، ولكن ما زال هناك عدم مساواة في الالتحاق بالمدارس بين الأجيال الشابة وفي التحصيل العلمي لدى الكبار

تتفق هذه النتائج بين البلدان مع الأدلة الناشئة عن دراسات أجريت ضمن البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يرتبط ارتفاع الدخل بزيادة طول العمر. وقد ازداد عدم المساواة في العمر المتوقع في السنوات الأخيرة. فبين عامي 2001 و2014، كسب من هم في أعلى 5 في المائة من توزيع الدخل أكثر من عامين من العمر المتوقع في عمر 40، في حين ظلت أعمار من هم في أسفل 5 في المائة من توزيع الدخل دون تغيير تقريباً³². وتبرز أهمية العوامل الاجتماعية-الاقتصادية في أن العمر المتوقع عن عمر 40 بين ذوي الدخل المنخفض (الربع السفلي) يتفاوت عبر المدن بحوالي 4.5 سنة: يعيش ذوو الدخل المنخفض في المدن الغنية ذات الكثافة السكانية المرتفعة والإنفاق الحكومي الكبير، مثل نيويورك وسان فرانسيسكو، فترة أطول (ولديهم أنماط حياة صحية أكثر) مما من أي مكان آخر. كما شهدت تلك المدن أكبر مكاسب في العمر المتوقع بين الفقراء خلال الألفية الحالية. وأخيراً، تحدّ الفوارق في العمر المتوقع من إعادة التوزيع لأن ذوي الدخل المنخفض يحصلون على منافع من البرامج الاجتماعية لسنوات أقل مما يفعل ذوو الدخل المرتفع³³.

وتبيّن دراسات أخرى تزايد عدم المساواة في العمر المتوقع في كندا³⁴ والدانمرك³⁵ وفنلندا³⁶ واليابان³⁷ والمملكة المتحدة³⁸ والولايات المتحدة الأمريكية³⁹ وبعض بلدان أوروبا الغربية⁴⁰. أما الأدبيات المتعلقة بالبلدان النامية والناشئة فمحدودة جداً⁴¹. وفي شيلي، ترتبط الزيادة في عدم المساواة في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة بين عامي 2002 و2017 بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للبلديات (الإطار 1-4).

وتعكس أوجه عدم المساواة الناشئة هذه كيف أن التقدم في طول العمر يهمل شرائح واسعة من الناس. ومن الضروري إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً لتبيان المحددات والإجراءات السياسية التي تضمن أن تكون ثمار التقدم في متناول الجميع. أما إذا لم تُعكس هذه الاتجاهات، فإنها ستؤدي إلى زيادة عدم المساواة في السياسات العامة التي تركز على دعم المواطنين المسنين⁴².

تزايد الحصول على التعليم ولكن مع اتساع نطاق عدم المساواة في الإمكانيات

يمكن للطلاب من خلفيات محرومة تحسين فرصهم في الحراك الاجتماعي من خلال التعليم. أما للأطفال الذين يغادرون النظام المدرسي في وقت مبكر أو لا يتلقون تعليماً رفيع الجودة، فيمكن أن تصبح فجوات التعلّم فحاً يقعون فيه، ولذلك تداعيات على مدى الحياة وبين الأجيال⁴³.

أوجه عدم المساواة في التعليم منتشرة على نطاق واسع

التعليم آخذ في التوسع في معظم البلدان عبر جميع مستويات التنمية، ولكن ما زال هناك عدم مساواة في الالتحاق بالمدارس بين الأجيال الشابة وفي التحصيل العلمي لدى الكبار. وفي المتوسط، كلما انخفضت التنمية البشرية في بلداً ما، ازدادت الفجوة في الحصول على التعليم (الشكل 1-11)⁴⁴. وفي ما بين بلدان التنمية البشرية المنخفضة وبلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، تتراوح نسب الفجوات في الالتحاق بالتعليم من 20 نقطة للتعليم الابتدائي إلى 58 نقطة للتعليم الثانوي والعالي إلى 61 نقطة للتعليم ما قبل الابتدائي. كما أن الفجوات في الحصول على التعليم بين الأطفال والشباب كبيرة أيضاً ضمن البلدان (الشكل 1-12). ففي كافة مستويات التنمية البشرية، يحصل من هم في أخماس الدخل الأدنى دائماً تقريباً على تعليم أقل، باستثناء التعليم الابتدائي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً التي تحقق فيها تعميم التعليم الابتدائي.

الحاق في الأساسيات: تقارب في التعليم الابتدائي ولكن ليس بسرعة كافية

عادة يكون عدم المساواة أقل في التعليم الابتدائي والثانوي، ومعظم البلدان في سبيله إلى تعميم التعليم الابتدائي، الذي يمثل إمكانية امتلاك الإمكانيات الأساسية. ويكاد الالتحاق بالتعليم الثانوي يكون معممًا في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، في حين لا يلتحق به في بلدان التنمية البشرية المنخفضة سوى ثلث الأطفال. ويبيّن النجاح في خفض عدم المساواة في منحنيات التركيز التي تبيّن المساواة بمدى القرب من خط القطر (الشكل 1-13 الرسم الأعلى). وقد أخذ عدم المساواة في التعليم الابتدائي والثانوي بالانخفاض على مدى العقد الماضي. وشهد الناس في البلدان التي كان فيها الالتحاق بمستويي التعليم هذين في البداية منخفضاً (في الغالب بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة) أعلى الزيادات في المتوسط (الشكل 1-13 الرسم السفلي). وتتشابه الاتجاهات في التحصيل العلمي، فهناك انخفاض قوي في الفجوات في التعليم الابتدائي (الشكل 1-14). لكن هذه متوسطات، وليس التقارب قوياً بالقدر ذاته في السياقات جميعاً لأن بعض المجموعات مهملة (كما سنبحث لاحقاً في هذا الفصل).

التباعد في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة في شيلي

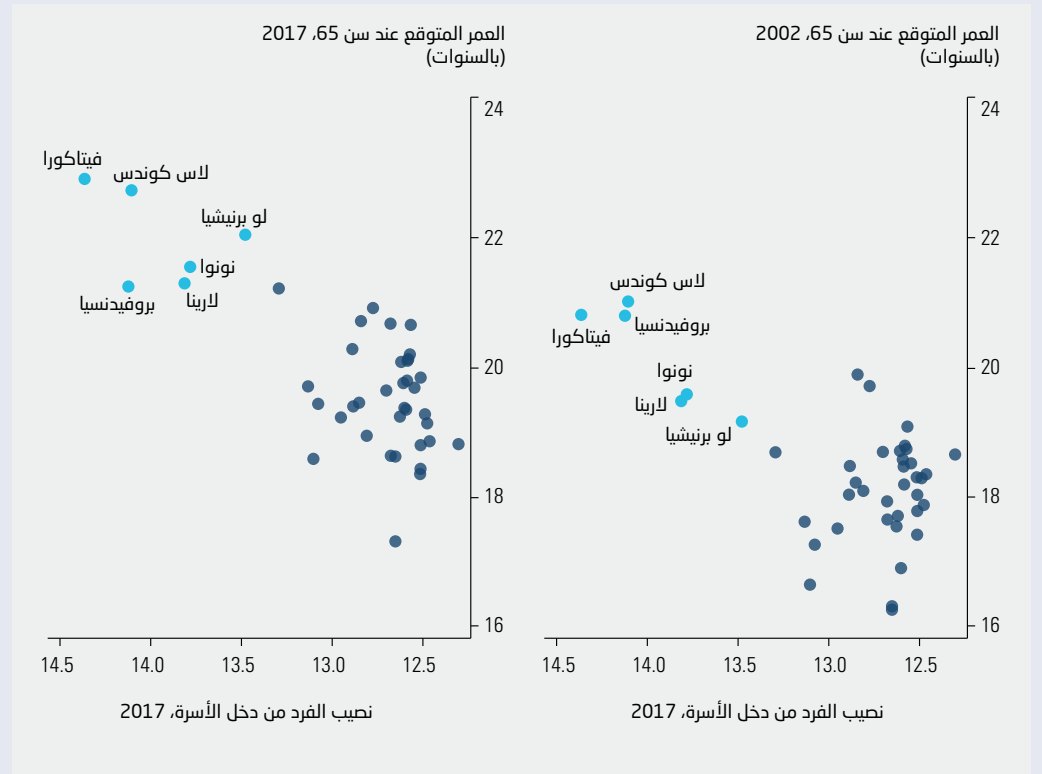
في مجال الصحة في أنحاء البلاد. وهناك تقدم في الحياة الصحية، لكنه هذا التقدم لا يصل إلى الفئات الاجتماعية والمناطق جميعاً بصورة منصفة. وثانياً، قد تكون هناك آثار توزيعية تنازلية من خلال نظام المعاش التقاعدي، الذي يربط استحقاقات التقاعد بكمية الأموال المتراكمة في حساب الادخار الفردي وبالعمر المتوقع بعد التقاعد، وهو مشترك حالياً بين المجموعات الاجتماعية.

يبين هذا المثال أهمية التحليل الشامل لأوجه عدم المساواة باستخدام عدسة التنمية البشرية، بتجاوز الدخل (تقييم البعد الصحي) وتجاوز المتوسطات (النظر إلى البيانات المصنفة في مجالات مختلفة) والنظر إلى ما بعد اليوم (يتوقع أن يصبح شمل أوجه عدم المساواة أكثر أهمية في السنوات القادمة). وهذه النظرة الجديدة إلى أوجه عدم المساواة الناشئة ضرورية لتصميم السياسات.

تاريخياً، شيلي بلد غير متساو من حيث الدخل، وقد بلغ معامل جيني لها 0.50 في عام 2017 (أرقام رسمية من المسح الاجتماعي الاقتصادي الوطني). وعدم المساواة كبير في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة، ففي منطقة سانتياغو الكبرى، يبلغ العمر المتوقع لدى من يعيشون في بلديات أكثر ثراءً 65 عاماً، أي أكثر بستين في المعدل (من هم في الجزء العلوي في الشكل). وقد حدث تحسن عام في العمر المتوقع على مدى السنوات الـ 15 الأخيرة (بين تعدادي عامي 2002 و2017). ومع ذلك، الفروق بين البلديات مستمرة، بل إنها ازدادت فعلاً. واليوم، ليس هناك من حيث العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة غير القليل من التداخل بين الوضع في البلديات الأكثر ثراءً وغيرها.

وهناك تداعيات متعددة للتباعد في العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة، فهو، أولاً، يعكس التباعد في التقدم

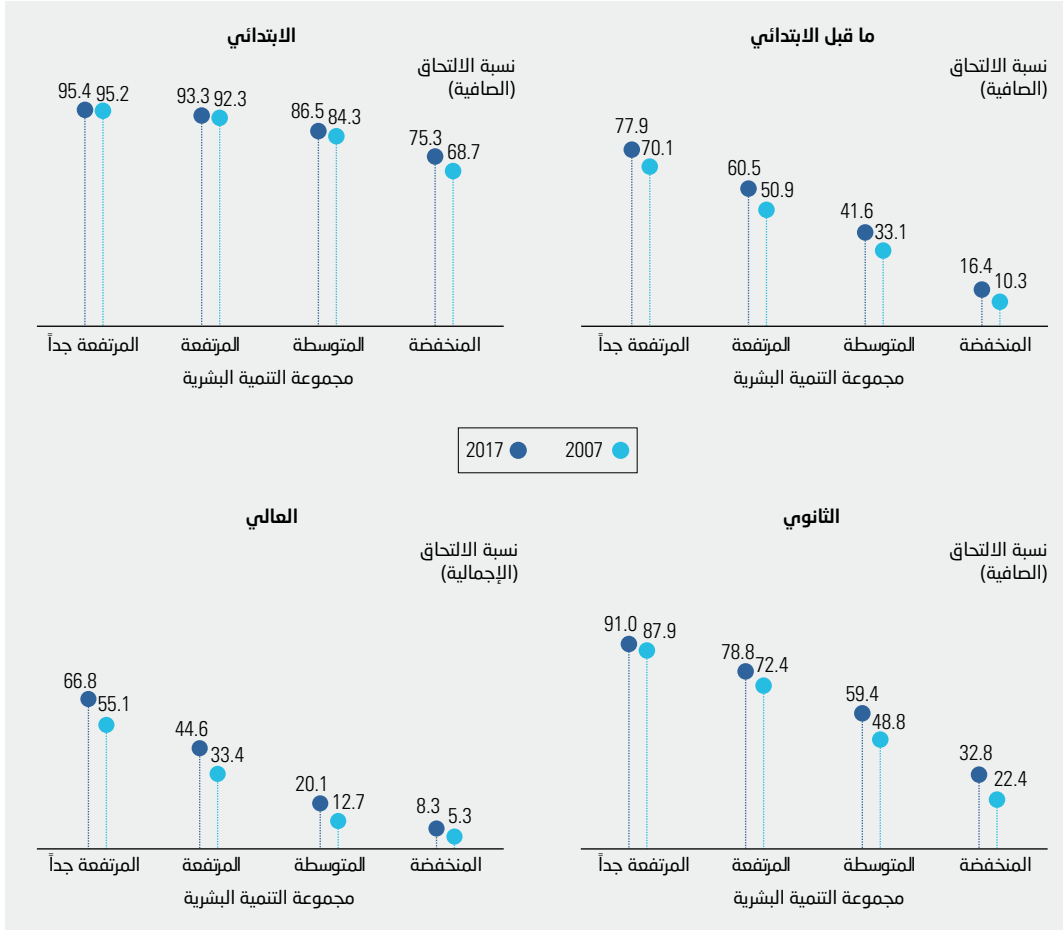
في المتوسط، زاد العمر المتوقع لمن يعيشون في البلديات الأثرى في منطقة سانتياغو الكبرى، وهو أعلى في الأصل، أكثر مما في حالة من يعيشون في البلديات الأفقر



المصدر: بالاستناد إلى (Hsu and Tapia 2019).

الشكل 11-1

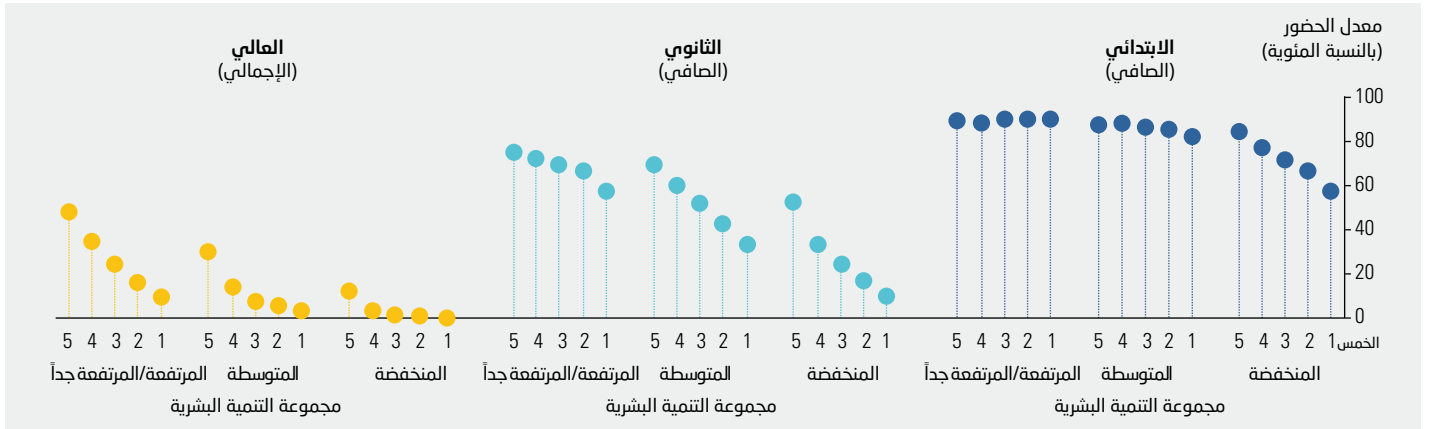
كلما انخفضت التنمية البشرية في بلد، ازدادت الفجوة في الحصول على التعليم



ملاحظة: البيانات متوسطة بسيطة للبيانات على مستوى البلدان. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الشكل 12-1

الفجوات في الحصول على التعليم بين الأطفال والشباب كبيرة أيضاً ضمن البلدان



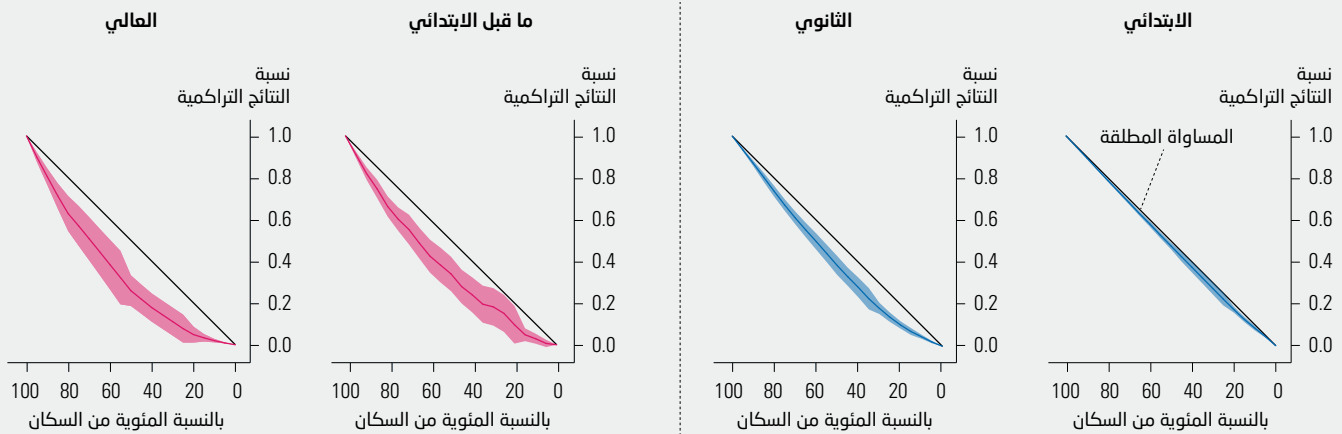
ملاحظة: أدرج في العينة بلد واحد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (الجيل الأسود). البيانات لعام 2016 أو السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات. وتستند الأحماس إلى توزيع ملكية الأصول ضمن البلدان. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المستمدة من المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونسف.

تراجع عدم المساواة في التعليم الابتدائي والثانوي خلال العقد الماضي

لكن أوجه عدم المساواة في **الإمكانات المعززة** أعلى وأخذت في التزايد (تباعداً):
أوجه عدم المساواة في نسب الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي والعالي مرتفعة
وأخذت في التزايد.

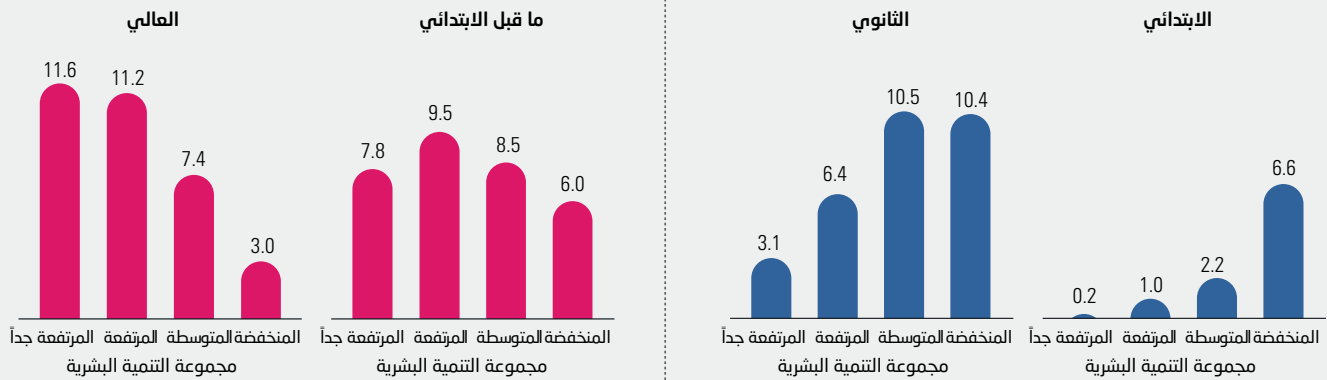
أوجه عدم المساواة في **الإمكانات الأساسية** أقل وأخذت في التراجع (تقارباً):
هذا هو واقع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. وبلدان التنمية البشرية
المنخفضة تلحق ببلدان التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً.

منحنيات التركيز (2017)

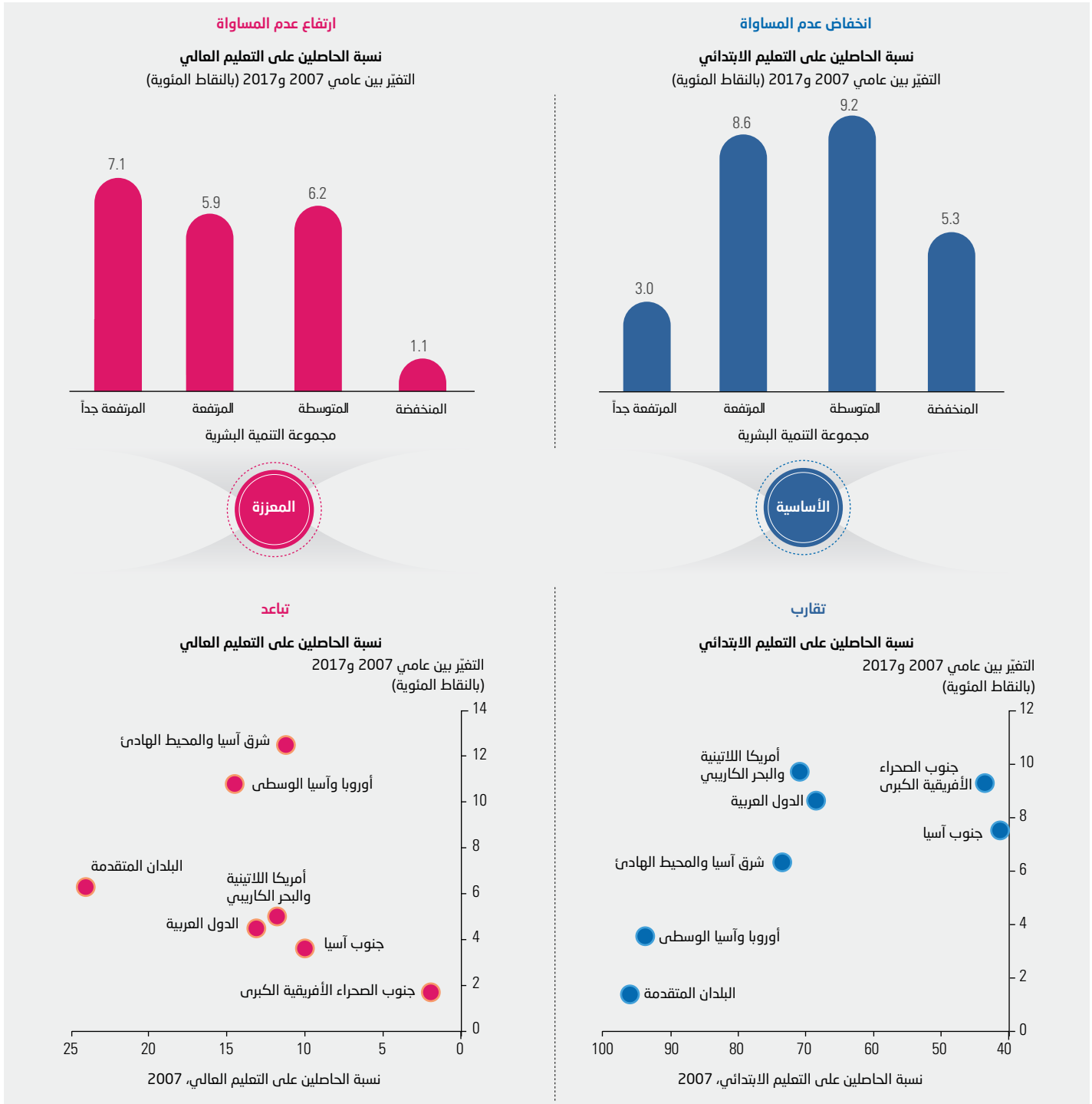


المعززة

الأساسية

التغير في نسبة الالتحاق بين عامي 2007 و2017
(بالنقاط المئوية)

ملاحظة: منحنيات التركيز مرتبة حسب قيمة مؤشر التنمية البشرية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات على مستوى البلدان من معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.



ملاحظة: يختار التقارب والتباعد بطريقتين: باستخدام ميل المعادلة التي تمثل الانحدار الإحصائي للتغير خلال الفترة 2007-2017 مقابل القيمة الأولى في عام 2007 باستخدام انحدارات أدنى المربعات الاعتيادية والانحدارات المتينة وانحدارات دالة التوزيع الكمي الوسيط) ومن خلال مقارنة المكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً بالمكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. ولتحصيل في التعليم الابتدائي هناك تقارب وفقاً للمقياسين (قيم p أقل من 1 في المائة في جميع الانحدارات وأقل من 5 في المائة في المقارنة بين مجموعات التنمية البشرية). ولتحصيل في التعليم الثالث هناك تباعد وفقاً للمقياسين، مع اختلاف مستويات الدلالة في الانحدارات: المعلم القياسي (p) إيجابي في جميع الحالات؛ وليست له دلالة إحصائية في انحدار المربعات الصغرى العادية، ولكن له دلالة إحصائية في الانحدار المتين (قيمة p أقل من 10 في المائة) وفي انحدار دالة التوزيع الخمسي الوسيط (قيمة p أقل من 1 في المائة) وفي المقارنة بين مجموعات التنمية البشرية (قيمة p أقل من 5 في المائة).

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات على مستوى البلدان من معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

تنامي عدم المساواة في الإمكانيات المعززة: فجوات واسعة ومتزايدة في التعليم العالي وفي التعليم ما قبل الابتدائي

أوجه عدم المساواة في التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم ما بعد الثانوي مرتفعة، وتزايد في كثير من الأماكن. وتعكس منحنيات التركيز كيف أن هذه الإنجازات تتوزع بقدر أكبر من عدم المساواة في التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم العالي (الشكل 1-13). وعلاوة على ذلك، تتزايد الفجوات في المتوسط: تميل بلدان التنمية البشرية المنخفضة إلى إحراز تقدم أبطأ.

وليست هذه الاتجاهات، التقارب في التعليم الأساسي والتباعد في التعليم المعزز، قدرًا، فهناك تغيير، ما يفسح حيزاً للسياسات. فمثلاً، في المعلومات المتوفرة عن التحصيل العلمي يتبين أن مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى أحرزت جميعها تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق التعليم العالي، مقترية من البلدان المتقدمة (الشكل 1-14). غير أن مناطق أخرى تتبع الاتجاه العام، وتلحق منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بالركب بقوة في التعليم الابتدائي، بينما تتأخر في التعليم العالي.

وتبين البيانات عن 47 من البلدان النامية تباعداً في امتلاك إمكانيات معززة: فقد حققت أكبر المكاسب أحماس السكان التي كانت تتمتع بنسبة حصول أكبر على التعليم ما بعد الثانوي قبل 10 سنوات (الشكل 1-15).

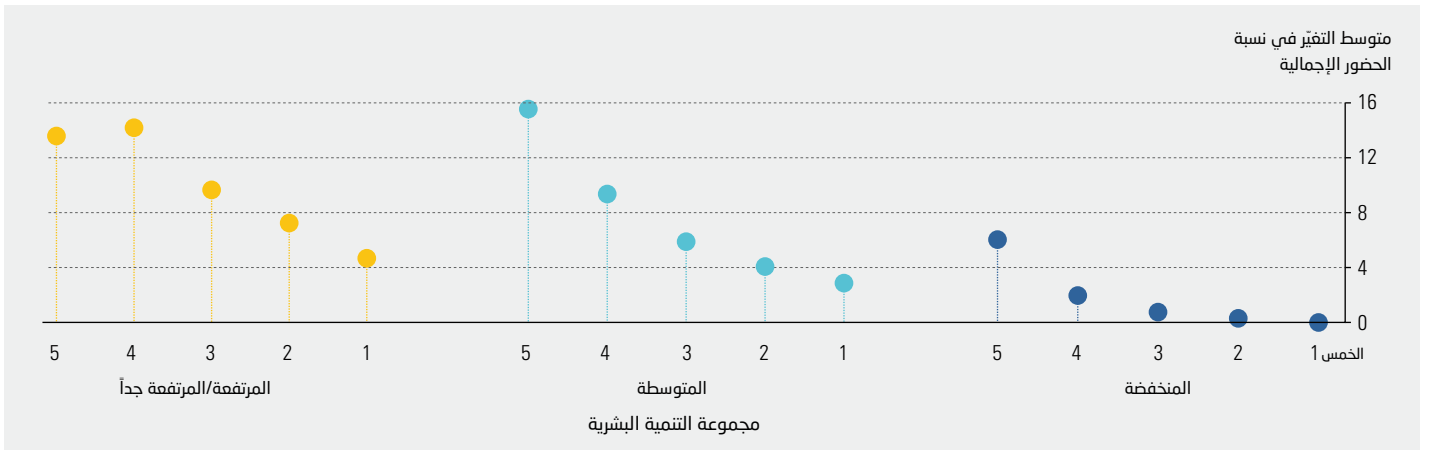
وللتفاوت في التوزيع عواقب على التنمية البشرية. وتظهر أكبر الفجوات في تشكيل الإمكانيات المعززة، وهي المجالات ذات العوائد الأعلى: في التعليم ما قبل الابتدائي ذي العوائد الاجتماعية الأعلى⁴⁵، وفي التعليم العالي ذي العوائد على مستوى الفرد⁴⁶. ويعتبر هذا التحليل التعليم ما قبل الابتدائي إنجازاً معززاً لأهميته ولأن المجتمعات لم تقرّ بأهميته إلا في السنوات الأخيرة فقط. ويمهد عدم المساواة في تشكيل الإمكانيات المعززة الطريق لعدم المساواة في المستقبل طوال دورة الحياة، وخاصة في الحصول على فرص العمل والدخل⁴⁷.

ويعتمد التمييز بين الإمكانيات الأساسية والمعززة في التعليم على تأثير الإنجازات المختلفة على ما يمكن للأشخاص أن يفعلوه. ولا تظهر الفجوات الكبيرة والاختلاف في الاتساع فحسب تباعداً في الحصول على التعليم العالي وأثره المباشر على الحصول على التعلّم، بل إنها أيضاً تحدد عدم المساواة في توفر المهنيين بين البلدان وضمنها، ولذلك تأثيرات على مجالات تنمية بشرية متعددة. فمثلاً، عدم المساواة في توفر الأطباء أخذ في الاتساع بين البلدان. فقد كان في بلدان التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً عدد أكبر بكثير من الأطباء للفرد الواحد في عام 2006، وتزايد، في المتوسط، الفجوات بين هذه البلدان وبين بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة (الشكل 1-16).

تبيّن البيانات عن 47 من البلدان النامية تباعداً في امتلاك إمكانيات معززة: فقد حققت أكبر المكاسب أحماس السكان التي كانت تتمتع بنسبة حصول أكبر على التعليم ما بعد الثانوي قبل 10 سنوات

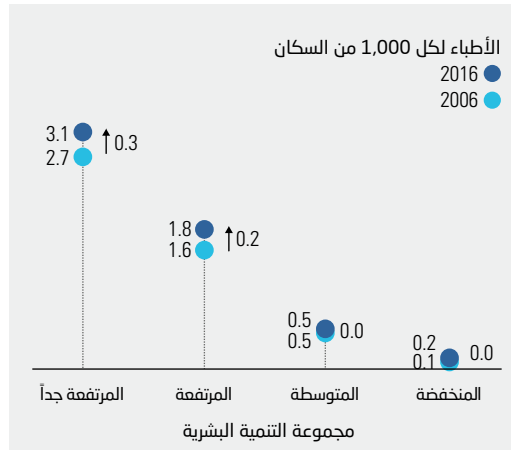
الشكل 1-15

تزايد أوجه عدم المساواة في التعليم ما بعد الثانوي ضمن البلدان



ملاحظة: البيانات متوسطة بسيطة لكل مجموعة من مجموعات التنمية البشرية. ولم يدرج في العينة سوى بلد واحد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (الجزيل الأسود). وتستند الأحماس إلى توزيع ملكية الأصول ضمن البلدان. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المستمدة من المسوح الديموغرافية والصحية والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجراها البنك الدولي.

اتساع نطاق عدم المساواة في توفر الأطباء بين البلدان



ملاحظة: البيانات متوسطة بسيطة لكل مجموعة من مجموعات التنمية البشرية. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات على مستوى البلدان من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

تنامي عدم المساواة في المجالات الأكثر تمكيناً: أزمة التعلّم

ينبغي أن يضمن التعليم أن تؤدي الدراسة إلى التعلّم. لكن التوسع الكبير في التعليم لم يترجم إلى مكاسب متكافئة في التعلّم، فهناك قدر كبير من عدم المساواة. وما زال يتعين عمل الكثير في هذا الصدد، فالإنجاز في التعلّم في العديد من البلدان منخفض بشكل يبعث على القلق. ففي حين يتلقى أكثر من 90 في المائة من الأطفال في العالم اليوم بعض التعليم، يحقق أقل من نصفهم في المدارس الحد الأدنى من إتقان القراءة والرياضيات بحلول نهاية المرحلة الابتدائية⁴⁸.

وقد أدى التوسع السريع في التعليم في البلدان النامية إلى التحاق الملايين من المتعلمين من الجيل الأول بالمدارس، وهؤلاء يفتقرون إلى الدعم من أسرهم عندما يتأخرون عن غيرهم في المناهج الدراسية، كما أنهم قد يصارعون إذا كان مستوى التعليم المدرسي (على أساس كتب مدرسية تتبع مناهج طموحة) أعلى بكثير من مستواهم التعليمي⁴⁹. وتتفاقم هذه المشاكل في الصفوف العليا، إذا جرت ترقية الطلاب تلقائياً إلى الصف التالي دون الحصول على مهارات تأسيسية. وتستمر المهارات المتدنية في إضعاف الفرص الوظيفية والمداخيل، بعد أن يغادر الطلاب المدرسة بفترة طويلة.

وفي البلدان جميعها تقريباً، تظل الخلفية الأسرية، بما في ذلك تعليم الوالدين والوضع الاجتماعي

في حين يتلقى أكثر من 90 في المائة من الأطفال في العالم اليوم بعض التعليم، يحقق أقل من نصفهم في المدارس الحد الأدنى من إتقان القراءة والرياضيات بحلول نهاية المرحلة الابتدائية

والاقتصادي والظروف في المنزل (مثل الحصول على الكتب)، أقوى متنبئ بنواتج التعلّم⁵⁰.

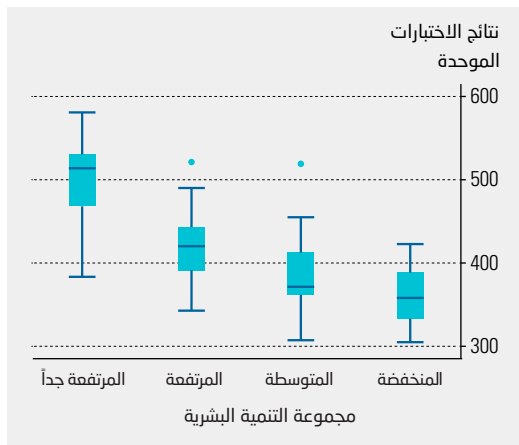
ويفاقم التدرج التعليمي عدم المساواة، فمن ينتمون إلى الفئات المحرومة متاح لهم فرص أقل لتلقي التعليم، وليس ذلك فحسب بل إنهم أيضاً يتعلمون أقل بكثير في الصف الدراسي (الشكل 17-1). وقد ظلت أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية هذه مرتفعة ومستقرة على مدى العقدين الماضيين في البلدان التي تتوفر تاريخياً بيانات قياسية عنها⁵¹.

التقارب في الأساسيات لا يعود بالفائدة على الجميع: من هم المهملون

وثق هذا الفصل التقارب بين الإمكانيات الأساسية. ولكن هل يعني ذلك أن المد المتصاعد يرفع القوارب جميعاً؟ يبيّن هذا القسم أنه، رغم التقارب، يقصى الكثيرون ويظلون عالقين في قاع المجتمع. وليس التقارب في الإمكانيات الأساسية مطلقاً، فالتقدم في الصحة والتعليم ضمن البلدان ما زال يستثني الكثيرين. وليس التقارب في المتوسط شرطاً كافياً للتأكد من ألا يستثنى أحد. ويمكن، من وجهة نظر مجموعة معينة، تحديد خصائص التقارب بأربع حالات:

الشكل 17-1

درجات الاختبار المتسقة عبر مجموعات التنمية البشرية



ملاحظة: يرسم كل مربع وسط الـ 50 في المائة من التوزيع؛ الخط المركزي هو الوسيط؛ الخطوط الطرفية النهائية هي الحد الأدنى والحد الأقصى التقريبي للتوزيع. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات على مستوى البلدان من (World Bank (2018b).

جدد⁵²؛ وهناك 262 مليون طفل خارج المدرسة إما على المستوى الابتدائي أو على المستوى الثانوي، ولا يزال ما يقرب من 600 مليون شخص حول العالم يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم⁵³. ويشير ذلك إلى أن ذوي التنمية البشرية المنخفضة يواجهون تحدياً مزدوجاً، إذ لم يلب جزء من السكان المجموعة الأساسية من إمكانات التنمية البشرية من حيث العمر المتوقع والتعليم والدخل. كما أن جزءاً أكبر يتأخر عن مجموعة الإمكانات المعززة التي تتمحور حول عتبات أعلى من التحصيل العلمي والعمل والمهارات الرقمية.

ورغم تزايد الحصول على التحصين والتكنولوجيات الطبية الميسورة التكلفة، لا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة في أفقر الأسر المعيشية في أفقر بلدان العالم (الشكل 1-18). وتتركز أعلى المعدلات في بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وهناك تفاوتات شاسعة ضمن البلدان، فمتوسط معدلات وفيات أفقر 20 في المائة من السكان في غواتيمالا المتوسطة الدخل هو نفسه كما في السنغال المنخفضة الدخل.

وبمعدلات التقدم الحالية، سيكون هناك حوالي 3 ملايين حالة من وفيات الأطفال في عام 2030، ومعظمها نتيجة لأسباب تمكن الحيلولة دونها متجذرة في الفقر وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة. وعلى المسار الحالي، سيعكس حوالي 850,000 الفجوة بين مقصد هدف التنمية المستدامة والنواتج. ولأن نسبة الوفيات بين أفقر الناس وأغناهم تزيد عن 5 إلى 1، فإن تسريع التقدم لدى أفقر الأطفال سيكون محفزاً قوياً للتقدم العام، ويوضح ذلك قوة التقارب برفع من هم في الأسفل إلى أعلى، ما من شأنه إنقاذ 4.7 مليون حياة بين عامي 2019 و2030 (الشكل 1-19).

• تقارب مطلق: تلحق المجموعة بكافة المجموعات التي تعلوها.

• تقارب ضعيف: تلحق المجموعة في المتوسط بمن هم أعلى.

• تباعد بسيط: تسجل المجموعة المعينة تقدماً بطيئاً للغاية، ولذا يزيد متوسط الفجوة بينها وبين من هم أعلى.

• تباعد كامل: هناك تراجع للمجموعة فتنسج الفجوة بينها وبين الآخرين وبالمقارنة مع الحالة الأولية. ويمكن لمؤشرين من مؤشرات دليل التنمية البشرية مرتبطين بالإمكانات الأساسية بقدر أكبر (العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة) أن يوضحا حدود التقارب المتوسط. ويستند التحليل إلى حصة السكان في بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الذين يقترحون (أو لا يقترحون) من إنجازات التنمية البشرية المرتفعة جداً (الجدول 1-1). وعلى مدى الفترة 2007-2017، كان هناك تقارب كبير، لكنه كان جزئياً (نصف عدد السكان فقط) وضعيفاً في الغالب (حقق 0.3 في المائة فقط تقارباً كاملاً مطلقاً). وكانت للفرق بين التقارب المطلق والتقارب الضعيف نتائجه، فقد كان التقدم "المفقود" من حيث العمر المتوقع عند الولادة 2.8 سنة، ومن حيث متوسط سنوات الدراسة 0.7 سنة. مقابل ذلك، كان 36 في المائة من السكان في منطقة مختلطة تنسم بتقارب في متغير وتباعد في متغير آخر (الخلايا الصفراء في الجدول 1-1) و14 في المائة في منطقة تباعد (الخلايا الحمراء في الجدول 1-1).

وللتقارب الجزئي والضعيف تداعيات على المستقبل وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالיום، يموت قبل تجاوز السنوات الخمس الأولى من العمر 5.4 مليون طفل، أكثر من نصفهم مواليد

اليوم، يموت قبل تجاوز السنوات الخمس الأولى من العمر 5.4 مليون طفل، أكثر من نصفهم مواليد جدد؛ وبمعدلات التقدم الحالية، سيكون هناك حوالي 3 ملايين حالة من وفيات الأطفال في عام 2030

الجدول 1-1

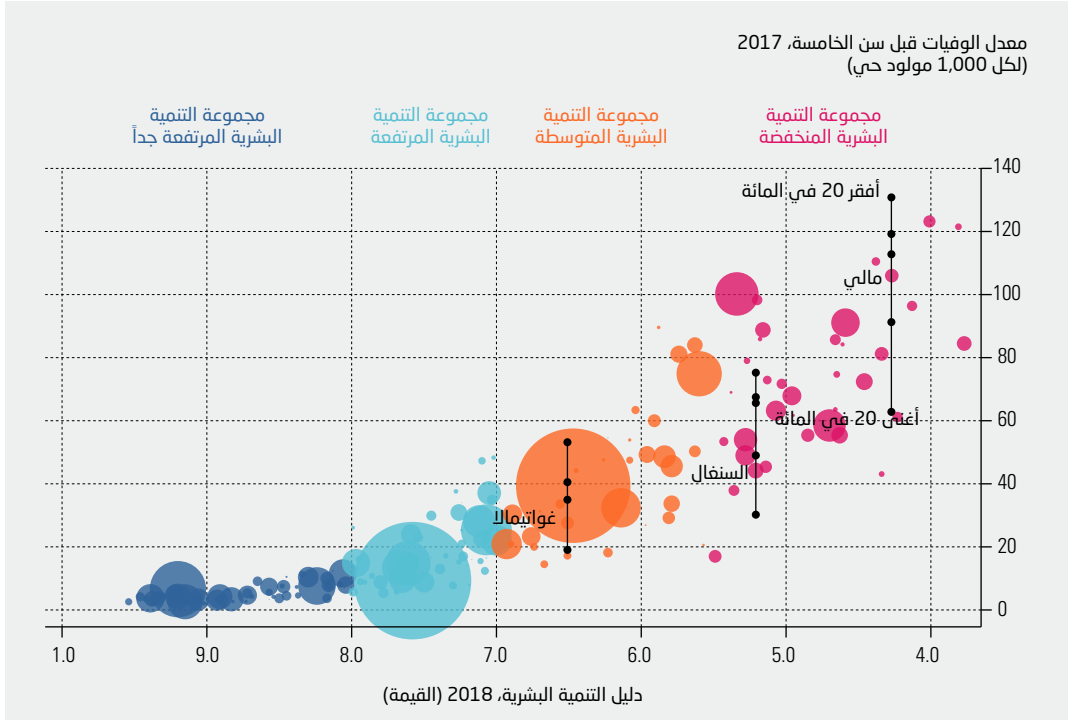
تقارب محدود في الصحة والتعليم، 2017-2007 (النسبة المئوية للسكان في بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة)

متوسط سنوات الدراسة				التقارب عند العمر المتوقع عند الولادة
تقارب مطلق	تقارب ضعيف	تباعد	تباعد كامل	
0.2	2.7	3.5	0.1	تباعد كامل
1.7	16.4	10.6	0.2	تباعد
4.3	42.8	12.9	1.0	تقارب ضعيف
0.3	1.7	1.4	0.0	تقارب مطلق

ملاحظة: التقديرات مرجحة بعدد السكان في ما يتعلق بأداء بلدان التنمية المرتفعة جداً. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات دون وطنية من (2019) Permanyer and Smits.

الشكل 18-1

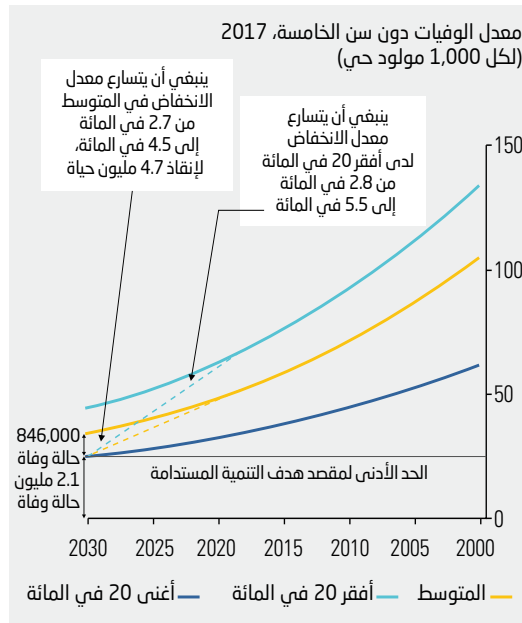
تتقارب وفيات الأطفال مع التنمية البشرية، ولكن ليس لأفقر 20 في المائة



ملاحظة: تمثل الألوان عتبات التنمية البشرية. وتمثل كل دائرة بلداً، ويتناسب حجم الدائرة مع عدد سكان البلد. المصدر: تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 19-1

تمكن الحيلولة دون وفيات حوالي 846,000 طفل من بين 3.1 مليون إذا تقارب أفقر 20 في المائة مع المتوسط للبلد



كان حوالي 262 مليون من الأطفال والشباب خارج المدرسة في عام 2017

ولم تعالج بعد الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة. وهي تشمل مضاعفات الولادة المبكرة (18 في المائة من المجموع العالمي) والالتهاب الرئوي (16 في المائة) والمضاعفات أثناء الولادة (12 في المائة)، بينما تمثل التشوهات الخلقية وإنتان المواليد والمalaria 5-10 في المائة لكل منها⁵⁴. ومردود التدخلات الموجهة لمعالجة السل والالتهاب الرئوي والإسهال من بين أعلى المردودات لخفض وفيات الرضع دون سن الخامسة في العالم النامي. وتنجم ثلاثة أرباع الوفيات بين من هم في الفئة العمرية 0-14 عن أمراض سارية وعن ظروف الفترة المحيطة بالولادة وعن التغذية⁵⁵. كما أن الافتقار إلى البيانات يطرح مشكلة. فالتدخلات الموجهة تستفيد من حفظ السجلات في الوقت الحقيقي، وذلك باستخدام سجلات عائلية لتكملة سجلات مقدمي الخدمات الصحية. ويبيّن المتبنون الأوائل للسجلات الطبية الإلكترونية، بيرو وكينيا وملاوي وهايتي، كيف يمكن لنظم المعلومات أن تساعد في الاستهداف الدقيق لمن هم أكثر عرضاً للإهمال.

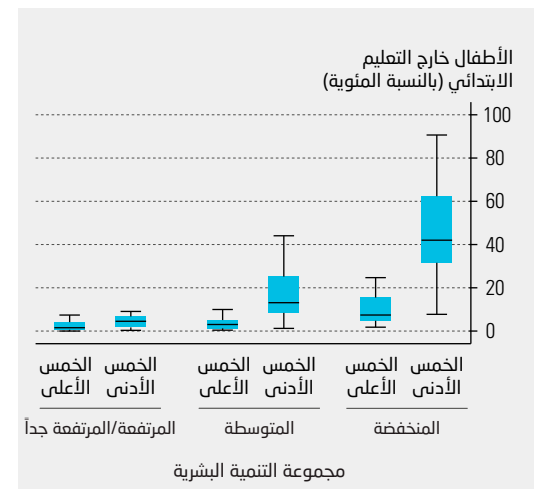
وما زال البقاء في المدرسة يشكل تحدياً في أسفل التوزيع العالمي. فقد كان حوالي 262 مليون من الأطفال والشباب خارج المدرسة في عام 2017، منهم 64 مليون

في سن الدراسة الابتدائية و61 مليون في سن الدراسة الإعدادية و138 مليون في سن المرحلة الثانوية العليا⁵⁶. وتسجل منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدلات الإقصاء. وببساطة لا يضمن الذهاب إلى المدرسة أن الأطفال يتعلمون. فلا يستطيع أكثر من نصف أطفال العالم قراءة وفهم قصة بسيطة بحلول سن العاشرة⁵⁷. وكما في معدلات الوفيات، هناك تباينات واسعة ضمن البلدان، فالبقاء في أسفل توزيع الدخل القومي يزيد فرص التسرب بشدة (الشكل 20-1)⁵⁸. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، سينخفض معدل التسرب من 18 في المائة في عام 2017 إلى 14 في المائة في عام 2030. وذلك انحراف عن الهدف يبالغ 225 مليون طفل سيبدأون حياتهم بحرمان لا يكاد يمكن عكسه⁵⁹.

ويمكن النظر إلى الصورة المختلطة للتقدم المحرز من خلال عدسة مؤشر الفقر العالمي المتعدد الأبعاد، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. فهناك اليوم في البلدان النامية 1.3 مليار شخص من الفقراء فقراً متعدد الأبعاد. وفي دراسة مفصلة لعشرة بلدان بياناتها قابلة للمقارنة مع مرور الوقت، شهدت تسعة منها انخفاضاً في معدل الفقر المتعدد الأبعاد في السنوات الأخيرة. وفي تسعة منها كان تحسن الـ40 في المائة من السكان الذين في أسفل التوزيع أسرع من تحسن إجمالي السكان. وهذا يشير إلى تقارب عام. لكن الوضع غير متجانس لدى النظر إلى ما يتجاوز المتوسطات. ففي

الشكل 20-1

تقارب معدلات التسرب من المدارس مع التنمية البشرية، ولكن ليس لأفقر 20 في المائة



ملاحظة: يرسم كل مربع وسط الـ50 في المائة من التوزيع؛ الخط المركزي هو الوسط؛ الخطوط الطرفية النهائية هي الحد الأدنى والحد الأقصى التقريبي للتوزيع. المصدر: تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية.

حين كانت المناطق المتأخرة في الهند قادرة على اللحاق إلى حد كبير، وخاصة بيهار وجارخاند، كان بعض المناطق الأفقر في إثيوبيا الأبطأ في إحراز تقدم، وخاصة أروميا⁶⁰.

والافتقار إلى الأمن البشري، بمعناه الواسع، أحد العوامل الكامنة وراء التباعد في مناطق معينة (الإطار 5-1). فقد أحبطت التنمية البشرية لمن هم في أسفل التوزيع بفعل صدمات في الدخل أو الصحة أو بسبب النزاع أو الكوارث، ما يجعل الأسر المعيشية المعرضة للمخاطر أكثر انكشافاً. وتشير المخاطر إلى أحداث يمكن أن تضر بالرفاه، ويمكن أن يفهم مقدار الانكشاف على المخاطر على أنه جسامته المخاطر التي يمكن التعرض لها (قبل حدوثها) على نواتج التنمية البشرية⁶¹. ويمكن للأفراد والأسر المعيشية خفض انكشافهم على المخاطر، أي أنهم يستطيعون تعزيز قدرتهم على التعامل مع الصدمات لدى حدوثها، بالحصول على أصول يمكن أن تخفف وقع الصدمات وترتفع حدة العواقب لدى من هم في أسفل التوزيع. ويمكن أن تؤثر الصدمات على تصرفات الناس بطرق تقلل من إمكانية التنمية البشرية على المدى الطويل (مثلاً، إخراج الأطفال من المدرسة)، لكنها يمكن أيضاً أن تدفع الأفراد والأسر المعيشية إلى حرمان شديد دون سابق إنذار.

نحو ولاية معرزة للفرد على حياته

قدّم القسم السابق بعض الحقائق النسقية عن عدم المساواة في التنمية البشرية، متجاوزاً الاقتصار على عدم المساواة في الدخل. لكن تحليل بعض الأبعاد باستخدام مجموعة محدودة من المؤشرات القياسية أبعد ما يكون عن الشمول. ويرجح أن تتباين أوجه عدم المساواة ذات الصلة بالتنمية البشرية عبر الجغرافيا والثقافات والوقت. والواقع أن نهج التنمية البشرية الذي يركّز على الناس متعددي، يسلم بتقييمات وأولويات مختلفة، وليست له حدود نهائية.

ما أفضل طريقة لإدارة هذا التعقيد الناجم عن الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتغيرة لعدم المساواة، سعياً إلى استكشاف أوجه عدم المساواة الناشئة في القرن الحادي والعشرين؟

يتناول هذا القسم المسألة بالنظر إلى جانبيين من جوانب ولاية الناس على حياتهم، لتكملة الجوانب المرتبطة بعدم المساواة في الإمكانيات التي نوقشت حتى الآن. فكما لاحظنا، الإمكانيات عوامل محددة للرفاه ومطلوبة لولاية الناس على حياتهم، لكنها ليست

إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، سينخفض معدل التسرب من 18 في المائة في عام 2017 إلى 14 في المائة في عام 2030. وذلك انحراف عن الهدف يبالغ 225 مليون طفل

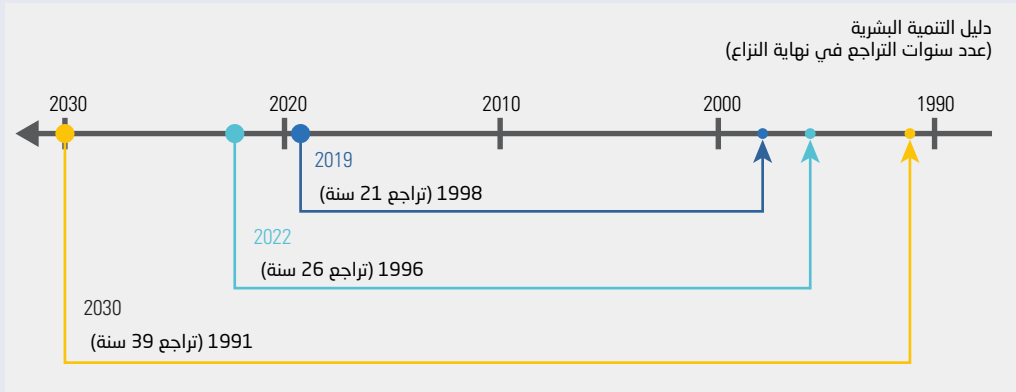
ولم يكن الإعصاران سوى بداية لما أصبحت كارثة تعليمية وصحية، ففي موزامبيق ذمرت أو تضررت حوالي 3,400 قاعة دراسة، وخسر ما يقرب 305,000 طفلاً دروساً بعد الفيضانات⁴. وارتفعت حالات الإصابة بالملاريا إلى 27,000 حالة، وبلغت حالات الكوليرا 7,000 تقريباً. وتلقى حوالي 1.6 مليون شخص مساعدات غذائية، واضطر قرابة 14,000 إلى العيش في مراكز نزوح. وستتضح الآثار التراكمية لهذه العواصف تماماً خلال السنوات القليلة القادمة.

والنزاعات أيضاً مدمرة للتنمية البشرية، فقبل تصاعد النزاع في اليمن في عام 2015، احتل البلد المرتبة 153 في التنمية البشرية و138 في الفقر المدقع و147 في العمر المتوقع و172 في التحصيل العلمي. وقد عكس النزاع وتيرة التنمية، إذ قتل ما يقرب من ربع مليون شخص مباشرة بسبب القتال وبشكل غير مباشر بسبب الافتقار إلى الغذاء والبنى التحتية والخدمات الصحية. وحوالي 60 في المائة من القتلى أطفال دون سن الخامسة. والآثار الطويلة الأجل لهذا النزاع تجعله أكثر النزاعات تدميراً منذ نهاية الحرب الباردة (الشكل) وقد أدى حتى الآن إلى تراجع التنمية البشرية في البلد إلى الوراء بحوالي 21 عاماً. وإذا استمر النزاع حتى عام 2022، ستراجع التنمية إلى الوراء 26 عاماً، أي أكثر من جيل. وإذا استمر النزاع حتى عام 2030، سيتمد الأثر إلى ما يقرب 40 عاماً.

الأزمات الاقتصادية عامل هام وراء التباعد في الظروف الاقتصادية والاجتماعية. فالبلدان التي تعاني ركوداً اقتصادياً تحتاج في أحيان كثيرة عدة سنوات للتعافي¹. وعلاوة على ذلك، تؤدي الأزمات الناس الأكثر تعرضاً للمخاطر داخل البلدان. وتبين دراسة أجريت على بلدان أمريكا اللاتينية أن جميع الأزمات الاقتصادية تبعثها زيادة في معدل الفقر وبعضها تبعته زيادة في عدم المساواة².

وقد تؤدي الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية إلى آثار مدمرة تضر بالتنمية البشرية، كما نبحث في الفصل 5. وستصبح هذه الكوارث أكثر شيوعاً مع تفاقم أزمة المناخ. وقد تكون هذه الآثار مدمرة حقاً. ففي 14 آذار/مارس 2019، بلغ اليابسة إعصار أيادي الاستوائي في ميناء بيرا، في موزمبيق، قبل أن ينتقل إلى جميع أنحاء المنطقة. وأصيب الملايين من الناس في ملاوي وموزامبيق وزمبابوي بأسوأ كارثة طبيعية في الجنوب الأفريقي في عقدين على الأقل³. وبعد ستة أسابيع، بلغ اليابسة إعصار كينيث في شمال موزمبيق، وهي المرة الأولى في التاريخ التي يسجل فيها تعرض البلد لإعصارين استوائيين قويين في الموسم نفسه. وقد خلف الإعصاران حوالي 1.85 مليون شخص في موزامبيق وحدها في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية.

أدى النزاع حتى الآن إلى تراجع التنمية البشرية في اليمن 21 عاماً



المصدر: Moyer and others 2019.

ملاحظات

1. تحتاج البطالة إلى أكثر من أربع سنوات للتعافي؛ والمخرجات إلى حوالي سنتين (Reinhart and Rogoff 2009) وفي كثير من الحالات حتى أكثر (Cerra and Saxena 2008).
2. Lustig 2000. 3. UNICEF 2019b. 4. UNICEF 2019b.

الاجتماعي والتقدم الاجتماعي في الأجل الطويل (الفصل 2)، ولأنها تضرير بالكرامة الإنسانية، ومعها التقدير والاحترام الاجتماعيين، ما قد يحده من ولاية الناس على حياتهم. وثانياً، لأن عدم المساواة مفهوم اجتماعي وعلائقي، فإنه يستجيب للمقارنات بين

العوامل المحددة الوحيدة. هكذا، ينظر هذا القسم أولاً في الكيفية التي يحرم فيها عدم المساواة، الذي يتخذ أحياناً كثيرة شكل تمييز، الناس من الكرامة. فأوجه عدم المساواة تؤلم لأنها تقيد الحصول على ثمار التقدم، مع ما لذلك من آثار ضارة على الحراك

الفئات الاجتماعية وبين الأفراد. من هنا، قد تأتي المدركات الاجتماعية بمعلومات عن الاختلافات الاجتماعية التي تهم الناس، بالنظر إلى أن الأفعال الإنسانية تتشكل أيضاً من خلال مدركات الإنصاف تجاه ما يحدث للمرء وللآخرين.

عدم المساواة والبحث عن الكرامة

إن البحث عن الكرامة أمر حاسم في تحديد الجوانب التأسيسية للتنمية في القرن الحادي والعشرين. وينطبق ذلك على الإمكانيات والإنجازات الأساسية والمعززة على حد سواء، ويوفر نظرة متبصرة قوية لاستكشاف مصادر الإقصاء الناشئة، وهي مصادر يصعب الحصول عليها من خلال المؤشرات التي تبليغ عنها عادة المكاتب الإحصائية الوطنية. والبحث عن الكرامة واضح في "الإمكانات المركزية" التي أتت بها مارثا نوسباوم Martha Nussbaum⁶². ويؤكد أمارتيا سين بدوره أنه لدى تحديد الحد الأدنى من الحريات المطلوبة، ما يهم ليس فقط تأثير النواتج الملحوظة بشكل مباشر، مثل الدخل، بل أيضاً القيود المحتملة على القدرة على العمل في المجتمع دون شعور بالخزي⁶³. وهو يقتفي كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، مسلطاً الضوء على دور أشكال الحرمان النسبية، التي لها أهمية اجتماعية رمزية حتى لو لم تكن ضرورية للعيش بيولوجياً، في تحديد الاحتياجات الأساسية. وهذا هو أحد أسباب تغيير الأهداف في التنمية. والواقع أن الكرامة الإنسانية كانت ولا تزال عنصراً أساسياً في تطور توافق الآراء العالمي حول الطموحات المتشاركة عالمياً، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 إلى أهداف التنمية المستدامة في عام 2015. ويمكن أيضاً أن يكون البحث عن الكرامة حاسماً في وضع السياسات، وخاصة عندما يكون الاعتراف (بمعنى المساواة في المعاملة) مطلوباً لتكملة السياسات الأخرى التي تستهدف الإنصاف، بما في ذلك إعادة التوزيع⁶⁴. ومن الأمثلة على ذلك التقدم المحرز في الاعتراف بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعندما تكون هوية الشخص معاقباً عليها اجتماعياً، فإن ذلك يقوض قدرته على الظهور علناً دون شعور بالخزي، ويتخذ إقصاء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين شكل تمييز في العمل وفي المجتمعات المحلية، فالبيئة المعادية لهم تجبرهم على الاختيار بين مواجهة الاضطهاد وبين إخفاء هويتهم

وأفضلياتهم الجنسية والحد من إمكانيات تفاعلهم الاجتماعي المنفتح وتحقيق ذواتهم (الإطار 1-6). وقد تكون الكرامة كعامل متساوية وعدم تمييز أكثر أهمية من الاختلافات في توزيع الدخل. في مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017 في شيلي، حيث توزيع الدخل غير متكافئ، بدأ عدم المساواة في الدخل مرتفعاً في ترتيب شواغل الناس (53 في المائة عبروا عن انزعاجهم من عدم المساواة في الدخل)⁶⁵، لكنهم أعربوا حتى عن مزيد من الاستياء من عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية (68 في المائة) وعدم المساواة في الحصول على التعليم (67 في المائة) وعدم المساواة في الاحترام والكرامة في الطريقة التي يعامل بها الناس (66 في المائة). ومن بين 41 في المائة قالوا إنهم عوملوا بعدم احترام على مدار العام الماضي، قال 43 في المائة إن سبب ذلك هو طبقتهم الاجتماعية، وقال 41 في المائة إن السبب كونهن إناث، وقال 28 في المائة إن السبب هو المكان الذي يعيشون فيه، وقال 27 في المائة إنه بسبب طريقة لبسهم. وفي هذا السياق، يبدو التقدم المحرز في سياسات النهوض بولاية الناس على حياتهم وخفض الشعور بالخزي والتمييز في أهمية التقدم المؤدي إلى تحسين الظروف المادية⁶⁶. وفي اليابان مفهوم وقياس الكرامة يشيران أيضاً إلى عدم مساواة لا يمكن للمؤشرات المادية الأخرى أن تلتقطه (الإطار 1-7).

وبعكس الافتقار إلى المعاملة المتساوية وعدم التمييز أيضاً في عدم المساواة بين الجماعات، وهو ما يعرف بعدم المساواة الأفقي⁶⁷. وعدم المساواة هذا غير عادل، لأنه متجذر في خصائص للناس خارجة عن إرادتهم. وتشجع أهداف التنمية المستدامة على دراسة عدم المساواة الأفقي من خلال تصنيف البيانات بما يسلط الأضواء على المجموعات ذات الأولوية، أي تلك المحرومة تقليدياً من حيث الدخل والمساواة بين الجنسين والسن والعرق والإثنية ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية⁶⁸.

وقد يعكس عدم المساواة الأفقي تمييزاً متعمداً في السياسات والقوانين والإجراءات أو آليات خفية متأصلة في الأعراف الاجتماعية أو التحيزات اللاواعية أو أداء الأسواق. وكثيراً ما تكون التيارات الثقافية التي تدفع إلى عدم المساواة الأفقي عميقة بما يكفي لإدامتها رغم السياسات التي تحظرها أو تخففها، كما الأمر في الهند (الإطار 1-8). وفي أمريكا اللاتينية، يبدو عدم المساواة الأفقي مرتبطاً بثقافة الامتياز، التي لها جذور في الحقبة الاستعمارية⁶⁹.

البحث عن الكرامة أمر حاسم في تحديد الجوانب التأسيسية للتنمية في القرن الحادي والعشرين

الإقصاء الاجتماعي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الجنس وحاملي صفات الجنسين

بالاعتقالات التعسفية والابتزاز والإذلال والمضايقة وحتى بالفحوص الطبية القسرية، كما يواجه المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين أيضاً الإقصاء لدى التماس العدالة، ما يساهم في قلة التبليغ عن العنف المرتكب ضدهم وانخفاض معدلات الملاحقة القضائية لمرتكبي هذا العنف، لأنهم في أحيان كثيرة ينمزلون عن مؤسسات الدولة خوفاً من تجريم الذات والمزيد من التجاوزات¹⁰.

الافتقار إلى سياسة عامة فعّالة

تتعلق المجموعة الثالثة الرئيسية من أسباب الإقصاء الاجتماعي الرئيسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بتقاعس الدولة في ما يتعلق بقضايا السياسة العامة تجاه التنوع الجنسي والجنساني¹¹، وكما الأمر مع الفئات الاجتماعية الأخرى التي تعرضت لتمييز طويل الأمد، يتطلب الإدماج الاجتماعي الكامل للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أكثر من مجرد إزالة التشريعات التمييزية وسن قوانين الحماية، فالمتطلب هو وضع وتنفيذ سياسات عامة فعّالة مصممة للتعامل مع التحيز الاجتماعي والوصم تستهدف خفضهما وفي نهاية المطاف القضاء على التحيزات الاجتماعية لمواجهة آثار الإقصاء النظمي وخاصة بين من يعيشون في فقر. وقد يكون من الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات تمييز إيجابي. ويواجه حاملو صفات الجنسين أيضاً أشكالاً معينة من الإقصاء تختلف عن تلك التي يعانيها المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، ففي أحيان كثيرة يتعرض هؤلاء لتدخلات طبية لا لزوم لها عند الولادة، تتسم بأنها تشويه للأعضاء التناسلية المشتركة بين الجنسين¹²، وكثيراً ما تجري هذه التدخلات وفقاً لبروتوكولات طبية تتيح تشويه الأجساد التي تحمل صفات الجنسين دون الحصول على الموافقة على تعديل الخصائص الجنسية غير النموذجية، عادة عندما يكون الضحايا رضعاً. ويمكن لهذه التجارب الصادمة والتدخلية أن تمتد طوال فترة الطفولة والمراهقة ويمكن أن تتسبب بمعاناة عقلية وجسدية شديدة¹³، ويتفاقم الأمر عادة بسبب السرية التامة التي تحاط بها حالات الصفات المشتركة بين الجنسين والافتقار إلى المعلومات بين أفراد الأسرة والتحيز المجتمعي¹⁴.

في جميع أنحاء العالم، ما زال المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين يواجهون الإقصاء الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية وتعبيرهم الجنساني وخصائصهم الجنسية. ومن بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إقصائهم، الأطر القانونية التقييدية والتمييز والعنف القائم على هذه الصفات (ترتكبها جهات فاعلة في الدولة ومن غير الدولة) والافتقار إلى سياسة عامة فعّالة¹.

الأطر القانونية التقييدية

التجريم عائق رئيسي أمام نماء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ففي أيار/مايو 2019، كانت 69 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجرم الأفعال الجنسية بالتراضي بين المثليين البالغين، وما زال ما لا يقل عن 38 من هذه الدول يعاقب هؤلاء ويقاضيههم ويفرض عليهم عقوبة السجن أو عقاباً جسدياً أو حتى الموت بالاستناد إلى قوانين²، وعلاوة على ذلك، لدى العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً قوانين تجرم أشكالاً مختلفة من التعبير الجنساني وارتداء ملابس الجنس الآخر، وتستخدم هذه القوانين للاضطهاد مغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين³.

والافتقار إلى الاعتراف القانوني بالجنسانية⁴ أحد أكثر الحواجز تحدياً أمام الاشتغال الاجتماعي لمغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وعندما لا تتطابق المستندات الشخصية مع مظهر حاملها، يصبح ذلك عائقاً كبيراً أمام القيام بأنشطة سائدة في الحياة اليومية، مثل فتح حساب مصرفي والتقدم بطلب للحصول على منحة دراسية وإيجاد وظيفة واستئجار أو شراء عقار. كما يتعرض مغايرو الهوية الجنسية إلى تفحص الغرباء والشك بهم وحتى العنف. وفي كثير من البلدان، لا يمنح اعتراف قانوني بنوع الجنس إلا بمقتضى شروط مرضية كالعلاجات الجراحية والعلاجات/عمليات الفحص أو تقارير من أطراف ثالثة⁵.

التمييز والعنف القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية

قد تؤثر معاناة العنف والتمييز تأثيراً عميقاً على قدرة الشخص على العيش حياة منتجة مجدية، وهناك بحوث وفيرة تبين كيف يعاني المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين الانتفاء والإنكار والتمييز والعنف⁶، وقد تبدأ دوامة الرفض في سن مبكرة جداً ضمن الأسرة وتستمر في المدرسة⁷ وفي العمل⁸ وفي مرافق الرعاية الصحية والأماكن العامة⁹، وقد يكون المسؤولون في الدولة المرتكبين الرئيسيين للعنف والاعتداء وقد يقومون هم

المصدر: الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الجنس وحاملي صفات الجنسين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ملاحظات

1. 2019 OutRight Action International ILGA. 2. ILGA 2019. 3. ILGA 2019. 4. Greif 2019; ILGA 2019. 5. يمكن الاطلاع على Chiam, Duffy and Gil (2017). 6. Chiam, Duffy and Gil (2017). 7. Harper and Schneider 2003. 8. Almeida and others 2009. 9. Pizer and others 2012; Sears and Mallory 2011. 10. WHO Study Group on Female Genital Mutilation and Obstetric Outcome. 11. Wilson 2012. 12. Oleske 2015. 13. Oleske 2015. 14. Human Rights Watch 2017.

عدم المساواة في الأمن البشري في اليابان: دور الكرامة

المتعلق بالكرامة من خلال 26 مؤشراً: 7 منها عن وضع الأطفال والنساء، و6 عن الثقة في القطاع العام، و2 عن الرضا عن الحياة، و11 عن المجتمع والمشاركة المدنية والاستيعاب السليم للمهاجرين. وتبين النتائج المبكرة أوجه عدم مساواة كبيرة في اليابان في الأبعاد الرئيسية الثلاثة جميعاً. لكن الدليل الفرعي الخاص بالكرامة يبين متوسطاً أدنى من المؤشرات الفرعية الخاصة بالحياة وسبل المعيشة. ومن هذا المنظور، سيكون المجال الأكبر للتحسين هو تعزيز الكرامة.

في اليابان، تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة النظر في الأولويات الإنمائية للبلد من منظور محوره الناس. ما الذي يعرّف الحرمان بعد القلب على معظم النواقص المادية؟ لدليل مؤشر الأمن البشري ثلاثة أبعاد: الحياة وسبل العيش والكرامة. وترتبط الحياة وسبل العيش براحة البال والشعور بالأمان. وتهدف الكرامة إلى مجتمع يمكن أن يفخر فيه كل شخص بنفسه. في اليابان، جمعت بيانات عن 47 إقليماً، وذلك باستخدام مجموعة من 91 مؤشراً. وجرى قياس البعد

المصدر: بالاستناد إلى (Takasu 2019).

الدخل مما كانوا عليه في الواقع مزيداً من إعادة التوزيع عندما أبلغوا عن وضعهم الحقيقي⁷⁴. الطريقة التي تعالج بها المجتمعات أوجه عدم المساواة معقدة. وقد قدرت دراسات في الاقتصاد السلوكي مقدار تقليل الناس من قدر عدم المساواة (الإضاءة 1-2 في نهاية الفصل). وقد بحث علم النفس الاجتماعي في الآليات والظروف البنوية الاجتماعية التي تحدد مدركات أوجه عدم المساواة، وتصورها كنواتج غير عادلة، والاستجابة لتلك المدركات. وتعطي هذه الأدبيات رؤى جديدة حول الأسباب التي تجعل الناس يقبلون مستويات عالية من عدم المساواة من منظور اجتماعي. أولاً، قد يقبل الناس أو حتى يسهموا في عدم المساواة من خلال عزل أنفسهم رغبة منهم في سيادة في الوثام. وثانياً، قد تبرر سرديات التحفيز عدم المساواة، وللقوالب النمطية والأعراف الاجتماعية نفوذ هائل (الإطار 1-9). ويعد ذلك من وجهة النظر الاجتماعية تكملة متسقة وقوية لنظرية الأفضليات التكيفية، التي تستند إلى ميل الفرد إلى التقليل من قدر أشكال الحرمان ليتمكن تحملها.

تلخيصاً، تشير المقاييس الذاتية باستمرار إلى أن كثيرين في أنحاء العالم يجدون عدم المساواة الحالي مرتفعاً للغاية. ويمكن أن تكمل مؤشرات موضوعية بيانات المدركات، عندما تكون محدودياتها مفهومة جيداً. والواقع أن بعض مقاييس الحدود النهائية للإمكانات وولاية الناس على حياتهم مؤشرات ذاتية⁷⁵. وتميل مدركات عدم المساواة إلى التقليل من شأن الواقع الفعلي، ولذا عندما تكون مستوياتها عالية، تكون لها قيمة خاصة كإشارات تحذير. ولا يلتقط بعض المؤشرات

الكشف عن المفاهيم وراء مدركات عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

لقد ارتفعت خلال العقد الماضي نسبة الراغبين في المزيد من المساواة في الدخل (الشكل ج-1-1). ويعتبر عدم المساواة تحدياً رئيسياً في 44 بلداً شملها مسح Pew Research. ويتفق 60 في المائة من المجيبين في البلدان النامية و56 في المائة في البلدان المتقدمة على أن "الفجوة بين الأغنياء والفقراء مشكلة كبيرة جداً" تواجه بلدانهم⁷⁰. ومن اللافت للانتباه أن هذه المشاعر مشتركة عبر الطيف السياسي.

وعلى نحو شبيه، وفقاً لآخر مسح المدركات في الاتحاد الأوروبي، تعتقد الأغلبية الساحقة أن الفروق في الدخل كبيرة جداً (84 في المائة) وتتفق على أنه ينبغي على الحكومات أن تتخذ تدابير لخفضها (81 في المائة)⁷¹. وفي أمريكا اللاتينية، ازداد تصور وجود إجحاف في توزيع الثروة منذ عام 2012، ليعود إلى مستويات أواخر تسعينات القرن الماضي، ولا يقيّم التوزيع على أنه عادل سوى 16 في المائة فقط من المجيبين⁷². وهذا لا يعني أن هذه هي المسألة الوحيدة، أو حتى الأكثر أهمية، التي يشعر الناس بالقلق تجاهها، لكنها دليل واضح على الرغبة الكبيرة والمتزايدة في تحقيق مزيد من المساواة.

وهذه المدركات الهامة قد تعتمد على ما إذا كان السياق الأوسع سياق دخل راكد أم سياق دخل متزايد. والمدركات لعدم المساواة، وليس بالأحرى المستويات الفعلية لعدم المساواة، هي تدفع تفضيلات المجتمع تجاه إعادة التوزيع⁷³. ففي الأرجنتين، أراد من اعتقدوا أنهم أعلى في توزيع

تشير المقاييس الذاتية باستمرار إلى أن كثيرين في أنحاء العالم يجدون عدم المساواة الحالي مرتفعاً للغاية

عدم المساواة الأفقي في الهند: ديناميات مختلفة في الإمكانيات الأساسية والإمكانيات المعززة

والحصول على التكنولوجيات الرقمية (الشكلان 1 و2)² وما زالت هذه الجماعات تعاني الوصم والإقصاء منذ قرون. وقد حاولت الهند الحديثة تصحيح الفوارق دستورياً من خلال إجراءات إيجابية وتمييز إيجابي وسياسات لتخصيص موارد مكرسة لهذه الجماعات³.

ثانياً، منذ الفترة 2006/2005، حدث انخفاض في عدم المساواة في مجالات أساسية للتنمية البشرية. فمثلاً، هناك تقارب في مستوى التحصيل العلمي، إذ أن الجماعات المهمشة تاريخياً أخذت باللاحاق ببقية السكان من حيث من لديهم خمس سنوات أو أكثر من التعليم. وعلى نحو شبيه، هناك تقارب في الحصول على الهواتف النقالة.

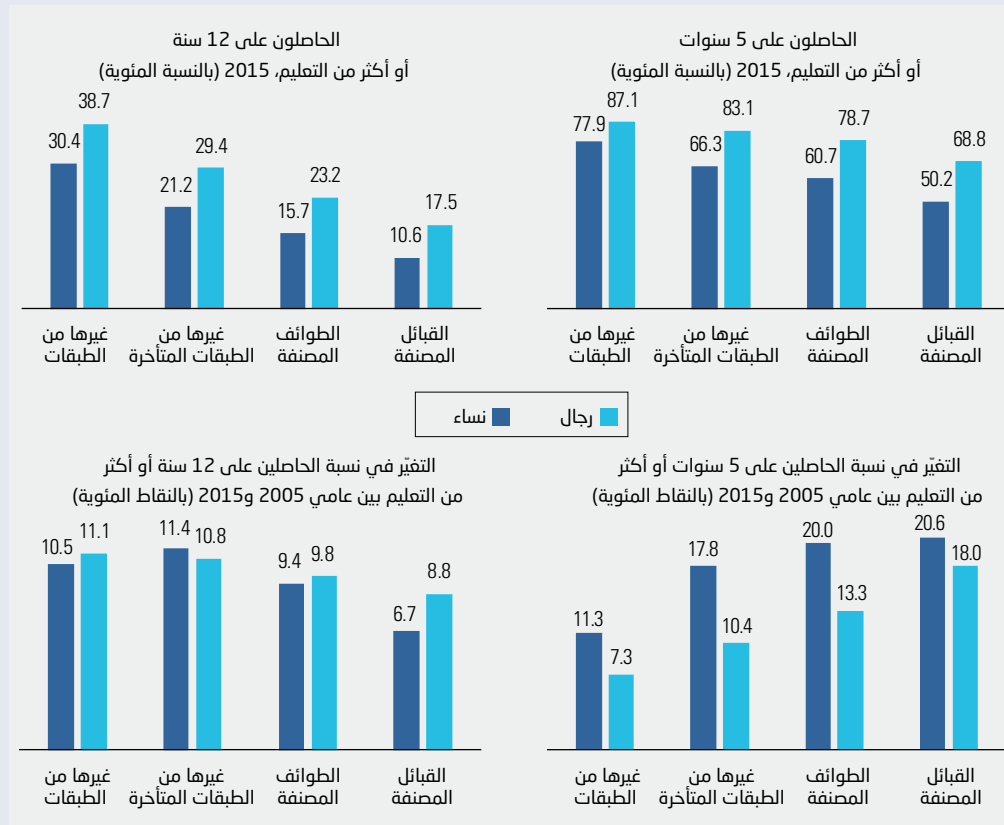
ثالثاً، حدثت زيادة في أوجه عدم المساواة في مجالات التنمية البشرية المعززة، مثل الحصول على الحواسيب والحصول على 12 سنة أو أكثر من التعليم. فقد حققت أكثر المكاسب الجماعات التي كانت أكثر استفادة في الفترة 2006/2005، وتتقدم الجماعات المهمشة أيضاً، لكنها بالمعايير النسبية متأخرة.

اقتصاد الهند سريع النمو. فقد ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما يزيد على الضعف منذ عام 2005. وبفضل مزيج من النمو الاقتصادي السريع والسياسات الاجتماعية، تحقق انخفاض حاد في الفقر المتعدد الأبعاد. فبين الفترة 2006/2005 و2016/2015، انخفض عدد الفقراء فقراً متعدد الأبعاد في الهند بأكثر من 271 مليوناً. وفي المتوسط، كان التقدم أكثر بين أفقر الدول وأفقر الجماعات¹.

ولكن، رغم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية البشرية، لا تزال أوجه عدم المساواة الأفقي قائمة وتتبع دينامياتها النمط ذاته الموصوف في سياق عدم المساواة الرأسية في التنمية البشرية: فجوات كبيرة، وتقارب في الإمكانيات الأساسية وتباعد في الإمكانيات المعززة.

أولاً، أداء الطوائف والقبائل المصنفة وغيرها من الطبقات المتأخرة أقل من بقية المجتمع عبر مؤشرات التنمية البشرية كلها، بما في ذلك التحصيل العلمي

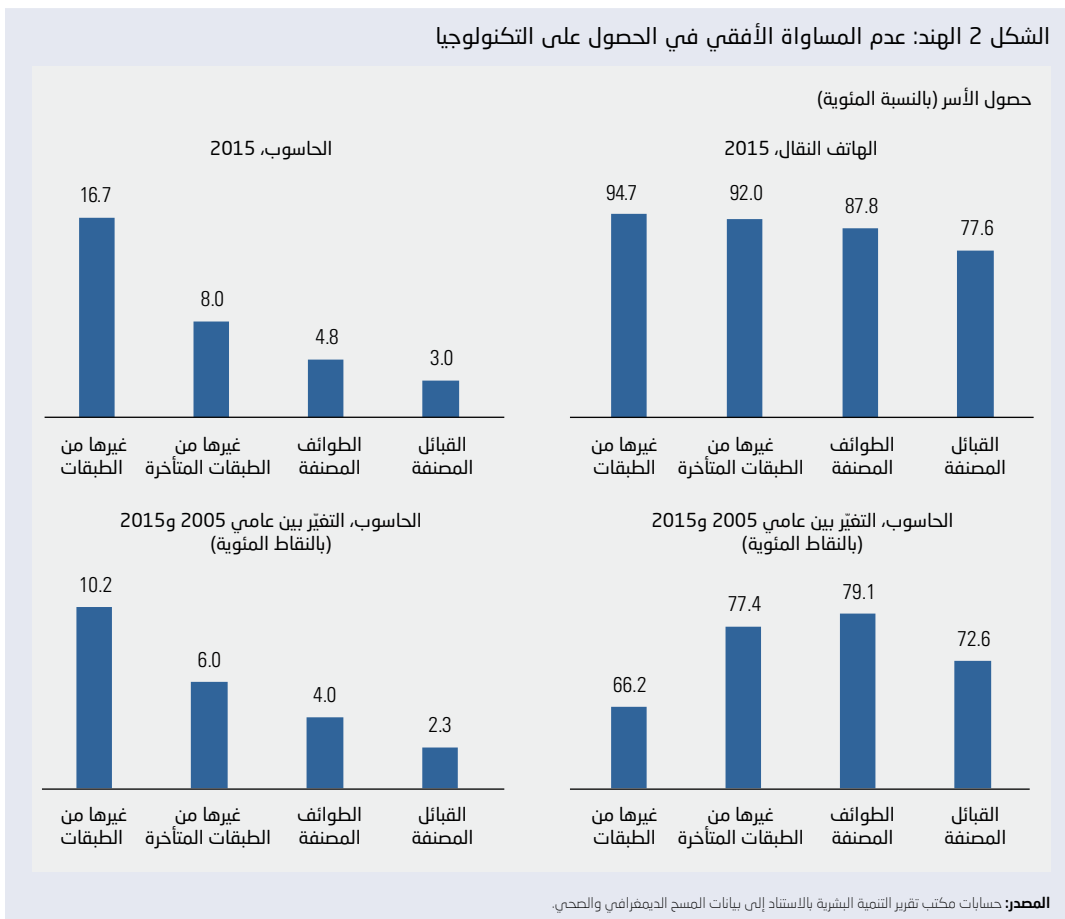
الشكل 1 الهند: عدم المساواة الأفقي في تعليم من هم في سن العمل (الأعمار 15-49)



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسح الديموغرافي والصحي.

عدم المساواة الأفقي في الهند: ديناميات مختلفة في الإمكانيات الأساسية والإمكانات المعززة

الشكل 2 الهند: عدم المساواة الأفقي في الحصول على التكنولوجيا



ملاحظات

1. يمكن الاطلاع على UNDP and OPHI 2019. 2. يمكن الاطلاع على IIPS and Macro International (2007) و IIPS and IFC International (2017) و Mosse 2018. 3.

أهداف متغيرة وأوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

قد يكون التحوّل في تطلعات الناس نتيجة إنجازات فردية واجتماعية جزءاً طبيعياً من عملية التنمية. وهذا الهدف المتغير نسبي بطبيعته، ولذا فإنه يتطلب طريقة أكثر مرونة لتقييم عدم المساواة. وقد لا يكون تعريف عدم المساواة قبل عدة عقود مضت ذا صلة بالواقع. فمثلاً، في عالم خال من الفقر المدقع، سيرتفع خط الفقر حتماً، والواقع أن الفقر في البلدان المتقدمة يقاس عادة بمعايير نسبية. وفي ما يتعلق بالتنمية البشرية، قد يكون التحوّل في التركيز من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة هاماً. فمن المحتمل أن يتغيّر ما يعتبر معزراً مع مرور الوقت، كما في انتقال الحصول على البنية التحتية للكهرباء والصرف الصحي من الطموحات إلى الأساسيات خلال القرن العشرين.

الموضوعية لعدم المساواة، مثل معامل جيني في البلدان النامية، هذا الواقع بعد، ومن الممكن أن تُغفل هذه المؤشرات جزءاً من القصة⁷⁶. ويقدم البحث التجريبي في هذا التقرير العديد من الأمثلة التي توضح كيف أن تجاوز مقاييس الدخل وقياس المتوسطات (والمقاييس الإجمالية مثل معامل جيني) والنظر إلى أبعد من اليوم (بالتقاط عناصر يتوقع أن تصبح أكثر أهمية)، يحدث تحوّلًا في الكشف عن عدم المساواة المتزايد الذي قد يكون وراء تلك المدركات.

وأخيراً، لتزايد المطالبة بالمساواة في مسوح المدركات نتائج ملموسة على المجتمع. فمهما كانت درجة ذاتية هذه الآراء وكان فيها تشوه محتمل، لديها فرصة لأن تصبح جزءاً من النقاش السياسي وأن تحفز العمل. وهناك حاجة ماسة إلى نهج سياسية قائمة على الأدلة للاستجابة للمطالب الجديدة.

قد يكون التحوّل في تطلعات الناس نتيجة إنجازات فردية واجتماعية جزءاً طبيعياً من عملية التنمية

مجال متساوٍ للجميع) على أن عدم المساواة في الدخل عادل. وفي الواقع، كثيراً ما تستخدم القوالب النمطية للاعتراف بعدم المساواة للحفاظ عليه وبالتالي الحفاظ على النظام الأوسع الذي يتضمن عدم المساواة⁸.

في ضوء هذه الخلفية، يوفر المنظور الاجتماعي-النفساني إجابات على أسئلة مثل لماذا يعمل الناس أو لا يعملون ضد عدم المساواة (كفجوة الأجور بين الجنسين) ولماذا يبدو في أحيان كثيرة أنهم يتصرفون بطريقة لاعقلانية (كما في التصويت لحزب لا يحمي مصالحهم). ويساعد مثل هذا المنظور على تجاوز الارتباطات العامة في البيانات المجمعة (مثل المؤشرات بين البلدان لعدم المساواة في الدخل والصحة العامة) وتركيز النظر على جانب العلاقة الأوسع الذي يمكن تفسيره من خلال عمليات نفسانية مثل التجذر والحرمان النسبي⁹.

كذلك يتجاوز المنظور الاجتماعي-النفساني لعدم المساواة عدم المساواة في الدخل. فللعديد من أوجه عدم المساواة سوابق اجتماعية في أشكال مختلفة من عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة على أساس نوع الجنس والعرق والإثنية¹⁰. وتشير مجموعات المقارنة الاجتماعية والمجموعات المرجعية إلى أهمية معرفة من هم الذين يقارن الناس أنفسهم بهم ومن هم في شبكتهم وأي هويات جماعية هي التي يقدرونها، وأي أشكال محددة من عدم المساواة هي التي يحتل أن ينظروا إليها على أنها غير عادلة ويشعرون أنهم محرومين فيها نسبياً. ويمكن أن تفقد هذه الأبعاد النفسية بسهولة كلما ارتفع مستوى التحليل والتجميع.

والتعليم مثلاً ليس مجرد عامل موضوعي يتيح أو يعوق فرص الحركة الاجتماعية، بل يمكن أن يكون أيضاً عاملاً محتملاً للفجوة والهوية في المشاركة السياسية¹¹. مثلاً، جعل الناس يعون الفروق بين مجموعات التعليم المختلفة لا يؤدي إلا إلى تعزيز هذه الفروق، على الأرجح بالاستناد إلى تأكيد القوالب النمطية للكفاءة المرتبطة بالمتعلمين تعليماً أدنى وأعلى¹². وهذا يذكرنا بكيف يمكن للاعتقاد بالجدارة أن يبرر عدم المساواة¹³.

يرتكز هذا الإطار إلى منظور اجتماعي-نفساني للناس باعتبارهم *كائنات علائقية*، مدفوعين إلى تنظيم شبكتهم من العلاقات الاجتماعية. وهذا المنظور، الذي يتجاوز المنظورات الفردانية، يشير إلى أن *التجذر الاجتماعي* (خبرة الارتباطات الاجتماعية ضمن الشبكات الاجتماعية وعبر الهويات الجماعية) و*الحرمان النسبي* (خبرة أن يكون المرء أسوأ حالاً من غيره، على أساس مقارنات اجتماعية مع الآخرين) عواقب هامة.

البشر بطبيعتهم بحاجة إلى انتماء اجتماعي. وتعمكس الروابط النفسانية التي ينقيها الأفراد مع آخرين من خلال التفاعل الاجتماعي مصادر دعم اجتماعي وولاية اجتماعية وتوفر أهدافاً للمقارنة الاجتماعية (تقييمات ذاتية لما إذا كان آخرون أفضل أو أسوأ حالاً)¹. وهذا أمر أساسي لفهم عواقب عدم المساواة لأن المنظور الاجتماعي-النفساني يركز على ما إذا كان الأفراد ينظرون إلى عدم المساواة ويشعرون به بشكل شخصي اعتماداً على شبكة علاقاتهم.

ولكن حتى عندما يدرك الأفراد عدم المساواة، فإنهم قد لا ينظرون إليه على أنه أمر غير عادل². وتندو الشبكات الاجتماعية إلى أن تكون متجانسة لأن الأفراد يميلون إلى عزل أنفسهم ("الطيور على أشكالها تقع")³. وكثيراً ما يقارن الأفراد أنفسهم مع المحيطين بهم، الذين يشكلون "فقاعة" والذين يحتمل لذلك أن يؤكدوا آراءهم بشأن عدم المساواة. وقد يؤدي التواصل مع الآخرين، مثلاً، بين أفراد المجموعات المحرومة وغير المحرومة، إلى زيادة وعي الناس بعدم المساواة⁴. لكن الأبحاث تشير أيضاً إلى أن هذا التواصل يتسم في أحيان كثيرة برغبة في الحفاظ على الوئام بدلاً من بحث الواقع غير المريح، واقع عدم المساواة بين المجموعات ("مفارقة الوئام")⁵. وعلى هذا النحو، كثيراً ما ينطوي التجذر الاجتماعي على تأثير مهدد عندما يتعلق الأمر بإدراك عدم المساواة، فلا يمكن للمرء أن يتصرف بناءً على ما لا تمكن للمرء رؤيته ضمن فقاعته هو⁶.

وهناك أيضاً تفسير تحفيزي لماذا لا ينظر بالضرورة إلى عدم المساواة حتى عند إدراكه على أنه غير عادل. على وجه التحديد، يمكن تحفيز الأفراد على إنكار أو تبرير وجود عدم المساواة لدعم المعتقدات المتعلقة بعدالة النظام الأوسع⁷. وقد ينظر من يؤيدون نظام الاعتقاد بالجدارة (تأكيد وجود

ملاحظات

1. 2012. 1. Kagal and . 6. Saguy 2018. 5. MacInnis and Hodson 2019. 4. Dixon, Durrheim and Tredoux 2005. 3. Deaton 2003; Jost 2019; Jost, Ledgerwood and Hardin 2008; Major 1994. 2. Festinger 1954; Smith and others 2012. 1. Spruyt. 11. Marmot 2005. 10. Corcoran, Pettinicchio and Young 2011; Green, Glaser and Rich 1998. 9. Jost, Ledgerwood and Hardin 2008; Major 1994. 8. Jost, Ledgerwood and Hardin 2008; Major 1994. 7. others 2011. 2015. 12. and Kuppens 2015. Jost 2019. 13. Spruyt, Kuppens, Spears and van Noord forthcoming. المصدر: بالاستناد إلى (van Zomeren (2019).

قديماً في الإمكانيات المعززة، وهنا يزداد عدم المساواة. من هم في الجزء السفلي من التوزيع يلحقون من ناحية أهداف وتطلعات القرن العشرين، في حين يعزز من هم في الجزء العلوي مزاياهم في الأهداف والتطلعات ذات الصلة بالقرن الحادي والعشرين. وبين من هم في الجزء السفلي ومن هم في الجزء العلوي من التوزيع تقع الطبقة الوسطى العالمية الأكثر تنوعاً في التاريخ. فهي متنوعة في تركيبها الثقافية وموقعها الجغرافي ومكانتها النسبية في ديناميات التقارب والتباعد، وهي أيضاً طبقة وسطى مجزأة بتزايد ضمن البلدان من حيث الحصول على السلع والخدمات، كما هو موثق في البلدان المتقدمة⁷⁸.

وفي ما يتعلق بالفجوات الناجمة عن التنمية، فإن تقليص عدم المساواة أمر مرغوب فيه ومتوقع، لا نتيجة تقييم مكاسب من هم في الصدارة، بل من النشر الواسع للأبعاد الجديدة الأكثر تقدماً للتنمية⁷⁷.

دعا هذا الفصل إلى قياس التنمية البشرية بالاستناد إلى تشكّل الإمكانيات، خطوة تلو خطوة، من الأساسي إلى المعزز. ووثق فجوات كبيرة في التنمية البشرية بأبعادها جميعاً. لكن تطور عدم المساواة يبدي نمطين متميزين. فعلى العموم، من هم في الجزء السفلي من توزيع التنمية البشرية في العالم آخذون باللاحاق في الإمكانيات الأساسية، ويبدو أن عدم المساواة فيها آخذ في الانخفاض، بينما يمضي من هم في الجزء العلوي

سنوات. وهذا أمر يمكن تغييره، وفي ذلك حافز للسياسات التي تستهدف على وجه التحديد المساواة في الإمكانيات.

ويحتمل أن تؤدي أنماط التقارب والتباعد المتزامنة هذه دوراً بارزاً في القرن الحادي والعشرين. وهذان الاتجاهان هامين، لا لتأثيراتهما المنفصلة فحسب، في خفض أشكال الحرمان الشديد في الحالة الأولى وتركيز السلطة في الحالة الثانية، بل أيضاً بسبب تداعياتهما السياسية. فقد لا يعني التقدم كثيراً إذا اقترن بزيادة عدم المساواة في المجالات التي يهتم بها الناس بعمق، بسبب صلاتها بالتمكين وولاية الناس على حياتهم.

وحالما يحقق معظم السكان أهدافاً معينة، تصبح عناصر أخرى أهم في ما يتعلق بكيف يرى الناس أنفسهم بالعلاقة مع الآخرين وبكيف ينظر الآخرون إليهم. فيبدأون التركيز على مكانتهم في المجتمع وعلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المرتبطة بذلك. ويمكن أن تحفز أوجه عدم المساواة الناشئة ظهور مدركات عن الإجحاف بقدر ما لا يكون لحاق أو يكون للحاق بطيئاً.

لكن الأهداف المتغيرة يمكن أيضاً أن تشكل تحدياً للتنمية البشرية إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والإنجازات للحصول على الإمكانيات نفسها. ويحتمل أن يشعر الناس أنهم دوماً مهملون⁸².

وتشكل هذه الديناميات⁸³ تحديات جديدة وصعبة ستؤثر على مسارات التنمية في العقود المقبلة. ويقوم الفصل الثاني بوصف الآليات التي تركز إليها هذه الديناميات.

ويمكن القول إن بعض أوجه عدم المساواة الجديدة نتيجة طبيعية للتقدم⁷⁹. فلا بد أن يبدأ التقدم في مكان ما، ولذا يمضي بعض المجموعات أولاً. وبلاستناد إلى التقدم التدريجي، قد يتبع تطور عدم المساواة مع مرور الوقت شكل U مقلوباً، أي نسخة من منحنى كوزنتس⁸⁰. فعندما يحقق عدد قليل جداً من الأشخاص "هدفاً" (لنقل، الحصول على تكنولوجيا جديدة)، يكون عدم المساواة منخفضاً: يتساوى معظم الناس في ضعف الأداء. ولاحقاً، مع إمكانية حصول مزيد من الناس، يبدأ عدم المساواة في التزايد، ما يعكس الانقسام بين من يملكون ومن لا يملكون. وفي وقت لاحق، مع وصول نسبة كبيرة من الأشخاص إلى إمكانية الحصول، يبدأ عدم المساواة في الانخفاض: وهنا تتساوى غالبية الناس في الأداء الجيد. وهذا يبين أن هناك أنواعاً مختلفة من أوجه عدم المساواة. وهناك عمليات تباعد وتقارب متعددة تجري في الوقت نفسه (منحنيات كوزنتس المتداخلة)⁸¹ ومن هنا قد يكون الشخص نفسه قادراً على اللحاق في الإمكانيات الأساسية، ويتأخر في الوقت ذاته في بناء الإمكانيات المعززة. وعندما تكون هذه الأنماط غير عشوائية، ويميل بعض المجموعات إلى أن يكون في الصدارة، في حين يستمر البعض الآخر في التأخر، لا بد وأن ينظر إلى هذه العملية على أنها مجحفة.

هكذا، حتى لو كان عدم المساواة العابر يصاحب بعض أشكال التقدم، فقد يكون عدم المساواة ذاك مجحفاً إذا لم ينتشر التقدم اللاحق على نطاق واسع وبسرعة كافية. وقد تزايد عدم المساواة في الإمكانيات المعززة الذي كان مرتفعاً بالفعل منذ 10

الأهداف المتغيرة يمكن أيضاً أن تشكل تحدياً للتنمية البشرية إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والإنجازات للحصول على الإمكانيات نفسها

الإضاءة 1-1

تركيز النفوذ والسيطرة على الدولة: رؤى من التاريخ حول عواقب الهيمنة على السوق على عدم المساواة والكوارث البيئية

باس فان بافيل Bas van Bavel، أستاذ متميز في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة أوتريخت، هولندا

مهيمنة، تمكن متابعتها على مدى فترة طويلة. وهذا يتيح فهماً أفضل للكيفية التي تتطور بها اقتصادات السوق، وهو أمر لا يمكن أن تقوم به الأعمال النظرية ودراسات الحالة القصيرة الأجل. وقد أبدت اقتصادات السوق الستة جميعها تطوراً مماثلاً. ففي كل من الحالات الثلاث التي حللت بعمق، إيطاليا والعراق والبلدان الواطئة²، برزت الأسواق في بيئة منصفة وأصبحت مهيمنة، بتنظيم مؤسسي أتاح الوصول إلى الأسواق لمجموعات عدة في المجتمع. وأدت الفرص التي أتاحتها التبادلات في السوق إلى زيادة النمو الاقتصادي والرفاه، مع توزيع لثمار النمو بالتساوي إلى حد ما. ولما أصبحت الأسواق مهيمنة، وخاصة أسواق الأراضي واليد العاملة ورأس المال، نما عدم المساواة أيضاً في عملية بطيئة، إذ أصبحت ملكية الأراضي ورأس المال أكثر تركيزاً. وارتفع عدم المساواة في الثروة في هذه الحالات ليصل مؤشر جيني إلى 0.85، أو أعلى من مستويات أدنى بكثير³. ومع تزايد عدم المساواة، استمر النمو الاقتصادي في البداية، لكن تحوّل إلى رفاه واسع النطاق أصبح

يتطور تنظيم الأسواق وأداؤها وتفاعلها مع الدولة وتأثيراتها الأوسع على الاقتصاد والمجتمع ببطء. وبينما تهيمن على الجدل الدائر حول عدم المساواة التطورات منذ عقود قليلة، وفي كثير من الأحيان منذ بضع سنوات، فإن مراقبة وتحليل كيفية نشوء عدم المساواة وكيف أنه يركّز النفوذ وكيف يمكن أن يؤدي إلى السيطرة على الأسواق وعلى الدولة يتطلب منظوراً تاريخياً أطول بكثير. ولربما بدا هذا النهج الطويل الأجل غير ذي صلة بالقضايا المتصلة باقتصاد السوق، إذ ساد الاعتقاد على نطاق واسع أن اقتصاد السوق ظاهرة حديثة لم تتطور إلا منذ القرن التاسع عشر وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديث. غير أن الأبحاث التاريخية الاقتصادية الأخيرة غيرت هذه الفكرة بتعرفها على عدد من اقتصادات السوق نشأ في وقت أبكر بكثير في التاريخ¹. وقد جرى التعرف يقيناً على تسعة اقتصادات سوق، من العصور القديمة إلى العصر الحديث، وتتوفر لستة منها بيانات كافية للتحقق فيها جيداً (الجدول 1-1-1). وليست هذه مجموعة عشوائية، بل كلها حالات معروفة لاقتصادات فيها أسواق

الجدول 1-1-1

حالات معينة ومحتملة لاقتصادات السوق

الموقع	الفترة	التاريخ	ملاحظة
بابل	سلالة أور الثالثة / البابلية القديمة	حوالي 1600-1900 ق.م	حالة محتملة
بابل	الفترة البابلية الجديدة	حوالي 700-300 ق.م	بيانات محدودة
أثينا/أتيكا	الفترة الكلاسيكية	حوالي 600-300 ق.م	حالة محتملة
إيطاليا	الفترة الرومانية	حوالي 200 ق.م - 200 الحقب الحالية	بيانات محدودة
العراق	الفترة الإسلامية المبكرة	حوالي 700-1000 الحقب الحالية	بيانات محدودة
حوض نهر اليانغتسي	فترة سلالة سونغ	حوالي 1000-1400 الحقب الحالية	بيانات محدودة
إيطاليا (المركز والشمال)		حوالي 1200-1600 الحقب الحالية	
البلدان المنخفضة (وخاصة الغرب)		حوالي 1500-1900 الحقب الحالية	
إنكلترا		حوالي 1600 -	
الولايات المتحدة الأمريكية (شمال)		حوالي 1825 -	
شمال غرب أوروبا		حوالي 1980 -	

المصدر: Bas van Bavel (Utrecht University, The Netherlands)

النضالات وأشكال التنظيم الذاتي في أساس نشوء أسواق عناصر الإنتاج، وحدث هذا النشوء في إطار مساواة نسبية، ما كفل لمجموعات كبيرة الوصول إلى السوق والاستفادة من التبادل السوقي.

وقد وجدت هذه المرحلة التكوينية الإيجابية أيضاً في حالات اقتصادات السوق الحديثة المألوفة: إنجلترا، حيث أصبحت السوق مهيمنة في القرن السابع عشر، وشمال الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان كلاهما أكثر المجتمعات إنصافاً في ذلك الوقت، ويتمتعان بدرجات كبيرة من الحرية ونفاذ جيد إلى صنع القرار وتوزيع متساو نسبياً للأراضي وغيرها من أشكال الثروة⁶. هكذا لم تكن اقتصادات السوق أساس الحرية والإنصاف، كما ذهب بعض النظريات، بل إنها تطورت على أساس ما كان قد اكتسب من حرية وإنصاف في وقت سابق. وحلت السوق في ما بعد كنظام للتخصيص محل جمعيات ومنظمات الأشخاص العاديين، وتلك عملية انتشرت عندما تدخلت نخبة السوق مع نخبة الدولة، وعمدتاً معاً، وعن سابق تصميم في كثير من الأحيان، إلى تهميش هذه الجماعات والمنظمات. وقلل ذلك من فرص الناس العاديين في الدفاع عن الحرية وفي المشاركة في سلطة صنع القرار والسيطرة على الأرض والموارد.

وكانت نظم التخصيص التي سادت قبل نشوء السوق، سواء المشاعات أو الجمعيات الأخرى، تشمل في معظمها الأمن الطويل الأجل والاستدامة البيئية في عملها، على النحو الذي تكفله قواعدها. لكن السوق لا تفعل ذلك صراحة⁷. وفي هذه النظم الأخرى، كان السبب والتأثير والفاعل والمتأثر أو وثق ارتباطاً بسبب صغر حجمها، أما في الأسواق فالارتباط أضعف. ويشكل ذلك خطراً لأن أصحاب الأراضي ورؤوس الأموال والموارد الطبيعية كثيراً ما يكونون في اقتصاد السوق منفصلين عن المتأثرين بالضرر الناجم عن استغلال الموارد، كما أنهم يواجهون قيوداً أقل على هذا الاستغلال مقارنة بالنظم التي تكون فيها حقوق الملكية أكثر تجزؤاً.

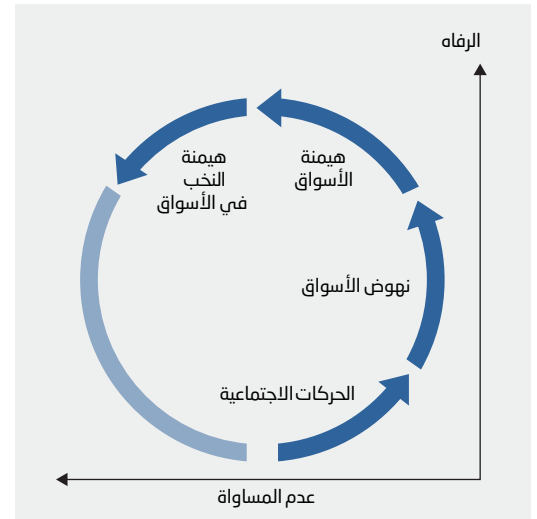
في فلاندرز الساحلية، وكان اقتصادها في القرنين الرابع عشر والسادس عشر اقتصاد سوق ناضج، راكم مستثمرون لا يعيشون في المنطقة الأراضي. وغير هؤلاء المستثمرون الغائبون منطقتي الحماية من الفيضانات الساحلية من الأمن الطويل الأجل إلى منطقتي تكلفة منخفضة ومخاطر عالية، ما فاقم مخاطر الفيضانات وتهميش السكان المحليين⁸. وبصورة أعم، عانت حالات اقتصادات السوق

أقل فأقل باطراد. ومع ركود القوة الشرائية لحصة كبيرة من السكان وتباطؤ الطلب وتناقص ربحية الاستثمارات الاقتصادية، حوّل أصحاب الثروات الكبيرة بتزايد استثماراتهم إلى الأسواق المالية. واستخدموا ثرواتهم لاكتساب نفوذ سياسي من خلال المحسوبية وشراء المناصب السياسية أو من خلال الحصول على مناصب رئيسية في نظام المالية العامة والبيروقراطية والحقل المالي وعن طريق هيمنتهم على الأسواق المالية ودورهم كدائنين للدولة. وعلى مدى 100-150 عاماً أصبحت الأسواق أقل انفتاحاً وإنصافاً، من خلال الوزن الاقتصادي لأصحاب الثروات الكبيرة كما من قدرتهم على حرف التنظيم المؤسسي للأسواق⁴. ونتيجة لذلك، انخفضت الاستثمارات الإنتاجية، وبدأ الاقتصاد في الركود وازداد عدم المساواة الاقتصادية مقروناً بتزايد الإجحاف السياسي بل والإكراه.

بدأ كل من اقتصادات السوق من حالة منصفة جداً، مع توزيع متساو نسبياً للثروة الاقتصادية ولصنع القرار السياسي. وكان ذلك نتيجة لفترة طويلة سابقة من ثورات صغيرة وكبيرة وأشكال من التنظيم الذاتي للناس العاديين، في نقابات وأخويات وجمعيات وتعاونيات ومشاعات وشركات (الشكل 1-1-1)⁵. ومكّنهم تنظيمهم من كسر أوجه الإجحاف وأشكال الإكراه القائمة والحصول على توزيع أكثر إنصافاً للثروة والموارد. كما فازوا بحرية تبادل أراضيهم وعملهم ورؤوس أموالهم دون قيود مفروضة من نخبة السلطة، ما أفسح الفرصة لاستخدام السوق لتحقيق هذه الغاية. هكذا، كان

الشكل 1-1-1

وصف مراحل تطور اقتصادات السوق التاريخية



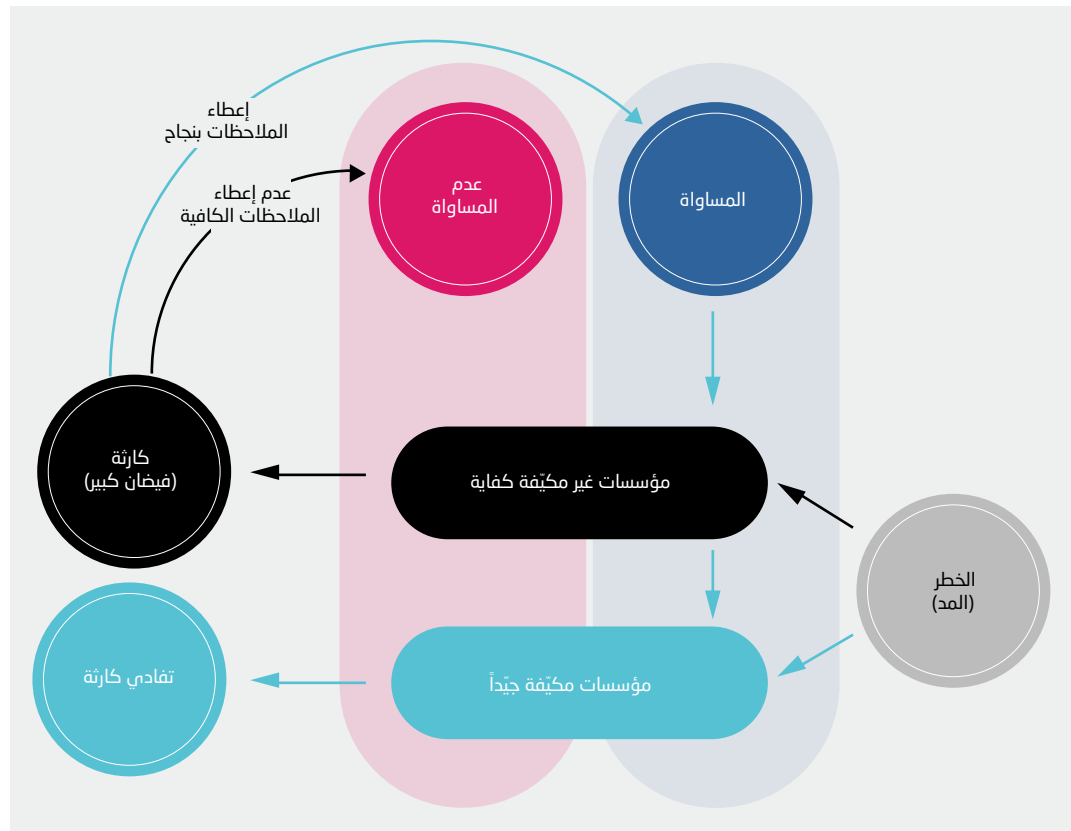
المصدر: van Bavel 2016

يحدث هذا التكيف تلقائياً أو حتمياً، حتى عندما واجه المجتمع فيضانات كبيرة¹⁰. وعندما وُزعت حقوق الملكية وصنع القرار على نطاق واسع، كانت مؤسسات إدارة المياه مهيأة ومكيفة على نحو أفضل مع الظروف المتغيرة للحد من مخاطر كارثة الفيضانات. وعندما سيطرت الجهات الفاعلة الثرية وجماعات المصالح على حقوق ملكية الموارد الرئيسية وتمسكت بسلطة اتخاذ القرار، حافظت على الترتيبات السائدة حماية لمصالحها الخاصة، حتى لو أدى ذلك إلى إضعاف قدرة المجتمع على التكيف. وإذا حدث بعض التكيف في هذه الحالات، فإنه كان في أحيان كثيرة يهدف إلى زيادة قدرة النظام الاقتصادي على استعادة مستويات الإنتاج بعد الصدمة، ولكن على حساب شرائح من السكان لم تعد مشمولة في عملية صنع القرار¹¹. وقد كان خطر حدوث هذه العواقب السلبية وخطر أن تكون المؤسسات سيئة التكيف مع الظروف البيئية والاجتماعية مرتفعاً في اقتصادات السوق التي اتسمت بارتفاع عدم المساواة في الثروة، حيث

جميعها في مراحل تدهورها المتأخرة مشاكل بيئية خطيرة، من التملح وانهيار نظم الري الأساسية (العراق في العصور الوسطى) إلى زيادة الفيضانات والمجاعات (إيطاليا في عصر النهضة) إلى الملاريا والفيضانات (البلدان المنخفضة الساحلية)، وإن تكن اقتصادات السوق الحديثة تجنبت بتزايد في وقت لاحق الآثار السلبية للتدهور البيئي من خلال الحصول على موارد من بلاد ما وراء البحار. لرؤية التفاعل بين اقتصادات السوق وعدم المساواة المادية والانكشاف على الصدمات الطبيعية، يمكن النظر إلى أجزاء البلدان الواطئة الثلاثة الأكثر خضوعاً لهيمنة السوق (فلاندرز الساحلية ومنطقة النهر الهولندي وغرونجن) في مواجهتها أمداً طويلاً مخاطر ارتفاع منسوب المياه⁹. فقد زاد عدم المساواة المادية تواتر حدوث فيضانات خطيرة، لا مباشرة بل من خلال الإطار المؤسسي لإدارة المياه. ولم تُتفاد الآثار الكارثية إلا في الحالات التي كُيف فيها هذا التنظيم المؤسسي بما يتماشى مع تنامي عدم المساواة المادية (الشكل 1-1-2). ولم

الشكل 1-1-2

ربط خطر المد بكارث الفيضانات: تبرز المساواة الاقتصادية والسياسية فرصة أن تصبح المؤسسات مكيفة مع الظروف وتحول دون وقوع الكوارث



المصدر: مقتبس من (van Bavel, Curtis and Soens (2018)).

ملاحظات

- 1 هذا صحيح حتى إذا كان اقتصاد السوق محددًا بطريقة صارمة جداً، أي كالاقتصاد لا يقتصر فيه التخصيص عن طريق السوق على السلع والمنتجات والخدمات، بل يشمل أيضاً المدخلات (الأراضي والموارد الطبيعية واليد العاملة ورأس المال).
- 2 van Bavel 2016. لتحليل أنماط دورية طويلة من ارتفاع وانخفاض عدم المساواة يمكن الاطلاع أيضاً على (Turchin and Nefedov (2009).
- 3 van Bavel 2016 (الصفحات 72-73 عن العراق، الصفحة 128 عن فلورنسا في عام 1427، والصفحات 194-195 عن أمستردام في عام 1630).
- 4 هذا صحيح حتى في النظم السياسية الشاملة للجميع (نسبياً)، على نقيض الحجة التي ساقها (Acemoglu and Robinson (2012). حيث يفترض أنها تشكل حلقة حميدة.
- 5 van Bavel 2019.
- 6 في ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، الاطلاع على (Acemoglu and Robinson (2012); Larson (2010). وللتأكد، موقف حصل عليه على حساب السكان الأصليين.
- 7 حول تجذر نواتج السوق، يمكن الاطلاع على (Gemici (2007).
- 8 Soens 2011.
- 9 van Bavel, Curtis and Soens 2018.
- 10 يمكن الاطلاع أيضاً على (Rohland (2018).
- 11 Soens 2018.
- 12 Gilens and Page 2014; Schlozman 2012.

كانت قبضة مجموعة صغيرة من المالكين في القطاع الخاص على الموارد الطبيعية أقوى وأصبحت سلطة صنع القرار تتركز في أيديهم. ما مدى صلة هذه الملاحظات بتطورات اليوم؟ الحالات التاريخية التي برزت فيها الأسواق كنظام تخصيص مهيمن لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال) أبدت جميعها تراكمًا للثروة في أيدي مجموعة صغيرة، ركزت بعد ذلك في أيديها النفوذ السياسي أيضاً، وولدت حوافز في الأسواق زادت من عدم المساواة والكوارث البيئية. واليوم، حتى في الديمقراطيات البرلمانية، يبدو أن الثروة الاقتصادية تترجم مرة أخرى إلى نفوذ سياسي، من خلال حملات الضغط وتمويل الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الإعلام والمعلومات، حيث يمكن لأصحاب الثروات المتنقلين أن يعزلوا أنفسهم بسهولة عن الاضطراب الاجتماعي أو التدهور البيئي¹². وبيّن التاريخ أن هذه التطورات ليست انحرافات أو أحداثاً عرضية، ولربما تتطلب دراسة أوسع وأعمق لمجموعة أوسع من الإجراءات السياساتية الرامية إلى الحد من تركيز النفوذ الاقتصادي والسياسي. والحد من تركيز النفوذ الاقتصادي (الثروة)، وهو المرحلة الأولى، هو الأسهل، لكن ذلك أصعب بكثير بعد ترسخ النفوذ الاقتصادي وترجمته إلى هيمنة سياسية.

الإضاءة 2-1

تزايد المدركات الذاتية لعدم المساواة، وتزايد عدم المساواة في الرفاه المدرك

الأخذ بالاعتبار للمدركات الذاتية للرفاه وتوزيعها، وهذه تتغير من منطقة إلى أخرى (الشكل 1-1-2). أولاً، تؤدي القدرة على التمتع بالحياة والقدرة على تقييم الخبرات من خلال الرفاه دوراً بالغ الأهمية في توفير الرفاه المباشر وتوفير "الجدار الاستدلالية" لإرشاد صنع القرارات الفردية⁷. ثانياً، يمكن للمؤشرات الذاتية أن توفر معلومات قيمة لتغطية بعض النقاط المخفية في البيانات الموضوعية.

ولاشك في أنه ينبغي تناول المقاييس الذاتية للرفاه بعناية، لكن الأسباب الوجيهة للشك تعزز الحجج الداعية إلى الاهتمام بارتفاع مدركات عدم المساواة. ففي نظرية الأفضليات التكيفية لأمارتيا سين، يكتف الأشخاص الأفضليات لظروفهم⁸. ففي البيانات عن السعادة المبلغ عنها ذاتياً، يخفف من يواجهون الحرمان تفضيلاتهم لجعل وضعهم أكثر احتمالاً. وعلى النقيض من ذلك، يبلغ الأثرياء عن سعادة أقل مما تبرر ثروتهم في ظاهر الأمر، لأن إشباعهم العالي قلل حيز الإضافة إلى الرضا الشخصي⁹. وللسببين كليهما، قد تقلل المقاييس الذاتية للسعادة من قدر عدم المساواة الفعلي في الرفاه.

ومن اللافت أن السعادة المبلغ عنها ذاتياً تبدي تزايد عدم المساواة في الرفاه الذاتي حول العالم، وذلك اتجاه شهد ارتفاعاً حاداً منذ عام 2010 (الشكل 1-2-2). وقد تزايد هذا الاتجاه خلال الفترة 2006-2018 في المناطق جميعاً، باستثناء أوروبا¹⁰. وكان عدم المساواة في رابطة الدول المستقلة (الكمونولث) مستقراً في البداية، لكنه أخذ في الارتفاع منذ عام 2013. وكان عدم المساواة ثابتاً في أمريكا اللاتينية حتى عام 2014، لكنه ارتفع منذ ذلك الحين، كما ارتفع حتى عام 2010 في أمريكا الشمالية التي تغطي عليها الولايات المتحدة الأمريكية وفي أستراليا ونيوزيلندا، لكنه ظل ثابتاً منذ ذلك الحين. وقد ارتفع عدم المساواة منذ عام 2010 في جنوب شرق آسيا، لكنه لم يرتفع كثيراً في بقية آسيا. وفي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، اتبع عدم المساواة مساراً حاداً لما بعد عام 2010، وكان شبيهاً بالمسار في شرق آسيا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع عدم المساواة من عام 2009 إلى عام 2013، ولكنه استقر منذ ذلك الحين.

تتناقض المدركات الذاتية لعدم المساواة مع انخفاض الحرمان الشديد في البيانات الموضوعية. فقد كشفت المسوح عن ارتفاع مدركات عدم المساواة وارتفاع تفضيل تحقيق المزيد من المساواة وارتفاع عدم المساواة في العالم في المدركات الذاتية للرفاه. وينبغي أن تكون هذه الاتجاهات جميعها بمثابة تحذيرات صارخة، خاصة بالنظر إلى ميل وجهات النظر الذاتية في بعض البلدان إلى تقدير عدم المساواة في الدخل والثروة بأقل مما هي في الواقع والتقليل من شأن أوجه عدم المساواة في الرفاه في العالم.

ميل المدركات إلى التقليل من شأن عدم المساواة في الدخل والثروة

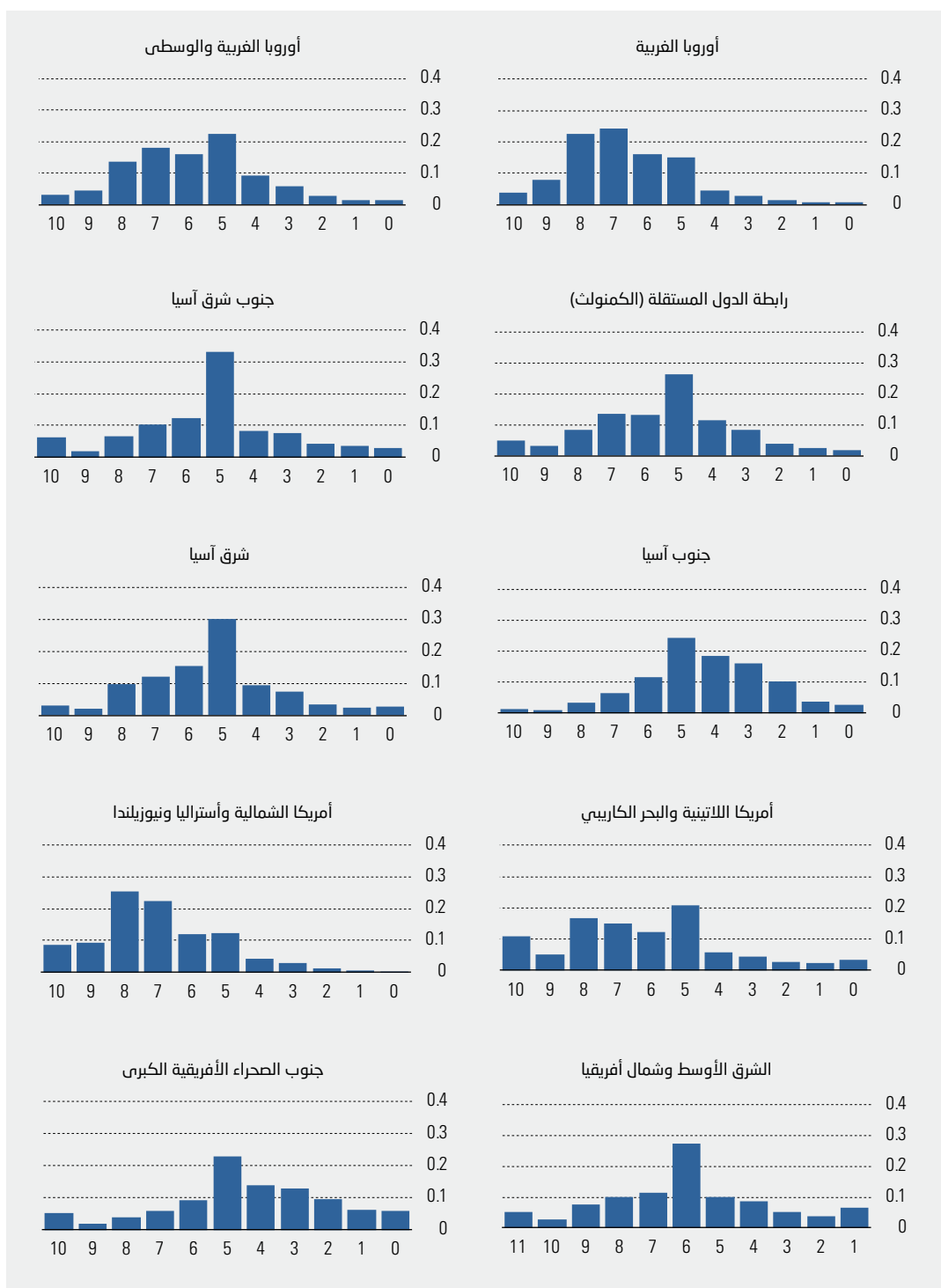
في المتوسط، يخطئ الناس في إدراك عدم المساواة الفعلي في الدخل والثروة. والتقليل من شأن عدم المساواة أمر شائع في بعض البلدان، كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية¹. ففي أحد المسوح، اعتقد الأميركيون أن أعلى خمس من مالكي الثروة يمتلكون حوالي 59 في المائة من الثروة الإجمالية، في حين كانت النسبة الحقيقية أقرب إلى 84 في المائة². والتوزيعات المثالية للثروات أكثر مساواة بكثير من تقديرات المجيبين. كما أن المجموعات الديمغرافية جميعها ترغب في توزيع للثروة أكثر تكافؤاً مما في الوضع الراهن³. ونسبة الأجور الفعلية لكبار الموظفين التنفيذيين إلى أجور العمال غير الماهرة (354:1) فاقت بكثير النسبة المقدرة (30:1)، التي كانت بدورها أعلى بكثير من النسبة المثالية (7:1)⁴.

وطلبت دراسات أخرى من المجيبين تقدير وضعهم في توزيع الدخل أو الثروة. في الأرجنتين، وضع حوالي 15 في المائة فقط من المجيبين دخل أسرهم المعيشية في الشريحة العشرية الصحيحة⁵. وبالجزء كبير من الأفراد الأفقر في تقدير تصنيفهم، في حين قللت تصنيفها نسبة كبيرة من الأفراد الأغنى. وظهرت انحيازات شبيهة في تجربة مسح عشوائي أجري في ثمانية بلدان⁶.

ارتفاع عدم المساواة في العالم في المدركات الذاتية للرفاه

في تقييم أوجه عدم المساواة، من بين طرق النظر في ما يتجاوز الدخل، وهو مقياس موضوعي تماماً،

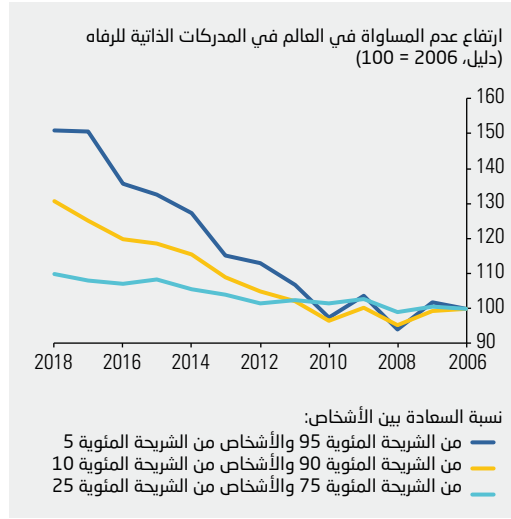
نقل عدم المساواة في التنمية البشرية عبر دورة الحياة



ملاحظة: إجابات المجيبين على أسئلة تقييم الحياة التي طرحت في استطلاع الرأي على مقياس من 0 (أسوأ ما يمكن) إلى 10 (أفضل ما يمكن).
المصدر: Helliwell 2019.

الشكل 2-1-2

توزيع الرفاه الذاتي عبر العالم (مقاساً برضا الأشخاص العام عن حياتهم)



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى (Helliwell (2019)، باستخدام بيانات غالوب.

السعادة العالمية، أنها ترتبط ارتباطاً قوياً بالتقييمات للحياة، وهي بالتحديد الدخل والدعم الاجتماعي والعمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة وحرية اختيار الحياة والسخاء والفساد، كلها أبعاد للتنمية البشرية¹². فإذا كان المجتمع غير متساوٍ في الرضا عن الحياة، من المحتمل أكثر أن يكون غير متساوٍ في خبرته للحياة والتنمية البشرية. ثانياً، يرتبط تزايد عدم المساواة في الرفاه الذاتي بتدني الرفاه الذاتي نفسه¹³. وبعبارة أخرى، المزيد من عدم المساواة في السعادة يجعل الجميع أقل سعادة.

ملاحظات

1. Hauser and Norton 2017
2. Norton and Ariely 2011
3. Norton and Ariely 2013
4. Kiatpongsan and Norton 2014
5. Cruces, Pérez-Truglia and Tetaz 2013
6. Bublitz 2016. وتشمل هذه البلدان الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، البرازيل، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ما يتعلق بالوضع التقديري الذاتي للدخل، لدى الأفراد في خمس الدخل الأسفل انحياز إيجابي في وضع الدخل، في حين لدى الأفراد في أخماس الدخل الأعلى انحياز سلبي في وضع الدخل (باستثناء الأفراد في الخمس الثاني، الذين لا يظهرون تقريباً أي انحياز في وضع الدخل).
7. يمكن الاطلاع على (Sen (2008a).
8. يمكن الاطلاع على (Sen (1999, pp. 62-63).
9. Graham 2012
10. Helliwell 2019
11. يمكن الاطلاع على (Hall (2013).
12. يمكن الاطلاع على (Hall (2013).
13. Helliwell 2019

يطرح الاتجاه نحو زيادة عدم المساواة في الرفاه الذاتي تحدياً. أولاً، رضا الأشخاص العام عن حياتهم هو في نواح كثيرة مقياس لكل شيء آخر في حياتهم. وهناك روابط قوية بين التقييمات الأعلى للحياة وعدة مقاييس رئيسية للتنمية البشرية، بما في ذلك الرضا عن الوظائف وفعالية الحكومة، وروابط معتدلة القوة بين ارتفاع مستوى الرضا عن الحياة وزيادة حرية الاختيار وانخفاض عدم المساواة¹¹. وعلاوة على ذلك، فإن المتغيرات التي تبين الأدبيات المتعلقة بالرفاه الذاتي، وكذلك تقارير

الإضاءة 3-1

الجزء السفلي من التوزيع: تحدي القضاء على فقر الدخل

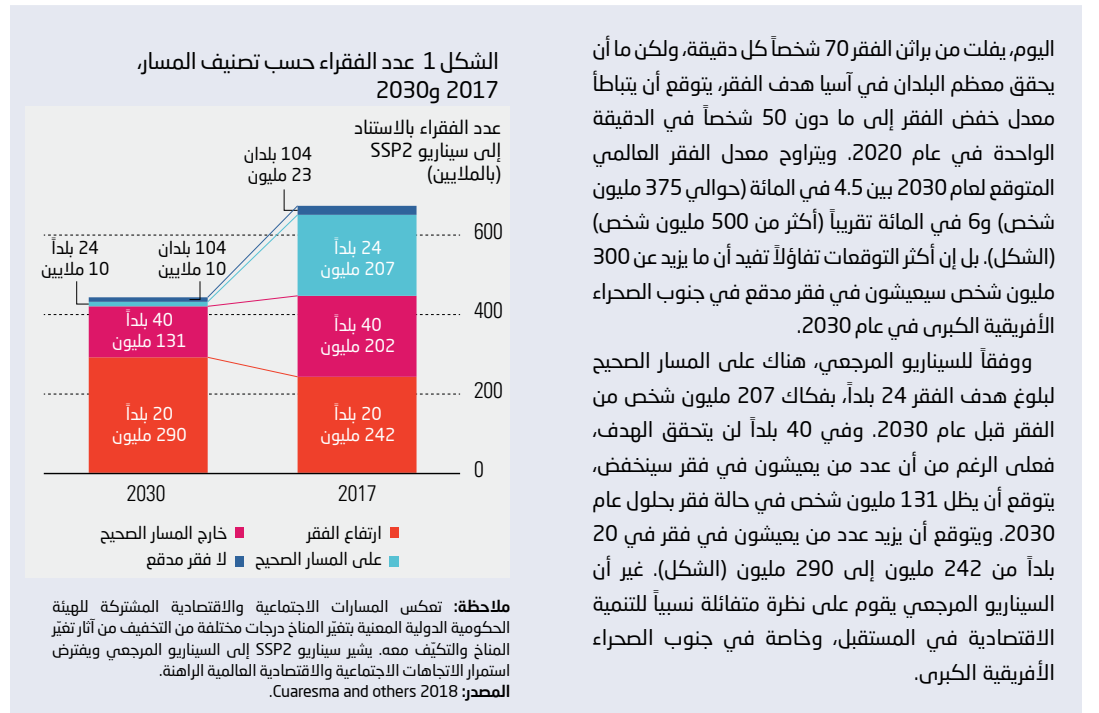
اليوم، يعيش حوالي 600 مليون شخص على أقل من 1.90 دولار في اليوم¹. وقد أحرز تقدم كبير في مكافحة الفقر في العقود الأخيرة، فانخفض معدل الفقر المدقع في الدخل من 36 في المائة في عام 1990 إلى 8.6 في المائة في عام 2018. ورغم هذا التقدم، فإن عدد من يعيشون في فقر مدقع على المستوى العالمي مرتفع إلى حد غير مقبول، وقد لا يكون خفض الفقر سريعاً بما يكفي لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، كما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة. فيعد عقود من التقدم، أخذ خفض الفقر يتباطأ (الإطار 1-3-1).

ويوجد معظم البلدان التي تكابد مصاعب في أفريقيا، ويعاني أكثر من ثلثها ارتفاع مستويات النزاع أو العنف⁴. وتواجه هذه البلدان بعضاً من أحد التحديات الإنمائية في العالم. كما أنها تشارك في خصائص منها انخفاض الأنشطة الضريبية وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم. ويعوقها ضعف تطور القطاع الخاص في قطاع الخدمات غير الزراعية والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية. وزيادة دخل اليد العاملة أمر حاسم لمن

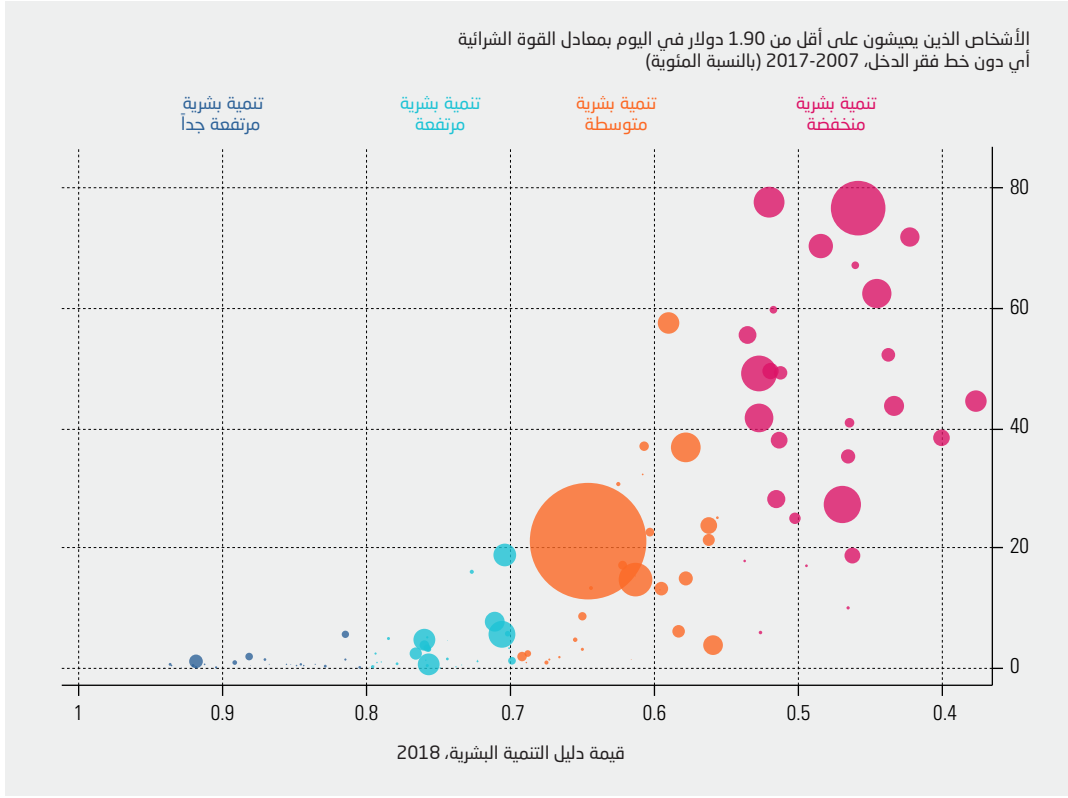
وعموماً، تنحو معدلات الفقر المدقع إلى أن تكون أعلى في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، ولكن قد يكون هناك فقراء في البلدان مهما كان مستوى التنمية (الشكل 1-3-1). وفي حين انخفضت معدلات الفقر في المناطق جميعها، كان التقدم غير مستو، ويعيش أكثر من نصف من يعيشون في فقر مدقع في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث تتزايد الأعداد المطلقة لمن يعيشون في فقر. وإذا

الإطار 1-3-1

سيناريوهات خفض فقر الدخل وصولاً إلى عام 2030



يعيش حوالي 600 مليون شخص على أقل من 1.90 دولار في اليوم

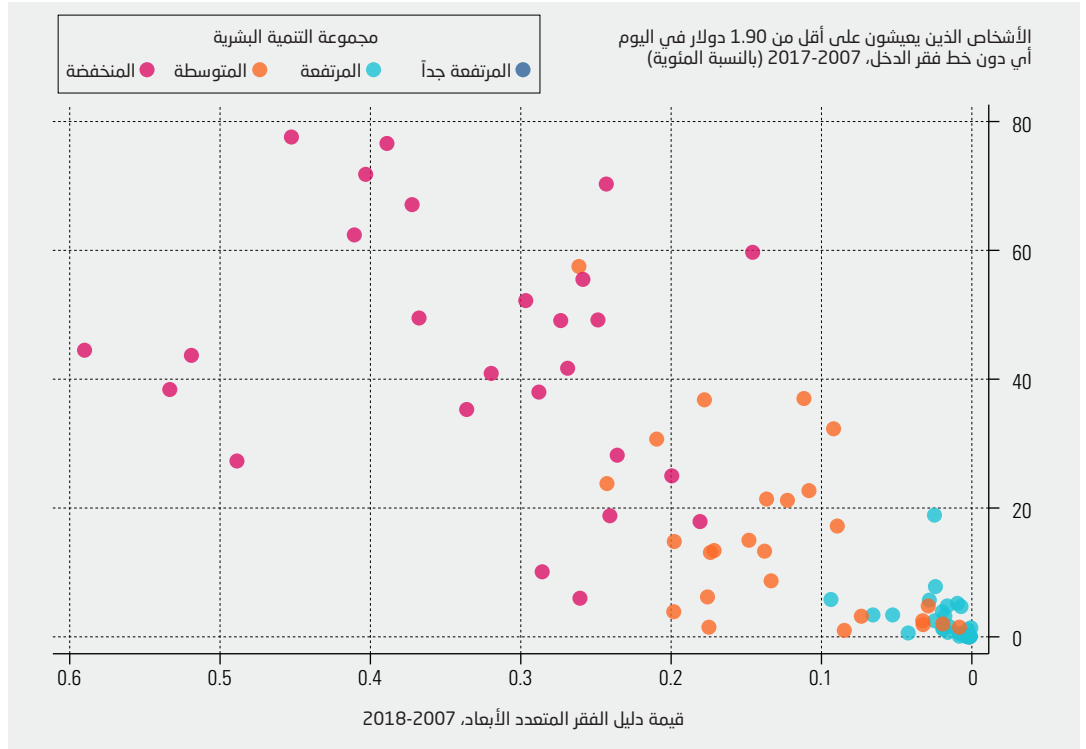


ملاحظة: كل دائرة تمثل بلداً، وحجم الدائرة يتناسب مع عدد سكان البلد ممن يعانون فقر الدخل.
المصدر: تقديرات مكتب تقرير التمتمة البشرية.

بالتقاط أشكال الحرمان المترابطة في الأسر المعيشية ومجموعات الأسر المعيشية في منطقة جغرافية معينة. وترتبط هذه الحالات بفقر الدخل، ولكن بتفاوتات كبيرة (الشكل 1-3-2). وقد يعاني البعض من فقر متعدد الأبعاد حتى لو كانوا يعيشون فوق خط الفقر النقدي. ويغطي الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد 101 من البلدان، يعيش فيها 77 في المائة من سكان العالم، أو 5.7 مليار نسمة. ويعاني نحو 23 في المائة من هؤلاء الأشخاص (1.3 مليار) من فقر متعدد الأبعاد. وتوضح بيانات الدليل التحدي المتمثل في التصدي لأشكال الحرمان المترابطة: يعيش 83 في المائة ممن يعانون من فقر متعدد الأبعاد في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، و67 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، و85 في المائة في مناطق ريفية، ويعيش 46 في المائة في فقر مدقع⁸. وبميل الفقراء في المناطق الريفية إلى معاناة الحرمان من التعليم والحصول على المياه والمرافق الصحية والكهرباء والإسكان. لكن التحديات تمتد إلى المدن أيضاً:

هم في المراتب الأدنى⁵. ومن المهم أيضاً الحصول على أصول مادية ومالية من أرض ورأسمال وغير ذلك من مدخلات الإنتاج أو الخدمات التي تساعد كتدفقات مدرة للدخل وحواجز حماية من الصدمات⁶. ومن المهم أيضاً توفير الحماية الاجتماعية، على شكل مدفوعات دنيا غير إسهامية، وتوفير ذلك لمن هم أكثر انكشافاً على المخاطر⁷. ينطوي تقدم التمتمة البشرية على القدرة على توليد الدخل وترجمته إلى إمكانات، بما في ذلك تحسين نواتج الصحة والتعليم. وتستمر هذه العملية طوال دورة الحياة. وتبدأ تنمية كل شخص في وقت مبكر، حتى قبل الولادة، مع توفير التغذية والنماء المعرفي وفرص التعليم للرضع والأطفال. وتستمر في التعليم الرسمي والصحة الجنسية والسلامة من العنف قبل دخول سوق العمل. لكن دورة الحياة هذه تشكل لأفقر الناس عقبة تعزز حالات الحرمان والإقصاء. ويمكن لمؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد أن تسلط مزيداً من الضوء على من هم أكثر تعرضاً للإهمال

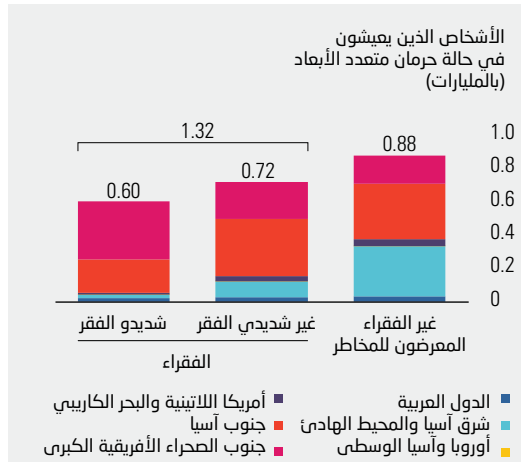
يرتبط الفقر على مستوى أقل من 1.90 دولار في اليوم بالفقر المتعدد الأبعاد



المصدر: تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 1-3-3

تعاني بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أكثر أشكال الحرمان المتداخلة



ملاحظة: السكان غير الفقراء المعرضون إلى المخاطر هم من يعانون من 20 في المائة أو أكثر وأقل من 33 في المائة من أشكال الحرمان المتراكمة. والسكان الفقراء غير شديد الفقر هم من يعانون من 33 إلى 50 في المائة من أشكال الحرمان المتراكمة، والسكان شديد الفقر هم من يعانون من أشكال الحرمان المتراكمة بنسبة 50 في المائة أو أكثر.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى منهجية احتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد في HDRO and OPHI (2019).

فمعدل وفيات الأطفال وسوء التغذية أكثر شيوعاً فيها⁹. وتعاني منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أشد أشكال الحرمان المتراكمة، إذ يعاني أكثر من نصف سكان بروندي وجنوب السودان والصومال من فقر متعدد الأبعاد، و50 في المائة أو أكثر من أشكال الحرمان المتداخلة (الشكل 1-3-3). ومع تطور البلدان، يميل الناس إلى الخروج من الفقر، لكن العملية ليست خطية ولا ميكانيكية. فهي تشمل كلاً من حركة صعودية (الخروج من الفقر) وخطر حركة نزولية (الوقوع في الفقر ثانية). ويمكن احتساب تعريف عتبة الطبقة الوسطى بالتفكير فيها باعتبارها احتمالاً بدلاً من أن تكون خطأ مطلقاً، أي أن الشخص قد يعتبر من الطبقة الوسطى عندما لا يكون فقيراً ويكون خطر أن يصبح فقيراً ضئيلاً جداً. وفي البلدان التي خفضت الفقر، مخاطر فقدان التقدم المحرز في السنوات الخمس والعشرين الماضية كبيرة. وكما يشير انيراده كريشنا Anirudh Krishna في تحليله لقصص حياة 35,000 أسرة معيشية في أوغندا وبيرو وكينيا والهند وكارولينا الشمالية (الولايات

ولأوجه عدم المساواة الأفقي تأثيرات دينامية. ففي الفترة بين عامي 2002 و2005، قلل الانتماء الإثني من احتمال الخروج من الفقر في المكسيك بمقدار 12 نقطة مئوية، وزاد من احتمال العودة إلى الفقر بسبب التعرض للمخاطر بمقدار 10 نقاط مئوية¹⁴.

ملاحظات

- 1 يمكن الاطلاع على World Bank (2018a) and the World Poverty Clock (<https://worldpoverty.io>).
- 2 يمكن الاطلاع على www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview.
- 3 UNDP 2018b. ويمكن الاطلاع أيضاً على UNSDG 2019.
- 4 بالاستناد إلى تصنيف (2018) Gert and Kharas.
- 5 يمكن الاطلاع على (2013) Azevedo and others.
- 6 يمكن الاطلاع على (2016) López Calva and Castelán.
- 7 يمكن الاطلاع على (2017) ILO.
- 8 OPHI and UNDP 2019.
- 9 Aguilar and Sumner 2019.
- 10 Krishna 2010.
- 12 يتبع هذا التحليل (2019a) Martínez and Sánchez-Ancochea.
- 13 Abud, Gray-Molina and Ortiz-Juarez 2016.
- 14 يمكن الاطلاع على (2016) Abud, Gray-Molina and Ortiz-Juarez.

المتحدة الأمريكية)، ليس العديد من ذوي الدخل المنخفض بعيدين عن الفقر إلا بمرض واحد¹⁰. وحتى الأسر المعيشية الميسورة نسبياً يمكن أن تهبط إلى ما دون خط الفقر بعد صدمات شخصية (مثل المشاكل الصحية الحادة) أو مجتمعية (مثل الكوارث أو فقدان المصدر الرئيسي للعمالة). تبين دراسة أخرى أن 46 في المائة فقط من الأوغنديين الذين كانوا في الخمس السفلي في عام 2013 كانوا هناك قبل عامين¹¹. وفي إندونيسيا، 52 في المائة من الأسر المعيشية التي لديها أطفال في الخمس السفلي من توزيع الدخل تدخل هذه الشريحة من سنة إلى أخرى¹².

وفي الفترة بين عامي 2003 و2013، خرج عشرات الملايين من الناس من الفقر في أمريكا اللاتينية. مع ذلك، لا تزال أعداد كبيرة عرضة للعودة إلى الفقر. وفي بيرو، زادت تغطية المعاش التقاعدي لرأس الأسرة المعيشية من احتمال الخروج من الفقر بمقدار 19 نقطة مئوية، وقللت من احتمال العودة إلى الفقر بمقدار 7 نقاط مئوية. ومقابل ذلك، أدى الحصول على التحويلات المالية إلى خفض احتمال العودة إلى الفقر بمقدار 4 نقاط مئوية¹³.

الفصل 2

أوجه عدم المساواة
في التنمية البشرية:
ترابط مزمّن



أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية: ترايب مزمن

ليس عدم المساواة علةً للمجريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بقدر ما هو نتيجة لها. [...] ورغم أن بعض المجريات التي تولّد عدم المساواة تعتبر منصفة، فعدم الإنصاف جليٌّ وراسخ في مجريات أخرى أصبحت وقوداً للغضب والسخط المشروعين¹.

الحياة، المماثل لما استرشد به تحليل القدرات المرتبطة بالصحة والتعليم الوارد في الفصل 1 (أما تغيّر المناخ والتكنولوجيا فيتناولهما القسم الثالث من التقرير باستفاضة)، ويتابع ما يحدث للأطفال منذ الولادة وحتى ما قبل الولادة، وكيف تحدّد الأسر، وأسواق العمل، والسياسات العامة الفرص المتاحة للأطفال⁴. فالوالدان، بأفعالهما وقراراتهما، ينقلان لأطفالهما صفات إما تثقنها أسواق العمل أو لا تجد فيها فائدة، ما يفسر إلى حد ما كيف تحدّد الخلفية الأسرية الدخل الشخصي. ويرتبط التحصيل العلمي للأطفال بوضع والديهم الاجتماعي والاقتصادي، الذي يحدد أيضاً وضعهم الصحي حتى قبل الولادة، وقدرتهم المعرفية التي ترتبط جزئياً بالمحفزات التي تتوفر لهم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويحدد هذا الوضع أيضاً الجوار الذي يكبرون فيه، والمدارس التي يرتادونها، والفرص المتاحة لهم في سوق العمل التي ترتبط جزئياً بمعارفهم وشبكاتهم.

ونهج دورة الحياة يمكن أن يساعد في إلقاء الضوء على الآليات على صعيدي الفرد والأسرة، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على السلوك على هذين الصعيدين فقط في تفسير محددات توزيع الدخل. فلعوامل أخرى أهمية كبيرة أيضاً في هذا الإطار، منها السياسات، والمؤسسات، ومعدل النمو، والتغيير في هيكل الاقتصاد. ولهذا السبب يتبع الفصل نهجاً ثانياً للنظر في كيفية تفاعل عدم المساواة في الدخل مع المؤسسات وموازين القوى، وطريقة عمل المجتمعات، وحتى طبيعة النمو الاقتصادي. والذهاب إلى ما وراء الدخل لا يعني استبعاد عدم المساواة في الدخل. بل يعني، على حد تعبير أنغس ديتن، عدم اعتبار عدم المساواة في الدخل شكلاً من أشكال "التلوث" التي تلحق أضراراً مباشرةً بنتائج التنمية البشرية⁵. ولا بد من تحديد آليات تفاعل عدم المساواة في الدخل مع المجتمع والسياسة والاقتصاد بطرق تولّد المزيد من أوجه عدم المساواة وتلحق الضرر بالتنمية البشرية.

كيف تظهر أنماط عدم المساواة في التنمية البشرية؟ وأين تكمن فرص معالجتها؟ تركز المناقشات حول هذين السؤالين على الفرضية القائلة بأن عدم المساواة في الدخل له، بحد ذاته، آثار وبيبة على التنمية البشرية. ولذا، فالحد منه، من خلال إعادة توزيع الضرائب والتحويلات المالية، يمكن أن يعزّز الإمكانات ويوزعها بمزيد من التساوي.

ولكن هذه الصيغة للروابط بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الإمكانات تشي بالكثير من الاختزال والجمود. وكما جاء في الفصل 1، ينبغي النظر إلى ما وراء الدخل، وتحديد الآليات التي تظهر من خلالها وتستمر أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية.

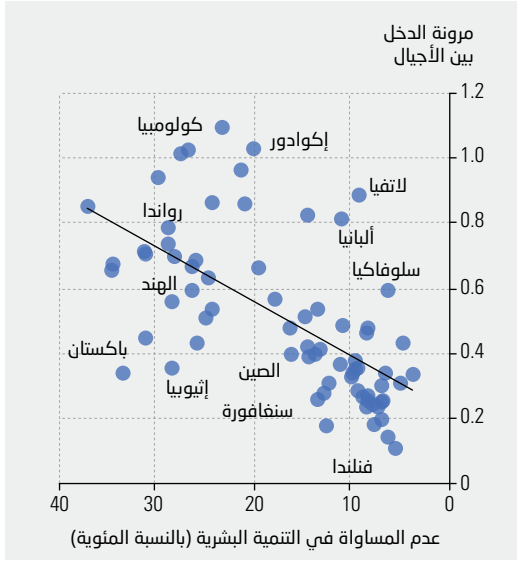
والنهج المعتمد في هذا الفصل يتوافق مع ما حاجج به أمارتيا سين في مؤلفه حول العلاقة بين الحرية والتنمية، إذ رأى أن معالجة أوجه الحرمان في بعد واحد لا تعود بفوائد على هذا البعد فحسب، إنما يمكن أن تساهم في تحسين الأبعاد الأخرى². فأوجه الحرمان في السكن أو التغذية على سبيل المثال يمكن أن تؤخر محصلات التعليم والصحة. ولا شك أن الدخل هو أحد العوامل، إلا أن الحرمان لا يرتبط بالضرورة بقدرة الأسر على شراء السلع والخدمات من الأسواق. وهذا ما دفع إلى وضع الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، المقياس غير النقدي للحرمان الذي يصدر منذ عام 2010 في تقرير التنمية البشرية³. كذلك يمكن أن يحدّ ضَعْفُ الحالة الصحية وتدني المستوى التعليمي من القدرة على كسب الدخل أو على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وهذه الأوجه من الحرمان يعزز كل منها الآخر وتتراكم على مر الزمن، فتوسع التفاوتات في القدرات، بل وتعمقها أيضاً.

ومع ذلك، يواجه هذا النهج، كما الفصل 1 من هذا التقرير، الصعوبة نفسها: من أين البداية؟ ويحاول هذا الفصل الإجابة على هذا السؤال باتباع نهجين. ينطلق النهج الأول من منظور دورة

معالجة أوجه الحرمان في
بعد واحد لا تعود بفوائد
على هذا البعد فحسب،
إنما يمكن أن تساهم في
تحسين الأبعاد الأخرى

الشكل 1-2

الإرتقاء في الدخل عبر الأجيال أقل في البلدان التي يكثر فيها عدم المساواة في التنمية البشرية



ملاحظة: مقياس عدم المساواة المستخدم هو نسبة الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في ثلاثة عناصر هي: الدخل والتعليم والصحة. ويمكن فهم الخسارة كبدل عن عدم المساواة في الإمكانيات. قيمة معامل الارتباط هي 0.6292. وعدم المساواة في الدخل هو الرابط الأفقي بين هذه العناصر الثلاثة (بمعامل ارتباط قدره 0.6243)، يليه عدم المساواة في التعليم (0.4931) وعدم المساواة في متوسط العمر المتوقع (0.4713).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات من GDIM (2018)، مقتبسة من Corak (2013).

فقط (الشكل 1-2): فكلما يزداد عدم المساواة في التنمية البشرية، تزداد مرونة الدخل بين الأجيال، فتتخفص الحركية. ولا يعني هذا الرابط وجود علاقة سببية مباشرة في أي من الاتجاهين، ويمكن حسابه من خلال عدد من الآليات التي تعمل في الاتجاهين⁸. ويستكشف هذا القسم كيف "أن نتائج الأطفال البالغين تعكس سلسلة من التدرجات بين التحصيل في مراحل محددة في حياتهم وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضون لها"⁹.

ويمكن فهم الآليات الأساسية لهذه العلاقة انطلاقاً من عدم المساواة (إذ من الممكن تفسير العلاقة أيضاً بالاتجاه من الحركية المنخفضة إلى عدم المساواة المرتفع)، على النحو التالي: عدم المساواة يخفّص إمكانية الحركية لأنه يحدد شكل الفرص. ويزيد من النتائج المرتبطة بالدخل للفوارق الفطرية بين الأفراد؛ كما أنه يغيّر الفرص، والحوافز، والمؤسسات التي تكوّن السمات والمهارات التي يثمنها سوق العمل، وتطوّرها، وتنقلها؛ ويحوّل ميزان القوى بحيث تكون بعض المجموعات في وضع يمكنها من هيكلة السياسات أو دعم تحصيل

ومن الأمثلة على ذلك كيفية تطور عدم المساواة في الدخل مع المؤسسات وموازين القوى. وعندما تضع مجموعات النخبة سياسات لمصلحتها ومصلحة أولادها، يزداد تراكم الدخل وتزداد الفرص. فارتفاع عدم المساواة في الدخل يرتبط بانخفاض القدرة على الحركية الاجتماعية، أي قدرة الأفراد على تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

والحركية في الدخل بين الأجيال، أي مدى تبعية دخل الأبناء لدخل الوالدين، تبقى منخفضة في بعض المجتمعات⁶. وفي هذه الحالة، لا تُؤرّع المهارات والمواهب في الاقتصاد بأكثر الطرق فعالية، فيتحوّل المبدأ الموجّه للنمو الاقتصادي من توزيع الموارد إلى كسب أكبر قدر من العائدات. والمسألة التي يجب التركيز عليها في هذا السياق ليست الدقة في التقديرات الاقتصادية القياسية بين البلدان، بقدر ما هي تحديد آلية معقولة تبدأ من ارتفاع عدم المساواة في الفرص (وهي مسألة رئيسية في التنمية البشرية) إلى النمو الاقتصادي، وبالعكس.

ولنوعية أوجه عدم المساواة أهميتها. فأوجه عدم المساواة الأفقي، على سبيل المثال، التي تركز على الفوارق بين المجموعات عوضاً من الأفراد على النحو المبين في الفصل 1، تؤثر على النزاع. ولا بد من توضيح الآلية في هذه الحالة أيضاً، فلا يؤدي عدم المساواة الأفقي فقط إلى تشارك المظالم في المجموعة برمتها، بل يمكن أيضاً أن يتفاعل مع عدم المساواة السياسي لتعبئة هذه المجموعة ودفعها إلى حمل السلاح.

كيف تبدأ أوجه عدم المساواة عند الولادة وكيف أنها قد تستمر مدى الحياة

الرابط بين دخل الوالدين ودخل أولادها أقوى في البلدان التي يرتفع فيها عدم المساواة في الدخل، ما يعني انخفاضاً في حركية الدخل بين الأجيال. ويعرف هذا الرابط باسم منحني غاتسبي العظيم⁷، ويصوّر بمخطط عرضي لبيانات بلد ما، حيث ترد بيانات عن عدم المساواة في الدخل على المحور الأفقي، ويرد مقياس للرابط بين دخل الوالدين ودخل الأطفال على المحور العمودي. ويستخدم المنحنى أيضاً مقياساً لعدم المساواة في التنمية البشرية، لا عدم المساواة في الدخل

الرابط بين دخل الوالدين ودخل أولادها أقوى في البلدان التي يرتفع فيها عدم المساواة في الدخل، ما يعني انخفاضاً في حركية الدخل بين الأجيال

أطفالها بصرف النظر عن الموهبة¹⁰. فالفرص إذًا تحددها الحوافز والمؤسسات التي تتفاعل كمحركات في منحى غاثسي العظيم. وفي البلدان التي يزيد فيها عدم المساواة، من الصعب التحرك صعوداً لأن الفرص المتاحة لهذا التحرك غير موزعة بالتساوي بين السكان¹¹. ولكن ما هي العوامل التي تشكل عدم المساواة في الفرص؟ من هذه العوامل، على سبيل المثال وليس الحصر، خلفية الأسرة، أو نوع الجنس، أو العرق، أو مكان الولادة، وكلها أساسية لتفسير عدم المساواة في الدخل¹². والفرضية المذكورة أعلاه تدعمها علاقة سلبية بين مقياس لعدم المساواة في الفرص والحركية في التعليم، حيث تبين أن نسبة عدم المساواة في الدخل، التي تعزى إلى ظروف معينة، تكون أعلى في البلدان حيث تنخفض الحركية في مجال التعليم¹³. وثمة علاقة مماثلة بين عدم المساواة في الفرص وحركية الدخل¹⁴.

وعدم المساواة في الفرص هو رابط بين عدم المساواة والحركية بين الأجيال: فإذا أدى ارتفاع عدم المساواة إلى مزيد من الصعوبة في الحركية، فالأرجح أن يكون السبب في ذلك أن فرص التقدم موزعة بمزيد من عدم المساواة بين الأطفال. وعلى العكس، فالطريقة التي يساهم من خلالها انخفاض الحركية في استمرار أوجه عدم المساواة هي عن طريق إتاحة مجموعات مختلفة جداً من الفرص لأطفال الأغنياء وأطفال الفقراء¹⁵. ولا تؤثر هذه الفرص فحسب على مستوى الرفاه الذي سيتحقق؛ بل تحدد الجهود التي يتعين بذلها لتحقيق بعض النواتج¹⁶. فمقياس عدم المساواة الذي يقيّم النواتج فقط لن يتمكن على الإطلاق من إجراء تقييم كامل لمدى الإنصاف في تخصيص معين للموارد¹⁷.

ولكن الحركية النسبية ليست العامل المهم الوحيد في التنمية البشرية. فبدون الحركية المطلقة لا تزداد مستويات التعليم والدخل من جيل إلى جيل، وهي مهمة لتحقيق التقدم، خاصة بالنسبة إلى بلدان التنمية البشرية المنخفضة التي تحتاج إلى اللحاق في الإمكانيات (الفصل 1)¹⁸.

وكما جاء في الفصل 1، يصف التدرج كيفية ازدياد الإنجازات في إطار بعدٍ ما (كالصحة أو التعليم) مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتتناول أدبيات عدة كيفية بروز التدرجات واستمرارها. ويبيّن آنغس ديتون (Angus Deaton) كيف كانت التدرجات الصحية مسطحة، مع فارق ضئيل جداً في النواتج الصحية بين الأغنياء

والفقراء، إلى أن مكّنت الابتكارات الصحية في القرن الثامن عشر الفئات الأكثر ثراءً من بدء الحصول على التكنولوجيات الصحية: فالسلطة والمال عديما الجدوى أمام قوة الموت إذا لم تتوفر أسلحة لمكافحة¹⁹. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جرى توثيق التدرجات الصحية بدقة في بريطانيا وأماكن أخرى، وظل اتساقها محطاً لجدل مستمر في مجال السياسات والمجال الأكاديمي²⁰.

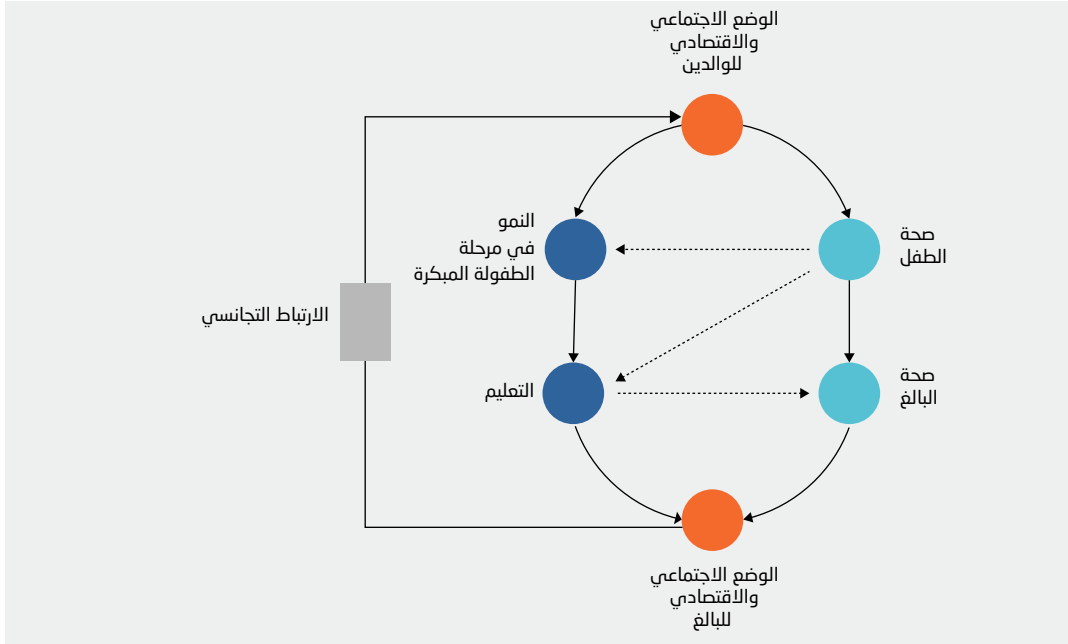
كيف تتطور تدرجات الصحة والتعليم لتصبح فرصاً؟ يصف بعض التفاعلات ما يمكن أن يحدث على مدى دورة الحياة (الشكل 2-2).

والحلقة المفرغة في التعليم مصدر رئيسي لانخفاض في الحركية لا يمكن تخطيه. فالتعليم يحث الأفراد على تحسين نصيبهم، ولكن عندما ينتقل مستوى التعليم المنخفض من الوالدين إلى الأطفال، تتبدد فرص عديدة. وكسر هذه الدورة المفرغة يتطلب فهم كيفية تفاعل الحلقات التي تنشئها، ما يكشف عن فرص التدخل، وهذا ما يتناوله القسم التالي من هذا الفصل. وحلقة هامة أخرى تتعلق بالحالة الصحية، التي تبدأ عند الولادة، وتتغير عبر مراحل الحياة حسب خيارات الأسرة والسياسات الصحية²¹. التوزيع غير المتساوي للأحوال الصحية يمكن أن يسهم في أوجه عدم المساواة في مجالات أخرى من الحياة، مثل التعليم وإمكانية توليد الدخل²². وتتخذ العلاقة أيضاً الاتجاه الآخر، حيث تشير تدرجات الصحة والدخل إلى أن ارتفاع الدخل "يحمي" الصحة، والصحة الجيدة بدورها تقي الناس من خسارة الدخل نتيجة المرض (مع احتمال نشوء حلقة مفرغة في الاتجاه المعاكس تظل ذوي الدخل المنخفض).

وأوجه عدم المساواة في مجالات أساسية من التنمية البشرية متداخلة، وقد تنتقل من جيل إلى جيل. وقد يحمل الإنسان معه العديد من جوانب طفولته إلى مراحل لاحقة من حياته، لتؤثر أثراً بالغاً على قدرته على توليد الدخل. وتؤثر الحالة الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن ذلك في سلوك الارتباط بين البالغين²³. فالحاصلون على مستوى معين من الدخل أو التعليم يميلون إلى الارتباط بأشخاص من ظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة لظروفهم (الارتباط التجانسي)²⁴. وعندما ينجب هؤلاء أطفالاً، تبدأ الحلقة من جديد²⁵: والدان من مكانة اقتصادية واجتماعية معينة، يرسمان وجهة صحة الطفل ونمائه في مرحلة الطفولة المبكرة²⁶.

الحاصلون على مستوى معين من الدخل أو التعليم يميلون إلى الارتباط بأشخاص من ظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة لظروفهم

التعليم والصحة مدى الحياة

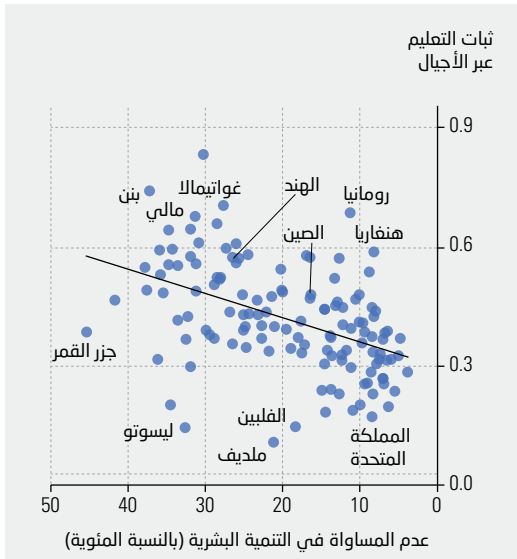


ملاحظة: تمثل الدوائر مراحل مختلفة من الحياة، وتشير الدوائر البرتقالية إلى النواتج النهائية، ويمثل المستطيل عملية التزاوج المتلاق. وتمثل الخطوط المتقطعة التفاعلات غير الموصوفة بالتفصيل في هذا الفصل. صحة الطفل تؤثر على نموه في مرحلة الطفولة المبكرة وعلى مستقبل تعليمه. فالطفل ذو الإعاقة الذهنية، مثلاً، لن يستطيع الاستفادة من النمو الكامل في مرحلة الطفولة المبكرة ومن فرص التعليم كأي طفل يتمتع بصحة سليمة. ويمكن للتعليم أيضاً أن يسهل نشر أساليب الحياة الصحية، ويساعد في إحصال المعلومات عن كيفية الاستفادة من نظام الرعاية الصحية عند الاقتضاء (Cutler and Lleras-Muney 2010).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، مقتبس من (Deaton (2013b).

الشكل 3-2

التعليم: كيف تنشأ الثغرات في مرحلة مبكرة من الحياة

ثبات التعليم عبر الأجيال في البلدان التي يرتفع فيها عدم المساواة في التنمية البشرية



ملاحظة: مقياس عدم المساواة المستخدم هو نسبة الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في ثلاثة عناصر هي: الدخل والتعليم والصحة. ويمكن فهم الخسارة كبديل عن عدم المساواة في الإمكانيات. معامل الارتباط هو 0.4679. وعدم المساواة في التعليم هو الرابط الأقوى بين هذه العناصر الثلاثة (بمعامل ارتباط قدره 0.5501). يليه عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (0.4632). ثم عدم المساواة (0.1154).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من (GDIM (2018).

على غرار منحني غاتسبي العظيم والشكل 1-2، يُلاحظ ثبات في التعليم عبر الأجيال في البلدان حيث يرتفع عدم المساواة في التنمية البشرية (معامل تقديرات أثر سنة دراسية إضافية للوالدين على السنوات الدراسية للمجيبين)²⁷. وهذا يعني أن المستويات التعليمية عبر الأجيال أكثر ثباتاً (أقل حركية) في البلدان حيث يرتفع عدم المساواة (الشكل 3-2). والعنصر الأقوى لمعامل الترابط بين الأجيال هو التعليم، وهذا يعني أن الثبات في التعليم عبر الأجيال يرتفع مع ازدياد عدم المساواة في متوسط سنوات الدراسة في مجتمع معين. وعلى النحو المذكور، لا ينبغي الإسراع إلى استنتاج العلاقة السببية المباشرة دون النظر في الآليات التي تقف وراء علاقة الترابط، الأمر الذي يتطلب بحثاً، ليس على مستوى البلدان فحسب، بل على مستوى الأفراد. والسؤال هو: ما هي الصلة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للوالدين (ولا سيما المستوى التعليمي) والحالة الصحية (الفرع التالي) وتعليم الأطفال، وما هو الدور الذي تؤديه المؤسسات في هذه الصلة؟

يُلاحظ ثبات التعليم عبر الأجيال في البلدان حيث يرتفع عدم المساواة في التنمية البشرية

يبدأ عدم المساواة في التعليم في مرحلة الطفولة، لأن الأهل غير متساوين في القدرة على استثمار فرصة الحضنة والرعاية. وتؤدي المؤسسات دوراً حاسماً في دفع الحركة

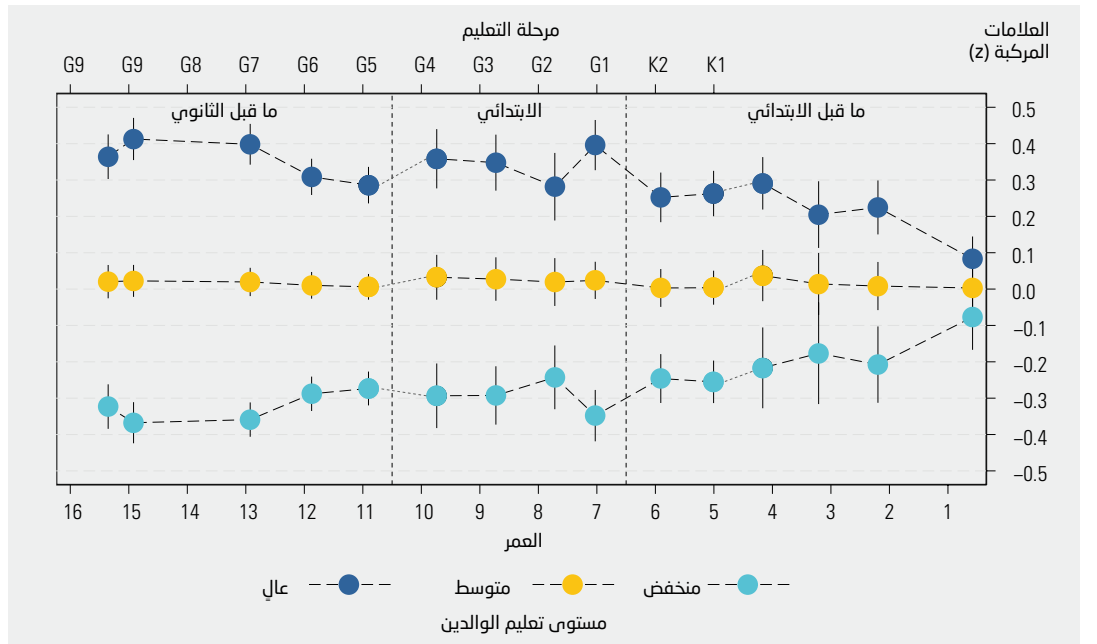
والعالي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة من الولادة حتى خمس سنوات، وهي نسبة أعلى بكثير من التقديرات السابقة³¹. غير أن فرص الوصول إلى هذه البرامج غير متساوية بين الأطفال، وتبقى رهناً بأوضاع أسرهم الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيدين الوطني والعالمي. فنسبة الالتحاق ببرامج التعليم ما قبل الابتدائي (بين عمر 3 سنوات وعمر دخول المدرسة) تتراوح بين 21 في المائة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، و31 في المائة في بلدان التنمية البشرية المتوسطة، و74 في المائة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة، و80 في المائة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً³².

ولكن حتى عندما يلتحق الأطفال ببرامج التعليم ما قبل الابتدائي، تظهر الفوارق في قدرات التعلم واضحة في الكثير من الأحيان للأسباب المبينة سابقاً. فلنأخذ مثلاً العلاقة بين متوسط الإنجازات في علامات الاختبارات حسب سن الطفل ومستوى تعليم الوالدين في ألمانيا (كدليل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ الشكل 2-4). الفوارق في العلامات حسب الأعمار واسعة، وتزداد اتساعاً خلال السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل وتستمر طوال مرحلة الطفولة. وهذا لا يعني أن الأطفال لا يتعلمون في المدارس (الاختبارات ازدادت صعوبة)،

يبدأ عدم المساواة في التعليم في مرحلة الطفولة. وللانفتاح على الحوافز ونوعية الرعاية، سواء في الأسرة أو في المؤسسات، أهمية بالغة في توسيع خيارات الأطفال في مراحل لاحقة من حياتهم، ومساعدتهم على تطوير إمكاناتهم الكاملة²⁸. فالوالدان يؤمنان الحوافز للأطفال الصغار، والأسرة يمكن أن تكون الحاضنة. ولتعليم الوالدين تأثير على نشأة الطفل ورعايته، من تكوينه في مرحلة الحمل إلى الطفولة المبكرة: بيئة مؤاتية في المنزل، تمد الطفل بالدعم العاطفي، تلبى احتياجاته الغذائية والصحية، تحفز نماءه، تفتح له فرص اللعب والاكتشاف والحماية من المخاطر²⁹. ولكن الأهل غير متساوين في القدرة على استثمار فرصة الحضنة والرعاية. ففي متناول أطفال الأسر من فئة الاختصاصيين في الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الكلمات يفوق بثلاث مرات ما هو متاح لأطفال الأسر التي تتلقى استحقاقات الرعاية الاجتماعية³⁰. ولهذا الفارق أثر على العلامات التي يحوزها الأطفال في اختبارات التعلم المبكر ومحصلات التعليم في مراحل لاحقة، ويؤدي إلى ثبات التعليم عبر الأجيال. وتؤدي المؤسسات دوراً حاسماً في دفع الحركة. فعلى سبيل المثال، تعود نسبة 13.7 في المائة من العائد على التعليم إلى الاستثمار في التعليم الشامل

الشكل 2-4

الفوارق في المهارات تظهر في الطفولة المبكرة على أساس تعليم الوالدين



ملاحظة: تركز الخطوط العمودية المتقطعة على الديناميات الزمنية في فوارق الإنجازات من التعليم ما قبل الابتدائي حتى التعليم ما قبل الثانوي. وينبوي الدليل المركب (z) على العديد من المقاييس لجميع حالات القياس، باستثناء المرحلة العمرية 7 أشهر حيث يشمل تقييماً واحداً (المهارات الحسية الحركية). ومرحلة 4 سنوات، حيث يشمل أيضاً تقييماً واحداً (مهارة الرياضيات). وترتكز التوقعات على المرحلة العمرية - نماذج الانحدار المحددة والخطوط العمودية على كل نقطة هي نطاقات ثقة للتنبؤات نسبتها 95 في المائة. يشير K إلى مجموعة من رياض الأطفال و G إلى الصف في المدرسة. والخطوط الطويلة السوداء المتقطعة تمثل بين النقاط من نفس الفوج الدراسي في التعليم الوطني. المصدر: Skopek and Passaretta 2018.

لا بد من تدخلات تركز على الانتهاء من ردم الفجوة في منجزات التعليم الأساسي وعلى كيفية الحيلولة دون استمرار أو تزايد التباعد في منجزات التعليم العالي

ولا يعني أن الدراسة لا تسهم في مساعدة الأطفال المحرومين (لولا الأثر المكافئ للدراسة لا تسعت الفوارق أكثر خلال مرحلة الطفولة). غير أنه يلقي الضوء على التأثير الكبير لتعليم الوالدين على إنجازات أطفالهما، حتى في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً حيث ينخفض عدم المساواة في التنمية البشرية، وينخفض الثبات في التعليم عبر الأجيال³³. ولتعميم المشاركة في برامج الطفولة المبكرة، حتى ما قبل التعليم الابتدائي، القدرة على الحد من عدم المساواة في التعليم، وكذلك على دفع الحركية في التعليم.

وفي العديد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة ليس عدم المساواة في الحوافز في مرحلة الطفولة المبكرة السبب الوحيد الذي يحول دون الحركية في التعليم. فأطفال الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتواضع قد لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة لتوليهم مهام في المنزل أو في المزرعة أو لمشاركتهم في كسب الدخل للأسرة³⁴. وحتى إذا بلغ كل الأطفال درجة التحصيل العلمي نفسها، تضيق فجوة تعميم الإلمام بالحساب إلى نسبة 8 في المائة في الهند و25 في المائة في باكستان، وفجوة تعميم الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 8 في المائة في أوغندا و28 في المائة في باكستان. وإذا تساوى في درجة التحصيل العلمي طفل من أسرة فقيرة وآخر من أسرة غنية، يبقى احتمال الإلمام بالحساب والقراءة والكتابة مختلفاً بين الطفلين. والأطفال من أفقر 40 في المائة من الأسر يبدون مستويات أدنى في الإلمام بالحساب والقراءة والكتابة في كل صف. وإذا كانت لهؤلاء الأطفال ملامح التعلم نفسها، أي العلاقة بين سنوات الدراسة وقياس المهارات أو مستوى التعلم، التي لأطفال الأسر الغنية، تضيق فجوة تعميم الإلمام بالحساب بنسبة 16 في المائة في أوغندا وباكستان و34 في المائة في الهند، وفجوة تعميم الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 13 في المائة في أوغندا و44 في المائة في الهند³⁵. وإضافة إلى زيادة فرص الحصول على التعليم، يجب الحد من الفوارق في القدرة على التعلم، في سن مبكرة، كما يبين المثال من ألمانيا.

وليست حوافز الطفولة المبكرة الميزة الوحيدة لصالح أطفال الأسر من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية الميسورة. وحتى لو كان أداؤهم ضعيفاً في المدارس، تبقى أمامهم احتمالات أكبر من غيرهم لمواصلة الارتقاء إلى التعليم العالي، كما يتضح في حالة ألمانيا وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى، وكذلك في ظروف مؤسسية وسياسية

مختلفة، مثل لينينجراد السوفياتية في أواخر الستينات، والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات³⁶. وإذا كان وضع الوالدين الاقتصادي والاجتماعي ميسوراً، فباستطاعتها تأمين المساعدة المباشرة، أو دفع كلفة التعليم الخاص، أو شراء الحواسيب، أو دفع تكاليف السفر، أو نقل أطفالهم إلى مدارس للتعويض، أو إلى مدارس أقل تشدداً، مما يتيح لهم فرصة ثانية³⁷.

وثمة مصدر محتمل للتباعد في التعلم الاجتماعي والعاطفي، وهو أمر بالغ الأهمية لتهيئة البالغين للإنتاجية (الإطار 1-2)³⁸. والتعلم الاجتماعي والعاطفي لا يؤدي إلى الإنتاجية فحسب، بل يمكن أيضاً من التفاعل الاجتماعي السلمي في مجتمعات متماسكة³⁹. وتأخذ أشكال التعلم الحديثة هذا النوع من التعلم في الحسبان عند تصميم برامج التعلم، ولكنه تحدٍ إضافي على العديد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة، التي تبذل جهوداً ضخمة لتعميم التعليم الأساسي. ويبقى احتمال نشوء المزيد من التباعد قائماً بين البلدان.

وهذا يوضح نقطة حاسمة تلتقي مع الأدلة في الفصل 1: وُجّه الكثير من الاهتمام لرفع الأفراد فوق "عتبة" معينة، لكنّ ما تحقق لا يلغي استمرار وجود تدرجات حادة في الإنجاز، وأحياناً لا يحول دون إحداث تدرجات جديدة. وتحقق السياسات الموجهة نحو رفع الأفراد فوق عتبة معينة، في توسيع الفرص أمام الشباب للانتقال إلى التعليم العالي. وهكذا، لا بد من تدخلات تركز على الانتهاء من ردم الفجوة في منجزات التعليم الأساسي وعلى كيفية الحيلولة دون استمرار أو تزايد التباعد في منجزات التعليم العالي. وينتقل أثر التدرج أيضاً إلى سوق العمل. ففي حال كان الفرد من وضع اجتماعي واقتصادي ميسور وتحصيل علمي منخفض، على غرار أبناء الأسر الميسورة، ولا يحمل شهادة جامعية أو شهادة في التعليم الثانوي، تكون فرصته أكبر من فرصة غيره من أبناء الأسر الأقل بسخراً في الحصول على عمل بأجر جيد وتجنب الأعمال المضيئة. وكثيراً ما ينجح أفراد الأسر الميسورة في تجنب الانتقال إلى وظيفة دون وظيفة الوالدين، حتى لو كان تحصيلهم في التعليم ضعيفاً⁴⁰. وللشبكات الاجتماعية والأسرية دور حاسم في ذلك⁴¹. وفي بعض البلدان لم يؤدّ تحسّن الحركية في التعليم إلى الأثر المكافئ المتوقع في الدخل، وذلك لتزايد أهمية الشبكات وأنشطة التشبيك التي قد تفوق فعاليتها في بعض الأحيان أهمية ارتفاع مستويات التعليم في سوق العمل⁴².

كفاءات أساسية للتعليم الاجتماعي والعاطفي

الأطفال من الأقليات الإثنية والثقافية، والأطفال من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية المحرومة، والأطفال الذين يواجهون صعوبات في الصحة العقلية والحياة العاطفية والاجتماعية². ويمكن للتعليم الاجتماعي والعاطفي أن يسوّي التدرجات في التعليم من خلال توسيع الإمكانيات، وأن يسهم في الحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وفي تعزيز الإنصاف والإدماج الاجتماعي.

حدّدت خمس كفاءات أساسية اجتماعية وعاطفية: الوعي الذاتي، والإدارة الذاتية، والوعي الاجتماعي، ومهارات العلاقات، واتخاذ قرارات مسؤولة (الشكل). وهذه الكفاءات مترابطة ومتآزرة ومتكاملة لنمو الأطفال والبالغين ونماذجهم¹. وقد تبين أن تضمين المناهج التعليمية الأساسية مواد تعليمية تلقن الكفاءات الاجتماعية والعاطفية كان له فعالية كبيرة في البلدان الأوروبية، ولا سيما للأطفال المعرضين للمخاطر مثل

خمس كفاءات أساسية اجتماعية وعاطفية وكيفية تحصيلها



المصدر: Jagers, Rivas-Drake and Borowski 2018

ملاحظات

1. Jagers, Rivas-Drake and Borowski 2018. 2. Cefai and others 2018.

المساواة متاحة في ثلاث مراحل أساسية من الحياة: الطفولة المبكرة، وسن الدراسة، والشباب (خاصة خلال الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل). وبالإضافة إلى ذلك، يبقى التعلم مدى الحياة ضرورة. وفي أسواق العمل التي تخضع لتطورات تكنولوجية ولتغيرات في المهارات، لا بد من استثمارات كبيرة في كل مرحلة من مراحل الحياة. وهذه استراتيجيات اقتصادية واجتماعية في آن، بحثاً عن سبل لتوسيع الإمكانيات مدى الحياة⁴³. (يتناول الجزء الثالث أفكاراً لتدخلات عملية).

وفي المحصلة، يبدأ الأطفال من مستويات متفاوتة، لاختلاف تجاربهم قبل دخول التعليم النظامي، ولا سيما التعليم المبكر والحوافز التي يقدّمها الوالدان. ويُفسّر ذلك، بالإضافة إلى الفوارق في الحصول على التعليم وفي نوعيته (الفصل 1)، الثبات في التعليم بين الأجيال داخل البلدان. وأطفال الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأقل يسراً هم أقل حظاً في مواصلة التعليم، حتى لو كان متاحاً ومتوفراً. وللشبكات دور حاسم أيضاً في دخول سوق العمل. وفرص معالجة أوجه عدم

في أسواق العمل التي تخضع لتطورات تكنولوجية ولتغيرات في المهارات، لا بد من استثمارات كبيرة في كل مرحلة من مراحل الحياة

الصحة: كيف تكون النتائج غير المتساوية سبباً ونتيجة لإمكانات غير متساوية

لدخل الوالدين ومستوى تعليمهما آثار عميقة على صحة الأطفال، تنعكس، في حال التفاضي عنها، على منجزاتهم التعليمية (وصحتهم في مرحلة البلوغ)، فدخلهم في المستقبل⁴⁴. والتدرجات في الصحة، أي الفوارق الصحية بين جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، تبدأ عند الولادة، أو حتى قبلها، ويمكن أن تتراكم على مدى الحياة. فالأسر ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الميسور تستثمر في الصحة، وتتبع نمط استهلاك صحياً، وتستطيع في الغالب تجنب ظروف العمل القاسية جسدياً ونفسياً. وهذا يوسع الفجوة بين الأفراد من الأسر الميسورة وغير الميسورة، وقد يحدث فوارق في متوسط العمر المتوقع⁴⁵.

وتؤثر الظروف الصحية عند الولادة، أو حتى قبلها، تأثيراً بالغاً على الصحة مدى الحياة⁴⁶. ويحمل الولدان تدرجات الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الصحة إلى الأجيال المقبلة، لأن عدم المساواة في الصحة يبدأ في وقت مبكر من الحياة، بل حتى مع تكون الجنين⁴⁷. ففي الوضع الوظيفي للوالدين، وكذلك عنوان المنزل، ما يدل على الوضع الصحي للطفل عند الولادة، وذلك لأسباب عدة⁴⁸: غذاء الأم وغيرها من السلوكيات الصحية (التدخين)، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم؛ وتعرض الأم للتلوث، وهو مرتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ والرعاية الصحية التي قد تتلقاها الأم قبل الولادة⁴⁹.

الإطار 2-2

كيف تؤثر مدركات الحرمان النسبي على النتائج الصحية

ومن عوامل التخفيف المحتملة لهذه الآلية التضمين الاجتماعي، أي الروابط الاجتماعية في العلاقات الشخصية ضمن الشبكات الاجتماعية وهويات المجموعات⁴. ويشكل التضمين الاجتماعي عامل تخفيف، يطلق عليه اسم "العلاج الاجتماعي" لأنه يخفف حالات الإجهاد والقلق⁵. كذلك يحسن الصحة لأن الأفراد المدمجين في المجتمع يمارسون الرياضة أكثر من غيرهم، يأكلون أفضل، ويدخنون أقل، ويلتزمون بالإرشادات الطبية، ما لم يخرطوا في شبكات سامة تنشر السلوكيات الخطرة⁶. وهكذا يتأثر التضمين الصحي والتضمين الاجتماعي.

مدركات الحرمان النسبي، أي كيف يرى الأفراد أوضاعهم مقارنة بالآخرين، تضعف النتائج الصحية¹. فما السبب؟ من الأجوبة أن مدركات الحرمان نسبة إلى الآخرين هي نتيجة لحالة عاطفية، يشعر الناس أنهم في وضع أسوأ من الآخرين، ما يوجب فيهم شعوراً بالفضب والاستياء². وقد يتتاب هذا الشعور حتى الأشخاص الميسورين موضوعياً، في حين لا يشعر به من هم موضوعياً أسوأ حالاً. وهذه الأحوال العاطفية التي لا تتعلق دائماً بالمتوسط الفعلي لعدم المساواة في بلد معين، تقوّض النتائج الصحية، على غرار ازدياد حالات الإجهاد والأمراض النفسية والجسدية التي يبلغ عنها الأشخاص أنفسهم³.

ملاحظات

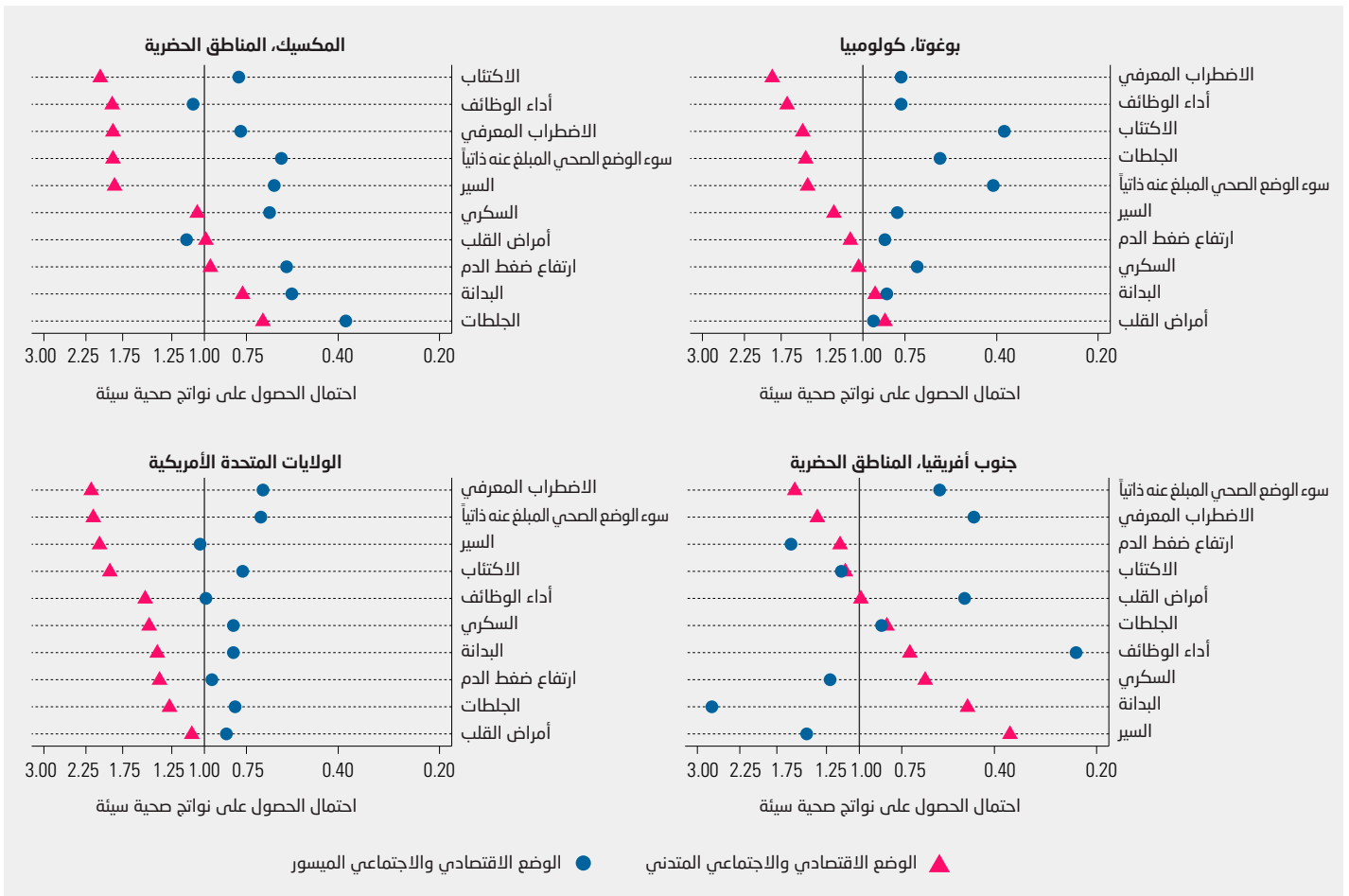
1. Smith and others 2012. 2. Mishra and Carleton 2015; Sim and others 2018; Smith and others 2012. 3. Van Zomeren 2019. 4. Van Zomeren 2019. 5. Uchino 2006. 6. Jetten and others 2009.

ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى بالمقارنة مع المجموعة ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى، وهو نمط تتشابه فيه المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية⁵³. وترتبط التدرجات في البلدان المتوسطة الدخل إلى حد ما بالتوسع العمراني (التدرجات الأكثر حدة هي في المناطق الحضرية). ويمكن أيضاً أن تشير إلى أوجه قصور في نظم الصحة العامة في البلدان. لكن حتى في السويد، حيث خدمات التغطية الصحية الشاملة جيدة، فالتدرجات في الإنجازات الصحية قائمة، وتزداد أحياناً على مدى الحياة. والأهم أن صحة أفراد الأسرة تستفيد من وجود خبراء طبيين فيها، ويظهر ذلك في طول العمر، وانخفاض مستوى تعاطي الأدوية، والتلقيح في جميع الأعمار⁵⁴. فمن غير الكافي إذاً ضمان عدم استمرار التدرج لرفع الأشخاص فوق عتبة معينة.

فالوضع الاجتماعي والاقتصادي يؤثر على الصحة، التي تؤثر بدورها على فرص أخرى في الحياة. وسياسات إعادة توزيع الدخل لا يمكن أن تكسر هذه الحلقة دون معالجة الآليات التي تكمن وراءها. وهناك حاجة إلى التغطية الصحية الشاملة حتى يتمكن الناس من الاستفادة من الخدمات الصحية في الوقاية والعلاج وتسكين الآلام والتأهيل التي يحتاجون إليها (المقصد 8 من هدف التنمية المستدامة 3). وينبغي إبلاغ الجمهور بالخدمات المتاحة والترويج لها بالإضافة إلى نشر المعلومات عن أنماط الحياة الصحية، حتى يتمكن الناس من اتخاذ خيارات واعية. ومع ذلك، لا يمكن معالجة قضية التدرجات في الصحة بمجرد توجيه السياسات نحو توفير حد أدنى من الحصول على خدمات صحية للجميع. ولمحددات اجتماعية أخرى أهميتها هي الأخرى.

الشكل 5-2

يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي على مجالات محددة من الصحة في مرحلة لاحقة من دورة الحياة



ملاحظة: جرى حساب فرض سوء النواتج الصحية باستخدام نسب الاحتمال (مقياس لوغاريتمي). بيانات كولومبيا مستخلصة من المسح عن الصحة والرفاه والشيخوخة، وبيانات المكسيك وجنوب أفريقيا من الدراسة عن الشيخوخة وصحة الراشدين في العالم، وبيانات الولايات المتحدة الأمريكية من دراسة الصحة والنقاع. تشير القيم التي تفوق 1 (الخط العمودي) إلى فرض أكبر لناتج صحي معين بالمقارنة مع أشخاص ذوي وضع اجتماعي واقتصادي متوسط، والقيم التي تتدنى عن 1 إلى فرض أقل. فعلى سبيل المثال، في بوغوتا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، يزيد احتمال الإصابة بالاضطراب المعرفي مرتين لدى الأفراد من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني عن ذوي الوضع المتوسط، في حين يتدنى كثيراً لذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي والميسور. المصدر: مقتبس من McEniry and others (2018).

ما أصبح يعرف باسم
فرضية كوزنتس تنبأ
بعلاقة يمثلها منحى يشبه
حرف U المعكوس بين
مستويات الدخل وعدم
المساواة في الدخل، حيث
التغيير الهيكلي هو الآلية
الرئيسية التي تمثل العلاقة

كيف تتفاعل أوجه عدم المساواة مع محددات ظرفية أخرى للتنمية البشرية

يذهب هذا القسم إلى ما وراء المستوى الفردي وتحليل دورة الحياة، ويبحث في كيفية تفاعل أوجه عدم المساواة مع محددات ظرفية أخرى للتنمية البشرية. وينظر هذا القسم، الذي لا يقصد به أن يكون شاملاً، إلى أربعة أبعاد ذات أهمية شديدة للتنمية البشرية: الاقتصاد (كيف تتفاعل أوجه عدم المساواة مع أنماط النمو الاقتصادي)، والمجتمع (كيف تؤثر أوجه عدم المساواة على التماسك الاجتماعي)، والساحة السياسية (كيف تتأثر المشاركة السياسية وممارسة النفوذ السياسي بأوجه عدم المساواة)، والسلام والأمن (كيف تتفاعل أوجه عدم المساواة مع العنف، الذي يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).

أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة، والنمو الاقتصادي، والتغيير الهيكلي

هناك مناقشات طويلة حول العلاقة بين التغيير الهيكلي في الاقتصاد، والنمو الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل والثروة. ويحدث النمو الاقتصادي المستدام عادة مع التحويلات الهيكلية في الاقتصاد (مع تحوّل العمالة والقيمة المضافة عن الزراعة إلى الصناعة والخدمات). لكن العلاقة مع توزيع الدخل أكثر غموضاً. وكان سيمون كوزنتس أول من تناول هذه المسألة بشكل منهجي، انطلاقاً من فرضية أن النمو الاقتصادي، وانتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي والريفي إلى الأنشطة الاقتصادية الحضرية وغير الزراعية، (حيث متوسط الأجر أعلى من الزراعة وتوزيع الإيرادات أوسع نطاقاً)، سيحدثان تطوراً في توزيع الدخل على مرحلتين⁵⁵. خلال المرحلة الأولى، سيزداد عدم المساواة على نطاق الاقتصاد مع النمو الاقتصادي، مع ازدياد الوزن النسبي للقطاع غير الزراعي عن المستويات المنخفضة جداً. لكن تقلص حصة اليد العاملة في القطاع الزراعي سيفضي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نقطة تحوّل، وسيبدأ عدم المساواة بالانخفاض (بالنظر إلى الوزن الشديد التديني للقطاع الزراعي والريفي).

ما أصبح يعرف باسم فرضية كوزنتس تنبأ بعلاقة يمثلها منحى يشبه حرف U المعكوس بين مستويات الدخل وعدم المساواة في الدخل، حيث التغيير الهيكلي هو الآلية الرئيسية التي تمثل العلاقة. وقد أصبحت هذه الفرضية الإرث الأكثر ديمومة من مقالة سيمون كوزنتس 1955، لكنها لم تكن الإسهام الوحيد من هذا العمل.

وأجرى سيمون كوزنتس تحليلاً لآليات أخرى اعتقد أنها أثرت على التفاعل بين النمو، والتغيير الهيكلي، وعدم المساواة. وتراوحت هذه الآليات بين التغيرات الديمغرافية (بما في ذلك المسارات الاقتصادية للمهاجرين في اقتصادات التحديث السريعة النمو) إلى تأثير العمليات السياسية في تحديد توزيع الدخل: في المجتمعات الديمقراطية، أدى تزايد النفوذ السياسي للفئات ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية إلى مجموعة من التشريعات الحمائية والداعمة، التي يهدف معظمها إلى مواجهة الآثار الأشد سوءاً للتصنيع والتوسع العمراني السريعين، ودعم مطالب الجماهير بحصص أكثر ملاءمة من الدخل المتزايد للبلد⁵⁶. ومع مرور الزمن ضاع التحليل الأكثر دقة وتطوراً في مقالة كوزنتس، ليحل محله وصف لعلاقة آلية بين النمو وعدم المساواة⁵⁷. ويمكن فهم الفرضية على أفضل وجه على أنها تصف تطور الدخل خلال المراحل الرئيسية للتغيير الهيكلي، بما يعرف بـ "موجات كوزنتس" في مقابل مسار "مرة واحدة وإلى الأبد" الحتمي لعدم المساواة مع تطور الاقتصادات⁵⁸.

كذلك يمكن أن يتفاعل التغيير الهيكلي والنمو وعدم المساواة من خلال آليات أخرى غير التغييرات في التشكيلة القطاعية التي أشار إليها سيمون كوزنتس. ومن القنوات الهامة في هذا السياق طبيعة التغيير التكنولوجي وكيفية تفاعله مع أسواق العمل. ورأى يان تينبرغن أنه إذا كان التغيير التكنولوجي منحازاً للمهارات، أي إذا تطلّب عاملين بمهارات أعلى، فيتوقع أن ينطلق "سباق" بين التكنولوجيا والإمداد بالمهارات⁵⁹. ومع تقدم التكنولوجيا، يُتوقع، في حال تأخر الإمداد بالمهارات، أن تزيد أجور المهارات المتقدمة، وأن تزيد الأجور في أعلى سلم المهارات/توزيع الدخل، ما يؤدي إلى عدم المساواة، إذ يعجز العمال ذوي المهارات المنخفضة عن متابعة السباق. وتتوفّر أدلة تتسق مع هذه الفرضية في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو في الشطر الأخير من القرن العشرين⁶⁰، لكن يبدو أن

”سباق“ تنبرغن لا يأخذ في الحسبان جميع التطورات الحديثة التي شهدتها أسواق العمل في هذا القرن. وبدلاً من التدرج الحاد، حصل انقسام في أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو. ويظهر هذا الانقسام في بعض الأحيان في ارتفاع حصة اليد العاملة في أعلى سلم توزيع المهارات وفي أدناه، مع فراغ في الوسط⁶¹. وينبغي بالتالي تعديل نموذج سباق يان تنبرغن بما يأخذ في الحسبان نمو الأجور في أدنى السلم، بافتراض أن الآلية نفسها يمكن أن تفسر الزيادات في الأجور أو المكاسب في حصص العمالة في أعلى السلم. وصدرت أدبيات عديدة لتفسير الانقسام الوظيفي، بناءً على مفهوم أن التكنولوجيا وحدها لا تحدد الطلب على المهارات، بل تساهم معها في ذلك عوامل أخرى، بما في ذلك التجارة.

والنهج الأكثر تأثيراً في هذا المجال يتوقف عند المهام ويقيم إلى أي مدى يمكن الاستعاضة عنها بسهولة سواء بالتكنولوجيا أو بالعمولة (مع انتقال الإنتاج إلى اقتصادات ذات تكلفة أقل في اليد العاملة). وفي هذا الإطار، يمكن أن يرتفع الطلب على بعض المهام غير الروتينية (التي يصعب تشغيلها آلياً) والأقل تأثراً بالعمولة (يمكن تسميتها بمصطلحات أكثر تقنية مهام غير قابلة للتداول، مثل الرعاية الشخصية والاجتماعية على سبيل المثال)، حتى وإن كانت تتطلب مهارات منخفضة⁶². وفي منتصف سلم توزيع المهارات، حيث العديد من

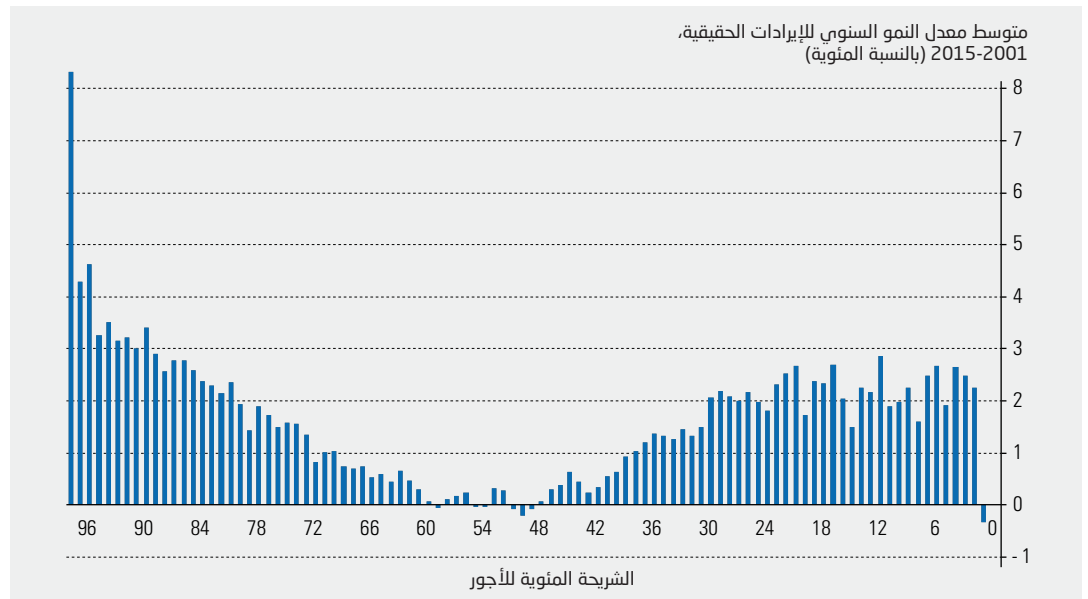
المهام في القطاع الصناعي، يرتفع خطر النقل إلى الخارج أو الاستبدال بالتكنولوجيا، الأمر الذي يفسر الفراغ في الوسط⁶³. ويبدو أن لهذه العوامل تأثيرها في بعض البلدان النامية أيضاً⁶⁴. وخلال هذا القرن، حدث فراغ في الوسط، جرى قياسه بالتغيرات في توزيع الأجور في جنوب أفريقيا (الشكل 2-6)⁶⁵. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بهذه الآليات، وبأن مقومات سوق العمل على غرار الحد الأدنى للأجور مثلاً، لا تحمي من هم في الوسط، وبأن نقابات العمال يهيمن عليها جزئياً من هم في أعلى السلم. ولا تزال العلاقة بين الانقسام وعدم المساواة موضوع خلاف، والتأثير على مجموع تدابير عدم المساواة مبهماً⁶⁶.

وتواصل النقاش بمدى وجزر حول الصلاحية التجريبية لفرضية كوزنتس وتفسيرها، والآليات البديلة، والعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل⁶⁷. وتقييم وزن الأدلة التجريبية صعب، نظراً لتنوع مقاييس عدم المساواة في الدخل في الأدبيات، وكذلك صعوبة تبيان خطأ القياس من العلاقات السببية الوجيهة⁶⁸. ومما يزيد التحليل تعقيداً عوامل كان لها في مرحلة من الزمن أو في ظروف معينة، تأثير على عدم المساواة يفوق تأثير النمو أو التغيير الهيكلي. وهذا هو جوهر ما وجهه توماس بيكيتي من نقد إلى فرضية كوزنتس القائلة بأن ديناميات عدم المساواة تتوقف على المؤسسات والسياسات⁶⁹. ويحاجج والتر شيدل بأن حالات العنف

مع تقدم التكنولوجيا، يتوقع، في حال تأخر الإمداد بالمهارات، أن تزيد أجور المهارات المتقدمة، وأن تزيد الأجور في أعلى سلم المهارات/توزيع الدخل، ما يؤدي إلى عدم المساواة، إذ يعجز العمال ذوي المهارات المنخفضة عن متابعة السباق

الشكل 2-6

الفراغ في الوسط في جنوب أفريقيا



ما يهم هو تحديد السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى النمو وإلى توسيع نطاق توزيع المكاسب المحققة من نمو الدخل

والأوبئة الكبرى هي من أكثر محركات عدم المساواة صعوداً، وليس التغيير الهيكلي ولا السياسات⁷⁰. وإضافة إلى النهج الهيكلي البعيد الأمد الذي اكتشفه سيمون كوزنتس وما تلاه من مناقشة، تبقى مسألة المفاضلات بين النمو وعدم المساواة ضمن فترات زمنية قصيرة. وشواغل الكفاءة أو مقدار نمو الدخل تطغى عادة على شواغل الإنصاف فيه أو كيفية توزيعه. واقترح آرثر أوكون نوعاً من المفاضلة بين الكفاءة الاقتصادية والمساواة، بحجة أن المزيد من المساواة قد يضرّ بالنمو الاقتصادي بإضعاف الحافز على العمل والادخار والاستثمار⁷¹. وبما أن لنمو الدخل أثراً كبيراً على المدى البعيد في تحسين مستويات المعيشة، يبدو أثر إعادة توزيع الإنتاج باهتاً بالمقارنة مع الطاقة غير المحدودة لزيادة الإنتاج⁷². وقد وجدت الدراسات التجريبية الحديثة أن ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل يرتبط بقلّة النمو وتدنيّه⁷³، بما في ذلك في البلدان النامية⁷⁴. لكن البيانات والتقنيات المستخدمة في بعض دراسات الاقتصاد القياسي هذه لا تزال موضع خلاف، فتلقي بظلال من الشكوك على المزاعم بأن عدم المساواة هو إما "سبب" أو "جيد" للنمو الاقتصادي⁷⁵. وفي النهاية ربما ليست أهمية البحث في ما إذا كان عدم المساواة يضرّ بالنمو (بطريقة آلية) بقدر أهمية الإحاطة بأثر السياسات على توزيع الدخل والنمو الاقتصادي⁷⁶. وتقييم أثر السياسات على التوزيع يتوقف على الوزن الذي يعطيه المجتمع وصانعو السياسات لمختلف الشرائح السكانية. وهكذا، من غير المجدي التعميم في الحكم على أثر عدم المساواة على النمو، لأنه لا يُتيح تكوين صورة دقيقة عما إذا كان الدخل يصل إلى الطبقة الوسطى أو إلى أدنى سلم التوزيع. ومنذ صدور مقالة كوزنتس في عام 1955، أصبح من المفهوم أن عمليات النمو لا تحقق الأثر المكافئ، وما يهم هو تحديد السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى النمو وإلى توسيع نطاق توزيع المكاسب المحققة من نمو الدخل. ومن المهم تحديد أنماط هذا النمو الأكثر شمولاً، ولا سيما لمن هم في أدنى سلم التوزيع. وفي هذه الحالة، يمكن أن تحقق إعادة توزيع القدرة الإنتاجية (التي تؤدي إلى تراكم الأصول، والوصول إلى الأسواق، وربط العائدات على استخدام الأصول في أدنى سلم التوزيع)، مكاسب في النمو والدخل لأدنى سلم التوزيع، ما يحدّ من عدم المساواة⁷⁷. والتفاعل التلقائي بين النمو وعدم المساواة يؤثر على كمية الدخل التي تصل إلى الفقراء⁷⁸. وعلى سبيل التحليل الحسابي المحض، يتوقف أثر زيادة متوسط الدخل على الفقر على معدل النمو وكذلك على مقدار الدخل الإضافي الذي يصل إلى أدنى سلم التوزيع⁷⁹. إعادة التوزيع نحو أدنى السلم يمكن أن تحد

من الفقر وعدم المساواة ليس لمرة واحدة وحسب، بل أن تغبّر نمط تأثر الفقر بالدخل، مما يجعل النمو أكثر تأثيراً على الحد من الفقر على مر الزمن⁸⁰. وتحدد عملية محاكاة أجريت حديثاً بالكمية كيف يمكن أن يساعد الحد من عدم المساواة في الحد من الفقر باستخدام تلك العلاقات المباشرة. ومن المتوقع أن يبقى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع أكثر من 550 مليون في عام 2030 في حال نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب توقعات صندوق النقد الدولي وفي حال بقي مستوى عدم المساواة ثابتاً. ولكن تراجع معامل جيني بنسبة 1 في المائة سنوياً في كل بلد قد يؤدي إلى خفض معدل الفقر في العالم إلى حوالي 5 في المائة في عام 2030، وهذا يعني انتشار 100 مليون شخص إضافي من براثن الفقر المدقع⁸¹.

وفي إطار الإحاطة بآليات أخرى ممكنة للتفاعل بين عدم المساواة والنمو، تقول إحدى الفرضيات بأن ارتفاع عدم المساواة إذا أدى إلى الحد من الحركية، تكون المحصلة عدم كفاءة في توزيع الموارد (المواهب والمهارات ورأس المال)، من شأنه أن يضرّ بالنمو إذا ما قورن بفرضية الكفاءة في توزيع الموارد. وإذا استقامت هذه الآلية، فسيؤثر عدم المساواة في الدخل سلباً على النمو الاقتصادي، متسرباً من قناة عدم المساواة في الفرص⁸². غير أن الأساس التجريبي لهذه القناة مبهم⁸³. ومن الفرضيات الأخرى أن العلاقة تعمل من خلال الكفاءة: فالإنتاجية، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي يزيدان أكثر عندما تُستخدم الموارد بكفاءة وتُستثمر إمكانات التعلم التكنولوجي بالكامل⁸⁴. وقد ظهر ذلك من خلال نموذج النمو في شرق آسيا. وساهم الاستثمار في التعليم، في جملة أمور، في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاجية⁸⁵. والإنتاجية أدنى في معظم البلدان التي يرتفع فيها عدم المساواة في الدخل منها في البلدان التي ينخفض فيها عدم المساواة في الدخل⁸⁶. ولعل أحد الأسباب يكمن في أن عدم المساواة يحد من حوافز الابتكار والاستثمار من خلال آليات مختلفة في العرض⁸⁷.

ويمكن أن تعمل العلاقة أيضاً في الاتجاه المعاكس: فبطء النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في ظروف معينة. فعلى سبيل المثال، عندما تزيد معدلات العائد عن النمو الاقتصادي، ولا سيما في الحافظات ذات الثروة الكبيرة، يتجه عدم المساواة في الثروة إلى الارتفاع⁸⁸. ويمكن أن تؤدي هذه الدينامية، إلى جانب آليات أخرى تساهم في زيادة القدرة التفاوضية في أعلى السلم وارتفاع الدخل (بما في ذلك تعويضات كبار المديرين) إلى حلقة مفرغة من النمو البطيء وارتفاع عدم المساواة.

الثقة والتفاعل الاجتماعي في المجتمعات غير المتساوية

الذين لا يتلاقون ولا يتفاعلون لا يدركون مباشرة شواغل الآخرين واحتياجاتهم (الإطار 1-9 في الفصل 1)⁹⁶، مما قد يقلل من دعم السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة.

تبين مقارنة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد دون الوطني آثار الفصل على حركية الدخل بين الأجيال. ومتوسط الحركية في الولايات المتحدة الأمريكية أقل منه في كندا، ولكن إذا اعتبر على الصعيد دون الوطني، فهو في أدنى مستوياته في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في شمال كندا. وأحد أسباب تدني الحركية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية هو تاريخ من إقصاء الأمريكيين من أصل أفريقي، والعديد منهم ما زال لم يدمج بالكامل في صلب الأنشطة الاقتصادية⁹⁷. والحركية في بعض المناطق في شمالي كندا أقل منها في سائر البلد، ويعزى ذلك على الأرجح إلى وجود السكان الأصليين في مناطق نائية، ما يعوق اندماجهم في الاقتصاد، ولكن نسبة هؤلاء من مجموع السكان أقل بكثير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية⁹⁸.

وعندما يواجه مزيد من حوافز التفاعل نحو التنوع (بما في ذلك الأشخاص من جميع الأعراق والأديان والطبقات الاجتماعية)، يمكن بناء التفاعل والثقة والشبكات والتماسك الاجتماعي⁹⁹. وتخصيص الحصص الإثنية ودعم الأنشطة الثقافية والرابطات المدنية، والمدارس وغيرها قد يكونا وسيلتين فعاليتين لتيسير التفاعل في الأجل الطويل. وفي البداية قد يقاوم الناس التفاعل، وقد يحدث تراجع مؤقت في الثقة، ولكن التفاعل على المدى الطويل يحتوي هذه الردات السلبية الأولية، فيعزز الثقة بل يحسن المدركات بشأن نوعية حياة¹⁰⁰.

وترتبط دورة التماسك الاجتماعي وأوجه عدم المساواة بقوة بدورة التعليم وعدم المساواة، التي ترتبط بدورها بدورة التدرجات الصحية. ويمكن للتعليم أن ينشئ روابط اجتماعية قوية بين مختلف المجموعات من خلال نشر المعرفة بين الناس حول مختلف الثقافات وتمكينهم من الاتصال مع أشخاص من خلفيات مختلفة. كما أن التعليم ينشر قواعد وقيماً، ويعزز المواطنة الفاعلة القائمة على المشاركة. ولكن المدارس يمكن أن تؤدي دوراً في تخفيف تدرجات الصحة وتعليم الأطفال العادات الصحية وكيفية اتباع نظام غذائي صحي ومتوازن¹⁰¹. والتقارب في التعليم الابتدائي والثانوي (الفصل 1) يبعث الأمل في تهيئة حلقات مثمرة للإنصاف في المستقبل.

عدم المساواة في الدخل يمكن أن يضعف التماسك الاجتماعي في المجتمعات. فالتفاوتات في الدخل تضعف الثقة والتضامن والتفاعل الاجتماعي، فيتقوض العقد الاجتماعي (مجموعات القواعد والتوقعات السلوكية التي يلتزم بها الناس طوعاً والتي تقوم عليها المجتمعات المستقرة). لكن هل يضعف عدم المساواة في الدخل التماسك الاجتماعي فحسب، أم أن لهذه العلاقة اتجاهين، وأن ضعف التماسك الاجتماعي يعيق سياسات إعادة التوزيع؟ من أبرز سمات التماسك الاجتماعي قوة العلاقات الاجتماعية، والقيم المشتركة، والشعور بالهوية والحس بالانتماء إلى مجتمع معين⁸⁹. ومن أكثر المقاييس شيوعاً للتماسك الاجتماعي مستوى الثقة بين أفراد المجتمع. فالثقة بالناس تعني القبول بالغرباء كجزء من المجتمع ومشاركتهم القيم الأساسية. وتقوم الثقة على التفاؤل والمراقبة: وضع الثقة في الغرباء لا يعتبر مخاطرة⁹⁰. لكن مع زيادة عدم المساواة، قد يشعر الأقل ثراء بأنهم مجردون من القوة، وتقل ثقتهم في مجتمع يعتبر عموماً غير عادل، في حين قد لا يشعر الناس في أعلى السلم أنهم يتشاركون في هذا المصير، أو أن عليهم السعي إلى تحقيق هدف مشترك⁹¹.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أنه كلما ارتفع عدم المساواة في الدخل في البلدان المتقدمة انخفض مستوى الثقة داخل المجتمع⁹². وفي بعض البلدان الأوروبية حيث عدم المساواة في الدخل أعلى، يكون الناس أقل استعداداً لتحسين الظروف المعيشية للآخرين، بغض النظر عن دخل الأسرة، في حين يقل التضامن ويكون الناس أقل استعداداً لدعم مؤسسات إعادة التوزيع⁹³. وهكذا فالتفاعل بين أوجه عدم المساواة والتضامن يسير في الاتجاهين.

وعندما ترتفع أوجه عدم المساواة الأفقي، أو يُعتقد أنها مرتفعة، قد ينسحب الناس من بعض التفاعلات الاجتماعية (الإطار 2-3)، ما قد يضعف الثقة والتماسك الاجتماعي⁹⁴. وفي البلدان التي ترتفع فيها عدم المساواة، يقل احتمال اختلاط الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية وتفاعلهم⁹⁵. وهم على الأرجح يعيشون في أحياء مختلفة، ويرتاد أولادهم مدارس مختلفة، ويقرأون صحفاً مختلفة، ويشاركون في مجموعات مختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الإطار 4-2). وقد يختلفون في الآراء، ولا يعرفون إلا القليل عن مصير شركائهم في الوطن. والأشخاص

عندما ترتفع أوجه عدم
المساواة الأفقي، أو
يعتقد أنها مرتفعة، قد
ينسحب الناس من بعض
التفاعلات الاجتماعية،
ما قد يضعف الثقة
والتماسك الاجتماعي

قوة مدركات أوجه عدم المساواة في جنوب أفريقيا

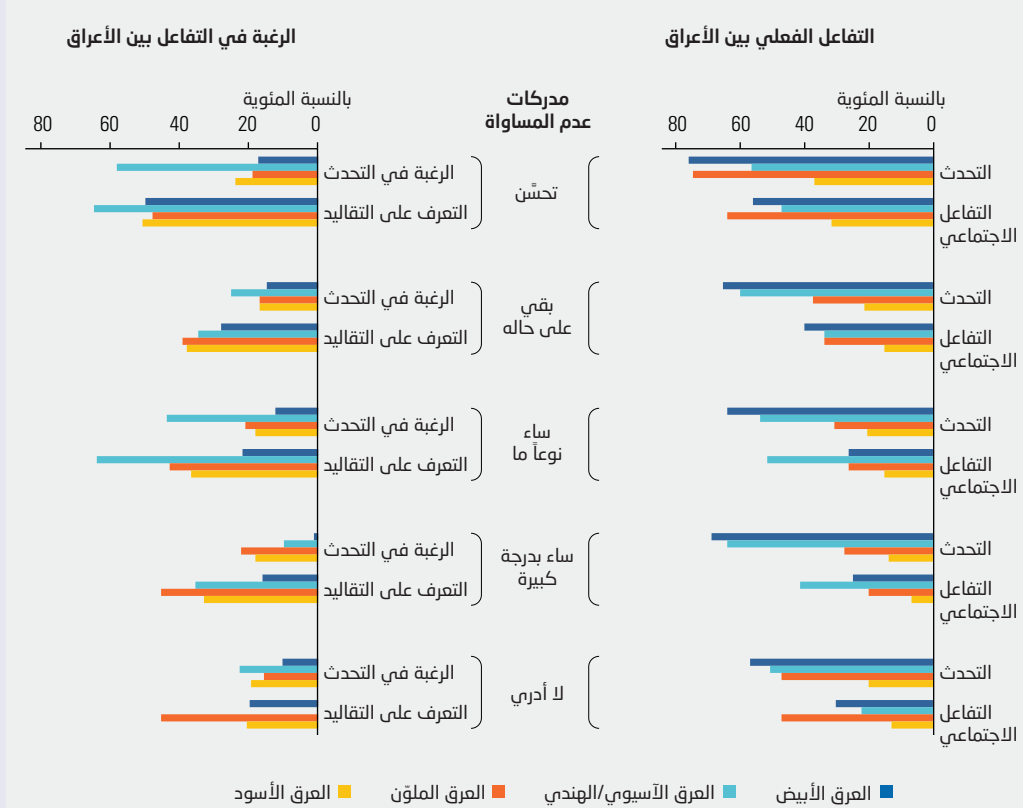
التفاعل بين الأعراق لنسبة 70 في المائة تقريباً من مواطني جنوب أفريقيا الذين يشعرون بأن عدم المساواة لم يتغير كثيراً بل ازداد على مر الزمن بالمقارنة مع أولئك الذين يعتبرون أن عدم المساواة أخذ في الانخفاض. وتزداد هذه التنشئة بين المجموعات العرقية عندما تتراجع مدركات عدم المساواة (الشكل). والرغبة في التفاعل بالغة الأهمية في هذا السياق، إذ تختلف عن التفاعلات الفعلية بسبب الظروف. وتبقى النتيجة ذات دلالة حتى بعد تثبيت مقياس مستويات المعيشة المتعدد الأبعاد، ومقاييس العرق، والتعليم، والثقة، وغير ذلك.

وهذه النتائج هامة لأن التفاعل بين الأعراق أساسي لتحقيق التماسك الاجتماعي في جنوب أفريقيا. والتماسك الاجتماعي يزيد بدوره من إمكانية التوافق على سياسات الأثر المكافئ التي تحد من عدم المساواة. وتتوفر أدلة ضعيفة على أن تراجع عدم المساواة الموضوعية يحسن التماسك الاجتماعي. ويتيح ذلك فرصة لخلق دورة حميدة من التماسك الاجتماعي وانخفاض أوجه عدم المساواة.

جنوب أفريقيا هي حالة مثيرة للاهتمام وجديرة بالدراسة في التماسك الاجتماعي وأوجه عدم المساواة، نظراً لتاريخ الفصل العنصري فيها وما يتصل به من أوجه عدم مساواة عمودي وأفقي. واستناداً إلى مقاييس مستويات المعيشة المتعددة الأبعاد، تراجع مستوى عدم المساواة بشكل ملحوظ بين الأفراد والأعراق منذ عام 2008. ومع ذلك فالتفاعلات بين الأعراق (مقاسةً بالتفاعلات الاجتماعية العرقية الفعلية، والرغبة في التفاعل وفي التعرف على تقاليد الأشخاص من أعراق أخرى) انخفضت منذ عام 2010. وفي حين لا يشكل التفاعل العرقي سوى جزء من التماسك الاجتماعي، فهو شديد الأهمية في جنوب أفريقيا. وهذه النتائج تتعارض مع الفطرة، ومع النتائج التجريبية للبلدان الأخرى.

ومن التفسيرات المحتملة هو أن الاتجاهات التي يتصورها الناس عن عدم المساواة، وهي مختلفة كلياً عن الاتجاهات الفعلية، هي أكثر أهمية للتنبؤ بالتنشئة الاجتماعية القائمة على التفاعل بين الأعراق. وتقل احتمالات المشاركة في التنشئة الاجتماعية القائمة على

المزيد من التفاعل بين الأعراق مع تراجع مدركات أوجه عدم المساواة



المصدر: David and others 2018.

المصدر: David and others 2018.

المائة (الشكل⁴). وبخض التفصيل إلى أرقام أحادية تأتي النتيجة انخفاضاً كبيراً في معدل الفصل (9 في المائة، مثلاً، تؤدي إلى 52 في المائة). وهذا يعني أن الناس الذين يشتركون في الخصائص العرقية يتقلون تلقائياً للعيش بجوار بعضهم. وهذه الأنماط السلوكية تسرع وتيرة تصاعد عدم المساواة بسبب قوة تأثير الجوار، في تعبير لوصف أثر الجوار على إمكانية ارتقاء الفرد في السلم الاجتماعي، بتأثير من الأقران والقوة. وفي معظم البلدان النامية، يرجح أن يكون تأثير الجوار أقوى لاتساع الفوارق في تأمين المنافع والخدمات العامة، لا سيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية⁵.

بيد أن تدخلات السياسة العامة يمكن أن تساعد على تشكيل السلوك البشري، إذ تؤمن حوافز مضادة تخفف من قوة تأثير الجوار. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يحد عدم المساواة في أسعار المساكن من قدرة العمال على الانتقال إلى أماكن يمكنهم فيها جني المزيد من الدخل⁶. كما يمكن أن تتباعد نوعية الخدمات العامة، مثل المدارس، بين الأحياء، فيفاقم هذا التباعد أوجه عدم المساواة. والدعم الحكومي للإسكان أو المدارس الرسمية الجيدة النوعية على قدم المساواة يمكن أن يساعد في التخفيف من هذا الأثر. وقد أظهرت تجربة "الانتقال إلى فرصة" فعالية هذه السياسات، عن طريق تقديم قسائم للإسكان لأسر اختيرت عشوائياً للانتقال إلى أحياء أفضل. وساعد هذا الانتقال في زيادة الحضور في المدرسة وزيادة إيرادات الذين انتقلوا في مرحلة الطفولة⁷.

لا يعمل البشر في عزلة، فسلوكهم يتوقف إلى حد ما على سلوك الناس في جوارهم المعرفي¹. ويبيّن مثال من النماذج القائمة على الأفراد الطبيعة الناشئة لأوجه عدم المساواة² ويبيّن نموذج للفصل على أسس عرقية في الأحياء السكنية، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال عدم المساواة الجغرافية، أنه مهما قلت الأفكار المسبقة الفردية، فالفصل يمكن أن ينشأ من مجرد تفاعل الأفراد³.

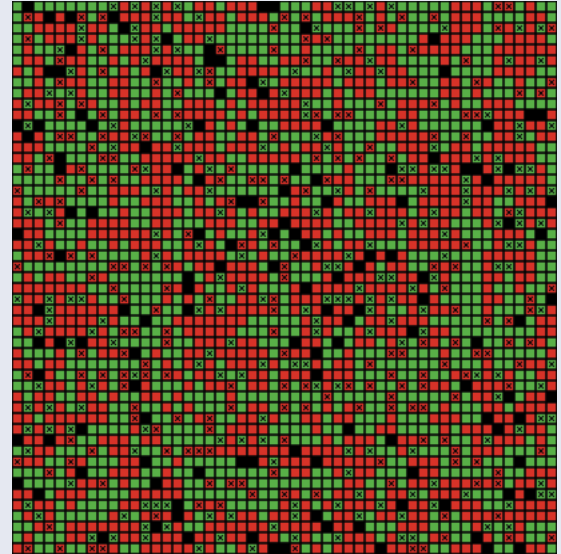
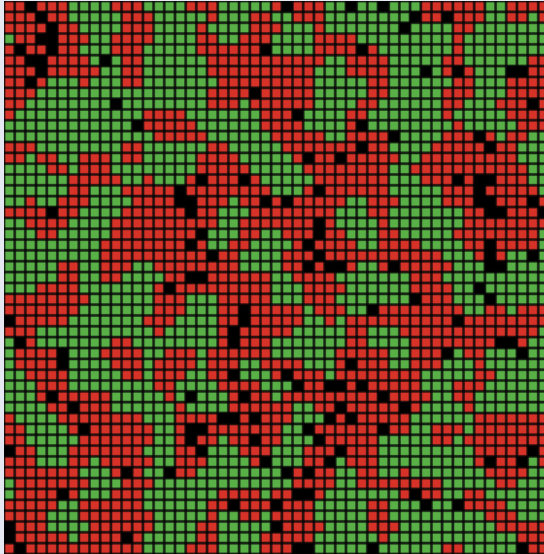
ولنموذج الفصل نوعان من الوحدات، حمراء وخضراء، أعدادهما متساوية، يشغل كل منهما "رقعة" من بيئة النموذج (ما يعادل منزلاً). وفي المتوسط، تبدأ كل وحدة بعدد متساو من الجيران الخضر والحمراء. المعيار الأساسي هو النسبة المئوية المتوسطة من رغبة الوحدات من الجيران من اللون نفسه بالعيش متجاورة (30 في المائة أو 70 في المائة على سبيل المثال). وإذا لم يكن لوحدة ما عدد كاف من الجيران من لونها (حسب ما معيار الأفضلية)، تنتقل إلى مكان قريب.

وتنتج هذه المحاكاة ملفتة للنظر. وانطلاقاً من تفضيل للمساواة التامة (50 في المائة من الجيران من اللون نفسه) تؤدي تحركات الوحدات إلى فصل إجمالي يصل إلى 86 في المائة (وبعبارة أخرى، يكون حوالي 86 في المائة من الجيران من اللون نفسه، على الرغم من أن كل شخص يرغب في تنوع قدره 50 في المائة). وبخض التفصيل إلى 40 في المائة، تأتي النتيجة انخفاضاً في مجموع معدل الفصل إلى حوالي 83 في المائة؛ وبخض التفصيل إلى 30 في المائة يصل معدل الفصل إلى نحو 75 في

كيف ينشأ الفصل من التفاعل

نقطة الانطلاق مع عدد مماثل من الجيران الخضر والحمراء

بعد التفاعل بين الوحدات



المصدر: Wilensky 1997.

ملاحظات

1. Iversen, Krishna and Sen 2019. 2. تستخدم النماذج القائمة على الوحدات للتنبؤ بالسلوك البشري. باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات البرمجية، تعنى النماذج القائمة على الوحدات بتكوين مجموعة من الوحدات (أفراد وشركات وأشجار وحيوانات ومجتمعات وبلدان، وما إلى ذلك)، وتصميم قواعد سلوكية بسيطة (إما جميع الوحدات أو مجموعات فرعية)، ووضع الوحدات في بيئة محاكاة (تتألف من بعدي الزمان والمكان)، ثم تحرير الوحدات للتفاعل على أساس القواعد السلوكية. ونقطة المحاكاة هي في مراقبة الظواهر الناشئة والخصائص الإجمالية التي تولدها التفاعلات بالاستناد إلى الظروف الأساسية هذه، دون تحديد التوازن المسبق أو أي هدف آخر. 3. Schelling 1978. 4. وتتوقف دقة الأرقام على إجراء عملية المحاكاة نفسها ومقياس الكثافة (أي نسبة الأحياء المسكونة؛ وفي هذه الحالة 95 في المائة). 5. Bayoumi and Barkema 2019. 6. Iversen, Krishna and Sen 2019. 7. Chetty, Hendren and Katz 2016.

كيف تتحوّل أوجه عدم المساواة إلى عدم مساواة في السياسة ثم تتردّ مجدداً

التي يتسع فيها انتشار الإنترنت، يرتبط عدم المساواة إيجابياً مع كل من عدم المساواة في المعلومات (مقاساً بمعامل جيني المقدر بعدد مصادر الأنباء التي يستخدمها كل فرد) والفقر من حيث المعلومات (احتمالية عدم استخدام أي مصدر للأخبار أو مصدر واحد فقط). وفي أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرتفع عدم المساواة في الدخل والمعلومات، ثمة فرد من كل عشرة لا يستخدم أي مصدر للمعلومات أو مصدراً واحداً فقط (أي يعاني من الفقر من حيث المعلومات)¹⁰⁷. والناخبون الأقل اطلاعاً أكثر عرضة لما سبق وصفه من تأثير سياسي لمصادر الإعلام الضئيلة التي يستهلكون. وقد تزوج المصادر الإعلامية هذه أو تحمي مصالح مجموعات محددة، وذلك اعتماداً على وسائل تمويلها. ويشار إلى هذا النوع من التبليغ المتحيز بـ "النفوذ الإعلامي"¹⁰⁸. ويمكن لاجتماع شدة الفقر من حيث المعلومات مع تعاطف النفوذ الإعلامي أن يقوض العمليات الديمقراطية¹⁰⁹، إذ يؤثر على سلوك الناخبين الشديد التأثير بالأنباء الكاذبة¹¹⁰.

ويمكن أيضاً لأوجه عدم المساواة أن تزيد كلاً من الطلب على القادة الشعبويين والمستبدين وانتشار ظهورهم. فحين يؤدي تزايد أوجه عدم المساواة إلى ترسيخ الشعور بالظلم الممنهج، يزداد معه انفتاح عامة الناس إلى الحركات السياسية الخارجة عن التيار السائد¹¹¹. ويتسع نطاق المشاركة السياسية في بعض السياقات، إذ يستثير القادة الشعبويون المظالم بربط الإقصاء السياسي مع الاجتماعي والاقتصادي¹¹². وبصورة أعم، يستخدم القادة الشعبويون القلق الاقتصادي، والسخط العام، وتقلص شرعية الأحزاب المؤيدة للوضع الراهن لإنشاء سرديات جديدة تستغل واحداً من انقسامين: أولهما ثقافي، يشمل الفوارق الدينية والعرقية والوطنية، وتزدهر في سياقه الشعبوية اليمينية، والثاني يشدد على الفوارق الاقتصادية بين النخب الثرية والفئات الدنيا، وتزدهر في سياقه الشعبوية اليسارية¹¹³. وكلاهما يقسم المجتمع، ويضعف التماسك الاجتماعي.

وإحدى طرق فهم التفاعل بين عدم المساواة وديناميات السلطة هي الاستناد إلى إطار للكشف عن إحدى العمليات التي تولّد أوجه عدم المساواة وتديمها. وكثيراً ما يشار إلى هذه العملية، في جوهرها، بمصطلح "الحوكمة" أو الطريقة التي تتفاوض فيها مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع للتوصل إلى الاتفاقات (السياسات والنظم). وحين تتخذ الاتفاقات هذه شكل السياسات، تحظى بالنفوذ

يخلص معظم الأدبيات إلى أن أوجه عدم المساواة في بلدان التنمية البشرية المتقدمة، تثبط المشاركة في الحياة السياسية، ولا سيما كثافة المناقشات السياسية والمشاركة في الانتخابات بين جميع المواطنين، ما عدا الأكثر ثراءً¹⁰². وهكذا تؤثر النخب (أو حتى أحياناً الطبقة المتوسطة العليا) والمجموعات المنظمة التي تمثل المصالح التجارية على وجهة السياسات بقدر أكبر بكثير من المواطنين العاديين أو مجموعات الضغط التي تعمل في القاعدة. ويحدث ذلك عبر آليات منها التأثير على الرأي العام، والضغط، والمحسوبية¹⁰³. وتتحوّل أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة إلى عدم المساواة في السياسة (الإطار 2-5)، حيث تعمل المجموعات الميسورة على تطويع النظام حسب احتياجاتها، مما يؤدي إلى مزيد من أوجه عدم المساواة. ويقيّد ذلك الحيز المتاح للسياسة الحكومية لمعالجة أوجه عدم المساواة، لأن القرارات السياسية هي انعكاس لتوازن القوى في المجتمع. وهذا ما يشار إليه بهيمنة النخبة على المؤسسات¹⁰⁴.

وقد تفضي الاختلالات في موازين القوى إلى تدهور في الوظائف المؤسسية يعيق فعالية تنفيذ السياسات. فحين تتفشى المحسوبية في المؤسسات، وتأسرها النخب، لا يعود المواطنون راغبين في التعاون بشأن العقود الاجتماعية. وإذا تمثّل ذلك في عدم انصياع المواطنين لدفع الضرائب التي تفرضها الدولة، تتضاءل قدرة الأخيرة على تقديم الخدمات العامة العالية الجودة. وقد يفضي هذا، بدوره، إلى تزايد أوجه عدم المساواة وترسيخها في مجالات كالصحة والتعليم مثلاً. وحين تسود نظرة إلى المنظومة برمتها بأنها مجحفة، ينحو الناس إلى الانسحاب من العمليات السياسية، ما يزيد تأثير النخب ترسخاً وقوة¹⁰⁵.

وفي عالم يسهل فيه الحصول على المعلومات ويزداد أهمية، تمثل وسائل الإعلام منفذاً حيويًا تتضخم خلاله الاختلالات في النفوذ. فيمكن لمختلف أصحاب المصلحة أن يُوجدوا تدفقات للمعلومات أو أن يستغلّوها أو يحرفوها بما يلائم غاياتهم، وبطرائق تعدل مسؤوليات الآخرين أو تمكّن منها أو تعطلها، وذلك ضمن مجموعة متباينة من وسائل الإعلام القديمة والجديدة¹⁰⁶. ورغم سهولة وصول الكثيرين إلى المعلومات، لا يتمتع الجميع بالقدر نفسه من سعة الاطلاع. في البلدان

القرارات السياسية هي انعكاس لتوازن القوى في المجتمع. وهذا ما يشار إليه بهيمنة النخبة على المؤسسات

والمغزى المعياري المستقل الذي يشير إليه عدم المساواة هو أنه لا ينبغي الاكتفاء بالقضاء على الفقر والحرمان؛ بل أيضاً الحد من تركّز الدخل والثروة في أعلى سلم التوزيع⁴. في عام 2019، تمتع أغنى 26 فرداً في العالم بقدر من الثروة يعادل ما يمتلكه أدنى 50 في المائة من سكان العالم⁵. وما ثمة تبرير معياري لشدة عدم المساواة هذه. ولا يراكم أغنى الأغنياء ثرواتهم بالطرق القانونية دوماً، خصوصاً مع فحاحة انتشار الفساد والجريمة المنظمة والتلاعب المالي وغسل الأموال والتهرب من الضرائب في العالم. ولكن حتى لو حقق بعض هؤلاء ثرواتهم بطرق قانونية، فذلك يثير الشكوك حول مسوغات قوانين تحايي بهذه الشدة مصالح الأغنياء. ومن المجافي للمعقول عزو شدة عدم المساواة إلى تباين الكفاءات، خصوصاً بعد تزايد حصة رأس المال من الدخل، وهي تكافئ الملكية المحضة، في حين يؤثّر الحظ إلى حد بالغ على النتائج. ولا يمكن أيضاً تسويغ عدم المساواة الشديد هذا بأنه ضروري للحد من الفقر، أو بأنه يمثل ميزة اجتماعية بأي وجه من الوجوه. فالثراء الطائل لا يحسن إمكانات الاستهلاك لدى الأغنياء، إذ ليس بمقدورهم أن يستهلكوا شخصياً كل ثروتهم، ولا حتى حصة معتبرة منها.

والواقع أن معظم استخدامات أغنى الأغنياء للثروة يصب في ممارسة النفوذ على الغير. فإذا امتلكوا شركة أو تولوا توجيهها أو إدارتها، فغالباً ما يسخرون ثروتهم للسيطرة على العاملين لديهم وعلى ظروف عملهم. وإذا حازوا على احتكار للبيع أو الشراء، فقد يتحكمون بالمستهلكين أو المزودين أو المجتمعات المحلية التي يعملون فيها. وإذا مارسوا الضغط السياسي أو تبرعوا بالمال للسياسيين، يستأثرون بالدولة. كما يتمتع أغنى الأغنياء بقدر غير متناسب من السطوة على المؤسسات العالمية، وخصوصاً على التمويل العالمي، وقد ساهم ذلك في نشوء المخاطر المالية النظامية وعدم الاستقرار الذي تشهده بلدان عديدة في جميع أنحاء العالم.

وبعد طفرة في انتشار الديمقراطية في العقد الأخير من القرن الماضي والأول من هذا القرن، نشهد حالياً نكوصاً في الديمقراطية. فتبلغ منظمة Freedom House بأن 22 من 41 دولة ديمقراطية تراجعت فيها الحريات خلال الأعوام الخمسة الأخيرة⁶. ولم تستكشف بالكامل بعد الروابط السببية بين عدم المساواة التوزيعية (بما في ذلك التركيز الشديد للثروة في أعلى سلم التوزيع وتضيّق آفاق الفئات الوسطى العالمية) وتآكل المعايير والمؤسسات الديمقراطية. ورغم ذلك، فالمعروف حتى الآن ينذر بالخطر. ففي حين سيتمكن أغنى الأغنياء من الإفلات من أسوأ تبعات تغيّر المناخ العالمي (ما لم يخفف منها)، ماذا سيحل بمليارات الأشخاص الذين سيقعون فريسة للأمراض، أو سيبتون دون مأوى أو حتى جنسية جراء ارتفاع مستويات سطح البحر، أو الفيضانات وفترات الجفاف وموجات الحرارة الشديدة. وما يصحب ذلك من نزاعات اجتماعية وحروب أهلية؟ وأوجه عدم المساواة الكبيرة التي تنشأ عن أوضاع المواطنة شهدهد اللاجئين جراء الأحوال البيئية وظروف الحرب، بينما يهاجم السياسيون في بلدان المقصد المؤسسات الديمقراطية تحت اسم إغلاق الحدود. وفي زمن يتطلب فيه التصدي لتحديات تغيّر المناخ قدرماً متعاضداً من التعاون الدولي، تتسحب الدول من المؤسسات العالمية. فلا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المساواة، داخل البلدان، وبينها، وفي حوكمة المؤسسات العالمية، وذلك لتعزيز التنمية البشرية، ولحسن التعامل مع أخطر تحدّي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين.

ما سبب أهمية عدم المساواة للتنمية البشرية؟ عدم المساواة يحد من آفاق التنمية أمام الأقل حظاً، ويقوّض قدرة السياسات غير الموجهة الداعمة للنمو على الحد من الفقر، لأن الميسورين يستأثرون بمعظم مكاسب النمو. ويحد عدم المساواة أيضاً من الحركة الاجتماعية، إذ يمكّن الفئات الميسورة من اقتناص الفرص وسد المنافذ أمام الفئات الأدنى دخلًا وثروةً.

وإلى جانب هذه الشواغل السياسية، وجه المنظرون الاهتمام إلى الجوانب المترابطة لعدم المساواة، التي تتجاوز مجرد وقائع عدم المساواة في التوزيع: عدم المساواة في الحركة وينتج ويكوّن أحياناً علاقات اجتماعية قائمة على القمع والهيمنة والاحترام والمكانة⁷. والضرر ليس مجرد ضرر مادي أو سرقة للأجر أو التعرض للضرب على يد شريك في المنزل، إنما هو العيش في خضوع لآخرين يمارسون نفوذاً للإلحاق الأذى ويفلتون من العقاب، ولا يترددون في التضحية بالمصالح الحيوية لأي فرد ارضاءً لجشعهم، الذي لا يسبب الحرمان وحسب بل القمع أيضاً. وليس مجرد الافتقار إلى الملابس الملائمة، ولكن الوصمة التي تلتق بالحرمان هو الذي يجعل الفقر صفة. وما يواجهه ذوو الإعاقة، ليس فقط الصعوبات الجسدية التي تمنعهم من الوصول إلى الأماكن العامة، بل القليل من الاهتمام الذي يوليه المهندسون المعماريون والسياسات العامة لمصالحهم، ما يقوّض، لا بل يكون مكاتهم الوطنية ولكن في نظر الآخرين.

وفي جميع أنحاء العالم، يربط عدم المساواة الفوارق في الهوية الاجتماعية مثل نوع الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، والميل الجنسي، فيعطي تسفياً بعض الفئات الاجتماعية على أخرى، في ما تتمتع به من فرص، وما تمتلكه من نفوذ، وما تحظى به من احترام من الآخرين. وفي هذه الظروف، يفتقر أفراد المجموعات التابعة إلى الوسائل الفعالة للدفاع عن حقوقهم الإنسانية، حتى في الدول التي تعترف بهذه الحقوق في القانون. والفئات المعرضة للتحرش والاعتداء الجنسيين لا تستطيع الدفاع عن حقوقها إذا ما كانت الأعراف الاجتماعية والقانونية تعطن تلقائياً بمصداقية الشهادات. والمجموعات القريبة من مكبات النفايات السامة والصناعات الملوثة لا يمكنها الدفاع عن حقوقها إذا كانت تنفق إلى وسائل التمكين وإلى وسائل مساعلة صانعي القرار في الدولة. والمجموعات المحرومة من الوصول إلى التعليم لا يمكنها الدفاع عن حقوقها إذا كانت حقوقها منقصة، أو إذا افتقرت تلك الفئات إلى المعرفة بكيفية التماس الاجراءات القضائية والبيروقراطية المعنية بضمان تلك الحقوق.

وعندما يمس عدم المساواة في التوزيع في العلاقات الاجتماعية يقوّض الثقة بين أفراد المجتمع، ويزعزع الثقة في المؤسسات. ويؤجج العنف والجريمة بين الطوائف والمذاهب. ويقوّض الديمقراطية بتمكين الأغنياء من الهيمنة على الدولة، والاستئثار بالنصيب الأكبر من المنافع العامة، وتحويل أعباء الضرائب في اتجاه تنازلي، وفرض التقشف المالي، وتجنب المساعلة على سلوكيات الاستغلال المحجف والجريمة. بل إن القوانين والأنظمة التي تشكل الأسس الاقتصادية للأسواق، والممتلكات والشركات، صممت تحت تأثير المجموعات النافذة القادرة دائماً على حرف القوانين الحيادية نحو مصالحها⁸.

وتظهر هذه الآثار في دول من جميع مستويات التنمية البشرية، حتى تلك التي ينخفض فيها الفقر، وتزداد شدتها مع بلوغ أوجه عدم المساواة درجتها القصوى لدى أعلى 1 في المائة على سلم توزيع الدخل والثروة⁹، وكذلك مع تقلص الطبقة الوسطى أو بقاء حالها على ما هو عليه.

الطريقة التي تتجلى بها الاختلالات في موازين القوى إما ستوسع دائرة عدم المساواة وترسخها، أو ستمهد الطريق أمام ديناميات أقرب إلى المساواة والشمول

الجهات الفاعلة في المستقبل. والطريقة التي تتجلى بها الاختلالات في موازين القوى إما ستوسع دائرة عدم المساواة وترسخها، أو ستمهد الطريق أمام ديناميات أقرب إلى المساواة والشمول. وهذه طريقة واضحة يقوّض بها عدم المساواة فعالية الحكومة¹¹⁴.

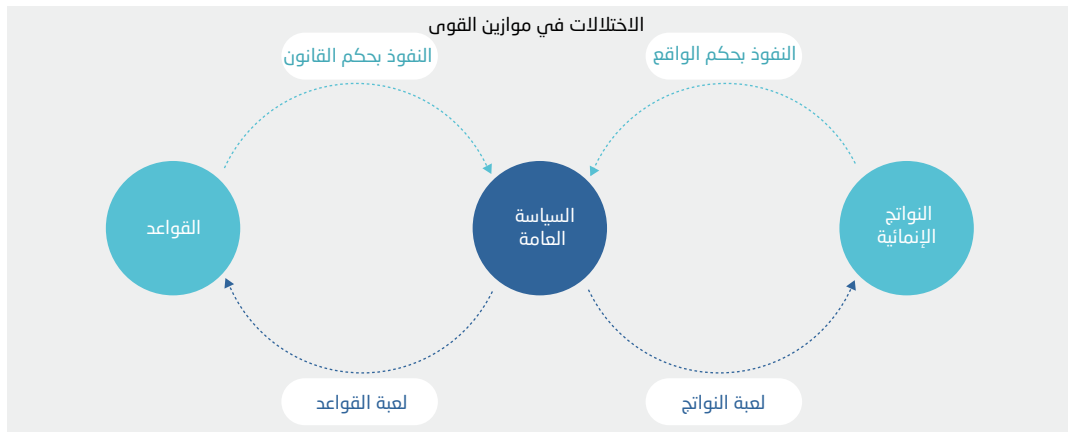
العنف وعدم المساواة: الحلقة المفرغة الأقسى

يركز هذا القسم الأخير على ما يمكن اعتباره الحلقتين المفرغتين الأقسى، وهما العلاقات بين أوجه عدم المساواة وجرائم القتل، وبينها والنزاع العنيف. ففي البلدان التي تسجل أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في جميع فئات التنمية البشرية العدد الأكبر من جرائم القتل. والرابط قوي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً: وعزي إلى عدم المساواة في الدخل ثلث التغيير في معدلات جريمة القتل، حتى بعد اعتبار عدد سنوات التعليم المدرسي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومدى التحول نحو الديمقراطية، والانقسام الإثني¹¹⁵. وللتعليم أثر مخفف على هذه العلاقة، ولكن فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، حيث يؤدي ازدياد متوسط سنوات الدراسة بحوالي 1.8 سنة إلى تقليص بأكثر من النصف في الرابط بين عدم المساواة في الدخل ومعدلات جرائم القتل¹¹⁶. وتتوافق النتائج المستخلصة من دراسة عن حرب المخدرات في المكسيك مع الفرضية القائلة بأن عدم المساواة في الدخل يجلب المزيد من العنف.

الكافي للتأثير على توزيع الموارد في المجتمع (السهم الأدنى من الحلقة اليمنى في الشكل 2-7، "لعبة النواتج") فتحدد، مثلاً، السياسات حول الضرائب فئات المجتمع التي ستدفع للنظام المالي، والفئات التي ستستفيد منه. وتؤثر هذه السياسات مباشرة على النواتج الإنمائية، على غرار عدم المساواة في الاقتصاد (والنمو). بيد أن هذه السياسات، حين تعيد توزيع الموارد الاقتصادية، تعيد بحكم الواقع توزيع النفوذ أيضاً (السهم الأعلى من الحلقة اليمنى في الشكل 2-7). وقد يؤدي ذلك إلى توليد (أو تعزيز) اختلالات في موازين القوى بين الجهات الفاعلة التي تتفاوض في الأوساط السياسية، ما يؤثر بدوره سلباً على فعالية تنفيذ السياسات الإنمائية. يمكن، على سبيل المثال، أن تظهر اختلالات في موازين القوى في استئثار بعض الجهات الفاعلة بالسياسات، فتقوّض قدرة الحكومات على تحقيق الأهداف البعيدة الأمد. وقد تظهر أيضاً في استثناء بعض الفئات السكانية من الحصول على الخدمات العامة العالية الجودة، فتقوّض التعاون من خلال الإضرار بحوافز دفع الضرائب. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من عدم المساواة (فخاخ عدم المساواة) التي تبدأ فيها المجتمعات بمأسسة عدم المساواة. تنعكس هذه الحلقة في المؤسسات والأعراف الاجتماعية السائدة (لعبة النواتج)، وقد تدفع الجهات الفاعلة إلى تغيير قواعد اللعبة (السهم الأدنى من الحلقة اليسرى في الشكل 2-7). وبذلك، يعاد توزيع النفوذ بحكم القانون، ما يؤدي إلى نتائج أبلغ أثراً، لأنه لا يغيّر النواتج الإنمائية الحالية فحسب، بل يفرض شروطاً ترسم مسار سلوك

الشكل 2-7

كفاءة الحكمة: حلقة لا تنتهي



ملاحظة: القواعد تشمل القواعد النظامية وغير النظامية (الأعراف). وتشير النواتج الإنمائية إلى الأمن والنمو والإنصاف. المصدر: World Bank, 2017b.

فقد انعكست زيادة بنقطة واحدة في معامل جيني بين عامي 2006 و2010 على ارتفاع معدل جرائم المتعلقة بالمخدرات إلى 10 جرائم لكل 100,000 من السكان¹¹⁷.

بيد أن الآلية الكامنة وراء هذه العلاقة ليست واضحة. فيشير البعض إلى أن الشعور بالعار والإذلال في المجتمعات التي يسودها عدم المساواة دافع نحو العنف، لا سيما بين الشباب الذين يتعرضون لضغوط لضمان المكانة¹¹⁸. ويقترح آخرون تفسيراً يستند إلى علم النفس الاجتماعي، فيشيرون إلى أن عدم المساواة في الدخل يرسخ الهرميات الاجتماعية، ما يسبب قلقاً اجتماعياً ونزاعاً بين الطبقات ويضر بالثقة والتماسك الاجتماعي¹¹⁹. وتدعم هذا التصور، تجريبياً، بيانات تبين ترابطاً عكسياً بين الثقة وعدم المساواة في الدخل، على الأقل في البلدان المتقدمة النمو (الرجوع إلى ما سبق). والمجتمعات التي لا تتمتع بالثقة والتماسك لا تملك القدرة الكافية لإرساء مجتمعات محلية آمنة. وهذا، مصحوباً بشدة الضغوط من أجل المكانة، قد يزيد من العنف.

والأدلة حول العلاقة بين عدم المساواة والنزاع العنيف متباينة على المستوى الكلي. فبعض الدراسات يشير إلى أن عدم المساواة يحفز عدم الاستقرار الذي قد يؤدي إلى العنف¹²⁰. وبعضها الآخر لا يجد علاقة بين عدم المساواة في الدخل والنزاع العنيف¹²¹. وفي الآونة الأخيرة، حاجت فرانسيس ستيفارت (Frances Stewart) بأن الاضطرابات السياسية، بما فيها النزاعات العنيفة والحروب الأهلية، تنشأ عن عدم المساواة الأفقي بين مجموعات مختلفة، تميز كل منها نفسها عن الأخرى من خلال التاريخ أو الدين أو اللغة أو العرق أو المنطقة أو الطبقة أو ما شابه ذلك¹²². تظهر الفوارق بين المجموعات في جميع المجتمعات، إلا أنها لا تؤدي عادة إلى النزاع إلا حين يسود عدم المساواة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ويفاقمه الإقصاء السياسي لبعض المجموعات¹²³.

ومن شروط إفضاء عدم المساواة الأفقي إلى النزاع توفر مصالح لدى القادة أو النخب في حشد المجموعات وإشغال فتيل النزاع. وتنشأ هذه المصالح من أوجه أفقية من عدم المساواة السياسي بين النخب¹²⁴. ويضاف إلى ذلك مزيد من محددات النزاع، كطبيعة الدولة، ودور المؤسسات المحلية، وتوفر الموارد الطبيعية¹²⁵، والنزاع بين بعض المجموعات على الحصول على النفوذ والموارد والخدمات والأمن¹²⁶.

قد تتفاعل الصدمات أيضاً مع أوجه عدم المساواة الأفقي لتساهم في تفشي عدم الاستقرار. ومن الأمثلة على ذلك مساهمة الجفاف الذي أصاب الجمهورية العربية السورية قبل اضطرابات عام 2011، وبين أن اقتران الصدمات بأوجه عدم المساواة الأفقي (بالدرجة الأولى بين السكان الريفيين المتأثرين بالجفاف وسكان المناطق الحضرية) قد يفضي إلى تفاعل يزعزع الاستقرار¹²⁷. ومع أن النزاعات المسلحة التي تزامن نشوبها مع وقوع كوارث كالجفاف أو موجات الحر لم تتجاوز نسبتها 9 في المائة بين عامي 1980 و2010، ترتفع النسبة إلى 23 في المائة في النزاعات ذات خلفية الانقسام الإثني، حيث يبدو وأن الأحداث المعطلة تتبع مساراً مأساوياً¹²⁸. وتزيد فترات الجفاف كثيراً احتمالية النزاع العنيف الدائم في البيئات المنخفضة الدخل التي تعتمد فيها فئات مهمشة عرقياً أو سياسياً على الزراعة. وهذا يؤدي إلى حلقة مفرغة من النزاع العنيف والصدمات البيئية، حيث يتزايد تعرض الفئات لخطر وقوع إحدى هاتين الأزميتين مع تزايد تعرضها لخطر وقوع الأخرى¹²⁹.

وتظهر مقارنات لنزاعات مدنية وطائفية بين 155 مجموعة عرقية أفريقية ذات صلة من الناحية السياسية بأن أوجه عدم المساواة الأفقي في السياسة والاقتصاد قد تؤدي إلى النزاع. غير أن الغايات من العنف تتباين، فالإقصاء السياسي يفضي إلى عنف يستهدف الحكومة المركزية؛ وأما أوجه عدم المساواة في الدخل أو الثروة، فتعمل على نطاق أوسع كعامل حاسم للعنف السياسي المنظم، لتفاقم خطر نشوب النزاعات الأهلية والطائفية. ويبدو أن النزاعات الطائفية تدفع معظمها مجموعة مشمولة سياسياً لا تخشى كثيراً التدخل الحكومي¹³⁰.

وتشير بيانات مدركات "البارومتر الأفريقي (Afrobarometer) إلى أن أوجه عدم المساواة الحقيقية ليست العوامل المهمة الوحيدة في النزاعات، بل تشمل أيضاً أوجه عدم المساواة المتصورة والإقصاء (الإطار 2-3). وتتزايد احتمالية وقوع الاضطرابات الاجتماعية حين يغلب على الأفراد الظن بأن مجموعتهم تعاني من الحرمان. وبلغ تأييد العنف ذروته حين ترى المجموعات المشمولة التي تتمتع بمكانة سياسية عالية بأن حكوماتها لا تعاملها بإنصاف. ولكن أثر الإقصاء عن تأييد العنف يمكن أن توهنه المدركات الشخصية (وللمزيد عن المدركات الشخصية حول أوجه عدم المساواة، يمكن الاطلاع على الإضاءة 2-1 في الفصل 1)¹³¹.

الاضطرابات السياسية،
بما فيها النزاعات العنيفة
والحروب الأهلية، تنشأ عن
عدم المساواة الأفقي
بين مجموعات مختلفة

بعض أشكال عدم المساواة الأفقي يزداد قبل النزاع، وفي مرحلة النزاع، وخلال السنوات التي تلي نشوب النزاع مباشرة

الإطار 2-6

ويمكن لأوجه عدم المساواة الأفقي أن تحفز النزاع العنيف، وفي بعض الأحيان قد تتزايد قبل نشوب النزاع مباشرة أو أثناءه، أو خلال السنوات التي تليه (الإطار 2-6). ورغم أن النزاعات الكبرى، كالحرب العالمية الأولى والثانية، قد تحفز من عدم المساواة في الدخل (وذلك بالدرجة الأولى من خلال

زيادة قوة التفاوض لدى العمال، حين تتزايد الحاجة إلى التعبئة الجماعية)، تظهر الأدلة التجريبية من نزاعات (داخلية) حديثة بأن عدم المساواة في الدخل يتزايد أثناء النزاع العنيف والأعوام الخمسة الأولى من أنشطة إعادة الإعمار المعتادة بعد الحرب¹³². وارتفاع عدم المساواة المتصل بالنزاع

النزاع المسلح الداخلي وأوجه عدم المساواة الأفقي

المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو

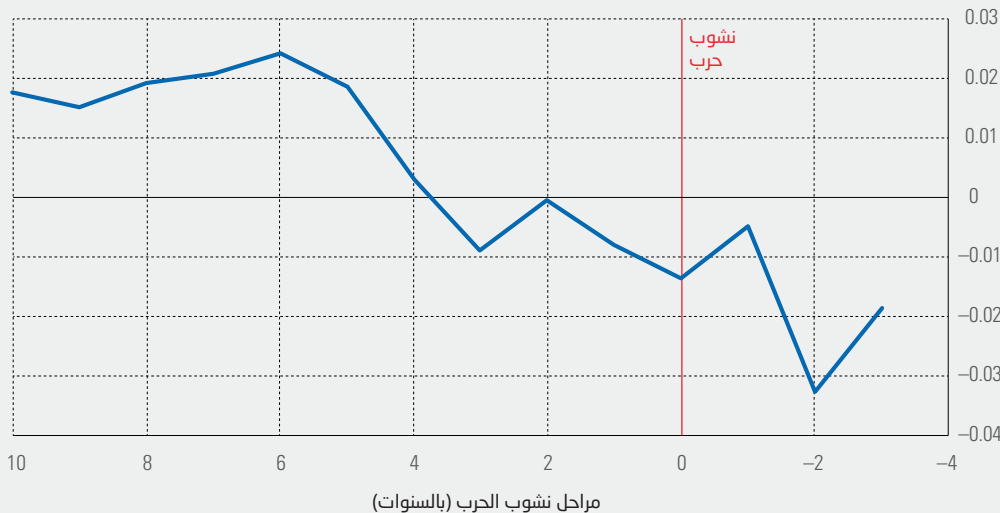
قد تنحسر هذه النتائج في مرحلة ما بعد النزاع، إذ ينتعش الاقتصاد ولا يفرض النزاع تكاليف مباشرة (في بعض المناطق)³. ولكن إعادة توزيع النفوذ والموارد بعد النزاع يعتمد على نتيجة النزاع، وقد تتوقف أنماط عدم المساواة في تلك المرحلة على ما إذا كانت النتيجة اتفاقاً بعد النزاع يؤمن مصالح كل من الخاسرين والظافرين.

وفي السنوات السابقة للنزاع المسلح، يزداد عدم المساواة في معدلات وفيات الرضع على الصعيد الإقليمي وتستخدم هذه المؤشرات في هذا السياق كمؤشر بديل لأحد أبعاد عدم المساواة الأفقي (الشكل 2). ويستمر هذا التزايد خلال السنوات التي تلي نشوب النزاع مباشرة (بين السنة الأولى والخامسة). ويتسق هذا مع تزايد عدم المساواة الأفقي أثناء النزاع. بيد أن التسارع هذا يفقد زخمه بعد 5 إلى 10 سنوات. ولذا، تشير أدلة إلى أن مرحلة ما بعد النزاع ترتبط مع انخفاض في مقياس لأحد أبعاد عدم المساواة الأفقي.

قد يتخذ ما يحدثه النزاع المسلح الداخلي من أثر على أوجه عدم المساواة الأفقي مناح عدة، فيخفف من عدم المساواة في حالات⁴، ويزيدها شدة في حالات أخرى. فأولاً، إذا بلغت أعباء النزاع الداخلي أشد كلفتها على أفقر الفقراء⁵، قد تزداد أوجه عدم المساواة الأفقي. وكان لدى العديد من البلدان والمناطق التي شهدت النزاع المسلح قدراً كبيراً من أوجه عدم المساواة الأفقي حتى قبل النزاع، وازدادت تلك الأوجه شدة حين تعرضت أشد فئات السكان حرماناً لآثار النزاع إلى حد غير متناسب مع بقية الفئات. وثانياً، كثيراً ما يظل النزاع الداخلي المسلح محدود النطاق أو مركزاً في مناطق محددة من البلد. وقد تعزل تلك المناطق، مع من يقطن فيها من فئات، عن باقي المجتمع والاقتصاد. وتعاني مناطق بقدر غير متناسب من دمار المرافق والمباني والخسائر في الأرواح البشرية.

عدم المساواة في معدلات وفيات الرضع على الصعيد الإقليمي قبل نشوب النزاع وبعده

عدم المساواة في معدلات وفيات الرضع على الصعيد الإقليمي (انحراف البلدان عن متوسطها المتوسط)



ملاحظة: يمثل المحور السيني عدد السنوات قبل نشوب النزاع وبعده. ويعرّف النزاع في هذا السياق بأنه النزاع الذي يسقط خلاله في الممارك ما لا يقل عن ألف ضحية. والمحور الصادي هو المتوسط العالمي لانحراف البلدان عن متوسطها المتوسط من عدم المساواة الأفقي. وبعبارة أخرى، فهو يلتقط ما إذا كان عدم المساواة الأفقي في البلدان أعلى أم أقل من المعتاد. ويقاس عدم المساواة على الصعيد الإقليمي كنسبة بين الإقليم الأفضل أداءً وذلك الأسوأ أداءً من حيث معدلات وفيات الرضع. المصدر: Dahlum and others forthcoming.

ملاحظات

1. كثيراً ما تتزايد مشاركة النساء السياسية، مثلاً، في أوضاع ما بعد النزاع (World Bank 2017b). 2. Gates and others 2012. 3. Bircan, Brücker and Vothknecht 2017. المصدر: Dahlum and others forthcoming.

العنيف ليس دائماً، إلا أن انخفاضه ثانية يستغرق من 19 إلى 22 عاماً، وقد يتطلب رجوع مستويات عدم المساواة في الدخل إلى ما كانت عليه قبل الحرب 40 عاماً إذا استمر السلام¹³³.

ويمكن أن توسع النزاعات العنيفة أوجه عدم المساواة في مجالات أخرى من التنمية البشرية، كالصحة والتعليم. وذلك أن النزاعات العنيفة تؤثر إلى حد غير متناسب على الفقراء: فتنشر سوء التغذية، ووفيات الأطفال، وعدد الأفراد المحرومين من القدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب¹³⁴. ونظراً إلى أن الإنفاق الاجتماعي غالباً ما ينخفض نتيجة لتزايد الإنفاق العسكري¹³⁵، يضعف أيضاً تقديم الخدمات العامة، وهو مصدر محتمل آخر لتزايد أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. والحوار دون العنف في مرحلة مبكرة من النزاع هو، دون شك، المنهجية الأفضل لتفادي الشقاء والموت وغير ذلك من أضرار النزاع العنيف. والعنف رهن بالمسار: فمتى اندلع تعمل الحوافز والنظم على نحو يديمه. فلا بد من تسليط الضوء على المظالم التي تشعر بها المجموعات في مرحلة مبكرة لاستجلاء أنماط الإقصاء ومكان ضعف المؤسسات ومعالجتها¹³⁶. فإذا خلت الوقاية من الفعالية، لربما تتيح تسويات ما بعد النزاع، التي غالباً ما تسفر عن مشاركة النفوذ السياسي وقد تشمل إعادة التوزيع الاقتصادي، فرصة لتفادي الانزلاق إلى النزاع مرة أخرى¹³⁷.

أوجه عدم المساواة يمكن أن تتراكم مدى الحياة، عاكسةً اختلالات عميقة في موازين القوى

اتبع هذا الفصل منهجية مزدوجة في الكشف عن الآليات التي تبرز من خلالها وتتكاثر وتستمر بين الأجيال أوجه عدم المساواة في المجالات الرئيسية من التنمية البشرية. ويبيّن أيضاً كيفية ترابط مجالات التنمية البشرية تلك وتفاعلها، لتنقل أوجه عدم المساواة من مجال من التنمية البشرية إلى آخر.

وانطلق القسم الأول من منظور دورة الحياة، مستنداً إلى الحجة القائلة بأن ظروف الوالدين الاجتماعية والاقتصادية تؤثر كثيراً على صحة الأطفال ونموهم في المراحل المبكرة، ما يشكل بدوره طريقة استفادة الأطفال من التعليم الشامل في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويؤلف تحصيل الأطفال العلمي منطلقاً للبداية الناجحة في سوق العمل. ولكن مكانة الوالدين الاجتماعية والاقتصادية تظل مهمة في هذه المرحلة من مراحل دورة الحياة. فيعتمد الشباب على معارف والديهم وشبكاتهم الاجتماعية لنيل الأفضلية في فرص سوق العمل. ومن ثم، يفرض الارتباط التجانسي إلى عودة الحلقة على بدئها، فتنشأ أسر جديدة تتألف من والدين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية متماثلة.

وأما المنهجية الثانية فتخطت النتائج الفردية لتبحث الإطار الكلي لتلك الآليات. وتعتبر هذه المنهجية كيفية تأثير أوجه عدم المساواة على المؤسسات وتوازنات القوى وعمل المجتمعات، وما إذا كانت تلك الأوجه تعزز النمو الاقتصادي أم لا. ومن النقاط الرئيسية أن طبيعة عدم المساواة مهمة أيضاً: فأوجه عدم المساواة بين الفئات قد تكون الحد الفاصل بين الحرب والسلام، فاتخاذ القرارات بشأنها محوري لأي توسيع للكفاءات على الصعيدين الفردي والمجتمعي.

عدم المساواة في
الدخل يتزايد أثناء النزاع
العنيف والأعوام الخمسة
الأولى من أنشطة
إعادة الإعمار المعتادة
بعد الحرب، ويمكن أن
توسع النزاعات العنيفة
أوجه عدم المساواة في
مجالات أخرى من التنمية
البشرية، كالصحة والتعليم

الجزء الثاني

ما وراء المتوسط

الجزء الثاني.

ما وراء المتوسط



يركز القسم الأول من هذا التقرير على أوجه عدم المساواة في الإمكانيات، التي لا تنحصر في الدخل. وفي الوقت نفسه، يشير الجزء الأول إلى وجود فوارق شاسعة حتى ضمن الشريحة السكانية الواحدة، ولا سيما الشرائح الدنيا، إلا أن وضع مؤشرات، كنسبة الفقر، لا يرصد ما يحدث للمهملين، ولا لأولئك الذين يقعون ضحية العوز حتى وإن نفذوا من الحرمان¹. كما يشدد القسم الأول على أن طرفاً لا يستهان به من عدم المساواة يعود إلى أوجه أفقية، أي عدم المساواة بين المجموعات. فنتقدم بعض المجموعات فيما تتعثر أخرى وتُمنع، عمداً في بعض الأحيان، من المشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع. ورغم الدعوة القوية في أهداف التنمية المستدامة إلى جمع البيانات عن عدم المساواة بين المجموعات، كثيراً ما تبقى هذه المعلومات عرضة للتجاهل، ولا تتوفر أصلاً في بعض الأحيان.

وتراعي المقاييس الموجزة أطرافاً مختلفة من عملية التوزيع، وينطوي كل مقياس على أحكام بشأن قيمة حصص الدخل للأشد فقراً والأكثر ثراءً. وفي بعض الأحيان، تُسقى هذه الأحكام "أوزاناً" في دالة لقياس الرفاه الاجتماعي. ويرجّح كل إحصاء موجز هذه الأوزان ضمناً، لكن ليس بالشفافية المطلوبة في معظم الأحيان. وقد يُستخدم بعض الإحصاءات الموجزة أوزاناً اجتماعية لا تعبّر عن القيم الاجتماعية. وأفاد توني أتكينسون، في بحثه الصادر في أواخر ستينات القرن الماضي، بأن مشكلة قياس عدم المساواة "تقارب في الوقت الراهن باستخدام إحصاءات موجزة، على غرار معامل جيني [...] إلا أن النهج التقليدي هذا مضلل، فالنظر في دالات الرفاه الاجتماعي التي تشتمل عليها هذه المقاييس يُظهر، في بعض الحالات، أن لها خصائص لا يُرجّح أن تكون مقبولة، وما من مسوّغات تدعو إلى الاعتقاد بأنها تتماشى مع القيم الاجتماعية. [...] وآمل التخلي عن هذه المقاييس"⁶. وبعبارة أخرى، يحدّد مفهوم عدم المساواة، عند استخدامه، وما ينطوي عليه من أحكام أخلاقية، ما سيؤول إليه البحث من نتائج⁷.

والحال أن معامل جيني أكثر مراعاةً لتحويلات الدخل في وسط التوزيع منه في أسفله أو أعلاه، في حين أن معظم ديناميات الدخل والثروة تحدث، وفي العديد من البلدان، على هذين الطرفين من التوزيع (الفصل 3). ويتركز، وعلى وجه الخصوص، قدر كبير من العمل على عدم المساواة في الأعلى، بحيث تفتقر المقاييس التي ترصد أعلى 10 في المائة، وفي بعض الحالات أعلى 1 في المائة، إلى الوضوح الذي يمكنها من التقاط تراكم الدخل والثروة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتفاعل المفهوم والمقياس، ويؤثر كل منهما على كيفية تطوّر الآخر. وكما يتبيّن

بين هذه الجوانب قاسمٌ مشترك: فهي تخفي وراء المتوسطات أنماطاً من عدم المساواة، تضرّ بالتقدم في التنمية البشرية². ويتناول القسم الثاني هذه المسألة مباشرة. فهو يذهب إلى ما وراء المتوسطات³ ليرصد حقيقة ما يحدث في توزيع الدخل والثروة، ويكشف عن أنماط تطور عمليات التوزيع⁴. ويركّز على عدم المساواة بين الجنسين، وهو الوجه النُظمي الأوسع انتشاراً بين أوجه عدم المساواة الأفقي، والذي غالباً ما يحجبه تحيُّز في جمع البيانات وتحليلها يضرّ بالنساء في عالم "مصمّم للرجال"⁵. وتبيّن الإضاءة 1-3 في نهاية الفصل 3 أهمية البحث داخل البلدان، بل داخل الأسر المعيشية، من أجل تحديد الذين أهملوا وقد حجبته المتوسطات.

ويبدأ التصدي لعدم المساواة بجودة القياس والبيانات. والواقع أن الاعتماد على المقاييس الموجزة هو أحد أهم مكامن الضعف التي تشوب الخطاب العام بشأن عدم المساواة، مع أن اختيار تلك المقاييس ليس مسألة سهلة (الإضاءة 2-3 في نهاية الفصل 3)، ولا هو مجرد شاغل أكاديمي، بل بعدّ جوهر في صنع السياسات.

وقد تحقّق المقاييس الموجزة في تحديد ما يشغل الناس حقيقة من توزيع الدخل والثروة وغير ذلك من نتائج التنمية البشرية. فحصة نسب الدخل، مثلاً، لا تراعي التحويلات التنازلية بين الفقراء (على النحو المشار إليه في الإضاءة 1-3)، وهي مسألة ذات أهمية حاسمة للسياسات. وكثيراً ما يُقاس عدم المساواة في الدخل باستخدام معامل جيني، الذي يراعي التحويلات التنازلية في مختلف مراحل عملية التوزيع، ويُستخدم كثيراً في هذا التقرير نظراً لشيوع اعتماده في السياسات والعديد من دراسات عدم المساواة، ولكنه قد لا يعطي صورة كاملة عما يهم الناس، وبالتالي لا بد من استكماله بالمزيد من المعلومات.

بشأن توزيع الدخل والثروة، بات من الممكن الآن إجراء تقديرات، على مستوى أدق، عن كيفية توزيع الدخل بين مختلف شرائح السكان، وتغيّر التوزيع على مرّ الزمن. وتوفّر قواعد بيانات عدة، ذات نطاق إقليمي أو عالمي، التقديرات عن مجموعات من البلدان، وعلى مدى فترات زمنية عديدة، فتبلي الطلب المتزايد على التقديرات، القابلة للمقارنة بين البلدان، عن أوجه عدم المساواة، ورغم اتساق قواعد البيانات إلى حدّ كبير، تتباين مفاهيم الدخل المستخدمة فيها، ما يفضي إلى فوارق كبيرة في الاستنتاجات بشأن قضايا عدة، كمدى تأثير إعادة التوزيع المالي على عدم المساواة (يمكن الاطلاع على الإضاءة 3-3 في نهاية الفصل 3)¹¹.

وذهاباً إلى ما وراء المتوسط، يتألف القسم الثاني من فصلين. يستعرض أولهما، الفصل 3، آخر النتائج بشأن مستويات عدم المساواة في الدخل والثروة قبل حساب الضرائب، واتجاهات عدم المساواة، ويخلص إلى أن أغنى 1 في المائة من السكان سيستحذون على 35 في المائة من الثروة العالمية بحلول عام 2030، في حال بقاء الأمور على ما هي عليه. ويتناول الفصل هذه الاتجاهات مفصلاً حسب المناطق، مستخدماً بيانات حديثة وطرائق جديدة لمسح عدم المساواة في الدخل، قبل أن يستقصي ديناميات تركز الثروات.

وأسفر استخدام طرائق مبتكرة، في استجلاء نشوء عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، عن النقاط أنماط، كانت خفية، لمراكمة الثروات لدى الشرائح العليا في العديد من البلدان. وبنبغي التوصل إلى فهم عميق لمحرك المراكمة هذه، ويُرّجح أن تختلف من بلد إلى آخر. (فأظهر، على سبيل المثال، تحليل حديث أن أعلى الناس دخلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يحققون مكاسبهم جزاء إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة أو إدارتها، وليس من رأس المال النقدي)¹². وما زالت الأساليب المبتكرة المعروضة في هذا الفصل في مرحلة التطوير، وتتطلب افتراضات لا تزال مثار جدل في الأدبيات¹³.

والفصل 3 واضح بشأن الافتراضات والقرارات اللازمة للتعامل مع الصعوبات التي تطرحها البيانات، وللتشجيع على التدقيق الذي من شأنه أن يؤدي، بمرور الوقت، إلى تحسين البيانات والمعلومات حول عدم المساواة. وغني عن الذكر أن أكثر الإحصاءات الاقتصادية رسوخاً يشوبها بعض الإبهام، ويحتاج هذا الفصل بأن الابتكارات في قياس عدم المساواة في الاقتصاد يمكن أن تفتح الطريق أمام أساليب أكثر منهجية لقياس توزيع الدخل والثروة والتبليغ عنه.

من مثال دليل التنمية البشرية، الواسع الاستخدام في تقارير التنمية البشرية، من غير الدقيق تاريخياً الافتراض أن الأساس المحوري لمقاييس عدم المساواة وُضع قبل استخدام هذه المقاييس. فكما أفاد أمارتيا سين، اعتمد الدليل كمقياس "تقريبي وإجمالي" للإمكانات الأساسية، ولا تزال جوانب منه، كالتغييرات التي أدخلت على مرّ السنين، محطّ جدل⁸. ولكن القول نفسه يصح في تقديرات الحسابات القومية، وأصل المجاميع الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي. وقد يشار، في منظومة الأدلة الإحصائية التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، إلى الحسابات القومية كبنيان فكري لا يجوز المساس به، غير أنها تظل مجرد بنيان للفكر وليس أكثر.

تتبعّت ديان كويل (Diane Coyle) تاريخ الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي، فاستذكرت الجدل الذي أثير في الولايات المتحدة الأمريكية، في أربعينات القرن الماضي، بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي⁹. فأيدت، آنذاك، وزارة التجارة شمول الإنفاق الحكومي، إلا أن سيمون كوزنتس (Simon Kuznets)، وهو الأب المؤسس لقياس الناتج المحلي الإجمالي، ارتأى استثناء ذلك الإنفاق، وذلك لأسباب منها أنه اعتبر أن الإنفاق الحكومي، في بعض أوجهه، لا يعزّز الرفاه بالضرورة. وخلصت كويل إلى أن قرار شمول الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي كانت له آثار بالغة على الدور المتوقع من الحكومة في الاقتصاد، أي كجهة وكيلة تعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص (وهو النهج نفسه الذي نادى به جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)). وذهب هيو روكوف (Hugh Rockoff) إلى أبعد من ذلك، ليبيّن أن إحصاءات اقتصادية، من قبيل مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة، إنما نشأت من مناقشات مريرة بشأن السياسات الاقتصادية، هي في جوهرها مناقشات بشأن توزيع الدخل¹⁰.

ولا ريب في أن القياس يؤثر على السياسة، غير أن القضية أكثر تعقيداً من مجرد القياس. فالاتفاق على النظر ما وراء المقاييس الموجزة لعدم المساواة في الدخل هيّن مقارنة مع توفير البيانات اللازمة لذلك. وبمزيد من البيان، تُبنى المقاييس الموجزة من معلومات عن التوزيع بعد أن تصورها في إحصاء موجز واحد، مع أن البيانات الإحصائية عن التوزيع غالباً ما تنقصها المعالجة. وبفضل جهود مبتكرة، استندت إلى جمع المعلومات من مصادر متنوعة

يتقدّم، تتغيّر المقاصد، فتبقى الإمكانيات المعزّزة التي تحقّق لهمّ التمكين الاستراتيجي بعيدة المنال غالباً. ويوثّق الفصل أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين، المتعددة الأبعاد، تخترق الحياة بدرجات متفاوتة في جميع البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدّ سواء. ولأن هذه الأوجه ثقافية المنشأ وعميقة الجذور في الأعراف الاجتماعية، يبقى التحيّز والتمييز بين الجنسين آفة متفشية في المؤسسات الاجتماعية¹⁴. ويناقش الفصل كيف أن تحديات الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين تتراوح بين كيفية تهيئة الظروف المواتية للتغيير الثقافي وكيفية تفادي ردود الفعل المجتمعية على التقدّم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

ومن شأن هذا التبليغ أن يكفل المقاييس الإجمالية، كمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغيّرات في معامل جيني، التي تغلب على المؤلّفات والسياسات في الوقت الراهن.

ويتناول الفصل 4 عدم المساواة بين الجنسين. ورغم الدلائل على إحراز تقدّم في هذا المجال، يبيّن هذا الفصل أن هذا التقدّم يتباطأ. وفي الواقع، هناك علامات مقلقة تنذر بعودة عدم المساواة، نتيجةً لارتداد المعايير الاجتماعية، كما يلاحظ في نصف البلدان التي تتوقّر عنها بيانات. صحيح أن معظم الفتيات في جميع أنحاء العالم يحقّقن إنجازات في الأساسي من المجالات، مثل التعليم الابتدائي، وأن هذه الإنجازات العملية بديهية. ولكن بينما النساء

الفصل 3

قياس عدم المساواة
في الدخل والثروة

قياس عدم المساواة في الدخل والثروة

مساهمة من مختبر اللامساواة العالمية

قياس عدم المساواة في الدخل خطوة أساسية نحو التصدي له. والمناقشات العامة المستمدة من الوقائع في غاية الأهمية، تحدد مدى قبول المجتمعات بعدم المساواة، والسياسات التي ينبغي تنفيذها للحد منه، علاوة على القرارات الصعبة بشأن أنواع الضرائب التي يجب فرضها.

التصدي لعدم المساواة يبدأ بحسن القياس

نشر الإحصاءات المحدثة،
والموحدّة المعايير
والمعترف بها عالمياً
هو مفتاح التصدي
لعدم المساواة

نشر الإحصاءات المحدثة، والموحدّة المعايير والمعترف بها عالمياً هو مفتاح التصدي لعدم المساواة. والواقع أن إصدار إحصاءات موحدة المعايير عن الناتج المحلي الإجمالي، بدءاً من خمسينات القرن الماضي، وبفضل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، كان له آثار بالغة على توجيه المناقشات حول السياسات وعملية صنعها على مدى العقود السبعة الماضية⁴. ومن المرجح أيضاً أن يسهم جيل جديد من الإحصاءات المفضّلة وفقاً لفئات الدخل (الحسابات القومية التوزيعية) في رسم وجهة المناقشات عن السياسات⁵. ويتطلب وضع مؤشرات من هذا القبيل ونشرها جهوداً من الأطراف الفاعلة كافة، من صانعي السياسات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وأوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالشفافية تظهر عندما ينشر صحافيون، مثلاً، معلومات عن التهرب من الضرائب، ثم يحلّلها بعض الباحثين، ومنهم في مختبر اللامساواة العالمية⁶.

ويناقد هذا الفصل التحديات والتطوّرات الأخيرة في المنهجية وجمع البيانات لسد نقص فادح في البيانات عن التنمية البشرية، فيقدّم دليلاً جديداً للشفافية في بيانات عدم المساواة. ومن ثمّ يستعرض، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية وتحليل مستمد من تقرير اللامساواة العالمية، آخر الاستنتاجات بشأن عدم المساواة في الدخل على صعيد العالم. ويرصد الفصل، أيضاً، عدم المساواة في الدخل في ثلاث مجموعات من البلدان، ويقيّم تطور مسار عدم المساواة عن طريق المقارنة بين معدليّ نمو الدخل لأدنى 40 في المائة ولمجموع السكان، وهذا من مقاصد الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة. والمجموعة الأولى هي مجموعة البلدان الأفريقية، حيث أتيحت في الآونة الأخيرة تقديرات جديدة عن عدم المساواة. والمجموعة

من الضروري توجّي الوضوح في ديناميات الدخل والثروة من أجل تقييم السياسات العامة، وتثبّت تقدّم الحكومات نحو اقتصادات أوسع تشمل الجميع. والبيانات الوافية عن الدخل والثروة لازمة لمكافحة التجنّب القانوني للضرائب والتهرب غير القانوني منها، ممارسات انتشرت بفعل ضبابية في النظام المالي العالمي¹. ومن شأن تبديد هذه الضبابية إلى مزيد من الشفافية أن يدعم تحقيق الحد الأقصى من العائدات على السياسات الضريبية، وذلك ضمن مجموعة السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، وإلى تمويل الاستثمارات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة².

وتكتنف ملكية الأصول في العالم، ولا سيما المالية منها، سريةً تكاد تجعل رصد مراكمة رأس المال مستحيلاً، وتحول دون التأكيد من أن أصحاب أعلى المداخيل والثروات يدفعون نصيبهم المنصف من الضرائب. وصحيح أن تقدماً أحرز في الشفافية منذ الأزمة المالية في عام 2008، إلا أنه بطيء ومحدود مقارنة بما تتطلبه مواجهة هذا التحدي. وتقدّر حصة الثروة العالمية المخبأة في الملاذات الضريبية بنحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي³.

وما هو سائد من عدم الشفافية إزاء ديناميات الدخل والثروة هو خيار سياسي، فلدى معظم الحكومات معلومات مفضّلة بشأن أعلى المداخيل والثروات، أو يمكنها الحصول عليها إن شاءت، إلا أنها لا تجاهر بها. والمفارقة في العصر الرقمي هي أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك معلومات مفضّلة عن الأفراد، ويمكنها الاتجار بها في السوق العالمية؛ في حين يتعدّد على عامة الناس الحصول على معلومات أساسية بشأن كيفية توزيع النمو في الدخل والثروة بين السكان. والإحصاءات العامة لا تنظر ما وراء المتوسطات، إلا نادراً. وهذا من مكامن الضعف التي تشوب قياس أوجه عدم المساواة في الاقتصاد وفي مجالات أخرى، خصوصاً عدم المساواة في التلوث، وهي أوجه لا تدقّق فيها معظم المؤسسات الإحصائية (الفصل 5).

قياساً إلى أساس دليل جديد لشفافية بيانات عدم المساواة، يتدرج من 0 إلى 20، ما أحرز بلد أكثر من 15 نقطة، بل راوحت عشرات البلدان على درجة الصفر

قياس فجوة الشفافية

الثانية هي مجموعة بلدان البريكس (الاتحاد الروسي، والبرازيل، والصين، والهند). والمجموعة الثالثة هي مجموعة البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى الأثر النسبي للسياسات المختلفة على توزيع الدخل. وأخيراً، ينصرف الفصل إلى قياس عدم المساواة في الثروة في جميع أنحاء العالم.

تبقى البيانات اللازمة لرصد عدم المساواة في الدخل والثروة نادرة في جميع أنحاء العالم (الشكل 3-1). ولقياس عدم المساواة في أي بلد، تعتمد الأجهزة الإحصائية الوطنية سنوياً إلى إنتاج مسح للأسر المعيشية غنية بالمعلومات، ترصد الظروف المعيشية للأفراد. كما تعتمد إدارات الضرائب، كل سنة، إلى إصدار سجلات إدارية عن ضريبة الدخل والثروة. ولتتبع عدم المساواة في الدخل والثروة، تُربط بيانات المسوح بالبيانات الضريبية، فتستخرج من الأخيرة معلومات عن الدخل الذي بلغ عنه فرد شارك في مسح للظروف المعيشية. إلا أن المعلومات المترابطة، المستقاة من بيانات المسوح والضرائب، هي استثناء لا يوجد إلا في بلدان قليلة، على غرار السويد وغيرها من بلدان الشمال الأوروبي. وحتى تلك البلدان شهدت تراجعاً في قدرتها على قياس عدم المساواة على مدى العقود الأخيرة، وأحد أسباب ذلك هو إخفاء قدر كبير من الثروة في أصول مالية خارجية، وغياب نظام التسجيل الدولي اللازم لتتبعها⁷.

وفي العديد من البلدان، لا تُتاح البيانات الضريبية لعامة الناس. ولطالما ارتبط إصدار البيانات الضريبية الإدارية بفرض ضريبة على الدخل والثروة في البلد. فإقرار ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1913، وفي الهند في عام 1922، هو ما حدا بالإدارات العامة في هذين البلدين إلى نشر إحصاءات عن تلك الضريبة. ولهذه المعلومات أهمية بالغة، إذ تمكن الإدارات الضريبية من توحّي الدقة في تسجيل الضرائب، وتتيح للمشرّعين والمكلفين بالضرائب معلومات بشأن السياسة الضريبية. إلا أن الحكومات لا تحبّذ، أحياناً، نشر هذه المعلومات⁸.

وبينما نشرت بلدان عدة بيانات ضريبية جديدة خلال العقد الماضي، توقفت عن نشرها أخرى. وتُفقد الأدوات الإحصائية لقياس عدم المساواة بإلغاء الحكومات للضرائب على الدخل أو الثروة. وهكذا، يكون تدهور البيانات الضريبية الإدارية باعثاً على القلق، لأن المعلومات الوافية بشأن الثروة والدخل مفتاح إلى تتبّع أوجه عدم المساواة وتوجيه المناقشات

العامة. ولكن الوضع في العديد من البلدان لا يتحسن، بل يزداد سوءاً.

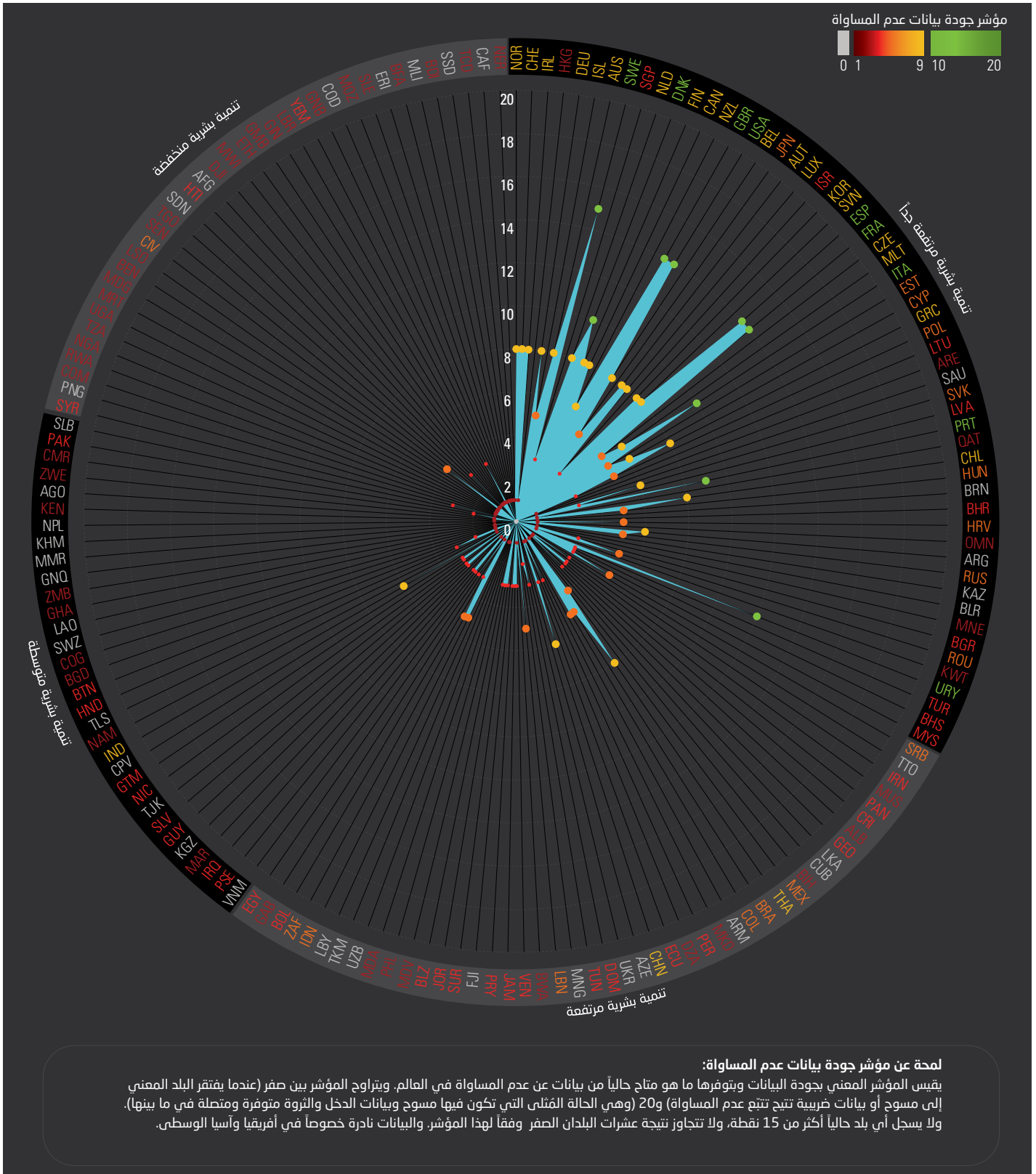
وقياساً إلى أساس دليل جديد لشفافية بيانات عدم المساواة، يتدرج من 0 إلى 20، ما أحرز بلد أكثر من 15 نقطة، بل راوحت عشرات البلدان على درجة الصفر (الشكل 3-1). وتندر البيانات، خصوصاً، في أفريقيا وآسيا الوسطى. وهذا الدليل البسيط ما زال في طور البداية، غير أنه سيتحسن مع إصدار مزيد من المعلومات بشأن ضرائب الدخل والثروة، وإتاحة بيانات المسوح. ومع ذلك، يقدم لمحة إجمالية عن الجهود اللازمة لإتاحة بيانات واضحة عن عدم المساواة.

وعلى الرغم من قلة البيانات الرسمية المتاحة، سلط الجمع بين مصادر متعددة أضواء جديدة على عدم المساواة في الدخل والثروة. فأدت الصحافة الاستقصائية دوراً حاسماً، إذ أتاحت معلومات جديدة أثرت على المناقشات العامة وصنع القرار (الإطار 3-1).

العثور على مصادر للبيانات بشأن عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي

أُشئت قواعد بيانات عديدة لعدم المساواة في الدخل على مدى العقود الماضية⁹. وتشمل PovcalNet التي أنشأها البنك الدولي، وتقدم بيانات عن عدم المساواة مستمدة من مسح الأسر المعيشية؛ وقاعدة بيانات اللامساواة العالمية التي تنتج الحسابات القومية التوزيعية بالاستناد إلى بيانات الضرائب، والمسوح، والحسابات القومية؛ ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان¹⁰ الذي يوائم، إلى درجة شديدة التفصيل، بين مفاهيم الدخل والثروة في البلدان الغنية، مستخدماً مسح الأسر المعيشية؛ وقاعدة بيانات توزيع الدخل الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹¹، التي تضم بيانات مسح توزيعية للاقتصادات المتقدمة؛ وقاعدة بيانات مشروع عدم المساواة التي أنشأتها جامعة تكساس¹²، التي تستخدم بيانات صناعية وقطاعية لقياس عدم المساواة؛ ومركز بيانات الالتزام بالإنصاف، الذي يقدم معلومات بشأن الموقع المالي، أي آثار الضرائب والتحويلات على مختلف فئات الدخل¹³؛ وقاعدة بيانات التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي، التي يشغّلها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، وتقدم مجموعة من إحصاءات عدم المساواة في الدخل في عدة بلدان¹⁴. كما توجد قواعد بيانات إقليمية مفضلة، على غرار قاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي¹⁵، وتتألف من

الشفافية بشأن بيانات عدم المساواة شبه مفقودة في عشرات البلدان



الصحافة الاستقصائية تكشف عن عدم المساواة

وفي عصر العولمة، تفضي الجهود المنسقة دولياً، للعثور على المعلومات ونشرها، إلى ملاحقة أطراف تعمل بتهج استراتيجي في بلدان مختلفة، مستغلة بؤراً تغيب عنها الشفافية. والشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية والاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين مثالان بارزان على هذا النهج⁶. ولدى هذه الشبكات إمكانات لوضع معايير الصحافة المسؤولة والدفاع عنها، وتبديد مخاطر التعرض لتأثير مجموعات الضغط. وغالباً ما تواجه الصحافة المرموقة تحديات مالية وسياسية وأمنية. وحين تنتج الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام معلومات ومعارف للمنفعة العامة، يبقى الدعم المباشر وغير المباشر أساسياً للحفاظ عليها والحؤول دون وقوعها في العجز⁷. ويمكن أن يتعرض الصحفيون للضغوط والتخويف والتهمج، وهي ظواهر يتزايد انتشارها في بلدان عديدة⁸. ما يؤكد أهمية حماية وسائل الإعلام المستقلة، والتعددية، والمتنوعة. ويعود الاستثمار في الصحافة الاستقصائية المرموقة بمكاسب اجتماعية جمة، لما لها من دور في ردة الفساد وتقويمه، وحماية المهملين، وتوجيه السياسات العامة. ومن المجالات التي تحتل المزيد من البحث تحسين دور التعاون الدولي. فحصة تطوير وسائل الإعلام من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لا تتجاوز 0.3 في المائة، ولا يؤول إلا نصيب ضئيل منها إلى الصحافة الاستقصائية⁹.

بإمكان الصحافة الاستقصائية تسليط الضوء على عدم المساواة، وتوليد بيانات حول أوجه منه، إما لا تتوفر معايير لقياسها أو ظلت خفية نتيجة لخلل في توزيع النفوذ (الفصل 2). وقد يتطلب التوصل إلى توافقات جديدة على نطاق واسع حول تقييم من الذي يهمل، وتقدير شدة تركيز الثروة سنوات، لا بل عقوداً، لوجود عقبات تتنوع بين الفساد وتأثير مجموعات الضغط.

وقد أدت الصحافة الاستقصائية دوراً بارزاً في إطلاع الرأي العام على أبعاد هامة من عدم المساواة. فبات لدينا اليوم مزيد من المعلومات عن عولمة الثروات المخفية بسبب مكاشفات على غرار وثائق بنما أو أوراق الجنة¹. وعلى الطرف الآخر من التوزيع، تمكنت الصحافة غير المركزية، التي تستند إلى البحث الاستقصائي، ودورياً، من كشف إساءات تتعرض لها الفئات المحرومة: فالصحافة هي أمل الفئات المستبعدة الأخير حين تعجز سائر آليات إعلاء الصوت².

حاجج أمارتيا سين بأن الصحافة الحرة والمعارضة السياسية النشطة يؤلفان منظومة فعالة للإنذار المبكر تحول دون وقوع المجاعات، لأن الضغط السياسي المشفوع بالمعلومات يدفع نحو التحرك³. وعلى المنوال نفسه، اضطلعت وسائل الإعلام بدور مهم في التصدي للسلوكيات التي تعيق التنمية البشرية، كالاتجار بالبشر، وفي حالات أسوأ، الاسترقاق؛ وتشغيل الأطفال؛ وتزويج الأطفال؛ وتشويه الأعضاء التناسلية؛ وسوء التغذية، الذي يسبب للأطفال تقزماً يبقى أثره مدى الحياة⁴. وفي مجاهرة الصحافة بالفساد حماية للأموال العامة أيضاً⁵.

ملاحظات

1. بالإضافة إلى دور هذه البيانات في زيادة الوعي العام والمساءلة، استُخدمت في البحوث الأكاديمية. ويمكن، كمثل على ذلك، الرجوع إلى تحليل التهرب من دفع الضرائب: Alstadsæter. (2019). Johannesen and Zucman (2019). 2. يمكن الاطلاع على الأمثلة والنقاش: Brunwasser (2019). 3. Sen 1982, 1999. 4. Schiffrin 2019. 5. Schiffrin 2019. 6. Brunwasser 2019; Schiffrin 2019. 7. Schiffrin 2019. 8. أعرب مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في القرار 33/2، عن قلق بالغ إزاء تزايد عدد الصحفيين والعمال في وسائل الإعلام الذين قتلوا أو عذبوا أو احتجزوا في السنوات الأخيرة كنتيجة مباشرة لممارستهم مهنتهم (UNHRC 2018). 9. لا يرتبط بوضوح، خلال الفترة 2010-2015، إلا مبلغ 32.5 مليون دولار بالصحافة الاستقصائية. المرفق 1 من Myers and Juma (2018). وهو مبلغ ضئيل بالمقارنة مع صافي المكاسب التي تحققها مشاريع الصحافة الاستقصائية. وترد أمثلة على ذلك في: Hamilton (2016). and Sullivan (2016).

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Brunwasser (2019) and Schiffrin (2019).

القضايا المحددة التي تجرى دراستها¹⁸. فبعض قواعد البيانات، مثل PovcalNet، يُستخدم لحساب مقاييس الفقر العالمي، وبعضها الآخر، وقاعدة بيانات مركز لكسمبرغ، استخدمته أجيال من الباحثين لدراسة عدم المساواة في الاقتصاد، وتفاعله مع أبعاد الرفاه الأخرى من المنظور الدولي. أما قواعد البيانات الإقليمية، على غرار قاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقاعدة بيانات إحصاءات الاتحاد الأوروبي بشأن الدخل والظروف المعيشية، فتمكّن من إجراء تحليل إقليمية مفصلة لعدم المساواة. ويمكن أيضاً استخدام بيانات مركز بيانات الالتزام بالإنصاف لتحليل أثر سياسات الضرائب والتحويلات.

إحصاءات إقليمية منسقة، وتشغلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي¹⁶؛ وقاعدة بيانات إحصاءات الاتحاد الأوروبي بشأن الدخل والظروف المعيشية (الإضاءة 3-1 في نهاية الفصل لمزيد من المصادر)¹⁷.

وقد ساعدت قواعد البيانات هذه الباحثين، وصانعي السياسات، والصحافيين، وعامة الناس على التركيز على تطور عدم المساواة على مدى العقود الماضية. ومع أن الكمال يكاد يستحيل تحقيقه في قواعد البيانات المشار إليها، إلا أن ما ينتج عنها من مجموعات للبيانات يدعم التوصل إلى تصورات عن أوجه مختلفة من عدم المساواة، يتمم بعضها بعضاً. ولذا، يعتمد اتخاذ القرار بشأن أي من قواعد البيانات ينبغي استخدامها على

وقواعد البيانات هذه تعتمد، بمعظمها، على مصدر واحد حصراً، وهو مسوح الأسر المعيشية. وتُجرى هذه المسوح من خلال المقابلات، إما وجهاً لوجه أو بالوسائل الافتراضية، حيث تُطرح على الأفراد أسئلة عن أنماط استهلاكهم، ودخلهم، وثروتهم، والأوجه الاجتماعية والاقتصادية من معيشتهم. وكما هو الحال في أي مصدر للبيانات، للمسوح نقاط ضعف وقوة كوسيلة لقياس عدم المساواة (الجدول 3-1). وللتغلب على ما ينطوي عليه كل مصدر للبيانات من قيود، تُجمع البيانات من مصادر مختلفة، وخصوصاً البيانات الضريبية الإدارية مع بيانات المسوح.

نتناول، على سبيل المثال، مستوى عدم المساواة في كلٍّ من البرازيل والهند، وتطوره التاريخي. في البرازيل، تبين مسوح الأسر المعيشية أن أغنى 10 في المائة من سكان البلد تمتعوا بما يتجاوز قليلاً 40 في المائة من مجمل الدخل في عام 2015. ولكن، وبعد أخذ كافة أشكال الدخل في الاعتبار، وليس فقط الدخل المبلغ عنه

في المسوح، تشير التقديرات المعدلة إلى أن أغنى 10 في المائة من سكان البلد استأثروا، في الواقع، بنسبة تزيد على 55 في المائة من مجمل الدخل. أما في الهند، تبين تقديرات مستمدة من البيانات الضريبية الإدارية أن أغنى 1 في المائة من سكان البلد يمتلكون حصة من الدخل تقارب 20 في المائة. إلا أن هذه الحصة، كما تبليغ عنها الأسر المعيشية، لا تتجاوز 10 في المائة، ما يدل على أن بيانات مسوح الأسر المعيشية تقلل بشدة من تقدير حصة الدخل لدى الفئات العليا من توزيع الثروة. ويختلف قدر ذلك من بلد إلى آخر، ومن المرجح أن يكون كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، تضيّع المسوح تطورات هامة. ففي البرازيل، تشير مسوح الأسر المعيشية إلى أن حصة الدخل لدى أغنى 10 في المائة من السكان انخفضت على مدى العقدين الماضيين¹⁹. ولكن التقديرات المعدلة المستمدة من مصادر إضافية للمعلومات، من الحسابات القومية والبيانات الضريبية، تفيد بأن حصة هذه الفئة من الدخل ظلّت مستقرة

الجدول 3-1

المصادر الرئيسية لبيانات قياس عدم المساواة

مصدر البيانات	نقاط القوة	نقاط الضعف
بيانات مسوح الأسر المعيشية	<ul style="list-style-type: none"> تجمع بيانات المسوح معلومات بشأن الدخل أو الأصول، فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية والديمقراطية الأساسية للتنمية البشرية. تساعد مسوح الأسر المعيشية على التوصل إلى فهم أفضل للعوامل المحددة لأوجه عدم المساواة في الدخل والثروة، ونتيج إجراء التحليل لتلك الأوجه بالاقتران مع أبعاد أخرى، كعدم المساواة بين المجموعات العرقية، أو المناطق الجغرافية، أو الجنسين، أو عدم المساواة في التعليم. 	<ul style="list-style-type: none"> محدودية حجم العينة مشكلة، فبالنظر إلى قلة عدد الأفراد أصحاب الثروات الطائلة أو في بعض المجموعات المعرضة للفقر، يتضاءل احتمال شمولهم في المسوح. وتسمى هذه الظاهرة "أخطاء في أخذ العينات". وغلب التحريف على معلومات التبليغ الذاتي عن الدخل والثروة، وتقلل هذه المعلومات، عموماً وإلى حد كبير، من تقدير حصة الفئات الأعلى من الدخل، ولا يمكن للإفراط في أخذ العينات تصحيح هذا التحيز الذي يُطلق عليه اسم "الخطأ خارج العينات". ثمة تباعد شديد في المفاهيم والنطاق لدى البلدان وعلى مر الزمن، ما يعسر إجراء المقارنات الدولية والتاريخية. وعلاوة على ذلك، قد تتفاوت وتيرة إجراء المسوح. لا تطابق مجاميع الدخل والثروة، عموماً، مجاميع الحسابات القومية، ولذا، فمعدلات النمو التي تنتج عن المسوح أقل عادة مما تحل عليه الإحصاءات الاقتصادية الكلية.
البيانات الإدارية (الضريبية)	<ul style="list-style-type: none"> في البلدان ذات الإنفاذ السليم للضرائب، تلتقط البيانات الضريبية معلومات الدخل والثروة لدى أعلى فئات توزيع الثروة. تغطي البيانات الضريبية فترات أطول من تلك التي تغطيها المسوح، وتتاح البيانات الضريبية سنوياً عادة، وذلك بدءاً من مطلع القرن العشرين في ما يتعلق بضرائب الدخل، وتعود في بعض البلدان إلى أوائل القرن التاسع عشر في ما يتعلق بضرائب الميراث. 	<ul style="list-style-type: none"> تغطية هذه البيانات للطرف الأدنى من توزيع الثروة محدودة، كما أنها، ولا سيما في البلدان النامية، لا تشمل عادة إلا نسبة صغيرة من السكان. يؤثر تجنب الضرائب والتهرب منها على البيانات الضريبية. تنحوا البيانات الضريبية إلى التقليل من قدر الدخل والثروة لدى الفئات العليا من التوزيع. ولذا، ينبغي اعتبار تقديرات عدم المساواة المستمدة من هذه البيانات كتقديرات للحد الأدنى في معظم الحالات. تخضع البيانات الضريبية لتغير المفاهيم المالية على مر الزمن، ما يعسر استخدامها لإجراء المقارنات التاريخية والدولية.
بيانات الحسابات القومية (الناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي، والثروة الوطنية)	<ul style="list-style-type: none"> تتبع بيانات الحسابات القومية تعاريف موحدة دولياً لقياس النشاط الاقتصادي في البلدان. ولذا، فهي أكثر اتساقاً من البيانات المالية لإجراء المقارنات على مر الزمن وبين البلدان. وتعريف الحسابات القومية، على وجه الخصوص، لا تؤثر عليها التباينات المحلية في التشريعات الضريبية أو النواحي الأخرى من المنظومة القانونية. 	<ul style="list-style-type: none"> لا تقدم الحسابات القومية معلومات عن مدى استفادة الفئات الاجتماعية المختلفة من نمو الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. لا تتجانس الحسابات القومية في جميع البلدان، وتعتمد على جودة البيانات الوطنية والافتراضات الخاصة بكل بلد.

المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018).

نسبياً. والتقطت مسوح الأسر المعيشية، على نحو جيد نسبياً، زيادة الدخل من الأجور لدى كافة فئات توزيع الثروة، وهي ظاهرة يشهد لها الواقع في البرازيل منذ مطلع القرن الحالي. إلا أن المسوح عجزت، في المقابل، عن التقاط الصورة الكاملة لديناميات أعلى المداخل، ولا سيما الرأسمالي منها.

قاعدة بيانات اللامساواة العالمية والحسابات القومية التوزيعية

تصعب دراسة عدم المساواة في سياق الإبهام الشديد الذي يكتنف البيانات، وبالتالي فتتأجج أولية وغير مكتملة لا محالة. ومع ذلك، لا بد من تتبّع ديناميات الدخل والثروة بأكثر قدر ممكن من المنهجية. ويسعى مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية إلى الجمع بين مصادر البيانات على نحو شفاف ومتسق من أجل تقدير توزيعات الدخل القومي والثروة الوطنية. والهدف الرئيسي للمشروع من ذلك هو التوفيق بين دراسة الدخل والثروة من منظور الاقتصاد الكلي (وتتناول الدراسة النمو الاقتصادي، والدين العام، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية)، ودراسة عدم المساواة من منظور الاقتصاد الجزئي (وتحلل الدراسة كيفية تباعد معدلات نمو الدخل والثروة لدى الأفراد في بلد ما باختلاف مواقعهم في سلم توزيع الدخل). وقد انطلق مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية مع تجدد الاهتمام باستخدام البيانات الضريبية لدراسة الديناميات الطويلة الأمد لعدم المساواة، في أعقاب سلسلة من البحوث الرائدة في عدم المساواة في الدخل والثروة، أجراها سيمون كوزنتس، وتوني آتكينسون، وأ. ج. هاريسون²⁰. وقد أنتجت بيانات حصص الدخل العليا، بالاستناد إلى البيانات المالية، في البداية لفرنسا²¹ والولايات المتحدة الأمريكية²²، وتوسعت إلى عشرات البلدان بفضل مساهمة أكثر من 100 باحث²³. ولهذه السلسلة تأثير كبير على المناقشات العالمية حول عدم المساواة، لأنها جعلت من الممكن مقارنة حصص الدخل العليا (أعلى 1 في المائة) على مدى فترات طويلة من الزمن، ما يكشف حقائق جديدة ويعيد تركيز المناقشة على التطورات التاريخية البعيدة المدى لعدم المساواة في الدخل والثروة. في الآونة الأخيرة، سعى مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية إلى الذهاب أبعد من حصص الدخل العليا، فاستند إلى بيانات ضريبية لإنتاج حسابات قومية توزيعية، وقد اعتمد في ذلك على الجمع التأملي والمتسق بين مصادر البيانات المالية، ومسوح الأسر المعيشية، وبيانات الثروات، والحسابات القومية²⁴. والهدف من الحسابات القومية الاستفادة

يسعى مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية إلى الجمع بين مصادر البيانات على نحو شفاف ومتسق، من أجل تقدير توزيعات الدخل القومي والثروة الوطنية

القصوى من جميع مصادر البيانات (الجدول 3-1). وتستخدم البيانات الضريبية لتتبع التوزيع على النحو المناسب، كما تُستخدم المعلومات حول التهرب الضريبي عند توفرها²⁵. وتستخدم بيانات المسوح للحصول على المعلومات غير المتوفرة من السجلات الإدارية. وتستخدم بيانات الحسابات القومية كإطار شامل، لأنها تمثل أكثر المفاهيم المعترف بها عالمياً للدخل والثروة حتى الآن.

ويركز مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية على كل من توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على حد سواء، وذلك لسببين رئيسيين: الأول هو أنه يستحيل رصد عدم المساواة في الدخل رسداً دقيقاً، ولا سيما في أعلى التوزيع، من دون قياس وافٍ لديناميات عدم المساواة في الثروة. وقد شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعاً في عدم المساواة في الدخل، من أسبابه الزيادة الكبيرة في المداخل الرأسمالية للأثرياء (من ريع الإيجارات، وعائدات الأسهم، والأرباح المحتجزة وما إلى ذلك)²⁶. والسبب الثاني هو أن معدلات العائد على الثروة أضحّت، خلال العقود الأربعة الماضية، أعلى بكثير من نمو الدخل على صعيد الاقتصاد الكلي، ما يعني أن الثروة تتخذ حيزاً متزايد الأهمية في الاقتصادات في القرن الحادي والعشرين²⁷. وبناء على ما سبق، يصبح مدى تسارع توزيع نمو الثروة بين السكان مسألة ملحة. والمؤسف أن المتوفر عن الثروة من البيانات الرسمية هو أقل مما هو متوفر عن الدخل، فلا تغطي تقديرات الحسابات القومية التوزيعية بشأن عدم المساواة في الثروة سوى عدد قليل من البلدان في هذه المرحلة. ولأغراض الشفافية، يُجري مشروع الحسابات القومية التوزيعية تقديرات لهذه الحسابات، والأساليب المستخدمة لحسابها. وتُنشر التفاصيل التقنية والشفرة الحاسوبية المستخدمة لإنتاج التقديرات (بما في ذلك تلك الواردة في هذا الفصل) على الإنترنت في الموقع الشبكي لقاعدة بيانات اللامساواة العالمية²⁸. وهذا المستوى من الشفافية ينبغي أن يصبح معياراً لقواعد بيانات الإحصاءات الاقتصادية.

وينبغي أن تكون سلسلة البحوث حول عدم المساواة المنشورة على الإنترنت شاملة قدر الإمكان، نظراً للقيود التي تشوب المقاييس الموجزة لعدم المساواة (كما ذكر في مقدمة القسم الثاني من التقرير)، وقد تحجب ديناميات هامة لعدم المساواة وراء حجاب من الاستقرار. وما وراء المقاييس الموجزة ومجموعة محدودة من الحصص العشرية، ينشر مشروع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية متوسطات لمستويات الدخل والثروة لكل 1 في المائة من السكان في أي بلد

عدم المساواة والنمو على الصعيد العالمي: منحني الفيل

تساعد البيانات الضريبية الجديدة والتطورات المنهجية الأخيرة التي أنجزها الباحثون بالتعاون مع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية ومختبر اللامساواة العالمية في تيسير إعداد تقديرات جديدة لعدم المساواة (يمكن الرجوع إلى الإطارين 2-3 و3-3 للاطلاع على تعريف المفاهيم المستخدمة في هذا التقرير للدخل والاستهلاك)³¹. ولعلّ نقطة البداية في تتبع تطور عدم المساواة في الدخل على مرّ الزمن وبين البلدان، هي في تقدير حصة أغنى 10 في المائة من السكان من مجموع الدخل. ولكن هذا المؤشر ينبغي أن يُستكمل بمؤشرات أخرى؛ ففي الوضع الأمثل، يُستحسن أن يكون مستوى الدخل أو النمو لكل 1 في المائة من السكان، على النحو المبين في ما يلي.

أو منطقة (الشرائح المنوية للدخل والثروة). ونظراً لأهمية المجموعات العليا في نمو الدخل والثروة، يقسّم المشروع أعلى 1 في المائة إلى مجموعات فرعية أصغر (تصل إلى 0.001 في المائة)، ويقدر مستويات الدخل والثروة لكل مجموعة. وفي الوقت الراهن، يشمل نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة معايير وتوجيهات لحساب المؤشرات الإجمالية فقط²⁹. وقد ينظر التنقيح المقبل، المقرر صدوره بين عامي 2022 و2024، في كيفية تغطية توزيع نمو الدخل والثروة بين السكان، تماشياً مع توصيات تقرير عام 2008 للجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي³⁰. وقد يمثل هذا التطور تقدماً كبيراً للإحصاءات العالمية العامة والمناقشات العامة العالمية بشأن النمو وعدم المساواة. ويمثل إطار الحسابات القومية التوزيعية الذي يتناوله هذا الفصل نموذجاً عملياً لكيفية عمل التحول ما وراء المتوسطات.

الإطار 2-3

ما هي مفاهيم الدخل التي نقيس؟

فقراء). وفي حالة بلد لديه نظام خاص للمعاشات التقاعدية، تبدو صورة الدخل قبل الضريبة إيجابية لصالح المسنين (لأنهم يستفيدون من الدخل قبل الضريبة من البرامج التقاعدية الخاصة بهم). ولا تعني الاختلافات في مقاييس عدم المساواة بين البلدان اختلافات في تركّز الدخل أو فعالية نظم المعاشات التقاعدية، وإنما مجرد خيارات مختلفة في تنظيم برامج المعاشات التقاعدية.

والدخل قبل الضريبة مماثل للدخل الخاضع للضريبة في العديد من البلدان، ولكن تعريفه عادة أوسع نطاقاً وأكثر قابلية للمقارنة بين البلدان. ويجب النظر في متغيرات الدخل قبل الضريبة، ومناقشتها بمزيد من التفصيل ضمن المبادئ التوجيهية للحسابات القومية التوزيعية. وما لم يذكر خلاف ذلك، فمفهوم الدخل في هذا الفصل هو الدخل قبل الضريبة¹.

أما الدخل بعد الضريبة فيعادل الدخل قبل الضريبة بعد خصم جميع الضرائب، وإضافة جميع أشكال التحويلات الحكومية. وتماشياً مع منهجية الحسابات القومية التوزيعية، تُخصص جميع أشكال الإنفاق الحكومي للأفراد، فيساوي مجموع الدخل بعد الضريبة الدخل القومي. ومن غير ذلك، تبدو البلدان التي لديها نظام قومي لتقديم السلع العامة بصورة أضعف مما هي عليه في الواقع. وبحكم التعريف، على المستويين الإجمالي والاقتصادي الكلي، عندما يجمع دخل جميع الأفراد في بلد، يكون الدخل بعد الضريبة معادلاً تماماً لكلّ من الدخل القومي ما قبل الضريبة والدخل القومي.

يركز هذا الفصل على توزيع الدخل القومي، الذي هو مجموع الدخل الذي يتلقاه الأفراد في الاقتصاد. وهذا المجموع يعادل الناتج المحلي الإجمالي، يضاف إليه الدخل الصافي من الخارج (عندما يملك مواطن برازيلي شركة في الهند، يُحسب الدخل المتأني من رأس مال الشركة وكأنها في البرازيل) وتطرّف منه المبالغ اللازمة للاستعاضة عن أي جهاز متقدم للإنتاج (الطرق والآلات والحواسيب).

ويُقاس الدخل الذي يتلقاه الأفراد في أي بلد بطريقتين رئيسيتين: قبل الضرائب والتحويلات الحكومية (الدخل قبل الضريبة) وبعد الضرائب والتحويلات الحكومية (الدخل بعد الضريبة). وثمة طرق مختلفة لتعريف الدخل قبل الضريبة وبعدها، والتعاريف يمكن أن تؤثر كثيراً في النتائج. وفي إطار الحسابات القومية التوزيعية التي وضعها مختبر اللامساواة العالمية، يُعرّف الدخل القومي قبل الضريبة بأنه مجموع تدفقات الدخل الشخصي، قبل حساب الضريبة والتحويلات، وبعد حساب المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة. ويعدّل هذا المفهوم الحسابات التقليدية "للدخل من السوق" كما هو موضح في الإضاءة 3-3. وتعتبر الاشتراكات في برامج المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة دخلاً مؤجلاً، وبالتالي يُخصم، وتُحسب المستحقات التي تتأني منه.

وهذا التصحيح ضروري لمقارنة عدم المساواة في الدخل قبل الضريبة بين البلدان. ومن دون هذا التصحيح، سيبدو مستوى عدم المساواة في الدخل قبل الضريبة أعلى مما هو عليه في بلد لديه نظام عام للمعاشات التقاعدية (لأن المتقاعدين لن يكون لهم دخل قبل الضريبة ويبدون بذلك

ملاحظة

1. يمكن الاطلاع على Alvarado and others (2016) من أجل تعريف تقني لمفاهيم الدخل والأساليب المستخدمة في هذا الفصل.

ماذا عن الاستهلاك؟

بين الدخل والثروة، وفي نهاية الأمر، الاستهلاك (الذي يمثل الدخل مخصوماً منه المدخرات). ولكن نرى أنه من الخطأ الإفراط في التركيز على منظور الاستهلاك كما فعلت أحياناً الأدبيات المعنية بالفقر. فلا شك في أن الاستهلاك مؤشر في غاية الأهمية للثروة، وخصوصاً في أدنى سلم التوزيع، إلا أن المشكلة أن مسوح الأسر المعيشية المستخدمة عادة لقياس الاستهلاك تنحو إلى التقليل من تقدير الدخل والاستهلاك والثروة لدى الفئات العليا من التوزيع.

وبالإضافة إلى ذلك، ليس تعريف الاستهلاك لدى فئات الدخل العليا واضحاً على الدوام، إذ يدخر الأفراد في الفئات تلك حصصاً كبيرة من الدخل، ويختارون إنفاقها على الاستهلاك في سنوات لاحقة. والأعم هو أنهم يستهلكون ما يدل على امتلاك الثروة، كالممتلكات التي تعزز المكانة الاجتماعية أو السلطة الاقتصادية أو السياسية. ووضع منظور متسق وعالمي لعدم المساواة في الاقتصاد، لا يرى في الجهات الاقتصادية الفاعلة المستهلكين والعاملين فقط، بل أيضاً المالكين والمستثمرين، يتطلب التركيز على الدخل والثروة على حد سواء.

هدف مشروع الحسابات القومية التوزيعية، الذي وضعه مختبر اللامساواة العالمية وشبكة شركائه، هو تقديم صورة متكاملة عن الاقتصاد. وتربط هذه الصورة بين دراسة عدم المساواة في الدخل والثروة على صعيد الاقتصاد الجزئي (الذي يركز عادة على أجور الأسر المعيشية، والتحويلات والفقر، وعدم المساواة) وقضايا الاقتصاد الكلي، مثل تراكم رأس المال، والتركيبية الإجمالية للممتلكات، وسياسات الخصخصة، وتوطين فرص العمل. وفي الكثير من الأحيان، يجري تناول ما هو جزئي بمعزل عما هو كلي.

ولكن ينبغي التشديد على أن الكثير من التقدم ما زال ضرورياً قبل أن يصبح من الممكن نشر نهج متكامل لتناول هذه القضايا، وتحليل تطوّر عدم المساواة في الدخل والثروة بالتزامن والترابط في جميع البلدان. والواقع أن هذا النهج لا يتطلب فقط القياس الدقيق لعدم المساواة في الدخل قبل الضريبة وبعدها، بل أيضاً لتوزيع معدلات الادخار بين مختلف فئات الدخل. وإنتاج سلسلة الحسابات هذه (أي عدم المساواة قبل الضرائب، وعدم المساواة بعد الضرائب، وعدم المساواة في معدلات الادخار)، يتيح الربط المنهجي

المصدر: مقتبس من (Alvaredo and others (2018).

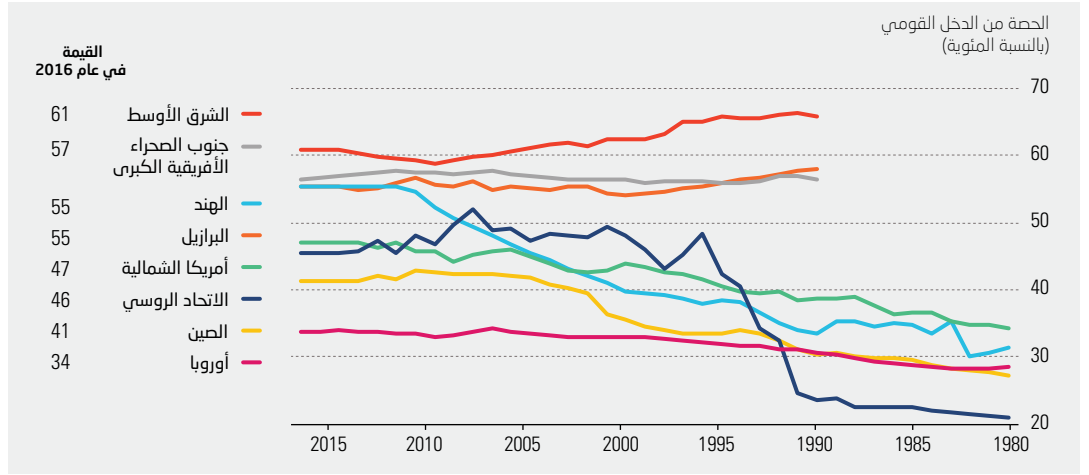
في البرازيل وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والشرق الأوسط، حيث تبلغ حصة أغنى 10 في المائة من الدخل نسباً تتراوح بين 55 و60 في المائة. وتستحق ظاهرة اشتداد مستويات عدم المساواة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل اهتماماً خاصاً³⁴. ويُظهر تنوّع الأنماط في البلدان، منذ عام 1980، أن تزايد عدم المساواة في بعض أرجاء العالم ما كان حتمياً، بل نجم عن خيارات سياسية. وكثيراً ما يُطرح الانفتاح على التجارة ورقمنة الاقتصاد لتفسير ارتفاع مستوى عدم المساواة في بلد، ولكن حججاً من هذا القبيل لا تبين تمام البيان تنوّع المسارات المستعرضة آنفاً. وشدة التفاوت بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، رغم تشابههما من حيث التعرّض للتغيرات التكنولوجية والانفتاح التجاري، يدل على وجود عوامل مؤثرة أخرى تتصل بالسياسات الوطنية. ولا تعود الفوارق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الضرائب المباشرة والتحويلات بقدر ما تتصل بآليات السياسة الأخرى، لا سيما نُظم الصحة والتعليم والبطالة والمعاشات التقاعدية، فضلاً عن مؤسسات سوق العمل³⁵. وقد ساعدت إعادة التوزيع المالي والتحويلات النقدية، دون ريب، أسوأ فئات الدخل حالاً في أوروبا، إلا أنها لم تؤد دوراً كبيراً في الحد من تزايد عدم المساواة في الدخل³⁶.

والاتحاد الأوروبي يبرز، في هذا السياق، كالمجموعة الأكثر مساواة على أساس حصة أغنى 10 في المائة من الدخل قبل الضريبة، وتبلغ 34 في المائة. وفي المقابل، منطقة الشرق الأوسط هي الأقل مساواة، إذ تبلغ حصة أغنى 10 في المائة 61 في المائة من الدخل قبل الضريبة³². أما المناطق الأخرى، ففيها مستويات متنوعة من عدم المساواة لا يبدو أنها ترتبط بمتوسط الدخل، إذ بلغت حصة أغنى 10 في المائة 41 في المائة في الصين، و55 في المائة في الهند و47 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية³³.

وقد ارتفع عدم المساواة في الدخل، على أساس حصة أغنى 10 في المائة من الدخل، في معظم المناطق منذ عام 1980، ولكن بمعدلات مختلفة (الشكل 2-3). وهذا الارتفاع شديد في الاتحاد الروسي، الذي تحوّل من أحد أكثر البلدان مساواة، على الأساس المذكور، في عام 1990، إلى أحد أكثرها بعداً عن المساواة في غضون خمسة أعوام فقط. والارتفاع بارز في الهند والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، ولكن ليس بالحدة نفسها التي شهدتها الاتحاد الروسي. أما في الصين، فقد استقر عدم المساواة في منتصف العقد الأول من القرن الحالي بعد ارتفاع حاد، في حين ظل مستوى ارتفاع عدم المساواة في أوروبا أكثر اعتدالاً من المناطق الأخرى. وعدم المساواة شديد الارتفاع

ارتفع عدم المساواة في الدخل، على أساس حصة أغنى 10 في المائة من الدخل، في معظم المناطق منذ عام 1980، ولكن بمعدلات مختلفة

ارتفع عدم المساواة في الدخل، على أساس حصة أغنى 10 في المائة من الدخل، في معظم المناطق منذ عام 1980، ولكن بمعدلات مختلفة



المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018), وبيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://WID.world).

المتوسطة والمنخفضة في أوروبا وأمريكا الشمالية. والحالة أسوأ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يشمل النمو الاقتصادي أدنى 50 في المائة.

ومعدلات النمو مرتفعة للغاية لدى أعلى فئات توزيع الدخل العالمي، فتبلغ أكثر من 200 في المائة. وقد حقق أعلى 1 في المائة في العالم، أي النخبة الاقتصادية في البلدان الغنية والفقيرة، مكاسب هائلة في الفترة 1980-2016. ففي الصين والهند، مثلاً، تجاوزت معدلات النمو في أعلى سلم التوزيع الألف في المائة. وهذه النتائج المستقاة من بيانات أحدث وأدق تجمع بين البيانات الضريبية وبيانات المسوح والحسابات القومية، هي أكبر بكثير من نتائج الدراسات السابقة التي استُخدمت فيها مصادر أقل للبيانات.⁴²

وحظي أعلى 1 في المائة بما نسبته 27 في المائة من نمو الدخل خلال تلك الفترة، مقابل 12 في المائة تلقاها أدنى 50 في المائة، فاستفادت الفئة العليا على سلم توزيع الدخل العالمي من حصة ضخمة من النمو العالمي.

فهل كان التركيز الشديد لمكاسب النمو العالمي في أيدي قلة ضئيلة من السكان ضرورياً لحفز النمو لدى فئات الدخل الأدنى؟ ما من تأييد تجريبي راسخ لفرضية تقطير المكاسب في دراسات حالة البلدان والمناطق على مدى العقود الأخيرة⁴³. ولا يرتبط ارتفاع نمو الدخل لدى فئات أعلى سلم التوزيع بارتفاع في النمو لدى الفئات الأدنى. وفي المقارنة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مثال على ذلك. فكما سبقت الإشارة، النمو لدى فئات الدخل الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير

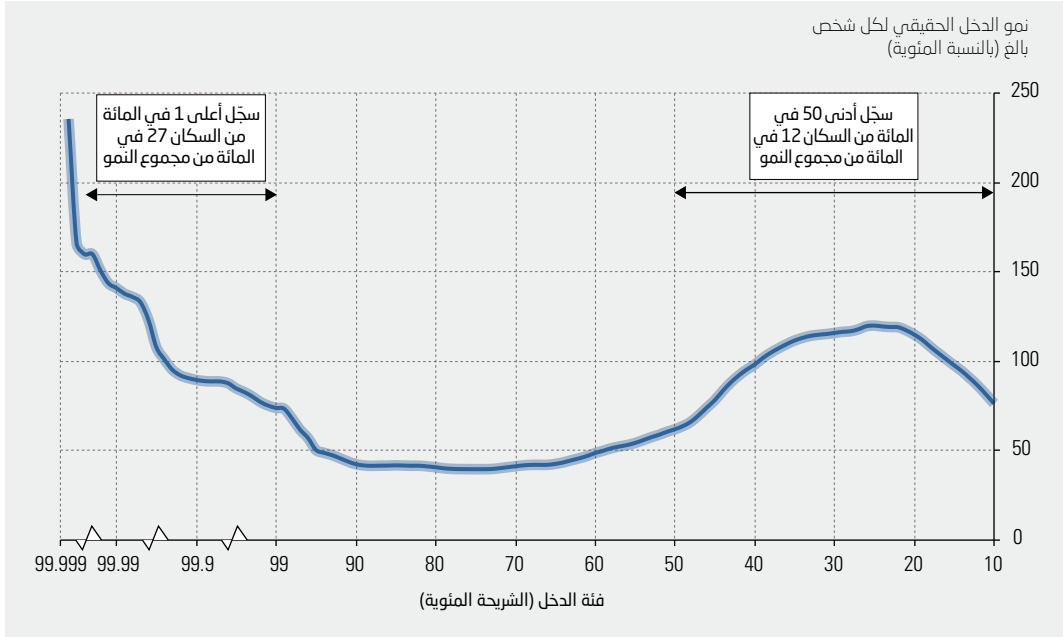
ماذا يحدث لعدم المساواة بين الأفراد على الصعيد العالمي إذا عومل العالم بأسره كبلد واحد؟ برانكو ميلانوفيتش (Branko Milanovic) هو رائد هذا النوع من التحاليل، وحاجج بأهميتها في سياق عالم يسوده المزيد من التكامل والعلوامة.

والرسم البياني لنمو الدخل، بين عامي 1980 و2016، لدى سكان العالم، مصنفين من الأفقر إلى الأغنى³⁷، يتخذ شكلاً يشبه فيلاً مرفوع الخرطوم (الشكل 3-3)³⁸. وعند الطرف الأسفل من توزيع الدخل العالمي (الجانب الأيسر)، كان لدى البلدان الصاعدة ذات الدخل المنخفض والمتوسط معدلات نمو مرتفعة، تزيد على 100 في المائة، وتدل على تضاعف الدخل لكل شخص بالغ منذ عام 1980. وشهدت بلدان كالصين نمواً لدى أدنى 50 في المائة من السكان بنسبة تبلغ حوالي 400 في المائة، أي أن المداخيل تضاعفت بما يقارب الأربع مرات³⁹.

وتوضح الديناميات كيفية انتشار مئات الملايين من الأفراد من وهدة فقر الدخل والتحسين في مستويات معيشتهم. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الشكل يدلّ على مكاسب نسبية، تبدو في أدنى سلم التوزيع من مستويات منخفضة جداً، والشكل الذي يظهر مكاسب مطلقة يبدو مسطحاً باستثناء ارتفاع حاد للدلالة على أعلى سلم التوزيع⁴⁰. وفي الهند، انخفض معدل الفقر المطلق بأكثر من النصف خلال هذه الفترة، وعلى الصعيد العالمي نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مطلق قد انخفضت بأكثر من ثلاث مرات⁴¹. غير أن الدخل ينمو بسرعة أقل في النصف الأعلى من التوزيع، بنسبة تقل كثيراً عن 50 في المائة منذ عام 1980. وهذا القطاع من توزيع الدخل العالمي يماثل المجموعات

حقق أعلى 1 في المائة في العالم، أي النخبة الاقتصادية في البلدان الغنية والفقيرة، مكاسب هائلة في الفترة 1980-2016

عدم المساواة والنمو على الصعيد العالمي: منحنى الفيل



ملاحظة: يبين المحور الأفقي مجموع سكان العالم مقسوماً إلى 100 من السكان المتساوين في ترتيب تنازلي من اليسار إلى اليمين حسب دخل كل مجموعة. ومجموعة أعلى 1 في المائة مقسمة إلى 10 مجموعات، الأغنى منها مقسمة إلى 10 مجموعات من السكان المتساوين، وأغنى مجموعة مقسمة بدورها إلى 10 مجموعات من السكان المتساوين. ويبين المحور العمودي مجموع نمو الدخل للفرد عادي في كل مجموعة بين عامي 1980 و2016. وبلغ النمو للشريحة المنوية 99.999m (أفقر 10 في المائة بين أغنى 1 في المائة) 74 في المائة بين عامي 1980 و2016. ويسجل أعلى 1 في المائة 27 في المائة من مجموع النمو خلال هذه الفترة. وتحسب في تقديرات الدخل الفوارق في كلفة المعيشة بين البلدان. والقيم هي بعد حساب التضخم. وقد اختلفت تركيبة كل مجموع بين عامي 1980 و2016.

المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018), وبيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الانخفاض منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، لتصل إلى 52 في المائة في عام 2016 (الشكل 3-4). وإذا بحثنا في تصوّرين افتراضيين، لا يوجد في أولهما فوارق في متوسطات الدخل بين البلدان، إذ تتلاقى البلدان كافة عند متوسط الدخل نفسه، في حين يبقى عدم المساواة على النحو المرصود في الواقع منذ عام 1980؛ ولا يوجد في الثاني تفاوت في الدخل في البلد الواحد، فيحظى جميع سكانه بالدخل نفسه، ولكن مع تباعد معدلات الدخل في البلدان على نحو مماثل للواقع المرصود منذ عام 1980⁴⁵.

وفي التصور الافتراضي الأول، تتزايد حصة أعلى 10 في المائة من الدخل بشكل كبير على مدى الفترة بسبب ارتفاع عدم المساواة في الدخل في معظم البلدان. وفي التصور الثاني، تتزايد حصة أعلى 10 في المائة بشكل طفيف، ثم تنخفض، ومن ثم تعود إلى الارتفاع لتصل إلى مستواها في عام 1980 في أواخر الفترة. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ساد عدم المساواة بين البلدان، ولكن ليس إلى حدّ عودته إلى المستوى الذي كان عليه في أوائل ثمانينات القرن الماضي.

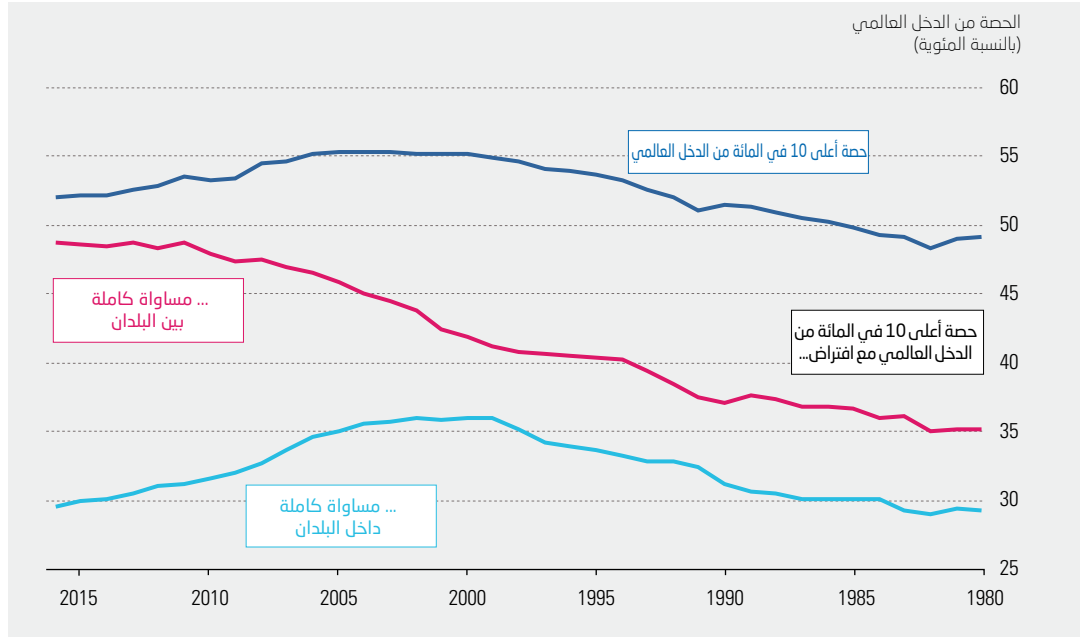
منه في أوروبا، إلا أنه لم يسفر عن مكاسب كبيرة لأدنى 50 في المائة. وقد حققت أوروبا نجاحاً أفضل في حفز النمو لدى غالبية سكانها رغم معدلات نمو أقل في أعلى سلّم التوزيع.

تقارب بين البلدان وتباعد داخل البلد

لفهم ديناميات عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي خلال العقود الأربعة الماضية، من المفيد تفكيك عدم المساواة إلى مكونين⁴⁴. الأول هو التحوّل في وضع عدم المساواة على الصعيد العالمي بين البلدان، مدفوعاً بارتفاع الإنتاجية في البلدان الصاعدة، وقربها، من حيث التقدم التكنولوجي، من البلدان الطليعية. والثاني هو عدم المساواة داخل البلدان. فلكل من هاتين القوتين تأثير خلال العقود الأربعة الماضية، لكن القوة الأخيرة تبدو هي الغالبة.

وارتفعت حصة أعلى 10 في المائة من الدخل العالمي من أقل من 50 في المائة في عام 1980 إلى 55 في المائة في عام 2000، ثم عادت إلى

في عام 2010، بلغ نصيب أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل ما نسبته 53 في المائة من الدخل العالمي، وكان لينخفض إلى 48 في المائة في حال المساواة التامة في متوسطات الدخل بين جميع البلدان



المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018), وبيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://WID.world).

الفترة 2005-2006. وهذا المقياس الموجز لعدم المساواة يتجاوز عن مدى لحاق الفئات المنخفضة الدخل بوسط الدخل العالمي (الحد من عدم المساواة بين البلدان)، فضلاً عن الانخفاض النسبي لوسط الدخل مقارنة مع أعلاه (ارتفاع عدم المساواة في البلد الواحد من البلدان الغنية). وقد اتسعت الفجوة بين أعلى 10 في المائة والـ 40 في المائة الوسطى بنحو 20 نقطة مئوية بين عامي 1980 و2016 (الشكل 3-5)، في حين انخفض الفرق بين الـ 40 في المائة الوسطى وأدنى 50 في المائة بأكثر من 20 نقطة مئوية. وباختصار، يخفي معامل جيني الكثير من التحوّلات.

التوزيع الجغرافي المتغير لعدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي

يتطلب فهم ديناميات عدم المساواة على الصعيد العالمي، أيضاً، النظر في التوزيع الجغرافي المتغير (الإطار 3-4). وقد تغيّرت التفاصيل الجغرافية لكل شريحة مئوية من توزيع الدخل العالمي. ففي عام 1990، كان الآسيويون غائبين، في الغالب، عن أعلى فئات الدخل، وممثلين إلى حد هائل في أدنى سلم التوزيع العالمي (الشكل 3-6). وأما الأمريكيون والكنديون، فكانوا الأوسع تمثيلاً بين أصحاب أعلى المداخل في العالم، ولكنهم كادوا يغيبون بالكامل عن

وثمة طريقة أخرى للبحث في الأهمية النسبية لعدم المساواة بين البلدان وفي البلد الواحد، وهي مؤشر ثيل (Theil) الذي يقيس عدم المساواة على نحو يمكن تفكيكه إلى مكون لما بين البلدان، وآخر داخل البلد الواحد. ومجموع المكوّنين مقياس إجمالي لعدم المساواة على الصعيد العالمي. ويؤكد التفكيك النتائج المذكورة سابقاً ويشدد عليها: فانخفاض عدم المساواة بين البلدان منذ عام 1980 أو 1990 لم يكن كافياً للتعويض عن ارتفاع عدم المساواة في البلد الواحد. ووفقاً لمؤشر ثيل، ارتفع عدم المساواة على الصعيد العالمي من 0.92 في عام 1980 إلى 1.07 في عام 2016، وبعد أن وصل إلى ذروته في عام 2007، تراجع بشكل طفيف ليظهر منحىً منبسّطاً في أوائل العقد الثاني من القرن الحالي⁴⁶.

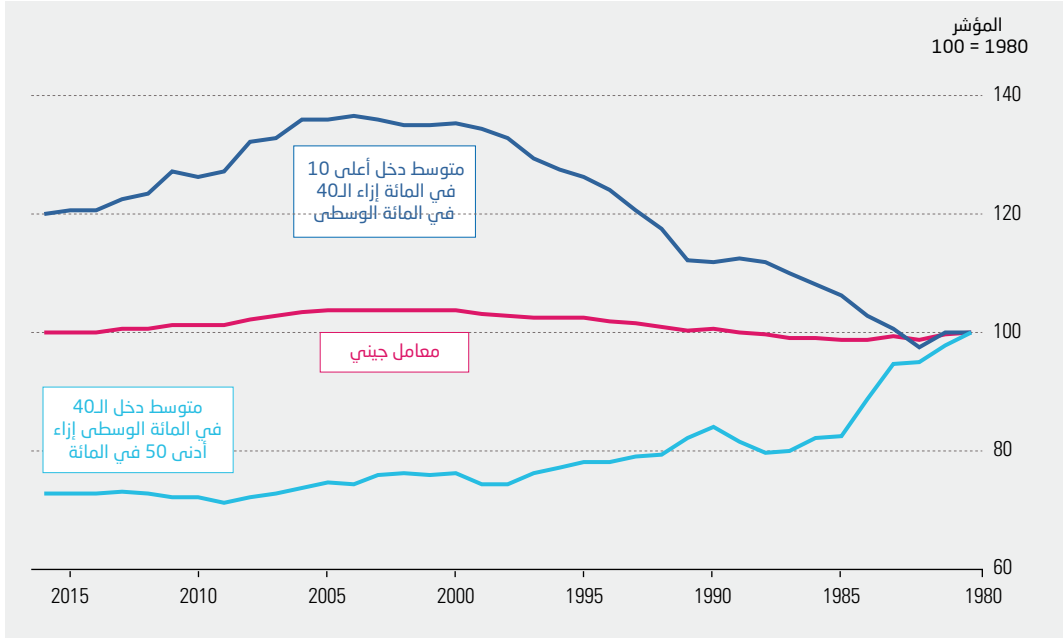
ما وراء المقاييس الموجزة لعدم المساواة

نتجت الديناميات العالمية لعدم المساواة في الدخل على مدى العقود الماضية عن ديناميات عدم المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد. وهذا ما لا يلتقطه معامل جيني، المقياس الشائع الاستخدام لعدم المساواة. فراوحت قيمة معامل جيني للدخل العالمي حول 0.65 منذ عام 1980، بالغة ذروة قدرها 0.68 في

انخفاض عدم المساواة بين البلدان منذ عام 1980 أو 1990 لم يكن كافياً للتعويض عن ارتفاع عدم المساواة في البلد الواحد

الشكل 5-3

ازدادت نسبة متوسط دخل أعلى 10 في المائة إزاء الـ40 في المائة الوسطى بنحو 20 نقطة مئوية بين عامي 1980 و2016، ولكن نسبة متوسط دخل الـ40 في المائة الوسطى إزاء أدنى 50 في المائة انخفضت بما يبلغ 27 نقطة مئوية



المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018)، وبيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الإطار 4-3

ما موقعك من سلم توزيع الدخل العالمي؟

بالنسبة إلى الآخرين في جميع أنحاء العالم. ففرد بالغ يجني 1,000 دولار في الشهر، مثلاً، يصنف ضمن أعلى 8 في المائة من فئات الدخل في كوت ديفوار (الجدول). بيد أنه يصنف ضمن أعلى 33 في المائة في الصين، وأدنى 22 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما على الصعيد العالمي، فيصنف ضمن أعلى 33 في المائة. وعتبة الدخل في أعلى 1 في المائة هي 11,990 دولار لكل فرد بالغ في الشهر.

من يُصنّف ضمن أعلى 1 في المائة على الصعيد العالمي؟ وأي دخل ينبغي تحقيقه لدخول فئة الـ40 في المائة الوسطى؟ لا يتضح دائماً المقدار الذي ينبغي أن يحققه فردٌ حتى يُصنّف ضمن مختلف فئات الدخل التي تتناولها المناقشات الأكاديمية أو العامة بشأن عدم المساواة.

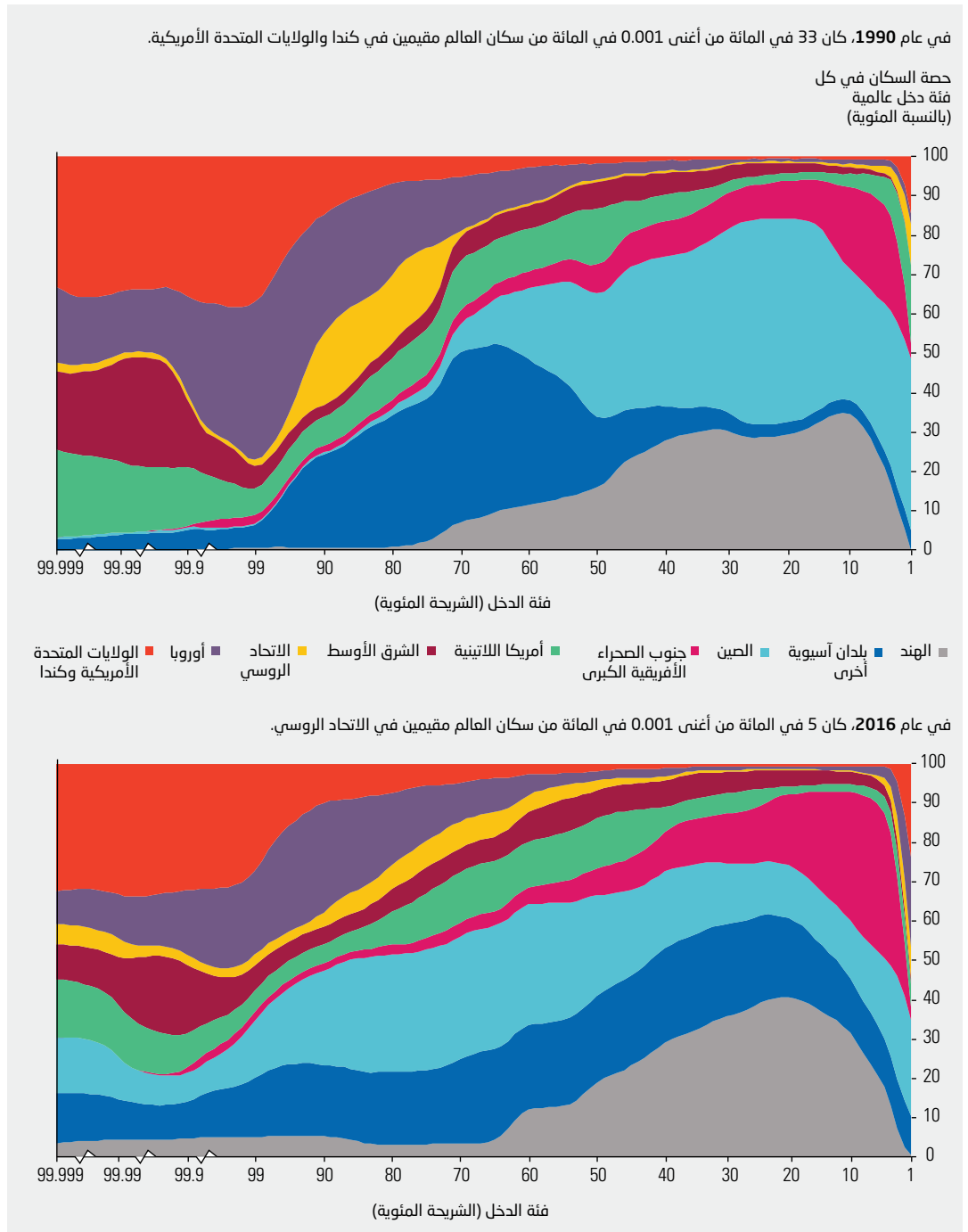
ويتيح برنامج المحاكاة الإلكتروني في قاعدة بيانات اللامساواة العالمية لأي شخص شاء أن يعرف موقع دخله

درجات مختلفة في البلدان المختلفة

الدولار	كوت ديفوار	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	العالم
100 دولار	أدنى 20 في المائة	أدنى 7 في المائة	أدنى 5 في المائة	أدنى 8 في المائة
1,000 دولار	أعلى 8 في المائة	أعلى 33 في المائة	أدنى 22 في المائة	أعلى 33 في المائة
2,000 دولار	أعلى 3 في المائة	أعلى 12 في المائة	أدنى 42 في المائة	أعلى 18 في المائة
5,000 دولار	أعلى 1 في المائة	أعلى 4 في المائة	أعلى 24 في المائة	أعلى 5 في المائة
12,000 دولار	أعلى 1 في المائة	أعلى 1 في المائة	أعلى 5 في المائة	أعلى 1 في المائة

المصدر: موقع قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world/simulator).

تغيّرت التفاهيل الجغرافية لكل شريحة مئوية من توزيع الدخل العالمي من عام 1990 إلى عام 2016



المصدر: بالاستناد إلى (Alvaredo and others (2018)، وبيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

وتغيّر الوضع كثيراً بحلول عام 2016. فقد أصبح لأصحاب الدخل في الصين حضور جديد في جميع فئات توزيع الدخل؛ ويتركزون في الهند في أدنى سلم التوزيع؛ ويتوزعون في الاتحاد الروسي على مختلف مستويات الدخل، من أفقر الفئات إلى أكثرها ثراءً، خلافاً لعام 1990. ولأصحاب الدخل في أفريقيا حضور في

أسفل التوزيع. وبالنسبة إلى أوروبا، فكان تمثيلها جيداً في النصف الأعلى من التوزيع العالمي، وأقل منه في الفئات الدنيا. وبالمقابل، تلقت النخب الاقتصادية من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تمثيلاً غير متناسب في أعلى الفئات العالمية، فبلغت نسبة ذلك التمثيل 20 في المائة من أغنى 0.001 في المائة من سكان العالم.

مختلف فئات النصف الأدنى من التوزيع، وهم الآن أكثر تركّزاً في الربع الأدنى، بسبب بطء النمو في أفريقيا بالنسبة إلى البلدان الآسيوية. وفي أعلى التوزيع، انخفضت حصة أوروبا وأمريكا الشمالية على السواء (مفسحة المجال أمام أصحاب الدخل من البلدان الآسيوية)، وقد انخفضت حصة أوروبا بقدر أكبر بكثير. ما السبب في ذلك؟ أثبتت معظم البلدان الأوروبية على مدى العقود الماضية مسار نمو أكثر إنصافاً من الولايات المتحدة الأمريكية والعمالة الآسيويين.

ما مقدار عدم المساواة في أفريقيا؟

بالاستناد إلى بيانات المسوح عن البلدان الأفريقية⁴⁷، تتراوح حصة أعلى 10 في المائة من الدخل بين 30 و35 في المائة (ما عدا في بلدان الجنوب الأفريقي)، مقابل 34 في المائة في أوروبا، و45-55 في المائة في أمريكا الشمالية والجنوبية و40-55 في المائة في آسيا⁴⁸. وقد توحى المقارنة بأن معظم البلدان الأفريقية تسجل مستويات منخفضة من عدم المساواة⁴⁹.

لكن هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن البيانات المستمدة من المسوح كثيراً ما تقدر مستويات عدم المساواة في أفريقيا بأقل مما هي عليه. أولها، أنّ مفاهيم قياس عدم المساواة والنمو (أحياناً بالاستهلاك وأحياناً بالدخل) كثيراً ما تُقارَن على نحو عشوائي، مع أن القياس بالاستهلاك يقود عادة إلى تقديرات لعدم المساواة أقل بنسبة 25-50 في المائة مما يؤدي إليه القياس بالدخل⁵⁰. والثاني هو أن الأفراد في أعلى التوزيع لا يتمثلون تمثيلاً وافياً في المسوح، ولا سيما في البلدان النامية⁵¹. وتبيّن الأدلة المتاحة على الصعيد العالمي وعن أفريقيا أن متوسط دخل أعلى 1 في المائة من أصحاب الدخل أعلى بمقدار مرة ونصف أو مرتين مما يبلغ عنه في المسوح⁵².

وبعد، هل تتسم البلدان الأفريقية بانخفاض أو ارتفاع عدم المساواة؟ والإجابة عن هذا السؤال، على بساطته، تبقى صعبة لاختلاف مصادر البيانات. وبتطبيق أساليب التوزيع للحسابات القومية التوزيعية على أفريقيا، تبدو التقديرات أكثر توافقاً مع آخر التقديرات للبلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة. غير أن هذه التقديرات لا تزال غير مكتملة، ويُتوقَّع أن تتحسن كثيراً مع إصدار المزيد من البيانات الإدارية، كما حدث في تونس، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وكوت ديفوار.

تبيّن الأدلة المتاحة على الصعيد العالمي وعن أفريقيا أن متوسط دخل أعلى 1 في المائة من أصحاب الدخل أعلى بمقدار مرة ونصف أو مرتين مما يبلغ عنه في المسوح

وتشير التقديرات المستمدة من بيانات المسوح والحسابات المالية القومية إلى أن مستوى عدم المساواة لا يزال على ارتفاع شديد في معظم البلدان الأفريقية. ويتراوح الدخل الذي يتقاضاه أعلى 10 في المائة بين 37 في المائة في الجزائر و65 في المائة في جنوب أفريقيا، بينما يتلقى أدنى 40 في المائة 14 في المائة من الدخل في الجزائر و4 في المائة في جنوب أفريقيا.

والفوارق كبيرة بين المناطق في أفريقيا⁵³. والواضح أن الجنوب الأفريقي هو الأبعد عن المساواة. (فالحصة التي يتلقاها أعلى 10 في المائة من الدخل القومي هي الأعلى في جنوب أفريقيا (65 في المائة في عام 2014)، وناميبيا (64 في المائة في عام 2015)، في حين بلغت حصة أدنى 40 في المائة 4 في المائة من الدخل القومي في كلا البلدين.

وفي المتوسط، تسجّل أفريقيا الوسطى مستوى أدنى من عدم المساواة في الدخل، ولكنه يبقى مرتفعاً جداً. ففي عام 2011، بلغت حصة أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل في الكونغو 56 في المائة من الدخل، في حين بلغت حصة أدنى 40 في المائة 7 في المائة. وتسجّل بلدان شرق أفريقيا مستويات أقل من عدم المساواة، ولا سيما في أدنى سلم التوزيع. في كينيا، مثلاً، تلقى أعلى 10 في المائة في عام 2015 ما نسبته 48 في المائة من الدخل القومي، في حين تلقى أدنى 40 في المائة 9 في المائة.

ويتجه عدم المساواة في الدخل إلى الانخفاض في شمال القارة وغيرها. ففي سيراليون، تلقى أعلى 10 في المائة في عام 2011 ما نسبته 42 في المائة من الدخل القومي، في حين تلقى أدنى 40 في المائة 12 في المائة، ويسجل جيرانها حصصاً مماثلة. ويسجّل في شمال أفريقيا أدنى مستويات عدم المساواة في الدخل: ففي الجزائر، التي تسجّل أدنى مستوى لعدم المساواة بين بلدان أفريقيا التي تتوفر عنها التقديرات، تلقى أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل 37 في المائة من الدخل القومي في عام 2011، في حين تلقى أدنى 40 في المائة 14 في المائة.

مسارات غير متجانسة: اتجاهات عدم المساواة بين عامي 1995 و2015

ما من اتجاه واحد لعدم المساواة على الصعيد العالمي، ولا حتى على الصعيد الإقليمي. وتطوّر توزيع الدخل بطرائق متنوعة للغاية في مختلف البلدان، ما يؤكد دور المؤسسات والسياسات الوطنية في التأثير على وجهة عدم المساواة. ونظراً لأهمية الاختلافات في نوعية

البيانات بين البلدان الأفريقية، وعدم تجانس أدوات جمع البيانات ومفاهيم الرفاه، وعدم انتظام بيانات المسوح، تبقى عملية مقارنة اتجاهات عدم المساواة محفوفة بالمخاطر وتسفر عن نتائج يجب توخي الحذر في تفسيرها. (وفي هذا الفرع، البلدان المشار إليها بنجمة [*] هي التي تتوفر عنها بيانات للفترة من 1995 إلى 2005، والبلدان المشار إليها بنجمتين [**] هي البلدان التي تتوفر عنها بيانات لما بعد عام 2005). وعدم المساواة، الذي يقاس كحصة أعلى 10 في المائة من الدخل وحصة أدنى 40 في المائة، ارتفع في الجنوب الأفريقي، إلا أنه انخفض في الشرق الأفريقي، قبل أن يستقر في العقد الأول من القرن الحالي ويستمر على حاله في الشمال والوسط والغرب الأفريقي. وفي المتوسط، يبدو أن عدم المساواة، الذي يقاس كحصة أعلى 10 في المائة من الدخل وحصة أدنى 40 في المائة، ارتفع في الجنوب الأفريقي، إلا أنه انخفض في الشرق الأفريقي، قبل أن يستقر في العقد الأول من القرن الحالي ويستمر على حاله في الشمال والوسط والغرب الأفريقي (الشكل 7-3).

وفي الجنوب الأفريقي، سجّلت حصة أعلى 10 في المائة ارتفاعاً حاداً على حساب من هم في وسط وأدنى سلم التوزيع الذين انخفضت حصتهم من الدخل. والواقع أن الجنوب الأفريقي سجّل أداءً سلبياً جداً بين عامي 1995 و2015 (فارتفاع متوسط دخل أدنى 40 في المائة كان أقل من المتوسط بحوالي 70 نقطة مئوية) وهو الأسوأ بين مناطق أفريقيا (الجدول 2-3). وقد تصدرت هذا الاتجاه جنوب أفريقيا (وهي إلى حدٍّ بعيد أكثر بلدان الجنوب الأفريقي اكتظاظاً

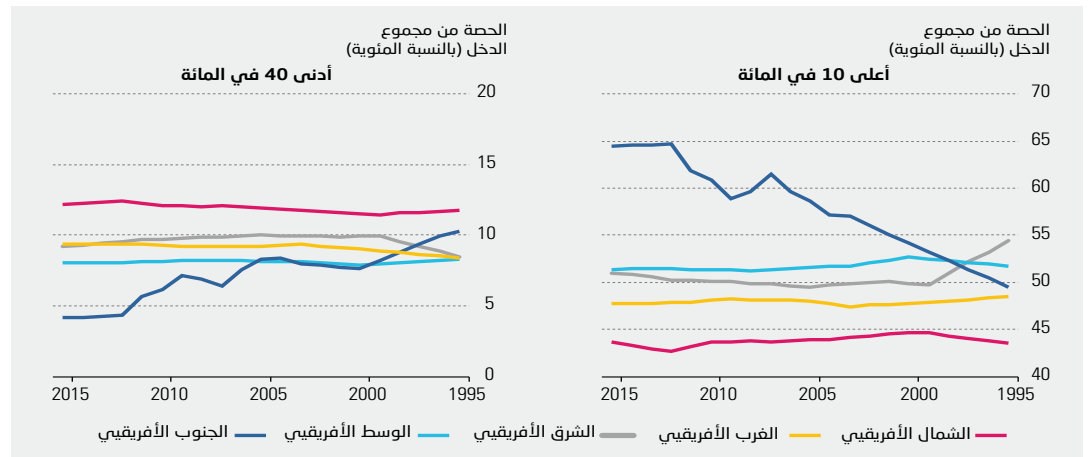
بالسكان)، وشهدت ارتفاعاً كبيراً في عدم المساواة في الدخل (الجدول 3-3)، على الرغم من انخفاض معدلات الفقر⁵⁴. وبالاستناد إلى هذه التقديرات، يمكن تقديم أدلة على تطوّر عدم المساواة، بمقارنة نمو الدخل لأدنى 40 في المائة مع دخل مجموع السكان (الإطار 3-5). وفي حالات إسواتيني*، وبوتسوانا، وليسوتو، وناميبيا** تراجعت مستويات عدم المساواة: فارتفعت مداخيل أدنى 40 في المائة بسرعات مختلفة تراوحت بين 10 و88 نقطة مئوية فوق المتوسط.

وفي الشرق الأفريقي، انخفضت حصة أعلى 10 في المائة من الدخل بشكل كبير بين عامي 1995 و2000، وارتفعت مداخيل أدنى 40 في المائة بأكثر من المتوسط. ولكن التوزيع ظلّ مستقراً منذ مطلع القرن الحالي، فلم تشهد الفئات في أعلى سلم التوزيع إلا انخفاضاً طفيفاً، ولم تنل الفئات في أدناه إلا ارتفاعاً طفيفاً (الشكل 7-3).

وقد يُفسّر هذا المنحى العام بانحسار عدم المساواة في إثيوبيا وكينيا، وهما من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان. وكان الانخفاض هذا حاداً في إثيوبيا، فارتفعت مداخيل أدنى 40 في المائة بأكثر من المتوسط بحوالي 48 نقطة مئوية. إلا أن عدم المساواة تزايد في معظم أنحاء مجموعة البلدان تلك؛ ولكن بدرجة متواضعة في مدغشقر، وبلغ مبلغاً أكبر في أوغندا، وتنزانيا وجيبوتي**، حيث كان نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة أقل بما يتراوح بين 6 و15 نقطة مئوية من المتوسط. وكان نمو دخل أدنى 40 في المائة أقل بـ 40 نقطة مئوية من المتوسط في موزامبيق**، وبـ 60 نقطة مئوية في زامبيا.

الشكل 7-3

بين عامي 1995 و2015، بقيت حصة الدخل لأعلى 10 في المائة في الشمال والغرب الأفريقي مستقرة نسبياً، في حين أن حصة أدنى 40 في المائة انخفضت في الجنوب الأفريقي



ملاحظة: البيانات مرّجة حسب السكان. وتجمع التقديرات بين بيانات المسوح والحسابات المالية والحسابات القومية. المصدر: Chancel and others (2019)، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الجدول 3-2

الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل في مناطق أفريقيا الخمس، 1995-2015 (بالنقاط المئوية)

المنطقة	2015-2005	2005-1995	2015-1995
الشرق الأفريقي	-4.9	40.5	47.2
الوسط الأفريقي	11.4		
الشمال الأفريقي	8.0	7.8	18.3
الجنوب الأفريقي	-54.8	-19.2	-70.3
الغرب الأفريقي	0.6	18.8	25.0

ملاحظة: تجمع التقديرات بين بيانات المسوح والحسابات المالية والحسابات القومية، وهي مستمدة من توزيعات على نطاقات إقليمية؛ وليست متوسطات المؤشرات الوطنية. والخلايا الخضراء (الحمراء) تشير إلى حيث معدل نمو الدخل لأدنى 40 في المائة أعلى (أخضر) أو أدنى (أحمر) من المتوسط. المصدر: Chancel and others (2019)، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الجدول 3-3

الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل في عدد من البلدان الأفريقية، 1995-2015 (بالنقاط المئوية)

البلد	2015-2005	2005-1995	2015-1995
الجزائر	9.6	19.6	32.5
أنغولا		-26.1	
بوتسوانا	71.8	-9.8	56.4
الكاميرون	-19.3		
كوت ديفوار	8.2	-22.1	-21.2
مصر	-0.6	-5.5	-7.1
إثيوبيا	-46.8	75.1	48.3
غابون	10.4 ^أ		
غانا	-4.5	-13.7	-24.1
كينيا	25.7	-8.6	12.6
مدغشقر	-8.4	10.4 ^أ	-0.0
مالي		70.6	
نيجيريا		19.2	
جنوب أفريقيا	-57.8	-22.7	-74.4
زامبيا	-20.9	-24.7	-59.6

ملاحظة: تجمع التقديرات بين بيانات المسوح والحسابات المالية والحسابات القومية. والخلايا الخضراء (الحمراء) تشير إلى حيث معدل نمو الدخل لأدنى 40 في المائة أعلى (أخضر) أو أدنى (أحمر) من المتوسط. المصدر: Chancel and others (2019)، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

بحوالي 33 نقطة مئوية، وكذلك في تونس، حيث ارتفع دخل أدنى 40 في المائة بأكثر من المتوسط بحوالي 54 نقطة مئوية. وانخفاض حصة الفئات الأعلى في سلم التوزيع في تونس مدفوع بدرجة كبيرة بانخفاض حصة النخبة من تلك الفئات، في حين ظل عدم المساواة على حاله في المغرب، وتزايد بدرجة متواضعة في مصر.

وفي الغرب الأفريقي، ارتفع دخل أدنى 40 في المائة بحوالي 25 نقطة مئوية أكثر من المتوسط. بيد أن ذلك يخفي مسارات شديدة التنوع. فتزايد عدم المساواة في غانا، وغينيا-بيساو وكوت ديفوار، مع تنامي دخل أدنى 40 في المائة بأقل بـ 20 نقطة مئوية من المتوسط، وحتى إلى حد أشد في بنن**، بنسبة تقل بـ 30 نقطة مئوية.

إلا أن عدم المساواة انخفض في الأنحاء الأخرى من مجموعة البلدان هذه، مع تحسن طفيف في السنغال حيث تنامي دخل أدنى 40 في المائة بنسبة لا تزيد إلا بنقطتين مئويتين على المتوسط. وارتفع دخل أدنى 40 في المائة بنسبة تزيد بـ 21 نقطة مئوية على المتوسط في موريتانيا؛ و19 نقطة مئوية في نيجيريا*. وشهدت النيجر انخفاضاً كبيراً في عدم المساواة، إذ ارتفع دخل أدنى 40 في المائة بنسبة تزيد بـ 35 نقطة مئوية على المتوسط.

وكذلك الحال في غامبيا، وغينيا، ومالي*، مع تخطي في دخل أدنى 40 في المائة للمتوسط بما يتراوح بين 60 و80 نقطة مئوية. وحققت بوركينا فاسو وسيراليون أكبر انخفاض في عدم المساواة، مع ارتفاع دخل أدنى 40 في المائة بنسبة تزيد على المتوسط بـ 93 و117 نقطة مئوية على التوالي.

والبيانات بشأن الوسط الأفريقي نادرة ولا تغطي إلا فترة زمنية قصيرة. ولم يظهر أي اتجاه واحد لعدم المساواة في أي بلد، وخصوصاً في أعلى سلم التوزيع. والبيانات، في معظم البلدان، لا تغطي إلا الفترة بين عامي 2000 و2010. فارتفع عدم المساواة في تشاد**، والكاميرون**، والكونغو** حيث كان ارتفاع دخل أدنى 40 في المائة أقل من المتوسط بما يتراوح بين 13 و19 نقطة مئوية. وفي حين بقي عدم المساواة على حاله في سان تومي وبرينسيبي**، فقد انخفض بشكل ملحوظ في غابون**، حيث انخفض متوسط الدخل، وارتفع دخل أدنى 40 في المائة بنسبة تزيد على المتوسط بـ 12 نقطة مئوية. والبلدان اللذان لديهما بيانات عن الفترة بين عامي 1995 و2004 هما أنغولا*، وجمهورية أفريقيا الوسطى*. وقد ارتفع عدم المساواة في أنغولا على طرفي التوزيع، في حين انخفض في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن كذلك فعل متوسط الدخل.

وفي الشمال الأفريقي، ارتفع دخل أدنى 40 في المائة بحوالي 18 نقطة مئوية أكثر من المتوسط خلال الفترة بين عامي 1995 و2015. ونتج هذا الانخفاض في عدم المساواة عن اتجاهين متعاكسين. فقد انخفض عدم المساواة بشكل كبير في الجزائر، فارتفع دخل أدنى 40 في المائة بأكثر من المتوسط

نمو دخل أدنى 40 في المائة – أعلى من المتوسط الوطني؟

ينص المقصد 10-1 من أهداف التنمية المستدامة على "التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030".¹

غير أن إدراج هذا المقصد لعدم المساواة في قائمة أهداف التنمية المستدامة لم يكن صريحاً، فقد اعترضت عليه بلدان عدة بادئ الأمر، معتبرة أن المهم هو الحد من الفقر فقط.² ويمثل إدراجه ضمن الأهداف تحولاً هاماً في مفهوم البلدان للتنمية المستدامة.

علام يدور مقصد عدم المساواة في الدخل؟ المقصود هو التأكيد على أن الناس في أدنى فئات الدخل يشهدون نمواً في دخلهم لا يقل عن المتوسط. وبينما يراود لهذا المقصد أن يتحقق بحلول عام 2030، من المجدي أن ننظر إلى الماضي لتتبع أداء البلدان في مؤشرات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم معدل النمو المرتفع إجمالاً، انخفض الدخل قبل الضريبة لدى أدنى 40 في المائة من السكان بنسبة 2 في المائة، من 13,700 دولار في عام 1980 إلى 13,400 دولار في عام 2017.³ في حين ارتفع متوسط الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها بحوالي 66 في المائة، من 41,900 إلى 61,400 دولار. ولو نما دخل أدنى 40 في المائة بذات سرعة المتوسط، لبلغ 22,600 دولار اليوم.

والتأكد من نمو دخل أدنى 40 في المائة بنسبة لا تقل عن المتوسط قد لا يكون كافياً للحد من تزايد عدم المساواة. ففي مثال آخر، ارتفع متوسط الدخل السنوي قبل الضريبة على الصعيد العالمي (بعد حساب التضخم)، لأدنى 40 في المائة من الدخل من 1,300 يورو في عام 1980 إلى 2,500 يورو في عام 2016، غير أن المتوسط ارتفع، بالمجمل، بنسبة 40 في المائة، من 11,100 يورو إلى 16,600 يورو. وشهد أدنى 40 في المائة نمواً في الدخل تجاوز المتوسط العالمي بنحو 45 نقطة مئوية.

وعلى الطرف الآخر من التوزيع، ارتفع متوسط الدخل السنوي قبل الضريبة لدى أعلى 1.0 في المائة بنسبة 117 في المائة، من 671,100 إلى 1,462,000 يورو، وقد حظيت هذه الفئة، على قلة عددها، بحصة من النمو الإجمالي أعلى من حصة أدنى 40 في المائة من السكان بلغت 8.21 في المائة مقابل 5.8 في المائة. ومن المستحيل، حسابياً، أن تنال جميع الفئات حصة من النمو تزيد على المتوسط. وكان الخاسرون، على الصعيد العالمي، 40 في المائة في الوسط. وقد ارتفع متوسط دخلهم بنسبة أكثر بقليل من 33 في المائة، من 11,900 يورو في عام 1980 إلى 15,600 يورو في عام 2016. وبذلك، تكون حصتهم من الدخل العالمي قد انخفضت. ويبيّن هذا أن التأكد من أن نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة بذات وتيرة المتوسط قد لا يكفي للتصدي لعدم المساواة في جميع شرائح التوزيع.

ملاحظات

1. www.un.org/sustainabledevelopment/inequality. 2. للاطلاع على المناقشات بشأن مقصد عدم التنمية في الدخل، يمكن الرجوع إلى (Chancel, Hough and Voituriez (2018)). 3. القيم هي بعد حساب التضخم. وحيث لم تتوفر بيانات الحسابات القومية التوزيعية للفترة 2014-2016 حتى الآن، يفترض بأن أدنى 40 في المائة شهدت نمواً لا يقل عن المتوسط، وهو افتراض متفائل للغاية لم يحدث إلا ست مرات بين عامي 1980 و2014، اثنتان منها خلال ركود اقتصادي. المصدر: مختبر اللامساواة العالمية.

ارتفع، في الصين، دخل أدنى 40 في المائة بمعدل يبعث على الإعجاب، يبلغ 263 في المائة، بين عامي 2000 و2018، ما ساهم في الحد بسرعة من الفقر المدقع

عدم المساواة في مجموعة بلدان بريكس منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

يستعرض التالي نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة وأعلى 1 في المائة، مقارنة مع متوسط نمو الدخل، في بلدان البريكس الأربعة (الجدول 3-4).

ارتفع، في الصين، دخل أدنى 40 في المائة بمعدل يبعث على الإعجاب، يبلغ 263 في المائة، بين عامي 2000 و2018، ما ساهم في الحد بسرعة من الفقر المدقع، وفي انخفاض المعدل العالمي للفقر المدقع. ولكن هذا النمو كان أقل بكثير من متوسط الصين (البالغ 361 في المائة)، ولا يتجاوز نصف المعدل لدى أعلى 10 في المائة. وأدى تباعد معدلات النمو هذا إلى ازدياد عدم المساواة في الدخل في الصين. وشهدت الفترة بين عامي 2007 و2018 تقارباً في معدلات النمو، مع

ارتفاعه لدى أدنى 40 في المائة بنسبة متوسطها 138 في المائة، ولدى أعلى 1 في المائة بنسبة 135 في المائة، ما أدى إلى توقف توسع عدم المساواة (مع أن ذلك قد يكون حصيلة عوامل منها محدودية البيانات). والفترة الأخيرة في الصين شهدت أيضاً ارتفاع الأجور بمعدل أسرع من الإنتاج، لمنفعة الفئات المنخفضة الدخل. وفي الهند، كان نمو دخل أدنى 40 في المائة (الذي بلغ معدله 58 في المائة بين عامي 2000 و2018) أدنى بكثير من المتوسط. وعلى طرف النقيض، ارتفع دخل أعلى 1 في المائة بمعدل أكبر بكثير من المتوسط منذ عام 2000 وكذلك منذ عام 2007.

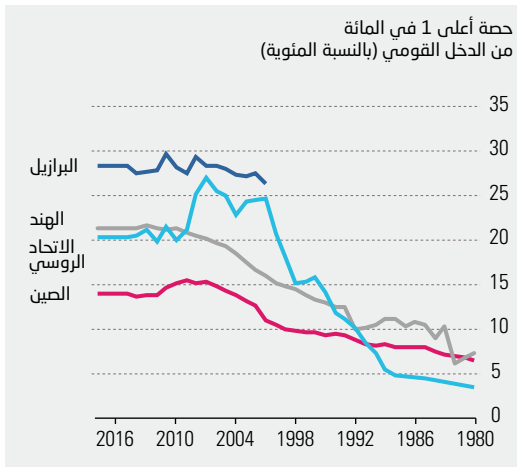
وفي البرازيل، تنامي دخل أدنى 40 في المائة بمعدل يزيد 14 نقطة مئوية على المتوسط بين عامي 2000 و2018، ولكن أعلى 1 في المائة تنامي دخلهم بمعدل أعلى من المتوسط أيضاً. ونظراً لاستحالة النمو لدى جميع الفئات بمعدل يزيد على المتوسط، فما سبق ذكره يعني أن الفئات المتوسطة الدخل (أي الواقعة بين

البلد	2018-2007			2018-2000		
	النمو لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	النمو لدى أدنى 40 في المائة (بالنسبة المئوية)	النمو لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	متوسط نمو الدخل (بالنسبة المئوية)
البرازيل	-2	6	3	16	14	5
الصين	117	-3	135	518	-97	361
الهند	78	-27	41	213	-64	122
الاتحاد الروسي	-20	29	35	68	49	72

ملاحظة: توزيع نمو الدخل القومي قبل الضريبة لكل فرد بالغ ويمكن الرجوع إلى <http://wid.world/methodology> لمعلومات على صعيد البلدان بشأن السلسلة. ويُفترض أن يكون نمو الدخل بين عامي 2016 و2018 محايداً من حيث التوزيع (أي أن الفئات كافة تستفيد من متوسط نمو الدخل الوطني). والخط الأخضر (الحمراء) تشير إلى معدل نمو الدخل لأدنى 40 في المائة أعلى (أخضر) أو أدنى (أحمر) من المتوسط. المصدر: بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الشكل 3-8

ارتفعت حصة أعلى 1 في المائة من الدخل بقدر كبير في الاتحاد الروسي والصين والهند منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي



ملاحظة: توزيع نمو الدخل القومي قبل الضريبة لكل فرد بالغ. ويمكن الرجوع إلى <http://wid.world/methodology> لمعلومات على صعيد البلدان بشأن السلسلة. ويُفترض أن يكون نمو الدخل بين عامي 2016 و2018 محايداً من حيث التوزيع. المصدر: بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

عدم المساواة وإعادة التوزيع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع عدم المساواة في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بدرجات متفاوتة، وسرعات مختلفة⁵⁶. وعدم المساواة، سواء على أعلى سلم التوزيع

أدنى 40 في المائة وأعلى 1 في المائة على سلم التوزيع) هي التي أعثرت النمو منها، بمعدلات أقل من المتوسط. وفي الاتحاد الروسي، استمر نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة بمعدل أدنى من المتوسط بين عامي 2000 و2018، في حين تنامي دخل أعلى 1 في المائة بمعدل قريب من المتوسط. وشهد أعلى 1 في المائة انخفاضاً في الدخل بين عامي 2007 و2018، لكن أعلى 0.01 في المائة من سلم الدخل حظوا بمعدلات نمو تكاد تصل إلى العشرة آلاف في المائة. ولا يزال عدم المساواة في الدخل والثروة اليوم شديداً بالمعايير العالمية، وما شهدته الانخفاض في الآونة الأخيرة لدى أعلى 1 في المائة ليس كافياً لعكس آثاره⁵⁵.

ويتبين من استعراض سريع لمسارات النمو وعدم المساواة في بلدان البريكس أن تطور المؤشرات التي يقوم عليها المقصد 10-1 من أهداف التنمية المستدامة يجب أن يصاحبه تفسير دقيق. واستكمال المقصد المتصل بأدنى 40 في المائة بمؤشرات أخرى (مثل معدل نمو الدخل لدى أعلى 1 في المائة) يرسم صورة أوضح عن ديناميات النمو في بلد ما، كما يزيدها ثراءً تقييم الديناميات على مختلف الأطر الزمنية. فالأداء الجيد خلال زمن قصير قد يخفي زيادة هائلة في عدم المساواة في الدخل والثروة على الأمد البعيد. وقد ارتفعت حصة أعلى 1 في المائة من الدخل بقدر كبير في الاتحاد الروسي والصين والهند منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي (الشكل 3-8). أما في البرازيل، فاستقرت حصة أعلى 1 في المائة، على العموم، منذ مطلع هذا القرن، ولكن ما زال مستواها مرتفعاً.

1980 و2007، واستفادت أغنى الفئات من حصة غير متناسبة من نمو الدخل. ومنذ عام 2007، ظل معدل نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة من السكان أعلى من المتوسط، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية.

ارتفع عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 إلى حد أكبر من أي بلد متقدم آخر

ما دفع تزايد عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي هو ارتفاع حاد في الدخل في أعلى سلم التوزيع، مصحوباً بارتفاع لا يكاد يُذكر، في نمو الدخل قبل الضريبة لدى أفقر الأفراد في البلد

وما دفع تزايد عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي هو ارتفاع حاد في الدخل في أعلى سلم التوزيع، مصحوباً بارتفاع لا يكاد يُذكر، إن وُجد أصلاً، في نمو الدخل قبل الضريبة لدى أفقر الأفراد في البلد. ومستويات عدم المساواة الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف بشدة عن تلك التي كانت عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمكن تقسيم تغيّر مستويات عدم المساواة منذ عام 1945 إلى مرحلتين (الشكل 3-9). فقد انخفض عدم المساواة بين عامي 1946 و1980، فتضاعف متوسط الدخل لدى أدنى 50 في المائة بأكثر من مرتين. وعلى النقيض من ذلك، صحت الفترة 1980-2014 نمو أقل معدلاً وأكثر اختلالاً، فظل متوسط الدخل لدى النصف الأدنى من سلم التوزيع على حاله تقريباً (حيث تنامي بنسبة 2 في المائة فقط لدى النصف الأدنى المذكور، بل

أو أدناه، شديد التباعد في البلدان المتقدمة النمو. وترتبط هذه الديناميات غير المتجانسة باختلاف المسارات المؤسسية، والخيارات السياسية، وأنماط النمو الشامل.

وبالجمع بين بيانات المسوح والضرائب والحسابات القومية، بات ممكناً إصدار تقديرات لتتبع ديناميات عدم المساواة عند أفراد يتفاوت موقعهم على سلم التوزيع، من الفئات الأدنى إلى أعلى 0.001 في المائة، وذلك على نحو يتسق تماماً مع الحسابات القومية⁵⁷. فكيف كان أداء البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث نشر النمو الشامل، خلال العقود الماضية؟ منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، ما شهد بلد يتناوله هذا التحليل ارتفاعاً يفوق المتوسط في معدل نمو دخل أدنى 40 في المائة (الجدول 3-5). فظل النمو إما محادياً من حيث التوزيع أو مصحوباً بتزايد في عدم المساواة. وقارب الفرقُ الصفرَ في إسبانيا، وفرنسا، وكرواتيا، والنرويج، أي أن أدنى 40 في المائة في هذه البلدان ارتفع دخلهم بمعدل مماثل لمتوسط الدخل. إلا أن دخل أعلى 1 في المائة في فرنسا والنرويج ارتفع بمعدل أكبر من المتوسط، ما يعني تعرض حصة الفئات المتوسطة للاعتصار. وفي جميع البلدان الأخرى، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية، تخلف الفقراء كثيراً عن المتوسطات الوطنية بين عامي

الجدول 3-5

المتوسط بعد الضريبة ومعدل النمو لدى أدنى 40 في المائة من السكان في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، 2017-2007 و2017-1980

البلد	2017-2007				2017-1980			
	نمو الدخل لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة (بالنسبة المئوية)	متوسط نمو الدخل (بالنسبة المئوية)	نمو الدخل لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة (بالنسبة المئوية)	متوسط نمو الدخل (بالنسبة المئوية)
أوروبا الشرقية								
ألبانيا	5.4	2.2	20.0	17.8				
البوسنة والهرسك	16.8	-1.3	15.4	16.7	475.5	-89.0	229.8	318.7
بلغاريا	51.9	-6.6	30.1	36.6	583.3	-62.6	39.6	102.2
كرواتيا	-2.2	4.2	5.0	0.8	77.5	-1.6	2.2	3.8
تشيكيا	21.0	-0.9	9.5	10.3	382.5	-19.7	17.6	37.3
إستونيا	-18.8	0.9	8.3	7.4	202.7	-43.6	44.4	88.1
هنغاريا	2.9	-5.3	6.4	11.8	426.0	-44.8	2.3	47.1
لاتفيا	19.8	2.8	15.2	12.5	212.2	-37.7	10.4	48.0
ليتوانيا	31.5	-8.7	12.1	20.8	318.4	-51.8	15.1	66.9

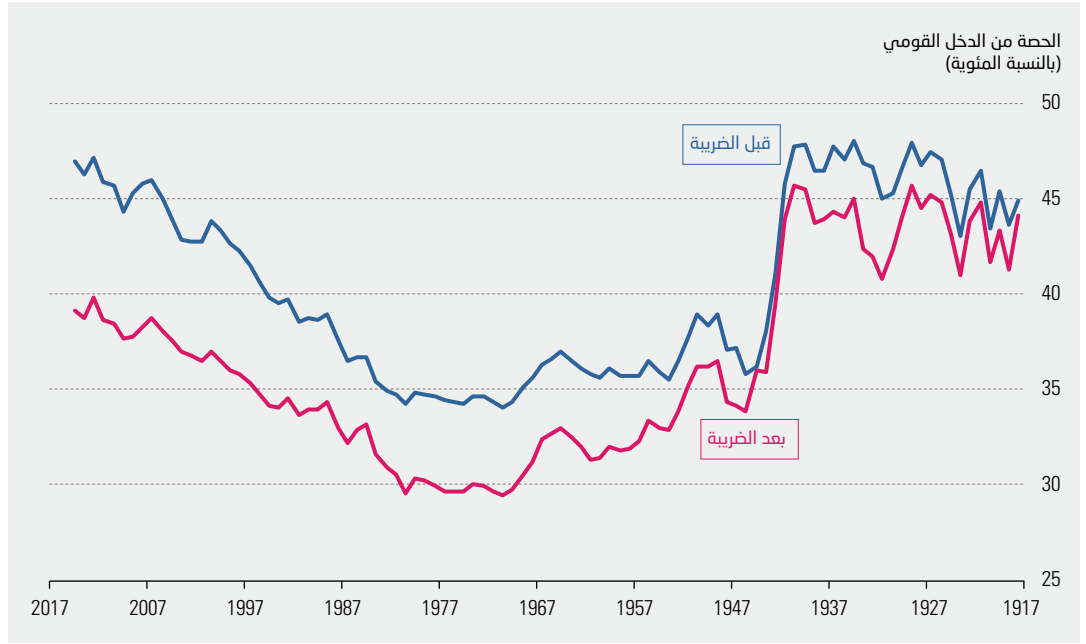
(تابع)

المتوسط بعد الضريبة ومعدل النمو لدى أدنى 40 في المائة من السكان في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، 2017-2007 و2017-1980

البلد	2017-2007				2017-1980			
	نمو الدخل لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة (بالنسبة المئوية)	متوسط نمو الدخل (بالنسبة المئوية)	نمو الدخل لدى أعلى 1 في المائة (بالنسبة المئوية)	الفرق بين نمو دخل أدنى 40 في المائة ومتوسط الدخل (بالنقاط المئوية)	نمو الدخل لدى أدنى 40 في المائة (بالنسبة المئوية)	متوسط نمو الدخل (بالنسبة المئوية)
جمهورية مولدوفا	23.7	18.1	54.6	36.5				
الجزيل الأسود	22.3	1.0	17.2	16.2	16.7	-13.4	-33.4	-20.1
مقدونيا الشمالية	10.5	16.8	39.1	22.3	16.0	-19.1	-19.3	-0.2
بولندا	18.0	-2.8	28.0	30.8	551.2	-61.2	33.6	94.8
رومانيا	-3.2	12.4	43.0	30.6	242.0	-48.9	21.0	69.9
صربيا	40.6	-1.5	9.0	10.5	44.4	-19.0	-27.1	-8.1
سلوفاكيا	7.3	0.6	19.7	19.1	198.0	-11.4	57.7	69.1
سلو فينيا	35.3	-4.5	-5.6	-1.1	127.7	-19.7	-7.3	12.4
أوروبا الجنوبية								
قبرص	-6.8	-3.6	-19.1	-15.5				
اليونان	5.9	-12.5	-43.8	-31.3				
إيطاليا	-16.6	-5.7	-16.3	-10.6	69.5	-20.0	-3.5	16.5
مالطة	183.2	-15.3	13.4	28.8				
البرتغال	-14.7	4.6	4.3	-0.3	54.4	-26.0	34.1	60.1
إسبانيا	31.0	-2.0	1.1	3.1	60.0	7.4	68.5	61.1
أوروبا الغربية								
النمسا	20.8	-2.1	-2.2	-0.1	118.2	-7.7	45.6	53.2
بلجيكا	-2.5	-2.2	-0.6	1.6	79.1	-8.2	43.1	51.3
فرنسا	-5.5	0.5	1.0	0.6	71.0	0.6	42.9	42.3
ألمانيا	10.7	-6.0	3.7	9.8	97.9	-19.7	21.2	40.9
أيرلندا	4.3	-2.2	0.6	2.9	323.3	-40.7	141.3	182.0
لكسمبرغ	-33.0	-3.3	-35.9	-32.6	163.5	-30.0	63.4	93.4
هولندا	-17.6	-3.7	-4.2	-0.6	90.6	-9.3	26.8	36.1
سويسرا	1.8	4.0	4.7	0.7	58.4	-5.2	21.0	26.2
المملكة المتحدة	-23.0	9.4	10.7	1.3	136.8	-2.2	75.7	77.9
أوروبا الشمالية								
الدانمرك	60.3	-11.0	-8.6	2.4	263.2	-21.6	43.1	64.7
فنلندا	-7.7	-2.8	-9.5	-6.7	179.7	-9.4	58.7	68.0
آيسلندا	-41.4	8.6	15.4	6.9				
النرويج	-9.6	1.9	-0.2	-2.1	158.4	7.1	91.9	84.9
السويد	-0.9	-5.7	4.8	10.5	172.6	-25.2	70.2	95.5
الولايات المتحدة الأمريكية	7.6	-3.2	-0.1	3.1	203.4	-52.4	10.8	63.2

ملاحظة: المربعات الخضراء تشير إلى البلدان التي حققت المقصد 10-1 من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما المربعات الحمراء، فتشير إلى البلدان التي لم تحقق ذلك المقصد. المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

ارتفعت حصة أعلى 10 في المائة من الدخل قبل الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 35 في المائة في عام 1980 إلى حوالي 47 في المائة في عام 2014



المصدر: Piketty, Saez and Zucman 2018.

وعلى المستوى المحلي، من 8 في المائة في عام 1913 إلى 30 في المائة في أواخر الستينات، واستقرت عند هذا المستوى منذ ذلك الحين. وتراجعت، على نحو متزايد، معدلات الضرائب التي يدفعها الأفراد فعلياً (مجموع الضرائب التي تُدفع كنسبة من مجموع الدخل). وفي الخمسينات كان أعلى 1 في المائة من أصحاب الدخل يدفعون ضرائب يتراوح قدرها بين 40 و45 في المائة من دخلهم قبل الضريبة، في حين يدفع أدنى 50 في المائة بين 15 و20 في المائة من دخلهم. واليوم الفارق أقل بكثير، فأصحاب الدخل الأعلى يدفعون بين 30 و35 في المائة من دخلهم، في حين يدفع النصف الأفقر نحو 25 في المائة.

ارتفع عدم المساواة في معظم البلدان الأوروبية

مع أن أوجه عدم المساواة لا تزال أقل في أوروبا منها في الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت البلدان الأوروبية زيادة في تركّز الدخل في أعلى السّلم. وفي عام 1980، كانت الفوارق في الدخل في أوروبا الغربية أعلى منها في البلدان الإسكندنافية وفي أوروبا الشرقية (الشكل 10-3). وارتفعت الفوارق بين عامي 1980 و1990، بعد ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل

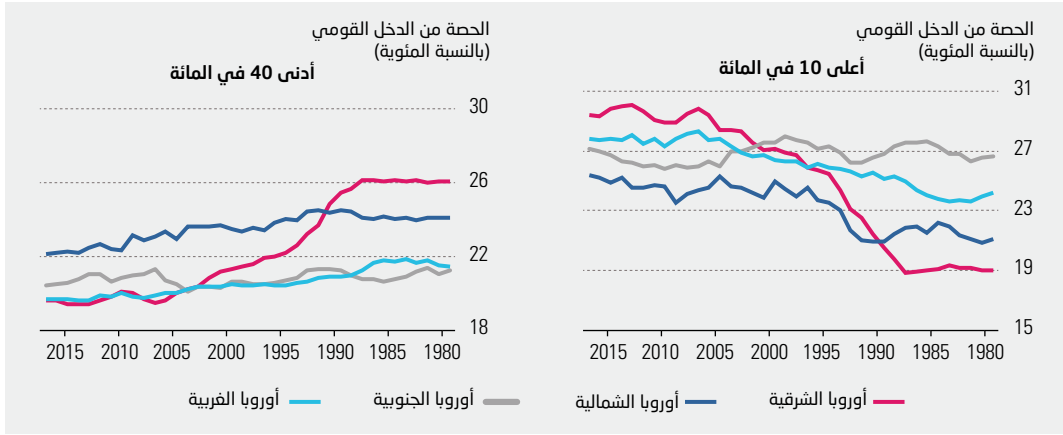
وانخفض بمعدل 5 في المائة لدى أدنى 40 في المائة، في حين تزايد دخل النصف الأعلى من السّلم التوزيع بأكثر من ثلاثة أضعاف. وبناء على ذلك، ارتفعت الحصة من الدخل القومي التي يتلقاها أعلى 10 في المائة قبل الضريبة، من 34 في المائة إلى أكثر من 45 في المائة، والتي يتلقاها أعلى 1 في المائة، من 10 في المائة إلى 20 في المائة.

ولا يغيّر حساب آثار إعادة توزيع الضرائب والتحويلات الديناميات. وبين عامي 1980 و2014 نمت الحصة التي يتلقاها أعلى 10 في المائة من الدخل القومي قبل الضريبة من 30 إلى حوالي 40 في المائة. وخلال الفترة نفسها، نمت الحصة التي يتلقاها أدنى 50 في المائة من الدخل بعد الضريبة بنسبة ضئيلة قدرها 20 في المائة، وهي زيادة مردها إلى برنامجي الرعاية الطبية والمعونة الطبية (Medicare and Medicaid). وكانت التحويلات العينية والنفقات الجماعية الصحية الرافد الوحيد لارتفاع دخل النصف الأدنى من السّلم التوزيع.

وتزامن ارتفاع أوجه عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية مع حدوث تراجع في النظام الضريبي التصاعدي خلال العقود القليلة الماضية، وهو اتجاه يشهده العديد من البلدان (الفصل 7). وازدادت حصة البلد من مجموع الضرائب في الدخل القومي، بما في ذلك الضرائب على المستوى الاتحادي والولايات

تزامن ارتفاع أوجه عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية مع حدوث تراجع في النظام الضريبي التصاعدي خلال العقود القليلة الماضية

بين عامي 1980 و2017، ارتفعت حصة أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل من الدخل القومي بعد الضريبة من 21 إلى 25 في المائة في أوروبا الشمالية في حين أن حصة أدنى 40 في المائة هبطت من 24 إلى 22 في المائة



المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://WID.world).

تزايد عدم المساواة في عموم أوروبا

شهدت البلدان الأوروبية أيضاً ارتفاعات في تركيز الدخل في أعلى السلم. وتزايدت مداخيل أعلى 0.1 في المائة من أصحاب الدخل بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة. في حين تضاعفت حصة أعلى 0.001 في المائة بثلاث مرات تقريباً. ولدى تناول البلدان الأوروبية بمجملها، يتبين أن أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل في أوروبا تلقوا 29 في المائة من مجموع الدخل الإقليمي في عام 1980، في حين تلقى أدنى 50 في المائة 24 في المائة. إلا أن حصة أعلى 10 في المائة بلغت في عام 2017، 34 في المائة، في حين تلقى النصف الأدنى من سلم التوزيع الخمس فقط. وارتفع، خلال آخر 37 سنة، دخل أفقر 40 في المائة من الأوروبيين بنسب تتراوح بين 30 و40 في المائة (الشكل 10-3). واستفادت الطبقة الوسطى الأوروبية من النمو بدرجة أعلى قليلاً من الفئات الفقيرة، فارتفعت مداخيل الأفراد من الشرائح المتوسطة بوسطى بنسب تتراوح بين 40 و50 في المائة. غير أن النمو الإجمالي لدخل شرائح المجتمع الأغنى كان أعلى إلى حد لاقت، فارتفع دخل أعلى 0.1 في المائة من أصحاب الدخل بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة. وأما أعلى 0.001 في المائة فكاد دخلهم يتضاعف ثلاث مرات.

ورغم التزايد الكبير في عدم المساواة في أوروبا، بقي الفقر، عموماً، على حاله. فعاش حوالي 20 في المائة من الأوروبيين على أقل من 60 في المائة من الدخل الأوروبي الوسيط في عام 1980، مقارنة مع نسبة 22 في المائة في عام 2017. وشهدت السنوات

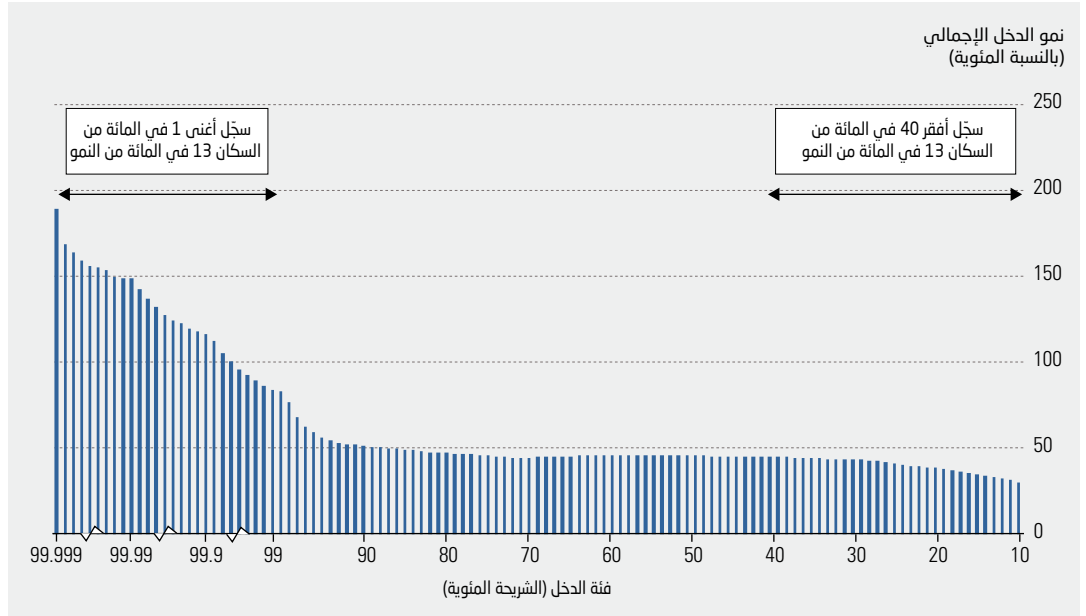
في ألمانيا، والبرتغال، والمملكة المتحدة. وبين عامي 1990 و2000، ارتفع، على النقيض من ذلك، مستوى عدم المساواة في الفئة العليا من الدخل في السويد، وفنلندا، والنرويج وفي بلدان أوروبا الشرقية. ونتيجة لذلك، أصبح مستوى عدم المساواة في الدخل في جميع البلدان الأوروبية تقريباً اليوم أعلى مما كان عليه في بداية الثمانينات. وفي عام 2017، تلقى أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل أكثر من 30 في المائة من الدخل القومي في معظم بلدان أوروبا الغربية، و25 إلى 35 في المائة في بلدان أوروبا الشرقية⁵⁸.

وفي التسعينات، كانت حصة أعلى 10 في المائة في جنوب أوروبا أكبر بقليل مما كانت عليه في مناطق أخرى، لكن الزيادة كانت أقل (الشكل 10-3). واتسع الفارق في الدخل في إيطاليا والبرتغال، على سبيل المثال، وظلّ مستقرّاً في إسبانيا، وشهد تقلباً في اليونان. وعلى نقيض ذلك، ارتفع عدم المساواة في الدخل في أوروبا الشمالية والغربية على نحو طردي. وأوروبا الشرقية هي المنطقة التي شهدت أعلى ارتفاع لمستوى عدم المساواة في الدخل، نتيجة للزيادات في أعلى سلم التوزيع في أوائل التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي⁵⁹. واليوم، لا يزال عدم المساواة في الدخل بعد الضريبة، في المتوسط، أدنى قليلاً في أوروبا الشمالية منه في مناطق أخرى من القارة⁶⁰.

وكان أصحاب الدخل الأعلى أكثر المستفيدين من نمو الدخل في أوروبا منذ ثمانينات القرن الماضي. وبين عامي 1980 و2017، بقي معدل المعرّضين للفقر ثابتاً أو ارتفع في معظم البلدان.

شهدت البلدان الأوروبية أيضاً ارتفاعات في تركيز الدخل في أعلى السلم. وتزايدت مداخيل أعلى 0.1 في المائة من أصحاب الدخل بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة. في حين تضاعفت حصة أعلى 0.001 في المائة بثلاث مرات تقريباً

بين عامي 1980 و2017، ارتفع دخل أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين بما يقارب نسبة 40 في المائة في حين ارتفع دخل أعلى 0.001 في المائة من السكان بأكثر من 180 في المائة



ملاحظة: يتغير مقياس الرسم البياني على الإحداثيات الأفقية بعد الشريحة المئوية التسمين. وقد تغيرت تركيبة فئات الدخل بين عامي 1980 و2017. ولذا، لا تمثل التقديرات التغيرات في دخل الأفراد عنهم على مر الزمن.
المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019). بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

دائماً، فقد تماثلت حصة أدنى 40 في المائة في عام 1980، فبلغت حوالي 13 في المائة (الشكل 3-13). وتباعد المسارات هذا لا يمكن تفسيره لا بالتجارة ولا بالتكنولوجيا، اللتين عادة ما يلجأ إليهما لتفسير تطور عدم المساواة في البلدان المتقدمة النمو، فجميع البلدان التي يتناولها التحليل تعرّضت إليهما بالقدر نفسه. وبدلاً من هذا التفسير، يبدو أن الفرق بين ديناميات عدم المساواة يعود إلى الخيارات السياسية والترتيبات المؤسسية.

وتتيح النتائج المبلّغ عنها تحسين فهم العوامل المحددة للفوارق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتعود هذه الفوارق، في المقام الأول، إلى تزايد عدم المساواة قبل الضريبة (أي في الدخل المقاس قبل الضرائب المباشرة والتحويلات، ويمكن الرجوع إلى الإطار 3-3)، وهو أجلى في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1980، زاد متوسط دخل أعلى 10 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية على أدنى 40 في المائة بعشر مرات، إلا أن الزيادة بلغت 26 ضعفاً مع حلول عام 2017. وفي أوروبا، ارتفع المؤشر نفسه خلال المدة نفسها من 10 إلى 12.

أما عدم المساواة بعد الضريبة، فارتفعت نسبته، في الولايات المتحدة الأمريكية، من 7 إلى 14 بين عامي 1980 و2017، مقابل زيادة من 8 إلى 9 في أوروبا

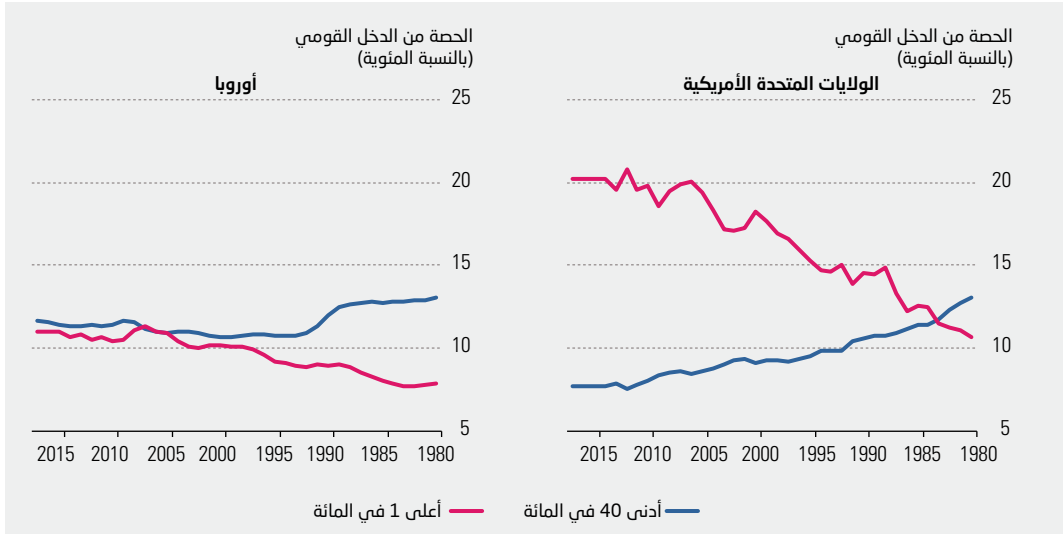
الأخيرة تقارباً بين البلدان بسبب ارتفاع معدل النمو في أوروبا الشرقية، الذي أدى إلى انخفاض طفيف في نسبة المعرّضين للفقر في عموم أوروبا. إلا أن هذا المنحى قوّضه بالكامل تزايد هذه النسبة في البلدان الأوروبية الأخرى، لا سيما في جنوب أوروبا. بيد أن التقارب ليس كافياً لخفض نسبة المعرّضين للفقر في أوروبا: فحتى لو تلاقت البلدان الأوروبية جميعها عند متوسط دخل قومي واحد، تظل النسبة عالية على صعيد أوروبا بأكملها، فتبلغ 17 في المائة.

تشير المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى سياسات ما قبل التوزيع وإعادة التوزيع التي وُضعت للتصدي لأوجه عدم المساواة

شهد كلٌّ من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 1980، مسارات متفرقة لعدم المساواة. ففي عام 2017، تلقى أعلى 1 في المائة من سلم التوزيع في الولايات المتحدة الأمريكية حصة من الدخل القومي تزيد بضعفٍ على تلك التي تلقاها أفقر 40 في المائة. والأمر على النقيض من ذلك في أوروبا، إذ تخطت الحصة التي تلقاها أدنى 40 في المائة تلك التي تلقاها أعلى 1 في المائة (الشكل 3-12). وما كان هذا هو الحال

الشكل 12-3

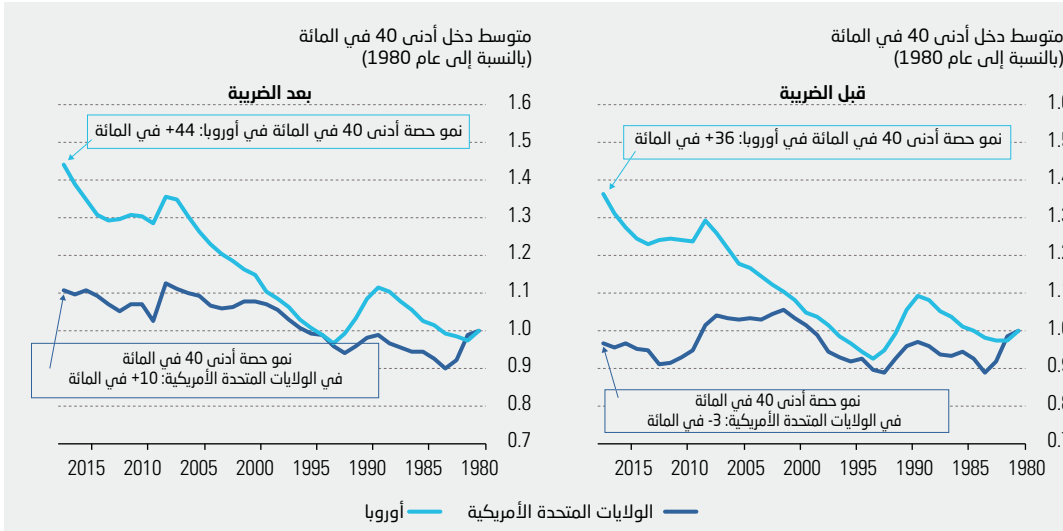
انخفضت حصة أدنى 40 في المائة من الدخل قبل الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية من 13 في المائة في عام 1980 إلى 8 في المائة في عام 2017، في حين ارتفعت حصة أعلى 1 في المائة من حوالي 11 في المائة إلى 20 في المائة



المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الشكل 13-3

بين عامي 1980 و 2017، ارتفع متوسط حصة أدنى 40 في المائة من الدخل قبل الضريبة في أوروبا بنسبة 36 في المائة، في حين أنخفض بنسبة 3 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية



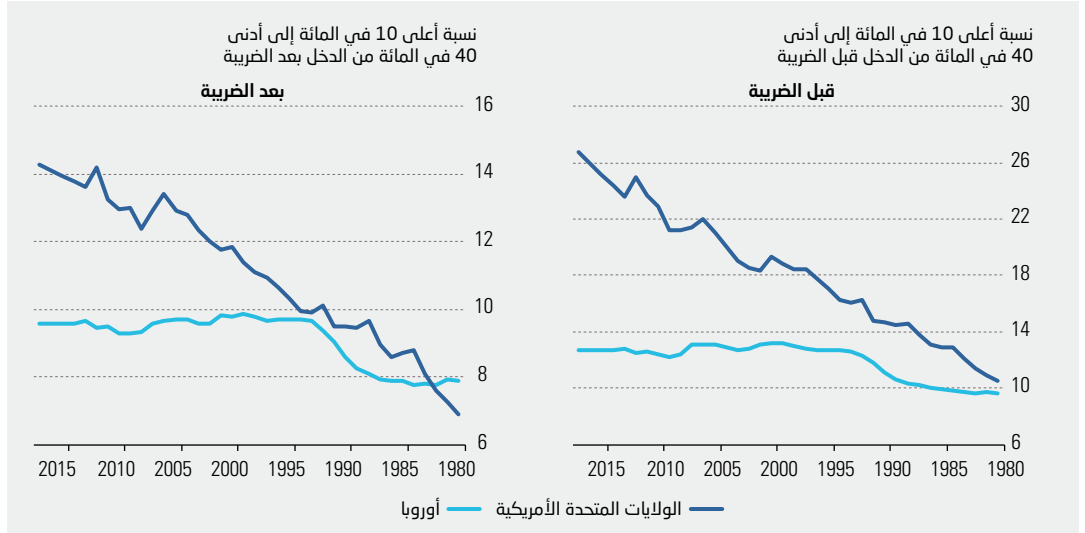
المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

في المائة. ولإتفاق الاجتماعي، الذي يشمل بالدرجة الأولى الإتفاق على التعليم والصحة ورواتب التقاعد، دور هام. والتعليم العالي الجودة والميسور التكلفة في غاية الأهمية لتمكين الأفراد ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الفرص الاقتصادية. لا يزال الإتفاق الاجتماعي أعلى بكثير في أوروبا منه في الولايات المتحدة الأمريكية، بل وجميع أنحاء العالم. فيبلغ نسبة تتراوح بين 25 و 28 في

(الشكل 14-3). وبذلك، لم تتمكن نُظُم الضرائب الوطنية (بما تشمل من ضرائب على الدخل والثروة) ولا نُظُم التحويلات الاجتماعية (على غرار استحقاقات الإعاقة ودعم الإسكان) من احتواء تزايد عدم المساواة، لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في أوروبا. والعملية الجامعة لكافة الآليات المؤثرة على المداخل قبل الضريبة مكّنت أوروبا من احتواء تزايد نسبة دخل أعلى 10 في المائة إزاء أدنى 40

العملية الجامعة لكافة الآليات المؤثرة على المداخل قبل الضريبة مكّنت أوروبا من احتواء تزايد نسبة دخل أعلى 10 في المائة إزاء أدنى 40 في المائة

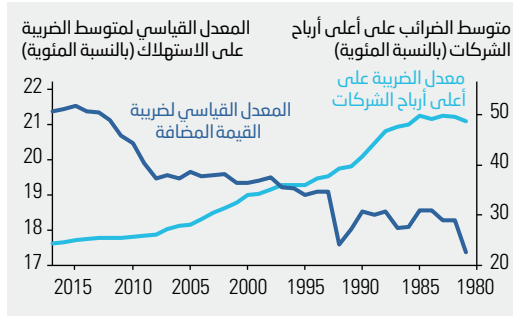
متوسط الدخل قبل الضريبة لدى أعلى 10 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية كان أعلى بحوالي 11 ضعفاً منه لدى أدنى 40 في المائة في عام 1980، إلا أن النسبة بين الفئتين بلغت 27 ضعفاً في عام 2017، أما النسبة في أوروبا، فازدادت من 10 إلى 12 ضعفاً



المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019)، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

الشكل 3-15

انخفض، بين عامي 1981 و2017، متوسط الضرائب على أعلى أرباح الشركات في الاتحاد الأوروبي من 50 إلى 25 في المائة، في حين ارتفع متوسط ضريبة القيمة المضافة من 18 إلى أكثر من 21 في المائة



المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) من أجل المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل الضريبة على أعلى أرباح الشركات.

المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان أوروبا القارية، مقابل 19 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية⁶¹. وعلاوة على ذلك، عادة ما يستند الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية في أوروبا على أسس أقرب إلى المساواة منه في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما الرعاية الصحية والتدريب المهني المنخفض التكلفة في أوروبا، اللذين يساهمان في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل قبل الضريبة.

وتفسر ديناميات هامة أخرى ارتفاع نمو الدخل في أسفل سلم التوزيع في أوروبا. فمثلاً، انخفض الحد الأدنى من الأجور كنسبة من متوسط الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، من 42 في المائة في عام 1980 إلى 24 في المائة في عام 2017. إلا أن المنحى هو على العكس من ذلك في بلدان أوروبية عديدة، حافظ بعضها على الحد الأدنى من الأجور بنسبة عالية من المتوسط (بلغت في فرنسا مثلاً حوالي 50 في المائة)، وبعضها الآخر استحدث حداً أدنى (كما فعلت المملكة المتحدة في تسعينات القرن الماضي، وتلتها لاحقاً ألمانيا)⁶².

ومع ذلك، شهدت أوروبا انحساراً في تصاعدية الضريبة في العقود الأخيرة، فانخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من حوالي 50 في المائة في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى 25 في المائة اليوم، في تجلٍ لتوجه عالمي تشترك فيه البلدان النامية والمتقدمة النمو على حدٍ سواء

(الفصل 7). كما انخفضت الضرائب الحدية العليا في معظم البلدان الأوروبية، وارتفعت ضريبة القيمة المضافة، التي تؤثر على نحو غير متناسب على أصحاب الدخل المنخفض، بمعدل يزيد على 3 نقاط مئوية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي. ومع أن أوروبا تمكّنت، بالإجمال، من الحفاظ على مستوى معتدل من ارتفاع عدم المساواة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، قد يحد ما سبق ذكره من تطورات من قدرات الحكومات على دفع الرابحين من النمو الأوروبي إلى تمويل الخدمات العامة.

شهدت أوروبا انحساراً في تصاعدية الضريبة في العقود الأخيرة، فانخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من حوالي 50 في المائة في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى 25 في المائة اليوم

والتمويل هذا أساسي للحفاظ على المداخيل في وسط سلم التوزيع وأدناه (الشكل 3-15).

عدم المساواة في الثروة في العالم: رأس المال قد عاد

لا يكفي التركيز على الدخل وحده لتتبع ديناميات عدم المساواة في الاقتصاد على نحو سليم⁶³، بل من الضروري أيضاً تتبع ديناميات تركّز الثروة. والبيانات حول الثروة ما زالت نادرة، وإلى حد يفوق البيانات حول الدخل. ورغم ذلك، كشفت بحوث حديثة عن نتائج بشأن تطور الثروة الوطنية وتركيباتها. وتحليل تركيبة الثروة الوطنية في اقتصاد ما، تمثل الأصول التي يملكها كل من القطاعين العام والخاص مدخلاً لفهم ديناميات عدم المساواة في الثروة بين الأفراد. والجهود الجديدة المبذولة لدراسة عدم المساواة في الثروة حاسمة لأنها ترتبط بتزايد عدم المساواة في الدخل في أعلى سلم التوزيع منذ عام 1980، حيث أن الدخل الرأسمالي غالباً ما يتركّز في أيدي أوسع الأفراد ثراء. ويرتبط دور الثروة البارز في توجيه توزيع الدخل بأهميتها النسبية في اقتصادات عديدة نمت فيها الثروة الوطنية، كمجموع، بشكل أكبر من الدخل⁶⁴.

وبما أن البلدان، بمعظمها، لا تفرض الضرائب على الثروة مباشرة، يتطلب التوصل إلى تقديرات موثوقة حول عدم المساواة في الثروة الجمع بين مصادر مختلفة للبيانات، على غرار تصنيفات المليارديرات، وبيانات ضرائب الدخل والميراث⁶⁵. وانبثق عن عولمة إدارة الثروات، منذ ثمانينات القرن الماضي، تزايد في قدر الثروات العالمية المودعة في مراكز مالية خارجية. وأوسع الأفراد ثراء يمتلكون أصولاً في هذه المراكز بقدر غير متناسب مع غيرهم. ولذا، فإن معرفة هذه الأصول الخارجية له آثار بالغة على قياس الثروة في أعلى سلم التوزيع⁶⁶. وبصورة أعمّ، بات حاسماً قياس عدم المساواة في الدخل والثروة على الصعيد العالمي، وليس فقط على صعيد فرادى البلدان.

وفهم تطور مستوى رأس المال الوطني (أو الثروة الوطنية) وهيكليته، وكذلك علاقته مع الدخل القومي، مفتاح للتصدي لقضايا اقتصادية وعامة عدة⁶⁷. فالثروة هي مفهوم يدور على "التخزين"، لأنها تُعرّف بمجموع كافة الأصول المراكمة في الماضي (وخصوصاً الأصول الإسكانية والتجارية والمالية) بعد حساب الديون. والثروات الخاصة، بطبيعتها، أشد تركّزاً من الدخل، وأما الثروة العامة التي تمتلكها الحكومات، فتتوثر كثيراً

على قدرات الحكومات على تنفيذ سياسات إعادة التوزيع. ولذا، فالبحث في تطوّر نسب الثروة إلى الدخل، وتقسيم الثروة بين القطاعين العام والخاص قد يساعد على فهم تطوّر عدم المساواة في الاقتصاد. ولكن لا ينبغي الإغفال عن أن تعاريف الملكية العامة والخاصة تختلف من بلد إلى آخر⁶⁸.

والبيانات الاقتصادية الكلية عن الثروة نادرة في جميع أنحاء العالم. فلم تشرع ألمانيا بنشر ميزانيات وطنية تشتمل على معلومات عن مجمل الثروات المودعة وتطورها إلا في عام 2010. ولا تتوفر المعلومات الاقتصادية عن الثروة أصلاً في العديد من البلدان الصاعدة والنامية. وندرة البيانات حول الثروة هي مشكلة بحد ذاتها، لأن المعلومات الدقيقة حول ديناميات الثروة قد تكون حاسمة في الحؤول دون الأزمات المالية، أو في تنقيح السياسات الضريبية. نقص البيانات يجعل تتبع ديناميات الثروة على الصعيد الجزئي، أي بين الأفراد، مستحيلاً. ولذا، ينحصر النقاش حول الثروة، من حيث الاقتصاد الكلي، بالاقتصادات المتقدمة النمو، والصاعدة القليلة التي تتوفر معلومات عن الثروة فيها.

شهدت نسبة الثروة الخاصة إلى الدخل القومي ارتفاعاً حاداً في جميع البلدان منذ عام 1970، ولكن مع تباينات إقليمية كبيرة

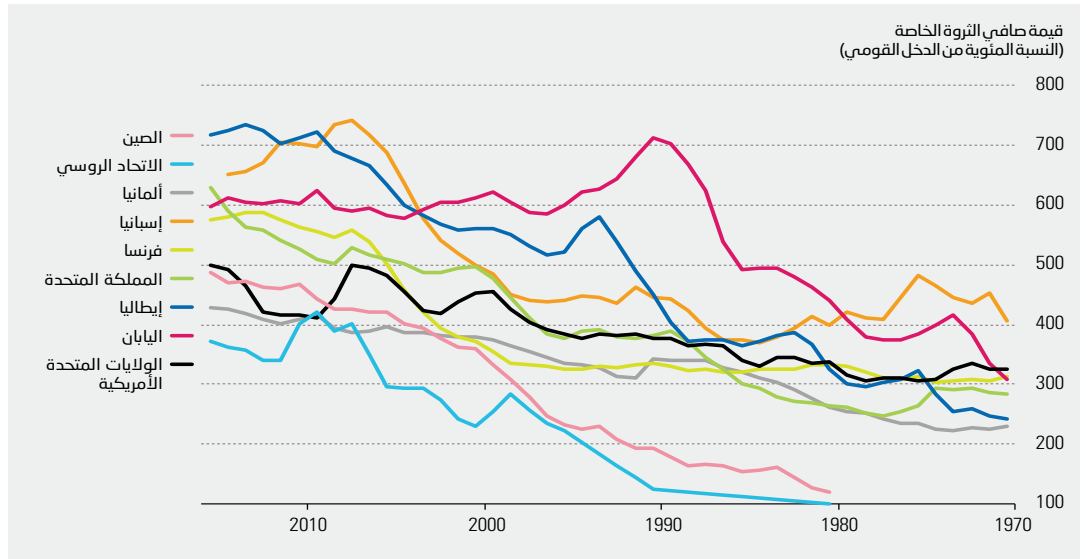
تتشابه، بالمجمل، مسارات فرادى البلدان في أوروبا الغربية: ارتفع صافي الثروة الخاصة من نسب تتراوح بين 250 و400 في المائة في عام 1970، إلى ما يتراوح بين 450 و750 في المائة في عام 2016 (الشكل 3-16). وأعلى الزيادات هي التي شهدتها إيطاليا والمملكة المتحدة، بأكثر من الضعف. وارتفعت نسبة الثروة الخاصة إلى الدخل كثيراً في كندا (من 250 إلى ما يزيد على 550 في المائة). وكذلك في أستراليا، وإن بقدر أقل. وازدادت النسبة بمرة ونصف في الولايات المتحدة الأمريكية (من 350 إلى 500 في المائة)، وكادت تتضاعف في اليابان (من 300 إلى ما يقارب 600 في المائة).

وشهد الاتحاد الروسي والصين أكبر الزيادات. فارتفعت نسبة الثروة الخاصة إلى الدخل القومي في الصين من 110 في المائة في عام 1978، حين بدأت سياسة الانفتاح، إلى 490 في المائة في عام 2015، وتضاعفت ثلاث مرات في الاتحاد الروسي بين عامي 1990 و2015 (من 120 إلى 370 في المائة).

وتجدر الملاحظة بأن الأزمة المالية في عام 2008 لم تغيّر هذا المنحى كثيراً: فمع أن نسبة الثروة إلى

انبثق عن عولمة إدارة الثروات، منذ ثمانينات القرن الماضي، تزايد في قدر الثروات العالمية المودعة في مراكز مالية خارجية

ارتفع صافي الثروة الخاصة من نسب تتراوح بين 250 و400 في المائة في عام 1970، إلى ما يتراوح بين 450 و750 في المائة في عام 2016



المصدر: Alvaredo and others (2018)، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

والضرائب التصاعدية بحسب مقدار الثروة، كما هو الحال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (ألمانيا وفرنسا). ولفهم ما تفضي إليه الثروة العامة الصافية الصفرية أو السلبية، ما علينا إلا أن نتذكر أن الحكومة، إذا كانت ثروتها العامة سلبية ورغبت في تسديد ديونها، ستضطر إلى بيع جميع أصولها المالية (كأسهم) وغير المالية (كالطرق)، ورغم ذلك، ستظل مدينة. ونتيجة لذلك، سيتوجب على دافعي الضرائب دفع الضرائب للتسديد لأصحاب الديون، كما سيكون على المواطنين دفع رسوم لمالكين جدد لأصول من رأس المال كانت عامة (كالطرق ونظم الطاقة والمياه، والبنى الأساسية للصحة والتعليم). ويُزعم أن هذا الوضع لا يعطي الحكومة حيزاً كافياً للاستثمار في المستقبل (في التعليم مثلاً، أو حماية البيئة)، والتصدي لأوجه عدم المساواة في الدخل والثروة حاضراً ومستقبلاً.

وتختصر مجموعة من العوامل هذه الاتجاهات. فتخفيض حصة الثروة العامة يمثل في جزء منه زيادة في الثروة الخاصة. وكان الانخفاض في صافي الثروة العامة في جزء كبير نتيجة لارتفاع الدين العام. وبقيت نسبة الأصول العامة إلى الدخل القومي مستقرة إلى حدٍ ما لأن الخصخصة طالت جزءاً كبيراً من الأصول العامة (لا سيما الأسهم في الشركات العامة أو شبه العامة)، وارتفعت القيمة السوقية للأصول المتبقية. ولكن تناقص حصة الثروة العامة في مجموع الثروة في المدى البعيد، هو نتيجة حتمية لخيارات السياسات

الدخل انخفضت بعد الانهيار الذي تسببت به الأزمة، إلا أنها عادت إلى ما كانت عليه، ولكن بسرعات مختلفة، ودرجات متفاوتة.

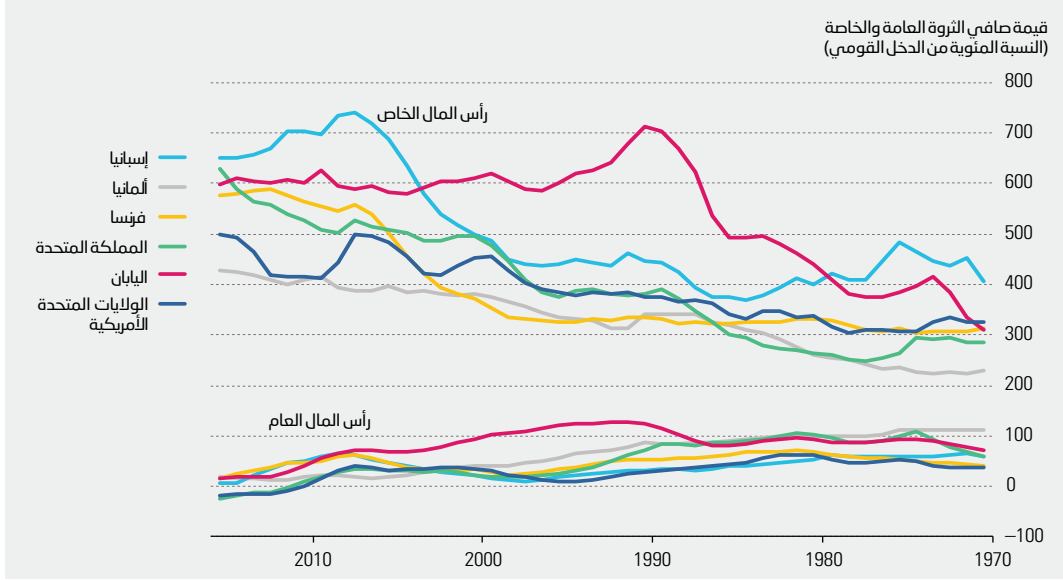
ولكن نسب الثروة العامة إلى الدخل القومي تراجعت بقوة واستمرار في كل مكان تقريباً. فباتت الثروة العامة سلبية القيمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وتتراوح بين 10 و20 في المائة في كل من ألمانيا وفرنسا واليابان. وعلى النقيض من ذلك، ظلت قيمة الثروة العامة، إزاء الدخل القومي، ثابتة نسبياً في الصين (بنسبة 250 في المائة في عام 1978 و230 في المائة في عام 2015)، وانخفضت بدرجة هائلة في الاتحاد الروسي، من أكثر من 230 في المائة في عام 1990 إلى 90 في المائة في عام 2015.

وحول الاتجاهان، جذرياً بنية الثروة الوطنية في معظم البلدان. ففي أواخر سبعينات القرن الماضي، كانت نسبة الثروة العامة إلى الدخل القومي تتراوح بين 50 و100 في المائة في البلدان المتقدمة النمو؛ فأصبحت سلبية اليوم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وإيجابية بقدر ضئيل في ألمانيا وفرنسا واليابان. وهيمنه الثروة الخاصة على الثروة الوطنية تغيّر ملحوظ بدأ في سبعينات القرن الماضي (الشكل 3-17).

والثروات العامة الصفرية أو السلبية سابقة استثنائية بالمعايير التاريخية. وتميل الحكومات إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لاستعادة مستويات إيجابية من الثروات العامة، على غرار التضخم وإلغاء الديون

نسب الثروة العامة
إلى الدخل القومي
تراجعت بقوة واستمرار
في كل مكان تقريباً

تزداد البلدان غنى، إلا أن الحكومات تشتد فقراً



المصدر: Alvaredo and others (2018), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://WID.world).

السريعة في الثروة القومية، على حساب الثروة العامة. وعلى النقيض من ذلك، كانت خصخصة الأصول العامة أكثر تدرجاً، فبقيت الثروة العامة ثابتة بينما تزايدت الثروة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، كان ارتفاع معدلات الادخار أعلى في الصين. واستخدمت المدخرات في الصين لتمويل استثمارات رأس المال المحلية (ما أدى إلى المزيد من تراكم رأس المال المحلي)، في حين استخدم نصف الوفورات في روسيا لتمويل الاستثمارات الأجنبية. كما ارتفعت الأسعار النسبية للأصول أكثر في الصين.

وعلى المدى الطويل، قد يُعزى انخفاض النسب في منتصف القرن العشرين إلى ظروف خاصة جداً، لعل الأرجح ألا تتكرر⁶⁹. والمدخرات ومعدلات النمو، وهي من المحددات الرئيسية لهذه النسب على المدى البعيد، ستبقى ذات أهمية بالغة في المستقبل القريب. وبالنظر إلى المستويات الحالية، ربما تعود نسب الثروة القومية إلى الدخل القومي إلى مستويات القرن العشرين. وبالنظر إلى الدخل القومي إلى مستويات القرن العشرين، وبمعنى ارتفاع نسبة الثروة إلى الدخل أن عدم المساواة في الثروة يؤدي دوراً متعاظماً في التركيبة العامة لعدم المساواة في الاقتصاد. ويثير القدر الكبير من تركيز الثروة مسائل جديدة حول ضبط رأس المال وإخضاعه للضريبة. وهذه المسائل تنشأ في سياق تكون فيه قدرة الحكومات على ضبط الدخل وإعادة توزيعه محدودة بفعل تراجع الثروة العامة.

العامة (خصخصة الأصول العامة، وتوسيع نطاق إدارة الدين العام أو العجز المالي).

وعموماً، يتأثر تطور الثروة الوطنية (العامة والخاصة) نسبة إلى الدخل القومي بالتفاعل بين المدخرات القومية والنمو الاقتصادي (عامل الكمية) والأسعار النسبية للأصول (عامل السعر). وكلما ارتفعت معدلات الادخار، ازداد تراكم الأصول. وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، انخفض تراكم الأصول بالنسبة إلى الدخل القومي. وتتوقف الأسعار النسبية للأصول على العوامل المؤسسية والمتعلقة بالسياسات (ضبط الربح، مثلاً) وعلى أنماط استراتيجيات الادخار والاستثمار. وفي البلدان المتقدمة، أسهمت الآثار الكمية بنسبة 60 في المائة في تراكم الثروة بين عامي 1970 و 2010، وآثار السعر بنحو 40 في المائة، مع اختلافات بين البلدان.

وتفسر الاختلافات في استراتيجيات الخصخصة وفي عوامل السعر والحجم التباعد في أنماط تراكم الثروة الوطنية في الاتحاد الروسي والصين. والواقع أن الثروة القومية سجلت زيادة طفيفة في روسيا من 400 في المائة من الدخل القومي في عام 1990 إلى 450 في المائة في عام 2015، وتضاعفت في الصين من 350 في المائة من الدخل القومي في عام 1978 إلى 700 في المائة في عام 2015.

واختار الاتحاد الروسي نقل الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص في أسرع وقت ممكن. وكانت الزيادة في الثروة الخاصة المحرك الحصري للزيادة

يعني ارتفاع نسبة الثروة إلى الدخل أن عدم المساواة في الثروة يؤدي دوراً متعاظماً في التركيبة العامة لعدم المساواة في الاقتصاد

عدم المساواة في الثروة بين الأفراد في العالم

غير أن هذه الزيادة يقابلها، بل ويعكسها، ارتفاع في عدم المساواة في الثروة داخل البلدان، فتزايدت الثروات بسرعة شديدة في أعلى سلم التوزيع: وفي حين بلغ متوسط نمو الثروة 2.8 في المائة سنوياً لكل فرد بالغ خلال الفترة 1987-2017، فهو 3.5 في المائة لأعلى 1 في المائة، و4.5 في المائة لأعلى 0.1 في المائة، و5.7 في المائة لأعلى 0.01 في المائة. والعوامل المؤثرة على عدم المساواة في الثروة (كعدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في معدلات الادخار وفي معدلات الإيرادات) تتأثر بدورها بالسياسات العامة. فعلى سبيل المثال، تؤثر الضرائب التصاعدية على قدر عدم المساواة في الدخل والادخار، وأما التنظيم المالي والابتكار فقد يؤثران على معدلات إيرادات الأصول. وقد تؤدي الخصخصة دوراً إذا ما استفادت منها فئات محددة من سلم التوزيع، كما هو الحال في بلدان عديدة، لا سيما البلدان الصاعدة، منذ ثمانينات القرن الماضي. لذا، ما من احتميات في ارتفاع عدم المساواة داخل البلدان.

وتزايد تركيز الثروة في الاتحاد الروسي والصين منذ تسعينات القرن الماضي، فتضاعفت حصة أعلى 1 في المائة (من 22 إلى 43 في المائة في الاتحاد الروسي، ومن 15 إلى 30 في المائة في الصين، ولكن مع بعض التقلب كما يبيّن الشكل 3-18). وتنشأ أوجه تباعد البلدين عن الفوارق بين استراتيجيات الخصخصة المتبعة في كل منهما: فحابت سرعة وتيرة خصخصة الأصول العامة في الاتحاد الروسي أوسع الفئات ثراء على نحو أكبر من الصين. وما أثر الإسكان إيجاباً على ارتفاع عدم المساواة في الاتحاد الروسي. أما في الصين، فقد حُصّصت الثروة الإسكانية بعملية بعيدة للغاية عن المساواة، فكان النهج الذي اتُبع في الاتحاد الروسي أكثر تدرجاً وإنصافاً.

وما كان ارتفاع عدم المساواة في الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ منتصف الثمانينات، مبالغاً إلى الحد نفسه، إلا أنه آثاره لا تقل أهمية، إذ حدث بعد انخفاض كبير في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، أدت إليه سياسات "الصفقة الجديدة" (الشكل 3-18). وارتفعت حصة الثروة التي يملكها أعلى 1 في المائة، من انخفاضها غير المسبوق في عام 1978، حيث بلغت 22 في المائة، إلى ما يقارب 39 في المائة في العقد الثاني من القرن الحالي. والمحرك الرئيسي لهذا الارتفاع هو الازدياد الحاد في قيمة أعلى المداخيل، الذي دفعه كلٌّ من إزالة الضوابط المالية، وانخفاض معدلات الضرائب على

ترتبط ديناميات عدم المساواة في الثروة بين الأفراد بحركة عدم المساواة في الدخل وحركة عدم المساواة في رأس المال العام والخاص. ويعتمد عدم المساواة في الثروة بين الأفراد، في الأمد البعيد، على معدلات الادخار داخل مختلف فئات الدخل والثروة، وكذلك على عدم المساواة في دخول مختلف أنواع العمل، ومعدلات العائدات مقابل الثروة، بالإضافة إلى تصاعدية الضرائب على الدخل والثروة. كيف أثرت هذه العوامل على عملية تركيز الثروة في الماضي؟ وعلاّم تدل من حيث الديناميات المحتملة في المستقبل؟ أظهرت البحوث الحديثة أن تغيّرات صغيرة في سلوكيات الادخار، أو نسب الإيرادات مقابل الثروة، أو تصاعدية الضرائب قد تؤثر كثيراً على عدم المساواة في الدخل⁷⁰. وعدم الاستقرار هذا يرسخ الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات، من أجل دراسة ديناميات الدخل والثروة على النحو المناسب.

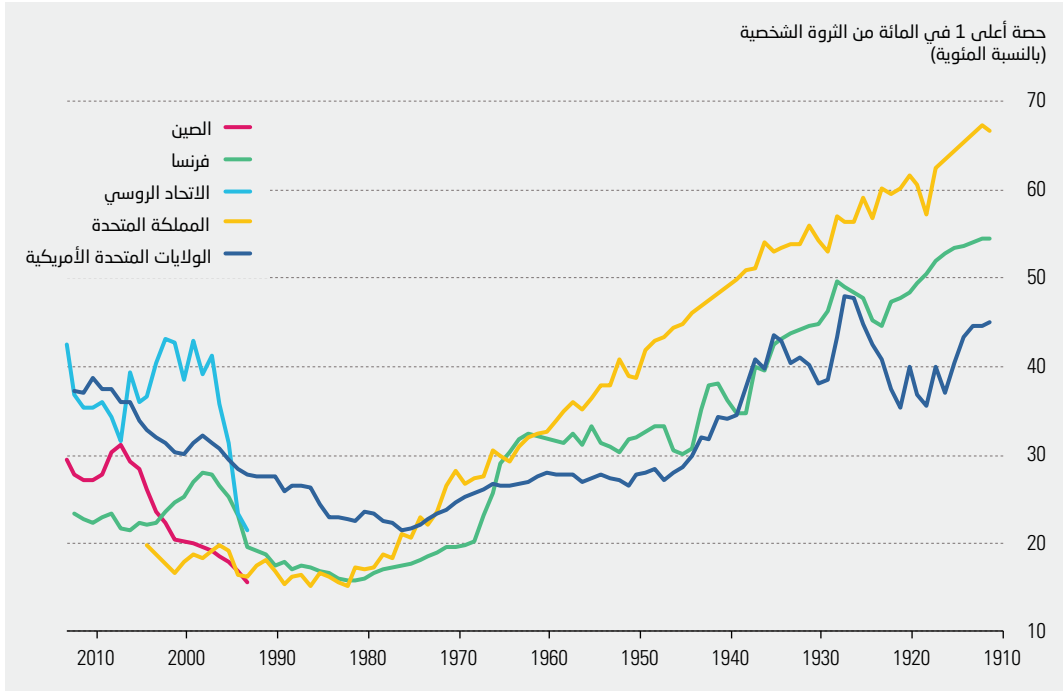
وحيث إن البيانات عن عدم المساواة في الثروة بين الأفراد قليلة، لم تصدر تقديرات توزيع الثروة إلا عن بلدان قليلة للغاية، هي إسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الصين ولكن بدرجة أقل دقة. وتوجد تقديرات أخرى عن الاتحاد الروسي وبلدان في الشرق الأوسط، ولكن تكتنفها الشكوك.

والتركّز في الثروة أشد بكثير منه في الدخل: ففي عام 2017 امتلك أعلى 10 في المائة على الصعيد العالمي (أي أغنى 10 في المائة في أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية) أكثر من 70 في المائة من مجموع الثروة، وامتلك أعلى 1 في المائة ما نسبته 33 في المائة، في حين لم تتجاوز حصة أدنى 50 في المائة 2 في المائة من الثروة⁷¹. وهذه تقديرات بالحد الأدنى، لأن عدم المساواة قد يكون أعلى إذا ما شمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وباقي بلدان آسيا.

وما فتى عدم المساواة يتزايد منذ عام 1980، ولم تؤثر أزمة عام 2008 على منحاه هذا. ويعتمد تطور التوزيع العالمي للثروة على تفاوت متوسط الثروة بين البلدان ودخلها. وارتفاع متوسط الثروة الخاصة منذ عام 1980 كان أسرع في البلدان الصاعدة، كالصين⁷²، منه في البلدان المتقدمة النمو، وذلك لأن البلدان الصاعدة نموها الاقتصادي أسرع، كما تشهد تحويلاً ضخماً للثروة من القطاع العام إلى الخاص. وقد رفعت هذه الظاهرة كثيراً من ثروة أدنى 75 في المائة من سلم التوزيع العالمي.

التركّز في الثروة أشدّ بكثير منه في الدخل: ففي عام 2017 امتلك أعلى 10 في المائة على الصعيد العالمي (أي أغنى 10 في المائة في أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية) أكثر من 70 في المائة من مجموع الثروة، وامتلك أعلى 1 في المائة ما نسبته 33 في المائة، في حين لم تتجاوز حصة أدنى 50 في المائة 2 في المائة

الاتجاهات في عدم المساواة في الثروة



المصدر: Alvaredo and others (2018), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

ما فتئ عدم المساواة يتزايد منذ عام 1980، ولم تؤثر أزمة عام 2008 على منحاه هذا

وقد تؤدي تغيّرات طفيفة في فوارق معدلات الادخار بين فئات الثروة، أو في أنماط تصاعدية الضرائب إلى آثار هائلة على عدم المساواة في الثروة، إلا أن ظهور الآثار قد يستغرق عقوداً عدة. ويثير ذلك العديد من المسائل بشأن مستقبل عدم المساواة في الثروة: فإذا استمرت الأنماط الحالية من عدم المساواة في الادخار والدخل ومعدلات الإيرادات، سيرجع، خلال العقود القليلة القادمة، عدم المساواة إلى المستوى الذي كان عليه أثناء العصر المذّهب في القرن التاسع عشر. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على الصعيد العالمي، سيمتلك، بحلول عام 2050، أعلى 0.1 في المائة من سكان العالم قدرًا من الثروة العالمية يعادل ما تمتلكه الـ 40 في المائة الوسطى (الشكل 3-19).

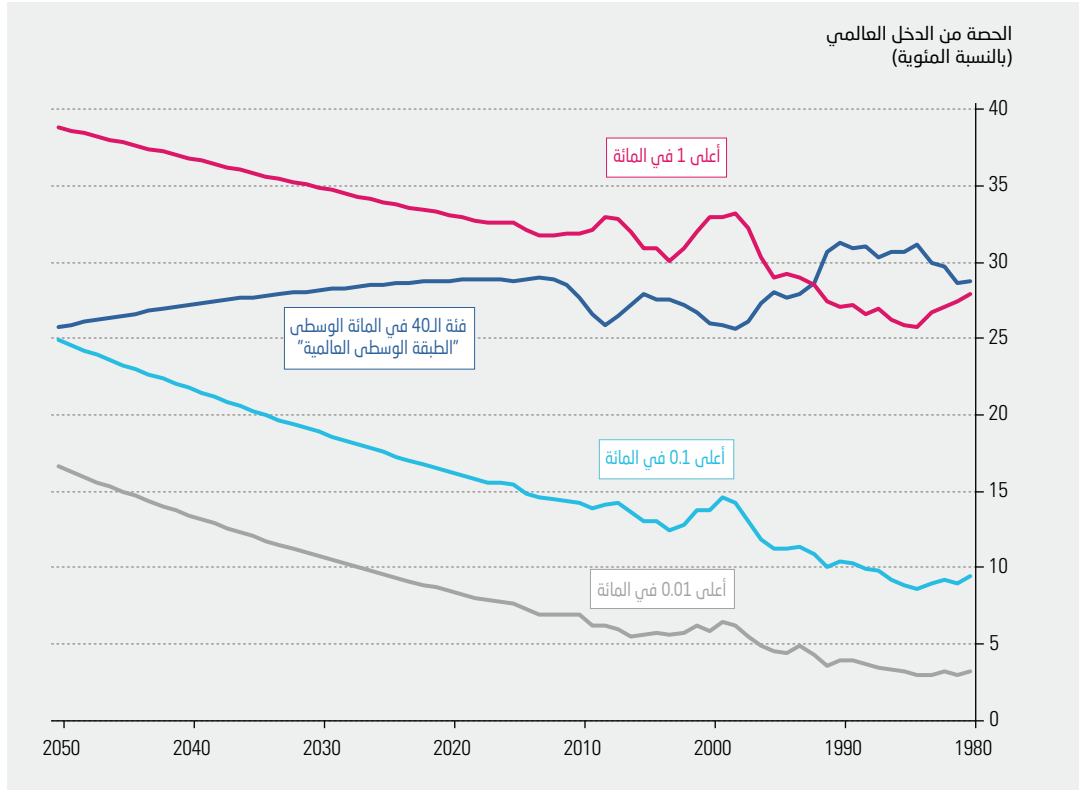
خاتمة: شفافية البيانات ضرورة عالمية

ناقش هذا الفصل التحديات والتطورات الأخيرة في المنهجية وجمع البيانات لسدّ ثغرة حاسمة في البيانات عن التنمية البشرية. وهذه المعلومات

أعلى المداخيل. وضحّت الظاهرة على نحو مطّرد نتيجة عدم المساواة في معدلات الادخار ومعدلات إيرادات الأصول. وفي الحين ذاته، ظلّ الدخل في وسط سلم التوزيع وأدناه على حاله، وتزايدت كثيراً ديون الأسر المعيشية (الرهن العقاري، والقروض الدراسية، وديون بطاقات الائتمان من بين أمور أخرى). وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في حصة الـ 40 في المائة الوسطى من الثروة، من ارتفاع غير مسبوق تاريخياً بلغ 37 في المائة في عام 1986، إلى 28 في المائة في عام 2014.

وارتفع عدم المساواة في الثروة بعد انخفاض تاريخي في فرنسا والمملكة المتحدة أيضاً، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية. فارتفعت حصة أعلى 1 في المائة في كلٍّ من البلدين من 16 في المائة في عام 1985، إلى 20 في المملكة المتحدة في عام 2012، و23 في المائة في فرنسا في عام 2015. ويعود ذلك إلى تزايد التفاوت في الدخل، يضحّمه الحد من تصاعدية الضرائب، وخصخصة الصناعات التي كانت تديرها الدولة، والأهم من ذلك تزايد عدم المساواة في معدلات إيرادات الأصول، وفي إيرادات الأصول المالية التي يمتلك الأغنياء حصة غير متناسبة منها.

إذا استمرت الاتجاهات الحالية على الصعيد العالمي، سيملك، بحلول عام 2050، أعلى 0.1 في المائة قدراً من الثروة العالمية يعادل ما يمتلكه الـ 40 في المائة الوسطى من سكان العالم



المصدر: (Alvaredo and others (2018), بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (http://wid.world).

ما يتوفر اليوم من معارف بشأن عدم المساواة في الدخل والثروة ما زال محدوداً وغير وافٍ. وعلى جمع البيانات قطع أشواط كبيرة لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لبيانات عدم المساواة، وصولاً إلى إتاحة المزيد من التمثيلات المنهجية لعدم المساواة في الدخل، قبل الضريبة وبعدها، وفي الثروة

نطاق التغطية الجغرافية لبيانات عدم المساواة، وصولاً إلى إتاحة المزيد من التمثيلات المنهجية لعدم المساواة في الدخل، قبل الضريبة وبعدها، وفي الثروة. ورغم هذه المحدودية في البيانات، ما كان من المحتمّ تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة الملحوظ على مدى العقود الماضية في جميع أنحاء العالم. فعدم المساواة نشأ عن خيارات في السياسات الاقتصادية والمؤسسية. وكما بيّن القسم الثالث من هذا التقرير، يمكن اتّباع مسارات مختلفة لمعالجته خلال العقود المقبلة، ولكن إذا توقّرت الإرادة السياسية. وإذا كان لهذه السياسات المستقبلية أن تعكس بوضوح نقاشاً وافياً لعدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي، يجب الاستمرار في نشر بيانات شفافة وحسنة التوقيت بشأن أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة.

ضرورة للنقاش السلمي والتشاور حول نمو الدخل وعدم المساواة فيه. ومن الباعث على القلق أن السنوات الأخيرة، رغم ما فيها من عصر رقمي، شهدت في بلدان عديدة تدهوراً في نوعية البيانات الاقتصادية المتاحة بشأن هذه المسائل، لا سيما حول البيانات المالية عن دخل رؤوس الأموال والثروة والميراث.

وتتطلب إتاحة تقديرات تاريخية وقابلة للمقارنة حول عدم المساواة في الدخل والثروة جهوداً جديدة تُستخدَم فيها أفضل مصادر البيانات المتاحة من مسوح الأسر المعيشية، والبيانات الضريبية الإدارية، والحسابات القومية، والتسريبات المالية. والأکید أن ما يتوقّر اليوم من معارف بشأن عدم المساواة في الدخل والثروة ما زال محدوداً وغير وافٍ. وعلى جمع البيانات قطع أشواط كبيرة لتوسيع

الإضاءة 1-3

داخل البلدان والأسر المعيشية

العابرة للحدود الوطنية (الشكل 1-3-1-1 للاطلاع على مثال يغطي مجموعة من البلدان في خليج غينيا). وتوجد مجموعات بؤر تنخفض فيها قيم دليل التنمية البشرية في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك أرجاء من أمريكا الوسطى؛ وفي وسط وجنوب آسيا في مناطق دون وطنية تمتد من طاجيكستان وقيرغيزستان، إلى معظم نواحي أفغانستان؛ وفي جنوب شرق آسيا في أجزاء من فييت نام وكمبوديا. وليس جميع سكان هذه البؤر بالضرورة فقراء. والخطوة التالية في أي منطقة تتطلب تحديد الأسر المعيشية الأشد حاجة إلى المساعدة الاجتماعية. وتطبق غالبية البلدان نوعاً من الاختبار لتحديد المؤهلين لتلقي المساعدات، إلا أن هذه الاختبارات، على العموم، مشوبة بالعيوب. ويتمثل تحدّي خطير تواجهه هذه الاختبارات في أخطاء ارتفاع الاستبعاد (أي عدم تغطية أفراد أو أسر معيشية باستحقاقات أو معونات هم مؤهلون لها)، علاوة على أخطاء ارتفاع التغطية (لأفراد أو أسر معيشية غير مؤهلين باستحقاق أو معونة). ومقدار أخطاء ارتفاع الاستبعاد والتغطية في مجموعة من الاقتصادات الأفريقية لفت للانتباه (الجدول 1-1-1). ففي غانا، مثلاً، تبلغ نسبة أخطاء التغطية 35 في المائة (أي أن 35 في المائة من الأسر المعيشية المصنّفة كفقيرة هي ليست كذلك)، وأما أخطاء الاستبعاد، فتبلغ نسبتها 63 في المائة (أي أن 63 في المائة من الفقراء لم تصنفهم اختبارات مصادر الدخل البديلة كذلك).

ومن المهم أخيراً التعقّق في دراسة الحالة داخل الأسر المعيشية. وكما سبق وذكّر، تحاول بلدان عديدة تحديد الأسر الفقيرة والمعرّضة للفقير. وثمة أسباب وجيهة لاستخدام الأسر كمؤشرات عامة بديلة. أولها هو سهولة جمع البيانات عن الدخل والاستهلاك وفهمها على مستوى الأسر المعيشية. وثانيها ارتباط رفاه الأسرة برفاها أفرادها. وكان لا مفر في تحديد الأسر من إمكانية حدوث بعض الأخطاء لجهة التغطية والاستبعاد. والقيم الناشئة عن هذا النمط لا يستهان بها، وكثيراً ما تتألف من أشخاص ذوي إعاقة، وأيتام وأرامل، ومهاجرين وسكان متنقلين، ومشرّدين. وأعداد هذه الحالات كبيرة. وفي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى الثلاثين، نحو ثلاثة أرباع الإناث المصابات بالهزال والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ليسوا في أفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية، بل نصفهم تقريباً ليس في أفقر 40 في المائة (الشكل 1-3-2).

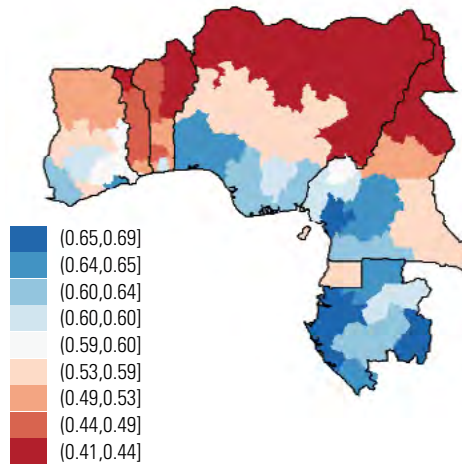
فهم عدم المساواة، ما وراء المتوسطات، يعني تمحيص ما يجري على الصعيد دون الوطني: داخل البلد، وداخل مختلف الفئات، بل وحتى داخل الأسر المعيشية. ومن المهم، على وجه الخصوص، معرفة: من هم الذين تعرّضوا للإهمال أو أسرّتهم أدنى درجات سلّم توزيع الدخل؟ وما هو موقعهم؟ وإحدى طرق ذلك تحديّد البؤر دون الوطنية، أي المناطق أو الولايات أو المقاطعات التي لا يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030 أكثر من 4,000 دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية في عام 2005¹. ومن بين أكثر من 3,600 منطقة وولاية ومقاطعة في العالم، توجد 840 بؤرة للفقر ينطبق عليها هذا التعريف، تتوزع على 102 بلداً، في كل منها منطقة من هذا القبيل على الأقل. وبعبارة أخرى، يتعرّض الناس للإهمال في مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان.

ولكن مع تفاوت كبير داخل كل بلد. فأكثر من نصف البلدان المنخفضة الدخل لديها منطقة واحدة على الأقل ليست بؤرة للفقر؛ في حين أن 36 من 46 بلداً من بلدان الدخل المتوسط الأدنى لديها بؤرة واحدة على الأقل. وحتى في بلدان الدخل المتوسط الأعلى، 30 في المائة من المناطق هي بؤر للفقر².

ومن الطرق الأخرى لتحديد التنوع داخل البلدان تناول دليل التنمية البشرية على صعيد دون وطني³. ومن حيث هذا المقياس، توجد "مجموعات" من البؤر

الشكل 1-3-1

أنماط متماسكة في التنمية البشرية تتخطى الحدود الوطنية: خليج غينيا



المصدر: Permanyer and Smits 2019.

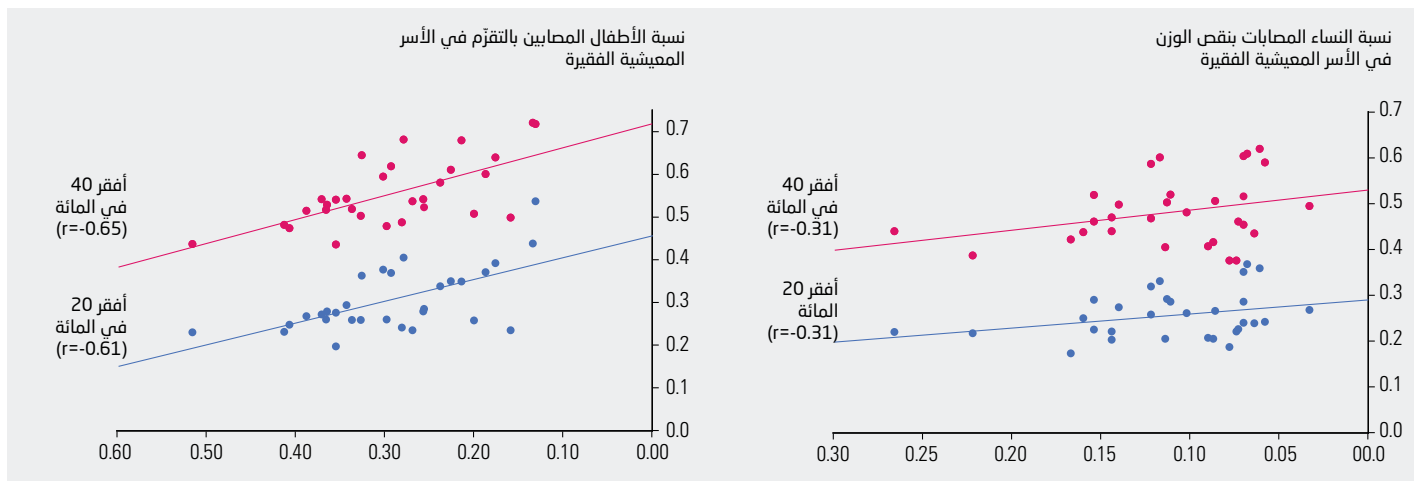
أخطاء الأهداف من حيث التغطية والاستبعاد: اختبارات مصادر الدخل البديلة

البلد	معدل أخطاء التغطية		معدل أخطاء الاستبعاد		معدل أخطاء التغطية والاستبعاد	
	خطأ في الأهداف	خطأ في الأهداف	معدل أخطاء التغطية	معدل أخطاء الاستبعاد	معدل أخطاء التغطية	معدل أخطاء الاستبعاد
	معدل فقر ثابت		خط فقر ثابت		معدل فقر ثابت	
	H = 0.4	H = 0.2	$z = F^{-1}(0.4)$	$z = F^{-1}(0.2)$	H = 0.4	H = 0.2
بوركنيا فاسو	0.329	0.522	0.375	0.304	0.751	0.401
إثيوبيا	0.413	0.621	0.362	0.396	0.945	0.515
غانا	0.288	0.428	0.350	0.257	0.628	0.354
ملاوي	0.373	0.353	0.451	0.333	0.880	0.431
مالي	0.375	0.553	0.485	0.348	1.000	1.000
النيجر	0.362	0.584	0.340	0.384	0.875	0.539
نيجيريا	0.244	0.392	0.243	0.247	0.348	0.332
جمهورية تنزانيا المتحدة	0.314	0.513	0.291	0.323	0.822	0.396
أوغندا	0.335	0.455	0.294	0.350	0.663	0.357
الوسط	0.319	0.505	0.359	0.309	0.807	0.481

ملاحظة: $F^{-1}(x)$ تشير إلى خط فقر متسق مع تثبيت معدل الفقر عند القيمة x . $H=x$ تعني حساب عدد الفقراء عند معدل الفقر x .
المصدر: Brown, Ravallion and van de Walle 2018.

الشكل 3-1-2

سوء تغذية الإناث البالغات وتقرّم الأطفال يمكن أن يحدثا بكثرة في الأسر المعيشية غير الفقيرة



المصدر: Brown, Ravallion and van de Walle 2017.

- 2 Cohen, Desai and Kharas 2019
- 3 Permanyer and Smits 2019
- 4 تكشف البيانات الجديدة عن استهلاك الأفراد أن عدم المساواة داخل الأسرة المعيشية يشغل ما نسبته 16 في المائة من إجمالي عدم المساواة في السنغال. وإحدى تبعات هذا التقسيم غير المتساوي للموارد داخل الأسرة المعيشية هي إمكانية وجود "فقراء خفيين" في أسر معيشية تُصنّف بأنها غير فقيرة. فنسبة تصل إلى 12.6 من الأفراد الفقراء يعيشون في أسر غير فقيرة. وتشبي أدلة من السنغال بأن الأسر المعيشية كلما تفرّعت تركيبها وكبر حجمها، يبرّج عدم المساواة بأقل مما هو عليه، عند حسابه على أساس مسوح الاستهلاك الموحدة (Vreye Lambert and de Vreyer 2017).

وكثيراً ما يكون لدى البلدان التي ترتفع فيها معدلات نقص التغذية نسبة أكبر من الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في الأسر غير الفقيرة⁴.

ملاحظات

- 1 عتبة 4,000 دولار تمثل ضعف الحد الأقصى في بلد منخفض الدخل كما عرّفه البنك الدولي في عام 2015. وبضاهي، تقريباً، دخلاً يومياً يقل احتمال انخفاضه عن خط الفقر الوطني عن 10 في المائة (Lopez-Calva and Ortiz-Juarez 2014).

الإضاءة 2-3

اختيار دليل لعدم المساواة

جيمس فوستر (James Foster)، أستاذ الاقتصاد والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، ونورا لاستيف (Nora Lustig) أستاذة كرسي صامويل ج. ستون (Samuel Z. Stone Professor) في اقتصاد أمريكا اللاتينية ومديرة معهد الالتزام بالإنصاف في جامعة تولان

عدم المساواة، إلى ارتفاع عدم المساواة في حالة L2. والطريقة الأخرى لقراءة المنحنى هي أن نسبة أفقر x في المائة من السكان دائماً ما يحصلون تحت L1 على حصة من الدخل مساوية أو أكبر مما يحصلون عليه تحت L2، بغض النظر عن قيمة x . ويُسمّى هذا "معيار لورنز للغلبة" أو "معيار لورنز" اختصاراً.

ما الذي يكون دليلاً جيداً لعدم المساواة؟ من النهج المستخدمة في هذا الإطار اشتراط أن يكون المقياس متسقاً مع معيار لورنز، ويتطلب ذلك استيفاء شرطين: الأول أن عدم المساواة يرتفع (أو ينخفض) إذا مرّ منحنى لورنز بنقاط كلها تحت (أو فوق) في حال الانخفاض) منحنى لورنز الأصلي، كما هو الحال لدى مقارنة L2 مع L1 (أو L1 مع L2 في حال الانخفاض) في الشكل؛ ثانياً، يبقى عدم المساواة على ما هو عليه إذا تطابق منحني لورنز، وفي حال ضعف اتساق المقياس مع معيار لورنز يصبح الشرط الأول كما يلي: يرتفع عدم المساواة (أو ينخفض) أو يبقى على حاله عندما يمر منحنى لورنز في نقاط كلها أدنى (أو أعلى) في حال الانخفاض) من منحنى لورنز الأصلي.

والنهج الثاني هو اشتراط أن يستوفي دليل عدم المساواة المبادئ الأربعة التالية:

1 التناظر (أو مبدأ المجهولية). إذا تبادل شخصان الدخل، ينبغي ألا يتغير مستوى الدليل.
2 عدم التغير مع عدد السكان (أو عدم التغير مع الاستنساخ). إذا تكررت مجموعة سكانية أو "استُنسخت" مرة أو أكثر، ينبغي ألا يتغير مستوى الدليل.

3 عدم التغير مع النطاق (أو استقلال المتوسط). إذا توسّع، صعوداً أو نزولاً، نطاق جميع المداخل المقاسة بعامل مشترك (فتضاعفت مثلاً)، ينبغي ألا يتغير مستوى الدليل.

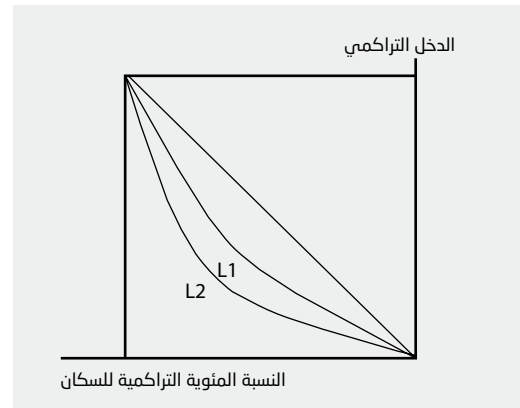
4 التحويل (مبدأ تحويلات بيجو-دالتون (Pigou-Dalton)). إذا حوّل الدخل من شخص إلى آخر أغنى، ينبغي أن يرتفع مستوى الدليل. وبعبارة أخرى، لا بد أن يرتفع مستوى الدليل إزاء تحويل تراجمي.

منحنى لورنز طريقة مفيدة لوصف توزيع الدخل، ويبنى على النحو التالي¹. أولاً، يجري ترتيب السكان حسب الدخل (أو الاستهلاك أو الثروة أو أي مقياس للموارد) من أدنى إلى أعلى. ثم تُجمع نقاط حصص الأفراد التراكمية ضمن المجموعة السكانية حسب حصة كل منهم من مجموع الدخل، ويُسمّى المنحنى الذي ينجم عن الربط بين النقاط: منحنى لورنز. ويُظهر المحور الأفقي لهذا المنحنى النسب المئوية التراكمية للسكان مرتبةً ترتيباً تصاعدياً حسب الدخل. ويُظهر المحور الرأسي النسبة المئوية من مجموع الدخل التي يتلقاها جزء من السكان. فعلى سبيل المثال، تعني نقطة (80 في المائة، و60 في المائة) على منحنى لورنز أن أفقر 80 في المائة من السكان يتلقون 60 في المائة من مجموع الدخل بينما يتلقى أغنى 20 في المائة من السكان 40 في المائة من ذلك المجموع².

ويبين الشكل 1-2-3 منحنى لورنز: L1 و L2، فإذا كان الجميع يتقاضون الدخل نفسه، يلتقي منحنى لورنز مع خط زاوية الـ 45 درجة. وكلما ارتفع مستوى عدم المساواة، يبتعد المنحنى عن خط زاوية الـ 45 درجة. وفي الشكل، يقع المنحنى L2 في الأدنى، والمنحنى L1 إلى اليمين، وبذلك يُتوقع أن يشير دليل

الشكل 1-2-3

منحنى لورنز



المصدر: المؤلف.

فيقوم الدليل على أن الأدلة التي تستوفي هذه المبادئ الأربعة هي المتسقة مع معيار لورنز، والعكس صحيح: فالأدلة المتسقة مع معيار لورنز هي التي تلي هذه المبادئ الأربعة.

وتشمل هذه الأدلة التالي:

• **أدلة موجزة** تستند إلى صيغ معقدة نسبياً مصممة لرصد عدم المساواة على كامل سلم التوزيع. والأدلة الأكثر شيوعاً هي مقاييس آتكسون (Atkinson)، وجيني، وثيل (وبصورة أوسع: المقاييس الأنتروبية المعقمة).

ومع أن مقاييس عدم المساواة التي تستوفي مبدأ التحويل شائعة الاستخدام، هناك أيضاً مقاييس بسيطة لا تستوفي المبادئ الأربعة المذكورة، إلا أنها شائعة أيضاً. وتشمل هذه المقاييس ما يلي:

• **أدلة جزئية**، وتستند إلى صيغ بسيطة تركز على عدم المساواة في أجزاء معينة من التوزيع. وتشمل هذه نسب كوزنتس، وهي حصة أعلى x في المائة مقسومة على حصة أدنى y في المائة. وهناك بطبيعة الحال، نسب كوزنتس ممكنة عديدة، وتلك التي اقترحها سيمون كوزنتس، الحائز جائزة نوبل، هي $40/20$. وتشمل الأدلة الجزئية أيضاً حصص الدخل الأعلى، التي يعبر عنها بحصة أعلى x في المائة من الدخل. ومن الأمثلة على ذلك حصة أعلى 1 في المائة من الدخل أو أعلى 10 في المائة⁴. والواقع أن حصص الدخل العليا هي حالات محدودة من نسب كوزنتس، ولكن على أساس اعتبار أن حصة الدخل "الأدنى" تغطي جميع السكان، أي اعتبار أن y في المائة تساوي 100 في المائة⁵.

وهذه الأدلة الجزئية تستوفي المبدأ التالي:

4 مبدأ التحويل الضعيف: إذا حُوّل الدخل من شخص إلى آخر أغنى (أو يساويه في الثراء)، ينبغي أن يرتفع مستوى الدليل أو أن يبقى على حاله.

وبعبارة أخرى، إزاء النقل التراجعي، لا يمكن أبداً أن يتراجع دليل عدم المساواة، ولكنه قد يبقى على حاله. ويتضح أن الأدلة التي تستوفي المبادئ 1-3 و4 متسقة بدرجة ضعيفة مع معيار لورنز، والعكس صحيح.

وخلاصة القول، إن الأدلة الموجزة كاتكنسون وجيني وثيل (وجميع أفراد أسرة الأدلة الأنتروبية المعقمة) تستوفي المبادئ 1-3 و4، ولذا فهي متسقة مع معيار لورنز (والعكس صحيح). ويضمن ذلك ارتفاع (أو انخفاض) عدم المساواة إزاء أي تحويل تراجعي (أو تصاعدي) في أي موقع على امتداد سلم التوزيع، وذلك قياساً بأي من هذه الأدلة. وفي المقابل، تركز نسب كوزنتس وحصص الدخل الأعلى على نطاقات محدودة الدخل، وبالتالي تنتهك مبدأ التحويل (ولا تتوافق مع

محنى لورنز). ويعني ذلك أن عمليات التحويل بالكامل داخل النطاقات المعنية أو خارجها ليس لها أي أثر على قياس عدم المساواة. فنسبة $40/10$ مثلاً لا تتأثر بالتحويلات التراجعية التي تبقى في نطاق أفقر 40 أو في نطاق أغنى 10 في المائة، أو في نطاق الـ 50 في المائة الوسطى. كما أن حصة أعلى 1 في المائة من الدخل لا تتأثر بالتحويلات ضمن أعلى نسبة 1 في المائة وأدنى نسبة 99 في المائة. وعلى الرغم من عدم التوافق مع مبدأ التحويل ومع معيار لورنز، تبقى هذه الأدلة الجزئية مفيدة في نقل معلومات يسهل فهمها عن مدى عدم المساواة. والأهم أن هذه الأدلة تستوفي مبدأ التحويل الضعيف، ما يضمن عدم تراجع عدم المساواة قياساً بأي من هذه الأدلة، بل بقاءه بدون تغيير، في حال حصول تحويل تراجعي في أي موقع على سلم التوزيع. وبالمقابل، فأدلة عدم المساواة الشائعة الأخرى لا تلي حتى مبدأ النقل الضعيف (مبدأ التحويلات 4). ومن الأمثلة عليها نسب نقاط التجزئة (على غرار دخل الشريحة المئوية الـ 90 إلى دخل الشريحة المئوية الـ 10، وتُعرف أيضاً بنسبة التسعين مقابل العشرة)، والتباينات اللوغاريتمية. فمثلاً، سيؤدي التحويل من الشريحة المئوية الخامسة إلى العاشرة إلى انخفاض نسبة التسعين إلى العشرة، رغم أنه من الواضح أن التحويل تراجعي لأنه يعيد توزيع الدخل من فئة شديدة الفقر إلى أخرى أقل فقراً. ويمكن للتحويلات التراجعية في أعلى سلم التوزيع أن تخفض تباين اللوغاريتمات وتؤدي إلى تعارض شديد مع معيار لورنز⁶.

وأخيراً، فنسبة المتوسط إلى الوسيط (أي المتوسط مقسوماً على الوسيط) هي مقياس للانحراف، ويمكن أن تُفسّر، ولكن إلى حدّ جزئي، كدليل على عدم المساواة. ويكاد كل مقياس لعدم المساواة يكون نسبة بين "معياريين للدخل" تلخّص حجم توزيعات الدخل من منظورين: يركز الأول على المداخل العليا والثاني على المداخل الدنيا⁷. وطالما تُعتبر التوزيعات المنحرفة إلى اليمين فقط، يتجاوز المتوسط الوسيط، فتتخذ نسبة المتوسط إلى الوسيط هذا الشكل. ويستوفي هذا الدليل المبادئ الثلاثة الأولى، ولكنه قد ينتهك مبدأ التحويل الضعيف حين يرفع التحويل التراجعي قيمة الدخل الوسيط. وكما هو الحال في الأدلة الجزئية الأخرى، فهذا الدليل ضعيف من حيث المبادئ التي يستوفيها، إلا أن ميزته هي البساطة، ولذا كثيراً ما يستخدم في الاقتصاد السياسي⁸.

فكيف يُطبّق المذكور سابقاً في الممارسة العملية؟ ينبغي، لدى إجراء مقارنة بين مجموعتين سكانييتين، البدء برسم منحنى لورنز لكلّ منهما. فإذا لم يتقاطع المنحنيان، يمكن إجراء مقارنة تتسق مع معيار لورنز

الإحصاءات التي تُنشر بالوتيرة الأعلى في عشر قواعد بيانات دولية شائعة الاستخدام

الإحصاء	الوتيرة
معامل جيني	9
نسبة نقطتي التجزئة من التسعين إلى العشرة	4
ثيل	3
أعلى 10 في المائة	3

المصدر: إنشاء المؤلف.

من مقاييس عدم المساواة ذات الصلة، وإجراء مقارنات بينها. فإذا اتفقت كلها، فالنتائج متينة، وإذا لم تتوافق فالنتائج المستقاة من مجموعة المقاييس هذه ملتبسة، إذ يُصنّف عدم المساواة على نحو ما وفقاً لبعض المقاييس، وعلى نحو معاكس في بعضها الآخر.

وبعرض الجدول 3-2-1 الإحصاءات التي تُنشر بالوتيرة الأعلى في قواعد البيانات الدولية الشائعة الاستخدام⁹.

وبذلك، تشمل أوسع مقاييس عدم المساواة استخداماً مقاييسين متسقين مع معيار لورنز (هما مقياس جيني وثيل)، ومقياساً ضعيف الاتساق مع معيار لورنز (أعلى 10 في المائة)، ومقياساً لا يندرج ضمن المجموعتين السابقتين (هو نسبة نقطتي التجزئة من التسعين إلى العشرة). وعلاوة على مقاييس عدم المساواة، تبغ مجموعة البيانات الدولية عن إحصاءات أخرى، أوسعها استخداماً هو توزيع الدخل حسب الشرائح العشرية¹⁰.

ملاحظات

- 1 شقني على اسم ماكس أوتو لورنز (Max Otto Lorenz)، وهو اقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية وضع فكرة منحني لورنز في عام 1905.
- 2 ليس لدينا، في أحيان كثيرة، لا سيما في ما يخص البيانات التاريخية، إلا بيانات مجموعة بحسب الفئات أو معلومات عن فئات سكانية متساوية الحجم كالشرائح الخمسية والعشرية (التي تنقسم، على التوالي، إلى 5 و10 مجموعات) ومنحني لورنز الناتج منها هو تقدير لمنحني لورنز الواقعي، فيمكن لعدم المساواة الذي يبيته المنحني الأول أن يكون أقل من الواقع.
- 3 تبغ قواعد بيانات دولية عن نسب 20/20 (وتسمى أحياناً الثمانين مقابل العشرين) و40/10.
- 4 ظل أعلى 1 في المائة محوراً للاهتمام الأدبيات الحديثة المعنية بأعلى فئات الدخل. ويمكن الرجوع، مثلاً، إلى Atkinson, Piketty and Saez (2011).
- 5 بحكم التعريف، يتلقى 100 في المائة من السكان 100 في المائة من الدخل. وبذلك، يكون العامل المشترك لنسبة كوزنتس هو $100/100 = 1$ ، أي أن نسبة كوزنتس بقيمة 100/1 تساوي 1 في المائة.
- 6 Foster and Ok 1999.
- 7 Foster and others (2013, p. 15). على سبيل المثال، يقارن أحد مقاييس أتكنتسون المتوسط الحسابي الأعلى مع المتوسطات الهندسية الأدنى. وفعلياً، تقارن حصة أعلى 1 في المائة بين متوسط أعلى 1 في المائة والمتوسط الحسابي الأدنى.
- 8 النسبة بين المتوسط والوسيط هو مقياس عدم المساواة الذي استخدمه Meltzer and Richards (1981) في النموذج الموضوع للتنبؤ بحجم الحكومة، ويدل ارتفاع النسبة على ارتفاع الضرائب، وازدياد إعادة التوزيع.
- 9 للاطلاع على التفاصيل، Shorrocks and Foster (1987). ويمكن الاطلاع أيضاً على Zheng (2018)، الذي يقدم معيار إضافي لإجراء المقارنة لدى تقاطع منحني لورنز.
- 10 المجموعة الكاملة للمقاييس الواردة في قواعد البيانات الدولية وخصائصها يمكن الاطلاع عليها في المواد التكميلية لهذه الإضاءة على الموقع <http://hdr.undp.org/en/2019-report>.

على نحو لا لبس فيه. ويمكن الخلوص إلى أن أي مقياس معقول (أي متسق مع معيار لورنز) لا بد وأن يدل على أن عدم المساواة إما ارتفع أو انخفض على نحو لا لبس فيه، وذلك وفقاً لما تدل عليه منحنيات لورنز. ولكن يمكن لمنحني لورنز أن يتقاطع، وفي هذه الحالة قد لا تتوافق مقاييس عدم المساواة المعقولة. وما الذي يمكن فعله حين يتقاطع منحني لورنز؟ إحدى المنهجيات هي تضيق مجموعة المقاييس المعقولة المستخدمة، وذلك باستخدام معيار إضافي. فمثلاً، المقاييس المراعية للتحويلات هي مقاييس متسقة مع معيار لورنز، وتركز على التغييرات التوزيعية في طرف سلم التوزيع الأدنى على التغييرات في الطرف الأعلى. والمقاييس من درجة أتكنتسون وكذلك مقياساً ثيل (بما فيهما الانحراف اللوغاريتمي المتوسط) كلها مقاييس مراعية للتحويلات. وبالمقابل، فمعامل التباعد (الانحراف المعياري مقسوماً على المتوسط) محايد إزاء موقع التحويلات، في حين تركز مقاييس أنتروبوية معقمة أخرى عديدة على التغييرات التوزيعية في الطرف الأعلى من السلم، فلا تشملها مجموعة المقاييس المراعية للتحويلات.

متى تتوافق جميع المقاييس المراعية للتحويلات؟ هذه المقاييس مجموعة فرعية من المقاييس المتسقة مع معيار لورنز، فتتوافق حين لا تتقاطع، ولكن أيضاً في حالات كثيرة تتقاطع فيها. فعلى سبيل المثال، لنفترض أن منحني لورنز يتقاطع مرة واحدة، وأن منحني لورنز الأول أعلى لدى المداخيل الدنيا من الثاني. وثمة اختبار بسيط هنا: يشير المنحني الأول إلى قدر من عدم المساواة أقل من الثاني وفقاً لجميع المقاييس المراعية للتحويلات إذا لم تتخطى قيمة معامل التباعد في الأول قيمتها في الثاني⁹. وطريقة حتى أبسط من السابقة هي اختيار مجموعة (متناهية)

الإضاءة 3-3

قياس إعادة التوزيع المالي: مفاهيم وتعريف

تصوّرات الدخل، أي أنواع المداخيل والضرائب والإنفاق العام المشمولة أثناء بناء تصوّرات الدخل قبل وقوع آثار السياسات المالية العامة وبعده. وثمة فوارق لا يستهان بها في هذا الإطار، ولبعض هذه الفوارق تبعات كبيرة على النطاق المرصود لإعادة التوزيع.

ويقارن الجدول التالي بين تعريف الدخل المستخدمة في قواعد البيانات الست المذكورة سابقاً. وهناك خمسة اختلافات مهمة:

- في حين تنطلق قواعد البيانات الست كلها من تعريف متشابهة للدخل المتأتي من مختلف عوامل الإنتاج، تتباعد المكونات الإضافية المشمولة في الدخل قبل آثار السياسات المالية. وهذه التباينات مهمة، فالدخل السابق لآثار السياسات المالية هو المستخدم في كل قاعدة بيانات قبل إضافة التحويلات وطرح الضرائب، ولذا فسوف يؤثر على نتائج إعادة التوزيع التالية (ويمكن الاطلاع على النقطة المتعلقة بالتعامل مع معاشات التقاعد الواردة تالياً). فعلى سبيل المثال، لا تشمل قاعدة بيانات EUROMOD قيمة استهلاك الأسر المعيشية لما تنتجه ضمن الدخل السابق لآثار السياسات المالية، بينما تشملها قواعد البيانات الأخرى. ولا تشمل قواعد بيانات EUROMOD وتوزيع الدخل ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان القيمة المنسوبة إلى الإسكان الذي يشغله مالكة، بينما تشملها قواعد البيانات الثلاث الأخرى. وثمة فرق جوهري، أيضاً، في تناول معاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات (الاطلاع على الفقرة التالية). وأخيراً، تتضمن قاعدة بيانات اللامساواة العالمية الأرباح غير الموزعة في تعريف الدخل السابق لآثار السياسات المالية.
- وثانياً، يتعامل كل من EUROMOD وفريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية، وقاعدة بيانات توزيع الدخل، ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان مع معاشات الشيخوخة المدفوعة من الضمان الاجتماعي كتحويلات محضة. وفي المقابل، تتعامل قاعدة

ينشر عدد من قواعد البيانات مؤشرات عن مدى إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والتحويلات. ومما تنشره هذه القواعد، مثلاً، معامل جيني قبل الضريبة وبعدها، وغيره من مؤشرات عدم المساواة والفقر. ومن قواعد البيانات المتعددة المناطق والبلدان التي يكثر استخدامها: مركز بيانات إعادة التوزيع المالي التابع لمعهد الالتزام بالإنصاف (في جامعة تولان)؛ وقاعدة بيانات توزيع الدخل التي طوّرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان؛ وقاعدة بيانات اللامساواة العالمية (كلية باريس للاقتصاد (Ecole d'économie de Paris)). وبالإضافة إلى ما سبق، هناك قاعدتا بيانات إقليميتان: EUROMOD (معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، جامعة إسيكس)، وهو نموذج للمحاكاة المصغرة للضرائب والاستحقاقات طوّره الاتحاد الأوروبي، وفريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية¹.

ومن الخصائص المشتركة بين قواعد البيانات هذه اعتمادها على تحليل الوقع المالي، وهو الطريقة المستخدمة لتخصيص الضرائب والإنفاق العام للأسر المعيشية بما يمكن من المقارنة بين المداخيل قبل الضرائب والتحويلات وبعدها. ويكتفي تحليل الوقع المالي العادي بالنظر في ما تدفعه وتتقاضاه الأسر المعيشية من دون تقييم للاستجابات السلوكية التي قد يطلقها كل من الضرائب والإنفاق العام بين الأفراد أو الأسر المعيشية. ويشار إليه غالباً بـ "منهجية المحاسبة"².

وبناء التصوّرات حول الدخل هو ركيزة تحليل الوقع المالي. وبعبارة أخرى، وانطلاقاً من تصوّر للدخل قبل آثار السياسات المالية العامة، ينبغي بناء أي تصور جديد للدخل من خلال طرح الضرائب من ذلك التصوّر الأولي ومن ثمّ إضافة مكونات الإنفاق العام ذات الصلة إليه. ولا تختلف هذه المنهجية، بإطارها العريض، بين قواعد البيانات الخمس المذكورة سابقاً، ولكن تتباعد التصوّرات الدقيقة حول الدخل، وتلك منها المشمولة في التحليل، وطرائق تخصيص الضرائب والإنفاق العام. وترتكز هذه الإضاءة على المقارنة بين تعريف

• خامساً، باستثناء فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية وقاعدة بيانات اللامساواة العالمية، تبَّع جميع قواعد البيانات عن المداخل كما تظهر في البيانات الجزئية. وبالمقابل، يعدُّ فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية وقاعدة بيانات اللامساواة العالمية جميع المتغيرات لثطابق المجاميع الإدارية في السجلات الضريبية والحسابات القومية.

ملاحظات

يعرب المؤلف (Lustig forthcoming) عن الشكر للأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من مدخلات للجدول ومقارنات للتصورات حول الدخل: كارلوتا بالسترا (فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية)، وماينور كابريرا (معهد الالتزام بالإلصاف)، ولوكاس تشانسل (قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، كلية باريس للاقتصاد)، ومايكل فورستر وماكسيم لادايك (قاعدة بيانات توزيع الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وتيريزا مونتسي (دراسة لكسمبرغ للدخل)، وداريا بوبوفا (EUROMOD، جامعة إسكس)، وجوريت تسوابنورغ (فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية).

- 1 يمكن الاطلاع على تفاصيل عن المنهجيات المعتمدة في كل قاعدة بيانات في: CEQ Data Center on Fiscal Redistribution: Lustig 2018a, chapters 1, 6 and 8; EGDNA: Zwijnenburg, Bournot and Giovannelli 2017; EUROMOD: Sutherland and Figari 2013; OECD Income Distribution Database: OECD 2017b; LIS: forthcoming DART methodology document; World Inequality Database: Alvaredo and others 2016.
- 2 للاطلاع على نقاش مفضل لمنهجية الؤقع المالي، يمكن الرجوع، مثلاً إلى Lustig (2018a).
- 3 استمدت البيانات عن بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين من إحصاءات EUROMOD حول توزيع وتفكيك الدخل المتاح، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.iser.essex.ac.uk/euromod/statistics/، باستخدام EUROMOD version G3.0. ولعل الفرق ناتج عن إفراط في التقدير، لأن التمييز صعب بين معاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات ومعاشات التقاعد الاجتماعية في العديد من الحالات.
- 4 الفصل 10 في Lustig (2018a).
- 5 الدخل المعادل يساوي دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد الأفراد في الأسرة باستثناء العاملين المنزليين.
- 6 تعرّف قاعدة بيانات اللامساواة العالمية الفرد البالغ بأنه الذي يتخطى عمره العشرين سنة.

بيانات اللامساواة العالمية مع معاشات الشيخوخة (وكذلك مع إعانات البطالة) كدخل مؤجل محض. وأما مركز بيانات إعادة التوزيع المالي التابع لمعهد الالتزام بالإلصاف فيعرض نتائج كل من السيناريوهين. وهذا الافتراض يمكن أن يُحدِّث فرقاً كبيراً في البلدان التي ترتفع فيها نسبة المتقاعدين الذين تمثّل معاشات الشيخوخة مصدرهم الرئيسي للدخل. ففي الاتحاد الأوروبي، مثلاً، يمثّل أثر إعادة التوزيع لمعاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات، إذا ما عمل كتحويلات محضة، 19.0 نقطة على معامل جيني، ولكنه إذا عمل كدخل مؤجل فيمثل 7.7 نقاط على معامل جيني³. وتبلغ القيم في الولايات المتحدة الأمريكية 11.2 نقطة للتحويلات المحضة، و7.2 نقطة للدخل المؤجل المحض⁴.

• ثالثاً، تعرض قواعد بيانات EUROMOD وتوزيع الدخل ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان معلومات حول إعادة التوزيع المالي للضرائب المباشرة والتحويلات المباشرة. أما مركز بيانات إعادة التوزيع المالي التابع لمعهد الالتزام بالإلصاف فيشمل أيضاً تأثير الضرائب غير المباشرة والدعم والتحويلات العينية، في حين تتضمن قاعدة بيانات اللامساواة العالمية جميع إيرادات الحكومة وأوجه إنفاقها. أما فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية، فلا تشمل قاعدة بياناته الضرائب غير المباشرة والدعم، ولكنها تتضمن التحويلات العينية (كالعليم والصحة والإسكان).

• رابعاً، في المعلومات المنشورة بشأن المتغيرات المنشأة سلفاً، يبلِّغ مركز بيانات إعادة التوزيع المالي التابع لمعهد الالتزام بالإلصاف عن المؤشرات بالاستناد إلى حصة الفرد من الدخل. أما فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد القومية، وEUROMOD، وقاعدة بيانات توزيع الدخل، ومركز لكسمبرغ للبيانات الشاملة لعدة بلدان، فجميعها يبلِّغ عن المؤشرات بالاستناد إلى الدخل المعادل⁵. وأخيراً، تبلغ قاعدة بيانات اللامساواة العالمية عن المؤشرات بالاستناد إلى حصة الفرد البالغ من الدخل⁶.

مقارنة تصورات الدخل في قواعد بيانات مؤشرات عن إعادة التوزيع المالي

تصوّر الدخل	معهد الالتزام بالإنصاف	فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعنى بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية	EUROMOD	قاعدة بيانات توزيع الدخل	دراسة لكسمبرغ للدخل	قاعدة بيانات اللامساواة العالمية
قبل آثار السياسات المالية	الدخل من السوق مضافاً إليه معاشات التقاعد	الدخل الأولي	الدخل من السوق	الدخل من السوق	الدخل من السوق	الدخل الأولي
	الدخل من عوامل الإنتاج	الدخل من عوامل الإنتاج	الدخل من عوامل الإنتاج	الدخل من عوامل الإنتاج	الدخل من عوامل الإنتاج	الدخل من عوامل الإنتاج
	مضافة إليه معاشات الشيخوخة من برامج الضمان الاجتماعي					مضافة إليه الأرباح غير الموزعة
	مضافة إليه معاشات الشيخوخة من برامج الضمان الاجتماعي					مضافة إليه معاشات الشيخوخة واستحقاقات البطالة من برامج الضمان الاجتماعي
	مضافاً إليه التحويلات المتلقاة من المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى، والمدفوعات من برامج معاشات التقاعد المتعلقة بالتوظيف، والقيمة المنسوبة إلى خدمات الإسكان الذي يشغله مالكه، واستهلاك الأسر المعيشية لما تنتج	مضافاً إليه القيمة المنسوبة إلى خدمات الإسكان الذي يشغله مالكه، واستهلاك الأسر المعيشية لما تنتج	مضافاً إليه التحويلات المتلقاة من المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى	مضافاً إليه التحويلات المتلقاة من المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى	مضافاً إليه التحويلات المتلقاة من المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى	مضافاً إليه التحويلات المتلقاة من المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى، والمدفوعات من برامج معاشات التقاعد المتعلقة بالتوظيف، والقيمة المنسوبة إلى خدمات الإسكان الذي يشغله مالكه، واستهلاك الأسر المعيشية لما تنتج
	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي					مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي

(يبيع)

مقارنة تصورات الدخل في قواعد بيانات مؤشرات عن إعادة التوزيع المالي

تصوّر الدخل	معهد الالتزام بالإنصاف	فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية	EUROMOD	قاعدة بيانات توزيع الدخل	دراسة لكسمبرغ للدخل	قاعدة بيانات اللامساواة العالمية
الدخل المتاح بعد آثار السياسات المالية	الدخل المتاح	الدخل المتاح	الدخل المتاح	الدخل المتاح	الدخل المتاح	الدخل المتاح بعد الضريبة
الدخل من السوق	الدخل من السوق	الدخل الأولي	الدخل من السوق	الدخل من السوق	الدخل من السوق	الدخل من السوق
مضافاً إليه الاستحقاقات النقدية الأخرى (باستثناء معاشات الشيخوخة) من استحقاقات الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية	مضافاً إليه المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات النقدية المتلقاة من نظم الضمان الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية	مضافاً إليه المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات النقدية المتلقاة من نظم الضمان الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية والتحويلات المتلقاة من (أو المدفوعة إلى) المؤسسات التي لا تستهدف الربح والأسر المعيشية الأخرى	مضافاً إليه المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات النقدية المتلقاة من نظم الضمان الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية	مضافاً إليه المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات النقدية المتلقاة من نظم الضمان الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية	مضافاً إليه المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات النقدية المتلقاة من نظم الضمان الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية	مضافاً إليه الاستحقاقات النقدية الأخرى (باستثناء معاشات الشيخوخة وإعانات البطالة) من استحقاقات التأمين الاجتماعي العام والمساعدة الاجتماعية
مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في برامج الضمان الاجتماعي الأخرى (باستثناء معاشات الشيخوخة والبطالة)	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في معاشات الشيخوخة والبطالة في برامج الضمان الاجتماعي	مطروحاً منه قيمة الاشتراكات في برامج الضمان الاجتماعي الأخرى (باستثناء معاشات الشيخوخة والبطالة)
على الدخل الشخصي والممتلكات	على الدخل الشخصي	على الدخل الشخصي	على الدخل الشخصي	على الدخل الشخصي	على الدخل الشخصي	على الدخل الشخصي والممتلكات
لا ينطبق	الدخل القابل للاستهلاك	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	الدخل المتاح					
	مضافاً إليه الدعم غير المباشر للاستهلاك					
	مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك (القيمة المضافة والمكوس وضرائب المبيعات وما إلى ذلك)					

(يتم)

مقارنة تصوّرات الدخل في قواعد بيانات مؤشرات عن إعادة التوزيع المالي

قاعدة بيانات اللامساواة العالمية	دراسة لكسمبرغ للدخل	قاعدة بيانات توزيع الدخل	EUROMOD	فريق الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي المعني بالتفاوتات في إطار الحسابات القومية	معهد الالتزام بالإنصاف	تصوّر الدخل	
الدخل القومي بعد الضريبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الدخل المتاح بعد تعديله	الدخل النهائي	بعد وقوع آثار السياسات المالية، بما فيها التحويلات العينية	
الدخل المتاح بعد الضريبة				الدخل المتاح	الدخل القابل للاستهلاك		
مضافاً إليه الدعم غير المباشر للاستهلاك				مضافاً إليه الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان	مضافاً إليه الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان	مضافاً إليه الإنفاق العام على التعليم والصحة	
مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك (القيمة المضافة والمكوس وضرائب المبيعات وما إلى ذلك)							
مضافاً إليه الإنفاق العام على التعليم والصحة والدفاع والبنى الأساسية وغير ذلك من أوجه الإنفاق العام							
						البودد التفسيرية	
الدخل المؤجل	التحويلات الحكومية	التحويلات الحكومية	التحويلات الحكومية	التحويلات الحكومية	التحويلات الحكومية	الدخل المؤجل	المعاشرات القائمة على الاشتراكات
الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	مؤشرات الرفاه ^أ
مطابقة للحسابات القومية	كما توحى البيانات الجزئية	كما توحى البيانات الجزئية	كما توحى البيانات الجزئية	مطابقة للحسابات القومية	كما توحى البيانات الجزئية	كما توحى البيانات الجزئية	القيم الإجمالية
لكل فرد بالغ ^ب	معادلات ^ج	معادلات ^ج	معادلات ^ج	معادلات ^ج	لكل فرد	لكل فرد	الوحدة

أ. عندما تشمل مسوح الأسر المعيشية نفقات الاستهلاك فقط (من دون معلومات عن الدخل)، يفترض مركز بيانات إعادة التوزيع المالي التابع لمعهد الالتزام بالإنصاف أن نفقات الاستهلاك تساوي الدخل المتاح، ويبنى على تصوّرات أخرى للدخل على النحو المبين سابقاً. وأما قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، فتحوّل توزيعات الاستهلاك إلى توزيعات للدخل باستخدام توزيع ملامح نمطية للمحدرات في البلدان التي تتاح بيانات الدخل عنها.
ب. الدخل المعدل يساوي دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد الأفراد في الأسرة باستثناء العاملين المتزولين.
ج. يُصنّف الفرد كبالغ إذا تخطى عمره العشرين سنة.

CEQ Data Center on Fiscal Redistribution: Lustig 2018a, chapter 6 (<http://commitmenttoequity.org/publications-ceq-handbook/>); OECD-Eurostat Expert Group on Disparities in a National Accounts Framework: [www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=STD/DOC\(2016\)10&docLanguage=En](http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=STD/DOC(2016)10&docLanguage=En); EUROMOD: www.euromod.ac.uk/publications/euromod-modelling-conventions/; <https://www.euromod.ac.uk/using-euromod/statistics/>; LIS: forthcoming DART methodology document; OECD Income Distribution Database: www.oecd.org/els/soc/IDD-ToR.pdf; World Inequality Database: <https://wid.world/document/dinaguidelines-v1/>

الفصل 4

أوجه عدم المساواة
بين الجنسين ما وراء
المتوسطات: بين الأعراف
الاجتماعية والاختلافات
في موازين القوى



أوجه عدم المساواة بين الجنسين ما وراء المتوسطات: بين الأعراف الاجتماعية والاختلافات في موازين القوى

لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين أحد أكثر أشكال عدم المساواة ثباتاً في البلدان جميعاً¹. ونظراً إلى أن أضرارها تصيب نصف سكان العالم، يمكن القول إن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أحد أكبر الحواجز أمام التنمية البشرية. وفي كثير من الأحيان، تتعرض النساء والفتيات للتمييز في الصحة والتعليم، في البيت وفي سوق العمل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على حرياتهن.

البشرية، وهو مقياس لتمكين المرأة في الصحة والتعليم والوضع الاقتصادي، أن التقدم العام في عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يتباطأ في السنوات الأخيرة⁵.

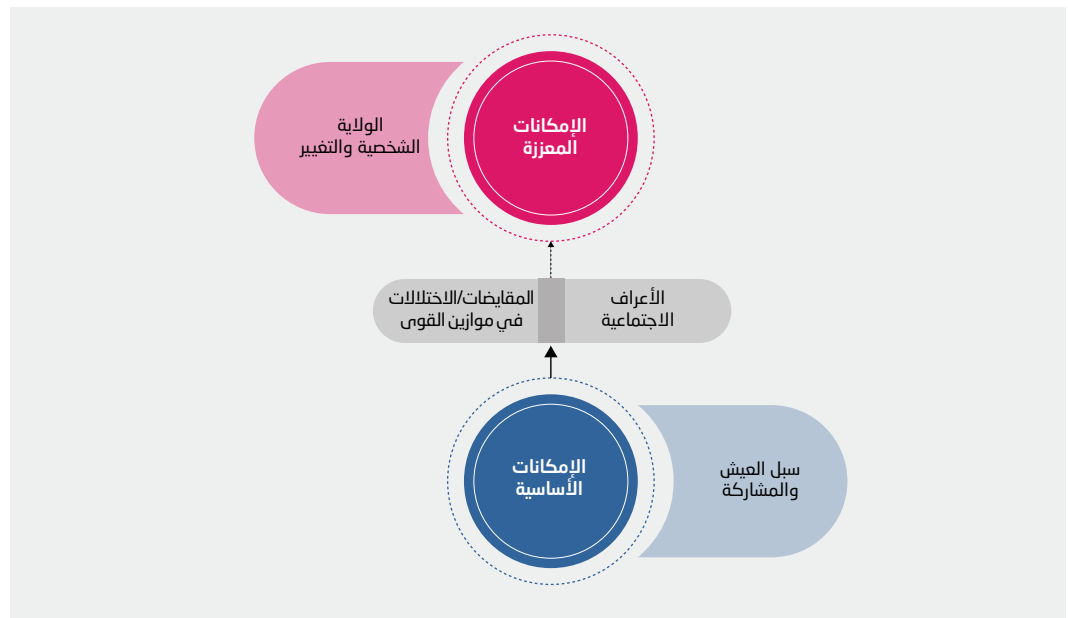
وينبغي النظر في تطورين اثنين. أولاً، الفجوات بين الجنسين أعمق مما كان يُعتقد أصلاً. وكانت شخصية العام 2017 التي اختارتها مجلة *Time* "كاسرات الصمت"، وهن اللواتي نددن بإساءة معاملة النساء، وبين أن النساء اللامعات لسن بمأمن من الانتهاك الجنسي المتواصل. وأعطت حركة #MeToo (#أنا_أيضاً) أيضاً صوتاً لكاسرات الصمت اللواتي كشفن عن إساءة معاملة النساء وعن تعرضهن للمخاطر، بما يتجاوز بكثير ما تغطيه الإحصاءات الرسمية. وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، أُلقت حركة #NiUnaMenos

كان التقدم المحرز في خفض عدم المساواة بين الجنسين خلال القرن العشرين ملحوظاً في الإنجازات الأساسية في الصحة والتعليم والمشاركة في الأسواق والسياسة (الشكل 1-4)². واحتفي بجزء كبير من هذا التقدم في إعلان ومنهاج عمل بيجين، خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995³. ولكن مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لهذا الحدث في عام 2020، لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام المساواة، لا سيما في ما يتعلق بالإمكانات المعززة التي تغير علاقات القوة وتعزز الولاية الشخصية.

ليس العالم في سبيله إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030، فعلى أساس الاتجاهات الحالية، سيستغرق سدّ الفجوة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية 202 من الأعوام⁴. ويبين دليل الفوارق بين الجنسين الذي وضعه تقرير التنمية

الشكل 1-4

تقدم ملحوظ في الإمكانات الأساسية وأقل بكثير في الإمكانات المعززة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

ليس العالم في سبيله
إلى تحقيق المساواة بين
الجنسين بحلول عام 2030

#لا_واحدة_أقل) الضوء على قتل الإناث وعلى العنف ضد النساء من الأرجنتين إلى المكسيك⁶.
ثانياً، تلوح بوادر مقلقة، بوادر صعوبات وانتكاسات يواجهها مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، لرئيسات الدول والحكومات وفي مشاركة المرأة في سوق العمل، حتى عندما يكون هناك اقتصاد مزدهر وتكافؤ في فرص التعليم بين الجنسين⁷. وهناك بوادر رد فعل عكسي، ففي العديد من البلدان، يُصوّر جدول أعمال المساواة بين الجنسين على أنه جزء من "أيديولوجيا الجنسين"⁸.

بعبارة أخرى، بالضبط عندما يزداد الوعي لضرورة القيام بعمل أكبر لتحقيق المساواة بين الجنسين، يصبح المسار أحدّ وأصعب. ويستكشف هذا الفصل سبب تباطؤ التقدم، محدداً الحواجز الفاعلة الحالية التي تفرض تحديات على احتمالات المساواة في المستقبل، والتي تشمل معتقدات شخصية وعامة وكذلك ممارسات تولد تحيزات ضد المساواة بين الجنسين. ويشدد الفصل على أن عدم المساواة بين الجنسين يعكس اختلالات جوهرية في موازين القوى، وذلك أمر معروف جيداً للحركات النسائية وللخبيرات النسويات، ويوثق اتجاهين:

- أوجه عدم المساواة بين الجنسين كثيفة وواسعة الانتشار وتكمن وراء التوزيع غير المتساوي لتقدم التنمية البشرية عبر المستويات الاجتماعية والاقتصادية كلها.
- يميل عدم المساواة بين الجنسين إلى أن يكون أحدّ في مجالات التمكين الفردي والنفوذ الاجتماعي الأكبر. وهذا يعني أن التقدم أسهل في الإمكانيات الأساسية وأصعب في الإمكانيات المعززة (الفصل 1). ويشير الاتجاه الأول إلى إلحاح التصدي لعدم المساواة بين الجنسين لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية والتنمية. وينذر الثاني بالخطر بشأن التقدم في المستقبل. فالتقدم في الأساسيات ضروري للمساواة بين الجنسين، لكنه ليس كافياً.

وتشكل الأعراف الاجتماعية والمقايضات المتعلقة بالجنسين عقبات رئيسية أمام المساواة بين الجنسين. فالأعراف الاجتماعية والثقافية كثيراً ما تعزز سلوكيات تديم أوجه عدم المساواة، بينما تؤدي تركيزات النفوذ إلى اختلالات وإلى استيلاء جماعات قوية، كالنخب الأبوية المهيمنة، عليها. وهذه كلها تؤثر على أشكال عدم المساواة بين الجنسين جميعاً، من العنف ضد المرأة إلى الحواجز غير المرئية في قطاع الأعمال وفي السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، تتقل المقايضات الخاصة بالعلاقات بين الجنسين كاهل الخيارات المعقدة التي تواجهها المرأة في العمل والأسرة والحياة الاجتماعية، ما يؤدي

يرتبط عدم المساواة بين الجنسين بخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة

إلى تراكم حواجز بنيوية أمام تحقيق المساواة. وتتأثر المقايضات تأثراً قوياً بالأعراف الاجتماعية وببنية من فجوات بين الجنسين يعزز بعضها بعضاً. ولا تمكن ملاحظة هذه الأعراف والفجوات مباشرة، ولذا كثيراً ما تُغفل ولا تُدرس دراسة منهجية.

عدم المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين

يرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً جوهرياً بالتنمية البشرية، وهو يبدي ديناميات التقارب في الإمكانيات الأساسية والتباعد في الإمكانيات المعززة نفسها التي للتنمية البشرية. وعموماً، كما أشارت مارثا نوسباوم، لا تزال "المرأة في كثير من أنحاء العالم تفتقر إلى دعم في الوظائف الأساسية لحياة الإنسان"⁹. ويتجلى ذلك في دليل الفوارق بين الجنسين ومكوناته، ما يعكس فجوات في الصحة الإنجابية وفي التمكين وسوق العمل. وليست هناك مساواة بين الجنسين في أي مكان في العالم. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تتوفى امرأة واحدة من بين كل 180 امرأة تلد (أكثر من 20 مرة مما في المتوسط في البلدان المتقدمة النمو)، والنساء البالغات أقل تعليماً وأقل وصولاً إلى أسواق العمل من الرجال في معظم المناطق ويفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى السلطة السياسية (الجدول 1-4).

عدم المساواة بين الجنسين كمنع في التنمية البشرية

يرتبط عدم المساواة بين الجنسين بخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة (الشكل 4-2). ولم يصل أي بلد إلى مستوى عدم مساواة منخفض في التنمية البشرية دون الحد من الخسارة الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين. والاستثمار في تحقيق المساواة للمرأة ورفع مستويات معيشتها وتمكينها أمر أساسي في خطة التنمية البشرية. "فالتنمية البشرية، إن لم تكن محابية للمساواة بين الجنسين فإنها تصبح معرضة للخطر"، على ما خلص إليه تقرير التنمية البشرية الصادر لعام 1995 استناداً إلى أدلة مشابهة¹⁰. اليوم يبدو مختلفاً عن عام 1995. فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1995 إلى عدم مساواة كبير بين الجنسين، أكبر مما في الوقت الحاضر، لكنه وثق تقدماً كبيراً خلال العقد السابقين، لا سيما في التعليم والصحة، حيث كانت آفاق المساواة مرئية.

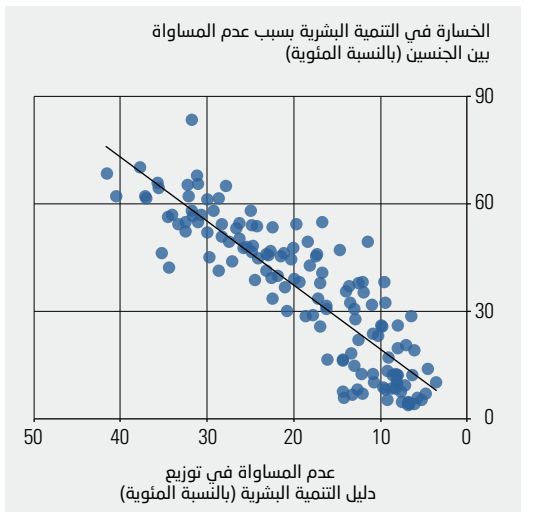
دليل الفوارق بين الجنسين: لوحة تتبع إقليمية

معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية من 15 سنة وأكثر)	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية من 25 سنة وأكثر)	معدل الولادات للمراهقات (عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	دليل الفوارق بين الجنسين	مقاعده في المجالس النيابية (النسبة المئوية التي تشغلها النساء)		معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية من 15 سنة وأكثر)	
					الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
2018	2018	2018-2010	2018-2010	2018	2020-2015	2015	2018	المنطقة
77.2	51.8	59.3	59.7	31.0	63.2	67.6	0.383	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
70.1	45.2	85.8	78.1	21.2	27.8	24.8	0.276	أوروبا وآسيا الوسطى
78.8	25.9	60.8	39.9	17.1	26.1	175.7	0.510	جنوب آسيا
72.9	63.5	39.8	28.8	23.5	104.7	550.2	0.573	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
73.8	20.4	54.9	45.9	18.3	46.6	148.2	0.531	الدول العربية
77.0	59.7	76.2	68.8	20.3	22.0	61.7	0.310	شرق آسيا والمحيط الهادئ

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية (الجدول الإحصائي 5).

الشكل 2-4

يرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً إحصائياً بخسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة



ملاحظة: البلدان موزعة حسب دليل الفوارق بين الجنسين مقابل أدائها في دليل التنمية البشرية معديلاً بعامل عدم المساواة. كلما ازدادت الخسارة بسبب عدم المساواة بين الجنسين، تعاطم عدم المساواة في التنمية البشرية. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

المكاسب التي تحققت في الأبعاد الأخرى لتمكين المرأة لم تكن كبيرة بالقدر ذاته، كما يتباطأ التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين (الشكل 4-3). وقد يكون الحيز المتاح لتحقيق مكاسب على أساس الاستراتيجيات الحالية متضائلاً، وما لم تعالج العقبات المؤثرة التي تشكّلها المعتقدات والممارسات المتحيزة التي تديم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، سيكون التقدم نحو تحقيق المساواة أصعب بكثير في المستقبل المنظور.

عدم المساواة بين الجنسين والتمكين: لحاق في الأساسيات وفجوات متسعة في الإمكانيات المعززة

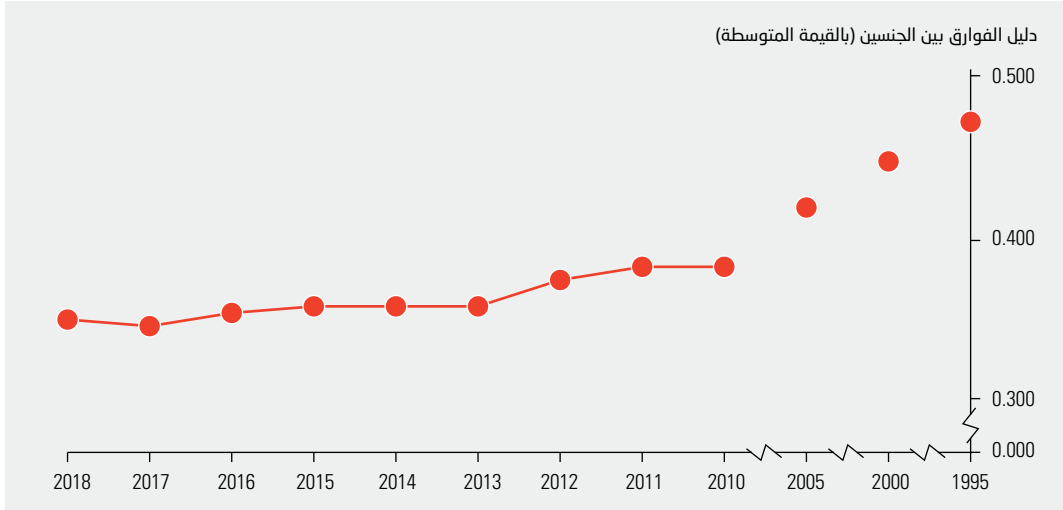
يتطلب تراكم الإمكانيات إنجازات من ماهيات مختلفة. وكما ورد في الفصل الأول، يرتبط التقدم في التنمية البشرية بتوسيع نطاق الحريات الموضوعية والإمكانيات والتوظيفات من الأساسي إلى المعزز أكثر. ويميل التقدم في تحقيق المساواة إلى أن يكون أسرع في الإمكانيات الأساسية وأصعب في الإمكانيات المعززة. وتتبع الإمكانيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين نمطاً مشابهاً. وعلى الجانب الإيجابي، تلحق المرأة في مجالات التنمية الأساسية. فقد أزيلت في معظم البلدان الحواجز القانونية التي تعترض المساواة بين الجنسين: يمكن للمرأة أن تصوّت وتنتخب وتحصل على التعليم، وأن تشارك في الاقتصاد دون قيود رسمية. لكن التقدم

على الجانب الإيجابي، تلحق المرأة في مجالات التنمية الأساسية. لكن التقدم ما زال غير متكافئ عندما تتقدم المرأة من المجالات الأساسية نحو المجالات المعززة، حيث الفجوات أوسع

الاستنتاج: "هذه الانطباعات سبب للأمل في المستقبل لا للتشاؤم"¹¹.

اليوم، تختلف الآفاق. فقد شهد العقدان الماضيان تقدماً ملحوظاً في التعليم، إذ كاد يُتوصل إلى تحقيق تكافؤ في متوسط الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وفي الصحة، إذ انخفضت النسبة العالمية لوفيات الأمهات بنسبة 45 في المائة منذ عام 2000¹². غير أن

تباطؤ التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية (الجدول الإحصائي 5).

تليها حقائب القطاعات الاجتماعية، مثل الشؤون الاجتماعية والتعليم والأسرة. أما حقائب شؤون النقل أو الاقتصاد أو المالية فقد كانت أقل. هكذا يرتبط بعض التخصصات نموذجياً بخصائص أنثوية أو ذكورية، كما يحدث أيضاً في التعليم وسوق العمل. كذلك يبدو تدرجاً أيضاً في المشاركة الاقتصادية (الشكل 4-4، الرسم الأيسر). فعندما يكون التمكين أساسياً وغير مستقر، يكون تمثيل النساء زائداً، كمن يعملن في أعمال أسرية (ولا يتقاضين عادة مدفوعات نقدية). وكلما ازداد النفوذ الاقتصادي من موظف إلى صاحب عمل ومن صاحب عمل إلى ريادي أعمال وملياردير، تتسع الفجوة بين الجنسين.

وتظهر تدرجات التمكين حتى بالنسبة لمجموعة متسقة من الشركات، كما في الفجوة القيادية بين الجنسين في قائمة شركات S&P 500. فرغم أن توظيف النساء في هذه الشركات قد يكون عموماً قريباً من التكافؤ، إلا أن تمثيل النساء ناقص في المناصب العليا.

وفي البلدان النامية، يعمل معظم من يتقاضين أجراً مقابل العمل في القطاع غير النظامي. ومن بين البلدان التي ترتفع فيها معدلات العمل غير النظامي للإناث أوغندا وباراغواي والمكسيك وكولومبيا (الشكل 4-5)، حيث لا يحظى أكثر من 50 في المائة من النساء بغير الحد الأدنى من الحماية بموجب اللوائح التنظيمية، كما أنهم يحصلون على القليل من الاستحقاقات أو لا يحصلون على استحقاقات مطلقاً؛ عدا عن أنهم يفتقرن إلى الصوت والضمان الاجتماعي وظروف العمل اللائق، كما يتعرضون لخفض الرواتب واحتمال فقدان الوظائف.

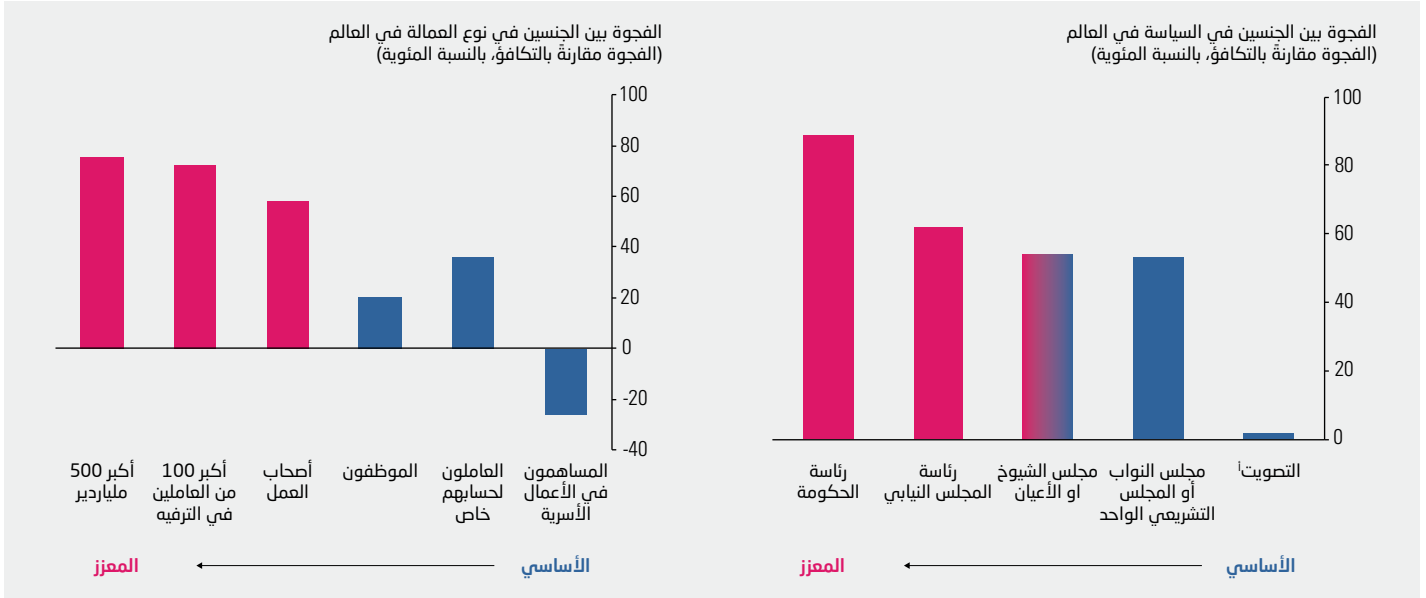
ما زال غير متكافئ عندما تتقدم المرأة من المجالات الأساسية نحو المجالات المعززة، حيث الفجوات أوسع. ويمكن تفسير هذه الأنماط على أنها تعكس توزيع التمكين الفردي والنفوذ الاجتماعي: فالنساء يحزنن تقدماً أكبر وأسرع حيث تمكينهن الفردي أو نفوذهن الاجتماعي أدنى (الإمكانات الأساسية)، لكنهن يواجهن حاجزاً غير مرئي عندما يتحملن مسؤولية أكبر ويؤدين دوراً أكبر في القيادة السياسية ويحصلن على مكاسب اجتماعية أكبر في الأسواق والحياة الاجتماعية والسياسة (الإمكانات المعززة) (الشكل 4-4). وترتبط هذه النظرة إلى التدرجات في التمكين هذه ارتباطاً وثيقاً بالأدبيات التأسيسية عن الاحتياجات الأساسية والاستراتيجية المتأتمية عن التخطيط المراعي للمساواة بين الجنسين (الإطار 1-4).

خذ مثلاً المشاركة السياسية (الشكل 4-4، الرسم الأيمن). يصوت كل من الرجال والنساء في الانتخابات بمعدلات متشابهة. هكذا هناك تكافؤ في المشاركة السياسية على المستوى الأولي، حيث النفوذ منتشر جداً. ولكن عندما يتعلق الأمر بالنفوذ السياسي الأكثر تركيزاً، يبدو تمثيل المرأة ناقصاً بشدة. وكلما ترتقي السلطة والمسؤولية، تتسع الفجوة بين الجنسين، لتصل بالنسبة لرؤساء الدول والحكومات ما يقرب من 90 في المائة.

وتحدث تدرجات مشابهة حتى بالنسبة للاتي يصلن السلطة الأعلى. ففي عام 2019، كانت نسبة النساء في المجالس النيابية الوطنية 24 في المائة فقط¹³، وكانت حقائبهن موزعة بغير تساوي، فقد كان شائعاً أكثر أن تكون هذه حقائب البيئة والموارد الطبيعية والطاقة،

النساء يحزنن تقدماً أكبر وأسرع حيث تمكينهن الفردي أو نفوذهن الاجتماعي أدنى (الإمكانات الأساسية)، لكنهن يواجهن حاجزاً غير مرئي عندما يتحملن مسؤولية أكبر ويؤدين دوراً أكبر في القيادة السياسية ويحصلن على مكاسب اجتماعية أكبر في الأسواق والحياة الاجتماعية والسياسة (الإمكانات المعززة)

كلما كان التمكين أكبر، اتسعت الفجوة بين الجنسين



أ- يفترض نسبة متساوية من الرجال والنساء في السكان الذين يصوتون. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسح العالمي للقيم، الاتحاد البرلماني الدولي، (2019b) ILO، و(2019) Forbes.

الإطار 1-4

المصالح والاحتياجات العملية والاستراتيجية للجنسين

تحوّل في أدوار وعلاقات الجنسين، مثل قانون يدين العنف القائم على نوع الجنس والمساواة في الحصول على الائتمان والمساواة في الميراث، وغير ذلك. ويفترض أن تعيّر معالجة هذه الأمور علاقات القوة بين الجنسين. وفي بعض الأحيان، تتطابق الاحتياجات العملية والاستراتيجية، فمثلاً، تتطابق الحاجة العملية إلى رعاية الطفل مع الحاجة الاستراتيجية إلى الحصول على وظيفة خارج المنزل³. والفرق مشابه لذاك الذي بين الإمكانات الأساسية والإمكانات المعززة التي نوقشت في هذا التقرير. والتفسيرات التحويلية التي يمكن أن تحدث تحولات معيارية وبنوية هي أقوى المتنبات بالتدخلات العملية والاستراتيجية التي توسع نطاق ولاية المرأة والتمكين لتحقيق المساواة بين الجنسين.

يرتبط مفهوم المصالح والاحتياجات العملية والاستراتيجية للجنسين، الذي بادرت إليه كارولين موسر¹، والذي يرشد جزءاً كبيراً من إطار تحليل السياسات المتعلقة بالجنسين، بمفهوم الإمكانات والإنجازات الأساسية والمعززة، في هذا التقرير. وكما هو مبين في تحليلات السياسة الاجتماعية المتعلقة بالجنسين²، تشير الاحتياجات العملية للجنسين إلى احتياجات المرأة والرجل لاجل الحياة اليومية أسهل، مثل الحصول على المياه وتحسين النقل ومرافق رعاية الأطفال، وما إلى ذلك. ولن تشكل معالجة هذه المشكلات تحدياً مباشراً لعلاقات القوة بين الجنسين، لكنها قد تزيل عقبات هامة أمام تمكين المرأة اقتصادياً. أما الاحتياجات الاستراتيجية للجنسين فتشير إلى احتياجات أن يبادر المجتمع إلى

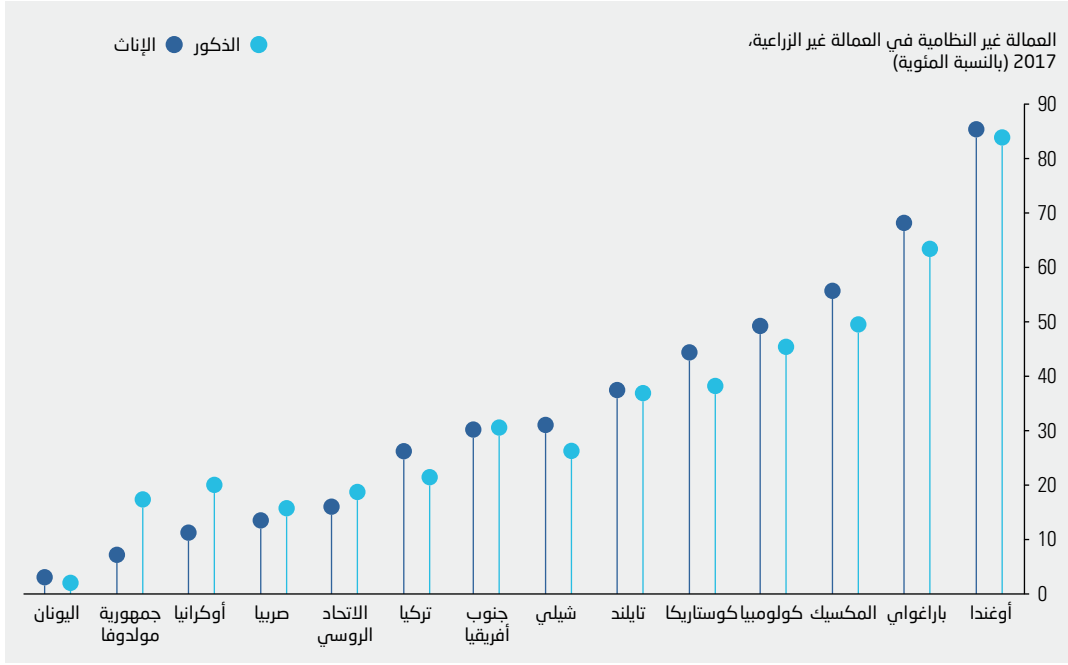
ملاحظات

1. Moser 1989؛ 2. Molyneux 1985؛ 3. SIDA 2015.

في المرفق الإحصائي)، ما يكشف أحد الأهداف المتغيرة التي نوقشت في الفصل 1، والتي يمثل بعضها جزءاً طبيعياً من عملية التنمية (الحاجة المستمرة إلى توسيع الحدود باستمرار لتحقيق المزيد، لكنّ بعضها الآخر يمثل استجابة معايير اجتماعية متجددة تهدف إلى المحافظة على البنية الأساسية للسلطة.

واليوم، المرأة أكثر كفاءةً مما في أي وقت مضى في التاريخ، وقد توصلت الأجيال الجديدة من النساء إلى التكافؤ في الالتحاق بالتعليم الابتدائي¹⁴. ولكن يبدو الآن أن ذلك لا يكفي لتحقيق التكافؤ لدى البلوغ. فالمساواة بين الجنسين تنقطع لدى الانتقال من النظام التعليمي إلى عالم العمل مقابل أجر انقطاعاً يرتبط بدور المرأة الإنجابي (لوحة التتبع 2

النسبة المئوية للعمالة غير النظامية في العمالة غير الزراعية في البلدان النامية هي عموماً أعلى للنساء منها للرجال



المصدر: ILO 2019b.

مثل الحصول على التعليم على المستويات جميعاً والحصول على الرعاية الصحية، لا تزال النساء والفتيات في كثير من البلدان غير قادرات على تحقيق كامل إمكاناتهن¹⁹.

وفي أحيان كثيرة، المعتقدات حول ما يفعله الآخرون وما يعتقد الآخرون بشأن ما ينبغي أن يقوم به شخص معين في مجموعة مرجعية معينة، هذه المعتقدات التي يُحافظ عليها بالموافقة الاجتماعية والرفض الاجتماعي، هي ما يوجه الأفعال في البيئات الاجتماعية²⁰. لذا من المفيد قياس المعتقدات والمواقف التي تؤدي إلى تحيزات وتحاملات إزاء تمكين المرأة في المجتمع.

وتغطي الأعراف الاجتماعية عدة جوانب من هوية الفرد غير متجانسة ومتعددة الأبعاد، الجنس والعمر والعرق والدين والقدرة وما إلى ذلك. وتعزز الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية التمييزية الهويات الجنسية وتحدد علاقات القوة التي تقيد سلوك النساء والرجال بطرق تؤدي إلى عدم المساواة. وتؤثر الأعراف على التوقعات بشأن السلوك الذكوري والأنثوي الذي يُعتبر مقبولاً اجتماعياً أو ذاك الذي يُنظر إليه على أنه غير محمود. ولذا فإنها تؤثر مباشرة على خيارات الأفراد وحررياتهم وقدراتهم.

هل من تحوّل في الأعراف الاجتماعية والاختلافات في موازين القوى؟

لطالما ارتبط عدم المساواة بين الجنسين باستمرار المعايير الاجتماعية التمييزية التي تحدد الأدوار الاجتماعية وعلاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع¹⁵. والأعراف الاجتماعية التي يعتنقها الأفراد ومجموعاتهم المرجعية هي القيم والمعتقدات والمواقف والممارسات التي تفرض ديناميات القوة المفضلة للتفاعل بين الأفراد والمؤسسات¹⁶. وباعتبار الأعراف بُنىً أوسع، يُعمل بها من خلال المعتقدات والمواقف والممارسات¹⁷.

ويمكن لتوقعات الناس لأدوار الأفراد في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية وأماكن العمل والمجتمعات أن تحدد الطريقة التي تعمل بها المجموعة. وكثيراً ما تواجه المرأة توقعات مجتمعية تقليدية قوية تقتضي أن تكون راعية لأفراد الأسرة وربة منزل، وعلى نحو مشابه، يتوقع من الرجال أن يُعيلوا الأسرة¹⁸. وتنطوي هذه المعايير الاجتماعية على أنماط راسخة منذ أمد تقصي المرأة عن صنع القرارات الأسرية والمجتمعية وتحد من فرصها وخياراتها. هكذا، رغم التقارب فيما يتعلق ببعض مؤشرات النواتج،

لطالما ارتبط عدم المساواة بين الجنسين باستمرار المعايير الاجتماعية التمييزية التي تحدد الأدوار الاجتماعية وعلاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع

السلوك المناسب مجموعة الخيارات والأفضليات التي يمارسونها، وفي ذلك السياق قد تحدد الأعراف الاستقلال الذاتي الشخصي والحرية الشخصية، وتقييم المعتقدات بشأن الاستهجان والتأنيب الاجتماعيين حواجز أمام الأفراد الذين يُخلون بها. وفيما يتعلق بأدوار الجنسين، يمكن أن تكون لهذه المعتقدات أهمية خاصة في تحديد الحريات وعلاقات القوة مع الهويات الأخرى، ويتضاعف تأثير هذه المعتقدات عندما تتداخل وتتقاطع مع المعتقدات بشأن العمر والعرق والتراتبية الطبقيّة (الإطار 4-2).

وتعكس الأعراف الاجتماعية أيضاً الاعتياديّات ضمن جماعات الأفراد. وتُحدد الأعراف وفقاً للمعايير أو المثل العليا المرتبطة بإحساس الجماعة بالهوية²¹. فلدَى الأفراد هويات اجتماعية متعددة وهم يتصرفون وفقاً لمثل عليا تتعلق بالهوية، ويتوقعون أيضاً من الآخرين الذين يتقاسمون هوية مشتركة معهم أن يتصرفوا وفقاً لهذه المثل. وتؤثر الأعراف المتعلقة بهذه المثل العليا على إدراك الناس لأنفسهم وللآخرين، ما يوئد شعوراً بالانتماء إلى جماعات هوية معينة. وكثيراً ما تحدد المعتقدات التي يعتنقها الناس حول

الإطار 4-2

هويات متداخلة ومتقاطعة

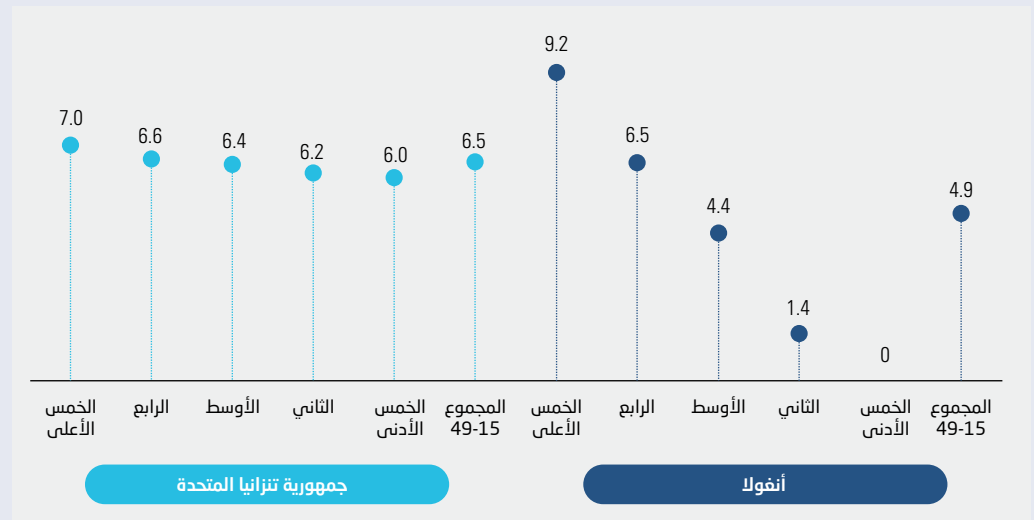
والقوالب النمطية للإقصاء قد تقترن بهويات مختلفة. فمثلاً، في ما يتعلق بمتوسط سنوات التعليم في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة، تميّز فجوة هامة النساء في حُمس الثروة الأعلى عن هن في الحُمس الثاني أو الأدنى (الشكل). فإن لم تؤخذ بالاعتبار الاختلافات صراحة، قد تستثني البرامج العامة للنساء اللواتي في أخماس الثروة الأدنى.

وعلاوة على ذلك، قد تؤثر الهويات الاجتماعية المختلفة للأفراد تأثيراً عميقاً على معتقداتهم وتجاربهم بشأن مسائل الجنسين. ويمكن بسهولة أن تستبعد السياسات وتُففل من يتجانسون مع مجموعات أقلية متعددة، كنساء الأقليات العرقية. لكن الخفاء الناجم عن الهويات المتداخلة قد يحمي أيضاً الأفراد المستضعفين بأن يجعلهم أقل نمطية من أن يكونوا أهدافاً لأشكال تحيّز وإقصاء شائعة²².

عندما تتداخل الهويات الجنسية مع هويات أخرى، فإنها تتضار وتقاطع لتولّد تحيّزات وممارسات تمييزية مختلفة تنتهك حقوق الأفراد المتساوية في المجتمع. والتداخلية هي الطريقة المعقدة التراكمية التي تتضار أو تتداخل أو تتقاطع بها تأثيرات أشكال مختلفة من التمييز فتتضم لدى تأريها معاً¹. وتشير التداخلية، وهي مصطلح سوسيولوجي، إلى الطبيعة المترابطة للتصنيفات الاجتماعية، مثل العرق والطبقة ونوع الجنس والعمر والانتماء الإثني والقدرة ووضع الإقامة، التي تولّد جميعها نُظم تمييز أو حرمان متداخلة ومترابطة. وينبثق هذا المصطلح من الأدبيات المتعلقة بالحقوق القانونية المدنية، تسليماً بأن السياسات يمكن أن تستبعد من يواجهون تمييزاً متداخلاً ينفردون به.

وينبغي أن تؤخذ الهويات المتداخلة بالاعتبار في البحوث وتحليل السياسات لأن الأعراف الاجتماعية المختلفة

كيف تميّز الفجوات في متوسط سنوات التعليم بين الأغنياء والفقراء في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة، 2015



ملاحظة: يشير الحُمس الأدنى إلى أفقر 20 في المائة من السكان والحُمس الأعلى إلى أغنى 20 في المائة. المصدر: مسوح ديمغرافية وصحية.

ملاحظات

Biernat and Sesko 2013; Miller 2016; Purdie-Vaughns and Eibach 2008. 2. IWDA 2018. 1

ينبغي أن تؤخذ الهويات المتداخلة بالاعتبار في البحوث وتحليل السياسات لأن الأعراف الاجتماعية المختلفة والقوالب النمطية للإقصاء قد تقترن بهويات مختلفة

الاجتماعية للجنسين، من النساء والرجال في أنحاء العالم (الشكل 4-8).

وكان التقدم المحرز في حصة الرجال الذين ليس لديهم تحيز في الأعراف الاجتماعية للجنسين أكبر في شيلي وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا (الشكل 4-9). وفي الطرف الآخر، الذي يشير إلى رد فعل عكسي عنيف، انخفضت حصة الرجال الذين ليس لديهم أي تحيز في السويد وألمانيا والهند والمكسيك. وزادت نسبة النساء اللواتي ليس لديهن تحيز في الأعراف الاجتماعية للجنسين في هولندا وشيلي ومقاطعة تايوان الصينية وأستراليا، لكن معظم البلدان في العينة أظهر رد فعل عكسي، وتتصدر هذه البلدان السويد والهند وجنوب أفريقيا ورومانيا (الشكل 4-9).

عدم المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية

كما قد يكون متوقعاً، يبدو أن أدلة الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين مرتبطة بعدم المساواة العامة. ففي البلدان ذات التحيزات الأعلى (مقاسة بأدلة الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين)، عدم المساواة العام (مقاساً بدليل الفوارق بين الجنسين) أعلى (الشكل 4-10). وبشكل مشابه، ترتبط الأدلة ارتباطاً إيجابياً بدليل الفوارق بين الجنسين في الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر.

ما مدى انتشار التحيزات الناجمة عن الأعراف الاجتماعية؟ كيف تتطور؟ كيف تؤثر على المساواة بين الجنسين؟ هذه أسئلة صعبة، أساساً لأن الأعراف والمواقف الاجتماعية تصعب ملاحظتها ويصعب تفسيرها وقياسها. ولكن باستخدام بيانات مستمدة من الموجتين الخامسة (2005-2009) والسادسة (2010-2014) من المسح العالمي للقيم، يمكن وضع مؤشر للأعراف الاجتماعية لتحديد كيف يمكن للمعتقدات الاجتماعية أن تعرقل المساواة بين الجنسين على امتداد أبعاد متعددة (الشكل 4-6 والإطار 4-3).

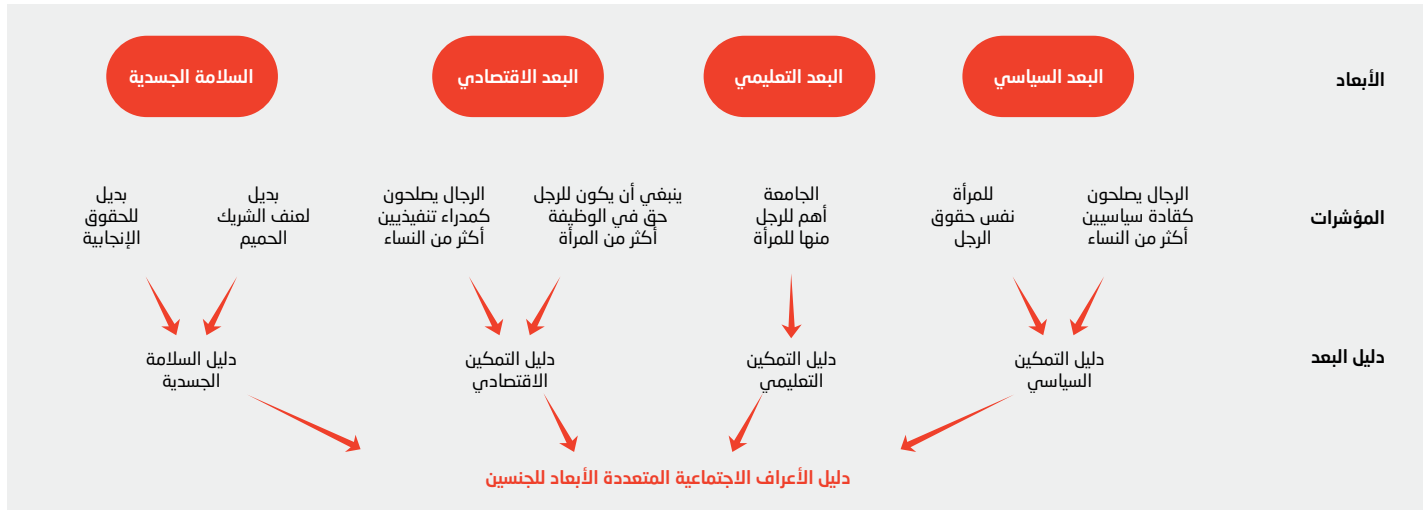
تحيزات واسعة النطاق ورد فعل عكسي

يبين دليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين في نسخته، القائمة على العدّ البسيط وتلك القائمة على عدّ ذوي التحيز الحادّ (الإطار 4-3)، تحيزاً واسعاً في الأعراف الاجتماعية للجنسين. فوفقاً لمؤشر العدّ البسيط، ليس لدى 14 في المائة من النساء و10 في المائة من الرجال فقط في أنحاء العالم تحيز في الأعراف هذه (الشكل 4-7). والمرأة أقل تحيزاً ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتركز الرجال في منتصف التوزيع، إذ لدى 52 في المائة منهم تحيزات في الأعراف هذه. وبيّن مؤشر التحيز الحادّ أن لدى أكثر من نصف سكان العالم تحيز حاد ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويقدم المؤشران كلاهما أدلة على ركود أو رد فعل عكسي من الفترة 2005-2009 إلى الفترة 2010-2014. وقد انخفضت حصة من ليس لديهم تحيز في الأعراف

يبدو أن أدلة الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين مرتبطة بعدم المساواة. ففي البلدان ذات التحيزات الأعلى، عدم المساواة العام أعلى

الشكل 4-6

كيف يمكن أن تعرقل المعتقدات الاجتماعية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia 2019.

دليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين، قياس التحيزات والتحاملات والمعتقدات

من سكان العالم، وتتألف المجموعة الثانية من البلدان التي لديها بيانات لكل من الموجتين 5 و6. وتشمل هذه المجموعة 32 بلداً ومنطقة تمثل 59 في المائة من سكان العالم.

تعريف التحيز لمؤشرات دليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين

البعد	المؤشر	الخيارات	تعريف التحيز
السياسي	الرجال يصلحون كقادة سياسيين أكثر من النساء	أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بشدة	أوافق بشدة، أوافق
	للرأة نفس حقوق الرجل	1. ليس بالضرورة، إلى 10، بالضرورة	الشكل المتوسط: 7-1
التعليمي	الجامعة أهم للرجل منها للمرأة	أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بشدة	أوافق بشدة، أوافق
الاقتصادي	ينبغي أن يكون للرجل حق في الوظيفة أكثر من المرأة	أوافق، لا هذا ولا ذلك، لا أوافق	أوافق بشدة، أوافق
	الرجال يصلحون كمدرّاء تنفيذيين أكثر من النساء	أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بشدة	أوافق
السلامة الجسدية	بدل لعنف الشريك الحميم	1. بتاتاً، إلى 10، دائماً	الشكل الأقوى: 10-2
	بدل للحقوق الإنجابية	1. بتاتاً، إلى 10، دائماً	الشكل الأضعف: 1

المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia 2019.

اقترحت البحوث التي أعدت لهذا التقرير دليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين للتقاط كيف يمكن أن تعرقل المعتقدات الاجتماعية المساواة بين الجنسين على امتداد أبعاد متعددة. ويشمل هذا الدليل أبعاداً أربعة، السياسي والتعليمي والاقتصادي والسلامة الجسدية، ويبنى على أساس الإجابات على سبعة أسئلة من المسح العالمي للقيم تستخدم لوضع سبعة مؤشرات (الشكل 4-5 في النص الرئيسي). تتفاوت خيارات الإجابات حسب المؤشر، فمؤشرات التي تكون خيارات الإجابة عليها أوافق بشدة أو أوافق أو لا أوافق أو لا أوافق بشدة، يحدد الدليل أن ذوي التحيز هم من أجابوا أوافق أو أوافق بشدة، وللمؤشر السياسي المتعلق بحقوق المرأة والذي يعطى الجواب عليه على مقياس رقمي من 1 إلى 10، يحدد الدليل أن ذوي التحيز هم من يختارون التصنيف درجة 7 أو أقل. وللمؤشرات السلامة الجسدية، التي تتراوح الإجابات عليها أيضاً من 1 إلى 10، يحدد المؤشر ذوي التحيز باستخدام متغير بديل لعنف الشريك الحميم وآخر للحقوق الإنجابية.

التجميع

لكل مؤشر، هناك متغير يأخذ القيمة 1 عندما يكون لدى الفرد تحيز والقيمة 0 عندما لا يكون لديه تحيز. ثم تستخدم طريقتان للتجميع في الإبلاغ عن النتائج على الدليل.

تتكون الأولى من عد بسيط (أي ما يعادل نهج الاتحاد في الرياضيات)، حيث تُجمع المؤشرات جمعاً بسيطاً، فيكون لكل منها الوزن نفسه. والحد الأدنى لهذه النتيجة 0 والحد الأقصى 7:

هذا الحساب عبارة عن جمع بسيط لمتغيرات ثنائية، لكنه يعقد التصنيف والتحليل حسب البعد والمؤشر.

لمعالجة ذلك، تتبع الطريقة الثانية منهجية Alkire-Foster، التي تعدّ تحيزات الأعراف الاجتماعية المختلفة للجنسين التي يواجهها الفرد في الوقت نفسه (باتباع نهج التقاطع الرياضي). وتحل هذه الأبعاد لتحديد من لديه تحيز على كل مؤشر، ولا تعدّ هذه النتيجة سوى من لديهم تحيز حاد.

تطبق هاتان الطريقتان على مجموعتين من البلدان. تتألف المجموعة الأولى من البلدان التي لديها بيانات من الموجتين الخامسة (2005-2009) أو السادسة (2010-2014) من المسح العالمي للقيم ويستخدم من البيانات المتاحة أحدثها. وتشمل هذه المجموعة 77 بلداً ومنطقة تمثل 81 في المائة

ملاحظة

Alkire and Foster 2011. 1.

المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia 2019.

إحداها إلى عدم القدرة على التمييز بين الثقة والكفاءة. فإذا أساء الناس تفسير الثقة ظناً منهم أنها علامة على الكفاءة، فقد يعتقدون خطأً أن الرجال قادة أفضل من النساء، في حين أن كل ما في الأمر ببساطة هو لأن الرجال أكثر ثقة. بعبارة أخرى، الميزة القيادية الوحيدة التي يتمتع بها الرجال على النساء هي أن مظاهر الثقة المفرطة، التي تكون في أحيان كثيرة مقنعة ككاريزما أو جاذبية والتي يُعتقد خطأً أنها قدرة قيادية، أكثر تواتراً بين الرجال منها بين النساء²².

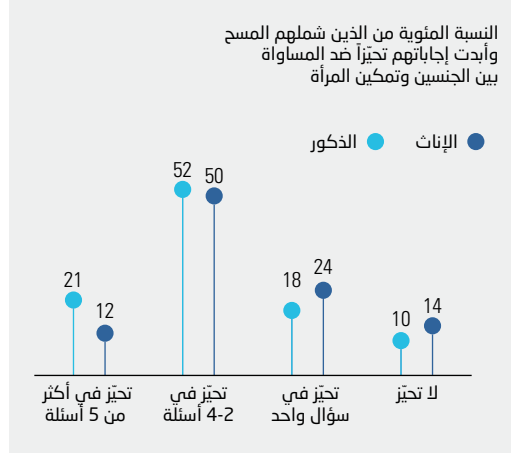
ويرجح أن تؤثر التدرجات في التحيزات على الانتخابات وعلى القرارات الاقتصادية والأسرية،

كذلك تبدي التحيزات في الأعراف الاجتماعية تدرجاً. وتشير الأبعاد السياسية والاقتصادية لدليل الأعراف الاجتماعية المتعددة الأبعاد للجنسين إلى تحيزات بشأن إنجازات المرأة الأساسية وضد المزيد من إنجازات المرأة المعززة (الشكل 4-11). وعموماً، تبدو التحيزات أشدّ للأشكال المعززة من مشاركة المرأة. فنسبة من يفضلون الرجال على النساء في المناصب القيادية السياسية والاقتصادية الرفيعة المستوى أعلى ممن يفضلون الرجال على النساء في الحصول على الحقوق السياسية الأساسية أو العمل بأجر.

ويمكن لعدد من النظريات المرتبطة بالأعراف الاجتماعية للجنسين أن تفسر هذه الفوارق. وتشير

الشكل 7-4

ليس لدى 14 في المائة من النساء و10 في المائة من الرجال فقط في أنحاء العالم تحيزات في الأعراف الاجتماعية للجنسين



ملاحظة: مجموعة متوازنة من 77 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجة السادسة (2010-2014) من المسح العالمي للقيم تمثل 81 في المائة من سكان العالم. المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia (2019). بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

لأفكار وممارسات جديدة عبر قنوات نظامية وغير نظامية (التعليم ونماذج الأدوار ووسائل الإعلام).²³

كثيراً ما يركز واضعو السياسات على الملموس، أي القوانين والسياسات والتزامات الإنفاق والبيانات العامة وما إلى ذلك. وذلك مدفوع جزئياً بالرغبة في قياس الأثر (وبالتالي إثبات الفعالية)، وبالإحباط إزاء غموض "مجموعات الثرثرة" التي تجادل حول الحقوق والأعراف، وبنفاد الصبر إزاء بطء وتيرة التغيير. لكن إهمال القوة الخفية للأعراف سيفقد تحقيق فهم أعمق للتغيير الاجتماعي.²⁴

لننظر في الاختلافات الدقيقة بين الأعراف الوصفية والأعراف الأمرية.²⁵ الأعراف الوصفية هي المعتقدات بشأن ما يعتبر ممارسة عادية في مجموعة اجتماعية أو منطقة. أما الأعراف الأمرية فتتنص على ما ينبغي أن يقوم به الأشخاص في المجتمع. وهذا التمييز مهم في الممارسة، لأنه قد يؤدي إلى فهم أفضل لسبب تحوّل بعض جوانب الأعراف والعلاقات بين الجنسين بوتيرة أسرع من غيرها.²⁶

تولد الأعراف التي تضعها الأسرة والخبرات المكتسبة من الطفولة تحيزاً لا شعورياً متعلقاً بالجنسين.²⁷ وتؤثر مواقف الوالدين تجاه الجنسين على الأطفال حتى منتصف المراهقة، ويدرك الأطفال في المدرسة أدوار الجنسين.²⁸ هكذا، ممارسات وسلوكيات الوالدين هي من بين العوامل التي تنبئ بسلوكيات وتوقعات الفرد المتعلقة بمسائل الجنسين. فمثلاً، يميل الأطفال إلى أن يقلدوا (في المواقف والأفعال) كيفية تقاسم والديهم العمل بأجر وبدون أجر.²⁹

غير أن تجارب الأبوة والأمومة قد تؤثر في الأعراف الاجتماعية للبالغين وأدوار الجنسين الراسخة وتغيرها. ففي "التأثير الجبار للفتاة"، يرفع الآباء درجة وعيهم

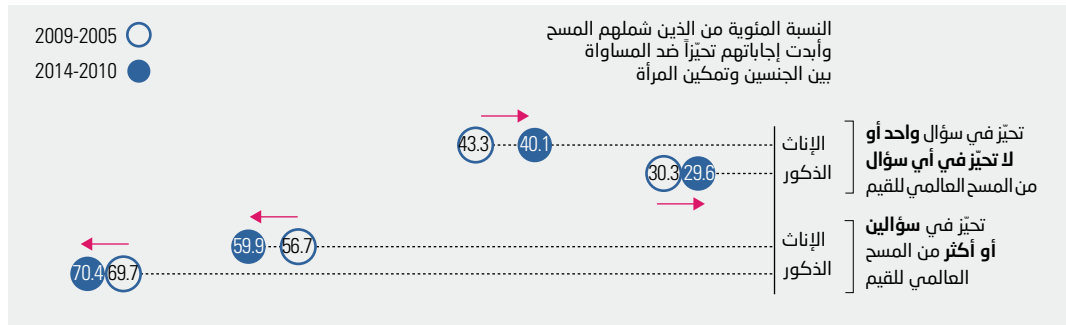
ما يفاقم صعوبة الوصول إلى المساواة بين الجنسين عندما تكون مستويات التمكين الأعلى هي التي على المحك.

ما الذي يسبب التغيير، وما الذي يحدد طبيعة التغيير؟

كيف يمكن للممارسات والسلوكيات أن تتغير أو تديم الأدوار التقليدية للجنسين؟ يمكن أن تتغير الأعراف مع تطوّر الاقتصادات بفعل التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات وفي القوانين أو السياسات أو البرامج الجديدة وفي النشاط الاجتماعي والسياسي وبالتعرض

الشكل 8-4

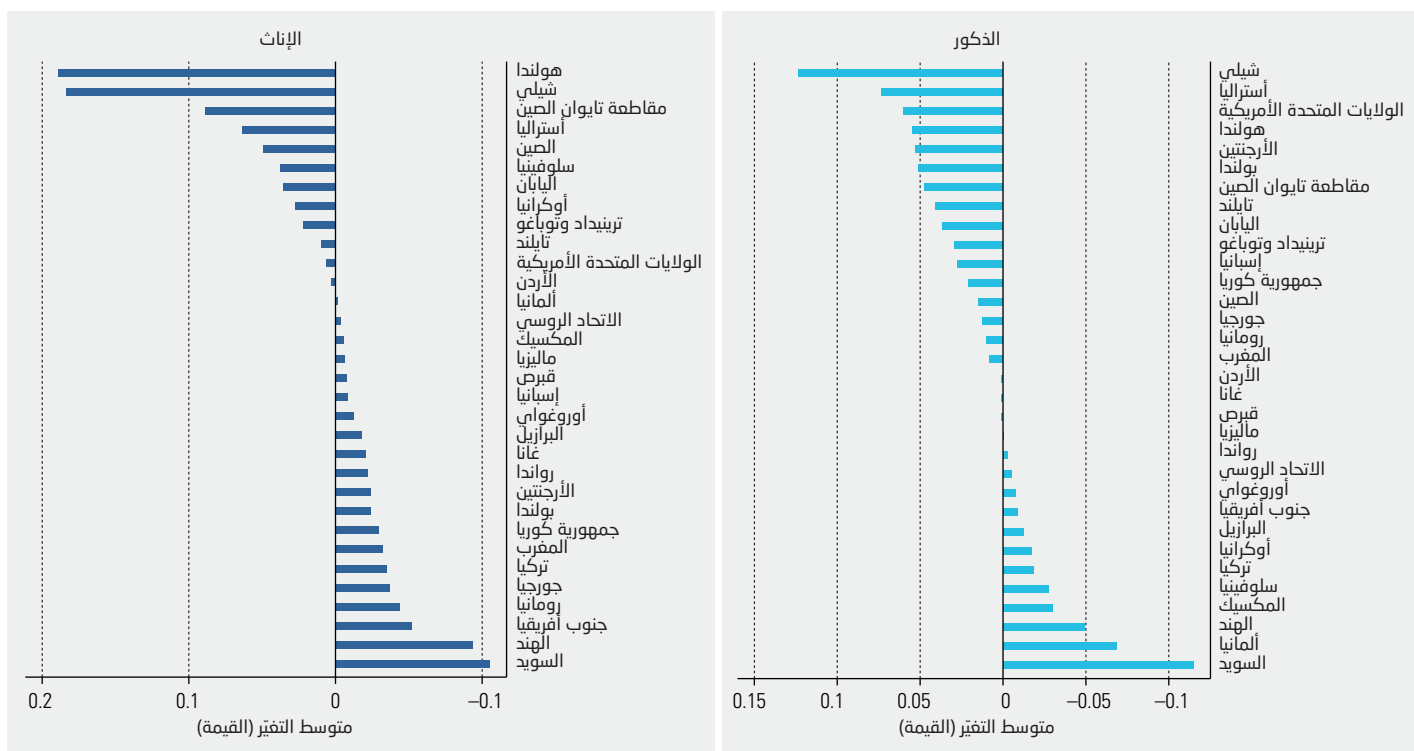
حصة النساء والرجال في جميع أنحاء العالم التي لا تحيز بين الجنسين في عرفها الاجتماعي انخفضت من الفترة 2005-2009 إلى الفترة 2010-2014



ملاحظة: مجموعة متوازنة من 32 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجتين الخامسة (2005-2009) والسادسة (2010-2014) من المسح العالمي للقيم، تمثل 59 في المائة من سكان العالم. المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia (2019). بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

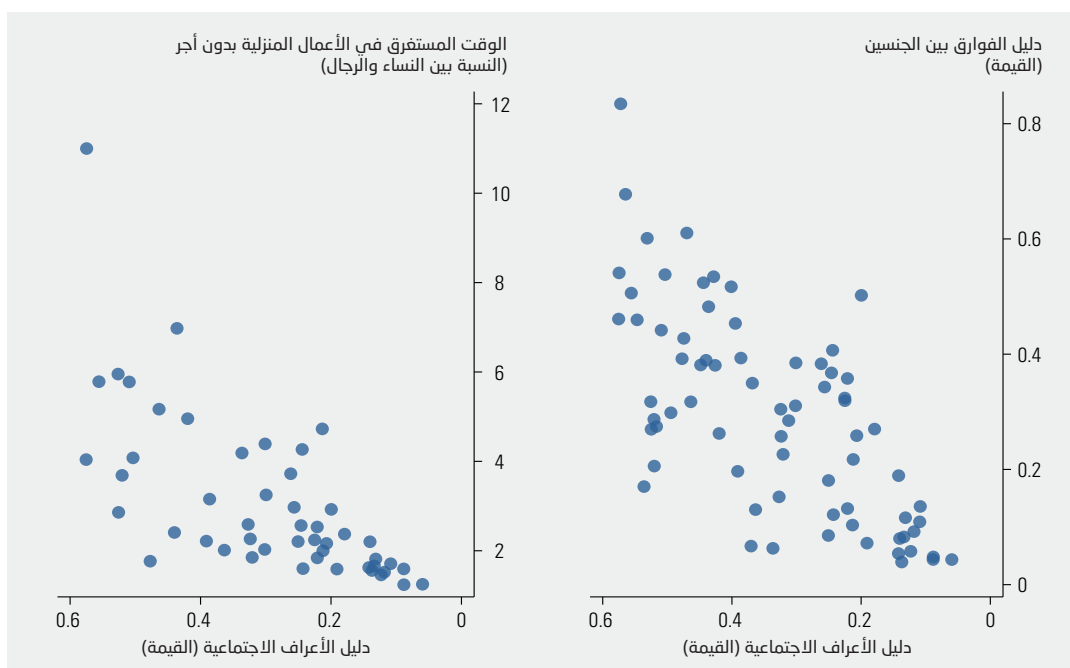
يمكن أن تتغير الأعراف مع تطوّر الاقتصادات بفعل التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات وفي القوانين أو السياسات أو البرامج الجديدة وفي النشاط الاجتماعي والسياسي وبالتعرض لأفكار وممارسات جديدة عبر قنوات نظامية وغير نظامية (التعليم ونماذج الأدوار ووسائل الإعلام)

كان التقدم المحرز في حصة الرجال الذين ليس لديهم تحيّز في الأعراف الاجتماعية للجنسين أكبر في شيلي والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، من الفترة 2009-2005 إلى الفترة 2010-2014، في حين أظهر معظم البلدان رد فعل عكسي في حصة النساء اللواتي ليس لديهن تحيّز في الأعراف الاجتماعية للجنسين



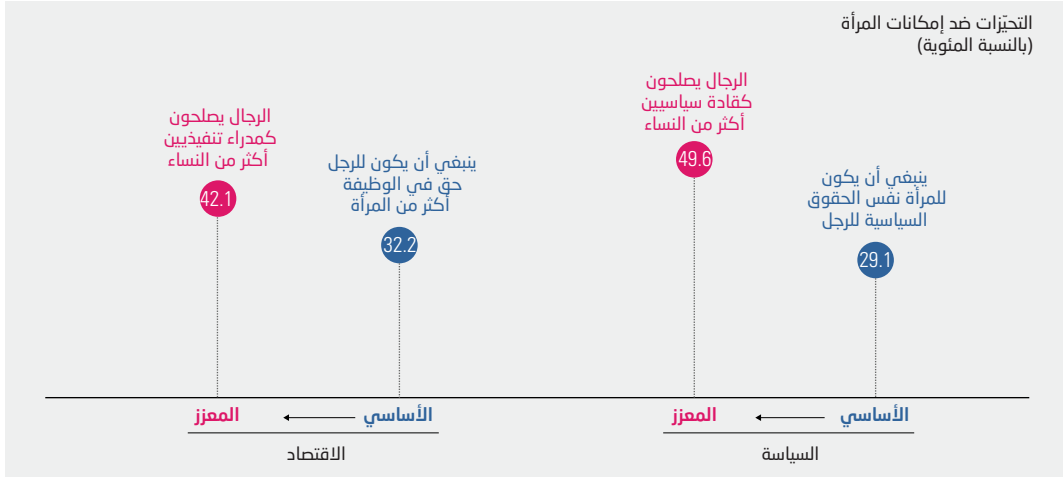
ملاحظة: مجموعة متوازنة من 32 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجتين الخامسة (2009-2005) والسادسة (2014-2010) من المسح العالمي للقيم، تمثل 59 في المائة من سكان العالم. المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia (2019). بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

البلدان ذات التحيزات الأعلى في الأعراف الاجتماعية تنحو إلى عدم مساواة بين الجنسين أعلى



المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia (2019). بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم وإلى لوحة التتبع 2 في المرفق الإحصائي.

تظهر التحيزات في الأعراف الاجتماعية تدرجاً



ملاحظة: مجموعة متوازنة من 77 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجة السادسة (2011-2014) من المسح العالمي للقيم، تمثل 81 في المائة من سكان العالم. المصدر: Mukhopadhyay, Rivera and Tapia (2019). بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

الاجتماعية أثبت عندما يحقق الأفراد أكبر المكاسب من الامتثال لها وأكبر الخسارات من تحديها³⁴. ولدى هذه الأعراف ما يكفي من القوة للحيلولة دون مطالبة المرأة بحقوقها القانونية بسبب الضغوط الرامية إلى فرض التوافق مع التوقعات المجتمعية³⁵. ويمكن أيضاً أن تسود الأعراف الاجتماعية عندما يفتقر الأفراد إلى المعلومات أو المعرفة التي تمكنهم من التصرف أو التفكير بطريقة مختلفة³⁶. وبسبب الديناميات الاجتماعية المتشابكة³⁷، يتطلب تحدي الأعراف التمييزية التي تعرقل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العمل على أكثر من عامل واحد في آن معاً.

خيارات مقيدة واختلالات في موازين القوى مدى الحياة

يتسم عدم المساواة بين الجنسين ضمن الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بعدم المساواة عبر أبعاد متعددة، ويؤدي تعزيز العجز والوصم بالعار والتمييز والإقصاء والحرمان المادي بعضها بعضاً إلى حلقة خبيثة. فالعجز يتجلى في نواح كثيرة، لكنه في الجوهر عدم القدرة على المشاركة في القرارات التي لها وقع عميق على حياة المرء أو التأثير فيها، بينما تتخذ الجهات الفاعلة الأقوى قراراتها رغم أنها لا تفهم وضع المعرضين للمخاطر ولا تضع مصالحهم في صميم اهتمامها. وتتلق التنمية البشرية أساساً بتوسيع نطاق الحريات والخيارات الموضوعية. ويقدم هذا القسم

للإحجاف المتعلق بنوع الجنس عندما يربون بناتاً³⁰. فتنشئة فتاة في سن المدرسة يجعل من السهل على الرجال أن يضعوا أنفسهم مكان ابنهم ليتعاطفوا مع الفتيات اللواتي يواجهن أعرافاً تقليدية للجنسين ويحتضنوا أعرافاً غير تقليدية لا تضع بناتهم في وضع غير مؤات قبالة الذكور في سوق العمل³¹.

والمراهقة مرحلة رئيسية أخرى في التنشئة الاجتماعية للجنسين، لا سيما للفتيان³². فمن الشائع أن يؤيد الشباب المراهقون في بيئات ثقافية مختلفة أعرافاً تديم عدم المساواة بين الجنسين، وللوالدين والأقران دور أساسي في تشكيل هذه المواقف. وتتعلق بعض الأعراف الذكورية الشائعة بالصلابة الجسدية (إظهار تحمّل أكبر للألم، المشاركة في العراك، المنافسة في الرياضة)، والاستقلال الذاتي الشخصي (الاستقلال المالي وحماية الأسرة وتوفير احتياجاتها) والرزانة العاطفية (لا "يتصرف كالفتيات" أو يظهر علامات ضعف، التعامل مع المشاكل وحدهم) والبراعة في العلاقات الجنسية مع الجنس الآخر (ممارسة الجنس مع العديد من الفتيات والسيطرة على الفتيات في العلاقات) (الإطار 4-4)³³.

ويشير العرف الاجتماعي إلى كيفية استيعاب الامتثال للأعراف الاجتماعية للجنسين في قيم فردية تعززها المكافآت أو العقوبات. وتستخدم المكافآت الإطراءات الاجتماعية أو النفسية، في حين يمكن أن تتراوح العقوبات بين الإقصاء من المجتمع إلى العنف أو الإجراءات القانونية. ويمكن أن تحد وصمة العار مما يُعتبر طبيعياً أو مقبولاً ويمكن استخدامها لفرض القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية. وتكون الأعراف

العجز يتجلى في نواح كثيرة، لكنه في الجوهر عدم القدرة على المشاركة في القرارات التي لها وقع عميق على حياة المرء أو التأثير فيها، بينما تتخذ الجهات الفاعلة الأقوى قراراتها رغم أنها لا تفهم وضع المعرضين للمخاطر ولا تضع مصالحهم في صميم اهتمامها

التصرف بطريقة معينة تحفظ بنى السلطة القائمة. وفي عام 2019، قدرت "برومونديو Promundo" مع "يونيليفر Unilever" الآثار الاقتصادية لإطار الرجولة في المكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن التمر والعنف والاكتئاب والانتحار والإسراف في الشرب وحوادث السير هي تكاليف تقييد الرجال بالسلوك الذكوري². ويتصل بالصحة العقلية اثنان من بين أشد الآثار ضرراً بالرجل: فاحتمال طلب الرجال لخدمات الصحة العقلية أقل من احتمال قيام النساء بذلك، واحتمال الانتحار أكبر للرجال مما للنساء. وإلى جانب المكاسب الأخلاقية والاجتماعية للمساواة بين الجنسين، يمكن أن يستفيد الرجال كأفراد من التمييز بحرية ومن الحصول على خيارات أكثر في تجاربهم وسلوكياتهم الخاصة ومن إقامة علاقات أفضل وأكثر صحةً مع النساء والفتيات.

من المهم لذلك تحدي الأعراف الجامدة للجنسين وديناميات القوة في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية وإشراك الرجال والفتيان في القيام بهذه التغييرات. فانخراط الرجال في الحيلولة دون العنف القائم على نوع الجنس ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة والسعي إلى تغيير الصحة الإنجابية والعمل كآباء أو مقدمي رعاية أمثلة على كيف يمكن للرجال أن يتحدوا أفكارهم هم عن الذكورة وعن أنفسهم.

الانخراط مع الرجال والفتيان جزء هام من النهوض بالمساواة بين الجنسين. فهذه المساواة تعني ضمناً تغيير وتحويل الطريقة التي يعبر بها الأفراد عن القوة ويختبرونها في حياتهم وعلاقاتهم ومجتمعاتهم المحلية. ولدى التوصل إلى تحقيق المساواة، سيكون للمرأة والرجل إمكانيات الاختيار والمشاركة في المجتمع ذاتها. وفي حين تتحمل النساء والفتيات وطأة عدم المساواة بين الجنسين، يتأثر الرجال والفتيان هم أيضاً بالمفاهيم التقليدية للفوارق بين الجنسين.

مفهوم الجنسين هو مفهوم اجتماعي للسمات أو الأدوار المتعلقة بكون المرء ذكراً أو أنثى، فما يعنيه أن يكون المرء رجلاً أو امرأة يُتعلم ويُستوعب على أساس خبرات ورسائل على مدى العمر تُطبّع من خلال البنى الاجتماعية والثقافة والتفاعلات. ورغم أن لدى الرجال عادة ولادة على حياتهم الشخصية أكثر مما للنساء، تتشكل قرارات الرجال وسلوكياتهم هم أيضاً بعمق بالتوقعات الاجتماعية والثقافية الجامدة المتعلقة بالذكورة.

والذكورة هي نمط السلوكيات أو الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالمثل العليا حول كيف ينبغي للرجل أن يتصرف³. ويتعلق بعض خصائص الذكورة بالهيمنة والصلابة والمجازفة، التي أشير إليها مؤخراً بالذكورة السامة أو "إطار الرجولة"، أي أن السلوكيات التقليدية لأدوار الجنسين تقيّد الرجال لتفرض عليهم

ملاحظات

.Heilman and others 2019. 2. Ricardo and MenEngage 2014. 1

من المهم تحدي الأعراف
الجامدة للجنسين
وديناميات القوة في الأسر
المعيشية والمجتمعات
المحلية وإشراك الرجال
والفتيان في القيام
بهذه التغييرات

الولادة والطفولة المبكرة وسن الدراسة

في بعض الثقافات، تؤثر الأعراف الاجتماعية التقليدية على الفتيات حتى قبل ولادتهن، فهناك في بعض البلدان من يفضل بشدة إنجاب فتية على إنجاب فتيات. وفي حين لم تتوفر في التسعينات في بعض البلدان تكنولوجيا تحديد جنس الطفل، وفي 6 بلدان فقط كانت نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة غير متوازنة، أما اليوم، فهذه النسبة غير متوازنة في 21 بلداً. ويمكن أن يؤدي تفضيل الفتيات إلى عمليات إجهاض انتقائية حسب الجنس المرتقب للطفل وإلى عدد كبير من النساء "المفقودات"، لا سيما في بعض بلدان جنوب آسيا⁴⁰. ويستمر التمييز من خلال كيفية تقاسم الموارد في الأسر المعيشية، إذ تأكل الفتيات والنساء أحياناً أقل وفي الأخير⁴¹. ويمكن للتمييز بين الجنسين في سياسات الأغذية التي تبني على افتراضات وأعراف وممارسات بشأن احتياج المرأة بسعرات حرارية أقل، أن تدفع المرأة إلى سوء تغذية دائم وإلى نقص في البروتين.

أدلة على الخيارات المقيّدة أو حتى المأسوية التي تواجهها المرأة³⁸.

ويمكن لنهج دورة الحياة التعرف على أمثلة للخيارات المقيّدة. وبعضها يمثل انتهاكاً صارخاً للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بينما يمثل بعضها الآخر تجليات أقل وضوحاً للتحيزات للجنسين. وتتضمن تفاوتات الطفولة والمراهقة عندما تصل المرأة مرحلة الرشد، على نحو ما يتجلى في الفوارق في المشاركة في القوى العاملة وتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في قطاع الأعمال وفي السياسة (الشكل 4-4). فبالنسبة لأعمال الرعاية بدون أجر، تتحمل المرأة عبئاً أكبر، إذ تقوم بها بأكثر مما يقوم الرجل بثلاث مرات³⁹. وتتراكم التحديات التي تواجهها النساء الأكبر سناً عبر مسار حياتهن: فاحتمال حصولهن على معاشات تقاعدية أقل مما في حالة الرجال، رغم أنهن يتوقع أن يعشن أطول بثلاث سنوات. وتتفاعل على طول مسار حياتهن الأعراف الاجتماعية وتبعية المسار أي كيف تؤثر النواتج اليوم على النواتج غداً، لتشكل نظاماً معقداً للغاية من الفجوات البنيوية بين الجنسين.

تشكل الأعراف الاجتماعية والسلوكيات التقليدية خطراً على صحة النساء

حمل مبكر ومتعدد، ما يزيد تعرض الفتيات المتزوجات وأطفالهن للمخاطر الصحية، نظراً لأن مخاطر وفيات المواليد ووفيات الرضع واعتلالهم أعلى لدى المولودين لنساء دون سن العشرين.⁴⁸

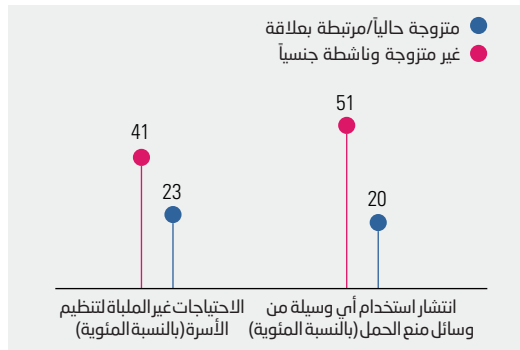
والتأثيرات الصحية للزواج المبكر هي من بين المخاطر الصحية الكثيرة الأعلى لدى النساء والفتيات منها لدى الرجال والفتيان. ويمثل الزواج المبكر، وهو أحد أكثر أشكال عدم المساواة الأفقي انتشاراً على نطاق العالم، مخاطر غير متناسبة على صحة النساء والفتيات، ما يعكس فوارق بيولوجية وفي الأعراف الاجتماعية (الإطار 3-4). ويحدّ الزواج المبكر من خيارات الفتيات.

ويبلغ معدل الولادات للمراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة 104.7 لكل 1,000 في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى و63.2 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعندما تحمل الفتاة المراهقة، فإن صحتها قد تتعرض للخطر، وقد ينتهي تعليمها وتنتهي فرص عملها فجأة ويتضاعف احتمال تعرضها للفقر والإقصاء.⁴⁹ ويمكن أن يعكس حمل المراهقات، وهو في أحيان كثيرة نتيجة افتقارهن إلى الفرص والحرية، إخفاق من حولهن في حماية حقوقهن.

ومنع الحمل هام في الحفاظ على الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة.⁵⁰ واستخدام وسائل منع الحمل أعلى بين المراهقات غير المتزوجات النشطات جنسياً، وكذلك الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (الشكل 4-12). ولا تزال هناك وصمة عار في العديد من البلدان للنساء العازبات اللواتي يحتجن خدمات تنظيم الأسرة. وفي بعض البلدان، تمنع الأنظمة الحصول على هذه الخدمات. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع كثيرات دفع تكاليف الرعاية الصحية.

الشكل 4-12

استخدام وسائل منع الحمل أعلى بين المراهقات غير المتزوجات والنشطات جنسياً، وكذلك الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة 2002-2014



المصدر: UNFPA 2016.

وتتأثر فرص التعليم، بما في ذلك الحصول عليه وجودته، بالأعراف الاجتماعية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على حد سواء، وتتجلى الفوارق بين الجنسين في المقام الأول في سيطرة أسر الفتيات على التعليم كحق من حقوق الإنسان، وفي وقت لاحق في احترام حرية المرأة في تقرير الدراسة وفي اختيار مجالها المفضل. ويمكن للأعراف الاجتماعية أن تحدد مستوى التعليم الذي تستطيع الفتاة تحصيله أو اختيارها للدراسة. وبشكل تقييد سلوك الفتاة أو المرأة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بتعليمها أو وظيفتها أو حصولها على الموارد المالية أو توزيعها والتحكم بها عنفاً اقتصادياً ضدها (الإضاءة 4-1 في نهاية الفصل). وحتى عندما تكون الفتيات متعلّقات كما الفتيان، تقلل تأثيرات أخرى لعدم المساواة، مدفوعة بخاصة بالأعراف الاجتماعية للجنسين، من احتمال حصول المرأة في وقت لاحق على مناصب ذات نفوذ والمشاركة في صنع القرار.

في أنحاء العالم، لا تلتحق فتاة واحدة من كل ثماني فتيات بالمدرسة الابتدائية أو الثانوية. ولدى 62 بلداً فقط من أصل 145 بلداً مساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.⁴² ورغم التقدم المحرز في معدلات الالتحاق في بعض البلدان، لا تزال هناك فوارق كبيرة في نواتج التعلّم ونوعية التعليم.

وحتى بين الأطفال الملتحقين بالتعليم، تظهر محدودات الخيارات المهنية في وقت مبكر جداً. فيقل احتمال دراسة الفتيات لمواضيع مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، في حين يشكّل الفتيان أقلية بين من يدرسون الصحة والتربية.⁴³

المراهقة ومرحلة البلوغ المبكرة

المراهقة هي المرحلة التي يبدأ فيها مستقبل الفتيات والفتيان في التباعد، ففي حين تتوسع عوالم الفتيان، تنقلص عوالم الفتيات.⁴⁴ وفي كل عام، تقع 12 مليون فتاة ضحية للزواج القسري.⁴⁵ والفتيات اللواتي يُجبرن على الزواج طفلات يقعن ضحايا لانتهاك حقوق الإنسان ويُحكم عليهن بالعيش حياة ذات خيارات مقيدة بشدة وبتنمية بشرية متدنية.

ولا يؤدي زواج الطفلات إلى اغتراب الفتيات عن أسرهن وعن شبكاتهن الاجتماعية فحسب، بل يزيد أيضاً خطر وقوعهن ضحايا للعنف الأسري.⁴⁶ ويؤدي ذلك إلى تفاقم عدم المساواة العامة بين الجنسين في التعليم والتشغيل من خلال الحدّ بدرجة كبيرة من فرص الفتيات في إتمام التعليم الرسمي وتطوير مهارات العمل خارج المنزل.⁴⁷ ويؤدي أيضاً إلى حالات

وبوجه عام، تشكل الأعراف الاجتماعية والسلوكيات التقليدية خطراً على صحة النساء. وهن أكثر عرضة لخطر فقدان الولاية على عيش حياة جنسية مرضية وأمومة وعلى القدرة على الإنجاب وعلى حرية أخذ قرار متى وعلى أي فترات⁵¹. وعندما يستخدم الرجال سلطتهم في اتخاذ القرار نيابة عن النساء، يحد ذلك من إمكانية حصولهن على الموارد ويملي سلوكهن. وعلى نحو أوسع، إذا نُظر إلى النساء على أنهن أشياء لا كصاحبات شأن في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، فإن هذا الشكل من عدم المساواة الأفقي قد يؤدي إلى العنف والتحرش (الإضاءة 4-1 في نهاية هذا الفصل)، ما يؤثر على الصحة العقلية للمرأة⁵².

مرحلة البلوغ والأعمار المتقدمة

على الصعيد العالمي، تقوم النساء بعمل بدون أجر أكثر مما يفعل الرجل⁵³. غير أن الفجوة العالمية في الدخل بين الجنسين تبلغ 44 في المائة (الجدول الإحصائي 4). وتجمع الفوارق بين الجنسين في العمل بأجر وبدون أجر والتدرجات في التمكين معاً عناصر متعددة تقيد خيارات المرأة. وتوضح الفجوات التأثيرات المتعددة الأبعاد لعدم المساواة بين الجنسين على الخيارات المهنية والدخل والاستقلال المالي للمرأة والمنعة تجاه الصدمات الخارجية. ومن القيود الرئيسية التي تعوق اتخاذ النساء للقرار مقدار العمل بدون أجر الذي يقمن به وتحمل مسؤولية

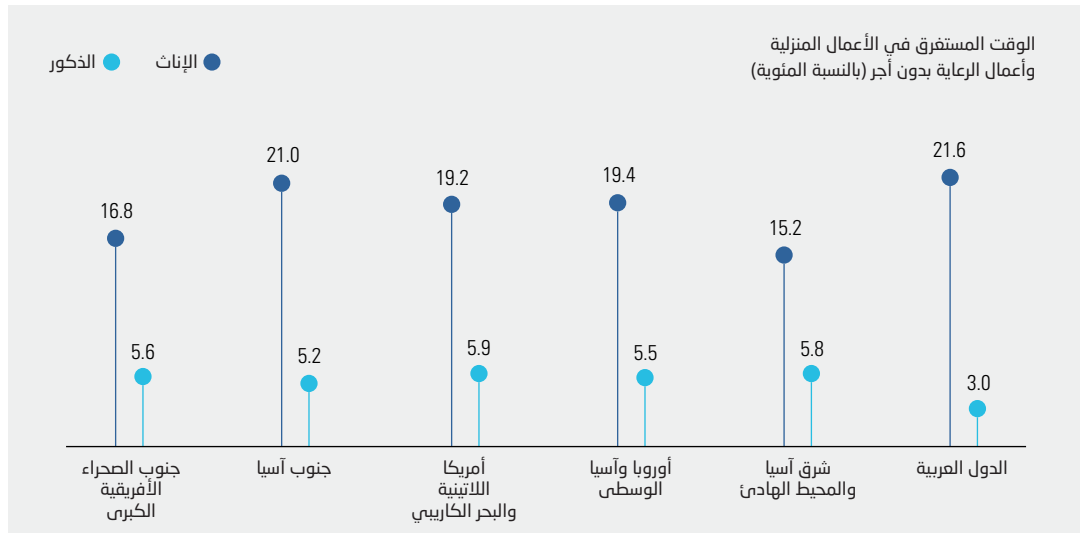
غير متناسبة في القيام بالأعمال المنزلية ورعاية أفراد الأسرة وأداء العمل التطوعي المجتمعي⁵⁴. وفي المتوسط، تصرف النساء من وقتهن على أعمال الرعاية والأعمال المنزلية بدون أجر حوالي 2.5 مرة أكثر مما يصرف الرجل⁵⁵. ويؤثر ذلك على مشاركة النساء في القوة العاملة، ويخفض الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل ويحد من فرصهن في قضاء بعض الوقت بطرق أخرى⁵⁶. ويرتبط هذا النوع من عدم المساواة بين الجنسين بمستويات الدخل: فلدَى المناطق ذات الدخل المرتفع فجوة أضيق في أعمال الرعاية بدون أجر. والمناطق التي فيها أكبر الفجوات هي الدول العربية وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي المناطق نفسها التي لديها أوسع الفجوات في مشاركة المرأة في القوى العاملة (الشكل 4-13). وقد يؤدي الكفاح بغية التوفيق بين مسؤوليات عمل الرعاية والعمل بأجر إلى التدهور المهني للنساء، إذ يخترن عملاً دون مستوى مهاراتهم ويقبلن ظروف عمل أسوأ⁵⁷.

يكون بعض القيود التي تواجهها المرأة غير مرئي عندما يُنظر إلى الفجوات بمعزل عن غيرها. ففي العادة تسجل الإحصاءات الإنجازات (التوظيفات)، لكنها لا تسجل المجموعة الكاملة من الخيارات (الإمكانات). وتنحو وجهة النظر المجتزأة هذه إلى إخفاء التحيزات المتعددة الأبعاد في الخيارات التي تواجهها المرأة. ومن الأمثلة حالة امرأة مؤهلة لديها

تجمع الفوارق بين الجنسين في العمل بأجر وبدون أجر والتدرجات في التمكين معاً عناصر متعددة تقيد خيارات المرأة

الشكل 4-13

لا تزال هناك فجوة في أعمال الرعاية بدون أجر في الاقتصادات النامية



ملاحظة: خففت قاعدة التجميع الإحصائي؛ لم تنشر التقديرات في لوحة المعلومات. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

فقيرة أكثر بنسبة 22 في المائة مما في حالة الرجال.⁵⁹

ووفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي في العالم Global Findex لعام 2017، 56 في المائة من البالغين الذين لا يتعاملون مع مصارف في العالم، البالغ عددهم 1.7 مليار، هم من النساء، أما في البلدان النامية فاحتمال أن تكون النساء غير متعاملات مع المصارف أكبر بـ 9 نقاط مئوية مما في حالة الرجال.⁶⁰ وتسجل الدول العربية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أدنى نسبة من النساء اللواتي لديهن حساب في مؤسسة مالية أو لدى حرية تقديم خدمات مالية متنقلة، لكن النسبة تقل عن 80 في المائة عبر مناطق البلدان النامية جميعاً (الشكل 4-15). وقد يعتمد الاستقلال المالي للمرأة على عوامل اجتماعية-اقتصادية، مثل المهنة والإيرادات واستقرار الدخل⁶¹، أو على التمييز القانوني والأعراف المتعلقة بالجنسين.⁶² وتواجه النساء موارد محدودة في مجالات إلى جانب التمويل، كما أن تغير المناخ يفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في سبل معيشة النساء ويخفض منعتن (الإطار 4-5).

وكما لاحظنا، احتمال أن تعيش الفتيات والنساء في سن الإنجاب (15-49) في أسر معيشية فقيرة أكبر مما في حالة الفتيان والرجال من العمر نفسه (الشكل 4-16). ويشكل ذلك تحدياً لنهج "تعريفات الرئاسة" تجاه تكوين الأسرة المعيشية في دراسة ملامح الفقر، الذي يقوم على أن الأسر المعيشية

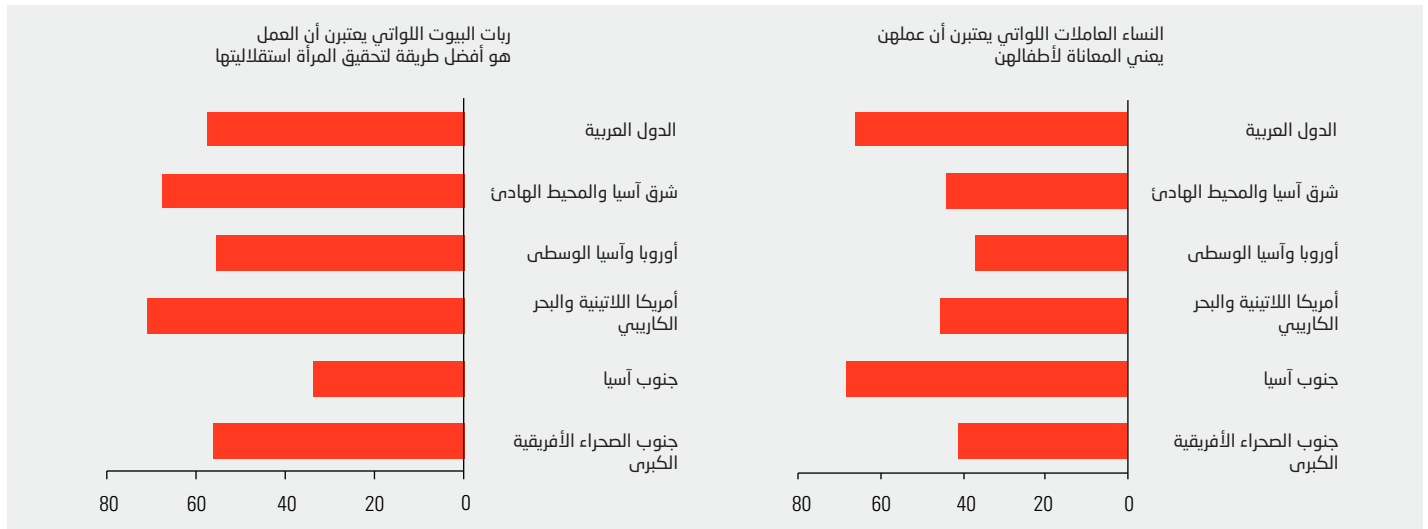
أطفال ويتعين عليها أن تقرر بين أخذ وظيفة وبين البقاء في البيت. قد تردعها عن المشاركة في عمل مقابل أجر عوامل من بينها أوجه عدم المساواة في مكان العمل (بما في ذلك الفجوات في الأجور⁵⁸ وخطر التحرش، والأعراف الاجتماعية (الضغوط للوفاء بدور الأم) وحالات الافتقار إلى التوازن في المنزل (عبء أكبر للعمل المنزلي بدون أجر). وقد يجلب الاختيار الذي تقوم به المرأة الشعور بالذنب أو الندم، فنسبة كبيرة من ربوات البيوت يشعرون أنهم إذ يخرتن البقاء في البيت إنما يتخلين عن حياتهن المهنية أو استقلالهن الاقتصادي. وتواجه نسبة كبيرة من الأمهات العاملات في مهن مدفوعة الأجر وطأة الشعور بأن اختيارهن يعني المعاناة لأطفالهن (الشكل 4-14).

علاوة على ذلك، تفاقم أوجه عدم المساواة في المنزل عدم المساواة بين الجنسين في السوق من خلال الفجوة في أجور الأمومة، وهو مصطلح يمكن أن يشير إلى الفرق في الأجر بين الأمهات والنساء اللواتي ليس لديهن أطفال، أو إلى الفرق بين الأمهات والآباء، لا بين جميع العاملين رجالاً وجميع العاملات نساء. وتكون الفجوة في أجور الأمومة عادةً أكبر في البلدان النامية، وتزداد في البلدان جميعها بزيادة عدد أطفال المرأة. والجمع بين تدني الدخل ووجود مُعالين يجعل النساء أكثر تمثيلاً بين الفقراء خلال عمرهن الإنجابي. فالنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة يحتمل أن يعشن في أسرة معيشية

قد يعتمد الاستقلال المالي للمرأة على عوامل اجتماعية-اقتصادية، مثل المهنة والإيرادات واستقرار الدخل، أو على التمييز القانوني والأعراف المتعلقة بالجنسين

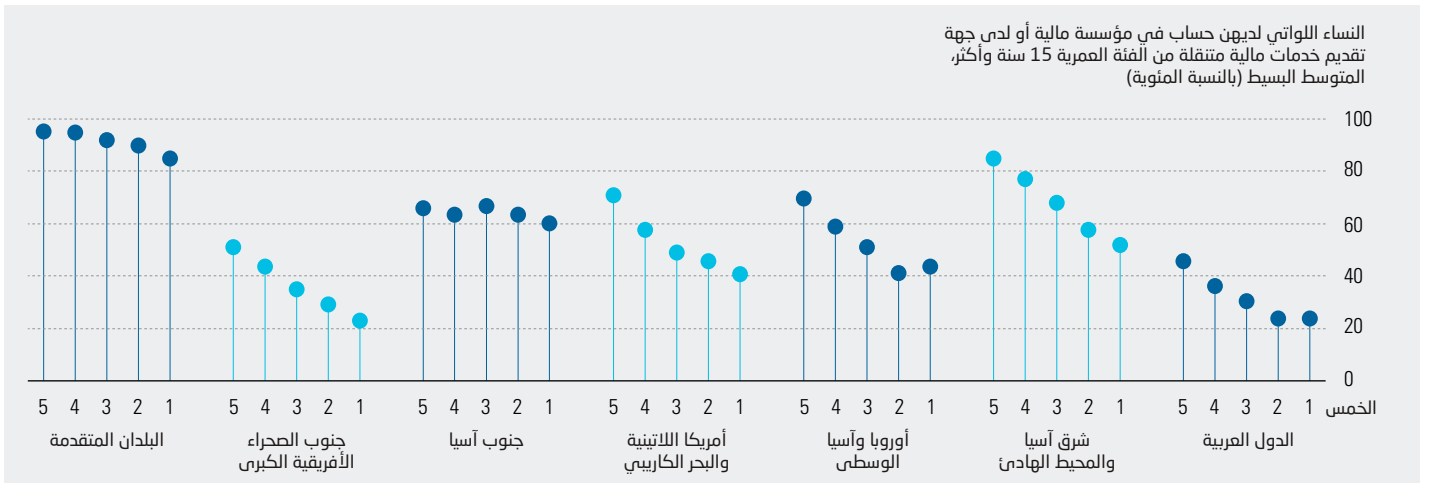
الشكل 4-14

تعتقد نسبة كبيرة من النساء العاملات أن اختيار العمل يعني المعاناة لأطفالهن، في حين تشعر نسبة كبيرة من ربوات البيوت أنهم يتخلين عن حياتهن المهنية أو استقلالهن الاقتصادي باختيار البقاء في البيت، 2010-2014



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة السادسة (2010-2014) من المسح العالمي للفقر.

بلغت نسبة اللواتي لديهن حسابات في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متنقلة في عام 2018 أقل من 80 في المائة في جميع مناطق البلدان النامية



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات Global Findex.

الإطار 4-5

تغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين

يمكن لزيادة مشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية والأنشطة الزراعية الإنتاجية والاستجابة للكوارث الطبيعية أن تعزز فعالية واستدامة السياسات والمشاريع

الفقر وعدم المساواة والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي.

ويمكن لزيادة مشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية والأنشطة الزراعية الإنتاجية والاستجابة للكوارث الطبيعية أن تعزز فعالية واستدامة السياسات والمشاريع. وسيؤدي سد الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية إلى زيادة إنتاج المحاصيل بنسبة 7-19 في المائة في إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وملawi⁴.

ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على دخل النساء وتعليمهن وحصولهن على الموارد والتكنولوجيات والمعلومات⁵. ويتشابك تغير المناخ مع عواقب اقتصادية واجتماعية على النساء. والنساء في البلدان النامية معرضات للمخاطر للغاية عندما يعتمدن في كسب رزقهن على الموارد الطبيعية المحلية اعتماداً كبيراً. لكن النساء عناصر قوية للتغيير. فهن، كالعديد من السياسات في القطاعات الإنتاجية الأساسية، في وضع يؤهلن لتحديد واعتماد استراتيجيات ملائمة للتصدي لتغير المناخ على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي.

النساء عادة مسؤولات عن شراء الأغذية وتوفيرها في الأسر المعيشية، وهن العاملات الأساسيات في زراعة الكفاف، ويشكلن في المتوسط 43 في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية¹.

مع ذلك، تعاني النساء من عدم الإنصاف فيما يتعلق بحصولهن على الأراضي والمدخلات الزراعية²، ما من شأنه أن يؤثر على إنتاجيتهن في هذا القطاع، فيولد فجوة بالمقارنة مع إنتاجية الرجل. وتتراوح الفجوة الإنتاجية الزراعية بين الجنسين في إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وملawi بين 11 و28 في المائة³. ويعزى الفرق إلى إمكان الحصول على الائتمان وملكية الأراضي واستخدام الأسمدة والبذور وتوفير اليد العاملة. وكما الأمر في العديد من الأبعاد الأخرى، تقف الأعراف والتقاليد المتعلقة بالجنسين على مستوى الأسرة المعيشية وراء التوزيع غير المنصف لعوامل الإنتاج، ما يحده من ولاية النساء ومن سلطتهن في صنع القرار ومشاركتهن في سوق العمل. وعلاوة على ذلك، تتعوق الفجوة الزراعية بين الجنسين خفض

ملاحظات

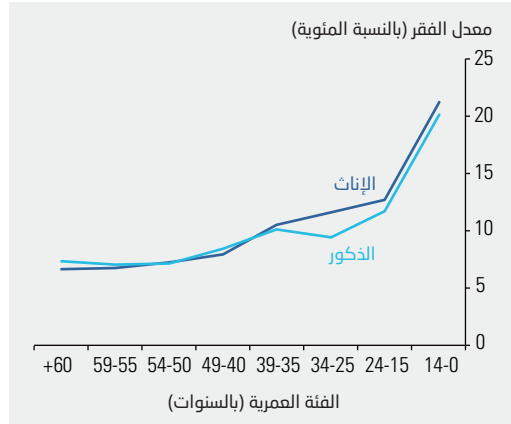
1. FAO 2011. 2. UN Women, UNDP and UNEP 2018. 3. UN Women, UNDP and UNEP 2018. 4. UN Women, UNDP and UNEP 2018. 5. Brody, Demetriades and Esplen 2008.

يعملون مقابل أجور الأسرة المعيشية من الوقوع في الفقر، والأمر كذلك أيضاً في ما يتعلق بالتعليم، وخاصة تعليم النساء⁶³.

ولظروف عمل معظم الأشخاص على مدى الحياة أثر كبير على الظروف الاقتصادية والاستقلال الذاتي في العمر المتقدم. وفي حالة النساء، وهن

التي لديها معيل رجل وزوجة لا تكسب دخلاً وأطفال يحتمل أكثر أن تكون فيها نساء فقيرات. وقد يشكل الأطفال وغيرهم من المُعالين عاملاً هاماً من عوامل تعرض المرأة لمخاطر في صحتها الإنجابية. وبالنسبة للجنسين، يمكن أن يحمي تجميع الموارد وزيادة عدد الأفراد البالغين الذين

الفتيات والنساء في سن الإنجاب يحتمل أكثر أن يعشن في أسر معيشية فقيرة من الفتيان والرجال من العمر نفسه



المصدر: Munoz Boudet and others 2018.

يؤثر رد الفعل العكسي ضد تغيير أدوار الجنسين في الأسر المعيشية وأماكن العمل والسياسة على مجتمعات بأكملها متأثرة بتحوّل علاقات القوة

يتطور بعض الأعراف التقليدية للجنسين في المجالين الخاص والعام، تواجه هذه التأثيرات أيضاً رد فعل عكسي من علاقات القوة التقليدية بين الرجل والمرأة في التسلسل الهرمي الاجتماعي الراهن.

ويؤثر رد الفعل العكسي ضد تغيير أدوار الجنسين في الأسر المعيشية وأماكن العمل والسياسة على مجتمعات بأكملها متأثرة بتحوّل علاقات القوة. وقد تؤدي مقاومة التغيرات في التوقعات المتعلقة بمسائل الجنسين إلى مواجهة متصورة، مثلاً، تضارب بين حقوق المرأة والقيم التقليدية، أو إلى الكشف عن تحيزات لاشعورية. مع ذلك، حتى الأعراف يمكن أن تتحوّل نحو المساواة بين الجنسين.

ويمكن دعم هذا التحوّل باتخاذ موقف استباقي، بتوليد لوائح تنظيمية جديدة وتدخلات في السياسات تعمم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذلك يحدث، ولكنه ليس كافياً بعد لإحداث تغييرات طويلة الأجل في القوالب النمطية والأدوار التقليدية للجنسين. ولا تزال أوجه عدم المساواة راسخة بسبب الأعراف الاجتماعية التمييزية والسلوكيات والممارسات الضارة التي توهن التنفيذ. وقد تفشل التدخلات الحسنة النية أو قد تكون لها عواقب غير مقصودة إذا لم ينظر واضعو السياسات بعمق في الأعراف والممارسات المتجذرة. فمثلاً، تغفل الإجراءات الإيجابية ويغفل التمييز الإيجابي أحياناً أو يقلل تأثيرات الأعراف الاجتماعية على النواتج الكلية⁶⁷.

ولم تنجح بعد الجهود الزامية إلى تعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية، ولا تزال هناك أوجه إجحاف رئيسية في قدرة المرأة على المشاركة سياسياً وعلى الأداء في مناصب عليا. وفي بعض الأحيان، لا تؤدي حصص التمثيل المخصصة للمرأة إلى التحوّل المتوخى وتولد مخاطر تعزيز مجرد الرمزية بقبول تمثيل عدد قليل من النساء بينما تظل السلطة راسخة في تسلسلات هرمية وامتيازات تقليدية قائمة على هويات أخرى كالطبقة والعرق والإثنية.

وينبغي أن تكون البدائل المتنوعة من الأولويات في ضوء الهويات المتعددة والمكملة بدلاً من التنافس والمتضاربة، فالهويات المتعددة للفرد كامرأة وأم وعاملة ومواطنة ينبغي أن تكون متعاضة، لا أن تكون في تضارب. لذا، ينبغي أن تعطى الخيارات التي تعزز الحريات المتعددة الأولوية على الخيارات القائمة على هوية مفردة

أكثر تمثيلاً بين كبار السن، قد تصبح في وقت لاحق فجوات في الرفاه الفجوات السابقة بين الجنسين في الصحة والأجور والإنتاجية ومشاركة اليد العاملة والعمل النظامي مقابل غير النظامي والعمل بأجر مقابل العمل بدون أجر والاستمرارية في سوق العمل والقدرة على حيازة ممتلكات والادخار⁶⁴. وتتسع الفجوة عندما تستند نظم المعاشات التقاعدية إلى الإسهامات، بل وأكثر عندما تتخذ شكل حسابات فردية⁶⁵. وفي معظم البلدان المتقدمة، تحصل المرأة على معاشات تقاعدية بتساو، أما في معظم البلدان النامية التي تتوفر عنها بيانات، فهناك فجوة في المعاشات التقاعدية للنساء (لوحة التتبع 2 في المرفق الإحصائي).

تمكين الفتيات والنساء لتحقيق المساواة بين الجنسين: نموذج للحد من أوجه عدم المساواة الأفقي

إن توسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحسين حصولهن على الحماية الاجتماعية والعمالة والموارد الطبيعية يجعل الاقتصادات أكثر إنتاجية. وتخفف هذه الاستثمارات الفقر وعدم المساواة وتجعل المجتمعات أكثر سلمية ومنعة⁶⁶. كل ذلك معروف جيداً. والأعراف الاجتماعية آخذة بالتحوّل نحو تغيير أدوار الجنسين في المجتمع. ولكن في حين

تقلل شأن الحريات الأخرى. وينبغي لأي نهج يتناول عدم المساواة بين الجنسين أن يراعي الطابع المتعدد الأبعاد لمفهوم الجنسين وأن يراعي الأعراف الاجتماعية المحلية. وتركز التدخلات المدركة للأعراف لصالح النساء على دعمهن بتوفير حلول تعمل على تلافي قيود الأعراف الاجتماعية القائمة. وينبغي لخيارات خفض عدم المساواة بين الجنسين، والعديد من أوجه عدم المساواة الأخرى، أن تنظر في كيفية استهداف تغييرات مباشرة في علاقات القوة غير المتكافئة بين الأفراد ضمن المجتمع المحلي أو تحدي الأدوار المتجذرة بعمق. وقد يشمل ذلك تضافر جهود في التعليم ورفع سوية الوعي بتوفير معلومات جديدة وتغيير الحواجز. وهناك اعتبار إضافي هام يؤثر على التغيير في الأعراف الاجتماعية والأدوار التقليدية للجنسين هو أن تشمل الخيارات المرأة والرجل على حد

الإطار 4-6

هناك حاجة إلى بيانات أفضل حول عدم المساواة بين الجنسين

سواء، وقد يصح ذلك أيضاً على أوجه عدم المساواة الأفقي الأخرى. وعند الاختيار بين البدائل، سواء كانت المدركة للأعراف أو تلك التي تسعى إلى تغيير الأعراف الاجتماعية، استهداف المرأة والرجل على حد سواء أمر بالغ الأهمية. ومن المسلم به أهمية انخراط الرجال والفتيان انخراطاً كافياً في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين أو التصدي لمواطن ضعفهم المتعلقة بأدوار الجنسين، ولكن لا بد من قطع شوط طويل في الإجراءات المتصلة بذلك. وأخيراً، يتطلب التحليل الذي يتجاوز قياس المتوسطات بيانات أكثر وأفضل لمواصلة الدفع باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وإبراز أوجه عدم المساواة الأفقي الأخرى (الإطار 4-6).

يتطلب التحليل الذي يتجاوز قياس المتوسطات بيانات أكثر وأفضل لمواصلة الدفع باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وإبراز أوجه عدم المساواة الأفقي الأخرى

وعدم التصنيف حسب الجنس والعمر واستخدام قياسات قديمة لاستخدام الوقت وجمع البيانات فقط عن الأسر المعيشية بدلاً من الأفراد. ويمكن أن تؤثر التغييرات في هذه القياسات على مؤشرات مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد محتسباً للأسر المعيشية بدلاً من الأفراد، بحيث قد تنشأ حاجة إلى إجراء بحوث تكميلية لتوضيح العلاقة بين نوع الجنس والفقر². وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات للحصول على صورة أفضل عن التحيزات المتعلقة بالجنسين الخاصة بالمنطقة أو البلد أو المجتمع المحلي، كما إلى معلومات عن أثر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في تعزيز الأعراف التقليدية والقوالب النمطية³.

تواجه البيانات المتعلقة بشؤون الجنسين تحديات كمية وأخرى نوعية. وتشير التحديات الأولى إلى عدم وجود بيانات كافية لتصوير الحالة الراهنة للمرأة، فمثلاً، في أهداف التنمية المستدامة، أكثر من 70 في المائة من البيانات عن 58 مؤشراً مرتبطاً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مفقودة¹. وتشير التحديات الثانية إلى بيانات حالية قد لا تعكس الواقع بدقة وقد تقلل من شأن أدوار المرأة ومساهماتها. ويرى بعض المنظمات أن جمع وإنتاج البيانات المتعلقة بالجنسين باهظ الوقت والتكلفة، وبعض أساليب جمع البيانات قديم ومتحيز ضد المرأة لأنه يتبع أعراف اجتماعية للجنسين، مثل إجراء المقابلات مع رأس الأسرة الذكر فقط.

ملاحظات

1. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من (UN Women (2017). 2. UNDP 2016. 3. Paluck and others 2010. Brockman and Kalla 2016.

الإضاءة 1-4

عدم المساواة في حصول المرأة على الأمن الجسدي ومن ثم التمكين الاجتماعي والسياسي

يشكّل العنف ضد المرأة أحد أقسى أشكال عدم تمكين المرأة ويمكن أن تديمه الأعراف الاجتماعية

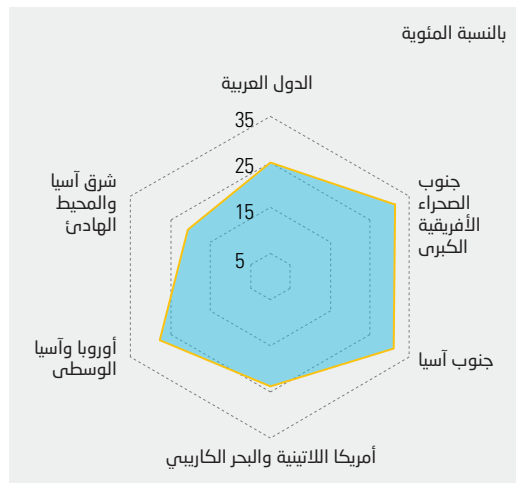
ويرتبط العنف الشريك الحميم بتكرار بعوامل مثل العمر والثروة والحالة الزوجية وعدد الأطفال والتحصيل العلمي والتمكين الاقتصادي. ويكشف تحليل هذه العوامل عن عدم المساواة في معاناة العنف، وذلك تبصّر يمكن أن يساعد في تصميم تدخلات أكثر تركيزاً. فمثلاً، رغم أن العنف يمكن أن يحدث على مستويات التعليم جميعها، إلا أن التحصيل العلمي الأعلى قد يحمي المرأة من العنف الشريك. وتتمتع المرأة المتعلمة بإمكانية أفضل للحصول على معلومات وموارد تساعد على إدراك العلاقة المسيئة وإنهاءها³. وللتمكن الاقتصادي للمرأة من خلال المشاركة في القوى العاملة ارتباطات مختلطة بخطر العنف الشريك الحميم⁴، ما يشكل طعناً بفكرة أن التمكين الاقتصادي يحمي المرأة من العنف القائم على نوع الجنس. ويسلط هذا الاستنتاج الضوء على التأثير الشديد للأعراف الاجتماعية في مدركات المرأة لمركزها في المجتمع في بعض الثقافات. وفي البلدان النامية، تشكل المرأة نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع غير النظامي ذي الوظائف المتدنية الأجر، وتلك بنية قد تديم خرافة تفوق الذكور⁵.

ويمكن أن تديم الأعراف الاجتماعية العنف ضد المرأة. فمثلاً، ما زال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبتراها متفشيين. فقد خضع حوالي 200 مليون من النساء والفتيات الأحياء اليوم لتشويه الأعضاء التناسلية، رغم أن معظم الرجال والنساء يعارض هذه الممارسة في العديد من البلدان التي تمارس فيها⁶. وتديم العنف ضد النساء والفتيات السلوكيات والمعتقدات الفردية كما تفعل ذلك الأعراف الاجتماعية من المجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية التي يمكن أن تبطئ التغيير. وتنجم الأفعال والمواقف والسلوكيات العنيفة عن علاقات القوة غير المتكافئة التي تملي أدوار الجنسين على مستوى الأسرة المعيشية. ومن الأمثلة على ذلك الاعتقاد أن للرجل الحق في تأديب امرأة جسدياً بسبب سلوك غير لائق أو أن الطلاق أمر مشين أو أن الجنس حق للرجل في الزواج.

يشكّل العنف ضد المرأة أحد أقسى أشكال عدم تمكين المرأة. فهو يضخم عدم المساواة، ويحدث مدى الحياة، في أماكن مختلفة، مثل الأسر المعيشية والمؤسسات والأماكن العامة والسياسة وعلى الإنترنت، في المجتمعات جميعاً، وبين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية جميعاً وعلى مستويات التعليم جميعاً. وهو يعكس الأعراف الاجتماعية نفسها التي تضي الشرعية على التحرش والتمييز. ولقد عانى أكثر من ثلث النساء، وأكثر من الثلثين في بعض البلدان، عنفاً جسدياً أو جنسياً على يد شريك حميم أو عنفاً جنسياً يرتكبه غير الشريك (الشكل 1-4-1)¹. وعانى نحو 20 في المائة من النساء العنف الجنسي كطفلات. وأفاد تقريباً ربع الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة في جميع أنحاء العالم أنهن كن ضحايا عنف بعد عند بلوغهن سن 15 عاماً². وعادة يُقلّل من قدر العنف بسبب وصمة العار وبسبب الإنكار وعدم الثقة في السلطة وغير ذلك من العوائق التي تحول دون تبليغ النساء عن وقوع حادثة عنف.

الشكل 1-4-1

تعرض حوالي ثلث النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر لعنف جسدي أو جنسي على يد شريك حميم، 2010

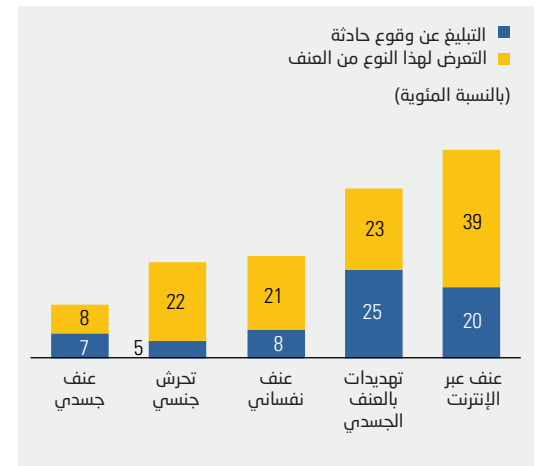


المصدر: WHO 2013

وعندما تؤكد النساء استقلالهن الذاتي أو يطمحن إلى ممارسة السلطة على أي مستوى من المستويات، من الأسرة المعيشية إلى الحكومة الوطنية، فإنهن أحياناً كثيرة يواجهن رد فعل عكسي قد يشمل عنفاً (نفسياً أو عاطفياً أو جسدياً أو جنسياً أو اقتصادياً)، سواء على شكل تمييز أو تحرش أو اعتداء أو قتل. وقد تعرض أكثر من 85 في المائة من البرلمانيات الأوروبيات لعنف نفسي، وتلقى 47 في المائة منهن تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الخطف (الشكل 4-1-2).⁷ وعلاوة على ذلك، بوليفيا البلد الوحيد في العالم الذي جعل العنف السياسي قانوناً جريمة محددة بصورة منفصلة.⁸ وفي أماكن أخرى، يترك الافتقار إلى القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات النساء دون حماية من هذا النوع من العنف. وفي عام 2016، أطلقت حملة "ليست التكلفة #NotTheCost" لرفع سوية الوعي للعنف ضد المرأة في السياسة ووقفه. ويشير اسم الحملة إلى ما يقال للمرأة من أن التحرشات والتهديدات والاعتداءات النفسية وغيرها من أشكال العنف هي "تكلفة" المشاركة في السياسة.⁹ وتؤدي الأعراف التقليدية للجنسين دوراً في هذا العنف السياسي. على الصعيد العالمي، يبذل بعض الجهود لمكافحة رد الفعل العكسي. وقد حظي العنف السياسي والتحرش والاعتداء الجنسيين بالاهتمام في عام 2017 عندما دعت الممثلة الأمريكية اليسا ميلانو النساء إلى التقدم بتجاربهن. فورد حوالي 1.7 مليون تغريدة باستخدام الـ # MeToo (أنا أيضاً)، وسجل في 85 بلداً ما لا يقل عن 1,000 من تغريدات

الشكل 4-1-2

تتعرض البرلمانيات الأوروبيات لارتفاع معدلات العنف السياسي ضد المرأة، 2018



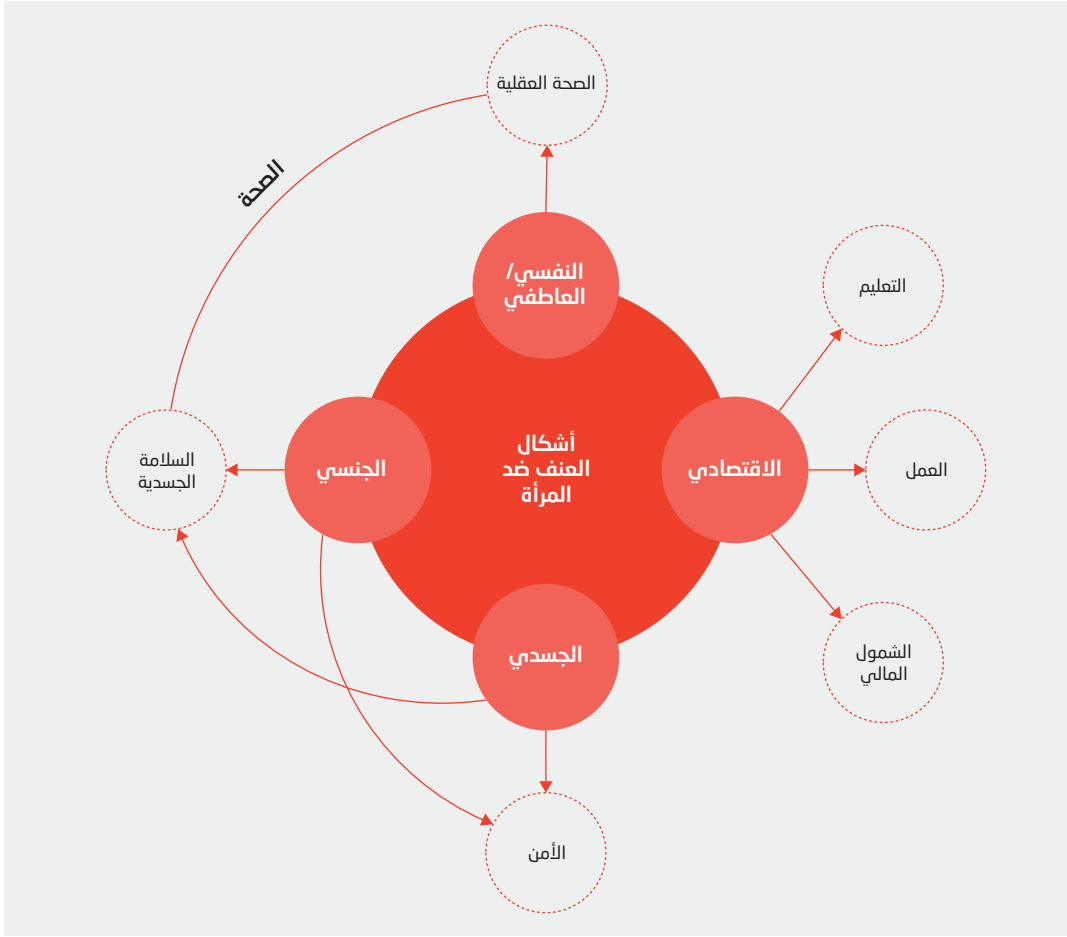
المصدر: IPU 2019.

MeToo #. وقد أبرزت الحركة هذه المسألة ودفعت بمبادرات لإجراء مزيد من البحوث حول التحرش والاعتداء الجنسيين، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وأفاد 81 في المائة من النساء و43 في المائة من الرجال في الولايات المتحدة الأمريكية أنهم وأنهم تعرضوا لنوع من التحرش أو الاعتداء الجنسيين في حياتهم وحياتهم. وأكثر أشكال التحرش الجنسي شيوعاً هي الصفيير والتزوير والتعليقات العديمة الاحترام أو غير المرغوب فيها أو اللمس المتعمد أو المساس. وتتعرض النساء للتحرش في الغالب في الأماكن العامة أو في أماكن عملهن أو في مساكنهن أو في مدارسهن.¹⁰

وتتعرض النساء للتحرش والترهيب في مكان جديد، وهو الفضاء العام الرقمي، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات والتطبيقات على الإنترنت. ويشكل ضمان سلامة هذا الفضاء وتمكينه للنساء والفتيات تحدياً جديداً. فقد تعرض حوالي 73 في المائة من النساء لنوع من العنف السيبراني على الإنترنت. ويحتمل أن تكون النساء أكثر عرضة بـ 27 مرة من الرجال للعنف السيبراني.¹¹ وإلى جانب أثر العنف ضد النساء والفتيات في أماكن أخرى، يعوق العنف السيبراني إدماجهن الرقمي ويمنعهن من التمتع بالمكاسب الرقمية. ورغم أنه يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى التواصل والتمكين، يمكن أيضاً أن تعزز الأدوار التقليدية للجنسين وتطبع القوالب النمطية التي تعكس ثقافة كراهية المرأة وتهميشها. ويعد كل من الأمن والمضايقة من بين أكبر خمسة عوائق تحول دون امتلاك النساء للهواتف النقالة واستخدامها.¹² ويمكن أن تؤدي المضايقات عبر الإنترنت ومواقف التحيز الجنسي والتعليقات والملاحظات التي تعبر عن كراهية للمرأة إلى تقويض إحساس المرأة بالشرعية والكفاءة والسلامة، ما يجعلها تفقد الثقة بالتكنولوجيا بل قد يجعلها تختار ألا تستخدمها. وإلى جانب إعاقته إدماج المرأة تكنولوجياً، للعنف ضد النساء والفتيات في هذا الفضاء تكلفة عاطفية وجسدية تراكمية. ومقابل كل امرأة "مفقودة" ديمغرافياً، تخفق كثريرات في الحصول على تعليم أو وظيفة أو مسؤولية سياسية كان يمكن أن يحصلن عليها لو كنّ رجالاً.¹³ ونوع الجنس عامل على مستوى العالم في عدم المساواة في الاستقلالية الإنسانية والأمن الجسدي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتعتمد التنمية البشرية للمرأة على عوامل اجتماعية واقتصادية تمكينية مثل القدرة

تتعرض النساء للتحرش في الغالب في الأماكن العامة أو في أماكن عملهن أو في مساكنهن أو في مدارسهن

الأعراف الاجتماعية التقليدية تشجع مختلف أشكال العنف ضد المرأة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى (2006) UN General Assembly.

ملاحظات

- 1 .WHO 2013
- 2 .UNICEF 2014a
- 3 .Flake 2005; Waites 1993
- 4 .Sardinha and Catalán 2018
- 5 .Uthman, Lawoko and Moradi 2011
- 6 .UNICEF 2018a
- 7 .IPU 2019
- 8 .Government of Bolivia 2012
- 9 .NDI 2019
- 10 .Kearl 2018
- 11 Broadband Commission for Digital Development Working Group on Broadband and Gender 2015; Messenger 2017
- 12 .GSMA Connected Women 2015
- 13 .Duflo 2012

على ممارسة مهنة وتحقيق استقرار في الدخل وإيرادات مماثلة لما يحصل عليه الرجل. ويمكن أن يؤدي تمكين المرأة في فرص الصحة والتعليم وكسب الدخل وفي الحقوق السياسية والمشاركة السياسية إلى تغيير صنع القرار الاجتماعي والتنمية (الشكل 4-1-3). وتتطلب التنمية البشرية للمرأة أيضاً وجود أعراف إيجابية للجنسين وغياب التمييز بين الجنسين، بالإضافة إلى قوانين تحول دون عدم المساواة في المعاملة والتحرش والعنف ضد المرأة. ويشكل كل من التعليم والحقوق الإنجابية والمشاركة السياسية ذكراً رئيسياً في هذه المجالات جميعاً، بينما الحق في الأمن البشري أمر أساسي.

يمكن أن يؤدي تمكين المرأة في فرص الصحة والتعليم وكسب الدخل وفي الحقوق السياسية والمشاركة السياسية إلى تغيير صنع القرار الاجتماعي والتنمية

الجزء الثالث

ما وراء الحاضر

الجزء الثالث.

ما وراء الحاضر



يحبنا هذا التقرير في رحلة، تحدد تغيّر مختلف أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، وتدرس تفاعلاتها وتأثيرها على تقييد الحريات المتاحة للإنسان. ويذهب التقرير ما وراء المتوسطات ليكشف الاتجاهات في توزيع الدخل والثروة، وينظر في عدم المساواة بين الجنسين، ويتوقف عند العوامل التي تعوق نصف الإنسانية، والآن وقد أشرنا على نهاية الجولة: ما الذي يتعين فعله؟

وفي هذا السياق، يناقش الفصلان 5 و 6 اتجاهين رئيسيين يضعفان جهود القضاء على أوجه عدم المساواة في جميع البلدان. وفهم هذين الاتجاهين ضروري للغاية، لأنهما إذا تركا دون معالجة يرجح أن يزيدا أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. الاتجاه الأول يتعلق بتغيّر المناخ (الفصل 5). وقد كتب الكثير عن هذا الموضوع، لكن التركيز هنا هو على تفاعله مع عدم المساواة. وباختصار، من المرجح أن يؤدي التقلب المتزايد في المناخ العالمي وارتفاع متوسط درجات الحرارة، إلى المزيد من الفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير والظواهر الشديدة. ويوثق الفصل أيضاً أن الآثار لن توزع بالتساوي داخل البلدان أو في ما بينها. فحجم الضرر سيختلف بين بلد وآخر، وبين منطقة وأخرى داخل البلد الواحد. والمعاناة ستشتد على أسر دون أخرى.

وكل ذلك من شأنه أن يزيد أوجه عدم المساواة، بل قد يحد من فعالية السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحرز البلدان تقدماً على صعيد مكافحة عدم المساواة من خلال زيادة الضرائب التصاعديّة، غير أن هذا التقدم قد يقوضه تعرض الأسر المعيشية لمخاطر المناخ. ولذا، يتطلب تغيّر المناخ تعزيز الأدوات القديمة واعتماد أدوات جديدة، من المحاصيل المقاومة للجفاف إلى خطط التأمين الجديدة. وينظر الفصل أيضاً في التفاعلات في الاتجاه الآخر، أي في كيفية تأثير أوجه عدم المساواة على إجراءات العمل المناخي. ويصعب، وفي الواقع، الالتفاف حول الإجراءات المشتركة في مجتمعات يغلب عليها الاستقطاب.

وأما الفصل 6 فيركز على التغيّر التكنولوجي. وقد كان هذا التغيّر هذا دائم الحضور، ولكنه، ومنذ الثورة الصناعية، يؤثر على توزيع الدخل والإمكانات تأثيراً عميقاً وطويل الأمد. ومن أسباب ذلك ارتباط الازدهار الاقتصادي وطبيعة الاستدامة باتجاه التغيّر التكنولوجي. وفي الآونة الأخيرة تطرح اتجاهات التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي تحديات جديدة، ولكنها أيضاً تهيئ فرصاً جديدة.

ما من سياسة تكفي وحدها، ولا تصلح السياسات نفسها لجميع البلدان. والفوارق كبيرة بين البلدان في التاريخ والمؤسسات والمداخيل والإمكانات الإدارية. ولا تقل أهمية عنها الأعراف الثقافية والاجتماعية، كما تبين مناقشة عدم المساواة بين الجنسين (الفصل 4). وأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية مترابطة. فمن المستبعد أن تكون الأسر المعيشية المحرومة من الإمكانات المعززة، ناهيك عن الأساسية، على رأس سلم المداخيل. ومن غير المرجح أن تكون النساء اللواتي يعانين من التمييز في الحصول على فرص التعليم والعمل من الأغنياء. يظهر الجزءان الأول والثاني من التقرير كيف أن أوجه عدم المساواة في مختلف الأبعاد تتفاعل وتولد حلقات يغذي بعضها بعضاً، ما يجعل القضاء على عدم المساواة مهمة شاقة. فكيف للبلدان أن تعالج السياسات والمؤسسات العديدة التي تتسبب بعدم المساواة في مختلف أبعادها؟ ومن أين البداية؟ وما هو محط التركيز؟ أهو الإمكانات أم الدخل أم نوع الجنس؟ وأي السياسات أنجح وأين؟

يتناول هذه الأسئلة الجزء الثالث من التقرير الذي يركز على السياسات، فيقترح إطاراً لدعم البلدان في تصميم إجراءات للتصدي لأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، حسب ظروفها الخاصة، آخذاً في الاعتبار القيود السياسية والإمكانات الإدارية. والهدف هو مساعدة البلدان على وضع إجراءاتها حسب ما تمليه ظروفها، بدلاً من إملاء وصفة وحيدة على الجميع.

وحال بدء التفكير في ما يمكن فعله، لا بد من التنبه للزمان والمكان. وليس التصدي لأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين كذي قبل. ولا يستطيع واضعو السياسات المهتمون بالقضاء على أوجه عدم المساواة أن يغفلوا تعقيدات وتحديات الزمن الحاضر. وبطبيعة الحال، يمكن استقاء دروس كثيرة من نجاح السياسات وفشلها في الماضي، ولكن الدروس لا بد وأن تتصل مع سياق الحاضر زماناً ومكاناً.

يقدم وصفة وحيدة لجميع البلدان، لأن السياسات تصمم حسب ما تمليه ظروف كل بلد. وبدلاً من ذلك، يعرض الفصل إطاراً للتفكير في سياسات معالجة أوجه عدم المساواة المعيقة للتنمية البشرية. ويبيّن أن نطاق السياسات المتاحة واسع، ومن المجدي معالجة بعض الدوافع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة في الإمكانيات. ولا تحمل الرسالة الرئيسية أي لبس: فالاتجاهات الموثقة في الجزأين الأول والثاني ليست حتمية، بل هي نتيجة للسياسات والمؤسسات، ويمكن فعل الكثير على الصعيدين الوطني والدولي لإصلاحها. ما زال بأيدينا الخيار، لكن علينا أن نتخذه الآن.

فسيتغير الطلب على المهارات والمهام، وكذلك مواقع النشاط الاقتصادي، على ضوء الزيادات الكبيرة في وفورات الحجم والتخفيضات الهائلة في تكاليف النقل. وهذا سيؤدي إلى نقل بعض المهام إلى خارج الحدود، واختفاء مهام أخرى. وستكون الإمكانيات المعززة حاسمة ليستطيع الناس اجتياز الزعازع التي يمكن أن تجلبها التكنولوجيا. والتكنولوجيا نفسها يمكن أن تساعد في هذا الصدد، إذا اختيرت سياسات تجعل التكنولوجيا وسيلة لرفد الطلب على القوى العاملة. وعلى أساس ما يورده هذان الفصلان من معلومات يتناول الفصل 7 سياسات مكافحة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. وهو لا

الفصل 5

تغيّر المناخ
وعدم المساواة
في عصر الأنثروبوسين

تغيّر المناخ وعدم المساواة في عصر الأثروبوسين



المناخ في أزمة، وقد بدأت آثار ذلك تتجلى فعلاً في شكل ذوبان الصفائح الجليدية، وكذلك، وكما هو مرجح، في موجات الحر غير المسبوقة والعواصف الرملية الشديدة. وما لم يصار إلى تحرك جماعي جريء، ستؤول هذه الظواهر إلى الأسوأ مع الوقت، تلاقيها كوارث أخرى على غرار انخفاض المحاصيل الزراعية، وارتفاع منسوب مياه البحر، وشبح الصراعات. وقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، إقراراً بأن تغيّر المناخ بات تحدياً عالمياً.

المناخ وعدم المساواة والتفاعل بينهما، خيارات لا محتمات. ومع أن المجال يضيق أمام العمل المناخي الجريء والحاسم، لا يزال الوقت سانحاً لاتخاذ خيارات مختلفة.

يشير هذا الفصل إلى أن تصحيح أوجه عدم المساواة يساعد في تسهيل العمل المناخي وتسريعه. ولمعرفة السبب، فلنعتبر قناتين من القنوات المتعددة على هذا الصعيد¹. تتعلق الأولى بخيارات الاستهلاك الفردي التي تزيد من مجموع الانبعاثات (الإطار 1-5)². والثانية هي الأكثر تركيزاً والتي يركز عليها هذا الفصل، وتتعلق بكيفية تفاعل عدم المساواة مع التغيّر التكنولوجي ورسم السياسات. فثمة أدلة على أن ارتفاع عدم المساواة يعوق نشر التكنولوجيا

لن يقع أثر تغيّر المناخ على الجميع بالتساوي، لا بالطريقة نفسها، ولا في الوقت نفسه، ولا بالحجم نفسه. فسيصيب الفقراء، من بلدان وفئات وأفراد، أولاً وبالشدّة القصوى. ويمكن لبلدان بأكملها أن "تختفي"، بالمعنى الحرفي للكلمة. ولعل أشد آثار تغيّر المناخ إجحافاً ما يقع على الأجيال المقبلة، التي ستتحمل عبء المسارات الإنمائية التي سلكتها الأجيال السابقة معتمدة على الوقود الأحفوري.

فعدم المساواة يكمن في كل وجه من أوجه تغيّر المناخ، بدءاً من الانبعاثات والآثار، ووصولاً إلى المنفعة والسياسة العامة. فهو صفة لمزيد من أوجه عدم المساواة في عالم لديه فائض منها. ولكن تغيّر

الإطار 1-5

دخل الأسرة المعيشية، وعدم المساواة، وانبعاثات غازات الدفيئة

الأخذ بالحسبان بأن معدل ارتفاع الانبعاثات أبطأ من معدل ارتفاع الدخل³، سترتد الانبعاثات التي يطلقها الفقراء بمعدل أعلى من الانخفاض في استهلاك الأغنياء، ما سيؤدي إلى زيادة صافية في الانبعاثات. ويتوقع رؤية نقيض ذلك في البلدان النامية، حيث يترافق تراجع عدم المساواة مع انخفاض في الانبعاثات⁴. غير أن حجم الأثر الذي يحدثه عدم المساواة عبر هذه القناة يبقى طفيفاً، لا سيما عندما يقارن بمحددات أخرى لتغيّر الانبعاثات، مثل التغيير التكنولوجي والسياسات⁵. ولعل الأهم أن تفاعل هذه الأنماط في الاستهلاك داخل البلدان وعبرها، وعلى الرغم من الاتجاه نحو خفض الانبعاثات، يستبعد أن يؤدي إلى خفض كبير في مجموع الانبعاثات على الصعيد العالمي⁶.

يرتبط ارتفاع دخل الأسر بارتفاع الانبعاثات، ولكن أثر عدم المساواة على مجموع الانبعاثات يتوقف على مدى سرعة ارتفاع الانبعاثات مع ارتفاع الدخل¹. وهناك مجموعة واسعة من التقديرات المستمدة من واقع التجربة عن هذه العلاقة، وتبين أن الانبعاثات ترتفع بمعدل أبطأ من نمو الدخل في معظم البلدان المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل، وترتفع بالسرعة نفسها (أو حتى أسرع قليلاً) في البلدان المنخفضة الدخل². وإذا أخذت هذه القناة وحدها يستخلص أن عدم المساواة في الدخل يرتبط بخفض الانبعاثات في البلدان المتقدمة. ولمعرفة كيفية ذلك، يمكن النظر في أثر تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء في بلد متقدم. ومع أن الأغنياء يطلقون كميات أكبر من الانبعاثات، ومع

ملاحظات

1. يتوقف ذلك أيضاً على كيفية تفاعل عدم المساواة مع ارتفاع الدخل. للاطلاع على وصف شامل لمختلف الاحتمالات، (2000) Ravallion, Heil and Jalan. 2. للاطلاع على التقديرات عن الفلين، (2015) Liddle. يمكن الاطلاع على (2015) Serifo and Klases. 3. عندما تقاس هذه العلاقة من حيث مقدار النسبة المئوية للتغير في الدخل مقابل النسبة المئوية للتغير في الانبعاثات، أو من حيث ما يسمى بالمرونة بالمصطلح التقني، تكون المرونة أقل من 1. 4. هذا يحدث تحديداً عندما تكون المرونة أكبر من 1. وللتسوية التجريبي لهذه الفرضية القائمة بالأثر المتفاوت لعدم المساواة في الانبعاثات في البلدان المتقدمة والنمو والبلدان النامية، يمكن الاطلاع على (2017) Grunewald and others. 5. لتوضيح ذلك، حسب (2017) Sager منحنيات إنجل (Engel curves) للانبعاثات الناشئة من الاستهلاك، أي أنه بين العلاقة بين متوسط دخل الأسر المعيشية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أعوام بين 1996 و2009. وفي حال إعادة توزيع الدخل لصالح المساواة التامة (وهي حالة جذرية قصوى) لارتفاع متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2009 بنسبة 2.3 في المائة، من 33.9 طن لكل أسرة إلى 34.7 طن. وعلى النقيض من ذلك، لو لم يكن ثمة تغيّر تكنولوجي، مع افتراض وجود نفس تركيبة الاستهلاك بين عامي 1996 و2009، لارتفع متوسط الانبعاثات بنسبة 70 في المائة، ليبلغ 57.9 طن. 6. Caron and Fally 2018.

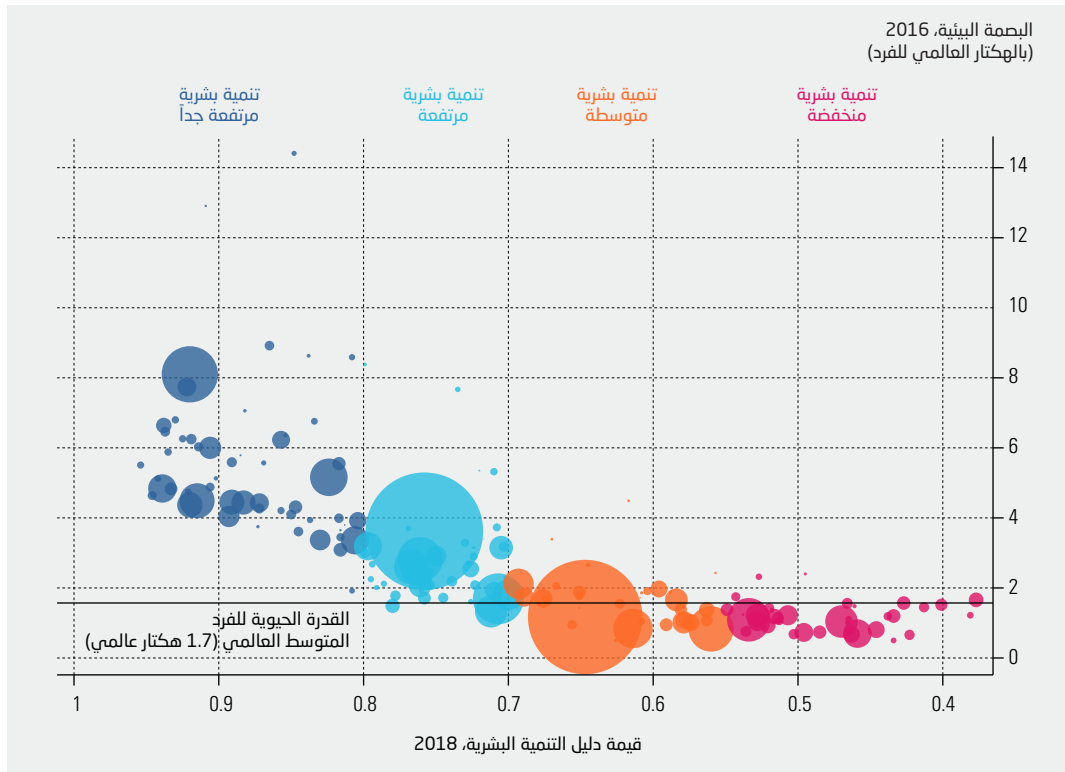
لدى تزايد عدم المساواة يعسر العمل الجماعي الذي يمثل ركيزة للتصدي لتغيّر المناخ داخل البلدان وفيما بينها

للسياسات أكثر دعماً لجهود الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغيّر المناخ⁹، ما يبيّن جدوى الابتعاد عن نماذج التنمية غير المستدامة التي سادت طوال قرون¹⁰. ومع ذلك، لا تزال بلدان التنمية البشرية المرتفعة عموماً تصدر كميات أكبر من الكربون للفرد، وتسجل أعلى نصيب للفرد من البصمة البيئية (الشكل 1-5)¹¹. والبلدان والمجتمعات الغنية تقدم الشواغل المحلية، مثل نوعية المياه والهواء، ولكنها لا تلمس على النطاق المحلي حجم تأثيراتها على البيئة، التي يحركها الدخل أكثر من الهوية الذاتية "الخضراء" وما يرتبط بها من سلوكيات¹². وبدلاً من ذلك، كثيراً ما تحوّل جزءاً كبيراً من الآثار البيئية لخياراتها الاستهلاكية إلى بلدان ومجتمعات أخرى في أماكن بعيدة، بما في ذلك على امتداد سلاسل الإمدادات العالمية¹³. وفي حالة تغيّر المناخ، تحوّل الآثار المترتبة إلى الأجيال المقبلة، التي تبدو بعيدة أيضاً. ويحدث تحويل العبء البيئي، ليس فقط عبر انبعاثات غازات الدفيئة، بل أيضاً في العديد من

الجديدة المراعية للبيئة³، وأنه قد يؤثر على النفوذ النسبي لأصحاب المصالح المؤيدين لخفض الانبعاثات أو المعارضين له. فيتوقع أن ترتفع الانبعاثات عندما يتركز الدخل في أعلى السلم ويتركز النفوذ الاقتصادي ويلتقي مع مصالح المجموعات المعارضة للعمل المناخي⁴. ومن منظور أعم، فلدى تزايد عدم المساواة يعسر العمل الجماعي الذي يمثل ركيزة للتصدي لتغيّر المناخ داخل البلدان وفيما بينها⁵. والمعلومات بالغ الأهمية للعمل الجماعي، وفي ما ارتفاع عدم المساواة يحد من قدرة مجموعات المصالح المختلفة على التواصل⁶، إذ يحتمل أن يؤدي تركّز الدخل إلى إخفاء أو ترويح معلومات لخدمة مصلحة معينة⁷. وترتبط بعض آليات التفاعل بكيفية تأثير عدم المساواة على مدركات الإنصاف (مع ما يترتب على ذلك من امتثال وإنفاذ)⁸. وقد بدأ بالفعل فصل الانبعاثات عن النمو الاقتصادي، وهي علامة تبعث على الأمل وتحصح المسار، لكن ذلك لم يحدث على النطاق المطلوب بعد على الرغم من تسارعه على مدى العقدين الماضيين، ويرتبط بالبلدان التي "اعتمدت أطرّاً

الشكل 1-5

نصيب الفرد من البصمة البيئية يزيد مع التنمية البشرية



ملاحظة: تشمل البيانات 175 بلداً في قاعدة بيانات الشبكة العالمية للبصمة البيئية (www.footprintnetwork.org/resources/data)؛ اطّلع عليها في 17 تموز/يوليو 2018). تقاس البصمة البيئية هنا بنصيب الفرد من مساحة الأراضي والمياه المنتجة حيواً التي يتطلبها البلد، محلياً وفي الخارج، لإنتاج جميع الموارد التي يستهلكها ولاستيعاب النفايات التي يولدها. وتمثّل كل دائرة بلداً، ويمثّل حجم الدائرة عدد سكان البلد.
المصدر: Cumming and von Cramon-Taubadel 2018.

تشير بعض الأدلة إلى أن التنمية بحد ذاتها قد لا تؤمن الحماية من الآثار السلبية لتغير المناخ

ويتوسع هذا الفصل بالتحليل، ليبين كيف أن تغير المناخ يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، ويؤثر أيضاً على بناء المنفعة إزاء تغير المناخ ومواجهة الكوارث. وتشير بعض الأدلة إلى أن "التنمية بحد ذاتها" قد لا تؤمن الحماية من الآثار السلبية لتغير المناخ¹⁷. وقد يكون من الضروري اتباع نهج جديدة مشتركة على نطاق واسع لبناء المنفعة. وبالعودة إلى موضوع رئيسي لهذا التقرير، يجد هذا الفصل تقارباً في الأساسي من الإمكانيات للتعامل مع تغير المناخ وتباعداً في المعزز منها. وحتى وإن بقيت أوجه كثيرة لعدم المساواة، فالبلدان تتقارب في الجهوزية لمواجهة الصدمات "العادية" (أي المتوقعة في تواتر وعلى امتداد معينين) استناداً إلى الاتجاهات التاريخية، وهذا من الإمكانيات الأساسية للمناعة. غير أن آثار تغير المناخ لا تتماشى مع الاتجاهات التاريخية، واليوم "المفاجآت" أكثر مما كانت عليه في الماضي¹⁸.

المجالات البيئية¹⁴. ولذلك يذهب هذا الفصل ما وراء المناخ ليتناول أوجه عدم المساواة وتحويل العبء البيئي في مجالات هامة أخرى، مثل إنتاج النفايات، واستهلاك اللحوم، واستخدام المياه. ويرتبط تحويل العبء البيئي بتدرجات النفوذ الاقتصادي والسياسي. ومحاولات معالجة هذه الفوارق في النفوذ وتجلياتها البيئية، هي اليوم أهم من أي وقت مضى، لا سيما وأن البشرية تدخل ما يسمى بعصر الأنثروبوسين (الإطار 5-2).

وأظهر تقرير التنمية البشرية 2008/2007 كيف أن تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً للأجيال المقبلة، فيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الأجيال في الاقتصاد، و يعمق أيضاً عدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها¹⁵. وقد أكدت الأبحاث الأخيرة، بمزيد من الدقة، كيفية تأثير تغير المناخ: فعدم المساواة في الدخل بين البلدان في ظل تغير المناخ قد يكون أعلى بنسبة 25 في المائة منه في غياب تغير المناخ¹⁶.

الإطار 5-2

من عصر الهولوسين إلى عصر الأنثروبوسين: النفوذ ومن يمكّن زمامه على عتبة حقبة جديدة

مصائد الأسماك، وإطلاق انبعاثات الوقود الأحفوري وتغير المناخ⁶. هذه الأنشطة وغيرها لم تترك النظم البيئية فحسب، بل زعزت العمليات الكيميائية والأرضية الإحيائية للكوكب⁷. ويعتقد أن البشرية قد انتهكت أربعة من حدود الكوكب التسعة، أي الحدود الآمنة لمختلف عناصر منظومة الأرض البالغة الأهمية للحفاظ على الاستقرار في عصر الهولوسين⁸. ومن هذه الحدود، يعتبر تغير المناخ وسلامة الغلاف الجوي أساسيين، بمعنى أنهما بحد ذاتهما قد يدفعان الأرض إلى حالة جديدة⁹. وقد تخطى البشر فعلاً حيز الأمان فيهما؛ فخطرت تجاوز العتبة الحرجة، وزعزعت النظام الأرضي والخروج من عصر الهولوسين ما عاد منخفضاً¹⁰.

وهذا هو الأنثروبوسين: النفوذ البشري على نطاق واسع، دون أوهام السيطرة، ودون استيعاب تام للعواقب أو اعتبار حقيقي لها. فبالانبعاثات غير المحدودة لفازات الدفينة، وغيرها من الأفعال، يجازف البشر بالانسحاب من الاستقرار النسبي للحقبة الحالية والارتقاء في عصر جيولوجي جديد يسوده عدم اليقين. وحقبة الأنثروبوسين هي قفزة في المجهول. ومن الضروري بناء خيار التنمية البشرية المستدامة، على مجموعة الظروف التي يتفرد بها كل بلد. ولكن الخيار ليس سهلاً، ويزداد صعوبة مع استمرار ارتفاع عدم المساواة، بأشكاله العديدة وأشكاله بالغة الضرر، في إلحاق الخسائر بالإنسان والكوكب على حد سواء، واتخاذ خيارات تضرب بجذورها في مبادئ الشمول والاستدامة يمكن أن يقلب العلاقة التاريخية الضارة بين التنمية والبيئة رأساً على عقب، فيجر البشرية من النهج الإنمائية القديمة التي لن تنجح الآن والبشرية تدخل عالم الأنثروبوسين الجديد والمستفحل الأثر.

للبيئة تأثير بالغ على إمكانيات الناس وقدرتها على تحويل الإمكانيات إلى إنجازات، وبالتالي على التنمية البشرية¹. وفي المقابل، يؤثر النشاط البشري على العالم الطبيعي، ويحدد العمليات والأنماط البيئية على الصعيد العالمي. ويمكن القول إن البشرية اليوم ليست مجرد شاهدة، بل مسببة في سادس أكبر انقراض للأنواع في تاريخ الأرض². وفي حين لم تعلن الأوساط المتخصصة في علم طبقات الأرض عن مطلع عصر جيولوجي جديد (ما يعني أن البشرية ما زالت في حقبة الهولوسين)، فالتغيرات الجارية بالغة الأثر على البيئة، ومعظمها برز تحت وطأة فعل البشر، بحيث دخل تعبير أنثروبوسين حيز الاستخدام³.

وتعبر أنثروبوسين ينطوي على مزيج مثير للقلق من القوة والضعف وعدم اليقين. لقد انتهى آخر عصر جليدي وبدأ عصر الهولوسين منذ أكثر من 10,000 سنة، فافتتح بنظام مناخي مستقر، آمن للبشرية مهداً، وظروفاً مؤاتية لنمو الزراعة الدائمة وبروغ فجر الحضارات. إلا أن تزايد أعداد السكان والثروة والحرارية التكنولوجية تحوّل إلى نفوذ جامح، انبسط على البيئة أيضاً، ولكن أوجه الضعف تبقى جلية. فالمحاصيل معرضة للآفات والأحوال الجوية القاسية، وتنتشر الأمراض المعدية من (وعن طريق) الحيوانات المدججة إلى أماكن أخرى⁴. وهذا التفاعل بين البشر والجغرافيا والبيئة ظل محورياً لظهور الحضارات وأفولها⁵.

وحتى اليوم، لم تتغير ثلاثة النفوذ والضعف وعدم اليقين، ولكن مع فوارق في النطاق والمخاطر. وفي تناول البشر اليوم مزيد من القدرة على التأثير على البيئة، بما في ذلك على مستوى الكوكب، ولكن ما ازدادات سيطرتهم عليها. فقاومة الارتدادات السلبية من الأنشطة البشرية طويلة، بدءاً من إدخال الأنواع الغازية إلى الأوبئة البلاستيكية في المحيطات، وإجهاد

ملاحظات

1. Robeyns 2005. 2. Wake and others 2014; Pimm and others 2014; McCallum 2015; Dirzo and others 2014; Ceballos and others 2015; Dirzo and others 2017; Ceballos, Ehrlich and Dirzo 2017; Ceballos, García and Ehrlich 2010; Ceballos and others 2015; Barnosky and others 2011; Vredenburg 2008. 3. ينسب (2017) Scott إلى بول كروتزن (Paul Crutzen) إدخال هذا المصطلح وإعادة تاريخ بدء هذا العصر إلى أواخر القرن الثامن عشر. بالتزامن مع اختراع المحرك البخاري الذي أطلق الثورة الصناعية (مع أن سكوت نفسه اقترح مفهوم "الأنثروبوسين الضيق" الذي يمكن أن يعود تاريخه إلى استخدام البشر الأوائل للنا)، وفي أيار/مايو 2019، صوت أعضاء الفريق العامل المعني بالأنثروبوسين، البالغ عددهم 34، على تسمية الحقبة الجيولوجية الجديدة بهذا الاسم. ويعتزم الفريق أن يقدم اقتراحاً رسمياً إلى اللجنة الدولية المعنية بعلم طبقات الأرض، التي تشرف على الجدول الزمني الجيولوجي الرسمي. 4. Wolfe, Dunavan and Diamond 2007. 5. Dobson and Carper 1996; Crobby 1996; Diamond 1997, 2005. 6. USNOAA 2018. 7. Steffen and others 2015; Steffen and others 2015. 8. Campbell and others 2017; Steffen and others 2015. 9. Steffen and others 2015. 10. Steffen and others 2015.

كيف يتداخل تغيّر المناخ وعدم المساواة في التنمية البشرية

يبدأ هذا القسم بالتوسع إلى ما وراء عدم المساواة بين البلدان في انبعاثات الكربون، ليتناول أوجه عدم المساواة داخل البلدان، فيضيف إلى القصة الشائعة حول ماهية الأضرار التي يخلفها تغيّر المناخ، وكيف انعكست آثاره بالفعل على مختلف أبعاد التنمية البشرية. وأخيراً، يلقي نظرة توضيحية على مفهوم المنفعة إزاء تغيّر المناخ، واضعاً إياه ضمن الإمكانيات المعززة حيث يكمن احتمال التباعد.

من عدم المساواة في الانبعاثات إلى عدم المساواة في الأثر: بعدان للإجحاف المناخي

ثاني أكسيد الكربون ليس أقوى غازات الدفيئة البشرية المنشأ، ولكن الأوسع انتشاراً بفعل احتراق الوقود الأحفوري (الذي يمثل 87 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 2008-2017) في الكهرباء والنقل والاستخدامات الأخرى²¹. وانبعاثات الكربون تنتشر على نطاق واسع لأنها متجذرة في الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك، والواقع أن أصحاب المصالح القوية في الوقود الأحفوري يحاولون تركه على هذا النحو²².

وتستأثر أغنى البلدان بنصيب الأسد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة (الشكل 5-2)؛ ولا تزال اليوم من أعلى الملوثين على أساس نصيب الفرد من مجموع الانبعاثات في البلد²³. وأوجه عدم المساواة في الانبعاثات المتراكمة عنصر محوري في الحوار العالمي بشأن تغيّر المناخ، ولا سيما من أجل العدالة المناخية، والتشارك في الأعباء والمسؤولية المتمايزة²⁴.

وينسحب النمط نفسه من عدم المساواة داخل البلدان، حيث الأسر المعيشية في أعلى سلم توزيع الدخل مسؤولة عن انبعاثات الكربون لكل فرد أكثر من الأسر في أدنى سلم التوزيع. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة مباشرة لتوزيع الانبعاثات بين الأفراد، تشير تقديرات بالاستناد إلى تقريبات معقولة إلى أن الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون العالمية مركزة: فأول 10 في المائة من مطلقي الانبعاثات مسؤولون عن 45 في المائة من الانبعاثات العالمية، بينما آخر 50 مسؤولون عن 13

والصدمة تتخذ طابعاً جديداً يصعب استباقه. وبناء الجهوية (الذي يعتمد بدرجة أقل على الخبرة السابقة وأكثر على معرفة دور العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك نظم التنبؤ بالطقس المتقدمة، في المساعدة على الاستعداد لمستقبل يكتنفه عدم اليقين) قد بات اليوم إمكانية معززة تنشأ فيها الفجوات. ويتمثل التحدي في كفالة ألا تكون المنفعة إزاء المناخ حكراً على مجموعة مختارة من البلدان والمجتمعات المحلية التي يمكنها أن تتحمل التكاليف، مما يفاقم آثار أزمة المناخ على عدم المساواة.

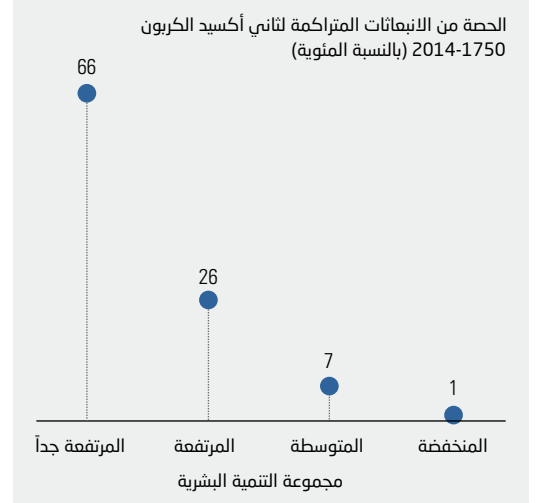
فالحاجة ملحة إلى التحرك العاجل لمكافحة تغيّر المناخ، بوسائل مختلفة منها التنفيذ الكامل لاتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. فلماذا التأخر؟ وصحيح أن هناك اهتماماً متجدداً في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في تسعير الكربون، إلا أن مجرد مثلاً بسيطاً يوضح الصورة: 5 في المائة فقط من الانبعاثات يغطيها سعر الكربون، وهي نسبة مرتفعة بما يكفي لتحقيق أهداف اتفاق باريس¹⁹. والبعض يرى أن تسعير الكربون لن يكون كافياً، وأنه بدلاً من الاعتماد على إشارات السوق سيكون من اللازم إجراء تحولات في الاقتصادات والمجتمعات²⁰. والآليات المختلفة التي يمكن من خلالها أن يؤثر عدم المساواة على نشر التكنولوجيا والسياسات التي استعرضت آنفاً بإيجاز، تدل على التفاعل المعقد بين تغيّر المناخ وعدم المساواة، بل وكيف يمكن للعمل المناخي أن يتعرض للعرقلة، كما هو حال حركة السترات الصفراء (Mouvement des gilets jaunes)، ولعلها مثال شعور الناس بأنهم تعرضوا للإهمال.

وبالتصدي لعدم المساواة وأزمة المناخ معاً يمكن أن تنتقل البلدان نحو التنمية البشرية الشاملة للجميع والمستدامة. فعندما يكون تسعير الكربون جزءاً من مجموعة أوسع من حزم السياسات الاجتماعية، يمكن التصدي لعدم المساواة والمناخ معاً، وفي الوقت نفسه تيسير أعمال حقوق الإنسان للناس. ويمكن أن تهيئ السياسات المناخية حلقة مثمرة من الانخفاض في الانبعاثات من الآثار المباشرة (مثل سعر الكربون) ومن الآثار غير المباشرة (مثل انخفاض عدم المساواة، ما يمكن أن يمهد الطريق أمام سياسات مناخية أكثر جرأة). ويتناول هذا الفصل، وكذلك الفصل 7، بعض هذه القضايا الرئيسية.

يتمثل التحدي في كفالة ألا تكون المنفعة إزاء المناخ حكراً على مجموعة مختارة من البلدان والمجتمعات المحلية التي يمكنها أن تتحمل التكاليف

الشكل 2-5

البلدان المتقدمة هي اليوم مسؤولة عن غالبية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Ritchie and Roser (2018).

في المائة فقط. ويعيش أول 10 في المائة من مطلقي الانبعاثات في جميع القارات، وثلثهم في الاقتصادات الناشئة (الشكل 3-5)²⁵. ويتراجع عدم المساواة على الصعيد العالمي في الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بين

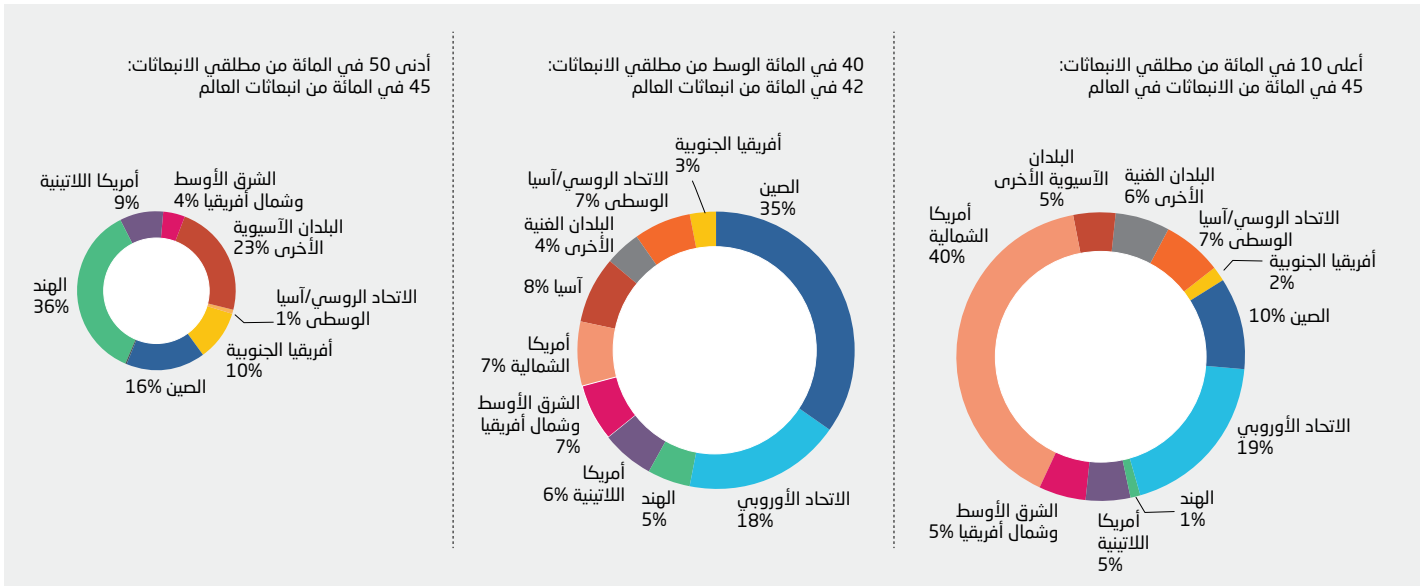
الأفراد، بينما يزداد عدم المساواة داخل البلد الواحد باطراد، ويقارب حصة عدم المساواة بين البلدان في انتشار الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي (الشكل 4-5). وفي عام 1998، كان ثلث عدم المساواة في الانبعاثات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون العالمية يرجع إلى عدم المساواة داخل البلد الواحد؛ وبحلول عام 2013 وصلت هذه النسبة إلى مقدار النصف.

وبالانتقال من الانبعاثات إلى أثر تغيّر المناخ، يؤدي عدم تخفيف آثار تغيّر المناخ إلى دفع أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية صعوداً من خلال آليتين رئيسيتين: الانكشاف والتعرض²⁶، والنقاش محتدم حول الأهمية النسبية لكل منهما. ويستشف من هذا الفصل أن كلاهما مهم. الانكشاف المتميز حقيقة: فتغيّر المناخ سيضرب المناطق المدارية أولاً وبقسوة، وبلدان نامية عديدة تقع في المناطق المدارية²⁷. وفي الوقت نفسه، لا تملك البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة والمعرضة للمخاطر من القدرات ما تملكه البلدان الغنية للتكيف مع تغيّر المناخ والظواهر الجوية الشديدة. ومن أسباب التفاوت في تأثير تغيّر المناخ والكوارث هو وجود عدم المساواة أصلاً؛ فميسر تغيّر المناخ يبدأ بيد مع الكوارث على خطوط التصدعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وقد انكشفت هذه التصدعات الكبيرة عندما ضرب إعصار

من أسباب التفاوت في تأثير تغيّر المناخ والكوارث هو وجود عدم المساواة أصلاً؛ فميسر تغيّر المناخ يبدأ بيد مع الكوارث على خطوط التصدعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، فتتفاقم آثارهما، وتعمق تلك التصدعات

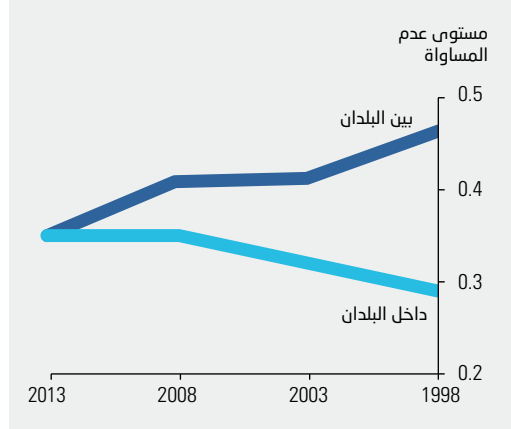
الشكل 3-5

أول 10 في المائة من مطلقي الانبعاثات على الصعيد العالمي من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، 40 في المائة في أمريكا الشمالية، و19 في المائة في الاتحاد الأوروبي



المصدر: Chancel and Piketty 2015.

**عدم المساواة في البلد الواحد في الانبعاثات
من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لا يقل الآن أهمية
عن عدم المساواة بين البلدان في دفع حركة انتشار
الانبعاثات بمكافئ ثاني أكسيد الكربون**



ملاحظة: دليل نيل، الذي يقيس انتشار توزيع متغير يمكن تفكيكه بالكامل إلى عنصرين: ما بين المجموعات وداخل المجموعة الواحدة، بلغت قيمة عنصره داخل البلد الواحد 0.35 في عام 2008، في حين بلغت قيمة عنصره ما بين البلدان 0.40. أي أن عدم المساواة بين البلدان مثل 53 في المائة من مجمل عدم المساواة.
المصدر: Chancel and Piketty 2015.

كثيرة، على غرار إمكانية وقوع أحداث كارثية لا تلتقطها، عموماً، النماذج بصورة منهجية³². وقد زعم مارتن ويتزمن (Martin Weitzman) أن "دالات الأضرار كلها مصطنعة، خصوصاً تلك الموضوعية للحالات القصوى"³³. لكن نماذج اقتصادية عديدة وواسعة الاستخدام تعتمد على دالات الضرر "السلسلة" التي قد تأخذ في الاعتبار، بشكل كامل، إمكانية وقوع الأحداث الكارثية³⁴.

وقد حاولت البحوث، على مدى السنوات القليلة الماضية، إدراج النقاط الحرجة في نماذج التقييم المتكامل. وعززت نتائج هذه الجهود النهج الوقائي إزاء المناخ³⁵. وخلاصة القول إن تقديرات الآثار الاقتصادية المترتبة على تغير المناخ في المستقبل تشي بجو من التوافق الواسع النطاق بشأن اتجاهها. وعلى الرغم من عدم اليقين الغالب، تدعم تقديرات تكاليف الأحداث الكارثية المحتملة، والأدلة العلمية المتراكمة بشأن حجم الأضرار الحرجة القائلة بضرورة العمل المناخي المبكر³⁶. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة قوية على أن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية الشديدة ازدادت على الصعيد العالمي خلال العقود الماضية (الشكل 5-5). وتفصح بعض نهج النمذجة التي تحسب المخاطر وعدم اليقين بتكاليف تترتب على التأخر في العمل الفاعل على التخفيف من آثار تغير المناخ، وتتزايد مع الوقت (تترتب على كل خمس سنوات من التأخير كلفة قدرها 24 تريليون دولار، وعلى كل 10 سنوات من التأخير كلفة قدرها 100 تريليون دولار)³⁷.

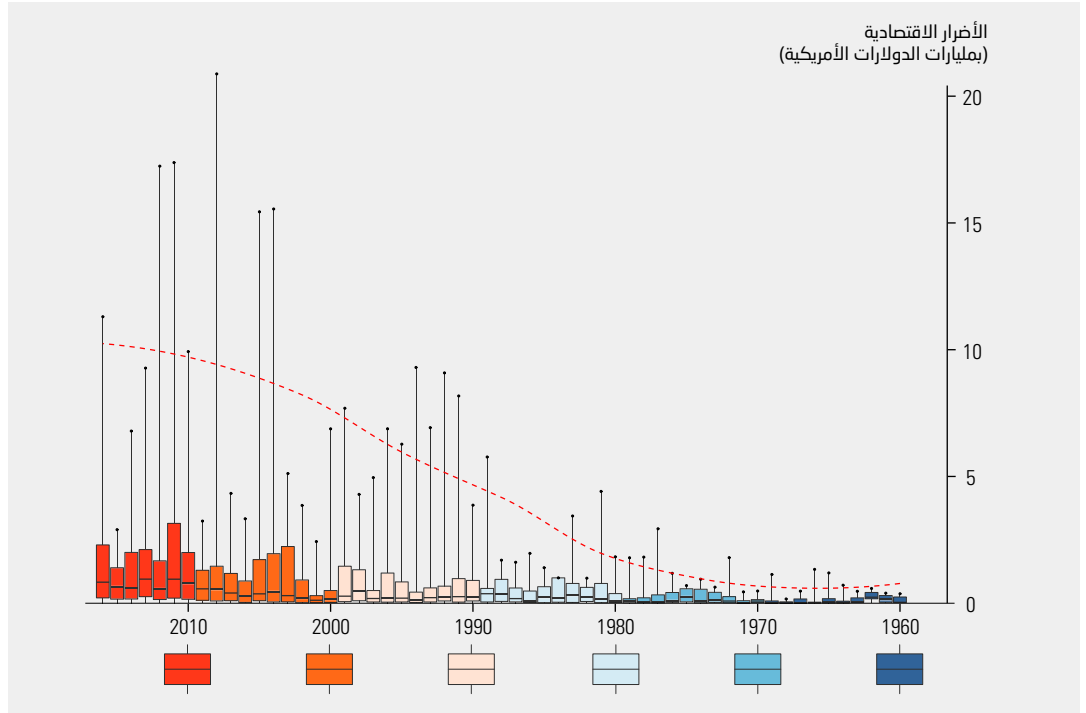
وبين عامي 2030 و2050، يتوقع أن يسبب تغير المناخ 250,000 حالة وفاة إضافية من سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري³⁸. وقد يتعرض مئات الملايين من الناس للحرارة المميتة بحلول عام 2050. ويرجح أن يتحول النطاق الجغرافي لنقلات الأمراض، مثل أنواع البعوض الناقل للملاريا أو حمى الضنك، وقد يتسع³⁹. ويمكن أن يؤثر انخفاض المحاصيل الزراعية بسبب التغيرات في درجات الحرارة على الأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي يؤثر سلباً على التغذية. والتغذية الجيدة شرط لا غنى عنه لسلامة الحمل ونجاة الطفل ونمائه في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي عوامل يمكن أن تحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية (الفصل 2). كما أنها مهمة أيضاً للمواظبة على الدراسة وحسن الأداء والإنجاز⁴⁰. وفي المقابل، يفاقم سوء التغذية حالات المرض الأخرى، مثل السل والإيدز.

كاترينا نيو أورليانز في عام 2005. ومثال أحدث هو ما خلفه إعصار دوريان في جزر البهاما في عام 2019 من دمار وخسائر مأساوية في الأرواح، وهو أقوى إعصار يضرب البلد منذ بدء حفظ السجلات في عام 1851²⁸. وقد تلقت الضربة الأقسى الأحياء العشوائية المكتظة بالمهاجرين من هايتي، ومعظمهم لجأوا هرباً من الزلزال المدمر الذي ضرب بلدهم في عام 2010²⁹.

وقد خضعت آثار تغير المناخ على الاقتصاد العالمي لتمارين نمذجة، أنتجت طائفة من التقديرات، أدى كل منها إلى مجموعة من الاحتمالات والنتائج. ومن هذه التقديرات، تظهر نقطتان رئيسيتان: أولاً، تغير المناخ يقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا سيما في الأجل الطويل، وأسوأ الآثار على الاقتصاد تقع في أماكن ارتفاع درجات الحرارة³⁰. وتجاوز الاتجاهات العامة إلى تقديرات أدق محفوف بالتحديات. فتحديد مدى الآثار الاقتصادية لتغير المناخ يكتنفه قدر كبير من عدم اليقين، ويتفاوت حسب متغيرات عديدة منها الموقع الجغرافي. وعدم اتساق قيم تلك المتغيرات يزيد الأمور تعقيداً: فمن المرجح أن تتسبب كل وحدة إضافية من تغير المناخ بأثر يتدرج صعوداً على مر الزمن³¹. وهذه التعقيدات التي ينطوي عليها النظام المناخي تمكّن من حدوث نقاط وعتبات حرجة

التعقيدات التي ينطوي عليها النظام المناخي تمكّن من حدوث نقاط وعتبات حرجة كثيرة

تتفاقم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية الشديدة



ملاحظة: البيانات هي التوزيع السنوي للأضرار الاقتصادية الناجمة عن 10,901 كارثة طبيعية وقعت في مختلف أنحاء العالم بين عامي 1960 و2015. وتلون الرسوم الصندوقية الجزئية بحسب العقد الزمني. والمفصل الأسفل هو القيمة الوسطية، والخط الأوسط هو الشريحة المنوية 75، والمفصل الأعلى هو الشريحة المنوية 90 والخط الدقيق الأعلى هو الشريحة المنوية 99. ويتبع الخط المتقطع الأحمر التطور الزمني للشريحة المنوية 99. المصدر: Coronese and others 2019.

مطلع هذا الفصل. ويدفع تغيّر المناخ أيضاً عدم المساواة في أبعاد أخرى من التنمية البشرية. ويؤيد تحليل البيانات عن آخر 40 عاماً هذه النمط الإجمالي: تضرب الصدمات المتصلة بدرجات الحرارة البلدان الأفقر على نحو أفسى من البلدان الغنية⁴⁴. وحتى وإن تمتعت البلدان الأغنى ببعض المكاسب، بالمتوسط، جراء ارتفاع درجات الحرارة، فالأدلة تشير إلى أن البلدان كافة ستتأثر سلباً بتغيّر المناخ آخر الأمر⁴⁵. وبالنسبة إلى الصحة، تبين أدلة من دراسات تجريبية أجريت على نطاق واسع بشأن آثار المناخ التالي⁴⁶:

- تتزايد، في جميع المناطق، نسبة الأشخاص المعرضين لمخاطر ارتفاع الحرارة. ويشكل المسنون القسم الأكبر من المعرضين لهذا الخطر (الإضاءة 2-5 في آخر الفصل). والإجهاد الحراري وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الكلى هي من بين المسببات العديدة لحالات المرض والوفاة المتصلة بالاحترار⁴⁷. وشهد عام 2017 خسارة 153 مليار ساعة عمل بسبب الاحترار، بزيادة تفوق 62 مليار ساعة منذ عام 2000.
- القابلية العالمية لتقل فيروس حمى الضنك آخذة في الازدياد⁴⁸، فبلغت مستوى قياسياً في عام

وبحلول نهاية القرن الحادي والعشرين قد تتسبب آثار تغيّر المناخ غير المخففة إلى 1.4 مليار حالة تعرض إضافية سنوياً لأحداث الجفاف، وملياري حالة تعرض إضافية لأحداث التهطل الغزير التي تتسبب، لا محالة، بتزايد خطر الفيضانات⁴¹. وآثار هذه الصدمات على سبل العيش ستعيق التنمية البشرية، وتؤثر على عوامل تتراوح بين توفر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية والتعليم المدرسي. ويدفع الإنفاق الصحي من الأموال الخاصة ما يقارب المائة مليون نسمة إلى الفقر المدقع كل سنة⁴²، وحتى في الحالات التي يتاح فيها التعليم مجاناً، قد تتسبب الصدمات لسبل العيش إلى تسرب كبير للأطفال من المدارس لممارسة الأنشطة المدرية للدخل. فإذا اجتمعت هذه الصدمات المترابطة والمتداخلة، ستؤدي إلى عواقب وخيمة على الصحة العقلية، وقد بدأ الإقرار بذلك يظهر في الاستراتيجيات الوطنية للصحة التي تضعها بلدان عدة للتكيف مع تغيّر المناخ⁴³.

ومن المرجح أن تغيّر المناخ قد أصبح فعلاً قوة دافعة لعدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها (الإضاءة 5-1 في نهاية الفصل)، على النحو المبين في

من المرجح أن تغيّر المناخ قد أصبح فعلاً قوة دافعة لعدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها، وهو يدفع أيضاً عدم المساواة في أبعاد أخرى من التنمية البشرية

2016. وبعبارة أخرى، أصبحت الظروف أكثر مؤاتة لانتقال حمى الضنك.

• في المناطق المرتفعة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ارتفعت قابلية نقل الملاريا بنسبة 27.6 في المائة منذ خط أساس عام 1950. • في منطقة بحر البلطيق، أدت التغيرات في درجات حرارة سطح البحر إلى زيادة مطردة في قابلية تفشي وباء الكوليرا.

وحيث إن البلدان الفقيرة، وكذلك شرائح السكان الفقيرة والضعيفة في مختلف البلدان، تتحمل بدرجة غير متناسبة أعباء الظروف الصحية هذه، يضغط تغير المناخ فعلاً نحو مزيد من عدم المساواة في الصحة، بين البلدان وداخلها على حد سواء⁴⁹.

وفي العديد من البلدان النامية، يتسبب الانكشاف إزاء الفيضانات والجفاف والأعاصير أثناء مرحلة الحمل والطفولة المبكرة بأضرار على النتائج التعليمية والمعرفية في مراحل لاحقة من الحياة. فيرتبط، في جنوب شرق آسيا، التعرض لدرجات حرارة أعلى من المعدل خلال فترة ما قبل الولادة والمراحل العمرية المبكرة مع انخفاض في عدد سنوات التعليم المدرسي، ربما لأن الاحترار له أثر سلبي على التحصيل العلمي في المواقع ذات المناخ المحلي الدافئ والرطب تاريخياً⁵⁰. وثمة أدلة، في بعض البلدان المتقدمة النمو، على أن التعرض للاحتزار في فترة ما قبل الولادة يزيد من خطر دخول الأمهات للمستشفيات، وإدخال المواليد الجدد للمستشفيات ثانية خلال السنة الأولى من أعمارهم، مع آثار متباينة على الشرائح السكانية المختلفة تفضي إلى توسع الفوارق بينها من حيث صحة الأمهات⁵¹. ولهذه الآثار المحتملة لتغير المناخ على التعليم ونتائجه تداعيات واضحة على المساواة بين الأجيال.

وكما ذكر سابقاً، غالباً ما تكون آثار تغير المناخ تفاعلاً بين الانكشاف والتعرض للمخاطر⁵². فيمكن للتعرض لهذه الآثار فعلاً أن يدفعه التعرض للمخاطر إزائها بينما تدفع المجموعات الضعيفة إلى مواقع جغرافية أقل أماناً وأشد عرضة للكوارث، لا سيما في المناطق الحضرية⁵³. وينتشر هذا التعرض للآثار المدفوع بالتعرض للمخاطر إزائها. فمواقع المصانع الملوثة، والطرق السريعة، ومرافق إدارة النفايات⁵⁴، ومطامر القمامة، والحدائق العامة، ومناطق الحفاظ على الطبيعة⁵⁵، وحتى المطارات⁵⁶ وغيرها من مراكز النقل (علاوة على توسيعها) في المناطق السكنية للمجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر أو بقربها يعتمد على قرارات قد تستغل افتقار تلك

المجتمعات إلى النفوذ، إما بشكل صريح أو ضمني. على سبيل المثال، قد تشمل العثرات المحتملة لتحليل التكاليف والمنافع (ويفترض أن يكون موضوعياً ومحايداً وكفؤاً)، الاستغلال الضمني للمجتمعات الضعيفة، من خلال إساءة تفسير القدرة على الدفع أو الرغبة في الدفع، فتستخف منهجياً باحتياجات تلك المجتمعات ورغباتها⁵⁷.

وإذا ما بحثنا في تأثير تغير المناخ على المحاصيل الزراعية. فبدون تحسين التنوع في المحاصيل، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض ملحوظ في المحاصيل الزراعية في العديد من المناطق وعلى مدى القرن الحادي والعشرين. وستشهد المناطق التي يمثل فيها انعدام الأمن الغذائي تهديداً الآن الانخفاض الأكبر⁵⁸. وعدم المساواة المتعلقة بتغير المناخ هو، جزئياً، ظاهرة بيوفيزيائية تركز على التمايز في الانكشاف. وفي المناطق التي ينخفض فيها التقلب المناخي الطبيعي (على غرار المناطق المدارية التي تقع فيها بلدان نامية عديدة)، ستبرز العلامات المناخية بشكل أسرع وأسهل⁵⁹. وتظهر نماذج حديثة أن البلدان الأفقر ستشهد، عموماً، تغيرات تتصل بالطقس قبل البلدان الغنية. فيتوقع، مثلاً، لدرجات الحرارة العليا والندى أن تتغير بشكل ملحوظ في أفريقيا، وأرجاء واسعة من الهند، ومعظم أمريكا الجنوبية بعد احتراز متوسطه 1.5 درجة مئوية في العالم، ولكن المناطق الواقعة في خطوط العرض الوسطى لن تشهد تغيرات كهذه إلا بعد ارتفاع بمتوسط 3 درجات مئوية⁶⁰.

وعدم المساواة الناجم عن تغير المناخ هو أيضاً ظاهرة اجتماعية. يعاني منها الضعفاء من الناس بدرجة أكبر لأن المحاصيل، مثلاً، تعتمد بدرجة أكبر على الأحوال الجوية مع تناقص وسائل الري. وقد تصبح سبل العيش متقلبة مع انحسار آليات استقرار الأسواق كماً ونوعاً. ومع انخفاض الدخل والثروة، تنخفض قدرة الفقراء على تحمل الزيادات في أسعار المواد الغذائية. ومع القوانين التمييزية، تتزايد أعباء أوجه انعدام الأمن التي يعاني منها المهمشون. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف هذه وغيرها، إذ تتجمع الأبعاد البيوفيزيائية والاجتماعية وتدفع نحو الوجهة نفسها: تفاقم عدم المساواة⁶¹.

وقد بدأت النماذج الأخيرة بالتقاط التفاعل بين الأوجه البيوفيزيائية وتلك الاجتماعية، من خلال الترابط المكاني بين إنتاجية البلدان للحبوب، والمكاسب المحققة من خلال التجارة. فلا يؤثر تغير المناخ على محاصيل الحبوب في البلدان على

تتجمع الأبعاد البيوفيزيائية والاجتماعية وتدفع نحو الوجهة نفسها: تفاقم عدم المساواة

نحو يتفرد به كل بلد أو مستقل، بل يتسبب بتغييرات إقليمية تؤثر على محاصيل البلدان بشكل يزداد تشابهاً كلما اقتربت البلدان من بعضها جغرافياً. ولذا، ستتعرض البلدان النامية لضربة مباشرة جراء تغير المناخ مع انخفاض محاصيل الحبوب، وضربة إضافية حين تشهد البلدان المجاورة انخفاضاً مماثلاً. وهذا الانحسار في الإنتاجية عبر الشبكات التجارية المتجاورة سيقلص مكاسب التجارة، وقد يفاقم عدم المساواة في الدخل بين البلدان بنسبة 20 في المائة إضافية على مدى القرن الحادي والعشرين.⁶²

لطالما كانت آليات التغذية الارتدادية مهمة في علم المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بالأنظمة البيوفيزيائية. ويتزايد ظهور آليات التغذية الارتدادية الاقتصادية، من قبيل الآثار التجارية الثانوية، وكذلك تأثير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن المناخ على انبعاثات الكربون. فيمكن للانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي التي يتسبب بها تغير المناخ أن تؤدي بدورها إلى انخفاض استخدام الطاقة وانبعاثات الكربون على مدى القرن الحادي والعشرين. فتنخفض انبعاثات الوقود الأحفوري في بعض السيناريوهات بنسبة 13 في المائة، وهي كافية لإزالة آثار آليات التغذية الارتدادية جراء النظم الطبيعية.⁶³

وهنا أيضاً يتم التحليل التجريبي الحديث توقعات عدم المساواة في الدخل. وقد أشارت دراسة، استخدمت فيها بيانات طولية من أكثر من 11,000 منطقة في 37 بلداً، إلى أن الاحترار، منذ عام 2000، جعل البلدان المدارية أفقر بنسبة لا تقل عن 5 في المائة مما كان يمكنه تحقيقه.⁶⁴ وتلقي الدراسة الضوء أيضاً على أهمية الانكشاف والتعرض كآليتين لأوجه عدم المساواة المتعلقة بالمناخ: فالتفاوتات في الآثار الاقتصادية للاحتترار تدفعها الفوارق في الانكشاف بدرجة أكبر من الفوارق في التعرض. وبعبارة أخرى، يمكن لآثار الاحتترار السلبية أن تمتد لمجتمعات محلية من جميع مستويات التنمية. فليس الغني منها بمعزل عن الاحتترار بسبب غناه، ولا الفقير منها الوحيد المعرض للمخاطر بسبب فقره. ولكن جزءاً من التحدي يكمن في أن الانكشاف إزاء درجات الحرارة الضارة أكثر شيوعاً في المناطق الفقيرة.

وتتطابق ما توصلت إليه الدراسة، من صدارة الانكشاف، نتائج دراسة حديثة أخرى حول آثار التغير على التعليم في 29 بلداً معظمها في المناطق المدارية. وخلصت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي

لرئيس الأسرة المعيشية لا تعزل الأسرة عن الآثار الطويلة الأجل للأحداث المناخية الضارة.⁶⁵ وفي الواقع، يعاني الأطفال من الأسر المعيشية الأكثر تعليماً من تبعات تعليمية أشد، إذ يتسبب الاحتترار بتسوية في التحصيل العلمي. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة حديثة استخدمت فيها بيانات تشمل أربعة عقود إلى نتائج هي على العكس التام: فالبلدان الغنية هي معزولة إلى حد أكبر من البلدان الفقيرة عن آثار تزايد درجات الحرارة.⁶⁶

وبذلك يستمر الجدل حول سؤال محير ومقلق: أيمكن لتغير المناخ أن يطغى على إمكانات الاستجابة التي تتصور عادة على معظم مستويات التنمية البشرية، إن لم يكن على جميعها؟ فبالنسبة إلى البلدان التي يمثل تغير المناخ لها تهديداً وجودياً، فالإجابة مدوية بالإيجاب. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى، إذا كان الانكشاف في آخر الأمر أهم من التعرض، فقد لا يكون تغير المناخ مسألة عليها بالضرورة أن تنمو، أو "تنامي" لتتجاوزها.

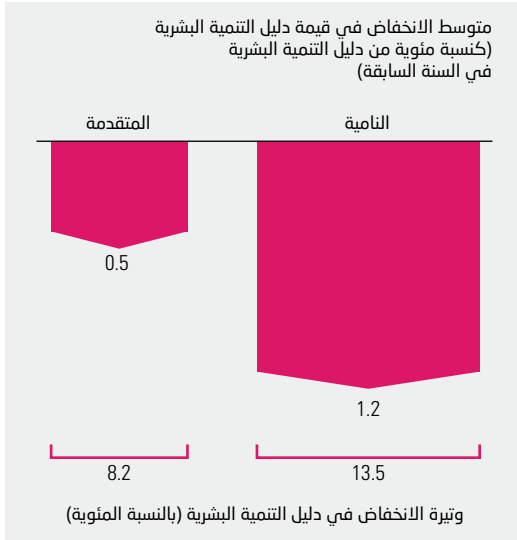
فقد بدأت بلدان، بالفعل، باعتماد الأدوات، وتنفيذ السياسات، والاستثمار في بناء المنفعة إزاء تغير المناخ وغيره من الصدمات، وذلك تحديداً لأن الطرائق القديمة في معالجة الأمور ما عادت كافية للقيام بهذه المهمة.⁶⁷ وترسم البلدان مسارات مختلفة للتنمية، محاولة الاستجابة للواقع المؤلم الذي يتكشف مع تغير المناخ. فباتت البيانات والتكنولوجيا، بما فيها صور الأقمار الصناعية والبذور المقاومة للجفاف، تعتبر جزءاً مهماً من الجهود التطلعية للتكيف مع المناخ.⁶⁸ وكذلك حال القواعد المالية التي تساعد على حماية الاقتصادات من الصدمات المناخية غير المتوقعة.⁶⁹ وعلاوة على كل ما سبق، فبناء المنفعة استثمار اقتصادي جيد. فقد خلصت اللجنة العالمية المعنية بالتكيف إلى أن كل دولار من الاستثمار في التكيف قد يولد مكاسب قيمتها تتراوح بين الدولارين والعشرة.⁷⁰

فإذاً، لا تقوض التحليل التجريبي التي تركز على المسارات المدفوعة بالانكشاف، بالضرورة، مسوغات بناء المنفعة. بل على العكس، إذ قد تقدم هذه البحوث دروساً تاريخية بشأن الأهمية الملحة للجهود الواعية لبناء المنفعة. ويكمن التحدي، من منظور استشاري لعدم المساواة، في التأكد من أن المنفعة إزاء المناخ هي قدرة مشتركة على نطاق واسع، واستثمار في التنمية البشرية ككل، لا مجرد قدرة احتياطية لدى مجموعة مختارة من بلدان ومجتمعات يمكنها تحمل تكلفتها، فالاعتبار الأخير يفسح مجالاً جديداً للتباعد إزاء أزمة مناخ عالمية.

بدأت بلدان، بالفعل،
باعتماد الأدوات، وتنفيذ
السياسات، والاستثمار
في بناء المنفعة إزاء تغير
المناخ وغيره من الصدمات،
وذلك تحديداً لأن الطرائق
القديمة في معالجة
الأمور ما عادت كافية
للقيام بهذه المهمة

الشكل 5-6

ازدادت أزمات التنمية البشرية تواتراً وعمقاً في البلدان النامية



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالنسبة إلى البلدان التي لديها بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2017.

الفئات؛ بل تنحو إلى إحداث أضرار أكبر بالفئات الأشد تعرضاً للمخاطر. وعلى مدى الفترة 1980-2017، سُجّلت في البلدان النامية أزمات في التنمية البشرية بوتيرة أعلى من البلدان المتقدمة النمو، وذلك قياساً بالانخفاض السنوي في قيمة دليل التنمية البشرية، وقد كانت آثار تلك الانخفاضات في قيمة الدليل أشد على البلدان النامية. فبلغ متوسط الانخفاض في قيمة دليل التنمية البشرية عند مواجهة الأزمات 0.5 في المائة للبلدان المتقدمة النمو، غير أنه بلغ 1.2 في المائة للبلدان النامية (الشكل 5-6).

وبلدان التنمية البشرية المنخفضة أشد عرضة للخسائر البشرية والاقتصادية جراء الصدمات، بجميع مصادرها. وفي حين أن بعض الصدمات الشديدة السلبية قد تساوي آثارها بين جميع البلدان⁷⁵، فساكن بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً أفضل تحصيماً من هذه التكاليف لأنهم يتمتعون بخيارات أوسع للاستجابة للصدمات، وبقدرة أفضل على التحرك، وبموارد أوفر من أجل التعافي. وأما ساكن بلدان التنمية البشرية المنخفضة فاحتمال وقوع الوفيات بينهم جراء المخاطر الطبيعية المفضية إلى الكوارث أعلى بعشر مرات من ساكن التنمية البشرية المرتفعة جداً. والتكلفة النسبية للكوارث (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أدنى في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً بحوالي أربع مرات منها في البلدان الأخرى

ولاحظ بعض المحللين أن بعض آثار تغير المناخ قد تكون أصغر من آثار التغير السكاني والنمو الاقتصادي⁷¹. وتعتمد التوقعات بشأن الفقر لدى مستويات معينة من الاحترار على سيناريوهات التنمية بدرجة لا تقل عن اعتمادها على الاحترار نفسه⁷². سبر تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الطرائق التي يمكن من خلالها لمختلف سيناريوهات البيئة وعدم المساواة أن تؤثر في التنمية البشرية في بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة والمرتفعة جداً⁷³.

وعالم يطغى عليه المزيد من عدم المساواة هو مستقبل محتمل، ويعتمد وقوعه، في آخر الأمر، على الخيارات التي تتخذها المجتمعات. سيستمر عدم التخفيف من آثار تغير المناخ في تضيق نطاق الخيارات بمرور الزمن، وقد ترسخت بالفعل بعض ظواهر تغير المناخ بسبب مخلفات الانبعاثات، ورغم ذلك، ما زال من الممكن تغيير الكثير. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة هي نتاج خيارات بشرية، تتوسط فيها بدرجة كبيرة عمليات بيوفيزيائية، ولكن كذلك نظم اقتصادية واجتماعية⁷⁴. ويمكن، بالمقابل، اختيار مسارات التنمية التي تعطي الأولوية للمنة والشمول. فالآثار غير المتناسبة على البلدان الفقيرة (وكذلك الفئات السكانية الفقيرة والمعرضة للمخاطر داخل البلدان) تعكس أوجهاً هيكلية من عدم المساواة تدفع بها ولو جزئياً. وأوجه عدم المساواة تلك، في الدخل والثروة والصحة وغيرها من مكونات التنمية البشرية، إذا كانت تعود بدرجة كبيرة إلى الخيارات الاجتماعية، وهو ما يحتاج به هذا التقرير، فمسار تغير المناخ ومنحى تأثيره على عدم المساواة هو بطبيعته نتيجة الخيارات بدرجة كبيرة، وما زال الوقت متاحاً لاتخاذ خيارات مختلفة.

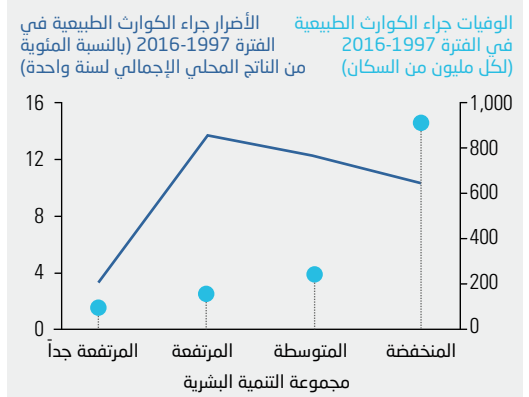
مسارات متباعدة في القدرة على التكيف مع تغير المناخ: عودة إلى التقارب في الإمكانيات الأساسية والتباعد في المعزز منها؟

ينظر هذا القسم في أوجه التفاوت في توزيع الإمكانيات المتعلقة بالصمود إزاء الكوارث المتصلة بالمخاطر الطبيعية. وآثار الصدمات (لا تلك التي ترتبط بالكوارث فحسب، ولكن التي تعود إلى أسباب تتراوح بين النزاع وأزمات معدلات التبادل التجاري) لا تبدو موزعة عشوائياً على مختلف

آثار الصدمات لا تبدو موزعة عشوائياً على مختلف الفئات بل تنحو إلى إحداث أضرار أكبر بالفئات الأشد تعرضاً للمخاطر

الشكل 7-5

كلما انخفض مستوى التنمية البشرية، ازدادت الكوارث فتكاً



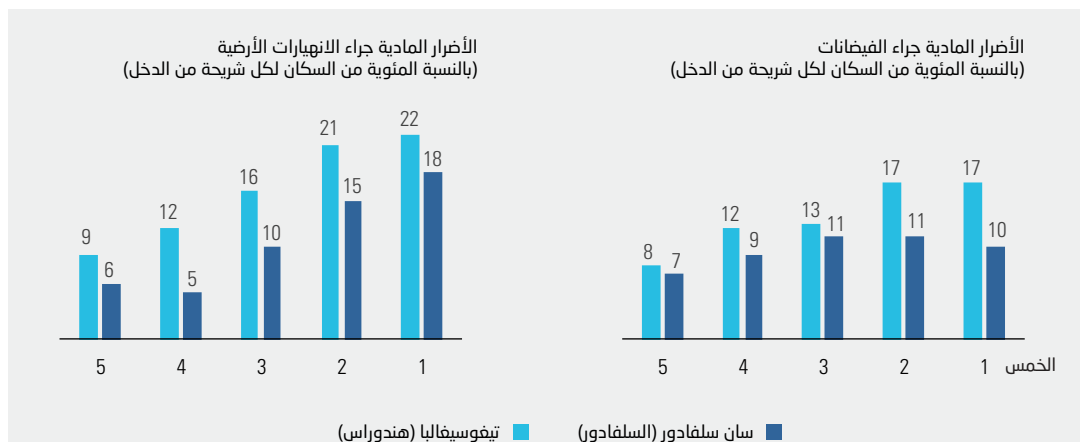
ملاحظة: البيانات هي متوسطات بسيطة لفئات التنمية البشرية. قيم البلدان هي مجموع عدد السكان أو الناتج المحلي الإجمالي على مدى عشرين عاماً، مقسوماً على عدد السكان أو الناتج المحلي الإجمالي في سنة تمثيلية واحدة. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة البيانات الدولية للكوارث في مركز بحوث أوبئة الكوارث (www.emdat.be/database). اطلع عليها في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(الشكل 7-5). بيد أن هذه النتائج دلالية ليس إلا، وينبغي اعتبارها في السياق الأوسع للانخفاض العالمي في عدد ضحايا مخاطر الطبيعة، والتزايد المتسارع في الأضرار الاقتصادية، مع آثارها الموزعة على نحو غير متساو على المناطق المناخية، وذلك حسب طبيعة المخاطر⁷⁶.

والبلدان النامية، في الغالب، تمتلك مصادر أقل للحؤول دون الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية والاستجابة لها⁷⁷. فدعم قوانين البناء وإنفاذها، وإنشاء البنى الأساسية وصيانتها، وإعداد خطط

الشكل 8-5

في السلفادور وهندوراس، كان احتمال تأثر الأفراد في الشرائح الخمسية الدنيا للدخل بالفيضانات والانهيارات الأرضية أعلى من غيرهم



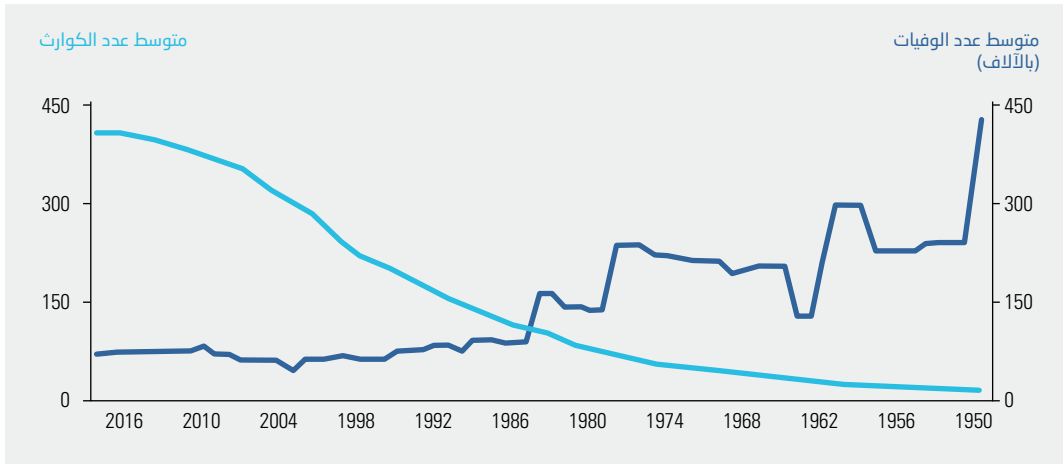
المصدر: (Hallegette and others (2017), بالاستناد إلى Fay (2005).

الطوارئ، وغير ذلك من الاستثمارات، يتطلب توفر الموارد. وحيث إن الفقر والحرمان أكثر انتشاراً في البلدان النامية، فسكانها أشد تعرضاً للمخاطر⁷⁸.

وأما داخل البلدان، فتختلف آثار الكوارث وفقاً للدخل. فالسكان الأفقر هم من يرجح أن يتأثروا بالمخاطر الطبيعية. ففي 12 من 13 دراسة قطرية لبلدان نامية، كانت نسبة الفقراء الذين تأثروا بالمخاطر الطبيعية أعلى من غيرهم⁷⁹. وفي السلفادور وهندوراس، كانت احتمالية تأثر الأفراد في الشرائح الخمسية الدنيا للدخل بالفيضانات والانهيارات الأرضية أعلى من غيرهم (الشكل 8-5). وقد أحرز تقدم في كبح آثار الصدمات المتكررة الكامنة خلف الكوارث. ورغم وقوع عدد كبير من الضحايا الذين كان من الممكن تفادي وقوعهم جراء الفيضانات والجفاف والزلازل، فقد انخفض مجمل عدد الضحايا المسجلين لكل حدث. فقد كان عدد الوفيات في ستينات القرن الماضي وسبعيناته ضعف المسجل على مدى آخر عشرين عاماً، مع أن عدد الأحداث المسجل آنذاك لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من المسجل خلال الآونة الأخيرة (الشكل 8-5). ويعكس ذلك العمل الجيد في الوقاية من الكوارث، والإعداد لها، والاستجابة لها.

وقد حشدت الصكوك الدولية التي مهدت الطريق أمام إطار سندي للحد من الكوارث والمخاطر (2015)، على غرار استراتيجية يوكوهاما (1994)، وإطار عمل هيوغو (2005)، أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم من أجل الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث⁸⁰. ونتيجة لذلك، تتقارب البلدان النامية والمتقدمة النمو في انخفاض التعرض للمخاطر⁸¹.

سجل في العقد الأول من القرن الحالي عدد من الوفيات أقل من ستينات وسبعينات القرن الماضي، رغم ازدياد تواتر وقوع الكوارث الطبيعية



ملاحظة: البيانات هي المتوسطات المتعددة لفترة عشرين سنة. المصدر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث في مركز بحوث أوبئة الكوارث (www.emdat.be/database).

ليانات من إثيوبيا وكينيا والنيجر، أكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية⁸⁶. والصدمات المناخية في الكاميرون تحد من فرص الفتيات لإنهاء التعليم الابتدائي بما يبلغ 8.7 نقطة مئوية. وفي منغوليا، تحد حرائق الغابات من احتمال إتمام الدراسة الثانوية بما يبلغ 14.4 نقطة مئوية⁸⁷.

وقد يزيد تغير المناخ من النزوح القسري للسكان. فشهد عام 2017 حوالي 18.8 مليون حالة من النزوح الداخلي ترتبط بالكوارث، وذلك في 135 بلداً وإقليماً، وقد تسببت بمعظمها الفيضانات (8.6 مليون حالة) والعواصف بما فيها الزواجع والأعاصير والتيفون (7.5 مليون حالة). ورغم أن بلداناً من فئات دخل مختلفة تأثرت بتلك الكوارث، حدثت معظم حالات النزوح في بلدان نامية، حيث يزيد خطر أن يصبح الناس بلا مأوى جراء الكوارث بثلاث أضعاف على البلدان المتقدمة النمو⁸⁸.

وإجمالاً، تختلف آثار تغير المناخ التي تظهر في الكوارث من منطقة إلى أخرى في العالم، مع تحولات في كل من طبيعة الأحداث وإمكانية وقوعها. وهذا يؤثر على القدرة على قياس الآثار وصياغة السياسات (الإطار 3-5). ويبدو أن البلدان المتقدمة النمو لديها مجموعة أوسع من الموارد والمؤسسات التي تمكنها من التأهب للصدمات المفاجئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمناخ، والاستجابة لها على نحو أفضل⁸⁹.

غير أن التقدم المحرز في الحد من العدد المطلق للوفيات يبدو وأنه يراوح مكانه منذ تسعينات القرن الماضي، ومن المرجح أن يكون ذلك نتيجة لقوتين. إحداهما هي التقدم المتزايد في تدابير التكيف، التي أدت إلى التقارب حول الإعداد الأوسع للتصدي للأحداث المتكررة. والثانية هي ازدياد تواتر الصدمات المتعلقة بتغير المناخ وشدتها، بما يزيد الكلفة البشرية في المناطق الأفقر، ويحدث أوجهاً لعدم المساواة. وقد حذر التقرير التوليقي الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2014 من أن "استمرار انبعاثات غازات الدفيئة سوف يسبب المزيد من الاحترار [...] ويزيد احتمال وقوع آثار شديدة وشاملة لا رجعة عنها على البشر والنظم البيئية"⁸². كما أفاد التقرير بأن مخاطر تغير المناخ "موزعة على نحو غير متناسب، وتتعاظم إجمالاً على المحرومين من الأفراد والمجتمعات المحلية في البلدان على جميع مستويات التنمية"⁸³. وحيث إن احتمال إصابة المحرومين بالكوارث أكبر، يمكن لتغير المناخ أن يرسخ الحلقات المفرغة من تدني النواتج والفرص⁸⁴. والصدمات، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ، قد تدفع الناس نحو براثن الفقر. ففي السنغال، تشير بيانات من الفترة 2006-2011 إلى أن إمكانية وقوع الأسر المعيشية المتضررة من الكوارث الطبيعية في الفقر تزيد بنسبة 25 في المائة على غيرها⁸⁵. إلا أن آثار الكوارث الطبيعية لا تنحصر في الدخل. فالأطفال الذين يولدون أثناء الجفاف، وفقاً

حيث إن احتمال إصابة المحرومين بالكوارث أكبر، يمكن لتغير المناخ أن يرسخ الحلقات المفرغة من تدني النواتج والفرص

الأربعة الميمنة سابقاً. ومع تغيّر المناخ، يبدو أن المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم تواجه، وبوتيرة متسارعة، "المفاجآت" (أي الصدمات خارج الخبرات التاريخية)².

ولا تختفي البنية الأساسية للصدمات مع تغيّر المناخ، بل تتطور إلى عملية مختلفة قد تصبح معها أطر السياسات الحالية غير مكتملة. وقد تتخذ بعض آثار تغيّر المناخ شكل ما يسمى بـ"البجعات السوداء"، أي أحداث ينخفض احتمال وقوعها ولكن تعظم آثارها فلا تمتلك المؤسسات العامة والخاصة إمكانات الاستجابة لها. وفي حالات أخرى تكاد تكون الآثار مجهولة بالكامل، ولا يمكن التنبؤ بها، كما هو الحال لدى رصد أحداث لم تشهد من قبل (مثل درجات الحرارة القياسية الجديدة). وتعتمد القدرة على النجاح في التكيف مع تغيّر المناخ، آخر الأمر، على توفر الموارد لوضع نظام معزز للتأهب والاستجابة³.

عندما يتكرر وقوع حدث، من المرجح أن تتكيف المجتمعات معه من خلال التعرف على أربعة من أوجهه:

- طبيعة الصدمة.
 - احتمال حدوث الصدمة.
 - آثار الصدمة على الرفاه.
 - الإجراءات الرامية إلى الحد من الأضرار.
- فتتراكم المعارف العامة بمرور الزمن، مسترشدة بالظروف التاريخية، وتستفاد الدروس بشأن التدابير الناجمة للحد من آثار الصدمات السلبية. ولذا، حين تكون الأحداث غير مؤكدة، إلا أن آثارها "معروفة" من التجربة التاريخية، يسهل تطوير آليات التكيف، والنتيجة النهائية هي حدوث انخفاض كبير في الآثار السلبية للصدمات¹. ويقع هذا النوع من التكيف في جميع المجتمعات، ولكن بطرائق مختلفة. ومع ذلك، حين تقع أحداث خارج المعتاد تاريخياً، تتدنى كثيراً القدرة على التنبؤ بالجوانب الهامة

ملاحظات

1. يمكن مثلاً، الرجوع إلى (Clarke and Dercon (2016). للاطلاع على مثال يستند إلى تأثير المناخ على درجة حرارة المحيطات، الاطلاع على (Pershing and others (2019). والنسبة إلى التبعات، من حيث الحاجة إلى تطوير قدرة الآثار المترتبة في ما يتعلق بضرورة تطوير قدرة تخطيطية، بدلاً من الارتداذية، للاستجابة للصدمات المفاجئة، الاطلاع على (Ottersen and Thomas (2019). 3. يمكن الاطلاع، مثلاً، على (Farid and others (2016). المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

تفشي أوجه عدم المساواة والإجحاف البيئية: نظرة عالمية إلى النفايات واستهلاك اللحوم واستخدام المياه

إنتاج تدرجات مألوفة وترسخها، كما يظهر من المناقشات حول المناخ في مواضع أخرى من هذا التقرير. ويلقي الجزء المتبقي من هذا الفصل نظرة على بعضها، وذلك في أشكال النفايات واللحوم واستخدام المياه.

النفايات

تأتي النفايات⁹³ من تدفق مواد، غالباً في أشكال منتجات، عبر شرائح المجتمع. والمزيد من النفايات يعني، على العموم، تزايداً في استخراج المواد الخام في المراحل الأولية، من التعدين إلى إزالة الغابات، مع ما يصاحب ذلك من آثار سلبية على الموائع الطبيعية. كما يعني المزيد من تحويل المواد الخام إلى منتجات، وينطوي ذلك عادة على كثافة في استخدام الطاقة في الصناعة (وخاصة من الوقود الأحفوري)، واستهلاك المياه وانبعث الملوثات عبر شبكات مترابطة.

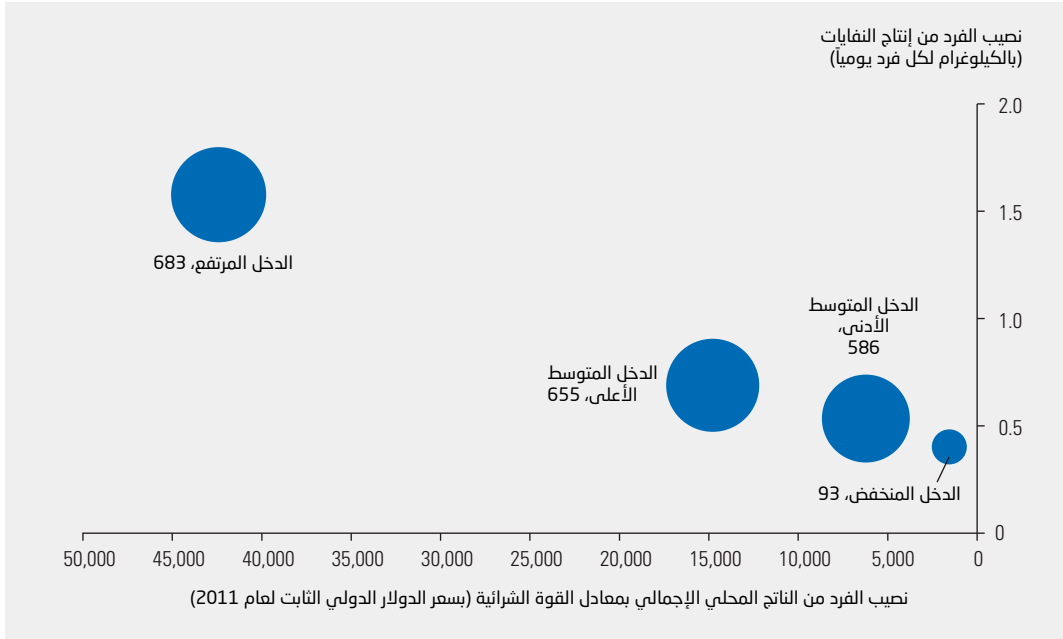
تتطلب إدارة النفايات النقل والطاقة. وهي من العوامل الشديدة الإسهام في تغيّر المناخ. ويعود حوالي 5 في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة إلى إدارة النفايات (ولا تشمل النسبة الانبعاثات جراء النقل)، ويدفعها بالدرجة الأولى هدر

لأوجه عدم المساواة والإجحاف البيئية جذور أعمق من أزمة المناخ الراهنة⁹⁰. ولحركة العدالة البيئية روابط قوية مع حركات العدالة الاجتماعية الأخرى⁹¹. وفي نهاية المطاف، لا تتعلق أوجه عدم المساواة البيئية، ولا العدالة البيئية، بالبيئة فقط. بل تعبر عن أعرف اجتماعية مشتعلة، وقوانين وممارسات تمييزية، هي بدورها تجليات لعدم المساواة في أبعاد مختلفة، يتخذ العديد منها شكل أوجه عدم المساواة الأفقي⁹². وبذلك تصبح أوجه عدم المساواة البيئية بمنزلة عدسة مكبرة تتيح فهم الأشكال الأخرى من عدم المساواة ومعالجتها، وتوزيع النفوذ والقدرة على صنع القرار على نطاق أوسع.

ما زال العديد من أوجه عدم المساواة والإجحاف البيئية قائماً في جميع أنحاء العالم. وهذه الأوجه كثيرة، ومنتشرة، وراسخة لأن الفوارق في النفوذ (وفي كيفية بسطه) هي أيضاً كذلك. وتعمل أوجه عدم المساواة البيئية على نطاقات عديدة، فتعيد

تصبح أوجه عدم المساواة البيئية بمنزلة عدسة مكبرة تتيح فهم الأشكال الأخرى من عدم المساواة ومعالجتها، وتوزيع النفوذ والقدرة على صنع القرار على نطاق أوسع

متوسط ما ينتجه كل فرد من النفايات أكبر في البلدان الغنية



المصدر: Kaza and others 2018.

الأرض، أي أعماق البحار، يتضمن أكبر خزانات الجسيمات البلاستيكية، التي عثر عليها أيضاً في الغلاف الجوي والجبال النائية¹⁰⁰.

في عام 2016، ولد العالم أكثر من ملياري طن متري من النفايات الصلبة، أو 0.74 كيلوغرام لكل شخص يومياً، وهو متوسط يتفاوت كثيراً من بلد إلى آخر (بين 0.11 إلى 4.54 كيلوغرام)¹⁰¹. وفي إطار سيناريو بقاء الأمور على حالها، يتوقع أن يتنامى مجمل إنتاج النفايات ليبلغ 3.4 مليار طن متري بحلول عام 2050، وأن يشهد نموه الأسرع في بلدان الدخل المنخفض ليتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2050. ومتوسط ما ينتجه كل فرد من النفايات أكبر في البلدان الأغنى، وأقل في البلدان الأفقر (الشكل 10-5).

وتتباين معدلات جمع النفايات من بلد إلى آخر، وداخل البلد الواحد. فيكاد يشمل الجميع في بلدان الدخل المرتفع، ودون تفاوت يذكر بين المناطق الحضرية والريفية. وتراجع معدلات جمع النفايات في مستويات الدخل الأقل، مع بروز تفاوت صارخ بين المناطق الحضرية والريفية. ويتخلص من حوالي 40 في المائة من النفايات، على الصعيد العالمي، من خلال مطامر القمامة، مقابل ثلث يلقي في الهواء الطلق. والغالبية العظمى من النفايات في بلدان الدخل المنخفض تلقى في الهواء الطلق،

الأغذية وسوء الإدارة⁹⁴. وحين تحرق النفايات في الهواء الطلق، تساهم في تلوث الهواء والمخاطر الصحية؛ وعندما تودع في مطامر القمامة، تشغل حيزاً ويمكن أن تطلق السموم في التربة والمياه الجوفية.

كما تجد النفايات طريقها إلى المجاري المائية والمحيطات. فينتهي أكثر من 270,000 طن من النفايات البلاستيكية في المحيطات في العالم، حيث تركزها الدوامات المائية في رقع هائلة من القمامة⁹⁵. وقد حدد حتى الآن ثلاث من هذه الرقع: واحدة في شمال المحيط الهادئ (رقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ)، وواحدة في جنوب المحيط الهادئ، وأخرى في شمال المحيط الأطلسي⁹⁶. تبلغ مساحة رقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ 1.6 مليون كيلومتر مربع (أي ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا)، وتوجد في أجزاء منها ما يزيد على 100 كيلوغرام من البلاستيك للكيلومتر المربع⁹⁷. ويمكن للمنتجات البلاستيكية أن تدور في المحيطات لسنوات، لتتحلل تحت أشعة الشمس إلى جسيمات بلاستيكية، فتتشكل فيما يشبه حساء مفلأ تستهلكه الطيور والأسماك⁹⁸. ولا تنحصر الجسيمات البلاستيكية في سطح البحر؛ بل وثق وجودها في أعمدة المياه وتجمعات الحيوانات في أعماق البحار⁹⁹. وقد يتبين أن أكبر حيز للحياة على

ينتهي أكثر من 270,000 طن من النفايات البلاستيكية في المحيطات في العالم، حيث تركزها الدوامات المائية في رقع هائلة من القمامة

وتتناقص نسبة الإلقاء في الهواء الطلق مقابل ازدياد نسبة مطامر القمامة مع ازدياد مستوى الدخل في البلد. ويستخدم الترميد، بالدرجة الأولى، في بلدان الدخل المتوسط الأعلى والدخل المرتفع. وعادة ما تفوق كمية النفايات الصناعية بكثير كمية النفايات البلدية الصلبة، وتندرج على نحو حاد وفقاً لمستوى دخل البلدان. وعلى العموم، لا تمثل إعادة التدوير وسيلة معتبرة للتخلص من النفايات إلا في بلدان الدخل المرتفع¹⁰².

وبالإضافة إلى الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، عدم المساواة من حيث النفايات جلي داخل البلدان¹⁰³. فمواقع النفايات، والمصانع الملوثة، والمطارات والطرق السريعة بصخبها وضوضائها منفرة للنفوس، وخطرة على الصحة، فلا يكاد مجتمع محلي يرغب في وجودها قربها. ولذا، ففوقها في المجتمعات المحلية الأفقر يعكس أشكالاً أخرى من عدم المساواة.

استهلاك اللحوم

الإنتاج الحيواني مهم من أجل سبل العيش والاقتصادات. ويعمل فيه ما لا يقل عن 1.3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ويدعم سبل عيش حوالي 600 مليون أسرة معيشية فقيرة معظمها في البلدان النامية¹⁰⁴، حيث يمثل ما نسبته 20 في المائة من مجمل الإنتاج الزراعي. والأغذية الحيوانية المصدر مكونات مهمة في النظم الغذائية

الإطار 4-5

آثار التحوّل في النظم الغذائية العالمية على التنمية البشرية المستدامة

الصحية والمغذية، وتساهم بشكل خاص في نمو الأطفال المتوازن وتطورهم الإدراكي. وتشمل فوائد الماشية العديدة أنها تساعد على حماية الأسر المعيشية من آثار الصدمات السلبية، على غرار حالات الجفاف¹⁰⁵.

الماشية هي أكبر مستخدم زراعي للموارد من الأراضي، فالمراعي والأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الأعلاف تمثل حوالي 80 في المائة من مجمل الأراضي الزراعية (بينما لا تمثل إلا 37 في المائة من البروتينات المستهلكة على صعيد العالم، و18 في المائة من السعرات الحرارية بعد شمول منتجات تربية الأنواع المائية)¹⁰⁶. ويوجه خمس المياه العذبة المتاحة في العالم إلى إنتاج الماشية¹⁰⁷. ترتبط كثافة استخدام الماشية للموارد ارتباطاً وثيقاً، وبصورة مباشرة وغير مباشرة، مع أوجه قلة الكفاءة في استخدام الطاقة في نظم إنتاج الأغذية الحيوانية. ومعظم المواد النباتية التي تتناولها الحيوانات، بما فيها الأعلاف، تستخدمها الحيوانات نفسها بدلاً من تخزينها كعضلات أو دهون للاستهلاك البشري. وتختلف نسب الخسارة، لكنها تقدّر بأنها عالية وقد تبلغ 90 في المائة¹⁰⁸، ما يجعل الحيوانات، بالنسبة إلى البشر، مصدراً غير كفؤ للسعرات الحرارية. فمقابل كل سعرة حرارية، يتطلب إنتاج الأغذية الحيوانية أراضٍ وموارد أكثر بكثير من تلك التي تتطلبها كمية مكافئة من الأغذية النباتية¹⁰⁹.

الماشية هي أكبر مستخدم زراعي للموارد من الأراضي، فالمراعي والأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الأعلاف تمثل حوالي 80 في المائة من مجمل الأراضي الزراعية

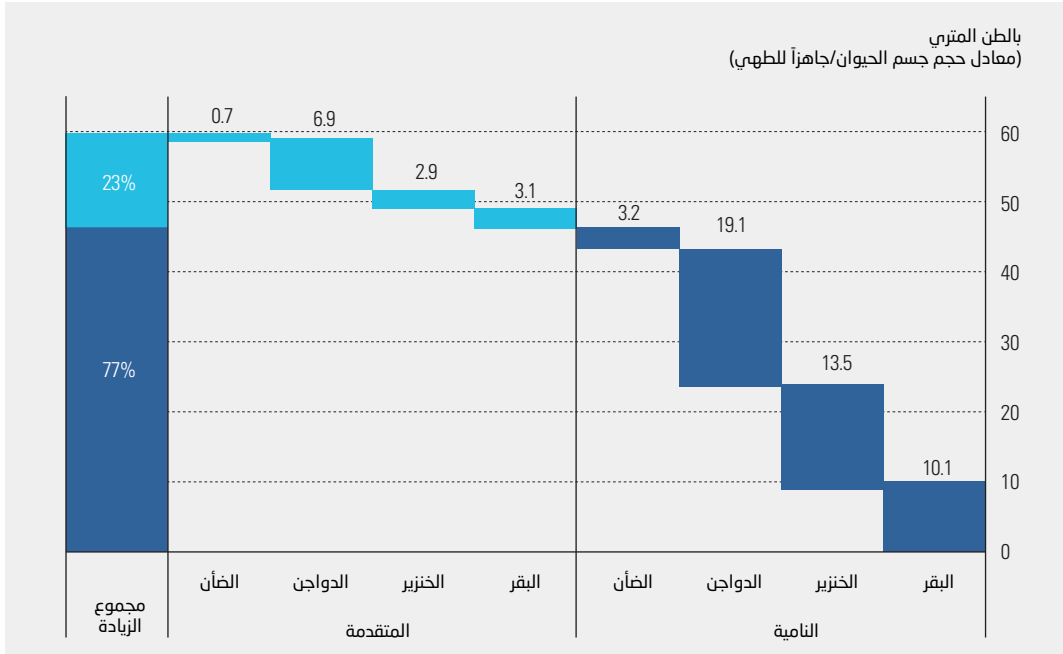
المنهجية، التي لم تخل من الجدل، شككت في مدى تأثير الحد من استهلاك اللحوم الحمراء والمجهزة على تحسين المؤشرات الصحية الرئيسية⁴. وقدرت دراسات عديدة آثار النظم النباتية المفذية على متغيرات عدة منها خفض مجموع معدلات الوفيات⁵. ولكن هذه الفوائد لا يشترك فيها الجميع على قدم المساواة، فعلى أساس نصيب الفرد، قد تستفيد بلدان الدخل المرتفع والمتوسط بدرجة أكبر نتيجة التخفيف من استهلاك اللحوم الخضراء وتدني استهلاك الطاقة⁶. ولذا، قد يحسن التحوّل العالمي نحو نظم غذائية نباتية ومستدامة ومغذية والصحة على الصعيد العالمي المجمل، غير أنه قد يزيد بعض أنواع عدم المساواة في الصحة بين البلدان سوءاً.

تحوّل النظم الغذائية العالمية نحو مزيد من الأغذية النباتية، وإلى اتباع المبادئ العامة للتغذية الجيدة، سيؤثر على أبعاد عدة للتنمية البشرية المستدامة، بالمجمل وكذلك من حيث التوزيع. وسيستفيد من ذلك المناخ أيضاً. ويشير تقدير إلى أن التغييرات في النظم الغذائية ستخفض انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالإنتاج الغذائي بنسب تتراوح بين 29 و70 في المائة بحلول عام 2050¹. وعلى أساس نصيب الفرد، ستخفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان الأغنى كما في البلدان الأفقر، فينتقل عدم المساواة بينهما من حيث انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون². والمحرك الأساسي لذلك هو تخفيضات استهلاك اللحوم الحمراء، التي تحمل أيضاً فوائد للصحة³ (مع أن سلسلة من الاستعراضات

ملاحظات

1. Springmann and others 2016. 2. Springmann and others 2016. 3. Springmann and others 2016. 4. Springmann and others forthcoming; Verrooij and others forthcoming. 5. Johnston and others (forthcoming) and Carroll and Doherty (2019). يمكن الإطلاع أيضاً على Zeraatkar, Han and others forthcoming; Zeraatkar, Johnston and others forthcoming. 6. Springmann and others 2016. Key and others 2009; Le and Sabaté 2014; Orlich and others 2013; Springmann and others 2016; Tilman and Clark 2014.

البلدان النامية ستكون هي المحرك للنسبة الأكبر من ارتفاع إنتاج اللحوم حتى عام 2030



المصدر: FAO 2018.

المائة تأثيراً من بين المنتجين. ولا يرجح نجاح نهج موحد ملائم للجميع، بيد أن فرصاً كثيرة تتوفر للحد من التفاوت بين المزارع والتخفيف من الآثار البيئية لإنتاج الأبقار والماشية، بل الإنتاج الزراعي عموماً. والحد من الخسائر في سلسلة الإمداد خيار ممكن آخر، وكذلك الحد من الطلب على اللحوم حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. فمثلاً، وعلى أساس كل وحدة من البروتين، تفوق انبعاثات غازات الدفيئة التي يصدرها أدنى 10 في المائة من منتجي الأبقار ما يصدره منتجو البازلاء بنحو 36 ضعفاً¹¹³.

وتفوق الفوائد البيئية المترتبة على تغيير النظم الغذائية ما يمكن للمنتجين أنفسهم تحقيقه (الإطار 4-5)¹¹⁴. إلا أن الاتجاه يتخذ منحى معاكساً، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى النمو السكاني، ولكن أيضاً إلى متغيرات أخرى تؤدي إلى زيادة الطلب على الأغذية الحيوانية، على غرار التوسع العمراني وارتفاع نصيب الفرد من الدخل¹¹⁵. فارتفع، بين عامي 2000 و2014، الإنتاج العالمي للحوم بنسبة 39 في المائة، وللحليب بنسبة 38 في المائة. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن إنتاج اللحوم، بحلول عام 2030، سيتزايد بنسبة 19 في المائة أخرى عمّا كان عليه خلال الفترة 2015-2017، وأن البلدان النامية ستمثل جلّ هذه الزيادة (الشكل 5-11) كما يتوقع أن يزداد إنتاج

ونسبة تصل إلى 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة التي ينتجها القطاع الزراعي العالمي تتأتى من إنتاج الماشية، الذي يضيف 7.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أو 14.5 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ على الصعيد العالمي¹¹⁰. تنبثق الانبعاثات عبر سلسلة الإمداد، وتشمل أهم مصادرها على مستوى المزارع إنتاج العلف، والتخمر المعوي، والفضلات الحيوانية والتغيرات في استخدام الأراضي¹¹¹. والأبقار مسؤولة عن نحو ثلثي انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالماشية، وذلك في المقام الأول في شكل انبعاثات غاز الميثان، وهو أحد غازات الدفيئة، وقدرته على حبس الحرارة أعلى بثلاثين ضعفاً من ثاني أكسيد الكربون¹¹².

وتحسين إدارة المزرعة هو أحد سبل الحد من هذه الآثار البيئية وغيرها. وتتباين انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير من مزرعة إلى أخرى بالنسبة إلى العديد من المنتجات الزراعية. وليست الماشية استثناء. وإذا صنفت مزارع الأبقار كمصادر لانبعاثات غازات الدفيئة، ينتج أعلى 10 في المائة منها تلك الغازات لكل وحدة من البروتين بحجم يفوق بـ 12 ضعفاً ما ينتجه أدنى 10 في المائة. فتركز المشكلة في أعلى سلم هذا التصنيف، ويصدر معظم الانبعاثات التي تتأتى من رعاة البقر من أعلى 25 في

نسبة تصل إلى 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة التي ينتجها القطاع الزراعي العالمي تتأتى من إنتاج الماشية، الذي يضيف 7.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أو 14.5 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ على الصعيد العالمي

الحليب بنسبة 33 في المائة خلال الفترة نفسها¹¹⁶. وعلى الرغم من أن البلدان النامية ستدفع عجلة النمو لإنتاج اللحوم في المستقبل، لا تزال البلدان الأغنى في العالم هي الأكثر استهلاكاً للحوم، ويتوقع استمرار ذلك في المستقبل أيضاً¹¹⁷.

مع تزايد الدخل، تتجه النفقات على الأغذية نحو تفضيل الأغذية الغنية بالمغذيات، مثل الأغذية الحيوانية (فانون بينيت)¹¹⁸. ويعزى ذلك، جزئياً، إلى الفوائد الغذائية للحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال في الأسر الفقيرة. وهناك أوجه واضحة من عدم المساواة في الإنفاق على اللحوم بين شرائح الدخل، ولكن مع ارتفاع الدخل، تنقلص أوجه عدم المساواة في استهلاك اللحوم¹¹⁹.

والتوقعات بشأن استهلاك اللحوم، وأوجه عدم المساواة، لا تأخذ في الحسبان الوقائع المفاجئة، كالفقرات التكنولوجية التي يمكنها أن تحدث تغييرات جذرية تغير المسارات الراهنة، وتحد من الأضرار البيئية. ويقدر بأن 31 شركة ناشئة تتنافس على زيادة تسويق البروتينات الحيوانية الاصطناعية¹²⁰. وسوف تأتي المنافسة من مصادر أخرى، ولا سيما بدائل اللحوم النباتية بالكامل. بيد أن هذه الحلول قد تسفر عن مجالات جديدة للتباعد لأن المرجح أن يبدأ انتشار هذه المنتجات في البلدان الغنية في بادئ الأمر¹²¹. وإذا أتاحت هذه الأغذية فوائد إضافية في الحد من الأمراض غير المعدية، فقد تتفاقم مع انتشارها أوجه عدم المساواة في الصحة.

استخدام المياه

المياه والصرف الصحي أساسيان لتحقيق التنمية البشرية. والحصول عليهما معترف به ضمن حقوق الإنسان¹²². والتوسع على مدى العقدين الماضيين في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة لم يحل دون بقاء فجوات كبيرة. وحتى عام 2017، كان 29 في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. والفجوة أكبر في ما يتعلق بمرافق الصرف الصحي، تبلغ 55 في المائة¹²³.

وتتأثر البيئة والمجتمعات بمقدار المياه الذي يستخدمه الأفراد وبطرق استخدامه. فقد ازداد سحب المياه في العالم سبع مرات تقريباً خلال القرن الماضي، على نحو تجاوز نمو السكان بـ 1.7 مرات¹²⁴. ويوجّه معظم هذا السحب للاستخدام الزراعي

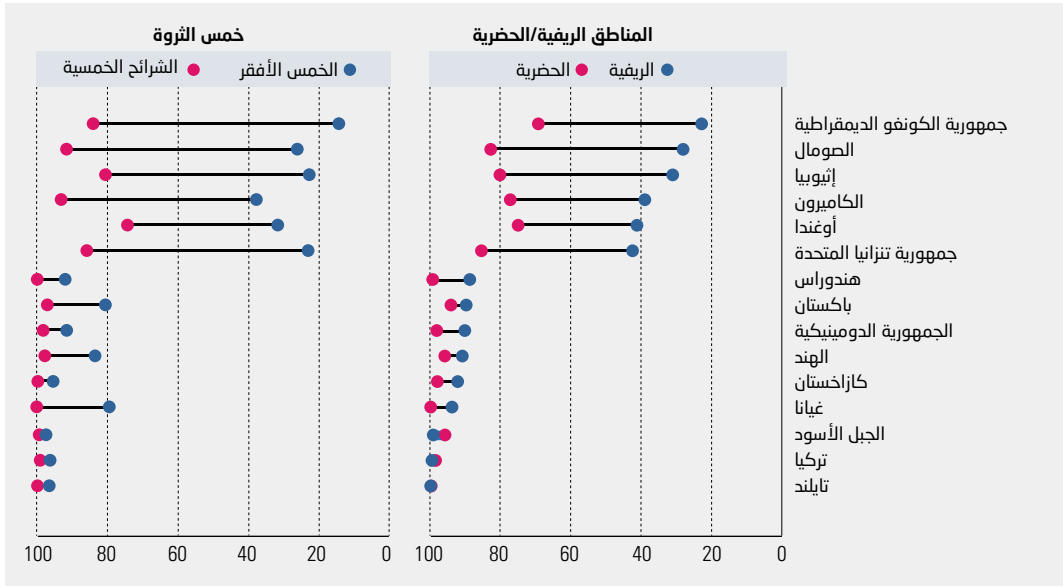
(69 في المائة)، فالصناعي (19 في المائة) فالبليات (12 في المائة)¹²⁵. وقد بذلت محاولات لإنشاء حيز تشغيلي آمن ومجدٍ باستخدام المياه على الصعيد العالمي¹²⁶. ويجرى استعراض الأسس المفاهيمية للنظر في الحدود دون الوطنية والتوسع إلى ما بعد الاستخدام الاستهلاكي للمياه الزرقاء (المياه العذبة في شكل الأنهار، والبحيرات، والمياه الجوفية، وما إلى ذلك) وأيضاً بما يشمل المياه الخضراء (رطوبة التربة التي تتبخّر أو ترشح) وعناصر أخرى من الدورة الهيدرولوجية العالمية الدينامية. ويبقى الكثير من أعمال التحليل والإدارة والسياسة العامة على النطاق الوطني وعلى نطاقات مكانية أصغر، مثل الأحواض¹²⁷.

وفي هذه النطاقات المكانية بالتحديد يظهر الإجهاد المائي، وندرة المياه، وأزماتها. ووفقاً لبعض التقديرات، يعيش حوالي 4 مليارات شخص، أي ثلثا سكان العالم تقريباً، في ظروف تشد فيها ندرة المياه لمدة شهر واحد على الأقل في السنة¹²⁸. ويواجه نصف مليار شخص ندرة المياه على مدار السنة¹²⁹. ويتعرض للإجهاد المائي ثلث أكبر شبكات الخزانات الجوفية في العالم البالغ عددها 37¹³⁰. وعلى الصعيد العالمي، يتوقّر ما يكفي من المياه العذبة لتلبية الطلب السنوي، لكن عدم الاتساق في المكان والزمان بين المياه والإمداد يؤدي إلى ندرة المياه. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2006 إلى أن القيود على الإمداد المادي ليست المشكلة الأساسية. ذلك أن جذور أزمة المياه ضاربة في الفقر، وعدم المساواة، وعدم التكافؤ في علاقات القوة، وسياسات إدارة المياه الرديئة التي تفاقم ندرة المياه¹³¹.

والبصمة المائية هي إحدى الطرق لفهم الاستخدام البشري للمياه وقياسه. ولكل بلد بصمة مائية وطنية، أي كمية المياه المنتجة أو المستهلكة للفرد الواحد. وتشمل البصمة المياه الافتراضية، أي تلك المستخدمة في إنتاج بعض السلع كالأغذية أو المنتجات الصناعية. وتشكل الزراعة، في جميع البلدان، العنصر الأكبر والأوحد (92 في المائة) لبصمة استهلاك المياه، والحبوب العنصر الفرعي الأكبر (27 في المائة)، تليها اللحوم (22 في المائة)، فمشتقات الحليب (7 في المائة)¹³². وبسبب اشتغال البصمة المائية الوطنية للاستهلاك على مياه افتراضية مستوردة، لدى بعض البلدان بصمة مائية أكبر بكثير من المتوقع، بناءً على ثروة كل بلد من الموارد المائية فحسب. ولحركة المياه الافتراضية عبر الحدود أهميتها. وفي الفترة 1996-2005،

ازداد سحب المياه في العالم سبع مرات تقريباً خلال القرن الماضي، على نحو تجاوز نمو السكان بـ 1.7 مرات. ويوجّه معظم هذا السحب للاستخدام الزراعي

في بعض البلدان، تبلغ التغطية الأساسية بالمياه والمرافق الصحية للخمس الأغنى من السكان ضعف التغطية على الأقل للخمس الأفقر



المصدر: UNICEF and WHO 2019.

المدارة بطريقة مأمونة. وأوجه عدم المساواة في الثروة كبيرة في العديد من البلدان. ففي عدد منها، تبلغ التغطية الأساسية بالمياه والمرافق الصحية للخمس الأغنى من السكان ضعف التغطية على الأقل للخمس الأفقر (الشكل 5-12). ومن حيث المياه، تزيد أوجه عدم المساواة في الثروة على أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية داخل البلد الواحد. وفي حين تحسنت تغطية المياه والمرافق الصحية عموماً على مدى العقدين الماضيين في معظم البلدان، ولكن ليس كلها، لم تشهد أوجه عدم المساواة في الثروة تحسناً مماثلاً. وتراجعت أوجه عدم المساواة في بعض البلدان؛ وازدادت في بعضها الآخر¹³⁷.

وكما هو الحال بين المناطق الحضرية والريفية، يمكن أن تخفي المتوسطات الوطنية تفاوتات وأوجه حرمان على مستويات دنيا. وفي جنوب أفريقيا، سجل مؤشر جيني الوطني للمياه المنقولة بالأنابيب قيمة 36، لكنه يتفاوت بشكل كبير في ما بين مقاطعات البلد إذ يتراوح بين 06. (الأقل عدم مساواة) و57. (الأكثر عدم مساواة)¹³⁸. والحد من عدم المساواة في الحصول على المياه واستخدامها لا يعني حرمان الناس من حقهم في المياه، فهو حق يضمنه دستور جنوب أفريقيا وتؤكدته التشريعات التي تتناول المرافق الصحية¹³⁹. وحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف

ارتبط حوالي خمس البصمة المائية العالمية بالسلع المصدرة، وكان لتجارة المحاصيل حصة الأسد منها¹³³.

وتتفاوت البصمة المائية إلى حد كبير بين البلدان، ولا سيما في البلدان النامية حيث التفاوت الأكبر. والواقع أن البصمة المائية الوطنية للاستهلاك في بعض هذه البلدان تساوي بصمة البلدان المتقدمة النمو أو تتجاوزها¹³⁴. ويعزى ارتفاع البصمة المائية في بعض البلدان النامية إلى انخفاض الكفاءة في استخدام المياه في المنتجات المستهلكة أكثر مما يعزى إلى ارتفاع الاستهلاك الإجمالي لتلك المنتجات في حد ذاتها¹³⁵، مع أن ارتفاع الاستهلاك يمكن أن يكون ذا دلالة أيضاً¹³⁶. ويشير ذلك إلى الإمكانيات الهائلة لتحسين الكفاءة. كذلك تتفاوت مستويات الحصول على المياه واستهلاكها بشكل كبير داخل البلدان. ينبغي النظر في إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، إذ لا تزال التفاوتات الكبيرة قائمة بين البلدان وداخلها. ولطالما كانت الفجوات في التغطية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية شديدة الأهمية. وعلى الصعيد العالمي، تقلصت الفجوات خلال العقدين الماضيين، من 47 إلى 32 نقطة مئوية في مجال خدمات المياه التي تدار بطريقة مأمونة، ومن 14 إلى 5 نقاط مئوية في مجال خدمات الصرف الصحي

في العديد من البلدان، تبلغ التغطية الأساسية بالمياه والمرافق الصحية للخمس الأغنى من السكان ضعف التغطية على الأقل للخمس الأفقر

الصحي مؤكّد أيضاً في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب إعمال هذا الحق قطع شوط كبير في الحد من أوجه عدم المساواة.

وأزمات المياه المتزايدة الشدة التي يعاني منها العالم أجمع هي السبب في ما يراه البعض تحوّلاً أساسياً في موارد المياه العذبة وإدارتها. والنهج التي تركز فقط على تلبية الطلب على المياه تنحسر ليظهر محلها المزيد من النهج المتعددة الأوجه التي تأخذ بالحسبان القيود المختلفة على الإمداد، وقيمة المياه من حيث الأبعاد الاجتماعية والبيئية الأوسع، وتكاليف الاستخدام البشري وكفاءته. وتظهر نهج تركز على الترابط بين المياه والموارد الأخرى، كالطاقة والغذاء والغابات، فتحدد أوجه ذلك الترابط وكيفية الاستجابة لها¹⁴⁰. ويؤدي كلٌّ من نظم الإنتاج الاقتصادي والاتجاهات الديمغرافية وتغيّر المناخ دوراً كبيراً في هذا التحول، وكذلك تفعل التكنولوجيا. فأدى، مثلاً، انتشار تكنولوجيا الري الدقيقة والمتطورة على مدى العقدين الماضيين إلى تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة. وتغيّر التكنولوجيات الحديثة أيضاً ملامح معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتحول التصورات بشأن الاستمرارية الاقتصادية لتحلية مياه البحر. وتوفر تكنولوجيات الاستشعار عن بعد بيانات في الزمن الحقيقي. كما يمكن لكل من عدادات المياه الذكية وتحسين سياسات تسعير المياه أن يحسن الكفاءة¹⁴¹. والاستجابة لهذه الأدوات والاتجاهات وتحديد مسارها (أي مدى جعل الإدماج مبدأ أساسياً للتحول إلى استدامة المياه العذبة) سيؤديان دوراً كبيراً في تحديد ما إذا كانت حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي ستتحقق على نحو تصاعدي، وإن كانت أوجه عدم المساواة فيهما ستتخفف، وما إذا سيتبع مسار يفضي إلى الاستدامة في استخدام المياه.

في معزل عن الماضي: خيارات جديدة لصالح الإنسان والأرض

يبين هذا الفصل أن أوجه عدم المساواة البيئية عديدة، وبأنها ترتبط على نحو وثيق بأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. فهي تعكس الطريقة التي يوزع فيها ويمارس النفوذ الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تقاطع هذين الوجهين من النفوذ، سواء أكان بين البلدان أم داخل البلد

الواحد. وفي كثير من الأحيان، تنبع أوجه عدم المساواة والإجحاف البيئية هذه من تدرج راسخ في النفوذ، يعود إرثه إلى عقود من الزمن؛ بل وإلى قرون بالنسبة إلى تغيّر المناخ. فالبلدان والمجتمعات المحلية التي تتمتع بالنفوذ الأكبر حوّلت، وبغض النظر إن كان ذلك عن وعي أم لا، بعض التبعات البيئية لاستهلاكها إلى الفقراء والمعرضين للمخاطر، وإلى الفئات المهمشة، وإلى أجيال المستقبل. فأوجه عدم المساواة البيئية هي، إلى حد كبير، خيارات، وطرائق معالجتها هي أيضاً خيارات، ولكن لا يمكن اتخاذها على حساب إعمال المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان لكافة الناس. ولطالما كانت التكنولوجيا عنصراً محورياً في قصة المناخ. فهي مرتكز مسارات للتنمية ترتبط مباشرة بالأزمة المناخية. تقدم التكنولوجيا، في شكل مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، لمحة عن مستقبل قد يتحرر من الماضي إذا ما اغتنمت الفرصة على وجه السرعة، وعممت على نطاق واسع¹⁴². فإذا تحقّق ذلك، ظفرت البشرية بحاضرها ومستقبلها وكوكبها. والطريقة التي يتعامل بها الناس مع هذه التكنولوجيات وغيرها، بحيث تشجع التنمية البشرية المستدامة والشاملة بدلاً من أن تهددها، هي موضوع الفصل المقبل حول التكنولوجيا.

وسيكون استيعاب التكنولوجيات الحامية للمناخ، القديمة والجديدة، ونشرها على نطاق واسع حاسماً لرسم مسارات جديدة للتنمية في جميع البلدان. فقد ألحقت المسارات الإنمائية التاريخية تكاليف بيئية واجتماعية فادحة للغاية، ويجب أن تتغيّر، وهناك دلائل مشجعة على حدوث ذلك بالفعل. فأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، وتجدد الاهتمام بالتسعير التصاعدي للكربون وتوسيع نطاقه تمثل مسارات واعدة للتقدم. وكذلك الجهود المبذولة حتى الآن في بناء المنفعة إزاء تغيّر المناخ. ولكن ينبغي بعد تحقيق الكثير على صعيد السياسات، وبسرعة، ومن خلال عمل البلدان المتقدمة النمو والنامية معاً ابتغاء تفادي النقاط المناخية الحرجة الخطيرة، وللتأكد من عدم تعرض الفقراء والمعرضين للمخاطر للإهمال. ويلقي الفصل 7 نظرة مجملّة على خيارات السياسات العامة في التقرير، ويناقش بعض السياسات المحتملة التي يمكنها أن تعالج تغيّر المناخ وعدم المساواة معاً، أملاً في أن تساعد البلدان على رسم مسار تنمية مستدامة أكثر إدماجاً واستدامة.

أوجه عدم المساواة البيئية هي، إلى حد كبير، خيارات يتخذها أصحاب النفوذ. وطرائق معالجتها هي أيضاً خيارات

ألحقت المسارات الإنمائية التاريخية تكاليف بيئية واجتماعية فادحة للغاية، ويجب أن تتغيّر، وهناك دلائل مشجعة على حدوث ذلك

الإضاءة 1-5

قياس آثار تغير المناخ: ما وراء المتوسطات الوطنية

الناحية العملية اليوم، يشير بعض الأدلة إلى أن الهجرة قد لا تمثل آلية تكيف عظيمة الفائدة للفقراء، وبالتالي قد تفضي إلى تفاقم عدم المساواة. فقد انخفضت الحركية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقود الأخيرة³.

ومع أن الاحترار تسبب بزيادة الهجرة من بلدان متوسطة الدخل إلى مدن وبلدان أخرى، فقد قلص من احتمالية الهجرة من البلدان الأفقر⁴. ورغم أن ذلك لا يعني أن السكان الفقراء في البلدان الغنية هم أبعد احتمالاً عن الهجرة كاستجابة لتغير المناخ، فهو يشير إلى أن متغيرات أخرى (قد تكون متصلة بالفقر على مستويات مختلفة) يمكنها أن تتفاعل مع تغير المناخ لتشكّل احتمالية الهجرة والقدرة على التكيف بمجمها. وتدل أيضاً على أن الهجرة، كآلية للتكيف مع تغير المناخ، أقل شيوعاً في البلدان الفقيرة مما هي عليه في البلدان الأغنى.

والتحليل الدقيقة، المعدلة وفقاً للفوارق في توفر البيانات وجودتها، يمكن أن تفيد في سياقات أخرى. فيمكن ربطها أيضاً مع بيانات الحرمان والضعف بما يجمع بين أبعاد الانكشاف إزاء تغير المناخ وآثاره والتعرض لمخاطره، ومن ثم تركيبها ودمجها من أجل التحليل المتعلقة بالسياسات والتصورات، ربما باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. ويتيح ذلك تحديد بؤر التعرض للمخاطر مكانياً وسكانياً، من أجل التدابير السياسية التي تشمل تخفيف الآثار وبناء المنعة. وقد تمثل التحليل الدقيقة مفتاحاً لبناء مسارات للتكيف تتوخى الخصوصية المكانية، فتدفع التكيف مع تغير المناخ، والحد من عدم المساواة الهيكلية، وتوسع نطاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال "تحديد النقاط الحرجة المحلية البارزة اجتماعياً قبل تخطيطها، بناء على ما يثقنه الناس، وعلى المفاضلات المقبولة لديهم"⁵.

ملاحظات

1. Hsiang and others 2017
2. Hornbeck 2012
3. Carr and Wiemers 2016
4. Cattaneo and Peri 2016
5. Roy and others 2019, p. 458

ذهبت دراسة حديثة إلى ما وراء المتوسطات الوطنية، لتتناول، من منظور أدق، آثار تغير المناخ على 3,143 مقاطعة في المناطق القارية من الولايات المتحدة الأمريكية¹. وتمثل الدراسة لمحة عن مستقبل عمليات تقييم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ، وأحد أسباب ذلك هو أن بارامترات نموذج الدراسة ارتبطت مع بيانات من الواقع المرصود.

وجدت الدراسة تباعداً مكانياً لا يستهان به في المحاصيل الزراعية ومعدلات الوفيات بجميع أسبابها. وتتوّعت الآثار الاقتصادية المتوقعة من مقاطعة إلى أخرى، من خسائر تفوق نسبتها الوسيطة 20 في المائة إلى مكاسب تتخطى 10 في المائة. تركزت الآثار الاقتصادية السلبية في مقاطعات الجنوب والوسط الغربي، في حين شهدت المقاطعات في الشمال والغرب آثاراً سلبية أخف، بل وحتى مكاسب صافية.

وخلصت الدراسة إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أسوأ الآثار ستتركز في المناطق الأفقر فعلاً في المتوسط. وفي الجزء الأخير من القرن الحادي والعشرين، يتوقع أن يشهد الثلث الأفقر من المقاطعات أضراراً في دخل كل مقاطعة تتراوح نسبتها بين 2 و20 في المائة. وليست الآثار المتوقعة للثلث الأغنى بالدرجة نفسها من الشدة، فتتراوح بين أضرار بنسبة 6.7 في المائة من دخل المقاطعة إلى مكاسب بنسبة 1.2 في المائة. وعلى الصعيد الوطني، ستكلف كل زيادة بدرجة مئوية واحدة في المتوسط العالمي ما نسبته 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الدراسة لا تتناول إحدى أهم آليات التكيف مع تغير المناخ، ألا وهي الهجرة. فالهجرة تؤثر على تقديرات الأثر على الصعيد الوطني، وكذلك على التكاليف والمكاسب المطلقة لكل مقاطعة. من الناحية النظرية، يمكن للهجرة أن تخفف الأثر على عدم المساواة، إذ ينتقل السكان الذين يعانون من أشد الآثار سلبية إلى مناطق أقل تضرراً وأوسع فرصاً. ولدى الولايات المتحدة الأمريكية تاريخ طويل من الهجرة من أجل الفرص الاقتصادية، بما في ذلك في أوقات الأزمات البيئية والاقتصادية (مثل فترة "قصعة الغبار")². لكن من

تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أسوأ الآثار ستتركز في المناطق الأفقر فعلاً في المتوسط

الإضاءة 2-5

التعرض لمخاطر المناخ

التكيف والحد من مخاطر الكوارث؛ والاعتبارات المتعلقة بالإنصاف في التعويض والتوزيع والإجراءات؛ والدعاوى القضائية ومخاطرها؛ والمساعدة الدولية (مثل آليات التأمين العامة الإقليمية)؛ والحوكمة العالمية⁴.

خلص التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبثقة كبيرة، إلى أن تغير المناخ سيزيد الفقر الموجود سوءاً، ويفاقم من أوجه عدم المساواة⁵. ولخص التقرير الخاص الذي أصدرته الهيئة في عام 2018 الأدبيات التالية، مبيّناً أن "سيستمر الفقراء في المعاناة بشدة جراء تغير المناخ، وسيفاقم تغير المناخ الفقر (بثقة عالية جداً)"⁶. ويورد التقرير الخاص أدلة عن مجتمعات الكفاف الفقيرة التي تأثرت بتغير المناخ عبر تدني إنتاج المحاصيل وجودتها، وتزايد الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل، علاوة على الإخلال بثقافة تلك المجتمعات المحلية. وتشير سلسلة من الدراسات التي اقتبس منها التقرير الخاص إلى أن الأطفال والمسنين يتأثرون بدرجة غير متناسبة مع غيرهم جراء تغير المناخ، كما يمكن لتغير المناخ أن يزيد من عدم المساواة بين الجنسين. ويقتبس التقرير الخاص أيضاً من تقرير صدر في عام 2017 يزعم بأن 122 مليون فرد إضافي قد يصبحون فقراء بحلول عام 2030، وذلك، في المقام الأول، بسبب تزايد ارتفاع أسعار الأغذية وتردي الأوضاع الصحية. وسيعاني أفقر 20 في المائة في 92 بلداً من خسائر كبيرة في الدخل. ويتوقع أن تشهد البلدان المنخفضة الدخل خسائر اجتماعية واقتصادية غير متناسبة جراء تغير المناخ، ما سيضغط نحو مزيد من عدم المساواة بين البلدان، ويعكس الاتجاهات التي سادت خلال العقود الأخيرة نحو تقليص عدم المساواة بين البلدان⁷. وعلاوة على ذلك، يحدد التقرير الخاص فجوات بحثية خطيرة، ويشير إلى أن "الآثار يرجح وقوعها متزامنة على أمن سبل العيش والغذاء والبشر والمياه والنظم البيئية... ولكن الأدبيات بشأن الآثار المتفاعلة والمتتالية تبقى نادرة"⁸.

ويلخص تقرير أصدرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في عام 2016 الأدبيات بشأن أوجه عدم المساواة الهيكلية وعلاقتها مع التعرض للآثار والمخاطر المتصلة بالمناخ⁹. ويلاحظ التقرير، بين البلدان، بأن العديد

كما هو حال آليات التغذية الراجعة الاقتصادية، فالانتباه إلى أوجه عدم المساواة الهيكلية والعجز في التنمية هو تقدم حديث نسبياً. في استعراض للأدبيات أجرته أربع دوريات معنية بتغير المناخ خلال عام 2012، اعتبر ما نسبته 70 في المائة من الدراسات أن تغير المناخ نفسه هو المصدر الرئيسي للتعرض للمخاطر، في حين لم يتطرق إلا أقل من 5 في المائة من تلك الدراسات إلى الجذور الاجتماعية لذلك التعرض¹. وساعد تقرير التقييم الخامس الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2014 على تصحيح ذلك الخلل².

والكيفية التي يمكن بها لمتغيرات الضعف الاجتماعي (أو الهيكلية) أن تجمع على مستويات مختلفة (من الأفراد والأسر المعيشية إلى البلدات والمدن إلى المقاطعات والمحافظات إلى البلدان والأقاليم) هي ما يحدد أنماط الآثار المتصلة بالمناخ عبر مختلف المواقع المكانية، ولدى سكان تلك المواقع. قد تنشأ أنماط مختلفة لعدم المساواة على نطاقات مختلفة، وبالاعتماد على نوع عدم المساواة الذي يقاس. وتأثير أوجه عدم المساواة على هذه المستويات المختلفة يعتمد اعتماداً حاسماً على ما إذا كان الأشخاص في أدنى سلم توزيع عدم المساواة القائم فعلاً (أي الذين يشهدون بالفعل أشكالاً مختلفة من الحرمان المتزايد أو أبعاد العجز في التنمية) هم من يتحمل الآثار السلبية بدرجة غير متناسبة مع غيرهم. ولأن أوجه عدم التفاوت الهيكلية توجد بأشكال متنوعة، وترتبط بشدة مع قدرات المجتمعات المحلية والبلدان على التكيف مع تغير المناخ، وبغياب عوامل التخفيف أيضاً، باتت بعض أوجه عدم المساواة المتفاقمة بسبب تغير المناخ راسخة فعلاً. وعلاوة على ذلك، فأفكار في أدبيات تغير المناخ، كحدود التكيف "المخففة" و"المشددة" و"الخسائر والأضرار" و"المخاطر المتبقية المتصلة بالمناخ"، هي بمنزلة إقرار بالتفاوت بين إمكانات المجتمعات والمؤسسات البشرية للاستجابة لآثار تغير المناخ والتكيف معها³. ويقدم التقرير الخاص الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول الاحترار العالمي بمتوسط قدره 1.5 درجة مئوية موجزاً عن أحدث الأدبيات بالنهج والخيارات السياسية للتصدي للمخاطر المتبقية والخسائر والأضرار، مع البحث في استراتيجيات

باتت بعض أوجه عدم المساواة المتفاقمة بسبب تغير المناخ راسخة فعلاً. وعلاوة على ذلك، فأفكار في أدبيات تغير المناخ، كحدود التكيف "المخففة" و"المشددة" هي بمنزلة إقرار بالتفاوت بين إمكانات المجتمعات والمؤسسات البشرية للاستجابة لآثار تغير المناخ والتكيف معها

الفقراء الريفيون في البلدان الفقيرة من أزمة مزدوجة جراء تغيّر المناخ: الصدمة السلبية التي ستتعرض لها سبل عيشهم، والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء بسبب تدني إنتاج المحاصيل العالمية.

ملاحظات

- 1 Bassett and Tschakert (2016), بالاستناد إلى بيانات من Fogelman (2013).
- 2 IPCC 2014.
- 3 Klein and others (2014), كما اقتبس منه Roy and others (2019).
- 4 Roy and others 2019.
- 5 IPCC 2014.
- 6 Roy and others 2019, p. 451.
- 7 Pretis and others (2018), كما اقتبس منه Roy and others (2019).
- 8 Roy and others 2019, p. 452.
- 9 UNDESA 2016.
- 10 Arnell and Gosling (2016), كما اقتبس منه Roy and others (2019).
- 11 Winsemius and others (2018), كما اقتبس منه Roy and others (2019).

من الفقراء يقيمون في السهول الفيضانية، وبمحاذاة ضفاف الأنهار، أو على سفوح هضاب محفوفة بالمخاطر بسبب افتقارهم إلى البدائل، ما يعرضهم لخطر أكبر من مخاطر الفيضانات والانهيالات الوحلية وغيرها من الكوارث المتصلة بالأحوال الجوية. ومن بديهيات تغيّر المناخ أن المناطق الرطبة ستزداد رطوبة، وأن المناطق الجافة ستزداد جفافاً. فيتوقع أن يتضاعف تواتر الفيضانات بالنسبة إلى 450 نسمة إضافية تقيم في مناطق معرضة للفيضانات¹⁰. وسيتسبب تغيّر المناخ بمزيد من الضغوط المتصلة بالجفاف على المقيمين في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مع تركيز شديد على المناطق التي يقطنها الفقراء والمهمشون. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد تعرض الفقراء للجفاف في سياق سيناريوهات الاحترار بمتوسط 1.5 درجة مئوية إضافية في عدة بلدان في آسيا وجنوب أفريقيا وغربها¹¹. وسيعاني

الفصل 6

إمكانات التقارب
والتباعد بفعل
التكنولوجيا: مواجهة
قرن من التحوّلات
الهيكليّة

إمكانات التقارب والتباعد بفعل التكنولوجيا: مواجهة قرن من التحوّلات الهيكلية

هل ستزيد التحوّلات التكنولوجية التي تتكشف أمام أعيننا من عدم المساواة؟ يعتقد الكثيرون ذلك، لكن الخيار لنا. هناك بالتأكيد سوابق تاريخية حيث أسفرت ثورات تكنولوجية عن نشوء أوجه عميقة وراسخة لعدم مساواة. وربما تكون الثورة الصناعية قد وضعت البشرية على طريق تحقيق تحسينات لم يسبق لها مثيل في الرفاه، لكنها أيضاً فتحت الباب للتباعد العظيم¹، فقد فصلت المجتمعات الصناعية التي تنتج وتصدّر سلعاً صناعية²، عن أخرى كثيرة اعتمدت على سلع أولية حتى بُعيد منتصف القرن العشرين³. وبتحويل مصادر الطاقة نحو الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري (بدءاً بالفحم)، أطلقت الثورة الصناعية مسارات إنتاج أفضت إلى أزمة المناخ (الفصل 5)⁴.

الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء القياسي في مجموعة واسعة من المهام⁸، يحتمل أن يعيد تشكيل عالم العمل بطرق أساسية، للعمال الذين يؤدون تلك المهام وفي أنحاء سوق العمل جميعاً⁹.

وليس الذكاء الاصطناعي التكنولوجي المهمة الوحيدة في هذا السياق. كما أنه لا يعمل بمعزل عن التكنولوجيات الرقمية الأخرى، بل يتفاعل معها بطرق تعيد تشكيل أسواق العمل القائمة على المعرفة والاقتصادات والمجتمعات¹⁰. وربما للمرة الأولى في تاريخ البشرية، هذه التكنولوجيات معروفة في كل مكان تقريباً. وتستثمر بلدان شرق آسيا بكثافة في الذكاء الاصطناعي وفي التقدم في استخدامه (نبحث ذلك لاحقاً في هذا الفصل). وقد استحوذت البلدان الأفريقية على الإمكانيات التي توفرها الهواتف النقالة لتعزيز الشمول المالي¹¹.

وتغيّر هذه التكنولوجيات أيضاً السياسة والثقافة وأساليب الحياة. فقد أدت خوارزميات ذكاء اصطناعي أساسية تهدف إلى زيادة عدد النقرات في وسائل التواصل الاجتماعي إلى دفع الملايين نحو آراء متطرفة متصلة¹². وفي بعض البلدان، تحلّ شبكة الإنترنت محل الأسرة والأصدقاء كوسيلة رئيسية لالتقاء الأزواج، ويرجع ذلك جزئياً إلى تحسين خوارزميات الذكاء الاصطناعي المعوّدة لمطابقة الأشخاص¹³. وتجري إعادة تشكيل عالم الخدمات المالية، إذ تقدم شركات التكنولوجيا غير المالية خدمات الدفع. وتتصدر الصين مجال المدفوعات عن طريق الهواتف النقالة، فأصبحت هذه تمثل 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل، ولكن من على مسافة، إذ لا تزال هذه المدفوعات فيها تقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁴. وتقدم هذه الشركات أيضاً الائتمان وخدمات مالية أخرى. وفي الصين، يمكن الذكاء الاصطناعي المقرضين على

هل يمكن وصف التغيّرات الجارية في التكنولوجيا بأنها ثورة؟ ذلك أمر متروك ليقرره المؤرخون في المستقبل. ما زالت رقمنة المعلومات والقدرة على تبادلها والتواصل على الفور وعالمياً تتعاظم منذ عقود، كما الشأن مع أجهزة الحاسوب والهواتف النقالة والإنترنت. وقد نظر تقرير التنمية البشرية لعام 2001 في كيفية جعل هذه التكنولوجيات وغيرها من التكنولوجيات الجديدة تعمل لصالح التنمية البشرية، مركزاً على إمكانية استفادة البلدان النامية والفقراء منها⁵. ولم يتناول التقرير تأثير التكنولوجيا على الوظائف والإيرادات بالتفصيل، لكنه سلط الضوء على تنامي الطلب على المهارات التكنولوجية وعلى إمكانية توليد فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدّ سواء، ما يشير إلى إمكانية خفض عدم المساواة ضمن البلدان وفي ما بينها. لكن التطورات الأخيرة في تكنولوجيات كالتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التطورات في أسواق العمل على مدى القرن الحادي والعشرين، تبيّن أن هذه التكنولوجيات تحلّ محلّ مهام يؤديها البشر، ما يطرح بإلحاح شديد مسألة ما إذا كانت التكنولوجيا ستؤدي إلى تباعد عظيم جديد.

احتلت التطورات في الذكاء الاصطناعي العناوين الرئيسية عندما أصبح برنامج حاسوب، في غضون ساعات قليلة، أفضل لاعب شطرنج في العالم. لم تكن لدى البرنامج معلومات مسبقة عن كيفية لعب اللعبة، بل أعطي قواعدها فقط، فعلم نفسه بنفسه كيفية الفوز، لا فقط في لعبة الشطرنج ولكن أيضاً في لعبتي Shogi و Go⁶. وكانت تلك من بين أحدث الإنجازات التكنولوجية العديدة المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي المعروفة بتعليم الآلة، وخاصة التعلّم العميق، الذي يمكن الآلات من مماشاة، أو حتى تجاوز، ما يمكن للبشر القيام به من مهام تتراوح من ترجمة اللغات إلى التعرف على الصور والكلام⁷. ومع استمرار

ليست التكنولوجيا بمعزل عن الاقتصادات والمجتمعات بحيث تحدد النواتج بمفردها

شبكة الإنترنت من اتخاذ قرارات بشأن القروض خلال ثوان، ففُتح ائتمان جديد لأكثر من 100 مليون شخص¹⁵. وتنظر المصارف المركزية من الصين¹⁶ إلى رواندا¹⁷ في استخدام العملات الرقمية.

لنخطُ خطوة إلى الوراء. لطالما تقدمت التكنولوجيا دائماً في المجتمعات كلها، محدثة اختلالات وفرصاً (من البارود إلى المطبعة). لكن التقدم كان لا يحدث عادة إلا مرة واحدة، ولا يُترجم إلى التقدم المطرد والسريع¹⁸ الذي عرّف سيمون كوزنتس به "النمو الاقتصادي الحديث"¹⁹. وتعتمد التحسينات المستدامة في الإنتاجية ومستويات المعيشة على تقديم أفكار جديدة باستمرار واستخدامها على نحو منتج²⁰. لكن حصول الجميع على هذه المكاسب في الإنتاجية والرفاه ليس أمراً مسلماً به، ويواجه من يفترقون إلى الحصول عليها ضروب حرمان جديدة أعمق عندما يُفترض أن الحصول عليها أمر مفروغ منه²¹. وليست التكنولوجيا بمعزل عن الاقتصادات والمجتمعات بحيث تحدد النواتج بمفردها²². بل تتطور بالتصاحب مع نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية. وهذا يعني أن الاستخدام المثمر للتكنولوجيا يحتاج وقتاً ليستقر، لأنه يتطلب تغييرات تكميلية في النظم الاقتصادية والاجتماعية²³. ولكن الكيفية التي ستشكل بها التكنولوجيا تطور وتوزيع التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين لا ينبغي أن تترك للصدفة. وفي الحد الأدنى، ينبغي تفادي حدوث تباعد عظيم آخر وفي الوقت نفسه التصدي لأزمة المناخ.

ويمكن أن يكون أثر التغيير التقني شاغلاً صريحاً لواضعي السياسات²⁴. فبالتركيز الواضح على تعزيز التنمية البشرية، يمكن لهذا الأثر أن يزيد إمكانية تشغيل العمال وأن يحسن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ونوعية هذه الخدمات. ولا يتعين على الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي الاقتصار على التشغيل الآلي لمهام يؤديها البشر، بل يمكنها أيضاً توليد الطلب على القوى العاملة. فمثلاً، يمكن أن يحدد الذكاء الاصطناعي احتياجات تعليمية أكثر تفصيلاً وتفردية، ما يولد المزيد من الطلب على المعلمين لتوفير طيف أوسع من الخدمات التعليمية²⁵. وعلى وجه أعم، يمكن توجيه التغيير التكنولوجي إلى خفض عدم المساواة وتعزيز الاستدامة البيئية على حدٍّ سواء²⁶.

هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز التنمية البشرية؟ يتوقف اتجاه التغيير التكنولوجي على قرارات تتخذها الحكومات والشركات

والمستهلكون²⁷. وقد أصبحت مسألة وضع التكنولوجيا في خدمة الإنسان والطبيعة في صلب النقاش الدائر في بعض البلدان²⁸. وفي التاريخ شواهد على أن التغيير التكنولوجي سيسير بدافع من السياسات العامة والاستثمار العام²⁹، وكذلك بفعل توزيع الإمكانيات. لن تكون الانقسامات التي قد تنشأ، بالضرورة، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو بين من هم في أعلى توزيع الدخل ومن هم في أسفله. فأمريكا الشمالية وشرق آسيا، مثلاً، متقدمتان إلى حدٍّ بعيد في توسيع النفاذ إلى شبكة إنترنت النطاق العريض ومراكمة البيانات وتطوير الذكاء الاصطناعي³⁰.

وتأيداً للنتائج التي توصل إليها الجزء الأول من هذا التقرير، يبيّن هذا الفصل أن التقارب في إمكانية الحصول على التكنولوجيات الأساسية يقابله تباعد في استخدام التكنولوجيات المتقدمة. ويصف كيف يرتبط بعض جوانب التكنولوجيا بارتفاع بعض أشكال عدم المساواة، مثلاً، عن طريق تحويل الدخل نحو رأس المال وبعيداً عن القوى العاملة وزيادة تركيز السوق ونفوذ الشركات. ثم يتفحص إمكانية أن يساهم الذكاء الاصطناعي، وكذلك التكنولوجيات الأكثر تقدماً في تضيق الفوارق في الصحة والتعليم والحوكمة، مشيراً إلى إمكانات قيام التكنولوجيا بدور في تدارك أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. ويخلص التقرير إلى أن التكنولوجيا إما أن تحل محل القوى العاملة أو أن تعيد تنصيبها. فالمسألة مسألة خيار، والخيار ليس للتكنولوجيا وحدها.

ديناميات عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا: تقارب في الأساسي وتباعد في المعزز من الإمكانيات

مما يتردد في هذا التقرير أن التقارب في الإمكانيات الأساسية تشوبه فجوات كبيرة في الإمكانيات المعززة، تتسع في أحيان كثيرة. وكذلك الحال في الحصول على التكنولوجيا، وهو ما يركز عليه هذا الفصل. ولا شك في أن ذلك ليس سوى جانب من الصورة، فأوجه عدم المساواة كبيرة في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وفي حجز مكان في مسار تطوير هذه التكنولوجيات والتدريب عليها وتجديد المهارات للتعامل معها. وهناك أيضاً تفاوتات بين الجنسين، إذ يقل تمثيل النساء والفتيات في التعليم والوظائف في العلوم

والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات³¹. وتبيّن الأدلة في هذا الفصل أن التقارب في الحصول على التكنولوجيات الأساسية (الذي لم يقض بعد على عدم المساواة)، يقابله تباعد في إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وفي استخدامها. والواقع أن القدرة على الحصول على التكنولوجيات الرقمية واستخدامها دور حاسم في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك وفي كيفية تنظيم المجتمعات والمجتمعات المحلية وحتى الأسر المعيشية بحيث تزايد كثيراً الاعتماد على القدرة على الاتصال بالشبكات الرقمية. ويبين هذا القسم ما يلي:

- فئات التنمية البشرية المنخفضة لا تحصل إلا على قدر أقل من طيف واسع من التكنولوجيات، وذلك مثبت على نطاق واسع.
- الفجوات في المستوى الأدنى من التكنولوجيات الأساسية، وإن كانت لا تزال واضحة، تتضاءل، ما يعني تقارباً في الإمكانيات الأساسية.
- الفجوات في التكنولوجيات المتقدمة³² (وإن كانت تعتبر اعتيادية بمعايير الكثيرين) تتسع، ما يبيّن نمط التباعد في الإمكانيات المعززة، على النحو الوارد سابقاً في هذا التقرير.

أوجه عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا منتشرة على نطاق واسع

كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية، ازداد الحصول على التكنولوجيا (الشكل 6-1، الرسم الأعلى). وتمضي الثورة الرقمية بسرعة وتأثيرها هائل، لكنها لا تزال بعيدة عن شمول الجميع. ففي عام 2017، كان حوالي ملياري نسمة لا يستخدمون الهاتف النقال³³. ومن المشتركين بالهواتف النقالة البالغ عددهم 5 مليارات في العالم، لا تتوفر إمكانية النفاذ إلى شبكة الإنترنت لنحو ملياري نسمة، معظمهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل³⁴. وفي عام 2017، كان عدد الاشتراكات في النطاق العريض الثابت لكل 100 من السكان 13.3 فقط على الصعيد العالمي و9.7 في البلدان النامية، وبلغ عدد الاشتراكات في النطاق العريض النقال لكل 100 من السكان 103.6 في البلدان المتقدمة مقابل 53.6 فقط في البلدان النامية³⁵. وعدم المساواة أكبر بكثير في التكنولوجيات المتقدمة، مثل الحصول على الحاسوب أو الإنترنت أو النطاق العريض (الشكل 1-6، الرسم الأسفل).

وقد مكّن التقارب في التكنولوجيات الأساسية، كالهواتف النقالة³⁶، المهمشين والمستبعدين، واتساع نطاق الشمول المالي مثال جيد لذلك (الإطار 6-1). لكن الفجوات الرقمية يمكن أن تصبح أيضاً حواجز لا تحوّل فحسب دون الحصول على الخدمات أو المعاملات الاقتصادية التمكينية، بل دون الانتماء إلى "مجتمع التعلم"³⁷. فمن المهم تكلمة هذه الصورة الخاوية من التحرك للفجوات بتحليل كيفية تطورها.

تدارك في الأساسي واتساع الفجوات في التكنولوجيات المتقدمة

تتقلص أوجه عدم المساواة في الحصول على المستوى الأدنى من التكنولوجيات الأساسية. ففي معظم أنحاء العالم، انتشرت بسرعة فائقة الهواتف النقالة، ولا سيما خدماتها الأساسية (الشكل 6-2، الرسم على اليمين). ففي عام 2007، كان هناك 102 من الاشتراكات في الهاتف النقال لكل 100 من السكان في البلدان المتقدمة مقابل 39 اشتراكاً في البلدان النامية. وبحلول عام 2017، ضاقت الفجوة: 127 اشتراكاً لكل 100 نسمة في البلدان المتقدمة و99 في البلدان النامية. ويعكس هذا التقارب توسعاً سريعاً في الأسفل وقيوداً عائقة في الأعلى لا تترك غير مجال ضئيل للمزيد من النمو.

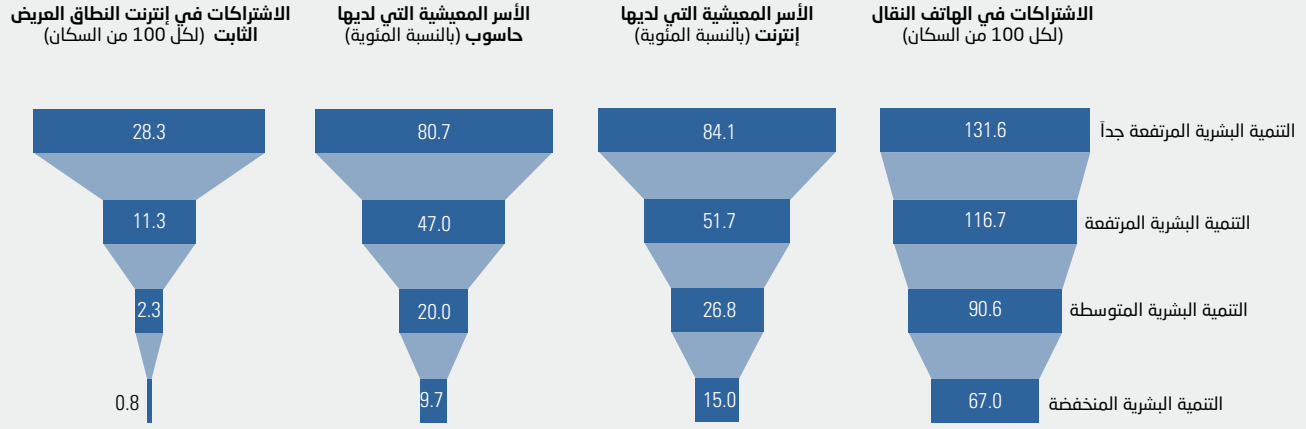
تزداد الفجوات اتساعاً في مجالات التكنولوجيا الأكثر تمكيناً، التي تتطلب الحصول على المزيد من المعلومات والقدرة على الانتقال من استهلاك المحتوى إلى إنتاجه (الشكل 6-2، الرسم على اليسار). وقد حققت بلدان التنمية البشرية المنخفضة القدر الأقل من التقدم في هذه التكنولوجيات، وينطبق هذا الاتجاه على الفجوات المتسعة في ما رُكّب من ساعات للإنترنت العريض النطاق، لا سيما في الاختلافات المطلقة، التي سننتقل إلى البحث فيها بشيء من التفصيل³⁸.

ما كان للتمييز بين عدد اشتراكات الاتصالات وتوفر النطاق العريض بالغ الأهمية عندما لم تتوفر الاتصالات الهاتفية إلا بالخطوط الثابتة، إذ ما كان ثمة اختلاف أساسي في عرض نطاق الاتصالات جميعها. ولكن مع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتصلة به، ستزداد أهمية عرض النطاق (كما ستزداد أيضاً أهمية الحوسبة السحابية، التي تعتمد على القدرة على توصيل أجهزة الحاسوب بعضها ببعض). وحصول البلدان النامية على عرض نطاق شبيه كماً وكيفاً بما في البلدان المتقدمة النمو

تزداد الفجوات اتساعاً في مجالات التكنولوجيا الأكثر تمكيناً، التي تتطلب الحصول على المزيد من المعلومات والقدرة على الانتقال من استهلاك المحتوى إلى إنتاجه

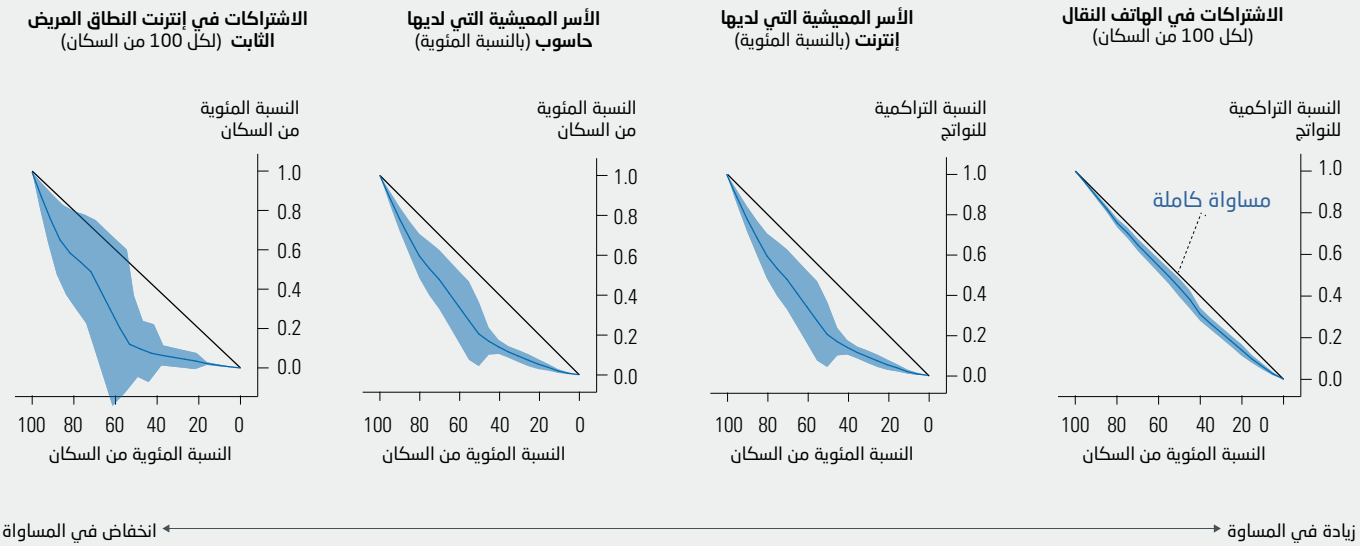
الفجوات الرقمية: فئات التنمية المرتفعة تمتلك إمكانات أكبر، وعدم المساواة أكبر في التكنولوجيات المتقدمة، 2017

كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية، ازداد الحصول على التكنولوجيا.



منحنيات التركيز

أوجه عدم المساواة أكبر في التكنولوجيات المتقدمة.



ملاحظة: البيانات هي متوسطات بسيطة عبر فئات التنمية البشرية. المساحات المظلمة هي فترات الثقة بنسبة 95 في المائة. المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات على مستوى البلدان من الاتحاد الدولي للاتصالات.

لكن هذه النسبة هبطت إلى 3.4 بحلول عام 2017 (الشكل 3-6).

وبالمجمل، منحى التقارب في عرض النطاق إيجابي لدى البلدان النامية، غير أن أنماط التقارب التكنولوجيات تختلف من منطقة إلى أخرى. لتأخذ مثلاً اشتراكات الهاتف النقال وسعات عرض النطاق. يتبين، من التوزيع الإقليمي للاشتراكات في الهاتف النقال، التوزيع السكاني (ما يعني أن التوزيعين

ضروري كي تتمكن من تطوير الذكاء الاصطناعي الخاص بها وما يتصل به من تطبيقات. ومن الضروري أيضاً نقل واعتماد التكنولوجيات التي طورها رواد العالم الرقمي. وإذا ما نظرنا إلى هاتين المجموعتين من البلدان على المستوى الإجمالي، نجد أنه كان هناك تقارب. ففي عام 2007 كان لدى البلدان المرتفعة الدخل عرض نطاق للفرد الواحد أوسع بـ 22.4 مرة مما في البلدان الأخرى،

كذلك شهدت التجارة الإلكترونية تزايداً كبيراً، بما في ذلك قيام الأفراد والأعمال التجارية الصغيرة ببيع منتجات وخدمات على منصات الإنترنت. وللتجارة الإلكترونية الشاملة، التي تبرز مشاركة الشركات الصغيرة في الاقتصاد الرقمي، أهمية خاصة لأنها قد تولد فرصاً جديدة للفئات المستهدفة عادة. ففي الصين، مثلاً، يقدر أن 10 ملايين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تبيع على منصة تاوباو Taobao؛ وما يقرب من نصف رواد الأعمال الذين يستخدمون هذه المنصة هم من النساء، وأكثر من 160,000 منهم هم من ذوي الإعاقة⁴. من الذكاء الاصطناعي إلى التشفير، يعمل الابتكار في التكنولوجيا المالية على تحويل القطاع المالي على الصعيد العالمي⁵. وفي حين توفر التكنولوجيا المالية العديد من الفوائد المحتملة، فالمخاوف كبيرة بشأن بروز نقاط ضعف جديدة في هذه التكنولوجيات الجديدة. فتوفر، فمثلاً، تكنولوجيا سلسلة الكتل Blockchain مثلاً تطبيقات تشمل بنية تحتية رقمية آمنة للتحقق من هوية المستخدم وتيسير المدفوعات العابرة للحدود بطريقة أسرع وأرخص وتحمي حقوق الملكية. لكن هذه التكنولوجيات تجلب معها مخاطر جديدة لا تغطيها اللوائح التنظيمية القائمة⁶. فيتعين إذاً على واضعي السياسات معالجة عدة مقيضات لجني الفوائد المحتملة للتكنولوجيا المالية.

الشمول المالي هو القدرة على الحصول على مجموعة من خدمات مالية مناسبة تُوفّر على نحو مسؤول واستخدامها في بيئة منظمة تنظيمياً جيداً⁷. وقد أعطى التعامل النقدي على الوسائل النقالة والتعريف الرقمي والتجارة الإلكترونية الكثير من الناس القدرة على ادخار المال وإجراء معاملات تجارية بشكل آمن دون الحاجة إلى النقد وعلى التأمين ضد المخاطر والاقتراض لتطوير أعمالهم والوصول إلى أسواق جديدة.

في عام 2017، كان لدى 69 في المائة من البالغين حساب مع مؤسسة مالية، بزيادة قدرها 7 نقاط مئوية عن عام 2014⁸. وهذا يعني أن أكثر من نصف مليار من البالغين تمكنوا من الحصول على أدوات مالية في ثلاث سنوات.

ومن الأمثلة المعروفة جيداً على تكنولوجيا خدمات المال النقالة، أي منصات تتيح للمستخدمين إرسال الأموال واستلامها وتخزينها باستخدام الهاتف النقال، M-Pesa في كينيا وAlipay في الصين. وقد وفرت التكنولوجيا النقالة خدمات مالية لمن أهملتهم المصارف التقليدية، فهي تصل إلى مناطق نائية لا توجد فيها فروع فعلية للمصارف، كما أنها تساعد النساء على الحصول على الخدمات المالية، وذلك جانب هام من جوانب المساواة، فاحتمال وجود حساب مصرفي لدى النساء أقل منه لدى الرجال في بلدان عديدة⁹.

ملاحظات

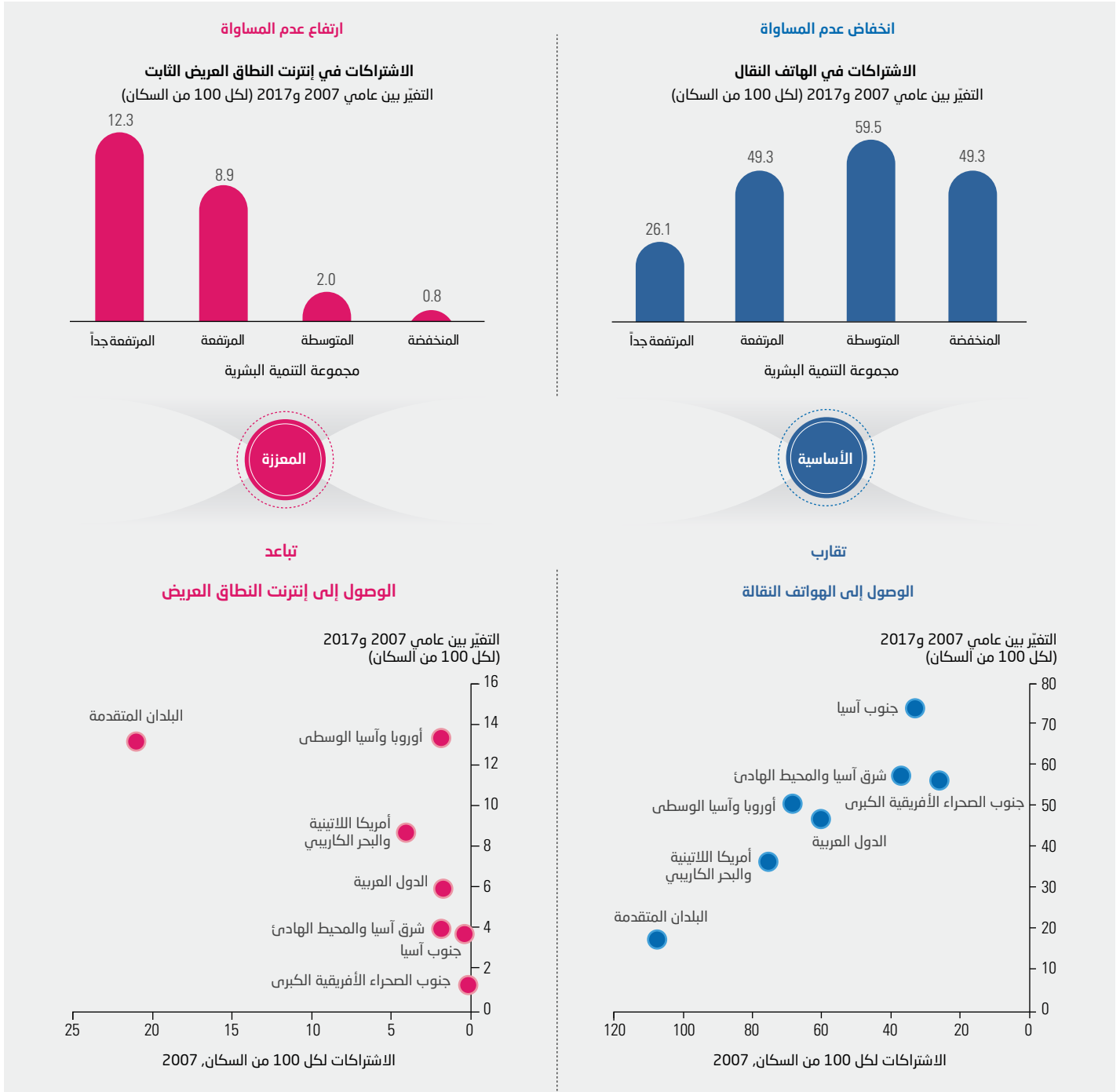
1. UNCDF 2019. 2. Demirgüç-Kunt and others 2018. 3. World Bank 2016. 4. Luohan Academy 2019. 5. He and others 2017. 6. Sy and others 2019.

عام 2007، احتلت اليابان وجمهورية كوريا والصين المراتب الأولى والثالثة والخامسة على التوالي. وفي عام 2011، أخذت الصين زمام القيادة في ساعات عرض النطاق. وإلى جانب النطاق العريض، تؤكد التوقعات حول توزيع الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي هذه الجغرافيا المتغيرة للتباعد في التكنولوجيا، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030 سيعود نحو 70 في المائة من الفوائد الاقتصادية العالمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لأمريكا الشمالية وشرق آسيا³⁹. تنحو التكنولوجيات الجديدة إلى أن تكون مرتفعة الأسعار عند عرضها في البداية، ومع انتشارها تنخفض الأسعار وترتفع النوعية⁴⁰. فكل ابتكار يمكنه أن يشق فجوة في بداية عملية انتشاره (كما اتضح في الفصل 2 لدى بحث كيفية نشوء التدرج في الصحة بعد إتاحة تكنولوجيات الصحة). ما يسهم به هذا القسم هو تبيان أن الفجوات للتكنولوجيات المتقدمة تتسع بدلاً من أن تضيق، في جغرافيا جديدة للتباعد، تتجاوز الانقسام بين البلدان المتقدمة والنامية. وتفادي تباعد عظيم جديد يعني إيلاء الاهتمام لتطور توزيع التكنولوجيا، لأن الانتشار الحميد للتكنولوجيا ليس تلقائياً

متكافئين تقريباً)، وأن حصة شرق آسيا والمحيط الهادئ من الاشتراكات في الهاتف النقال في العالم قد تداركت حصة المنطقة من عدد سكان العالم (الشكل 4-6). ولا يزال الفرق بين التوزيعين قائماً في أفريقيا، رغم أنها ليست بعيدة عن التقارب. لكن توزيع ساعات عرض النطاق لا يتبع توزيع السكان ولا توزيع الدخل القومي الإجمالي. وقد أخذت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالفعل زمام القيادة في ساعات عرض النطاق، فبلغت نسبتها 52 في المائة في عام 2017. ليس التفاوت في التكنولوجيا الناشئة إذاً بسيطاً بين بلدان متقدمة وأخرى نامية، وظهرت مختلف أوجهه في آونة حديثة نسبياً. فلم تشهد الفترة بين عامي 1987 و2007 سوى القليل من التغيير في الترتيب العالمي لساعات عرض النطاق (الشكل 5-6). فكانت، في عام 1987، مجموعة من البلدان المتقدمة تحتل المراتب العالمية العليا، فاستضافت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا أكثر من نصف عرض النطاق في العالم، وذلك أساساً من خلال الاتصالات الهاتفية الثابتة. وفي منعطف الألفية، بدأت الأمور تتغير على نحو ملحوظ مع توسع عرض النطاق في شرق آسيا وشمالها، وبحلول

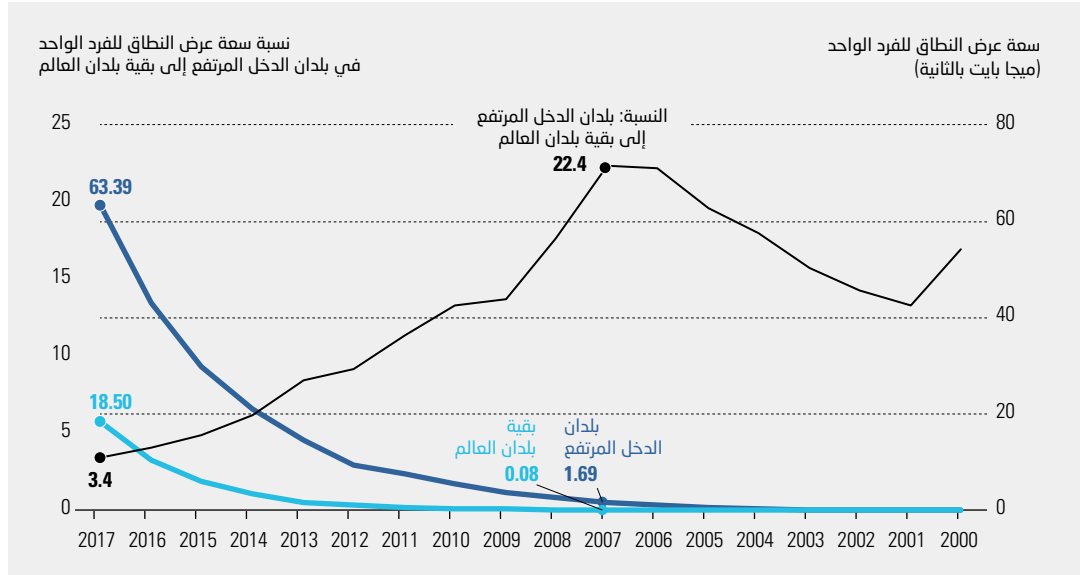
أخذت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالفعل زمام القيادة في ساعات عرض النطاق، فبلغت نسبتها 52 في المائة في عام 2017

ديناميات الحصول على التكنولوجيا



ملاحظة: يختبر التقارب والتباعد بطريقتين: باستخدام ميل المعادلة التي تعبر عن التغيير على مدى الفترة 2007-2017 مقابل القيمة الأولية لعام 2007 (مشتقة بالانحدار بالمرمعات الصغرى العادية والانحدار المتين، والانحدار بالشريحة الخمسية الوسيطة) وبمقارنة المكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً بالمكاسب التي حققتها بلدان التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وفي ما يتعلق باشتراكات الهاتف النقال هناك تقارب وفقاً للمقياسين (قيم م أقل من 1 في المائة). وبالنسبة للاشتراكات في النطاق العريض الثابت هناك تباعد وفقاً للمقياسين (قيم م أقل من 1 في المائة).
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات.

انخفضت الفجوة في عرض النطاق بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان الأخرى من 22 ضعفاً إلى 3 أضعاف



المصدر: Hilbert 2019.

تفكك الاتجاهات المستقرة⁴²

خلال معظم القرن العشرين، ظلت حصص القوى العاملة ورأس المال من الدخل القومي ثابتة إلى حد كبير في العديد من الاقتصادات

خلال معظم القرن العشرين، ظلت حصص القوى العاملة ورأس المال من الدخل القومي ثابتة إلى حد كبير في العديد من الاقتصادات. ولكن لا يعتبر من يشهد التطور في النمو الاقتصادي ذلك الثبات استنتاجاً مفروغاً منه⁴⁴، فربما كان ناجماً عن إنشاء وتعزيز مؤسسات كقنابات العمال وعن التأمينات الاجتماعية⁴⁵. ولكن مع انخفاض نصيب القوى العاملة من الدخل منذ ثمانينات القرن الماضي في الاقتصادات المتقدمة كما في الاقتصادات النامية، أخذ هذا الانتظام التجريبي في التفكك⁴⁶. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، كانت التكنولوجيا القوة الدافعة الرئيسية لهذا الانخفاض، جزئياً بالاستعاضة عن المهام الروتينية، على النحو المستعرض في الفصل⁴⁷. أما بالنسبة للبلدان النامية فالأدلة ملتبسة، إذ أدى كل من التكنولوجيا والعولمة أدواراً هامة⁴⁸.

ومن الاتجاهات ذات الصلة الانخفاض الحاد في أسعار آلات ومعدات، كالحواسيب، (تُعرف عموماً على أنها سلع رأسمالية أو استثمارية)، نسبة لأسعار السلع الاستهلاكية⁴⁹. فمنذ عام 1970، انخفضت الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية في البلدان النامية بنحو 60 في المائة وحدث 75 في المائة من الانخفاض منذ عام 1990⁵⁰. ومن بين السلع الاستثمارية، كان انخفاض الأسعار كبيراً في أجهزة الحوسبة

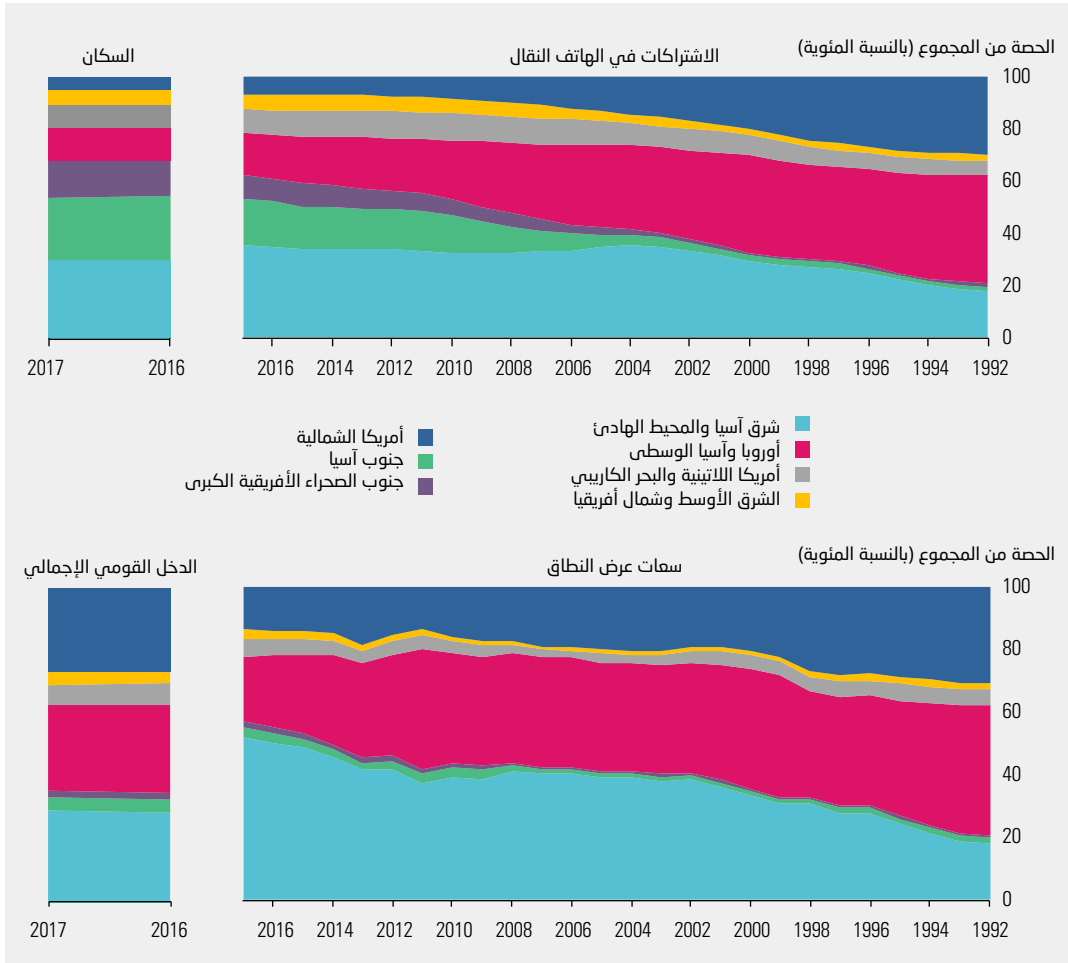
ولا فورياً⁴¹. بدلاً من ذلك، قد تحفز التكنولوجيا تباعداً في نواتج التنمية البشرية. ولكن بأي عمليات؟ هذا هو موضوع القسم التالي.

التكنولوجيا تعيد رسم ملامح العالم: كيف ترسم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية؟

تعيد التكنولوجيا رسم ملامح سبل العيش، لا فقط الاقتصادات بل أيضاً المجتمعات وحتى السياسات. فما هي التغييرات المحددة التي ستؤثر على عدم المساواة في التنمية البشرية؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال، وأحد أسباب ذلك أنه قد لا يمكن أبداً إسناد أي من التغييرات الرئيسية التي ستعيد رسم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية إلى التكنولوجيا وحدها، لا سيما أن للعولمة وتفاعلها مع التغيير التكنولوجي دور رئيسي في ذلك أيضاً. ومع ذلك، يسلط هذا القسم الضوء على بعض الطرق البالغة الدلالة التي يمكن أن تقلب بها التكنولوجيا الأنماط المستقرة سابقاً في توزيع الدخل والقوة الاقتصادية. وليس الهدف من ذلك عزو السببية بقدر ما هو الدلالة على إمكان قيام التكنولوجيا بإعادة تشكيل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية على مدى السنوات القليلة القادمة.

الشكل 4-6

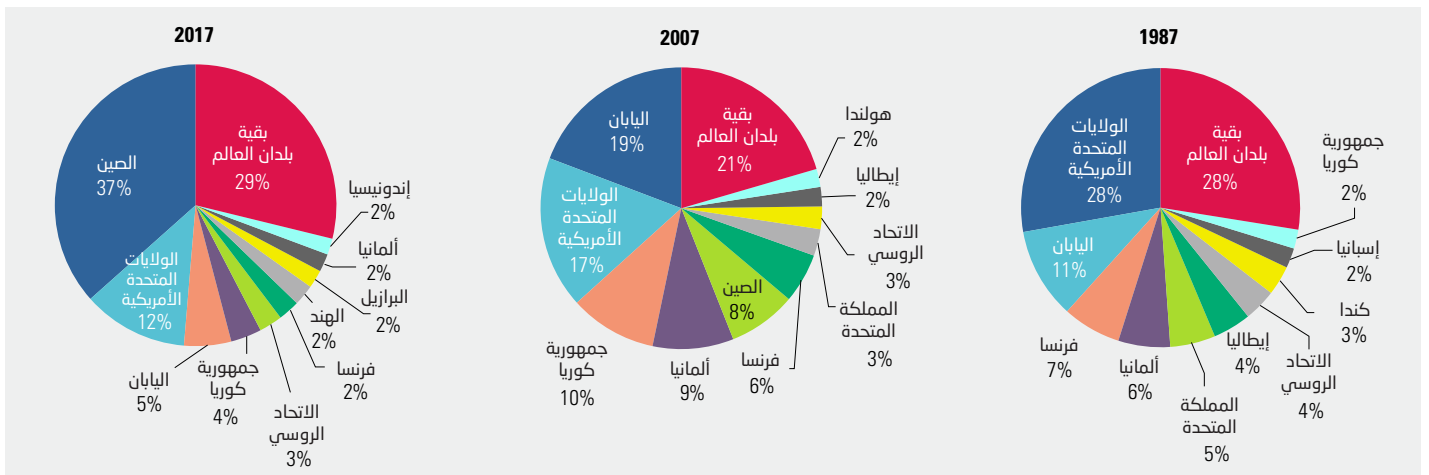
يتقارب توزيع الاشتراكات في الهاتف النقال مع توزيع السكان حسب المنطقة، لكن ذلك ليس هو الحال في ما يتعلق بساعات عرض النطاق



المصدر: Hilbert 2019.

الشكل 5-6

بين عامي 1987 و2007، لم يحدث سوى تغيير قليل في الترتيب العالمي لساعات عرض النطاق القائم، لكن الأمور بدأت تتغير في منطف الألفية مع توسع عرض النطاق في شرق وشمال آسيا



المصدر: Hilbert 2019.

تحول النفوذ الاقتصادي

يمكن أن يتجلى نفوذ الشركات في السوق في قدرتها على فرض أسعار أعلى من تكلفة الإنتاج، أو بدفع أجور أقل مما تتطلبه سوق العمل الكفؤة. وهناك أدلة على أن كلاً من مظهري النفوذ هذين يتعاظم، ورغم أن التكنولوجيا ليست العنصر الوحيد الذي يقود هذا التحول، إلا أنها تؤدي دوراً هاماً في ذلك.

وقد حدثت زيادة كبيرة في هوامش الربح (الفرق بين ما تتقاضاه الشركة والتكلفة الحدية للإنتاج)، وقد ارتبط ذلك مباشرة بانخفاض حصة القوى العاملة من الدخل⁵⁵. وفي حين أن الاتجاه نحو زيادة النفوذ في السوق واسع النطاق وتشترك فيه قطاعات وصناعات عديدة، إلا أن الشركات في القطاعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكثافة شهدت زيادات أسرع وأكبر في هامش الربح (الشكل 6-6)، ما يشير إلى تغلغل أهمية التكنولوجيا عبر مجموعة واسعة من الشركات⁵⁶. وبكشف استعراض الشركات الرقمية الكبيرة، المعروفة باسم شركات التكنولوجيا الكبرى، كيفية استحواذها على النفوذ في السوق.

والعديد من شركات التكنولوجيا الكبرى عبارة عن منصات. فأوبر (Uber)، شركة طلب الرحلات بالسيارة على الإنترنت، عبارة عن منصة يقدم السائقون من خلالها خدماتهم كما يبحث الزبائن من خلالها عن تلك الخدمات. وتعمل شركتا Grab و Gojek بالطريقة ذاتها في آسيا. وشركة أمازون (Amazon) منصة تربط بأعني المنتجات بمشترين محتملين. وتستفيد المنصات جميعها من التأثيرات الشبكية، أي أن قيمة المنصة تزداد عندما يكون هناك عدد أكبر من المشاركين على جانبي السوق. وبالنسبة لأمازون كلما ازداد عدد البائعين والمشترين يكون ذلك أفضل لكل من المجموعتين، وبالطبع لأمازون⁵⁷. وتوسع حجم الشركات الكبيرة بدعم بقاءها كبيرة، إذ يتردد البائعون والمشترين في ترك منصة يجد فيها بعضهم بعضاً وبأعداد كبيرة. وتستفيد شركات وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وانستجرام أيضاً مباشرة من آثار الشبكة، إذ يبقى الأشخاص على الشبكة التي يجدون فيها أصدقاءهم وأفراد عائلاتهم. وتستخدم شركات التكنولوجيا الكبرى البيانات بكثافة، كما يزايد استخدامها للذكاء الاصطناعي، ولذا ثمة أثر غير مباشر آخر للشبكة مشترك بين المنصات جميعاً هو وفورات الحجم في استخدام البيانات، ما يمكن هذه الشركات من الاستحواذ على النفوذ في السوق⁵⁸. ومع أن هذه المنصات تخفض الأسعار للمستهلكين (لذا، يبدو، من هذا المنظور،

والاتصالات، ما يشير إلى صلة بين التكنولوجيا والحوافز لدى الشركات لاستبدال القوى العاملة برأس المال، وهي عملية ارتبطت أيضاً في البلدان النامية بزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية⁵¹.

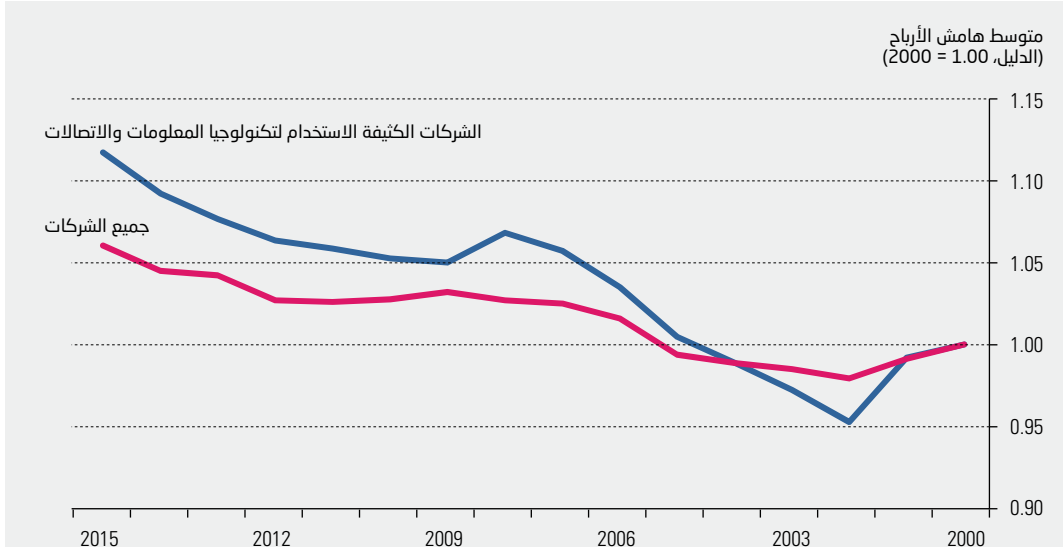
وهناك تطور حديث آخر، يرتبط بالاتجاهين المشار إليهما للتو كما بالزيادة في أرباح الشركات (التي نبحثها أدناه) وبالتغيرات في معدلات ضريبة دخل الشركات (التي تُبحث في الفصل 7)، وهو التحول في ميزان المدخرات التي تحتفظ بها الأسر المعيشية والتي تحتفظ بها الشركات. فالمدخرات الوطنية (التي تشمل مدخرات الأسر المعيشية والشركات والحكومة) ضرورية لتمويل الاستثمارات. وحتى أواخر ثمانينات القرن الماضي، كانت الأسر المعيشية تحتفظ بمعظم المدخرات، لكن قطاع الشركات يستأثر اليوم بما يصل إلى ثلثي المدخرات⁵². وما شهدته الاستثمار المؤسسي من استقرار يعني أن الشركات في بعض البلدان ظلت تحتفظ بهذه المدخرات لتستخدمها في إعادة شراء أسهمها.

وربما كان الأمر الأهم من حيث النتائج في ما يتعلق بتوزيع الدخل هو انهيار العلاقة في كثير من البلدان بين التحسينات في إنتاجية القوى العاملة وإيرادات العامل النموذجية. وذلك موثق جيداً في حالة البلدان المتقدمة. وقد بين هذا التقرير الاتجاه نحو تراكم الدخل في أعلى سلم توزيع الدخل في العديد من البلدان (الفصل 3). ويركز هنا تحديداً على دخل القوى العاملة. وتعطل العلاقة بين الإنتاجية والمكتسبات لا يتعارض فقط مع اتجاهات كانت تعتبر مستقرة، بل كذلك لا يتسق مع النماذج البسيطة لسوق القوى العاملة.

ويُتوقع، بدهاءة، أن يزداد دخل العاملين مع تزايد إنتاجيتهم (نتيجة أسباب منها التغير التكنولوجي)، إذ هذه هي العملية التي يفترض أن يحقق بها التغير التكنولوجي تحسينات في مستويات المعيشة، ربما ليس للجميع على الفور ولكن للأغلبية مع مرور الوقت. وفي الواقع، حتى ثمانينات القرن الماضي، ازداد متوسط الدخل الحقيقي لأدنى 90 في المائة في سلم التوزيع من السكان (وذلك مؤشر بديل لدخل الأسرة المعيشية النموذجية) تماشياً مع نمو الإنتاجية في كثير من البلدان⁵³. ولكن انفصل، منذ ذلك الحين، مسار تطور كل من هذين المؤشرين، فبقيت مكتسبات الأسرة النموذجية ثابتة أو ازدادت بدرجة أقل من نمو الإنتاجية. وقد وثقت منظمة العمل الدولية تباعداً مشابهاً في 52 من الاقتصادات المتقدمة، مبيّنة أنه بين عامي 1999 و2017، ازدادت إنتاجية العمل بنسبة 17 في المائة بينما ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة 13 في المائة⁵⁴.

حدثت زيادة كبيرة في هوامش الربح (الفرق بين ما تتقاضاه الشركة والتكلفة الحدية للإنتاج)، وقد ارتبط ذلك مباشرة بانخفاض حصة القوى العاملة من الدخل

يتزايد النفوذ في السوق، وخاصة للشركات الكثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات



ملاحظة: القيم هي متوسط نسبة الربح المضافة إلى التكلفة لشركات من 20 بلداً، متقدماً وناشئاً، مسجلة كشركات عامة أو كملكية خاصة.
المصدر: Diez, Fan and Villegas-Sánchez 2019.

ذلك العمل في أسواق العمل الرقمية على غرار TaskRabbit وAmazon Mechanical Turk، التي يشار إليها عادة بالعمل بالحشد الجماعي. وقد يؤدي توفر العمل على الإنترنت إلى خفض تكاليف البحث عن القوى العاملة، ما يزيد الأسواق تنافسية. ولكن النفوذ السوقي مرتفع حتى في هذا السوق الفوري الكبير والمتنوع. وبالنسبة لسوق Amazon Mechanical Turk، يستحوذ أصحاب العمل على الكثير من الفوائد الناتجة عن المنصة. ولهذا آثار على توزيع المكاسب من أسواق العمل الرقمية يحتمل أن تتفاقم مع مرور الزمن⁶⁴. ومع أن العمل بالحشد الجماعي ناجم عن التقدم التكنولوجي، فهو يمثل أيضاً عودة إلى العمل العرضي المتقطع الذي شاع في الاقتصادات الصناعية في الماضي، أما في الاقتصادات النامية فيزيد من نسبة القوى العاملة العرضية⁶⁵.

يوضح النقاش هنا كيف أخذت التكنولوجيا في رسم أنماط توزيع الدخل⁶⁶ والنفوذ الاقتصادي من خلال ارتفاع هوامش الأرباح، إذ تمارس الشركات نفوذها على حساب العمال والمستهلكين، كما يتبين في انخفاض حصة القوى العاملة من الدخل وفي انفصال الحد الوسيط من الأجور عن الإنتاجية في العمل⁶⁷. ويمكن أن يسرع تزايد التقدم التكنولوجي، المرتبط بالتقدم في التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، هذه الديناميات⁶⁸، بينما يستند حدود الأطر القائمة الرامية إلى كبح النفوذ السوقي.

أن المقاييس التقليدية لقياس النفوذ في السوق، على غرار هوامش الربح، لا تنطبق في هذه الحالة، إلا أنها يمكن أن تمارس النفوذ في السوق من خلال إمكان قيامها بالحد من المنافسة والخيارات البديلة⁵⁹. وينفق اللاعبون الكبار مبالغ طائلة على حملات للدفع نحو اعتماد سياسات تصون مكانتهم وتبعد الوافدين الجدد المحتملين⁶⁰. ويمكنهم استخدام احتياطاتهم النقدية الهائلة لشراء المنصات الجديدة التي تبدأ بالبروز. فقد اشترت جوجل منافسيها DoubleClick ويوتيوب. واستحوذت فيسبوك أولاً على انستاجرام ثم على واتساب. وكما هو حال شركات كبيرة أخرى، جوجل وفيسبوك كلتاهما نتاج لمئات عمليات الاندماج⁶¹.

وبموازاة ارتفاع النفوذ الاحتكاري في أسواق المنتجات، يزداد النفوذ السوقي في أسواق القوى العاملة، أي النفوذ الاحتكاري على استخدام القوى العاملة (التي يمارسها أصحاب العمل)، ويرتبط هو أيضاً بانخفاض حصة القوى العاملة من الدخل⁶². وحين يستحوذ أصحاب العمل على النفوذ في أسواق القوى العاملة، قد يتضخم أثر التغيير التكنولوجي على عدم المساواة⁶³.

وتتمكن التكنولوجيا من النفوذ الاحتكاري على استخدام القوى العاملة من خلال منصات على الإنترنت تحدد مهاماً وتُعهد بتنفيذها للبشر، وذلك على أساس من منهم يتقاضى السعر الأقل. ويشمل

بموازاة ارتفاع النفوذ الاحتكاري في أسواق المنتجات، يزداد النفوذ السوقي في أسواق القوى العاملة، أي النفوذ الاحتكاري على استخدام القوى العاملة (التي يمارسها أصحاب العمل)، ويرتبط هو أيضاً بانخفاض حصة القوى العاملة من الدخل

التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي وعدم المساواة: هل سيكون بالإمكان زيادة الطلب على القوى العاملة؟

يمكن الاستفادة من التشغيل الآلي لاستحداث مهام جديدة تعوّض عن تولّي الآلة لمهام قائمة

لا يتحتم أن يؤدي الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي إلى تقليص الطلب الصافي على القوى العاملة⁷¹. إذ يمكن الاستفادة من التشغيل الآلي لاستحداث مهام جديدة تعوّض عن تولّي الآلة لمهام قائمة⁷². وسيتوقف وقع ذلك على عدم المساواة على الكيفية التي تتغير بها التكنولوجيا المهام التي يتضمنها الإنتاج، أي ما إذا كانت ستتولى مهاماً قائمة أم ستتحدث أنواعاً جديدة من المهام. مثلاً، قبل بضعة عقود لم تكن هناك وظائف مثل عامل في مركز لتلبية طلبات الزبائن ومستشار لوسائل التواصل الاجتماعي ومنتج فيديوهات لموقع يوتيوب. ويؤدي التقدم التكنولوجي أيضاً إلى زيادة عامة في الإنتاجية، ما يعزز الطلب على عوامل الإنتاج كافة، بما فيها القوى العاملة (الشكل 6-7). وبعد إيضاح إمكانيات هذا الإطار في ما يتعلق بتحديد فرص استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة الطلب على القوى العاملة، يتجه البحث إلى بعض المخاطر الأوسع نطاقاً المرتبطة به.

إمكانيات قيام الذكاء الاصطناعي باستحداث مهام جديدة

من المهم النظر في نوعية العمل بالإضافة إلى كميته. هل تختلف أنواع المهام الجديدة التي استحدثت من خلال التكنولوجيا اختلافاً جوهرياً عن تلك التي

ولا تزال جدارة إجراءات مكافحة الاحتكار تقيّم أساساً بمقدار الارتفاع في أسعار الاستهلاك⁶⁹، لكن منصات التكنولوجيا تستند إلى تبادل بيانات المستخدمين بـ "خدمات مجانية". ولذا دعت أصوات إلى إعادة النظر في النهج الحالية لمكافحة الاحتكار وإلى توسيعها لتشمل كبح احتكار استخدام القوى العاملة⁷⁰.

تسخير التكنولوجيا لتقارب عظيم في التنمية البشرية

بدأ هذا الفصل بالتأكيد على أن تفادي تباعد عظيم آخر مسألة خيار، وإن لم تكن هذه المهمة سهلة. وها هو ينتهي بمؤشرات عن كيفية إجراء هذا الخيار وإطلاق العنان لتحقيق تقارب كبير في التنمية البشرية. وسيظل التركيز منصباً على التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات المتصلة بها، مع الاسترشاد بمجموعة واسعة من المبادئ المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الإطار 6-2). ويوفر القسم التالي أولاً إطاراً لتحليل أثر الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي يخلص إلى اقتراحات حول فرص توليد الطلب على القوى العاملة. ويتناول النقاش أيضاً التحديات التي يواجهها الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إمكانية تفاقم أوجه عدم المساواة الأفقي، فضلاً عن أخلاقياته. ثم يقدم إيضاحات ملموسة عن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تخفض بالممارسة عدم المساواة، متناولاً بخاصة التباعد في الإمكانيات المعززة الذي حدده الجزء الأول من هذا التقرير.

الإطار 6-2

التكنولوجيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تهيئة الظروف المناسبة

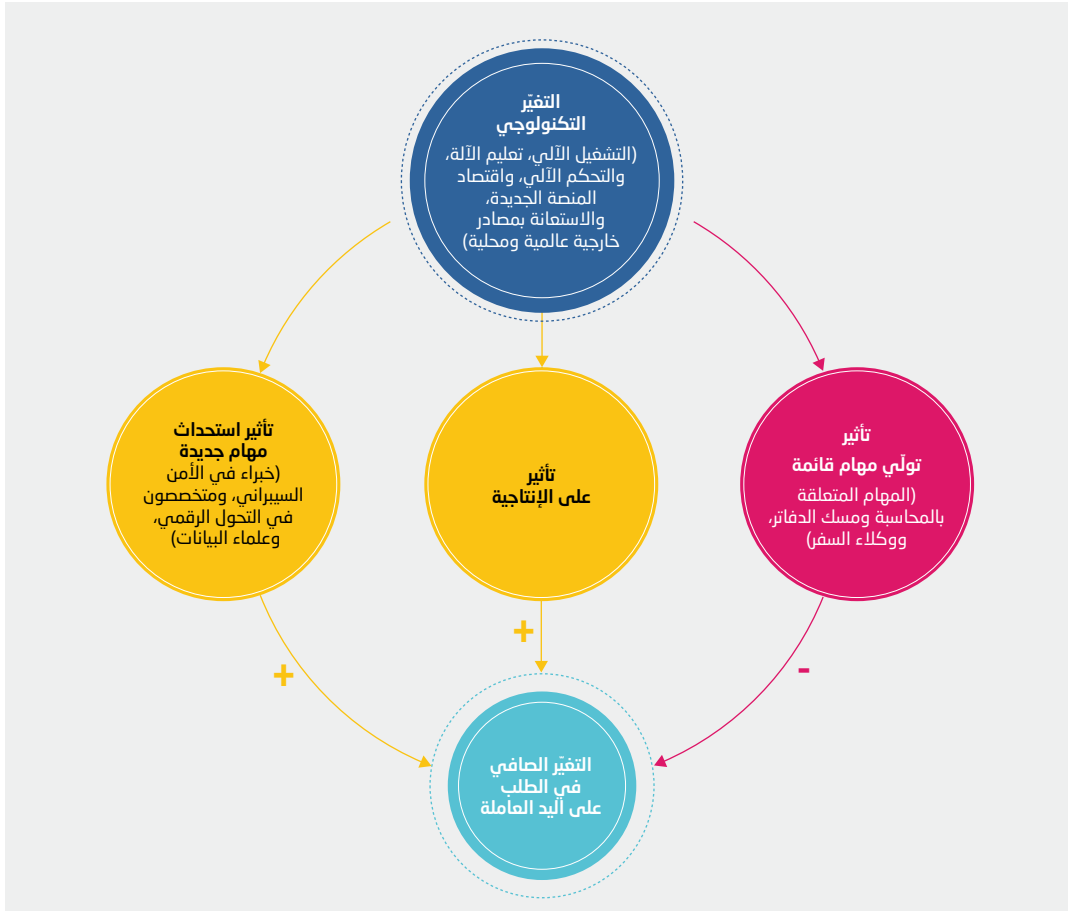
والحدود. وتقدّم التقرير النهائي الذي وضعه الفريق بتوصيات عدة في إطار مواضيع عامة، مثل بناء اقتصاد ومجتمع رقميين شاملين؛ وحماية حقوق الإنسان وولاية الناس على حياتهم وفي الوقت نفسه تعزيز الثقة الرقمية والاستقرار والأمن الرقمي؛ وإقامة بنية تعاون رقمي عالمي جديدة¹. وكمتابعة لذلك التقرير، يوفر "الميثاق العالمي لعصر رقمي مستدام" مجموعة من المبادئ والمعايير للمجتمع الدولي، تهدف إلى ربط العصر الرقمي بمنظور الاستدامة العالمية. وهو يحدد مبادئ توجيهية ملموسة للعمل على التصدي لتحديات العصر الرقمي².

تنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانيات تحويلية، ولكي يُرتقى بهذه التطبيقات وتستخدم على نطاق واسع، لا بد من أن تشارك فيها جهات فاعلة مختلفة على مستويات مختلفة. وما زال يتعين تطوير العديد من هذه التطبيقات. وهناك حاجة إلى سياسات على المستويين الوطني والعالمي لتوفير الحوافز المناسبة لمطوري التكنولوجيا ومعمّديها في المجالات الأعم فائدة للتنمية البشرية. وقد أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2018 فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي لتحديد أمثلة واقتراح سبل للتعاون عبر القطاعات والتخصصات

ملاحظات

1. UN 2019a. 2. German Advisory Council on Global Change website (www.wbgu.de/en/publications/charter).

يمكن للتكنولوجيا تولّي بعض المهام، وكذلك استحداث مهام جديدة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

التطبيقات وسيلة للمعاملات المالية، بما في ذلك النقدية. وتمتد الحوافز لاعتماد أساليب دفع أكثر نظامية لتشمل تجار التجزئة، كتجار الأغذية الذين يستخدمون المنصة لتسليم الأغذية لزبائنهم⁷⁶.

وإسناد أثر الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي إلى الافتراض أن التكنولوجيا يمكن أن تحل محل وظائف بأكملها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تقديرات عدد الوظائف المعرضة للخطر⁷⁷. أما النهج القائم على المهام (مع تحديد الوظائف حسب مجموعة من المهام المختلفة) فيوفر إطاراً أكثر توازناً وقابلية للتنفيذ لفهم أثر الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وإمكاناتها. وهناك أدلة على أن إمكانية الاستعاضة عن المهام بالذكاء الاصطناعي تختلف اختلافاً كبيراً ضمن الوظائف، كما أن مستويات القابلية للتأثر تختلف باختلاف الوظائف (الجدول 6-1)⁷⁸.

هناك في بعض الوظائف مهام عدة يمكن استبدالها بسهولة بالذكاء الاصطناعي، ولكنها تتضافر مع مهام

سبقتها؟ فمثلاً، قد يؤدي انتشار المنصات إلى خفض عدد العمال في مخازن البيع بالتجزئة التقليدية بينما يزداد عدد العاملين في مراكز تلبية طلبات الزبائن الذين يقومون بإعداد الطلبات الإلكترونية للشحن⁷³. وقد أدخل العمل المتاح على المنصات مرونة وفرص عمل موسعة في بعض القطاعات، لكنه فرض تحديات مثل كيفية التعامل مع الكمية الكبيرة من البيانات المتعلقة بالعمال، وهذا التعامل يشكل مخاطر على خصوصية العمال ويمكن أن تكون له عواقب أخرى، تبعاً لكيفية استخدام البيانات⁷⁴.

وبالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، يمكن أن تعزز المنصات الشمول المالي. وهذا ما يحدث في جنوب شرق آسيا (حيث لا يتعامل أكثر من ثلاثة أرباع السكان مع المصارف) بفضل خدمات طلب الرحلات بالسيارة على الإنترنت مثل Grab وGojek⁷⁵. فحالما يصبح السائق جزءاً من المنصة، يحصل على الدعم لفتح حساب مصرفي، كما أصبح كل من هذين

إسناد أثر الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي إلى الافتراض أن التكنولوجيا يمكن أن تحل محل وظائف بأكملها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تقديرات عدد الوظائف المعرضة للخطر

الجدول 6-1

إمكان استبدال المهام بالذكاء الاصطناعي يختلف باختلاف المهام

مهن ذات ملاءمة منخفضة لتعليم الآلة	درجة الملاءمة لتعليم الآلة	مهن ذات ملاءمة مرتفعة لتعليم الآلة	درجة الملاءمة لتعليم الآلة
أخصائيو التدليك	2.78	حراس المباني	3.90
علماء الحيوان	3.09	الرسامون الميكانيكيون	3.90
علماء الآثار	3.11	مجهزو ومتعهدو الجنازات ودفن الموتى	3.89
مذيعو نظم التخاطب العام والمذيعون الآخرون	3.13	مفوضو الائتمان	3.78
عمال الجبس وبلاطو الجص	3.14	كتبة السمسة	3.78

المصدر: Brynjolfsson, Mitchell and Rock 2018.

اليومية. وهذا ما يحدث بالفعل في التدقيق الإملائي والنحوي في معالجات النصوص التي تبرز مواضع الأخطاء لتصحيحها، وفي التكميل التلقائي للمدخلات النصية في محركات البحث على الإنترنت. ويمكن أن تسرع الاقتراحات التلقائية البحث وتساعد على جلاء الاستفسارات الغامضة. وهي بذلك توفر قيمة وتعزز الكفاءة والدقة والنظر في إمكانيات بديلة. إنها تعضد قدرات المستخدم، لكنها لا تحل محله⁸³.

وأخيراً، لا تفضي التطورات الأخيرة إلى زيادة في الذكاء الاصطناعي العام بما يمكنه من استبدال الإدراك البشري كله بالآلات. لقد كان الذكاء الاصطناعي فعالاً جداً في جانب واحد من جوانب الذكاء وهو التنبؤ⁸⁴. لكن التنبؤ ليس غير مدخل واحد في صنع القرار. أما مهمة اتخاذ القرار نفسها فأوسع نطاقاً وتتطلب جمع البيانات وتنظيمها والقدرة على اتخاذ إجراء استناداً إلى القرار وتقييم العوائد المرتبطة بالنتائج المختلفة. وبالنسبة للعمال الأفراد، سيكون التقدم في الذكاء الاصطناعي مهماً بقدر ما يكون التنبؤ مهارة أساسية في المهام التي تشكل وظيفتهم. فالتشخيص الذي يقوم به طبيب الأشعة يمكن أيضاً إجراؤه جزئياً بواسطة الذكاء الاصطناعي، لكن هذا يختلف اختلافاً كبيراً عن اتخاذ قرار مسار العلاج أو تنفيذ هذا القرار من جانب الجراح. هكذا يعزز التنبؤ الآلي قيمة هذه الوظائف ولا يحل محلها.

إجراء خيارات لانتهاز ما توفره التكنولوجيا
من إمكانيات: موازنة المخاطر والفرص

بعد إثبات إمكانيات الذكاء الاصطناعي في ما يتعلق باستحداث مهام جديدة، يتناول هذا القسم

أخرى يصعب أو حتى يستحيل أن تحل آلات محلها. يمكن، مثلاً، أن يقوم الذكاء الاصطناعي بمهمة طبيب الأشعة في فحص الصور الطبية للتعرف على الشواذ، لكن الآلة لا يمكنها أن تحدد الأولويات وأن تتشاور مع الفريق الطبي وتضع خطط العلاج أو تتواصل مع المرضى وعائلاتهم، وكلها مهام يقوم بها طبيب الأشعة. ويشير ذلك إلى أنه عندما يكون بالإمكان فصل المهام ضمن وظيفة ما وإعادة تجميعها، تنشأ إمكانية إعادة تصميم الوظائف أو استحداث وظائف فرعية⁷⁹. ومع انتشار التعرف الآلي الدقيق للغاية على الصور الطبية، يمكن لطبيب الأشعة قضاء وقت أقل في مشاهدة الصور والمزيد من الوقت في التفاعل مع الفرق الطبية الأخرى ومع المرضى وعائلاتهم. هكذا يوفر كل من إعادة تصميم الوظائف واستحداث الوظائف الفرعية فرصاً للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لزيادة الطلب على القوى العاملة.

ويستمر التحسن في قدرة الذكاء الاصطناعي على تحديد الأنماط والعلاقات والاتجاهات وعرضها تلقائياً من خلال لوحات المعلومات التفاعلية أو إصدار تقارير آلية. وينطوي ذلك على تحديث هياكل مهام العديد من الوظائف، بما في ذلك تجار سوق الأوراق المالية والمؤلفون وحتى الصحفيين والمحريين. وفي حين ستكون مهام كثيرة آلية، فإن الإدارة الرفيعة المستوى والإشراف على مهام النظم المؤتمتة أقل قابلية للتشغيل الآلي. غير أن مدى الملاءمة الإجمالية لوظيفة ما لتعليم الآلة ليس مرتبطاً إحصائياً بالأجور⁸⁰. ولذا ليس من المحتم أن يحل الذكاء الاصطناعي محل العمل بأجر أو يخفف الأجور في بعض الوظائف، كما يذهب البعض اعتماداً على ما جرى في موجات التشغيل الآلي السابقة⁸¹.

هكذا، يتطلب جدول أعمال يركز على الإنسان الاهتمام بالدور الأوسع للتكنولوجيا في النهوض بالعمل اللائق، إذ يمكن للتكنولوجيا أن تحرر العمال من الكدح والعمل الشاق، بل ثمة إمكانية بأن تخفف الروبوتات التعاونية إجهاد وإصابات العمل. ويتوقف تحقيق الإمكانيات الكامنة في التكنولوجيا على مستقبل العمل على خيارات أساسية تتعلق بتصميم العمل، بما في ذلك المناقشات التفصيلية لصياغة الوظائف بين العمال والإدارة⁸².

ويعني تعضيد الذكاء (استخدام أجهزة الحاسوب لتوسيع قدرة الناس على معالجة المعلومات والتفكير في المشاكل المعقدة) أن الذكاء الاصطناعي، بدلاً من أن يهدف إلى التشغيل الآلي، يمكن أن يدمج ولاية الناس على حياتهم والتشغيل الآلي بطريقة تعززهما معاً. يمكن أن يحدث التعضيد في المهام البشرية

يتوقف تحقيق الإمكانيات
الكامنة في التكنولوجيا
على مستقبل العمل
على خيارات أساسية
تتعلق بتصميم العمل،
بما في ذلك المناقشات
التفصيلية لصياغة الوظائف
بين العمال والإدارة

الذكاء الاصطناعي وخطر التحيز: جعل أوجه عدم المساواة الأفقي أسوأ؟

وليست خوارزميات تعليم الآلة متحيزة بطبيعتها، فهي تتعلم أن تكون متحيزة، ويحدث التحيز الخوارزمي عندما تُدرَّب خوارزمية التعلم على مجموعات بيانات متحيزة فتتعلم "بدقة" أنماط التحيز في المعلومات². بل يمكن في بعض الحالات للتمثيلات المتعلمة ضمن خوارزميات تعليم الآلة أن تبلغ في هذه التحيزات³. فتنقل، مثلاً، احتمالات تلقي النساء إعلانات موجهة عن وظائف ذات أجر مرتفع لأن الخوارزمية الموجهة للإعلانات مدرجة على بيانات لدى النساء فيها وظائف متدنية الأجر⁴. وهناك مثال برنامج حاسوبي يستخدم في نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم خطر نكوص المدعى عليهم إلى الإجرام أشار خطأً إلى ذوي البشرة السوداء بوتيرة بلغت ما يقرب من ضعف وتيرة إشارته إلى ذوي البشرة البيضاء⁵. ويمكن أن تكون خدمات التعرف على الوجه أقل دقة في التعرف على النساء أو ذوي البشرة الداكنة⁶. وهناك مشكلة أخرى مدركة على نطاق واسع هي مشكلة الافتقار إلى التنوع بين من يصفون ويطورون الذكاء الاصطناعي. فقلة هن النساء اللواتي يعملن في مجال الذكاء الاصطناعي، كما في قطاع التكنولوجيا بشكل عام، كما أن التنوع العرقي بين الرجال محدود⁷. ويمكن لفرق متنوعة تكون ممثلة لعامة السكان وتأتي بوجهات نظر متنوعة أن تحد من التحيزات.

لدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي إمكانية دعم التغيير الاجتماعي الإيجابي، بل يمكن في الواقع أن يكون تأثيرها ثورياً في بعض المجالات. ولكن كما الحال مع أي تكنولوجيا جديدة، يشكّل تحقيق هذه النتائج الإيجابية تحدياً ويعرض لمخاطر.

قد تكون جماعات كثيرة من الناس في أنحاء العالم على الطرف المتلقي للجانِب السلبي من الذكاء الاصطناعي. فقد يفقد هؤلاء وظائفهم، إذ تؤدي المهام التي يقومون بها عن طريق تعليم الآلة، حتى لو جرى احتواء صافي فقدان الوظائف، وقد ترتفع أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة وتندنى نوعية الوظائف. وقد يرى العمال انجيازاً قوياً ضد لون بشرتهم أو جنسهم متضمناً في تعليم الآلة، وقد يخضعون للمراقبة. وقد تعيد خوارزميات مطابقة الوظائف إنتاج التحيزات وأوجه الإجحاف التاريخية. وتحتاج الشركات إلى سياسات للشفافية وحماية البيانات كي يعرف العمال ما يجري تتبعه. قد تكون هناك حاجة إلى لوائح تنظيمية تحكم استخدام البيانات وتوفر مساواة الخوارزميات في عالم العمل.

وإذ تتوسع استخدامات الذكاء الاصطناعي وتنتشر، تطرح أسئلة حول تعاطف الدعاية والتلاعب وتوهين الديمقراطية وبشأن المراقبة وفقدان الخصوصية. فمثلاً، ترتبط تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتطوير المدن الذكية¹. ويشمل ذلك جمع البيانات من الكاميرات وأجهزة الاستشعار على نطاق واسع. فكيف يختلف ذلك عن المراقبة الجماعية؟

ملاحظات

1. IDRC 2018. 2. Glaeser and others 2018. 3. Caliskan, Bryson and Narayanan 2017; Danks and London 2017. 4. Spice 2015. 5. IDRC 2018. 6. Boulamwini and Gebru 2018. 7. IDRC 2018.

الاصطناعي، فلا تتجاوز نسبة النساء بين هؤلاء على الصعيد العالمي 22 في المائة⁸⁸. ويمكن أن تفاقم الاختلافات العرقية والإثنية بين النساء في الحصول على التدريب وفرص العمل هذه الفوارق. ويمكن مواجهة هذه المخاطر بعمل فرق تعكس شرائح سكان البلد المعني على تطوير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. فعندما لا تكون الفرق متنوعة، ينحو تدريب الذكاء الاصطناعي إلى الاستناد إلى بيانات قد تتضمن تحيزات، وهذا ما يمكن أن تتفاداه بيئة أكثر تمثيلاً.

وقد بادر الباحثون والشركات والحكومات إلى إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي، التي تشمل مقاومة التحيزات وأيضاً تطوير تطبيقات خادعة وخبيثة. فوَقَّع، مثلاً، آلاف الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي رسالة مفتوحة يذكرون فيها بأنهم سيعارضون الأسلحة المستقلة التي تبحث عن أهداف وتشتبك بها دون تدخل بشري⁸⁹. وتضطلع

بالتفصيل العناصر التي تتعين مراعاتها في انتهاز الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا عموماً. ويعني القيام بذلك أيضاً امتلاك منظور واضح التوجه في ما يتعلق بالمخاطر. فمثلاً، يمكن أن يفاقم الذكاء الاصطناعي حدّة التحيزات وأوجه عدم المساواة الأفقي (الإطار 3-6)، بما في ذلك الفوارق بين الجنسين في القوى العاملة، ما يؤدي إلى تزايد نسبة النساء العاملات في وظائف الخدمات متدنية النوعية⁸⁵. وتضطلع النساء، في المتوسط، بمهام أكثر روتينية وأكثر قابلية للتدوين الرقمي من الرجال وبقدر أقل من المهام التي تتطلب مدخلات تحليلية أو تفكيراً تجريبياً⁸⁶. وهذه الاختلافات موجودة أيضاً في الفجوات بين الجنسين في التعليم والتشغيل المرتبطين بالتكنولوجيا⁸⁷. وقد وجد كل من لينكين والمنتدي الاقتصادي العالمي فجوة كبيرة بين تمثيل الرجال والنساء في المهنيين العاملين في مجال الذكاء

وجد كل من لينكين والمنتدي الاقتصادي العالمي فجوة كبيرة بين تمثيل الرجال والنساء في المهنيين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي، فلا تتجاوز نسبة النساء بين هؤلاء على الصعيد العالمي 22 في المائة

1. ابدأ باحتياجات المستخدمين والمنافع العامة الواضحة. إن لاستخدام البيانات بطرق أكثر إبداعاً إمكانية تحويل كيفية تقديم الخدمات العامة. وينبغي أن نكون دائماً واضحين بشأن ما نحاول تحقيقه للمستخدمين، أكانوا مواطنين أم موظفين عموميين.
2. كن على دراية بالتشريعات وقواعد الممارسة ذات الصلة. ينبغي أن يكون لديك فهم للقوانين ومدونات الممارسة ذات الصلة باستخدام البيانات. لدى الشك، تنبغي استشارة خبراء معنيين.
3. استخدم بيانات متناسبة مع حاجة المستخدم. ينبغي أن يتناسب استخدام البيانات مع احتياجات المستخدم. وعليك استخدام الحد الأدنى من البيانات اللازمة لتحقيق النتيجة المرجوة.
4. افهم محدوديات البيانات. ينبغي أن تكون البيانات المستخدمة لإرشاد تصميم السياسات والخدمات الحكومية مفهومة جيداً. ومن الضروري مراعاة محدوديات البيانات لدى تقييم ما إذا كان من المناسب استخدامها لاحتياج من احتياجات المستخدم.
5. تأكد من متانة الممارسات واعمل ضمن مجموعة المهارات التي تمتلكها. جودة التبصر المستمد من التكنولوجيا الجديدة لا تتأتى إلا من جودة البيانات والممارسات المستخدمة لإنشائه. ينبغي أن تعمل ضمن مجموعة المهارات التي تمتلكها، وعندما لا تملك المهارات أو الخبرة لاستخدام نهج معين أو أداة معينة وفقاً لمعايير عالية عليك أن تدرك ذلك.
6. اجعل عملك شفافاً وكن خاضعاً للمساءلة. ينبغي أن تكون واضحاً بشأن الأدوات والبيانات والخوارزميات التي استخدمتها لإجراء عملك، وعليك العمل علناً حيث أمكن. فذلك يتيح للباحثين الآخرين تدقيق النتائج التي توصلت إليها ويبيح للمواطنين فهم أنواع العمل الجديدة التي تقوم بها.
7. استخدم البيانات بمسؤولية. من الضروري أن تكون هناك خطة للتأكد من استخدام الرؤى المستمدة من البيانات بطريقة مسؤولة. ويعني ذلك أن الفريقين المعنيين بالتطوير والتنفيذ يفهمان كيف ينبغي استخدام ورصد النتائج ونماذج البيانات بخطة تقييم متينة.

المصدر: UK Department for Digital, Culture, Media and Sport 2018.

كثيراً ما يكون الأجر عن العمل بالحشد الجماعي أقل من الحد الأدنى للأجور

الأجر ولا توجد آليات رسمية لمعالجة المعاملة غير العادلة. وكثيراً ما يكون الأجر عن العمل بالحشد الجماعي أقل من الحد الأدنى للأجور⁹¹. وصحيح أن الكثير من الابتكار في مجال السياسات يجري بالفعل، مع قيام المنظمين دون الوطنيين بالتصدي للمساءلة⁹². لكن الطبيعة المشتتة للعمل عبر ولايات قضائية دولية تجعل من الصعب رصد الامتثال لقوانين العمل المعمول بها. ولهذا السبب تقترح منظمة العمل الدولية وضع نظام حوكمة دولي لمنصات العمل الرقمية يحدد الحد الأدنى من الحقوق والحماية ويتطلب من المنصات (وزبائنها) احترامها⁹³.

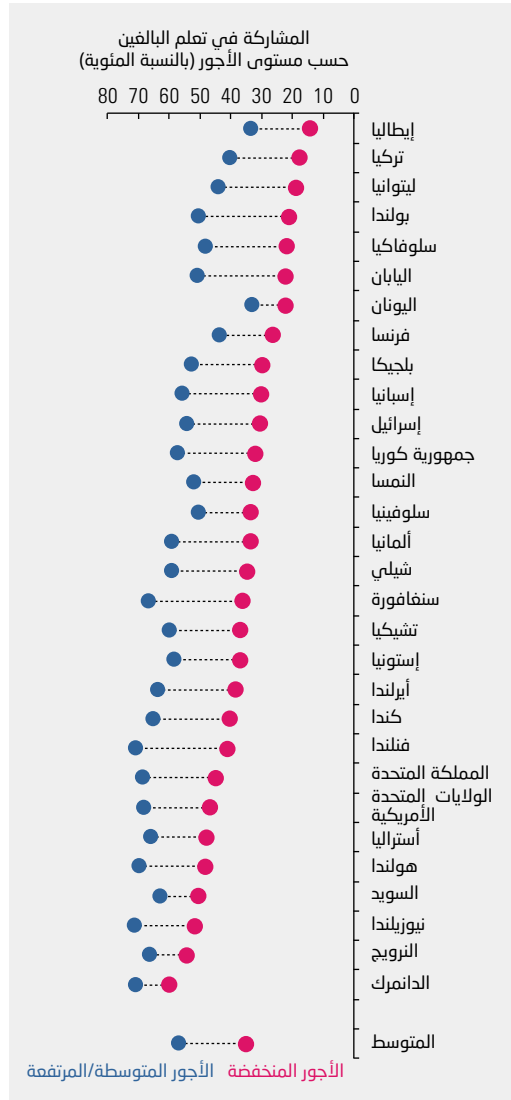
توفير الحماية الاجتماعية

أحد التحديات ذات الصلة هو توفير الحماية الاجتماعية للمساعدة على التصدي للآثار السلبية لاضطرابات التكنولوجيا على مجموعات دخل معينة ولمقاومة تلك التغيرات⁹⁴. ففي فترات التكييف، يواجه العمال المعرضون فترات من البطالة أو تتآكل مكتسباتهم. ولكن إذا تغيّرت التكنولوجيا بسرعة، قد يكون العثور على وظائف لائقة ضمن النموذج التكنولوجي والاقتصادي الجديد⁹⁵ أصعب مما بعد

شركات كثيرة، من شركات التكنولوجيا الكبرى إلى الشركات الناشئة، بصياغة مبادئ أخلاقية مؤسسية يشرف عليها مسؤولو أخلاقيات أو مجالس مراجعة. مع ذلك، ما زال من غير الواضح مدى خضوعهم للمساءلة عن تمسكهم بالمبادئ، ما يشير إلى الحاجة إلى التنظيم⁹⁰. وتستخدم الحكومات بصورة متزايدة الذكاء الاصطناعي، ويقوم بعضها بتطوير مبادئ أخلاقيات البيانات (الإطار 4-6). وعندما ترشد نظم الذكاء الاصطناعي صنع القرارات التي تؤثر على البشر (كالتشخيص الطبي أو تزويد قاض بتقييم احتمال النكوص إلى الإجراء)، يكون تفادي التحيز والأخطاء في السياقات والمجتمعات المحلية المختلفة بالغ الأهمية. ونظراً لانتشار التطبيقات وآثار العديد من الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، قد تكون هناك حاجة إلى عمل جماعي في مرحلة ما.

ترتبط مجموعة أوسع من الاضطرابات في عالم العمل، مدفوعة جزئياً بالذكاء الاصطناعي، بمنصات العمل الرقمية، التي سبقت الإشارة إليها. وتتيح هذه التطبيقات إيلاء العمل لأشخاص متباعدين جغرافياً، ما يولد ما يعرف بالعمل بالحشد الجماعي. وهي توفر مصادر دخل جديدة لعمال كثر في أنحاء العالم، إلا أن العمل يكون في بعض الأحيان متدني

العاملون في وظائف ذات أجور متوسطة وعالية يحتمل أكثر أن يشاركوا في تعلم البالغين



المصدر: OECD 2019c.

للمحتاجين كافة، تُكفله خطط ضمان اجتماعي قائمة على الاسهامات توفر مزيداً من الحماية⁹⁷. وي طرح تصميم هذه النظم أمام واضعي السياسات خيارات تتراوح من ضمان التغطية لمن هم في أدنى سلم توزيع الدخل مع كبح التسرب إلى من هم أفضل حالاً⁹⁸ إلى تحقيق توازن بين سحاء التحويلات والخسائر في الكفاءة⁹⁹ وفي نهاية المطاف إلى تقييم التكلفة على المالية العامة مقابل الاستخدامات البديلة¹⁰⁰. ويمكن أن تشمل السياسات المحددة الأهداف بدقة تدابير لتيسير الحركية الجغرافية ودعم تكاليف الإسكان والانتقال¹⁰¹ لا سيما إذا كانت التكنولوجيا الجديدة تولد فرص عمل في منطقة بينما تساهم في إلغائها في مناطق أخرى.

وفي نهاية المطاف، لن تكون الحماية الاجتماعية إلا جزءاً من الاستجابة، لأن العمال الذين تكون وظائفهم قد خضعت للتشغيل الآلي جزئياً أو كلياً سيحتاجون إلى التكيف مع وظائف تغيّرت إلى حد كبير أو وظائف جديدة تماماً. وبما أن التشغيل الآلي يؤثر على بعض المهام ويستحدث أخرى، يتغير كل من طبيعة ومحتوى الوظائف باستمرار. ويتطلب ذلك من العمال التعلّم طوال حياتهم. ويجعل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي العمال ذوي المهارات العالية أكثر قيمة ومرغوبين. وهناك أدلة على أن هؤلاء هم العمال الذين يستفيدون من فرص التعلّم مدى الحياة، بينما المشاركة بين العمال ذوي المهارات المتدنية وذوي الأجور المنخفضة أقل بكثير (الشكل 8-6). ولذا هناك خطر نشوء أنماط من التباعد في مكان العمل والتعلّم مدى الحياة مشابهة لتلك التي في الإمكانيات المعززة. ويشكل التعلّم مدى الحياة خطر إحداث فجوة أكبر يتمكين ذوي المهارات العالية من الانطلاق بعيداً إلى الأمام¹⁰².

الضرائب واللوائح التنظيمية للبيانات

إلى جانب أثر الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، هناك تحديان وخطران نُظميان يستحقان اهتماماً خاصاً: الضرائب واللوائح التنظيمية للبيانات. ومع تزايد إمكانية أن تحلّ آلات محل مهام يؤديها البشر، حاجج البعض أن هناك أساساً منطقياً يستند إلى اعتبارات الكفاءة لفرض ضرائب على الروبوتات¹⁰³ ولتوجيه التكنولوجيا إلى استحداث مهام جديدة بدلاً من تولّي مهام قائمة¹⁰⁴. وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل الأنشطة الاقتصادية ذات الكثافة الرقمية، حيث ترتبط قيمة الشركات بدرجة أقل بوجودها

حدوث ركود اقتصادي "قياسي". ويمكن لبرامج الضمان الاجتماعي أن توفر للعمال المتضررين معيشتهم خلال فترات الانتقال، لكن طبيعة الانتقال مهمة أيضاً: قد تحتاج القطاعات والمواقع التي يكون فيها تأثير تولي الآلة لمهام قائمة أقوى إلى خطط حماية اجتماعية موجهة لها⁹⁶.

ويمكن لسياسات سوق العمل الفعّالة، بما في ذلك إعانات دعم الأجور وخدمات التنسيب الوظيفي وبرامج سوق العمل الخاصة، أن تيسّر التكيف مع نموذج تكنولوجي واقتصادي جديد. والوضع الأمثل في هذا السياق هو التكفل بحدّ أدنى من الحماية الاجتماعية، يوفر مستوى أساسياً من الحماية

المدرسة¹¹⁰. ومن الأمثلة على كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد في صفوف المدارس المتوسطة برنامج تعليمي تقوده التكنولوجيا يدعى mindspark يستخدم في المدن في الهند. ويقيس البرنامج المستوى التعليمي الأولي لكل طالب ويخصص بشكل دينامي مواد تتناسب مع مستوى الفرد ووتيرة تقدمه. وفي غضون 4.5 أشهر فقط، سجل من تمكنوا من الاستفادة من البرنامج درجات أعلى في الرياضيات وفي اللغة الهندية¹¹¹. وبالشراكة مع هذا البرنامج، تقدم حكومة الهند منصة تعلم شخصية تدعى Diksha. فإذا ما وجه الهاتف الخليوي إلى رمز استجابة مطبوع كان ذلك كفيلاً بفتح عالم من المحتوى التفاعلي، أي خطط دروس للمعلمين وأدلة دراسة للطلاب وأولياء الأمور¹¹².

كما يمكن أن تدفع أيضاً الحلول الصحية الرقمية التقارب. ومع أن هذه لا تزال في بدايتها، تتبدى فيها إمكانية توسيع نطاق تغطية الخدمة. وتشمل الخدمات رقمنة سلاسل الإمداد وبيانات المرضى، مع منصات رقمية متكاملة للمعلومات والحجوزات والمدفوعات والخدمات التكميلية. وهي مهمة في المناطق النائية التي تكون إمكانية الحصول فيها على خدمات الرعاية الصحية غير كافية. وقد أخذ الذكاء الاصطناعي يترسخ بالفعل، مثلاً، في التعرف النمطي الآلي على صور الأشعة الطبية والآفات الجلدية¹¹³. وهناك أيضاً إمكانية أن يساعد تعليم الآلة التغذية الشخصية¹¹⁴. ومع توفر بيانات موضوعية في الوقت الحقيقي عن حالة المزاج، مثلاً من النقرات على مفاتيح الهاتف الذكي، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي على تشخيص الصحة العقلية. وقد بدأ مقدمو خدمات رعاية المسنين في تحويل بعض أجزاء الرعاية إلى الذكاء الاصطناعي، بدءاً من التشخيص المبكر للمرض إلى المراقبة الصحية في المنزل والكشف عن حالات الوقوع أرضاً¹¹⁵. وقد استخدم الذكاء الاصطناعي أيضاً في تفحص البيانات الوراثية ليكتشف أن نقص عنصر السيلينيوم يمكن أن يكون مرتبطاً بالولادات المبكرة في أفريقيا¹¹⁶.

وتمتد تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى ما يتخطى التعليم والصحة إلى الخدمات العامة الأخرى، ما يؤدي لا فقط إلى مزيد من الكفاءة وتعزيز الشفافية، بل أيضاً إلى توسيع نطاق المشاركة في مختلف جوانب الحياة العامة. فمثلاً قد يجعل التنوع اللغوي، الموجود في معظم البلدان، خدمات الحوكمة الإلكترونية غير متاحة لجماعات بأكملها. وفي جنوب أفريقيا، حيث هناك 11 لغة رسمية، يعمل

الفعلي في بلد معين وأكثر بعدد أعضاء الشبكات المعنية حول العالم، تحدياً للافتراضات القائمة منذ زمن التي تستند إليها مبادئ الضرائب. وتخدم بعض الإجراءات والأفكار المقترحة مصلحة ولايات ضريبية معينة¹⁰⁵، ولكن بالنظر إلى أن الأنشطة الرقمية عالمية وأن شركات كثيرة تعمل عبر الحدود، هناك حاجة واضحة إلى توافق دولي في الآراء حول كيفية فرض ضرائب على الأنشطة الرقمية، وتبذل جهود حالياً للتوصل إلى اتفاقية دولية بهذا الشأن¹⁰⁶. وتحمل البيانات مكانة مركزية في الاقتصاد الرقمي. وسواء تعلق الأمر بتهديف الإعلانات أم إدارة سلاسل الإمدادات أم بتحديد مواقع السائقين المنتظرين لركاب، ترتبط إيرادات أعداد متزايدة من الشركات بجمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات. والتدفق الحر والاستخدام غير المقيد للبيانات مهمان للشركات والحكومات. لكن هناك أيضاً حاجة إلى حماية البيانات الشخصية والبيانات التي تجسد الملكية الفكرية والبيانات المتعلقة بالأمن القومي. وفي الوقت الراهن، تخضع ملكية البيانات واستخدامها لقواعد وأحكام مفترضة في معظمها. لكن ولايات قضائية كثيرة تعمل على مستويات مختلفة على وضع سياسات بيانات لضمان أن تحمي التطورات في الابتكار المستخدمين أيضاً¹⁰⁷. وقد وضعت الحكومات الأوروبية، من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي، قواعد لخصوصية البيانات¹⁰⁸. وإلى جانب التنظيم، هناك مقترحات للدفع للمستخدمين مقابل بياناتهم لنشر الثروة المتولدة عن الذكاء الاصطناعي. ويمكن للشركات أن تولد بيانات أفضل بالدفع لقاء ذلك. ويمكن أن يُنظر إلى عمل توفير البيانات على أنه عمل مفيد، يمنح من يقومون به ذلك النوع من الكرامة الذي يتمتع به العاملون بأجر¹⁰⁹.

نشر التكنولوجيا كقوة للتقارب في التنمية البشرية

أن يدفع التعليم التقارب يعني إعداد شباب اليوم لعالم عمل الغد. ويمكن أن تساعد التكنولوجيا، مثلاً، في تمكين محتوى مفضل خصيصاً لكل فرد "للتدريس على المستوى الصحيح". وهذا مهم بوجه خاص لأن التوسع السريع في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان النامية أدى إلى التحاق الملايين من جيل أول من المتعلمين. فإذا ما تخلف هؤلاء عن غيرهم وافتقروا إلى دعم تعليمي في المنزل، فإنهم قد لا يتعلمون إلا القليل جداً في

يمكن أن تساعد التكنولوجيا، مثلاً، في تمكين محتوى مفضل خصيصاً لكل فرد "للتدريس على المستوى الصحيح"

والنشاط الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى المرافق). ويمكن أن يوحد هذا النهج خرائط للفقر على نحو أكثر تواتراً، ويحتفل أن تساعد قدرته التشخيصية صانعي السياسات على تصميم تدخلات أفضل للقضاء على الفقر¹²³.

وبالطريقة نفسها التي يمكن أن يرسم بها الذكاء الاصطناعي مسارات التعلم الفردية للطلاب، يمكن الاستفادة من إمكاناته لجمع بيانات مفصلة ومتكررة توفر معلومات محلية محددة للغاية¹²⁴. فأدى، مثلاً، استخدام خوارزمية ذكاء اصطناعي لتحليل بيانات الطقس ومحاصيل الأرز المحلية في كولومبيا¹²⁵ إلى توصيات متميزة لمدن مختلفة، ما ساعد 170 مزارعاً في قرطبة على تجنب خسائر اقتصادية مباشرة قُدرت بحوالي 3.6 مليون دولار ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحسّن إنتاج الأرز. وتشمل التطبيقات الأخرى استخدام الذكاء الاصطناعي المتطور لمعالجة التحديات في المناطق العمرانية المتعلقة بحركة المرور والسلامة والاستدامة. وتتراوح هذه التطبيقات من إدارة الذكاء الاصطناعي لحركة المرور¹²⁶ إلى نظم ذكاء اصطناعي تحدد مواقع الأنايب المعرّضة للعطب¹²⁷. وقد تمكّن شبكات الاتصالات العالمية والخدمات السحابية نقل رؤى الذكاء الاصطناعي وتكييفها لسياقات مختلفة¹²⁸. ويمكن تقاسم نتائج الذكاء الاصطناعي بين آلات عدة نقل التعلم¹²⁹، فتنقل المعرفة بذلك خلالها وتُكيّف لسياقات جديدة¹³⁰، ما يكمل توفير الموارد إلى مناطق كانت تعاني نقص الخدمات سابقاً.

* * *

يمكن لاتجاه التغيير التكنولوجي أن يمثل مصدر قلق واضح لواضعي السياسات¹³¹. ويتعين التذكير بأن القطاع العام دعم البحوث الأساسية التي تستند إليها التكنولوجيا ليقوم القطاع الخاص بتسويقها تجارياً في وقت لاحق¹³². وسيكون الابتكار التكنولوجي حاسم الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹³³. ويتطلب تسخير التكنولوجيا لهذا الغرض أن تقوم البلدان جميعاً بتشكيل مؤسسات وسياسات عالمية ووطنية تحدد أثر التغيير التكنولوجي على الاستدامة والإدماج بطرق تكون ملائمة على المستوى الوطني¹³⁴. وهذا هو السياق التي تكتسب فيه حقوق الملكية الفكرية الدولية أهميتها، إذ أن من شأن نظام شديد الصرامة لحقوق الملكية الفكرية أن يزيد صعوبة نشر التكنولوجيا (الإطار 5-6).

مركز بحوث الذكاء الاصطناعي على نُهج الترجمة الآلية لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الحكومية¹¹⁷. وفي أوغندا، يقوم فريق بحوث الذكاء الاصطناعي في جامعة ماكيريبي بتطوير مجموعات بيانات مصدرية لبعض عشرات اللغات التي يُتحدث بها هناك¹¹⁸.

والمرودودات المحتملة ضخمة أيضاً في مجال تقديم الخدمات أثناء الكوارث وبعدها. "الذكاء الاصطناعي لتوفير الاستجابة للكوارث" هو مشروع مفتوح المصدر يطبق الذكاء الاصطناعي لاستخراج وتصنيف وتوسيم تغريدات "تويتز" أثناء الأزمات الإنسانية، محوّلاً التغريدات الأولية إلى مصدر منظمّ للمعلومات يمكن أن يحسّن توقيت الاستجابات. على سبيل المثال، بعد فترة وجيزة من الزلزال الكبير الذي تعرضت له الإكوادور في عام 2016، أطلقت Zooniverse، وهي منصة قائمة على شبكة الإنترنت لبحوث الحشد الجماعي، موقعاً إلكترونياً جمع بين المدخلات من متطوعين ونظام ذكاء اصطناعي لاستعراض 1,300 صورة ساتلية. وبعد ساعتين من إطلاق الموقع الإلكتروني، أنتجت خريطة حرارية للأضرار¹¹⁹.

وبالنسبة للحماية الاجتماعية، تساعد التكنولوجيا على توجيه المدفوعات وغيرها من الاستحقاقات نحو الفئات المستهدفة، وتوفير التسليم في الوقت المناسب والحد من فرص الاحتيال. ويمكن أن تؤدي المنصات العامة التي تدعم التشغيل البيئي وتبادل البيانات إلى تخفيف العبء الإداري والوقت لتقديم الخدمات إلى المجموعات الفقيرة والمعرضة للمخاطر والمهمشة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي¹²⁰.

ويمكن أن تحسّن التكنولوجيا أيضاً توفر البيانات والمعلومات لصانعي السياسات ولقطاع الأعمال، وأن ترشد النقاش العام. فمثلاً، بينما تنتشر الصور الرقمية في كل مكان وتحسّن تقنيات الرؤية الآلية، ستتوفر نظم آلية لقياس التركيبة السكانية بدقة مكانية كبيرة في الوقت الفعلي تقريباً¹²¹. وينطبق الشيء نفسه على قياس الفقر والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي كثيراً ما تجمع بين بيانات الهاتف النقال والصور الساتلية، فيساعد استخدام منظورات متعددة يُستحصل عليها من مجموعات بيانات متنوعة على التقاط معلومات عن مستويات المعيشة بشكل أدق¹²². ففي السنغال، مثلاً، يمكن التنبؤ بدقة بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في 552 بلدية باستخدام سجلات بيانات المكالمات والبيانات البيئية (المتعلقة بالأمن الغذائي

يمكن لاتجاه التغيير
التكنولوجي أن يمثل
مصدر قلق واضح
لواضعي السياسات

الاختراع، في صدىٍ لنمط تركيز السوق الأوسع، في انخفاض نشر المعرفة ودينامية الأعمال⁴.

وفي إطار "نظام الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية"، تُشجّع البلدان النامية على رفع مستوى وتشديد صرامة أحكامها المتعلقة بالملكية الفكرية لتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي وتحفيز الشركات المحلية المبتكرة⁵. والأمر هو أن حماية الملكية الفكرية ستمنحهم الحق في الأرباح المتأتمية من الاختراقات التي حققها البحث والتطوير. غير أن دراسات حالة البلدان تُوقّر أدلة مختلطة على أهمية حقوق الملكية الفكرية لتحفيزات الاستثمار الأجنبي أو التطوير التكنولوجي المحلي أو نقل التكنولوجيا⁶.

ويوضح قيام البعض بتعيين براءات اختراع لشركة غطاء معيّنة في بلد منخفض الضريبة ودفع رسوم استخدام لبراءات اختراع يملكونها هم إلى شركات غطاء وإيداع الدخل في الخارج كيف يمكن استخدام حقوق الملكية الفكرية لتفادي دفع الضرائب⁷. وتزيد هذه الآليات تركيز الدخل والثروة والنفوذ في السوق. وهنا، كما في مجالات أخرى، قد يكون من الضروري في القرن الحادي والعشرين إعادة النظر في المؤسسات والقوانين الاقتصادية التي أنشئت في القرن العشرين لإدارة التصنيع في الاقتصادات المتقدمة.

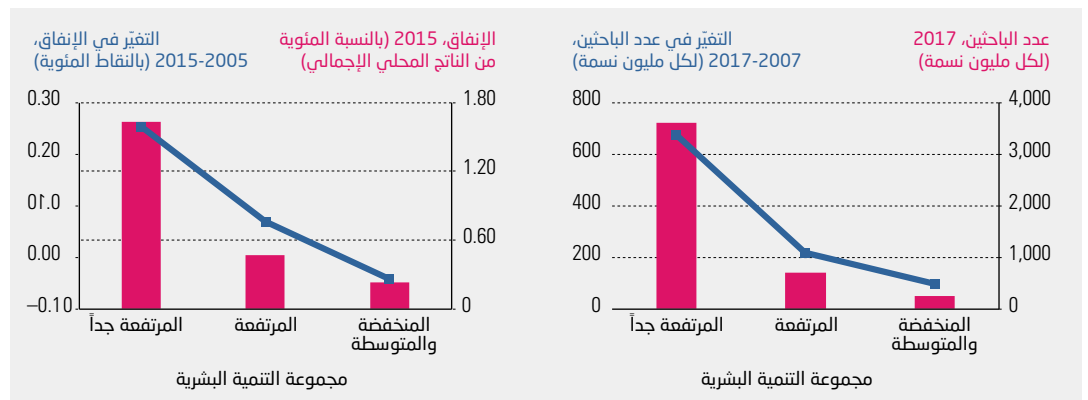
يمكن، من حيث المبدأ، لحقوق الملكية الفكرية أن تشكل قوة دافعة لتحفيز الابتكار والإبداع، حتى لو فرضت قيوداً مؤقتة على حرية الحصول على المعرفة الجديدة. لكنها ولدت، في بعض الحالات، شبكات ضخمة تتداخل فيها براءات الاختراع مع مصاد براءات الاختراع علاوة على آليات التجديد التلقائي لبراءات الاختراع¹. وقد يكبح ذلك، لا انتشار التكنولوجيا فحسب، بل أيضاً الابتكار نفسه، وتنطوي "غابات براءات الاختراع" هذه على مفاوضات طويلة ومكلفة للحصول على أذونات متعددة، كما أن مصاد براءات الاختراع، حيث يواجه المبتكرون دعاوى من آخرين يملكون حقوق ملكية فكرية فقط لمجرد الربح عن طريق ترخيص براءات الاختراع بدلاً من القيام بالإنتاج أنفسهم، مكلفة جداً². وتكبح آليات التجديد التلقائي لبراءات الاختراع المنافسة، إذ تمدد الشركات حماية ما تمتلك من براءات الاختراع عن طريق استحداث براءات متتابعة جديدة شديدة الارتباط بالأولى لكنها تتيح فترة احتكار أطول مما هو مسموح به. في المحصلة، بينما قد لا تزيد نظم براءات الاختراع الضعيفة الابتكار إلا إلى حد قليل، يمكن أيضاً لنظم براءات الاختراع القوية أن تتسبب بتباطؤ ونيرة الابتكار³. ففي العقود القليلة الماضية، ساهم ارتفاع تركيز ملكية براءات

ملاحظات

1. Baker, Jayadev and Stiglitz 2017 .2. Bessen and Meurer 2014 .3. Boldrin and Levine 2013 .4. Akcigit and Ates 2019 .5. Baker, Jayadev and Stiglitz 2017 .6. Maskus 2004 .7. Dharmapala, Foley, and Forbes 2011; Lazonick and Mazzucato 2013

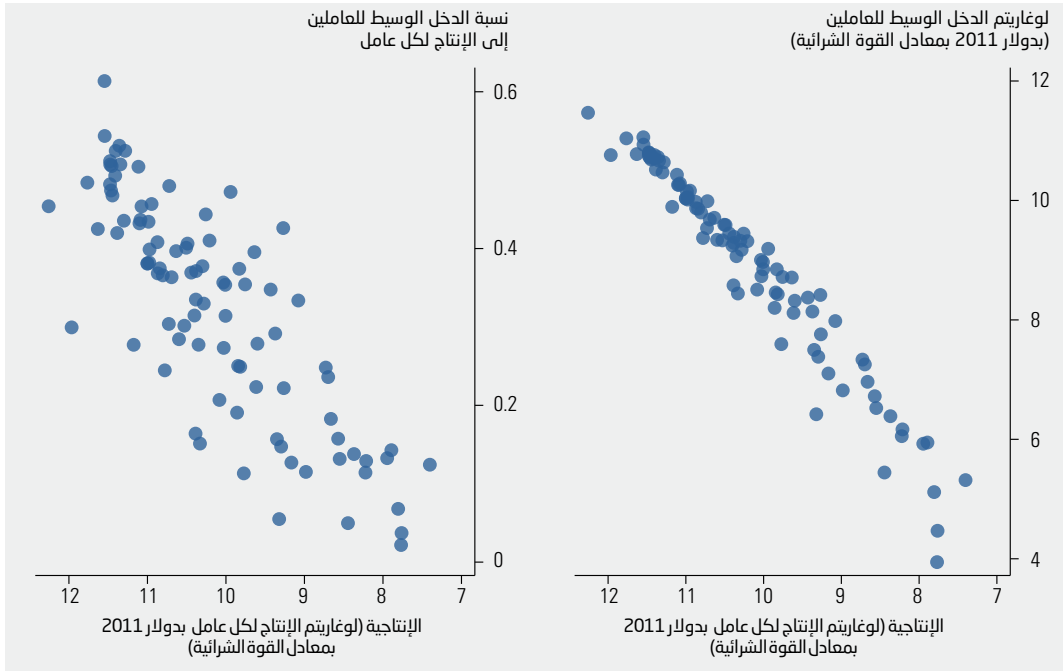
الشكل 9-6

هناك تباينات هائلة في البحث والتطوير عبر مجموعات التنمية البشرية



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ترتبط الإيرادات بالإنتاجية ارتباطاً وثيقاً، فكلما زادت الإنتاجية، زادت الحصة التي يتلقاها العامل الوسيط من الإنتاجية كتمويض



المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات 94 بلداً من منظمة العمل الدولية.

الدخل الوسيط في العديد من البلدان بقدر أقل من نمو الإنتاجية للعامل الواحد، رغم أن الدخل والإنتاجية يرتبطان ارتباطاً قوياً (الشكل 10-6 الرسم على اليمين). وعلاوة على ذلك، كلما زادت الإنتاجية، ازدادت معها الحصة من الإنتاجية التي يتلقاها العامل الوسيط كتمويض (الشكل 10-6 الرسم على اليسار). أما فصل الدخل الوسيط للقوى العاملة عن الإنتاجية فيعني أن زيادة الإنتاجية ليست كافية لزيادة الأجور، كما سبق بحثه¹³⁷. لكن ارتفاع الإنتاجية يمكن أن توسّع الغلاف للحصول على تعويضات مطلقة أكبر وإلى توزيع أكثر توازناً بين العمال وأصحاب رأس المال، ويعتمد الكثير من هذا الدفع إلى زيادة الإنتاجية على نشر التكنولوجيا. ولا تقتصر أهمية نشر التكنولوجيا على المداخل، بل تشمل أيضاً التصدي لتحديات أخرى، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتغيير المناخ (الفصل 5). فعدم المساواة التكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة يضر بقدرة البلدان النامية على تجاوز الأنماط التقليدية للإنتاج والاستهلاك¹³⁸. ويجري اليوم عزل مهم للتنمية البشرية عن الانبعاثات، فعلى مدى العقد الماضي، كانت بلدان عدة، غالبيتها من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، تخفض انبعاثات ثاني أكسيد

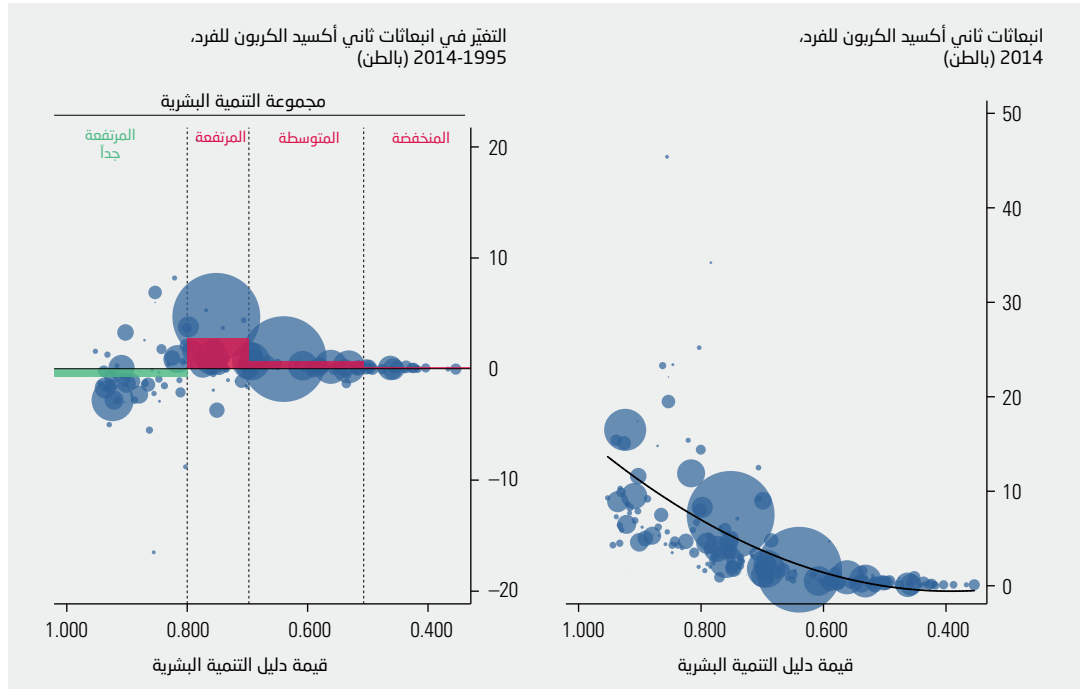
ويجري التوليد الناجح للتكنولوجيا ونشرها واعتمادها في شبكة متعددة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومة والأوساط الأكاديمية، التي كثيراً ما يشار إليها على أنها نظم الابتكار الوطنية¹³⁵. وتحتضن هذه النظم السياسات العامة التي تؤثر في اتجاه التكنولوجيا. وهناك تفاوتات هائلة بين البلدان في حجم وتنظيم جهود الابتكار. ولا يزال البحث والتطوير أكثر كثافة في البلدان المتقدمة (الشكل 6-9)، وفي المتوسط، تتسع الفجوة مع البلدان الأخرى، ولكن في الوقت نفسه تبرز مناطق جديدة كقوى علمية وتكنولوجية، كما في شرق آسيا.

ولتمكين الاستثمار على المستوى الوطني في العلوم والتكنولوجيا، من المهم أن يظل نشر الابتكار قوة دافعة قوية لزيادة الإنتاجية. ومن شأن تعزيز إنتاجية كل عامل وإمكانية توظيفه، أي الوصول إلى من يعملون في أشكال العمل غير النظامي وغير المستقرة والمستبعدين من النظم الإنتاجية الأكثر حداثة، خفض عدم المساواة في الدخل وفي الوقت نفسه زيادة المداخل¹³⁶.

ولكي تنجح هذه الآلية، ينبغي أن يكون العمال قادرين على استخدام التكنولوجيا والاستفادة من زيادة الإنتاجية. فقد نما بين عامي 2007 و2017

لا تقتصر أهمية نشر التكنولوجيا على المداخل، بل تشمل أيضاً التصدي لتحديات أخرى، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتغيير المناخ

سمح الفصل بقدر كبير بين الانبعاثات والتنمية بأن يخفض بعض البلدان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ما يعكس أشكال إنتاج أكفا



ملاحظة: كل دائرة تمثل بلداً، و حجم الدائرة يتناسب مع عدد السكان. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

التكنولوجيا لتحقيق تقارب في التنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، هناك احتمال أن تؤدي هذه التكنولوجيات آخر الأمر إلى مزيد من التباعد. واتخاذ الخيارات الصائبة ووضع السياسات الصحيحة، في هذا المجال وعلى النطاق الأوسع، هو موضوع الفصل 7.

الكربون للفرد الواحد، ما يعكس أشكال إنتاج أكفا (الشكل 6-11)¹³⁹. وسيكون نشر التكنولوجيا مفتاحاً لتوسيع نطاق هذا الفصل ليشمل بلداناً على جميع مستويات التنمية. لقد درس هذا الفصل توزيع الإمكانات المعززة المتعلقة بالتكنولوجيا. وهناك إمكانية لتسخير

الفصل 7

سياسات للحد من
أوجه عدم المساواة
في التنمية البشرية
في القرن الحادي
والعشرين: لنا الخيار



سياسات للحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين: لنا الخيار

يكشف النظر في ما وراء الدخل والمتوسط عن اتجاهات ثلاثة، تحدد أطراً وسياقات لسياسات تتخطى الحاضر، في عالم يقترن فيه تفاقم آثار تغيير المناخ مع ثورات تحدتها التطورات التكنولوجية المتتالية. وهذه الاتجاهات هي:

- أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية تنخفض (وبسرعة أحياناً) غير أنها تبقى مرتفعة، وما زال الكثيرون مهمليين. كما أن وتيرة التقارب ليست سريعة بالدرجة الكافية للقضاء على أشكال الحرمان الشديدة على النحو الذي تتطلبه أهداف التنمية المستدامة.
- أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تتفاقم في مجالات قد تكون محورية على مدى العقود المقبلة. وبين البلدان وداخلها، على حدّ سواء، يتزايد عدم المساواة في الإمكانات المعززة، التي باتت ضرورية مع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.
- هناك تحسن في الحد من أوجه عدم المساواة في توزيع الفرص بين الرجال والنساء، ولكن قد يصعب إحراز مزيد من التقدم، إذ ينتقل تحدي المساواة بين الجنسين من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة، بل توجد أدلة على ارتدادات في بعض البلدان.

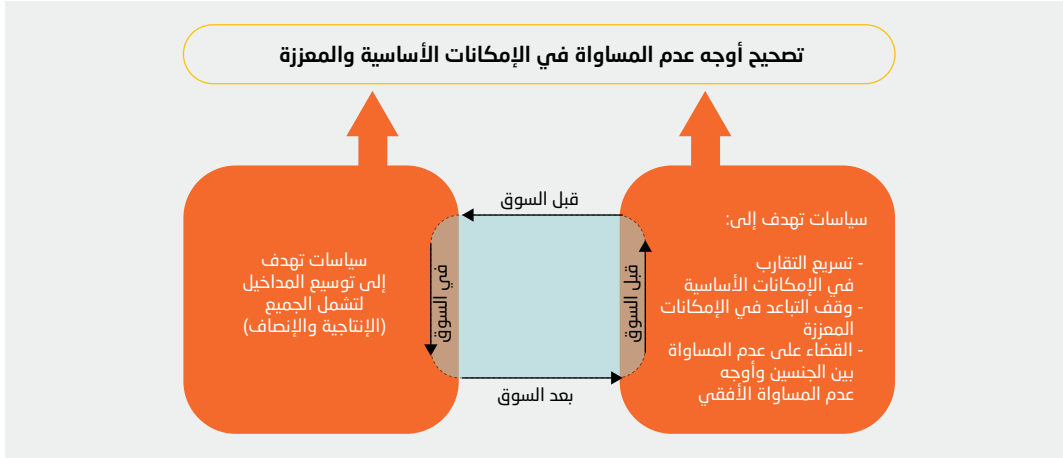
لذا، علينا أن نتصرف، ولكن كيف؟ يقترح هذا الفصل إطاراً للسياسات يربط بين توسيع نطاق الإمكانات والدخل، وتوزيعهما. والإطار هدفه طموح، هو معالجة أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية والمعززة، ويشتمل على مجموعتين (الشكل 1-7)، تتضمن أولاهما (على يمين الشكل 1-7) السياسات الرامية إلى تقارب الإمكانات وتوسيعها من منظور يتجاوز الدخل¹. وأهداف السياسة العامة في هذا الإطار هي تسريع التقارب في الإمكانات الأساسية، وأيضاً الحد من التباعد في الإمكانات المعززة، وإزالة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من أوجه عدم المساواة الأفقي. ومن المهم تحديد الوقت المناسب للعديد من هذه السياسات على مدى دورة الحياة، أي متى يكون أثرها أفضل على مسار حياة الناس. فمع تطبيق هذه السياسات في مرحلة مبكرة من الحياة، ينخفض عدد التدخلات الضرورية من خلال سياسات أخرى، قد تكون أكثر تكلفة وأقل فعالية، في مرحلة لاحقة.

وتشمل المجموعة الثانية (على يسار الشكل 1-7) السياسات المتعلقة بتوسيع الدخل ليشمل الجميع. وهدف السياسات العامة في إطارها هو النهوض القائم على المشاركة بالإنصاف والكفاءة في الأسواق، وذلك بزيادة الإنتاجية بحيث تُترجم إلى تنام في المداخل يشمل الجميع بما يفضي إلى تصحيح عدم المساواة في الدخل. ويستند الإطار

هذه صورة تبعث على الأمل كما تدعو إلى اليقظة. الأمل لأن التقدم في تقليص الفوارق في الإمكانات الأساسية يدل على أن السياسات المناسبة تأتي بنتائج إيجابية. ومع أن السياسات لم تكن كافية لسد كل الفجوات في الإمكانات الأساسية، ما زال بالإمكان المضي على المسار المفضي إلى القضاء على أشد أشكال الحرمان على النحو المنشود في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكن التطلعات تشد الأكثر، فلم يعد النظر في سبل مجازاة الإمكانات الأساسية كافياً في ظل الأهمية المتزايدة التي يكتسبها عكس مسار التباعد في الإمكانات المعززة. وتوجيه الانتباه نحو هذا المسعى بسرعة قد يؤدي إلى تجنب ترسيخ أوجه التباعد.

واليقظة لأن التحديات التي تكتنف الإجراءات التصحيحية تتزايد مع التأثير المتضافر لأوجه عدم المساواة المستجدة والتغيير التكنولوجي وأزمة المناخ. فيتبين من نهج دورة الحياة الذي استرشدت به تحليلات كثيرة في هذا التقرير أن الإمكانات تتراكم مع التقدم في العمر، ولكن كذلك تفعل أوجه الحرمان (الفصلان 1 و2). سيشهد العقد الثالث من الألفية ولادة أطفال يتوقع أن يعيشوا حتى القرن الثاني والعشرين، والفجوات التي قد تبدو صغيرة في السنوات القليلة المقبلة يمكن أن تتضخم على مدى العقود، ما يضاعف أوجه عدم المساواة الكبيرة أصلاً في الدخل والنفوذ السياسي.

إطار لرسم سياسات لتصحيح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية



بالمجموعة على اليمين). وفي العادة، فالأسواق هي ما يحدد الأجور والأرباح ومعدلات المشاركة في العمل، وتنظمها اللوائح والمؤسسات والسياسات السائدة (في السوق). لكن هذه النواتج تعتمد أيضاً على السياسات التي تؤثر على الناس قبل أن يصبحوا فاعلين في الاقتصاد (قبل السوق). ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تحد من أوجه عدم المساواة في الإمكانيات، فتساعد الجميع على دخول سوق العمل مجهزين بصورة أفضل. ولكن لا بد من التأكيد أن المشاركة في سوق العمل ليست السبب الوحيد لأهمية الإمكانيات، فتعزيز الإمكانيات يمكنه، مثلاً، أن يعزز المشاركة السياسية. وتؤثر السياسات في السوق على توزيع الدخل والفرص عندما يكون الأفراد عاملين، مشكّلة نواتج يمكن أن تكون أكثر أو أقل شمولاً للجميع. وتؤثر سياسات ما بعد السوق على أوجه عدم المساواة بعدما يحدد السوق، إلى جانب السياسات في السوق، توزيع الدخل والفرص. وتتفاعل هذه المجموعات من السياسات في ما بينها. وقد يتوقف توفير الخدمات العامة قبل السوق في جزء منه على فعالية سياسات ما بعد السوق (مثلاً، الضرائب المفروضة على دخل السوق لتمويل الصحة والتعليم)، ولهذا الأمر أهميته في تعبئة العائدات الحكومية لدفع تكاليف تلك الخدمات. وتستترشد الضرائب بدورها بمقدار استعداد المجتمع لإعادة توزيع الدخل ممن معهم أكثر لمن معهم أقل².

النتيجة اللازمة لما سبق هي أن النظر في السياسات بمعزل عن العوامل الأخرى فعاليتها محدودة. ومن الأمثلة على ذلك التوصيات المرتبطة

إلى نهج متكامل، لأن مجموعتي السياسات مترابطتان. فالسياسات الرامية إلى النهوض بالإمكانيات إلى ما يتجاوز الدخل تتطلب في كثير من الأحيان موارد لتمويل برامج حكومية تمول بدورها من الضرائب. وترتبط الموارد الإجمالية المتوفرة بدورها بالإنتاجية، التي ترتبط جزئياً بإمكانات الناس. وهكذا يمكن للمجموعتين أن تعملوا معاً في دورة حميدة من السياسات العامة.

هذا الإطار متعدد الأبعاد، يؤكد على محورية الحريات الإنسانية غير القابلة للتجزئة، والغاية الطموحة المنشودة منه هي تصحيح أوجه عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية والمعززة. وهذه الغاية لا تتحقق بمجرد خفض عدم المساواة في بعض الإمكانيات بينما يتصاعد في أخرى، ولا مع نهج تخفض مستويات المعيشة، فتلحق الضرر بالنمو المستدام من خلال سياسات توزيع سيئة التصميم، أو تسعى ببساطة إلى توليد الثروة بينما تنتهك حقوق الإنسان وتمسّ باستدامة الكوكب.

كذلك يتيح تعدد الأبعاد تكاملاً أفضل لتحليل آليات الدخل والآليات غير المرتبطة بالدخل الكامنة وراء تكوين الإمكانيات وتحقيق المساواة التدريجية فيها. ويمكن وصف دورة السياسات بأنها تتألف من سياسات ما قبل السوق (بالدرجة الأولى ضمن المجموعة على اليمين الشكل 1-7 التي تتعلق بإمكانات غير مرتبطة بالدخل وتغذي المجموعة على يسار) وسياسات في السوق (بصورة غالبية في المجموعة على اليسار التي تتعلق بتوسيع نطاق الدخل بحيث يشمل الجميع) وسياسات لما بعد السوق (التي تعود لترتيب المجموعة على اليسار

هذا الإطار متعدد الأبعاد، يؤكد على محورية الحريات الإنسانية غير القابلة للتجزئة، والغاية الطموحة المنشودة منه هي معالجة أوجه عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية والمعززة

نحو تقارب في الإمكانيات في ما وراء الدخل: من تعميم الأساسي إلى تعميم المعزز

تنادي السياسات ذات النطاق العالمي بالالتزام بالتعهد بـ"عدم إهمال أحد" المدرج في خطة عام 2030 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁵. وقد كان التقدم نحو تحقيق إنجازات شاملة ملحوظاً: إذ يلتحق 91 في المائة من الأطفال بالتعليم الابتدائي⁶ و 8 من بين كل 10 ولادات تكون بإشراف عاملين صحيين مؤهلين⁷ ويحصل أكثر من 90 في المائة من الناس على إمدادات محسنة للمياه⁸. ومع أن هذه المتوسطات قد تخفي انتشار أشكال الحرمان (الفصل 1)، إلا أن تلك إنجازات ضخمة⁹. ولم يحدث ذلك صدفة، بل كان نتيجة خيارات في السياسات. يتمحور هذا القسم حول إعادة تقويم الطموحات والأعمال لتناسب القرن الحادي والعشرين. والأجيال الجديدة التي ستشهد القرن الثاني والعشرين. وهو يبدأ بالقول إن التقارب في الإمكانيات بما يتجاوز الدخل ينبغي أن يُبنى على هذه الإنجازات ولكن بمزيد من التعزيز. ويستدعي هذا التعزيز دعماً سياسياً (يتطلب التغلب على القيود المفروضة على الاختيار الاجتماعي، كما توضّح الإضاءة 7-1 في نهاية هذا الفصل)، فضلاً عن موارد مالية (سيجري تناولها في النصف الثاني من هذا الفصل). وفيما يتخطى الشمولية المعززة، ينظر هذا القسم في السياسات الرامية إلى القضاء على أوجه عدم المساواة الأفقي (مع التركيز على عدم المساواة بين الجنسين) وتعزيز إمكانيات التصدي للصدمات المناخية وتسخير التكنولوجيا.

نحو نظم التعميم المعززة

ليس المقصود بسياسات التعميم التغطية الواسعة فحسب، بل تأمين الموارد الكافية والمصممة لضمان الجودة والإنصاف¹⁰. قد تفيد سياسات التغطية الواسعة في دعم الحدود الدنيا، وإتاحة الخدمات الأساسية، ويمكن أن تُعزى إليها بعض أوجه التقارب في الإمكانيات الأساسية، لكنها لا تكفي، وحدها، للتصدي لاستمرار أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية كما تظهر في الفوارق في الإنجازات. يحتاج هذا القسم بأن نظم التعميم المعززة (التي تتجلى في الخدمات المرتبطة بالتعليم والصحة) يمكن أن تكون أنجع في خفض أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية إذا ما استندت إلى ركيزتين:

بإعادة توزيع الدخل التي كثيراً ما تهيم على الجدل السياسي. أجرى توني أتكينسون محاكاة لتأثير حزمة طموحة من إجراءات إعادة التوزيع على عدم المساواة في الدخل في المملكة المتحدة، مبيّناً أنها لن تؤدي إلا إلى خفض الفجوة مع السويد في معامل جيني للدخل المتاح إلى النصف وأنها لن تكون كافية لعكس مسار توسع هذه الفجوة بين أواخر السبعينات وعام 2013³. ولا ينبغي أن يُقرأ ذلك كإشارة إلى أن إعادة التوزيع ليست مهمة، بل إلى أن التغيير الحاسم يتوقف على اتباع نهج أوسع نطاقاً وأكثر نُظمية في السياسات العامة.

مستخدماً هذا الإطار، يتضمن هذا الفصل قسمين، يتطابق كل منهما تقريباً مع سياسات مرتبطة بكل من المجموعتين. والهدف هو التوضيح مع أمثلة على السياسات محددة كيف يمكن استخدام الإطار المقترح لتدارك أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، وليس المقصود به تقديم تحليل شامل للسياسات ذات الصلة جميعها. ونظراً إلى عدم التجانس الكبير بين البلدان وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالمسارات المستقبلية (لا فقط بسبب تغير المناخ والتكنولوجيا، ولكن أيضاً لعوامل أخرى لم ينظر فيها هذا التقرير)، سيتعين على كل بلد تحديد مجموعة السياسات الأنسب لظروفه الفريدة.

ويبحث القسم الأول كيفية توسيع الإمكانيات لما يتجاوز الدخل، معالجاً أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية الرأسي والأفقي معاً. وينظر في بنى النظم التعليمية والصحية وتصميمها، كما في السياسات المتعلقة بالتحديات المستجدة في مجالي التكنولوجيا وتغير المناخ. ومن بين أوجه عدم المساواة الأفقي، ينصبّ التركيز على المساواة بين الجنسين، استجابة للتحديات التي وردت في الفصل 4.

ويتناول القسم الثاني السياسات التي يمكن لتضافرها أن يرفع الإنتاجية بما يفضي إلى المشاركة في الدخل على نطاق واسع، أي إلى تصحيح عدم المساواة في الدخل. ولهذه السياسات أثرها على الكيفية التي تعمل بها أسواق السلع والخدمات، فضلاً عن أسواق العمل ورأس المال. ويبحث القسم أيضاً في أثر سياسات إعادة التوزيع على الصعيد الوطني. ونظراً لأن العولمة قد تعيق السياسات الوطنية أو تيسرها، ينظر القسم في كيف يمكن أن يكون العمل الجماعي الدولي، أو الافتقار إليه، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

ليس المقصود بسياسات
التعميم التغطية الواسعة
فحسب، بل تأمين الموارد
الكافية والمصممة لضمان
الجودة والإنصاف

هدف التنمية المستدامة المتمثل بتحقيق تعلم جيد للجميع. ولذا، فتعزيز نواتج التعلم لتحقيق مقصد هدف التنمية المستدامة المتمثل بالإلمام بالحساب والقراءة والكتابة يستوجب معالجة فجوتين: الفجوة بين الفقراء والأغنياء في البلدان، والفجوة بين نسبة المتفوقين في كل بلد ومقصد هدف التنمية المستدامة¹⁵.

ويعاني الأطفال من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا حرماناً مزدوجاً، هو انخفاض عدد سنوات الدراسة، وتدني مقدار التعلم كل سنة. وتتطلب السياسات التي تركز على النواتج بدلاً من المدخلات بيانات عن التعلم بدلاً من الاكتفاء ببيانات عن الالتحاق، كما تتطلب الاستثمار في إتقان الأطفال للمفاهيم الأساسية منذ مرحلة مبكرة والجمع بين التحسينات الشاملة والتدخلات الموجهة نحو الفئات التي تعاني من الحرمان الشديد¹⁶. وقد يؤدي الاعتماد في التعليم الأساسي على المدارس الخاصة التي تتقاضى الرسوم إلى تأخر أشد الفئات فقراً¹⁷، ومن أسباب ذلك عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم وقلة المساءلة عن جودته، ما يلحق ضرراً أكثر ما يصيب الطلاب الفقراء، وخاصة الفتيات. ويمكن أن يخفف هذه المخاطر التعليم العام الجيد النوعية، وتحسين تدريب المعلمين وتعزيز شمول الجميع، وخاصة الفتيات والطلاب ذوي الإعاقة¹⁸.

وتحقق التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة، التي يمكن أن تساعد على تخفيف حدة الفوارق، نتائج في البلدان النامية (الإطار 7-1). وقد أخذت بلدان عدة توسع تغطية مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، فدفعت إثيوبيا مثلاً باتجاه تحقيق قفزة كبيرة في التغطية منذ عام 2010 (الإطار 7-2). ويحتمل أن يسهم ذلك في تحقيق تكافؤ الإمكانيات على المدى الطويل، ويمكن أن يؤثر أيضاً على توزيع العمل بدون أجر ويشجع إدماج المرأة في سوق العمل (على النحو المبين في النقاش المتعلق بعدم المساواة بين الجنسين لاحقاً في هذا الفصل).

وعلاوة على ذلك، تتطلب التكنولوجيا تحديث المهارات مدى الحياة (الفصل 6). ومن شأن التعلم مدى الحياة أن يعزز النواتج الاقتصادية والاجتماعية، وأن يساعد على إتاحة فرص أكثر إنصافاً في كل عمر¹⁹. وقد قدمت منظمة العمل الدولية اقتراحاً بشأن كيفية تنفيذ نظام استحقاقات للتدريب، من خلال إعادة تشكيل التأمين ضد البطالة أو الصناديق الاجتماعية، بما يتيح للعمال أخذ إجازة مدفوعة الأجر للانخراط في التدريب²⁰. ويحق للعمال الحصول على عدد من ساعات التدريب، بصرف النظر عن نوع العمل الذي يقومون به. وفي البلدان التي تسود فيها العمالة غير النظامية، يمكن

• خدمات اجتماعية شاملة تضمن المساواة في الحصول على خدمات عالية الجودة تماشياً مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وتطلعاته¹¹. فكما لوحظ في الفصل 2، تتعدد أبعاد عدم المساواة في التنمية البشرية، وتختلف مسارات انتشاره، فتشمل الأسواق والشبكات الأسرية والاجتماعية، ويمكن أن يتفاقم بفعل عوامل كالعنف. فالنواتج الصحية، مثلاً، تعتمد على الحصول على الخدمات، لكنها تتحدد اجتماعياً أيضاً. ومن شأن النظم العالمية المعززة أن تدمج هذه الأبعاد.

• سياسات خاصة تكميلية تستهدف الفئات المستبعدة. فرغم أن الفقراء والمهمشين قد يستفيدون من سياسات التعميم، إلا أن هذه وحدها قد لا تكفي للوصول إلى أشد الفئات تعرضاً للإهمال، بمن فيهم من يتعرض للإهمال بسبب التمييز القائم على المجموعات، مثل الأطفال في الأسر المعيشية التي تعاني من أوجه الحرمان المتداخلة. فيتطلب عدم استثناء أحد سياسات تستهدف تلك الفئات، وتتصدى لها تعانيه من أوجه عدم مساواة أفقي¹².

ضمان حصول الجميع على المعرفة والتعلم مدى الحياة

تؤدي السياسات التي تكفل المساواة في الحصول على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة إلى نتائج إيجابية، على الأمد البعيد، على الصحة والتنمية المعرفية وفرص العمل، بل حتى تفيد أشقاء الشخص المعني وأطفاله (الفصل 2)¹³. غير أن التركيز على توفير الحد الأدنى من المعايير الوطنية للحصول على التعليم لن يسد الفجوات في التحصيل، حتى في البلدان المتقدمة¹⁴. ونظراً إلى أن المقصد 4-6 من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى اكتساب الشباب جميعاً مهارات الحساب والإلمام بالقراءة والكتابة، لن يكفل تحصيل درجات متساوية بين الأسر المعيشية الغنية والفقيرة في البلد نفسه بالضرورة بلوغ هذا المقصد. والواقع أن إنجازات التعلم في العديد من البلدان النامية أدنى مما يتطلب تحقيق هذا المقصد، حتى للطلبة من الأسر الأغني، ومعدلات التحصيل أسوأ بين أطفال الأسر المعيشية الفقيرة. وهذا يعني أن المساواة البسيطة في كل بلد، أي رفع مستوى التحصيل لدى الأطفال ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتواضع إلى مستوى أقرانهم من ذوي الوضع الأعلى، لن يحقق مقصد

قد يؤدي الاعتماد في التعليم الأساسي على المدارس الخاصة التي تتقاضى الرسوم إلى تأخر أشد الفئات فقراً، ومن أسباب ذلك عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم وقلة المساءلة عن جودته، ما يلحق ضرراً أكثر ما يصيب الطلاب الفقراء، وخاصة الفتيات

تعزيز القدرات في الصين: التصدي لجذور عدم المساواة

وبالنسبة للأطفال الأصغر سناً من الخمس الأغنى، ارتفع متوسط الدرجات من 2.37 إلى 3.17، أي بدرجة أقل مما لأخماس الثروة الأخرى. وأظهر متوسط درجات الأطفال الأكبر سناً نمطاً مماثلاً، إذ ارتفع من 3.41 في عام 2010 إلى 3.61 في عام 2014 للأطفال في الخمس الأدنى، ومن 3.49 إلى 3.65 للأطفال في الخمس الأغنى. هكذا، اختفى تقريباً عدم المساواة في درجات التنشئة بين الأقسام الأغنى والأفقر².

وترتبط التحسينات التي أدخلتها الصين بحملتها الوطنية لتعزيز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، التي أطلقت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام 2010. وللحملة هدف طموح يتمثل بتعميم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتركز الحملة على إنماء الدماغ في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير الدعم للوالدين من خلال بوابات ومواقع الإنترنت وتطبيقات الهاتف النقال. وتشمل أيضاً استثمارات كبيرة في رياض الأطفال وتدريب المعلمين، لا سيما في المناطق الريفية وللأطفال الفقراء ومن المهاجرين في المدن، ودعم حكومياً للخطط التوجيهية والمعايير الوطنية والأدوات لتنمية التعلم المبكر³.

بالإضافة إلى المهارات المعرفية، يتميز الفرد البالغ المنتج بمهارات اجتماعية وعاطفية⁴. لكن هذه المهارات تعود في أحيان كثيرة إلى دور الأسرة. وفي حين تبرز المهارات الاجتماعية والعاطفية كمصدر لعدم المساواة، إلا أن جذورها قد تكمن في أوجه عدم المساواة في تعليم الوالدين تنتقل إلى الجيل اللاحق. لكن الاستثمار في هذه المهارات يتيح أيضاً فرصة لكسر حلقة أوجه عدم المساواة المفرغة بتحقيق بداية متكافئة للأطفال جميعاً.

وقد تحسنت درجات الصين في مجال التنشئة الإيجابية والتنمية الاجتماعية العاطفية تحسناً كبيراً بين عامي 2010 و2014، وخاصة للأطفال من الأسر الأفقر، وتقاس التنشئة الإيجابية بأسئلة مسوح تطرح على مقدمي الرعاية عن عدد المرات التي يتدخلون فيها لتعزيز مهارات أطفالهم حسب أعمارهم (مثلًا، بالقراءة لهم أو اللعب معهم في الخارج). أما التطور الاجتماعي العاطفي فيقاس بتقييم تصرفات الأطفال وسلوكهم وعلاقتهم بالآخرين. بالنسبة للأطفال الأصغر سناً من الخمس الأقل دخلاً، ارتفع متوسط درجات التنشئة الإيجابية من 1.34 (على مقياس من 1 إلى 5) في عام 2010 إلى 2.67 في عام 2014.

ملاحظات

1. Kautz and others 2014. 2. Heckman, Stixrud and Urzua 2016. 3. Li and others 2018. 4. UNICEF 2019c. 5. Greubel and van der Gaag (2012).

إطلاق إمكانات التعليم ما قبل الابتدائي للنهوض بالتنمية البشرية في إثيوبيا

المدرسة الابتدائية. وبعد أن كان توجه الوزارة في البداية إلى تأمين سنتين من التعليم ما قبل الابتدائي، تغيرت الخطط نحو توسيع نطاق هذا البرنامج. وقد حقق الصف-0 منذ إدخاله معدلات التحاق عالية، وهو الآن الأكثر توفراً على نطاق واسع، وخاصة في المناطق الريفية⁴. وقد التحق به في سنته الأولى نحو ثلاثة أضعاف عدد الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال في السنة السابقة. وبفضل هذه النجاحات المبكرة، استكشف المزيد من الحلول لزيادة الالتحاق في الأرياف في إثيوبيا. واختبرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة إنقاذ الطفولة نموذج الاستعداد للمدرسة الممّجّل للوصول إلى الأطفال الذين لم يلتحقوا "بالصف-0"، ومنهم الأطفال في حالات الطوارئ⁵. ويتألف النموذج من برنامج صيفي لمدة شهرين قبل الصف الأول. ويوفر هذا البرنامج، الذي يديره مدرسو المدارس الابتدائية وتدعمه أدوات تعليمية منخفضة التكلفة، منهجاً أساسياً لتعليم القراءة والكتابة والحساب للأطفال الصغار قبل المدرسة.

وقد خضعت آثار التعليم ما قبل الابتدائي لتقييم في دراسات حالة متعددة في إثيوبيا. فوجد مشروع منظمة إنقاذ الطفولة بشأن النهوض بمهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والرياضيات أن أطفالاً من خلفيات اجتماعية واقتصادية متواضعة حققوا مكاسب تعليمية أعلى بكثير، ما كاد يسد الفجوة التعليمية مع أقرانهم من خلفيات اجتماعية واقتصادية أعلى⁶. وقد قاد باحثون في جامعة أكسفورد دراسة "حيوات صغيرة"، وهي دراسة دولية لفقير الطفولة تابعت الإنجازات التربوية لفتين عمريتين من الأطفال بين عامي 2002 و2016 في إثيوبيا⁷. وتبين فيها أن احتمال إتمام أطفال المدن الذين التحقوا ببرامج ما قبل المدرسة تعليمهم الثانوي أعلى بنسبة 25.7 في المائة مما في حالة أقرانهم الذين لم يلتحقوا بمثل تلك البرامج.

تشير التقديرات إلى أن 50 في المائة من الأطفال في العالم لا يلتحقون في مرحلة الطفولة المبكرة بأي شكل من أشكال التعليم¹. ويواجه الأطفال في البلدان النامية حواجز أعلى، إذ لا يتجاوز عدد الملتحقين بالتعليم 20 في المائة، وكثيراً ما يحصل الأطفال على مستوى متدنٍ من التعليم ما قبل الابتدائي. ويدعو المقصد 4-2 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان أن نتاج بحلول عام 2030 للفتيات والفتيان جميعاً فرص الحصول على النماء والرعاية بنوعية جيدة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي كي يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، لكن احتمال حصول أفقر الأسر المعيشية على هذه الفرص التعليمية أقل.

وتبين من مثال إثيوبيا كيف يمكن للتعليم ما قبل الابتدائي أن يمكن البلدان النامية من تحسين نواتج التعليم. فبدلاً من معدل كان من أدنى معدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي في العالم، لم يتجاوز 1.6 في المائة في عام 2000، انتقلت إثيوبيا إلى 45.9 في المائة في عام 2017، ما يمثل أكثر من 3 ملايين طفل². وحدث معظم النمو بين عامي 2007 و2017 وأطلقه في عام 2010 إطار السياسة الوطنية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وإقراراً بالدور الأساسي الذي تؤديه في تحقيق التنمية البشرية المساواة في الحصول على التعليم ما قبل الابتدائي، اعتمد توسيع نطاق مرحلة ما قبل المدرسة وبرامج الاستعداد للمدرسة كركيزة أساسية لإطار السياسات³. وكان الحافز الرئيسي لنمو التعليم ما قبل الابتدائي "الصف-0" الذي نفذ بقيادة وزارة التعليم، وهو عام من التعليم ما قبل المدرسي للأسر المعيشية الهشة يهدف إلى إعداد الأطفال الصغار للالتحاق بالصف الأول، أي السنة الأولى في

ملاحظات

1. UNICEF 2019c. 2. UNICEF 2019c. 3. Rossiter and others 2018. 4. Woodhead and others 2017. 5. UNICEF 2019c. 6. Dowd and others 2016. 7. Woldehanna and Araya 2017.

تدرجياً لوضع وتوسيع برامج التغطية الصحية الشاملة²⁴. فبدأت العملية بتوفير تأمين صحي لموظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع النظامي، وتلى ذلك توسيع التغطية لتشمل الفقراء والمعرضين للفقير، ما تطلب التزاماً سياسياً قوياً. وفي البرازيل وتايلاند، اضطلعت الحركات الاجتماعية بدور هام (الإطار 7-1-1) في نهاية الفصل، لاطلاع أوسع على دور الحركات الاجتماعية في معالجة أوجه عدم المساواة).

ولا بد من أن تصحب الالتزامات السياسية موارد مالية مخصصة للتغطية الصحية الشاملة. والبلدان تتبع نهجاً مختلفة لهذه الغاية. فقد استحدثت فرنسا حصة ضرائب مخصصة لذلك الغرض: أولاً ضريبة الرواتب ولاحقاً ضريبتَي الدخل والعائد على رأس المال. وتخصص البرازيل وغانا لذلك جزءاً من المساهمات في الضمان الاجتماعي وضريبة القيمة المضافة. وفي المقابل، لا تخصص تايلند وتركيا وفيت نام واليابان مبالغ محددة لهذا الغرض، لكنها تعطي أولوية في الموازنة. وبالإضافة إلى التمويل، يبقى نقص العاملين في الرعاية الصحية أحد تحديات التنفيذ الرئيسية. ففي كثير من الحالات، قد تشهد الرعاية الصحية الخاصة غير المنظمة ذات النوعية المتفاوتة زيادة كبيرة. ورداً على ذلك، أصلحت إندونيسيا اعتماد المهنيين الصحيين وتوحيد عمليات إصدار الشهادات لهم. ووسعت البرازيل وإثيوبيا شبكات توظيف المرشدين الصحيين ووفرت فرصاً وظيفية أكثر مرونة للعاملين الصحيين في المجتمعات المحلية²⁵.

إنشاء صناديق تعليم وتدريب وطنية أو قطاعية لتوفير فرص التعليم والتدريب للعمال. ويمكن لسياسات الحد من العمالة غير النظامية أن تكون آثارها بالغة، لأن الوظائف النظامية ترتبط بالشركات الكبيرة التي تستثمر أكثر في تدريب العمال وتوفر العمالة لفترات أطول يتخللها مزيد من التعلم أثناء الوظيفة.

تمكين الجميع من عيش حياة طويلة وصحية

مع أن أوجه عدم المساواة في النواتج الصحية لا تكون في أحيان كثيرة مرتبطة بتوفر الخدمات الصحية (الفصل 2 والإطار 3-7)، ينطوي تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وهو إحدى أولويات المقصد 3-8 من أهداف التنمية المستدامة، على إمكانية زيادة المساواة في الإمكانات المتعلقة بالصحة²¹. وقد نُفذت تايلند ورواندا برامج تغطية صحية شاملة. ففي تايلند توسّع برنامج نُفذ في عام 2001 فشمَل المقاطعات جميعاً في السنة التالية ووصل إلى 98 في المائة من السكان في عام 2011²². وتسجّل رواندا أعلى معدلات الالتحاق بالتأمين الصحي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، إذ يغطي التأمين الصحي المجتمعي أكثر من 75 في المائة من السكان²³. وفي إثيوبيا وإندونيسيا وبنغلاديش والبرازيل وبيرو وتايلند وتركيا وغانا وفرنسا وفيت نام واليابان، وهي بلدان تغطي في مجموعها مدى واسعاً من النظم الصحية ومستويات الدخل، اتبعت الحكومات نهجاً

لا بد من أن تصحب
الالتزامات السياسية
موارد مالية مخصصة
للتغطية الصحية الشاملة.
والبلدان تتبع نهجاً
مختلفة لهذه الغاية

الإطار 3-7

استمرار الفوارق الصحية حتى مع التغطية الصحية الشاملة

الدخل الأدنى في السويد، مقابل 40 في المائة من نساء الأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى.

- الولادات المحفوفة بالمخاطر أكثر شيوعاً في الأسر الأفقر في السويد، فأكثر من 30 في المائة من الأمهات اللواتي يصفن ضمن أدنى 1 في المائة في الترتيب الاجتماعي يحدنّ قبل الحمل أو أثناءه، بالمقارنة مع 5 في المائة فقط من الأمهات في الشريحة الأعلى.

ومن أسباب استمرار عدم المساواة في النواتج الصحية عدم المساواة في الحصول على الخبرات الصحية خارج النظام الصحي الرسمي. وتشمل السياسات التي يمكن أن تحاكي وصول الأسر إلى المتخصصين الصحيين برامج زيارات الممرضين والممرضات في الأمد الطويل، وتوفير المزيد من الأطباء العاميين، والتأكد من توافق مقدمي الخدمة الثقافي مع مجتمعاتهم المحلية، لأن ذلك يزيد الثقة. وستكون هذه السياسات أبلغ أثراً إذا ما استهدفت أفقر السكان.

لم تُلغ الفوارق في الصحة حتى في البلدان التي تشهد انخفاضاً في عدم المساواة في الدخل وتغطية صحية شاملة. فلدى السويد نظام رعاية صحية متميز يتضمن تغطية واسعة وحداً أدنى من التكاليف المباشرة من الأفراد ومساعدة خاصة للمجموعات المعرضة للمخاطر، لكن هذه المساواة في الحصول على الرعاية الصحية لا تؤدي إلى نواتج صحية متساوية، فعلى سبيل المثال:

- ترتبط معدلات الوفيات في السويد ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي. إذ يموت أكثر من 40 في المائة ممن هم في أدنى السلم الاجتماعي بحلول عمر الثمانين بالمقارنة مع أقل من 25 في المائة ممن هم في أعلى السلم. والذين في وضع اجتماعي واقتصادي متواضع أكثر عرضة للإصابة بنوبات قلبية وبسرطان الرئة وداء السكري من النوع 2 وقصور القلب.
- لا يحصل على التلقيح ضد فيروس الورم الخليمي البشري سوى 10 في المائة من نساء الأسر المعيشية ذات

التصدي لأوجه عدم المساواة الأفقي: التركيز على عدم المساواة بين الجنسين

قد توفر السياسات الشاملة حدوداً دنياً أساسية، لكنها قد لا تكفي للقضاء على أوجه عدم المساواة الأفقي. فغالباً ما تضرب هذه جذورها في أعراف اجتماعية راسخة وإقصاء اجتماعي طال أمده. ويحدث الإقصاء الاجتماعي عندما يعجز الناس عن المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنهم مستبعدون على أسس ثقافية أو دينية أو عنصرية أو غيرها²⁶، ما قد يفضي إلى غياب الصوت، وعدم الإقرار بالحقوق، والافتقار إلى القدرة على المشاركة الفعالة. وقد يعني أيضاً الإقصاء من العمل اللائق والأصول والأراضي والفرص والحصول على الخدمات الاجتماعية والتمثيل السياسي²⁷.

وعند تزايد أوجه عدم مساواة الأفقي، تستكمل السياسات الشاملة بسياسات تركز على الإجراءات الموجهة أو الإيجابية التي تدعم الفئات غير الميسورة مباشرة، مثل إتاحة الائتمان أو المنح الدراسية أو تخصيص حصص لمجموعة معينة في فرص العمل والتعليم. يتبين من أمثلة تاريخية عدة أن الجمع بين السياسات الشاملة والموجهة يمكن أن يقلص أوجه عدم المساواة الأفقي²⁸. غير أن السياسات الموجهة لا تخلو من خطر ترسيخ الفوارق بين الفئات أو زيادة مظالمها، لأن الأفراد يحصلون بموجبها على منافع محددة بسبب هويتهم الجماعية. والسياسات الموجهة لها أهمية خاصة عندما يتضح أن مجموعة معينة تعرضت تاريخياً للحرمان²⁹، ولكن من الضروري أن يكون لها إطار زمني محدد كي تُطبق فقط طالما ظلت المجموعة المستهدفة محرومة حقاً. ومن الأهمية توضيح هذه السياسات للحيلولة دون نشوء المظالم والشعور بالحرمان.

ولأن نوع الجنس لا يزال أحد أكثر قواعد التمييز انتشاراً، فإن السياسات التي تتصدى للأعراف التمييزية المتأصلة والقوالب النمطية للجنسين والتحييزات والممارسات المؤذية أساسية للإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة³⁰. ويمكن أن تستهدف السياسات الأعراف الاجتماعية مباشرة. ويمكن تحقيق التدخلات لتغيير علاقات القوة غير المتكافئة بين الأفراد في المجتمع المحلي أو تحدي الأدوار النمطية للجنسين المتجذرة من خلال التعليم أو بالتوعية أو تغيير الحوافز. ويستند كل من التعليم ورفع سوية الوعي إلى تزويد الأفراد بمعلومات ومعرفة جديدة يمكن أن تعزز القيم والسلوكيات المختلفة. وقد تشمل هذه المبادرات التعليم النظامي أو التدريب في مكان العمل أو الحملات

الإعلامية ضد التنميط القائم على نوع الجنس. ولتغيير الحوافز، يمكن أن تواجه آليات الحماية احتمال وقوع ضرر بسبب الأعراف التقليدية أو رد الفعل العكسي، مثل التمر في المدارس أو التحرش في مكان العمل. ويمكن أيضاً تقديم حوافز تغيير لتأخير الزواج المبكر وخفض حالات حمل المراهقات. وكثيراً ما تعزز الأبعاد الثلاثة (التعليم والتوعية والحوافز) بعضها بعضاً، كما تشير أمثلة السياسات الواردة في هذا القسم.

مثلاً، أدت إجازة الأبوة غير القابلة للتحويل للآباء التي أدخلت في عام 2006 في كيبك إلى تغيير الحوافز، فازداد انخراط الآباء في تقديم الرعاية المنزلية. ومع الاستحقاقات الجديدة، زاد الآباء مشاركتهم في إجازة الأبوة بنسبة 250 في المائة³¹، ما ساهم في عكس العرف الاجتماعي الذي يتوقع من الأمهات أن يتحملن المسؤولية الوحيدة عن أعمال الرعاية. وفي الأسر المعيشية التي أتيحت فيها للرجل فرصة الاستفادة من الاستحقاق، وبعد فترة طويلة من انتهاء الإجازة، كان الوقت اليومي الذي يقضيه الآباء في العمل المنزلي أعلى بنسبة 23 في المائة منه في غيرها من الأسر المعيشية³². ويبيّن هذا المثال أيضاً أهمية دمج الرجال في سياسات المساواة بين الجنسين. وفي الواقع، وفقاً لمسح لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تنفيذ استراتيجيات أو سياسات تراعي قضايا الجنسين، يرى الجميع تقريباً أن تغيير مواقف الرجال والفتيان تجاه أنشطة الرعاية هو الأولوية الأولى³³. ولكن، رغم التسليم الواسع النطاق بأهمية إشراك الرجال والفتيان على نحو ملائم في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين أو معالجة مواطن ضعفهم المتصلة بنوع الجنس، لا تراعي السياسات العامة ذلك البعد تمام المراعاة³⁴.

هكذا، يمكن للقوانين واللوائح التنظيمية أن تحقق التوازن بين توزيع أعمال الرعاية في الأسر المعيشية، من خلال تدابير كزيادة مدة إجازة الوالدين المدفوعة الأجر، كما في مثال كيبك. ولا يقَدّم إجازة أبوة، بالإضافة إلى إجازة أمومة، غير نصف بلدان العالم تقريباً، ويقَدّم نصف تلك البلدان إجازة تقل عن 3 أسابيع للآباء ويقدم 80 في المائة منها إجازة أمومة تقل عن 14 أسبوعاً³⁵. وعلاوة على ذلك، لا يكفي أن تكون هذه السياسة محايدة؛ بل ينبغي أن توجه صراحة إلى الرجال (كما في كيبك)، فبخلاف ذلك قد تغلب الأعراف الاجتماعية فتحوّل دون استفادة الناس من الإجازات. وفي عام 2007، بدأت جمهورية كوريا في تقديم إجازة أبوة لمدة سنة، وفي عام 2014، زاد بثلاث مرات عدد العاملين الذكور الذين استغلّوها³⁶. ويقدم بعض البلدان حوافز اقتصادية للعمال لاستخدام

يتبين من أمثلة تاريخية عدة أن الجمع بين السياسات الشاملة والموجهة يمكن أن يقلص أوجه عدم المساواة الأفقي. غير أن السياسات الموجهة لا تخلو من خطر ترسيخ الفوارق بين الفئات أو زيادة مظالمها، لأن الأفراد يحصلون بموجبها على منافع محددة بسبب هويتهم الجماعية

من الأهمية تحقيق توازن في توزيع مهام الرعاية، لا سيما للأطفال، لأن الكثير من الفرق في الدخل طوال دورة الحياة يتولد قبل عمر 40 سنة، ما يؤدي إلى تفويت العديد من فرص سوق العمل على النساء خلال المراحل المبكرة من حياتهن المهنية

الإجازات، كما في السويد، حيث يتلقى الآباء علاوة مالية صغيرة للمساواة بين الجنسين عن كل يوم يستخدمون فيه إجازة الأبوة. وبهذه الطريقة، تمكن زيادة حصة الآباء في رعاية الأطفال خلال الأشهر أو السنوات الأولى من حياة الطفل، ما قد يسمح بإدخال تغييرات على الأعراف الاجتماعية المتعلقة برعاية الطفولة والتي يمكن أن تنعكس في مراحل حياة الطفل كلها.

ومن الأهمية تحقيق توازن في توزيع مهام الرعاية، لا سيما للأطفال، لأن الكثير من الفرق في الدخل طوال دورة الحياة يتولد قبل عمر 40 سنة، ما يؤدي إلى تفويت العديد من فرص سوق العمل على النساء خلال المراحل المبكرة من حياتهن المهنية³⁷. وتتزامن هذه الفرص الضائعة مع الولادة، التي يمكن أن تحدد بالنساء إلى الانسحاب من سوق العمل. ويمكن أن توفر إمكانية الحصول على رعاية للأطفال ميسورة التكلفة للأمهات فرص اتخاذ قرارات خاصة بهن بشأن العمل والحياة، ما يتيح لهن المشاركة في العمل بأجر. وتميل الأمهات إلى تعديل خياراتهن حول العمل بأجر لتلبية متطلبات رعاية الأطفال³⁸. هكذا، رعاية الأطفال الميسورة التكلفة مسألة هامة لحرية اختيار الأمهات القيام بعمل بأجر³⁹. ويتجاوز أثر الأنظمة والقوانين مجرد تغيير ميزان الرعاية. فالسياسات هامة في مجالات تتراوح من الحماية من العنف والتمييز إلى إمكانية الحصول على

الإطار 4-7

خيارات وفرص تدريب الفتيات على الترميز البرمجي

وتواجه النساء المختارات حواجز مختلفة، مثل العيش في ضواحي المدن ما يطرهن إلى قضاء ساعتين إلى ثلاث ساعات في التنقل لحضور الصف، أو نشأتهن على الاعتقاد أن وظائف قطاع التكنولوجيا التي تتطلب مهارات في الرياضيات بعيدة المنال. وتتعلم النساء في التدريب أساسيات الترميز البرمجي لبناء المواقع والتطبيقات والألعاب. وتتبع الفصول الدراسية نموذج قاعة الدرس الرشيقة، أي التعلم كما لو في العمل. وعندما تقترب الطالبات من انتهاء التدريب ويبدأ البحث عن وظيفة، تجمعهن المنظمة مع مرشدين في مجال التكنولوجيا. وقد تشاركت شركات تكنولوجيا، مثل أي.بي.إم وجوجل ولينكدن ومايكروسوفت، مع المنظمة لزيادة إشراك النساء العاملات في تطوير البرمجيات. وللشركات التي ترعى مهرجان المواهب (Talent Fest) الذي تقيمه المنظمة أولوية الانتقاء، ولكن يمكن للشركات الأخرى أن تدفع مقابل تصفح الصفحات الشخصية للطالبات.

في أمريكا اللاتينية، يوجد خارج التعليم أو العمل أو التدريب 30 مليوناً من الشباب، 76 في المائة منهم نساء. وكتحد إضافي، لا تضمن الدراسة مستقبلاً مشرفاً للنساء والفتيات؛ فأقل من 20 في المائة من النساء ينتقلن من الدراسة إلى فرص عمل نظامية¹.

أُنشئت في عام 2014، منظمة لابوراتوريا (Laboratoria)، وهي منظمة غير ربحية تستهدف الفتيات من أسر ذات دخل منخفض اللواتي يواجهن عوائق كبيرة أمام الحصول على تعليم عالٍ، ولتوليد فرص للطالبات، تجمع المنظمة بين تعليم الترميز البرمجي التطبيقي (بما في ذلك التدريب على مهارات البرمجة لمدة ستة أشهر) وبين التدريب الاجتماعي العاطفي والانخراط العميق مع أصحاب العمل وخدمات التوظيف. وقد خرجت المنظمة، التي تعمل في البرازيل وبيرو وشيلي والمكسيك، أكثر من 820 فتاة، وتهدف إلى الوصول إلى 5,000 شابة بحلول عام 2021. ويحصل أكثر من 80 في المائة من الطالبات على وظائف في تطوير البرمجيات، ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى زيادة دخلهن بثلاث مرات.

ملاحظة

1. OECD 2017.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى (2017) Guaqueta و(2019) Laboratoria و(2013) World Bank.

برنامج "SASA"، وهو برنامج صممه منظمة "رفع الأصوات" (Raising Voices) ونفذ لأول مرة في كمبالا، أوغندا، يستهدف الأعراف الاجتماعية التقليدية التي تديم العنف ضد المرأة. ويتوجه البرنامج إلى المرأة وإلى الرجل في الأسر المعيشية، ويقارب الاختلال في موازين القوى على المستويين الفردي والبيئي بتوجيه المجتمعات المحلية نحو إعادة التفكير في ديناميات العلاقات الأسرية. وقد اختبرت نتائج البرنامج على نطاق واسع ووجدت معاييرها، كما في تنزانيا وهايتي، ووسع ليصل إلى 25 بلداً⁴⁶.

نحو إمكانات معززة لمواجهة صدمات تغيّر المناخ والتكنولوجيا

يُحتمل أن يؤدي تغيّر المناخ والتكنولوجيا إلى صوغ أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية خلال القرن الحادي والعشرين، على نحو ما بُحث في الفصلين 5 و6. والإمكانات المعززة المتعلقة بهذين العاملين هي في نهاية المطاف كيفية تمكين الناس من العبور من التحديات إلى الفرص في العقود المقبلة.

بالنسبة لتغيّر المناخ، تشمل الإمكانات المعززة تلك التي تمكّن الناس من الإعداد والاستجابة لا فقط للصدّات التي لها سوابق تاريخية، بل أيضاً للاضطرابات التي يُحتمل أن يحدثها تغيّر المناخ على نحو لم يسبق له مثيل. ويمكن للتأمين أن يساعد في هذا الصدد. وتدعو المادة 8 من اتفاق باريس لعام 2015 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى تسهيلات التأمين ضد المخاطر وإلى استجماع المخاطر المناخية وغير ذلك من حلول التأمين⁴⁷. وفي العام نفسه، أطلقت مجموعة السبعة مبادرة حول التأمين ضد مخاطر المناخ، تعهدت فيها بالوصول إلى 400 مليون شخص غير مؤمن عليهم في البلدان الفقيرة⁴⁸. مع ذلك، ينطوي التأمين على تحديات مسلّم بها جيداً (مثل المجازفة بفعل الاطمئنان والاختيارات السلبية) تستوجب تنظيمًا مناسباً. وينطبق ذلك أيضاً على تصميم نظم التأمين المتصلة بالمناخ. ويمكن للتأمين المتناهي الصغر القائم على مؤشر يربط المدفوعات ببارامترات الطقس المرصودة بصورة مستقلة، كهطول الأمطار، أن يتصدى لبعض هذه التحديات، في حين اقترحت أيضاً ونقّدت مجتمعات التأمين السيادي⁴⁹.

وإذا كان من الصعب تقاسم المخاطر، يفرض تغيّر المناخ تحديات فريدة على قابلية التأمين للتطبيق وعلى وظيفته، وربما يضع حدوداً له. ويتوقع أن يؤثر تغيّر المناخ على المناطق الجغرافية الشاسعة بطرق

وخبرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في دعم التنمية المستدامة⁴¹. ووضعت جامعة سينفوتيك (cenfotec) مع المعهد استراتيجي لإقامة مساحات للتدريب على التكنولوجيا ودعم كافة النساء المهتمات بتطوير مهنة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويدعو برنامج (NiñaSTEM) للفتيات الذي أطلقته حكومة المكسيك في وقت مبكر من عام 2017، بشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، النساء المميزات في العلوم والرياضيات إلى القيام بدور مرشدات وزيارة المدارس وتشجيع الفتيات على الإقدام واختيار هذه المواضيع⁴².

وكي تختار الفتيات مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لا بد من أن يكنّ منتظمات في المدرسة. ويمكن لبعض التدخلات أن يغيّر الحوافز لتشجيع الفتيات على البقاء في المدرسة، إما بتأخير الزواج أو خفض حالات حمل المراهقات. وقد ثبت أن التحويلات النقدية تزيد الانتظام في الدراسة. ويقدم برنامج زومبا للتحويلات النقدية في ملاوي، حيث الحمل هو السبب الرئيسي لانقطاع الفتيات عن الدراسة، تحويلات مشروطة وغير مشروطة للفتيات في المدارس واللواتي انقطعن عن الدراسة مؤخراً. وقد خفّض ذلك تخفيضاً ملحوظاً معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والحمل والزواج المبكر وحسن النقاط في اختبارات اللغة⁴³.

وكما في التعليم، من المهم النظر في كيفية تعرض المرأة بشكل خاص لأوجه عدم المساواة الصحية بسبب احتياجاتهن للرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وما زال أمام الصحة الإنجابية، التي تمنح المرأة الولاية والتحكم في جسدها وخصوبتها، مجال كبير للتقدم. وفي تيغراي في إثيوبيا، يفيد نموذج تقديم الخدمات الذي يجمع بين توزيع وسائل منع الحمل في المجتمع المحلي وبين منافع التسويق الاجتماعي، كل من النساء ومجتمعاتهن المحلية⁴⁴. وفي بوجومبورا، عاصمة بوروندي، بدأت الحكومة إنشاء وحدة وطنية للتثقيف الجنسي الشامل في المدارس جميعها لتمكين الفتيات والنساء من خلال توعيتهن بتوفّر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة ومساعدتهن على الحصول عليها، وتوفير منبر للحوار حول التثقيف الجنسي والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد تلقت الحكومة دعماً من منظمات دولية، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، لوضع نموذج النادي المدرسي ودليلين للمعلمين والطلاب⁴⁵.

وأخيراً، تصوغ الأعراف الاجتماعية سلوكيات الأفراد ومعتقداتهم بشأن العنف ضد المرأة. ويمكن للسياسات الوقائية أن تتوجه إلى كل من النساء والرجال. فمثلاً،

بالنسبة لتغيّر المناخ، تشمل
الإمكانات المعززة تلك
التي تمكّن الناس من
الإعداد والاستجابة لا
فقط للصدّات التي لها
سوابق تاريخية، بل أيضاً
للاضطرابات التي يُحتمل
أن يحدثها تغيّر المناخ على
نحو لم يسبق له مثيل

شبيهة. وإذ تصبح المخاطر أكثر ترابطاً، قد تنقلص فوائد تقاسم المخاطر التي يتيحها التأمين. مثلاً، يبلغ احتمال أن تشهد البلدان الأربعة الأولى المنتجة للذرة خسارة إنتاج متزامنة تزيد عن 10 في المائة الآن الصفر تقريباً، لكن زيادة درجات الحرارة بدرجتين مئويتين، ستعني انخفاض الغلات وزيادة التقلبات المطلقة، ما سيزيد هذا الاحتمال إلى 7 في المائة، أما إذا زادت درجات الحرارة 4 درجات مئوية فيصل هذا الاحتمال إلى 86 في المائة⁵⁰.

هكذا، للسياسات، المحلية والوطنية والدولية دور رئيسي في تصميم وتنفيذ تأمين متعلق بالمناخ يشمل الفقراء والمعرضين للفقير. ويمكن للسياسات أن تدعم تطبيق التكنولوجيات الجديدة. فمثلاً، تُعد الطائرات المسيّرة بجمع بيانات دقيقة عن الأضرار المتعلقة بالطقس على المحاصيل والممتلكات⁵¹. أو يمكن أن تكون أقساط التأمين مدعومة مباشرة، بل وحتى خاضعة للتدقيق في الوضع الاقتصادي للمؤمنين. وستكون إعادة التأمين هامة أيضاً في جعل الأقساط ميسورة التكلفة، وخاصة عندما يكون التأمين محلياً وتكون المخاطر المرتبطة بالمناخ متجانسة نوعاً ما.

ويناقش تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2018 مسارات التكيف المحددة بالمكان كفرص لمعالجة أوجه عدم المساواة البيئية واختلالات موازين القوى وآليات الحوكمة التي تؤدي إلى أوجه عدم مساواة في المخاطر والآثار المناخية وإلى مفاومة هذه المخاطر والآثار⁵². لكن التقرير يحذر من أن هذه المسارات يمكن أن تعزز أيضاً أوجه عدم المساواة والاختلالات. فمثلاً، قد تكثف سرديات التكيف المبنية على الاعتماد على الذات أعباء المناخ على الفقراء والفئات المهمشة.

ويورد التقرير الخاص أيضاً قائمة بالبحوث الحديثة العهد التي ربطت مسارات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف على المدى الطويل بأهداف مفردة من أهداف التنمية المستدامة وبدرجات متفاوتة. ويدعو إلى مزيد من نُهج الترابط، التي تستقصي مجموعة فرعية من أبعاد التنمية المستدامة معاً. وتشمل الأمثلة الترابط بين المياه والطاقة والمناخ، والاستفادة من المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة المستخدمة على نطاق واسع. وباستخدام أساليب جديدة لاحتساب إسقاطات الفقر وعدم المساواة، أجريت تقييمات قائمة على المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة لتداعيات الآثار المتجنبة واحتياجات التكيف ذات الصلة على التنمية المستدامة المحلية.

ويمكن أن يقلل التركيز على التنمية المستدامة انكشاف المعرضين للفقير على مخاطر المناخ بأكثر من عشر مرات⁵³، بما في ذلك بوضع سرديات تيسر إجراء المزيد من التحليلات التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، مع اعتبار المناخ أحد الأهداف من ضمن أهداف التنمية المستدامة الأخرى⁵⁴.

وعندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا، يبرز الفصل 6 أهمية تسخير التغير التكنولوجي باتجاه اشتغال الجميع والاستدامة والدور الحاسم الذي يؤديه "الاتصال" في تمكين البلدان والناس من الاستفادة من إمكانات تقنيات الذكاء الرقمي والاصطناعي. ورغم أن أثر التكنولوجيا على التنمية البشرية يتجاوز مجرد إمكانية الحصول عليها، يوضح النقاش هنا الخطوات التي يمكن أن تعزز الإمكانات (دون القول إن هذا هو أهم رد في السياسات). ويوثق الفصل 6 التباعد في الحصول على تكنولوجيات الاتصال المتقدمة، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى الفجوات في التكاليف النسبية. وقد حددت هيئة النطاق العريض هدفاً لعام 2025: خدمات نطاق عريض على المستوى الأدنى (1 غيغابايت) بتكلفة تقل عن 2 في المائة من نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي. وفي الوقت الراهن، حقق هذا الهدف معظم البلدان المتقدمة، ونصف البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً وجزء صغير من أقل البلدان نمواً⁵⁵.

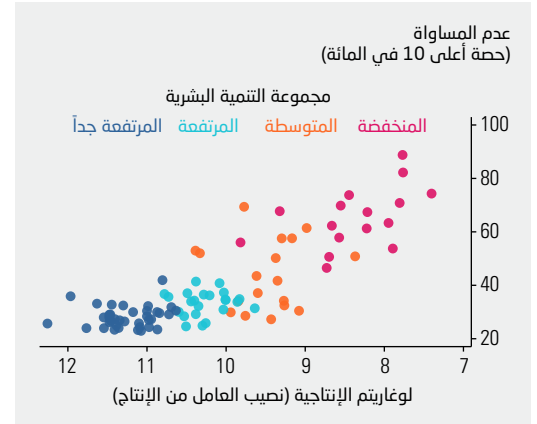
مع ذلك، فأبرز الحواجز المبلغ عنها ذاتياً أمام استخدام الإنترنت عبر الهاتف النقال هي محدودية المعرفة والمهارات الرقمية. وذلك بنسب تبلغ 34 في المائة في أفريقيا، و35 في المائة في شرق آسيا، و37 في المائة في جنوب آسيا، و28 في المائة في أمريكا اللاتينية⁵⁶. وفي الواقع، يفتقر أكثر من نصف سكان العالم إلى المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك اختلافات كبيرة بين فئات الدخل. ففي الدخل المتوسط الأدنى، أرسل 6 في المائة فقط من البالغين رسالة إلكترونية بمرفق مقابل 70 في المائة في البلدان المتقدمة⁵⁷. ومن هنا، سيكون تعليم الشباب ومن هم أكبر سناً عاملاً رئيسياً في زيادة المعرفة الرقمية.

ويمكن أيضاً تعزيز التوصيل من خلال خدمات الواي فاي العامة المقدمة في مرافق عامة كالمكتبات والمراكز المجتمعية. وسنغافورة ومقدونيا الشمالية رائدتان في هذا المجال. ففي عام 2005، نفذت سنغافورة برنامج Wireless@SG للربط بين المواطنين من خلال شبكة من نقاط الاتصال في المرافق العامة والتجارية. وفي عام 2006 وضعت مقدونيا الشمالية خطة لربط 460 مدرسة ابتدائية

أبرز الحواجز المبلغ عنها ذاتياً أمام استخدام الإنترنت عبر الهاتف النقال هي محدودية المعرفة والمهارات الرقمية، وذلك بنسب تبلغ 34 في المائة في أفريقيا، و35 في المائة في شرق آسيا، و37 في المائة في جنوب آسيا، و28 في المائة في أمريكا اللاتينية

الشكل 2-7

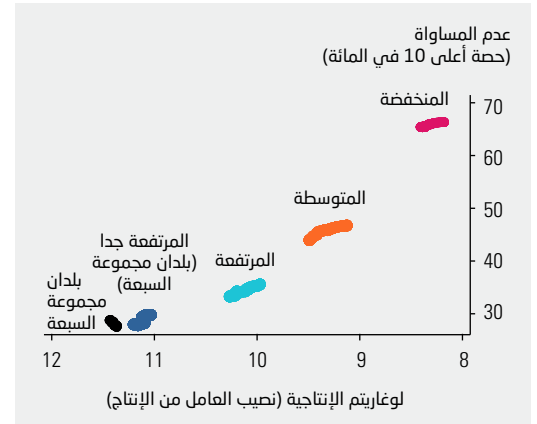
يرتبط ارتفاع إنتاجية العمل بانخفاض تركيز دخل العمل في الشرائح العليا



ملاحظة: يشمل 94 بلداً لها بيانات جزئية. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من (ILO 2019a).

الشكل 3-7

تبدو العلاقة بين إنتاجية اليد العاملة وتركز دخل العمل صحيحة مع مرور الوقت على معظم مستويات التنمية البشرية



ملاحظة: يشمل 94 بلداً لها بيانات جزئية. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من (ILO 2019a).

مدغشقر، بدأت الحكومة خطة لربط المدارس والمستشفيات⁵⁸. والواقع أن للنفاذ إلى شبكة الإنترنت من الأهمية ما جعله يشق طريقه لأن يصبح حقاً مسلماً به. وفي عام 2016، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً شددت فيه على أهمية "تطبيق نهج شامل قائم على حقوق الإنسان لدى توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت أو توسيع نطاق الوصول إليها"، وطلبت إلى "الدول جميعاً بذل الجهود اللازمة لسد الفجوة الرقمية بمختلف أشكالها". ويجب أن يتسق هذا التوسع مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، كما "يجب أيضاً أن تحظى بالحماية على الإنترنت الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الناس خارجها، لا سيما حرية التعبير"⁵⁹.

نحو زيادة في الدخل للجميع: رفع الإنتاجية وتعزيز الإنصاف

يمكن أن تتزامن فترات النمو الاقتصادي السريع والتحوّل الهيكلي مع زيادات في أوجه عدم المساواة الاقتصادية (الفصل 2)⁶⁰، لكن ارتفاع إنتاجية اليد العاملة يرتبط بانخفاض تركيز دخل العمل في الشرائح العليا (الشكل 2-7)⁶¹. وبينما لا يمكن الاستدلال على تطور هذين المتغيرين بمجرد النظر إلى مقطع عرضي يمثل لحظة زمنية، تبدو العلاقة ثابتة مع مرور الوقت وفي مستويات التنمية البشرية جميعها (باستثناء اقتصادات مجموعة السبعة؛ الشكل 3-7). ويشير ذلك إلى أن المسارات التي تحقق معاً تحسينات في الأداء الاقتصادي وفي دخول العمل التي لا تتركز في الشرائح العليا ليست مجدية فحسب بل شائعة أيضاً، حتى لو لم تكن حتمية لأن هذه الأدلة لا تشير إلى اتجاه السببية⁶². لذا، يتمثل التحدي بتحديد تلك السياسات التي تتسق مع إطار توسع للدخل شامل للجميع⁶³. ومن المهم الإشارة إلى وجوب أخذ الاستدامة البيئية بالحسبان، ولا سيما أزمة المناخ، وهذا ما تتناوله الإضاءة 2-7 في نهاية هذا الفصل.

كذلك يطلق تحسين الإمكانيات عبر السكان العنان للإمكانيات الإنتاجية للبلد. وتُبحث هنا سياسات، أساساً في السوق وما بعد السوق، لها تأثير على معدل التوسّع وتوزيع الدخل. ويعتمد توزيع الدخل في السوق على مقدار ما يمكن للناس استخدامه من أصولهم وإمكاناتهم، والعائد على تلك الأصول والإمكانيات، وقدرتهم على الاستجابة للصدمات⁶⁴. لذا تتسم السياسات التي تحسّن أداء الأسواق بأهمية حاسمة في زيادة الإنتاجية، كما في تحديد توزيع

وثانوية وتوفير 680 من أكشاك التوصيل اللاسلكي مع نفاذ مجاني لخدمات الإنترنت. وقد أطلقت إندونيسيا مؤخراً خطة طموحة لتأمين نفاذ الجمهور في العديد من جزرها البالغ عددها 17,000 بحلول عام 2022. وفي الفلبين، يعمل برنامج النفاذ المجاني للجمهور على توسيع نطاق التوصيل عبر البلاد: ففي عام 2019، كانت هناك 2,677 نقطة دخول جاهزة للتشغيل، ويتوقع إضافة 6,000 في المرحلة الثانية. وفي تايلند، تقوم الحكومة بتوسيع التوصيل ليشمل 4,000 قرية. وفي الجمهورية الدومينيكية، تضطلع الحكومة بتركيب 5,000 نقطة اتصال. وفي

الاحتكار والحد الأدنى للأجور والكفاءة

الحد الأدنى للأجور سياسة هامة أخرى لسوق العمل قائمة في 92 في المائة من البلدان⁷³. وإذ تصبح المساواة الجماعية في الشركات أكثر تحدياً، تكتسب المفاوضات على المستوى الوطني ودون الوطني الأوسع نطاقاً أهمية كوسيلة لحماية مصالح العمال⁷⁴. والحد الأدنى للأجور أداة لنقل مكاسب الإنتاجية إلى مدخيل العمال ذوي القدرة التفاوضية المحدودة، لكن الحد الأدنى للأجور المرتفع جداً يمكن أن يخفض العمالة أو يوفر حوافز للعمالة غير النظامية. وعبر البلدان جميعاً، هناك علاقة سلبية بين الحدود الدنيا للأجور وبين عدم المساواة في دخل العمل (الشكل 4-7)⁷⁵. ولا تثبت هذه الرابطة أي علاقة سببية، لكنها تتسق مع الأدبيات التي توثق أن الحد الأدنى للأجور يمكن، لدى معيارته جيداً، أن يزيد معاشات الفئات المنخفضة الدخل مع آثار محدودة على العمالة⁷⁶. وبدوره يرتبط الدور التوزيعي بالإنتاجية.

ويمكن أن يكون الحد الأدنى للأجور أداة للكفاءة عندما يكون هناك احتكار في استخدام القوى العاملة (من قبل شركات ذات نفوذ مفرط في سوق العمل، على النحو المشار إليه في الفصل 6) أو عندما يزيد الاقتصاد الإنتاجية استجابة لارتفاع تكاليف اليد العاملة⁷⁷. وفي الواقع، يُحتمل أن يزيد احتكار استخدام القوى العاملة من عدم المساواة، مخفضاً حصة اليد العاملة⁷⁸. وكلما ارتفع التركيز، كلما ازدادت قدرة الشركات في سوق العمل على تحديد الأجور، بالنظر إلى افتقار العمال إلى فرص عمل بديلة. وفي بعض الحالات، يمكن للشركات أن تتعاون على القيام بمزيد من خفض الأجور⁷⁹. واحتكار استخدام القوى العاملة أكثر انتشاراً عندما يكون التنقل الجغرافي لليد العاملة متدنياً، إما بسبب قوانين كمتطلبات الإقامة أو لتدني مهارات العمال، ما يجعل استبدالهم سهلاً.

ويمكن للسياسة العامة أن تؤدي دوراً رئيسياً في هذه الحالات. ورغم أن الآراء منقسمة حول ما إذا كان الحد الأدنى للأجور يقلل فرص العمل في الأسواق التنافسية، عندما يتركز النفوذ في سوق العمل لدى شركات بعينها، يمكن أن يؤدي الحد الأدنى للأجور إلى زيادة العمالة فعلاً، إذ يكون الحد الأدنى للأجور بمثابة الحد الأدنى للسعر، ما يحول دون أن تقوم شركة تعظم الربح لديها وتحتكر استخدام القوة العاملة بخفض الأجور من خلال خفض التوظيف⁸⁰. ويتوقع أن يؤدي الأثر الإيجابي على عمالة وأجور من هم في الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى إلى خفض أوجه عدم المساواة.

الدخل. وتعكس سياسات ما بعد السوق الخيارات الأولية المرتبطة بالضرائب الحكومية والتحويلات والإنفاق العام. وينظر النصف الثاني من الفصل في السياسات المتعلقة بهذه الأبعاد.

توازن القوى: أسواق عمل منصفة وفعالة

يتلقى معظم الناس دخلاً من العمل (يتلقى عدد قليل دخلاً أيضاً من مكاسب رأسمالية)، الذي يتحدد إلى حد كبير بكيفية تنظيم الأسواق ولوائحها الناظمة. من هنا، أسواق العمل وعالم العمل من المحددات الهامة لعدم المساواة في الدخل. فمثلاً، كانت للزيادات في دخل اليد العاملة في الجزء الأدنى من التوزيع أهمية مركزية في بلدان أمريكا اللاتينية التي قللت عدم المساواة في الدخل في السنوات الأولى للألفية⁶⁵.

وليست الأسواق خط أساس لتدخل الحكومات⁶⁶، بل بالأحرى هي جزء لا يتجزأ من المجتمع (على حد تعبير كارل بولانيي (Karl Polanyi)⁶⁷). ويصوغ نتائج السوق عدد من السياسات والمؤسسات التي ينظر هذا الفصل في بعضها. فمثلاً، تمنح النقابات العمال القدرة على المساواة الجماعية على حصتهم من الدخل، وعلى ممارسة الولاية والمساهمة في نواتج المفاوضات وتشكيل توزيع دخل السوق⁶⁸. ونتيجة لتجزؤ الإنتاج المرتبط بالعولمة، يصعب إنشاء النقابات، ونفوذها يتقهقر في العديد من البلدان⁶⁹، وإن اختلف ذلك باختلاف البلد والوقت⁷⁰. وفي حين تتباعد عبر البلدان العلاقة بين تغيير عدم المساواة في التنمية البشرية وتغيير الكثافة النقابية، يتسق في الواقع تعزيز الإنصاف من خلال قوة الاتحادات مع المكاسب المستدامة في الإنتاجية⁷¹.

وتحدد السياسات والمؤسسات المرتكزة على احترام حقوق الإنسان ما يعرف بأسواق عمل غير مشروعة، وتحظر ممارسات مثل الرق والاتجار بالبشر وعمل الأطفال والإذلال والتحرش والتمييز⁷². ولكن فيما عدا القضاء على تلك الممارسات، كيف يمكن للسياسات في السوق المساهمة في توزيع الدخل بشكل أكثر عدلاً دون الإضرار بحوافز الإنتاجية؟ من الواضح أن السياسات التي تعزز مشاركة المرأة في سوق العمل، في سياق تمكين الأمهات ومقدمات الرعاية بالشروط التي نوقشت سابقاً في هذا الفصل من ممارسة الخيار الحر، ستحقق بوضوح الهدفين (الإطار 5-7). ويغطي الجزء المتبقي من هذا القسم مؤسسات وسياسات سوق العمل الأخرى ذات الصلة.

يمكن أن يكون الحد الأدنى للأجور أداة للكفاءة عندما يكون هناك احتكار في استخدام القوى العاملة (من قبل شركات ذات نفوذ مفرط في سوق العمل) أو عندما يزيد الاقتصاد الإنتاجية استجابة لارتفاع تكاليف اليد العاملة

المنظمات التي لديها 250 أو أكثر من الموظفين أن تشر حساباتها المتعلقة بفجوة الأجور بين الجنسين⁵. وفي الوقت الراهن، المساواة في الأجر عن العمل المتساوي مكفولة دستورياً في 21 في المائة فقط من البلدان⁶. ومن الأمثلة الأخرى على تحسين نوعية ظروف العمل تحديد معايير متماثلة لتشجيع الرجال والنساء، وتوفير ترتيبات عمل مرنة وزيادة عرض خيارات الرعاية لتوسيع نطاق الخيارات. وفي ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلندا، يحق لكافة العاملين في الشركات التي لها حجم معين طلب ترتيبات عمل مرنة. وتوفر اليابان وجمهورية كوريا للأمم والأب سنة واحدة من إجازة الوالدين المدفوعة الأجر غير القابلة للتحويل لكل منهما. وكثيراً ما تحتفظ بلدان الشمال بأجزاء من فترة إجازة الوالدين للاستخدام الحصري لكل من الوالدين لبضعة أشهر⁷.

ولا يكفي اعتماد هذه السياسات إن لم تقترن بحملات للتدريب أو التوعية لتغيير الأعراف الاجتماعية القائمة على تمييز أدوار الجنسين. وفي مكان العمل، من المهم جداً تغيير المواقف تجاه الرعاية وأخذ الرجال إجازة من العمل لرعاية المعالين كي لا يتعرض الآباء الذين يأخذون إجازة للوصم. ويمكن أن يساعد ذلك على تحقيق التوازن في الأعباء المنزلية وتغيير المواقف تجاه أدوار الجنسين في الأسر المعيشية. وكما في الأبعاد الأخرى، من الأهمية بمكان إشراك الرجال. وتتمثل إحدى طرق ذلك في إنشاء نماذج يحتذى بها لأدوار الذكور لدفع التغييرات في القوالب النمطية للجنسين. وهناك بديل هو زيادة الوعي من خلال التدريب على المراعاة كي تُدرك امتيازات الذكور وتمييز علامات التحيز القائم على نوع الجنس ويفهم الإقصاء وصنوف "الذكورية الصغرى"⁸.

لا تتطابق مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي المُحتسب مع حصتها من السكان: فهي أقل بكثير من إمكاناتها الكاملة. ولذلك آثار هامة على الاقتصاد الكلي. وتقدر الخسارة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل بنسبة 27 في المائة في بعض المناطق¹. ويعزز تمكين المرأة الاقتصادي نواتج تنمية إيجابية، كالإنتاجية، ويزيد التنوع الاقتصادي والمساواة في الدخل².

ويمكن للسياسات التي تهدف إلى تخفيف التحيزات القائمة على نوع الجنس وضمان المساواة في الأجور أن تعزز النمو الاقتصادي، ويمكن تضخيم آثارها عبر وجود أقوى للنساء المهارات في سوق العمل³. وتكبح الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة للاقتصاد الوطني وتخلق قدرته على النمو. لذا من شأن تنفيذ السياسات التي تزيل أوجه الاختلال في سوق العمل وتهيئ مجالاً متكافئاً للجميع تعزيز الطلب على عمل المرأة، بالإضافة إلى إجراءات في جانب العرض لتمكين المرأة من ممارسة اختيارها الحر في المشاركة⁴. وتتراوح هذه التدابير بين التغييرات في الأنظمة والممارسات التمييزية لضمان المساواة بين الجنسين في الأجور وتوفير ظروف عمل أكثر إنصافاً للمرأة.

وقد يتطلب تعديل اللوائح من أصحاب العمل مراجعة ممارساتهم في الأجور أو الإبلاغ عن حسابات الفجوة بين الجنسين. ومنذ عام 2001، طلب كل من فرنسا والسويد من أصحاب العمل إعادة النظر في ممارساتهم ووضع خطة سنوية للمساواة بين الجنسين. وتشترط أستراليا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة واليابان على

ملاحظات

1. 2012. Cuberes and Teigner.
2. IMF 2018.
3. Agenor, Ozdemir and Moreira 2018.
4. Elborgh-Woytek and others 2013.
5. OECD 2017a.
6. حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات من 2019 Gender Database باستخدام بيانات من 2019. OECD 2016.
7. WORLD Policy Analysis Center's Gender Database باستخدام بيانات من 2019. OECD 2016.
8. سلسلة من الاستراتيجيات والإيماءات والتعليقات والأعمال اليومية التي هي خفية وغير محسوسة تقريباً ولكنها تدوم وتنقل العنف القائم على نوع الجنس من حيل إلى آخر (Gómez 2014).

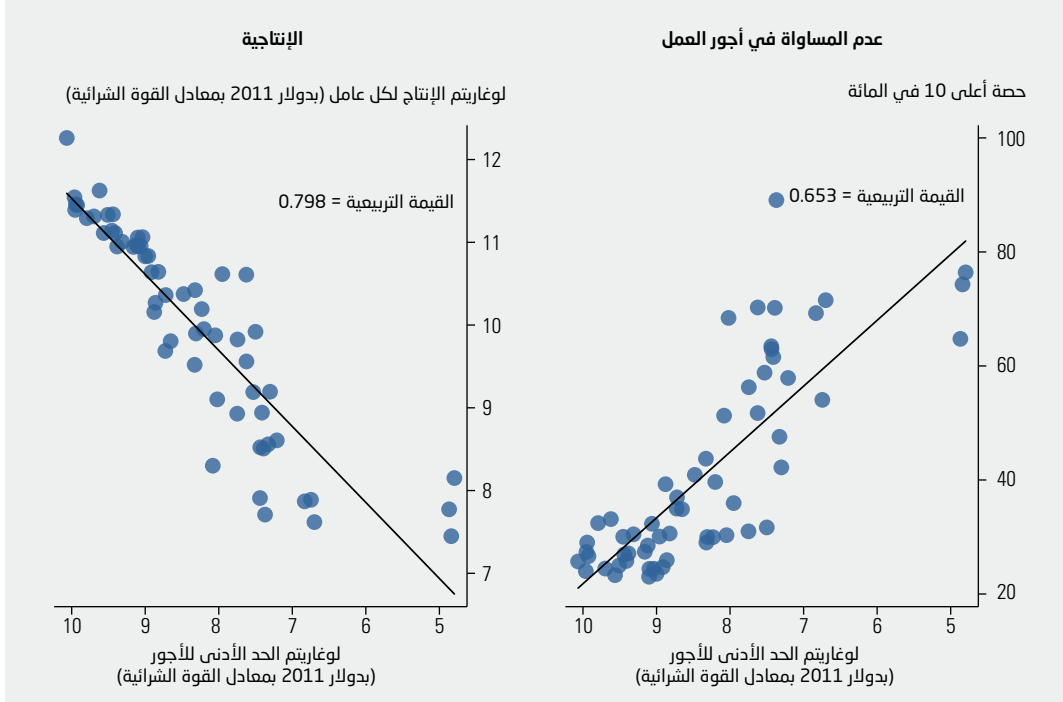
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشائعة أن القطاع غير النظامي، إذ لا قيود نظامية على الدخل إليه، أكثر تنافسية من القطاع النظامي. لكن صعوبة إنفاذ العقود في الاقتصاد غير النظامي يمكن أن تكون عامل تعطيل، عندما لا يتيقن العمال من أنهم سيتقاضون أجورهم حال الانتهاء من العمل. وإذا حدث ذلك، يكون لدى أصحاب العمل في الأسواق غير النظامية نفوذ كبير على عمالهم⁸²، ما يقلب رأساً على عقب القلق من أن اللوائح التنظيمية لسوق العمل، كما هو حال الحد الأدنى للأجور، يمكن أن توسع سوق العمل غير النظامي. وعندما تفعل هذه الآلية فعلها، يمكن لإنفاذ الحد الأدنى للأجور تخفيف مشكلة التعطيل بتوفير آلية للالتزام، ما قد يزيد الكفاءة والإنصاف معاً.

ومما يعوق المزيد من الجهود الرامية إلى خفض أوجه عدم المساواة بوضع حدّ لنفوذ الشركات في سوق العمل ندرة البحوث والبيانات المتعلقة بموضوع احتكار استخدام القوى العاملة، لا سيما بالمقارنة مع البحوث والبيانات المتعلقة بالاحتكار. ومن شأن مؤشر قابل للمقارنة دولياً ومجموعة بيانات عن النفوذ في سوق العمل أن يمكّن الرصد عبر البلدان ويحثّ اتخاذ إجراءات فورية لخفضها. وهناك مجال واسع للسياسات، لأن أجور العمال تخفّض في بعض الحالات بنسبة 6 في المائة أو أكثر عن ناتجها الهامشي⁸¹.

ويمكن أن يكون الحد الأدنى للأجور عاملاً في زيادة العمل غير النظامي. ومن المفاهيم الخاطئة

الحد الأدنى للأجور: أداة لتقاسم ثمار التقدم؟



ملاحظة: يشمل 60 بلداً لها بيانات جزئية وحدّ أدنى للأجور مرصود. البيانات هي لأخر سنة تتوفر عنها البيانات. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT و ILO (2019a).

وخلاصة القول، يمكن للحدّ الأدنى للأجور أن يكون وسيلة للإنصاف والكفاءة إذا ما عویر جيداً مع الظروف المحلية، بما في ذلك ظروف نمو الإنتاجية وتوزيعها في الاقتصاد ووجود احتكارات في استخدام القوى العاملة ومستوى العمل غير النظامي. ويؤثر التغير التكنولوجي على تلك البارامترات، فكثيراً ما يرفع الإنتاجية بالاقتران مع نفوذ احتكار استخدام القوى العاملة (الفصل 6). وتولّد المنصات سجلات رقمية تلقائية، ولذا هناك مجال للحدّ الأدنى للأجور في ظل أشكال جديدة من العمل النظامي الإلكتروني⁸⁵. وكما سبقت الإشارة، من المهم تمييز ما إذا كان العمل يحدث في القطاع النظامي أم في القطاع غير النظامي.

تحديات العمل غير النظامي

في أنحاء العالم، يعمل 61 في المائة من العاملين (2 مليون شخص) في القطاع غير النظامي. ومعدل العمل غير النظامي أعلى في البلدان النامية والبلدان الناشئة (70 في المائة) مما في البلدان المتقدمة (18 في المائة)⁸⁶. وفي المتوسط، العمال غير النظاميين أفقر وأقلّ تعليماً وإنتاجية أقلّ ورواتبهم أدنى، وهم أكثر

وفي الهند، كانت قوانين الحدّ الأدنى للأجور غير فعّالة إلى حدّ كبير لأن لدى الأغلبية الساحقة من القوى العاملة عقود غير نظامية وليس هناك غير القليل من الرقابة على أصحاب العمل أو من تحميلهم المسؤولية. ولكن بدأت، منذ منتصف العقد الماضي، القوانين تؤدي دوراً هاماً، إلى جانب تشريعات الحق في العمل. فقد ضمن قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية مدة 100 يوم عملاً لكل أسرة معيشية ريفية، بالحدّ الأدنى الرسمي للأجر، في أشغال عامة تولدها الإدارات المحلية. وللفقراء أنفسهم خيار الانضمام إلى البرنامج لأنه يتطلب عملاً جسدياً شاقاً بالحدّ الأدنى للأجر. وقد ساعد ذلك على تقريب أجور السوق إلى الحدّ الأدنى القانوني وخفض ظروف العمل الاستغلالية وحماية حقوق الفئات التي تتعرض للتمييز كالنساء والعمال من الطبقات والقبائل المصنّفة⁸⁸.

وفي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ارتبط الحدّ الأدنى المعتدل بارتفاع النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان الفقيرة، ولم يحدث انخفاض كبير في العمالة⁸⁴. لكن الحدّ الأدنى لا ينطبق إلا على العاملين لقاء أجر، والذين هم في الغالب في القطاع النظامي في البلدان النامية، ولا يغطي سوى نسبة ضئيلة من مجموع العمال.

تولّد المنصات سجلات رقمية تلقائية، ولذا هناك مجال للحدّ الأدنى للأجور في ظل أشكال جديدة من العمل النظامي الإلكتروني

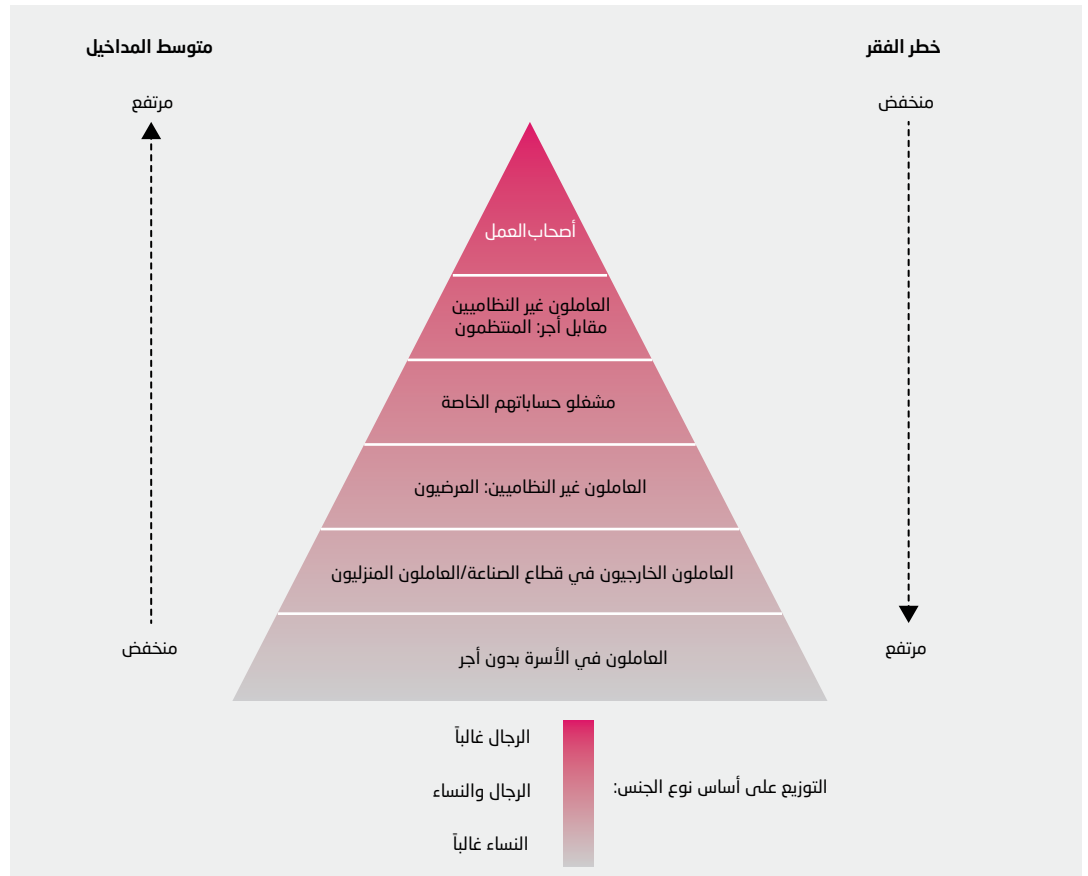
الباعة المتجولين في الشوارع ومن يعملون من المنزل في الإنتاج لسلاسل الإمداد العالمية. ويتمثل التحدي في فتح مسار إلى النظامية بمعالجة بعض الأسباب الهيكلية، مثل تدني التعليم والصحة والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، مع توفير خيارات للحماية الاجتماعية، بمزيج من يمكن، لضمان الاستدامة المالية، أن يجمع بين نظم قائمة على الإسهامات وأخرى غير قائمة على الإسهامات.⁹¹ وهناك استراتيجيات تكملية مختلفة، نظراً لعدم تجانس الظروف التي يواجهها العمال غير النظاميين. فبعض البلدان يتبع نهجاً من القمة إلى القاعدة، بتوسيع نطاق الحماية والمزايا التي يتمتع بها العمال النظاميون لتشمل العمال المنزليين وغيرهم من المتعاقدين من الباطن. ومن الممكن أيضاً وضع استراتيجيات من القاعدة إلى القمة لحماية العمال غير النظاميين. فتنظيم العمال، وخاصة النساء الفقيرات، في تعاونيات يجعل من الممكن تجميع الأصول والمهارات لإنتاج كميات أكبر

انكشافاً على الصدمات⁸⁷. كما أنهم يساهمون بقدر أقل في برامج الحماية الاجتماعية، ويشكّل ذلك عقبة أمام تعزيز نظم حماية اجتماعية شاملة رفيعة الجودة، سواء من وجهة نظر مالية أم من وجهة نظر شمولية الحماية⁸⁸. وفي حين أن معظم العمال غير النظاميين في العالم هم من الرجال⁸⁹، العاملات غير النظاميات معرضات للمخاطر بوجه خاص⁹⁰. فالعمال الأسريون الذين لا يتلقون أجراً والعمال الصناعيون الذين يعملون خارج المصانع والعمال المنزليون والعمال المؤقتون هم في الغالب من النساء ذوات الدخل المنخفض والمعرضات لخطر الفقر، أما الموظفون والعمال غير النظاميين الذين يتقاضون أجوراً أعلى والأقل عرضة للفقر فهم في أحيان كثيرة من الرجال (الشكل 5-7). ويتقاطع هذا التسلسل الهرمي مع أوجه عدم مساواة أفقي أخرى، كتهميش المجموعات الإثنية. والمجموعات التي ترتفع فيها معدلات العمل غير الآمن والفقر في أنحاء العالم هي مجموعات

يتمثل التحدي في فتح مسار إلى النظامية بمعالجة بعض الأسباب الهيكلية، مثل تدني التعليم والصحة والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، مع توفير خيارات للحماية الاجتماعية، بمزيج من يمكن، لضمان الاستدامة المالية، أن يجمع بين نظم قائمة على الإسهامات وأخرى غير قائمة على الإسهامات

الشكل 5-7

العمال الأسريون الذين لا يتلقون أجراً والعمال الصناعيون خارج المصانع والعمال المنزليون والعمال المؤقتون هم في الغالب من النساء ذوات الدخل المنخفض المعرضات لخطر الفقر، أما الموظفون والعمال غير النظاميين الذين يتقاضون أجوراً أعلى والأقل عرضة للفقر فهم في أحيان كثيرة من الرجال



المصدر: Chen 2019.

من سلع رقيقة الجودة، واكتساب التكنولوجيا والمهارات الجديدة، وتعزيز الصوت والولاية وتعزيز القدرة على التفاوض وزيادة النفوذ السياسي.

ويمكن أن تساعد التكنولوجيا في الانتقال من الأوضاع غير النظامية في العمل نحو حماية أفضل للعمال. فالعديد من نماذج الأعمال الحديثة يقوم على جمع واستخدام كميات كبيرة من البيانات عن أفعال المستهلكين والعمال. ويمكن لهذه البيانات أن تحسن ظروف العمال غير النظاميين. ويمكن للتطبيقات وأجهزة الاستشعار أن تسهل للشركات والشركاء الاجتماعيين رصد ظروف العمل والامتثال لقانون العمل في سلاسل التوريد. ويمكن للحكومات الاستثمار في توطین واختبار التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك قواعد البيانات المتسلسلة (block-chain)، التي يمكن أن تدعم مدفوعات الضمان الاجتماعي للعاملين على منصات العمل⁹².

جعل التمويل شاملاً للجميع

يمكن للإنماء المالي أن يعزز التنمية الاقتصادية بتقليل افتقار المعلومات إلى التماثل وحلّ مشاكل وفورات الحجم وإعادة تخصيص رأس المال بكفاءة⁹³. مع ذلك، تبقى هناك تساؤلات حول ما إذا كان الإفراط في التمويل يفاقم عدم المساواة، وربما الأهم من ذلك، التساؤلات حول نوع التمويل الأكثر شمولاً⁹⁴.

الأدلة التجريبية مختلطة. فبعض الدراسات يجد أن الإنماء المالي يقلل عدم المساواة، وخاصة في البلدان النامية⁹⁵. والبعض الآخر يجد أن التعميق المالي يزيد عدم المساواة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حدّ سواء⁹⁶. والقنوات الممكنة لزيادة عدم المساواة، إلى جانب توليد المؤسسات المالية للربح، هي المكافآت المتزايدة للمدراء التنفيذيين في الجزء الأعلى من التوزيع وزيادة المديونية في الجزء الأدنى من التوزيع⁹⁷. وقد أعاد مصرف التسويات الدولية النظر في المسألة، مركزاً على الهيكل المالي وعلاقته بعدم المساواة⁹⁸، فوجد لدى البحث في 79 بلداً (اقتصادات متقدمة واقتصادات ناشئة أيضاً) علاقة غير خطية، إذ يخفض الإنماء المالي عدم المساواة إلى نقطة معينة ثم يزيده بعد ذلك⁹⁹.

ويوفر تحليل تركيبية التدفقات المالية مفهوماً أكثر تفصيلاً للتمويل من مجرد النظر في كمياتها، كما أنه يسلط الضوء على الآليات التي تربط بين النمو المالي وعدم المساواة، إلى جانب تلك التي تفترض أن التسليف كله يذهب إلى الاستخدامات الإنتاجية¹⁰⁰. فالأرباح وإيرادات الإيجار والفوائد والرسوم المالية

تماشى ازدياد قوة الشركات في السوق (مقاسة بهامش الربح) في العقود الأخيرة مع انخفاض نصيب اليد العاملة من الدخل، وفي حالات كثيرة، مع تزايد عدم المساواة

تحقق مكاسب رأسمالية أساساً للأغنياء. وفي بعض الحالات، حذت الزيادة الرئيسية في المكاسب المالية أعلى 20 في المائة من توزيع الدخل، أي فئة الإداريين والمهنيين، لا أعلى 1 في المائة فقط¹⁰¹. وفي منطقة اليورو، يرتبط عدم المساواة في الثروة ارتباطاً وثيقاً بالمكاسب الرأسمالية على الأسهم، التي تفيد من هم في أعلى التوزيع¹⁰². وبالمقابل، يؤدي التسليف للأنشطة الإنتاجية إلى تحقيق مكاسب أوسع في الدخل لمعظم القوى العاملة¹⁰³.

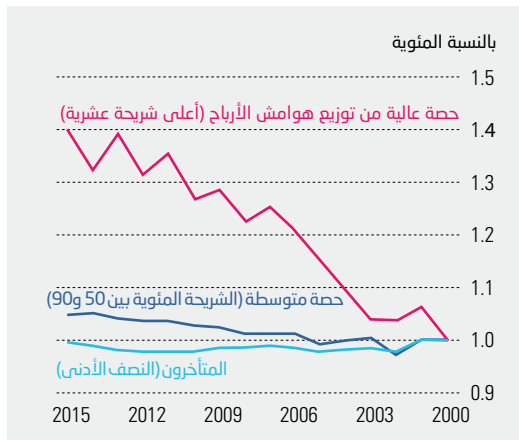
وقد كان للتسليف الإنتاجي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في 46 بلداً (بلدان متقدمة ونامية على حدّ سواء، بما في ذلك بعض أقل البلدان نمواً)¹⁰⁴. بالإضافة إلى الصلة بين استخدام التسليف وعدم المساواة، تعزز هذه الأدلة ضرورة وضع سياسات تشجع التمويل للأغراض الإنتاجية¹⁰⁵. ومن المهم أيضاً وجود إطار تنظيمي فعّال للقطاع المصرفي والمالي بقدر ما يمكن أن يحول هذا الإطار دون حدوث أزمات مصرفية أو مالية التي يطال تأثيرها الفئات الأدنى دخلاً، اعتماداً على طريقة حلّ تلك الأزمات.

سياسات مكافحة الاحتكار لتحقيق المزيد من الإنصاف

تماشى ازدياد نفوذ الشركات في السوق (مقاسة بهامش الربح) في العقود الأخيرة مع انخفاض نصيب اليد العاملة من الدخل، وفي حالات كثيرة، مع تزايد عدم المساواة (الفصل 6)¹⁰⁶. وحدثت هذه الزيادة بفعل الشركات في أعلى 10 في المائة من

الشكل 6-7

كان ازدياد نفوذ الشركات في سوق العمل في العقود الأخيرة بفعل الشركات في أعلى 10 في المائة من توزيع هوامش الأرباح



المصدر: Diez, Fan and Villegas-Sánchez 2019.

توزيع هوامش الربح (الشكل 6-7)، وزادت شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أرباحها أكثر بكثير مما عداها (الفصل 6)¹⁰⁷.

وقد يزيد تعاظم نفوذ الشركات في السوق عدم المساواة، عندما يراكم المساهمون والمدراء التنفيذيون ثروة تفوق ما يجنيه العاملون¹⁰⁸. ويشير بعض الأدلة إلى أن سياسات مكافحة الاحتكار يمكن أن تعيد توزيع الثروة دون التكاليف غير المباشرة للضرائب وأن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد ككل¹⁰⁹. ويمكن أن يؤثر تركيز السوق تأثيراً كبيراً على الأسر الفقيرة (الإطار 6-7). وبالنسبة لمن لديهم خيارات أقل لتنويع الإنفاق، يُترجم إلى إمكانات منخفضة وهبوط القوة الشرائية نتيجة للممارسات المحبطة للمنافسة، كالتواطؤ والاحتكار¹¹⁰. ولكن ينبغي توخي الحذر عند تقييم التركيز في الأسواق المختلفة. فتزايد تركيز العائدات على المستوى الوطني لا يعني بالضرورة زيادة النفوذ في السوق. وفي كثير من الحالات، تكون مواقع الأسواق الجغرافية للمنتجات محلية، لكن التركيز يقاس على المستوى الوطني فيعكس التحول من الشركات المحلية إلى الشركات الوطنية وليس النفوذ في السوق. ويتطلب ذلك النظر في الأسواق المفردة بمزيد من التفصيل. ومن الصعب أيضاً رصد هوامش الأرباح موضوعياً، إذ يؤدي الاختلاف في الافتراضات وطرق القياس إلى نتائج مختلفة بشأن مستويات واتجاهات تلك الهوامش¹¹¹. وهناك أيضاً فرق بين التركيز الكفؤ، في حال المنافسة الشديدة في الأسعار والاستثمار في الأصول غير الملموسة وارتفاع إنتاجية الشركات الرائدة، والتركيز غير الكفؤ، في حال ترسخ الشركات الرائدة بقدر أقل من المنافسة ووجود حواجز أعلى أمام الدخول إلى السوق وانخفاض الاستثمار وتراجع نمو الإنتاجية¹¹².

وحيثما لا يكون التركيز فعالاً، تتوفر عدة سياسات للحد منه والتخفيف من آثاره السلبية على النمو الشامل للجميع. والسياسة الأساسية المضادة للاحتكار هي الكشف عن التواطؤ والمعاينة عليه. وفي الكثير من البلدان، أصبحت الاتحادات الاحتكارية للمنتجين (الكارتلات) غير قانونية، ولكن الإنفاذ قد يتطلب تخصيص المزيد من الموارد. وعمليات الدمج طريقة أخرى لتركيز السوق، ويمكن لإنفاذ قيود أكثر صرامة على عمليات الدمج أن يساعد على مجابهة تصاعد النفوذ في السوق، وذلك بفرض قيود قانونية على عمليات الدمج التي قد تخمد المنافسة. ويمكن للسياسات أيضاً أن تحول دون استخدام الشركات المهيمنة لموقعها ولنموها

شبكةها بهدف إقصاء منافسيها من الأسواق، وذلك عن طريق التحقيق في هذه الحالات بمزيد من الصرامة. وتشمل السياسات الأخرى خفض متطلبات الترخيص لبعض المجالات والقيود القانونية التي تحمي مركز الشركات الحالية وتنظيم الاحتكارات من خلال الأسعار، أو، بالنسبة لشركات التكنولوجيا، من خلال قواعد تتعلق بملكية البيانات والخصوصية والواجهات المفتوحة¹¹³.

ومع اختلاف المبادئ القانونية لمكافحة الاحتكار باختلاف البلدان، تواجه الشركات العالمية لوائح تنظيمية غير متجانسة. وقد نشطت الجهات التنظيمية الأوروبية بوجه خاص على مدى السنوات القليلة الماضية في التدقيق في ممارسات شركات التكنولوجيا الكبيرة التي يحتمل أن تكون مانعة للمنافسة، ففي الفترة 2017-2019، فرضت المفوضية الأوروبية على جوجل غرامات بقيمة 8.25 مليار يورو¹¹⁴.

التصاعدية في السياسة المالية لأغراض التنمية المستدامة

إعادة التوزيع عن طريق الضرائب والإنفاق العام عامل رئيسي محدد لتزايد عدم المساواة أو انخفاضه، وليس فقط في الدخل، بل أيضاً في الإمكانيات المتأثرة بالتعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات العامة. ومن المحتمل أن يتطلب العديد من السياسات التي بُحثت في النصف الأول من هذا الفصل قدراً أكبر من الموارد العامة في الكثير من البلدان. لذا، فالضرائب المباشرة على الدخل وبرامج التحويلات المباشرة مهمة إذ تنحو إلى خفض عدم المساواة في الدخل المتاح. وكذلك يمكن أن يؤدي الإنفاق على التحويلات العينية كالتعليم والصحة إلى خفض أوجه عدم المساواة في الإمكانيات، ما يخفض بدوره عدم المساواة في الدخل. والأهم من ذلك هو أن تقليص عدم المساواة في الدخل يؤازر تقليصه في الفرص، والعكس صحيح.

قد يتبين تأثير إعادة التوزيع على عدم المساواة في الدخل عن طريق مقارنة عدم المساواة قبل وبعد الضرائب والتحويلات (المباشرة والعينية). وفي حين يمكن أن يتأثر تحليل إعادة التوزيع بالاختلافات في مفاهيم الدخل والتعاريف المتعلقة بما "قبل" و"بعد" الضرائب والتحويلات (الإضاءة 3-3 في نهاية الفصل 3)، يمكن أن تكون التأثيرات كبيرة. وهناك عموماً أدلة على أن تأثيرات إعادة التوزيع أكبر في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية (الإطار 7-7).

حيثما لا يكون التركيز فعالاً، تتوفر عدة سياسات للحد منه والتخفيف من آثاره السلبية على النمو الشامل للجميع. والسياسة الأساسية المضادة للاحتكار هي الكشف عن التواطؤ والمعاينة عليه

كيف يمكن أن يؤثر تركيز السوق بشكل غير متناسب على الفقراء

31.2 في المائة إلى 7.8 في المائة تخفيض عدد الفقراء بمقدار 0.8 نقطة مئوية ومعامل جيني بمقدار 0.32 نقطة (الشكل 1 في الإطار) ⁴.

وعندئذ ستتوزع المكاسب النسبية في الاتصالات النقالة بالتساوي إلى حد ما عبر مجموعات الدخل، أما في ما يتعلق بمنتجات الذرة، فستستفيد من انخفاض في تركيز السوق الأسر المعيشية التي في الجزء السفلي من توزيع الدخل استفادة أكبر (من حيث القيمة النسبية)، لأنها تخصص حصة أكبر من استهلاكها لهذه المنتجات. وتحتل الذرة في المكسيك مكانة خاصة في النظام الغذائي للفئات المنخفضة الدخل، ولذا بالنسبة للأسر المعيشية في الشرائح العشرية الأربع الدنيا من السكان من شأن الانتقال من سوق مركزة إلى منافسة مثالية زيادة متوسط الدخل بنسبة 1.6-2.9 في المائة (الشكل 2 في الإطار). وبالمقارنة، ستكون الزيادة بين الأسر المعيشية في الشرائح العشرية الثلاث الأعلى حوالي 0.4 في المائة فقط (رغم أن الآثار المطلقة تزيد في شرائح الدخل العشرية العليا).

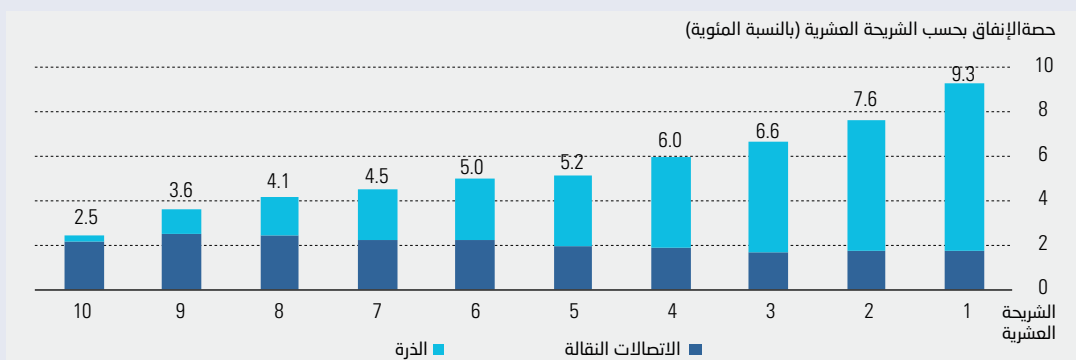
ويمكن لسياسات تعزيز المنافسة التي تقلل التركيز في الأسواق الرئيسية أن تفيد الأسر المعيشية. وتبين الحالة الافتراضية أن تركيز السوق في قطاعات رئيسية من الاقتصاد المكسيكي يخفض من الرفاه، لا سيما بين الأسر الفقيرة والمعرضة للمخاطر. ويتطلب الانتقال إلى أسواق تنافسية، وهو من الأهداف الرئيسية للحكومة المكسيكية، إزالة عيوب السوق والتشوهات الاقتصادية لتعزيز الأداء الاقتصادي.

استيعاب التأثيرات التوزيعية للمنافسة أساسي في وضع السياسات. ففي العادة، تكون الأسر المعيشية الأفقر أكثر تأثراً بتركيز السوق لأنها تستهلك مجموعة أكثر تجانساً من السلع، وفرص استبدالها للاستهلاك أقل وإمكانية وصولها إلى الأسواق محدودة¹. ويمكن أن يؤدي حفز المزيد من المنافسة في الأسواق المركزة إلى خفض الفقر وزيادة رفاه الأسر المعيشية² وتعزيز النمو والإنتاجية.

المكسيك معروفة بتاريخ من الاحتكارات، بما في ذلك احتكار شركة Telmex (التي خصصت في عام 1990) للاتصالات الخط الثابت، وكذلك احتكار قلة لمنتجات الذرة، وهي غذاء أساسي للأسر المعيشية. وقد أصبحت هذه الاحتكارات، التي ابتليت بانخفاض في الإنتاجية وابتكار محدود أديا إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين، جزءاً لا يتجزأ من النمو المتناقض في المكسيك وأدت إلى وصول هوامش الأرباح على السلع للأسر المعيشية إلى 98 في المائة، وفقاً للتقديرات الأخيرة³.

ووجدت إحدى الدراسات التي استخدمت أداة الرفاه والمنافسة لمحاكاة التأثيرات التوزيعية لارتفاع المنافسة في الاتصالات النقالة ومنتجات الذرة في المكسيك أن من شأن زيادة المنافسة في قطاع اتصالات الهواتف النقالة من 4 شركات إلى 12 شركة وخفض حصة المحتكرين القلة في سوق منتجات الذرة من

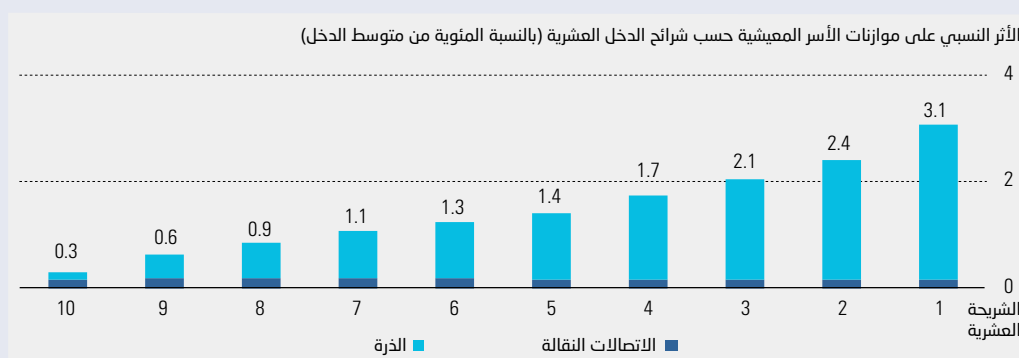
الشكل 1 المكسيك: حصة الإنفاق في الاتصالات النقالة والذرة، حسب شرائح الدخل العشرية



ملاحظة: تعتمد المحاكاة على الافتراض بأن سوق الاتصالات النقالة تتصرف كاحتكار قلة وأن أسواق الذرة تحاكي احتكار قلة متواطئة جزئياً. وتقدر مرونة السعر تجاه الطلب بحوالي -0.476 للاتصالات المتقلة و-0.876 لمنتجات الذرة.

المصدر: Rodríguez-Castelán and others 2019.

الشكل 2 المكسيك: الأثر النسبي على موازنات الأسر المعيشية بعد الانتقال من سوق مركزة إلى المنافسة المثالية حسب شرائح الدخل العشرية



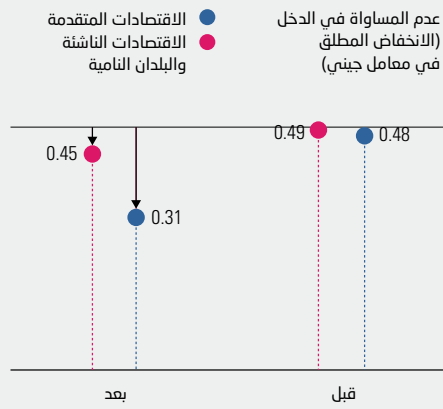
المصدر: Rodríguez-Castelán and others 2019.

ملاحظات
1. 2013 Urzúa; 2. Creedy and Dixon 1998; 3. Atkin, Faber and Gonzalez-Navarro 2018; 4. Aradillas 2018; 5. Busso and Gagliani 2019.
Rodríguez-Castelán and others 2019.

المصدر: Rodríguez-Castelán and others (2019) بالاستناد إلى

مهيماً في الانخفاضات الأخيرة في عدم المساواة في الدخل¹. ولذا، فتوسيع الحصول على رأس المال البشري مريح في الأحوال كافة من منظور النمو الشامل للجميع.

الشكل 1 تفسر الضرائب والتحويلات المباشرة التي لها أثر إعادة توزيع الفرق كله تقريباً في عدم المساواة في الدخل القابل للتصرف فيه بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة

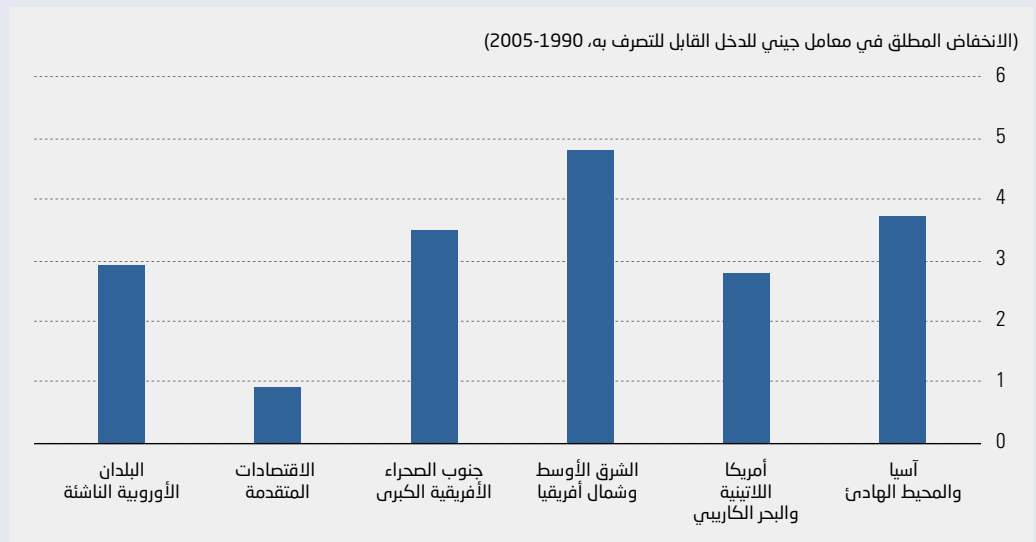


ملاحظة: الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية هي الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات البروليتارية، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسري لانكا، والسلفادور، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.
المصدر: بالاستناد إلى IMF (2017a).

يمكن للسياسة المالية أن تفعل الكثير لمعالجة عدم المساواة في الدخل وفي الفرص. وتبين مقارنة عدم المساواة في الدخل في الاقتصادات المتقدمة والناشئة دور الضرائب المباشرة ونظم التحويلات في إعادة التوزيع (الشكل 1 في الإطار). وفي حين تخفض الضرائب والتحويلات المباشرة في الاقتصادات المتقدمة معامل جيني بمقدار 0.17 نقطة (من 0.48 إلى 0.31)، فهي تخفضه بنسبة أقل بكثير لا تتجاوز 0.04 (من 0.49 إلى 0.45) في الاقتصادات الناشئة والنامية، التي تشمل بلدان أمريكا اللاتينية التي تسجل أعلى عدم مساواة في الدخل في العالم. هكذا، في المعدل، يفسر أثر إعادة التوزيع للضرائب والتحويلات المباشرة على الدخل تقريباً الفرق في الدخل المتاح بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة.

ويكون مدى تأثير إعادة التوزيع الذي تحدته السياسة المالية أكبر عندما يشمل التحليل أثر الإنفاق العام العيني على التعليم والصحة. فمثلاً، أدى ارتفاع الإنفاق على التعليم دوراً أساسياً في زيادة فرص الحصول على التعليم وخفض عدم المساواة في نواتج التعليم. ومع دخول أجيال أكثر تعليماً سوق العمل، ينخفض عدم المساواة في الدخل مع انخفاض عدم المساواة في النواتج التعليمية، ويؤدي ارتفاع مخزون رأس المال البشري إلى انخفاض عائدات المهارات العالية. وقد أدنى انخفاض عدم المساواة في النواتج التعليمية إلى انخفاض عدم المساواة في الدخل المتاح في الاقتصادات الناشئة والنامية بين عامي 1990 و2005 بما تقديره 2 إلى 5 من نقاط جيني في المتوسط (الشكل 2 في الإطار). وفي أمريكا اللاتينية، كانت النواتج التعليمية المحسنة عاملاً

الشكل 2 الانخفاض المطلق في معامل جيني للدخل القابل للتصرف فيه بسبب انخفاض عدم المساواة في النواتج التعليمية



المصدر: Coady and Dizioli 2018.

من منظور الجهد المالي، لدى العديد من البلدان مجال لزيادة إعادة التوزيع بزيادة العائدات الضريبية

الأمثل لتعظيم العائدات (ويعتمد ذلك على مدى استجابة العائدات للضرائب)، فتبيّن أن معدلات الضرائب أقل بكثير من المستويات المثلى في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، ما يعني أن بوسعها رفع معدلات الضرائب وفي الوقت نفسه زيادة العائدات¹¹⁸. ووجد بعض الدراسات أيضاً أن إنقاص التصاعد الضريبي في العديد من البلدان لم يقترن بزيادة النمو الاقتصادي¹¹⁹. من هنا لدى جميع البلدان المشمولة في الدراسة مجال للقيام بمزيد من إعادة التوزيع¹²⁰.

لكن معدلات الضرائب تستمر في التناقص. فمثلاً، اتجه المعدل الهامشي الأعلى لضريبة الدخل الشخصي إلى الانخفاض في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء على مدى العقود القليلة الماضية (الشكل 7-7). وانخفضت أيضاً ضرائب دخل الشركات منذ عام 1990 في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء¹²¹.

وقد تفسر عوامل محلية عدة انخفاض معدلات الضرائب اليوم (الفصل 2)¹²². وقد تكون المنافسة الضريبية بين البلدان أيضاً عاملاً، لا سيما بالنسبة للضرائب على دخل الشركات، على النحو المبين في ما يلي.

وقد عادت مناقشات السياسات مؤخراً إلى الضرائب على الثروة، التي يقصد بها على حدّ سواء زيادة العائدات العامة وخفض عدم المساواة (بتسطيح تدرج الثروة واستخدام الأموال التي تُجمع للإنفاق على الخدمات الاجتماعية العامة أو الاستثمار في البنية التحتية). وميزة فرض ضرائب على الثروة، وخاصة العقارات، هو أن إخفاءها أصعب من إخفاء الدخل. كما أن الضريبة على الثروة تصاعدية للغاية نتيجة شدة

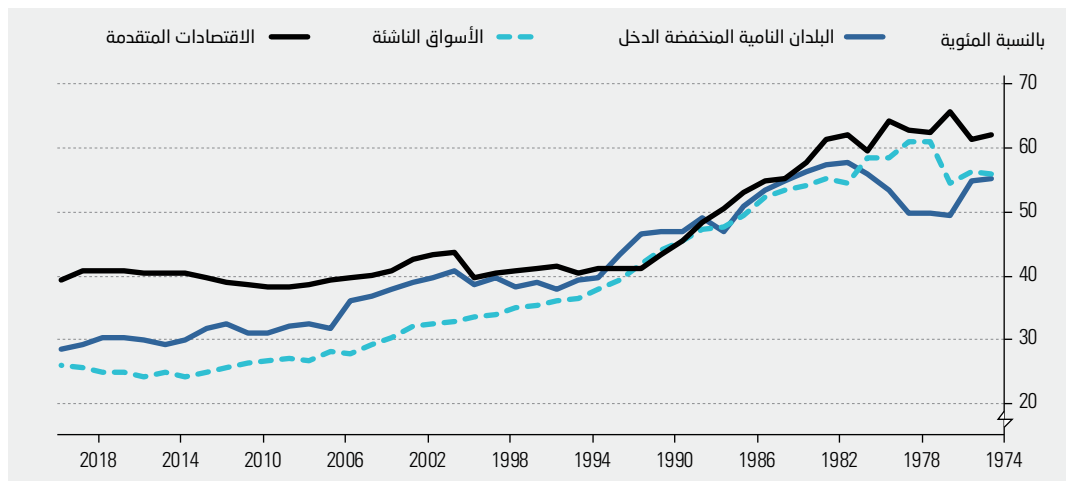
وقد أضاء تحليل الوقع المالي الذي أجرته نورا لستيج (Nora Lustig) عدة سمات لأثر إعادة التوزيع المالي في الاقتصادات المنخفضة الدخل والناشئة¹¹⁵. ويتجاوز تحليلها الضرائب والتحويلات المباشرة (والمعاشات التقاعدية)، التي تهيمن على الأدبيات، لتضيف الضرائب غير المباشرة والتقديرية النقدية للفوائد الناجمة عن توفير خدمات الصحة والتعليم العامة (التي تستهلك من الموارد الحكومية أكثر بكثير مما تفعل التحويلات المباشرة أو المعاشات التقاعدية). ويؤكد التحليل أن إعادة التوزيع المالي أداة قوية لمعالجة عدم المساواة في الدخل¹¹⁶. فالضرائب المباشرة الصافية والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم هما دائماً قوتان تدفعان باتجاه المساواة (بمقياس المساهمة الهامشية في خفض عدم المساواة)، وحتى الضرائب غير المباشرة تدفع باتجاه المساواة في أكثر الأحيان. وللأثر الذي يحدثه الإنفاق على الصحة والتعليم (بما في ذلك التعليم العالي في بعض البلدان) أهمية خاصة، فهما، أي الصحة والتعليم، ليسا فقط قوة تدفع باتجاه المساواة، بل إنهما يعززان إمكانات التنمية البشرية أيضاً¹¹⁷.

ويتفاوت أثر السياسات المالية تفاوتاً كبيراً بين البلدان. ويمكن تفسير هذا التباين باختلافات في حجم الضرائب وموازنة التحويلات، أي الجهد المالي، وبالاختلافات في تصاعدية الضرائب والتحويلات، أي التصاعدية في السياسة المالية (الإضاءة 3-7 في نهاية الفصل).

ومن منظور الجهد المالي، لدى العديد من البلدان مجال لزيادة إعادة التوزيع بزيادة العائدات الضريبية. وقد أجريت مؤخراً دراسة حول ما إذا كانت معدلات الضريبة (على الدخل الشخصي) هي على المستوى

الشكل 7-7

انخفضت معدلات الضريبة على الدخل الشخصي الأعلى في مختلف أنحاء العالم



المصدر: قاعدة بيانات إصلاح السياسة الضريبية، إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

الاقتصادي والاجتماعي، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة دعم رفع معدلات الضرائب¹²⁸. خلاصة القول، يمكن أن تكون إعادة التوزيع أداة قوية لمعالجة أوجه عدم المساواة في كل من الدخل والإمكانات. والجهد المالي جزء من هذه الأداة. أما الجانب الآخر من إعادة التوزيع فهو السياسة المالية التصاعدية، وكيفية تخصيص التحويلات الصافية، أي تحديد: لمن تنقل وكيف تنفق وما هي الخدمات العامة التي تنفق عليها ومن يستفيد منها. وبيّن تحليل هذين الجانبين تباعداً كبيراً، ما يشير إلى أن هناك خيارات متعددة يمكن للبلدان أن تنظر فيها في مزيج السياسات التي تسعى إلى التصدي لعدم المساواة. والأمر الواضح هو أن القيمة الاجتماعية لإعادة التوزيع تزيد عندما يكون عدم المساواة أعلى (الإضاءة 3-7 في نهاية هذا الفصل).

لمبادئ جديدة للضرائب الدولية

يعني تزايد العولمة وتكامل البلدان أكثر من مجرد زيادة تدفقات السلع والخدمات والتمويل والأشخاص. ويمكن أن تصوغ قرارات الشركات حول كيفية هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها الاستثمار والإنتاج والتجارة والهجرة والضرائب في أنحاء العالم. وتحدد سلاسل القيمة العالمية إنتاج الصناعات التحويلية الحديثة بوجه خاص، وقد اقترنت في العقود الأخيرة بتوزيع البحث والتطوير¹²⁹ وقطاعات أخرى من سلسلة القيمة. وتوزع الشركات المتعددة الجنسيات الأنشطة في المدن والبلدان للاستفادة من الفوارق في التكاليف وتوفير المهارات والإمكانات الابتكارية والمزايا اللوجستية.

وتشير الدلائل إلى أن التداعيات المحلية لسلاسل القيمة العالمية أسهمت في تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والمدخيل في العديد من الاقتصادات¹³⁰. ويمكن أيضاً أن يكون هناك ارتباط لها مع تزايد عدم المساواة في بعض البلدان النامية، من خلال الدخل الأعلى الذي يحققه أصحاب المهارات، وفي الاقتصادات المتقدمة، إذا ما جرت إزاحة وظائف¹³¹. لذا تتطلب زيادة التكامل في الاقتصاد العالمي تعاوناً دولياً وقواعد دولية لضمان العدالة في التعامل واجتنب السباق نحو القاع في الضرائب (ولا سيما الضرائب على دخل الشركات) والإفصاح واللوائح التنظيمية¹³².

لذا، ينبغي أن يكفل التعاون الضريبي الدولي الحفاظ على الشفافية بغية الكشف عن التهرب الضريبي وردعه؛ والحيلولة دون أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح إلى ولايات قضائية تفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرض ضرائب أصلاً، وأن تحصل البلدان

تركز الثروة المرتفع في الشرائح الأعلى. لكن التصريح عن الثروة قد ينخفض بحوالي 15 في المائة رداً على مثل هذه الضريبة. ومن بين 12 بلداً كانت لديها ضريبة على الثروة في التسعينات، لا تزال ثلاثة بلدان فقط تعمل بهذه الضريبة (في أوروبا)¹²³. ومن أسباب ذلك مخاوف تتعلق بالكفاءة والآثار المحتملة التي قد تحرف مسار الاقتصاد¹²⁴. وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرض معدل منخفض من الضريبة على أصحاب الثروات الطائلة، مع إعفاءات قليلة وإمكانية الدفع بالتقسيط¹²⁵.

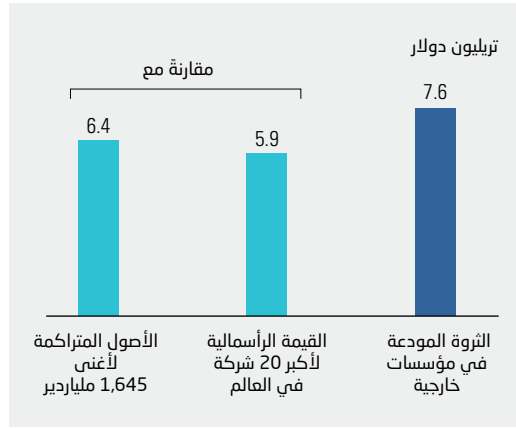
غير أن تحليل التصاعدية ينبغي أن يتجاوز تصاعدية الضرائب الفردية، أو حتى الضرائب الإجمالية. فلا يكفي النظر في تصاعدية معدلات الضريبة الفردية وحدها لأن النظم المالية مصممة لحساب العائدات والنفقات على حدّ سواء. وتساعد تصاعدية التحويلات الصافية في تكوين صورة أوضح مما يتيح تصاعدية الضرائب والتحويلات الفردية. فالضريبة الفعالة التنافسية، كضريبة القيمة المضافة النموذجية، يمكن أن تدفع باتجاه المساواة إذا ما استكملت بتحويلات موجهة إلى الفقراء¹²⁶.

لذا ينبغي أن تأخذ تقييمات إعادة التوزيع المالي بالاعتبار الضرائب والإنفاق معاً¹²⁷. ويمكن للسياسة العامة أيضاً أن تزيد إلى الحد الأقصى أثر إعادة التوزيع من خلال التصميم المتعمد لكيفية تخصيص الموارد للمجموعات المختلفة في المجتمع ولمجالات الإنفاق المختلفة. وينبغي أن تتجه سياسة المالية العامة إلى زيادة الإنفاق على الشرائح العشرية الدنيا من السكان، من خلال تقديم المزيد من التحويلات (المباشرة والعينية) إلى هذه الشرائح أو من خلال زيادة الإنفاق على برامج دعم المجموعات والمجتمعات المحلية المحرومة. كما أن الاستثمارات في السلع العامة، بما في ذلك نظام التعليم والبنية التحتية والصرف الصحي والأمن، يمكن أن تفيد جميعها من هم في الشرائح العشرية الدنيا أكثر من غيرهم، فلولاها لما تمكنوا من الحصول على هذه الخدمات.

وبصرف النظر عن نوع الضريبة، تعزز دعم إعادة التوزيع منذ عام 1980، على الأقل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد سأل "مسح المخاطر التي تهم" الجديد الذي أجرته المنظمة أكثر من 22,000 شخص في 21 بلداً حول مدركاتهم للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية، ومدى اعتقادهم بأن حكومتهم تتصدى لتلك المخاطر وسياساتهم وأفضلياتهم المرجوة للحماية الاجتماعية. وفي جميع بلدان المنظمة تقريباً، يعتقد أكثر من نصف المجيبين، وخاصة كبار السن وذوي الدخل المنخفض، أن حكومتهم ينبغي أن تفعل المزيد للضمان

الشكل 8-7

الثروة المودعة في مؤسسات خارجية أكبر من قيمة الشركات الكبرى أو كبار الأثرياء



المصدر: بالاستناد إلى (2015) Zucman، وتصنيفي فوربز وفابنشال تايمز لأكثر 500 شركة في العالم.

هناك أيضاً حاجة إلى تعديل القواعد الضريبية الدولية لاستيعاب أشكال جديدة لتوليد القيمة في الاقتصاد

الأرباح التي نسبت إلى هذه المصادر عن أنشطة اقتصادية أساسية، إذ تخسر، في هذه الحالات، الحكومات في البلدان التي تجري فيها الأنشطة الاقتصادية الأساسية العائد الضريبي. وعلاوة على ذلك، لا تحوّل الشركات رأس المال المنتج، أي الذي يمكن أن يرفع الأجور ويقلل عدم المساواة في البلدان المستقبلية، بل تحوّل الأرباح على الورق. وفي العادة، تتركز الفوائد التي تعود على هذه البلدان في مجموعة ضيقة.

وقد بذلت في العقد الأخير جهود كبيرة لمكافحة التهرب الضريبي¹³⁸ من جانب الأثرياء، لا سيما من خلال مشاركة أكثر من 100 ولاية قضائية في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية (المنتدى العالمي). والي جانب تبادل المعلومات بناءً على الطلب، تحققت خطوة هامة نحو تحقيق الشفافية الضريبية من خلال أطر التبادل التلقائي للمعلومات، مثل معيار الإبلاغ المشترك في إطار المنتدى العالمي وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي. وقد أتاحت الموجة الأولى من الإبلاغات بالتبادل التلقائي للمعلومات في عام 2017، وما تبعها في عام 2018، معلومات عن 47 مليون حساب خارجي، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 4.9 تريليون يورو، يجري تبادلها لأول مرة.

ويعزز ذلك أيضاً القيام بتنسيق عالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح من جانب الشركات، وخاصة من خلال مشروع تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح لمجموعة العشرين وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبعالج المشروع التهرب الضرائب بوضع معايير متفق عليها دولياً تدعمها عمليات استعراض أقران لاستئصال الممارسات الضريبية الضارة وضمان فرض الضرائب على الأرباح حيثما تجري الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إليها¹³⁹. ويشمل ذلك استعراض الأنظمة الضريبية التفضيلية من جانب "المنتدى المعني بالممارسات الضريبية الضارة". وإذا ما قيّم المنتدى نظاماً على أنه ضار، يطلب من الولاية القضائية تعديل أو إلغاء ذلك النظام أو تواجه بوضعها على القوائم السوداء، ما يمكن أن يترتب عليه نتائج عقوبات. ومنذ ذلك الحين، عدّلت ولايات قضائية كثيرة قوانينها الضريبية تماشياً مع المعايير المتفق عليها دولياً في إطار هذا المشروع.

وبذلك تصدى التعاون الدولي والعمل الجماعي للممارسات الضريبية الضارة وعزز الشفافية الضريبية. ولكن لا بد من القيام بالمزيد. فستواصل الشركات ويواصل الأفراد الأثرياء العازمون على التهرب من الضرائب أو اجتنابها استغلال الثغرات في الإطار الضريبي الدولي الحالي. فمثلاً، يمكن أن يستخدم الأفراد الإقامة والمواطنة عن طريق برامج

على حصتها العادلة من الضرائب، وخاصة مع ظهور نماذج أعمال جديدة وذات كثافة رقمية؛ وكي تتمكن البلدان، وخاصة النامية، من تنمية قدراتها على التصدي لهذه التحديات¹³³.

ويمكن للأغنياء استخدام مؤسسات خارجية لإخفاء أموالهم والتخفيف من أعبائهم الضريبية. وقد قُدّر أن ثروة الأفراد في مراكز خارجية في عام 2014 كانت 7.6 تريليون دولار، أي أكثر من القيمة الرأسمالية لأكثر 20 شركة في العالم أو أكثر من الأصول المتراكمة لأغنى 1,645 شخص (الشكل 8-7). وفي نيسان/أبريل 2016، قدمت أوراق بنما لمحة عن مدى المشكلة. وقدرت التكلفة على المالية العامة للحكومات الوطنية بأكثر من 190 مليار سنوياً¹³⁴.

ولأن رأس المال نَقال، تتمتع الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان بميزة على الحكومات الوطنية في تحديد مقدار ضرائبها ومكان دفعها. وفي آب/أغسطس 2016، قررت المفوضية الأوروبية أن معدل ضريبة الشركات الفعلية التي دفعتها شركة Apple كان 0.005 في المائة في السنة المالية 2014، وذلك بفضل نظام الضرائب الخاص في أيرلندا، حيث يمكن تسجيل الأرباح من المبيعات في جميع أنحاء أوروبا¹³⁵.

وفي عام 2015، نسب ما يقدر 40 في المائة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي إلى ولايات قضائية لا تفرض ضرائب أو تفرض ضرائب منخفضة¹³⁶. وفي بعض الولايات القضائية المنخفضة الضرائب أيضاً، زادت عائدات الحكومة مع انخفاض معدلات الضرائب¹³⁷. وهذه الممارسة ضارة حين لا تتولد

أما بعد: لنا الخيار

على مدى العقود الثلاثة الماضية، قُطعت أشواط كبيرة في النهوض بالتنمية البشرية وفي تعزيز القدرات. لكن التقدم كان متفاوتاً. فهناك فجوات كبيرة بين البلدان وداخلها في ما يمكن أن يتوقعه الناس من طول حياة ومن العيش الصحي ومن مقدار ما يمكنهم تعلمه وإلى أي مدى يمكن أن يرتفع المستوى العام لمعيشتهم. وبعض الفجوات آخذ بالتقلص، وخاصة في الإمكانيات الأساسية، كالعمر المتوقع عند الولادة والحصول على التعليم الابتدائي وإمكانية الحصول على التوصل الأساسي من خلال تكنولوجيات كالهواتف النقالة. لكن ذلك لا يتحقق بسرعة كافية: فالعالم ليس في سبيله إلى القضاء على أشكال الحرمان الأساسية بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، تتزايد الفجوات في الإمكانيات المعززة، أي العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة والحصول على التعليم العالي والمهارات المتقدمة واستخدام أقصى ما انتهت إليه التكنولوجيات.

ومن الممكن خفض عدم المساواة في التنمية البشرية بطريقة مستدامة. ولأن لكل بلد خصوصياته، ما من مسار مناسب للجميع. وبينما تشمل آثار تغير المناخ والتكنولوجيا الجميع، تتفاوت أيضاً من حيث تأثيرها على البلدان. من هنا، ثمة حاجة إلى عناصر مختلفة لتصميم مسار خاص بكل بلد يستند إلى تشخيص القوى الدافعة لعدم المساواة على امتداد كل بعد من الأبعاد التي ينظر فيها هذا التقرير (وغيرها). ومن بين مجموعة السياسات الواسعة المتاحة في كل بعد من الأبعاد، يتعين على البلدان أن تختار تلك الأنسب والممكنة من الناحية السياسية. وينبغي أن تكون خياراتها مدفوعة بنظرة واقعية لما يمكن أن ينجح بالنظر إلى سياقاتها ومؤسستها. وما يهم من هم في الجزء السفلي من توزيع الدخل أو الإمكانيات هو تضييق الفرق بينهم وبين من هم في الجزء العلوي، لا السياسة المستخدمة في ذلك. لذا ينبغي للبلدان أن تقيس وتقيم وعند الضرورة تعُدّل.

ويمكن فعل الكثير لخفض عدم المساواة في التنمية البشرية. ويهدف هذا التقرير إلى مساعدة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في كل مكان على فهم التحديات التي يواجهونها تجاه عدم المساواة في التنمية البشرية القائمة منذ أمد وتلك الجديدة، والخيارات المتاحة للتصدي لها. وما من حتمي في كيفية تطور أوجه عدم المساواة هذه في القرن الحادي والعشرين.

استثمارية، يشار إليها غالباً باسم "جوازات السفر الذهبية"، لاجتناب الإفصاح عن أصولهم الخارجية¹⁴⁰. ويمكن أيضاً للمتهربين من الضرائب المحتملين إخفاء الثروة في العملات المشفرة والأصول المادية، التي لا يغطيها حالياً إطار التبادل التلقائي للمعلومات¹⁴¹. وقد تكون عمليات تبادل المعلومات غير متناظرة، إذ تجمع ولايات قضائية المزيد من المعلومات من الخارج عن دافعي الضرائب الخاضعين لسلطتها لكنها لا تقدم غير القليل من المعلومات في الاتجاه الآخر¹⁴².

وهناك أيضاً حاجة إلى تعديل القواعد الضريبية الدولية لاستيعاب أشكال جديدة لتوليد القيمة في الاقتصاد. فمع الرقمنة، لم تعد الشركات اليوم بحاجة إلى الحفاظ على وجود مادي فعلي لبيع سلعتها وخدماتها. كما يمكن لنماذج الأعمال القائمة على الشبكات الرقمية توليد قيمة من خلال تفاعلات نشطة مجدية مع قاعدة مستهلكين أو مستخدمين واسعة. ويرى البعض أنه ينبغي السماح للولايات القضائية التي يوجد فيها مستخدمون بفرض ضرائب على نسبة من أرباح هذه الشركات¹⁴³. وقد توسعت المناقشات في مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتجاوزت الأعمال التجارية الرقمية لتشمل التغييرات الواسعة النطاق في الاقتصاد بأكمله، سعيًا إلى إعادة توزيع الأرباح والحقوق الضريبية على الولايات القضائية في الأسواق¹⁴⁴.

وينبغي أن تتشكل أية تنقيحات رئيسية للقواعد الدولية المتعلقة بضرائب الشركات على أساس مبادئ واضحة. وهناك حاجة إلى بيئة تعامل متكافئة للتصدي للتهرب من الضرائب دون خفض الحوافز التي تدفع البلدان إلى الاستثمار في قدرتها التنافسية وقدراتها على توليد قيمة ودون أن تُفقد مكاسب الكفاءة الكبيرة التي تجلبها سلاسل القيمة العالمية. وفيما عدا القواعد الضريبية التي تستهدف نماذج الأعمال الجديدة، هناك خيار آخر يجري بحثه، هو وضع حدٍّ أدنى لمعدل ضريبة شامل الانطباق¹⁴⁵. ويمكن أيضاً استخدام معدلات ضريبية تفاضلية لحفز الاستثمارات للتصدي لتغير المناخ¹⁴⁶. وينبغي أن يكون للبلدان النامية حضور نشط في هذه التعريفات. والإطار الشامل المعني بتآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح جهد في هذا الاتجاه، لكن الأمم المتحدة تظل منبراً أكثر شمولاً لمثل هذه المداولات. وينبغي أن تكون مبادئ الكفاءة والإنصاف، من منظور عالمي هذه المرة، محور النقاش.

يهدف هذا التقرير إلى مساعدة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في كل مكان على فهم التحديات التي يواجهونها تجاه أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية القائمة منذ أمد وتلك الجديدة، والخيارات المتاحة للتصدي لها

الإضاءة 1-7

معالجة القيود في الخيار الاجتماعي

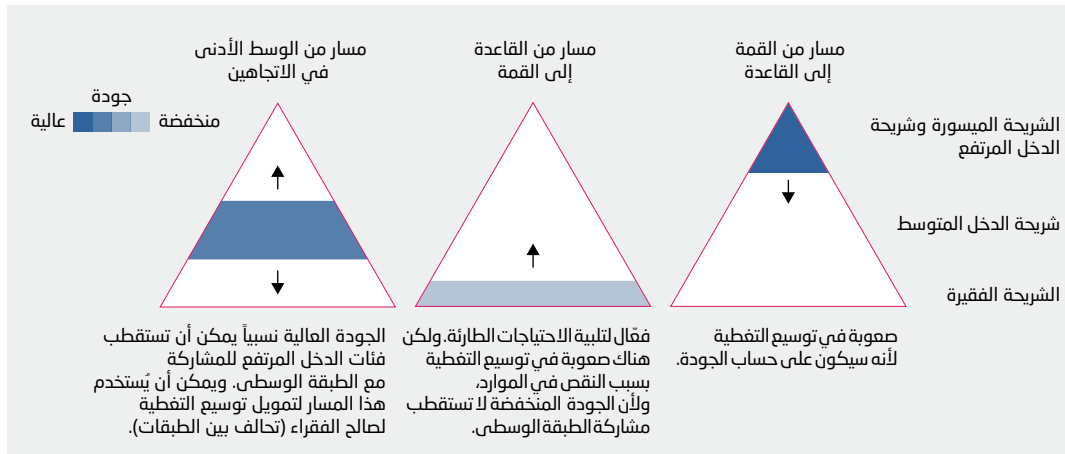
فتجد الطبقة الوسطى نفسها عالقة بين الطرفين. فما الذي يمكن اتخاذه من خطوات تالية؟ يحدد الشكل 1-7-1 ثلاثة مسارات تخطيطية (بيانية) لتوسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية ونوعيتها، ويصف بعض التحديات السياسية التي يحتمل أن ترتبط بكل منها:

- قد يكون من الصعب تنفيذ توسعات من الأعلى إلى الأسفل لمنافع مرتبطة بقوة عمل نظامية صغيرة، فإذا خشي المستفيدون أصلاً (في أعلى السلم) من تدني نوعية الخدمات جراء التوسع، فلن يحفزهم ذلك على دعم هذا التوسع. بدلاً من ذلك، قد يضغطون لتوسيع المنافع التي لديهم أصلاً حتى لو كان هذا يتطلب زيادة المساهمات من الرواتب. وفي أحيان كثيرة يكون لديهم من الموارد ما يمكنهم من الانسحاب.
- قد يشكّل البدء من أسفل سلم الدخل أيضاً تحدياً إذا ما اجتنبت الطبقة الوسطى استخدام خدمات ينظر إليها على أنها مصممة خصيصاً للفقراء، مفضلة استخدام خيارات السوق بدلاً من ذلك. وقد تعارض الطبقة الوسطى العليا أيضاً تمويل خدمات تفيد مجموعات أخرى.
- يمكن البدء بنظام موحد يغطي في البداية الأفراد غير الفقراء ولكن المعرضين للمخاطر كالعامل النظاميين ذوي الأجور المنخفضة، ومن ثمّ توسيع السياسات إلى أعلى السلم وأدناه ما دام هناك تركيز

يتطلب وجود نظام معمم مكتمل الكثير من الجهد. وحتى لو توفرت الموارد، يبقى خفض عدم المساواة في التنمية البشرية خياراً اجتماعياً. والسياسة والسياق مهمان في هذا الصدد، ويشتمل كل منهما على مصالح وهويات. وتشمل العناصر التي تحدد الخيارات التاريخ والأعراف الاجتماعية وانتشار عدم المساواة والموارد الإجمالية المتاحة والمطالبات المتنافسة باستخدامها¹. ومن الصعب على وجه الخصوص تغيير الأعراف الاجتماعية². وحتى مع وجود تشريعات تحدد حقوقاً متساوية، قد يغلق المجتمع الأبواب ويفتحها انتقائياً. وبيّن تحليل هذا التقرير لعدم المساواة بين الجنسين أن ردود الفعل كثيراً ما تزداد حدة في المجالات التي تنطوي على المزيد من النفوذ، ويحتمل أن تفضي إلى رد فعل عكسي على مبادئ المساواة بين الجنسين ذاتها (الفصل 4). وللسياسات الرامية صراحة إلى إزالة الوصوم والإقرار بحاجات المجموعات ذات الوضع المتدني أهميتها في خفض عدم المساواة³. ومن التحديات في العديد من البلدان النامية كيفية تعزيز التغطية الحالية ونوعية الخدمات المقدمة أصلاً لمن هم في درجات السلم الدنيا. وفي كثير من الحالات، ينشأ هذا التحدي بعد إطلاق البرامج الموجهة، كبرامج التحويلات النقدية المشروطة، التي تكون قد أحرزت بالفعل تقدماً في الإمكانات الأساسية⁴. وربما يكون من هم في قمة سلم الدخل قد وسعوا في الأثناء نطاق امتلاكهم للإمكانات المعززة.

الشكل 1-7-1

استراتيجيات التعميم على الجميع في البلدان النامية حيث عدم المساواة



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى مناقشة في (Martínez and Sánchez-Ancochea (2016).

وفي البلدان النامية يكمن التحدي في ترسيخ السياسات الاجتماعية لطبقة وسطى لا تزال معرضة للمخاطر. وفي أمريكا اللاتينية، هناك من الأدلة ما يشير إلى أن الطبقة الوسطى تدفع أكثر مما تتلقى من خدمات اجتماعية. وهذا، إلى جانب الاعتقاد بتدني نوعية التعليم والخدمات الصحية، يغذي مقاومة توسيع نطاق السياسات الاجتماعية⁶. وإحدى النتائج هي تفضيل مقدمي الخدمات من القطاع الخاص: فقد ارتفعت حصة الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة للتعليم الابتدائي في أمريكا اللاتينية من 12 في المائة في عام 1990 إلى 19 في المائة في عام 2014⁷. وكلما كانت حصة القطاع الخاص أكبر، كلما زادت تجزئة الخدمات الاجتماعية للمجموعات المختلفة⁸. ويفترض أن تكون الاستجابة الطبيعية إضافة موارد ممن هم في القمة. لكن هذه المجموعات، وإن كانت أقلية، كثيراً ما تشكل عقبة أمام توسيع نطاق الخدمات الشاملة للجميع، مستخدمة سلطتها الاقتصادية والسياسية من خلال آليات هيكلية نافذة (الشكل 7-1-2)⁹.

ما العمل حيال ذلك كله؟ سيكون التغلب على سرديّة المقايضة بين الكفاءة وإعادة التوزيع خطوة هامة أولى لأن المكاسب في المساواة في التنمية البشرية والإنتاجية يمكن أن يمضي معاً في إطار بعض السياسات. ومن شأن تعزيز قدرات الدولة واستقلالها الذاتي بخفض القدرة على تحويل النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي أن يساعد أيضاً، وذلك من خلال الشفافية وتعزيز الصحافة المستقلة الحرة وإفساح المجال أمام طيف من الجهات الفاعلة للعمل وللانخراط في حوار اجتماعي مثمر¹⁰.

على النوعية (ما يوفر حوافز لذوي الدخل المرتفع للمشاركة، مع إتاحة التوسعات لشمل الفقراء). وهذا النهج، الذي نجح في كوستاريكا، يقلل خطر وضع برامج مختلفة للفقراء وغير الفقراء.

وفي نهاية المطاف، قد يعتمد الطريق إلى تحقيق التعميم على الجمع بين المسارات الثلاثة، تبعاً لكل سياق. فمثلاً، البلدان التي يغطي فيها التأمين الاجتماعي أقل من 20 في المائة من السكان تتطلب مساراً للسياسات مختلفاً جداً عن تلك التي يغطي فيها التأمين الاجتماعي أكثر من 60 في المائة. ويتطلب بناء الدعم الواسع النطاق لتوليد العائدات من مصادر متنوعة، بما في ذلك المشاركة في المدفوعات لمن يستطيعون تحمل تكاليفها، والمساهمات من الرواتب (تبعاً لنسبة العمال النظاميين) والضرائب العامة. وفي البلدان التي لديها أوجه عدم مساواة أفقي عميقة، من المهم أيضاً تكوين أصحاب مصلحة في المجتمعات المحلية المختلفة واجتناب تماهي الخدمات مع مجموعات محددة.

وفي البلدان المتقدمة، قد يكمن التحدي في الإبقاء على سياسات اجتماعية توفر الإمكانيات المعززة لأوسع قاعدة. وهذه النظم مستدامة بقدر ما تفيد معظم السكان، وخاصة الطبقات الوسطى. وقد تآكل ذلك مؤخراً في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ترى الطبقة الوسطى أنها تتأخر تدريجياً تدريجياً في الدخل الحقيقي وفي إمكانية الحصول بتكلفة ميسورة على تعليم جيد، وصحة جيدة، وأمن⁵.

الشكل 7-1-2

نفوذ النخبة الاقتصادية وآليات العمل



ملاحظة: "النفوذ الهيكلي" يأتي من سيطرة النخبة على قرارات الأعمال وتأثيرها على الاستثمار، وكذلك النمو الاقتصادي. وتشير عبارة "النفوذ المؤثر" إلى مشاركة القطاع الخاص النشطة في العملية السياسية من خلال الضبط والدعاية وغيرها من الأدوات التي قد لا يملكها العديد من أعضاء المجتمع الآخرين. المصدر: مقتبس من Martínez and Sánchez-Ancochea (2019)، بالاستناد إلى Fairfield (2015) و Schiappacase (2019).

الصواب ليس كافياً: خفض عدم المساواة يحتاج تحركاً من الأسفل

بن فيليبس، مؤلف كتاب سيصدر قريباً بعنوان

How to Fight Inequality (Polity Press, October 2020)

جاي نايدو، الذي قاد الحركة النقابية التي ساعدت في إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، على أن "القوة تبنى على القواعد الشعبية، قرية تلو قرية، وشارعاً تلو شارع". التنظيم ليس مجرد مسيرات. إنه العملية برمتها. إنه ما يحدث فيما بين اللحظات الأوضح. إنه أشخاص يشكلون مجموعات حتى يكونوا أقوياء بما يكفي للعمل وليكون من الصعب تجاهلهم أو قمعهم أو استغلالهم لأن لديهم قوة جماعية. وفي نيبال، بدأت حركة Mahila Adhikar Manch، وهي حركة نسائية على مستوى القاعدة الشعبية، كمتديبات نسائية على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى المقاطعة. نظمت حملات محلية للتصدي للعنف ضد المرأة. وبعد ست سنوات من العمل الشعبي، اجتمع قادة المجتمع المحلي لمداوالت استمرت يومين وشكلوا أمانة وطنية. ومنذ ذلك الحين نمت الحركة لتصبح منظمة قائمة على العضوية، وانتشرت في أكثر من 30 مقاطعة وأصبحت تضم 50 ألف عضو.

لتشكيل تحالف راجح، ينبغي كسر الانقسامات القديمة بين المجموعات. يجمع مهرجان أوساوا ("المساواة") في نيروبي عمداً بين الريفيين والمدنيين والشباب وكبار السن من كافة المجتمعات المحلية في عملية احتفال وتخطيط مشتركة، فقط من خلال هدم الحواجز والبناء المجتمعي يمكن بناء الوحدة اللازمة لإحداث تغيير. كذلك لم يكن الشق الفاصل بين النقابات وبين الحركات الاجتماعية واسعاً أبداً في الحالات التي كان الطرفان فيها أكثر فعالية. وقد أشار قادة الحركة في السلفادور لحماية المياه كمنفعة عامة أنها كانت فعالة فقط لأنها جمعت معاً مجموعة واسعة ضمت الكنيسة والحركات الاجتماعية والأكاديميين والمجموعات السكانية والمنظمات غير الحكومية. وما كان ممكناً أن يتوفر لتحالف أقيق من القوة ما يكفي للفوز. ويصف ويليام باربر هذه الحركات بأنها "تحالفات اندماجية" لأن قوتها تأتي من جمع مجموعات مختلفة كثيرة معاً.

بناء قصة جديدة

الدرس الثالث هو بناء قصة جديدة للمجتمع. الانتصارات السابقة ضد عدم المساواة بنت قصة، وهناك حاجة إلى قصة جديدة مرة أخرى. ولن يبنى مثل هذه القصة الجديدة في أوراق سياسات. وقد كفلت الحركة الاجتماعية المكسيكية إقرار إصلاح قانون العمل وضمان حصول العمال المنزليين على الضمان الاجتماعي والحق في إجازات مدفوعة الأجر، ويرجع ذلك جزئياً إلى شعبية فيلم روما، الذي لا يحتوي رسالة صريحة متعلقة بالسياسات، لكنه حرك الملايين إلى قدر أكبر من التعاطف مع مجموعات مثل العاملات المنزليات. وعلى نحو شبيه، هناك حاجة إلى سرد جديد للتحوّل من الأهداف الإنمائية للألفية القديمة إلى أهداف التنمية المستدامة الجديدة، التي تجسد رؤية جديدة لفكرة التبادلية. لكنها تتطلب سرداً جديداً لإحيائها. وقد تؤكد أجزاء ممكنة من القصة على أن المجتمع الجيد يبنى على القيم التي نريد أن نعيش على هديها والعلاقات التي نريدها، وعلى أننا بحاجة إلى سقف وإلى أرضية، وأن مجتمعنا واقتصادنا هما ما نبنى معاً. وفي رسالته البابوية الثانية، قدم البابا فرانسيس رؤية تُعلي الاجتماع على المنافسة والكرامة على النزعة المادية.

لقد كان التحوّل المتمثل بالتسليم بمشكلة عدم المساواة والالتزام الرسمي بالتصدي لها شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لمعالجة عدم المساواة. وعلى نحو شبيه، تحليل الاتجاهات والآثار المترتبة على عدم المساواة والمشورة في السياسات حول كيفية التصدي له في غاية الأهمية، لكنهما ليسا كافيين. ويبدو أن الدرس الأوضح القابل للتعميم للتغيير الاجتماعي هو أن لا أحد ينفذ آخر: الناس يحررون أنفسهم بالوقوف معاً. يمكن أن يكون التغيير بطيئاً، وهو دائماً معقد ويفشل أحياناً، لكنه الطريقة الوحيدة التي تتجج التغيير لا يعطى، ولكن ينبغي الفوز به. ومن خلال التغلب على الإذعان وبناء القوة الجماعية وبناء قصة جديدة، يمكن للمساواة التغلب على عدم المساواة.

إنه لإنجاز رائع. قبل بضع سنوات فقط لم يكن هناك توافق في الآراء على ضرورة التصدي لعدم المساواة. والآن يسلم الخبراء الاقتصاديون الرئيسيون وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي بأن عدم المساواة ضار وخطير. وتعهدت الحكومات جميعاً، لدى اعتمادها أهداف التنمية المستدامة، بخفض عدم المساواة.

لكن الفوز بالكلمات لم يعن الفوز بالعمل. ما زال عدم المساواة يتفاقم، وليس الاتجاه العام لعمل الحكومة كافياً في أحسن الأحوال للتصدي له. وقد تحوّل توافق الآراء السائد إلى التسليم بأزمة عدم المساواة دون أن يحدث تحول كافٍ في العمل. وليست المشكلة في التغلب على عدم المساواة عدم التأكد مما ينبغي القيام به، بل الإخفاق في حشد القوة الجماعية للتغلب على من يقفون في طريق التصدي له. لقد قدم بعض القادة التزامات بعدم المساواة دون عقد العزم على تنفيذ هذه الالتزامات، ولكن حتى عندما يكون القادة أكثر ميلاً إلى إحداث التغيير، لا يمكنهم التصرف دون الدعم الذي يمكن للأشخاص العاديين، عندما يكونون منظمين، تقديمه لهم. لتذكر قصة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون الذي قال لامارتن لوثر كينغ الابن "أعرف ما ينبغي علي فعله، ولكن عليك أنت أن تجعلني أفعله". يتلقى السياسيون ضغطاً هائلاً من أقوى 1 في المائة الذين لا ينفكون يزدادون نفوذاً إلى درجة أن من لديهم أفضل النوايا منهم بحاجة إلى الضغط عليهم.

ومن الصعب جداً كسر عدم المساواة لأنه حلقة مفرغة. فاختلال موازين القوى الذي يأتي مع تركيز الثروة، وتفاعل مع السياسة والاقتصاد والمجتمع والسرد يمكن مفاومة تركيز الثروة واختلال موازين القوى. واختلال موازين القوى هو ما يهم في إصلاح الظلم. وكما يبين التاريخ، في ولادة دولة الرفاه الأوروبي، والصفقة الجديدة والمجتمع العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعليم المجاني في كينيا، وقانون ضمان العمالة الريفيه الوطنية في الهند، والأدوية المجانية لفيروس نقص المناعة البشرية في جنوب أفريقيا، وانخفاض عدم المساواة في أمريكا اللاتينية في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، يتطلب الزخم لاتخاذ إجراءات للتصدي لعدم المساواة ضغطاً من القاعدة.

كيف تمكن هزيمة عدم المساواة مرة أخرى؟ تبرز من البحث والمراقبة دروس رئيسية ثلاثة.

التغلب على الإذعان

الدرس الأول هو التغلب على الإذعان. يصف جون لويس، الذي ساعد في قيادة حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، كيف حثته والدته، كطفل، "لا تتعرض أبداً؛ لا تتورط في مشاكل". لكنه كمرهق أنهم ناشطون يناضلون ضد عدم المساواة. أدرك أن إحداث التغيير يتطلب منه "التورط في مشاكل، المشاكل الجيدة، المشاكل الضرورية". كذلك الأمر في حالة حملة جنوب أفريقيا للإجراءات العلاجية للحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوس، وحركة "غامبيا قد قررت" لضمان تنحي الخاسر في الانتخابات على النحو الموعود، ومطالبة العمال البوليفيين الذين لا يملكون الأراضي بالحصول على أراض. عومل جميعهم على أنهم مثيرو شعب قبل التنويه بهم لأنهم دفعوا إلى التغيير المطلوب. والأمر كذلك في حالة من ناضل للحصول على حق التصويت للمرأة. المقاومة لا تنجح دائماً، لكن الإذعان لا ينجح أبداً. ولا يمكن لأحد أن يشرع في إحداث تحولات اجتماعية رئيسية دون أن يتعرض للانتقاد، وهذا جزء من الرحلة إلى مزيد من المساواة.

بناء القوة الجماعية

الدرس الثاني هو بناء القوة الجماعية عن طريق التنظيم. فكما يقول المثل، "ليست هناك عدالة، بل هناك نحن فقط". لكننا "نحن فقط" أقوياء إن كنا منظمين. وقد أكد

ملاحظات

1. Piketty 2014. 2. UNDP 2016. 3. يدعو (2018) Lamont إلى وضع جدول أعمال لبحوث جديدة على سياسات في هذا المجال تحدد بعض المبادئ في السياسة. 4. يبدو أن برامج التحويلات النقدية المشروطة المنفذة تنفيذاً جيداً فعالة ولها آثار إيجابية طويلة الأمد. يمكن الاطلاع على (2019) Bouguen and others. 5. OECD 2019f. 6. يدرس (2017) Daude and others تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية. 7. Martínez and Sánchez. 8. Ancochea 2019a; Verget and others 2017. 9. Murillo and Martínez-Garrido 2017. 10. Martínez and Sánchez-Ancochea 2019a. 11. بالاستناد إلى (2015) Fairfield و(2019) Martínez. 12. and Sánchez-Ancochea 2019a.

الإضاءة 2-7

الإنتاجية والإنصاف مع ضمان الاستدامة البيئية

وطنية، حوالي 44 مليار دولار في عام 2018، بزيادة قدرها 11 مليار دولار عن عام 2017⁷. وتتفاوت أسعار الكربون على نطاق واسع، من أقل من دولار واحد للطن الواحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى 127 دولاراً⁸. ولا يغطي سوى 5 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة بسعر كربون يعتبر عالياً بما يكفي لتحقيق أهداف اتفاق باريس⁹. ويسفر حوالي نصف الانبعاثات التي يغطيها تسعير الكربون بأقل من 10 دولارات للطن الواحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وذلك يقل كثيراً عما يعتبر ضرورياً لمكافحة تغير المناخ¹⁰.

وقد يعتبر تنازلياً رفع سعر الكربون، إن نظر إليه بمعزل، لأن الفقراء ينفقون عموماً حصة أكبر من دخلهم على السلع والخدمات الكثيفة الاستهلاك للطاقة مما ينفق الأغنياء¹¹. ويرسم بعض البحوث صورة أكثر دقة: علاقة على شكل U معكوسة بين حصة نفقات الطاقة وبين الدخل، ما يؤدي إلى اقتراحات بأن تسعير الكربون قد يكون في المتوسط تنازلياً للبلدان التي يزيد دخل الفرد فيها عن 15,000 دولار تقريباً، لكنه تصاعدي للبلدان الأفقر¹². غير أنه لا ينبغي النظر إلى أثر تداوير إعادة التوزيع الضريبية على عدم المساواة على نحو مجزأ منعزل عن كيفية استخدام الأموال المجمعة وكيفية تنفيذ وقوع الضرائب، كما بحثنا في الفصل 7. ليس هناك ما يقرر ميكانيكياً أن تسعير الكربون لا بد من أن يكون تنازلياً.

مثلاً، يمكن أن يؤدي تسعير الكربون إلى خفض عدم المساواة إذا أعيدت العائدات المتأتية من ضريبة الكربون إلى دافعي الضرائب وفقاً لمفهوم الميزانية المحايدة الذي يدعو إلى إعادة تدوير العائدات. وقد بينت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا أعيد 11 في المائة فقط من العائدات إلى خمس الدخل الأسفل، لن تكون الأسر المعيشية أسوأ حالاً في المتوسط¹³. ويمكن مع انخفاض انبعاثات الكربون زيادة التحويل الضريبي، إما عن طريق التحويلات النقدية أو الخصم الضريبي، لخفض عدم المساواة. وتؤدي التخفيضات في معونات الدعم للطاقة دوراً مشابهاً لدور فرض ضريبة الكربون، لأن كلاً منهما يزيد أسعار الوقود الأحفوري. وقد بينت دراسة أجريت في الهند أن الإلغاء التدريجي لمعونات دعم الطاقة وإعادة

يفترض التحليل في هذا الفصل مجالاً للنمو الاقتصادي على طول مسارات تجمع بين الإنصاف والزيادات في الإنتاجية. ولكن على مدى العقود القادمة ستواجه البلدان مطالب بأنماط مختلفة من التنمية لإبقاء الاحترار العالمي عند أقل من درجتين مئويتين¹.

لذا قد تحتاج البلدان إلى إعادة معايرة الأدوات المستخدمة لتعزيز كل من الإنصاف والإنتاجية بطريقة أكثر استدامة، وقد تكمن في ذلك فرص جديدة². السؤال هو كيف يمكن إفساح المجال للتوسع في الإنتاجية بطريقة لا تدمر الكوكب. وقد توصل توافق الآراء الذي أعربت عنه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن العالم بحاجة إلى نزع الكربون من الاقتصاد، والوصول إلى دفع الانبعاثات الصافية إلى الصفر بحلول منتصف القرن³. ويتطلب ذلك تحولاً في أنماط الاستهلاك والعملية والإنتاج وفي بنية الضرائب والتحويلات الحكومية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على توزيع الدخل وعلى التنمية البشرية.

ومن الأمثلة على ذلك أسعار الكربون، إما من خلال ضريبة الكربون أو من خلال مخطط لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات قائم على السوق. برفع السعر النسبي للأنشطة التي ينبعث منها الكربون كي يعكس بشكل أفضل الأضرار الاجتماعية الناجمة عنه، ستكون هناك حوافز لإنتاج كميات أقل. وقد كان للولايات المتحدة الأمريكية قصب السبق في مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات القائمة على السوق لبعض الملوثات، لا سيما ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والبنزين المعالج بالرصاص⁴. وأكبر مخطط لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات هو نظام الاتحاد الأوروبي لتداول انبعاثات غازات الدفيئة، لكن هناك ولايات أخرى إما تخطط لتسعير الكربون أو تنظر في ذلك كوسيلة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تمثل 55 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة⁵. مع ذلك، لا تغطي مبادرات تسعير الكربون البالغة 57 النافذة أو التي من المقرر تنفيذها غير حوالي 20 في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً⁶. وقد ولدت هذه المبادرات، التي تدار عبر 46 ولاية قضائية وطنية و28 ولاية قضائية دون

يعني خفض التدرجي للوظائف في تلك القطاعات. وقد توقعت دراسة لمنظمة العمل الدولية سيناريوهات لإزالة الكربون تتسق مع وضع حد للاحتراق العالمي عند درجتين مئويتين (فوق مستويات ما قبل التصنيع). ووجدت أن الأثر الصافي على العمالة بحلول عام 2030 سيكون إيجابياً، مع توليد 24 مليون وظيفة وخسارة 6 ملايين وظيفة. وينطبق تجاوز المتوسطات أيضاً على السياسات: فحتى لو كان العالم أفضل حالاً في مجال العمالة، فإن المكاسب والخسائر لا توزع بالتساوي، وسيتأثر بعض المجتمعات المحلية أكثر من غيره. وقد تكون لكيفية إدارة تلك الدينامية تبعات كبيرة على التنمية البشرية وعلى الاستدامة السياسية للعملية¹⁸.

ملاحظات

- 1 يجادل البعض بأن أهداف النمو الاقتصادي قد لا تكون متسقة مع الحفاظ على الاحترار العالمي عند أقل من درجتين مئويتين (Hickel 2019).
- 2 على النحو المقترح، مثلاً، عن طريق الدعوة إلى استراتيجيات مثل "الاتفاق البيئي العالمي الجديد". يمكن الاطلاع على (UNCTAD 2019) وكذلك على عمل لجنة الاقتصاد الجديد وعلى (Rodrik 2007).
- 3 IPCC 2018.
- 4 Newell and Rogers 2003.
- 5 World Bank 2019d.
- 6 World Bank 2019d.
- 7 World Bank 2019d.
- 8 World Bank 2019d.
- 9 World Bank 2019d.
- 10 World Bank 2019d.
- 11 Grainger and Kolstad 2010.
- 12 Dorband and others 2019.
- 13 Mathur and Morris 2012.
- 14 Coady and Prady 2018.
- 15 Jakob and others 2019.
- 16 Klenert and others 2018.
- 17 Stern and Stiglitz 2017; Stiglitz 2019a.
- 18 يمكن الاطلاع على المناقشة المتعلقة بإدارة الإلغاء التدريجي للوظائف في الفصل 5 من (UNDP 2015).

المدخرات الحكومية إلى الناس على شكل دخل أساسي شامل سيكون تصاعدياً لأنه سيعود بفائدة كبيرة على الفقراء، الذين ينفقون على الطاقة عادة أقل بكثير مما ينفق الأغنياء¹⁴.

وفي الحالات التي توضع فيها أهداف طموحة لخفض الانبعاثات، يمكن أن يولد تسعير الكربون، على مدى عقود، عائدات مستدامة يمكن إنفاقها أيضاً على مجالات هامة أخرى، كالصحة والتعليم¹⁵. وبقدر ما تفيد هذه الاستثمارات بشكل غير متناسب الفقراء والمعرضين للمخاطر، يمكن أن يتضاءل أيضاً عدم المساواة في التنمية البشرية. وتقل بعض خيارات إعادة تدوير العائدات أوجه عدم مساواة أكثر من غيرها¹⁶. ولذا قد يكون في تسعير الكربون باستخدام خيارات لإعادة تدوير العائدات معززة للإنصاف كسب ثلاثي: وسيلة لخفض انبعاثات الكربون، وخفض أو تفادي أوجه عدم المساواة المتعلقة بالمناخ، وخفض أوجه عدم مساواة أخرى في التنمية البشرية.

وفي الحالات التي تواجه فيها فرص إعادة تدوير العائدات المعززة للإنصاف قيوداً في العالم الحقيقي، دعا البعض إلى إيجاد بدائل، مثل وضع أسعار كربون خاصة بكل قطاع تُستكمل بلوائح تنظيمية واستثمارات عامة¹⁷. وإذا ما حددت أسعار كربون عالية لقطاعات أو منتجات واستخدامات بميل الأغنياء إلى الإنفاق عليها، يمكن تحديد أسعار أقل للمجالات التي ينفق فيها الفقراء تفاوتياً. ولهدف معين لتخفيضات الانبعاثات، ستعني حافطة من أسعار كربون متميزة، إلى جانب التنظيم المباشر والاستثمار، أن من لديهم مداخيل أعلى سيتحملون بصورة مسبقة المزيد من تكاليف الامتثال. ويمكن لمثل هذه النهج أن تخفف من بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها للسعر الواحد للكربون، لا سيما عندما تكون القدرة على معالجة الشواغل التوزيعية بأثر رجعي محدودة. ويقع الجانب الآخر من التعديل في الإنتاج والعمالة. فالانخفاض الحاد في الوقود الأحفوري

الإضاءة 3-7

تباين في آثار الضرائب المباشرة والتحويلات على إعادة التوزيع في أوروبا

دافيد كودي، دائرة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي

السياسات المالية، ما يؤدي إلى انخفاض نسبي في إعادة التوزيع المالي. مقابل ذلك، في حين أن لدى أيرلندا والدانمرك وإستونيا ولاتفيا جهد مالي منخفض نسبياً، يقابل ذلك تصاعدي مرتفعة نسبياً في السياسات المالية، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في إعادة التوزيع المالي. ويعكس الانخفاض النسبي في إعادة التوزيع المالي في قبرص وسلوفاكيا تضافر جهد مالي منخفض مع تصاعدي منخفضة في السياسات المالية. أما إعادة التوزيع المالي المرتفعة نسبياً في فنلندا فتعكس تضافر ارتفاع التصاعدي في السياسات المالية مع ارتفاع الجهد المالي.

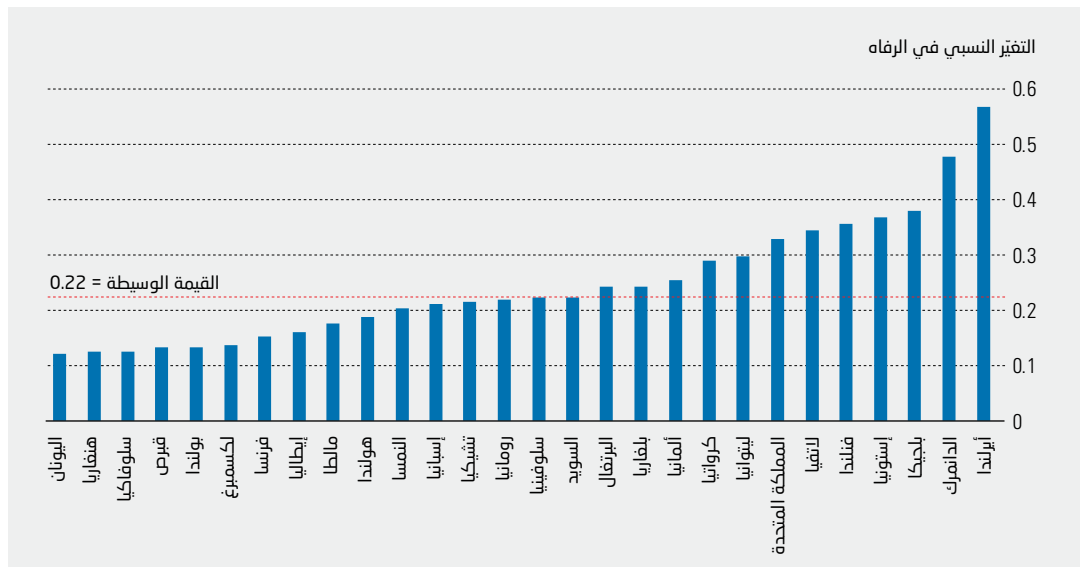
وقد يعكس ارتفاع التصاعدي أيّاً من عاملين، أو مزيجاً منهما. أولاً، قد يعكس ارتفاع التصاعدي حصول شرائح الدخل العشرية الدنيا على نسبة عالية من صافي التحويلات، أي أداء استهداف مرتفعاً. ثانياً، قد يعكس ارتفاع التصاعدي عدم المساواة في دخل السوق (ما قبل الضرائب والتحويلات)²، عائدات استهداف مرتفعة، أي أن

أثر إعادة توزيع الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات في البلدان الأوروبية كبير، كما أن التباين في مدى إعادة التوزيع في البلدان جميعها كبير هو الآخر. وتوضح بيانات يورومود Euromod في 28 بلداً في الاتحاد الأوروبي في عام 2016 أن الأثر على الرفاه الاجتماعي¹ لسياسة إعادة التوزيع المالي (مدى إعادة التوزيع المالي) أعلى (فوق 35 في المائة) في أيرلندا والدنمارك وبلجيكا وإستونيا وفنلندا وأدنى (أقل من 13 في المائة) في اليونان وهنغاريا وسلوفاكيا وقبرص (الشكل 1-3-7).

ويمكن تفسير هذا التباين بالاختلافات في حجم موازنة الضرائب والتحويلات، أي الجهد المالي وبالاختلافات في تصاعدي الضرائب والتحويلات، أي التصاعدي في السياسة المالية. وفي المتوسط، البلدان التي لديها جهد مالي مرتفع لديها تصاعدي منخفضة في السياسة المالية (الشكل 2-3-7). فمثلاً، في حين أن لدى اليونان وإيطاليا وهنغاريا جهد مالي مرتفع نسبياً، يقابل ذلك تصاعدي منخفضة نسبياً في

الشكل 1-3-7

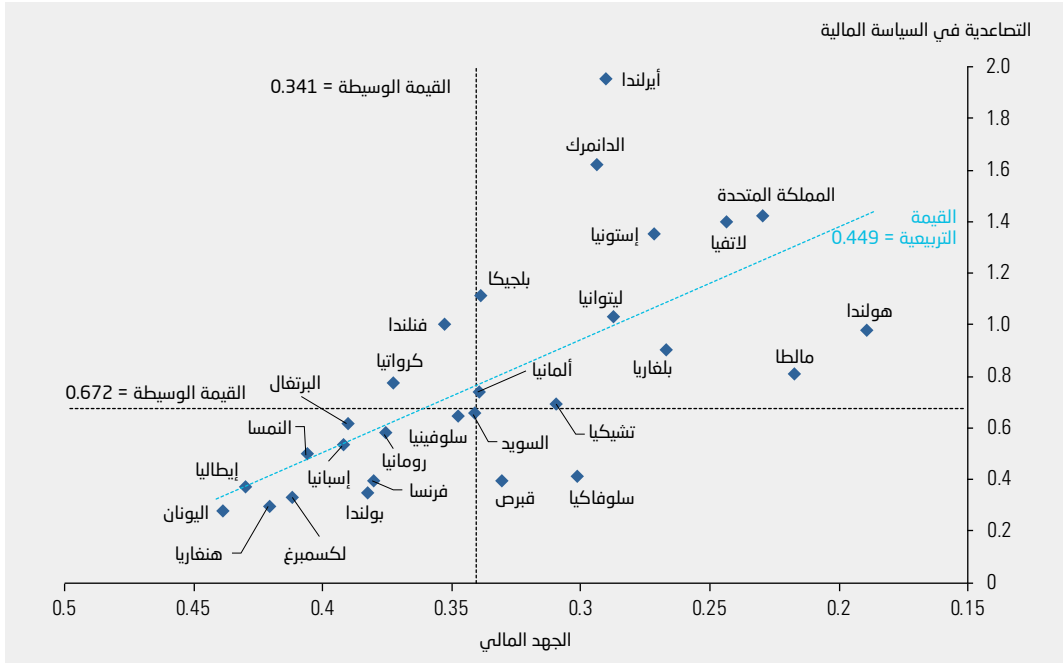
إعادة التوزيع المالي في بلدان أوروبية، 2016



ملاحظة: التغير النسبي في الرفاه الاجتماعي هو حاصل ضرب التصاعدي في السياسة المالية بالجهد المالي. المصدر: Coady, D'Angelo and Evans 2019.

الشكل 2-3-7

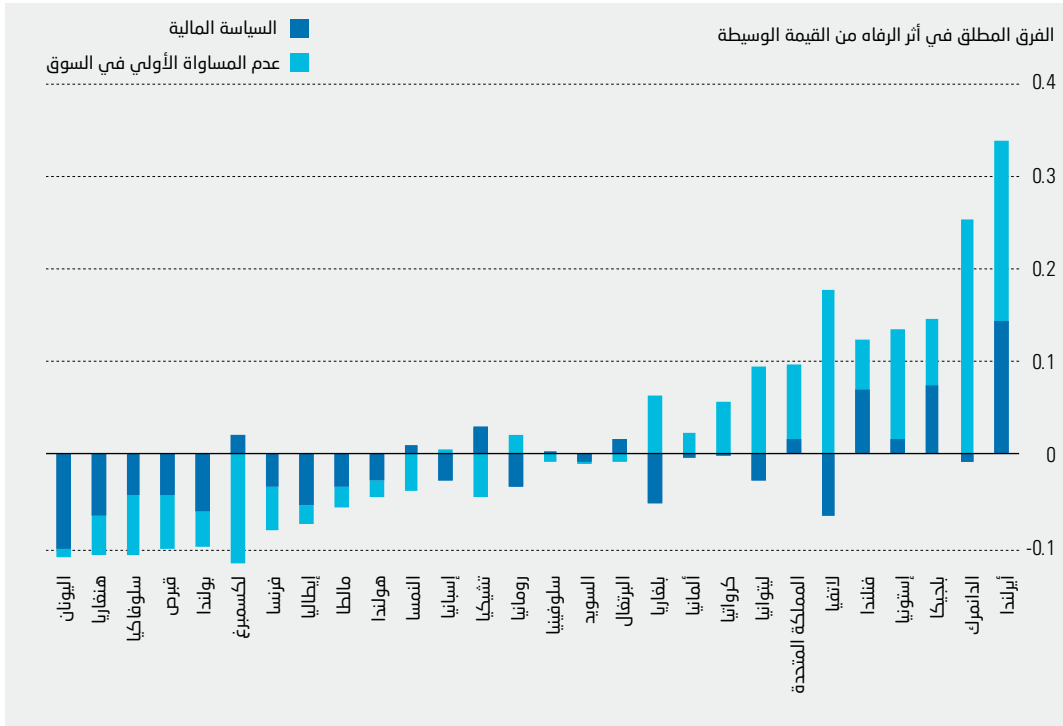
التصاعدية في السياسة المالية والجهد المالي في بلدان أوروبا، 2016



المصدر: Coady, D'Angelo and Evans 2019.

الشكل 3-3-7

عدم المساواة في دخل السوق والتباين في إعادة التوزيع المالي



ملاحظة: البلدان مرتبة حسب مدى إعادة التوزيع المالي من الشكل 1-3-7. السياسة المالية هي الأثر المشترك للجهد المالي وأداء الاستهداف. ويلتقط عدم المساواة الأولي في السوق أثر الاختلافات في عائدات الاستهداف بسبب الاختلافات في عدم المساواة في الدخل قبل الضرائب والتحويلات. والاختلافات نسبية بالمقارنة مع بلد مرجعي له قيم وسيطة للسياسة المالية وعائدات الاستهداف.

المصدر: Coady, D'Angelo and Evans 2019.

دخل السوق، وليس باختلافات في السياسات المالية الأساسية. والأمر كذلك بشكل خاص في حالة إستونيا والدانمرك ولاتفيا وليتوانيا.

ملاحظات

- 1 مشتقة باستخدام دالات رفاه اجتماعي ذات مرونة ثابتة يمكن أن يفسر فيها مؤشر عدم المساواة على أنه التكلفة في الرفاه الاجتماعي التي يوقعها التفاوت في توزيع الدخل.
- 2 نظرًا لقلة الفائدة الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق بإعادة توزيع الدخل في بلدان لا تتفاوت فيها المداخل بين الأسر المعيشية قبل الضرائب والتحويلات (أي المداخل من السوق) إلا قليلاً، يمكن أن تكون إعادة التوزيع المالي منخفضة في بلد لديه جهد مالي وأداء استهداف مرتفعان نسبياً لانخفاض عدم مساواة في دخل السوق. وبالمقابل، يمكن أيضاً أن تكون إعادة التوزيع المالي مرتفعة في بلد لديه جهد مالي وأداء استهداف منخفضان لمجرد أن لديه عدم مساواة مرتفع في دخل السوق.

لإعادة التوزيع مردود اجتماعي مرتفع حيث يكون عدم المساواة في دخل السوق مرتفعاً. هكذا، حتى عندما يكون لدى البلدان بالضبط سياسات ضرائب وتحويلات متماثلة من حيث الجهد المالي وأداء الاستهداف، مثلاً، حيث يكون لدى كل بلد موازنة التحويل نفسها المستخدمة لتمويل تحويل متماثل، قد تكون هناك مع ذلك اختلافات كبيرة في إعادة التوزيع المالي عبر البلدان، ما يعكس فقط الاختلافات في عدم المساواة في دخل السوق. وفي المتوسط، يعود 37 في المائة من الاختلافات في إعادة التوزيع المالي عبر البلدان في الشكل 7-3-1 إلى اختلافات في عدم المساواة في دخل السوق. وعلى العموم، إعادة التوزيع المالي المرتفعة، كما في البلدان على اليمين في الشكل 7-3-2، مدفوعة أساساً بعائدات استهداف مرتفعة، ما يعكس ارتفاع عدم المساواة في

الملاحظات والمراجع

الملاحظات

لمحة عامة

- معظم مصادر البيانات والوقائع الواردة في هذه اللمحة العامة واردة في التقرير، ولكنها أدرجت هنا حينما اقتضت الدقة والتفصيل.
- تقديرات للولايات المتحدة الأمريكية، بالاستناد إلى Chetty and others (2016) يشير مقال Kreiner, Nielsen and Serena (2018) إلى أن هذه النتائج تتابع في تقدير الفوارق في العمر المتوقع بين مختلف فئات الدخل لأنها لا تأخذ في الحسبان الارتقاء في الدخل (ويمكن أن تصل المبالغة في التقدير إلى 50 في المائة)، ولكنه يشير أيضاً إلى أن هذه الفوارق تتزايد مع الوقت وتتراجع المبالغة عند الأعمار المتقدمة (تزول تماماً عند سن الثمانين). ويشير مقال Mackenbach and others (2018) إلى أن أوجه عدم المساواة في مجال الصحة في أوروبا ازدادت بشكل عام بين ثمانينات القرن العشرين وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم بدأ بعضها يتضاءل في عدة بلدان.
- تناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الثاني من التقرير.
- بالاستناد إلى تقرير الأمم المتحدة (UN, 2019b)، الذي يشير إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الإمكانات على أنهما من محاذل التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن أيضاً اللطالع على مقال Lusseau and Mancini (2019) الذي يشير إلى أن أوجه عدم المساواة هي العوائق الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، وأن الحد منها ينعكس آثاراً إيجابية مركبة على المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة.
- من فرضيات استعراض Deaton Review وهو مشروع متعدد السنوات لدراسة أوجه عدم المساواة في المملكة المتحدة (Joyce and Xu 2019). Atkinson 2015.
- يشير مقال Deaton (2017) إلى أن الحكومات كثيراً ما تساهم في زيادة عدم المساواة بدلاً من الحد منه.
- يمكن مثلًا اللطالع على Saad (2019) بشأن الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، وReinhart (2018) بشأن الذكاء الاصطناعي والوظائف.
- Sen 1980.
- عبارة استخدمها Angus Deaton للتشديد على أهمية تغير أوجه عدم المساواة (Belluz 2015).
- اقتبست العبارة من Deaton (2013a).
- UNDP and OPHI 2019.
- العديد من البلدان النامية لا تزال تتفقر إلى نظم متكاملة لتسجيل الأحوال المدنية. وقد استخدم هذا التقرير تقديرات للعمر المتوقع في الأعمار المتقدمة على مستوى البلدان، مستمدة من الإحصاءات الرسمية لشعبة السكان في الأمم المتحدة، وقد تشوبها أخطاء كبيرة في القياس، لذا لا بد من توخي الحذر عند تفسيرها. وتبقى بيانات الفوارق في متوسط العمر المتوقع، التي تتسع في

السن المتقدمة، مواجهة للتغيير مع العمر (تستمر في سن الستين). وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين البلدان ومع الوقت، يترسخ النمط نفسه على نطاق واسع داخل البلدان، على النحو المبين بالتفصيل في الفصل الأول من هذا التقرير.

14 Brown, Ravallion and Van de Walle 2017.

15 Stiglitz, Sen and Fitoussi 2009a.

الجزء الأول

- Sen (1980) إعادة صياغة للسؤال الأصلي: "المساواة في ماذا؟".
- ذلك رغم أن التحليلات الرسمية لتأثير عدم المساواة في الدخل على الفوارق في المنفعة التجميعية للرفاه الاجتماعي باستخدام وظائف ورفاه اجتماعي مختلفة، مع مرور الوقت وعبر البلدان، تبين أن عدم المساواة مسألة هامة، إلا أن مستويات الدخل ونمو الدخل أهم بكثير، حتى عندما تكون درجة النفور من عدم المساواة مرتفعة (Dollar, Kleineberg and Kraay 2015; Gaspar, Mauro and Poghosyan 2017). يمكن الرجوع أيضاً للبحث في الفصل 2 حول عدم المساواة والنمو الاقتصادي.
- بالاستناد إلى حساب Ngram Google لعبارة "النمو العالمي" و"عدم المساواة العالمي" من 1950 إلى 2008، تجاوزت عبارة "عدم المساواة العالمي" عبارة "النمو العالمي" نحو عام 2002.
- كان إدراج خفض عدم المساواة كأولوية إنمائية مثيراً للجدل خلال المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ويعود ذلك جزئياً إلى خلافات حول نوع عدم المساواة الذي ينبغي أن ينعكس في هذه الأهداف. وكما يناقش Fukuda-Parr (2019)، أدت الحلول التوفيقية السياسية التي كانت مطلوبة بشأن تطلعات خفض عدم المساواة في خطة عام 2030 إلى إضعاف طموح البعض، وخاصة في البلدان النامية، ممن دعوا إلى التزامات أقوى، خاصة في ما يتعلق بعدم المساواة بين البلدان.
- لاستعراض شامل لنشوء البحوث حول عدم المساواة والاهتمام السياسي به على الصعيد العالمي، يمكن اللطالع على Christiansen and Jensen (2019).
- Deaton 2013a.
- لا يتشارك الجميع النظرة المتفائلة للتقدم الإنمائي. فمثلًا، يحاجج Hicel (2017a, 2017b) أننا نواجه "وهماً إنمائياً"، نظراً لازدياد عدم المساواة في العالم ولأن من تركوا في الخلف يتعمدون أكثر فأكثر عن هم أحسن حالاً. من ناحية أخرى، يبين World Bank (2018a) أن عدم المساواة ضمن البلد انخفض في معظم البلدان النامية التي تتوفر عنها البيانات. وقد أوضح Ravallion (2018a, 2018b) كيف تنشأ هذه الآراء المختلفة، وفي أحيان كثيرة باستخدام البيانات نفسها بالضبط. ويعتمد ذلك جزئياً على مقاييس عدم المساواة في الدخل والاستهلاك المستخدمة

Sen (1980) إعادة صياغة للسؤال الأصلي: "المساواة في ماذا؟".

2 ذلك رغم أن التحليلات الرسمية لتأثير عدم المساواة في الدخل على الفوارق في المنفعة التجميعية للرفاه الاجتماعي باستخدام وظائف ورفاه اجتماعي مختلفة، مع مرور الوقت وعبر البلدان، تبين أن عدم المساواة مسألة هامة، إلا أن مستويات الدخل ونمو الدخل أهم بكثير، حتى عندما تكون درجة النفور من عدم المساواة مرتفعة (Dollar, Kleineberg and Kraay 2015; Gaspar, Mauro and Poghosyan 2017). يمكن الرجوع أيضاً للبحث في الفصل 2 حول عدم المساواة والنمو الاقتصادي.

3 بالاستناد إلى حساب Ngram Google لعبارة "النمو العالمي" و"عدم المساواة العالمي" من 1950 إلى 2008، تجاوزت عبارة "عدم المساواة العالمي" عبارة "النمو العالمي" نحو عام 2002.

4 كان إدراج خفض عدم المساواة كأولوية إنمائية مثيراً للجدل خلال المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ويعود ذلك جزئياً إلى خلافات حول نوع عدم المساواة الذي ينبغي أن ينعكس في هذه الأهداف. وكما يناقش Fukuda-Parr (2019)، أدت الحلول التوفيقية السياسية التي كانت مطلوبة بشأن تطلعات خفض عدم المساواة في خطة عام 2030 إلى إضعاف طموح البعض، وخاصة في البلدان النامية، ممن دعوا إلى التزامات أقوى، خاصة في ما يتعلق بعدم المساواة بين البلدان.

5 لاستعراض شامل لنشوء البحوث حول عدم المساواة والاهتمام السياسي به على الصعيد العالمي، يمكن اللطالع على Christiansen and Jensen (2019).

6 Deaton 2013a.

7 لا يتشارك الجميع النظرة المتفائلة للتقدم الإنمائي. فمثلًا، يحاجج Hicel (2017a, 2017b) أننا نواجه "وهماً إنمائياً"، نظراً لازدياد عدم المساواة في العالم ولأن من تركوا في الخلف يتعمدون أكثر فأكثر عن هم أحسن حالاً. من ناحية أخرى، يبين World Bank (2018a) أن عدم المساواة ضمن البلد انخفض في معظم البلدان النامية التي تتوفر عنها البيانات. وقد أوضح Ravallion (2018a, 2018b) كيف تنشأ هذه الآراء المختلفة، وفي أحيان كثيرة باستخدام البيانات نفسها بالضبط. ويعتمد ذلك جزئياً على مقاييس عدم المساواة في الدخل والاستهلاك المستخدمة

الفصل 1

- هذه تقديرات للملتحقين بالتعليم العالي بالاستناد إلى مسح الأسر المعيشية، وبما أن الاستبيانات تختلف باختلاف مجموعات البلدان، قد يكون هناك تباعد وتحيزات. وباستخدام معدلات التحاق إجمالية متوائمة بالكامل (معظمها من بيانات إدارية)، سيكون الرقم "في التعليم العالي" 66 في المائة لبلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً و 7 في المائة لبلدان التنمية البشرية المنخفضة. Chetty and others 2016.
- Acemoglu, Johnson and Robinson 2001.
- UNDP 2016.
- تعتمد المناقشة في هذه الفقرات على Basu and Lopez-Calva (2011) وعلى Sen (1993, 1999).
- Basu and Lopez-Calva 2011, p. 153.

1 هذه تقديرات للملتحقين بالتعليم العالي بالاستناد إلى مسح الأسر المعيشية، وبما أن الاستبيانات تختلف باختلاف مجموعات البلدان، قد يكون هناك تباعد وتحيزات. وباستخدام معدلات التحاق إجمالية متوائمة بالكامل (معظمها من بيانات إدارية)، سيكون الرقم "في التعليم العالي" 66 في المائة لبلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً و 7 في المائة لبلدان التنمية البشرية المنخفضة. Chetty and others 2016.

2 Acemoglu, Johnson and Robinson 2001.

3 UNDP 2016.

4 تعتمد المناقشة في هذه الفقرات على Basu and Lopez-Calva (2011) وعلى Sen (1993, 1999).

5 Basu and Lopez-Calva 2011, p. 153.

- 7 (مثلًا، المطلق مقابل النسبي)، فضلاً عن وزن الرفاه الاجتماعي الذي يُعطى لشراخ مختلفة من السكان (استهلاك من يعيشون دون خط الفقر المدقع، مثلًا، بالكاد تغير، رغم أن كثيرين تمكنوا من الانتقال فوق هذا الخط).
- 7 مثلًا، تبدو الفجوات في العمر المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية بارزة عبر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية، فمن هم في قمة توزيع الدخل يسبقون الجميع أكثر فأكثر بينما تختلف تجارب من هم في أسفل التوزيع، إذ تتخفى الإنجازات في الأماكن الأقل ازدهاراً عندما تقمّر درجة الازدهار على أساس إجمالي مستوى التعليم والدخل والنفقات الحكومية.
- 8 الرجوع إلى Chetty and others (2016) وCase and Deaton (2017).
- 9 Williams, Neighbors and Jackson 2003 وKearl 2018.
- 10 ينبغي النظر إلى التحليل التاريخي جنباً إلى جنب مع الحجة القائلة إن القدر المحدود من الموارد في المجتمعات ما قبل الصناعية، ربما يكون قد حدد مستوى أقصى من عدم المساواة يتسق مع كفاف من هم في أسفل توزيع الثروة. Milanovic, Lindert and Williamson (2010).
- 11 يمكن الاطلاع مثلًا على أدلة عن آثار الديمقراطية على التنمية البشرية في Gerrity, Thacker and Alfaro (2012). وترد أدلة على الأثر الإيجابي الهام للديمقراطية على النمو الاقتصادي في Acemoglu and others (2019).
- 12 كما هو مقترح في وثيقة الأمم المتحدة (UN, 2019b) التي حددت خفض أوجه عدم المساواة وتعزيز الإمكانات كمحاذل للتحولات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمكن الاطلاع أيضاً على (2019) Lusseau and Mancini، اللذين وُجد أن أوجه عدم المساواة تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان وأن خفضها ستكون له آثار إيجابية على مجموعة أهداف التنمية المستدامة بأكملها.
- 12 مثلًا، يستند عدم المساواة في متوسط سنوات الدراسة إلى مجموع بسيط يفترض أن سنة واحدة في التعليم الابتدائي تعذ مائة لسة واحدة في التعليم الثانوي أو العالي، مع أن هذه الإنجازات مختلفة من حيث النوعية، ويؤدي ذلك على وجه الخصوص إلى احتمال التقليل من دور أوجه عدم المساواة في التعليم العالي، الذي تكون سنواته عادة أقل من سنوات التعليم الابتدائي وسنوات التعليم الثانوي.
- 13 Permanyer and Smits 2019.
- 14 يحذر Deaton (2007) من أن الاستنتاجات حول عدم المساواة يمكن أن تتغير اعتماداً على تعريف المؤشر. في هذا الفصل، ما لم يذكر ذلك صراحة، كما في دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، تُجتب مقارنات عدم المساواة في التنمية البشرية عن القياسات الموجزة. فهي تقارن الإنجازات عبر مجموعات (بلدان وطبقات اجتماعية وأخماس السكان على أساس مستويات المعيشة، وما إلى ذلك). وتجري المقارنات مع القاعدة الأصلية (عادة، النسبة المئوية من السكان). ويؤدي ذلك أضراراً ثلاثية، أولاً، يعبر عن التقدم بالملاقة مع قاعدة ثابتة غير متغيرة ذات قيمة

7 (مثلًا، المطلق مقابل النسبي)، فضلاً عن وزن الرفاه الاجتماعي الذي يُعطى لشراخ مختلفة من السكان (استهلاك من يعيشون دون خط الفقر المدقع، مثلًا، بالكاد تغير، رغم أن كثيرين تمكنوا من الانتقال فوق هذا الخط).

7 مثلًا، تبدو الفجوات في العمر المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية بارزة عبر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية، فمن هم في قمة توزيع الدخل يسبقون الجميع أكثر فأكثر بينما تختلف تجارب من هم في أسفل التوزيع، إذ تتخفى الإنجازات في الأماكن الأقل ازدهاراً عندما تقمّر درجة الازدهار على أساس إجمالي مستوى التعليم والدخل والنفقات الحكومية.

8 الرجوع إلى Chetty and others (2016) وCase and Deaton (2017).

9 Williams, Neighbors and Jackson 2003 وKearl 2018.

10 ينبغي النظر إلى التحليل التاريخي جنباً إلى جنب مع الحجة القائلة إن القدر المحدود من الموارد في المجتمعات ما قبل الصناعية، ربما يكون قد حدد مستوى أقصى من عدم المساواة يتسق مع كفاف من هم في أسفل توزيع الثروة. Milanovic, Lindert and Williamson (2010).

11 يمكن الاطلاع مثلًا على أدلة عن آثار الديمقراطية على التنمية البشرية في Gerrity, Thacker and Alfaro (2012). وترد أدلة على الأثر الإيجابي الهام للديمقراطية على النمو الاقتصادي في Acemoglu and others (2019).

12 كما هو مقترح في وثيقة الأمم المتحدة (UN, 2019b) التي حددت خفض أوجه عدم المساواة وتعزيز الإمكانات كمحاذل للتحولات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمكن الاطلاع أيضاً على (2019) Lusseau and Mancini، اللذين وُجد أن أوجه عدم المساواة تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان وأن خفضها ستكون له آثار إيجابية على مجموعة أهداف التنمية المستدامة بأكملها.

12 مثلًا، يستند عدم المساواة في متوسط سنوات الدراسة إلى مجموع بسيط يفترض أن سنة واحدة في التعليم الابتدائي تعذ مائة لسة واحدة في التعليم الثانوي أو العالي، مع أن هذه الإنجازات مختلفة من حيث النوعية، ويؤدي ذلك على وجه الخصوص إلى احتمال التقليل من دور أوجه عدم المساواة في التعليم العالي، الذي تكون سنواته عادة أقل من سنوات التعليم الابتدائي وسنوات التعليم الثانوي.

13 Permanyer and Smits 2019.

14 يحذر Deaton (2007) من أن الاستنتاجات حول عدم المساواة يمكن أن تتغير اعتماداً على تعريف المؤشر. في هذا الفصل، ما لم يذكر ذلك صراحة، كما في دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، تُجتب مقارنات عدم المساواة في التنمية البشرية عن القياسات الموجزة. فهي تقارن الإنجازات عبر مجموعات (بلدان وطبقات اجتماعية وأخماس السكان على أساس مستويات المعيشة، وما إلى ذلك). وتجري المقارنات مع القاعدة الأصلية (عادة، النسبة المئوية من السكان). ويؤدي ذلك أضراراً ثلاثية، أولاً، يعبر عن التقدم بالملاقة مع قاعدة ثابتة غير متغيرة ذات قيمة

- المئوية للخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية، نتيجة لعدم المساواة في مجالى الصحة والتعليم (Kovacevic 2019; UNDP and OPHI 2019).
- لم توضح البحوث التي أجريت مؤخراً 4 الليات السببية من الناحية النظرية فحسب، بل دعمتها بأدلة تجريبية. وفي حين أن القسم الأكبر من الأدلة يقتصر على البلدان التي تتوفر عنها بيانات كافية، تجدر الإشارة إلى أن ارتباط العمل التجريبي بفرصيات عامة يعطي التحليل أهمية عالمية.
- Deaton 2013b 5 يؤدي الانخفاض المزمع في الحركة، مقرباً بارتفاع عدم المساواة في الدخل، إلى زيادة الحرمان في صفوف الأشخاص غير القادرين على الحركة صعوداً. وكما أشار (Chetty and others (2014, p. 1)، باتت اليوم نتائج "الحظ لدى الولادة"، أي مستوى الوالدين اللذين يولد لهما مولود، أبلغ أثراً من أي وقت مضى. ويمكن الاستمئانة بتشبيه بصري من خلال تصوّر توزيع الدخل كسكّم، تمثل فيه كل شريحة مئوية درجة مختلفة. وقد اتسعت المسافة بين كل درجة والأخرى على السلم (أي أن عدم المساواة قد ازداد)، لكن لم يتغيّر صعود الأطفال من درجة إلى أعلى.
- Corak 2013 7 لأن كروجر (Alan Krueger) في عام 2012 (رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين؛ Krueger 2012) وفي التقرير الاقتصادي للرئيس إلى الكونغرس (US Government 2012) بالاستناد إلى بيانات كوراك، يمكن الاطلاع مثلاً على المناقشة ذات الصلة في Solon (1999) والاستعراض الأكثر شمولاً في Black and Devereux (2011).
- Corak 2013, p. 85 9 مختلفين للحركة: الثبات بين الأجيال في الدخل، والثبات بين الأجيال في التعليم. للاطلاع على تحليل سابق لعدم المساواة في الفرص: World Bank (2006) خلص التقرير إلى أن ربع الاختلافات في الدخل بين العمال يمكن أن يعزى إلى ظروف مماثلة للظروف المذكورة أعلاه.
- Narayan and others 2018 13 الحركة هي الثبات بين الأجيال في التعليم، ومقياس عدم المساواة في الفرص هو عدم المساواة في دليل الفرص الاقتصادية الذي أطلقته دراسة Ferreira and Brunori, Peragine (2013).
- Brunori, Ferreira and Peragine 2013 14 لاستعراض الأدبيات عن المساواة وعدم المساواة في الفرص بالتركيز على مبدئي التوفيق والمكافأة يمكن الاطلاع على Ferreira and Peragine (2016).
- حتى في المجتمعات التي تقوم إلى حد ما على المساواة، تشير الأدلة إلى أن أطفال الأثرياء يتمتعون بظروف مؤاتية. تشير أدلة حديثة تتعلق بشرة أشخاص متبنيين في النرويج Fagereng, Mogstad, Deaton 2018 1 2019 (and Ronning) والسويد (Black and Sen 1999) 2 بين تحليل يستند إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لهذه السنة عدم وجود أي ارتباط بين قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة في الدخل (مقاس بمعاملي جيني) في حين يظهر ارتباطاً قوياً بين قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد والنسبة
- Akmal and Pritchett 2019; UNESCO 48 2019b.
- Banerjee and Duflo 2011; 49 Pritchett and Beatty 2015.
- Bruns and Luque 2015; Filmer and 50 Pritchett 1999.
- Rözer and Van De Werfhorst 2017 51 UN Inter-agency Group for Child 52 Mortality Estimation 2018.
- World Bank 2018a 53 UNESCO 2019b 54 UN Inter-agency Group for Child 55 Mortality Estimation 2018.
- UNESCO 2019b 56 World Bank 2019c 57 UNESCO 2018b 58 UNESCO 2019b 59 UNDP and OPHI 2019 60 Dercon 2001 61 Nussbaum 2011 62 Sen 1999 63 يمكن الاطلاع على مناقشة لإدراك إزالة الوصمات والتحديات التي تواجه ذلك في (Lamont 2018).
- UNDP Chile 2017 65 يمكن الاطلاع على (Hojman and Miranda 2018).
- Stewart 2005, 2016a 67 UN 2015c 68 ECLAC 2018a 69 Pew Research Center 2014 70 Eurobarometer 2018 71 Latinobarometro 2018 72 Hauser and Norton 2017 73 Stantcheva and Teso (2018) أن الممركات المنخفضة للحركة الاجتماعية تميل إلى زيادة تفضيلات إعادة التوزيع.
- Cruces, Pérez-Truglia and Tetaz 2013 74 يمكن الاطلاع على (Anand (2017); Anand, Roope and Peichl (2016); Richardson and others (2019).
- World Bank (2018a) تفسيراً بديلاً. 76 Deaton 2013a, 2013b 77 OECD 2019f 78 تبدو وجهة النظر هذه معقولة في كثير من الحالات. يناقش Deaton (2013a) كيف يحتمل أن ينتشر بعض أشكال التقدم تدريجياً.
- بالاستناد إلى ورقة (Kuznets's (1955) التأسيسية، ترد مناقشة أوسع في الفصل 2. يصف (Milanovic (2016) موجات كورنيس لعدم المساواة في الدخل ولكن بالاستناد إلى مجموعة أوسع من آليات قوى خبيثة وقوى حميدة.
- OECD 2019f 82 يمكن الاطلاع على نماذج للعلاقة المعقدة بين التطلعات وعدم المساواة في الدخل (Besley and Genicot and Ray (2017) و (2017).
- قد تصل إلى 50 في المائة. وباستخدام البيانات للدانمرك، يحدون أيضاً أن الفجوات بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية أخذت في الازدياد مع مرور الوقت وأن المبالغة في التقدير تصف في الأعمار الأعلى (تختفي تماماً في عمر 80). ويشير (Mackenbach and others (2018) إلى أن عدم المساواة في الصحة ازداد عموماً في أوروبا بين الثمانينات وأواخر القرن العشرين، لكنه تقلص بعض الشيء في عدد من البلدان منذ ذلك الحين.
- Chetty and others 2016 33 أيضاً. يقدر Finkelstein, Genetzkow and Williams (2019) أن الانتقال من موقع في الشريحة المئوية العاشرة إلى الموقع الشريحة المئوية التسعين يزيد العمر المتوقع عند سن 65 بـ 1.1 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- Baker, Currie and Schwandt 2017 34 Brønnum-Hansen 2017; Kreiner, Nielsen and Serena 2018 35 van Raalte, Sasson and Martikainen 2018 36 Suzuki and others 2012 37 Buchanan and others 2017 38 Currie and Schwandt 2016 39 Major and others 2011. يقم Murtin (2017) and others (2017) بمقارنة طول العمر عبر مجموعات التعليم ومجموعات نوع الجنس في 23 من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتبين تقديراتهم لطول العمر المتوقع عند سن 25 و65 حسب التعليم ونوع الجنس أن الفجوة في العمر المتوقع بين المتعلمين تعليماً عالياً ومتوسطي التعليم هي 8 سنوات للرجال و5 سنوات للنساء في عمر 25، و3.5 سنة للرجال و2.5 سنة للنساء في عمر 65. وهذا يعني ضمناً أن عدم المساواة النسبي في طول العمر حسب التعليم يزداد مع العمر. ولفرنسا، لم يجد Currie, Schwandt and Thuilliez (2018) أي تغييرات كبيرة مع مرور الوقت وغير تدرج قليل.
- Szwarcwald and others (2016) 41 و (Saikia, Bora and Luy (2019) بين المحاولات الأولى لدراسة التفاوتات المتزايدة في الصحة والعمر المتوقع في البرازيل والهند؛ وهناك، لتقديم أدلة أكثر إقناعاً حول تدرجات الصحة الاجتماعية والاقتصادية وسد فجوات المعرفة هذه، حاجة ماسة إلى بيانات واسعة النطاق تتجاوز المسوح وتغطي معلومات واسعة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي لجميع السكان.
- يمكن الاطلاع مثلاً، على Auerbach and others (2017) 42 في أحيان كثيرة يكون التعليم متفترراً. يستخدم للقياس المباشر للحركة الاجتماعية، يمكن الاطلاع مثلاً على Narayan and others (2018) و (OECD (2018a).
- في حين أن هناك تداخلية إحصائية (نسب الالتحاق مرتبطة بسنوات الدراسة المتوقعة، وهي أحد المتغيرات الأربعة المستخدمة في احتساب دليل البشرية)، تظل هذه العلاقات قائمة لدى استخدام مجموعات التنمية الأخرى في التحليل، بما في ذلك حسب الدخل.
- Heckman 2011b 45 Montenegro and Patrinos 2014 46 يمكن الاطلاع على Goldin and Katz (2009)، و (Agarwal and Gaule (2018).
- جوهري، والقاعدة مرتبطة بالناس عبر المؤشرات. وفي حالة المؤشرات التي تستند إلى نسب، تمثل القاعدة الأشخاص الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول، وفي حاله الحياة المتوقعة، تمثل القاعدة سنوات الحياة البشرية. ينبغي أن تكون الاعاءات المتعلقة بالحياة شاملة النطاق (Anand 2018). ثانياً، في سياق المؤشرات ذات الحدود، تلي هذه المقارنة قاعدة "المرأة" (Erreygers 2009)، أي ضمان أن تكون الاستنتاجات متينة في وجه التغيرات في الاصطلاح المستخدم في بناء المؤشر، من الإنجاز إلى القصور وبالعكس. ثالثاً، من الناحية العملية، تجتنب هذه المقارنات الحساسة الشديدة التي تنجم عن استخدام قواعد متغيرة.
- World Bank 2018a 19 يستند التقارب في التعليم الابتدائي إلى مقارنات بين البلدان وضمن البلدان خلال العقد الماضي. وتعرض UNESCO (2019b) نتائج مشابهة على مدى تلك الفترة، لكنها تسلط الضوء على أنه لم يكن هناك على مدى السنوات القليلة الماضية أي دليل على وجود تقارب بين البلدان.
- Deaton 2013a 21 يستند هذا التحليل إلى متوسطات بسيطة. يستند التحليل في الجدول الإحصائي 1 إلى المتوسطات المرجحة بعدد السكان ويكشف فجوة تبلغ 18.2 سنة.
- UNDESA 2019 23 UNDESA 2019a 24 UN 2015a 25 Permanyer and Smits 2019 26 بوتق Engelman, Canudas-Romo and Scholl (2010) and Agree (2010) نتائج تتسق مع هذا التباين في العمر المتوقع عند الأعمار المتقدمة. ويوجد Seligman, Greenberg and Tuljapurkar (2016) أيضاً عدم ارتباط بين الإنصاف وطول العمر.
- بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019)، كان المكسب المطلق في العمر المتوقع عند عمر 70 أعلى في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً منه في بلدان التنمية المنخفضة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت الزيادة بين عامي 1955 و1995 التي بلغت 63 في المائة، أعلى في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً منها في بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وفي القرن الحادي والعشرين، حدثت زيادة ملحوظة: قبين عامي 1995 و2015، كانت الزيادة البشرية المرتفعة جداً منها في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، بل إن الاختلاف أشد بالمعايير النسبية.
- يقتر البحث على من تقل أعمارهم عن 80 سنة لأن من النادر البقاء على قيد الحياة بعد عمر 100.
- Bragg and others 2017; Di Cesare and others 2013; Gonzaga and others 2014; Oyeboode and others 2015 30 UNDESA 2019 31 تستند التقديرات للولايات المتحدة الأمريكية إلى Chetty and others (2016). قد يتألف هذه النتائج في تقدير الفجوات في العمر المتوقع بين فئات الدخل المختلفة لأنها تتجاهل حركة الدخل. ويحاج Kreiner, Nielsen and Serena (2018) أن المبالغة في التقدير

الفصل 2

- 16 Roemer 1998. يجمع العديد من المفكرين للاقتصاديين على أن الرفاه النهائي غير مناسب لتقييم العدالة في التوزيع. يمكن المقارنة، على سبيل المثال، بين (1981) Dworkin، و(1971) Rawls، و(1998) Roemer، و(1985) Sen.
- 18 Narayan and others 2018.
- 19 Deaton 2013b, p. 265.
- 20 لمراجعة التدرجات الصحية من منظور تاريخي في المملكة المتحدة وتطور النقاشات السياسية والأكاديمية (1997) Macintyre.
- 21 Case and Paxson, 2010.
- 22 يشير بعض الأدلة إلى أن ما بهم ليس مستويات الدخل وحسب؛ فالتابع في الدخل أثناء الطفولة له آثار صحية ضارة (لا سيما على الصحة العقلية) في مرحلة لاحقة من الحياة (Bjorkenstam and others 2017).
- 23 هذا السلوك لا يعكس بالضرورة الخيارات الرشيدة أو التفضيلات الفردية، بل قد يخضع لدنمات الهياكل الاجتماعية، كما يحاجج (2015) Xie, Cheng and Zhou.
- 24 يختلف في الأدبيات إسهام الارتباط التجانسي بين أفراد في ظروف متشابهة في مستويات ومتغيرات عدم المساواة في الدخل. وفقاً لدراسة، (Blundell, Joyce, and others 2018) Keiller and Ziliak (2018) ساهم الارتباط التجانسي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في أكثر قليلاً من نصف الزيادة في دخل الأسر بين الشريكتين الموثوقين 5 و95 في الفترة 1994-2015 (الجدول 2، صفحة 58) وتفسير دراسة Greenwood and others (2014) إلى أثر كبير للترازج المتلائق على عدم المساواة من خلال محاكاة ما كان سيحدث لعدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005 لو تم الارتباط بشكل عشوائي؛ لكن صحت هذه الاستنتاجات باعتبارها مبالغ في التقدير (Greenwood and others 2015). وتتفق التقديرات المصححة مع تقديرات (Eika, Mogstad and Zafar 2015) وتقديرات (forthcoming) بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتقدمة، حيث تبين أن الارتباط التجانسي يفسر مقداراً لا يمكن إغفاله من عدم المساواة في الدخل، إلى جانب عوامل أخرى تؤدي دوراً أكبر في هذا الإطار. وتفسير دراسة (Hryshko, Juhn and McCue 2017) إلى أثر ضئيل لذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة Hakak and Firpo (2017) and أدلة مماثلة عن البرازيل، تبين أن القيمة المقترحة لمعامل جيني للدخل مع أثر الارتباط التجانسي كان من الممكن أن تقل عما كانت عليه فعلياً خلال فترة 20 عاماً (يمكن أيضاً مراجعة دراسة Torche 2010 التي تشير إلى تماثل بين الارتباط وعدم المساواة ليس فقط في البرازيل بل أيضاً في شبلي والمكسيك). كذلك تبين هذه الدراسات أن أنماط الارتباط التجانسي بين فئات الدخل وعلى مر الوقت تختلف. ومع العوامل الأخرى العديدة التي تسبب عدم المساواة، يعصب نسب أثر الارتباط التجانسي على عدم المساواة. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الارتباط التجانسي بين أفراد في ظروف متشابهة يحدث عبر البلدان، ويساهم مساهمة لا يستهان بها في عدم المساواة في الدخل.
- 25 وللإطلاع على كيفية عبور آثار الارتباط التجانسي ليطال الصعود بين الأجيال: (2002) Chadwick and Solon.
- 26 معظم التحليل الوارد في هذا القسم يركز على ما يحدث من جيل إلى آخر، وعلى الرغم من أن الأدلة خلافية في الأدبيات، فيمكن أن تستمر عبر الأجيال وتتضاءل مع مرور الوقت (لاستعراض آخر (Solon 2018).
- 27 انعكاس سنوات الدراسة للمجيبين على أعلى سنوات الدراسة للوالدين (EqualChances 2019). البيانات لزوج 1980 وأخر سنة تتوزع عنها البيانات.
- 28 يمكن الاطلاع على Blossfeld and others (2001), Chevalier and Lanot (2017), Duncan, Brooks-Gunn and Klebanov (2003), Heckman and Carneiro (1994), and Phillips and Shonkoff (2000).
- 29 Black and others 2017.
- 30 Wilkinson and Pickett 2018.
- 31 Garcia and others 2016; Heckman 2017.
- 32 UNESCO 2018a.
- 33 نتائج مقارنة لكل من أستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (Bradbury and others 2015); Heckman 2011a). يمكن أن تفسر الجينات جزءاً فقط من تلك الفوارق. على سبيل المثال (Rowe 1994). وللمؤثرات البيئية وقع على التعبير الجيني، على النحو المبين في دراسة عن توأمين متطابقين، تربيا منفصلين، وفي عمر 3 سنوات كانا مختلفين بفعل الاختلاف في التعرض للحواضر في البيئة التي تربيا وتعلما فيها (Fraga and others 2005; Lee and others 2018).
- 34 Jensen and Nielsen (1997); Khanam (2008).
- 35 يمكن Akmal and Pritchett 2019 الاطلاع على تعريف الملامح في Pritchett and Sandefur (2017).
- 36 Bernardi 2014; Bernardi and Boado 2013; Bernardi and Plavgo forthcoming; Blossfeld and others 2012; Hartlaub and Schneider 2012; Heckman and Krueger 2005; Yanowitch 1977.
- 37 Bernardi and Plavgo forthcoming; Yastrebov, Kosyakova and Kurakin (2018).
- 38 Heckman 2010.
- 39 OECD 2010.
- 40 Bernardi and Ballarino 2016; Bernardi and Plavgo forthcoming; Bussolo, Checchi and Peragine 2019; Kramerz and Skans 2014.
- 41 Bussolo, Checchi and Peragine 2019.
- 42 Shanmugaratnam 2019.
- 43 Deaton 2013b.
- 44 Deaton 2003, 2013b; Galama and Van Kippersluis 2018; Lindahl and others 2016.
- 45 يمكن الاطلاع على دراستي Almond and Currie (2011) حول أثر الصحة قبل سن خمس سنوات على صحة البالغين وعلى القدرة على معالجة بعض الآثار السلبية في سن مبكرة لاحقاً.
- 46 في دراسة Currie (2011) مثال على كيفية تأثر الأجنة بالتلوث.
- 48 Currie 2009.
- 49 Case and Paxson 2010; Currie 2009, 2011.
- 50 Skelton and others 2011.
- 51 Elgar and others 2016. تتألف عينة هذه الدراسة من 1,371 من المراهقين في سبعة من البلدان الأوروبية. والمقاييس التي استخدمت لتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي شملت الأصول المادية ودخل الأسر المعيشية نقلاً عن الوالدين، وكذلك الأصول المادية ومدركات الوضع الاجتماعي نقلاً عن الشباب (مقياس ماك آرثر ومدركات الوضع الاجتماعي). وتشمل المقاييس الصحية التقييم الذاتي للصحة العامة ومقياس كاتزبريل الذاتي لمدى الرضا عن الحياة. Babones 2008; Curran and Mahutga 2018; Kim and Saada 2013; Torre and Myrskylä 2014; Wilkinson and Pickett 2011. يتبين من الانحدارات المتعددة المتغيرات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل ومتوسط العمر المتوقع وعدم المساواة في الدخل ووفيات الرضع، والمستفاة من أحدث البيانات من بلدان على جميع مستويات التنمية البشرية، أن متغيرات أخرى (مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمستوى التعليمي، والنسب الحكومية على الصحة، والتنوع الإثني، والديمقراطية في حالة بلدان التنمية البشرية المرتفعة) تؤثر على الدخل (Bernardi and Plavgo forthcoming).
- 53 McEniry and others 2018 يتناول المقال العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والظروف الصحية للأفراد في سن 60 أو أكثر، يقاس الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالمستوى التعليمي. Chen, Persson and Polyakova 2019.
- 54 Kuznets 1955. نموذج لويس في الاقتصاد المزودج مماثل لكورنيس، لكن لويس يفترض أن أصحاب رأس المال في القطاع الحديث يمكن أن يراكموا الثروات وفي نفس الوقت أن يدفعوا أجراً ثابتاً لـ"جيش احتياطي" من العمال في القطاع الزراعي، ما يؤدي إلى آثار مختلفة على توزيع الدخل (Lewis 1954).
- 56 Kuznets 1955, p. 17. وبحث أيضاً في الآثار المترتبة على ارتفاع معدل الادخار، وبالتالي تراكم رأس المال والأصول، في قمة توزيع الدخل، مع التركيز على أثر السياسات والضرائب في الحد من تراكم الثروة في أعلى القمة. ويؤقت Pickett (2014) حل هذه السياسات والهياكل الضريبية في العديد من اقتصادات السوق، ويشير إلى أن فترة منتصف القرن العشرين، عندما كان عدم المساواة منخفضاً، كانت فترة استثنائية كحجت خلالها المؤسسات اتجاه العائدات إلى رأس المال قبل نمو الدخل. ويشير بيكيتي أيضاً إلى أن المسار الطبيعي جداً للرأسمالية هو التركيز الشديد للدخل والثروة في القمة، وهو الاتجاه الطاعني في عدد من الاقتصادات المتقدمة منذ الثمانينات. وفي ذلك ما يدحض الحجج القوية من كورنيس التي تركز على التغيير الهيكلي. Kanbur 2017.
- 57 Milanovic 2016. وبالتالي، يمكن تفسير الارتفاع حديثاً في عدم المساواة في العديد من الاقتصادات المتقدمة في سياق الانتقال إلى مجتمعات تتكيف مع آثار العولمة والتغير التكنولوجي (Conceição and Galbraith 2001).
- 58 Tinbergen 1974, 1975. بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً: Goldin and Katz (2009).
- 60 OECD 2019f.
- 61 Acemoglu and Autor 2011; Autor, Levy and Murnane 2003; Goos, Manning and Salomons 2014.
- 62 أحد أسباب الاعتراض على هذه الفرضية هو نشأت الكثير في العائدات ضمن المهنة وليس في ما بينها. Mishel, Schmitt and Shierholz (2013).
- 63 يرى Jaumotte, Lall and Papageorgiou (2013) أن التكنولوجيا مسؤولة عن زيادة عدم المساواة في البلدان النامية، وأن العولمة لا تحد من عدم المساواة كما يتوقع البعض، في حال انتقل الإنتاج، من خلال التجارة، من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. والسبب هو أن البلدان المتعرض أيضاً للعولمة المالية، التي تقابل أثر العولمة التجارية في البلدان النامية. Bhorat and others 2019.
- 64 Hunt and others 2019. للولايات المتحدة الأمريكية و (2019) Nunn. لمزيد من الأدلة، بما في ذلك من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2014, 2019) Autor. ولاستعراض مفضل، (2015) salverda Checchi.
- 65 للمحة عن تطوّر النقاش مع الوقت، Aghion, Caroli and Garcia-Penalosa (1999), Baymul and Sen (2018), Eicher and Turnovsky (2003), Galbraith (2012), Milanovic (2005), Ostry, Loungani and Berg (2019), Pickett (2006), Stiglitz (2012) and World Bank (2006).
- 66 Banerjee and Duflo (2003). تبدأ دراسة Kuznets (1955) يناقش طوبى على أفضل البيانات اللازمة للبحث في العلاقة بين النمو وعدم المساواة، وتشير إلى أن متطلباته بدت كأنها حلم إحصائيين يعصب تحقيقه. Pickett (2006, 2014). ولا تعارض حجج كورنيس مع ما أكده بيكيتي، إذ أقر كورنيس بعدد من المقيّدات في مقاله (منها مثلاً استثناء التحويلات الحكومية). Scheidel 2017.
- 70 Okun 1975.
- 71 Lucas 2004, p. 20.
- 72 Cingano 2014; Ostry and Berg 2011; Ostry, Loungani and Berg 2019. Alesina and Rodrik (1994), Assa (2012), Barro (2008) and Stiglitz (2016).
- 73 Neves, Afonso and Silva 2016.
- 74 Kraay (2015) and Bourguignon (2015b).
- 75 Furman 2019. في مناقشة حجج فورمان، تدعم دراستا (2019) Rodrik و(2019) Shanmugaratnam الحجة الأساسية ذاتها. López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 76 Mendez Ramos 2019.
- 77 Chenery and others 1974; López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 78 Bourguignon 2003.
- 79 Lakner and others 2019.
- 80 Aiyar and Ebeke 2019. ويشير بعض الأدلة التجريبية إلى أن ارتفاع عدم المساواة في الدخل يمكن أن يخفف

16	يمكن الاطلاع على (ECLAC 2018b).	109	Kennedy and Prat 2019	الاتحاق بالمدارس الرسمية لأن الوالدين																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																		
17	الموقع الإلكتروني لإحصاءات الاتحاد الأوروبي بشأن الدخل والظروف المعيشية https://ec.europa.eu/eurostat/web/microdata/european-union-statistics-on-income-and-living-conditions (اطلع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019).	110	تُعرّف الأنباء الكاذبة بأنها "قصص زيفت عمداً أو مضللة" (Clayton and others, forthcoming, p. 1).	يختاران إرسال الأطفال إما إلى العمل (في الأسر غير الميسورة اجتماعياً واقتصادياً) أو إلى مدرسة خاصة (في الأسر الميسورة)، ما يقلص الدعم للتعليم الرسمي والتفقات لكل طالب، مما يوحي بتكافؤ الفرص. Gutiérrez and Tanaka 2009																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																		
18	يمكن الاطلاع على Galbraith and others (2015); Ravallion (2018b).	111	Rodrik 2018	83	بعكس دراسة Ferreira and others (2018)، تضمنت دراسة Marrero (2013) Gustavo and Juan Rodríguez (2013) ودراسة (Aiyar and Ebeke 2019) أدلة داعمة. ECLAC 2018a																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
19	Alvaredo and others 2018; Morgan 2017	112	Piñeiro, Rhodes-Purdy and Rosenblatt 2016	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
20	Kuznets 1953; Atkinson and Harrison (1978).	113	Rodrik 2018	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500

40	صاغ هذا التعبير أمارتيا سين للالتقاط حقيقة أن نسبة النساء أدنى مما يتوقع لو ولدت الفتيات والنساء في أنحاء العالم النامي وتوفين بالمعدل نفسه كما للفتيان والرجال (Sen 1990).	41	UNDP 2016	42	UNDP 2016	43	OECD 2017a; UNESCO 2019a	44	Bill & Melinda Gates Foundation 2019	45	UNICEF 2019a	46	Kishor and Johnson 2004	47	Loaiza and Wong 2012	48	Chandra-Mouli, Camacho and Michaud 2013	49	Blum and Gates 2015	50	تركز الإحصاءات المتعلقة بانتشار وسائل منع الحمل على المرأة المتزوجة لأن معظم المراهقات النشطات جنسياً في البلدان النامية متزوجات، وبينما يدعى في بعض الأحيان أن النشاط الجنسي لا يحدث إلا في إطار الزواج، ونتيجة لذلك، لا تجمع مسوح الأسر المعيشية بيانات عن النساء غير المتزوجات. ولكن، لا بد من مراعاة المرأة غير المتزوجة عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية.	51	UNFPA 2019	52	Kumar and Rahman 2018	53	UNDP 2016	54	UNIFEM 2000	55	ILO 2017a	56	Alonso and others 2019	57	Hegewisch and Gornick 2011	58	يبلغ متوسط الفجوة العالمية لنفس الوظيفة 77 في المائة (UN Women 2017).	59	Munoz Boudet and others 2018	60	World Bank 2017a	61	Schmidt and Sevak 2006; Sierminska, Frick and Grabska 2010	62	Demirgüç-Kunt, Klapper and Singer 2013	63	Munoz Boudet and others 2018	64	يمكن الاطلاع على (2019) UN Women	65	UN Women (2015a)	66	ILO 2017a; UNDP 2016; UN Women 2015b; World Bank 2012b	67	Deschamps 2018	70	Alvaredo and others 2018; Garbinti, Gouppille-Lebret and Piketty 2016; Saez and Zucman 2016	71	Alvaredo and others (2018, section 4)	72	Piketty, Yang and Zucman 2019	50	دخل أدنى 10 في المائة من التوزيع يقل بنسبة 25-50 في المائة، في حين أن دخل أعلى 1 في المائة يزيد بالنسبة نفسها، عند الانتقال من الاستهلاك إلى الدخل في قياس عدم المساواة (Chancel and others 2019).	51	تشمل المصادر التي يمكن الاطلاع عليها: (2017) Morgan بشأن البرازيل، (2017) Assouad بشأن لبنان، (2017) Czajka بشأن كوت ديفوار. Chancel and others 2019, p. 11	52	يمكن الاطلاع على Alvaredo and Atkinson (2010) لتليل لجنوب أفريقيا من منظور تاريخي.	53	يمكن الاطلاع أيضاً على Odusola and others (2017).	54	معدل الفقر المدقع انخفض من 36.6 في المائة في عام 1996 إلى 16.9 في المائة في عام 2008، قبل أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى 18.9 في المائة في عام 2014. http://povertydata.worldbank.org/poverty/country/ZAF (اطّلع عليها في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).	55	يمكن الاطلاع على Alvaredo and others (2018).	56	تستمد أجزاء من هذا القسم من Alvaredo and others (2018) وBlanchet, Chancel and Gethin (2019) وBlanchet, Chancel and Gethin (2019); Piketty, Saez and Zucman 2018	57	لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Blanchet, Chancel and Gethin (2019).	58	من المهم التأكيد على أن التركيز هنا ينحصر على عدم المساواة في الدخل النقدي، الذي كان منخفضاً بدرجة غير عادية في الاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية في ظل النظام الشيوعي. وأشكال عدم المساواة الأخرى التي كانت سائدة في ذلك الوقت، في الحصول على الخدمات العامة أو الاستهلاك وأنواع أخرى من الاستحقاقات العينية، قد مكنت النخب المحلية من التمتع بمستويات معيشة أعلى بكثير مما تسمح به مستويات دخلهم.	59	تحدد نسبة السكان المعرضين لخطر الفقر بأنها نسبة البالغين الذين يعيشون على أقل من 60 في المائة من الدخل القومي الوسيط.	60	https://data.oecd.org/social-exp/social-spending.htm	61	لمقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يمكن الاطلاع على OECDStats على https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=MIN2AVE	62	تستمد أجزاء من هذا القسم من Alvaredo and others (2018) وPiketty and Zucman 2014 وAtkinson and Harrison 1978 وAlstadsæter, Johannessen and Zucman 2018; Zucman 2014	63	تجب الإشارة إلى أن مصطلحي "رأس المال" و"الثروة" يستخدمان بالتبادل في هذا الفصل.	64	يتوفر المزيد من التفاصيل في Alvaredo and others (2018)	65	في ما يتعلق ببيانات عدم المساواة في الدخل، تكبر مجموعة البلدان التي تتوفر لها بيانات عن نسبة الثروة إلى الدخل.	35	تعتبر المعاشات التقاعدية واستحقاقات البطالة دخلاً موجلاً في هذا السياق، ولذا لا تحسب كجزء من الدخل قبل الضريبة والناجم عن التحويلات الحكومية؛ ويمكن الرجوع إلى الإضاءة 1-3 في نهاية الفصل.	36	Blundell, Joyce, Norris and Ziliak 2018.	37	لكن يجب التأكيد على أن أعلى 1 في المائة وأدنى 50 في المائة من السكان لا يتألفون في عام 2016، بالضرورة، من ذات الأفراد الذين كانوا في عام 1980.	38	رُوِّج لمنحتي الفيل في and Lakner Milanovic (2016).	39	توفى هذا في Alvaredo and others (2018).	40	Ravallion 2018a	41	انخفضت حصة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار يومياً من 46 في المائة في عام 1993 إلى 21.2 في عام 2011 (World Bank 2012a).	42	يمكن الاطلاع على Alvaredo and others (2016) وAnand and Segal (2014) ويمكن الاطلاع على محاولات أخرى لقياس عدم المساواة في الدخل: Bourguignon and Morrisson (2002)، Niño-Zarazúa, Roope and Tarp (2017)، Ortiz and Cummings (2011) ولدى قياس منحتي الفيل من الحيثيات المطلقة فهو يبدو أقرب إلى عوا الهوكي (Ravallion 2018a)، يتبين ذلك من خلال التركيز على الحصص الملتقطة من النمو الإجمالي، وليس فقط على معدلات النمو لدى كل فئة من فئات الدخل.	43	يمكن الاطلاع على Alvaredo and others (2018) من أجل نقاش أوسع بشأن المسارات الوطنية.	44	يمكن الاطلاع على (2005) Milanovic.	45	يتبين أن ما يسفر عنه كل تصور من نتائج لا تماثل الأخرى، ما يعني أن عدم المساواة على الصعيد العالمي ليس مجموع المنحنيين.	46	قيم مؤشر ثيل مستمدة من http://wid.world/gpinter، باستخدام مجموعة بيانات عدم المساواة في العالم التي وضعت من أجل Alvaredo and others (2018) ويمكن الاطلاع على http://wir2018.wid.world	47	جمهها البنك الدولي، ويمكن الاطلاع عليها على موقع PovalNet.	48	تستند القيم لأفريقيا إلى استكمال داخلي لبيانات PovalNet (Chancel and others 2019) الذي يشتمل على تفاصيل فنية تتصل بهذا القسم). القيم الواردة للامريكتين وآسيا وأوروبا تستند إلى توزيع الحسابات القومية.	49	للاطلاع على التفاصيل الكاملة بشأن الأساليب والمصادر في هذا القسم المنصني بأفريقيا، Chancel and others (2019).
----	---	----	-----------	----	-----------	----	--------------------------	----	--------------------------------------	----	--------------	----	-------------------------	----	----------------------	----	---	----	---------------------	----	---	----	------------	----	-----------------------	----	-----------	----	-------------	----	-----------	----	------------------------	----	----------------------------	----	---	----	------------------------------	----	------------------	----	--	----	--	----	------------------------------	----	----------------------------------	----	------------------	----	--	----	----------------	----	---	----	---------------------------------------	----	-------------------------------	----	--	----	---	----	--	----	---	----	--	----	--	----	---	----	--	----	--	----	---	----	--	----	--	----	--	----	---	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	---	----	---	----	-----------------	----	--	----	--	----	---	----	------------------------------------	----	--	----	---	----	--	----	---	----	---

الفصل 4

الجزء الثالث

الفصل 5

1	مقتبس من (2015) Berthe and Elie.
2	قد يبدو في ذلك استبعاد للإنتاج، ولكن يمكن النظر ليس فقط في الانبعاثات الناجمة مباشرة عن الاستهلاك (كما هو حال قيادة السيارة) بل أيضاً الانبعاثات غير المباشرة المتصلة بإنتاج سلعة أو خدمة (على سبيل المثال، تجهيز الفولاذ وأنشطة التصنيع والنقل اللازمة لتجهيز الكرسي فيجلس الفرد عليها).
3	بسبب انخفاض عدد المستهلكين الذين يملكون القوة الشرائية لشراء سلع أو خدمات "خضراء"، مما يبقئ الأسعار مرتفعة ويقفل من الطلب على المزيد من التغير التكنولوجي (2011) Vona and Patriarca.
4	هناك أدلة تدعم هذه الفرضية في حالة ولايات عدة في الولايات المتحدة

- الأمريكية، إذ يتبن التحليل عدم وجود تأثير لمعامل جيني على الانبعاثات حسب الولاية (ما يؤكد أن الآلية الأولى هي إما غير موجودة أو ضعيفة)، ويتبن وجود علاقة إيجابية بين الانبعاثات على مستوى الولاية وتركز الدخل مع أعلى 10 في المائة، ما يتناسب مع النهج القائم بديناميات الاقتصاد السياسي الذي يسلط الضوء على إمكانيات اجتماع الفوائد السياسي والاقتصادي لدى الأثرياء (Jorgenson, Schor and Huang 2017, p. 40). وكان التركيز السوقي أساسياً في مسار وضع بروتوكول مونتريال في عام 1987 لمكافحة الكلوروفلوروكربونات المدمرة لطبقة الأوزون. وعارضت الشركات النافذة، على مدى سنوات، الضوابط حتى رأت نفسها كيف ستستفيد اقتصادياً من الضوابط التي قد تخلق سوقاً مريحة للدائل عن المواد الكيميائية (Hamann and others 2018; Maxwell and Briscoe 1998).
- 5 هناك الكثير من الأدلة التي تنطبق على الموارد المجموعة العامة، في مقابل السلعة العمالية العامة مثل استقرار المناخ، ولكن الآلية الأوسع نطاقاً التي تبيّن كيفية تأثير عدم المساواة على العمل الجماعي بحيث تجعله أكثر صعوبة تبقى واردة. Alesina and La Ferrara (2000); Anderson, Mellor and Milyo (2008); Bardhan (2000); Costa and Kahn (2003); Varughese and Ostrom (2001).
- 6 حول تأثير عدم المساواة في عرقلة التعاون وتجزيد التواصل من قيمته (2011). Tavoni and others 2011.
- 7 حول دور عدم المساواة في تأجيج المنافسة على المكانة الاجتماعية وفي تشجيع سياسات النمو على حساب العناصر البيئية (Baldan, Bardhan and Elie Bowles 2007; Berthe and Elie 2015; Chaigneau and Brown 2016; Franzen and Vogl 2013; Magnani 2000).
- 9 Cohen and others 2018 p. 1.
- 10 يشير بعض الأدلة إلى أن الفصل يرتبط بخفض عدم المساواة في الدخل، وتحديدًا يرتبط سلباً بزيادة دخل نسبة أعلى 20 في المائة وإيجابياً بزيادة دخل أدنى 20 في المائة (McGee and Greiner 2018).
- 11 Cumming and von Cramon-Taubadel 2018.
- 12 يمكن الاطلاع على Moser and Kleinhüeckelkotten (2017) تعقيدات الهوية البيئية بما يجمع بين منظوري المفاهيم والآثار التي تحفز الأسئلة التي تتناولها المؤلفات في علم النفس البيئي.
- 13 فعلى سبيل المثال مرونة الاتجاه (أي إزالة التغيرات الوربة في الدخل) بين الدخل والانبعاثات ليد من البلدان المتقدمة تقدر بصفر للانبعاثات الناشئة من الإنتاج (ما يعني فعلياً فصل الانبعاثات عن النمو)، بينما ترتفع إلى 0.5 للانبعاثات الناشئة من الاستهلاك (ما يعني أن الرباط لا يزال قوياً؛ والمرونة التقديرية في حالة البلدان النامية هي 0.7 للانبعاثات الناشئة من الإنتاج والاستهلاك (Cohen and others 2018).
- 14 ثمة مفهوم، أُضيق في بعض صياغته من أخرى، استفاضت الأدبيات في مناقشته، وهو فرضية ملاذ التلوث التي قال بها أولاً Copeland and Taylor (1994) في سياق اتفاق أمريكا الشمالية لتجارة الحرة. وفي الصيغة الأعم، تقول فرضية ملاذ التلوث بأن تحرير التجارة يشجع الشركات والصناعات الملوثة على نقل بعض عملياتها إلى البلدان التي تشهد تراخياً في المعايير البيئية، مما يؤدي إلى زيادة التلوث في البلدان المستقبلة، والأدلة على هذه الفرضية متفاوتة؛ الاطلاع على Gill, Viswanathan and Abdul Karim (2018) من أجل استعراض شامل. والسببية هي نقطة الخلاف المفاهيمية، أي ما إذا كانت الشركات تنتقل بسبب تراخي المعايير البيئية أو لسبب آخر يرتبط أيضاً بضعف المعايير هناك بعض الأدلة الدامغة لصالح فرضية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يشتمل على بعضها ما ورد مؤخراً في Itzhak, Kleimeier and Viehs (2018) الذي استخدم البيانات الجزئية المبتكرة. تحويل العبء البيئي، كما يتناول هذا الفصل، هو أوسع من فرضية ملاذ التلوث، وغير مشروط بالفوارق في الأنظمة البيئية. ويمكن أن يحدث بين البلدان في شكل تدفقات صافية أو تلوث افتراضي أو استخدام للموارد (مثل استخدام المياه العذبة) في حزمة السلع المتداولة، أو ضمنها، وعلى سبيل المثال في اختيار المواقع للتخلص من النفايات. and Kolcava, Nguyen and Bernauer (2019) لا يظهر إلا الدعم الجزئي للعلاقة بين تحرير التجارة عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية وتحويل العبء البيئي مقاساً بمجموع البصمة البيئية. ومع ذلك، اختبرت تلك الدراسة فرضية أضيق (تحرير التجارة عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية) مما يؤكد عليه هذا الفصل ويتعلق بالتجارة عموماً، بصرف النظر عن مدى التحرير، وكذلك بتحويل العبء غير المتصل بالتجارة. يمكن الاطلاع أيضاً على Roca (2003).
- 15 بالنظر إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ تقع بدرجة غير متناسبة على ذوي الدخل المنخفض والإمكانات القليلة (UNDP 2007).
- 16 بالاستناد إلى محاكاة التطور في عدم المساواة في الدخل بين البلدان بين عامي 1961 و2010 مقاسة بنسبة 90 إلى 10 من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المرجح بعدد السكان (Diffenbaugh and Burke 2019a). وقد طعن بهذه النتائج باعتبارها مخالفة في التقدير (Rosen 2019). لكن المؤلفين متمسكون بهذه النتائج (Diffenbaugh and Burke 2019b).
- 17 Burke and Tanutama 2019; Randell and Gray 2019. بيد أن الكثير يتوقف على كيفية تقييم الأثر (على سبيل المثال، عدد الضحايا والأضرار الاقتصادية) وعلى طبيعة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة على أن درجات الحرارة القصوى تزيد معدل الوفيات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، إلا أن الوفيات المرتبطة بالجفاف الشديد قد انخفضت في المجموعتين من البلدان، كما يتزايد الاستقطاب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مع ارتفاع عدد الوفيات المرتبطة بالعواصف الشديدة
- التي في البلدان النامية (Coronese and others 2019).
- 18 يقدم Pershing and others (2019) لمحة مفاهيمية عن أثر تغير المناخ على الأحداث المفاجئة، وتحليلاً تجريبياً عن 65 من النظم البيئية البحرية الكبيرة. World Bank 2019d.
- 19 Klein 2019.
- 20 Le Quére and others 2018.
- 21 Brulle 2018; Dunlap and McCright 2011; Van den Hove, Le Menestrel and De Bettignies 2002.
- 23 Ritchie and Roser 2018.
- 24 قد ذهب البعض إلى أن التعهدات غير المشروطة المعلنة بموجب اتفاق باريس تقام أوجه عدم المساواة القائمة في انبعاثات الكربون، وإلى أن مخطط تداول الانبعاثات في مجموعة فرعية من الموقعين يبيّن أنه على الرغم من أن تداول الانبعاثات يحد من تكاليف انبعاثات الاجتماعات، معظم المكاسب ستؤول إلى البلدان الغنية، مما يعني المزيد من عدم المساواة. يمكن الاطلاع على Rose, Wei and Bento (2019).
- 25 Piketty and Chancel 2015.
- 26 Cardona and others 2012.
- 27 ذلك على الرغم من التزايد المتسارع في الأضرار الاقتصادية المرتبطة بالمخاطر الشديدة في المناطق المعتدلة (Coronese and others 2019).
- 28 كان الإعصار الوحيد الأقوى الذي سجل في المحيط الأطلسي هو إعصار ألن في عام 1980، ولكنه ضعف قبل ملامسة اليابسة (Le Page 2019). يمكن أيضاً الاطلاع على Rice (2019).
- 29 Semple 2019.
- 30 Burke, Davis and Diffenbaugh 2018; Kahn and others 2019; Kompas, Pham and Che 2018; Pretis and others 2018; Tol 2018.
- 31 Burke and Tanutama 2019; Carleton and Hsiang 2016.
- 32 Cooper 2019.
- 33 Weitzman 2012, p. 234.
- 34 تعتمد نماذج واسعة الاستخدام على دالات لسلسلة للأضرار كـ"الخيار الأنسب" للبيانات الأساسية بدلاً من دالات الأضرار التي تولد نتائج غير خطية (أي الغتبات والنقاط الحرجة) مع أن الأخيرة أقرب إلى توصيف الأحداث الكارثية المحتملة جراء تغير المناخ. الدالات السلسلة هي "خيار أنسب" لأن البيانات الأساسية نفسها تركز على فرضيات الحد الأدنى للأحداث الكارثية. ولمعالجة وجه القصور هذا، وغيره، في البيانات الأساسية من النماذج الأخرى، يضاف "عامل تصحيح" بنسبة 25 في المائة إلى دالة الأضرار الدينامية المتكاملة للمناخ والاقتصاد (Cooper 2019; Nordhaus and Moffat 2017).
- 35 Cai, Judd and Lontzek 2013; Cai and others 2015; Lemoine and Traeger 2014.
- 36 Burke, Davis and Diffenbaugh 2018; Kahn and others 2019; Kompas, Pham and Che 2018; Pretis and others 2018; Tol 2018.
- 37 Daniel, Litterman and others 2019. والعمل الفاعل في هذا السياق يعني تسعير الكربون على أساس الافتراضات الاحتمالية لأضرار المناخ. وسعر الكربون
- في هذا النموذج قد يكون مرتفعاً، ويرتفع على مدى سنوات قليلة، ولكن سينخفض تدريجياً مع انخفاض قيمة التأمين، وبمساعدة التكنولوجيا التي تجعل خفض الانبعاثات أقل تكلفة. WHO 2018.
- 38 Hoegh-Gulberg and others 2018.
- 39 Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition 2016; US CDC 2014.
- 41 يمكن للفرد الواحد أن يتعرض لحدث مرة أو أكثر في السنة. وكل مرة تعتبر حالة انكشاف. Watts and others 2015.
- 42 WHO and World Bank 2017.
- 43 Watts, Amann, Arnell and others 2018.
- 44 Meija and others 2019.
- 45 Kahn and others 2019.
- 46 Watts, Amann, Arnell and others 2018.
- 47 Watts, Amann, Ayeb-Karlsson and others 2018.
- 48 قابلة لنقل مرض هي مقياس لقدرة ناقلت المرض إلى مضيف، وتتاثر بالنقل، والعوامل البيئية (Watts, Amann, Ayeb-Karlsson and others 2018, p. 2487).
- 49 Watts, Amann, Arnell and others 2018.
- 50 Randell and Gray 2019.
- 51 Kim, Lee and Rossin-Slater 2019.
- 52 اقترحت أطر أخرى ذات صلة للمسارات التي يمكن لتغير المناخ أن يؤثر عبرها في عدم المساواة. يمكن الاطلاع على Islam and Winkel (2017) الذي يقترح ثلاثة مسارات: التعرض للآثار، وقابلية التأثر بها، والقدرة على التكيف والتعافي، ومناقشة المنعة، يغطي هذا الفصل، بصورة عامة، ذلك الإطار.
- 53 Winsemius and others 2018. يلقي المؤلفون الضوء أيضاً على مسار محتمل ينحو اتجاهاً آخر: تأثير المناطق المعرضة للمخاطر على الفقر. Demaria 2010.
- 54 Boillat and others 2018; Hart 2014; Jones 2009.
- 56 Martinez-Alier and others 2016; Sobotta, Campbell and Owens 2007.
- 57 Wenz 2007.
- 58 Asseng and others 2015; Battisti and Naylor 2009; Challinor and others 2016; Porter and others 2014; Zhao, Liu and others 2017.
- 59 King and Harrington 2018; King and others 2015; Mora and others 2013.
- 60 Schiermeier 2018.
- 61 للآليات أعم يمكن في سياقها أن تؤدي الصدمات الجوية إلى انعدام مدمر للأمن الغذائي، يمكن، مثلاً، الاطلاع على Devereux (2009).
- 62 Dingel, Meng and Hsiang 2019.
- 63 Woodard, Davis and Randerson 2019.
- 64 Burke and Tanutama 2019.
- 65 Randell and Gray 2019.
- 66 Meija and others 2019.
- 67 European Environment Agency 2018; Parry and Terton 2016.

- انتقل التصنيع إلى عدد من البلدان النامية، وإن لم يكن لها جميعاً وليس في الوقت نفسه، ما أدى إلى بعض التقارب في الدخول عبر البلدان. وتتجلى جاذبية التصنيع الدائبة في أن التصنيع ما زال أحد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 3 حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت أكبر نسبة لحصة الفرد من الدخل الحقيقي بين أغنى المجتمعات وأفقرها 5 إلى 1 (Vries 2016). وتبين حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية لدخل الفرد الواحد، بالاستناد إلى التقديرات على مستوى البلدان في قاعدة بيانات مشروع ماديسون Bolt and others (2018) أن النسبة نمت إلى 50 إلى 1 بحلول منتصف القرن العشرين، وهذه التقديرات مثار جدل ولكنها لا تزال تشكل نقطة مرجعية مفيدة. وفيما يتعلق بعدم المساواة ضمن البلدان، يبين Milanovic (2010) Lindert and Williamson أن معامل جيني للدخل كان، في المتوسط، مرتفعاً في الاقتصادات ما قبل الصناعية. قدر ما كان في الاقتصادات الصناعية، مع تباين مشابه عبر الاقتصادات.
- 4 استمر الاستخدام المكثف للفحم مصدراً للطاقة طوال القرن العشرين وتفاقم بسبب الاستخدام الواسع النطاق لمحرك الاحتراق الداخلي. للاطلاع على سرد تاريخي للأبعاد البيئية لهذه الابتكارات التكنولوجية وأهميتها، يمكن الاطلاع على (2001) McNeill.
- 5 نظر التقرير أيضاً في أهمية موازنة الحوافز للاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة مع انتشارها، وتأثير التقرير العقبات العديدة التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة من ذلك الانتشار (UNDP 2000).
- 6 Silver and others 2018
- 7 LeCun, Bengio and Hinton 2015
- علاوة على ذلك، يمكن تصور أن تتعلم الآلات ليس فقط من لقاء نفسها، بل أيضاً من آلات أخرى، بحيث تتشارك آلات أخرى فيما تتعلمه آلة واحدة. ويمكن لذلك أن يتم بسرعة أكبر بكثير من سرعة تبادل المعلومات بين البشر، الذين يتواصلون بمعدلات تبلغ 10 نبضات في الثانية، أي أبطأ بـ 100 مليون مرة من الآلات (Pratt 2015).
- 8 عدا التأثير على أسواق القوى العاملة، بدأ الذكاء الاصطناعي أيضاً يثير أسئلة فلسفية عميقة جداً. الآن وفي المستقبل القريب، لا يتقد الذكاء الاصطناعي غير مهام يعرفها البشر، ولكن يمكن تصور أن تكون الآلات قادرة في نهاية المطاف على إعداد أهدافها الخاصة بها، ما يثير أسئلة عميقة حول الجنس البشري وكيف يتفاعل الناس مع التكنولوجيا. يمكن الاطلاع على (2018) Russell.
- 9 كما مبيّن في المناقشة المستفيضة للقنوات المحتملة للذكاء الاصطناعي وتأثيراته على العمالة والمكتسبات في Frank and others (2019).
- 10 الأديبات حول هذا التحول واسعة، وتشمل الأعمال الحديثة العهد التي تنطرق إليه Goldin and Katarna (2016), Iversen and Soskice (2019), Unger (2019) وتحليلاً أكثر تخمينية في (2016) Harari. World Bank 2019a
- 11 Russell 2018
- 12
- 102 تستند هذه الفقرة إلى Kaza and others (2018).
- 103 Bullard 1983, 1990; Margai 2001; Taylor 2000. لاستعراض للأديبات يمكن الاطلاع على Martuzzi, Mitis and others (2010). Forastiere. يمكن الاطلاع أيضاً على Elliott and others (2001); Harper, Steger and Filc'ak (2009); Johnson, Lora-Wainwright and Lu (2018); Laurian (2008); McLaren, Cottray and Taylor (1999); Steger and others 2007; Varga, Kiss and Ember (2002); Varró, Gombkóto and Szeremi (2001); Walker and others (2003).
- 104 Thornton and others (2006). كما اقتبس في (2018) FAO.
- 105 البيانات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من (2018) FAO.
- 106 Poore and Nemecek 2014; FAO 2018.
- 107 تستخدم الزراعة حوالي 70 في المائة من إمدادات المياه العذبة المتاحة، ويذهب حوالي 30 في المائة من المياه الزراعية في العالم إلى إنتاج الماشية (FAO 2018, p. 51) حساب بالاستناد إلى 30 في المائة من 70 في المائة، أي ما يساوي 21 في المائة.
- 108 Godfray and others 2010; Rask and Rask 2011.
- 109 Gerbens-Leenes and Nonhebel 2002; Pimentel and Pimentel 2003; Wirsenius, Azar and Berndes 2010.
- 110 FAO 2006, 2017; Gerber and others 2014; Tubiello and others 2013.
- 111 المعالجة والتوزيع والبيع بالتجزئة جوانب مهمة أيضاً، بخسائر تمثل، غالباً، الحصة الأكبر من الانبعاثات في هذه المراحل. Poore and Nemecek 2018.
- 112 FAO 2017; Science Daily 2014.
- 113 تشير منتجات الأبقار إلى المنتجات التي تتأثر من المزارع المنتجة للحوم الأبقار والألبان. Poore and Nemecek 2018.
- 114 Poore and Nemecek 2018.
- 115 OECD and FAO 2018.
- 116 FAO 2018.
- 117 Bennett 1941; Block and others 2018.
- 118 Bouis, Eozenou and Rahman 2004, 2011.
- 119 لأن أوجه عدم ثبات الدخل إزاء استهلاك اللحوم أكبر لدى الفئات المنخفضة الدخل. Humphries and others 2014.
- 120 Burton 2019.
- 121 A.T. Kearney 2019.
- 122 Giupponi and Paz 2015; Government of Ecuador 2008; State of California 2012; Takacs 2016; UN General Assembly 2010; United Nations Human Rights Council 2010.
- 123 البيانات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من (2019) UNICEF and WHO.
- 124 FAO 2016.
- 125 FAO 2016.
- 126 Gerten and others 2015; Jaramillo and Destouni 2015; Rockström and others 2009; Steffen and others 2015.
- 127 Gleeson and others forthcoming.
- 128 Mekonnen and Hoekstra 2016.
- 68 Devex n.d.; Parry and Terton 2016; UK Space Agency 2018.
- 69 Nakatani 2019.
- 70 Global Commission on Adaptation 2019.
- 71 Vörösmarty and others 2000.
- 72 Hallegatte and Rozenberg 2017; Rozenberg and Hallegatte 2015.
- 73 UNDP 2011.
- 74 Liu and others 2007.
- 75 على النحو الموثق في Scheidel (2017). ويمكن للاستجابة إلى صدمة أن تسوي بين الفئات أيضاً حتى وإن لم تفعل آثار الصدمة ذلك. فعلى سبيل المثال، أطاب الإعصار ميتش بالدرجة الأسمى أفقر الأسر المعيشية في هندوراس، ولكن الاستجابة ولدت فرصة لمعالجة أوجه لعدم المساواة قائمة منذ أمد طويل (McSweeney and Coomes 2011).
- 76 Coronese and others 2019.
- 77 Clarke and Dercon 2017.
- 78 يمكن الاطلاع، مثلاً، على Hallegatte and others (2017).
- 79 Hallegatte and others 2017.
- 80 UNDRR 2019.
- 81 يمكن، وعلى سبيل المثال، البحث في الحد من التعرض للفيضانات (Jongman and others 2015).
- 82 IPCC 2014, p. 8.
- 83 IPCC 2014, p. 13. بالنسبة إلى الأمن الغذائي، يمكن الاطلاع على (2018) FAO.
- 84 IPCC 2014.
- 85 Dang, Lanjouw and Swinkels 2014.
- 86 Fuentes-Nieva and Seck 2010.
- 87 Kim 2010.
- 88 IDMC 2018.
- 89 فمثلاً، في عام 2012، أدت موجة حر محيطية في شمال المحيط الأطلسي إلى وصول موسم اصطيد جراد البحر إلى ذروته بشهر قبل المعتاد، ما أدى بدوره إلى وفرة في العرض وانخفاض في الأسعار. وبعد هذه الصدمة "المفاجئة"، مكن الاستثمار في إمكانات التسويق والمعالجة ذلك القطاع من الاستجابة إلى الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، على غرار ما حدث في عام 2016 الذي حقق فيه القطاع قيمة قياسية (Pershing and others 2019).
- 90 والأهملة على النشاط المعني بالعدالة البيئية تشمل التنبئة ضد مواقع التخلص من النفايات السامة في ثمانينات القرن الماضي (Bullard 1983, 1990; Margai 2001); Taylor 2000.
- 91 Milman 2018; US EPA 2015.
- 92 ولذلك تركز بعض أدبيات العدالة البيئية على مسائل العدالة الإجرائية بدلاً من النواتج التوزيعية (Curran 2018).
- 93 في هذا الفصل يشير مصطلح "النفايات" إلى النفايات الطبية.
- 94 Kaza and others 2018.
- 95 Eriksen and others 2014.
- 96 US NOAA 2018.
- 97 Lebreton and others 2018.
- 98 US NOAA 2018.
- 99 Choy and others 2019; Woodall and others 2014.
- 100 Allen and others 2019; Gasperi and others 2018.
- 101 Kaza and others 2018.

الفصل 6

- 1 أصبح تعبير "التباعد العظيم" يستخدم على نطاق واسع من جانب المؤرخين الاقتصاديين بعد كتاب Kenneth Pomeranz's (2000). رغم أن الكتاب قدم ما كان في ذلك الوقت أطروحة أصيلة عن كيفية حدوث الثورة الصناعية ولماذا حدثت (مدعياً أنها نشأت مصادفةً في أوروبا، نظراً إلى أنه كان لدى شرق آسيا ظروف مشابهة جداً في أواخر القرن السابع عشر، وأن ميزة أوروبا كانت تعود إلى حدّ كبير إلى الموارد الطبيعية الكبيرة المستخرجة من مستعمرات "العالم الجديد")، وهذا الرأي مثار جدل، وفي (2016) Vries مراجعة حديثة العهد للنقاش بشأن أسباب التباعد العظيم والفرضيات المتعددة المطروحة. ويمكن الاطلاع على منظور اقتصادي حديث العهد في Rahman and Taylor (2019).
- 2 في جزء كبير من النصف الثاني من القرن العشرين، كان التطلع إلى "التطور" مرادفاً تقريباً "للتصنيع"، وفي الواقع، في النصف الثاني من القرن العشرين،

- 13 في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يلتق في عام 1995 سوى 2 في المائة فقط من الأرواح الجنس الآخر عبر الإنترنت، بينما التقى النصف تقريباً من خلال العائلة والأصدقاء. وبحلول عام 2017، التقى ما يقرب من 40 في المائة عبر الإنترنت، مقابل أقل من الثلث من خلال الأسرة والأصدقاء (Rosenfeld, Thomas and Hausen 2019).
- 14 Frost and others 2019.
- 15 Fintech News Hong Kong 2019.
- 16 People's Bank of China 2019.
- 17 Butera 2019.
- 18 يُستشهد أحياناً كثيرة بالثورة الزراعية في العصر الحجري الجديد، التي حدثت منذ أكثر من 10,000 سنة، كمثال آخر على تحوّل تكنولوجي على نطاق مماثل نطاق الثورة الصناعية. ولا خلاف حول النتائج التاريخية لتحوّل البشر من جماعات رحالة صغيرة تعيد الحيوانات البرية وتجمع التمار إلى تجمعات أكبر وأكثر استقراراً تزرع النباتات وترعى الماشية، إلا أن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن هذه التحوّلات لم تكن مرتبطة بتوفر التكنولوجيا بحدّ ذاتها (Scott 2017)، فقد كانت لدى البشر قدرة على تدجين النباتات والحيوانات قبل 4,000 سنة تقريباً. لكن التكنولوجيا أصبحت ضرورية فقط عندما مكنت ابتكارات مؤسسية، على غرار إنشاء الدول، المستوطنات الصغيرة من النمو إلى الحضارات المبكرة في الهلال الخصيب ودلتا النيل.
- 19 كما هو مبين، مثلاً، في محاضرة كوزنتس لدى تلقيه جائزة نوبل (Kuznets 1971). وكما أوضح (Mokyr 2016, p. 339)، "ما حدث تراكم مستمر في المعرفة يدفعه زخمه الذاتي، وإلى درجة هائلة نسفت أسس الوجود البشري وغيرته جملة وتفصيلاً وبسرعة تفوق أي ظاهرة سابقة في تاريخ البشرية على الكوكب، إلا مرة واحدة... وذلك خلال الثورة الصناعية وبعدها". أطروحة مويكر الأساسية هي أن عصر التنوير الأوروبي، الذي استغرق تكوينه مئات السنين وما كان محتماً بحالي من الأحوال، وفر أرضية خصبة لازدهار "سوق للأفكار"، علوة على قناعة بأن البشر يمكنهم التوصل إلى فهم "للظواهر الطبيعية المنتظمة واستغلالها لصالحهم" (صفحة 7).
- 20 يمكن الاطلاع على Vries (2016). وقد ذهب الحائز على جائزة نوبل بول رومر (1990) Paul Romer، إلى أننا، وحيث نعيش على كوكب محدودة فيه الموارد والقدرة على الإنتاج، فالأفكار والقرارات على الجمع بين الأشياء بطرائق متزايدة الكفاءة هي ما يدفع النمو الاقتصادي. ولعل أفضل طريقة للاستفادة الكاملة من التكنولوجيا هي من خلال إدامة Stiglitz and Greenwald (2014) دعاه "مجتمع التعلم".
- 21 يبين (Basu, Caspi and Hockett 2019) أن التكنولوجيا الجديدة التي يقوم عليها اقتصاد المنصات (platform economy) مع أنها توسع حدود إمكانيات الإنتاج في العالم، لكنها قد تتسبب في عزل شرائح سكانية واسعة وحزنانهم من القدرة على المساومة.
- 22 Mokyr 2002.
- 23 Vickers and Zierbarth 2019.
- 24 Atkinson 2015.
- 25 Acemoglu and Restrepo 2019.
- 26 يمكن الرجوع إلى Acemoglu and others (2012) للاطلاع على بحث عن التغيّر التقني الموجه للتصدي للتحديات البيئية.
- 27 مثلاً، لم يتحقق الأثر الكامل للكهرباء على إنتاجية الصناعة التحويلية إلى أن تطورت المصانع لتصبح من طابق واحد وتكون لديها محركات كهربائية متعددة مربوطة بمعدات مختلفة (David 1990).
- 28 مثلاً، في سياق مجتمع اليابان 5.0 (Government of Japan 2017).
- 29 Mazzucato 2013.
- 30 Lee 2018.
- 31 UNESCO n.d.
- 32 UNDESA 2018.
- 33 GSMA 2017.
- 34 GSMA 2018.
- 35 ITU 2019.
- 36 OECD 2019b.
- 37 يمكن الاطلاع أيضاً على Gonzales (2019) and Rosenberg (2016).
- 38 Hilbert 2019.
- 39 للاطلاع على توقعات المكتسبات من الذكاء الاصطناعي، يمكن الرجوع إلى (PwC 2017) وللإطلاع على النمو في الذكاء الاصطناعي في أمريكا الشمالية وشرق آسيا وخاصة الصين، يمكن الرجوع إلى Lee (2018).
- 40 يمكن الاطلاع مثلاً على Utterback and Abernathy (1975).
- 41 Hilbert 2011.
- 42 يستند هذا القسم جزئياً على Conceição (2019a).
- 43 لدرجة أن ثبات حصة القوى العاملة من الدخل كان إحدى السمات التي يتوقع أن تأخذها بالاعتبار نماذج النمو الاقتصادي منذ أن بين (Kaldor 1961) أن هذا الثبات المنتظم تجريبياً يميّز النمو الاقتصادي. للاطلاع على ثبات حصة القوى العاملة من الدخل، يمكن الرجوع إلى (Giovannoni 2014).
- 44 نقل (Autor and Salomons 2017) عن كثير قوله إن هذا الانتظام أشبه بالمعجزة.
- 45 كما حاجج Rodrik (2015) مثلاً، وبذهاب (Avent 2016) خطوة أبعد ليحاجج أنه ستكون هناك في العصر الرقمي حاجة إلى نوع جديد من المؤسسات، وبما أن ما تعد به الثورة الرقمية هو نهاية العمل، فإن المطلوب أيضاً مؤسسات توفر العيش لمن لا يعملون لأن عملهم ليس ضرورياً لتوليد نمو اقتصادي.
- 46 Karabarounis and Neiman 2013. في ما يتعلق بالبعد العالمي لانخفاض حصة القوى العاملة، يمكن الاطلاع على (Dao and others 2017).
- 47 يمكن أن يشير تآكل الطلب على المهام الروتينية المرتبط بالتغيّر التكنولوجي حوالي نصف الانخفاض في حصة القوى العاملة في البلدان المتقدمة (IMF 2017b). للحصول على أدلة في حالة أوروبا، يمكن الاطلاع على Dimova (2019). كان انخفاض كثافة النفايات العمالية عاملاً هاماً أيضاً في بعض البلدان، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية (Farber and others 2018).
- 48 يعكس انخفاض حصة القوى العاملة في البلدان المتقدمة استبدال القوى العاملة برأس المال على نطاق واسع، لكن تفسير هذا الاتجاه في البلدان
- 79 Wrzesniewski and Dutton 2001.
- 80 Brynjolfsson, Mitchell and Rock 2018.
- 81 كما سبق البحث في الفصل 2. يمكن الاطلاع أيضاً على Acemoglu and Autor (2011); Autor, Katz and Kearney (2019); Bhorat and others (2006); Bruckner, LaFleur and Pitterle (2017); Goos, Manning and Salomons (2014); World Bank (2016).
- 82 ILO 2019c.
- 83 مثلاً Voyager، وهو نظام تفاعلي للتحليل الاستكشافي الذي يجمع بين التوصيف اليدوي والآلي للرسوم البيانية. وإذا ما قدمت لهذا النظام مجموعة بيانات، فإنه يقوم بكشف مسائل تتعلق بالجوادة أو التفطية المحتملة. وعندما يتفاعل المستخدمون معه، يوصي النظام بوجهات نظر، ويبلغ المستخدمين أن النظام ساعد على تعزيز تقييم جودة البيانات ومكافحة الانحياز المتمثل بالميل إلى البحث عما يؤكد الآراء المسبقة (Heer 2019).
- 84 Agarwal, Gans and Goldfarb 2019.
- 85 Cheng, Chauhan and Chintala 2019; IWPR 2019.
- 86 Brussevich, Dabla-Norris and Khalid 2019.
- 87 ثبت أن عدد الفتيان يفوق عدد الفتيات في امتحانات التوظيف المتقدمة في علوم الحاسوب، وفي عام 2013 كان 26 في المائة فقط من المتقدمين بالحاسوب من النساء (AAUW 2015; IDRC 2018).
- 88 WEF 2018.
- 89 Metz 2019.
- 90 Metz 2019.
- 91 ILO 2018a.
- 92 أعلنت ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أن جميع السائقين على منصات ركوب السيارات هم من موظفي الشركات. (Szymkowski 2019) ويضمن ذلك أن تنطبق قوانين العمل على هذه الوظائف. ووافقت هيئة سيارات الأجرة والليموزين في مدينة نيويورك على قواعد جديدة مصممة لتوفير حد أدنى للأجور يبلغ 17.22 دولاراً في الساعة (بعد الفترات) للسائقين الذين يعملون مع شركات خدمات قائمة على التطبيقات مثل Uber و Lyft و Juno (Ha 2018).
- 93 يشير (ILO 2019c) إلى أن اتفاقية العمل البحري لعام 2006، هي في الواقع مدونة عمل عالمية للبحارة، كانت مصدر إلهام في التصدي للتحديات التي تتعلق بالعمل وأصحاب العمل والمصنات والزبائن العاملين في ولايات قضائية عدة. (Korinek and Stiglitz 2017).
- 94 Freeman and Perez 1990.
- 96 علاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا بحدّ ذاتها أن توفر أيضاً فرصاً للبلدان النامية لإعادة صوغ السياسات السائدة العائدة إلى الحقبة الصناعية في نظم حماية اجتماعية محدثة، ما يتيح مشاركة أفضل في المخاطر (Rutkowski 2018).
- 97 يمكن أن تكون المدخرات الفردية خياراً طوعياً لتكملة استحقاقات ضمان اجتماعي إلزامية مستقرة ومنصفة وكافية (ILO 2019c).
- النامية مختلف. فالشركات في البلدان المتقدمة تقوم بالتشغيل الآلي للمهام الروتينية. ولذا، يحتمل أن تنقل المهام التي تتسم بعامل استبدالي متدنٍ إلى الخارج. وفي البلدان النامية، يحد انخفاض حصة القوى العاملة العمل تفسيره أساساً بالاندماج العمومي، لا سيما التوسع في سلاسل القيمة العالمية، التي ساهمت في زيادة الكثافة الرأسمالية الإجمالية للإنتاج في البلدان النامية (Dao and others 2017).
- 49 للاطلاع على وصف للكيفية التي يتفاعل بها الانخفاض في السعر النسبي للسلع الاستثمارية مع التكنولوجيا والعمولة لتقليل حصة القوى العاملة، يمكن الرجوع إلى (Lian 2019).
- 50 يقاس على أنه الانخفاض في البلد النامي الوسيط (Lian and others 2019).
- 51 Karabarounis and Neiman 2013; Lian and others 2019.
- 52 Chen, Karabarounis and Neiman 2017. مدخرات الشركات هي الأرباح التي لا تدفع للضرائب أو القوى العاملة أو الدين أو أصحاب الأسهم.
- 53 Furman 2014.
- 54 ILO 2018b.
- 55 Autor and others 2017; De Loecker and Eeckhout 2017; Furman and Orszag 2015.
- 56 Diez, Fan and Villegas-Sánchez 2019.
- 57 من المسلم به منذ أمد بعيد أهمية هذه العوامل الشبكية الخارجية باعتبارها سمة رئيسية للمنصات جميعها وليس فقط المنصات التكنولوجية. (Rochet and Tirole 2003).
- 58 Moazed and Johnson 2016.
- 59 Khan 2017.
- 60 Dellinger 2019.
- 61 Wu and Thompson 2019.
- 62 Naidu, Posner and Weyl 2018.
- 63 Chau and Kanbur 2018.
- 64 Dube and others 2018.
- 65 ILO 2018a.
- 66 يمكن الاطلاع مثلاً على (Atkinson 2014) و (Kanbur 2018).
- 67 يمكن الاطلاع مثلاً على (Basu 2019b) و (Stiglitz 2019b).
- 68 Furman and Seamans 2019.
- 69 Wu 2018.
- 70 Basu 2019b; Stiglitz 2019b; Sunstein 2018.
- 71 على نطاق أوسع، يمكن النظر في كيفية توجيه الذكاء الاصطناعي بطريقة تدمج القيم الأخلاقية بالقيمة الاقتصادية (Korinek 2019).
- 72 Acemoglu and Restrepo 2018.
- 73 يمكن أن تكون لذلك تأثيرات جغرافية متنوعة. فمثلاً، هناك أدلة على أن مدناً صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واجهت أثراً سلبياً كبيراً للتشغيل الآلي، في حين واجهت مدن كبيرة أثراً أضعف بكثير. نظراً لوفرة المهن والوظائف التي لا يسهل تشغيلها الآلي (Frank and others 2018).
- 74 ILO 2019c.
- 75 The Economist 2019.
- 76 The Economist 2019; Maulia 2018.
- 77 Bruckner, LaFleur and Pitterle 2017.
- 78 Brynjolfsson, Mitchell and Rock 2018.

- 98 للاطلاع على الدخل الأساسي الشامل، يمكن الرجوع، مثلاً، إلى ، Francese and Prady (2018) وأيضاً Hanna, Khan and Olken (2018).
- 99 يمكن، مثلاً، لاستحقاقات البطالة المبالغ في سعاتها أن تتنى عن المشاركة في سوق العمل. Farber and Valletta (2015).
- 100 مثلاً على الصحة والتعليم ومجالات الإنفاق الأخرى. وبرامج الاستدامة المالية هي مجال رئيسي آخر ينبغي أخذه محط الاعتبار (Coady 2018).
- 101 Berger and Frey 2016.
- 102 OECD 2019c.
- 103 في الواقع، أحد أسباب قيام الشركات باستخدام هذا العدد الكبير من الروبوتات، رغم أن مساهمتها في الربح الصافي تكون أحياناً مشكوكاً فيها، هو أن التشغيل الآلي يكون في أحيان كثيرة مدعوماً. وتخفز معونات الدعم الشركات على إجلال رأس المال محل القوى العاملة حتى عندما لا يوفر الاستبدال تكاليف اجتماعياً رغم أنه يفيد الشركة نفسها (Acemoglu and Restrepo 2018; Guerreiro, Rebelo and Teles 2018).
- 104 خفّضت جمهورية كوريا، وهي البلد الأكثر استخداماً للروبوتات في العالم، الخصم الضريبي على الاستثمارات التجارية في التشغيل الآلي، أي عملياً في الروبوتات (Porter 2019). بالمقابل، رفض البرلمان الأوروبي اقتراحاً بالتأكيد على أنه ينبغي إيلاء اعتبار للحاجة المحتملة لإدخال متطلبات إبلاغ للشركات حول مدى ونسبة مساهمة الروبوتات والذكاء الاصطناعي في النتائج الاقتصادية لشركة معينة لفرض فرض الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي (European Parliament 2016, p. 10).
- 105 أحد الأبحاث هو فرض ضريبة على العائدات من مبيعات الإعلانات الرقمية الموجهة، وهي أساسية في عمل منصات مثل فيسبوك وجوجل (Romer 2019).
- 106 Tankersley and Rappeport 2019.
- 107 اقترحت مجموعة الـ 20، برئاسة اليابان في عام 2019، توسيع نطاق قواعد منظمة التجارة العالمية لتشمل التجارة في البيانات (Bradsher and Bennhold 2019).
- 108 تتطلب اللائحة العامة لحماية البيانات من الشركات، من بين أمور أخرى، الحصول على موافقة الشخص الممنوحة بجرية قبل جمع المعلومات الشخصية وتقاسمها بين التطبيقات واستخدامها بأي طريقة (Wolford n.d.) وتقوم المفوضية الأوروبية أيضاً بوضع تشريعات تمنح مواطني الاتحاد حقوقاً صريحة في استخدام بيانات التعرف على الوجه الخاصة بهم (Khan 2019).
- 109 Arrieta-Ibarra and others 2018.
- 110 Banerjee and Duflo 2011; Pritchett and Beatty 2015.
- 111 Muralidharan, Singh and Ganimian 2018.
- 112 يمكن أن تساعد التكنولوجيا الرقمية أيضاً العاملين المسنين، بتوفير فرص للتدريب، بما في ذلك بالتغلب على قيود الوقت والموارد من خلال خيارات تعلم مرنة وأقصر.
- 113 PwC n.d.; O'Connor 2019.
- 114 O'Connor 2019.
- 115 Sanyal 2018.
- 116 يتوقع حدوث انخفاض بنسبة 15 في المائة في الولادة المبكرة، ما سينفذ حوالي 80,000 حياة سنوياً في أفريقيا (Shankland 2019).
- 117 World Wide Web Foundation 2017.
- 118 IDRC 2018.
- 119 IDRC 2018.
- 120 World Bank 2019b.
- 121 مسح المجتمع المحلي الأمريكي مثلاً. يمكن أن تصبح النظم الآلية لرصد المتغيرات الديمغرافية مكملة عملية للمسح. ويمكن التقدير الدقيق لبعض الخصائص ذات العلة بالمسح، مثل الدخل والعرق والتعليم وأنماط التصويت حسب الرمز البريدي والدائرة الانتخابية، عن طريق تطبيق الذكاء الاصطناعي على صور يجمعها Google Street View (Geburu and others 2017).
- 122 Pokhriyal and Jacques 2017.
- 123 Rains, Krishna and Wibbels 2019.
- 124 Tödttling and Trippel 2005.
- 125 Cariboni 2014.
- 126 Pla-Castells and others 2015.
- 127 استبدل فحص الأنابيب بالفعل عن طريق تقييم ديناميات التربة والقوى الكهرومغناطيسية من خطوط الكهرباء (Terdiman 2017).
- 128 Mann and Hilbert 2018.
- 129 Goodfellow, Bengio and Courville 2016.
- 130 Mann and Hilbert 2018.
- 131 Atkinson 2014; Conceição 2019b.
- 132 Mazzucato 2011.
- 133 هناك جهود كثيرة جارية، تحت مظلة الأمم المتحدة وغيرها، لتسريع نقل التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مثلاً، يعمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي أنشئ في عام 2018، بعد الدعوة الواردة في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، على إتاحة موارد العلوم والتكنولوجيا والابتكار للمؤسسات والأفراد في أقل البلدان نمواً وتعزيز بيئة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً. (www.un.org/technologybank/).
- 134 Conceição and Heitor 2007.
- 135 Freeman 1987; Nelson 1993; UNDESA 2018.
- 136 López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 137 Schweltnus, Kappeler and Pionnier 2017.
- 138 ECLAC 2018a.
- 139 يمكن الاطلاع مثلاً على حالة الصين (Zhao, Zhang and Shao 2016).
- الأعلى التي يمتلكها آخرون. إيجازاً، سيشير الفصل إلى التقارب فقط، ولكن ينبغي فهم أن ذلك يكون بتوسيع إمكانات من هم في وضع أدنى. التي تتشكل بدورها بالتاريخ وباختيارات الاقتصاد السياسي، كذلك ليس أي منها مستقلاً عن مستوى عدم المساواة في المجتمع (Piketty 1995, 2014).
- تشمّل السياسات فرانب على الدخل أعلى وأكثر تصاعدياً، وخصومات على الدخل المكتسب على مستويات الدخل المنخفض، واستحقاقات خاصة للضريبة تدفع لكل طفل، وخذ أدنى للدخل للأفراد جميعاً. يمكن الاطلاع على (Scheidel 2018)، بالاستناد إلى (Atkinson 2015).
- مثلاً، لا يتناول التقرير الاتجاهات المرتبطة بالتجارة وغيرها.
- لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن يُؤمّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حيزه (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 22).
- 6 بلغت النسبة للعالم 80.1 في المائة في عام 2014، بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (<http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>) (اطلع عليها في 10 تشرين الأول/أكتوبر).
- 8 يمكن الاطلاع على (UN 2019b).
- 9 يمكن الاطلاع على (Ritchie 2019).
- 10 UNDP 2016.
- 11 يتسق ذلك مع فئات التقفية والسكاء والإحصاف التي توفقت في (Martínez and Sánchez-Ancochea 2018, 2019a, 2019b).
- 12 للاطلاع على أطر وأدلة هامة متعلقة بإعمال العهد بعدم استثناء أحد، (UNSDG 2018b) و (UNDP 2018b).
- 13 للاطلاع على Klasen and Fleurbaey (2018).
- مثلاً، تلقت مجموعة أطفال من أقلية محرومة اجتماعياً واقتصادياً في ميشيغان، جرت متابعتهم من عمر 3 سنوات حتى بلوغهم سن 55 سنة، 2.5 ساعة من التعليم يومياً وزيارة منزلية أسبوعية لمساعدة الوالدين على الانخراط معهم. وكانت للتعليم المشترك مع انخراط الوالدين في سن مبكرة آثار كبيرة. وعندما كبر الفتيان، فحوا في المتوسط أياماً في السجن بين سن 20 و50 أقل بنسبة 8 في المائة ممن لم يشاركوا في البرنامج. وأدين 7 في المائة فقط من الفتيان في مجموعة العلاج بجناية عنيفة مرة واحدة على الأقل، بالمقارنة مع نسبة 30 في المائة في المجموعة المرجعية. وبين عمري 26 و40 سنة، حققوا زيادة تبلغ 20 نقطة مئوية في وقتهم في العمالة وأكثر من 180,000 دولار من الدخل الإضافي التراكمي. وامتدت فوائد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصحة في سن متقدمة. فالفتيان من
- مجموعة العلاج كانوا أقل عرضة للكوليسترول المفرط والتهاب الشرايين. وكانت الفتيات اللواتي تلقين الدعم التعليمي أقل معاناة من الإجهاد على المدى الطويل وكان احتمال إصابتهن بمرض السكري أو التعرض لتعاطي المخدرات أقل. وقد أدى التدخل المبكر لا فقط إلى تعزيز رفاه الأطفال وإمكاناتهم وهم يكبرون، بل أيضاً إلى تعزيز رفاه وقدرات أطفالهم وأشقايتهم. كما أن أطفال المشاركين حصلوا على مستويات أعلى من التوظيف والتعليم من أوقات غير المشاركين، وكان تفوقهم عن التعليم في المدرسة أقل تكراراً وكذلك نشاطهم الإجرامي، وخاصة الأطفال الذين تلقى أبواهم تعليماً في مرحلة الطفولة المبكرة (Heckman and Karapakula 2019b).
- 14 مثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية شملت هذه السياسات منذ عام 1960 الدمج العنصري للمدارس ومساواة التمويل عبر المناطق المدرسية، وموارد تمويلية للمدارس التي تضم العديد من الطلاب ذوي الدخل المنخفض ودعمًا إضافيًا لتعليم أطفال الأسر الفقيرة. لكن الفجوات في الإنجاز بين الجزء الأدنى والجزء الأعلى من التوزيع الاجتماعي والاقتصادي ما زالت كبيرة ومستمرة منذ ما يقرب من نصف قرن (Hanushek and others 2019).
- 15 Akmal and Pritchett 2019.
- 16 Akmal and Pritchett 2019.
- 17 Akmal and Pritchett 2019.
- 18 Malouf Bous and Farr 2019.
- 19 Shanmugaratnam 2019.
- 20 ILO 2019c.
- 21 يمكن الاطلاع أيضاً على Braveman and Gottlieb (2014).
- 22 George 2016.
- 23 Chemouni 2018.
- 24 Reich and others 2016.
- 25 Reich and others 2016.
- 26 Stewart 2006.
- 27 UNDESA 2009.
- 28 Stewart 2016a.
- 29 Langer and Stewart 2015; Stewart 2016a.
- 30 UN CEB 2017.
- 31 Silcoff 2018.
- 32 Patnaik 2019.
- 33 OECD 2017a.
- 34 Barker and others 2016.
- 35 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات مستمدة من WORLD Policy Analysis Center's Gender Database 2019.
- 36 Park 2015.
- 37 OECD 2017.
- 38 OECD 2017.
- 39 Del Boca 2015; Jaumotte 2003; Olivetti and Petrongolo 2017; Thévenon 2013. في عام 1997، نُفذت كيبك برنامج رعاية شاملة للأطفال حتى عمر 4 سنوات برسوم مخفضة، ما زاد من مشاركة الشباب في اللانضمام إلى القوى العاملة أو العمل أكثر إلى تأثيرات كبيرة على إمدادات اليد العاملة طوال دورة الحياة (Lefebvre, Merrigan and Verstraete 2009). وعندما نُفذت كيبك التوفير الشامل لرعاية الأطفال

الفصل 7

- 1 التوسع والتقارب معاً، إذ لو كان الهدف التقارب وحده، لأمكن القول إن تحقيقه يكون بتقليص إمكانات من يمتلكون الإمكانات، بينما من الواضح أن الهدف ينبغي أن يكون رفع إمكانات من يحتاجون ذلك إلى مستوى الإمكانات

- 85 يمكن الاطلاع على Chacaltana, Leung and Lee (2018).
- 86 ILO 2018.
- 87 ILO 2018.
- 88 OECD and ILO 2019.
- 89 ILO 2018.
- 90 OECD and ILO 2019.
- 91 OECD and ILO 2019.
- 92 تستند هذه الفقرة إلى منظمة العمل الدولية (2019c).
- 93 Levine 2005.
- 94 Arcand, Berkes and Panizza 2015. لا يوجد توافق مفاهيمي. فالبيض يقترح أن التنمية المالية يمكن أن تخفض عدم المساواة في الدخل (مثلاً بزيادة إمكانية الحصول على الائتمان أو الخدمات المالية الأخرى كالتأمين؛ Banerjee and Newman 1998; Galor and Zeira 1993)، بينما يتوقع آخرون علاقة غير خطية يزداد فيها عدم المساواة أولاً مع اقتران الحصول على التمويل على أقلية ثم يتفخم مع انتشار الحصول على الائتمان عبر المجتمع (Greenwood and Iovanovic 1990). يمكن الاطلاع أيضاً على Bolton, Santos, and Scheinkman (2016); Gennaioli, Shleifer, and Vishny (2012); Korinek and Kremer (2014); Thakor (2012).
- 95 Beck, Demirgüç-Kunt and Levine 2007; Clarke, Xu and Zou 2006; Demirgüç-Kunt and Levine 2009.
- 96 De Haan and Sturm 2017; Jauch and Watzka 2016; Jaumotte, Lall and Papageorgiou 2013.
- 97 Rajan 2011.
- 98 Brei, Ferri and Gambacorta 2018.
- 99 في مقال تنبؤ بعض النماذج النظرية.
- 100 Favara and Imbs 2015.
- 101 Mitnik, Cumberworth and Grusky 2016.
- 102 Adam and Tzamourani 2016.
- 103 Bezemer and Samarina 2016.
- 104 Bezemer, Grydaki and Zhang 2016.
- 105 Bezemer and others 2018; Mazzucato and Semieniuk 2017.
- 106 Barkai 2016; De Loecker and Eeckhout 2017; Eggertsson, Robbins and Wold 2018; Gutiérrez and Philippon 2019.
- 107 Diez, Fan and Villegas-Sánchez 2019.
- 108 Ennis, Gonzaga and Pike 2017; Gans and others 2018.
- 109 Gans and others 2018.
- 110 يمكن الاطلاع على (Atkinson 1995).
- 111 Basu 2019a.
- 112 Covarrubias, Gutiérrez and Philippon 2019.
- 113 Shapiro 2018.
- 114 European Commission 2019.
- 115 يمكن الاطلاع على (Lustig 2018a).
- 116 بالنسبة للجزء التقني، أي إعادة التوزيع عدا عن الفوائد العينية لخدمات الرعاية الصحية والتعليم العامة، يمكن أن تزيد الضرائب في بعض الأحيان عدد من يعيشون في فقر أو تخفض دخلهم. ففي إثيوبيا وأرمينيا والبرازيل وبوليفيا وتنزانيا وسري لانكا وغانا وغواتيمالا وهندوراس، زادت إعادة توزيع الدخل عدد من هم دون خط الفقر البالغ 2.50 دولار في اليوم. وفي الاتحاد الروسي وإندونيسيا
- 67 Polanyi 1944.
- 68 Kus 2017.
- 69 يشير أحد التقديرات إلى أن ضعف النقابات في حالة الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون مسؤولاً عما يصل إلى نصف الزيادة في حصة دخل أعلى 10 في المائة من عام 1980 إلى عام 2010 (Jaumotte and Osorio 2015; Marx, Soares and Van Acker 2015).
- 70 تتفاوت السياسات الوطنية تجاه النقابات على نطاق واسع، من المقاومة التامة لها إلى التعاون الثلاثي مع العمال وأصحاب العمل، إلى تشجيع المساومة الجماعية بنشاط كجزء من سياسة أوسع للأجور (Hayter 2015).
- 71 خلص تحليل تلوي أجري مؤخراً لـ 42 دراسة و269 تقديراً إلى أنه لا يوجد أثر كبير للنقابات على نمو الإنتاجية، مع أن هناك اختلافات بين القطاعات (Doucouliagos and Freeman and Laroche 2017).
- 72 يمكن الاطلاع على (UNDP 2015).
- 73 ILO 2016a.
- 74 ILO 2016b.
- 75 البيانات عن الحد الأدنى للأجور غير متسقة، لكن منظمة العمل الدولية واعتمتها للتصوير عن الحد الأدنى الشهري للأجور بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011، مع وجود مشاكل في تحويل الأسعار. وللتحقق من صحة البيانات، استبعدت الحالات التي أدى فيها الحد الأدنى للأجور إلى زيادة الناتج للفرد الواحد والحالات التي كان فيها الحد الأدنى للأجور الشهري أقل من 10 دولارات.
- 76 استعراض الأدبيات في القسم 1-5 في (ILO 2016b).
- 77 Riley and Bondibene 2017.
- 78 يمكن الاطلاع على بحث للأدلة الحديثة العهد في Nolan, Richiardi and Felix (2018) وValenzuela (2017) وPortugal (2017) أدلة على الرابط بين تشتت الأجر واحتكار استخدام القوى العاملة في البرتغال. ويستخدم Webber (2015) بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية لتوثيق النفوذ الذي يمارسه احتكار استخدام القوى العاملة على الأجور، وهذا النفوذ أقوى في النصف الأدنى من توزيع الأجر المكتسب. وهناك أيضاً أدلة على قوة احتكار استخدام القوى العاملة في الصين والهند، رغم أن درجة احتكار استخدام القوى العاملة انخفضت مع مرور الوقت في البلدين (Brooks and others 2019). ولو لم تكن لدى الشركات في الصين نفوذ على سوق العمل لكانت حصة اليد العاملة من الدخل أعلى بـ 10 نقاط مئوية في عام 1999 وبـ 5 نقاط مئوية في عام 2007. ولو لم يكن لدى الشركات في الهند نفوذ في سوق العمل لكانت حصة اليد العاملة أعلى بـ 13 نقطة مئوية في عام 1999 وبـ 6 نقاط مئوية في عام 2011.
- 79 Brooks and others 2019.
- 80 Bhaskar, Manning and To 2002.
- 81 Falch 2010; Ridder and van den Berg 2003; Staiger, Spetz and Phibbs 2010.
- 82 Basu, Chau and Kanbur 2015.
- 83 يمكن الاطلاع على Ghosh (2016, 2019).
- 84 Bhorat, Kanbur and Stanwix 2017.
- 53 Roy and others 2019.
- 54 Riahi and others 2017. تشمل الطرق الأخرى تقديم سيناريوهات ذات دقة إقليمية عالية (Fujimori and others 2017) تمثل صراحة التغييرات المؤسسية والتغييرات في الحوكمة المرتبطة بمسارات اجتماعية واقتصادية مشتركة (Zimm, Spurling and Busch 2018). واستدعاء تقديرات محددة محلية ومكانية للتعرض للمخاطر والفقر وعدم المساواة، وقد ظهرت هذه في منشورات حديثة العهد على أساس مسارات اجتماعية واقتصادية مشتركة وهي ضرورية لاستكشاف أبعاد الإنصاف (Byers and others 2018; Klinsky and Winkler 2018).
- 55 Broadband Commission for Sustainable Development 2019.
- 56 Broadband Commission for Sustainable Development 2019.
- 57 Broadband Commission for Sustainable Development 2019.
- 58 Broadband Commission for Sustainable Development 2019.
- 59 UN General Assembly 2016.
- 60 كثيراً ما عرضت العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي كمقايضة (الفصل 2)، وقد أدى هذا التأطير إلى نهج استقطابي في السياسات. ففي طرفي، تهمل المفالة في التشديد على السياسات المحيطة بالمساواة الحوافز الاقتصادية للابتكار والإنتاج. وفي الطرف الأخرى المقابل، قد تهمل السياسات المحيطة للنمو الشمولية والاستدامة. وكثيراً ما ينتهي اختيار جانب أو آخر من هذه المقايضة إلى أداء ضعيف في النمو وفي المساواة. ولتثبيت الأفكار، تقدم تجربة أمريكا اللاتينية، وهي قد تكون المنطقة الأكثر للمساواة في العالم مع موجات من اختيار السياسات، بعض الأمثلة التوضيحية لهذه النهج: تجارب شعبية في السبعينات والثمانينات، تبعتها سياسات محافظة في التسعينات تتسق مع ما يسمى بتوافق آراء واشنطن. يقدم Dornbusch (1991) Edwards تليلاً لبعض التجارب الشعبية في أمريكا اللاتينية. ويتناقض (2000) Ffrench-Davis الإصلاحات التي جرت في أمريكا اللاتينية خلال التسعينات. ويرد تحليل لعدم المساواة الطويل الأمد في أمريكا اللاتينية في (Gasparini and Lustig 2011).
- 61 يمكن الاطلاع على (ECLAC 2018a). الشكل 1-1 على تحليل مشابه باستخدام عدم المساواة مقياساً بمعامل جيني. هذه العلاقة السلبية ذات دلالة إحصائية. وهناك فصل بين المتقربين الإثنى بالنسبة لاقتصادات مجموعة السبعة. وقد اقترح أن إضعاف السياسات التي تدعم معاً النمو والإنصاف كان عاملاً رئيسياً في حالة الولايات المتحدة الأمريكية (Furman and Orszag 2018).
- 62 López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 63 López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 64 López-Calva and Rodríguez-Castelán 2016.
- 65 Lustig, Lopez-Calva and Ortiz-Juarez 2013.
- 66 يعرب المؤلفون عن امتنانهم لـ Angus Deaton على تأكيده هذه النقطة لهم.
- برسوم منخفضة في عام 2008، أخذ أكثر من 70,000 من الأمهات وظائف مما لو لم يكن هناك مثل هذا البرنامج. ما أدى إلى زيادة قدرها 3.8 في المائة في عمالة المرأة وزيادة قدرها 1.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في كيبك (Fortin, Godbout and St-Cerny 2019; Herrera 2012).
- 40 UN Women 2018.
- 41 Shackelford 2018.
- 42 OECD 2017a.
- 43 Baird, McIntosh and B. Özler 2013; Baird and others 2013; Hagen-Zanker and others 2017.
- 44 استخدم البرنامج متطوعين عاملين في مجال الصحة المجتمعية قاموا بتوفير وسائل منع الحمل عن طريق الحقن مقابل رسوم رمزية، أو قدموا استشارات وإحالات إلى وسائل أخرى. وقد أخذ خيار عقد اجتماعات مجتمعية وتوفير وسائل منع الحمل من باب لياح بالاعتبار الظروف الثقافية والاجتماعية في التوعية بوسائل منع الحمل الحديثة وقبولها واستخدامها (Bixby Center for Population Health and Sustainability 2014).
- 45 بالإضافة إلى خدمات تنظيم الأسرة، لتزويد المجتمع المحلي بمنبر الحوار حول التربية الجنسية والحقوق الجنسية والإنجابية. وتشر المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية عن طريق شبكات النظراء الشبابية، التي يتمي الكثير منها إلى المدارس والمجتمعات المحلية والرابطات الدينية والشبابية. وتلقت الحكومة دعماً من صندوق الأمم المتحدة للسكان لتطوير نموذج النادي المدرسي ودليلين للمعلمين والطلاب (UNFPA 2019).
- 46 تعني كلمة "sasa" باللغة السواحيلية "الآن"، وهي تشير اختصاراً إلى المراحل الأربع للنهج: البدء والتوعية والدعم والعمل. يبدأ البرنامج بعقد شراكة مع منظمة محلية، تختار عدداً متساوياً من الناشطين المجتمعيين من الإناث والذكور، أي أشخاصاً عاديي مهتمين بقضايا العنف والسلطة والحقوق، فضلاً عن نشطاء مؤسسين عاملين في الشرطة وفي الرعاية الصحية وجماعات من الحكومة المحلية وجماعات دينية. ويتلقى النشطاء تدريباً على مفاهيم وطرق جديدة لمعالجة اختلاف موازين القوى. ثم يأخذون زمام القيادة في تنظيم أنشطة غير رسمية مع شبكاتهم المجتمعية لتشجيع النقاش المفتوح والتفكير النقدي. وتضمن الاستراتيجيات متظافرة أن يتلقى مختلف أفراد المجتمع المحليين معلومات ممن يتفون بهم (Raising Voices, London School of Hygiene & Tropical Medicine and Center for Domestic Violence 2015).
- 47 UN 2015b.
- 48 Surminsky, Bouwer and Linnerooth-Bayer 2016; UNFCCC 2015.
- 49 Surminsky, Bouwer and Linnerooth-Bayer 2016.
- 50 Tigchelaar and others 2018. يزيد الاحترار في المستقبل احتمال حدوث خدمات متزامنة في إنتاج الذرة على الصعيد العالمي.
- 51 Betkowski 2018.
- 52 Roy and others 2019.

بالأدوات المحلية والدولية اللازمة للتعامل مع اجتناب الضريبة. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اجتناب الضريبة على أنه عموماً يصف ترتيب أمور دافع الضريبة بقصد تقليل المسؤولية الضريبة، وعلى الرغم من أن ترتيبات كهذه قد تكون قانونية بالمعنى الصارم، إلا أنها تتناقض عادة مع القصد من القانون الذي تدعى أنها تتبعه.	الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي. وأهداف هذه المنصة التي أطلقت في عام 2016، تعبئة الموارد المحلية ودور الضرائب في دعم النمو الاقتصادي المستدام والاستثمار والتجارة والأبعاد الاجتماعية للضرائب (الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية) وتنمية القدرات الضريبية والتعاون الضريبي (PCT 2019).	انخفاضاً كبيراً منذ ثمانينات القرن الماضي (FitzGerald and Ocampo 2019).	وتونس والمكسيك. خفضت إعادة التوزيع أيضاً دخل نصف السكان الفقراء (Lustig 2018b, 2018c). وفي بعض البلدان قد لا يوجد إلا عدد قليل جداً من الناس فوق خط الفقر وذوي مداخيل عالية إلى درجة تكفي لفرض ضرائب عليها (Bolch, Ceriani and Lopez- Calva 2017).
140 OECD 2018b	134 Zucman 2015	122 يمكن الاطلاع أيضاً على Ardanaz and Scartascini (2011); Martínez and Sánchez-Ancochea (2019a).	117 تستند هذه الفقرة إلى (Lustig 2018b).
141 Naked 2018	135 European Commission 2016	123 OECD 2018c	118 Klemm and others 2018
142 Shaxton 2019	136 Tørsløv, Wier and Zucman 2018	124 Saez and Zucman 2019	119 Ostry, Berg and Tsangarides 2014
143 OECD 2018d	137 Tørsløv, Wier and Zucman 2018	125 OECD 2018c	120 Grigoli and Robles 2017
144 OECD 2019a	138 تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التهرب الضريبي على أنه يشير عموماً إلى ترتيبات غير قانونية تكون المسؤولية عن الضرائب فيها مستترة أو مُتجاهلة، أي أن دافع الضرائب يدفع ضريبة أقل من الالتزام القانوني عن طريق إخفاء الدخل أو المعلومات عن السلطات الضريبية.	126 تستند هذه الفقرة إلى (Lustig 2018b).	121 انخفض متوسط المعدلات القانونية لضريبة دخل الشركات بين عامي 1990 و2015 من حوالي 45 في المائة إلى 25 في المائة في الاقتصادات المتقدمة ومن أقل قليلاً من 40 في المائة في الاقتصادات الناشئة ونحو 35 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل إلى ما يزيد قليلاً على 20 في المائة في الحالتين كليهما (IMF 2017a).
145 OECD 2019d	139 يقدم مشروع تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح 15 خطة عمل تزود الحكومات	127 يقوم بذلك Aaberge and others (2018) لبلدان الشمال، مبيّنين أن الأثر كان على العموم أقل تصاعدياً مما في الماضي.	122 OECD 2019e
146 FitzGerald and Ocampo 2019		128 يمكن الاطلاع مثلاً على Branstetter, Glennon and Jensen 2019.	123 World Bank 2020
		129 Timmer and others 2014	131 FitzGerald and Ocampo 2019
		130 من الاستجابات في هذا الاتجاه منصة التعاون بشأن الضرائب التي أطلقها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون	132 من الاستجابات في هذا الاتجاه منصة التعاون بشأن الضرائب التي أطلقها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون

- Aaberge R., C. André, A. Boschini, L. Calmfors, K. Gunnarsson, M. Hermansen, A. Langørgen, P. Lindgren, C. Orsetta, J. Pareliussen, P-O Robling, J. Roine and J. E. Sogaard. 2018.** *Increasing Income Inequality in the Nordics: Nordic Economic Policy Review 2018*. Copenhagen: Nordic Council of Ministers. <https://norden.diva-portal.org/smash/get/diva2:1198429/FULLTEXT01.pdf>. Accessed 10 October 2019.
- AAUW (American Association of University Women). 2015.** *Solving the Equation: The Variables for Women's Success in Engineering and Computing*. Washington, DC. www.aauw.org/research/solving-the-equation/. Accessed 24 October 2019.
- Abud, M.J., G.G. Molina and E. Ortiz-Juárez. 2016.** "Out-of-Poverty and Back-to-Poverty Transitions using Panel Data." Supporting document to the *2016 Regional Human Development Report for Latin America and the Caribbean*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Acemoglu, D., P. Aghion, L. Bursztyn and D. Hemous. 2012.** "The Environment and Directed Technical Change." *American Economic Review* 102(1): 131–166.
- Acemoglu, D., and D. Autor. 2011.** "Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings." In O. Ashenfelter and D. Card, eds., *Handbook of Labor Economics*, Vol. 4B. New York: Elsevier.
- Acemoglu, D., S. Johnson and J.A. Robinson. 2001.** "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91(5): 1369–1401.
- Acemoglu, D., S. Naidu, P. Restrepo and J.A. Robinson. 2019.** "Democracy Does Cause Growth." *Journal of Political Economy* 127(1): 47–100.
- Acemoglu, D., and P. Restrepo. 2018.** "Artificial Intelligence, Automation and Work." NBER Working Paper 24196. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2019. "The Wrong Kind of AI? Artificial Intelligence and the Future of Labor Demand." NBER Working Paper 25682. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Acemoglu, D., and J.A. Robinson. 2012.** *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Publishers.
- Adam, K., and P. Tzamourani. 2016.** "Distributional Consequences of Asset Price Inflation in the Euro Area." *European Economic Review* 89: 172–192.
- Addati, L., U. Cattaneo, V. Esquivel and I. Valarino. 2018.** *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work*. Geneva: International Labour Office.
- Agarwal, A., J.S. Gans and A. Goldfarb. 2019.** "Artificial Intelligence: The Ambiguous Labor Market Impact of Automating Prediction." *Journal of Economic Perspectives* 33(2): 31–50.
- Agarwal, R., and P. Gaule. 2018.** *Invisible Geniuses: Could the Knowledge Frontier Advance Faster?* Washington, DC: International Monetary Fund.
- Agénor, P.R., K. Ozdemir and E. P. Moreira. 2018.** "Gender Gaps in the Labor Market and Economic Growth." Policy Research Working Paper 8661. World Bank, Washington, DC.
- Aghion, P., E. Caroli and C. Garcia-Penalosa. 1999.** "Inequality and Economic Growth: The Perspective of the New Growth Theories." *Journal of Economic Literature* 37(4): 1615–1660.
- Aguilar, G.R., and A. Sumner. 2019.** "Who Are the World's Poor? A New Profile of Global Multidimensional Poverty." Working Paper 499. Center for Global Development, Washington, DC.
- Aiyar, S.S., and C. Ebeke. 2019.** "Inequality of Opportunity, Inequality of Income and Economic Growth." IMF Working Paper 19/34. International Monetary Fund, Washington, DC. www.theoxistheroforareason.com/wp-content/uploads/2019/02/WPIEA2019034.pdf. Accessed 1 August 2019.
- Akcigit, U., and S.T. Ates. 2019.** "What Happened to U.S. Business Dynamism?" NBER Working Paper 25756. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Akmal, M., and L. Pritchett. 2019.** "Learning Equity Requires More than Equality: Learning Goals and Achievement Gaps between the Rich and the Poor in Five Developing Countries." Working Paper 504. Center for Global Development, Washington, DC.
- Alesina, A., and E. La Ferrara. 2000.** "Participation in Heterogeneous Communities." *Quarterly Journal of Economics* 115(3): 847–904.
- Alesina, A., and R. Perotti. 1996.** Income Distribution, Political Instability, and Investment. *European Economic Review* 40(6): 1203–1228.
- Alesina, A., and D. Rodrik. 1994.** "Distributive Politics and Economic Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 109(2): 465–490.
- Alesina, A., S. Stantcheva and E. Teso. 2018.** "Intergenerational Mobility and Preferences for Redistribution." *American Economic Review* 108(2): 521–554.
- Alkire, S., and J. Foster. 2011.** "Counting and Multidimensional Poverty Measurement." *Journal of Public Economics* 95(7): 476–487.
- Allen, S., D. Allen, V.R. Phoenix, G. Le Roux, P.D. Jiménez, A. Simonneau, S. Binet and D. Galop. 2019.** "Atmospheric Transport and Deposition of Microplastics in a Remote Mountain Catchment." *Nature Geoscience* 12(5): 339–344.
- Almeida, J., R.M. Johnson, H.L. Corliss, B.E. Molnar and D. Azrael. 2009.** "Emotional Distress Among LGBT Youth: The Influence of Perceived Discrimination Based on Sexual Orientation." *Journal of Youth and Adolescence* 38(7): 1001–1014.
- Almond, D., and J. Currie. 2011.** "Human Capital Development Before Age Five." In O. Ashenfelter and D. Card, eds., *Handbook of Labor Economics*. Amsterdam: Elsevier.
- Alonso, C., M. Brussevich, M.E. Dabla-Norris, Y. Kinoshita and M.K. Kochhar. 2019.** "Reducing and Redistributing Unpaid Work: Stronger Policies to Support Gender Equality." IMF Working Paper 19/225. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alstadsæter, A., N. Johannesen and G. Zucman. 2018.** "Who Owns the Wealth in Tax Havens?" Macro Evidence and Implications for Global Inequality." *Journal of Public Economics* 162: 89–100.
- . 2019. "Tax Evasion and Inequality." *American Economic Review* 109(6): 2073–2103.
- Alvaredo, F., L. Assouad and T. Piketty. 2018.** "Measuring Inequality in the Middle East 1990–2016: The World's Most Unequal Region?" *Review of Income and Wealth*
- Alvaredo, F., A.B. Atkinson. 2010.** "Colonial Rule, Apartheid and Natural Resources: Top Incomes in South Africa 1903–2007." CEPR Discussion Paper 8155. Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.
- Alvaredo, F., A.B. Atkinson, L. Chancel, T. Piketty, E. Saez and G. Zucman. 2016.** "Distributional National Accounts (DINA) Guidelines: Concepts and Methods Used in the World Wealth and Income Database." WID.world Working Paper 2016/2. World Inequality Database. <http://wid.world/document/dinaguidelines-v1/>. Accessed 10 October 2019.
- Alvaredo, F., A.B. Atkinson, T. Piketty and E. Saez. 2013.** "The Top 1 Percent in International and Historical Perspective." *Journal of Economic Perspectives* 27(3): 3–20.
- Alvaredo, F., L. Chancel, T. Piketty, E. Saez and G. Zucman, eds. 2018.** *World Inequality Report 2018*. Cambridge, MA: Belknap Press.
- Amin, A., A. Kågesten, E. Adebayo and V. Chandra-Mouli. 2018.** "Addressing Gender Socialization and Masculinity Norms among Adolescent Boys: Policy and Programmatic Implications." *Journal of Adolescent Health* 62(3): S3–S5.
- Anand, P. 2017.** "Happiness, Well-Being and Human Development: The Case for Subjective Measures." Background paper for *Human Development Report 2016*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- . 2018. "Recasting Human Development Measures." Occasional Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Anand, P., L. Roope and A. Peichl. 2016.** "Wellbeing Evidence for the Assessment of Progress." IZA Discussion Paper 9840. Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Anand, S., and P. Segal. 2014.** "The Global Distribution of Income." In A.B. Atkinson and F. Bourguignon, eds., *Handbook of Income Distribution*, Vol. 2. New York: Elsevier.
- Anderson, E. 1999.** "What is the Point of Equality?" *Ethics* 109(2): 287–337.
- Anderson, L.R., J.M. Mellor and J. Milyo. 2008.** "Inequality and Public Good Provision: An Experimental Analysis." *Journal of Socio-economics* 37: 1010–1028.

- Aradillas, A. 2018.** "Estudio Sobre el Impacto que Tiene el Poder de Mercado en el Bienestar de los Hogares Mexicanos." In COFECE, Poder de Mercado y Bienestar Social, México.
- Arcand, J.L., E. Berkes and U. Panizza. 2015.** "Too Much Finance?" *Journal of Economic Growth* 20(2): 105–148.
- Ardanaz, M., and C. Scartascini. 2011.** "Why Don't We Tax the Rich? Inequality, Legislative Malapportionment, and Personal Income Taxation around the World." IDB Working Paper 282. Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Arnell, N.W., and S.N. Gosling. 2016.** "The Impacts of Climate Change on River Flood Risk at the Global Scale." *Climatic Change* 134(3): 387–401.
- Arrieta-Ibarra, I., L. Goff, D. Jiménez-Hernández, J. Lanier and E.G. Weyl. 2018.** "Should We Treat Data as Labor? Moving beyond 'Free'." *AEA Papers and Proceedings* 108: 38–42.
- Assa, J. 2012.** "Financialization and Its Consequences: The OECD Experience." *Finance Research* 1(1): 35–39.
- Asseng, S., F. Ewert, P. Martre, R.P. Rötter, D.B. Lobell, D. Cammarano, B.A. Kimball, M.J. Ottman, G.W. Wall, J.W. White and M.P. Reynolds. 2015.** "Rising Temperatures Reduce Global Wheat Production." *Nature Climate Change* 5(2): 143–147.
- Assouad, L. 2017.** "Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon, 2005-2014." WID.world Working Paper 2017/13. World Inequality Database.
- A.T. Kearney. 2019.** "How Will Cultured Meat and Meat Alternatives Disrupt the Agricultural and Food Industry." Chicago, IL. www.atkearney.com/retail/article/?a/how-will-cultured-meat-and-meat-alternatives-disrupt-the-agricultural-and-food-industry. Accessed 15 August 2019.
- Atkin, D., B. Faber and M. Gonzalez-Navarro. 2018.** "Retail Globalization and Household Welfare: Evidence from Mexico." *Journal of Political Economy* 126(1): 1–73.
- Atkinson, A.B. 1970.** "On the Measurement of Inequality." *Journal of Economic Theory* 2: 244–263.
- . 1995. "Capabilities, Exclusion, and the Supply of Goods." Welfare State Programme Discussion Paper 097. Centre for Analysis of Social Exclusion, The London School of Economics and Political Science, London.
- . 2014. "After Piketty?" *British Journal of Sociology* 65(4): 619–638.
- . 2015. *Inequality What Can Be Done?* Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Atkinson, A.B., and A.J. Harrison. 1978.** *Distribution of Personal Wealth in Britain*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Atkinson, A.B., T. Piketty and E. Saez. 2011.** "Top Incomes in the Long Run of History." *Journal of Economic Literature* 49(1): 3–71.
- Auerbach, A.J., K.K. Charles, C.C. Coile, W. Gale, D. Goldman, R. Lee, C.M. Lucas, P.R. Orszag, L.M. Sheiner and B. Tysinger. 2017.** "How the Growing Gap in Life Expectancy May Affect Retirement Benefits and Reforms." *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice* 42(3): 475–499.
- Australian Workplace Gender Equality Agency. 2019.** "International Gender Equality Reporting Schemes." Australian Government, Canberra. www.wgea.gov.au/data/wgea-research/international-gender-equality-reporting-schemes. Accessed 9 October 2019.
- Autor, D. 2014.** "Polanyi's Paradox and the Shape of Employment Growth." NBER Working Paper 20485. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w20485.pdf. Accessed 16 September 2019.
- . 2019. "Work of the Past, Work of the Future." NBER Working Paper 25588. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w25588.pdf?sy=588. Accessed 16 September 2019.
- Autor, D., D. Dorn, L.F. Katz, C. Patterson and J. Van Reenen. 2017.** "The Fall of the Labor Share and the Rise of Superstar Firms." NBER Working Paper 23396. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Autor, D., L. Katz and M. Kearney. 2006.** "The Polarization of the U.S. Labor Market." *American Economic Review* 96(2): 189–194.
- Autor, D.H., F. Levy and R.J. Murnane. 2003.** "The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration." *Quarterly Journal of Economics* 118(4): 1279–1333.
- Autor, D., and A. Salomons. 2017.** "Does Productivity Growth Threaten Employment?" Paper presented at the ECB Forum on Central Banking, 26–28 June, Sintra, Portugal. www.ecbforum.eu/uploads/originals/2017/speakers/papers/D_Autor_A_Salomons_Does_productivity_growth_threaten_employment_Final_Draft_20170619.pdf. Accessed 24 October 2019.
- Avent, R. 2016.** *The Wealth of Humans: Work, Power, and Status in the Twenty-First Century*. New York: St. Martin's Press.
- Azevedo, J.P., G. Inchauste and V. Sanfelice. 2013.** "Decomposing the Recent Inequality Decline in Latin America." Policy Research Working Paper 6715. World Bank, Washington, DC.
- Azevedo, J.P., G. Inchauste, S. Olivieri, J. Saavedra and H. Winkler. 2013.** "Is Labor Income Responsible for Poverty Reduction? A Decomposition Approach." Policy Research Working Paper 6414. World Bank, Washington, DC.
- Babones, S.J. 2008.** "Income Inequality and Population Health: Correlation and Causality." *Social Science & Medicine* 66(7): 1614–1626.
- Baird, S.J., E. Chirwa, J. De Hoop and B. Özler. 2013.** "Girl Power: Cash Transfers and Adolescent Welfare: Evidence from a Cluster-Randomized Experiment in Malawi." NBER Working Paper 19479. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baird, S.J., C. McIntosh and B. Özler. 2016.** "When the Money Runs Out: Do Cash Transfers Have Sustained Effects on Human Capital Accumulation?" Policy Research Working Paper 7901. World Bank, Washington, DC.
- Baker, D., A. Jayadev and J. Stiglitz. 2017.** "Innovation, Intellectual Property, and Development: A Better Set of Approaches for the 21st Century." AccessIBSA: Innovation & Access to Medicines in India, Brazil & South Africa.
- Baker, M., J. Currie and H. Schwandt. 2017.** "Mortality Inequality in Canada and the US: Divergent or Convergent Trends?" National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baland, J.M., P. Bardhan and S. Bowles. 2007.** *Inequality, cooperation and environmental sustainability*. Princeton, NJ: Princeton University Press, and New York: Russell Sage Foundation.
- Bandura, A. 2003.** "Social Cognitive Theory for Personal and Social Change by Enabling Media." In A. Singhal, M. Cody, E. Rogers and M. Sabido, eds., *Entertainment-Education and Social Change: History, Research, and Practice*. London: Routledge.
- Banerjee, A.V., and E. Duflo. 2003.** "Inequality and Growth: What Can the Data Say?" *Journal of Economic Growth* 8(3): 267–299.
- . 2011. *Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty*. New York: Public Affairs.
- Banerjee, A.V., and A.F. Newman. 1998.** "Information, the Dual Economy, and Development." *Review of Economic Studies* 65(4): 631–653.
- Bardhan, P. 2000.** "Irrigation and Cooperation: an Empirical Analysis of 48 Irrigation Communities in South India." *Economic Development and Cultural Change* 48(4): 847–865.
- Barkai, S. 2016.** "Declining Labor and Capital Shares." New Working Paper 2. Stigler Center for the Study of the Economy and the State, Chicago, IL.
- Barker, G., M. Greene, E.G. Siegel, M. Nascimento, M. Segundo, C. Ricardo, J.G. Figueroa, J. Franzoni, J. Redpath, R. Morrell, R. Jewkes, D. Peacock, F. Aguayo, M. Sadler, A. Das, S.K. Singh, A. Pawar and P. Pawlak. 2016.** *What Men Have to Do with It: Public Policies to Promote Gender Equality*. Rio de Janeiro, Brazil: Instituto Promundo, and Washington, DC: International Center for Research on Women.
- Barnosky, A.D., N. Matzke, S. Tomiya, G.O. Wogan, B. Swartz, T.B. Quental, C. Marshall, J.L. McGuire, E.L. Lindsey, K.C. Maguire and B. Mersey. 2011.** "Has the Earth's Sixth Mass Extinction Already Arrived?" *Nature* 471(7336): 51–57.
- Barro, R.J. 2008.** "Inequality and Growth Revisited." ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration 11. Asian Development Bank, Manila. www.econstor.eu/bitstream/10419/109529/1/wp-011.pdf. Accessed 1 August 2019.
- Bassett, T.J., and C. Fogelman. 2013.** "Déjà Vu or Something New? The Adaptation Concept in the Climate Change Literature." *Geoforum* 48: 42–53.
- Basu, S. 2019a.** "Are Price-Cost Markups Rising in the United States? A Discussion of the Evidence." NBER Working Paper 26057. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Basu, K. 2019b.** "New Technology and Increasing Returns: The End of the Antitrust Century?" IZA Policy Paper 146. Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Basu, K., A. Caspi and R. Hockett. 2019.** "The Law and Economics of Markets with Digital Platforms." Unpublished manuscript.
- Basu, K., and L.-F. Lopez-Calva. 2011.** "Functionings and Capabilities." In K.J. Arrow, A. Sen and K. Suzumura, eds., *Handbook of Social Choice and Welfare*, Vol. 2. New York: North Holland.
- Basu, A., N. Chau and R. Kanbur. 2015.** "Contractual Dualism, Market Power and Informality." *Economic Journal* 125(589): 1534–1573.

- Battisti, D.S., and R.L. Naylor. 2009.** "Historical Warnings of Future Food Insecurity with Unprecedented Seasonal Heat." *Science* 323(5911): 240–244.
- Baymul, C., and K. Sen. 2018.** "Was Kuznets Right? New Evidence on the Relationship between Structural Transformation and Inequality." Working Paper 2018-027. University of Manchester Global Development Institute, Manchester, UK. <http://hummedia.manchester.ac.uk/institutes/gdi/publications/workingpapers/GDI/gdi-working-paper-2018027-baymul-sen.pdf>. Accessed 6 August 2019.
- Bayoumi, M.T., and J. Barkema. 2019.** "Stranded! How Rising Inequality Suppressed US Migration and Hurt Those Left Behind." IMF Working Paper 19/122. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/06/03/Stranded-How-Rising-Inequality-Suppressed-US-Migration-and-Hurt-Those-Left-Behind-46824. Accessed 5 August 2019.
- Beck, T., A. Demirgüç-Kunt and R. Levine. 2007.** "Finance, Inequality and the Poor." *Journal of Economic Growth* 12(1): 27–49.
- Belluz, J. 2015.** "Nobel Winner Angus Deaton Talks about the Surprising Study on White Mortality He Just Co-Author." *Vox*, 7 November.
- Bennett, M.K. 1941.** "Wheat in National Diets." *Wheat Studies* 18(1388-2016-116736): 37–76.
- Berger, A., C. Brown, C. Kousky and R. Zeckhauser. 2011.** "The Challenge of Degraded Environments: How Common Biases Impair Effective Policy." *Risk Analysis* 31(9): 1423–33.
- Berger, T., and C. Frey. 2016.** "Structural Transformation in the OECD: Digitalisation, Deindustrialisation and the Future of Work." OECD Social, Employment and Migration Working Paper 193. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Berger-Schmitt, R. 2000.** "Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Measurement." EuReporting Working Paper 14. Zentrum für Umfrage, Methoden und Analysen, Mannheim, Germany. www.gesis.org/fileadmin/upload/dienstleistung/daten/soz_indikatoren/eusi/paper14.pdf. Accessed 1 August 2019.
- Bernardi, F. 2014.** "Compensatory Advantage as a Mechanism of Educational Inequality: A Regression Discontinuity Based on Month of Birth." *Sociology of Education* 87(2): 74–88.
- Bernardi, F., and G. Ballarino, eds. 2016.** *Education, Occupation and Social Origin: A Comparative Analysis of the Transmission of Socio-Economic Inequalities*. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.
- Bernardi, F., and H.C. Boado. 2013.** "Previous School Results and Social Background: Compensation and Imperfect Information in Educational Transitions." *European Sociological Review* 30(2): 207–217.
- Bernardi, F., and I. Plavgo. Forthcoming.** "Education as an Equalizer for Human Development?" Background Paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Berthe, A., and L. Elie. 2015.** "Mechanisms Explaining the Impact of Economic Inequality on Environmental Deterioration." *Ecological Economics* 116(C): 191–200.
- Besley, T. 2017.** "Aspirations and the Political Economy of Inequality." *Oxford Economic Papers* 69(1): 1–35.
- Bessen, J., and M. Meurer. 2014.** "The Direct Costs from NPE Disputes." *Cornell Law Review* 99(2): 387–424.
- Betkowski, B. 2018.** "How Drones Could Improve Crop Damage Estimates." *Phys.org*, 27 April. <https://phys.org/news/2018-04-drones-crop.html>. Accessed 13 April 2019.
- Bezemer, D., M. Grydaki and L. Zhang. 2016.** "More Mortgages, Lower Growth?" *Economic Inquiry* 54(1): 652–674.
- Bezemer, D., J. Ryan-Collins, F. van Lerven and L. Zhang. 2018.** "Credit Where it's Due: A Historical, Theoretical and Empirical Review of Credit Guidance Policies in the 20th Century." Working Paper 2018-11. University College of London, Institute for Innovation and Public Purpose, London.
- Bezemer, D., and A. Samarina. 2016.** "Debt Shift, Financial Development and Income Inequality in Europe." SOM Research Reports 16020-GEM. University of Groningen, SOM Research School, The Netherlands.
- Bhaskar, V., A. Manning and T. To. 2002.** "Oligopsony and Monopsonistic Competition in Labor Markets." *Journal of Economic Perspectives* 16(2): 155–174.
- Bhorat, H., R. Kanbur and B. Stanwix. 2017.** "Minimum Wages in Sub-Saharan Africa: A Primer." *World Bank Research Observer* 32(1): 21–74.
- Bhorat, H., K. Lilenstein, M. Oosthuizen and A. Thornton. 2019.** "The Rise of the 'Missing Middle' in an Emerging Economy: The Case of South Africa." Paper presented at the Centre for the Study of African Economies Conference, 17–19 March, Oxford, UK.
- Bhorat, H., M. Oosthuizen, K. Lilenstein and A. Thornton. 2019.** "The Rise of the 'Missing Middle' in an Emerging Economy: The Case of South Africa." University of Cape Town, Development Policy Research Unit, Cape Town, South Africa.
- Bian, L., S.J. Leslie and A. Cimpian. 2017.** "Gender Stereotypes about Intellectual Ability Emerge Early and Influence Children's Interests." *Science* 355(6323): 389–391.
- Bicchieri, C. 2006.** *The Grammar of Society: The Nature and Dynamics of Social Norms*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Biernat, M., and A.K. Sesko. 2013.** "Evaluating the Contributions of Members of Mixed-Sex Work Teams: Race and Gender Matter." *Journal of Experimental Social Psychology* 49(3): 471–476.
- Bill & Melinda Gates Foundation. 2019.** *Examining Inequality: How Geography and Gender Stack the Deck for (or against) You*. Seattle, WA.
- Bircan, Ç., T. Brück and M. Vothknecht. 2017.** "Violent Conflict and Inequality." *Oxford Development Studies* 45(2): 125–144.
- Birdsall, N., D. Ross and R. Sabot. 1995.** "Inequality and Growth Reconsidered: Lessons from East Asia." *World Bank Economic Review* 9(3): 477–508.
- Bixby Center for Population Health and Sustainability. 2014.** "Ethiopia: CBD of Injectable Contraceptives Scaling Up Community-Based Distribution of Injectable Contraceptives in Tigray, Ethiopia." Berkeley, CA.
- Björkenstam, E., S. Cheng, B. Burström, A.R. Pebley, C. Björkenstam and K. Kosidou. 2017.** "Association between Income Trajectories in Childhood and Psychiatric Disorder: A Swedish Population-Based Study." *Journal of Epidemiology and Community Health* 71(7): 648–654.
- Black, M.M., S.P. Walker, L.C. Fernald, C.T. Andersen, A.M. DiGirolamo, C. Lu, C., D.C. McCoy, G. Fink, Y.R. Shawar, J. Shiffman and A.E. Devercelli. 2017.** "Early Childhood Development Coming of Age: Science Through the Life Course." *The Lancet* 389(10064): 77–90.
- Black, S.E., and P.J. Devereux. 2011.** "Recent Developments in Intergenerational Mobility." In O. Ashenfelter and D. Card, eds., *Handbook of Labor Economics*. Amsterdam: Elsevier.
- Black, S.E., P.J. Devereux, P. Lundborg and K. Majlesi. 2019.** "Poor Little Rich Kids? The Role of Nature versus Nurture in Wealth and Other Economic Outcomes and Behaviors." NBER Working Paper 21409. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Blanchet, T., and L. Chancel. 2016.** "National Accounts Series Methodology." WID.world Working Paper 2016/1. World Inequality Database. <http://wid.world/document/1676/>. Accessed 10 October 2019.
- Blanchet, T., L. Chancel and A. Gethin. 2019.** "How Unequal Is Europe? Evidence from Distributional National Accounts, 1980-2017." WID.world Working Paper 2019/06. World Inequality Database.
- Block, S.A., L. Kiess, P. Webb, S. Kosen, R. Moench-Pfanner, M.W. Bloem and C.P. Timmer. 2004.** "Macro Shocks and Micro Outcomes: Child Nutrition during Indonesia's Crisis." *Economics & Human Biology* 2(1): 21–44.
- Blossfeld, H.P., S. Buchholz, J. Skopek and M. Triventi, eds. 2016.** *Models of Secondary Education and Social Inequality: An International Comparison*. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.
- Blossfeld, H.P., N. Kulic, J. Skopek and M. Triventi, eds. 2017.** *Childcare, Early Education and Social Inequality: An International Perspective*. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.
- Blum, R.W., and W.H. Gates, Sr. 2015.** *Girlhood Not Motherhood: Preventing Adolescent Pregnancy*. New York: United Nations Population Fund.
- Blundell, R., R. Joyce, A.N. Keiller and J.P. Ziliak. 2018.** "Income Inequality and the Labour Market in Britain and the US." *Journal of Public Economics* 162: 48–62.
- Blundell, R., R. Joyce, A. Norris and J. Ziliak. 2018.** "Income Inequality and the Labour Market in Britain and the US." *Journal of Public Economics* 162: 48–62.
- Boillat, S., J.D. Gerber, C. Oberlack, J.G. Zaehring, C.I. Speranza and S. Rist. 2018.** "Distant Interactions, Power, and Environmental Justice in Protected Area Governance: A Telecoupling Perspective." *Sustainability* 10(11): 3954.
- Boldrin, M., and D. Levine. 2013.** "The Case against Patents." *Journal of Economic Perspectives* 27(1): 3–22.
- Bolch, K.B., L. Ceriani and L.F. Lopez-Calva. 2017.** "Arithmetics and Politics of Domestic Resource Mobilization." Policy Research Working Paper 8029. World Bank, Washington, DC.
- Bolt, J., R. Inklaar, H. de Jong and J.L. van Zanden. 2018.** Maddison Project Database, version 2018. University of Groningen, Maddison Project, Groningen, the Netherlands.

- Bolton, P., T. Santos and J.A. Scheinkman. 2016.** "Cream-Skimming in Financial Markets." *Journal of Finance* 71(2): 709–736.
- Borrell-Porta, M., J. Costa-Font and J. Philipp. 2018.** "The 'Mighty Girl' Effect: Does Parenting Daughters Alter Attitudes towards Gender Norms?" *Oxford Economic Papers* 71(1): 25–46.
- Bouguen, A., Y. Huang, M. Kremer and E. Miguel. 2018.** "Using RCTs to Estimate Long-Run Impacts in Development Economics." NBER Working Paper 25356. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bouis, H.E., P. Eozenou and A. Rahman. 2011.** "Food Prices, Household Income, and Resource Allocation: Socioeconomic Perspectives on their Effects on Dietary Quality and Nutritional Status." *Food and Nutrition Bulletin* 32(1_suppl1): S14–S23.
- Boulamwini, J., and T. Geburu. 2018.** "Gender Shades: Intersectional Accuracy Disparities in Commercial Gender Classification." *Proceedings of Machine Learning Research* 81: 1–15.
- Bourguignon, F. 2003.** "The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity across Countries and Time Periods." Working Paper. World Bank, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/503161468780002293/pdf/28104.pdf>. Accessed 1 August 2019.
- . **2015a.** "Appraising Income Inequality Databases in Latin America." *Journal of Economic Inequality* 13: 557–578.
- . **2015b.** "Revisiting the Debate on Inequality and Economic Development." *Revue d'économie politique* 125(5): 633–663.
- Bourguignon F., and C. Morrisson. 1998.** "Inequality and Development: The Role of Dualism." *Journal of Development Economics* 57: 233–257.
- . **2002.** "Inequality among World Citizens: 1820–1992." *American Economic Review* 92(4): 727–744.
- Bowles, S., C.M. Fong, H. Gintis and U. Pagano. 2012.** *The New Economics of Inequality and Redistribution*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Bradbury, B., M. Corak, J. Waldfogel and E. Washbrook. 2015.** *Too Many Children Left Behind: The US Achievement Gap in Comparative Perspective*. New York: Russell Sage Foundation.
- Bradsher, K., and K. Bennhold. 2019.** "World Leaders at Davos Call for Global Rules on Tech." *New York Times*, 23 January. www.nytimes.com/2019/01/23/technology/world-economic-forum-data-controls.html. Accessed 19 August 2019.
- Bragg, F., M.V. Holmes, A. Iona, Y. Guo, H. Du, Y. Chen, Z. Bian, L. Yang, W. Herrington and D. Bennett. 2017.** "Association between Diabetes and Cause-Specific Mortality in Rural and Urban Areas of China." *Journal of the American Medical Association* 317(3): 280–289.
- Branstetter, L.G., B. Glennon and J.B. Jensen. 2019.** "The Rise of Global Innovation by US Multinationals Poses Risks and Opportunities." PIIE Policy Brief. Peterson Institute for International Economics, Washington DC.
- Braveman P., and L. Gottlieb. 2014.** "The Social Determinants of Health: It's Time to Consider the Causes of the Causes." *Public Health Reports* 129(Suppl 2): 19–31.
- Brei, M., G. Ferri and L. Gambacorta. 2018.** "Financial Structure and Income Inequality." BIS Working Paper 756. Bank of International Settlements, Basel, Switzerland.
- Broadband Commission for Digital Development Working Group on Broadband and Gender. 2015.** *Cyber Violence against Women and Girls: A Worldwide Wake Up Call*. Geneva: International Telecommunications Union, and Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- . **2019.** "The State of Broadband: Broadband as a Foundation for Sustainable Development." Geneva: International Telecommunications Union, and Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/pol/S-POL-BROADBAND.20-2019-PDF-E.pdf. Accessed 14 October 2019.
- Brody, A., J. Demetriades and E. Esplen. 2008.** "Gender and Climate Change: Mapping the Linkages: A Scoping Study on Knowledge and Gaps." University of Sussex, Institute of Development Studies, Brighton, UK.
- Brønnum-Hansen, H. 2017.** "Socially Disparate Trends in Lifespan Variation: A Trend Study on Income and Mortality Based on Nationwide Danish Register Data." *BMJ Open* 7(5): e014489.
- Broockman, D., and J. Kalla. 2016.** "Durably Reducing Transphobia: A Field Experiment on Door-to-door Canvassing." *Science* 352(6282): 220–224.
- Brooks, W. J., J.P. Kaboski, Y.A. Li and W. Qian. 2019.** "Exploitation of Labor? Classical Monopsony Power and Labor's Share." NBER Working Paper 25660. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Brown, C., M. Ravallion and D. Van de Walle. 2017.** "Are Poor Individuals Mainly Found in Poor Households? Evidence Using Nutrition Data for Africa." NBER Working Paper 24047. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bruckner, M., M. LaFleur and I. Pitterle. 2017.** "Frontier Issues: The Impact of the Technological Revolution on Labour Markets and Income Distribution." United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.
- Bulle, R.J. 2018.** "The Climate Lobby: a Sectoral Analysis of Lobbying Spending on Climate Change in the USA, 2000 to 2016." *Climatic Change* 149: 289–303.
- Brunori, P., F.H.G. Ferreira and V. Peragine. 2013.** "Inequality of Opportunity, Income Inequality and Economic Mobility: Some International Comparisons." IZA Working Paper. Institute for the Study of Labor, Bonn, Germany. <http://anon-ftp.iza.org/dp7155.pdf>. Accessed 12 September 2019.
- Bruns, B., and J. Luque. 2015.** *Great Teachers: How to Raise Student Learning in Latin America and the Caribbean*. Washington, DC: World Bank.
- Brunwasser, M. 2019.** "Comforting the Afflicted and Afflicting the Comfortable: The Impact of Investigative Journalism on Inequality." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Brussevich, M., E. Dabla-Norris and S. Khalid. 2019.** "Is Technology Widening the Gender Gap? Automation and the Future of Female Employment." IMF Working Paper WP/19/91. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Brynjolfsson, E., T. Mitchell and D. Rock. 2018.** "What Can Machines Learn and What Does It Mean for Occupations and the Economy?" *AEA Papers and Proceedings* 108: 43–47.
- Bublitz, E. 2016.** "Perceptions of Inequality Survey 2015/2016." Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, Germany.
- Buchan, I.E., E. Kontopantelis, M. Sperrin, T. Chandola and T. Doran. 2017.** "North-South Disparities in English Mortality 1965–2015: Longitudinal Population Study." *Journal of Epidemiology and Community Health* 71(9): 928–936.
- Bullard, R.D. 1983.** "Solid Waste Sites and the Black Houston Community." *Sociological Inquiry* 53(2–3): 273–288.
- . **1990.** *Dumping in Dixie: Race, Class, and Environmental Quality*. New York, NY: Routledge.
- Burke, M., W.M. Davis and N.S. Diffenbaugh. 2018.** "Large Potential Reduction in Economic Damages under UN Mitigation Targets." *Nature* 557(7706): 549–553.
- Burke, M., and V. Tanutama. 2019.** "Climatic Constraints on Aggregate Economic Output." NBER Working Paper 25779. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w25779.pdf. Accessed 8 August 2019.
- Burton, R.J. 2019.** "The Potential Impact of Synthetic Animal Protein on Livestock Production: The New 'War Against Agriculture'?" *Journal of Rural Studies* 68: 33–45.
- Busso, M., and S. Galiani. 2019.** "The Causal Effect of Competition on Prices and Quality: Evidence from a Field Experiment." *American Economic Journal: Applied Economics*, 11 (1): 33–56.
- Bussolo, M., D. Checchi and V. Peragine. 2019.** "Long-Term Evolution of Inequality of Opportunity." Policy Research Working Paper 8700. World Bank, Washington, DC.
- Butera, S. 2019.** "Rwandan Central Bank Studying Ways of Issuing Digital Currency." BNN Bloomberg, 22 August. www.bnnbloomberg.ca/rwandan-central-bank-studying-ways-of-issuing-digital-currency-1.1305321. Accessed 6 October 2019.
- Butler, J. 2019.** "Judith Butler: The Backlash against 'Gender Ideology' Must Stop." *New Statesman America*, 21 January. www.newstatesman.com/2019/01/judith-butler-backlash-against-gender-ideology-must-stop. Accessed 19 August 2019.
- Buttrick, N.R., and S. Oishi. 2017.** "The Psychological Consequences of Income Inequality." *Social and Personality Psychology Compass* 11(3): 12304.
- Byers, E., M. Gidden, D. Leclere, P. Burek, K. Ebi, P. Greve, D. Grey and P. Havlik. 2018.** "Global Exposure and Vulnerability to Multi-Sector Development and Climate Change Hotspots." *Environmental Research Letters* 13(5).
- Cai, Y., K.L. Judd, T.M. Lenton, T.S. Lontzek and D. Narita. 2015.** "Environmental Tipping Points Significantly Affect the Cost-Benefit Assessment of Climate Policies." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(15): 4606–4611.
- Cai, Y., K.L. Judd and T.S. Lontzek. 2013.** "The Social Cost of Stochastic and Irreversible Climate Change." NBER Working Paper 18704. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w18704.pdf. Accessed 24 October 2019.

- Cakal, H., M. Hewstone, G. Schwär and A. Heath.** 2011. "An Investigation of the Social Identity Model of Collective Action and the 'Sedative' Effect of Intergroup Contact among Black and White Students in South Africa." *British Journal of Social Psychology* 50: 606–627.
- Caliskan, A., J.J. Bryson and A. Narayanan.** 2017. "Semantics Derived Automatically from Language Corpora Contain Human-Like Biases." *Science* 356(6334): 183–186.
- Campbell, B.M., D.J. Beare, E.M. Bennett, J.M. Hall-Spencer, J.S. I. Ingram, F. Jaramillo, R. Ortiz, N. Ramankutty, J.A. Sayer and D. Shindell.** 2017. "Agriculture Production as a Major Driver of the Earth System Exceeding Planetary Boundaries." *Ecology and Society* 22(4): 8.
- Caprioli, M.** 2005. "Primed for Violence: The Role of Gender Inequality in Predicting Internal Conflict." *International Studies Quarterly* 49(2): 161–178.
- Cardona, O.D., M.K. van Aalst, J. Birkmann, M. Fordham, G. McGregor, R. Perez, R.S. Pulwarty, E.L.F. Schipper and B.T. Sinh.** 2012. "Determinants of Risk: Exposure and Vulnerability." In C.B. Field, V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.-K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor and P.M. Midgley, eds., *A Special Report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Cariboni, D.** 2014. "Colombia Rice Growers Saved from Ruin after Being Told Not to Plant Their Crop." *The Guardian*, 30 September. www.theguardian.com/global-development/2014/sep/30/colombia-rice-growers-climate-change. Accessed 15 August 2019.
- Carleton, T.A., and S.M. Hsiang.** 2016. "Social and Economic Impacts of Climate." *Science* 353(6304).
- Caron, J., and T. Fally.** 2018. "Per Capita Income, Consumption Patterns, and CO2 Emissions." NBER Working Paper 24923. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA
- Carr, M., and E.E. Wiemers.** 2016. "The Decline in Lifetime Earnings Mobility in the US: Evidence from Survey-Linked Administrative Data." Washington Center for Equitable Growth, Washington, DC. www.sole-jole.org/16399.pdf. Accessed 16 August 2019.
- Carroll, A.E., and T.S. Doherty.** 2019. "Meat Consumption and Health: Food For Thought." *Annals of Internal Medicine*, 1 October.
- Case, A., and A. Deaton.** 2017. "Mortality and Morbidity in the 21st Century." *Brookings Papers on Economic Activity*: 397–476.
- Case, A., and C. Paxson.** 2008. "Height, Health, and Cognitive Function at Older Ages." *American Economic Review* 98(2): 463–467.
- . 2010. "Causes and Consequences of Early-Life Health." *Demography* 47(1): S65–S85.
- Cattaneo, C., and G. Peri.** 2016. "The Migration Response to Increasing Temperatures." *Journal of Development Economics* 122: 127–146.
- Ceballos, G., P.R. Ehrlich, A.D. Barnosky, A. Garcia, R.M. Pringle and T.M. Palmer.** 2015. "Accelerated Modern Human-Induced Species Losses: Entering the Sixth Mass Extinction." *Science Advances* 1(5).
- Ceballos, G., P.R. Ehrlich and R. Dirzo.** 2017. "Biological Annihilation via the Ongoing Sixth Mass Extinction Signaled by Vertebrate Population Losses and Declines." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(30): E6089–E6096.
- Ceballos, G., A. Garcia and P.R. Ehrlich.** 2010. "The Sixth Extinction Crisis: Loss of Animal Populations and Species." *Journal of Cosmology* 8: 1821–1831.
- Cederman, L.E., K.S. Gleditsch and H. Buhaug.** 2013. *Inequality, Grievances, and Civil War*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Cefai, C., P.A. Bartolo, V. Cavioni and P. Downes.** 2018. "Strengthening Social and Emotional Education as a Core Curricular Area across the EU. A Review of the International Evidence." NESET II Report. Publications Office of the European Union, Luxembourg. <https://boa.unimib.it/retrieve/handle/10281/188490/268947/Strengthening-Social-and-Emotional-Education.pdf>. Accessed 30 July 2019.
- Cerra, V., and S.C. Saxena.** 2008. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 98(1): 439–457.
- Chacaltana, J., V. Leung and M. Lee.** 2018. "New Technologies and the Transition to Formality: The Trend towards E-formality." ILO Employment Working Paper 247. International Labour Office, Geneva.
- Chadwick, A.** 2017. *The Hybrid Media System: Politics and Power*, 2nd ed. New York: Oxford University Press.
- Chadwick, L., and G. Solon.** 2002. "Intergenerational Income Mobility among Daughters." *American Economic Review* 92(1): 335–344.
- Chaigneau, T., and K. Brown.** 2016. "Challenging the Win-Win Discourse on Conservation and Development: Analyzing Support for Marine Protected Areas." *Ecology and Society* 21(1): 36.
- Challinor, A.J., A.K. Koehler, J. Ramirez-Villegas, S. Whitfield and B. Das.** 2016. "Current Warming Will Reduce Yields Unless Maize Breeding and Seed Systems Adapt Immediately." *Nature Climate Change* 6(10): 954–958.
- Chamorro-Premuzic, T.** 2013. "Why Do So Many Incompetent Men Become Leaders?" *Harvard Business Review*, 22 August.
- Chancel, L.** 2017. *Insoutenables inégalités : Pour une justice sociale et environnementale*. Paris: Les Petits Matins.
- Chancel, L., R. Clarke and A. Gethin.** 2017. "World Inequality Report 2018 Technical Notes for Figures and Tables." WID.world Technical Note 2017/8. World Inequality Database. <http://wid.world/static/technical-notes-for-figures-and-tables.pdf>. Accessed 10 October 2019.
- Chancel, L., D. Cogneau, A. Gethin and A. Myczkowski.** 2019. "Income Inequality in Africa, 1990-2017." WID.world Issue Brief 2019/6. World Inequality Database.
- Chancel, L., and L. Czajka.** 2017. "Estimating the Regional Distribution of Income in Sub-Saharan Africa." WID.world Technical Note 2017/6. World Inequality Database.
- Chancel, L., A. Hough and T. Voituriez.** 2018. "Reducing Inequalities within Countries: Assessing the Potential of the Sustainable Development Goals." *Global Policy* 9(1): 5–16.
- Chancel, L., and T. Piketty.** 2015. "Carbon and Inequality: from Kyoto to Paris: Trends in the Global Inequality of Carbon Emissions (1998-2013) & Prospects for an Equitable Adaptation Fund." Working Paper 2015/7. World Inequality Lab, Paris. <https://wid.world/document/chancel-l-piketty-t-carbon-and-inequality-from-kyoto-to-paris-wid-world-working-paper-2015-7/>. Accessed 9 August 2019.
- . 2017. "Indian Income Inequality, 1922-2015: From British Raj to Billionaire Raj?" WID.world Working Paper 2017/11. World Inequality Database.
- Chandra-Mouli, V., A.V. Camacho and P.A. Michaud.** 2013. "WHO Guidelines on Preventing Early Pregnancy and Poor Reproductive Outcomes among Adolescents in Developing Countries." *Journal of Adolescent Health* 52(5): 517–522.
- Charles, A.** 2012. "Identity, Norms, and Ideals." In *Exchange Entitlement Mapping: Theories and Evidence*. Perspectives from Social Economics. New York: Palgrave Macmillan.
- Chau, N.H., and R. Kanbur.** 2018. "Employer Power, Labor Saving Technical Change, and Inequality." CEPR Discussion Paper DP12925. Centre for Economic Policy Research, London.
- Chemouni, B.** 2018. "The Political Path to Universal Health Coverage: Power, Ideas and Community-Based Health Insurance in Rwanda." *World Development* 106: 87–98.
- Chen, M.** 2019. "Informality and Inequality: In a Globalized and Urbanized World." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Chen, P., L. Karabarbounis and B. Neiman.** 2017. "The Global Rise of Corporate Saving." *Journal of Monetary Economics* 89: 1–19.
- Chen, Y., P. Persson and M. Polyakova.** 2019. "The Roots of Health Inequality and the Value of Intra-Family Expertise." Working Paper 25618. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w25618.pdf. Accessed 1 August 2019.
- Chenery, H., M.S. Ahluwalia, J.H. Duloy, C.L.G. Bell and R. Jolly.** 1974. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Cheng, S., B. Chauhan and S. Chintala.** 2019. "The Rise of Programming and the Stalled Gender Revolution." *Sociological Science* 6: 321–351.
- Chetty, R., N. Hendren and L.F. Katz.** 2016. "The Effects of Exposure to Better Neighborhoods on Children: New Evidence from the Moving to Opportunity Experiment." *American Economic Review* 106(4): 855–902.
- Chetty, R., N. Hendren, P. Kline, E. Saez and N. Turner.** 2014. "Is the United States Still a Land of Opportunity? Recent Trends in Intergenerational Mobility." *American Economic Review* 104(5): 141–147.
- Chetty, R., M. Stepner, S. Abraham, S. Lin, B. Scuderi, N. Turner, A. Bergeron and D. Cutler.** 2016. "The Association between Income and Life Expectancy in the United States, 2001-2014." *Journal of the American Medical Association* 315(16): 1750–1766.
- Chevalier, A., and G. Lanot.** 2001. "The Relative Effect of Family and Financial Characteristics on Educational Achievement." Centre for the Economics of Education, London School of Economics and Political Science, London.

- Chiam, Z., S. Duffy and M.G. Gil. 2017.** *Trans Legal Mapping Report 2017: Recognition before the Law*. Geneva: International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex Association.
- Choy, C.A., B.H. Robison, T.O. Gagne, B. Erwin, E. Firl, R.U. Halden, J.A. Hamilton, K. Katija, S.E. Lisin, C. Rolsky and K.S. Van Houtan. 2019.** "The Vertical Distribution and Biological Transport of Marine Microplastics across the Epipelagic and Mesopelagic Water Column." *Scientific Reports* 9(1).
- Christiansen, C.O., and S.L.B. Jensen, eds. 2019.** *Histories of Global Inequality: New Perspectives*. New York: Palgrave Macmillan.
- Cialdini, R.B., C.A. Kallgren and R.R. Reno. 1991.** "A Focus Theory of Normative Conduct: A Theoretical Refinement and Reevaluation of the Role of Norms in Human Behavior." *Advances in Experimental Social Psychology* 24: 201–234.
- Cingano, F. 2014.** "Trends in Income Inequality and Its Impact on Economic Growth." OECD Social, Employment and Migration Working Paper 163. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris. www.oecd.org/els/soc/trends-in-income-inequality-and-its-impact-on-economic-growth-SEM-WP163.pdf. Accessed 23 August 2019.
- Cislaghi, B., K. Manji and L. Heise. 2018.** *Social Norms and Gender-Related Harmful Practices: What Assistance from the Theory to the Practice?* Learning Report 02. London: London School of Hygiene & Tropical Medicine.
- Clarke, D.J., and S. Dercon. 2016.** *Dull Disasters? How Planning Ahead Will Make a Difference*. New Delhi: SAGE Publications.
- Clarke, G., L. Xu and H-F. Zou. 2006.** "Finance and Income Inequality: What Do the Data Tell Us?" *Southern Economic Journal* 72(3): 578–596.
- Clayton, K., S. Blair, J.A. Busam, S. Forstner, J. Glance, G. Green, A. Kawata and others. Forthcoming.** "Real Solutions for Fake News? Measuring the Effectiveness of General Warnings and Fact-Check Tags in Reducing Belief in False Stories on Social Media." *Political Behavior*.
- Coady, D. 2018.** "Creating Fiscal Space." *Finance and Development* 55(4): 24–27.
- Coady, D., D. D'Angelo and B. Evans. 2019.** "Fiscal Redistribution and Social Welfare." IMF Working Paper WP/19/51. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Coady, D., and A. Dizioli. 2018.** "Income Inequality and Education Revisited: Persistence, Endogeneity and Heterogeneity." *Applied Economics* 50(2): 1–15.
- Coady, D., and D. Prady. 2018.** "Universal Basic Income in Developing Countries: Issues, Options and Illustrations for India." IMF Working Paper WP/18/174. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cohen, J., R. Desai and H. Kharas. 2019.** "Spatial Targeting of Poverty Hotspots." In H. Kharas, J. McArthur and I. Ohno, eds., *Leave No One Behind: Time for Specifics on the Sustainable Development Goals*. Washington, DC: The Brookings Institution.
- Cohen, G., J.T. Jalles, P. Loungani and R. Marto. 2018.** "The Long-Run Decoupling of Emissions and Output: Evidence from the Largest Emitters." IMF Working Paper. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cole, M.J., R.M. Bailey, J.D. Cullis and M.G. New. 2018.** "Spatial Inequality in Water Access and Water Use in South Africa." *Water Policy* 20(1): 37–52.
- Collier, P., and A. Hoeffler. 1998.** "On Economic Causes of Civil War." *Oxford Economic Papers* 50(4): 563–573.
- Conceição, P. 2019a.** "Fear and Loathing of Technological Progress? Leveraging Science and Innovation for the Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development." In A. Baimenov and P. Liverakos, eds., *Public Service Excellence in the 21st Century*. Singapore: Palgrave Macmillan.
- . **2019b.** "How Science and Technology Policy Shape Inequality." In *Financing the UN Development System: Time for Hard Choices*. Dag Hammarskjöld Foundation and United Nations Multi-Partner Trust Fund Office. Uppsala, Sweden, and New York.
- Conceição, P., and J.K. Galbraith. 2001.** "A New Kuznets Hypothesis: Theory and Evidence on Growth and Inequality." In J.K. Galbraith and M. Berner, eds., *Inequality and Industrial Change: A Global View*. New York: Cambridge University Press.
- Conceição, P., and M.V. Heitor. 2007.** "Diversity and Integration of Science and Technology Policies." *Technological Forecasting and Social Change* 74(1): 1–17.
- Connolly, M., M. Corak and C. Haeck. 2019.** "Intergenerational Mobility between and within Canada and the United States." *Journal of Labor Economics* 37(S2): S595–S641.
- Cooper, L.B., and E. Fletcher. 2013.** "Reducing Societal Discrimination against Adolescent Girls Using Social Norms to Promote Behavior Change." Girl Hub, London.
- Cooper, R. 2019.** "The Deadly Hidden Risks within the Most Prominent Economic Model of Climate Change." *The Week*, 4 September.
- Copeland, B.R., and M.S. Taylor. 1994.** "North-South Trade and the Environment." *Quarterly Journal of Economics* 109(3): 755–787.
- Corak, M. 2013.** "Income Inequality, Equality of Opportunity, and Intergenerational Mobility." *Journal of Economic Perspectives* 27(3): 79–102.
- Corcoran, K.E., D. Pettinicchio and J.T. Young. 2011.** "The Context of Control: A Cross-National Investigation of the Link between Political Institutions, Efficacy, and Collective Action." *British Journal of Social Psychology* 50: 575–605.
- Coronese, M., F. Lamperti, K. Keller, F. Chiaromonte and A. Roventini. 2019.** "Evidence for Sharp Increases in the Economic Damages of Extreme Natural Disasters." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(43): 21450–21455.
- Costa, D., and M.E. Kahn. 2003.** "Civic Engagement and Community Heterogeneity: An Economist's Perspective." *Perspectives on Politics* 1: 103–111.
- Covarrubias, M., G. Gutiérrez and T. Philippon. 2019.** "From Good to Bad Concentration? US Industries over the Past 30 years." NBER Working Paper 25983. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Coyle, D. 2015.** *GDP: A Brief but Affectionate History: Revised and Expanded Edition*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Creedy, J., and R. Dixon. 1998.** "The Relative Burden of Monopoly on Households with Different Incomes." *Economic New Series* 65(258): 285–293.
- Criado-Pérez, C. 2019.** *Invisible Women: Data Bias in a World Designed for Men*. New York: Abrams Press.
- Crocker, D. 2008.** "Sen's Concept of Agency." University of Maryland, Silver Spring, MD.
- Crosby, A. 1986.** *Ecological Imperialism*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Cruces, G., R. Pérez-Truglia and M. Tetaz. 2013.** "Biased Perceptions of Income Distribution and Preferences for Redistribution: Evidence from a Survey Experiment." *Journal of Public Economics* 98: 100–112.
- Cuaresma, J.C., W. Fengler, H. Kharas, K. Bekhtiar, M./ Brottrager and M. Hofer. 2018.** "Will the Sustainable Development Goals Be Fulfilled? Assessing Present and Future Global Poverty." *Palgrave Communications* 4(29).
- Cuberes, D., and M. Teignier. 2012.** "Gender Gaps in the Labor Market and Aggregate Productivity." Working Paper. University of Sheffield, Department of Economics, UK. http://eprints.whiterose.ac.uk/74398/1/serps_2012017.pdf. Accessed 14 October 2019.
- Cumming, G.S., and S. von Cramon-Taubadel. 2018.** "Linking Economic Growth Pathways and Environmental Sustainability by Understanding Development as Alternate Social–Ecological Regimes." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(38): 9533–9538.
- Cunningham, M. 2001.** "The Influence of Parental Attitudes and Behaviours on Children's Attitudes towards Gender and Household Labor in Early Adulthood." *Journal of Marriage and Family* 63(1): 111–122.
- Curran, D. 2018.** "Environmental Justice Meets Risk-Class: The Relational Distribution of Environmental Bads." *Antipode* 50(2): 298–318.
- Curran, M., and M.C. Mahutga. 2018.** "Income Inequality and Population Health: A Global Gradient?" *Journal of Health and Social Behavior* 59(4): 536–553.
- Currie, J. 2009.** "Healthy, Wealthy, and Wise: Socioeconomic Status, Poor Health in Childhood, and Human Capital Development." *Journal of Economic Literature* 47(1): 87–122.
- . **2011.** "Inequality at Birth: Some Causes and Consequences." *American Economic Review* 101(3): 1–22.
- Currie, J., and H. Schwandt. 2016.** "Inequality in Mortality Decreased among the Young While Increasing for Older Adults, 1990–2010." *Science* 352(6286): 708–712.
- Currie, J., H. Schwandt and J. Thuilliez. 2018.** "Pauvreté, Egalité, Mortalité: Mortality (In) Equality in France and the United States." *Journal of Population Economics* 1–35.
- Cutler, D.M., and A. Lleras-Muney. 2010.** "Understanding Differences in Health Behaviors by Education." *Journal of Health Economics* 29(1): 1–28.
- Czajka, L. 2017.** "Income Inequality in Côte d'Ivoire: 1985–2014." WID.world Working Paper 2017/8. World Inequality Database.
- Dahlum, S., H.M. Nygard, S.A. Rustad and G. Ostby. Forthcoming.** "The Conflict–Inequality Trap? Linking Internal Armed Conflict to Horizontal Inequality." Background Paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

- Dang, H.A., P.F. Lanjouw and R. Swinkels. 2014.** "Who Remained in Poverty, Who Moved Up, and Who Fell Down? An Investigation of Poverty Dynamics in Senegal in the Late 2000s." Policy Research Working Paper 7141. World Bank, Washington, DC. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2540771. Accessed 16 August 2019.
- Daniel, K., R.B. Litterman and G. Wagner. 2019.** "Declining CO₂ Price Paths." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(42): 20886–20891.
- Danks, D., and A.J. London. 2017.** "Algorithmic Bias in Autonomous Systems." In C. Sierra, ed., *Proceedings of the Twenty-Sixth International Joint Conference on Artificial Intelligence*. Freiburg, Germany: International Joint Conferences on Artificial Intelligence.
- Dao, M.C., M. Das, Z. Koczan and W. Lian. 2017.** "Why Is Labor Receiving a Smaller Share of Global Income? Theory and Empirical Evidence." IMF Working Paper WP/17/169. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Daude, C., N. Lustig, A. Melguizo and J. R. Perea. 2017.** "On the Middle 70%: The Impact of Fiscal Policy on the Emerging Middle Class in Latin America Using Commitment to Equity." Working Papers 1716. Tulane University, Department of Economics, New Orleans, LA.
- David, P. 1990.** "The Dynamo and the Computer: An Historical Perspective on the Modern Productivity Paradox." *American Economic Review* 80(2): 255–361.
- David, A., N. Guilbert, H. Hino, M. Leibbrandt, E. Potgieter and M. Shiva. 2018.** "Social Cohesion and Inequality in South Africa." Research Paper 2018-63. Agence Française de Développement, Paris. www.afd.fr/en/social-cohesion-and-inequality-south-africa. Accessed 26 August 2019.
- Davis, S.J., N.S. Lewis, M. Shaner, S. Aggarwal, D. Arent, I.L. Azevedo, S.M. Benson, T. Bradley, J. Brouwer, Y.-M. Chiang, C.T.M. Clack, A. Cohen, S. Doig, J. Edmonds, P. Fennell, C.B. Field, B. Hannegan, B.-M. Hodge, M.I. Hoffert, E. Ingersoll, P. Jaramillo, K.S. Lackner, K.J. Mach, M. Mastrandrea, J. Ogden, P.F. Peterson, D.L. Sanchez, D. Sperling, J. Stagner, J.E. Trancik, C.-J. Yang and K. Caldeira. 2018.** "Net-Zero Emissions Energy Systems." *Science* 360(6396): 1419.
- De Loecker, J., and J. Eeckhout. 2017.** "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." NBER Working Paper 23687. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Deaton, A. 2003.** "Health, Inequality, and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 41(1): 113–158.
- . 2005. "Measuring Poverty in a Growing World (or Measuring Growth in a Poor World)." *Review of Economics and Statistics* 87(1): 1–19.
- . 2007. *Global Patterns of Income and Health: Facts, Interpretations, and Policies*. WIDER Annual Lecture 10. Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research.
- . 2013a. *The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality*. Princeton University Press.
- . 2013b. "What Does the Empirical Evidence Tell Us about the Injustice of Health Inequalities." *Inequalities in Health: Concepts Measures, and Ethics* 263: 281.
- . 2017. "Without Governments, Would Countries Have More Inequality, or Less?" *The Economist*, 13 July. www.economist.com/the-world-if/2017/07/13/without-governments-would-countries-have-more-inequality-or-less. Accessed 10 October 2019.
- . 2018. "How Inequality Works." *Mint*, 1 January. www.livemint.com/Opinion/sMRTHILePT4cfXTkjM7JOM/Angus-Deaton-How-inequality-works.html. Accessed 10 September 2019.
- De Haan, J., J.E. Sturm. 2017.** "Finance and Income Inequality: A Review and New Evidence." *European Journal of Political Economy* 50: 171–195.
- Del Boca, D. 2015.** "Child Care Arrangements and Labour Supply." IDB Working Paper 569. Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Dellinger, A.J. 2019.** "How the Biggest Tech Companies Spent Half A Billion Dollars Lobbying Congress." *Forbes*, 30 April.
- De Loecker, J., and J. Eeckhout. 2017.** "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." NBER Working Paper 23687. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Demaria, F. 2010.** "Shipbreaking at Alang-Sosiya (India): An Ecological Distribution Conflict." *Ecological Economics* 70(2): 250–260.
- Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper and D. Singer. 2013.** "Financial Inclusion and Legal Discrimination against Women: Evidence from Developing Countries." Policy Research Working Paper 6416. World Bank, Washington, DC.
- Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper, D. Singer, S. Ansar and J. Hess. 2018.** *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, DC: World Bank.
- Demirgüç-Kunt, A., and R. Levine. 2009.** "Finance and Inequality: Theory and Evidence." *Annual Review of Financial Economics* 1(1): 287–318.
- Dercon, S. 2010.** "Risk, Poverty and Human Development: What Do We Know, What Do We Need to Know?" In R. Fuentes-Nieva and P. Seck, eds., *Risks, Shocks, and Human Development on the Brink*. New York: Palgrave Macmillan.
- Deschamps, P. 2018.** "Gender Quotas in Hiring Committees: A Boon or a Bane for Women?" LIEPP Working Paper 82. Sciences Po, Paris.
- Devereux, S. 2009.** "Why Does Famine Persist in Africa?" *Food Security* 1:25.
- Devex. n.d.** "Turning the Tide." <https://pages.devex.com/turningthetide.html>. Accessed 13 August 2019.
- Dharmapala, D., C.F. Foley and K.J. Forbes. 2011.** "Watch What I Do, Not What I Say: The Unintended Consequences of the Homeland Investment Act." *Journal of Finance* 66(3): 753–787.
- Di Cesare, M., Y.-H. Khang, P. Asaria, T. Blakely, M.J. Cowan, F. Farzadfar, R. Guerrero, N. Ikeda, C. Kyobutungi and K.P. Msyamboza. 2013.** "Inequalities in Non-Communicable Diseases and Effective Responses." *The Lancet* 381(9866): 585–597.
- Diamond J. 1997.** *Guns, Germs and Steel*. New York: W.W. Norton & Company.
- . 2005. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed*. New York: Penguin Books.
- Diez, M.F.J., J. Fan and C. Villegas-Sánchez. 2019.** "Global Declining Competition" IMF Working Paper WP/19/82. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Diffenbaugh, N.S., and M. Burke. 2019a.** "Global Warming Has Increased Global Economic Inequality." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(20): 9808–9813.
- . 2019b. "Reply to Rosen: Temperature–Growth Relationship Is Robust." *Proceedings of National Academies of Sciences* 116(33): 16171–16172.
- Dimova, D. 2019.** "The Structural Determinants of the Labor Share in Europe." IMF Working Paper 19/67. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dinesen, P.T., and K.M. Sønderkov. 2015.** "Ethnic Diversity and Social Trust: Evidence from the Micro-Context." *American Sociological Review* 80(3): 550–573.
- Dingel, J.I., K.C. Meng and S.M. Hsiang. 2019.** "Spatial Correlation, Trade, and Inequality: Evidence from the Global Climate." NBER Working Paper 25447. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w25447.pdf. Accessed 13 August 2019.
- Dirzo, R., H.S. Young, M. Galetti, M., Ceballos, N.J. Isaac and B. Collen. 2014.** "Defaunation in the Anthropocene." *Science* 345(6195): 401–406.
- Dixon, J., K. Durrheim and C. Tredoux. 2005.** "Beyond the Optimal Contact Strategy: A Reality Check for the Contact Hypothesis." *American Psychologist* 60: 697–711.
- Dobson, A.P., and E.R. Carper. 1996.** "Infectious Diseases and Human Population History." *Bioscience* 46(2): 115–126.
- Dollar, D., T. Kleineberg and A. Kraay. 2015.** "Growth, Inequality and Social Welfare: Cross-Country Evidence." *Economic Policy* 30(82): 335–377.
- Dorband I., M. Jakob, M. Kalkhul and J. Steckel. 2019.** "Poverty and Distributional Effects of Carbon Pricing in Low- and Middle-Income Countries—A Global Comparative Analysis." *World Development*. 115: 246–257.
- Dornbusch, R., and S. Edwards. 1991.** "The Macroeconomics of Populism." In R. Dornbusch and S. Edwards, eds., *The Macroeconomics of Populism in Latin America*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Doucouliaagos, H., R. Freeman and P. Laroche. 2017.** *The Economics of Trade Unions: A Study of a Research Field and its Findings*. New York: Routledge.
- Dowd, A.J., I. Borisova, A. Amente and A. Yenew. 2016.** "Realizing Capabilities in Ethiopia: Maximizing Early Childhood Investment for Impact and Equity." *Journal of Human Development and Capabilities* 17(4): 477–493.
- Dube, A., J. Jacobs, S. Naidu and S. Suri. 2018.** "Monopsony in Online Labor Markets." NBER Working Paper 24416. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Duflo, E. 2012.** "Women Empowerment and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 50(4): 1051–1079.
- Duncan, G.J., J. Brooks-Gunn and P.K. Klebanov. 1994.** "Economic Deprivation and Early Childhood Development." *Child Development* 65(2): 296–318.
- Dunlap, R.E., and A.M. McCright. 2011.** "Organized Climate Change Denial." In J.S. Dryzek, R.B. Norgaard

- and D. Schlosberg, eds., *The Oxford Handbook of Climate Change and Society*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Dworkin, R. 1981.** "What is Equality? Part 2: Equality of Resources." *Philosophy and Public Affairs* 10(3): 283–345.
- Early, R., B.A. Bradley, J.S. Duker, J.J. Lawler, J.D. Olden, D.M. Blumenthal, P. Gonzalez, E.D. Grosholz, I. Ibañez, L.P. Miller and C.J. Sorte. 2016.** "Global Threats from Invasive Alien Species in the Twenty-First Century and National Response Capacities." *Nature Communications* 7.
- ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2018a.** *The Inefficiency of Inequality*. Thirty-Seventh Session of ECLAC, 7–11 May, Havana. Santiago.
- . **2018b.** *Social Panorama of Latin America 2018*. Santiago.
- The Economist. 2019.** "In South-East Asia, Grab and Gojek Bring Banking to the Masses." 2 May. www.economist.com/special-report/2019/05/02/in-south-east-asia-grab-and-gojek-bring-banking-to-the-masses. Accessed 24 October 2019.
- Eggertsson, G., J. Robbins and E. Wold. 2018.** "Kaldor and Piketty's Facts: The Rise of Monopoly Power in the United States." NBER Working Paper 24287. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Eicher, T.S., and S.J. Turnovsky. 2003.** *Inequality and Growth: Theory and Policy Implications*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Eika, L., M. Mogstad and B. Zafar. Forthcoming.** "Educational Assortative Mating and Household Income Inequality." *Journal of Political Economy*.
- Elborgh-Woytek, K., M. Newiak, K. Kochhar, S. Fabrizio, K. Kpodar, Ph. Wingender, B. Clemments and G. Schwartz. 2013.** "Women, Work, and the Economy: Macroeconomic Gains from Gender Equity." IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2013/sdn1310.pdf. Accessed 14 October 2019.
- Elgar, F.J., B. McKinnon, T. Torsheim, C.W. Schnorr, J. Mazur, F. Cavallo and C. Currie. 2016.** "Patterns of Socioeconomic Inequality in Adolescent Health Differ According to the Measure of Socioeconomic Position." *Social Indicators Research* 127(3): 1169–1180.
- Eliason, M.J., S. Dibble and P.A. Robertson. 2011.** "Lesbian, Gay, Bisexual, and Transgender (LGBT) Physicians' Experiences in the Workplace." *Journal of Homosexuality* 58(10): 1355–1371.
- Elliott, P., D. Briggs, S. Morris, C. de Hoogh, C. Hurt, T.K. Jensen, I. Maitland, S. Richardson, J. Wakefield and L. Jarup. 2001.** "Risk of Adverse Birth Outcomes in Populations Living near Landfill Sites." *BMJ* 323: 363.
- Enamorado, T., L.F. López-Calva, C. Rodríguez-Castelán and H. Winkler. 2016.** "Income Inequality and Violent Crime: Evidence from Mexico's Drug War." *Journal of Development Economics* 120: 128–143.
- Engelman, M., V. Canudas-Romo and E.M. Agree. 2010.** "The Implications of Increased Survivorship for Mortality Variation in Aging Populations." *Population and Development Review* 36(3): 511–539.
- Ennis, S.F., P. Gonzaga and C. Pike. 2019.** "Inequality: A Hidden Cost of Market Power." *Oxford Review of Economic Policy* 35(3): 518–549
- Eriksen, M., L.C. Lebreton, H.S. Carson, M. Thiel, C.J. Moore, J.C. Borrero, F. Galgani, P.G. Ryan and J. Reisser. 2014.** "Plastic Pollution in the World's Oceans: More than 5 Trillion Plastic Pieces Weighing over 250,000 Tons Afloat at Sea." *PLOS ONE* 9(12): e111913.
- Erreygers, G. 2009.** "Correcting the Concentration Index." *Journal of Health Economics* 28(2): 504–515.
- Etzioni, A. 2000.** "Social Norms: Internalization, Persuasion, and History." *Law & Society Review* 34(1): 157–178.
- Eurobarometer. 2018.** "Fairness, Inequality and Inter-Generational Mobility." Special Eurobarometer 471. European Commission, Directorate-General for Communication, Brussels.
- European Commission. 2016.** "State Aid: Ireland Gave Illegal Tax Benefits to Apple Worth up to Euro 13 Billion." Press Release, 30 August. https://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2923_en.htm. Accessed 7 November 2019.
- . **2019.** "Antitrust: Commission Fines Google Euro 1.49 Billion for Abusive Practices in Online Advertising." Press Release, 20 March. https://europa.eu/rapid/press-release_IP-19-1770_en.htm. Accessed 7 November 2019.
- European Commission, Directorate-General for Research and Innovation. 2014.** "Trust at Risk: Implications for EU Policies and Institutions." Report of the Expert Group. Luxembourg. <https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/e512c11b-e922-11e6-ad7c-01aa75ed71a1>. Accessed 1 August 2019.
- European Environment Agency. 2018.** "Environmental Indicator Report 2018: Number of Countries That Have Adopted a Climate Change Adaptation Strategy/Plan." Copenhagen. www.eea.europa.eu/airs/2018/environment-and-health/climate-change-adaptation-strategies. Accessed 13 August 2019.
- European Parliament. 2016.** "Draft Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics." 2015/2103(INL). Brussels. www.europarl.europa.eu/doceo/document/JURI-PR-582443_EN.pdf?redirect. Accessed 24 October 2019.
- Fagereng, A., M. Mogstad and M. Ronning. 2019.** "Why Do Wealthy Parents Have Wealthy Children?" Working Paper 2019-22. University of Chicago, Becker Friedman Institute for Economics, Chicago, IL.
- Fairfield, T. 2015.** "Structural Power in Comparative Political Economy: Perspectives from Policy Formulation in Latin America." *Business and Politics* 17(3): 411–441.
- Falch, T. 2010.** "The Elasticity of Labor Supply at the Establishment Level." *Journal of Labor Economics* 28(2): 237–266.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2006.** *Livestock's Long Shadow: Environmental Issues and Options*. www.fao.org/3/a0701e/a0701e00.htm. Accessed 29 October 2019
- . **2011.** *The State of Food and Agriculture: Closing the Gender Gap for Development*. Rome.
- . **2014.** "Animal Production." Rome. www.fao.org/animal-production/en/. Accessed 15 August 2019.
- . **2016.** AQUASTAT database. Rome. www.fao.org/nr/water/aquastat/water_use/index.stm. Accessed 10 October 2019.
- . **2017.** "Livestock Solutions for Climate Change." Rome. www.fao.org/3/a-i8098e.pdf. Accessed 15 August 2019.
- . **2018.** *World Livestock: Transforming the Livestock Sector through the Sustainable Development Goals*. Rome. www.fao.org/3/CA1201EN/ca1201en.pdf. Accessed 15 August 2019.
- Farber, H.S., D. Herbst, I. Kuziemko and S. Naidu. 2018.** "Unions and Inequality over the Twentieth Century: New Evidence from Survey Data." NBER Working Paper 24587. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Farber, H.S., and R.G. Valletta. 2015.** "Do Extended Unemployment Benefits Lengthen Unemployment Spells? Evidence from Recent Cycles in the US Labor Market." *Journal of Human Resources* 50(4): 873–909.
- Farid, M., M. Keen, M.G. Papaioannou, I.W. Parry, C.A. Pattillo and A. Ter-Martirosyan. 2016.** "After Paris: Fiscal, Macroeconomic and Financial Implications of Global Climate Change." IMF Staff Discussion Note 16/01. International Monetary Fund, Washington, DC. www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/After-Paris-Fiscal-Macroeconomic-and-Financial-Implications-of-Global-Climate-Change-43484. Accessed 5 November 2019.
- Favara, G., and J. Imbs. 2015.** "Credit Supply and the Price of Housing." *American Economic Review* 105(3): 958–992.
- Fay, M. 2005.** *The Urban Poor in Latin America*. Directions in Development. Washington, DC: World Bank.
- Fearon, J.D., and D.D. Laitin. 2003.** "Ethnicity, Insurgency, and Civil War." *American Political Science Review* 97(1): 75–90.
- Fehr, E., U. Fischbacher and S. Gächter. 2002.** "Strong Reciprocity, Human Cooperation, and the Enforcement of Social Norms." *Human Nature* 13(1): 1–25.
- Felix, S., and P. Portugal. 2017.** "Labor Market Imperfections and the Firm's Wage Setting Policy." Working Paper. Banco de Portugal, Economics and Research Department, Lisbon.
- Ferreira, F.H.G. 2012.** "Distributions in Motion: Economic Growth, Inequality, and Poverty Dynamics." In P.N. Jefferson, ed., *The Oxford Handbook of the Economics of Poverty*. New York: Oxford University Press.
- Ferreira, F.H.G., C. Lakner, M.A. Lugo and B. Özler. 2018.** "Inequality of Opportunity and Economic Growth: How Much Can Cross-Country Regressions Really Tell Us?" *Review of Income and Wealth* 64(4): 800–827.
- Ferreira, F.H.G., and N. Lustig. 2015.** "Special Issue on 'Appraising Cross-National Income Inequality Databases.'" *Journal of Economic Inequality* 13(4).
- Ferreira, F., N. Lustig and D. Teles. 2015.** "Appraising Cross-National Income Inequality Databases: An Introduction." *Journal of Economic Inequality* 13(4): 497–526.
- Ferreira, F., and V. Peragine. 2016.** "Individual Responsibility and Equality of Opportunity." In M.D. Adler and M. Fleurbaey, eds., *The Oxford Handbook of Well-Being and Public Policy*. New York: Oxford University Press.
- Festinger, L. 1954.** "A Theory of Social Comparison Processes." *Human Relations* 7: 117–140.
- Ffrench-Davis, R. 2000.** *Reforming the Reforms in Latin America: Macroeconomics, Trade, Finance*. London/New York: Macmillan/Palgrave.
- Fiala, O., and R. Watkins. 2019.** "The Power of Convergence: Applying the Capabilities Approach to

- the 2030 Goals and "Leaving No One Behind." Save the Children manuscript prepared for Human Development Report Office.
- Filmer, D., and L. Pritchett. 1999.** "The Effect of Household Wealth on Educational Attainment: Evidence from 35 Countries." *Population and Development Review* 25(1): 85–120.
- Finkelstein, A., M. Gentzkow and H. L. Williams. 2019.** "Place-Based Drivers of Mortality: Evidence from Migration." National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Fintech News Hong Kong. 2019.** "How China's Virtual Banks Are Offering Loans to Micro-Businesses within Minutes." 22 August. <https://fintechnews.hk/9925/virtual-banking/virtual-banking-china-ai-big-data-microbusiness/>. Accessed 6 October 2019.
- FitzGerald, V., and J. A. Ocampo. 2019.** "Towards Fairer Global Taxation." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Flake, D.F. 2005.** "Individual, Family, and Community Risk Markers for Domestic Violence in Peru." *Violence Against Women* 11(3): 353–73.
- Fletcher, E., R. Pande and C. T. Moore. 2017.** "Women and Work in India: Descriptive Evidence and a Review of Potential Policies." HKS Faculty Research Working Paper RWP18-004. Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, MA.
- Forbes. 2019.** "The World's Billionaires." 5 March. www.forbes.com/billionaires/#1360ce67251c. Accessed 9 October 2019.
- Fortin, P., L. Godbout and S. St-Cerny. 2012.** "Impact of Quebec's Universal Low-Fee Childcare Program on Female Labour Force Participation, Domestic Income, and Government Budgets." University of Quebec at Montreal and University of Sherbrooke. www.oise.utoronto.ca/atkinson/UserFiles/File/News/Fortin-Godbout-St_Cerny_eng.pdf. Accessed 9 October 2019.
- Foster, J., S. Seth, M. Lokshin and Z. Sajaia. 2013.** *A Unified Approach to Measuring Poverty and Inequality*. Washington, DC: World Bank.
- Foster, J.E., and E. Ok. 1999.** "Lorenz Dominance and the Variance of Logarithms." *Econometrica* 67(4): 901–907.
- Fourie, C., F. Schuppert and I. Wallimann-Helmer. 2015.** *Social Equality: On What It Means to Be Equals*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Fraga, M.F., E. Ballestar, M.F. Paz, S. Roperio, F. Setien, M.L. Ballestar, D. Heine-Suñer, J.C. Cigudosa, M. Urioste, J. Benitez and M. Boix-Chornet. 2005.** "Epigenetic Differences Arise during the Lifetime of Monozygotic Twins." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 102(30): 10604–10609.
- Francese, M., and D. Prady. 2018.** "Universal Basic Income: Debate and Impact Assessment." IMF Working Paper WP/18/273. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Frank, M.R., D. Autor, J.E. Bessen, E. Brynjolfsson, M. Cebrian, D.J. Deming, M. Feldman, M. Groh, J. Lobo, E. Moro and D. Wang. 2019.** "Toward Understanding the Impact of Artificial Intelligence on Labor." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(14): 6531–6539.
- Frank, M.R., L. Sun, M. Cebrian, H. Youn and I. Rahwan. 2018.** "Small Cities Face Greater Impact from Automation." *Journal of the Royal Society Interface* 15(139).
- Franzen, A., and D. Vogl. 2013.** "Acquiescence and the Willingness to Pay for Environmental Protection: A Comparison of the ISSP, WVS, and EVS." *Social Science Quarterly* 94(3): 637–659.
- Freedom House. 2019.** *Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat*. Washington, DC. <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019/freedom-in-retreat>.
- Freeman, C. 1987.** *Technology Policy and Economic Performance: Lessons from Japan*. London: Pinter.
- Freeman, C., and C. Perez. 1990.** "The Diffusion of Technological Innovations and Changes of Techno-economic Paradigm." In F. Arcangeli, P. David and G. Dos, eds., *The Diffusion of New Technologies*. New York: Oxford University Press.
- Frost, J., L. Gambacorta, Y. Huang, H.S. Shin and P. Zbinden. 2019.** "BigTech and the Changing Structure of Financial Intermediation." BIS Working Paper 779. BIS, Basel, Switzerland. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3369011. Accessed 6 October 2019.
- Fuentes-Nieva, R., and P. Seck. 2010.** "The Short- and Medium-Term Human Development Effects of Climate-Related Shocks: Some Empirical Evidence." In *Risks, Shocks and Human Development*. New York: Palgrave-Macmillan.
- Fujimori, S., T. Hasegawa, T. Masui, K. Takahashi, D.S. Herran, H. Dai, Y. Hijioka and M. Kainuma. 2017.** "SSP3: AIM Implementation of Shared Socioeconomic Pathways." *Global Environmental Change* 42: 268–283.
- Fukuda-Parr, S. 2019.** "Keeping Out Extreme Inequality from the SDG Agenda – The Politics of Indicators." *Global Policy* 10(S1): 61–69.
- Furman, J. 2014.** "Global Lessons for Inclusive Growth." Presentation to the Institute of International and European Affairs, 7 May, Dublin.
- . 2019. "Should Policymakers Care Whether Inequality Is Helpful or Harmful for Growth?" In O. Blanchard and L.H. Summers, eds., *Evolution or Revolution? Rethinking Macroeconomic Policy after the Great Recession*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Furman, J., and P. Orszag. 2015.** "A Firm-Level Perspective on the Role of Rents in the Rise in Inequality." Presentation at "A Just Society" Centennial Event in Honor of Joseph Stiglitz, 16 October, New York.
- . 2018. "Slower Productivity and Higher Inequality: Are They Related?" Working Paper 2018-4. Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.
- Furman, J., and R. Seamans. 2019.** "AI and the Economy." *Innovation Policy and the Economy* 19: 161–191.
- Galama, T.J., and H. Van Kippersluis. 2018.** "A Theory of Socio-Economic Disparities in Health over the Life Cycle." *The Economic Journal* 129(617): 338–374.
- Galbraith, J. 2012.** *Inequality and Instability: A Study of the World Economy Just before the Great Crisis*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 2016. *Inequality: What Everyone Needs to Know*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 2018. "Sparse, Inconsistent and Unreliable: Tax Records and the World Inequality Report." *Development and Change* 50(2): 329–346.
- Galbraith, J.K., J. Choi, B. Halbach, A. Malinowska and W. Zhang. 2015.** "A Comparison of Major World Inequality Data Sets: LIS, OECD, SILC, WDI and EHII." UTIP Working Paper 69. The University of Texas at Austin.
- . 2016. "A Comparison of Major World Inequality Data Sets: LIS, OECD, EU-SILC, WDI, and EHII." In L. Cappellari, S.W. Polachek and K. Tatsiramos, eds., *Income Inequality Around the World*. Research in Labor Economics, Vol. 44. Bingley, UK: Emerald Group Publishing Limited.
- Galor, O., and J. Zeira. 1993.** "Income Distribution and Macroeconomics." *Review of Economic Studies* 60(1): 35–52.
- Gans, J., A. Leigh, M. Schmalz and A. Triggs. 2018.** "Inequality and Market Concentration, When Shareholding Is More Skewed than Consumption." *Oxford Review of Economic Policy* 35(3): 550–563.
- Galvan, E., and C. Garcia-Peñalosa. 2018.** "Gender Norms and Labour Supply: Identifying Heterogeneous Patterns across Groups of Women." Preliminary version of paper presented at the Eighth Meeting of the Society for the Study of Economic Inequality, 3–5 July, Paris.
- Garbinti, G., J. Goupille-Lebret and T. Piketty. 2016.** "Accounting for Wealth Inequality Dynamics: Methods, Estimates and Simulations for France (1800-2014)." WID. world Working Paper 2016/5. World Inequality Database.
- García, J.L., J.J. Heckman, D.E. Leaf and M.J. Prados. 2016.** "The Life-cycle Benefits of an Influential Early Childhood Program." NBER Working Paper 22993. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gaspar, V., P. Mauro and T. Poghosyan. 2017.** "Lessons from the Old Masters on Assessing Equity and Efficiency: A Primer for Fiscal Policymakers." IMF Working Paper No. 17/214. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gasparini, L., and N. Lustig. 2011.** "The Rise and Fall of Income Inequality in Latin America." Working Paper 1110. Tulane University, Department of Economics, New Orleans, LA.
- Gasparini, L., and L. Tornarolli. 2015.** "A Review of the OECD Income Distribution Database." *Journal of Economic Inequality* 13: 579–602.
- Gasperi, J., S.L. Wright, R. Dris, F. Collard, C. Mandin, M. Guerrouache, V. Langlois, F.J. Kelly and B. Tassin. 2018.** "Microplastics in Air: Are We Breathing It In?" *Current Opinion in Environmental Science & Health* 1: 1–5.
- Gates, S., H. Hegre, H.M. Nygård and H. Strand. 2012.** "Development Consequences of Armed Conflict." *World Development* 40(9): 1713–1722.
- GDIM. 2018.** Global Database on Intergenerational Mobility. World Bank, Development Research Group, Washington, DC.
- Gebru, T., J. Krause, Y. Wang, D. Chen, J. Deng, E. Lieberman Aiden and L. Fei-Fei. 2017.** "Using Deep Learning and Google Street View to Estimate the Demographic Makeup of Neighborhoods across the United States." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(50): 13108–13113.
- Gemici, K. 2007.** "Karl Polanyi and the Antinomies of Embeddedness." *Socio-Economic Review* 6: 5–33.

- Genicot, G., and D. Ray. 2017.** "Aspirations and Inequality." *Econometrica* 85(2): 489–519.
- Gennaioli, N., A. Shleifer and R. Vishny. 2012.** "Neglected Risks, Financial Innovation, and Financial Fragility." *Journal of Financial Economics* 104(3): 452–468.
- George, S. 2016.** "What Thailand Can Teach the World about Universal Healthcare." *The Guardian*, 24 May. www.theguardian.com/health-revolution/2016/may/24/thailand-universal-healthcare-ucs-patients-government-political. Accessed 9 October 2019.
- Gerbens-Leenes, P.W., and S. Nonhebel. 2002.** "Consumption Patterns and their Effects on Land Required for Food." *Ecological Economics* 42(1–2): 185–199.
- Gerber, P.J., H. Steinfeld, B. Henderson, A. Mottet, C. Opio, J. Dijkman, A. Falcucci and G. Tempio. 2013.** "Tackling Climate Change through Livestock—A Global Assessment of Emissions and Mitigation Opportunities." Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
- Gerring, J., S.C. Thacker and R. Alfaro. 2012.** "Democracy and Human Development." *The Journal of Politics* 74(1): 1–17.
- Gert, G., and H. Kharas. 2018.** "Leave No Country Behind: Ending Poverty in the Toughest Places." Brookings Institution blog, 6 February. www.brookings.edu/research/leave-no-country-behind/. Accessed 10 October 2019.
- Gerten, D., J. Rockström, J. Heinke, W. Steffen, K. Richardson and S. Cornell. 2015.** "Response to Comment on "Planetary boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet." *Science* 348(6240): 1217–1217.
- Ghosh, J. 2016.** "The Role of Labour Market and Sectoral Policies in Promoting More and Better Jobs in Low Middle Income Countries: Issues, Evidence and Policy Options: The Case of India." Employment Working Paper 206. International Labour Organization, Geneva.
- . 2019. "Asian Approaches to Tackle Inequalities." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Gilens, M., and B.I. Page. 2014.** "Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and Average Citizens." *Perspectives on Politics* 12: 564–581.
- Gill, F.L., K. Viswanathan and M.Z. Abdul Karim. 2018.** "The Critical Review of the Pollution Haven Hypothesis." *International Journal of Energy Economics and Policy* 8(1): 167–174.
- Gilligan, J. 1996.** *Violence: Our Deadly Epidemic and Its Causes*. New York: GP Putnam.
- Gintis, H. 2007.** "A Framework for the Unification of the Behavioral Sciences." *Behavioral and Brain Sciences* 30(1): 1–16.
- Giovannoni, O.G. 2014.** "What Do We Know about the Labor Share and the Profit Share? Part III: Measures and Structural Factors." Working Paper 805. Levy Economics Institute, Annandale-On-Hudson, NY. <https://pdfs.semanticscholar.org/b3bc/2e58434772393b96caaea7ff7b96c00ca40a.pdf>. Accessed 24 October 2019.
- Giraldo-Luque, S., N. Fernández-García and J.C. Pérez-Arce. 2018.** "La centralidad temática de la movilización #Niunamenos en Twitter." *El profesional de la información* 27(1).
- Giupponi, M.B.O., and M.C. Paz. 2015.** "The Implementation of the Human Right to Water in Argentina and Colombia." *Anuario Mexicano de Derecho Internacional* 15(1): 323–352.
- Glaeser, E.L., S.D. Kominers, M. Luca and N. Naik. 2018.** "Big Data and Big Cities: The Promises and Limitations of Improved Measures of Urban Life." *Economic Inquiry* 56: 114–137.
- Gleeson, T., S.C. Zipper, L.W. Erlandsson, M. Porkka, M., F. Jaramillo, D. Gerten, I. Fetzer, S. Cornell, L. Piemontese, L. Gordon and J. Rockström. Forthcoming.** "The Water Planetary Boundary: A Roadmap to Illuminate Water Cycle Modifications in the Anthropocene." *Water Resources Research*. <https://eartharxiv.org/vfg6n/>. Accessed 15 August 2019.
- Gleick, P.H. 2018.** "Transitions to Freshwater Sustainability." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(36): 8863–8871.
- Global Commission on Adaptation. 2019.** *Adapt Now: A Global Call for Leadership on Climate Resilience*. Rotterdam, The Netherlands: Global Center on Adaptation, and Washington, DC: World Resources Institute.
- Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition. 2016.** "The Cost of Malnutrition: Why Policy Action is Urgent." Technical Brief 3. London, UK. www.glopan.org/sites/default/files/pictures/CostOfMalnutrition.pdf. Accessed 9 August 2019.
- Godfray, H.C.J., J.R. Beddington, I.R. Crute, L. Haddad, D. Lawrence, J.F. Muir, J. Pretty, S. Robinson, S.M. Thomas and C. Toulmin. 2010.** "Food Security: The Challenge of Feeding 9 Billion People." *Science* 327(5967): 812–818.
- Goldin, C.D., and L.F. Katz. 2009.** *The Race between Education and Technology*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Goldin, I., and C. Kutarna. 2016.** *Age of Discovery: Navigating the Risks and Rewards of our New Renaissance*. Oxford, UK: Bloomsbury Publishing.
- Gómez, L. 2014.** "Micromachismos, un Machismo Silencioso y Sutil." *Tinta Libre*, December.
- Gonzaga, C.M., R. Freitas-Junior, M. R. Souza, M.P. Curado and N.M. Freitas. 2014.** "Disparities in Female Breast Cancer Mortality Rates between Urban Centers and Rural Areas of Brazil: Ecological Time-Series Study." *The Breast* 23(2): 180–187.
- Gonzales, A. 2016.** "The Contemporary US Digital Divide: From Initial Access to Technology Maintenance." *Information, Communication & Society* 19(2): 234–248.
- Goodfellow, I., Y. Bengio and A. Courville. 2016.** *Deep Learning*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Goos, M., A. Manning and A. Salomons. 2014.** "Explaining Job Polarization: Routine-Biased Technological Change and Offshoring." *American Economic Review* 104(8): 2509–2526.
- Government of Bolivia. 2012.** Ley contra el acoso y violencia política hacia las mujeres. Ley número 243. Gaceta Oficial del Estado Plurinacional de Bolivia. 28 de mayo de 2012.
- Government of Ecuador, National Assembly, Legislative and Oversight Committee. 2008.** Constitution of the Republic of Ecuador, Chapter 2, Section 1, Article 12. <http://pdpa.georgetown.edu/Constitutions/Ecuador/english08.html>. Accessed 15 August 2019.
- Government of Japan. 2017.** *Realizing Society 5.0*. Tokyo. https://www.japan.go.jp/abenomics/_userdata/abenomics/pdf/society_5.0.pdf. Accessed 6 October 2019.
- Graham, C. 2012.** *Happiness around the World: The Paradox of Happy Peasants and Miserable Millionaires*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Grainger, C., and C. Kolstad. 2010.** "Who Pays a Price on Carbon?" *Environmental & Resource Economics* 46(3): 359–376.
- Greef, K.D. 2019.** "Botswana's High Court Decriminalizes Gay Sex." *New York Times*, June 11. www.nytimes.com/2019/06/11/world/africa/botswana-ruling-criminalize-gay-sex.html. Accessed 18 October 2019.
- Green, D. 2016.** *How Change Happens*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Green, D.P., J. Glaser and A. Rich. 1998.** "From Lynching to Gay Bashing: The Elusive Connection between Economic Conditions and Hate Crime." *Journal of Personality and Social Psychology* 75: 82–92.
- Greenwood, J., N. Guner, G. Kocharkov and C. Santos. 2014.** "Marry Your Like: Assortative Mating and Income Inequality." *American Economic Review* 104(5): 348–353.
- . 2015. "Corrigendum to Marry Your Like: Assortative Mating and Income Inequality." www.jeremygreenwood.net/papers/ggksPandPcorrigendum.pdf. Accessed 10 October 2019.
- Greenwood, J., and B. Jovanovic. 1990.** "Financial Development, Growth, and the Distribution of Income." *Journal of Political Economy* 98(5): 1076–1107.
- Grubel, L., and J. van der Gaag. 2012.** "Early Childhood Development: A Chinese National Priority and Global Concern for 2015." The Brookings Institution, Washington, DC. www.brookings.edu/blog/up-front/2012/06/29/early-childhood-development-a-chinese-national-priority-and-global-concern-for-2015/. Accessed 8 November 2019.
- Grigoli, F., and A. Robles. 2017.** "Inequality Overhang." IMF Working Paper WP/17/76. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Grunewald, N., S. Klasen, I. Martínez-Zarzoso and C. Muris. 2017.** "The Trade-off between Income Inequality and Carbon Dioxide Emissions." *Ecological Economics* 142(C): 249–256.
- GSMA. 2017.** "Number of Mobile Subscribers Worldwide Hits 5 Billion." www.gsma.com/newsroom/press-release/number-mobile-subscribers-worldwide-hits-5-billion/. Accessed 6 October 2019.
- . 2018. *State of Mobile Internet Connectivity 2018*. London. www.gsma.com/mobilefordevelopment/resources/state-of-mobile-internet-connectivity-2018/. Accessed 4 November 2019.
- GSMA Connected Women. 2015.** *Bridging the Gender Gap: Mobile Access and Usage in Low- and Middle-Income Countries*. London.
- Guaqueta, J. 2017.** "Bootcamps: Raising Expectations for Girls in Math, Science and Technology." World Bank Blog, 24 February. <https://blogs.worldbank.org/education/bootcamps-raising-expectations-girls-math-science-and-technology>. Accessed 9 October 2019.

- Guerreiro, J., S. Rebelo and P. Teles. 2018.** "Should Robots Be Taxed?" NBER Working Paper 23806. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gutiérrez, G., and T. Philippon. 2019.** "The Failure of Free Entry." NBER Working Paper 26001. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gutiérrez, C., and R. Tanaka. 2009.** "Inequality and Education Decisions in Developing Countries." *Journal of Economic Inequality* 7(1): 55–81.
- Ha, A. 2018.** "New York's Taxi and Limousine Commission Approves Minimum Wage Rules for App-Based Drivers." Tech Crunch, 4 December.
- Haegel, N.M., H. Atwater Jr., T. Barnes, C. Breyer, A. Burrell, Y.-M. Chiang, S. De Wolf, B. Dimmler, D. Feldman, S. Glunz, J.C. Goldschmidt, D. Hochschild, R. Inzunza, I. Kaizuka, B. Kroposki, S. Kurtz, S. Leu, R. Margolis, K. Matsubara, A. Metz, W.K. Metzger, M. Morjaria, S. Niki, S. Nowak, I.M. Peters, S. Philipps, T. Reindl, A. Richter, D. Rose, K. Sakurai, R. Schlatmann, M. Shikano, W. Sinke, R. Sinton, B.J. Stanbery, M. Topic, W. Tumas, Y. Ueda, J. van de Lagemaat, P. Verlinden, M. Vetter, E. Warren, M. Werner, M. Yamaguchi and A.W. Bett. 2019.** "Terawatt-Scale Photovoltaics: Transform Global Energy." *Science* 364(6443): 836–838.
- Hagen-Zanker, J., L. Pellerano, F. Bastagli, L. Harman, V. Barca, G. Sturge, T., Schmidt and C. Laing. 2017.** "The Impact of Cash Transfers on Women and Girls." Briefing. Overseas Development Institute, London.
- Hakak, L., and S. Firpo. 2017.** "Household Income Inequality and Education in Marriage Market in Brazil: An Empirical Study." University of São Paulo, Faculty of Economics, Brazil. www.fea.usp.br/sites/default/files/anexo-evento/chapter2_article_new_version_3_15.pdf. Accessed 9 September 2019.
- Hall, J. 2013.** "From Capabilities to Contentment: Testing the Links Between Human Development and Life Satisfaction." In J. Helliwell, R. Layard and J. Sachs, eds., *World Happiness Report 2013*. New York: UN Sustainable Development Solutions Network.
- Hallegatte, S., and J. Rozenberg. 2017.** "Climate Change through a Poverty Lens." *Nature Climate Change* 7(4): 250–256.
- Hallegatte, S., A. Vogt-Schilb, M. Bangalore and J. Rozenberg. 2017.** *Unbreakable: Building the Resilience of the Poor in the Face of Natural Disasters*. Climate Change and Development Series. Washington, DC: World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/512241480487839624/pdf/110618-PUB-Box396333B-PUBLIC-PUBDATE-11-24-16-UNIT-ITSKI.pdf>. Accessed 16 August 2019.
- Hamann, M., K. Berry, T. Chaigneau, T. Curry, R. Heilmayr, P.J.G. Henriksson, J. Hentati-Sundberg, A. Jina, E. Lindkvist, Y. Lopez-Maldonado, E. Nieminen, M. Piaggio, J. Qiu, J.C. Rocha, C. Schill, A. Shepon, A.R. Tilman, I. van den Bijgaart and T. Wuet. 2018.** "Inequality and the Biosphere." *Annual Review of Environment and Resources* 43: 61–83.
- Hamilton, J. 2016.** *Democracy's Detectives: The Economics of Investigative Journalism*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Han, M.A., D. Zeraatkar, G.H. Guyatt, R.W.M. Vernooij, R. El Dib, Y. Zhang, A. Algarni, G. Leung, D. Storman, C. Valli, M. Rabassa, N. Rehman, M.K. Parvizian, M. Zworth, J.J. Bartoszko, L.C. Lopes, D. Sit, M.M. Bala, P. Alonso-Coello and B.C. Johnston. Forthcoming.** "Reduction of Red and Processed Meat Intake and Cancer Mortality and Incidence: A Systematic Review and Meta-analysis of Cohort Studies." *Annals of Internal Medicine*.
- Hanna, R., A. Khan and B. Oikarinen. 2018.** "Targeting the Poor." *Finance and Development* 55(4): 28–31.
- Hanushek, E., P. Peterson, L. M. Talpey and L. Woessmann. 2019.** "The Unwavering SES Achievement Gap: Trends in US Student Performance." NBER Working Paper 25648. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Harari, Y.N. 2016.** *Homo Deus: A Brief History of Tomorrow*. London: Random House.
- Harcourt, B.E. 2011.** *The Illusion of Free Markets: Punishment and the Myth of Natural Order*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Harper, G.W., and M. Schneider. 2003.** "Oppression and Discrimination among Lesbian, Gay, Bisexual, and Transgendered People and Communities: A Challenge for Community Psychology." *American Journal of Community Psychology* 31(3–4): 243–252.
- Harper, K., T. Steger and R. Filčák. 2009.** "Environmental Justice and Roma Communities in Central and Eastern Europe." *Environmental Policy and Governance* 19(4): 251–268.
- Hart, C. 2014.** "The Role of Environmental Justice in Biodiversity Conservation: Investigating Experiences of Communities near Kruger National Park, South Africa." *Dalhousie Journal of Interdisciplinary Management* 10(1): 1–16.
- Hartlaub, V., and T. Schneider. 2012.** "Educational Choice and Risk Aversion: How Important Is Structural vs. Individual Risk Aversion?" SOEPpapers on Multidisciplinary Panel Data Research 433. German Institute for Economic Research (DIW Berlin), Berlin. www.diw.de/documents/publikationen/73/diw_01.c.394455.de/diw_sp0433.pdf. Accessed 31 July 2019.
- Hauser, O.P., and M.I. Norton. 2017.** "(Mis) Perceptions of Inequality." *Current Opinion in Psychology* 18: 21–25.
- Hayter, S. 2015.** "Unions and Collective Bargaining." In J. Berg, ed., *Labour Markets, Institutions and Inequality: Building Just Societies in the 21st Century*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
- He, D., R. Leckow, V. Haksar, T. Mancini-Griffoli, N. Jenkinson, M. Kashima, T. Khaonarong, C. Rochon and H. Tourpe. 2017.** "Fintech and Financial Services: Initial Considerations." IMF Staff Discussion Note SDN/17/05. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Heal, G. 2019.** "The Cost of a Carbon-free Electricity System in the U.S." NBER Working Paper 26084. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w26084. Accessed 4 November 2019.
- Heckman, J.J. 2010.** "Cognitive Skills Are Not Enough." The Heckman Equation. <https://heckmanequation.org/resource/cognitive-skills-are-not-enough/>. Accessed 30 July 2019.
- . **2011a.** "The American Family in Black & White: A Post-Racial Strategy for Improving Skills to Promote Equality." *Journal of Daedalus* 140(2): 70–89.
- . **2011b.** "The Economics of Inequality: The Value of Early Childhood Education." *American Educator* 35(1): 31.
- . **2017.** "There's More to Gain by Taking a Comprehensive Approach to Early Childhood Development." The Heckman Equation. https://heckmanequation.org/www/assets/2017/01/F_Heckman_CBAOnePager_120516.pdf. Accessed 20 August 2019.
- Heckman, J.J., and P. Carneiro. 2003.** "Human Capital Policy." Working Paper 9495. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w9495.pdf. Accessed 30 July 2019.
- Heckman, J. J., and G. Karapakula. 2019a.** "Intergenerational and Intragenerational Externalities of the Perry Preschool Project." NBER Working Paper 25889. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Heckman, J. J., and G. Karapakula. 2019b.** "The Perry Preschoolers at Late Midlife: A Study in Design-Specific Inference." NBER Working Paper 25888. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Heckman, J.J., and A.B. Krueger. 2005.** *Inequality in America: What Role for Human Capital Policies?* Cambridge, MA: MIT Press.
- Heckman, J. J., J. Stixrud and S. Urzua. 2006.** "The Effects of Cognitive and Noncognitive Abilities on Labor Market Outcomes and Social Behavior." *Journal of Labor Economics* 24(3): 411–482.
- Heer, J. 2019.** "Agency Plus Automation: Designing Artificial Intelligence into Interactive Systems." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(6): 1844–1850.
- Hegewisch, A., and J. Gornick. 2011.** "The Impact of Work-Family Policies on Women's Employment: A Review of Research from OECD Countries." *Community, Work and Family* 14(2): 119–138.
- Heilman, B., C.M. Guerrero-López, C. Ragonese, M. Kelberg and G. Barker. 2019.** *The Cost of the Man Box: A Study on the Economic Impacts of Harmful Masculine Stereotypes in the United States*. Washington, DC, and London: Promundo-US and Unilever.
- Helliwell, J. 2019.** "Inequality in Subjective Well-Being." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Herrera, A. 2019.** "What We Can Learn from Canada's Universal Child Care Model." *The World* [Radio program], 5 February. www.pri.org/stories/2019-02-05/what-we-can-learn-canada-s-universal-child-care-model. Accessed 14 October 2019.
- Hickel, J. 2017a.** *The Divide: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions*. New York: Random House.
- . **2017b.** "The Development Delusion: Foreign Aid and Inequality." *American Affairs* 1(3): 160–173.
- . **2019.** "The Contradiction of the Sustainable Development Goals: Growth versus Ecology on a Finite Planet." *Sustainable Development* (2019): 1–12. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/sd.1947>. Accessed 14 October 2019.
- Hilbert, M. 2011.** "The End Justifies the Definition: The Manifold Outlooks on the Digital Divide and Their Practical Usefulness for Policy-Making." *Telecommunications Policy* 35(8): 715–736.
- . **2019.** "Making New Technologies Work for Equality." Background paper for Human Development

- Report 2019. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Hillesund, S. 2019.** "Choosing Whom to Target: Horizontal Inequality and the Risk of Civil and Communal Violence." *Journal of Conflict Resolution* 63(2): 528–554.
- Hoegh-Guldberg, O., D. Jacob, M. Taylor, M. Bindi, S. Brown, I. Camilloni, A. Diedhiou, R. Djalante, K. Ebi, F. Engelbrecht, J. Guiot and others. 2018.** "Impacts of 1.5 °C Global Warming on Natural and Human Systems." In V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J.B.R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M.I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor and T. Waterfield, eds., *Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C Above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty*. Cambridge, UK: Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/05/SR15_Chapter3_Low_Res.pdf. Accessed 9 August 2019.
- Hoekstra, A.Y., and M.M. Mekonnen. 2012.** "The Water Footprint of Humanity." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 109(9): 3232–3237.
- Hojman, D.A., and Á. Miranda. 2018.** "Agency, Human Dignity, and Subjective Well-Being." *World Development* 101: 1–15.
- Hornbeck, R. 2012.** "The Enduring Impact of the American Dust Bowl: Short and Long-Run Adjustments to Environmental Catastrophe." *American Economic Review* 102(4): 1477–1507.
- Horowitz, D.L. 2001.** *Ethnic Groups in Conflict*, 2nd ed. London, UK: University of California Press.
- Hryshko, D., C. Juhn and K. McCue. 2017.** "Trends in Earnings Inequality and Earnings Instability among U.S. Couples: How Important Is Assortative Matching?" *Labour Economics* 48: 168–182.
- Hsiang, S., R. Kopp, A. Jina, J. Rising, M. Delgado, S. Mohan, D.J. Rasmussen, R. Muir-Wood, P. Wilson, M. Oppenheimer and K. Larsen. 2017.** "Estimating Economic Damage from Climate Change in the United States." *Science* 356(6345): 1362–1369.
- Hsu, Y.-C., and Tapia, H. 2019.** "Older People Facing New Inequalities: Life Expectancy in Chile." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Human Rights Watch. 2017.** "I Want to Be Like Nature Made Me": Medically Unnecessary Surgeries on Intersex Children in the US." 25 July. www.hrw.org/report/2017/07/25/i-want-be-nature-made-me/medically-unnecessary-surgeries-intersex-children-us. Accessed 26 July 2019.
- Humphries, D.L., J.R. Behrman, B.T. Crookston, K.A. Dearden, W. Schott and M.E. Penny. 2014.** "Households Across All Income Quintiles, Especially the Poorest, Increased Animal Source Food Expenditures Substantially During Recent Peruvian Economic Growth." *PLOS ONE* 9(11).
- Hunt, J., and R. Nunn. 2019.** "Is Employment Polarization Informative About Wage Inequality and Is Employment Really Polarizing?" NBER Working Paper 26064. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2018.** *Global Report on Internal Displacement 2018*. Geneva.
- IDRC (International Development Research Centre). 2018.** *Artificial Intelligence and Human Development: Toward a Research Agenda*. Ottawa.
- Igan, D., and P. Mishra. 2011.** "Three's Company: Wall Street, Capitol Hill, and K Street: Political Influence and Financial Regulation." *Journal of Law & Economics* 57(4): 1063–1084.
- IIPS (International Institute for Population Sciences) and ICF International. 2017.** "India National Family Health Survey NFHS-4 2015-16." Mumbai, India.
- IIPS (International Institute for Population Sciences) and Macro International. 2007.** "India National Family Health Survey NFHS-3 2005-06." Mumbai, India.
- ILGA (International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex Association). 2019.** *State-Sponsored Homophobia 2019*. Geneva.
- ILO (International Labour Organization). 2016a.** *Minimum Wage Policy Guide*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_508566.pdf. Accessed 14 October 2019.
- ILO (International Labour Organization). 2016b.** *Global Wage Report 2016/17: Wage Inequality in the Workplace*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_537846.pdf. Accessed 14 October 2019.
- ILO (International Labour Organization). 2017a.** *World Employment Social Outlook: Trends for Women 2017*. Geneva: International Labour Office.
- . **2017b.** *World Social Protection Report: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals 2017-2019*. Geneva: International Labour Office.
- . **2018a.** *Digital Labour Platforms and the Future of Work: Towards Decent Work in the Online World*. Geneva: International Labour Office.
- . **2018b.** *Global Wage Report: What Lies Behind Gender Pay Gaps*. Geneva: International Labour Office.
- . **2019a.** "The Global Labour Income Share and Distribution." July. www.ilo.org/global/statistics-and-databases/publications/WCMS_712232/lang--en/index.htm. Accessed 10 October 2019.
- . **2019b.** Labour statistics. <https://ilostat.ilo.org/data/>. Accessed 9 October 2019.
- . **2019c.** *Work for a Brighter Future: Global Commission on the Future of Work*. Geneva: International Labour Office.
- IMF (International Monetary Fund). 2017a.** "Tackling Inequality." *Fiscal Monitor*, October. Washington, DC.
- . **2017b.** *World Economic Outlook*, April. Washington, DC.
- . **2018.** "Pursuing Women's Economic Empowerment." Policy Paper. Washington, DC. www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/05/31/pp053118pursuing-womens-economic-empowerment. Accessed 14 October 2019.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2014.** *Climate Change 2014: Synthesis Report*. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Geneva.
- . **2018.** "Summary for Policymakers." *Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1. °C above Preindustrial Levels*. World Meteorological Organization, Geneva.
- IPU (Inter-Parliamentary Union). 2019.** Women in national parliaments, as of 1 February 2019. <http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm>. Accessed 9 October 2019.
- Islam, S.N., and J. Winkel. 2017.** "Climate Change and Social Inequality." DESA Working Paper 152. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.
- ITU (International Telecommunications Union). 2019.** Statistics. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx. Accessed 8 October 2019.
- Itzhak, B.-D., S. Kleimeier and M. Viehs. 2018.** "Exporting Pollution." NBER Working Paper 25063. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Iversen, T., and D. Soskice. 2019.** *Democracy and Prosperity: Reinventing Capitalism through a Turbulent Century*. Princeton: Princeton University Press.
- Iversen, V., A. Krishna and K. Sen. 2019.** "Beyond Poverty Escapes—Social Mobility in Developing Countries: A Review Article." *World Bank Research Observer* 34(2): 239–273.
- IWDA (International Women's Development Agency). 2018.** "What Does Intersectional Feminism Actually Mean?" 11 May. <https://iwda.org.au/what-does-intersectional-feminism-actually-mean/>. Accessed 9 October 2019.
- IWPR (Institute for Women's Policy Research). 2019.** "Women, Automation, and the Future of Work." Washington, DC. http://iwpr.org/wp-content/uploads/2019/03/C476_Automation-and-Future-of-Work.pdf. Accessed 16 August 2019.
- Jackson, R.B., C. Le Quéré, R.M. Andrew, J.G. Canadell, J.I. Korsbakken, Z. Liu, G.P. Peters and B. Zheng. 2018.** "Global Energy Growth is Outpacing Decarbonization." *Environmental Research Letters* 13: 120401.
- Jacobs, R.C., and D.T. Campbell. 1961.** "The Perpetuation of an Arbitrary Tradition through Several Generations of a Laboratory Microculture." *Journal of Abnormal and Social Psychology* 62(3): 649–658.
- Jagers, R.J., D. Rivas-Drake and T. Borowski. 2018.** "Equity & Social and Emotional Learning: A Cultural Analysis." Framework Briefs, Special Issues Series. The Collaborative for Academic, Social, and Emotional Learning, Chicago, IL. <https://measuringsel.casel.org/wp-content/uploads/2018/11/Frameworks-Equity.pdf>. Accessed 30 July 2019.
- Jakob, M., O. Edenhofer, U. Kornek, D. Lenzi and J. Minx. 2019.** "Governing the Commons to Promote Global Justice: Climate Change Mitigation and Rent Taxation." In R. Kanbur and H. Shue, eds., *Climate Justice: Integrating Economics and Philosophy*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Jaramillo, F., and G. Destouni. 2015.** "Comment on 'Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet.'" *Science* 348(6240): 1217.

- Jauch, S., and S. Watzka. 2016.** "Financial Development and Income Inequality: A Panel Data Approach." *Empirical Economics* 51(1): 291–314.
- Jaumotte, M.F., and M.C. Osorio. 2015.** "Inequality and Labor Market Institutions." IMF Staff Discussion Note SDN/15/14. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jaumotte, F., S. Lall and C. Papageorgiou. 2013.** "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and Financial Globalization." *IMF Economic Review* 61: 271–309.
- Jaumotte, M.F., and M.C. Osorio. 2015.** "Inequality and Labor Market Institutions." IMF Staff Discussion Note SDN/15/14. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jensen, P., and H.S. Nielsen. 1997.** "Child Labour or School Attendance? Evidence from Zambia." *Journal of Population Economics* 10(4): 407–424.
- Jetten, J., C. Haslam, S.A. Haslam and N.R. Branscombe. 2009.** "The Social Cure." *Scientific American Mind* 20(5): 26–33.
- Johnson, T., A. Lora-Wainwright and J. Lu. 2018.** "The Quest for Environmental Justice in China: Citizen Participation and the Rural–Urban Network against Panguanying's Waste Incinerator." *Sustainability Science* 13(3): 733–746.
- Johnston, B.C., D. Zeraatkar, M.A. Han, R.W.M. Vernooij, C. Valli, R. El Dib, C. Marshall, P.J. Stover, S. Fairweather-Taitt, G. Wójcik, F. Bhatia, R. de Souza, C. Brotons, J.J. Meerpohl, C.J. Patel, B. Djulbegovic, P. Alonso-Coello, M.M. Bala and G.H. Guyatt. Forthcoming.** "Unprocessed Red Meat and Processed Meat Consumption: Dietary Guideline Recommendations from the Nutritional Recommendations (NutriRECS) Consortium." *Annals of Internal Medicine*.
- Jones, P.J.S. 2009.** "Equity, Justice and Power Issues Raised by No-take Marine Protected Area Proposals." *Marine Policy* 33(5): 759–765.
- Jongman, B., H.C. Winsemius, J.C. Aerts, E.C. de Perez, M.K. van Aalst, W. Kron and P.J. Ward. 2015.** "Declining Vulnerability to River Floods and the Global Benefits of Adaptation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(18): E2271–E2280.
- Jorgenson, A., J. Schor and X. Huang. 2017.** "Income Inequality and Carbon Emissions in the United States: A State-Level Analysis, 1997–2012." *Ecological Economics* 134(C): 40–48.
- Jost, J.T. 2019.** "A Quarter Century of System Justification Theory: Questions, Answers, Criticisms, and Societal Applications." *British Journal of Social Psychology* 58(2): 263–314.
- Jost, J.T., A. Ledgerwood and C.D. Hardin. 2008.** "Shared Reality, System Justification, and the Relational Basis of Ideological Beliefs." *Social and Personality Psychology Compass* 2: 171–186.
- Joyce, R., and X. Xu. 2019.** "Inequalities in the Twentieth-First Century." Introducing the IFS Deaton Review. Institute for Fiscal Studies, London.
- Kågesten A, S. Gibbs, R.W. Blum, C. Moreau, V. Chandra-Mouli, A. Herbert and A. Amin. 2016.** "Understanding Factors that Shape Gender Attitudes in Early Adolescence Globally: A Mixed-Methods Systematic Review." *PLoS ONE* 11(6): e0157805.
- Kahn, M.E., K. Mohaddes, R.N.C. Ng, M.H. Pesaran, M. Raissi and J.C. Yang. 2019.** "Long-Term Macroeconomic Effects of Climate Change: A Cross-Country Analysis." Globalization Institute Working Paper 365. Federal Reserve Bank of Dallas, Dallas, TX.
- Kaldor, N. 1961.** "Capital Accumulation and Economic Growth." In F.A. Lutz and D.C. Hague, eds., *The Theory of Capital*. New York: St. Martin's Press.
- Kanbur, R. 2017.** "Structural Transformation and Income Distribution: Kuznets and Beyond." IZA Discussion Paper 10636. Institute for the Study of Labour, Bonn, Germany. www.econstor.eu/bitstream/10419/161259/1/dp10636.pdf. Accessed 1 August 2019.
- . 2018. "On Three Canonical Responses to Labour Saving Technical Change." VoxEU, 8 January. <https://voxeu.org/article/three-canonical-responses-labour-saving-technical-change>. Accessed 8 August 2019.
- Karabarbounis, L. 2011.** "One Dollar, One Vote." *The Economic Journal* 121(553): 621–651.
- Karabarbounis, L., and B. Neiman. 2013.** "The Global Decline of the Labor Share." *Quarterly Journal of Economics* 129(1): 61–103.
- Kautz, T., J.J. Heckman, R. Diris, B. Ter Weel and L. Borghans. 2014.** "Fostering and Measuring Skills: Improving Cognitive and Non-Cognitive Skills to Promote Lifetime Success." NBER Working Paper 20749. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kawachi, I., B.P. Kennedy and R.G. Wilkinson. 1999.** "Crime: Social Disorganization and Relative Deprivation." *Social Science & Medicine* 48(6): 719–731.
- Kaza, S., L. Yao, P. Bhada-Tata and F. Van Woerden. 2018.** *What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050*. Urban Development Series. Washington, DC: World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30317>. Accessed 14 August 2019.
- Kearl, H. 2018.** "The Facts Behind the #metoo Movement: A National Study on Sexual Harassment and Assault: Executive Summary." Stop Street Harassment, Reston, VA.
- Keleher, H., and L. Franklin. 2008.** "Changing Gendered Norms about Women and Girls at the Level of Household and Community: A Review of the Evidence." *Global Public Health* 3(Sup1): 42–57.
- Kelley, C.P., S. Mohtadi, M.A. Cane, R. Seager and Y. Kushnir. 2015.** "Climate Change in the Fertile Crescent and Implications of the Recent Syrian Drought." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(11): 3241–3246.
- Kennedy, P.J., and A. Prat. 2019.** "Where do People Get their News?" *Economic Policy* 34(97): 5–47.
- Key, T.J., P.N. Appleby, E.A. Spencer, R.C. Travis, A.W. Roddam and N.E. Allen. 2009.** "Mortality in British Vegetarians: Results from the European Prospective Investigation into Cancer and Nutrition (EPIC-Oxford)." *American Journal of Clinical Nutrition* 89(5): 1613S–1619S.
- Khan, L.M. 2017.** "The Ideological Roots of America's Market Power Problem." *Yale Law Journal Forum* 127: 960.
- Khan, M. 2019.** "EU Plans Sweeping Regulation of Facial Recognition." *Financial Times*, 22 August.
- Khanam, R. 2008.** "Child Labour and School Attendance: Evidence from Bangladesh." *International Journal of Social Economics* 35(1/2): 77–98.
- Kiatpongsan S., and M. Norton. 2014.** "How Much (More) Should CEOs Make? A Universal Desire for More Equal Pay." *Perspectives on Psychological Science* 9: 587–593.
- Kidd, S., and D. Athias. 2019.** *Hit and Miss: An Assessment of Targeting Effectiveness in Social Protection*. Working Paper. Development Pathways, Orpington, UK.
- Kim, D., and A. Saada. 2013.** "The Social Determinants of Infant Mortality and Birth Outcomes in Western Developed Nations: A Cross-Country Systematic Review." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 10(6): 2296–2335.
- Kim, J., A. Lee and M. Rossin-Slater. 2019.** "What to Expect When It Gets Hotter: The Impacts of Prenatal Exposure to Extreme Heat on Maternal and Infant Health." NBER Working Paper 26384. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. www.nber.org/papers/w26384. Accessed 28 October 2019.
- Kim, N. 2010.** "Impact of Extreme Climate Events on Educational Attainment: Evidence from Cross-Section Data and Welfare Projection." In R. Fuentes-Nieva and P.A. Seck, eds. *Risk, Shocks, and Human Development*. London: Palgrave Macmillan.
- King, A.D., M.G. Donat, E.M. Fischer, E. Hawkins, L.V. Alexander, D.J. Karoly, A.J. Dittus, S.C. Lewis and S.E. Perkins. 2015.** "The Timing of Anthropogenic Emergence in Simulated Climate Extremes." *Environmental Research Letters* 10(9): 094015.
- King, A.D., and L.J. Harrington. 2018.** "The Inequality of Climate Change from 1.5 to 2 C of Global Warming." *Geophysical Research Letters* 45(10): 5030–5033.
- Kishor, S., and K. Johnson. 2004.** *Profiling Domestic Violence: A Multi-Country Study*. Calverton, MD: ORC Macro.
- Klasen, S. 2018.** "Human Development Indices and Indicators: A Critical Evaluation." Occasional Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Klasen, S., and M. Fleurbaey. 2018.** "Leaving No One Behind: Some Conceptual and Empirical Issues." CDP Background Paper 44 ST/ESA/2018/CDP/44. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.
- Klein, N. 2019.** *On Fire: The (Burning) Case for a Green New Deal*. New York: Simon & Schuster.
- Klein, R.J.T., G.F. Midgley, B.L. Preston, M. Alam, F.G.H. Berkhout, K. Dow and M.R. Shaw. 2014.** "Adaptation Opportunities, Constraints, and Limits." In C.B. Field, V.R. Barros, D.J. Dokken, K.J. Mach, M.D. Mastrandrea, T.E. Bilir, M. Chatterjee, K.L. Ebi, Y.O. Estrada, R.C. Genova, B. Girma, E.S. Kissel, A.N. Levy, S. MacCracken, P.R. Mastrandrea and L.L. White, eds. *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects*. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK: Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIAR5-Chap16_FINAL.pdf. Accessed 16 August 2019.
- Klemm, A., L. Liu, V. Mylonas and P. Wingender. 2018.** "Are Elasticities of Taxable Income Rising?" IMF

- Working Paper WP/18/132. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Klenert, D., L. Mattauch, E. Combet, O. Edenhofer, C. Hepburn, R. Rafaty and N. Stern.** 2018. "Making Carbon Pricing Work for Citizens." *Nature Climate Change* 8(8): 669–677.
- Klinsky, S., and H. Winkler.** 2018. "Building Equity in: Strategies for Integrating Equity into Modelling for a 1.5 C World." *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences* 376(2119).
- Kolcava, D., Q. Nguyen and T. Bernauer.** 2019. "Does Trade Liberalization Lead to Environmental Burden Shifting in the Global Economy?" *Ecological Economics* 163: 98–112.
- Kompas, T., V.H. Pham and T.N. Che.** 2018. "The Effects of Climate Change on GDP by Country and the Global Economic Gains from Complying with the Paris Climate Accord." *Earth's Future* 6(8): 1153–1173.
- Korinek, A.** 2019. "Integrating Ethical Values and Economic Value to Steer Progress in Artificial Intelligence." NBER Working Paper 26130. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Korinek, A., and J. Kremer.** 2014. "The Redistributive Effects of Financial Deregulation." *Journal of Monetary Economics* 68: S55–S67.
- Korinek, A., and J. Stiglitz, J.** 2017. "Artificial Intelligence and Its Implications for Income Distribution and Unemployment" NBER Working Paper 24174. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kousky, C., and R. Cooke.** 2012. "Explaining the Failure to Insure Catastrophic Risks." *Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice* 37(2): 206–227.
- Kovacevic, M.** 2019. "Poverty and Inequality." Unpublished manuscript.
- Kraay, A.** 2015. "Weak Instruments in Growth Regressions: Implications for Recent Cross-Country Evidence on Inequality and Growth." Policy Research Working Paper 7494. World Bank, Washington, DC.
- Kramarz, F., and O.N. Skans.** 2014. "When Strong Ties Are Strong: Networks and Youth Labour Market Entry." *Review of Economic Studies* 81(3): 1164–1200.
- Kreiner, C.T., T.H. Nielsen and B.L. Serena.** 2018. "Role of Income Mobility for the Measurement of Inequality in life Expectancy." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(46): 11754–11759.
- Krishna, A.** 2010. *One Illness Away: Why People Become Poor and How They Escape Poverty*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Krueger, A.B.** 2012. "The Rise and Consequences of Inequality in the United States." Speech at the Center for American Progress, 12 January, Washington, DC. www.govinfo.gov/content/pkg/ERP-2012/pdf/ERP-2012.pdf. Accessed 7 August 2019.
- Kumar, A., and T. Rahman.** 2018. "Can a Women's Rural Livelihood Program Improve Mental Health? Experimental Evidence from India." Paper presented at the Annual Meeting of the Agricultural and Applied Economics Association, 5–7 August, Washington, DC.
- Kus, B.** 2012. "Financialisation and Income Inequality in OECD Nations: 1995–2007." *Economic and Social Review* 43(4): 477–495.
- Kuznets, S.** 1953. *Shares of Upper Income Groups in Income and Savings*. New York: National Bureau of Economic Research.
- . 1955. "Economic Growth and Income Inequality." *American Economic Review* 45(1): 1–28.
- . 1971. "Nobel Prize Lecture: Modern Economic Growth: Findings and Reflections." Nobelprize.org. www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1971/kuznets/lecture. Accessed 6 October 2019.
- Laboratoria.** 2019. "Building the Digital Skills Young Women in Latin America Need to Thrive in Tech." www.laboratoria.la/en/impact. Accessed 9 October 2019.
- Lakner, C., D.G. Mahler, M. Negre and E.B. Prydz.** 2019. "How Much Does Reducing Inequality Matter for Global Poverty?" Policy Research Working Paper 8869. World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31796/WPS8869.pdf>. Accessed 1 August 2019.
- Lakner, C., and B. Milanovic.** 2015. "Global Income Distribution: From the Fall of the Berlin Wall to the Great Recession." *World Bank Economic Review* 30(2): 203–232.
- Lambert, S., and P. De Vreyer.** 2017. "By Ignoring Intra-Household Inequality Do We Underestimate the Extent of Poverty?" Working Paper DT/2017/05. Développement, Institutions et Mondialisation, Paris.
- Lamont, M.** 2018. "Addressing Recognition Gaps: Destigmatization and the Reduction of Inequality." *American Sociological Review* 83(3): 419–44.
- Lancee, B., and H.G. Van de Werfhorst.** 2012. "Income Inequality and Participation: A Comparison of 24 European Countries." *Social Science Research* 41(5): 1166–1178.
- Langer, A.** 2005. "Horizontal Inequalities and Violent Conflict." Côte d'Ivoire Country Paper. Occasional Paper 2005/32. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2005_langer_armim_32.pdf. Accessed 6 August 2019.
- Langer, A., and F. Stewart.** 2015. "Regional Imbalances, Horizontal Inequalities, and Violent Conflicts: Insights from Four West African Countries." World Bank, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/768071468191326719/Regional-imbalances-horizontal-inequalities-and-violent-conflicts-insights-from-four-West-African-countries>. Accessed 6 August 2019.
- Larson, J.L.** 2010. *The Market Revolution in America: Liberty, Ambition, and the Eclipse of the Common Good*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Latinobarometro.** 2018. *Informe Latinobarómetro 2018*. Santiago. www.latinobarometro.org/latdocs/INFORME_2018_LATINOBAROMETRO.pdf. Accessed 18 October 2019.
- Laurian, L.** 2008. "Environmental Injustice in France." *Journal of Environmental Planning and Management* 51(1): 55–79.
- Lazonick, W.H., and M. Mazzucato.** 2013. "The Risk-Reward Nexus in the Innovation-Inequality Relationship: Who Takes the Risks? Who Gets the Rewards?" *Industrial & Corporate Change* 22(4): 1093–1128.
- Le, L.T., and J. Sabaté.** 2014. "Beyond Meatless, the Health Effects of Vegan Diets: Findings from the Adventist Cohorts." *Nutrients* 6(6): 2131–2147.
- Le Page, M.** 2019. "Hurricane Dorian Is Joint Strongest Atlantic Storm Ever to Hit Land." *New Scientist*, 2 September.
- Le Quéré, C., R.M. Andrew, P. Friedlingstein, S. Sitch, J. Hauck, J. Pongratz, P.A. Pickers, J.I. Korsbakken, G.P. Peters, J.G. Canadell and A. Arneeth.** 2018. "Global Carbon Budget 2018." *Earth System Science Data (Online)* 10(4).
- Lebreton, L., B. Slat, F. Ferrari, B. Sainte-Rose, J. Aitken, R. Marthouse, S. Hajbane, S. Cunsolo, A. Schwarz, A. Levivier and K. Noble.** 2018. "Evidence that the Great Pacific Garbage Patch is Rapidly Accumulating Plastic." *Scientific Reports* 8(1).
- LeCun, Y., Y. Bengio and G. Hinton.** 2015. "Deep Learning." *Nature* 521(7553): 436.
- Lee, J.J., R. Wedow, A. Okbay, E. Kong, O. Maghziyan, M. Zacher, T.A. Nguyen-Viet, P. Bowers, J. Sidorenko, R.K. Linnér and M.A. Fontana.** 2018. "Gene Discovery and Polygenic Prediction from a Genome-Wide Association Study of Educational Attainment in 1.1 Million Individuals." *Nature Genetics* 50(8): 1112–1121.
- Lee, K.-F.** 2018. *AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order*. Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt.
- Lefebvre, P., P. Merrigan and M. Verstraete.** 2009. "Dynamic Labour Supply Effects of Childcare Subsidies: Evidence from a Canadian Natural Experiment on Low-Fee Universal Child Care." *Labour Economics* 16(5): 490–502.
- Leigh, A.** 2006. "Trust, Inequality and Ethnic Heterogeneity." *Economic Record* 82(258): 268–280.
- Lemoine, D., and C. Traeger.** 2014. "Watch Your Step: Optimal Policy in a Tipping Climate." *Economic Policy* 6(1): 137–66.
- Levine, R.** 2005. "Finance and Growth: Theory and Evidence." *Handbook of Economic Growth* 1: 865–934.
- Lewis, A.W.** 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." *Manchester School of Economic and Social Studies* 22: 139–191.
- Li, Z., Y. Jiang, M. Li and C. Lu.** 2018. "Inequalities in Socio-Emotional Development and Positive Parenting During Childhood: Evidence from China 2010–2014." *SSM-Population Health* 5: 8–16.
- Lian, W.** 2019. "Technological Changes, Offshoring, and the Labor Share." IMF Working Paper 19.142. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lian, W., N. Novta, E. Pugacheva, Y. Timmer and P. Topalova.** 2019. "The Price of Capital Goods: A Driver of Investment under Threat." IMF Working Paper WP/19/134. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Liddle, B.** 2015. "What Are the Carbon Emission Elasticities for Income and Population? Bridging STIRPAT and ECK via Robust Heterogeneous Panel Estimates." *Global Environmental Change* 31: 62–73.
- Lindahl, M., E. Lundberg, M. Palme and Emilia Simeonova.** 2016. "Parental Influences on Health and Longevity: Lessons from a Large Sample of Adoptees." NBER Working Paper 21946. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Liu, J., T. Dietz, S.R. Carpenter, M. Alberti, C. Folke, E. Moran, A.N. Pell, P. Deadman, T. Kratz, J. Lubchenco, E. Ostrom, Z. Ouyang, W. Provencher, C.L. Redman, S.H. Schneider and W.W. Taylor.** 2007.

"Complexity of Coupled Human and Natural Systems." *Science* 317(5844): 1513–1516.

Loaiza Sr., E., and S. Wong. 2012. *Marrying Too Young: End Child Marriage*. New York: United Nations Population Fund.

López-Calva, L.F., and E. Ortiz-Juarez. 2014. "A Vulnerability Approach to the Definition of the Middle Class." *Journal of Economic Inequality* 12(1): 23–47.

López-Calva, L.F., and C. Rodríguez-Castelán. 2016. "Pro-Growth Equity: A Policy Framework for the Twin Goals." Policy Research Working Paper 7897. World Bank, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/9111711479931074058/pdf/WPS7897.pdf>. Accessed 23 August 2019.

Lucas, R.E. 2004. "The Industrial Revolution: Past and Future." 2003 Annual Report Essay. Federal Reserve Bank of Minneapolis, Minneapolis, MN. <https://ideas.repec.org/a/fip/fedmar/y2004imayp5-20nv18no.1.html>. Accessed 26 September 2019.

Luohan Academy. 2019. "Digital Technology and Inclusive Growth." Hangzhou, China. https://gw.alipayobjects.com/os/antifinccdn/DblN6yXw6H/Luohan_Academy-Report_2019_Executive_Summary.pdf. Accessed 14 August 2019.

Lusseau, D., and F. Mancini. 2019. "Income-Based Variation in Sustainable Development Goal Interaction Networks." *Nature Sustainability* 2: 242–247.

Lustig, N. 2000. "Crises and the Poor: Socially Responsible Macroeconomics." *Economía Journal* 1: 1–30.

———, ed. 2018a. *Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

———. 2018b. "Fiscal Policy, Income Redistribution, and Poverty Reduction in Low- and Middle- Income Countries." In N. Lustig, ed., *Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty*. Washington, DC: The Brookings Institution.

———. 2018c. "The Sustainable Development Goals, Domestic Resource Mobilization and the Poor." In J.A. Ocampo and J. Stiglitz, eds., *The Welfare State Revisited*. New York: Columbia University Press.

———, ed. Forthcoming. *Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty*, 2nd edition. Washington, DC: Brookings Institution Press, and New Orleans, LA: Tulane University.

Lustig, N., L.F. Lopez-Calva and E. Ortiz-Juarez. 2013. "Deconstructing the Decline in Inequality in Latin America." Policy Research Working Paper 6552. World Bank, Washington, DC.

MacInnis, C.C., and G. Hodson. 2019. "Extending the Benefits of Intergroup Contact beyond Attitudes: When Does Intergroup Contact Predict Greater Collective Action Support?" *Journal of Theoretical Social Psychology* 3: 11–22.

Macintyre, S. 1997. "The Black Report and Beyond: What Are the Issues?" *Social Science & Medicine* 44(6): 723–745.

Mackenbach, J.P., J.R. Valverde, B. Artnik, M. Bopp, H. Brønnum-Hansen, P. Deboosere, R. Kalediene, K. Kovács, M. Leinsalu, P. Martikainen, G. Menvielle, E. Regidor, J. Rychtaříková, M. Rodríguez-Sanz,

P. Vineis, C. White, B. Wojtyniak, Y. Hu and W.J. Nusselder. 2018. "Trends in Health Inequalities in 27 European Countries." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(25): 6440–6445.

Mackie, G., and J. Le Jeune. 2009. "Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A New Look at the Theory." Special Series on Social Norms and Harmful Practices. Innocenti Working Paper 2009-06. Florence, Italy: United Nations Children's Fund, Innocenti Research Centre.

Mackie, G., F. Moneti, H. Shakya and E. Denny. 2015. "What Are Social Norms? How Are They Measured?" Working Paper 1. United Nations Children's Fund, New York, and University of California—San Diego Centre on Global Justice, San Diego, CA.

Magnani, E. 2000. "The Environmental Kuznet's Curve, Environmental Protection Policy and Income Distribution." *Ecological Economics* 32: 431–443.

Majer, I.M., W.J. Nusselder, J.P. Mackenbach and A.E. Kunst. 2011. "Socioeconomic Inequalities in Life and Health Expectancies around Official Retirement Age in 10 Western-European Countries." *Journal of Epidemiology and Community Health* 65(11): 972–979.

Major, B. 1994. "From Social Inequality to Personal Entitlement: The Role of Social Comparisons, Legitimacy Appraisals, and Group Membership." *Advances in Experimental Social Psychology* 26: 293–355.

Malouf Bous, K., and J. Farr. 2019. "False Promises: How Delivering Education Through Public-Private Partnerships Risks Fueling Inequality Instead of Achieving Quality Education for All." Oxfam Briefing Paper. Oxfam GB, Oxford, UK. <https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/false-promises-how-delivering-education-through-public-private-partnerships-ris-620720>. Accessed 10 October 2019.

Mann, S., and M. Hilbert. 2018. "AI4D: Artificial Intelligence for Development." <https://ssrn.com/abstract=3197383>. Accessed 15 August 2019.

Marcus, R. 2018. *The Norms Factor: Recent Research on Gender, Social Norms, and Women's Economic Empowerment*. Ottawa: International Development Research Centre.

Marcus, R., and C. Harper. 2014. "Gender Justice and Social Norms—Processes of Change for Adolescent." Girls: Towards a Conceptual Framework 2. Overseas Development Institute, London.

———. 2015. "How Do Gender Norms Change?" Overseas Development Institute, London.

Margai, F.L. 2001. "Health Risks and Environmental Inequity: A Geographical Analysis of Accidental Releases of Hazardous Materials." *Professional Geographer* 53(3): 422–434.

Marmot, M. 2005. "Social Determinants of Health Inequalities." *Lancet* 365(9464): 1099–1104.

Marrero, G., and J. Rodríguez. 2013. "Inequality of Opportunity and Growth." *Journal of Development Economics* 104: 107–122.

Martínez, J., and D. Sánchez-Ancochea. 2016. "Achieving Universalism in Developing Countries." Background paper for *Human Development Report 2016*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

———. 2018. "Undoing Segmentation? Latin American Healthcare Policy During the Economic Boom." *Social Policy & Administration* 52(6): 1181–1200.

———. 2019a. "The Relationship between Universal Social Policy and Inequality: A Comparative Political Economy Approach." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

———. 2019b. "Undoing Segmentation? Latin American Health Care and Pensions after the Economic Boom."

Martinez-Alier, J., L. Temper, D. Del Bene and A. Scheidel. 2016. "Is There a Global Environmental Justice Movement?" *Journal of Peasant Studies* 43(3): 731–755.

Martuzzi, M., F. Mitis and F. Forastiere. 2010. "Inequalities, Inequities, Environmental Justice in Waste Management and Health." *European Journal of Public Health* 20(1): 21–26.

Marx, A., J. Soares and W. Van Acker. 2015. "The Protection of the Rights of Freedom of Association and Collective Bargaining. A Longitudinal Analysis over 30 Years in 73 Countries." In A. Marx, J. Wouters, G. Rayp and L. Beke, eds., *Global Governance of Labour Rights: Assessing the Effectiveness of Transnational Public and Private Policy Initiatives*. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.

Maskus, K.E. 2004. "Encouraging International Technology Transfer." UNCTAD-ICTSD Issue Paper 7. United Nations Conference on Trade and Development and International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva.

Mathur, A., and A. Morris. 2012. "Distributional Effects of a Carbon Tax in the Context of Broader Fiscal Reform." Climate and Energy Economics Discussion Paper. The Brookings Institution, Washington, DC. www.brookings.edu/research/distributional-effects-of-a-carbon-tax-in-the-context-of-broader-fiscal-reform/. Accessed 13 August 2019.

Maulia, E. 2018. "Go-Jek Sparks an Indonesian Banking Revolution." *Nikkei Asian Review*, 29 August. <https://asia.nikkei.com/Spotlight/Cover-Story/Go-Jek-sparks-an-Indonesian-banking-revolution>. Accessed 24 October 2019.

Maxwell, J., and F. Briscoe. 1998. "There's Money in the Air: The CFC Ban and DuPont's Regulatory Strategy." *Business Strategy and the Environment* 6(5): 276–286.

Mazzucato, M. 2011. *The Entrepreneurial State*. London: Demos.

Mazzucato, M. 2013. *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths*, Vol. 1. London: Anthem Press.

Mazzucato, M., and G. Semieniuk. 2017. "Public Financing of Innovation: New Questions." *Oxford Review of Economic Policy* 33(1): 24–48.

McCallum, M.L. 2015. "Vertebrate Biodiversity Losses Point to a Sixth Mass Extinction." *Biodiversity and Conservation* 24(10): 2497–2519.

McDonald, P., and D. White. 2018. "The Backlash against Gender Equality Is Arising in New Forms. Opponents of Gender Equality Now Question the Research Methods in Studies of Sexual Harassment and Assault. London School of Economics Blogs." London School of Economic and Political Science, London.

McEniry, M., R. Samper-Ternent, C.E. Flórez, R. Pardo and C. Cano-Gutierrez. 2018. "Patterns of SES Health

- Disparities among Older Adults in Three Upper Middle- and Two High-Income Countries." *Journals of Gerontology: Series B* 74(6): e25–e37.
- McGee, J.M., and P.T. Greiner. 2018.** "Can Reducing Income Inequality Decouple Economic Growth from CO₂ Emissions?" *Socius: Sociological Research for a Dynamic World* 4: 1–11.
- McKinsey. 2018.** "Mobile Money in Emerging Markets: The Business Case for Financial Inclusion." www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Industries/Financial%20Services/Our%20Insights/Mobile%20money%20in%20emerging%20markets%20The%20business%20case%20for%20financial%20inclusion/Mobile-money-in-emerging-markets.ashx. Accessed 14 August 2019.
- McLaren, D., O. Cottray and M. Taylor. 1999.** *Pollution Injustice: The Geographic Relation between Household Income and Polluting Factories*. London: Friends of the Earth Trust.
- McNeill, J.R. 2001.** *Something New under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World*. Global Century Series. New York: WW Norton & Company.
- McNeill, W.H. 1976.** *Plagues and Peoples*. Garden City, NY: Anchor Press.
- McSweeney, K., and O.T. Coomes. 2011.** "Climate-Related Disaster Opens a Window of Opportunity for Rural Poor in Northeastern Honduras." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 108(13): 5203–5208.
- Mejia, S.A., C. Baccianti, M. Mrkaic, N. Novta, E. Pugacheva and P. Topalova. 2019.** "Weather Shocks and Output in Low-income Countries: Adaptation and the Role of Policies." IMF Working Paper. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Mekonnen, M.M., and A.Y. Hoekstra. 2011.** "National Water Footprint Accounts: The Green, Blue and Grey Water Footprint of Production and Consumption." Value of Water Research Report 50. UNESCO-IHE Institute for Water Education, Delft, The Netherlands. <https://waterfootprint.org/media/downloads/Report50-NationalWaterFootprints-Vol1.pdf>. Accessed 15 August 2019.
- . 2016. "Four Billion People Facing Severe Water Scarcity." *Science Advances* 2(2).
- Meltzer, A.H., and S.F. Richards. 1981.** "A Rational Theory of the Size of Government." *Journal of Political Economy* 89(5): 914–927.
- Mendez Ramos, F. 2019.** "Uncertainty in Ex-Ante Poverty and Income Distribution: Insights from Output Growth and Natural Resource Country Typologies." Policy Research Working Paper 8841. World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31666/WPS8841.pdf?sequence=4>. Accessed 1 August 2019.
- Messenger, C. 2017.** "Cyber Violence against Women and Girls Exacerbates Digital Exclusion." *Digital @ DAI*, 20 November.
- Metz, C. 2019.** "Is Ethical AI Even Possible?" *New York Times*, 1 March. www.nytimes.com/2019/03/01/business/ethics-artificial-intelligence.html. Accessed 19 August 2019.
- Milanovic, B. 2005.** "Can We Discern the Effect of Globalization on Income Distribution? Evidence from Household Surveys." *World Bank Economic Review* 19(1): 21–44.
- . 2016. *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Milanovic, B., P.H. Lindert and J.G. Williamson. 2010.** "Pre-Industrial inequality." *Economic Journal* 121(551): 255–72.
- Millennium Ecosystem Assessment. 2015.** "Ecosystems and Human Well-being: Synthesis." Washington, DC: Island Press. www.millenniumassessment.org/documents/document.356.aspx.pdf. Accessed 8 August 2019.
- Miller, D. 2016.** "Intersectionality: How Gender Interacts with Other Social Identities to Shape Bias." *The Conversation*, 4 February.
- Milman, O. 2018.** "Robert Bullard: 'Environmental Justice Isn't Just Slang, It's Real.'" *The Guardian*, 20 December.
- Miodownik, D., and L. Nir. 2016.** "Receptivity to Violence in Ethnically Divided Societies: A Micro-Level Mechanism of Perceived Horizontal Inequalities." *Studies in Conflict & Terrorism* 39(1): 22–45.
- Mishel, L., J. Schmitt and H. Shierholz. 2013.** "Assessing the Job Polarization Explanation of Growing Wage Inequality." Working Paper. Economic Policy Institute, Washington, DC. www.epi.org/files/2012/wp295-assessing-job-polarization-explanation-wage-inequality.pdf. Accessed 18 September 2019.
- Mishra, S., and R.N. Carleton. 2015.** "Subjective Relative Deprivation Is Associated with Poorer Physical and Mental Health." *Social Science & Medicine* 147: 144–149.
- Mitnik, P.A., E. Cumberworth and D.B. Grusky. 2016.** "Social Mobility in a High-Inequality Regime." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 663(1): 140–184.
- Moazed, A., and N.L. Johnson. 2016.** *Modern Monopolies: What It Takes to Dominate the 21st Century Economy*. New York, NY: St. Martin's Press.
- Mokyr, J. 2002.** *The Gifts of Athena: Historical Origins of the Knowledge Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- . 2016. *A Culture of Growth: The Origins of the Modern Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Molyneux, M. 1985.** "Mobilization without Emancipation? Women's Interests, the State, and Revolution in Nicaragua." *Feminist Studies* 11(2): 227–254.
- Montenegro, C.E., and H.A. Patrinos. 2014.** *Comparable Estimates of Returns to Schooling around the World*. Washington, DC: World Bank.
- Mora, C., A.G. Frazier, R.J. Longman, R.S. Dacks, M.M. Walton, E.J. Tong, J.J. Sanchez, L.R. Kaiser, Y.O. Stender, J.M. Anderson, C.M. Ambrosino, I. Fernandez-Silva, L.M. Giuseffi and T.W. Giambelluca. 2013.** "The Projected Timing of Climate Departure from Recent Variability." *Nature* 502(7470): 183–187.
- Morand, S., K.M. McIntyre and M. Baylis. 2014.** "Domesticated Animals and Human Infectious Diseases of Zoonotic Origins: Domestication Time Matters." *Infection, Genetics and Evolution* 24: 76–81.
- Morgan, M. 2017.** "Falling Inequality beneath Extreme and Persistent Concentration: New Evidence for Brazil Combining National Accounts, Surveys and Fiscal Data, 2001-2015." WID.world Working Paper 2017/12. World Inequality Database.
- Moser, C.O. 1989.** "Gender Planning in the Third World: Meeting Practical and Strategic Gender Needs." *World Development* 17(11): 1799–1825.
- Moser, S., and S. Kleinhüchelkotten. 2017.** "Good Intentions, but Low Impacts: Diverging Importance of Motivational and Socioeconomic Determinants Explaining Pro-environmental Behavior, Energy Use and Carbon Footprint." *Environment and Behavior* 50(6): 1–31.
- Mosse, D. 2018.** "Caste and Development: Contemporary Perspectives on a Structure of Discrimination and Advantage." *World Development* 110: 422–436.
- Moyer, J., D. Bohl, T. Hanna, B. Mapes and M. Rafa. 2019.** *Assessing the Impact of War on Development in Yemen*. Sana'a: United Nations Development Programme. www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-.html. Accessed 24 October 2019.
- Mukhopadhyay, T., C. Rivera and H. Tapia. 2019.** "Gender Inequality and Multidimensional Social Norms." Working Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Munoz Boudet, A.M., P. Buitrago, B. Leroy De La Briere, D.L. Newhouse, E.C. Rubiano Matulevich, K. Scott and P. Suarez Becerra. 2018.** "Gender Differences in Poverty and Household Composition through the Life-Cycle: A Global Perspective." Policy Research Working Paper 8360. World Bank, Washington, DC.
- Munoz Boudet, A.M., P. Petesch and C. Turk, with A. Thumala. 2012.** *On Norms and Agency: Conversations about Gender Equality with Women and Men in 20 Countries*. Washington, DC: World Bank.
- Muralidharan, K., A. Singh and A.J. Ganimian. 2019.** "Disrupting Education? Experimental Evidence on Technology-Aided Instruction in India." *American Economic Review* 109(4): 1426–1460.
- Murillo, J., and C. Martínez Garrido. 2017.** "Segregación Social en las Escuelas Públicas y Privadas en América Latina." *Educación & Sociedad* 38(140): 727–750.
- Murtin, F., J. Mackenbach, D. Jasilionis and M.M. d'Ercole. 2017.** "Inequalities in Longevity by Education in OECD Countries: Insights from New OECD Estimates." OECD Statistics Working Papers 2017/02. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Myers, M., and L. Juma. 2018.** *Defending Independent Media: A Comprehensive Analysis of Aid Flows*. Washington, DC: National Endowment for Democracy, Center for International Media Assistance. www.cima.ned.org/publication/comprehensive-analysis-media-aid-flows/. Accessed 1 October 2019.
- Naidu, S., E.A. Posner and G. Weyl. 2018.** "Antitrust Remedies for Labor Market Power." *Harvard Law Review* 132: 536.
- Nakatani, R. 2019.** "A Possible Approach to Fiscal Rules in Small Island—Incorporating Natural Disasters and Climate Change." IMF Working Paper. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Narayan, A., R. Van der Weide, A. Cojocar, C. Lakner, S. Redaelli, D.G. Mahler, R.G.N. Ramasubbaiah and S. Thewissen. 2018.** *Fair Progress?: Economic Mobility across Generations Around the World*. Washington, DC: World Bank.

- NDI (National Democratic Institute). 2019.** “#NotTheCost Stopping Violence against Women in Politics.” Washington, DC.
- Nelson, R. 1993.** *National Innovation Systems. A Comparative Analysis.* New York/Oxford: Oxford University Press.
- Neves, P.C., Ó. Afonso and S.T. Silva. 2016.** “A Meta-Analytic Reassessment of the Effects of Inequality on Growth.” *World Development* 78: 386–400.
- Newell, R., and K. Rogers. 2010.** “Leaded Gasoline in the United States: The Breakthrough of Permit Trading.” In W. Harrington, R. Morgenstern and T. Sterner, eds. *Choosing Environmental Policy.* New York: Routledge.
- Niño-Zarazúa, M., L. Roope and F. Tarp. 2017.** “Global Inequality: Relatively Lower, Absolutely Higher.” *Review of Income and Wealth* 63(4): 661–684.
- Noked, N. 2018.** “Tax Evasion and Incomplete Tax Transparency.” *Laws* 7(3): 31.
- Nolan, B., R. Richiardi and L. Valenzuela. 2018.** “The Drivers of Inequality in Rich Countries.” INET Oxford Working Paper No. 2018-15. University of Oxford, Institute for New Economic Thinking, Oxford, UK.
- Nordhaus, W., and A. Moffat. 2017.** “A Survey of Global Impacts of Climate Change: Replication, Survey Methods, and a Statistical Analysis.” Discussion Paper 2096. Cowles Foundation for Research in Economics, New Haven, CT. <https://cowles.yale.edu/sites/default/files/files/pub/d20/d2096.pdf>. Accessed 24 October 2019.
- Norton, M.I., and D. Ariely. 2011.** “Building a Better America—One Wealth Quintile at a Time.” *Perspectives on Psychological Science* 6: 9–12.
- . 2013. “America’s Desire for Less Wealth Inequality Does Not Depend on How You Ask Them.” *Judgement and Decision Making* 8: 393–394.
- Nussbaum, M.C. 2001.** *Women and Human Development: The Capabilities Approach*, Vol. 3. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- . 2003. “Tragedy and Human Capabilities: A Response to Vivian Walsh.” *Review of Political Economy* 15(3): 413–418.
- . 2011. *Creating Capabilities: The Human Development Approach.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
- O’Connor, A. 2019.** “How Artificial Intelligence Could Transform Medicine.” *New York Times*, 11 March. www.nytimes.com/2019/03/11/well/live/how-artificial-intelligence-could-transform-medicine.html. Accessed 24 October 2019.
- O’Reilly, M., A. Ó. Súilleabháin and T. Paffenholz. 2015.** *Reimagining Peacemaking: Women’s Roles in Peace Processes.* New York: International Peace Institute.
- Odusola, A., G.A. Cornia, H. Bhorat and P. Conceição. 2017.** *Income Inequality Trends in Sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants and Consequences.* New York: United Nations Development Programme.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2010.** *Improving Health and Social Cohesion through Education.* Paris.
- . 2016. “Be Flexible!” Background Brief on How Workplace Flexibility Can Help European Employees to Balance Work and Family. Paris.
- . 2017a. *The Pursuit of Gender Equality: An Uphill Battle.* Paris.
- . 2017b. “Terms of Reference: OECD Project on the Distribution of Household Incomes.” Income Distribution Database. Paris.
- . 2018a. *A Broken Social Elevator? How to Promote Social Mobility.* Paris.
- . 2018b. “OECD Clamps Down on CRS Avoidance through Residence and Citizenship by Investment Schemes.” 16 October. <https://oecd.org/tax/oecd-clamps-down-on-crs-avoidance-through-residence-and-citizenship-by-investment-schemes.htm>. Accessed 7 November 2019.
- . 2018c. “The Role and Design of Net Wealth Taxes in the OECD.” OECD Tax Policy Studies 26. Paris.
- . 2018d. *Tax Challenges Arising from Digitalisation—Interim Report 2018.* Paris.
- . 2019a. “Addressing the Tax Challenges of the Digitalisation of the Economy—Public Consultation Document.” OECD Public Consultation Document. Paris. www.oecd.org/tax/beps/public-consultation-document-addressing-the-tax-challenges-of-the-digitalisation-of-the-economy.pdf. Accessed 7 November 2019.
- . 2019b. *Getting Skills Right: Future-Ready Adult Learning Systems.* Paris.
- . 2019c. *Getting Skills Right: Engaging Low-Skilled Adults in Learning.* Paris.
- . 2019d. “Programme of Work to Develop a Consensus Solution to the Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy.” Paris www.oecd.org/tax/beps/programme-of-work-to-develop-a-consensus-solution-to-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy.pdf. Accessed 7 November 2019.
- . 2019e. *Risks That Matter: Main Findings from the 2018 Risks That Matter Survey.* Paris. www.oecd.org/social/risks-that-matter.htm. Accessed 10 October 2019.
- . 2019f. *Under Pressure: The Squeezed Middle Class.* Paris.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2017.** *OECD-FAO Agricultural Outlook 2017-2026.* Paris and Rome. www.fao.org/3/a-i7465e.pdf. Accessed 29 October 2019.
- . 2018. *OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2027.* Paris and Rome. https://read.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook-2018-2027_agr_outlook-2018-en#page1. Accessed 15 August 2019.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and ILO (International Labour Organization). 2019.** *Tackling Vulnerability in the Informal Economy.* Development Centre Studies. Paris. <https://doi.org/10.1787/939b7bcd-en>. Accessed 10 October 2019.
- Okun, A.M. 1975.** *Equality and Efficiency: The Big Tradeoff.* Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Oleske, J.M. 2015.** “State Inaction: Equal Protection, and Religious Resistance to LGBT Rights.” *University of Colorado Law Review* 87(1): 63.
- Olivetti, C., and B. Petrongolo. 2017.** “The Economic Consequences of Family Policies: Lessons from a Century of Legislation in High-Income Countries.” *Journal of Economic Perspectives* 31(1): 205–230.
- Orlich, M.J., P.N. Singh, J. Sabaté, K. Jaceldo-Siegl, J. Fan, S. Knutsen, W.L. Beeson and G.E. Fraser. 2013.** “Vegetarian Dietary Patterns and Mortality in Adventist Health Study 2.” *JAMA Internal Medicine* 173(13): 1230–1238.
- O’Rourke, K.H., A. Rahman and A.M. Taylor. 2019.** “Trade, Technology, and the Great Divergence.” NBER Working Paper 25741. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ortiz, I., and M. Cummins. 2011.** “Global Inequality: Beyond the Bottom Billion—A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries.” Social and Economic Policy Working Paper. United Nations Children’s Fund, New York.
- Ostrom, E. 2000.** “Collective Action and the Evolution of Social Norms.” *Journal of Economic Perspectives* 14(3): 137–158.
- Ostry, J.D., and Berg, A. 2011.** “Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?” IMF Staff Discussion Note 11/08. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ostry, J.D., A. Berg and C.G. Tsangarides. 2014.** “Redistribution, Inequality, and Growth.” IMF Staff Discussion Note SDN/14/02. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ostry, J.D., P. Loungani and A. Berg. 2019.** “Confronting Inequality: How Societies Can Choose Inclusive Growth.” Chichester, NY: Columbia University Press.
- Ottersen, G., and J. Melbourne-Thomas. 2019.** “Time to Look Forward to Adapt to Ocean Warming.” *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116 (37): 18157–18158.
- Ouedraogo, R., and I. Ouedraogo. 2019.** “Gender Equality and Electoral Violence in Africa: Unlocking the Peacemaking Potential of Women.” IMF Working Paper WP/19/174. International Monetary Fund, Washington, DC.
- OutRight Action International. 2019.** *Agenda 2030 for LGBTI Health and Well-Being.* New York.
- Oxfam. 2019.** “Public Good or Private Wealth?” Oxfam Briefing Paper. Oxford, UK. www.oxfam.org/en/research/public-good-or-private-wealth. Accessed 26 September 2019.
- Oyebode, O., U.J. Pape, A.A. Laverly, J.T. Lee, N. Bhan and C. Millett. 2015.** “Rural, Urban and Migrant Differences in Non-Communicable Disease Risk-Factors in Middle Income Countries: A Cross-Sectional Study of WHO-SAGE Data.” *PLOS ONE* 10(4): e0122747.
- Paluck, E.L., and E. Ball, with C. Poynton and S. Siedloff. 2010.** “Social Norms Marketing Aimed at Gender-Based Violence: A Literature Review and Critical Assessment.” International Rescue Committee, New York.
- Park, J. 2015.** “South Korean ‘Superdads’ on Paternity Leave Break with Tradition.” Reuters, 24 September. www.reuters.com/article/us-southkorea-superdads/south-korean-superdads-on-paternity-leave-break-with-tradition-idUSKBN0U626220151224. Accessed 9 October 2019.
- Parry, J.-E., and A. Terton. 2016.** “How Are Vulnerable Countries Adapting to Climate Change?” International Institute for Sustainable Development, Winnipeg, Canada. www.iisd.org/faq/adapting-to-climate-change/. Accessed 13 August 2019.

- Paskov, M., and C. Dewilde. 2012.** "Income Inequality and Solidarity in Europe." *Research in Social Stratification and Mobility* 30(4): 415–432.
- Patnaik, A. 2019.** "Reserving Time for Daddy: The Consequences of Fathers' Quotas." *Journal of Labor Economics* 37(4): 1009–1059.
- PCT (Platform for Collaboration on Tax). 2019.** "PCT Progress Report 2018-2019." Paris. www.oecd.org/ctp/tax-global/platform-for-collaboration-on-tax-progress-report-2018-2019.pdf. Accessed 10 October 2019.
- People's Bank of China. 2019.** "PBC Holds Video Conference on Its Work in H2 2019." www.pbc.gov.cn/english/130721/3872760/index.html. Accessed 6 October 2019.
- Permanyer, I., and N. Scholl. 2019.** "Global Trends in Lifespan Inequality: 1950-2015." *PLOS ONE* 14(5): e0215742.
- Permanyer, I., and J. Smits. 2019.** "Uncovering Subnational Variation in Human Development around the World: 1990-2017." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Pershing, A., N.R. Record, B.S. Franklin, B.T. Kennedy, L. McClenachan, K.E. Mills, J.D. Scott, A.C. Thomas and N.H. Wolff. 2019.** "Challenges to Natural and Human Communities from Surprising Ocean Temperatures." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(37): 18378–18383.
- Pew Research Center. 2014.** "Emerging and Developing Economies Much More Optimistic than Rich Countries about the Future." Washington, DC.
- Phillips, D.A., and J.P. Shonkoff, eds. 2000.** *From Neurons to Neighborhoods: The Science of Early Childhood Development*. Washington, DC: National Academies Press.
- Pickett, K.E., J. Mookherjee and R.G. Wilkinson. 2005.** "Adolescent Birth Rates, Total Homicides, and Income Inequality in Rich Countries." *American Journal of Public Health* 95(7): 1181–1183.
- Piketty, T. 1995.** "Social Mobility and Redistributive Politics." *The Quarterly Journal of Economics* 110(3): 551–584.
- . 2001. *Les hauts revenus en France au XX^{ème} siècle*. Paris: Grasset.
- . 2003. "Income Inequality in France, 1901–1998." *Journal of Political Economy* 111(5): 1004–1042.
- . 2006. "The Kuznets Curve: Yesterday and Tomorrow." In A.V. Banerjee, R. Benamou and D. Mookherjee, eds., *Understanding Poverty*. New York: Oxford University Press.
- . 2014. *Capital in the Twenty-First Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Piketty, T., and E. Saez. 2003.** "Income Inequality in the United States, 1913–1998." *Quarterly Journal of Economics* 118(1): 1–41.
- Piketty, T., E. Saez and G. Zucman. 2018.** "Distributional National Accounts: Methods and Estimates for the United States." *Quarterly Journal of Economics* 133(2): 553–609.
- Piketty, T., L. Yang and G. Zucman. 2019.** "Capital Accumulation, Private Property and Rising Inequality in China, 1978–2015." *American Economic Review* 100(7): 2469–2496.
- Piketty, T., and G. Zucman. 2014.** "Capital Is Back: Wealth-Income Ratios in Rich Countries 1700-2010." *Quarterly Journal of Economics* 129(3): 1155–1210.
- Pimentel, D., and M. Pimentel. 2003.** "Sustainability of Meat-Based and Plant-Based Diets and the Environment." *American Journal of Clinical Nutrition* 78(3): 660S–663S.
- Pimm, S.L., C.N. Jenkins, R. Abell, T.M. Brooks, J.L. Gittleman, L.N. Joppa, P.H. Raven, C.M. Roberts and J.O. Sexton. 2014.** "The Biodiversity of Species and their Rates of Extinction, Distribution, and Protection." *Science* 344(6187): 1246752.
- Piñeiro, R., M. Rhodes-Purdy and F. Rosenblatt. 2016.** "The Engagement Curve: Populism and Political Engagement in Latin America." *Latin American Research Review* 51(4): 3–23.
- Pistor, K. 2019.** *The Code of Capital: How the Law Creates Wealth and Inequality*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Pizer, J.C., B. Sears, C. Mallory and N.D. Hunter. 2012.** "Evidence of Persistent and Pervasive Workplace Discrimination Against LGBT People: The Need for Federal Legislation Prohibiting Discrimination and Providing for Equal Employment Benefits." *Loyola of Los Angeles Law Review* 45(3): 715–780.
- Pla-Castells, M., J.J. Martinez-Durá, J.J. Samper-Zapater and R.V. Cirilo-Gimeno. 2015.** "Use of ICT in Smart Cities: A Practical Case Applied to Traffic Management in the City of Valencia." 2015 Smart Cities Symposium, Prague.
- Pokhriyal, N., and Jacques, D.C. 2017.** "Combining Disparate Data Sourced for Improved Poverty Prediction and Mapping." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(46): E9783–E9792.
- Polanyi, K. 1944.** *The Great Transformation*. Boston, MA: Beacon Press.
- Pomeranz, K. 2000.** *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Poore, J., and T. Nemecek. 2018.** "Reducing Food's Environmental Impacts through Producers and Consumers." *Science* 360(6392): 987–992.
- Porter, E. 2019.** "Don't Fight the Robots. Tax Them." *New York Times*, 23 February. www.nytimes.com/2019/02/23/sunday-review/tax-artificial-intelligence.html. Accessed 19 August 2019.
- Porter, J.R., L. Xie, A.J. Challinor, K. Cochrane, S.M. Howden, M.M. Iqbal, D.B. Lobell and M.I. Travasso. 2014.** "Food Security and Food Production Systems." In Field, C.B., V.R. Barros, D.J. Dokken, K.J. Mach, M.D. Mastrandrea, T.E. Bilir, M. Chatterjee, K.L. Ebi, Y.O. Estrada, R.C. Genova, B. Girma, E.S. Kissel, A.N. Levy, S. MacCracken, P.R. Mastrandrea and L.L. White, eds. 2014. *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects*. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK: Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIIAR5-PartA_FINAL.pdf. Accessed 16 August 2019.
- Prat, A. 2015.** "Media Capture and Media Power." In S.P. Anderson, J. Waldfogel and D. Stromberg, eds., *Handbook of Media Economics*, Vol. 1A. Amsterdam: North-Holland. www.columbia.edu/~ap3116/papers/MediaHandbookPrat_v6.pdf. Accessed 26 August 2019.
- Pratt, G.A. 2015.** "Is a Cambrian Explosion Coming for Robotics?" *Journal of Economic Perspectives* 29(3): 51–60.
- Pretis, F., M. Schwarz, K. Tang, K. Haustein and M.R. Allen. 2018.** "Uncertain Impacts on Economic Growth When Stabilizing Global Temperatures at 1.5 C or 2 C Warming." *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences* 376(2119).
- Pritchett, L., and A. Beatty. 2015.** "Slow Down, You're Going Too Fast: Matching Curricula to Student Skill Levels." *International Journal of Educational Development* 40: 276–288.
- Pritchett, L., and J. Sandefur. 2017.** "Girls' Schooling and Women's Literacy: Schooling Targets Alone Won't Reach Learning Goals." CGD Policy Paper 104. Center for Global Development, Washington, DC.
- Purdie-Vaughns, V., and R.P. Eibach. 2008.** "Intersectional Invisibility: The Distinctive Advantages and Disadvantages of Multiple Subordinate-Group Identities." *Sex Roles* 59(5–6): 377–391.
- PwC. 2017.** "Sizing the Prize: What's the Real Value of AI for Your Business and How Can You Capitalise?" www.pwc.com/gx/en/issues/analytics/assets/pwc-ai-analysis-sizing-the-prize-report.pdf. Accessed 13 August 2019.
- . n.d. "No Longer Science Fiction, AI and Robotics Are Transforming Healthcare." www.pwc.com/gx/en/industries/healthcare/publications/ai-robotics-new-health/transforming-healthcare.html. Accessed 24 October 2019.
- Rains, E., A. Krishna and E. Wibbels. 2019.** "Combining Satellite and Survey Data to Study Indian Slums: Evidence on the Range of Conditions and Implications for Urban Policy." *Environment and Urbanization* 31(1): 267–292.
- Raising Voices, London School of Hygiene & Tropical Medicine and Center for Domestic Violence Prevention. 2015.** *Is Violence Against Women Preventable? Findings from the SASA! Study Summarized for General Audiences*. Kampala: Raising Voices.
- Rajan, R. G. 2011.** *Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Ramos, M.R., M.R. Bennett, D.S. Massey and M. Hewstone. 2019.** "Humans Adapt to Social Diversity over Time." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(25): 12244–12249.
- Randell, H., and C. Gray. 2019.** "Climate Change and Educational Attainment in the Global Tropics." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(18): 8840–8845.
- Rask, K.J., and N. Rask. 2011.** "Economic Development and Food Production–Consumption Balance: A Growing Global Challenge." *Food Policy* 36(2): 186–196.
- Ravallion, M. 2001.** "Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages." *World Development* 29(11): 1803–1815.
- . 2015. "The Luxembourg Income Study." *Journal of Economic Inequality* 13: 527–547.
- . 2016. "Are the World's Poorest Being Left Behind?" *Journal of Economic Growth* 21(2): 139–164.
- . 2018a. "Inequality and Globalization: A Review Essay." *Journal of Economic Literature* 56(2): 620–642.

- . 2018b. "What Might Explain Today's Conflicting Narratives on Global Inequality?" WIDER Working Paper 2018/141. United Nations University–World Institute for Development Economics Research, Helsinki.
- Ravallion, M., M. Heil and J. Jalan. 2000.** "Carbon Emissions and Income Inequality." *Oxford Economic Papers* 52(4): 651–669.
- Rawls, J. 1971.** *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Reich, M.R., J. Harris, N. Ikegami, A. Maeda, C. Cashin, E.C. Araujo, K. Takemi and T.G. Evans. 2016.** "Moving towards Universal Health Coverage: Lessons from 11 Country Studies." *Lancet* 387(10020): 811–816.
- Reeves, R.V. 2018.** *Dream Hoarders: How the American Upper Middle Class Is Leaving Everyone Else in the Dust, Why That Is a Problem, and What To Do about It*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Reinhart, C., and K. Rogoff. 2009.** "The Aftermath of Financial Crises." *American Economic Review* 99(2): 466–472.
- Reinhart, R.J. 2018.** "AI Seen as Greater Job Threat Than Immigration, Offshoring." Gallup, 9 March. <https://news.gallup.com/poll/228923/seen-greater-job-threat-immigration-offshoring.aspx>. Accessed 18 October 2019.
- Republic of South Africa. 1996.** The Constitution of the Republic of South Africa. Chapter 2, 27. www.justice.gov.za/legislation/constitution/SACConstitution-web-eng.pdf. Accessed 15 August 2019.
- Riahi, K., D.P. Van Vuuren, E. Kriegler, J. Edmonds, B.C. O'Neill, S. Fujimori, N. Bauer, K. Calvin, R. Dellink, O. Fricko and W. Lutz. 2017.** "The Shared Socioeconomic Pathways and their Energy, Land Use, and Greenhouse Gas Emissions Implications: An Overview." *Global Environmental Change* 42: 153–168.
- Ricardo, C., and MenEngage. 2014.** *Men, Masculinities, and Changing Power: A Discussion Paper on Engaging Men in Gender Equality from Beijing 1995 to 2015*. Washington, DC: MenEngage.
- Rice, D. 2019.** "Dorian's Legacy: The Slowest, Strongest Hurricane to Ever Hit the Bahamas." *USA Today*, 6 September.
- Richardson, R., N. Schmitz, S. Harper and A. Nandi. 2019.** "Development of a Tool to Measure Women's Agency in India." *Journal of Human Development and Capabilities* 20(1): 26–53.
- Richey, A.S., B.F. Thomas, M.H. Lo, J.T. Reager, J.S. Famiglietti, K. Voss, S. Swenson and M. Rodell. 2015.** "Quantifying Renewable Groundwater Stress with GRACE." *Water Resources Research* 51(7): 5217–5238.
- Ridder, G., and G. van den Berg. 2003.** "Measuring Labor Market Frictions: A Cross-Country Comparison." *Journal of the European Economic Association* 1(1): 224–244.
- Riley, R., and C.R. Bondibene. 2017.** "Raising the Standard: Minimum Wages and Firm Productivity." *Labour Economics* 44: 27–50.
- Ritchie, H. 2019.** "12 Key Metrics to Understand the State of the World." <https://ourworldindata.org/12-key-metrics>. Accessed 10 October 2019.
- Ritchie, H., and M. Roser. 2018.** "CO2 and Greenhouse Gas Emissions." <https://ourworldindata.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions>. Accessed 9 August 2019.
- Robeyns, I. 2005.** "The Capability Approach: A Theoretical Survey." *Journal of Human Development* 6(1): 93–114.
- . 2019. "What, If Anything, Is Wrong with Extreme Wealth?" *Journal of Human Development and Capabilities* 20(3): 251–266. <https://doi.org/10.1080/19452829.2019.1633734>. Accessed 10 October 2019.
- Roca, J. 2003.** "Do Individual Preferences Explain the Environmental Kuznet's Curve?" *Ecological Economics* 45(1): 3–10.
- Rochet, J.-C., and J. Tirole. 2003.** "Platform Competition in Two-Sided Markets." *Journal of the European Economic Association* 1(4): 990–1029.
- Rockoff, H. 2019.** "On the Controversies Behind the Origins of the Federal Economic Statistics." *Journal of Economic Perspectives* 33(1): 147–164.
- Rockström, J., W. Steffen, K. Noone, A. Persso, F.S. Chapin III, E.F. Lambin, T.M. Lenton, M. Scheffer, C. Folke, H.J. Schellnhuber and B. Nykvist. 2009.** "A Safe Operating Space for Humanity." *Nature* 461(7263): 472–475.
- Rodriguez-Castelan, C., A. Araar, E. A. Malasquez, S. D. Olivieri and T. Vishwanath. 2019.** "Distributional Effects of Competition: A Simulation Approach." Policy Research Working Paper 8838. World Bank, Washington, DC.
- Rodrik, D. 2007.** *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- . 2015. "Premature Deindustrialization." NBER Working Paper 20935. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2018. "Populism and the Economics of Globalization." *Journal of International Business Policy* 1–2: 12–33.
- . 2019. "Policy, Inequality and Growth." In O. Blanchard and L.H. Summers, eds., *Evolution or Revolution? Rethinking Macroeconomic Policy after the Great Recession*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Roemer, J.E. 1998.** *Equality of Opportunity*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Rohland, E. 2018.** "Adapting to Hurricanes: A Historical Perspective on New Orleans from Its Foundation to Hurricane Katrina, 1718–2005." *WIREs Climate Change* 9(1): e488.
- Romer, P. 1990.** "Endogenous Technological Change." *Journal of Political Economy* 98(5): S71–S102.
- . 2019. "A Tax That Could Fix Big Tech." *New York Times*, 6 May. www.nytimes.com/2019/05/06/opinion/tax-facebook-google.html. Accessed 19 August 2019.
- Rose, A., D. Wei and A. Bento. 2019.** "Equity Implications of the COP21 Intended Nationally Determined Contributions to Reduce Greenhouse Gas Emissions." In R. Kanbur and H. Shue, eds., *Climate Justice: Integrating Economics and Philosophy*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Rose, T. 2016.** *The End of Average*. New York: Harper Collins.
- Rosen, R.A. 2019.** "Temperature Impact on GDP Growth Is Overestimated." *Proceedings of National Academies of Sciences* 116(33): 16170.
- Rosenberg, D. 2019.** "Use of E-Government Services in a Deeply Divided Society: A Test and an Extension of the Social Inequality Hypotheses." *New Media & Society* 21(2): 464–482.
- Rosenfeld, M.J., R.J. Thomas and S. Hausen. 2019.** "Disintermediating Your Friends: How Online Dating in the United States Displaces Other Ways of Meeting." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(36): 17753–17758.
- Rossiter, J., B. Hagos, P. Rose, T. Teferra and T. Woldehanna. 2018.** *Early Learning in Ethiopia: Equitable Access and Learning. System Diagnostic Report for World Bank Early Learning Program*. Cambridge, UK: University of Cambridge, Research for Equitable Access and Learning Centre.
- Rowe, D.C. 1994.** *The Limits of Family Influence: Genes, Experience, and Behavior*. New York: Guilford Press.
- Roy, J., P. Tschakert, H. Waisman, S. Abdul Halim, P. Antwi-Agyei, P. Dasgupta, B. Hayward, M. Kanninen, D. Liverman, C. Okereke, P.F. Pinho, K. Riahi and A.G. Suarez Rodriguez. 2019.** "Sustainable Development, Poverty Eradication and Reducing Inequalities." In V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J.B.R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M.I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor and T. Waterfield, eds., *Global Warming of 1.5°C*. An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C Above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty. Cambridge, UK: Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/02/SR15_Chapter5_Low_Res.pdf. Accessed 16 August 2019.
- Rozenberg, J., and S. Hallegatte. 2015.** "The Impacts of Climate Change on Poverty in 2030 and the Potential from Rapid, Inclusive, and Climate-Informed Development." Policy Research Working Paper 7483. World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23447/The0impacts0of0informed0development.pdf?sequence=1>. Accessed 13 August 2019.
- Rözer, J., and H. Van De Werfhorst. 2017.** "Inequalities in Educational Opportunities by Socioeconomic and Migration Background: A Comparative Assessment across European Societies." ISOTIS Report. University of Amsterdam.
- Russell, S. 2018.** "How to Make AI That Works, for Us." Science Focus, 16 November. www.sciencefocus.com/future-technology/how-to-make-ai-that-works-for-us/. Accessed 6 October 2019.
- Rutgers. 2014.** "Burundi Embraces Comprehensive Sexuality Education." 17 December. www.rutgers.international/news-opinion/news-archive/burundi-embraces-comprehensive-sexuality-education. Accessed 9 October 2019.
- Rutkowski, M. 2018.** "Reimagining Social Protection." *Finance and Development* 55(4).
- Saad, L. 2019.** "Americans as Concerned as Ever About Global Warming." Gallup, 25 March. <https://news.gallup.com/poll/248027/americans-concerned-ever-global-warming.aspx>. Accessed 18 October 2019.
- Saez, E., and G. Zucman. 2016.** "Wealth Inequality in the United States since 1913: Evidence from Capitalized Income Tax Data." *Quarterly Journal of Economics* 131(2): 519–578.

- . 2019. "How Would a Progressive Wealth Tax Work? Evidence from the Economics Literature." Unpublished manuscript.
- Sager, L. 2017.** "Income Inequality and Carbon Consumption: Evidence from Environmental Engel Curves." GRI Working Paper 285. Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, London.
- Saguy, T. 2018.** "Downside of Intergroup Harmony? When Reconciliation Might Backfire and What to Do." *Policy Insights from the Behavioral and Brain Sciences* 5: 75–81.
- Saikia, N., J.K. Bora and M. Luy. 2019.** "Socioeconomic Disparity in Adult Mortality in India: Estimations using the Orphanhood Method." *Genus* 75(1): 7.
- Salverda, W., and D. Checchi. 2015.** "Labor Market Institutions and the Dispersion of Wage Earnings." In A.B. Atkinson and F. Bourguignon, eds., *Handbook of Income Distribution*, Vol. 2. New York: Elsevier.
- Sanyal, S. 2018.** "How Is AI Revolutionizing Elderly Care." *Forbes*, 31 October.
- Sardinha, L., and H.E. Catalán. 2018.** "Attitudes towards Domestic Violence in 49 Low- and Middle-Income Countries: A Gendered Analysis of Prevalence and Country-Level Correlates." *PLoS One* 13(10): e0206101.
- Scheidel, W. 2017.** *The Great Leveler: Violence and the Global History of Inequality from the Stone Age to the Present*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Schelling, T. 1978.** *Micromotives and Macrobehavior*. New York: Norton.
- Schiappacasse, I. 2019.** "Business Elites and the Development of Social Policy in Latin America: The Case of Pensions in Chile." Unpublished PhD thesis at the University of Oxford, Department of International Development, Oxford, UK.
- Schiermeier, O. 2018.** "Telltale Warming Likely to Hit Poorer Countries First." *Nature* 556: 415–416.
- Schiffrin, A. 2019.** "The Contribution of Free Media to the Fight against Corruption and to Human Development." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Schleussner, C.-F., J.F. Donges, R.V. Donner and H.J. Schellnhuber. 2016.** "Armed-Conflict Risks Enhanced by Climate-Related Disasters in Ethnically Fractionalized Countries." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(33): 9216–9221.
- Schlozman, K.L. 2012.** *The Unheavenly Chorus: Unequal Political Voice and the Broken Promise of American Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Schmidt, L., and P. Sevak. 2006.** "Gender, Marriage, and Asset Accumulation in the United States." *Feminist Economics* 12(1–2): 139–166.
- Schwellnus, C., A. Kappeler and P.-A. Pionnier. 2017.** "The Decoupling of Median Wages from Productivity in OECD Countries." *International Productivity Monitor* 32: 44–60.
- Science Daily. 2014.** "A More Potent Greenhouse Gas than Carbon Dioxide, Methane Emissions Will Leap as Earth Warms." 27 March. www.sciencedaily.com/releases/2014/03/140327111724.htm. Accessed 15 August 2019.
- Scott, J.C. 2017.** *Against the Grain: A Deep History of the Earliest States*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Sears, B., and C. Mallory. 2011.** "Documented Evidence of Employment Discrimination & Its Effects on LGBT People." The Williams Institute, Los Angeles, CA. <https://williamsinstitute.law.ucla.edu/wp-content/uploads/Sears-Mallory-Discrimination-July-20111.pdf>. Accessed 26 July 2019.
- Seebens, H., F. Essl, W. Dawson, N. Fuentes, D. Moser, J. Pergl, P. Pyšek, M. van Kleunen, E. Weber, M. Winter and B. Blasius. 2015.** "Global Trade Will Accelerate Plant Invasions in Emerging Economies under Climate Change." *Global Change Biology* 21(11): 4128–4140.
- Seligman, B., G. Greenberg and S. Tuljapurkar. 2016.** "Equity and Length of Lifespan Are Not the Same." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(30): 8420–8423.
- Simple, K. 2019.** "Corpses Strewn, People Missing a Week After Dorian Hit the Bahamas." *New York Times*, 8 September.
- Sen, A. 1980.** "Equality of What?" In S. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values*. Vol. I. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- . 1982. "Food Battles: Conflict in the Access to Food." Coromandel Lecture, 13 December.
- . 1985. *Commodities and Capabilities*. Amsterdam: North-Holland.
- . 1990. "More than 100 Million Women Are Missing." *The New York Review of Books* 37(20): 61–66.
- . 1992. *Inequality Reexamined*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- . 1993. "Capability and Well-Being." In M. Nussbaum and A. Sen, *The Quality of Life*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 1999. *Development as Freedom*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 2005. "Human Rights and Capabilities." *Journal of Human Development* 6(2): 151–166.
- . 2008a. "The Economics of Happiness and Capability." In L. Bruni, F. Comim and M. Pugno, eds., *Capabilities and Happiness*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 2008b. "Violence, Identity and Poverty." *Journal of Peace Research* 45(1): 5–15.
- Sen, G., P. Ostlin and A. George. 2007.** "Unequal, Unfair, Ineffective and Inefficient Gender Inequity in Health: Why It Exists and How We Can Change It." Final Report to the WHO Commission on Social Determinants of Health. Women and Gender Equity Knowledge Network, Geneva.
- Seriño, M.N.V., and S. Klasen. 2015.** "Estimation and Determinants of the Philippines Household Carbon Footprint." *Developing Economies* 53(1): 44–62.
- Shackelford, A.H. 2018.** "The Why and the How of Central America's First All Female Hackathon." 28 March. https://undg.org/silofighters_blog/the-why-and-the-how-of-central-americas-first-all-female-hackathon/. Accessed 9 October 2019.
- Shankland, S. 2019.** "Bill Gates Says AI Should Improve Education and Medicine." CNET, 18 March. www.cnet.com/news/bill-gates-says-ai-should-improve-education-and-medicine/. Accessed 24 October 2019.
- Shanmugaratnam, T. 2019.** "Absolute Mobility Matters, Too: Regenerating People and Cities." In O. Blanchard and L.H. Summers, eds., *Evolution or Revolution? Rethinking Macroeconomic Policy after the Great Recession*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Shapiro, C. 2018.** "Antitrust in a Time of Populism." *International Journal of Industrial Organization* 61:714–748.
- Shaxton, N. 2019.** "Tackling Tax Havens." *IMF Finance and Development Magazine*, September 2019. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2019/09/tackling-global-tax-havens-shaxton.htm. Accessed 7 November 2019.
- Shorrocks, A.F., and J.E. Foster. 1987.** "Transfer Sensitive Inequality Measures." *Review of Economic Studies* 54(3): 485–497.
- SIDA (Swedish International Development Cooperation Agency). 2015.** "Gender Analysis Principles and Elements." Gender Tool Box. Stockholm.
- Sierminska, E.M., J.R. Frick and M.M. Grabka. 2010.** "Examining the Gender Wealth Gap." *Oxford Economic Papers* 62(4): 669–690.
- Silcoff, M. 2018.** "'The Daddy Quota': How Quebec Got Men to Take Parental Leave." *The Guardian*, 15 June. www.theguardian.com/world/2018/jun/15/the-daddy-quota-how-quebec-got-men-to-take-parental-leave. Accessed 9 October 2019.
- Silver, D., T. Hubert, J. Schrittwieser, I. Antonoglou, M. Lai, A. Guez, M. Lanctot, L. Sifre, D. Kumaran, T. Graepel and T. Lillicrap. 2018.** "A General Reinforcement Learning Algorithm that Masters Chess, Shogi, and Go through Self-Play." *Science* 362(6419): 1140–1144.
- Sim, A., E. Lim, C. Forde and B. Cheon. 2018.** "Personal Relative Deprivation Increases Self-Selected Portion Sizes and Food Intake." *Appetite* 121: 268–274.
- Skelton, J.A., M.B. Irby, J.G. Grzywacz and G. Miller. 2011.** "Etiologies of Obesity in Children: Nature and Nurture." *Pediatric Clinics* 58(6): 1333–1354.
- Skopek, J., and G. Passaretta. 2018.** "The Social Stratification of Skills from Infancy to Adolescence—Evidence from an Accelerated Longitudinal Design." Trinity College Dublin, Department of Sociology, Dublin. <https://osf.io/preprints/socarxiv/xkctv/>. Accessed 8 August 2019.
- Smith, H. J., T.F. Pettigrew, G.M. Pippin and S. Bialosiewicz. 2012.** "Relative Deprivation: A Theoretical and Meta-Analytic Review." *Personality and Social Psychology Review* 16(3): 203–232.
- Smith, M., D. Yagan, O. Zidar and E. Zwick. 2019.** "Capitalists in the Twenty-First Century." NBER Working Paper 25442. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Sobotta, R.R., H.E. Campbell and B.J. Owens. 2007.** "Aviation Noise and Environmental Justice: The Barrio Barrier." *Journal of Regional Science* 47(1): 125–154.
- Soens, T. 2011.** "Floods and Money: Funding Drainage and Flood Control in Coastal Flanders from the Thirteenth to the Sixteenth Centuries." *Continuity and Change* 26(3): 333–365.
- . 2018. "Resilient Societies, Vulnerable People: Coping with North Sea Floods before 1800." *Past & Present* 241: 143–177.

- Solon, G. 1999.** "Intergenerational Mobility in the Labor Market." In O. Ashenfelter and D. Card, eds., *Handbook of Labor Economics*, Vol. III. Amsterdam: Elsevier.
- . 2018. "What Do We Know So Far about Multigenerational Mobility?" *Economic Journal* 128(612): F340–F352.
- Solt, F. 2008.** "Economic Inequality and Democratic Political Engagement." *American Journal of Political Science* 52(1): 48–60.
- Sommer, I., U. Griebler, P. Mahlknecht, K. Thaler, K. Bouskill, G. Gartlehner and S. Mendis. 2015.** "Socioeconomic Inequalities in Non-Communicable Diseases and Their Risk Factors: An Overview of Systematic Reviews." *BMC Public Health* 15(1): 914.
- Sood, S., T. Menard and K. Witte. 2009.** "The Theory behind Entertainment-Education." In A. Singhal, M. Cody, E. Rogers and M. Sabido, eds., *Entertainment-Education and Social Change: History, Research, and Practice*. London: Routledge.
- South Africa Department of Water and Sanitation. 2016.** "National Sanitation Policy." Pretoria. www.dwa.gov.za/Documents/sanitation/17005SC_POLICY_National%20Sanitation%20Policy%202016%20FINAL310117.pdf. Accessed 15 August 2019.
- Spice, B. 2015.** "Questioning the Fairness of Targeting Ads Online." Carnegie Mellon University News, 7 July. www.cmu.edu/news/stories/archives/2015/july/online-ads-research.html. Accessed 24 October 2019.
- Springmann, M., H.C.J. Godfray, M. Rayner and P. Scarborough. 2016.** "Analysis and Valuation of the Health and Climate Change Cobenefits of Dietary Change." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(15): 4146–4151.
- Spruyt, B., and T. Kuppens. 2015.** "Education-Based Thinking and Acting? Towards an Identity Perspective for Studying Education Differentials in Public Opinion and Political Participation." *European Journal of Cultural and Political Sociology* 2: 291–312.
- Spruyt, B., T. Kuppens, R. Spears and J. van Noord. Forthcoming.** "Talking Politics? Educational Category Salience Reinforces Differences in People's Willingness to Participate in Deliberative Initiatives." *Political Psychology*.
- Staiger, D.O., J. Spetz and C.S. Phibbs. 2010.** "Is There Monopsony in the Labor Market? Evidence from a Natural Experiment." *Journal of Labor Economics* 28(2): 211–236.
- State of California. 2012.** Assembly Bill No. 685 – Chapter 524. https://leginfo.ca.gov/faces/billNavClient.xhtml?bill_id=201120120AB685 Accessed 10 October 2019.
- Steffen, W., K. Richardson, J. Rockström, S.E. Cornell, I. Fetzer, E.M. Bennett, R. Biggs, S.R. Carpenter, W. De Vries, C.A. De Wit and C. Folke. 2015.** "Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet." *Science* 347(6223).
- Steger, T., A. Antypas, L. Atkins, F. Borthwick and C. Cahn. 2007.** "Making the Case for Environmental Justice in Central and Eastern Europe." CEU Center for Environmental Law and Policy, Budapest. www.env-health.org/IMG/pdf/Making_the_case_for_environmental_justice.pdf. Accessed 15 August 2019.
- Stern, N., and J.E. Stiglitz. 2017.** *Report of the High-Level Commission on Carbon Prices*. Washington, DC: World Bank.
- Stewart, F. 2005.** "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development." In UNU-WIDER, A.B. Atkinson, B. Kaushik, J.N. Bhagwati, D.C. North, D. Rodrik, F. Stewart, J.E. Stiglitz, J.G. Williamson, eds., *Wider Perspectives on Global Development*. London, UK: Palgrave Macmillan.
- . 2006. "Social Exclusion and Conflict: Analysis and Policy Implications." Oxford Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Oxford, UK. www.qeh.ox.ac.uk/pdf/pdf-research/crise-pp1. Accessed 9 October 2019.
- . 2009. "Horizontal Inequalities as a Cause of Conflict." Bradford Development Lecture, 21 October. University of Bradford, West Yorkshire, UK.
- . 2016a. "The Dynamics of Horizontal Inequalities." Think Piece for *Human Development Report 2016*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/stewart_layout.pdf. Access 6 August 2019.
- , ed. 2016b. *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. New York: Springer.
- Stewart, F., G. Ranis and E. Samman. 2018.** *Advancing Human Development: Theory and Practice*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Stiglitz, J.E. 2012.** *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers our Future*. New York: WW Norton & Company.
- . 2016. "Inequality and Economic Growth." In M. Mazucato and M. Jacobs, eds., *Rethinking Capitalism*. Hoboken, NJ: Wiley-Blackwell.
- . 2019a. "Addressing Climate Change through Price and Non-Price Interventions." NBER Working Paper 25939. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2019b. "Market Concentration Is Threatening the US Economy." Project Syndicate, 11 March. www.project-syndicate.org/commentary/united-states-economy-rising-market-power-by-joseph-e-stiglitz-2019-03?barrier=accesspaylog. Accessed 8 October 2019.
- Stiglitz, J.E., and B.C. Greenwald. 2014.** *Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development, and Social Progress*. New York: Columbia University Press.
- Stiglitz, J., A. Sen and J.-P. Fitoussi. 2009a.** "The Measurement of Economic Performance and Social Progress Revisited: Reflections and Overview." Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, Paris.
- . 2009b. "Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress." Paris.
- Stokes, S. 2009.** "Political Clientelism." In C. Boix and S. Stokes, eds., *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Stone, L. 2015.** "Women Transforming Conflict: A Quantitative Analysis of Female Peacemaking." Working Paper. Seton Hall University, South Orange, NJ.
- Sullivan, D. 2016.** "Want More 'Panama Papers'? Here's How." *Foreign Policy*, 11 April 2016. <https://foreignpolicy.com/2016/04/11/want-more-panama-papers-heres-how/>. Accessed 1 October 2019.
- Sunstein, C. 2018.** "A New View of Antitrust Law That Favors Workers." Bloomberg, 14 May. www.bloomberg.com/opinion/articles/2018-05-14/antitrust-law-gets-a-chicago-school-makeover. Accessed 8 October 2018.
- Surminski, S., L. M. Bouwer and J. Linnerooth-Bayer. 2016.** "How Insurance can Support Climate Resilience." *Nature Climate Change* 6(4): 333–334.
- Sutherland, H., and F. Figari. 2013.** "EUROMOD: The European Union Tax-Benefit Microsimulation Model." *International Journal of Microsimulation* 6(1): 4–26.
- Suzuki, E., S. Kashima, I. Kawachi and S. Subramanian. 2012.** "Social and Geographic Inequalities in Premature Adult Mortality in Japan: A Multilevel Observational Study from 1970 to 2005." *BMJ Open* 2(2): e000425.
- Sy, A.N., R. Maino, A. Massara, H. Perez-Saiz and P. Sharma. 2019.** "FinTech in Sub-Saharan African Countries. A Game Changer?" IMF Departmental Paper 19/04. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Szwarcwald, C.L., P.R.B. de Souza Júnior, A.P. Marques, W.d.S. de Almeida and D.E.R. Montilla. 2016.** "Inequalities in Healthy Life Expectancy by Brazilian Geographic Regions: Findings from the National Health Survey, 2013." *International Journal for Equity in Health* 15(1): 141.
- Szymkowski, S. 2019.** "California Bill Passes to Classify Lyft, Uber Drivers as Employees." Roadshow, 11 September. www.Cnet.Com/Roadshow/News/California-Ab5-Uber-Lyft-Employees/. Accessed 24 October 2019.
- Takacs, D. 2016.** "South Africa and the Human Right to Water: Equity, Ecology and the Public Trust Doctrine." *Berkeley Journal of International Law* 34(2): 55–108.
- Takasu, Y. 2019.** "SDGs and Japan: Human Security Indicators (HSI) of Japan." Unpublished manuscript.
- Tankersley, J., and A. Rappeport. 2019.** "As Nations Look to Tax Tech Firms, U.S. Scrambles to Broker a Deal." *New York Times*, 12 July. www.nytimes.com/2019/07/12/business/economy/tech-company-taxes.html. Accessed 24 October 2019.
- Tavoni, A., A. Dannenberg, G. Kallis and A. Loschel. 2011.** "Inequality, Communication, and the Avoidance of Disastrous Climate Change in a Public Goods Game." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 108(29): 11825–11829.
- Taylor, D.E. 2000.** "The Rise of the Environmental Justice Paradigm: Injustice Framing and the Social Construction of Environmental Discourses." *American Behavioral Scientist* 43: 508–580.
- Terdiman, D. 2017.** "How Robots And AI Could Save American Water Utilities Half A Trillion Dollars." *Fast Company*, 24 February. www.fastcompany.com/3068423/how-robots-and-ai-could-save-american-water-utilities-half-a-trillion-dollar. Accessed 15 August 2019.
- Thakor, A.V. 2012.** "Incentives to Innovate and Financial Crises." *Journal of Financial Economics* 103(1): 130–148.
- Thévenon, O. 2013.** "Drivers of Female Labour Force Participation in the OECD." OECD Social, Employment and Migration Working Paper 145. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Thornton, P.K., P.G. Jones, T. Owiyo, R.L. Kruska, M.T. Herrero, P.M. Kristjanson, A.M.O. Notenbaert,**

- N. Bekele and A. Omolo. 2006.** "Mapping Climate Vulnerability and Poverty in Africa." Report to the Department for International Development. Nairobi. https://cgspace.cgiar.org/bitstream/handle/10568/2307/Mapping_Vuln_Africa.pdf?sequence=1%26isAllowed=y. Accessed 15 August 2019.
- Tigchelaar, M., D.S. Battisti, R.L. Naylor and D.K. Ray. 2018.** "Future Warming Increases Probability of Globally Synchronized Maize Production Shocks." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(26): 6644–6649.
- Tilman, D., and M. Clark. 2014.** "Global Diets Link Environmental Sustainability and Human Health." *Nature* 515(7528): 518–522.
- Timmer, M.P., A. Erumban, B. Los, R. Stehrer and G. De Vries. 2014.** "Slicing Up Global Value Chains." *Journal of Economic Perspectives* 28(2): 99–118.
- Tinbergen, J. 1974.** "Substitution of Graduate by Other Labour." *Kyklos* 27(2): 217–226.
- . **1975.** "Substitution of Academically Trained by Other Manpower." *Review of World Economics* 111(3): 466–476.
- Tödting, F. and M. Trippi. 2005.** "One Size Fits All? Towards a Differentiated Regional Innovation Policy Approach." *Research Policy* 34(8): 1203–1219.
- Tol, R.S.J. 2018.** "The Economic Impacts of Climate Change." *Review of Environmental Economics and Policy* 12(1): 4–25.
- Torche, F. 2010.** "Educational Assortative Mating and Economic Inequality: A Comparative Analysis of Three Latin American Countries." *Demography* 47(2): 481–502.
- Torre, R., and M. Myrskylä. 2014.** "Income Inequality and Population Health: An Analysis of Panel Data for 21 Developed Countries, 1975–2006." *Population Studies* 68(1): 1–13.
- Tørsløv, T.R., L.S. Wier and G. Zucman. 2018.** "The Missing Profits of Nations." NBER Working Paper 24701. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Tschakert, P. 2016.** "The Role of Inequality in Climate-Poverty Debates." Policy Research Working Paper 7677. World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24515/TheRoleOfIncomeInequalityAndPovertyDebates.pdf;sequence=1>. Accessed 16 August 2019.
- Tubiello, F.N., M. Salvatore, R.D. Córdor Golec and A. Ferrara. 2014.** "Agriculture, Forestry and Other Land Use Emissions by Sources and Removals by Sinks: 1990-2011 Analysis." Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistics Division, Rome.
- Turchin, P., and S.A. Nefedov. 2009.** *Secular Cycles*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Uchino, B.N. 2006.** "Social Support and Health: A Review of Physiological Processes Potentially Underlying Links to Disease Outcomes." *Journal of Behavioral Medicine* 29(4): 377–387.
- UK Department for Digital, Culture, Media and Sport. 2018.** "Guidance. Data Ethics Framework." www.gov.uk/government/publications/data-ethics-framework/data-ethics-framework. Accessed 19 August 2019.
- UK Space Agency. 2018.** "Case Study: CommonSensing. Fostering Climate Resilience for Small Island Nations Using Remote Sensing." London. www.gov.uk/
- government/case-studies/commonsensing. Accessed 13 August 2019.
- UN (United Nations). 2009.** *System of National Accounts 2008*. New York.
- . **2015a.** *The Millennium Development Goals Report*. New York.
- . **2015b.** *Paris Agreement*. https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf. Accessed 14 October 2019.
- . **2015c.** *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York.
- . **2019a.** *The Age of Interdependence*. Report of the High-Level Panel on Digital Cooperation. New York.
- . **2019b.** *Global Sustainable Development Report: The Future is Now: Science for Achieving Sustainable Development*. New York: United Nations.
- UN (United Nations) and World Bank. 2018.** *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*. Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28337>. Accessed 6 August 2019.
- UNCDF (United Nations Capital Development Fund). 2019.** "Financial Inclusion." www.uncdf.org/financial-inclusion. Accessed 13 August 2019.
- UN CEB (United Nations System Chief Executives Board for Coordination). 2017.** *Leaving No One Behind: Equality and Non-Discrimination at the Heart of Sustainable Development*. New York.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2019.** *Trade and Development Report 2019: Financing A Global Green New Deal*. Geneva.
- UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2009.** *Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration*. New York. www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2009/Ghana/inclusive-society.pdf. Accessed 10 October 2019.
- . **2016.** *World Economic and Social Survey 2016: Climate Change Resilience—An Opportunity for Reducing Inequalities*. New York. www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESS_2016_Report.pdf. Accessed 16 August 2019.
- . **2018.** *World Economic and Social Survey 2018: Frontier Technologies for Sustainable Development*. New York.
- . **2019.** *World Population Prospects 2019*. New York.
- UNDP (United Nations Development Programme). 1995.** *Human Development Report 1995: Gender and Human Development*. New York.
- . **2001.** *Human Development Report 2001: Making New Technologies Work for Human Development*. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/262/hdr_2001_en.pdf. Accessed 6 October 2019.
- . **2006.** *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis*. New York: Palgrave Macmillan. www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/2006%20Global%20HDR/HDR-2006-Beyond%20scarcity-Power-poverty-and-the-global-water-crisis.pdf. Accessed 15 August 2019.
- . **2007.** *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World*. New York: Palgrave Macmillan. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/268/hdr_20072008_en_complete.pdf. Accessed 8 August 2019.
- . **2011.** *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity: A Better Future for All*. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/271/hdr_2011_en_complete.pdf. Accessed 13 August 2019.
- . **2015.** *Human Development Report 2015: Work for Human Development*. New York.
- . **2016.** *Human Development Report 2016: Human Development for Everyone*. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf. Accessed 5 August 2019.
- . **2018a.** *Human Development Indices and Indicators: Statistical Update 2018*. New York.
- . **2018b.** "What Does It Mean to Leave No One Behind? A UNDP Discussion Paper and Framework for Implementation." New York. www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/what-does-it-mean-to-leave-no-one-behind-.html. Accessed 14 October 2019.
- UNDP (United Nations Development Programme) Chile. 2017.** *Desiguales: Orígenes, cambios y desafíos de la brecha social en Chile*. Santiago.
- UNDP (United Nations Development Programme) and OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative). 2019.** *Global Multidimensional Poverty Index 2019: Illuminating Inequalities*. New York and Oxford, UK. http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_publication.pdf. Accessed 9 September 2019.
- UNDP (United Nations Development Programme) and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2019.** "Gender Equality as an Accelerator for Achieving the SDGs." New York.
- UNDRR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction). 2019.** *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2019*. Geneva.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2018a.** Data Centre. <http://uis.unesco.org/>. Accessed 2 October 2019.
- . **2018b.** "One in Five Children, Adolescents and Youth Is Out of School." Paris. <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs48-one-five-children-adolescents-youth-out-school-2018-en.pdf>. Accessed 10 October 2019.
- . **2019a.** *Global Education Monitoring Report 2019: Gender Report: Building Bridges for Gender Equality*. Paris.
- . **2019b.** *Meeting Commitments: Are Countries on Track To Achieve SDG4?* Montreal.
- . **n.d.** "Girls' and Women's Education in Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM)." Paris. <https://en.unesco.org/themes/education-and-gender-equality/stem>. Accessed 24 October 2019.
- UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). 2015.** "G7 Climate Risk Insurance Initiative—Stepping Up Protection for the Most Vulnerable." Paris. <https://unfccc.int/news/g7-climate-risk-insurance-initiative-stepping-up-protection-for-the-most-vulnerable>. Accessed 13 August 2019.
- UNFPA (United Nations Population Fund). 2016.** *Universal Access to Reproductive Health: Progress and Challenges*. New York.

- . 2019. "In Burundi, Sexual Health Education Helps Youth Protect Themselves, Their Futures." 18 January.
- UN General Assembly. 2006.** "In-depth Study on All Forms of Violence against Women: Report of the Secretary General." A/61/122/Add.1. New York.
- . 2010. "The Human Right to Water and Sanitation." Resolution 64/292. New York. www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/64/292. Accessed 15 August 2019.
- . 2016. "Promotion and Protection of All Human Rights, Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights, Including the Right to Development." New York www.article19.org/data/files/Internet_Statement_Adopted.pdf. Accessed 14 October 2019.
- Unger, R.M. 2019.** *The Knowledge Economy*. London: Verso Books.
- UNHRC (United Nations Human Rights Council). 2018.** "The Safety of Journalists." Resolution adopted by the Human Rights Council, 27 September. A/HRC/RES/39/6. New York.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2013.** *Female Genital Mutilation/Cutting: A Statistical Overview and Exploration of the Dynamics of Change*. New York.
- . 2014a. *A Statistical Snapshot of Violence against Adolescent Girls*. New York.
- . 2014b. *UNICEF Annual Report 2014: China*. New York. www.unicef.org/about/annualreport/files/China_Annual_Report_2014.pdf. Accessed 8 November 2019.
- . 2018a. "Female Genital Mutilation." February New York. <https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation/>. Accessed 9 October 2019.
- . 2018b. "Gender and Education." June 2018. <https://data.unicef.org/topic/gender/gender-disparities-in-education/>. Accessed 9 October 2019.
- . 2019a. "Child Marriage Is a Violation of Human Rights but Is All Too Common." June. New York. <https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/>. Accessed 9 October 2019.
- . 2019b. "Cyclone IDAI and Kenneth Post-Impact Situation." May 2019. Paris. www.unicef.org/appeals/files/UNICEF-Idai-Situation-and-Response-12-May-2019.pdf. Accessed 10 October 2019.
- . 2019c. *A World Ready to Learn: Prioritizing Quality Early Childhood Education*. New York.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) Innocenti Research Centre. 2010.** *The Dynamics of Social Change: Towards the Abandonment of Female Genital Mutilation/Cutting in Five African Countries*. Innocenti Insight. Florence, Italy.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) and WHO (World Health Organization). 2019.** *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000-2017: Special Focus on Inequalities*. New York. www.who.int/water_sanitation_health/publications/jmp-2019-full-report.pdf?ua=1. Accessed 15 August 2019.
- UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2000.** *Progress of the World's Women 2000: UNIFEM Biennial Report*. New York.
- UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2018.** *Levels & Trends in Child Mortality: Report 2019*. United Nations Children's Fund.
- United Nations Human Rights Council. 2010.** "The Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation." Resolution A/HRC/RES/18/1. New York. www.right-docs.org/doc/a-hrc-res-18-1/. Accessed 15 August 2019.
- UN News. 2019.** "Despite Progress, Companies Face Gender Equality 'Backlash': UN Business Body." 18 March.
- UNSDG (United Nations Sustainable Development Group). 2019.** "Leaving No One Behind: A UNSDG Operational Guide for UN Country Teams." Interim Draft, March 2019. New York.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 1995.** *Beijing Declaration and Platform for Action: Beijing+ 5 Political Declaration and Outcome*. Adopted at the Fourth World Conference on Women, 4–15 September, Beijing.
- . 2015a. "Making National Social Protection Floors Work for Women." Policy Brief 1. New York.
- . 2015b. *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights*. New York.
- . 2017. "Equal Pay for Work of Equal Value." www.unwomen.org/en/news/in-focus/csw61/equal-pay. Accessed 9 October 2019.
- . 2018. "Historic Leap in Tunisia: Women Make Up 47 Per Cent of Local Government." 27 August. New York. www.unwomen.org/en/news/stories/2018/8/feature-tunisian-women-in-local-elections. Accessed 9 October 2019.
- . 2019. *Progress of the World's Women Report: Families in a Changing World*. New York.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) and IPU (Inter-Parliamentary Union). 2019.** "Women in Politics 2019." New York.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women), UNDP (United Nations Development Programme) and UNEP (United Nations Environment Programme). 2018.** *The Cost of the Gender Gap in Agricultural Productivity: Five African Countries*. New York.
- Urzua, C. 2013.** "Distributive and Regional Effects of Monopoly Power." *Economía Mexicana* 22(2): 279–295.
- US CDC (Centers for Disease Control and Prevention). 2014.** "Health and Academic Achievement." Atlanta, GA. www.cdc.gov/healthyyouth/health_and_academics/pdf/health-academic-achievement.pdf. Accessed 9 August 2019.
- US EPA (Environmental Protection Agency). 2015.** "Environmental Justice Timeline." Washington, DC. www.epa.gov/environmentaljustice/environmental-justice-timeline. Accessed 14 August 2019.
- US Government. 2012.** *Economic Report of the President*. Washington, DC. https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/microsites/ERP_2012_Complete.pdf. Accessed 9 September 2019.
- US NOAA (National Oceanic and Atmospheric Administration). 2018.** "Garbage Patches: How Gyres Take Our Trash Out to Sea." Ocean Podcast: Episode 14. <https://oceanservice.noaa.gov/podcast/mar18/nop14-ocean-garbage-patches.html>. Accessed 8 August 2019.
- Uslaner, E.M. 2002.** *The Moral Foundations of Trust*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Uslaner, E.M., and M. Brown. 2005.** "Inequality, Trust, and Civic Engagement." *American Politics Research* 33(6): 868–894.
- Uthman, O., S. Lawoko and T. Moradi. 2011.** "Factors Associated with Attitudes towards Intimate Partner Violence against Women." In S.D. Palmer, ed., *Social Work and Community Practice*. New York: Taylor & Francis.
- Utterback, J.M., and W.J. Abernathy. 1975.** "A Dynamic Model of Process and Product Innovation." *Omega* 3(6): 639–656.
- van Bavel, B. 2016.** *The Invisible Hand? How Market Economies have Emerged and Declined since AD 500*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- . 2019. "Open Societies before Market Economies: Historical Analysis." *Socio-Economic Review*, mwz007.
- van Bavel, B., D.R. Curtis and T. Soens. 2018.** "Economic Inequality and Institutional Adaptation in Response to Flood Hazards: A Historical Analysis." *Ecology and Society* 23(4): 30.
- Van den Hove, S., M. Le Menestrel and H.C. De Bettignies. 2002.** "The Oil Industry and Climate Change: Strategies and Ethical Dilemmas." *Climate Policy* 2(1): 3–18.
- van Raalte, A.A., I. Sasson and P. Martikainen. 2018.** "The Case for Monitoring Life-Span Inequality." *Science* 362(6418): 1002–1004.
- van Zomer, M. 2019.** "Key Insights from the Social Psychology of Inequality and Human Development: From Social Embeddedness and Relative Deprivation to Health and Participation." Background paper for *Human Development Report 2019*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Varga, C., I. Kiss and I. Ember. 2002.** "The Lack of Environmental Justice in Central and Eastern Europe." *Environmental Health Perspectives* 110(11): A662–A663.
- Varró, M.J., G. Gombkő and M. Szeremi. 2001.** "Risk Factors of a Mass Lead Exposure, Heves, Hungary." *Egészségtudomány* 45: 167–180.
- Varughese, G., and E. Ostrom. 2001.** "The Contested Role of Heterogeneity in Collective Action: Some Evidence from Community Forestry in Nepal." *World Development* 29(5): 747–765.
- Veers, P., K. Dykes, E. Lantz, S. Barth, C.L. Bottasso, O. Carlson, A. Clifton, J. Green, P. Green, H. Holttinen, D. Laird, V. Lehtomäki, J.K. Lundquist, J. Maxwell, M. Marquis, C. Meneveau, P. Moriarty, X. Munduate, M. Muskulus, J. Naughton, L. Pao, J. Paquette, J. Peinke, A. Robertson, J.S. Rodrigo, A.M. Sempreviva, J.C. Smith, A. Tuohy and R. Wisler. 2019.** "Grand Challenges in the Science of Wind Energy." *Science* 366(6464): 443.
- Verger, A., M. Moschetti and C. Fontdevila. 2017.** *La Privatización Educativa en América Latina: Una Cartografía de Políticas, Tendencias y Trayectorias*. Barcelona: Educación Internacional.
- Vernooij, R.W.M., D. Zeraatkar, M.A. Han, R. El Dib, M. Zworth, K. Milio, D. Sit, Y. Lee, H. Goma, C. Valli, M.J. Swierz, Y. Chang, S.E. Hanna, P.M. Brauer, J. Sievenpiper, R. de Souza, P. Alonso-Coello, M.M. Bala, G.H. Guyatt and B.C. Johnston. Forthcoming.** "Patterns of Red and Processed Meat Consumption and Risk for Cardiometabolic and Cancer Outcomes: a

- Systematic Review and Meta-analysis of Cohort Studies." *Annals of Internal Medicine*.
- Vickers, C., and N. Zierbarth. 2019.** "Lessons for Today from Past Periods of Rapid Technological Change." DESA Working Paper 158. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York.
- Von Uexkull, N., M. Croicu, H. Fjelde and H. Buhaug. 2016.** "Civil Conflict Sensitivity to Growing-Season Drought." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(44): 12391–12396.
- Vona, F., and F. Patriarca. 2011.** "Income Inequality and the Development of Environmental Technologies." *Ecological Economics* 70(11): 2201–2213.
- Vörösmarty, C.J., P. Green, J. Salisbury and R.B. Lammers. 2000.** "Global Water Resources: Vulnerability from Climate Change and Population Growth." *Science* 289(5477): 284–288.
- Vries, P. 2016.** "What We Do and Do not Know about the Great Divergence at the Beginning of 2016." *Historische Mitteilungen der Ranke-Gesellschaft* 28: 249–297. www.researchgate.net/publication/290920219_What_we_do_and_do_not_know_about_the_Great_Divergence_at_the_beginning_of_2016. Accessed 6 October 2019.
- Waites, E.A. 1993.** *Trauma and Survival: Post-Traumatic and Dissociative Disorders in Women*. New York: Norton.
- Wake, D.B., and V.T. Vredenburg. 2008.** "Are We in the Midst of the Sixth Mass Extinction? A View from the World of Amphibians." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 105(Supplement 1): 11466–11473.
- Walker, G., J. Fairburn, G. Smith and G. Mitchell. 2003.** "Environmental Quality and Social Deprivation." R&D Technical Report E2-067/1/TR. Bristol, UK: Environment Agency. www.researchgate.net/publication/237606377_Environmental_Quality_and_Social_Deprivation. Accessed 14 August 2019.
- Watts, N., W.N. Adger, P. Agnolucci, J. Blackstock, P. Byass, W. Cai, S. Chaytor, T. Colbourn, M. Collins, A. Cooper and P.M. Cox. 2015.** "Health and Climate Change: Policy Responses to Protect Public Health." *Lancet* 386(10006): 1861–1914.
- Watts, N., M. Amann, N. Arnell, S. Ayeb-Karlsson, Belesova., H. Berry, T. Bouley, M. Boykoff, P. Byass, W. Cai and D. Campbell-Lendrum. 2018.** "The 2018 Report of the Lancet Countdown on Health and Climate Change: Shaping the Health of Nations for Centuries to Come." *Lancet* 392(10163): 2479–2514.
- Watts, N., M. Amann, S. Ayeb-Karlsson, K. Belesova, T. Bouley, M. Boykoff, P. Byass, W. Cai, D. Campbell-Lendrum, J. Chambers and P.M. Cox. 2018.** "The Lancet Countdown on Health and Climate Change: from 25 Years of Inaction to a Global Transformation for Public Health." *Lancet* 391(10120): 581–630.
- Webber, D. 2015.** "Firm Market Power and the Earnings Distribution." *Labour Economics* 35(C): 123–134.
- WEF (World Economic Forum). 2017.** *The Global Gender Gap Report 2017*. Geneva.
- . 2018. *The Global Gender Gap Report 2018*. Geneva.
- Weitzman, M. 2012.** "GHG Targets as Insurance against Catastrophic Climate Damages." *Journal of Public Economic Theory* 14(2): 221–244.
- Wenz, P. 2007.** "Does Environmentalism Promote Injustice for the Poor?" In R. Sandler and P.C. Pezzullo, eds., *Environmental Justice and Environmentalism: The Social Justice Challenge to the Environmental Movement*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- WHO (World Health Organization). 2013.** *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence*. Geneva.
- . 2017. *World Malaria Report*. Geneva.
- . 2018. "Fact Sheet on Climate Change and Human Health." Geneva. www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health. Accessed 9 August 2019.
- . 2019. "Ebola Virus Disease: Democratic Republic of the Congo." External Situation Report 40. Geneva. https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/312264/SITREP_EVD_DRC_20190507-eng.pdf. Accessed 18 October 2019.
- WHO (World Health Organization) Study Group on Female Genital Mutilation and Obstetric Outcome. 2006.** "Female Genital Mutilation and Obstetric Outcome: WHO Collaborative Prospective Study in Six African Countries." *Lancet* 367(9525): 1835–1841.
- WHO (World Health Organization) and World Bank. 2017.** *Tracking Universal Health Coverage: 2017 Global Monitoring Report*. Geneva and Washington, DC. <http://pubdocs.worldbank.org/en/193371513169798347/2017-global-monitoring-report.pdf>. Accessed 9 August 2019.
- Wilensky, U. 1997 "Netlogo Segregation Model."** Center for Connected Learning and Computer-Based Modeling, Northwestern University, Evanston, IL. <http://ccl.northwestern.edu/netlogo/models/Segregation>. Accessed 18 September 2019.
- Wilkinson, R., and K. Pickett. 2011.** *The Spirit Level: Why Greater Equality Makes Societies Stronger*. New York: Bloomsbury Publishing USA.
- . 2018. *The Inner Level: How More Equal Societies Reduce Stress, Restore Sanity and Improve Everyone's Well-Being*. New York: Penguin Press.
- Williams, D.R., H.W. Neighbors and J.S. Jackson. 2003.** "Racial/Ethnic Discrimination and Health: Findings from Community Studies." *American Journal of Public Health* 93(2): 200–208. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2518588/.
- Wilson, G. 2012.** "Intersex Genital Mutilation – IGM: The Fourteen Days of Intersex." 25 February. Organization Intersex International. <http://oiiinternational.com/2574/intersex-genital-mutilation-igm-fourteen-days-intersex/>. Accessed 26 July 2019.
- Winsemius, H.C., B. Jongman, T.I. Veldkamp, S. Hallegatte, M. Bangalore and P.J. Ward. 2018.** "Disaster Risk, Climate Change, and Poverty: Assessing the Global Exposure of Poor People to Floods and Droughts." *Environment and Development Economics* 23(3): 328–348.
- Wirsenius, S., C. Azar and G. Berndes. 2010.** "How Much Land Is Needed for Global Food Production under Scenarios of Dietary Changes and Livestock Productivity Increases in 2030?" *Agricultural Systems* 103(9): 621–638.
- Woldehanna, T., and M.W. Araya. 2017.** "Early Investment in Preschool and Completion of Secondary Education in Ethiopia: Lessons from Young Lives." Young Lives Working Paper 168. University of Oxford, Oxford Department of International Development, Oxford, UK.
- Wolfe, N.D., C.P. Dunavan and J. Diamond. 2007.** "Origins of Major Human Infectious Diseases." *Nature* 447(7142): 279–282.
- Wolford, B. n.d.** "What Are the GDPR Consent Requirements?" <https://gdpr.eu/gdpr-consent-requirements/>. Accessed 24 October 2019.
- Woodall, L.C., A. Sanchez-Vidal, M. Canals, G.L.J. Paterson, R. Coppock, V. Sleight, A. Calafat, A.D. Rogers, B.E. Narayanaswamy and R.C. Thompson. 2014.** "The Deep Sea is a Major Sink for Microplastic Debris." *Royal Society Open Science* 1: 140317.
- Woodard, D.L., S.J. Davis and J.T. Randerson. 2019.** "Economic Carbon Cycle Feedbacks May Offset Additional Warming from Natural Feedbacks." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(3): 759–764.
- Woodhead, M., J. Rossiter, A. Dawes and A. Pankhurst. 2017.** "Scaling-up Early Learning in Ethiopia: Exploring the Potential of O-Class." Young Lives Working Paper 163. University of Oxford, Oxford Department of International Development, Oxford, UK.
- World Bank. 2006.** *World Development Report 2006: Equity and Development*. Washington, DC.
- . 2012a. *World Development Indicators 2012*. Washington, D.C.. <http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>. Accessed 01 November 2019.
- . 2012b. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*. Washington, DC.
- . 2013. "Solutions for Youth Employment." Washington, DC. www.s4ye.org/sites/default/files/S4YE%20Digital%20Jobs%20Case%20Study%20-%2013.%20Laboratoria.pdf. Accessed 7 November 2019.
- . 2016. *World Development Report 2016: Digital Dividends*. Washington, DC.
- . 2017a. Global Indicators database. <https://globalindicators.worldbank.org/>. Accessed 9 October 2019.
- . 2017b. *World Development Report 2017: Governance and the Law*. Washington, DC.
- . 2018a. *Poverty and Shared Prosperity: Piecing Together the Poverty Puzzle*. Washington, DC: World Bank.
- . 2018b. "The Human Capital Project." World Bank, Washington, DC.
- . 2019a. "Afronomics: M-Pesa and Rise of Digital Financial Services in Africa." <https://olc.worldbank.org/content/afronomics-m-pesa-and-rise-digital-financial-services-africa>. Accessed 6 October 2019.
- . 2019b. "Mainstreaming Disruptive Technologies at the World Bank Group." Development Committee Paper. Washington, DC.
- . 2019c. "World Bank, UNESCO Institute for Statistics Join Forces to Help Countries Measure Student Learning." Press Release, 4 July. World Bank, Washington, DC. www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/07/03/world-bank-unesco-institute-for-statistics-join-forces-to-help-countries-measure-student-learning. Accessed 11 November 2019.
- . 2019d. *State and Trends of Carbon Pricing 2019*. Washington, DC: World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/191801559846379845/pdf/State-and-Trends-of-Carbon-Pricing-2019.pdf>. Accessed 1 November 2019.

- . 2020. *World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains*. Washington, DC.
- World Policy Analysis Center.** 2019. Gender Data Base. www.worldpolicycenter.org/maps-data/data-download. Accessed 10 October 2019.
- World Wide Web Foundation.** 2017. "Artificial Intelligence: The Road Ahead in Low and Middle-Income Countries." White Paper. Washington, DC.
- Wrzesniewski, A., and J.E. Dutton.** 2001. "Crafting a Job: Revisioning Employees as Active Crafters of Their Work." *Academy of Management Review* 25: 179–201.
- Wu, T.** 2018. *The Curse of Bigness: Antitrust in the New Gilded Age*. New York: Columbia Global Reports.
- Wu, T., and S.A. Thompson.** 2019. "The Roots of Big Tech Run Disturbingly Deep." *New York Times*, 7 June. www.nytimes.com/interactive/2019/06/07/opinion/google-facebook-mergers-acquisitions-antitrust.html. Accessed 9 August 2019.
- Xie, Y., S. Cheng and X. Zhou.** 2015. "Assortative Mating without Assortative Preference." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(19): 5974–5978.
- Yanowitch, M.** 1977. *Social and Economic Inequality in the Soviet Union: Six Studies*. White Plains, NY: Sharpe.
- Yastrebov, G., Y. Kosyakova and D. Kurakin.** 2018. "Slipping Past the Test: Heterogeneous Effects of Social Background in the Context of Inconsistent Selection Mechanisms in Higher Education." *Sociology of Education* 91(3): 224–241.
- Zeraatkar, D., B.C. Johnston, J. Bartoszko, K. Cheung, M.M. Bala, C. Valli, M. Rabassa, D. Sit, K. Milio, B. Sadeghirad, A. Agarwal, A.M. Zea, Y. Lee, M.A. Han, R.W.M. Vernooij, P. Alonso-Coello, G.H. Guyatt and R. El Dib.** Forthcoming. "Effect of Lower Versus Higher Red Meat Intake on Cardiometabolic and Cancer Outcomes: a Systematic Review of Randomized Trials." *Annals of Internal Medicine*.
- Zeraatkar, D., M.A. Han, G.H. Guyatt, R.W.M. Vernooij, R. El Dib, K. Cheung, K. Milio, M. Zworth, J.J. Bartoszko, C. Valli, M. Rabassa, Y. Lee, J. Zajac, A. Prokop-Dorner, C. Lo, M.M. Bala, P. Alonso-Coello, SE. Hanna and B.C. Johnston.** Forthcoming. "Red and Processed Meat Consumption and Risk for All-Cause Mortality and Cardiometabolic Outcomes: a Systematic Review of Meta-analysis of Cohort Studies." *Annals of Internal Medicine*.
- Zhao, C., B. Liu, S. Piao, X. Wang, D.B. Lobell, Y. Huang, M. Huang, Y. Yao, S. Bassu, P. Ciaï, and J.L. Durand.** 2017. "Temperature Increase Reduces Global Yields of Major Crops in Four Independent Estimates." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(35): 9326–9331.
- Zhao, J., T. Wang, M. Yatskar, V. Ordonex and K.-W. Chang.** 2017. "Men Also Like Shopping: Reducing Gender Bias Amplification Using Corpus-level Constraints." *Proceedings of the 2017 Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing*.
- Zhao, X., X. Zhang and S. Shao.** 2016. "Decoupling CO2 Emissions and Industrial Growth in China over 1993–2013: The role of Investment." *Energy Economics* 60: 275–292.
- Zheng, B.** 2018. "Almost Lorenz Dominance." *Social Choice and Welfare* 51(1): 51–63.
- Zimm, C., F. Sperling and S. Busch.** 2018. "Identifying Sustainability and Knowledge Gaps in Socio-Economic Pathways vis-à-vis the Sustainable Development Goals." *Economies* 6(2): 20.
- Zucman, G.** 2013. "The Missing Wealth of Nations: Are Europe and the U.S. Net Debtors or Net Creditors?" *Quarterly Journal of Economics* 128(3): 1321–1364.
- . 2014. "Taxing across Borders: Tracking Personal Wealth and Corporate Profits." *Journal of Economic Perspectives* 28(4): 121–148.
- . 2015. *The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- . 2019. "Global Wealth Inequality." *Annual Review of Economics* 11: 109–138.
- Zwijnenburg, J., S. Bournot and F. Giovannelli.** 2017. "OECD Expert Group on Disparities in a National Accounts Framework – Results from the 2015 Exercise." Working Paper 76. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

الملحق الإحصائي

295	دليل القارئ
	الجدول الإحصائية
	أدلة التنمية البشرية المركبة
300	1 دليل التنمية البشرية وعناصره
304	2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2018
308	3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة
312	4 دليل التنمية حسب الجنس
316	5 دليل الفوارق بين الجنسين
320	6 دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية
	لوحات تتبع التنمية البشرية
323	1 نوعية التنمية البشرية
328	2 الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة
333	3 تمكين المرأة
338	4 الاستدامة البيئية
343	5 الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية
348	المناطق النامية
349	المراجع الإحصائية

دليل القارئ

التتبع في الملاحظة الفنية 6 المتاحة على الموقع http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf

المقارنة بين فترات زمنية ومع أعداد أخرى من التقرير

تعمل الوكالات الوطنية والدولية على تحسين سلسلة بياناتها باستمرار. ونتيجة لذلك، لن تكون البيانات الواردة في هذا التقرير، وضمنها قيمة دليل التنمية البشرية وترتيب البلدان وفقاً له، قابلة للمقارنة بالأرقام التي وردت في تقارير الأعوام السابقة. وتبين البيانات المتسقة في الجدول الإحصائي 2 اتجاهات دليل التنمية البشرية لأغراض المقارنة بين الأعوام والبلدان. ويمكن الاطلاع أيضاً على الصفحة الإلكترونية <http://hdr.undp.org/en/data> التي تحتوي على بيانات متسقة ومستخلصة.

الفوارق بين التقديرات الوطنية والدولية

تلاحظ أحياناً بعض الفوارق بين التقديرات الوطنية والتقديرات الدولية مردّها إلى عوامل عديدة. فالوكالات الدولية تحرص على الالتزام بمنهجية موحدة لجعل البيانات الوطنية قابلة للمقارنة بين البلدان، وفي حال عدم توفر البيانات تستخدم التقديرات. وقد لا تتاح للوكالات الدولية آخر البيانات الوطنية. وعندما يلاحظ مكتب تقرير التنمية البشرية هذه الفوارق، يراجع بشأنها الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن جمع البيانات.

مجموعات البلدان والمجاميع الإحصائية

تتضمن الجداول مجاميع إحصائية عائدة إلى مجموعات البلدان. ولا يدرج المجموع العائد إلى مجموعة بلدان إلا في حال توفرت بيانات عن نصف بلدان المجموعة على الأقل، على أن تمثل هذه البيانات ثلثي عدد سكان المجموعة على الأقل. وتعود المجاميع إلى البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

التصنيف حسب التنمية البشرية

توزّع البلدان حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية في أربع مجموعات هي: مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550؛ ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.550 و0.699؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة، حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.700 و0.799؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً حيث تكون قيمة الدليل 0.800 أو أكثر.

مجموعات البلدان

توزّع البلدان في مجموعات حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمناطق. وتصنّف أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية حسب تعريف الأمم المتحدة (www.unohrrls.org).

تعطي الجداول الإحصائية العشرون في الملحق صورة عامة عن أبعاد التنمية البشرية. وتتناول الجداول الستة الأولى مجموعة الأدلة المركبة للتنمية البشرية وعناصرها. وهي حصيلة تقديرات أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية. والجدول السادس هو ثمرة عمل مشترك مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. وتتضمن الجداول المتبقية مجموعة أوسع من مؤشرات التنمية البشرية. وفي لوحات التتبع، تتوزّع البلدان في مجموعات حسب الأداء ضمن كل مؤشر، تُميز بألوان مختلفة.

وتتضمن النسخة المطبوعة من تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الجداول من 1 إلى 6 ولوحات التتبع من 1 إلى 5. أما المجموعة الكاملة من الجداول الإحصائية العشرين فتتوفر في النسخة الإلكترونية على الموقع <http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2019>.

واستند المكتب في تركيب الجداول إلى البيانات المتاحة حتى 15 تموز/يوليو 2019، ما لم يشر إلى خلاف ذلك في الملاحظات. ويمكن الاطلاع على جميع الأدلة والمؤشرات والملاحظات الفنية المتعلقة بطرق حساب الأدلة المركبة، ومصادر المعلومات الإضافية على الموقع <http://hdr.undp.org/en/data>.

وترد البلدان والمناطق في الجداول بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2018. ويتبين من تحليل دقة البيانات وموثوقيتها أن دليل التنمية البشرية يصبح غير ذي مدلول إحصائي عند المنزلة العشرية الرابعة. لذلك، أُعطي الترتيب نفسه للبلدان التي تساوت في قيمة دليل التنمية البشرية حتى المنزلة العشرية الثالثة.

المصادر والتعاريف

يعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية المختصة، التي تتمتع بالصلاحيات وتملك الموارد والخبرات اللازمة لجمع البيانات الوطنية حول المؤشرات المحددة، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

وترد في آخر كل جدول تعاريف المؤشرات والمصادر التي استُمدت منها جميع البيانات الأصلية المدرجة في الجدول. وترد تفاصيل هذه المصادر كاملة في قائمة المراجع الإحصائية.

تحديث المنهجية

يتضمن تقرير عام 2019 مجموعة الأدلة المركبة كاملة وهي دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل التنمية حسب الجنس، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. وقد استخدمت منهجية تقرير عام 2018 لحساب الأدلة. ويمكن الاطلاع على التفاصيل في الملاحظات الفنية من 1 إلى 5 المتاحة على الموقع http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf.

ويتضمن تقرير عام 2019 خمس لوحات تتبع بالألوان (نوعية التنمية البشرية، والفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة، وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية). ويمكن الاطلاع على تفاصيل المنهجية المستخدمة في وضع لوحات

مجاميع البلدان النامية تشمل جميع البلدان المدرجة ضمن مجموعات.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تتضمن الجداول مجاميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعددها 36 بلداً، منها 33 بلداً متقدماً وثلاثة بلدان نامية (تركيا، وشيلي، والمكسيك). وتغطي المجاميع البلدان التي تتوفر عنها البيانات.

ملاحظات عن البلدان

البيانات عن الصين لا تشمل هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وماكاو الصين (منطقة إدارية خاصة) ومقاطعة تايوان الصينية. منذ 2 أيار/مايو 2016، تُستخدم تشيكا اسماً مختصراً للجمهورية التشيكية.

ومنذ 1 حزيران/يونيو 2018، تُستخدم مملكة إسواتيني تسمية للبلد الذي كان يعرف سابقاً بسوازيلاند.

ومنذ 14 شباط/فبراير 2019، تُستخدم جمهورية مقدونيا الشمالية (الاسم المختصر: مقدونيا الشمالية) تسمية للبلد الذي كان يعرف بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

الرموز

الشرطة بين العامين كما في 2012-2018 تعني أن البيانات تعود إلى آخر سنة تتوفر عنها بيانات خلال الفترة المحددة؛ والشرطة المائلة بين العامين كما في 2013/2018 تعني متوسط السنوات الميَّنة. ومعدلات النمو هي المتوسطات السنوية لمعدلات النمو بين أول سنة وآخر سنة من الفترة المحددة.

ترد في الجداول الرموز التالية:

..	البيانات غير متوفرة
0 أو 0.0	القيمة منخفضة جداً أو لا تستحق الذكر
—	لا ينطبق

كلمة شكر للمصادر الإحصائية

استُند في حساب أدلة التقرير المركبة وفي مصادره الإحصائية إلى مجموعة متنوعة من الخبرات المتخصصة العريقة في إنتاج البيانات على المستوى الدولي. ويخصّ مكتب تقرير التنمية البشرية بالشكر الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ودراسة الدخل في لكسمبرغ، وشركة ICF Macro، وصندوق النقد الدولي، وغالب، وقاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، ومركز رصد التشرذ الداخلي، والمركز السوري

لبحوث السياسات، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونوّه بقاعدة البيانات الدولية الخاصة بالتعليم التي يشرف عليها روبرت بارو (Robert Barro) من جامعة هارفرد، وجونغ والي (Jong-Wha Lee) من جامعة كوريا، إذ هي من المصادر القيمة التي استُند إليها في حساب أدلة التقرير.

الجدول الإحصائية

تتناول الجداول الستة الأولى أدلة التنمية البشرية المركبة الخمسة وعناصرها. منذ عام 2010، تُحسب في تقرير التنمية البشرية أربعة أدلة مركبة هي دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية. واستُحدث في تقرير عام 2014 دليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة الدليل محسوبةً للنساء وللرجال على حدة. وتتضمن الجداول الأخرى مجموعة واسعة من المؤشرات تعطي صورة أشمل عن التنمية البشرية في كل بلد.

وعندما تكون المؤشرات الواردة في الجداول من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أو مؤشرات يمكن استخدامها في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف معيَّنة، ترد في أعلى الجداول الأهداف والمقاصد المعنية.

الجدول 1، دليل التنمية البشرية وعناصره، يورد البلدان بالترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2018، وقيمة عناصره الثلاثة: طول العمر، والتعليم (مؤشران)، ونصيب الفرد من الدخل. ويبيّن الجدول الفارق في الترتيب حسب قيمة دليل التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويتضمن أيضاً الترتيب حسب قيمة الدليل لعام 2017، وقد حُسبت الأرقام بالاستناد إلى آخر البيانات المنقحة المتاحة حتى عام 2019.

الجدول 2، اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2018، يتضمن قيمة الدليل في تسلسل زمني يسمح بمقارنة قيمة الدليل في عام 2018 بقيمته في الأعوام السابقة. وقد حُسبت أرقام الجدول بالاستناد إلى آخر البيانات المنقحة المتاحة حتى عام 2019، باستخدام المنهجية نفسها التي حُسب على أساسها دليل عام 2018. ويبيّن الجدول التغيّر في ترتيب البلدان حسب قيمة الدليل على مدى السنوات الخمس الأخيرة والمتوسط السنوي لمعدل نموه في أربع فترات زمنية هي 1990-2000، و2000-2010، و2010-2018، و1990-2018.

الجدول 3، دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، يتضمن مقياسين لعدم المساواة، هما دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة والخسارة في قيمة الدليل الأصلي نتيجة لعدم المساواة. ولا يقتصر دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على قياس متوسط الإنجازات المحققة في كل بلد في طول العمر والتعليم والدخل، بل يبيّن كيفية توزّع هذه الإنجازات على السكان.

الجدول 8، الحالة الصحية، يتضمن مؤشرات عن صحة الرضع (نسبة الرضع الذين تغذوا حصرياً من الرضاعة الطبيعية في الساعات الأربع والعشرين السابقة للمسح، ونسبة الرضع الذين لم يحصنوا ضد الخناق والشهق والكزاز وضد الحصبة، ومعدل وفيات الرضع)، وصحة الأطفال (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة)، وصحة البالغين (معدل وفيات البالغين حسب الجنس، ومعدل الوفيات الناجمة عن أمراض غير سارية هي الإصابة بالمalaria وداء السل حسب الجنس، ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية)، والعمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة، وحصّة الإنفاق الجاري على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 9، الإنجازات في التعليم، يتضمن مؤشرات مرجعية لرصد التعليم. ويشمل الجدول مؤشرات عن التحصيل العلمي، بالاستناد إلى معدلات إلمام البالغين والشباب بالقراءة والكتابة، ونسبة البالغين من السكان الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل. وتستكمل النسب الإجمالية للالتحاق بالتعليم في كل مستوى تعليمي بمعدلات التسرب من التعليم الابتدائي، ومعدل مواصلة التعليم حتى آخر صف من التعليم الثانوي العام الأدنى. ويتضمن الجدول حصّة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 10، الدخل القومي وتركيبه الموارد، يتضمن مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي منها الناتج المحلي الإجمالي، وحصّة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية)، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والضرائب على الدخل، والأرباح وعوائد رأس المال بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية. وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي هو مؤشر تقريبي للدخل الوطني المستثمر وغير المستهلك. ويتراجع هذا المؤشر عندما يكون الاقتصاد في حالة من عدم اليقين أو الركود. ومؤشر الإنفاق العام هو النفقات الحكومية على الاستهلاك النهائي (الحصّة من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط النمو السنوي). ويتضمن الجدول مؤشرين عن الدين، هما الائتمان المحلي الممنوح من القطاع المالي ومجموع خدمة الدين، محسوبيين بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي. ويقاس دليل أسعار الاستهلاك التضخم.

الجدول 11، العمل والتشغيل، يتضمن مؤشرات عن أربعة أبعاد هي التشغيل، والبطالة، والعمل الذي يهدد التنمية البشرية، والضمان الاجتماعي المرتبط بالتشغيل. ومؤشرات التشغيل هي نسبة العاملين من السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، والتشغيل في قطاع الزراعة، والتشغيل في قطاع الخدمات. ومؤشرات البطالة هي مجموع البطالة، وبطالة الشباب، والشباب الذين هم خارج التعليم والتشغيل. ومؤشرات العمل الذي يهدد التنمية البشرية هي عمل الأطفال، والفقراء العاملون، ونسبة التشغيل غير الرسمي في القطاعات غير الزراعية. وقد أضيف مؤشر عن مستوى المهارات في التشغيل هو نسبة العاملين ذوي المهارات المرتفعة إلى العاملين ذوي المهارات المنخفضة. ويقاس الضمان الاجتماعي المرتبط بالتشغيل بمؤشر واحد هو نسبة السكان المؤهلين الذين يحصلون على معاشات التقاعد.

الجدول 12، الأمن البشري، يتناول مدى شعور السكان بالأمان. وهو يورد النسبة المئوية للولادات المسجلة، وأعداد اللاجئين حسب بلد المنشأ، وأعداد النازحين داخلياً. كما يتضمن عدد السكان المشردين

ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة هو المستوى الفعلي للتنمية البشرية بعد حساب عدم المساواة. والفارق بين الدليل المعدل بعامل عدم المساواة والدليل الأصلي هو «الخسارة» في المستوى المحتمل لدليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في توزيع قيمة الدليل داخل البلد. ويتضمن الجدول أيضاً معامل عدم المساواة بين البشر وهو متوسط غير مرجح لأوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة. ويبين الجدول الفارق في الترتيب لكل بلد بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. والقيمة السلبية تعني أن ترتيب البلد يتراجع بعد حساب عدم المساواة. ويتضمن الجدول أيضاً حصّة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل، وحصّة أغنى 10 في المائة منه، وحصّة أغنى 1 في المائة منه، ومعامل جيني.

الجدول 4، دليل التنمية حسب الجنس، يتضمن قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدة. وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس. وكلما قاربت النسبة 1 (واحد) تقلص الفارق بين النساء والرجال. ويتضمن الجدول أيضاً عناصر دليل التنمية البشرية لطول العمر والتعليم (مؤشران) ونصيب الفرد من الدخل مفصّلة حسب الجنس، وترتيب مجموعات البلدان الخمس حسب الانحراف المطلق للدليل عن التكافؤ بين الجنسين.

الجدول 5، دليل الفوارق بين الجنسين، يتضمن مقياساً مركباً للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات للمراهقات؛ ويقاس التمكين بحصة النساء من المقاعد في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل من ذكور وإناث؛ وتقاس المشاركة في سوق العمل بمشاركة كل من الذكور والإناث في القوى العاملة. وتعني القيمة المنخفضة لدليل الفوارق بين الجنسين تقلص الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح.

الجدول 6، دليل الفقر المتعدد الأبعاد، يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في البلدان النامية في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ويظهر الدليل حدوث الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل (بعدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد)، وشدته (بمتوسط حاصل الحرمان الذي يعيشه الفقراء). وبالاستناد إلى حدود ضمن حاصل الحرمان، يُصنّف السكان في حالات التعرّض للفقر المتعدد الأبعاد، والفقر المتعدد الأبعاد، والفقر المدقع المتعدد الأبعاد. ويورد الجدول حصّة كل بعد من أبعاد الحرمان في الفقر المتعدد الأبعاد. ويتضمن الجدول مقياساً لفقر الدخل، أي نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني والذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم بمعايير القوة الشرائية. وتستخدم في حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد المنهجية المنقحة التي استحدثت بالشراكة مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. ويمكن الاطلاع على التفاصيل في الملاحظة الفنية 5 المتاحة على الموقع http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf وعلى موقع المبادرة <https://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index>.

الجدول 7، اتجاهات السكان، يتضمن مؤشرات عن السكان من حيث مجموع السكان، والعمر الوسيط، ونسب الإعالة، ومعدلات الخصوبة الكلية، تساعد في تقييم حجم الأعباء الملقاة على عاتق القوى العاملة في بلد معين.

بسبب الكوارث الطبيعية، وعدد الوفيات والمفقودين بسبب الكوارث، وعدد الأيتام، والسجناء. وترد في الجدول أيضاً مؤشرات عن جرائم القتل والانتحار (حسب الجنس)، ومؤشر عن تبرير ضرب الزوجة، ومقياس لعمق العجز الغذائي (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية).

الجدول 13، حركة الأشخاص ورأس المال، يتضمن مؤشرات عن مختلف أوجه العولمة. وفي الجدول، يُقاس حجم التجارة الدولية بنسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وحركة الأموال بالاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال الخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات الوافدة. وتقاس حركة الأشخاص بمعدل الهجرة الصافي، وعدد المهاجرين الوافدين، وصافي عدد الطلاب في التعليم العالي من الخارج (بالنسبة المئوية من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي في البلد)، وعدد السياح الدوليين الوافدين. ويُقاس حجم الاتصالات الدولية بنسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، ونسبة النساء منهم، وعدد الاشتراكات في الهاتف النقال لكل 100 من السكان، ونسبة التغير في هذه الاشتراكات بين عامي 2010 و2017.

الجدول 14، مؤشرات تكميلية: الشعور بالرفاه، يتضمن مؤشرات تعبر عن انطباع الأفراد حيال أبعاد معينة من التنمية البشرية كنوعية التعليم، ونوعية الرعاية الصحية، ومستويات المعيشة، والسلامة الشخصية، وحرية الاختيار، والرضا العام بالحياة. ويتضمن الجدول أيضاً مؤشرات تقيس انطباع السكان حيال المجتمع والحكومة.

الجدول 15، المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، يتضمن معلومات عن تاريخ تصديق الدول على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وتشمل الاتفاقيات الإحدى عشرة المختارة الحقوق والحريات الأساسية المرتبطة بالقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس والعنف، وحماية حقوق الأطفال، وحقوق العمال المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تغطي أيضاً التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والحماية من الاختفاء القسري.

لوحة التتبع 1، نوعية التنمية البشرية، تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تقيس نوعية الصحة والتعليم والمعيشة. والمؤشرات على نوعية الصحة هي التدهور الصحي المتوقع، وعدد الأطباء، وعدد أسرة المستشفيات. والمؤشرات على نوعية التعليم هي نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي، ونسبة المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي، ونسبة المدارس الابتدائية والثانوية الموصولة بشبكة الإنترنت، ومجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في الرياضيات والقراءة والعلوم. والمؤشرات على نوعية المعيشة هي نسبة العاملين المعرضين للمخاطر، ونسبة سكان الأرياف الذين يحصلون على الكهرباء، ونسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، ونسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل. والبلد الذي يقع في الثلث الأعلى من توزيع قيمة المؤشرات أدأوه أفضل من البلدان في الثلثين الأدنى في العالم. والبلد الذي يقع في الثلث الأعلى في جميع المؤشرات هو بلد يتمتع بنوعية عالية من التنمية البشرية. وتبين لوحة التتبع أن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً لا تتمتع جميعها بأفضل نوعية من

التنمية البشرية في جميع مؤشرات النوعية، والعديد من البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تقع في الثلث الأدنى في جميع مؤشرات النوعية.

لوحة التتبع 2، الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة، تتضمن مجموعة من المؤشرات عن الفوارق بين الجنسين في الخيارات والفرص في مختلف مراحل الحياة: الطفولة والشباب، والبلوغ، والسن المتقدمة. وترتبط المؤشرات بالصحة، والتعليم، وسوق العمل والتشغيل، والمقاعد في المجالس النيابية، وتوزيع الوقت، والحماية الاجتماعية. ومعظم المؤشرات محسوبة بنسبة الإناث إلى الذكور. ويستثنى مؤشر نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة من التصنيف في مجموعات ثلاث، إذ توزع البلدان ضمن هذا المؤشر في مجموعتين هما المجموعة الطبيعية التي تتراوح فيها النسبة بين 1.04 و1.07 (ضمناً) ومجموعة البلدان التي تخرج النسبة فيها عن النطاق الطبيعي فتتجاوز لأحد الجنسين (سائر البلدان). وللغارق في نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة أثر على مستويات الإحلال؛ ويمكن أن يكون مؤشراً لاحتمال حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية في المستقبل ودليلاً على التفريق بين الجنسين. وتشكل البلدان التي تبلغ فيها قيمة دليل الفوارق بين الجنسين حوالي 1 مجموعة أفضل الإنجازات. والانحراف عن المساواة هو واحد بصرف النظر عن الجنس الذي سُجِّل لصالحه الإنجازات.

لوحة التتبع 3، تمكين المرأة، تتضمن مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمرأة تتيح المقارنة بين ثلاثة أبعاد هي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والعنف ضد الفتيات والنساء، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. وفي معظم البلدان مؤشر واحد على الأقل في كل مجموعة من المجموعات الثلاث، ما يشير إلى تفاوت في تمكين المرأة بين المؤشرات والبلدان.

لوحة التتبع 4، الاستدامة البيئية، تتضمن مجموعة من المؤشرات الخاصة بالاستدامة والمخاطر البيئية. وتقيس مؤشرات الاستدامة البيئية المستويات أو التغيرات في استهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومساحة الغابات، وسحب المياه العذبة، واستنفاد الموارد الطبيعية. ومؤشرات المخاطر البيئية هي معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المساكن والهواء المحيط، وعن خدمات غير مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ونسبة الأراضي المتدهورة بمعظمها نتيجة الأنشطة والممارسات البشرية، وقيمة مؤشر القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الذي يقيس خطر الانقراض الإجمالي في مجموعات الأنواع.

لوحة التتبع 5، الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، تتضمن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي الادخار الصافي المعدل، ومجموع خدمة الدين، وتكوين رأس المال الإجمالي، والقوى العاملة الماهرة، وتنوع الصادرات، والإنفاق على البحث والتطوير. والمؤشرات الاجتماعية هي نسبة إعالة المسنين المتوقعة لعام 2030، ونسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية، والتغير في مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة، والتغير في عدم المساواة بين الجنسين وفي الدخل.

أدلة التنمية البشرية المركبة

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 4.3	الهدف 3	دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	العمر المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	القيمة	
2017	2018	2018	2018 ^a	2018 ^a	2018	2018	
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
1	5	68,059	12.6	18.1 ^b	82.3	0.954	1 النرويج
2	8	59,375	13.4	16.2	83.6	0.946	2 سويسرا
3	9	55,660	12.5 ^c	18.8 ^b	82.1	0.942	3 أيرلندا
4	15	46,946	14.1	17.1	81.2	0.939	4 ألمانيا
6	5	60,221	12.0	16.5	84.7	0.939	4 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)
5	15	44,097	12.7 ^c	22.1 ^b	83.3	0.938	6 أستراليا
7	12	47,566	12.5 ^c	19.2 ^b	82.9	0.938	6 آيسلندا
7	9	47,955	12.4	18.8 ^b	82.7	0.937	8 السويد
9	-6	83,793 ^d	11.5	16.3	83.5	0.935	9 سنغافورة
10	3	50,013	12.2	18.0 ^b	82.1	0.933	10 هولندا
11	4	48,836	12.6	19.1 ^b	80.8	0.930	11 الدانمرك
12	12	41,779	12.4	19.3 ^b	81.7	0.925	12 فنلندا
13	10	43,602	13.3 ^c	16.1	82.3	0.922	13 كندا
14	18	35,108	12.7 ^c	18.8 ^b	82.1	0.921	14 نيوزيلندا
15	13	39,507	13.0 ^e	17.4	81.2	0.920	15 المملكة المتحدة
15	-4	56,140	13.4	16.3	78.9	0.920	15 الولايات المتحدة الأمريكية
17	5	43,821	11.8	19.7 ^b	81.5	0.919	17 بلجيكا
18	-16	99,732 ^{d,h}	12.5 ^g	14.7	80.5 ^f	0.917	18 ليختنشتاين
19	6	40,799	12.8 ⁱ	15.2	84.5	0.915	19 اليابان
20	0	46,231	12.6	16.3	81.4	0.914	20 النمسا
21	-13	65,543	12.2 ^e	14.2	82.1	0.909	21 لكسمبرغ
22	13	33,650	13.0	16.0	82.8	0.906	22 إسرائيل
22	8	36,757	12.2	16.4	82.8	0.906	22 جمهورية كوريا
24	13	32,143	12.3	17.4	81.2	0.902	24 سلوفاكيا
25	8	35,041	9.8	17.9	83.4	0.893	25 إسبانيا
27	12	31,597	12.7	16.8	79.2	0.891	26 تشيكيا
26	0	40,511	11.4	15.5	82.5	0.891	26 فرنسا
28	6	34,795	11.3	15.9	82.4	0.885	28 مالطة
29	2	36,141	10.2 ^e	16.2	83.4	0.883	29 إيطاليا
30	10	30,379	13.0 ^c	16.1	78.6	0.882	30 إستونيا
31	5	33,100	12.1	14.7	80.8	0.873	31 قبرص
33	13	27,626	12.3	16.4	78.5	0.872	32 بولندا
31	20	24,909	10.5	17.3	82.1	0.872	32 اليونان
34	7	29,775	13.0	16.5	75.7	0.869	34 ليتوانيا
35	-28	66,912	11.0	13.6	77.8	0.866	35 الإمارات العربية المتحدة
38	-20	48,641 ^k	10.2	13.3 ^j	81.8 ^f	0.857	36 أندورا
37	3	30,672	12.6 ^c	14.5	77.4	0.857	36 سلوفاكيا
36	-22	49,338	9.7 ^e	17.0 ^e	75.0	0.857	36 المملكة العربية السعودية
39	10	26,301	12.8 ^c	16.0	75.2	0.854	39 لاتفيا
40	4	27,935	9.2	16.3	81.9	0.850	40 البرتغال
40	-40	110,489 ^d	9.7	12.2	80.1	0.848	41 قطر
42	17	21,972	10.4	16.5	80.0	0.847	42 شيلي
43	-39	76,389 ^d	9.1 ⁱ	14.4	75.7	0.845	43 بروني دار السلام
44	4	27,144	11.9	15.1	76.7	0.845	43 هنغاريا
45	-18	40,399	9.4 ^e	15.3	77.2	0.838	45 البحرين
46	9	23,061	11.4 ^e	15.0	78.3	0.837	46 كرواتيا
47	-18	37,039	9.7	14.7	77.6	0.834	47 عُمان
48	18	17,611	10.6 ^c	17.6	76.5	0.830	48 الأرجنتين
49	2	25,036	12.0 ^e	15.5	72.4	0.824	49 الاتحاد الروسي
50	18	17,039	12.3 ^l	15.4	74.6	0.817	50 بيلاروس
51	8	22,168	11.8 ⁱ	15.3	73.2	0.817	50 كازاخستان
51	9	19,646	11.8	14.8	74.9	0.816	52 بلغاريا
51	15	17,511	11.4 ^e	15.0	76.8	0.816	52 الجبل الأسود
51	2	23,906	11.0	14.3	75.9	0.816	52 رومانيا
56	14	16,720	12.4 ^e	15.6 ^e	73.7 ^f	0.814	55 بالاو
51	18	15,912	10.6 ^m	15.2 ^e	79.1	0.813	56 بربادوس
58	5	19,435	8.7	16.3	77.8	0.808	57 أوروغواي
57	-52	71,164	7.3	13.8	75.4	0.808	57 الكويت
59	-6	24,905	7.7	16.4 ^e	77.4	0.806	59 تركيا
60	-17	28,395	11.5 ^e	12.8 ⁿ	73.8	0.805	60 جزر البهاما
61	-15	27,227	10.2	13.5	76.0	0.804	61 ماليزيا

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الجدول
1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 4.3	الهدف 3	دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
			نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معاادل القوة الشرائية دولار 2011)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		
2017	2018	2018	2018 ^a	2013 ^a	2018	2018	2018	
62	-12	25,077	9.7 ^ا	15.5	73.3	0.801	62	سيشيل
تنمية بشرية مرتفعة								
63	-21	28,497	11.0 ^ا	13.0 ^e	73.4	0.799	63	ترينيداد وتوباغو
65	15	15,218	11.2	14.8	75.8	0.799	63	صربيا
63	-2	18,166	10.0	14.7	76.5	0.797	65	إيران (جمهورية - الإسلامية)
66	-10	22,724	9.4 ^ا	15.0	74.9	0.796	66	موريشيوس
66	-7	20,455	10.2 ^ا	12.9	78.3	0.795	67	بنما
68	12	14,790	8.7	15.4	80.1	0.794	68	كوستاريكا
69	20	12,300	10.1 ^م	15.2	78.5	0.791	69	ألبانيا
70	34	9,570	12.8	15.4	73.6	0.786	70	جورجيا
72	24	11,611	11.1 ^e	14.0	76.8	0.780	71	سرني لانكا
71	43	7,811 ^o	11.8 ^e	14.4	78.7	0.778	72	كوبا
73	-25	26,770	8.5 ^ن	13.6 ^e	74.6 ^ا	0.777	73	سانت كيتس ونيفس
73	-17	22,201	9.3 ^ا	12.5 ^e	76.9	0.776	74	أنتيغوا وبربودا
75	10	12,690	9.7	13.8 ^ا	77.3	0.769	75	اليوسنة والهرسك
76	-11	17,628	8.6	14.3	75.0	0.767	76	المكسيك
77	-6	16,129	7.7	14.7 ^e	76.9	0.765	77	تايلند
78	8	12,684	8.8 ^ن	16.6	72.4	0.763	78	غرينادا
78	2	14,068	7.8 ^e	15.4	75.7	0.761	79	البرازيل
78	4	12,896	8.3	14.6	77.1	0.761	79	كولومبيا
81	26	9,277	11.8	13.2 ^e	74.9	0.760	81	أرمينيا
85	6	12,323	9.2	13.8	76.5	0.759	82	بيرو
81	0	13,639	8.0 ^ا	14.7 ^e	76.7	0.759	82	الجزائر
81	2	12,874	9.7 ^ا	13.5	75.7	0.759	82	مقدونيا الشمالية
84	17	10,141	9.0	14.9 ^e	76.8	0.758	85	إكوادور
86	-13	16,127	7.9 ^م	13.9 ^e	76.7	0.758	85	الصين
87	-10	15,240	10.5	12.4 ^e	72.9	0.754	87	أذربيجان
88	25	7,994	11.3 ^م	15.1 ^e	72.0	0.750	88	أوكرانيا
90	-10	15,074	7.9	14.1	73.9	0.745	89	الجمهورية الدومينيكية
89	7	11,528	8.5	13.9 ^e	76.1	0.745	89	سانت لوسيا
91	10	10,677	7.2 ^e	15.1	76.5	0.739	91	تونس
94	7	10,784	10.2 ^e	14.2 ^e	69.7	0.735	92	منغوليا
93	5	11,136	8.7 ^ن	11.3	78.9	0.730	93	لبنان
97	-21	15,951	9.3 ^م	12.7 ^e	69.3	0.728	94	بوتسوانا
95	-2	11,746	8.6 ^ن	13.6 ^e	72.4	0.728	94	سانت فنسنت وجزر غرينادين
96	18	7,932	9.8 ^e	13.1 ^e	74.4	0.726	96	جامايكا
92	14	9,070 ^p	10.3	12.8 ^e	72.1	0.726	96	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
99	-5	11,720	8.5	12.7 ^e	74.1	0.724	98	باراغواي
98	10	9,245	7.8 ^ا	13.0 ^e	78.1 ^ا	0.724	98	دومينيكا
99	-8	11,933	9.1	12.9 ^e	71.6	0.724	98	سورينام
102	11	9,110	10.9 ^ا	14.4 ^e	67.3	0.724	98	فيجي
99	10	8,268	10.5 ^ا	11.9 ^e	74.4	0.723	102	الأردن
103	17	7,136	9.8 ^ا	13.1	74.5	0.720	103	بليز
105	-17	12,549	6.8 ^ق	12.1 ^ق	78.6	0.719	104	ملديف
104	26	5,783	11.2 ^ا	14.3 ^e	70.8	0.717	105	تونغا
106	-1	9,540	9.4 ^e	12.7 ^e	71.1	0.712	106	الفلبين
106	16	6,833	11.6	11.6	71.8	0.711	107	جمهورية مولدوفا
109	18	6,462	11.5	12.0	71.6	0.710	108	أوزبكستان
108	-38	16,407	9.8 ^ق	10.9 ^e	68.1	0.710	108	تركمانستان
111	-16	11,685 ^ر	7.6 ^م	12.8 ^ن	72.7	0.708	110	ليبيا
111	-14	11,256	8.0	12.9	71.5	0.707	111	إندونيسيا
110	18	5,885	10.6 ^ا	12.5 ^e	73.2	0.707	111	ساموا
111	-22	11,756	10.2	13.7	63.9	0.705	113	جنوب أفريقيا
114	8	6,849	9.0	14.0 ^س	71.2	0.703	114	بوليفيا (دولة - المتحدة القوميات)
114	-40	15,794	8.3 ^ق	12.9 ^ن	66.2	0.702	115	غابون
116	-16	10,744	7.3 ^ا	13.1	71.8	0.700	116	مصر
تنمية بشرية متوسطة								
116	21	4,633	10.9 ^e	12.4 ^e	73.9 ^ا	0.698	117	جزر مارشال
118	10	6,220	8.2 ^ا	12.7 ^ا	75.3	0.693	118	فييت نام
119	15	5,314	9.1	12.8	73.9	0.690	119	فلسطين، دولة
120	-44	15,365	7.3 ^e	11.1 ^ق	70.5	0.689	120	العراق
121	-3	7,480	5.5 ^ا	13.1 ^e	76.5	0.676	121	المغرب

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 4.3	الهدف 3	دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	العمر المتوقع عند الولادة		
		(بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011)	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)		
2017	2018	2018 ^a	2018 ^a	2018 ^a	2018	القيمة	2018
122	30	3,317	10.9 ^l	13.4	71.3	0.674	122
123	-7	7,615	8.5 ^l	11.5 ^e	69.8	0.670	123
124	-3	6,973	6.9	12.0	73.1	0.667	124
126	26	3,482	10.7 ^a	11.4 ^e	70.9	0.656	125
127	-7	7,378	6.5	10.6	74.1	0.651	126
128	-1	6,513	6.2	11.9	72.8	0.651	126
125	11	4,790	6.8 ^l	12.2 ^g	74.3	0.651	126
129	-5	6,829	6.5 ^e	12.3	69.4	0.647	129
129	-27	9,683	6.9 ^l	12.6 ^a	63.4	0.645	130
131	-14	7,527	4.5 ^a	12.4 ^e	69.3	0.626	131
132	11	3,917	7.9 ^l	11.8 ^e	68.1	0.623	132
133	7	4,258	6.6	10.2	75.1	0.623	132
134	-23	8,609	3.1 ^e	12.1 ^e	71.5	0.617	134
136	6	4,057	6.1	11.2	72.3	0.614	135
135	10	3,700	7.7 ^l	11.5 ^l	67.8	0.614	135
138	20	3,024	6.4 ^e	12.7 ^e	70.2	0.609	137
138	-32	9,359	6.7 ^l	11.4 ^e	59.4	0.608	138
136	-8	5,804	6.5 ^m	11.6 ⁿ	64.3	0.608	138
140	-13	6,317	5.2 ^l	11.1	67.6	0.604	140
141	17	2,808	6.8 ^l	11.4 ^e	70.3	0.597	141
142	-2	4,099	7.2 ^l	11.5	63.8	0.596	142
144	7	3,582	7.1 ^a	12.1 ^a	63.5	0.591	143
143	-80	17,796	5.6 ^l	9.2 ⁿ	58.4	0.588	144
146	-13	5,764	5.0 ^a	10.3	66.9	0.584	145
145	2	3,597	4.8 ^l	11.3 ^e	69.6	0.581	146
148	9	3,052	6.6 ^l	11.1 ^e	66.3	0.579	147
148	13	2,748	4.9 ^l	12.2	70.5	0.579	147
147	-16	5,555	5.1 ^a	11.8 ^a	60.8	0.574	149
153	12	2,661	8.3 ^e	10.5	61.2	0.563	150
150	3	3,291	6.3 ^l	12.7	58.9	0.563	150
151	-17	5,190	5.2	8.5	67.1	0.560	152
152	13	2,027	5.5 ^a	10.2 ^e	72.8	0.557	153
تنمية بشرية منخفضة							
154	7	2,725 ^t	5.1 ^l	8.9 ^e	71.8	0.549	154
155	-9	3,686	4.6 ^l	10.0 ^e	64.3	0.543	155
156	7	2,426	4.9 ^a	11.2 ^e	64.1	0.538	156
158	11	1,959	4.4 ^e	11.2	68.7	0.536	157
157	-22	5,086	6.5 ^a	9.7 ^l	54.3	0.534	158
160	11	1,752	6.1 ^a	11.2 ^e	63.0	0.528	159
160	0	2,805	6.0 ^l	8.0	65.0	0.528	159
159	-17	3,746	4.6 ^l	8.5	64.7	0.527	161
162	19	1,404	6.1 ⁿ	10.4	66.7	0.521	162
163	2	2,135	3.8 ^m	12.6	61.5	0.520	163
164	-9	3,244	6.3 ^l	10.7	53.7	0.518	164
165	-16	3,589	5.2 ^l	9.6	57.4	0.516	165
166	-12	3,256	3.1 ^e	9.0	67.7	0.514	166
166	10	1,593	4.9 ^a	12.6	60.8	0.513	167
168	-26	3,962	3.7 ^l	7.7 ^e	65.1	0.507	168
169	6	1,665	5.4 ^a	9.5 ⁿ	63.7	0.503	169
170	1	1,746	3.9 ^l	10.1	64.5	0.496	170
171	-24	3,601 ^u	4.0 ^l	6.5 ^e	66.6	0.495	171
172	11	1,159	4.6 ^l	11.0 ^a	63.8	0.485	172
173	-4	1,782	2.8 ^a	8.7 ^e	66.2	0.470	173
178	4	1,490	3.7 ^a	9.5 ^e	61.7	0.466	174
175	-10	2,211	2.7 ^a	9.0 ^e	61.2	0.466	174
173	9	1,040	4.7 ^l	9.6 ^e	63.7	0.465	176
175	3	1,433 ^v	3.2 ^m	8.7 ^e	66.1	0.463	177
177	-2	1,593	3.3 ^l	10.5 ⁿ	58.0	0.461	178
179	8	800	6.8	9.7 ^e	60.4	0.459	179
180	4	1,154	3.5 ^e	9.7	60.2	0.446	180
181	1	1,381	3.6 ^l	10.2 ^e	54.3	0.438	181
182	-9	1,708 ^u	3.9 ⁿ	5.0	65.9	0.434	182

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 3	الهدف 4.3	الهدف 4.6	الهدف 8.5	دليل التنمية البشرية
			العمر المتوقع عند الولادة	المعدل المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نسبة الفرد من الدخل القومي الإجمالي	
2017	2018	2018	2018 ^ا	2018 ^ب	2018 ^ج	2018	2018
182	بوركنيا فاسو	0.434	61.2	8.9	1.6 ^د	1,705	183
184	مالي	0.427	58.9	7.6	2.4 ^ا	1,965	184
185	بوروندي	0.423	61.2	11.3	3.1 ^ب	660	185
186	جنوب السودان	0.413	57.6	5.0 ^ج	4.8	1,455 ^د	186
187	تشاد	0.401	54.0	7.5 ^د	2.4 ^{هـ}	1,716	187
188	جمهورية أفريقيا الوسطى	0.381	52.8	7.6 ^{هـ}	4.3 ^و	777	188
189	النيجر	0.377	62.0	6.5	2.0 ^ز	912	189
الأراضي أو البلدان الأخرى							
..	توفالو	12.3	..	5,409	..
..	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	72.1	10.8 ^ح
..	سان مارينو	15.1
..	الصومال	..	57.1
..	موناكو
..	ناورو	11.3 ^ط	..	17,313	..
مجموعات دليل التنمية البشرية							
—	تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.892	79.5	16.4	12.0	40,112	—
—	تنمية بشرية مرتفعة	0.750	75.1	13.8	8.3	14,403	—
—	تنمية بشرية متوسطة	0.634	69.3	11.7	6.4	6,240	—
—	تنمية بشرية منخفضة	0.507	61.3	9.3	4.8	2,581	—
—	0.686	71.1	12.2	7.4	10,476	—	
البلدان النامية							
المناطق							
—	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.759	75.4	14.5	8.6	13,857	—
—	أوروبا وآسيا الوسطى	0.779	74.2	14.6	10.2	15,498	—
—	جنوب آسيا	0.642	69.7	11.8	6.5	6,794	—
—	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.541	61.2	10.0	5.7	3,443	—
—	الدول العربية	0.703	71.9	12.0	7.1	15,721	—
—	شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.741	75.3	13.4	7.9	14,611	—
—	0.528	65.0	9.8	4.8	2,630	—	
—	0.723	71.8	12.2	8.6	15,553	—	
أقل البلدان نمواً							
الدول الجزرية الصغيرة النامية							
—	0.895	80.4	16.3	12.0	40,615	—	
—	0.731	72.6	12.7	8.4	15,745	—	

ملاحظات

a بيانات عام 2018 أو آخر البيانات المتوفرة.

b لحساب دليل التنمية البشرية، اعتُبر الحد الأقصى للعدد المتوقع لسنوات الدراسة 18 سنة.

c بالاستناد إلى بيانات من OECD 2018.

d لحساب دليل التنمية البشرية، اعتُبر الحد الأقصى لنسبة الفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار.

e تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics 2019.

f البيانات من UNDESA 2011.

g متوسط سنوات الدراسة المفترض في النمسا.

h تقديرات بالاستناد إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في سويسرا.

i بالاستناد إلى Barro and Lee 2018.

j بالاستناد إلى بيانات من المكتب الإحصائي الوطني.

k تقديرات بالاستناد إلى معادل القوة الشرائية ومعدل النمو المتوقع في إسبانيا.

l تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونسيف للفترة 2006-2018.

m تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى تقديرات من Barro and Lee 2018.

n بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.

o بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان ومعدل النمو المتوقع من UNCECLAC 2019.

p تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank 2019a: United Nations Statistics Division 2019b: UNCECLAC 2019: Division 2019b.

q تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح الديموغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006-2018.

r تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من United Nations Statistics: World Bank 2019a: Division 2019b: UNCECLAC 2018.

s تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من CEDLAS and World Bank 2018.

t تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من 2017: Syrian Center for Policy Research.

u تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من United Nations Statistics: World Bank 2019a: Division 2019b: IMF 2019.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق، وتتضمن الملاحظة الفنية 1

تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوباً بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

نسبة الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معين، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المدخيل التي تتفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى وتحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دولياً على أساس معدلات معادل القوة الشرائية وتقسّم على مجموع عدد السكان المسجل في منتصف السنة.

الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص: الترتيب حسب دليل التنمية البشرية - الفارق في الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية، وتشير القيمة السلبية إلى أن ترتيب البلد حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية.

المصادر:

العمودان 1 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2019b: UNESCO Institute for Statistics 2019: United Nations Statistics Division: Statistics 2019: Barro and Lee 2018: World Bank 2019a: IMF 2019.

العمود 2: UNDESA 2019b.

العمود 3: UNESCO Institute for Statistics 2019: المسوح الديموغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro: المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونسيف: OECD 2018.

العمود 4: UNESCO Institute for Statistics 2019: المسوح الديموغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro: المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونسيف: OECD 2018.

العمود 5: World Bank 2019a: IMF 2019: United Nations Statistics Division 2019b.

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 5 و1.

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2018

المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)				التصنيف الترتيبي حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة								الترتيب حسب دليل التنمية البشرية تنمية بشرية مرتفعة جدا
1990-2018	2010-2018	2000-2010	1990-2000	2013-2018*	2018	2017	2016	2015	2013	2010	2000	1990	
0.41	0.16	0.27	0.76	0	0.954	0.953	0.951	0.948	0.946	0.942	0.917	0.850	1
0.46	0.18	0.47	0.67	0	0.946	0.943	0.943	0.943	0.938	0.932	0.889	0.832	2
0.75	0.71	0.38	1.16	13	0.942	0.939	0.936	0.926	0.908	0.890	0.857	0.764	3
0.57	0.25	0.57	0.82	0	0.939	0.938	0.936	0.933	0.927	0.920	0.869	0.801	4
0.66	0.51	0.86	0.58	6	0.939	0.936	0.931	0.927	0.916	0.901	0.827	0.781	4
0.29	0.17	0.30	0.37	0	0.938	0.937	0.935	0.933	0.926	0.926	0.898	0.866	6
0.55	0.64	0.35	0.69	3	0.938	0.935	0.932	0.927	0.920	0.892	0.861	0.804	6
0.49	0.42	0.09	0.96	-4	0.937	0.935	0.934	0.932	0.927	0.906	0.897	0.816	8
0.95	0.35	1.07	1.31	-1	0.935	0.934	0.933	0.929	0.923	0.909	0.818	0.718	9
0.42	0.31	0.39	0.55	-3	0.933	0.932	0.929	0.927	0.924	0.911	0.876	0.830	10
0.54	0.27	0.54	0.77	-6	0.930	0.929	0.928	0.926	0.926	0.910	0.863	0.799	11
0.59	0.30	0.52	0.90	-2	0.925	0.924	0.922	0.919	0.916	0.903	0.858	0.784	11
0.29	0.38	0.31	0.21	2	0.922	0.921	0.920	0.917	0.910	0.895	0.868	0.850	13
0.42	0.30	0.34	0.59	4	0.921	0.920	0.917	0.914	0.907	0.899	0.870	0.820	14
0.62	0.21	0.43	1.13	-3	0.920	0.919	0.918	0.916	0.914	0.905	0.867	0.775	15
0.24	0.12	0.34	0.24	-3	0.920	0.919	0.919	0.917	0.914	0.911	0.881	0.860	15
0.47	0.22	0.33	0.80	-1	0.919	0.917	0.915	0.913	0.908	0.903	0.873	0.806	17
..	0.17	0.48	..	-4	0.917	0.916	0.915	0.912	0.912	0.904	0.862	..	18
0.41	0.42	0.34	0.47	0	0.915	0.913	0.910	0.906	0.900	0.885	0.855	0.816	19
0.50	0.26	0.66	0.54	0	0.914	0.912	0.909	0.906	0.896	0.895	0.838	0.795	20
0.50	0.22	0.37	0.85	2	0.909	0.908	0.904	0.899	0.892	0.893	0.860	0.790	21
0.48	0.27	0.39	0.74	-1	0.906	0.904	0.902	0.901	0.895	0.887	0.853	0.792	22
0.78	0.33	0.77	1.17	0	0.906	0.904	0.901	0.899	0.893	0.882	0.817	0.728	22
0.30	0.29	0.67	-0.05	0	0.902	0.899	0.892	0.886	0.884	0.881	0.824	0.829	24
0.60	0.40	0.47	0.90	1	0.893	0.891	0.888	0.885	0.875	0.865	0.825	0.754	25
0.71	0.41	0.80	0.86	1	0.891	0.888	0.885	0.882	0.874	0.862	0.796	0.730	26
0.48	0.27	0.35	0.77	-1	0.891	0.890	0.887	0.888	0.882	0.872	0.842	0.780	26
0.62	0.55	0.74	0.56	2	0.885	0.883	0.881	0.877	0.861	0.847	0.787	0.744	28
0.49	0.17	0.48	0.77	-1	0.883	0.881	0.878	0.875	0.873	0.871	0.830	0.769	29
0.68	0.54	0.79	0.67	-1	0.882	0.879	0.875	0.871	0.863	0.844	0.780	0.730	30
0.64	0.34	0.62	0.90	2	0.873	0.871	0.869	0.864	0.854	0.850	0.799	0.731	31
0.72	0.54	0.62	0.98	2	0.872	0.868	0.864	0.858	0.851	0.835	0.785	0.712	32
0.53	0.22	0.74	0.56	-1	0.872	0.871	0.866	0.868	0.858	0.857	0.796	0.753	32
0.62	0.67	0.88	0.31	5	0.869	0.866	0.860	0.855	0.840	0.824	0.755	0.732	34
0.65	0.68	0.48	0.78	5	0.866	0.864	0.863	0.860	0.839	0.821	0.782	0.723	35
..	0.43	0.88	..	-1	0.857	0.852	0.854	0.850	0.846	0.828	0.759	..	36
0.53	0.42	0.82	0.33	1	0.857	0.854	0.851	0.849	0.844	0.829	0.763	0.739	36
0.74	0.71	0.85	0.64	-1	0.857	0.856	0.857	0.857	0.846	0.810	0.744	0.698	36
0.72	0.56	1.16	0.41	4	0.854	0.849	0.845	0.842	0.834	0.817	0.728	0.698	39
0.64	0.42	0.46	0.98	1	0.850	0.848	0.846	0.843	0.837	0.822	0.785	0.711	40
0.41	0.22	0.22	0.74	-9	0.848	0.848	0.847	0.851	0.857	0.834	0.816	0.757	41
0.67	0.71	0.61	0.70	2	0.847	0.845	0.843	0.839	0.830	0.800	0.753	0.703	42
0.34	0.19	0.33	0.47	-6	0.845	0.843	0.844	0.843	0.844	0.832	0.805	0.768	43
0.65	0.28	0.72	0.89	-1	0.845	0.841	0.838	0.835	0.835	0.826	0.769	0.704	43
0.46	0.64	0.06	0.74	6	0.838	0.839	0.839	0.834	0.807	0.796	0.792	0.736	45
0.80	0.41	0.79	1.12	-1	0.837	0.835	0.832	0.830	0.825	0.811	0.749	0.670	46
..	0.63	1.19	..	1	0.834	0.833	0.834	0.827	0.811	0.793	0.704	..	47
0.58	0.18	0.61	0.86	-2	0.830	0.832	0.828	0.828	0.824	0.818	0.770	0.707	48
0.41	0.69	0.79	-0.18	3	0.824	0.822	0.817	0.813	0.803	0.780	0.721	0.734	49
..	0.39	1.50	..	0	0.817	0.815	0.812	0.811	0.808	0.792	0.682	..	50
0.61	0.84	1.10	-0.07	9	0.817	0.813	0.808	0.806	0.791	0.764	0.685	0.690	50
0.58	0.58	0.90	0.26	6	0.816	0.813	0.812	0.807	0.792	0.779	0.712	0.694	52
..	0.36	1	0.816	0.813	0.809	0.807	0.801	0.793	52
0.54	0.29	1.18	0.11	2	0.816	0.813	0.808	0.806	0.800	0.797	0.709	0.701	52
..	0.60	0.53	..	-7	0.814	0.811	0.808	0.803	0.811	0.776	0.736	..	55
0.38	0.22	0.35	0.53	-9	0.813	0.813	0.814	0.812	0.812	0.799	0.771	0.732	56
0.55	0.54	0.42	0.69	-1	0.808	0.807	0.806	0.802	0.797	0.774	0.742	0.692	57
0.45	0.22	0.10	1.00	-2	0.808	0.809	0.809	0.807	0.798	0.794	0.786	0.712	57
1.19	1.03	1.26	1.26	5	0.806	0.805	0.800	0.800	0.781	0.743	0.655	0.579	59
..	0.16	0.10	..	-4	0.805	0.804	0.800	0.799	0.797	0.795	0.787	..	60
0.80	0.49	0.66	1.18	-1	0.804	0.802	0.801	0.797	0.787	0.773	0.724	0.644	61
..	0.63	0.68	..	1	0.801	0.800	0.801	0.801	0.782	0.762	0.712	..	62

المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية				التغير في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية									الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
(بالنسبة المئوية)					القيمة									
1990-2018	2010-2018	2000-2010	1990-2000	2013-2018 ^a	2018	2017	2016	2015	2013	2010	2000	1990		
0.65	0.17	0.90	0.78	-3	0.799	0.799	0.796	0.796	0.787	0.788	0.721	0.667	63	
0.45	0.60	0.71	0.06	4	0.799	0.794	0.791	0.785	0.775	0.762	0.710	0.706	63	
1.17	0.68	1.20	1.53	-3	0.797	0.799	0.799	0.789	0.785	0.756	0.671	0.577	65	
0.90	0.79	1.04	0.84	1	0.796	0.793	0.790	0.786	0.775	0.748	0.674	0.620	66	
0.67	0.60	0.53	0.87	0	0.795	0.793	0.788	0.782	0.775	0.758	0.719	0.659	67	
0.69	0.64	0.59	0.82	-2	0.794	0.792	0.789	0.786	0.777	0.754	0.711	0.655	68	
0.74	0.84	1.05	0.35	-5	0.791	0.789	0.788	0.788	0.781	0.740	0.667	0.644	69	
..	0.91	0.90	..	5	0.786	0.783	0.776	0.771	0.756	0.732	0.669	..	70	
0.80	0.49	0.88	0.95	2	0.780	0.776	0.774	0.772	0.765	0.750	0.687	0.625	71	
0.50	0.02	1.24	0.15	2	0.778	0.777	0.771	0.768	0.762	0.776	0.686	0.676	72	
..	0.48	-2	0.777	0.774	0.772	0.769	0.767	0.747	73	
..	0.08	-3	0.776	0.774	0.772	0.770	0.767	0.771	74	
..	0.93	0.65	..	5	0.769	0.767	0.765	0.755	0.748	0.714	0.669	..	75	
0.59	0.47	0.48	0.79	2	0.767	0.765	0.764	0.759	0.750	0.739	0.705	0.652	76	
1.03	0.74	1.05	1.24	12	0.765	0.762	0.753	0.746	0.731	0.721	0.649	0.574	77	
..	0.33	0	0.763	0.760	0.760	0.756	0.750	0.743	78	
0.78	0.59	0.59	1.11	-3	0.761	0.760	0.757	0.755	0.752	0.726	0.684	0.613	79	
0.85	0.54	0.96	0.99	2	0.761	0.760	0.759	0.753	0.746	0.729	0.662	0.600	79	
0.65	0.52	1.17	0.24	3	0.760	0.758	0.751	0.748	0.743	0.729	0.649	0.633	81	
0.76	0.65	0.59	1.03	4	0.759	0.756	0.755	0.750	0.742	0.721	0.679	0.613	82	
0.97	0.49	1.23	1.11	-1	0.759	0.758	0.755	0.751	0.746	0.730	0.646	0.578	82	
..	0.41	0.94	..	2	0.759	0.758	0.757	0.753	0.743	0.735	0.669	..	82	
0.59	0.71	0.68	0.41	-8	0.758	0.757	0.756	0.758	0.751	0.716	0.669	0.642	85	
1.48	0.95	1.74	1.66	7	0.758	0.753	0.749	0.742	0.727	0.702	0.591	0.501	85	
..	0.36	1.34	..	0	0.754	0.752	0.749	0.749	0.741	0.732	0.641	..	87	
0.22	0.29	0.87	-0.49	-5	0.750	0.747	0.746	0.742	0.744	0.732	0.671	0.705	88	
0.82	0.76	0.71	0.97	10	0.745	0.741	0.738	0.733	0.712	0.701	0.653	0.593	89	
..	0.26	0.50	..	4	0.745	0.744	0.744	0.736	0.726	0.730	0.694	..	89	
0.94	0.39	0.93	1.40	3	0.739	0.738	0.736	0.731	0.725	0.717	0.653	0.569	91	
0.83	0.66	1.70	0.11	-1	0.735	0.729	0.730	0.736	0.728	0.697	0.589	0.583	92	
..	-0.36	-6	0.730	0.732	0.725	0.728	0.741	0.751	93	
0.88	1.22	1.34	0.14	11	0.728	0.724	0.719	0.714	0.699	0.660	0.578	0.570	94	
..	0.29	0.54	..	4	0.728	0.726	0.725	0.721	0.714	0.711	0.674	..	94	
0.44	0.05	0.78	0.42	0	0.726	0.725	0.722	0.722	0.720	0.723	0.669	0.641	96	
0.46	-0.45	1.14	0.51	-26	0.726	0.735	0.752	0.763	0.772	0.753	0.672	0.638	96	
0.75	0.56	0.80	0.85	2	0.724	0.722	0.718	0.718	0.709	0.692	0.640	0.588	98	
..	-0.15	0.54	..	-8	0.724	0.723	0.729	0.729	0.730	0.733	0.694	..	98	
..	0.41	-3	0.724	0.722	0.725	0.730	0.724	0.701	98	
0.44	0.52	0.28	0.53	3	0.724	0.721	0.718	0.718	0.707	0.694	0.675	0.640	98	
0.57	-0.07	0.36	1.31	-6	0.723	0.722	0.722	0.721	0.720	0.728	0.702	0.616	102	
0.58	0.49	0.74	0.49	-2	0.720	0.719	0.722	0.715	0.707	0.693	0.643	0.613	103	
..	0.90	0.92	..	4	0.719	0.716	0.713	0.709	0.693	0.669	0.610	..	104	
0.38	0.45	0.39	0.31	0	0.717	0.717	0.715	0.714	0.699	0.692	0.666	0.645	105	
0.67	0.73	0.62	0.67	3	0.712	0.709	0.704	0.702	0.692	0.672	0.631	0.590	106	
0.30	0.56	1.12	-0.70	-3	0.711	0.709	0.705	0.703	0.702	0.681	0.609	0.653	107	
..	0.83	1.10	..	3	0.710	0.707	0.701	0.696	0.688	0.665	0.596	..	108	
..	0.67	2	0.710	0.708	0.706	0.701	0.691	0.673	108	
0.16	-0.84	0.39	0.74	-9	0.708	0.704	0.690	0.691	0.707	0.757	0.728	0.676	110	
1.07	0.74	0.99	1.40	0	0.707	0.704	0.700	0.696	0.688	0.666	0.604	0.525	111	
0.46	0.30	0.79	0.26	-4	0.707	0.706	0.704	0.699	0.696	0.690	0.638	0.621	111	
0.43	0.78	0.52	0.06	0	0.705	0.704	0.702	0.699	0.683	0.662	0.629	0.625	113	
0.94	0.88	0.63	1.31	3	0.703	0.700	0.692	0.685	0.673	0.655	0.616	0.540	114	
0.45	0.81	0.48	0.13	1	0.702	0.700	0.696	0.692	0.679	0.658	0.627	0.619	115	
0.89	0.62	0.86	1.13	-2	0.700	0.696	0.695	0.690	0.681	0.666	0.611	0.546	116	
..	0.698	0.696	117	
1.36	0.74	1.23	1.99	-1	0.693	0.690	0.685	0.680	0.673	0.653	0.578	0.475	118	
..	0.35	-5	0.690	0.689	0.687	0.685	0.681	0.671	119	
0.65	0.68	0.71	0.58	-1	0.689	0.684	0.672	0.665	0.662	0.652	0.608	0.574	120	
1.40	1.14	1.53	1.48	2	0.676	0.675	0.669	0.660	0.646	0.618	0.531	0.458	121	
0.31	0.73	0.69	-0.39	-1	0.674	0.671	0.669	0.666	0.658	0.636	0.594	0.618	122	
0.79	0.61	0.53	1.21	-1	0.670	0.668	0.666	0.663	0.656	0.639	0.606	0.537	123	

المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية				التغير في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية									الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
(بالنسبة المئوية)					2013-2018 ^a	القيمة								
1990-2018	2010-2018	2000-2010	1990-2000	2018		2017	2016	2015	2013	2010	2000	1990		
0.83	0.14	0.82	1.40	-5	0.667	0.665	0.662	0.660	0.662	0.659	0.608	0.529	124	السلفادور
0.30	0.50	1.60	-1.13	-1	0.656	0.651	0.647	0.642	0.643	0.630	0.538	0.603	125	طاجيكستان
1.11	0.98	0.98	1.36	2	0.651	0.649	0.648	0.647	0.616	0.602	0.546	0.477	126	غواتيمالا
..	0.48	1.06	..	-1	0.651	0.647	0.645	0.643	0.641	0.626	0.564	..	126	كابو فيردي
0.99	0.74	0.77	1.41	0	0.651	0.653	0.649	0.644	0.630	0.614	0.568	0.494	126	نيكاراغوا
1.46	1.34	1.57	1.43	1	0.647	0.643	0.637	0.627	0.607	0.581	0.497	0.431	129	الهند
0.38	1.17	0.78	-0.64	-3	0.645	0.643	0.639	0.637	0.622	0.588	0.543	0.579	130	ناميبيا
..	0.13	2.06	..	-2	0.626	0.624	0.628	0.628	0.613	0.620	0.505	..	131	تيمور - ليشتي
..	0.71	0.43	..	-1	0.623	0.623	0.622	0.619	0.605	0.589	0.564	..	132	كيريباس
0.73	0.51	0.76	0.88	0	0.623	0.621	0.618	0.613	0.603	0.598	0.555	0.508	132	هندوراس
..	0.98	0	0.617	0.615	0.610	0.606	0.594	0.571	134	بوتان
1.65	1.40	1.56	1.95	5	0.614	0.609	0.599	0.588	0.572	0.549	0.470	0.388	135	بنغلاديش
..	0.41	0.95	..	-2	0.614	0.612	0.608	0.606	0.599	0.595	0.541	..	135	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
1.19	1.36	1.31	0.94	5	0.609	0.603	0.593	0.590	0.568	0.546	0.480	0.437	137	سان تومي وبرينسيبي
0.39	2.15	0.92	-1.51	6	0.608	0.603	0.596	0.585	0.558	0.513	0.468	0.545	138	إسواتيني (مملكة)
0.49	1.12	1.19	-0.71	-1	0.608	0.609	0.613	0.614	0.581	0.557	0.495	0.531	138	الكونغو
1.49	1.28	1.60	1.55	-2	0.604	0.602	0.598	0.594	0.579	0.546	0.466	0.399	140	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	0.26	-6	0.597	0.595	0.592	0.592	0.588	0.585	141	فانواتو
0.97	0.91	1.39	0.61	-3	0.596	0.591	0.587	0.585	0.578	0.554	0.483	0.454	142	غانا
1.20	1.35	2.17	0.11	0	0.591	0.589	0.580	0.570	0.559	0.531	0.428	0.424	143	زامبيا
..	0.18	1.09	..	-9	0.588	0.590	0.592	0.593	0.588	0.580	0.520	..	144	غينيا الاستوائية
1.85	1.39	2.13	1.94	2	0.584	0.577	0.571	0.565	0.551	0.523	0.424	0.349	145	ميانمار
1.49	1.05	2.46	0.89	-1	0.581	0.578	0.572	0.566	0.555	0.535	0.419	0.384	146	كمبوديا
0.77	1.04	1.79	-0.46	0	0.579	0.574	0.568	0.562	0.551	0.533	0.446	0.467	147	كينيا
1.52	1.18	1.70	1.61	-2	0.579	0.574	0.572	0.568	0.555	0.527	0.446	0.380	147	نيبال
..	1.50	2.63	..	1	0.574	0.576	0.570	0.565	0.547	0.510	0.394	..	149	أنغولا
0.44	2.22	0.43	-0.95	4	0.563	0.563	0.549	0.543	0.527	0.472	0.452	0.498	150	زيمبابوي
0.84	2.26	0.71	-0.15	3	0.563	0.560	0.556	0.548	0.531	0.471	0.438	0.445	150	الكاميرون
1.17	0.85	1.55	1.06	-1	0.560	0.558	0.556	0.550	0.537	0.524	0.449	0.404	152	باكستان
..	0.78	0.97	..	-4	0.557	0.555	0.553	0.555	0.550	0.524	0.476	..	153	جزر سليمان
تنمية بشرية منخفضة														
-0.06	-1.98	0.88	0.57	-14	0.549	0.544	0.539	0.540	0.572	0.644	0.590	0.558	154	الجمهورية العربية السورية
1.31	0.80	1.58	1.45	0	0.543	0.543	0.541	0.539	0.521	0.510	0.436	0.377	155	بابوا غينيا الجديدة
..	0.60	1.15	..	-4	0.538	0.539	0.537	0.535	0.532	0.513	0.457	..	156	جزر القمر
2.84	1.19	3.77	3.24	2	0.536	0.529	0.525	0.515	0.506	0.488	0.337	0.245	157	رواندا
..	1.25	-2	0.534	0.533	0.528	0.527	0.520	0.484	158	نيجيريا
1.89	0.97	2.16	2.37	2	0.528	0.522	0.520	0.515	0.503	0.489	0.395	0.312	159	أوغندا
1.25	1.03	2.10	0.59	2	0.528	0.522	0.518	0.519	0.503	0.487	0.395	0.373	159	جمهورية تنزانيا المتحدة
1.19	0.91	0.94	1.67	-4	0.527	0.524	0.519	0.521	0.511	0.490	0.446	0.378	161	موريتانيا
..	0.42	1.01	..	-4	0.521	0.518	0.515	0.514	0.509	0.504	0.456	..	162	مدغشقر
1.45	1.19	1.74	1.36	0	0.520	0.515	0.512	0.510	0.500	0.473	0.398	0.348	163	بنين
0.21	1.46	0.37	-0.93	2	0.518	0.514	0.507	0.499	0.486	0.461	0.444	0.488	164	ليسوتو
0.99	1.61	1.09	0.40	5	0.516	0.512	0.508	0.494	0.475	0.454	0.407	0.391	165	كوت ديفوار
1.12	1.17	1.84	0.36	-2	0.514	0.510	0.506	0.504	0.494	0.468	0.390	0.377	166	السفال
0.85	1.16	0.94	0.50	-2	0.513	0.510	0.506	0.502	0.490	0.468	0.426	0.405	167	توغو
1.53	0.93	1.57	1.97	1	0.507	0.507	0.505	0.501	0.477	0.471	0.403	0.332	168	السودان
0.72	0.92	0.60	0.67	-1	0.503	0.501	0.497	0.492	0.483	0.467	0.440	0.412	169	هايتي
1.84	0.83	3.01	1.47	-3	0.496	0.493	0.491	0.490	0.485	0.464	0.345	0.298	170	أفغانستان
..	1.32	2.14	..	0	0.495	0.492	0.489	0.482	0.467	0.446	0.361	..	171	جيبوتي
1.69	1.32	1.90	1.79	0	0.485	0.482	0.478	0.475	0.463	0.437	0.362	0.303	172	ملاوي
..	1.66	3.81	..	3	0.470	0.466	0.460	0.453	0.439	0.412	0.283	..	173	إثيوبيا
1.26	0.79	1.35	1.53	0	0.466	0.459	0.456	0.454	0.448	0.437	0.382	0.328	174	غامبيا
1.86	1.67	2.00	1.86	2	0.466	0.463	0.456	0.449	0.439	0.408	0.335	0.278	174	غينيا
..	0.67	0.44	..	-4	0.465	0.466	0.463	0.463	0.463	0.441	0.422	..	176	ليبيريا
0.59	-0.94	1.44	0.99	-18	0.463	0.463	0.477	0.493	0.506	0.499	0.432	0.392	177	اليمن
..	1.01	-3	0.461	0.460	0.457	0.453	0.441	0.426	178	غينيا - بيساو
0.70	1.24	2.24	-1.24	0	0.459	0.456	0.453	0.445	0.429	0.416	0.333	0.377	179	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2.61	1.51	2.79	3.34	3	0.446	0.442	0.435	0.428	0.412	0.396	0.301	0.217	180	موزامبيق
1.74	1.45	2.74	0.99	-1	0.438	0.435	0.423	0.422	0.426	0.391	0.298	0.270	181	سيراليون
..	0.02	-1	0.434	0.431	0.434	0.433	0.425	0.433	182	إريتريا
..	1.84	2.74	..	3	0.434	0.429	0.420	0.413	0.401	0.375	0.286	..	182	بوركينافاسو
2.22	0.72	2.72	2.92	0	0.427	0.426	0.420	0.412	0.408	0.403	0.308	0.231	184	مالي
1.29	0.65	3.20	-0.07	-3	0.423	0.421	0.427	0.427	0.422	0.402	0.293	0.295	185	بوروندي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)				التغير في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية								
						القيمة								
	1990-2018	2010-2018	2000-2010	1990-2000		2018	2017	2016	2015	2013	2010	2000	1990	
186	..	-0.35	-10	0.413	0.414	0.418	0.428	0.439	0.425	جنوب السودان
187	..	0.89	2.29	..	-1	0.401	0.401	0.398	0.403	0.399	0.374	0.298	..	تشاد
188	0.62	0.89	1.44	-0.41	-1	0.381	0.376	0.372	0.362	0.351	0.355	0.307	0.320	جمهورية أفريقيا الوسطى
189	2.06	2.09	2.34	1.75	-1	0.377	0.373	0.365	0.360	0.345	0.319	0.253	0.213	النيجر
الأراضي أو البلدان الأخرى														
..	توفالو
..	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
..	سان مارينو
..	الصومال
..	موناكو
..	ناورو
مجموعات دليل التنمية البشرية														
0.48	0.36	0.52	0.55	—	0.892	0.890	0.888	0.886	0.878	0.866	0.823	0.779	..	تنمية بشرية مرتفعة جداً
1.00	0.75	1.15	1.04	—	0.750	0.746	0.743	0.738	0.727	0.706	0.630	0.568	..	تنمية بشرية مرتفعة
1.34	1.22	1.48	1.30	—	0.634	0.630	0.625	0.616	0.599	0.575	0.497	0.436	..	تنمية بشرية متوسطة
1.32	0.88	2.04	0.94	—	0.507	0.505	0.501	0.499	0.490	0.473	0.386	0.352	..	تنمية بشرية منخفضة
1.02	0.82	1.19	1.02	—	0.686	0.683	0.680	0.674	0.663	0.642	0.571	0.516	..	البلدان النامية
المناطق														
0.68	0.46	0.62	0.90	—	0.759	0.758	0.756	0.754	0.748	0.731	0.687	0.628	..	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
0.64	0.72	0.97	0.23	—	0.779	0.776	0.772	0.770	0.759	0.735	0.667	0.652	..	أوروبا وآسيا الوسطى
1.35	1.18	1.48	1.36	—	0.642	0.639	0.634	0.624	0.607	0.585	0.505	0.441	..	جنوب آسيا
1.06	1.03	1.65	0.50	—	0.541	0.539	0.535	0.532	0.521	0.498	0.423	0.402	..	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
0.84	0.49	0.98	0.99	—	0.703	0.701	0.699	0.695	0.688	0.676	0.613	0.556	..	الدول العربية
1.28	0.87	1.48	1.42	—	0.741	0.737	0.733	0.727	0.714	0.691	0.597	0.519	..	شرق آسيا والمحيط الهادئ
1.48	1.08	1.98	1.30	—	0.528	0.525	0.520	0.516	0.504	0.485	0.399	0.350	..	أقل البلدان نمواً
0.70	0.35	0.91	0.77	—	0.723	0.722	0.719	0.717	0.708	0.702	0.642	0.595	..	الدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية														
0.47	0.32	0.45	0.61	—	0.895	0.894	0.892	0.889	0.883	0.873	0.834	0.785	..	العالم
0.72	0.60	0.84	0.71	—	0.731	0.729	0.727	0.722	0.713	0.697	0.641	0.598	..	

United Nations Statistics Institute for Statistics 2019
Barro and Lee: World Bank 2019a; Division 2019b
IMF 2019; 2018

العمود 9: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 4 و 8.

الأعمدة 10 إلى 13: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة 1 و 2 و 3 و 8.

المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية: النمو السنوي البسيط لدليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية محددة محسوباً كمتعدل النمو المركب السنوي.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 8: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية
UNESCO: UNDESA 2019b
بالاستناد إلى بيانات من

تعريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحة، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_01_technical_notes.pdf).

ملاحظات

لمقارنة قيمة دليل التنمية البشرية عبر السنوات وبين البلدان، يمكن استخدام هذا الجدول أو البيانات المستخلصة الواردة على الموقع <http://hdr.undp.org/en/data>، التي تبين الاتجاهات باستخدام بيانات متسقة.

a تشير القيمة الإيجابية إلى تحسن في الترتيب.

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الهدف 10.1

حصة الدخل التي يحصل عليها				دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل ^أ	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم ^ب	دليل العمر المتوقع معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في العمر المتوقع ^ج	معامل عدم المساواة بين البشر	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة	دليل التنمية البشرية				
(بالنسبة المئوية)				القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	2018	2018	2018				
معاملي جيني	أغنى 1 في المائة من السكان	أغنى 10 في المائة من السكان	أفقر 40 في المائة من السكان	2018	2018 ^د	2018	2018 ^د	2018	2015-2020 ^{هـ}	2018	2018	2018				
2010-2017 ^و	2010-2017 ^و	2010-2017 ^و	2010-2017 ^و								المبارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ^ب	مجموع الحسارة (بالنسبة المئوية)				
ترتيب بشري مرتفعة جداً																
27.5	8.4	22.3	23.1	0.860	12.7	0.879	4.4	0.929	3.0	6.7	0	6.8	0.889	0.954	1	النرويج
32.3	11.9	25.2	20.3	0.825	14.5	0.879	1.9	0.945	3.5	6.6	-1	6.8	0.882	0.946	2	سويسرا
31.8	12.8	25.4	20.9	0.793	16.9	0.885	3.5	0.923	3.4	8.0	-6	8.2	0.865	0.942	3	أيرلندا
31.7	11.1	24.8	20.7	0.765	17.7	0.920	2.7	0.905	3.8	8.1	-7	8.3	0.861	0.939	4	ألمانيا
..	0.720	25.6	0.776	9.8	0.970	2.5	12.6	-17	13.2	0.815	0.939	4	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)
35.8	9.1	27.8	18.8	0.761	17.3	0.898	2.7	0.938	3.7	7.9	-4	8.1	0.862	0.938	6	أستراليا
27.8	6.8	23.5	23.2	0.822	11.7	0.892	2.8	0.944	2.4	5.6	4	5.7	0.885	0.938	6	آيسلندا
29.2	8.3	22.9	22.1	0.811	13.0	0.880	3.8	0.936	2.9	6.6	2	6.7	0.874	0.937	8	السويد
..	14.0	0.750	25.0	0.745	11.0	0.952	2.5	12.8	-14	13.3	0.810	0.935	9	سنغافورة
28.2	6.2	23.0	22.8	0.826	12.1	0.862	4.9	0.926	3.1	6.7	2	6.8	0.870	0.933	10	هولندا
28.2	12.8	23.8	23.3	0.829	11.4	0.892	3.0	0.901	3.6	6.0	4	6.1	0.873	0.930	11	الدانمرك
27.1	7.3	22.4	23.4	0.816	10.4	0.894	2.3	0.921	3.0	5.2	7	5.3	0.876	0.925	12	فنلندا
34.0	13.6	25.3	18.9	0.751	18.2	0.867	2.7	0.915	4.6	8.5	-4	8.8	0.841	0.922	13	كندا
..	8.2	0.740	16.4	0.863	6.4	0.915	4.3	9.1	-4	9.2	0.836	0.921	14	نيوزيلندا
33.2	11.7	25.4	19.7	0.750	17.0	0.890	2.8	0.903	4.1	8.0	0	8.2	0.845	0.920	15	المملكة المتحدة
41.5	20.2	30.6	15.2	0.702	26.6	0.849	5.5	0.848	6.3	12.8	-13	13.4	0.797	0.920	15	الولايات المتحدة الأمريكية
27.7	6.7	22.2	22.6	0.814	11.4	0.824	7.7	0.912	3.6	7.6	3	7.6	0.849	0.919	17	بلجيكا
..	0.917	18	ليختنشتاين
32.1 ^ف	10.4	24.7 ^ف	20.3 ^ف	0.851	6.3	0.836	1.6	0.963	2.9	3.6	15	3.6	0.882	0.915	19	اليابان
30.5	8.2	23.8	21.1	0.780	15.9	0.845	3.0	0.910	3.7	7.5	3	7.7	0.843	0.914	20	النمسا
33.8	9.1	25.4	19.3	0.817	16.6	0.738	8.0	0.923	3.4	9.3	1	9.5	0.822	0.909	21	لكسمبرغ
38.9	..	27.7	15.9	0.671	23.7	0.844	3.7	0.935	3.3	10.2	-3	10.8	0.809	0.906	22	إسرائيل
31.6	12.2	23.8	20.3	0.712	20.2	0.702	18.5	0.938	3.0	13.9	-9	14.3	0.777	0.906	22	جمهورية كوريا
25.4	6.7	21.0	24.1	0.792	9.1	0.874	2.2	0.914	2.9	4.7	11	4.8	0.858	0.902	24	سلوفينيا
36.2	9.8	26.2	17.5	0.692	21.9	0.683	17.1	0.947	3.0	14.0	-13	14.3	0.765	0.893	25	إسبانيا
25.9	9.5	22.1	24.4	0.789	9.2	0.880	1.4	0.884	3.0	4.5	12	4.6	0.850	0.891	26	تشيكيا
32.7	10.8	26.6	20.7	0.777	14.4	0.737	9.1	0.926	3.8	9.1	1	9.2	0.809	0.891	26	فرنسا
29.4	11.7	23.6	21.9	0.774	12.5	0.763	6.7	0.915	4.6	7.9	6	8.0	0.815	0.885	28	مالطة
35.4	7.5	25.7	18.0	0.700	21.3	0.706	11.0	0.944	3.1	11.8	-4	12.1	0.776	0.883	29	إيطاليا
32.7	7.0	24.4	20.0	0.730	15.5	0.862	2.1	0.869	3.6	7.0	9	7.2	0.818	0.882	30	إستونيا
34.0	8.6	27.4	20.0	0.751	14.3	0.722	11.0	0.902	3.6	9.6	1	9.7	0.788	0.873	31	قبرص
30.8	12.5	24.6	21.3	0.727	14.4	0.821	5.2	0.862	4.3	8.0	4	8.1	0.801	0.872	32	بولندا
36.0	10.8	26.2	17.7	0.671	19.5	0.727	12.8	0.922	3.5	11.9	-5	12.2	0.766	0.872	32	اليونان
37.4	7.0	28.6	17.7	0.673	21.8	0.852	4.3	0.810	5.5	10.5	-1	10.9	0.775	0.869	34	ليتوانيا
..	22.8	0.606	18.2	0.843	5.2	0.866	35	الإمارات العربية المتحدة
..	0.637	10.0	0.857	36	أندورا
26.5	5.2	20.9	23.1	0.764	11.7	0.811	1.6	0.839	5.0	6.1	8	6.2	0.804	0.857	36	سلوفاكيا
..	19.7	0.651	18.0	0.792	6.4	0.857	36	المملكة العربية السعودية
34.2	7.6	26.1	19.4	0.686	18.5	0.849	2.6	0.803	5.4	8.8	3	9.1	0.776	0.854	39	لاتفيا
35.5	7.4	27.3	18.7	0.697	18.1	0.639	15.8	0.918	3.5	12.4	-6	12.7	0.742	0.850	40	البرتغال
..	29.0	0.583	11.8	0.872	5.7	0.848	41	قطر
46.6	23.7	37.9	14.4	0.548	32.7	0.711	12.0	0.866	6.3	17.0	-14	17.8	0.696	0.847	42	شيلي
..	0.792	7.6	0.845	43	بروني دار السلام
30.4	7.7	23.8	21.1	0.711	16.1	0.790	3.2	0.836	4.2	7.8	8	8.0	0.777	0.845	43	هونغاري
..	18.0	0.570	22.7	0.831	5.5	0.838	45	البحرين
31.1	7.6	23.2	20.4	0.697	15.2	0.757	4.9	0.859	4.3	8.1	4	8.3	0.768	0.837	46	كرواتيا
..	19.5	0.714	20.1	0.644	11.9	0.827	6.7	12.0	-3	13.1	0.725	0.834	47	عمان
40.6	..	29.4	15.3	0.579	25.8	0.790	6.2	0.795	8.6	13.6	-4	14.0	0.714	0.830	48	الأرجنتين
37.7	20.2	29.7	18.0	0.679	18.7	0.807	3.1	0.749	7.1	9.6	1	9.9	0.743	0.824	49	الاتحاد الروسي
25.4	..	21.3	24.1	0.692	10.8	0.806	3.7	0.803	4.4	6.3	6	6.4	0.765	0.817	50	بيلاروس
27.5	..	23.0	23.4	0.732	10.3	0.791	3.2	0.756	7.7	7.1	4	7.1	0.759	0.817	50	كازاخستان
37.4	8.4	28.8	17.8	0.607	23.9	0.754	6.3	0.793	6.1	12.1	0	12.5	0.714	0.816	52	بلغاريا
31.9	6.4	25.7	20.8	0.667	14.6	0.738	7.4	0.842	3.6	8.5	5	8.6	0.746	0.816	52	الجزر الأسود
35.9	6.8	24.7	16.9	0.656	20.7	0.722	5.3	0.806	6.3	10.8	2	11.1	0.725	0.816	52	رومانيا
..	0.829	1.9	0.814	55	بالو
..	0.509	33.6	0.730	5.5	0.830	8.7	15.9	-10	17.0	0.675	0.813	56	بربادوس
39.5	14.0	29.7	16.5	0.621	22.0	0.684	8.2	0.819	7.9	12.7	0	13.0	0.703	0.808	57	أوروغواي
..	19.9	0.487	22.1	0.802	5.9	0.808	57	الكويت
41.9	23.4	32.1	15.6	0.645	22.6	0.594	16.5	0.804	9.0	16.1	-8	16.2	0.675	0.806	59	تركيا
..	0.694	6.3	0.771	6.8	0.805	60	جزر البهاما
41.0	14.5	31.3	15.9	0.627	12.1	0.809	6.1	0.804	61	ماليزيا

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 10.1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	القيمة	معدل التنمية البشرية	معدل عدم المساواة	معدل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في العمر المتوقع	دليل العمر المتوقع		عدم المساواة في التعليم	معدل عدم المساواة في التعليم	معدل عدم المساواة في الدخل	حصة الدخل التي يحصل عليها			القيمة	
							معدل عدم المساواة	معدل عدم المساواة في التعليم				معدل عدم المساواة في الدخل	أقر 40 في المائة من السكان	أغني 10 في المائة من السكان		أغني 1 في المائة من السكان
							(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)				(بالنسبة المئوية)	2010-2017 ^{هـ}	2010-2017 ^{هـ}		2010-2017 ^{هـ}
62	سبيل	0.801	9.6	0.742	0.590	15.2	39.9	..	46.8		
تنمية بشرية مرتفعة																
63	ترينيداد وتوباغو	0.799	14.9	0.699		
63	صربيا	0.799	0.685	14.4	-4	4.9	0.817	8.1	0.719	28.1	0.546	23.1	6.4	28.5		
65	إيران (جمهورية - الإسلامية)	0.797	0.706	11.5	5	9.2	0.789	5.0	0.706	19.7	0.631	30.9	16.3	40.0		
66	موريشيوس	0.796	0.688	13.7	0	9.4	0.765	13.2	0.634	18.2	0.671	29.0	7.1	35.8		
67	بنما	0.795	0.626	21.2	-13	20.3	0.790	12.5	0.610	36.5	0.510	37.7	..	49.9		
68	كوستاريكا	0.794	0.645	18.7	-7	18.0	0.859	14.7	0.611	32.2	0.511	37.0	..	48.3		
69	ألبانيا	0.791	0.705	10.9	8	10.9	0.835	12.3	0.665	13.2	0.631	22.9	6.4	29.0		
70	جورجيا	0.786	0.692	12.0	5	11.6	0.759	3.2	0.828	23.6	0.526	28.9	..	37.9		
71	سرني لانكا	0.780	0.686	12.1	4	11.8	0.813	7.4	0.700	21.0	0.567	32.9	..	39.8		
72	كوبا	0.778	5.1	0.857	10.9	0.704		
73	سانت كيتس ونيفس	0.777		
74	أنتيغوا وبربودا	0.776	5.8	0.824		
75	البوسنة والهرسك	0.769	0.658	14.4	-2	14.2	0.833	17.0	0.586	20.2	0.584	25.1	6.2	33.0		
76	المكسيك	0.767	0.595	22.5	-17	21.8	0.757	18.5	0.558	36.3	0.498	34.8	..	43.4		
77	تايلند	0.765	0.635	16.9	-4	16.7	0.807	18.3	0.543	23.8	0.585	28.4	20.2	36.5		
78	غرينادا	0.763	11.2	0.716		
79	البرازيل	0.761	0.574	24.5	-23	23.8	0.763	23.8	0.525	36.7	0.473	41.9	28.3	53.3		
79	كولومبيا	0.761	0.585	23.1	-16	22.4	0.785	20.3	0.545	36.2	0.468	39.0	20.5	49.7		
81	أرمينيا	0.760	0.685	9.9	9	9.7	0.772	2.9	0.737	17.4	0.565	28.4	..	33.6		
82	بيرو	0.759	0.612	19.4	-5	19.1	0.776	18.1	0.567	28.3	0.521	32.3	..	43.3		
82	الجزائر	0.759	0.604	20.4	-8	19.7	0.749	33.7	0.448	11.4	0.658	22.9	..	27.6		
82	مفجونيا الشمالية	0.759	0.660	13.1	5	12.9	0.789	10.5	0.623	20.3	0.585	24.8	5.8	35.6		
85	إكوادور	0.758	0.607	19.9	-4	19.5	0.773	16.5	0.596	30.5	0.485	33.8	..	44.7		
85	الصين	0.758	0.636	16.1	4	15.7	0.803	11.7	0.573	27.4	0.558	29.4	13.9	38.6		
87	أذربيجان	0.754	0.683	9.4	13	9.3	0.700	5.3	0.657	8.9	0.692		
88	أوكرانيا	0.750	0.701	6.5	21	6.5	0.740	3.6	0.768	8.5	0.605	21.2	..	25.0		
89	الجمهورية الدومينيكية	0.745	0.584	21.5	-8	21.4	0.688	17.0	0.532	28.1	0.545	35.4	..	45.7		
89	سانت لوسيا	0.745	0.617	17.2	4	16.9	0.771	12.6	0.584	27.4	0.521	38.6	..	51.2		
91	تونس	0.739	0.585	20.8	-4	20.2	0.791	32.8	0.442	18.9	0.573	25.6	..	32.8		
92	منغوليا	0.735	0.635	13.6	10	13.6	0.664	11.9	0.646	15.7	0.596	25.6	..	32.3		
93	لبنان	0.730	7.4	0.839	6.2	0.566	24.8	23.4	31.8		
94	بوتسوانا	0.728	19.4	0.611	41.5	..	53.3		
94	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.728	11.3	0.715		
96	جامايكا	0.726	0.604	16.7	3	16.7	0.753	5.6	0.653	32.0	0.449		
96	فرنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0.726	0.600	17.3	1	17.0	0.665	8.8	0.638	25.2	0.510		
98	باراغواي	0.724	0.545	24.7	-14	23.8	0.718	18.1	0.519	39.5	0.435	39.2	..	48.8		
98	دومينيكا	0.724		
98	سورينام	0.720	0.557	22.7	-9	21.9	0.692	12.8	0.551	37.3	0.453		
98	فيجي	0.724	14.9	0.620	18.8	..	36.7		
102	الأردن	0.723	0.617	14.7	11	14.7	0.748	15.4	0.574	17.9	0.547	27.5	16.1	33.7		
103	بليز	0.720	0.558	22.6	-8	21.6	0.745	15.9	0.582	37.9	0.400		
104	ملديف	0.719	0.568	21.0	-5	20.4	0.848	6.0	0.399	29.3	0.541	29.9 ^{هـ}	..	38.4 ^{هـ}		
105	توغا	0.717	10.4	0.700	4.5	0.736	..	0.736	18.2	..	37.6		
106	الفلبين	0.712	0.582	18.2	1	17.8	0.666	10.1	0.599	28.1	0.495	31.3	..	40.1		
107	جمهورية مولدوفا	0.711	0.638	10.4	21	10.3	0.721	7.3	0.656	14.0	0.549	21.7	6.1	25.9		
108	أوزبكستان	0.710	13.9	0.683	0.7	0.713		
108	تركمانستان	0.710	0.579	18.5	1	17.9	0.567	3.6	0.606	26.8	0.564		
110	ليبيا	0.708	9.1	0.737		
111	إندونيسيا	0.707	0.584	17.4	6	17.4	0.682	13.9	0.511	20.1	0.570	17.5	29.5	38.1		
111	ساموا	0.707	10.0	0.736	4.9	0.666	17.9	..	38.7		
113	جنوب أفريقيا	0.705	0.463	34.4	-17	31.4	0.545	17.3	0.596	57.7	0.305	50.5	19.2	63.0		
114	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0.703	0.533	24.2	-6	24.1	0.611	20.0	0.552	29.7	0.449	31.7	..	44.0		
115	غابون	0.702	0.544	22.5	-4	22.5	0.549	23.5	0.486	21.2	0.602	27.7	..	38.0		
116	مصر	0.700	0.492	29.7	-8	28.7	0.705	11.6	0.376	36.5	0.449	27.8	19.1	31.8		
تنمية بشرية متوسطة																
117	جزر مارشال	0.698	4.3	0.677		
118	فييت نام	0.693	0.580	16.3	8	16.2	0.741	12.9	0.515	18.1	0.511	27.1	..	35.3		
119	فلسطين، دولة	0.690	0.597	13.5	16	13.5	0.730	11.9	0.582	16.6	0.500	25.2	15.8	33.7		
120	المراق	0.689	0.552	19.8	3	19.4	0.653	15.9	0.389	29.7	0.664	23.7	22.0	29.5		
121	المغرب	0.676	13.0	0.756	0.510	17.4	..	39.5		

الجدول 3 دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة

الهدف 10.1

معامل جيني	حصة الدخل التي يحصل عليها			دليل الدخل معدلًا بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل*	دليل التعليم معدلًا بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم*	العمر المتوقع معدلًا بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في العمر المتوقع*	معامل عدم المساواة بين البشر	دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة			دليل التنمية البشرية						
	(بالنسبة المئوية)										القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة		(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	مجموع الحسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن دليل التنمية البشرية ^ب
	2010-2017 ^{هـ}	2010-2017 ^{هـ}	أفقر 40 من السكان																	
27.3	..	23.3	23.6	0.465	12.2	0.697	5.0	0.700	11.3	9.5	23	9.5	0.610	0.674	122	فيريغستان				
..	0.490	25.1	0.537	10.7	0.620	19.0	18.3	4	18.5	0.546	0.670	123	غيانا				
38.0	..	29.1	17.4	0.492	23.2	0.401	29.1	0.715	12.5	21.6	1	21.9	0.521	0.667	124	السلفادور				
34.0	..	26.4	19.4	0.459	14.5	0.632	6.0	0.652	16.7	12.4	12	12.5	0.574	0.656	125	طاجيكستان				
48.3	..	38.0	13.1	0.420	35.4	0.353	30.8	0.710	14.6	26.9	-2	27.4	0.472	0.651	126	غواتيمالا				
47.2	0.410	23.7	0.713	12.2	0.651	126	كابو فريدي				
46.2	..	37.2	14.3	0.414	29.2	0.420	25.7	0.726	13.1	22.7	1	23.0	0.501	0.651	126	نيكاراغوا				
35.7	21.3	30.1	19.8	0.518	18.8	0.342	38.7	0.610	19.7	25.7	1	26.3	0.477	0.647	129	الهند				
59.1	..	47.3	8.6	0.321	53.6	0.437	25.0	0.520	22.1	33.6	-14	35.3	0.417	0.645	130	ناميبيا				
28.7	..	24.0	22.8	0.564	13.6	0.273	44.9	0.593	21.7	26.7	-5	28.0	0.450	0.626	131	تيمور - ليشتي				
..	0.557	24.7	0.623	132	كيريباس				
50.5	..	37.7	11.0	0.369	34.9	0.369	26.6	0.735	13.3	25.0	0	25.5	0.464	0.623	132	هندوراس				
37.4	..	27.9	17.5	0.539	20.0	0.257	41.7	0.656	17.1	26.3	-3	27.1	0.450	0.617	134	بوتان				
32.4	..	26.8	21.0	0.472	15.7	0.320	37.7	0.666	17.3	23.6	4	24.3	0.465	0.614	135	بنغلاديش				
40.1	..	29.7	16.2	0.402	26.4	0.616	16.1	0.614	135	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)				
30.8	..	24.2	21.1	0.438	14.9	0.463	18.3	0.641	17.0	16.7	10	16.7	0.507	0.609	137	سان تومي وبرينسيبي				
51.5 ^{هـ}	..	40.0 ^{هـ}	11.5 ^{هـ}	0.426	37.9	0.411	24.1	0.454	25.1	29.0	-4	29.3	0.430	0.608	138	إسواتيني (مملكة)				
48.9	..	37.9	12.4	0.423	31.0	0.426	20.9	0.526	22.8	24.9	2	25.0	0.456	0.608	138	الكونغو				
36.4	..	29.8	19.1	0.499	20.3	0.330	31.3	0.567	22.6	24.7	3	24.9	0.454	0.604	140	جمهورية لادو الديمقراطية الشعبية				
37.6	..	29.4	17.8	0.405	19.7	0.663	14.4	0.597	141	فانواتو				
43.5	..	32.2	14.3	0.419	25.3	0.364	34.9	0.511	24.2	28.1	-3	28.3	0.427	0.596	142	غانا				
57.1	..	44.4	8.9	0.278	48.6	0.448	21.7	0.492	26.5	32.3	-6	33.4	0.394	0.591	143	زامبيا				
..	0.386	34.6	0.588	144	غينيا الاستوائية				
38.1	..	31.7	18.6	0.490	19.9	0.330	26.9	0.557	22.8	23.2	3	23.2	0.448	0.584	145	ميانمار				
..	0.464	14.3	0.346	27.3	0.625	18.1	19.9	12	20.1	0.465	0.581	146	كمبوديا				
40.8	..	31.6	16.5	0.345	33.1	0.406	22.9	0.553	22.5	26.2	0	26.3	0.426	0.579	147	كينيا				
32.8	..	26.4	20.4	0.419	16.3	0.296	40.9	0.641	17.5	24.9	3	25.8	0.430	0.579	147	نيبال				
42.7 ^ف	..	32.3 ^ف	15.0 ^ف	0.432	28.9	0.327	34.3	0.427	32.0	31.7	-2	31.8	0.392	0.574	149	أنغولا				
43.2	..	33.8	15.3	0.362	27.0	0.473	16.8	0.480	24.2	22.7	7	22.8	0.435	0.563	150	زيمبابوي				
46.6	..	35.0	13.0	0.338	35.9	0.378	33.0	0.398	33.5	34.1	-6	34.1	0.371	0.563	150	الكاميرون				
33.5	..	28.9	21.1	0.494	17.2	0.230	43.5	0.508	29.9	30.2	-1	31.1	0.386	0.560	152	باكستان				
37.1	..	29.2	18.4	0.366	19.4	0.714	12.1	0.557	153	جزر سليمان				
..	14.7	0.693	13.0	0.549	154	الجمهورية العربية السورية				
41.9 ^{هـ}	..	31.0 ^{هـ}	15.1 ^{هـ}	0.382	11.5	0.517	24.1	0.543	155	بابوا غينيا الجديدة				
45.3	..	33.7	13.6	0.212	56.0	0.249	47.6	0.483	28.9	44.2	-22	45.3	0.294	0.538	156	جزر القمر				
43.7	..	35.6	15.8	0.286	36.4	0.324	29.3	0.603	19.5	28.4	-1	28.7	0.382	0.536	157	رواندا				
43.0 ^{هـ}	..	32.7 ^{هـ}	15.1 ^{هـ}	0.426	28.2	0.301	38.1	0.332	37.1	34.5	-5	34.6	0.349	0.534	158	نيجيريا				
42.8	..	34.2	15.9	0.325	24.9	0.371	27.9	0.481	27.2	26.7	4	26.7	0.387	0.528	159	أوغندا				
37.8	..	31.0	18.5	0.391	22.4	0.309	27.0	0.517	25.3	24.9	7	24.9	0.397	0.528	159	جمهورية تنزانيا المتحدة				
32.6	..	24.9	19.9	0.413	24.6	0.230	40.8	0.481	30.0	31.8	1	32.1	0.358	0.527	161	موريتانيا				
42.6	..	33.5	15.7	0.318	20.4	0.320	35.0	0.567	21.1	25.5	6	25.8	0.386	0.521	162	مدغشقر				
47.8	..	37.6	12.8	0.315	32.0	0.268	43.7	0.415	34.9	36.9	-6	37.1	0.327	0.520	163	بنن				
54.2	..	40.9	9.6	0.310	41.1	0.398	21.9	0.347	33.1	32.0	3	32.5	0.350	0.518	164	ليسوتو				
41.5	17.1	31.9	15.9	0.409	24.4	0.232	47.4	0.384	33.3	35.0	-3	35.8	0.331	0.516	165	كوت ديفوار				
40.3	..	31.0	16.4	0.381	27.7	0.190	46.0	0.578	21.2	31.6	2	32.5	0.347	0.514	166	السنغال				
43.1	..	31.6	14.5	0.313	25.1	0.314	38.9	0.436	30.5	31.5	6	31.7	0.350	0.513	167	توغو				
35.4 ^{هـ}	..	26.7 ^{هـ}	18.5 ^{هـ}	0.372	33.0	0.195	42.5	0.504	27.4	34.3	1	34.6	0.332	0.507	168	السودان				
41.1	..	31.2	15.8	0.211	50.4	0.279	37.3	0.455	32.2	40.0	-7	40.5	0.299	0.503	169	هايتي				
..	0.225	45.4	0.491	28.3	0.496	170	أفغانستان				
41.6	..	32.3	15.8	0.391	27.7	0.549	23.4	0.495	171	جيبوتي				
44.7	..	38.1	16.2	0.250	32.4	0.328	28.4	0.505	25.1	28.6	5	28.7	0.346	0.485	172	ملاوي				
39.1	..	31.4	17.6	0.377	13.4	0.189	43.5	0.534	24.9	27.3	5	28.4	0.337	0.470	173	إثيوبيا				
35.9	..	28.7	19.0	0.279	31.5	0.195	49.3	0.459	28.5	36.4	-8	37.2	0.293	0.466	174	غامبيا				
33.7	..	26.4	19.8	0.388	17.1	0.176	48.3	0.435	31.3	32.2	-1	33.4	0.310	0.466	174	غينيا				
35.3	..	27.1	18.8	0.273	22.7	0.241	42.9	0.472	29.8	31.8	2	32.3	0.314	0.465	176	ليبيريا				
36.7	15.7	29.4	18.8	0.315	21.8	0.187	46.1	0.534	24.7	30.9	5	31.8	0.316	0.463	177	اليمن				
50.7	..	42.0	12.8	0.260	37.9	0.233	41.9	0.396	32.3	37.4	-5	37.5	0.288	0.461	178	غينيا - بيساو				
42.1	..	32.0	15.5	0.225	28.2	0.354	28.5	0.397	36.1	30.9	7	31.0	0.316	0.459	179	جمهورية الكونغو الديمقراطية				
54.0	..	45.5	11.8	0.265	28.4	0.257	33.8	0.434	29.8	30.7	4	30.7	0.309	0.446	180	موزامبيق				

دليل التنمية حسب الجنس

الهدف 8.5 النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي ^أ		الهدف 4.6 متوسط سنوات الدراسة		الهدف 4.3 العمر المتوقع لسنوات الدراسة		الهدف 3 العمر المتوقع عند الولادة		دليل التنمية البشرية		دليل التنمية حسب الجنس		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
(بمعدل القوة الشرائية بـ2011)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		القيمة		المجموعة ^ب		
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	2018	2018	
2018	2018	2018 ^ج	2018 ^ج	2018 ^ج	2018 ^ج	2018	2018	2018	2018	2018	2018	
75,688 ^د	60,283	12.5	12.6	17.4	18.8 ^د	80.3	84.3	0.955	0.946	1	0.990	1 الترويج
69,649	49,275	13.6	12.7	16.3	16.1	81.7	85.5	0.959	0.924	2	0.963	2 سويسرا
66,583	44,921	12.3 ^ف	12.7 ^ف	18.7 ^د	18.9 ^د	80.4	83.7	0.953	0.929	2	0.975	3 أيرلندا
55,649	38,470	14.6	13.7	17.2	17.0	78.8	83.6	0.953	0.923	2	0.968	4 ألمانيا
79,385 ^د	43,852	12.5	11.6	16.6	16.4	81.8	87.6	0.954	0.919	2	0.963	4 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)
52,359	35,900	12.6 ^ف	12.7 ^ف	21.6 ^د	22.6 ^د	81.3	85.3	0.949	0.926	1	0.975	6 أستراليا
55,824	39,246	12.7 ^ف	12.3 ^ف	18.0 ^د	20.4 ^د	81.3	84.4	0.954	0.921	2	0.966	6 آيسلندا
53,979	41,919	12.3	12.5	18.0 ^د	19.6 ^د	80.9	84.4	0.945	0.928	1	0.982	8 السويد
92,163 ^د	74,600	12.0	11.1	16.1	16.5	81.3	85.6	0.941	0.929	1	0.988	9 سنغافورة
59,536	40,573	12.5	11.9	17.8	18.3 ^د	80.4	83.8	0.947	0.916	2	0.967	10 هولندا
56,732	41,026	12.4	12.7	18.4 ^د	19.8 ^د	78.8	82.8	0.938	0.920	1	0.980	11 الدانمرك
48,689	35,066	12.3	12.6	18.5 ^د	20.1 ^د	78.9	84.6	0.929	0.920	1	0.990	12 فنلندا
52,221	35,118	13.1 ^ف	13.5 ^ف	15.6	16.6	80.3	84.3	0.926	0.916	1	0.989	13 كندا
43,745	26,754	12.8 ^ف	12.6 ^ف	17.9	19.7 ^د	80.4	83.9	0.936	0.902	2	0.963	14 نيوزيلندا
50,771	28,526	13.0 ^أ	12.9 ^أ	17.1	18.0 ^د	79.5	83.0	0.935	0.904	2	0.967	15 المملكة المتحدة
68,061	44,465	13.4	13.5	15.7	16.9	76.3	81.4	0.923	0.915	1	0.991	15 الولايات المتحدة الأمريكية
52,927	34,928	11.9	11.6	18.8 ^د	20.6 ^د	79.1	83.8	0.931	0.904	2	0.972	17 بلجيكا
..	16.1	13.4	18 ليختنشتاين
53,384	28,784	12.6 ^{هـ}	13.0 ^{هـ}	15.3	15.2	81.3	87.5	0.923	0.901	1	0.976	19 اليابان
60,303	32,618	13.0	12.3	16.0	16.6	79.0	83.8	0.929	0.895	2	0.963	20 النمسا
77,851 ^د	53,006	12.6 ^أ	11.8 ^أ	14.1	14.3	80.0	84.2	0.921	0.893	2	0.970	21 لكسمبرغ
42,792	24,616	13.0	13.0	15.4	16.6	81.1	84.4	0.917	0.891	2	0.972	22 إسرائيل
50,241	23,228	12.9	11.5	16.9	15.8	79.7	85.8	0.932	0.870	3	0.934	22 جمهورية كوريا
35,487	28,832	12.3	12.2	16.7	18.2 ^د	78.4	83.9	0.899	0.902	1	1.003	24 سلوفينيا
42,250	28,086	10.0	9.7	17.5	18.2 ^د	80.7	86.1	0.899	0.882	1	0.981	25 إسبانيا
39,327	24,114	13.0	12.5	16.1	17.6	76.6	81.8	0.897	0.882	1	0.983	26 تشيكيا
48,510	33,002	11.6	11.2	15.2	15.8	79.6	85.4	0.897	0.883	1	0.984	26 فرنسا
44,518	25,023	11.6	11.0	15.4	16.4	80.5	84.1	0.899	0.867	2	0.965	28 مالطة
46,360	26,471	10.5 ^أ	10.0 ^أ	15.9	16.6	81.1	85.4	0.895	0.866	2	0.967	29 إيطاليا
38,653	22,999	12.6 ^ف	13.4 ^ف	15.3	16.8	74.1	82.6	0.872	0.886	1	1.016	30 إستونيا
38,404	27,791	12.2	12.0	14.3	15.1	78.7	82.9	0.880	0.865	1	0.983	31 قبرص
33,739	21,876	12.3	12.3	15.6	17.3	74.6	82.4	0.867	0.874	1	1.009	32 بولندا
30,264	19,747	10.8	10.3	17.5	17.1	79.6	84.5	0.887	0.854	2	0.963	32 اليونان
34,560	25,665	13.0 ^أ	13.0 ^أ	16.1	16.9	70.1	81.2	0.856	0.880	2	1.028	34 ليتوانيا
85,772 ^د	24,211	9.8	12.0	13.4	14.3	77.1	79.2	0.862	0.832	2	0.965	35 الإمارات العربية المتحدة
..	..	10.2	10.1	36 أندورا
38,045	23,683	12.7 ^ف	12.5 ^ف	14.1	15.0	73.8	80.8	0.859	0.852	1	0.992	36 سلوفاكيا
72,328	18,166	10.1 ^أ	9.0 ^أ	17.6 ^أ	15.8 ^أ	73.8	76.6	0.892	0.784	5	0.879	36 المملكة العربية السعودية
31,520	21,857	12.5 ^ف	13.1 ^ف	15.3	16.7	70.1	79.9	0.840	0.865	2	1.030	39 لاتفيا
32,738	23,627	9.2	9.2	16.4	16.2	78.8	84.7	0.856	0.843	1	0.984	40 البرتغال
127,774 ^د	57,209	9.3	11.1	11.1	14.1	79.0	81.9	0.837	0.873	2	1.043	41 قطر
28,933	15,211	10.6	10.3	16.3	16.8	77.6	82.4	0.860	0.828	2	0.962	42 شيلي
86,071 ^د	65,914	9.1 ^{هـ}	9.1 ^{هـ}	14.0	14.8	74.6	77.0	0.848	0.837	1	0.987	43 بروني دار السلام
33,906	21,010	12.1	11.7	14.8	15.4	73.1	80.1	0.850	0.836	1	0.984	43 هنغاريا
52,949	18,422	9.5 ^أ	9.3 ^أ	14.7	16.1	76.3	78.3	0.854	0.800	3	0.937	45 البحرين
26,960	19,441	12.0 ^أ	10.9 ^أ	14.3	15.7	75.1	81.5	0.842	0.832	1	0.989	46 كرواتيا
50,238	11,435	9.4	10.6	14.1	15.5	75.9	80.1	0.841	0.793	3	0.943	47 عُمان
23,419	12,084	10.5 ^ف	10.7 ^ف	16.4	18.9 ^د	73.1	79.9	0.828	0.818	1	0.988	48 الأرجنتين
30,904	19,969	12.1 ^أ	11.9 ^أ	15.2	15.9	66.9	77.6	0.816	0.828	1	1.015	49 الاتحاد الروسي
20,616	13,923	12.4 ^ف	12.2 ^ف	15.0	15.7	69.4	79.4	0.811	0.820	1	1.010	50 بيلاروس
28,197	16,492	11.7 ^{هـ}	11.9 ^{هـ}	14.9	15.6	68.8	77.3	0.815	0.814	1	0.999	50 كازاخستان
23,905	15,621	11.8	11.9	14.6	15.0	71.4	78.5	0.818	0.812	1	0.993	52 بلغاريا
20,634	14,457	12.0 ^أ	10.7 ^أ	14.7	15.3	74.3	79.2	0.829	0.801	2	0.966	52 الجبل الأسود
28,569	19,487	11.3	10.6	13.9	14.6	72.5	79.4	0.821	0.809	1	0.986	52 رومانيا
..	15.0 ^أ	16.3 ^أ	55 بالاو
18,292	13,686	10.3 ^ف	10.9 ^ف	13.8 ^أ	16.6 ^أ	77.7	80.4	0.808	0.816	1	1.010	56 بربادوس
24,292	14,901	8.4	9.0	15.1	17.1	74.0	81.4	0.797	0.810	1	1.016	57 أوروغواي
85,620 ^د	49,067	6.9	8.0	12.9	14.3	74.7	76.5	0.803	0.802	1	0.999	57 الكويت
34,137	15,921	8.4	6.9	16.9 ^أ	15.9 ^أ	74.4	80.3	0.834	0.771	4	0.924	59 تركيا
34,288	22,830	11.4 ^أ	11.7 ^أ	71.5	75.9	60 جزر البهاما
33,279	20,820	10.3	10.0	13.1	13.8	74.1	78.2	0.815	0.792	2	0.972	61 ماليزيا

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		الهدف 3 العمر المتوقع عند الولادة		الهدف 4.3 العدد المتوقع لسنوات الدراسة		الهدف 4.6 متوسط سنوات الدراسة		الهدف 8.5 النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي ^أ	
	القيمة	المجموعة ^ب	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
62
63	1.002	1	0.798	0.796	76.1	70.8	13.8 ^g	12.0 ^g	11.1 ⁱ	10.9 ⁱ	22,266	34,878
63	0.976	1	0.789	0.808	78.5	73.3	15.3	14.3	10.7	11.6	12,549	17,995
65	0.874	5	0.727	0.832	77.7	75.4	14.6	14.8	9.9	10.1	5,809	30,250
66	0.974	2	0.782	0.803	78.4	71.5	15.5	14.4	9.3 ^h	9.5 ^h	14,261	31,385
67	1.005	1	0.794	0.790	81.6	75.2	13.3	12.1	10.4 ^h	9.9 ^h	16,106	24,788
68	0.977	1	0.782	0.800	82.7	77.5	15.8	14.9	8.8	8.5	10,566	19,015
69	0.971	2	0.779	0.802	80.2	76.8	15.8	14.8	9.9 ⁱ	10.2 ⁱ	9,781	14,725
70	0.979	1	0.775	0.791	78.0	69.2	15.7	15.2	12.8	12.8	6,505	12,929
71	0.938	3	0.749	0.799	80.1	73.4	14.2	13.7	10.5 ^g	11.6 ^g	6,766	16,852
72	0.948	3	0.753	0.794	80.7	76.8	14.8	13.9	11.8 ^g	11.7 ^g	5,035	10,625
73	13.8 ^g	13.5 ^g
74	78.0	75.7	13.1 ^g	11.8 ^g
75	0.924	4	0.735	0.796	79.7	74.8	13.9 ^k	13.5 ^k	8.6	10.9	8,432	17,123
76	0.957	2	0.747	0.781	77.8	72.1	14.0	14.6	8.4	8.8	11,254	24,286
77	0.995	1	0.763	0.766	80.7	73.2	14.8 ^g	14.5 ^g	7.5	8.0	14,319	18,033
78	74.9	70.1	17.0	16.2
79	0.995	1	0.757	0.761	79.4	72.0	15.8	15.0	8.1 ^g	7.6 ^g	10,432	17,827
79	0.986	1	0.755	0.765	79.9	74.3	14.9	14.3	8.5	8.2	10,236	15,656
81	0.972	2	0.746	0.767	78.4	71.2	13.6 ^g	12.8 ^g	11.8	11.8	6,342	12,581
82	0.951	2	0.738	0.776	79.3	73.8	14.1	13.7	8.7	9.7	8,839	15,854
82	0.865	5	0.685	0.792	77.9	75.5	14.9 ^g	14.5 ^g	7.7 ⁱ	8.3 ⁱ	4,103	22,981
82	0.947	3	0.737	0.778	77.7	73.7	13.6	13.3	9.2 ⁱ	10.2 ⁱ	9,464	16,279
85	0.980	1	0.748	0.763	79.6	74.1	15.7 ^g	14.1 ^g	8.9	9.1	7,319	12,960
85	0.961	2	0.741	0.771	79.1	74.5	14.1 ^g	13.7 ^g	7.5 ⁱ	8.3 ⁱ	12,665	19,410
87	0.940	3	0.728	0.774	75.3	70.3	12.4	12.5	10.2	10.8	9,849	20,656
88	0.995	1	0.745	0.749	76.7	67.0	15.2 ^g	14.8 ^g	11.3 ⁱ	11.3 ⁱ	6,064	10,232
89	1.003	1	0.744	0.742	77.2	70.8	14.8	13.5	8.3	7.6	11,176	18,974
89	0.975	2	0.734	0.753	77.4	74.7	14.2 ^g	13.6 ^g	8.8	8.2	9,085	14,046
91	0.899	5	0.689	0.767	78.5	74.5	15.8	14.4	6.4 ^g	7.9 ^g	4,737	16,722
92	1.031	2	0.746	0.724	74.0	65.6	14.8 ^g	13.7 ^g	10.5 ^g	9.9 ^g	9,666	11,931
93	0.891	5	0.678	0.762	80.8	77.1	11.4	11.6	8.5 ⁱ	8.9 ⁱ	4,667	17,530
94	0.990	1	0.723	0.731	72.0	66.2	12.8 ^g	12.6 ^g	9.2 ⁱ	9.5 ⁱ	14,176	17,854
94	75.0	70.2	13.7 ^g	13.4 ^g	8,615	14,780
96	0.986	1	0.719	0.729	76.0	72.8	13.9 ^g	12.4 ^g	10.0 ^g	9.5 ^g	6,326	9,559
96	1.013	1	0.728	0.719	76.1	68.4	13.8 ^g	11.8 ^g	10.7	10.0	6,655	11,546
98	0.968	2	0.710	0.734	76.3	72.2	13.2 ^g	12.2 ^g	8.5	8.4	8,325	15,001
98
98	0.972	2	0.710	0.731	74.9	68.4	13.4 ^g	12.4 ^g	9.0	9.2	7,953	15,868
98	69.2	65.6	11.0 ^h	10.7 ^h	5,839	12,292
102	0.868	5	0.654	0.754	76.2	72.7	12.1 ^g	11.6 ^g	10.2 ^h	10.7 ^h	2,734	13,668
103	0.983	1	0.713	0.725	77.7	71.6	13.4	12.9	9.9 ⁱ	9.7 ⁱ	5,665	8,619
104	0.939	3	0.689	0.734	80.5	77.2	12.2 ^m	12.0 ^m	6.7 ^m	6.9 ^m	7,454	15,576
105	0.944	3	0.692	0.733	72.8	68.9	14.4 ^g	13.9 ^g	11.3 ^h	11.2 ^h	3,817	7,747
106	1.004	1	0.712	0.710	75.4	67.1	13.0 ^g	12.4 ^g	9.6 ^g	9.2 ^g	7,541	11,518
107	1.007	1	0.714	0.709	76.1	67.5	11.8	11.4	11.6	11.5	5,886	7,861
108	0.939	3	0.685	0.730	73.7	69.4	11.8	12.2	11.3	11.8	4,656	8,277
108	71.6	64.6	10.5 ^g	11.1 ^g	11,746	21,213
110	0.931	3	0.670	0.720	75.8	69.9	13.0 ⁱ	12.6 ⁱ	8.0 ⁱ	7.2 ⁱ	4,867	18,363
111	0.937	3	0.681	0.727	73.7	69.4	12.9	12.9	7.6	8.4	7,672	14,789
111	75.3	71.2	12.9 ^g	12.1 ^g	3,955	7,685
113	0.984	1	0.698	0.710	67.4	60.5	14.0	13.3	10.0	10.5	9,035	14,554
114	0.936	3	0.678	0.724	74.2	68.4	14.0 ⁿ	14.0 ⁿ	8.3	9.8	4,902	8,780
115	0.917	4	0.669	0.729	68.3	64.2	12.5 ⁱ	13.3 ⁱ	7.5 ^m	9.2 ^m	11,238	20,183
116	0.878	5	0.643	0.732	74.2	69.6	13.1	13.1	6.7 ^h	8.0 ^h	4,364	16,989
117	10.9 ^g	11.2 ^g
118	1.003	1	0.693	0.692	79.4	71.2	12.9 ⁱ	12.5 ⁱ	7.9 ^h	8.5 ^h	5,739	6,703
119	0.871	5	0.624	0.716	75.6	72.3	13.7	12.0	8.9	9.3	1,824	8,705
120	0.789	5	0.587	0.744	72.5	68.4	10.2 ^m	12.1 ^m	6.0 ^g	8.6 ^g	3,712	26,745
121	0.833	5	0.603	0.724	77.7	75.2	12.6 ^g	13.6 ^g	4.6 ^h	6.4 ^h	3,012	12,019

الهدف 8.5 النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي ^أ		الهدف 4.6 متوسط سنوات الدراسة		الهدف 4.3 العمر المتوقع لسنوات الدراسة		الهدف 3 العمر المتوقع عند الولادة		دليل التنمية البشرية		دليل التنمية حسب الجنس		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
(بمعامل القوة الشرائية بـ دولار 2011)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		(بالسنوات)		القيمة		المجموعة ^ب	القيمة	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	2018	2018	
2018	2018	2018 ^ج	2018 ^ج	2018 ^ج	2018 ^ج	2018	2018	2018	2018	2018	2018	
4,465	2,192	10.8 ^د	11.0 ^د	13.2	13.6	67.3	75.5	0.684	0.656	2	0.959	122
10,533	4,676	8.0 ^د	8.9 ^د	11.1 ^{هـ}	11.9 ^{هـ}	66.8	73.0	0.674	0.656	2	0.973	123
8,944	5,234	7.3	6.6	12.2	11.9	68.2	77.6	0.675	0.654	2	0.969	124
5,881	1,044	11.2 ^{هـ}	10.1 ^{هـ}	12.3 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	68.7	73.2	0.703	0.561	5	0.799	125
9,970	4,864	6.5	6.4	10.8	10.5	71.1	76.9	0.666	0.628	3	0.943	126
7,497	5,523	6.5	6.0	11.6	12.1	69.3	76.0	0.655	0.644	1	0.984	126
5,318	4,277	6.5 ^{هـ}	7.1 ^{هـ}	11.9 ^{هـ}	12.5 ^{هـ}	70.7	77.8	0.646	0.655	1	1.013	126
10,712	2,625	8.2 ^{هـ}	4.7 ^{هـ}	11.9	12.9	68.2	70.7	0.692	0.574	5	0.829	129
10,497	8,917	6.6 ^{هـ}	7.3 ^{هـ}	12.5 ^{هـ}	12.7 ^{هـ}	60.4	66.2	0.641	0.647	1	1.009	130
9,618	5,389	5.3 ^{هـ}	3.6 ^{هـ}	12.8 ^{هـ}	12.0 ^{هـ}	67.3	71.4	0.655	0.589	5	0.899	131
..	11.4 ^{هـ}	12.2 ^{هـ}	64.0	72.1	132
5,305	3,214	6.6	6.6	9.8	10.6	72.8	77.4	0.630	0.611	2	0.970	132
10,579	6,388	4.2 ^{هـ}	2.1 ^{هـ}	12.0 ^{هـ}	12.2 ^{هـ}	71.1	71.8	0.650	0.581	5	0.893	134
5,701	2,373	6.8	5.3	10.8	11.6	70.6	74.3	0.642	0.575	5	0.895	135
..	66.1	69.5	135
4,162	1,885	7.2 ^{هـ}	5.7 ^{هـ}	12.6 ^{هـ}	12.8 ^{هـ}	67.8	72.6	0.635	0.571	5	0.900	137
11,798	7,030	7.2 ^{هـ}	6.3 ^{هـ}	11.7 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	55.3	64.0	0.618	0.595	2	0.962	138
6,621	4,989	7.5 ^{هـ}	6.1 ^{هـ}	11.9 ^{هـ}	11.5 ^{هـ}	62.8	65.7	0.635	0.591	3	0.931	138
7,595	5,027	5.6 ^{هـ}	4.8 ^{هـ}	11.3	10.8	65.8	69.4	0.625	0.581	3	0.929	140
3,413	2,185	11.7 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	68.8	72.0	141
4,889	3,287	7.9 ^{هـ}	6.4 ^{هـ}	11.7	11.4	62.7	64.9	0.622	0.567	4	0.912	142
4,164	3,011	7.5 ^{هـ}	6.7 ^{هـ}	12.5 ^{هـ}	11.6 ^{هـ}	60.5	66.4	0.606	0.575	3	0.949	143
21,809	12,781	7.2 ^{هـ}	3.9 ^{هـ}	57.4	59.6	144
8,076	3,613	4.9 ^{هـ}	5.0 ^{هـ}	10.1	10.5	63.8	69.9	0.594	0.566	2	0.953	145
4,089	3,129	5.7 ^{هـ}	4.1 ^{هـ}	11.8 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	67.3	71.6	0.606	0.557	4	0.919	146
3,490	2,619	7.2 ^{هـ}	6.0 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	10.3 ^{هـ}	64.0	68.7	0.593	0.553	3	0.933	147
3,510	2,113	6.4 ^{هـ}	3.6 ^{هـ}	11.7	12.7	69.0	71.9	0.612	0.549	5	0.897	147
6,407	4,720	6.4 ^{هـ}	4.0 ^{هـ}	12.7 ^{هـ}	11.0 ^{هـ}	58.1	63.7	0.605	0.546	4	0.902	149
3,080	2,280	9.0 ^{هـ}	7.6 ^{هـ}	10.6	10.3	59.5	62.6	0.584	0.540	4	0.925	150
3,858	2,724	7.8 ^{هـ}	4.8 ^{هـ}	13.6	11.9	57.7	60.2	0.601	0.522	5	0.869	150
8,605	1,570	6.5	3.8	9.3	7.8	66.2	68.1	0.622	0.464	5	0.747	152
2,469	1,569	10.7 ^{هـ}	9.7 ^{هـ}	71.2	74.7	153
تنمية بشرية منخفضة												
4,779	656	5.6 ^{هـ}	4.6 ^{هـ}	8.8 ^{هـ}	8.7 ^{هـ}	66.6	77.8	0.575	0.457	5	0.795	154
4,106	3,248	5.4 ^{هـ}	3.9 ^{هـ}	63.0	65.6	155
3,030	1,812	5.9 ^{هـ}	3.9 ^{هـ}	11.4 ^{هـ}	11.1 ^{هـ}	62.4	65.9	0.568	0.504	5	0.888	156
2,218	1,708	4.9 ^{هـ}	3.9 ^{هـ}	11.2	11.2	66.5	70.8	0.551	0.520	3	0.943	157
5,838	4,313	7.6 ^{هـ}	5.3 ^{هـ}	10.1 ^{هـ}	8.6 ^{هـ}	53.5	55.2	0.567	0.492	5	0.868	158
2,247	1,272	7.4 ^{هـ}	4.8 ^{هـ}	11.5 ^{هـ}	10.4 ^{هـ}	60.7	65.2	0.561	0.484	5	0.863	159
3,175	2,436	6.4 ^{هـ}	5.6 ^{هـ}	8.1	7.7	63.2	66.8	0.544	0.509	3	0.936	159
5,462	2,018	5.5 ^{هـ}	3.7 ^{هـ}	8.5	8.5	63.1	66.3	0.562	0.479	5	0.853	161
1,690	1,119	5.8 ^{هـ}	6.4 ^{هـ}	10.4	10.3	65.1	68.3	0.533	0.504	3	0.946	162
2,407	1,863	4.4 ^{هـ}	3.0 ^{هـ}	13.8	11.4	59.9	63.0	0.550	0.486	5	0.883	163
3,864	2,641	5.5 ^{هـ}	7.0 ^{هـ}	10.3	11.1	50.6	57.0	0.509	0.522	2	1.026	164
5,355	1,790	6.3 ^{هـ}	4.1 ^{هـ}	10.0	8.2	56.3	58.7	0.559	0.445	5	0.796	165
4,396	2,173	4.4 ^{هـ}	1.8 ^{هـ}	8.6	9.4	65.5	69.6	0.545	0.476	5	0.873	166
1,989	1,200	6.6 ^{هـ}	3.3 ^{هـ}	13.7	11.4	59.9	61.6	0.561	0.459	5	0.818	167
6,168	1,759	4.2 ^{هـ}	3.2 ^{هـ}	8.3	7.7	63.3	66.9	0.546	0.457	5	0.837	168
1,949	1,388	6.6 ^{هـ}	4.3 ^{هـ}	10.4 ^{هـ}	9.6 ^{هـ}	61.5	65.8	0.536	0.477	5	0.890	169
2,355	1,102	6.0 ^{هـ}	1.9 ^{هـ}	12.5	7.9	63.0	66.0	0.568	0.411	5	0.723	170
4,232	2,900	6.9 ^{هـ}	6.0 ^{هـ}	64.6	68.8	171
1,400	925	5.1 ^{هـ}	4.1 ^{هـ}	11.0 ^{هـ}	10.9 ^{هـ}	60.7	66.9	0.501	0.466	3	0.930	172
2,231	1,333	3.9 ^{هـ}	1.6 ^{هـ}	9.1 ^{هـ}	8.3 ^{هـ}	64.4	68.2	0.507	0.428	5	0.844	173
2,190	800	4.3 ^{هـ}	3.0 ^{هـ}	9.4 ^{هـ}	9.5 ^{هـ}	60.4	63.2	0.500	0.416	5	0.832	174
2,569	1,878	3.9 ^{هـ}	1.5 ^{هـ}	10.3 ^{هـ}	7.7 ^{هـ}	60.5	61.7	0.513	0.413	5	0.806	174
1,030	1,051	5.9 ^{هـ}	3.5 ^{هـ}	10.1 ^{هـ}	8.8 ^{هـ}	62.3	65.1	0.487	0.438	5	0.899	176
2,679	168	4.4 ^{هـ}	1.9 ^{هـ}	10.1 ^{هـ}	7.4 ^{هـ}	64.4	67.8	0.535	0.245	5	0.458	177
1,895	1,305	56.0	59.9	178
917	684	8.4	5.3	10.6 ^{هـ}	8.7 ^{هـ}	58.9	61.9	0.496	0.419	5	0.844	179
1,284	1,031	4.6 ^{هـ}	2.5 ^{هـ}	10.2	9.3	57.1	63.0	0.468	0.422	4	0.901	180
1,525	1,238	4.4 ^{هـ}	2.8 ^{هـ}	10.6 ^{هـ}	9.7 ^{هـ}	53.5	55.1	0.465	0.411	5	0.882	181

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الجدول
4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية حسب الجنس		دليل التنمية البشرية		الهدف 3 العمر المتوقع عند الولادة		الهدف 4.3 العدد المتوقع لسنوات الدراسة		الهدف 4.6 متوسط سنوات الدراسة		الهدف 8.5 النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي ³	
	القيمة	المجموعة ⁶	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
182 إيرتريا	68.2	63.8	4.6	5.4	1,403	2,011
182 بوركينا فاسو	0.875	5	0.403	0.461	61.9	60.4	8.7	9.1	2.1 ^m	1.0 ^m	1,336	2,077
184 مالي	0.807	5	0.380	0.471	59.6	58.1	6.8	8.6	3.0 ⁱ	1.7 ⁱ	1,311	2,618
185 بوروندي	1.003	1	0.422	0.420	63.0	59.4	10.9	11.7	3.6 ^m	2.7 ^m	763	555
186 جنوب السودان	0.839	5	0.369	0.440	59.1	56.1	3.5 ^g	5.9 ^g	5.3	4.0	1,277	1,633
187 تشاد	0.774	5	0.347	0.449	55.4	52.6	6.0 ^g	8.9 ^g	3.6 ^m	1.3 ^m	1,377	2,056
188 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.795	5	0.335	0.421	55.0	50.6	6.2 ^g	8.9 ^g	5.6 ^h	3.0 ^h	622	935
189 النيجر	0.298	5	0.130	0.435	63.2	60.9	5.8	7.2	2.7 ^g	1.4 ^g	112	1,705
الأراضي أو البلدان الأخرى												
.. توفالو	75.5	68.4	10.4 ^g	11.3 ^g
.. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
.. سان مارينو
.. الصومال	58.8	55.4
.. موناكو
.. ناورو	11.8 ^g	10.8 ^g
مجموعات دليل التنمية البشرية												
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.979	—	0.880	0.898	82.4	76.7	16.7	16.1	12.0	12.1	30,171	50,297
تنمية بشرية مرتفعة	0.960	—	0.732	0.763	77.8	72.7	14.0	13.6	8.0	8.6	10,460	18,271
تنمية بشرية متوسطة	0.845	—	0.571	0.676	70.9	67.8	11.9	11.5	5.0	7.8	2,787	9,528
تنمية بشرية منخفضة	0.858	—	0.465	0.542	63.0	59.7	8.5	9.9	3.8	5.8	1,928	3,232
البلدان النامية												
المناطق												
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.978	—	0.747	0.764	78.6	72.3	14.9	14.1	8.6	8.5	9,836	18,004
أوروبا وآسيا الوسطى	0.953	—	0.757	0.794	77.5	70.8	14.4	14.7	9.9	10.5	10,588	20,674
جنوب آسيا	0.828	—	0.570	0.688	71.1	68.5	12.0	11.6	5.0	8.0	2,639	10,693
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.891	—	0.507	0.569	62.9	59.4	9.3	10.4	4.8	6.6	2,752	4,133
الدول العربية	0.856	—	0.634	0.740	73.8	70.2	11.7	12.3	6.4	7.8	5,338	25,343
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.962	—	0.725	0.754	77.8	72.9	13.5	13.3	7.5	8.3	11,385	17,728
أقل البلدان نمواً												
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.967	—	0.718	0.743	74.0	69.8	13.1	12.6	8.5	9.0	12,022	19,066
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية												
العالم	0.941	—	0.707	0.751	74.9	70.4	12.7	12.6	7.9	9.0	11,246	20,167

ملاحظات

- a استُعين بالتقديرات لعدم توفر بيانات الدخل المفضلة. وتتضمن التعاريف والملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب دليل التنمية حسب الجنس (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).
- b البلدان مصنفة في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.
- c بيانات عام 2018 أو آخر البيانات المتوفرة.
- d لحساب دليل التنمية البشرية، اعتُبر الحد الأقصى للعدد المتوقع لسنوات الدراسة 18 سنة.
- e لحساب دليل التنمية البشرية للذكور، اعتُبر الحد الأقصى للنصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار.
- f بالاستناد إلى بيانات من OECD 2018.
- g تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics 2019.
- h بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018.
- i تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجزتها اليونيسف للفترة 2006-2018.
- j تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى تقديرات من Barro and Lee 2018.
- k بالاستناد إلى بيانات من المكتب الإحصائي الوطني.
- l بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.
- m تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسوح الديمغرافية والصحية التي أجزتها شركة ICF Macro للفترة 2006-2018.
- n تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من CEDLAS and World Bank 2018.
- o تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Syrian Center for Policy Research 2017.
- تعريفات**
- دليل التنمية حسب الجنس:** نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور. وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).
- مجموعات البلدان وفق دليل التنمية حسب الجنس:** تصنف البلدان في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية. وتضم المجموعة 1 البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق دون 2.5 في المائة)؛ والمجموعة 2 البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً إلى متوسط من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 2.5 و5 في المائة)؛ والمجموعة 3 البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 5 و7.5 في المائة)؛ والمجموعة 4 البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً إلى منخفض من المساواة بين الجنسين في إنجازات
- دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 7.5 و10 في المائة)؛ والمجموعة 5 البلدان التي تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق فوق 10 في المائة).
- دليل التنمية البشرية:** دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحة، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).
- العمر المتوقع عند الولادة:** عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.
- العدد المتوقع لسنوات الدراسة:** عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتعلمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.
- متوسط سنوات الدراسة:** متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسباً بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.
- النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي:** يُحسب بالاستناد إلى نسبة راتب المرأة إلى راتب الرجل، وحصّة كل من الجنسين من مجموع الناشرين اقتصادياً، والدخل القومي الإجمالي (بمعايير القوة الشرائية لعام 2011). وتتضمن الملاحظة
- الغنية 3 تفاصيل عن كيفية الحساب (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).
- مصادر البيانات**
- العمود 1:** حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 3 و4.
- العمود 2:** حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 1.
- العمودان 3 و4:** حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2019b؛ UNESCO Institute for World Bank؛ Barro and Lee 2018؛ Statistics 2019؛ IMF 2019؛ ILO 2019؛ UNDESA 2019a.
- العمودان 5 و6:** UNDESA 2019b.
- العمودان 7 و8:** UNESCO Institute for Statistics 2019؛ ICF Macro؛ المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro؛ المسوح المتعددة المؤشرات التي تجريها اليونيسف؛ OECD 2018.
- العمودان 9 و10:** UNESCO Institute for Statistics 2019؛ Barro and Lee 2018؛ المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro؛ المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD 2018.
- العمودان 11 و12:** حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2019b؛ ILO 2019؛ United Nations Statistics Division 2019b؛ Bank 2019a؛ IMF 2019.

دليل الفوارق بين الجنسين

معدل المشاركة في القوى العاملة ^أ		الهدف 4.6 السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل		الهدف 5.5 المقاعد في المجالس النيابية	الهدف 3.7 معدل الولادات للمراهقات	الهدف 3.1 نسبة وفيات الأمهات	دليل الفوارق بين الجنسين		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	الإناث	الذكور	الإناث	(النسبة المئوية التي تشغلها النساء)	(عدد الولادات لكل امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	الترتيب	القيمة	
2018	2018	2010-2018 ^ب	2010-2018 ^ب	2018	2015-2020 ^ب	2015	2018	2018	
تنمية بشرية مرتفعة جداً									
66.7	60.2	94.8	96.1	41.4	5.1	5	5	0.044	1
74.1	62.6	97.2	96.4	29.3	2.8	5	1	0.037	2
68.1	55.1	86.3 ^د	90.2 ^د	24.3	7.5	8	22	0.093	3
66.2	55.3	96.6	96.0	31.5	8.1	6	19	0.084	4
67.8	54.1	82.9	76.6	..	2.7	4
70.5	59.7	90.7	90.0	32.7	11.7	6	25	0.103	6
80.6	72.1	100.0 ^{هـ}	100.0 ^{هـ}	38.1	6.3	3	9	0.057	6
67.6	61.1	89.0	88.8	46.1	5.1	4	2	0.040	8
76.3	60.5	83.3	76.3	23.0	3.5	10	11	0.065	9
68.9	58.0	90.1	86.6	35.6	3.8	7	4	0.041	10
65.9	58.1	89.4	89.2	37.4	4.1	6	2	0.040	11
62.2	55.0	100.0	100.0	42.0	5.8	3	7	0.050	12
69.7	60.9	100.0 ^{هـ}	100.0 ^{هـ}	31.7	8.4	7	18	0.083	13
75.7	64.6	96.6	97.2	38.3	19.3	11	34	0.133	14
67.8	57.1	85.7	82.9	28.9	13.4	9	27	0.119	15
68.2	56.1	95.5	95.7	23.6	19.9	14	42	0.182	15
58.9	47.9	87.1	82.6	41.4	4.7	7	6	0.045	17
..	12.0	18
70.7	51.4	92.2 ^د	95.2 ^د	13.7	3.8	5	23	0.099	19
65.9	54.8	100.0	100.0	34.8	7.3	4	14	0.073	20
62.7	53.5	100.0	100.0	20.0	4.7	10	16	0.078	21
69.1	59.2	90.5	87.8	27.5	9.6	5	24	0.100	22
73.3	52.8	95.6	89.8	17.0	1.4	11	10	0.058	22
62.7	53.4	98.3	97.0	20.0	3.8	9	12	0.069	24
63.4	51.7	78.4	73.3	38.6	7.7	5	15	0.074	25
68.4	52.4	99.8	99.8	20.3	12.0	4	35	0.137	26
60.0	50.3	86.3	81.0	35.7	4.7	8	8	0.051	26
66.2	43.3	82.2	74.3	11.9	12.9	9	44	0.195	28
58.4	40.0	83.0	75.6	35.6	5.2	4	12	0.069	29
70.9	57.0	100.0 ^{هـ}	100.0 ^{هـ}	26.7	7.7	9	21	0.091	30
67.2	57.3	82.6	78.2	17.9	4.6	7	20	0.086	31
65.5	48.9	88.1	82.9	25.5	10.5	3	30	0.120	32
60.7	45.3	73.2	61.5	18.7	7.2	3	31	0.122	32
66.7	56.4	97.5	92.9	21.3	10.9	10	33	0.124	34
93.4	51.2	65.7 ^د	78.8 ^د	22.5	6.5	6	26	0.113	35
..	..	73.3	71.5	32.1	36
67.4	52.7	100.0	99.1	20.0	25.7	6	43	0.190	36
79.2	23.4	75.5	67.8	19.9	7.3	12	49	0.224	36
68.0	55.4	99.1 ^{هـ}	100.0 ^{هـ}	31.0	16.2	18	40	0.169	39
64.2	53.9	54.8	53.6	34.8	8.4	10	17	0.081	40
94.7	57.8	66.1	73.5	9.8	9.9	13	45	0.202	41
74.2	51.0	80.9	79.0	22.7	41.1	22	62	0.288	42
71.7	58.2	70.6 ^د	69.5 ^د	9.1	10.3	23	51	0.234	43
65.0	48.3	98.2	96.3	12.6	24.0	17	56	0.258	43
87.3	44.5	57.5 ^د	64.2 ^د	18.8	13.4	15	47	0.207	45
58.2	45.7	96.9	94.5	18.5	8.7	8	31	0.122	46
88.7	31.0	63.7	73.4	8.8	13.1	17	65	0.304	47
72.8	49.0	63.3 ^د	66.5 ^د	39.5	62.8	52	77	0.354	48
70.5	54.9	95.7	96.3	16.1	20.7	25	54	0.255	49
70.3	58.1	92.5	87.2	33.1	14.5	4	27	0.119	50
77.1	65.2	98.9 ^د	98.3 ^د	22.1	29.8	12	46	0.203	50
61.6	49.5	96.2	94.2	23.8	39.9	11	48	0.218	52
58.1	43.6	97.5	88.0	23.5	9.3	7	27	0.119	52
64.2	45.6	93.1	87.2	18.7	36.2	31	69	0.316	52
..	..	97.3	96.9	13.8	55
69.6	61.9	91.9 ^د	94.6 ^د	27.5	33.6	27	55	0.256	56
73.8	55.8	54.0	57.8	22.3	58.7	15	59	0.275	57
85.3	57.5	49.3	56.8	3.1	8.2	4	53	0.245	57
72.6	33.5	66.0	44.3	17.4	26.6	16	66	0.305	59
82.0	67.6	91.0	88.0	21.8	30.0	80	76	0.353	60

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

معدل المشاركة في القوى العاملة*		الهدف 4.6 السكان الحاطون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل		الهدف 5.5 المقاعد في المجالس النيابية	الهدف 3.7 معدل الولادات للمراهقات	الهدف 3.1 نسبة وفيات الأمهات	دليل الفوارق بين الجنسين		
(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر)		(النسبة المئوية التي تشملها النساء)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	الترتيب	القيمة	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	2018	2015-2020 ^ب	2015	2018	2018	
77.4	50.9	81.8 ^د	79.8 ^د	15.8	13.4	40	58	0.274	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
..	21.2	62.1	61 ماليزيا
..	62 سيشيل
تنمية بشرية مرتفعة									
71.3	50.4	71.2 ^د	74.4 ^د	30.1	30.1	63	72	0.323	63 ترينيداد وتوباغو
62.1	46.8	93.6	85.7	34.4	14.7	17	37	0.161	63 صربيا
71.2	16.8	72.0	67.4	5.9	40.6	25	118	0.492	65 إيران (جمهورية - الإسلامية)
71.8	45.0	68.1 ^د	65.7 ^د	11.6	25.7	53	82	0.369	66 موريشوس
80.5	52.5	68.4 ^د	74.8 ^د	18.3	81.8	94	108	0.460	67 بنما
74.6	45.7	52.3	53.8	45.6	53.5	25	61	0.285	68 كوستاريكا
64.9	47.2	92.8	93.5	27.9	19.6	29	51	0.234	69 ألبانيا
78.7	57.8	98.6	97.4	16.0	46.4	36	75	0.351	70 جورجيا
72.2	34.9	83.1 ^د	82.6 ^د	5.8	20.9	30	86	0.380	71 سرى لانكا
67.4	40.0	88.9 ^د	86.7 ^د	53.2	51.6	39	67	0.312	72 كوبا
..	13.3	73 سانت كيتس ونيفس
..	31.4	42.8	74 أنتيغوا وبربودا
58.6	35.6	90.0	73.1	19.3	9.6	11	38	0.162	75 اليوسفة والهرسك
78.9	43.8	61.1	58.4	48.4	60.4	38	74	0.334	76 المكسيك
76.2	59.5	48.2	43.1	5.3	44.9	20	84	0.377	77 تايلند
..	39.3	29.2	27	78 غرينادا
74.4	54.0	57.7	61.0	15.0	59.1	44	89	0.386	79 البرازيل
82.0	58.6	50.9	53.1	19.0	66.7	64	94	0.411	79 كولومبيا
69.9	49.6	97.6	96.9	18.1	21.5	25	57	0.259	81 أرمينيا
84.7	69.9	68.5	57.4	27.7	56.9	68	87	0.381	82 بيرو
67.4	14.9	38.9 ^د	39.1 ^د	21.3	10.1	140	100	0.443	82 الجزائر
67.5	42.7	57.6 ^ف	41.6 ^ف	38.3	15.7	8	36	0.145	82 مقدونيا الشمالية
81.8	56.6	51.9	51.9	38.0	79.3	64	90	0.389	85 إكوادور
75.9	61.3	83.0 ^د	75.4 ^د	24.9	7.6	27	39	0.163	85 الصين
69.7	63.1	97.5	93.9	16.8	55.8	25	70	0.321	87 أذربيجان
62.8	46.7	95.2 ^د	94.0 ^د	12.3	23.7	24	60	0.284	88 أوكرانيا
77.6	50.9	54.4	58.6	24.3	94.3	92	104	0.453	89 الجمهورية الدومينيكية
75.3	60.2	42.1	49.2	20.7	40.5	48	73	0.333	89 سانت لوسيا
69.9	24.1	54.6 ^د	42.3 ^د	31.3	7.8	62	63	0.300	91 تونس
66.7	53.3	86.3	91.2	17.1	31.0	44	71	0.322	92 منغوليا
70.9	23.5	55.6 ^ج	54.3 ^ج	4.7	14.5	15	79	0.362	93 لبنان
78.6	66.2	90.3 ^د	89.6 ^د	9.5	46.1	129	111	0.464	94 بوتسوانا
79.2	57.3	13.0	49.0	45	94 سانت فنسنت وجزر غرينادين
73.9	60.4	62.4	69.9	19.0	52.8	89	93	0.405	96 جامايكا
77.1	47.7	66.6	71.7	22.2	85.3	95	106	0.458	96 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
84.1	56.9	48.3	47.3	16.0	70.5	132	117	0.482	98 باراغواي
..	25.0	98 دومينيكا
64.2	39.2	60.1	61.5	25.5	61.7	155	112	0.465	98 سورينام
76.1	38.1	70.2 ^د	78.3 ^د	19.6	49.4	30	78	0.357	98 فيجي
64.0	14.1	85.9 ^د	82.0 ^د	15.4	25.9	58	113	0.469	102 الأردن
81.4	53.3	78.4	78.9	11.1	68.5	28	91	0.391	103 بلير
82.0	41.9	49.3 ^د	44.9 ^د	5.9	7.8	68	81	0.367	104 ملديف
74.1	45.3	93.4 ^د	94.0 ^د	7.4	14.7	124	96	0.418	105 تونغا
74.1	45.7	72.4 ^د	75.6 ^د	29.1	54.2	114	98	0.425	106 الفلبين
45.6	38.9	97.4	95.5	22.8	22.4	23	50	0.228	107 جمهورية مولدوفا
78.0	53.4	99.9	99.9	16.4	23.8	36	64	0.303	108 أوزبكستان
78.2	52.8	24.8	24.4	42	108 تركمانستان
79.0	25.7	45.0 ^د	69.4 ^د	16.0	5.8	9	41	0.172	110 ليبيا
82.0	52.2	53.2	44.5	19.8	47.4	126	103	0.451	111 إندونيسيا
38.6	23.7	71.6 ^{هـ}	79.1 ^{هـ}	10.0	23.9	51	80	0.364	111 ساموا
62.6	48.9	78.2	75.0	41.8 ^ي	67.9	138	97	0.422	113 جنوب أفريقيا
79.4	56.6	65.1	52.8	51.8	64.9	206	101	0.446	114 بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
60.2	43.4	49.8 ^د	65.6 ^د	17.4 ^ي	96.2	291	128	0.534	115 غابون
73.2	22.8	71.2 ^د	59.2 ^د	14.9	53.8	33	102	0.450	116 مصر
تنمية بشرية متوسطة									
..	..	92.5	91.6	9.1	117 جزر مارشال
82.5	72.7	77.7 ^د	66.2 ^د	26.7	30.9	54	68	0.314	118 فييت نام
71.1	19.3	62.2	60.0	..	52.8	45	119 فلسطين، دولة

معدل المشاركة في القوى العاملة*		الهدف 4.6 السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر)		الهدف 5.5 المقاعد في المجالس النيابية	الهدف 3.7 معدل الولادات للمراهقات	الهدف 3.1 نسبة وفيات الأمهات	دليل الفوارق بين الجنسين											
(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)		(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر)		(النسبة المتوية التي تشتملها النساء)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	(عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	الترتيب	القيمة										
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	2018	2015-2020 ^{هـ}	2015	2018	2018										
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية																		
2018	2018	2010-2018 ^ج	2010-2018 ^ج	2018	2015-2020 ^{هـ}	2015	2018	2018	العراق 120									
72.6	12.4	56.5 ^د	39.5 ^د	25.2	71.7	50	131	0.540	المغرب 121									
70.4	21.4	35.6 ^د	29.0 ^د	18.4	31.0	121	118	0.492	قيرغيزستان 122									
75.8	48.0	98.3 ^د	98.6 ^د	19.2	32.8	76	87	0.381	غيانا 123									
73.6	41.2	55.5 ^د	70.9 ^د	31.9	74.4	229	118	0.492	السلفادور 124									
78.9	46.1	46.3	39.9	31.0	69.5	54	92	0.397	طاجيكستان 125									
59.7	27.8	87.0 ^د	98.8 ^د	20.0	57.1	32	84	0.377	غواتيمالا 126									
85.0	41.1	37.2	38.4	12.7	70.9	88	118	0.492	كابو فيردي 126									
73.2	65.1	31.2	28.7	20.8 ^ك	73.8	42	83	0.372	نيكاراغوا 126									
83.7	50.7	46.6 ^د	48.3 ^د	45.7	85.0	150	105	0.455	الهند 129									
78.6	23.6	63.5 ^د	39.0 ^د	11.7	13.2	174	122	0.501	ناميبيا 130									
65.9	56.2	41.9 ^د	40.5 ^د	39.7	63.6	265	108	0.460	تيمور - ليشتي 131									
52.6	25.0	33.8	33.8	215	كيريباس 132									
..	6.5	16.2	90	هندوراس 132									
83.7	47.2	32.6	34.2	21.1	72.9	129	116	0.479	بوتان 134									
74.5	58.2	17.5	7.6	15.3	20.2	148	99	0.436	بنغلاديش 135									
81.3	36.0	49.2 ^د	45.3 ^د	20.3	83.0	176	129	0.536	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) 135									
..	0.0 ^ل	13.9	100	سان تومي وبرينسيبي 137									
76.2	43.3	45.8	31.5	14.5	94.6	156	136	0.547	إسواتيني (مملكة) 138									
65.9	41.4	33.9 ^د	31.3 ^د	12.1	76.7	389	145	0.579	الكونغو 138									
71.6	66.9	51.3 ^د	46.7 ^د	14.0	112.2	442	145	0.579	جمهورية لادو الديمقراطية الشعبية 140									
79.7	76.8	46.0 ^د	35.0 ^د	27.5	65.4	197	110	0.463	فانواتو 141									
79.6	61.5	0.0 ^ل	49.4	78	غانا 142									
71.5	63.6	71.1 ^د	55.7 ^د	12.7	66.6	319	133	0.541	زامبيا 143									
79.8	70.8	52.4 ^د	39.2 ^د	18.0	120.1	224	131	0.540	غينيا الاستوائية 144									
67.1	55.2	18.0	155.6	342	ميانمار 145									
77.3	47.7	22.3 ^د	28.7 ^د	10.2	28.5	178	106	0.458	كمبوديا 146									
87.6	75.2	28.1 ^د	15.1 ^د	19.3	50.2	161	114	0.474	كينيا 147									
69.1	63.6	37.3 ^د	29.8 ^د	23.3	75.1	510	134	0.545	نيبال 147									
84.4	81.7	44.2 ^د	29.0 ^د	33.5	65.1	258	115	0.476	أنغولا 149									
80.1	75.4	38.1	23.1	30.5	150.5	477	144	0.578	زيمبابوي 150									
89.0	78.6	66.3	55.9	34.3	86.1	443	126	0.525	الكاميرون 150									
81.4	71.2	40.9	32.7	29.3	105.8	596	140	0.566	باكستان 152									
81.5	23.9	47.3	26.7	20.0	38.8	178	136	0.547	جزر سليمان 153									
80.3	62.4	2.0	78.0	114	تنمية بشرية منخفضة									
70.3	12.0	43.4 ^د	37.1 ^د	13.2	38.6	68	136	0.547	الجمهورية العربية السورية 154									
47.6	46.0	15.2 ^د	9.9 ^د	0.0 ^ل	52.7	215	161	0.740	جزر القمر 156									
50.7	37.4	6.1	65.4	335	رواندا 157									
83.6	84.2	17.9 ^د	12.9 ^د	55.7	39.1	290	95	0.412	نيجيريا 158									
59.8	50.6	5.8	107.3	814	أوغندا 159									
75.0	67.2	34.7 ^د	27.4 ^د	34.3	118.8	343	127	0.531	جمهورية تنزانيا المتحدة 159									
87.2	79.4	16.9 ^د	11.9 ^د	37.2	118.4	398	130	0.539	موريتانيا 161									
63.2	29.2	24.9 ^د	12.7 ^د	20.3	71.0	602	150	0.620	مدغشقر 162									
89.3	83.6	19.6	109.6	353	بنين 163									
73.3	69.2	33.6 ^د	18.2 ^د	7.2	86.1	405	148	0.613	ليسوتو 164									
74.9	59.8	25.1 ^د	32.8 ^د	22.7	92.7	487	135	0.546	كويت ديفوار 165									
66.0	48.3	34.1 ^د	17.8 ^د	9.2 ^م	117.6	645	157	0.657	السنغال 166									
58.6	35.2	21.4	11.1	41.8	72.7	315	125	0.523	توغو 167									
79.3	76.1	54.0 ^د	27.6 ^د	17.6	89.1	368	140	0.566	السودان 168									
70.3	24.5	19.6 ^د	15.3 ^د	31.0	64.0	311	139	0.560	هايتي 169									
72.8	63.3	39.9 ^د	26.9 ^د	2.7	51.7	359	150	0.620	أفغانستان 170									
82.1	48.7	36.9 ^د	13.2 ^د	27.4 ^ل	69.0	396	143	0.575	جيبوتي 171									
71.1	54.8	26.2	18.8	229	مللاوي 172									
82.0	72.9	25.9 ^د	17.6 ^د	16.7	132.7	634	149	0.615	إثيوبيا 173									
86.5	74.2	22.0 ^ن	11.5 ^ن	37.3	66.7	353	123	0.508	غامبيا 174									
67.7	51.7	43.6 ^ن	30.7 ^ن	10.3	78.2	706	150	0.620	غينيا 174									
65.1	64.1	21.9	135.3	679	ليبيريا 176									
57.5	54.7	39.6 ^د	18.5 ^د	11.7	136.0	725	155	0.651	اليمن 177									
70.8	6.0	35.5 ^د	19.9 ^د	0.5	60.4	385	162	0.834										

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

معدل المشاركة في القوى العاملة*		الهدف 4.6 السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر)		الهدف 5.5 المقاعد في المجالس النيابية (النسبة المئوية التي تشغلها النساء)	الهدف 3.7 معدل الولادات للمراهقات (عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	الهدف 3.1 نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	دليل الفوارق بين الجنسين	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث				الترتيب	القيمة
2018	2018	2010-2018 ^c	2010-2018 ^c	2015-2020 ^b	2015	2018	2018	2018
78.9	67.3	13.7	104.8	178
66.5	60.8	65.8	36.7	8.2	124.2	693	156	179
79.6	77.5	27.3	14.0	39.6	148.6	489	142	180
58.5	57.7	32.9 ^d	19.9 ^d	12.3	112.8	1,360	153	181
87.1	74.1	22.0	52.6	501	..	182
75.1	58.5	12.1 ⁿ	6.0 ⁿ	11.0	104.3	371	147	182
80.9	61.3	16.4 ^f	7.3 ^f	8.8	169.1	587	158	184
77.6	80.4	11.0 ^d	7.5 ^d	38.8	55.6	712	124	185
74.3	71.8	26.6	62.0	789	..	186
77.9	64.8	10.3 ⁿ	1.7 ⁿ	15.3	161.1	856	160	187
79.8	64.7	31.1 ^d	13.4 ^d	8.6	129.1	882	159	188
90.5	67.3	8.9 ^d	4.3 ^d	17.0	186.5	553	154	189
الأراضي أو البلدان الأخرى								
..	6.7
87.3	74.3	16.3	0.3	82
..	26.7
74.3	19.1	24.3	100.1	732
..	33.3
..	10.5
مجموعات دليل التنمية البشرية								
69.0	52.1	88.7	87.0	27.2	16.7	15	—	0.175
75.6	53.9	74.5	68.9	24.4	33.6	56	—	0.331
78.9	32.3	58.7	39.5	20.8	34.3	198	—	0.501
73.1	58.2	30.3	17.8	21.3	101.1	557	—	0.590
76.6	46.6	65.8	55.0	22.4	46.8	231	—	0.466
البلدان النامية								
المناطق								
77.2	51.8	59.3	59.7	31.0	63.2	68	—	0.383
70.1	45.2	85.8	78.1	21.2	27.8	25	—	0.276
78.8	25.9	60.8	39.9	17.1	26.1	176	—	0.510
72.9	63.5	39.8	28.8	23.5	104.7	550	—	0.573
73.8	20.4	54.9	45.9	18.3	46.6	148	—	0.531
77.0	59.7	76.2	68.8	20.3	22.0	62	—	0.310
78.8	57.3	34.9	25.3	22.5	94.4	434 ^T	—	0.561
70.2	51.0	61.5	59.0	24.6	57.5	192	—	0.453
أقل البلدان نمواً								
الدول الجزرية الصغيرة النامية								
68.5	51.6	87.7	84.8	30.1	20.5	14	—	0.182
74.9	48.0	71.2	62.8	24.1	42.9	216^T	—	0.439

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة 3 إلى 9.
العمود 2: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 1.
العمود 3: UN Maternal Mortality Estimation Group 2017.
العمود 4: UNDESA 2019b.
العمود 5: IPU 2019.
العمودان 6 و 7: UNESCO Institute for Statistics 2019.
العمودان 8 و 9: ILO 2019.

نسبة وفيات الأمهات: عدد الوفيات لأسباب مرتبطة بالحمل لكل 100,000 مولود حي.
معدل الولادات للمراهقات: عدد الولادات للنساء من الفئة العمرية 19-15 سنة لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 19-15 سنة.
المقاعد في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجالس النيابية. وفي البلدان التي تعتمد نظاماً تشريعياً من مجلسين، تُحسب حصة المقاعد بالاستناد إلى عدد المقاعد في المجلسين.
السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل: نسبة السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر الذين بلغوا مستوى من التعليم الثانوي (ولو لم يتموه).
معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان في سن العمل (الفئة العمرية 15 سنة وأكثر) الفخرطين في سوق العمل، من عاملين أو باحثين عن عمل، من مجموع السكان في سن العمل.

ج: بيانات عام 2017.
ك: بيانات عام 2013.
ل: استخدمت قيمة 0.1 في المائة لحساب دليل الفوارق بين الجنسين.
م: بيانات عام 2015.
ن: تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006-2018.
ت: من مصدر البيانات الأصلي.
تعريف
دليل الفوارق بين الجنسين: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وتتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

ملاحظات

أ: تقديرات نموذجية لمنظمة العمل الدولية.
ب: البيانات هي تقديرات للمتوسطات السنوية للفترة 2015-2020.
ج: آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.
د: بالاستناد إلى Barro and Lee 2018.
هـ: بالاستناد إلى بيانات من OECD 2018.
ف: تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونسيف للفترة 2006-2018.
غ: بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.
ح: بالاستناد إلى بيانات من المكتب الإحصائي الوطني.
ز: لا يشمل الرقم المندوبين المتناوبين المعنيين حسب الإقتضاء والبالغ عددهم 36 مندوباً.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية

الهدف 1.2
نسبة السكان الذين يعيشون
دون خط فقر الدخل

الهدف 1.2

دليل الفقر
المتعدد الأبعاد

البلد	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد													دليل الفقر المتعدد الأبعاد	
	مجموع السكان													السنة والمسح ¹	القيمة
	(بالآلاف)														
	شدة الحرمان	عدم المساواة بين الفقر	عجز في فقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)		
القيمة	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)		
خط الفقر الوطني	مستوى المعيشة	التعليم	الصحة	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد	المرضى المتعدد الأبعاد		
2007-2017 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²	2007-2018 ²		
إثيوبيا	27.3	23.5	50.8	29.4	19.7	8.9	61.5	0.024	58.5	87,643	85,511	83.5	0.489	2016 D	
الأردن	0.1	14.4	9.0	53.5	37.5	0.7	0.0	.. ^e	35.4	42	43	0.4	0.002	2017/2018 D	
أرمينيا	1.4	25.7	30.1	36.8	33.1	2.7	0.0	.. ^e	36.2	5	5	0.2	0.001	2015/2016 D	
إسواتيني (مملكة)	42.0	63.0	52.8	17.9	29.3	20.9	4.4	0.009	42.3	263	249	19.2	0.081	2014 M	
أفغانستان	..	54.5	45.0 ^d	45.0 ^d	10.0 ^d	18.1 ^d	24.9 ^d	0.020 ^d	48.6 ^d	19,865 ^d	19,376 ^d	55.9 ^d	0.272 ^d	2015/2016 D	
إكوادور	3.2	23.2	35.8 ^g	23.4 ^g	40.8 ^g	7.5 ^g	0.8 ^g	0.007 ^g	40.9 ^g	746 ^g	714 ^g	4.5 ^g	0.018 ^g	2013/2014 N	
ألبانيا	1.1	14.3	16.7	55.1	28.3	5.0	0.1	.. ^e	36.7	21	21	0.7	0.003	2017/2018 D	
إندونيسيا	5.7	10.6	46.8 ^d	30.0 ^d	23.2 ^d	9.1 ^d	1.2 ^d	0.009 ^d	40.3 ^d	18,512 ^d	17,452 ^d	7.0 ^d	0.028 ^d	2012 D	
أنغولا	30.1	36.6	46.8	32.1	21.2	15.5	32.5	0.024	55.3	15,221	14,725	51.1	0.282	2015/2016 D	
أوغندا	41.7	21.4	55.1	22.5	22.4	24.9	24.1	0.017	48.8	23,614	22,857	55.1	0.269	2016 D	
أوكرانيا	0.1	2.4	11.5 ^d	28.8 ^d	59.7 ^d	0.4 ^d	0.0 ^d	.. ^e	34.5 ^d	106 ^d	100 ^d	0.2 ^d	0.001 ^d	2012 M	
باراغواي	1.2	26.4	46.8	38.9	14.3	7.2	1.0	0.013	41.9	307	303	4.5	0.019	2016 M	
باكستان	3.9	24.3	31.1	41.3	27.6	12.9	21.5	0.023	51.7	75,520	76,976	38.3	0.198	2017/2018 D	
البرازيل	4.8	26.5	27.3 ^{d,gh}	22.9 ^{d,gh}	49.8 ^{d,gh}	6.2 ^{d,gh}	0.9 ^{d,gh}	0.008 ^{d,gh}	42.5 ^{d,gh}	8,041 ^{d,gh}	7,913 ^{d,gh}	3.8 ^{d,gh}	0.016 ^{d,gh}	2015 N ^h	
بربادوس	3.3 ^f	0.7 ^f	96.0 ^f	0.5 ^f	0.0 ^f	.. ^e	34.2 ^f	7 ^f	7 ^f	2.5 ^f	0.009 ^f	2012 M	
بلير	39.6	20.9	39.5	8.4	0.6	0.007	39.8	16	16	4.3	0.017	2015/2016 M	
بنغلاديش	14.8	24.3	47.3	29.2	23.5	21.4	16.7	0.016	47.5	68,663	66,468	41.7	0.198	2014 D	
بنن	49.5	40.1	42.9	36.3	20.8	14.7	40.9	0.025	55.0	7,465	7,672	66.8	0.368	2017/2018 D	
بوتان	1.5	8.2	39.2 ^g	36.6 ^g	24.2 ^g	17.7 ^g	14.7 ^g	0.016 ^g	46.8 ^g	302 ^g	272 ^g	37.3 ^g	0.175 ^g	2010 M	
بوركينافاسو	43.7	40.1	39.4	40.6	20.0	7.4	64.8	0.027	61.9	16,091	13,083	83.8	0.519	2010 D	
بوروندي	71.8	64.9	49.2	27.5	23.3	16.3	45.3	0.022	54.3	8,067	8,067	74.3	0.403	2016/2017 D	
البوسنة والهرسك	0.1	16.9	13.1 ^f	7.2 ^f	79.7 ^f	4.1 ^f	0.1 ^f	0.002 ^f	37.9 ^f	77 ^f	80 ^f	2.2 ^f	0.008 ^f	2011/2012 M	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	5.8	36.4	51.8	26.6	21.6	15.7	7.1	0.014	46.0	2,254	1,958	20.4	0.094	2008 D	
بيرو	3.4	21.7	56.0	23.7	20.3	12.5	2.9	0.009	41.6	4,072	3,818	12.7	0.053	2012 D	
تايلند	0.0	8.6	17.6 ^g	47.4 ^g	35.0 ^g	7.2 ^g	0.1 ^g	0.007 ^g	39.1 ^g	542 ^g	541 ^g	0.8 ^g	0.003 ^g	2015/2016 M	
تركمانستان	7.6	4.4	88.0	2.4	0.0	.. ^e	36.1	23	23	0.4	0.001	2015/2016 M	
ترينيداد وتوباغو	20.5 ^g	34.0 ^g	45.5 ^g	3.7 ^g	0.1 ^g	.. ^e	38.0 ^g	9 ^g	8 ^g	0.6 ^g	0.002 ^g	2011 M	
تشاد	38.4	46.7	45.5	34.4	20.1	9.9	66.1	0.026	62.3	12,765	12,002	85.7	0.533	2014/2015 D	
توغو	49.2	55.1	50.0	28.4	21.7	21.8	24.3	0.023	51.6	3,755	3,481	48.2	0.249	2013/2014 D	
تونس	0.3	15.2	24.1	50.2	25.7	3.7	0.2	0.006	39.7	153	144	1.3	0.005	2011/2012 M	
تيمور - ليشتي	30.7	41.8	48.0	24.2	27.8	26.1	16.3	0.014	45.7	594	581	45.8	0.210	2016 D	
جامايكا	..	19.9	40.4 ^f	17.5 ^f	42.1 ^f	6.4 ^f	0.8 ^f	.. ^e	38.7 ^f	135 ^f	134 ^f	4.7 ^f	0.018 ^f	2014 N	
الجيل الأسود	0.0	24.0	29.7 ^g	46.0 ^g	24.4 ^g	4.3 ^g	0.1 ^g	.. ^e	45.7 ^g	2 ^g	2 ^g	0.4 ^g	0.002 ^g	2013 M	
الجزائر	0.5	5.5	23.2	46.8	29.9	5.8	0.3	0.006	38.8	868	805	2.1	0.008	2012/2013 M	
جزر القمر	17.9	42.4	47.6	31.6	20.8	22.3	16.1	0.020	48.5	303	270	37.3	0.181	2012 D	
جمهورية أفريقيا الوسطى	66.3	62.0	46.5 ^g	25.7 ^g	27.8 ^g	13.1 ^g	54.7 ^g	0.028 ^g	58.6 ^g	3,697 ^g	3,530 ^g	79.4 ^g	0.465 ^g	2010 M	
جمهورية تنزانيا المتحدة	49.1	28.2	56.0	22.9	21.1	24.2	25.9	0.016	49.3	31,778	30,814	55.4	0.273	2015/2016 D	
الجمهورية الدومينيكية	1.6	30.5	35.0 ^d	35.8 ^d	29.1 ^d	5.2 ^d	0.5 ^d	0.006 ^d	38.9 ^d	418 ^d	404 ^d	3.9 ^d	0.015 ^d	2014 M	
الجمهورية العربية السورية	..	35.2	10.2 ^g	49.0 ^g	40.7 ^g	7.7 ^g	1.2 ^g	0.006 ^g	38.9 ^g	1,350 ^g	1,539 ^g	7.4 ^g	0.029 ^g	2009 P	
الجمهورية الكونغو الديمقراطية	76.6	63.9	55.5	18.4	26.1	16.8	43.9	0.020	55.5	60,230	54,590	74.0	0.389	2013/2014 D	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	22.7	23.4	38.8	39.7	21.5	21.2	9.6	0.016	47.0	1,582	1,582	23.1	0.108	2017 M	
جمهورية مولدوفا	0.1	9.6	48.4	42.4	9.2	3.7	0.1	.. ^e	37.4	38	38	0.9	0.004	2012 M	
جنوب أفريقيا	18.9	55.5	47.4	13.1	39.5	12.2	0.9	0.005	39.8	3,549	3,505	6.3	0.025	2016 D	
جنوب السودان	42.7	82.3	46.5	39.6	14.0	6.3	74.3	0.023	63.2	11,552	9,248	91.9	0.580	2010 M	
رواندا	55.5	38.2	55.9	30.5	13.6	25.7	22.2	0.013	47.5	6,644	6,329	54.4	0.259	2014/2015 D	
زامبيا	57.5	54.4	53.7	22.5	23.7	22.5	24.2	0.017	49.1	9,102	8,317	53.2	0.261	2013/2014 D	
زيمبابوي	21.4	72.3	60.4	12.3	27.3	27.4	8.0	0.009	42.9	5,257	5,018	31.8	0.137	2015 D	
سان توميه وبرينسيبي	32.3	66.2	44.0	37.4	18.6	19.4	4.4	0.008	41.7	45	42	22.1	0.092	2014 M	
سانت لوسيا	4.7	25.0	23.0 ^f	7.5 ^f	69.5 ^f	1.6 ^f	0.0 ^f	.. ^e	37.5 ^f	3 ^f	3 ^f	1.9 ^f	0.007 ^f	2012 M	
السلفادور	1.9	29.2	41.1	43.4	15.5	9.9	1.7	0.009	41.3	501	494	7.9	0.032	2014 M	
السنتال	38.0	46.7	33.0	44.9	22.1	16.4	32.8	0.021	54.2	8,428	8,428	53.2	0.288	2017 D	
السودان	14.9	46.5	49.8	29.2	21.1	17.7	30.9	0.023	53.4	21,210	19,748	52.3	0.279	2014 M	
سورينام	28.8 ^f	25.5 ^f	45.7 ^f	4.5 ^f	2.5 ^f	0.018 ^f	43.4 ^f	53 ^f	49 ^f	9.4 ^f	0.041 ^f	2010 M	
سيراليون	52.2	52.9	52.4	28.9	18.6	19.6	30.4	0.020	51.2	4,378	4,378	57.9	0.297	2017 M	
صربيا	0.1	25.7	36.8 ^g	42.7 ^g	20.6 ^g	3.4 ^g	0.1 ^g	.. ^e	42.5 ^g	30 ^g	30 ^g	0.3 ^g	0.001 ^g	2014 M	
الصين	0.7	3.1	25.5 ^k	39.2 ^k	35.2 ^k	17.1 ^k	0.3 ^k	0.005 ^k	41.3 ^k	54,437 ^k	53,688 ^k	3.9 ^k	0.016 ^k	2014 N ⁱ	
طاجيكستان	4.8	31.3	25.8	26.5	47.8	20.1	0.7	0.004	39.0	664	664	7.4	0.029	2017 D	
العراق	2.5	18.9	6.0	60.9	33.1	5.2	1.3	0.005	37.9	3,305	3,397	8.6	0.033	2018 M	
غابون	3.4	33.4	46.8	22.2	31.0	17.5	4.7	0.013	44.3	301	261	14.8	0.066	2012 D	
غامبيا	10.1	48.6	37.5	34.4	28.2	21.8	32.0	0.018	51.7	1,160	1,027	55.2	0.286	2013 D	
غانا	13.3	23.4	47.2	30.4	22.3	22.0	10.4	0.016	45.8	8,671	8,109	30.1	0.138	2014 D	
غواتيمالا	8.7	59.3	38.7	35.0	26.3	21.1	11.2	0.013	46.2	4,885	4,694	28.9	0.134	2014/2015 D	
غيانا	49.8	18.7	31.5										

لوحات تتبع التنمية البشرية

نوعية التنمية البشرية

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

توزيع البلدان

المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملاحظات لمزيد من التفاصيل.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	نوعية الصحة													2017
	الهدف 4.1			الهدف 4.a			الهدف 4.c			نوعية الصحة				
	مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة	المعلمون المأمونون للمخاطر*	سكان الأرباب الذين يحلون على الكهرباء	التعليم المتعلم في الابتدائي	التعليم الابتدائي	النسبة المئوية للمعلمين في التعليم الابتدائي	أسرة المستشفيات	الأطباء	التدهور الصحي المتوقع	(النسبة المئوية)	(كل 10,000 من السكان)	عدد التلاميذ لكل معلم	(النسبة المئوية)	
2017	2017	2017	2018	2015	2015	2015	2010-2018 ^d	2010-2018 ^d	2010-2018 ^d	2013-2018 ^d	2010-2015 ^d	2010-2018 ^d	2017	
تنمية بشرية مرتفعة جداً														
1	98	100	100	4.8	498	513	502	100	100	..	9	39	46.3	14.7
2	100	100	100	9.0	506	492	521	100	100	..	10	47	42.4	14.3
3	91	97	100	10.9	503	521	504	28	30.9	13.9	
4	99	100	100	5.9	509	509	506	12	83	42.1	13.8
4	100	5.9	523	527	548	95	99	97	14
6	100	100	100	10.7	510	503	494	100	100	38	35.9	14.6
6	99	100	100	8.0	473	482	488	10	32	39.7	13.8
8	99	100	100	6.2	493	500	494	12	26	54.0	14.1
9	100	100	100	9.8	556	535	564	99	15	24	23.1	12.5
10	98	100	100	12.6	509	503	512	100	100	..	12	47 ^e	35.1	13.9
11	100	100	100	5.1	502	500	511	100	100	..	11	25	44.6	13.9
12	99	100	100	9.2	531	526	511	100	100	..	13	44	38.1	14.3
13	99	99	100	10.7	528	527	516	27	26.1	14.0
14	100	100	100	12.4	513	509	495	15	28	30.3	15.3
15	99	100	100	13.0	509	498	492	15	28	28.1	14.4
15	100	99	100	3.8	496	497	470	100	100	..	14	29	25.9	15.3
17	99	100	100	10.2	502	499	507	100	100	..	11	62	33.2	14.5
18	100	8
19	100	99	100	8.4	538	516	532	16	134	24.1	13.2
20	100	100	100	7.7	495	485	497	10	76	51.4	13.9
21	98	100	100	6.3	483	481	486	8	48	30.3	14.7
22	100	100	100	8.3	467	479	470	85	85	..	12	31	32.2	14.0
22	100	100	100	23.5	516	517	524	100	100	..	16	115	23.7	13.2
24	99	100	100	10.6	513	505	510	100	100	..	14	46	30.0	15.3
25	100	100	100	11.3	493	496	486	100	100	..	13	30	40.7	13.2
26	99	100	100	14.0	493	487	492	19	65	43.1	14.9
26	99	100	100	7.4	495	499	493	99	98	..	18	65	32.3	13.4
28	100	100	100	9.9	465	447	479	13	47	38.3	13.8
29	99	99	100	17.0	481	485	490	88	70	..	11	34	40.9	13.6
30	99	100	100	5.5	534	519	520	100	100	..	11	50	34.7	14.2
31	99	100	100	11.1	433	443	437	12	34	19.5	13.5
32	99	100	100	16.3	501	506	504	100	100	..	11	65	24.0	14.4
32	99	100	100	26.7	455	467	454	9	43	45.9	13.7
34	93	98	100	9.5	475	472	478	13	73	43.4	14.3
35	99	98	100	0.8	437	434	427	100	25	12	23.9	13.9
36	100	100	100	100	100	100	11	25 ^e	33.3	13.9
36	98	100	100	12.0	461	453	475	100	100	..	15	58	24.6	14.3
36	100	100	100	2.9	100	100	100	12	27	23.9	13.7
39	92	99	100	7.9	490	488	482	100	100	..	11	58	31.9	14.1
40	100	100	100	12.3	501	498	492	100	100	..	13	34	33.4	13.9
41	100	100	100	0.1	418	402	402	100	100	49 ^e	12	12	0.0	14.7
42	100	100	100	24.1	447	459	423	18	22	10.8	13.8
43	96 ^f	100	100	6.0	85	10	27	17.7	12.1
43	98	100	100	5.7	477	470	477	99	100	..	11	70	32.3	14.3
45	100	100	100	1.1	100	100	84	12	20	9.3	14.7
46	97	100	100	7.6	475	487	464	14	56	30.0	14.1
47	100	92	100	2.6	87	71	100	10	16	19.7	14.7
48	94 ^h	99 ^h	100	21.5	475 ^g	475 ^g	456 ^g	56	38	50	39.6	12.8
49	90	97	100	5.3	487	495	494	21	82	40.1	13.7
50	98	96	100	3.4	100	100	100	19	110	40.8	13.6

الهدف 6.2 السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل	الهدف 6.1 نوعية المعيشة	الهدف 7.1 نوعية المعيشة	الهدف 4.1				الهدف 4.a نوعية التعليم		الهدف 4.c		نوعية الصحة			الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	
			مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة			المدراس المتصلة بشبكة الإنترنت		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي	أسرة المستشفيات	الأطباء	التدهور الصحي المتوقع			
			المعلمون العاملون للمخاطبة	القراءة	الرياضيات	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي						(النسبة المئوية)		(عدد التلاميذ لكل معلم)
(النسبة المئوية)	2017	2017	2018	2015	2015	2015	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2017			
98	96	100	25.8	100	20	67	32.5	12.9	50	كازاخستان
86	99	100	8.3	446	432	441	18	68	39.9	13.4	52	بلغاريا
98	97	100	13.3	411	427	418	40	23.3	13.7	52	الجزيرة السوداء
84	100	100	25.2	435	434	444	19	63	22.6	14.0	52	رومانيا
100	100	100	48	11.8	..	55	بالاو
97	98	100	15.8	80	14	58	24.9	11.9	56	بربادوس
97	99	100	24.0	435	437	418	100	100	100	11	28	50.5	12.7	57	أوروغواي
100	100	100	1.1	79	9	20	25.8	14.9	57	الكويت
97	99	100	28.0	425	428	420	18	27	17.6	13.9	59	تركيا
95	99	100	9.9	90	19	29	19.4	11.7	60	جزر البهاما
100	97	100	21.8	100	100	99	12	19	15.1	11.6	61	ماليزيا
100	96	100	97	86	84	14	36	9.5	11.7	62	سيشيل
93	98	100	18.1	425	427	417	88 ^{هـ}	..	30	26.7	12.4	63	ترينيداد وتوباغو
98	86	100	27.1	56	14	57	31.3	13.7	63	صربيا
88	95	100	41.3	36	11	100	29	15	11.4	15.1	65	إيران (جمهورية - الإسلامية)
96	100	100	16.3	94	35	100	18	34	20.2	13.4	66	موريشيوس
83	96	100	32.2	99	21	23	15.7	12.5	67	بنما
98	100	99	20.1	420	427	400	51	22	94	12	12	11.5	12.2	68	كوستاريكا
98	91	100	54.9	427	405	413	18	29	12.0	13.7	69	اليابان
90	98	100	49.2	411	401	404	100	100	95 ^{هـ}	9	26	51.0	12.4	70	جورجيا
96	89	97	38.9	85	23	36	9.6	12.3	71	سريلانكا
93	95	100	8.0	100	9	52	81.9	11.9	72	كوبا
92 ^ا	99 ^ا	100	100	100	72	14	23	25.2	..	73	سانت كيتس ونيفس
88	97	100	91	..	55	12	38	27.6	12.6	74	أنغيوا وبربودا
95	96	100	19.3	17	35	20.0	14.3	75	البوسنة والهرسك
91	99	100	26.9	416	423	408	53	39	97	27	15	22.5	12.3	76	المكسيك
99	100	100	47.3	421	409	415	97	99	100	16	21	8.1	12.3	77	تايلند
91	96	96	100	100	64	16	37	14.5	12.0	78	غرينادا
88	98	100	27.6	401	407	377	69	32	..	20	22	21.5	13.4	79	البرازيل
90	97	98	46.8	416	425	390	70	39	95	24	15	20.8	12.1	79	كولومبيا
94	100	100	40.2	42	29.0	13.0	81	أرمينيا
74	91	84	50.9	397	398	387	74	41	95	17	16	12.7	12.5	82	بيرو
88	94	100	26.8	376	350	360	100	24	19	18.3	14.4	82	الجزائر
99	93	100	19.1	384	352	371	14	44	28.7	13.7	82	مقدونيا الشمالية
88	94	100	46.2	69	37	82	25	15	20.5	12.4	85	إكوادور
85	93	100	43.8	518 ^ا	494 ^ا	531 ^ا	98	93	..	17	42	17.9	11.7	85	الصين
93	91	100	55.0	61	53	98	15	47	34.5	12.4	87	أذربيجان
96	94	100	14.9	94	48	87	13	88	30.1	13.5	88	أوكرانيا
84	97	100	40.2	332	358	328	..	23	95	19	16	15.6	12.2	89	الجمهورية الدومينيكية
88	98	99	29.3	100	99	89	15	13	1.1 ^{هـ}	12.2	89	سانت لوسيا
91	96	100	20.6	386	361	367	..	58	100	16	23	12.7	14.0	91	تونس
58	83	56	48.9	83	71	100	30	70	28.9	12.5	92	منغوليا
98	93	100	27.6	386	347	396	12	29	22.7	15.0	93	لبنان
77	90	24	25.3	86	..	99	23	18	3.7	14.8	94	بوتسوانا
87	95	100	17.9	100	100	84	14	26	6.6	12.2	94	سانت فنسنت وجزر غرينادين
87	91	99	35.7	73	84	96	22	17	13.2	12.1	96	جامايكا
94	96	100	32.9	8	..	12.1	96	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
90	100	99	38.5	22	5	92	..	13	13.7	13.3	98	باراغواي
78 ^ف	97 ^ف	100	93	100	66	13	38	10.8	12.0	98	دومينيكا
84	95	91	12.1	98	13	31	12.3	12.4	98	سورينام
95	94	91	43.3	90	20	23	8.4	13.2	98	فيجي
97	99	100	8.6	409	408	380	91	67	100	21	14	23.4	14.6	102	الأردن
88	98	98	27.1	73	20	13	11.3	12.5	103	بلير
99	99	100	19.3	100	100	90	10	43 ^{هـ}	10.4	12.7	104	ملديف
93	100	98	53.3	92	22	26	5.2	13.2	105	تونغا
77	94	90	33.8	100	29	10	12.8	12.5	106	الفلبين
76	89	100	34.3	428	416	420	87	85	99	18	58	32.0	13.6	107	جمهورية مولدوفا

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 7.1 نوعية المعيشة			الهدف 4.1			الهدف 4.0 نوعية التعليم				نوعية الصحة		
	الهدف 6.2 السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل	الهدف 6.1 السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل	السكان الذين يحصلون على الكهرباء	مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة			شبكة المدارس الموصولة بالإنترنت		المعلمون في التعليم الابتدائي	نسبة التلاميذ المعلمين في التعليم الابتدائي	أسرة المستشفيات	الأطباء	التدهور الصحي المتوقع
				العلوم ^أ	القراءة ^ب	الرياضيات ^ج	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي					
	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	2015	2015	2015	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2013-2018 ^د	2010-2015 ^د	2010-2018 ^د	2017
108	100	98	100	90	91	99	21	40	23.7	12.4
108	99	99	100	74	22.2	12.0
110	100	99	70	37	21.6	14.8
111	73	89	96	403	397	386	51	16	12	3.8	12.3
111	98	97	96	23	14	3.4	13.2
113	76	93	67	30	..	9.1	13.9
114	61	93	75	58	19	11	16.1	12.5
115	47	86	49	63	3.6	14.2
116	94	99	100	49	48	74	24	16	7.9	13.9
تنمية بشرية متوسطة													
117	83	88	92	26	27	4.6	12.6
118	84	95	100	54.5	487	495	100	20	26	8.2	11.7
119	100	22.9	72	57	100	25	15.2
120	94	97	100	25.9	14	8.2	16.0
121	89	87	100	48.8	89	79	100	28	11	7.3	14.6
122	97	87	100	33.9	44	41	95	25	45	18.8	12.8
123	86	96	89	56.8	70	..	16	8.0	12.7
124	87	97	100	36.1	40	36	95	28	13	15.7	12.2
125	97	81	99	45.2	100	22	48	17.0	12.8
126	65	94	89	34.5	44	9	..	20	6	3.6	12.3
126	74	87	90	28.8	100	10	93	21	21	7.7	13.1
126	74	82	68	39.4	75	..	9	10.1	12.7
129	60	93	89	76.7	70	35	7	7.8	13.9
130	35	83	29	24.8	96	..	27 ^{هـ}	3.7 ^{هـ}	14.1
131	54	78	72	71.2	59	7.2	13.6
132	48	72	100	73	25	19	2.0	13.5
132	81	95	72	40.5	16	..	26	7	3.1	12.3
134	69	97	97	71.3	46	100	35	17	3.7	13.4
135	48	97	81	55.5	82	4	50	30	8	5.3	13.7
135	88	79	77	20	32 ^{هـ}	1.9 ^{هـ}	13.4
137	43	84	45	46.9	27	31	29	3.2	12.9
138	58	69	67	32.9	69	16	70	27	21	0.8	14.2
138	20	73	24	76.9	80	1.2	13.7
140	74	82	91	80.0	97	22	15	5.0	12.0
141	34	91	53	70.8	27	17 ^{هـ}	1.7	13.0
142	18	81	65	68.9	20	8	60	27	9	1.8	13.0
143	26	60	14	77.8	6	99	42	20	0.9	12.8
144	66	85	6	55.8	37	23	21	4.0	13.9
145	64	82	60	59.5	5	0	98	23	9	8.6	12.6
146	59	79	86	50.8	100	42	8	1.7	13.2
147	29	59	58	53.5	97 ^{هـ}	31	14	2.0	12.6
147	62	89	95	79.4	97	21	3	6.5	13.8
149	50	56	0	67.1	17	3	47	50	..	2.1	14.3
150	36	64	19	65.6	86	36	17	0.8	13.2
150	39	60	21	73.8	23	..	81	45	13	0.9	13.4
152	60	91	54	59.3	82	45	6	9.8	13.2
153	34	68	60	80.3	14	..	74	26	14	2.0	12.9
تنمية بشرية منخفضة													
154	91	97	78	34.4	15	12.2	14.3
155	13	41	50	78.3	36	..	0.5	13.2
156	36	80	74	64.6	11	8	55	19	22	1.7	12.5
157	67	58	24	68.7	33	25	93	58	16 ^{هـ}	1.3	12.9
158	39	71	23	78.4	66	3.8	14.3
159	18	49	11	75.2	80	43	5	0.9	13.2
159	30	57	17	82.7	99	47	7	0.4	12.7
161	48	71	0	52.8	85	36	..	1.8	13.6
162	11	54	0	85.3	15	41	2	1.8	12.8
163	16	66	17	88.0	68	44	5	1.6	13.6

الهدف 6.2		الهدف 6.1		الهدف 7.1		الهدف 4.1			الهدف 4.a		الهدف 4.c		نوعية الصحة				
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل		السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل		نوعية المعيشة		مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة			شبكة المدارس المتصلة بالإنترنت		المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي		نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي		التدهور الصحي المتوقع		
(بالنسبة المئوية)		(بالنسبة المئوية)		العاملون المعرضون للمخاطر		العلوم ^أ	القراءة ^ب	الرياضيات ^ج	(بالنسبة المئوية)		(النسبة المئوية)	(عدد التلاميذ لكل معلم)	(لكل 10,000 من السكان)		(النسبة المئوية)		
2017	2017	2017	2018	2015	2015	2015	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2010-2018 ^د	2013-2018 ^د	2010-2015 ^د	2010-2018 ^د	2017	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		
43	69	20	54.7	87	33	..	0.7	13.9	164	ليسوتو		
32	73	37	72.4	100	42	..	2.3	13.3	165	كوت ديفوار		
51	81	35	65.1	83	17	75	33	3 ^{هـ}	0.7	13.5	166	السنتال		
16	65	19	77.4	73	40	7	0.5	13.2	167	توغو		
37	60	43	40.0	8	4.1	14.7	168	السودان		
35	65	3	85.0	7	2.3	13.3	169	هايتي		
43	67	97	89.4	44	5	2.8	16.4	أفغانستان		
64	76	26	47.3	100	29	14	2.2	11.9	171	جيبوتي		
26	69	4	59.5	91	70	13	0.2	13.0	172	ملاوي		
7	41	31	86.0	85 ^{هـ}	..	3	1.0	13.0	173	إثيوبيا		
39	78	21	72.3	100	36	11	1.1	13.7	174	غامبيا		
23	62	9	89.9	75	47	3	0.8	13.0	174	غينيا		
17	73	7	77.7	5	..	47	27	8	0.4	15.7	176	ليبيريا		
59	63	69	45.4	27	7	3.1	16.6	177	اليمن		
21	67	9	78.4	39	..	10 ^{هـ}	2.0	13.3	178	غينيا - بيساو		
20	43	0	79.7	95	33	..	0.9	14.4	179	جمهورية الكونغو الديمقراطية		
29	56	2	83.1	97	52	7	0.7	13.2	180	موزامبيق		
16	61	5	86.3	3	0	54	39	..	0.3	13.7	181	سيراليون		
12 ^{هـ}	52 ^{هـ}	30	78.2	41	39	7	..	13.1	182	إريتريا		
19	48	10	86.4	3	..	86	41	4	0.6	13.5	182	بوركينا فاسو		
39	78	12	89.6	52	38	1	1.4	14.2	184	مالي		
46	61	2	94.7	1	..	100	50	8	0.5	12.5	185	بوروندي		
11	41	21	87.3	44	47	14.5	186	جنوب السودان		
8	39	2	93.1	65	57	..	0.5	14.2	187	تشاد		
25 ^{هـ}	46 ^{هـ}	15	93.6	83	10	0.6	13.5	188	جمهورية أفريقيا الوسطى		
14	50	11	89.0	66	36	3	0.5	13.0	189	النيجر		
الأراضي أو البلدان الأخرى																	
84	99	100	77	17	..	9.2	توفالو		
83	95	52	65.9	20	132	36.7	11.8	..	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		
100	100	100	38	61.5	سان مارينو		
38	52	9	77.7	9	0.2	12.5	..	الصومال		
100	100	100	100	100	..	10	138	65.6	موناكو		
66	99	100	40	50	12.4	ناورو		
مجموعات دليل التنمية البشرية																	
98	99	100	10.3	—	—	—	—	—	..	14	55	30.4	14.0	..	تنمية بشرية مرتفعة جداً		
85	94	98	40.2	—	—	—	—	—	..	19	32	16.5	12.3	..	تنمية بشرية مرتفعة		
60	90	82	68.6	—	—	—	—	—	75	33	9	7.3	13.6	..	تنمية بشرية متوسطة		
29	59	24	79.1	—	—	—	—	—	80	41	..	2.1	13.9	..	تنمية بشرية منخفضة		
69	88	77	53.3	—	—	—	—	—	..	25	21	11.5	13.0	..	البلدان النامية		
المناطق																	
87	97	92	32.7	—	—	—	—	—	..	21	20	21.6	12.7	..	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
97	96	100	28.4	—	—	—	—	—	..	18	51	24.9	13.4	..	أوروبا وآسيا الوسطى		
60	93	86	71.6	—	—	—	—	—	72	35	8	7.8	13.9	..	جنوب آسيا		
30	61	22	74.9	—	—	—	—	—	80	39	..	2.1	13.6	..	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى		
83	89	82	24.5	—	—	—	—	—	..	21	15	11.1	14.5	..	الدول العربية		
83	92	96	45.0	—	—	—	—	—	..	18	35	14.8	11.9	..	شرق آسيا والمحيط الهادئ		
34	64	38	73.7	—	—	—	—	—	76	37	7	2.5	13.6	..	أقل البلدان نمواً		
67	82	60	40.1	—	—	—	—	—	94	18	25	22.2	12.6	..	الدول الجزرية الصغيرة النامية		
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية																	
99	99	100	11.8	—	—	—	—	—	..	15	50	28.9	14.0	..	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
73	90	79	45.1	—	—	—	—	—	..	23	28	14.9	13.2	..	العالم		

ملاحظات

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول، وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

- a تقديرات نمذجة لمنظمة العمل الدولية.
- b يبلغ متوسط النقاط المحققة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 490.
- c يبلغ متوسط النقاط المحققة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 493.
- d آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.
- e بيانات عام بين عامي 2007 و2009.
- f بيانات عام 2015.
- g تغطي البيانات المنطقة القضائية المستقلة لمدينة بوينس آيرس.
- h بيانات عام 2016.

i بيانات عام 2013.

j تغطي البيانات مقاطعات بيجين، وجيانغسو، وغواندونغ، وشنغهاي.

تعريف

التدهور الصحي المتوقع: الفارق النسبي بين العمر المتوقع والعمر المتوقع بصحة جيدة، ويُحسب بالنسبة المئوية من العمر المتوقع عند الولادة.

الأطباء: عدد أطباء الصحة العامة والمتخصصين لكل 10,000 من السكان.

أسرة المستشفيات: عدد أسرة المستشفيات المتاحة لكل 10,000 من السكان.

نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي: متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الابتدائي.

المعلمون المدربين في التعليم الابتدائي: نسبة مهلمي المدارس في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب النظامي على التعليم في المرحلة الابتدائية (قبل بدء التعليم أو أثناءه).

المدارس الموصولة بشبكة الإنترنت: نسبة المدارس في المرحلة المحددة الموصولة بشبكة الإنترنت لأغراض التعليم.

مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة: مجموع النقاط المحققة في اختبار المهارات والمعرفة في الرياضيات والقراءة والعلوم لدى التلاميذ في سن 15 سنة.

العاملون المعرضون للمخاطر: نسبة العاملين في الأسرة بدون أجر أو لحسابهم الخاص.

سكان الأرياف الذين يحصلون على الكهرباء: السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على الكهرباء، بالنسبة المئوية من مجموع سكان الأرياف. ويشمل ذلك الكهرباء المتوفرة تجارياً (من ضمن الشبكة وخارجها) والكهرباء المولدة ذاتياً، وتستثنى التوصيلات غير المرخصة.

السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، وهم السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب، على ألا يتجاوز وقت جمعها أكثر من 30 دقيقة لرحلة ذهاباً وإياباً. ويشمل هذا المؤشر السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية والسكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة. وتشمل المصادر المحسنة لمياه الشرب المياه المنقولة بالأنابيب، والآبار المسبورة، والآبار المحفورة المحمية، والينابيع المحمية، والمياه المعبأة أو المنقولة.

السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف

الصحي الأساسية على الأقل، وهي المرافق المحسنة للصرف الصحي غير المشتركة مع أسر معيشية أخرى. ويشمل هذا المؤشر السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية والسكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة مأمونة. وتشمل المرافق المحسنة للصرف الصحي مراحيض الشطف/الدلق الموصولة بشبكات الصرف الصحي أو بخزان للصرف الصحي أو بحفرة؛ والحفرة المبلطة (بما في ذلك الحفرة المبلطة ذات التهوية)؛ والمراحيض السمادية.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات حول العمر المتوقع عند الولادة والعمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة من IHME 2018.

الأعمدة 2 و3 و13 و14: WHO 2019.

العمودان 3 و12: World Bank 2019a.

الأعمدة 4 إلى 7: UNESCO Institute for Statistics 2019.

الأعمدة 8 إلى 10: OECD 2017.

العمود 11: ILO 2019.

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 1.3 السن المتقدمة	الهدف 5.4	الهدف 5.5	الهدف 8.3 البلوغ	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 8.5	الهدف 4.1	الهدف 4.1 الطفولة والشباب	الهدف 4.2	نسبة الذكور إلى الإناث ^أ عند الولادة ^ب	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		
المستون الحاصلون على مماثلات التقاعد	الوقت المستغرق في العمل المنزلي وأعمال الرعاية بدون أجر	المقاعد في التقاعد النائية	حصة العمالات في القطاعات غير الزراعية	مجموع معدل البطالة	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	معدل بطالة الشباب	النسبة الإجمالية للاتحاق بالتعليم (نسبة الإناث إلى الذكور)			نسبة الذكور إلى الإناث ^أ عند الولادة ^ب			
النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر													
(بالنسبة المئوية من مجموع التوقيت المتاح في القطاعات غير الزراعية)													
(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(بالنسبة المئوية من الساعات الاربع والعشرين في اليوم)	(النسبة المئوية التي تشملها النساء)	(بالنسبة المئوية من مجموع التوقيت المتاح في القطاعات غير الزراعية)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	الثانوي	الابتدائي	ما قبل الابتدائي	(نسبة الذكور إلى الإناث)		
2013-2017 ^ج	2008-2018 ^د	2008-2018 ^د	2018	2018	2018	2010-2018 ^{هـ}	2018	2013-2018 ^و	2013-2018 ^و	2013-2018 ^و	2015-2020 ^ز		
1.00	2.3	18.4	16.1	49.4	0.94	1.01	1.09	0.99	1.01	0.98	1.06	الاتحاد الروسي	49
..	2.0 ^د	19.2 ^د	33.1	52.4	0.56	0.94	0.66	0.98	1.00	0.96	1.06	بيلاروس	50
..	3.0 ^د	17.9 ^د	22.1	48.6	1.33	0.99	1.13	1.01	1.02	1.02	1.07	كازاخستان	50
1.00	2.0 ^{هـ}	18.5 ^{هـ}	23.8	47.9	0.84	0.98	0.84	0.97	0.99	0.99	1.06	بلغاريا	52
..	23.5	44.1	1.05	0.90	0.84	1.00	0.99	0.98	1.07	الجيل الأسود	52
1.00	2.0 ^د	19.0 ^د	18.7	44.1	0.77	0.94	0.99	0.99	0.99	1.00	1.06	رومانيا	52
..	13.8	1.00	..	1.05	0.96	1.09	..	بالاو	55
..	27.5	50.0	1.10	1.03	1.12	1.04	0.98	1.04	1.04	بربادوس	56
1.04	2.4	19.9	22.3	46.9	1.49	1.07	1.43	..	0.98	1.02	1.05	أوروغواي	57
..	3.1	31.8	5.11	1.15	4.18	1.08	1.00	1.00	1.05	الكويت	57
..	5.2	19.2	17.4	28.3	1.42	0.67	1.39	0.98	0.99	0.95	1.05	تركيا	59
..	21.8	47.1	1.28	0.97	1.59	1.06	1.05	1.07	1.06	جزر البهاما	60
..	15.8	39.9	1.23	0.98	1.13	1.05	1.01	1.04	1.06	ماليزيا	61
..	21.2	1.07	1.01	1.03	1.06	سيشيل	62
تنمية بشرية مرتفعة													
..	30.1	43.2	1.11	1.05	1.05	1.04	ترينيداد وتوباغو	63
..	2.2	19.2	34.4	45.2	1.14	0.92	1.17	1.01	1.00	1.00	1.07	صربيا	63
0.10	4.0	21.0	5.9	16.5	1.99	0.93	1.85	1.02	1.03	1.00	1.05	إيران (جمهورية - الإسلامية)	65
..	11.6	38.5	2.10	0.96	1.55	1.07	1.02	1.00	1.04	موريشوس	66
..	2.4	17.7	18.3	41.9	1.59	1.09	1.61	1.03	0.98	1.03	1.05	بنما	67
..	2.6 ^ف	21.3 ^ف	45.6	40.7	1.51	1.03	1.47	1.05	1.01	1.00	1.05	كوستاريكا	68
..	6.3 ^د	21.7 ^د	27.9	39.4	0.90	1.01	0.82	0.94	0.97	0.99	1.09	ألبانيا	69
0.92	16.0	44.3	0.83	0.99	1.20	1.02	1.01	..	1.07	جورجيا	70
..	5.8	32.5	2.33	0.99	1.76	1.05	0.99	0.97	1.04	سرني لانا	71
..	53.2	42.3	1.19	0.98	0.92	1.03	0.95	1.00	1.06	كوبا	72
..	13.3	سانت كيتس ونيفس	73
0.95	31.4	0.96	0.97	1.09	1.03	أنتيغوا وبربودا	74
..	19.3	37.4	1.26	0.81	1.17	1.07	اليوسنة والهرسك	75
0.84	3.0 ^ف	28.1 ^ف	48.4	40.1	1.03	0.96	1.09	1.09	1.01	1.02	1.05	المكسيك	76
..	3.2 ^د	11.8 ^د	5.3	47.5	1.17	0.89	1.68	0.96	1.00	0.99	1.06	تايلند	77
..	39.3	1.05	0.95	1.06	1.05	غرينادا	78
..	4.3	13.3	15.0	44.9	1.30	1.06	1.26	1.05	0.97	1.05	1.05	البرازيل	79
0.99	3.7 ^د	16.3 ^د	19.0	46.1	1.66	1.04	1.63	1.06	0.97	..	1.05	كولومبيا	79
1.17	5.0	21.7	18.1	43.6	1.02	0.99	1.50	1.05	1.00	1.10	1.11	أرمينيا	81
..	2.6 ^ف	22.7 ^ف	27.7	46.4	1.42	0.84	1.31	1.00	1.00	1.01	1.05	بيرو	82
..	5.8 ^ف	21.7 ^ف	21.3	17.2	2.11	1.00	1.73	..	0.95	..	1.05	الجزائر	82
..	2.8 ^د	15.4 ^د	38.3	39.8	0.91	0.72	1.00	0.98	1.00	0.99	1.06	مقدونيا الشمالية	82
..	4.4	19.8	38.0	42.5	1.56	1.00	1.64	1.03	1.01	1.05	1.05	إكوادور	85
..	2.6	15.3	24.9	45.4	0.78	0.91	0.81	1.02	1.01	1.01	1.13	الصين	85
1.51	2.9	25.4	16.8	44.0	1.39	0.96	1.27	..	1.02	1.00	1.13	أذربيجان	87
..	12.3	49.3	0.77	0.99	0.88	0.98	1.02	0.97	1.06	أوكرانيا	88
..	4.4	16.7	24.3	42.8	1.95	1.08	2.07	1.08	0.93	1.02	1.05	الجمهورية الدومينيكية	89
..	20.7	48.6	1.26	1.17	1.23	1.01	..	1.08	1.03	سانت لوسيا	89
..	31.3	25.3	1.75	0.78	1.12	1.11	0.97	1.00	1.06	تونس	91
..	2.8 ^ف	17.6 ^ف	17.1	47.3	0.88	1.06	1.42	..	0.98	1.00	1.03	منغوليا	92
..	4.7	22.8	1.98	0.98	1.34	0.99	0.92	0.96	1.05	لبنان	93
..	9.5	47.7	1.45	0.99	1.44	..	0.97	1.04	1.03	بوتسوانا	94
..	13.0	47.5	0.82	..	1.04	0.96	0.98	1.05	1.03	سانت فنسنت وجزر غرينادين	94
..	19.0	48.1	1.73	1.12	1.47	1.06	..	1.01	1.05	جامايكا	96
0.72	22.2	41.2	1.13	1.08	1.44	1.08	0.97	1.01	1.05	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	96
0.80	3.4	14.5	16.0	41.9	1.45	0.98	1.46	1.01	1.05	باراغواي	98
..	25.0	0.99	0.97	1.03	..	دومينيكا	98
..	25.5	37.6	2.54	1.02	2.37	1.32	1.00	1.01	1.08	سورينام	98
..	2.9	15.2	19.6	33.2	1.47	1.12	1.92	..	0.99	..	1.06	فيجي	98
..	15.4	16.5	1.73	0.96	1.64	1.03	1.05	الأردن	102
..	11.1	42.9	2.83	1.01	2.83	1.05	0.95	1.05	1.03	بليز	103

الهدف 4.2	الهدف 4.1	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 8.5	الهدف 8.3	الهدف 5.5	الهدف 5.4	الهدف 1.3	
النسبة الإجمالية للاتحاق بالتعليم			السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل			حصة العمالات في القطاعات غير الزراعية		الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر	المستون الحاصلون على معاشات التقاعد
(نسبة الإناث إلى الذكور)								النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر	السنة المتقدمة
نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة*	النسبة الإجمالية للاتحاق بالتعليم		معدل بطالة الشباب	مجموع معدل البطالة	حصة العمالات في القطاعات غير الزراعية	المقاعد في المجالس التيائية	الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر	المستون الحاصلون على معاشات التقاعد	
(نسبة الإناث إلى الذكور)	التانوي	الابتدائي	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(النسبة المئوية من الساعات التي تشغلها النساء)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	
2015-2020 ^b	2013-2018 ^a	2013-2018 ^a	2018	2010-2018 ^c	2018	2018	2008-2018 ^e	2008-2018 ^e	
104	1.07	1.00	0.63	0.91	0.92	5.9	
105	1.05	0.97	4.50	1.01	5.00	7.4	
106	1.06	0.97	1.19	1.04	1.04	29.1	
107	1.06	0.99	0.94	0.98	0.79	22.8	1.8 ^d	19.5 ^d	
108	1.06	0.98	1.04	1.00	0.93	16.4	
108	1.05	0.98	0.55	..	0.42	24.8	
110	1.06	..	1.57	1.54	1.65	16.0	
111	1.05	0.96	1.03	0.84	0.93	19.8	
111	1.08	1.13	1.61	1.11	1.34	10.0	
113	1.03	1.00	1.22	0.96	1.17	41.8 ^h	2.4 ^d	15.6 ^d	
114	1.05	0.98	1.52	0.81	1.48	51.8	
115	1.03	..	1.35	1.32	2.01	17.4 ⁱ	
116	1.06	0.99	1.53	0.83	2.96	14.9	9.2 ^d	22.4 ^d	
تنمية بشرية متوسطة									
117	..	0.93	1.10	0.99	..	9.1	
118	1.12	0.98	1.01	0.85	0.90	26.7	
119	1.05	1.00	1.77	0.97	2.06	14.7	6.0 ^d	17.8 ^d	
120	1.07	..	1.97	0.70	1.71	25.2	
121	1.06	0.83	1.03	0.81	1.21	18.4	7.0	20.8	
122	1.06	1.01	1.62	1.00	1.48	19.2	1.8 ^f	16.8 ^f	
123	1.05	..	1.65	1.28	1.54	31.9	
124	1.05	1.01	0.99	0.86	0.76	31.0	2.9	22.7	
125	1.07	0.86	0.90	1.14	0.84	20.0	
126	1.05	1.02	1.82	1.03	1.68	12.7	0.50	7.5	
126	1.03	1.02	1.10	0.92	1.08	20.8 ^j	
126	1.05	..	1.99	1.04	1.36	45.7	
129	1.10	0.93	1.32	0.61	1.57	11.7	
130	1.01	1.05	1.32	0.97	1.14	39.7	
131	1.05	1.02	2.03	..	1.50	33.8	1.13	..	
132	1.06	6.5	
132	1.05	1.01	2.05	1.05	1.56	21.1	4.0	17.3	
134	1.04	1.06	1.48	0.43	1.76	15.3	2.5	15.0	
135	1.05	1.04	1.57	0.92	1.97	20.3	
135	1.06	0.92	0.0	
137	1.03	1.09	1.15	0.69	2.40	14.5	
138	1.03	..	0.98	0.93	1.15	12.1	
138	1.03	..	0.93	0.91	1.14	14.0	
140	1.05	1.03	0.94	0.76	0.86	27.5	4.2 ^d	10.4 ^d	
141	1.07	0.97	1.10	..	1.24	0.0	
142	1.05	1.02	0.97	0.78	1.00	12.7	4.1 ^d	14.4 ^d	
143	1.03	1.07	0.99	0.75	0.92	18.0	0.22	..	
144	1.03	1.02	1.08	..	1.11	18.0	
145	1.03	1.01	1.58	1.29	1.75	10.2	
146	1.05	1.04	0.86	0.54	0.75	19.3	0.15	..	
147	1.03	0.98	0.99	0.80	0.98	23.3	
147	1.07	0.94	0.62	0.66	0.73	33.5	
149	1.03	0.88	0.99	0.61	1.10	30.5	
150	1.02	0.98	1.23	0.84	1.23	34.3	
150	1.03	1.02	1.19	0.80	1.34	29.3	3.1 ^d	14.6 ^d	
152	1.09	0.87	1.57	0.57	2.04	20.0	
153	1.07	1.02	0.93	..	0.80	2.0	
تنمية بشرية منخفضة									
154	1.05	0.96	1.00	0.86	3.43	13.2	
155	1.08	0.99	0.58	0.66	0.38	0.0	
156	1.05	1.03	0.79	..	1.17	6.1	
157	1.02	1.03	1.12	0.72	1.67	55.7	

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 1.3 السن المتقدمه	الهدف 5.4	الهدف 5.5	الهدف 8.3 البلوغ	الهدف 8.5	الهدف 4.6	الهدف 8.5	الهدف 4.1	الهدف 4.1 الطفولة والشباب	الهدف 4.2	نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة ^٥		
المستون الحاصلون على معاشات التقاعد	الوقت المستغرق في الرعاية بدون أجر	المقاعد في المجالس النيابية	حصة العاملين في القطاعات غير الزراعية	مجموع معدل البطالة	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	معدل بطالة الشباب	النسبة الإجمالية للاتحاق بالتعليم (نسبة الإناث إلى الذكور)			نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة ^٥		
النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر												
(بالنسبة المئوية من مجموع القوى العاملية في القطاعات غير الزراعية)												
(نسبة الإناث إلى الذكور) 2013-2017 ^٦	(نسبة الإناث إلى الذكور) 2008-2018 ^٦	(بالنسبة المئوية من الساعات الاربع والعشرين في اليوم) 2008-2018 ^٦	(النسبة المئوية التي تشملها النساء) 2018	(نسبة الإناث إلى الذكور) 2018	(نسبة الإناث إلى الذكور) 2010-2018 ^٦	(نسبة الإناث إلى الذكور) 2018	الانتمائي 2013-2018 ^٦	الابتدائي 2013-2018 ^٦	ما قبل الابتدائي 2013-2018 ^٦	(نسبة الذكور إلى الإناث) 2015-2020 ^٥		
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية												
..	5.8	52.6	1.12	..	0.97	0.90	0.94	..	1.06	158 نيجيريا
..	34.3	39.2	1.50	0.79	1.41	..	1.03	1.04	1.03	159 أوغندا
..	3.9 ^ك	16.5 ^ك	37.2	44.3	1.60	0.70	1.41	1.01	1.02	1.01	1.03	159 جمهورية تنزانيا المتحدة
..	20.3	31.2	1.42	0.51	1.19	0.96	1.06	1.26	1.05	161 موريتانيا
..	19.6	53.7	1.20	..	1.25	1.01	1.00	1.09	1.03	162 مدغشقر
..	7.2	55.6	1.10	0.54	1.10	0.76	0.94	1.04	1.04	163 بنن
..	22.7	56.2	1.30	1.31	1.38	1.36	0.97	1.05	1.03	164 ليسوتو
..	9.2 ^ل	47.3	1.55	0.52	1.57	0.75	0.91	1.01	1.03	165 كوت ديفوار
..	41.8	41.8	1.24	0.52	1.28	1.09	1.16	1.12	1.04	166 السنغال
..	17.6	53.6	0.70	0.51	0.61	0.73	0.95	1.04	1.02	167 توغو
..	31.0	16.8	2.52	0.78	2.16	1.02	0.94	1.02	1.04	168 السودان
..	2.7	60.6	1.49	0.67	1.59	1.05	169 هايتي
..	27.4 ^ل	25.5	2.18	0.36	1.76	0.57	0.69	..	1.06	170 أفغانستان
..	26.2	41.3	1.15	..	1.08	0.84	0.88	0.94	1.04	171 جيبوتي
..	16.7	39.5	1.42	0.68	1.18	0.94	1.04	1.01	1.03	172 ملاوي
..	2.9 ^د	19.3 ^د	37.3	55.6	1.85	0.52	1.80	0.96	0.91	0.95	1.04	173 إثيوبيا
..	10.3	38.7	1.88	0.71	1.92	..	1.09	1.07	1.03	174 غامبيا
..	21.9	44.4	0.59	..	0.64	0.66	0.82	..	1.02	174 غينيا
..	2.4	6.3	11.7	48.7	1.05	0.47	1.57	0.78	0.92	1.01	1.05	176 ليبيا
..	0.5	4.4	1.94	0.56	1.37	0.73	0.87	0.90	1.05	177 اليمن
..	13.7	44.4	1.08	..	1.03	1.03	178 غينيا - بيساو
..	8.2	36.1	0.66	0.56	0.60	0.64	0.99	1.07	1.03	179 جمهورية الكونغو الديمقراطية
..	39.6	33.2	1.06	0.51	0.89	0.91	0.93	..	1.02	180 موزامبيق
..	12.3	53.1	0.69	0.60	0.42	0.95	1.01	1.10	1.02	181 سيراليون
..	22.0	41.6	1.11	..	1.09	0.90	0.86	0.98	1.05	182 إريتريا
0.13	11.0	48.5	2.32	0.50	2.31	0.97	0.98	0.99	1.05	182 بوركينا فاسو
0.11	8.8	45.2	1.38	0.45	1.19	0.81	0.89	1.07	1.05	184 مالي
..	38.8	24.1	0.55	0.68	0.43	1.02	1.00	1.02	1.03	185 بوروندي
..	26.6	36.7	1.21	..	0.87	0.54	0.71	0.95	1.04	186 جنوب السودان
..	15.3	39.9	1.37	0.17	1.14	0.46	0.78	0.93	1.03	187 تشاد
..	8.6	41.9	1.20	0.43	1.12	0.66	0.76	1.03	1.03	188 جمهورية أفريقيا الوسطى
..	17.0	51.4	0.50	0.48	0.17	0.73	0.87	1.06	1.05	189 النيجر
الأراضي أو البلدان الأخرى												
..	6.7	1.25	0.97	1.04 توفالو
..	16.3	41.9	0.83	..	0.80	1.01	1.00	..	1.05	.. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
..	26.7 سان مارينو
..	24.3	17.5	1.13	..	1.12	1.03	.. الصومال
..	33.3 موناكو
..	10.5	1.03	1.03	1.05 ناورو
مجموعات دليل التنمية البشرية												
0.93	—	—	27.2	44.3	1.15	0.98	1.08	0.99	1.00	0.99	1.05	تنمية بشرية مرتفعة جداً
..	—	—	24.4	42.8	1.15	0.92	1.17	1.03	0.99	0.99	1.08	تنمية بشرية مرتفعة
..	—	—	20.8	22.8	1.51	0.67	1.32	1.00	1.08	0.96	1.08	تنمية بشرية متوسطة
..	—	—	21.3	43.5	1.46	0.59	1.20	0.84	0.94	1.01	1.04	تنمية بشرية منخفضة
..	—	—	22.4	36.8	1.30	0.84	1.24	0.99	1.01	0.98	1.07	البلدان النامية
المناطق												
..	—	—	31.0	43.6	1.31	1.01	1.33	1.05	0.99	1.02	1.05	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
..	—	—	21.2	40.0	1.09	0.91	1.17	0.98	1.00	0.98	1.06	أوروبا وآسيا الوسطى
..	—	—	17.1	17.0	1.74	0.66	1.41	1.00	1.09	0.94	1.09	جنوب آسيا
..	—	—	23.5	46.9	1.16	0.72	1.06	0.88	0.96	1.00	1.04	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
..	—	—	18.3	16.3	2.46	0.84	1.67	0.93	0.96	0.98	1.05	الدول العربية
..	—	—	20.3	44.8	0.81	0.90	0.90	1.02	0.99	0.99	1.10	شرق آسيا والمحيط الهادئ
..	—	—	22.5	36.6	1.52	0.72	1.32	0.92	0.96	1.00	1.04	أقل البلدان نمواً
..	—	—	24.6	44.1	1.48	0.96	1.55	1.00	0.95	..	1.06	الدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية												
0.91	—	—	30.1	44.7	1.08	0.97	0.98	1.01	1.00	0.99	1.05	والنميمة
..	—	—	24.1	39.2	1.24	0.88	1.20	0.99	1.01	0.98	1.07	العالم

ملاحظات

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجموع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجموع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها، ويستثنى مؤشر نسبة الذكور إلى الإناث من طريقة التصنيف هذه، وتوزع البلدان ضمن هذا المؤشر في مجموعتين هما المجموعة الطبيعية تتراوح فيها النسبة بين 1.04 و1.07 (ضماً)، ويُستخدم لها اللون الداكن، ومجموعة البلدان التي فيها انحياز لأحد الجنسين (سائر البلدان)، ويُستخدم لها اللون الفاتح. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

- a** من المعروف عامة والمثبت بالتجربة أن النسبة الطبيعية للذكور إلى الإناث عند الولادة هي 1.05 من الذكور لكل أنثى.
- b** البيانات هي متوسطات للتقديرات الزمنية للفترة 2015-2020.
- c** آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.
- d** تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 10 سنوات وأكثر.
- e** تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 20-74 سنة.
- f** تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 12 سنة وأكثر.
- g** تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 6 سنوات وأكثر.
- h** لا يشمل الرقم المندوبين المتناوبين المعيّنين حسب الاقتضاء والبالغ عددهم 36 مندوباً.

- i** بيانات عام 2017.
- j** بيانات عام 2013.
- k** تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 5 سنوات وأكثر.
- l** بيانات عام 2015.

تعريف

نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة: نسبة الولادات من الذكور إلى الولادات من الإناث.

النسبة الإجمالية للاتحاق بالتعليم، نسبة الإناث إلى الذكور: مجموع الالتحاق بمرحلة معينة من التعليم (ما قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي) بصرف النظر عن العمر، ويُحسب بالنسبة المئوية لمجموع الإناث إلى مجموع الذكور في سن الالتحاق بهذه المرحلة.

معدل بطاقة الشباب، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة ولا يزالون عملاً لقاء أجر ولا يعملن لحسابهن، ولكنهن جاهزات للعمل، ويحاولن إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهن الخاص، إلى نسبة الذكور من القوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ولا يزالون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهن، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهم الخاص.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من السكان من الفئة

العمرية 25 سنة وأكثر اللواتي بلغن مستوى من التعليم الثانوي (ولو لم يتممه)، إلى نسبة الذكور من السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر من المستوى التعليمي نفسه.

مجموع معدل البطالة، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ولا يزالون عملاً لقاء أجر ولا يعملن لحسابهن، ولكنهن جاهزات للعمل، ويحاولن إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهن الخاص إلى نسبة الذكور من مجموع القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ولا يزالون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهم الخاص.

حصة العمالات في القطاعات غير الزراعية: حصة النساء من العمل في القطاعات غير الزراعية، أي التي تشمل الأنشطة الصناعية والخدمات.

المقاعد في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجالس النيابية. وفي البلدان التي تعتمد نظاماً تشريعياً من مجلسين، تُحسب حصة المقاعد بالاستناد إلى عدد المقاعد في المجلسين.

الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر: متوسط عدد الساعات المستغرقة يومياً في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر، ويُحسب بالنسبة المئوية من الساعات الأربع والعشرين في اليوم. ويُقصد بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر أنشطة تقديم الخدمات لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي من قبل أفراد الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة الذين يعيشون في مسكن آخر.

المسنون الحاصلون على معاشات التقاعد، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة المسنات اللواتي بلغن سن التقاعد القانونية، ويحصلن على معاش تقاعد الشيخوخة (في النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين) إلى نسبة المسنين الرجال الذين بلغوا سن التقاعد القانونية، ويحصلون على معاش تقاعد الشيخوخة (في النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين).

مصادر البيانات

العمود 1: UNDESA 2019b.

الأعمدة 2 إلى 4: UNESCO Institute for Statistics 2019. العمودان 5 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى ILO 2019.

العمود 6: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Barro and Lee 2018. UNESCO Institute for Statistics 2019.

العمود 8: ILO 2019.

العمود 9: IPU 2019.

العمود 10: United Nations Statistics Division 2019a.

العمودان 11 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى United Nations Statistics Division 2019a.

الهدف 1.3	الهدف 5.5 التمكين الاجتماعي والاقتصادي				الهدف 5.2 العنف ضد الفتيات والنساء		الهدف 5.3 زواج الأطفال	الهدف 5.6 الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الهدف 3.1	الهدف 3.7	الهدف 5.6 و	الهدف 3.1	
	النساء اللواتي لديهن حساب مالي أو لحدى جهة تقديم خدمات مالية متقنة	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة العاملات في الإدارة العليا والمتوسطة	حصة المتخربات في العلوم، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	النساء اللواتي تعرضن في أي وقت مضى للعنف*	على يد شريك حميم							على يد شريك غير حميم
(بالأيام)	(بالنسبة من السكان الإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية)	(بالنسبة المتوية)	(بالنسبة المتوية)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)
2017	2017	2010-2018 ^a	2008-2018 ^b	2008-2018 ^b	2005-2019 ^b	2005-2019 ^b	2004-2018 ^b	2003-2018 ^b	2008-2018 ^b	2008-2018 ^b	2013-2018 ^b	2007-2017 ^b	
208	82.7	26.1	37.9	16.0	3.0	13.0	99.9	..	
50	63.5 ^e	..	52.8	39.8	4	17.8	29.7	99.1	98.6	
90	50.8	32.6	46.5	11.5	12.1	26.9	81.3	93.9	98.1	
140	76.1	39.3	8.0	68.0	99.7	..	
126	81.3	..	26.7	15.4	3	7.0	72.1	99.8	99.7	
126	60.3	..	32.9	14.8	1.5	16.5	..	7	10.6	54.8	99.4	99.3	
410	73.6	39.3	38.3	12.3	6.0	23.0	99.8	..	
45	67.6	23.8	1.0	17.0	..	5	21.8	23.3	99.0	91.7	
126	53.6	30.1	41.2	20.3	2.0	24.0	95.2	76.3	
..	..	35.5	15.1	25.2	100.0	90.3	
84	40.5	11	19.9	59.2	99.0	93.4	
98	60.6	37.3	44.6	10.8	..	16.8	..	25	..	79.6	99.7	97.2	
70	73.5	99.9	100.0	
112	54.3	16.3	34.7	14.2	..	38.0	..	15	5.9	73.5	98.0	97.0	
91	99.0	98.0	
60	82.5	..	38.6	18.1	52.2	99.5	97.2	
98	..	43.8	38.9	8.5	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية													
46	كرواتيا	99.9	
47	عمان	99.1	98.6	4	17.8	29.7	99.1	98.6	
48	الأرجنتين	93.9	98.1	..	12.1	26.9	81.3	93.9	98.1	
49	الاتحاد الروسي	99.7	8.0	68.0	99.7	..	
50	بيلاروس	99.8	99.7	3	7.0	72.1	99.8	99.7	
50	كازاخستان	99.4	99.3	..	1.5	16.5	..	7	10.6	54.8	99.4	99.3	
52	بلغاريا	99.8	6.0	23.0	99.8	..	
52	الجيل الأسود	99.0	91.7	..	1.0	17.0	..	5	21.8	23.3	99.0	91.7	
52	رومانيا	95.2	76.3	..	2.0	24.0	95.2	76.3	
55	بالاو	100.0	90.3	..	15.1	25.2	100.0	90.3	
56	بربادوس	99.0	93.4	11	19.9	59.2	99.0	93.4	
57	أوروغواي	99.7	97.2	16.8	..	25	..	79.6	99.7	97.2	
57	الكويت	99.9	100.0	99.9	100.0	
59	تركيا	98.0	97.0	38.0	..	15	5.9	73.5	98.0	97.0	
60	جزر البهاما	99.0	98.0	99.0	98.0	
61	ماليزيا	99.5	97.2	52.2	99.5	97.2	
62	سيشيل	
تنمية بشرية مرتفعة													
63	ترينيداد وتوباغو	100.0	95.1	..	19.0	30.2	..	11	24.3	40.3	100.0	95.1	
63	صربيا	98.4	98.3	..	2.0	17.0	..	3	14.9	58.4	98.4	98.3	
65	إيران (جمهورية - الإسلامية)	99.0	96.9	17	5.7	77.4	99.0	96.9	
66	موريشيوس	99.8	12.5	63.8	99.8	..	
67	بنما	94.2	93.4	14.4	..	26	16.4	62.8	94.2	93.4	
68	كوستاريكا	98.7	98.1	35.9 ^f	..	21	7.6	77.8	98.7	98.1	
69	ألبانيا	99.8	97.3	..	1.3	21.0	..	12	15.1	46.0	99.8	97.3	
70	جورجيا	99.9	97.6	..	2.7	6.0	..	14	12.3	53.4	99.9	97.6	
71	سرني لانكا	..	95.5	10	7.5	61.7	..	95.5	
72	كوبا	99.9	98.5	26	8.0	73.7	99.9	98.5	
73	سانت كيتس ونيفس	100.0	100.0	100.0	100.0	
74	أنتيغوا وبربودا	100.0	100.0	100.0	100.0	
75	البوسنة والهرسك	99.9	87.0	..	1.0	11.0	..	4	9.0	45.8	99.9	87.0	
76	المكسيك	97.7	98.5	..	38.8	24.6	..	26	13.0	66.9	97.7	98.5	
77	تايلند	99.1	98.1	23	6.2	78.4	99.1	98.1	
78	غرينادا	98.9	100.0	98.9	100.0	
79	البرازيل	99.1	97.2	16.7	..	26	..	80.2	99.1	97.2	
79	كولومبيا	99.2	97.2	33.3	..	23	6.7	81.0	99.2	97.2	
81	أرمينيا	99.8	99.6	8.2	..	5	12.5	57.1	99.8	99.6	
82	بيرو	93.1	97.0	31.2	..	19	6.5	75.4	93.1	97.0	
82	الجزائر	96.6	92.7	3	7.0	57.1	96.6	92.7	
82	مقدونيا الشمالية	99.9	98.6	..	2.0	10.0	..	7	17.2	40.2	99.9	98.6	
85	إكوادور	96.4	40.4	..	20	8.8	80.1	96.4	..	
85	الصين	99.9	96.5	84.5	99.9	96.5	
87	أذربيجان	99.8	91.7	13.5	..	11	..	54.9	99.8	91.7	
88	أوكرانيا	99.9	98.6	..	5.0	26.0	..	9	4.9	65.4	99.9	98.6	
89	الجمهورية الدومينيكية	99.8	98.0	28.5	..	36	11.4	69.5	99.8	98.0	
89	سانت لوسيا	99.0	96.9	8	17.0	55.5	99.0	96.9	
91	تونس	..	98.1	2	7.0	62.5	..	98.1	
92	منغوليا	98.9	98.7	..	14.0	31.2	..	5	16.0	54.6	98.9	98.7	
93	لبنان	6	..	54.5	
94	بوتسوانا	99.7	94.1	9.6	52.8	99.7	94.1	
94	سانت فنسنت وجزر غرينادين	98.6	99.5	98.6	99.5	
96	جامايكا	97.6	97.7	..	23.0	27.8	..	8	10.0	72.5	97.6	97.7	
96	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	95.4	97.5	75.0	95.4	97.5	

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
 أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 3.1	الهدفان 3.7 و5.6	الهدف 5.6	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.2	الهدف 5.2	الهدف 5.2	الهدف 1.3
الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة	الهدفان 3.7 و5.6	الهدف 5.6	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.2	الهدف 5.2	الهدف 5.2	الهدف 1.3
الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين	انتشار استخدام أي وسيلة لمنع الحمل	الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة	النساء المتزوجات عند سن 18 سنة	زواج الأطفال	العنف ضد الفتيات والنساء	الهدف 5.2	الهدف 1.3
النسبة (المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)	(النسبة المتوبة)
2007-2017 ^h	2013-2018 ^h	2008-2018 ^h	2008-2018 ^h	2003-2018 ^h	2005-2019 ^g	2005-2019 ^g	2008-2018 ^h	2017
98.7	97.3	68.4	12.1	22	20.4	46.0
100.0	97.0
90.9	80.0	47.6	16.9	19	8.5	64.1
100.0	99.8	38.6
99.1	99.7	51.8	14.2	8	19.0	26.6
97.2	92.2	51.4	22.2	34	22.2	..	11.7	52.3 ^g
99.1	95.6	34.7	28.6	4	16.3
99.0	..	34.1	25.2	6	6.3	39.6
95.4	84.4	54.1	16.7	17	14.8	..	17.8	38.9
98.8	99.7	59.5	9.5	12	4.0	34.0	12.1	44.6
99.4	100.0	7	36.0
99.6	100.0	50.2	12.1	6	35.5
93.0	99.9	27.7	40.2	59.6
95.4	93.6	61.0	14.8	11	18.3	..	12.2	51.4
93.3	82.5	26.9	34.8	11	10.6	46.1	..	41.6
93.7	96.7	54.6	14.9	6	21.3	..	12.7	33.9
90.1	71.3	66.5	23.2	20	58.5	26.8
94.7	..	31.1	26.5	22	5.0	48.6
90.3	91.5	58.5	12.6	17	25.6	87.2	7.7	27.0
تنمية بشرية متوسطة								
81.2	92.4	26	13.0	50.9
95.8	93.8	75.7	6.1	11	2.3	34.4	15.4	30.4
99.4	99.6	57.2	10.9	15	11.7	15.9
77.7	95.6	52.8	13.3	28	7.4	19.5
77.1	86.6	70.8	13.8	13	17.5	16.8
98.4	98.4	42.0	19.1	12	0.1	26.6	13.3	38.9
90.7	85.7	33.9	28.0	30	5.2	..
96.0	99.9	72.0	11.1	26	14.3	..	9.4	24.4
78.8	94.8	29.3	16.5	9	26.4	42.1
91.3	69.2	60.6	13.9	30	21.2	..	5.4	42.1
..	92.6	18	12.6	..	8.0	..
94.7	89.6	80.4	5.8	35	22.5	24.8
..	81.4	53.5	12.9	27	28.8	..	27.7	76.6
96.6	88.2	56.1	17.5	7	26.7	..	8.1	80.7
84.4	56.7	26.1	25.3	15	13.9	58.8
88.4	..	22.3	28.0	20	9.8	67.6
96.6	74.0	73.2	10.7	34	27.8	..	8.6	41.0
97.9	96.4	65.6	11.7	26	5.8	15.1	..	27.7 ^g
63.9	67.8	62.3	12.0	59	3.0	54.2	7.9	35.8
80.0	8.0	32.8	..	18.2
97.5	92.5	40.6	33.7	35	27.9
98.5	88.3	66.1	15.2	5	27.4 ^e
93.5	91.2	30.1	17.9	27	21.0
54.2	64.4	54.1	14.3	33	5.3	15.3	8.6	31.9
75.6	89.4	49.0	24.2	21	33.0	60.0
90.5	78.1	33.0	26.3	21	4.0	24.4	7.4	53.7
95.7	63.3	49.0	21.1	31	..	45.9	..	40.3
91.3	..	12.6	33.8	30	56.9
80.7	60.2	52.2	16.2	16	17.3	..	47.3	26.0
95.3	89.0	56.3	12.5	19	3.8	20.9	6.0	21.5
93.7	61.8	60.5	14.9	23	40.7	21.0	11.2	77.7
83.6	58.0	52.6	23.7	40	25.0	41.6
81.6	46.6	13.7	38.0	30	34.8	..	9.9	22.3 ^g

الهدف 1.3	الهدف 5.5 التمكين الاجتماعي والاقتصادي				الهدف 5.2 العنف ضد الفتيات والنساء		الهدف 5.3	الهدف 5.6	الهدفان 3.7 و 5.6 الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة		الهدف 3.1				
	النساء اللواتي لديهم حساب في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متقنة		حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة المتخربات في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	النساء اللواتي تعرضن في أي وقت مضى للعنف*		زواج الأطفال	الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة	انتشار استخدام أي وسيلة من وسائل منع الحمل	انتشار عاملين صحيين مؤهلين	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين	الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل			
	(بالنسبة من السكان الإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المتئوية)	(بالنسبة المتئوية)	(بالنسبة المتئوية)	على يد شريك غير حميم	على يد شريك حميم	النساء المتزوجات عند سن 18 سنة	(بالنسبة المتئوية من النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة المتزوجات أو القربيات بملافة)	(بالنسبة المتئوية من النساء المتزوجات أو القربيات بملافة في سن الإحجام من الفئة العمرية 15-49 سنة)	(بالنسبة المتئوية)	(بالنسبة المتئوية)	(بالنسبة المتئوية)			
	(باليام)	2017	2010-2018 ^ب	2008-2018 ^ب	2005-2019 ^ب	2005-2019 ^ب	2003-2018 ^ب	2008-2018 ^ب	2008-2018 ^ب	2013-2018 ^ب	2007-2017 ^ب				
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية															
150	زيمبابوي	98	51.7	..	28.8	20.9	..	32	10.4	66.8	78.1	93.3			
150	الكاميرون	98	30.0	5.0	51.1	1.4	31	18.0	34.4	64.7	82.8	
152	باكستان	84	7.0	4.2	24.5	..	21	17.3	34.2	69.3	73.1	
153	جزر سليمان	84	..	25.1	18.0	63.5	..	21	34.7	29.3	86.2	88.5
تنمية بشرية منخفضة															
154	الجمهورية العربية السورية	120	19.6 ^د	..	49.5	19.2	13	16.4	53.9	..	87.7		
155	بابوا غينيا الجديدة	0	..	19.3	21		
156	جزر القمر	98	17.9 ^د	1.5	6.4	..	32	31.6	19.4	..	92.1
157	رواندا	84	45.0	36.3	32.2	9.2	..	37.1	..	7	18.9	53.2	90.7	99.0	
158	نيجيريا	84	27.3	28.9	1.5	17.4	18.4	44	23.1	27.6	43.0	65.8	
159	أوغندا	84	52.7	49.9	0.3	34	26.0	41.8	74.2	97.3	
159	جمهورية تنزانيا المتحدة	84	42.2	17.3	46.2	10.0	31	22.1	38.4	63.5	91.4	
161	موريتانيا	98	15.5	..	28.9	29.4	66.6	37	33.6	17.8	69.3	86.9	
162	مدغشقر	98	16.3	24.5	28.1	13.6	41	16.4	47.9	44.3	82.1	
163	بنن	98	28.6	..	54.9	19.1	..	23.8	9.2	26	32.3	15.5	78.1	82.8	
164	ليسوتو	84	46.5	..	23.4	4.5	17	18.4	60.2	77.9	95.2	
165	كوت ديفوار	98	35.6	25.9	36.7	27	26.5	23.3	73.7	93.2	
166	السنغال	98	38.4	21.5	24.0	29	21.9	27.8	68.4	95.0	
167	توغو	98	37.6	25.1	4.7	22	33.6	19.9	44.6	72.7	
168	السودان	56	10.0 ^د	..	47.2	27.8	86.6	34	26.6	12.2	77.7	79.1	
169	هايتي	42	30.0	26.0	..	15	38.0	34.3	41.6	91.0	
170	أفغانستان	90	7.2	4.3	50.8	..	35	24.5	22.5	58.8	58.6	
171	جيبوتي	98	8.8 ^د	93.1	5	..	19.0	..	87.7	
172	ملاوي	56	29.8	37.5	..	42	18.7	59.2	89.8	94.8	
173	إثيوبيا	90	29.1	21.1	17.3	7.6	..	28.0	65.2	40	20.6	40.1	27.7	62.4	
174	غامبيا	180	..	33.7	45.7	53.1	..	20.1	74.9	30	24.9	9.0	57.2	86.2	
174	غينيا	98	19.7	96.8	51	27.6	8.7	55.3	84.3	
176	ليبيريا	98	28.2	20.1	2.6	38.5	44.4	36	31.1	31.2	61.1	95.9	
177	اليمن	70	1.7 ^د	18.5	32	28.7	33.5	44.7	64.4	
178	غينيا - بيساو	60	44.9	24	22.3	16.0	45.0	92.4	
179	جمهورية الكونغو الديمقراطية	98	24.2	..	25.1	11.0	..	50.7	..	37	27.7	20.4	80.1	88.4	
180	موزامبيق	60	32.9	22.2	26.7	5.1	..	21.7	..	53	23.1	27.1	73.0	90.6	
181	سيراليون	84	15.4	48.8	86.1	30	26.3	22.5	81.6	97.1	
182	إريتريا	60	27.8	21.8	83.0	41	27.4	8.4	..	88.5	
182	بوركتينا فاسو	98	34.5	..	15.1	7.0	..	11.5	75.8	52	22.8	31.7	79.8	92.8	
184	مالي	98	25.7	35.5	82.7	50	17.2	15.6	67.3	75.6	
185	بوروندي	84	6.7 ^د	..	18.2	10.4	..	48.5	..	19	29.7	28.5	85.1	99.2	
186	جنوب السودان	56	4.7	52	26.3	4.0	..	61.9	
187	تشاد	98	14.9	28.6	38.4	67	22.9	5.7	20.2	54.7	
188	جمهورية أفريقيا الوسطى	98	9.7	29.8	24.2	68	27.0	15.2	..	68.2	
189	النيجر	98	10.9	..	29.1	6.4	2.0	76	15.0	11.0	39.7	82.8	
الأراضي أو البلدان الأخرى															
..	توفالو	36.7	36.8	..	10	97.4	
..	جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية	19.3	22.2	7.0	78.2	99.5	100.0	
..	سان مارينو	630	
..	الصومال	..	33.7 ^د	97.9	45	
..	موناكو	
..	ناورو	47.3	48.1	..	27	94.5	

الهدف 3.1	الهدفان 3.7 و 5.6	الهدف 5.3	الهدف 5.2	الهدف 5.3	الهدف 5.2	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.3	
الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة	
الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين	انتشار استخدام أي وسيلة من وسائل منع الحمل	الاحتياجات لتنظيم الأسرة	النساء المتزوجات عند سن 18 سنة	زواج الأطفال	النساء اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى للعنف ³	النساء اللواتي لديهن حساب في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متنتلة	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مجموعات دليل التنمية البشرية	2017-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013	2018-2013
تنمية بشرية مرتفعة جداً	98.9	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1
تنمية بشرية مرتفعة	96.3	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7	97.7
تنمية بشرية متوسطة	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1	78.1
تنمية بشرية منخفضة	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5
البلدان النامية	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2	85.2
المناطق	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1
أوروبا وآسيا الوسطى	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1	97.1
جنوب آسيا	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8	78.8
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8	81.8
الدول العربية	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5	86.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8	95.8
أقل البلدان نمواً	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9	77.9
الدول الجزرية الصغيرة النامية	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2	95.2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8	98.8
العالم	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0	87.0

ملاحظات

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجموعات ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجموعات الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

a تختلف طرق جمع البيانات، والفئات العمرية، ومجموعات النساء اللواتي تشملهن المسوح (النساء اللواتي كان لديهن شريك في أي وقت مضى، أو اللواتي تزوجن في أي وقت مضى، أو جميع النساء)، والتعاريف المستخدمة لمختلف أشكال العنف ضد المرأة وللجنات، لذلك فإن البيانات غير قابلة بالضرورة للمقارنة بين البلدان.

b آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

c بيانات عام 2009.

d بيانات عام 2015.

e بيانات عام 2011.

f بيانات عام 2003.

g بيانات عام 2014.

تعريف

الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل: نسبة النساء من الفئة العمرية 49-15 سنة اللواتي زرن أحد العاملين الصحيين المؤهلين (طبيب أو ممرضة أو قابلة) مرة واحدة على الأقل خلال الحمل.

نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين: نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين (عادة طبيب أو ممرضة أو قابلة) مدربين على توفير العناية المنقذة للحياة أثناء الولادة، بما في ذلك توفير ما يلزم من إشراف ورعاية ومشورة للمرأة قبل الولادة وأثناء الولادة وبعد الولادة، وإجراء عملية التوليد بأنفسهم، ورعاية المواليد الجدد. ولا يشمل ذلك القابلات التقليديات حتى لو تلقين دورات تدريبية قصيرة.

انتشار استخدام أي وسيلة من وسائل منع الحمل: نسبة النساء المتزوجات أو الفترتبات بعلاقة في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة: نسبة النساء المتزوجات أو الفترتبات بعلاقة في سن الإنجاب (15-49 سنة) والقادرات على الإنجاب، اللواتي لديهن احتياجات غير ملباة في حال رغبن في عدم الإنجاب (أو عدم الإنجاب مجدداً)، أو رغبن في تأجيل موعد الإنجاب التالي، أو لم يتخذن قراراً بشأن توقيته، ولا يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

زواج الأطفال، النساء المتزوجات عند سن 18 سنة: نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة اللواتي تزوجن أو ارتبطن بعلاقة للمرة الأولى قبل سن 18 سنة.

انتشار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للفتيات والنساء: نسبة الفتيات والنساء الشابات من الفئة العمرية 15-49 سنة اللواتي تعرّضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية.

النساء اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى للعنف على يد شريك حميم: نسبة الإناث، من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر، اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى لعنف جسدي أو جنسي على يد شريك حميم.

النساء اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى للعنف على يد شريك غير حميم: نسبة الإناث، من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر، اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى لعنف جنسي على يد شريك غير حميم.

حصة المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي: حصة المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي.

حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي: حصة الإناث من مجموع المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، على مستوى التعليم العالي.

حصة العائلات في الإدارة العليا والمتوسطة: نسبة النساء اللواتي لديهن حساب في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متنتلة: نسبة النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر اللواتي أفدن عن امتلاكهن لحساب فردي أو مشترك مع شخص آخر في مصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى، أو اللواتي أفدن شخصياً عن استخدامهن لخدمات مالية متنتلة خلال آخر 12 شهراً.

إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة: عدد أيام التغيب عن العمل المدفوعة التي يحق للعاملات بها من أجل الاهتمام بمولود جديد.

مصادر البيانات

العصود 1: UNICEF 2019b.

العصود 2 و 5 و 6: United Nations Statistics Division 2019a.

العصودان 3 و 4: UNDESA 2019a.

العصودان 7 و 8: UN Women 2019.

العصودان 9 و 10: UNESCO Institute for Statistics 2019.

العصود 11: ILO 2019.

العصودان 12 و 13: World Bank 2019b.

الاستدامة البيئية

توزيع البلدان

المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملاحظات لمزيد من التفاصيل.

الهدف 12.٢	الهدف 7.2	الهدف 9.4	الهدف 15.1	الهدف 6.4	الهدف 12.2	الهدف 3.9	الهدف 3.9	الهدف 15.3	الهدف 15.5
استهلاك الوقود الأحفوري		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون		مساحة الغابات		سحب المياه العذبة		معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط	
استهلاك الطاقة (النسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة النهائي)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2010)	مساحة الغابات (النسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	سحب المياه العذبة (النسبة المئوية من مجموع الموارد المائية)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المسكن والهواء المحيط (لكل 100,000 من السكان)
2010-2015 ^٥	2015	2016	2016	2016	2016	2016	2016	2015	2018
57.0	57.8	6.8	0.11	33.2	-0.1	0.8	4.4	9	0.2
50.2	25.3	4.5	0.08	31.8	9.3	3.8	0.0	10	0.1
85.3	9.1	7.9	0.12	11.0	63.4	1.5	0.1	12	0.1
78.9	14.2	8.9	0.21	32.7	1.0	16.5	0.0	16	0.6
93.2	0.9	6.2	0.11
89.6	9.2	16.2	0.35	16.3	-2.8	3.2	3.0	8	0.1
11.3	77.0	6.2	0.14	0.5	213.7	0.2	0.0	9	0.1
25.1	53.2	3.9	0.08	68.9	0.8	1.6	0.2	7	0.2
90.6	0.7	8.0	0.10	23.1	-5.5	26	0.1
93.5	5.9	9.2	0.20	11.2	9.4	9.8	0.3	14	0.2
64.9	33.2	5.9	0.13	14.7	14.7	10.6	0.4	13	0.3
40.2	43.2	8.3	0.21	73.1	1.8	..	0.1	7	0.1 ^٤
74.1	22.0	14.9	0.35	38.2	-0.4	1.2	0.7	7	0.4
59.7	30.8	6.5	0.19	38.6	5.1	1.6	0.5	7	0.1
80.4	8.7	5.6	0.15	13.1	13.8	5.7	0.4	14	0.2
82.4	8.7	15.0	0.29	33.9	2.7	14.5	0.2	13	0.2
75.9	9.2	8.1	0.20	22.6	..	32.8	0.0	16	0.3
..	63.1	43.1	6.2
93.0	6.3	9.0	0.24	68.5	0.0	18.9	0.0	12	0.2
65.7	34.4	7.2	0.17	46.9	2.6	4.5	0.1	15	0.1
80.6	9.0	14.6	0.16	35.7	..	1.3	0.0	12	0.1 ^٤
97.4	3.7	7.9	0.23	7.7	26.7	..	0.1	15	0.2
81.0	2.7	11.6	0.33	63.4	-4.1	..	0.0	20	1.8
61.1	20.9	6.5	0.23	62.0	5.1	2.8	0.0	23	0.1 ^٤
73.0	16.3	5.1	0.16	36.9	33.6	28.7	0.0	10	0.2
77.7	14.8	9.5	0.31	34.6	1.6	12.4	0.1	30	0.2
46.5	13.5	4.5	0.12	31.2	18.5	13.9	0.0	10	0.3
97.8	5.4	3.1	0.09	1.1	0.0	83.0	..	20	0.1 ^٤
79.9	16.5	5.4	0.16	31.8	23.2	17.9	0.0	15	0.1
13.1	27.5	12.4	0.47	51.3	-1.4	13.4	0.2	25	0.1 ^٤
92.9	9.9	5.4	0.24	18.7	7.2	28.0	0.0	20	0.3
90.3	11.9	7.7	0.31	30.9	6.5	17.5	0.4	38	0.1
82.6	17.2	5.9	0.25	31.7	23.8	14.0	0.1	28	0.1 ^٤
68.0	29.0	3.7	0.14	34.8	12.3	11.3	..	34	0.1
86.1	0.1	20.5	0.31	4.6	32.1	..	4.0	55	0.1 ^٤
..	19.7	34.0	0.0
64.1	13.4	5.6	0.19	40.4	1.0	1.1	0.0	34	0.1 ^٤
99.9	0.0	16.3	0.33	0.5	0.0	871.7	7.9	84	0.1
56.7	38.1	3.4	0.15	54.0	5.8	0.6	0.0	41	0.1 ^٤
77.0	27.2	4.6	0.17	34.6	-7.8	11.8	0.1	10	0.2
100.0	0.0	29.8	0.27	0.0	0.0	..	7.4	47	0.1 ^٤
74.6	24.9	4.7	0.22	24.3	18.2	..	6.5	25	0.2
100.0	0.0	15.1	0.21	72.1	-8.0	..	10.9	13	0.1 ^٤
69.5	15.6	4.5	0.18	22.9	14.3	4.9	0.2	39	0.2
99.4	0.0	20.8	0.49	0.8	145.9	132.2	3.2	40	0.1 ^٤
70.7	33.1	3.8	0.19	34.4	3.8	0.6	0.3	35	0.1
100.0	0.0	14.1	0.37	0.0	0.0	..	18.1	54	0.1 ^٤
87.7	10.0	4.4	0.24	9.8	-22.9	4.3	1.0	27	0.4
92.1	3.3	9.9	0.45	49.8	0.8	1.5	5.8	49	0.1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة جداً

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
 أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 12.٢	الهدف 7.2	الهدف 9.4	الهدف 15.1	الهدف 6.4	الهدف 12.2	الهدف 3.9	الهدف 15.3	الهدف 15.5	المخاطر البيئية			
معدل الوفيات الناجمة عن												
خدمات غير												
مؤشر القائمة الحمراء	الأراضي المتدهورة	مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	تلوث الهواء في المساكن والهواء المحيط	استنفاد الموارد الطبيعية	سحب المياه الحذية	مساحة الغابات	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	استهلاك الطاقة المتجددة	استهلاك الوقود الأحفوري	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		
(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي) (القيمة)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	(لكل 100,000 من السكان)	(لكل 100,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(التغير بالنسبة المئوية)	(كإغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2010)	(بالنسبة المئوية من مجموع الطاقة النهائي)	(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)	2010-2015 ^ب	2015	2016
2018	2015	2016	2016	2012-2017 ^ا	2007-2017 ^ب	1990/2016	2016	2016	2016	2015	2016	2016
0.972	1	0.1	61	0.6	2.5	11.1	42.6	0.34	5.6	6.8	92.4	50
0.871	36	0.4	63	8.7	19.8	-3.3	1.2	0.56	12.9	1.6	99.2	50
0.944	..	0.1	62	0.7	26.4	17.6	35.4	0.33	5.7	17.7	71.0	52
0.813	6	0.1 ^ج	79	0.5	..	32.1	61.5	0.22	3.4	43.0	64.7	52
0.949	2	0.4	59	0.5	3.0	8.4	30.1	0.17	3.4	23.7	72.5	52
0.732	87.6	0.0	..	55
0.914	..	0.2	31	0.0	..	0.0	14.7	2.8	..	56
0.832	26	0.4	18	1.2	..	134.1	10.7	0.09	1.8	58.0	46.3	57
0.845	64	0.1 ^ج	104	8.1	..	81.2	0.4	0.33	22.8	0.0	93.7	57
0.875	9	0.3	47	0.2	27.8	22.8	15.4	0.18	4.2	13.4	86.8	59
0.702	..	0.1	20	0.0	..	0.0	51.4	1.2	..	60
0.677	16	0.4	47	3.1	..	-0.7	67.6	0.28	7.0	5.2	96.6	61
0.664	12	0.2	49	0.0	..	0.0	88.4	1.4	..	62
0.813	..	0.1	39	6.9	8.8	-1.9	46.0	0.52	15.3	0.3	99.9	63
0.958	6	0.7	62	0.4	2.9	9.9	31.1	0.49	5.1	21.2	83.9	63
0.837	23	1.0	51	4.6	..	17.8	6.6	0.39	7.1	0.9	99.0	65
0.396	27	0.6	38	0.0	..	-6.0	19.0	0.17	3.2	11.5	84.5	66
0.733	14	1.9	26	0.1	0.9	-8.7	61.9	0.12	2.5	21.2	80.7	67
0.818	9	0.9	23	0.3	2.8	8.7	54.6	0.10	1.5	38.7	49.9	68
0.844	8	0.2	68	1.1	..	-2.3	28.1	0.12	1.3	38.6	61.4	69
0.864	6	0.2	102	0.7	2.9	2.6	40.6	0.26	2.2	28.7	72.2	70
0.564	36	1.2	80	0.1	..	-9.7	32.9	0.09	1.0	52.9	50.5	71
0.651	..	1.0	50	0.5	18.3	63.2	31.3	0.10	2.1	19.3	85.6	72
0.731	51.3	0.0	42.3	1.6	..	73
0.888	..	0.1	30	..	8.5	-4.9	22.3	0.0	..	74
0.905	4	0.1	80	0.4	0.9	-1.1	42.7	0.58	6.5	40.8	77.5	75
0.677	47	1.1	37	2.2	18.6	-5.5	33.9	0.21	3.6	9.2	90.4	76
0.795	21	3.5	61	1.6	13.1	17.3	32.2	0.23	3.5	22.9	79.8	77
0.763	..	0.3	45	..	7.1	0.0	50.0	10.9	..	78
0.902	27	1.0	30	1.9	0.7	-9.9	58.9	0.15	2.0	43.8	59.1	79
0.737	7	0.8	37	3.4	0.5	-9.2	52.7	0.14	1.8	23.6	76.7	79
0.846	2	0.2	55	2.9	36.7	-0.8	11.7	0.21	1.7	15.8	74.6	81
0.724	..	1.3	64	5.5	0.7	-5.3	57.7	0.14	1.7	25.5	79.6	82
0.904	1	1.9	50	9.3	77.8	17.8	0.8	0.23	3.1	0.1	100.0	82
0.972	..	0.1	82	1.2	8.6	10.3	39.6	0.26	3.3	24.2	79.4	82
0.679	30	0.6	25	2.9	..	-5.0	50.2	0.21	2.1	13.8	86.9	85
0.744	27	0.6	113	0.9	20.9	33.6	22.4	0.47	6.4	12.4	87.7	85
0.912	..	1.1	64	13.4	36.9	37.7	14.1	0.21	3.2	2.3	98.4	87
0.946	25	0.3	71	1.0	5.6	4.4	16.7	0.62	4.4	4.1	75.3	88
0.734	..	2.2	43	1.6	30.4	82.5	41.7	0.15	2.2	16.5	86.6	89
0.842	..	0.6	30	0.0	14.3	-7.2	33.2	2.1	..	89
0.974	13	1.0	56	1.6	103.3	63.5	6.8	0.21	2.2	12.6	88.9	91
0.948	13	1.3	156	22.8	1.3	-0.6	8.0	0.53	5.9	3.4	93.2	92
0.961	..	0.8	51	0.0	40.2	4.9	13.4	0.30	3.5	3.6	97.6	93
0.979	51	11.8	101	0.5	1.7	-21.7	18.9	0.20	3.2	28.9	74.7	94
0.772	..	1.3	48	0.0	7.9	8.0	69.2	5.8	..	94
0.724	..	0.6	25	0.3	12.5	-2.8	30.9	0.31	2.5	16.8	81.0	96
0.825	15	1.4	35	1.0	1.7	-10.6	52.7	0.33	4.3	12.8	88.4	96
0.948	52	1.5	57	1.6	0.6	-29.1	37.7	0.11	0.9	61.7	33.7	98
0.672	0.0	10.0	-13.9	57.4	7.8	..	98
0.983	21	2.0	57	28.1	..	-0.7	98.3	0.25	3.4	24.9	76.3	98
0.669	..	2.9	99	0.8	..	7.3	55.9	31.3	..	98
0.963	4	0.6	51	0.1	96.4	-0.6	1.1	0.31	2.5	3.2	97.6	102
0.743	81	1.0	69	0.5	..	-15.8	59.7	35.0	..	103
0.843	..	0.3	26	0.0	15.7	0.0	3.3	1.0	..	104
0.725	..	1.4	73	0.0	..	0.0	12.5	1.9	..	105

الهدف 15.5	الهدف 15.3	الهدف 3.9	الهدف 3.9	الهدف 12.2	الهدف 6.4	الهدف 15.1	الهدف 9.4	الهدف 7.2	الهدف 12.2	الهدف 12.2	الهدف 12.2
المخاطر البيئية											
مؤشر القائمة الحمراء	معدل الوفيات الناجمة عن خدمات غير			استفاد الموارد الطبيعية (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	سحب المياه العذبة (بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	مساحة الغابات		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون		استهلاك الطاقة المتجددة (بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة النهائي)	استهلاك الوقود الأحفوري (بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)
	الأراضي المتدهورة	مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	تلوث الهواء في المساكن والهواء المحيط			التغير (النسبة المئوية)	مساحة (الاراضي%)	(كإلوانغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2010)	مساهمة الفرد (بالطن)		
(القيمة)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	(لكل 100,000 من السكان)	(لكل 100,000 من السكان)	(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(النسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(النسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي%)	كغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2010	مساهمة الفرد (بالطن)	(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة النهائي)	(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)
2018	2015	2016	2016	2012-2017 ^b	2007-2017 ^b	1990/2016	2016	2016	2016	2015	2010-2015 ^b
0.644	38	4.2	185	0.7	17.8	26.3	27.8	0.16	1.1	27.5	62.4
0.969	29	0.1	78	0.2	8.7	29.6	12.6	0.45	1.9	14.3	88.7
0.969	29	0.4	81	9.4	108.1	5.4	7.5	0.45	2.7	3.0	97.7
0.975	22	4.0	79	0.0	8.8	0.79	12.2	0.0	..
0.969	..	0.6	72	6.7	822.9	0.0	0.1	0.96	6.7	2.0	99.1
0.754	21	7.1	112	1.9	11.0	-23.8	49.9	0.17	1.7	36.9	66.1
0.806	..	1.5	85	0.0	..	31.5	60.4	34.3	..
0.772	78	13.7	87	2.7	30.2	0.0	7.6	0.62	7.4	17.2	86.8
0.870	18	5.6	64	5.8	0.4	-13.2	50.3	0.28	1.8	17.5	84.2
0.961	16	20.6	76	10.5	..	5.5	90.0	0.10	1.7	82.0	22.8
0.909	1	2.0	109	4.0	114.1	67.3	0.1	0.21	2.2	5.7	97.9
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية											
106	الفلبين										
107	جمهورية مولدوفا										
108	أوزبكستان										
108	تركمانستان										
110	ليبيا										
111	إندونيسيا										
111	ساموا										
113	جنوب أفريقيا										
114	بوليفيا (دولة - المتحدة القوميات)										
115	غابون										
116	مصر										
تنمية بشرية متوسطة											
0.839	70.2	11.2	..
0.733	31	1.6	64	1.0	..	67.1	48.1	0.35	2.0	35.0	69.8
0.780	15	42.8	1.0	1.5	10.5	..
0.799	26	3.0	75	10.9	42.9	3.4	1.9	0.24	3.8	0.8	96.0
0.887	19	1.9	49	0.3	35.7	13.5	12.6	0.22	1.6	11.3	88.5
0.984	24	0.8	111	6.3	..	-24.8	3.3	0.47	1.5	23.3	75.5
0.922	16	3.6	108	13.3	0.5	-0.9	83.9	25.3	..
0.826	16	2.0	42	1.0	..	-30.9	12.6	0.14	1.1	24.4	48.4
0.985	97	2.7	129	3.5	..	1.9	3.0	0.20	0.6	44.7	46.0
0.721	24	6.3	74	1.7	..	-26.2	32.7	0.14	1.0	63.7	37.4
0.890	17	4.1	99	0.5	..	57.3	22.5	26.6	..
0.852	..	2.2	56	2.9	0.9	-31.0	25.9	0.17	0.8	48.2	40.7
0.678	30	18.6	184	1.0	33.9	10.8	23.8	0.26	1.6	36.0	73.6
0.966	19	18.3	145	2.6	..	-21.9	8.3	0.17	1.7	26.5	66.7
0.885	..	9.9	140	29.7	..	-30.1	45.4	18.2	..
0.760	..	16.7	140	0.0	..	0.0	15.0	4.3	..
0.743	..	3.6	61	1.6	..	-45.0	40.0	0.23	1.0	51.5	52.5
0.799	10	3.9	124	2.7	0.4	35.1	72.5	86.9	..
0.760	65	11.9	149	0.6	2.9	-4.5	11.0	0.14	0.5	34.7	73.8
0.686	..	3.6	152	91.9	1.2	..
0.785	..	11.4	162	0.0	1.9	-4.3	55.8	41.1	..
0.817	13	27.9	137	1.7	..	25.1	34.3	66.1	..
0.983	10	38.7	131	31.4	..	-1.8	65.4	0.10	0.5	62.4	40.5
0.810	..	11.3	188	6.3	..	7.4	82.1	59.3	..
0.662	..	10.4	136	0.0	..	0.0	36.1	36.1	..
0.844	14	18.8	204	11.4	..	8.6	41.2	0.12	0.4	41.4	52.5
0.879	7	34.9	127	8.3	..	-8.2	65.2	0.06	0.2	88.0	10.6
0.813	19	22.3	178	22.9	..	-16.3	55.5	7.8	..
0.806	23	12.6	156	2.7	..	-27.3	43.6	0.08	0.4	61.5	44.3
0.816	33	6.5	150	1.0	..	-27.9	52.9	0.17	0.6	64.9	30.6
0.797	40	51.2	78	2.5	13.1	-5.8	7.8	0.11	0.3	72.7	17.4
0.825	..	19.8	194	0.9	..	-24.7	25.4	0.13	0.3	85.3	15.5
0.934	20	48.8	119	12.8	..	-5.3	46.3	0.12	0.7	49.6	48.3
0.789	36	24.6	133	3.1	17.9	-38.0	35.5	0.35	0.7	81.8	29.1
0.836	0	45.2	208	2.5	..	-23.5	39.3	0.08	0.3	76.5	38.3
0.859	5	19.6	174	0.8	74.4	-43.5	1.9	0.17	0.8	46.5	61.6
0.767	..	6.2	137	20.9	..	-6.2	77.9	63.3	..
تنمية بشرية منخفضة											
0.943	..	3.7	75	32.1	2.7	0.77	1.5	0.5	97.8
0.839	21	16.3	152	14.0	..	-0.2	74.1	52.5	..
0.764	22	50.7	172	1.8	..	-25.3	19.7	45.3	..
0.848	12	19.3	121	5.4	..	53.1	19.7	86.7	..
0.874	32	68.6	307	4.4	4.4	-61.8	7.2	0.09	0.5	86.6	18.9
0.751	22	31.6	156	14.1	1.1	-59.3	9.7	89.1	..
0.689	..	38.4	139	2.2	..	-18.3	51.6	0.08	0.2	85.7	14.4
154	الجمهورية العربية السورية										
155	بابوا غينيا الجديدة										
156	جزر القمر										
157	رواندا										
158	نيجيريا										
159	أوغندا										
159	جمهورية تنزانيا المتحدة										

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الهدف 12.٢	الهدف 7.2	الهدف 9.4	الهدف 15.1	الهدف 6.4	الهدف 12.2	الهدف 3.9	الهدف 3.9	الهدف 15.3	الهدف 15.5	المخاطر البيئية	
معدل الوفيات الناجمة عن											
خدمات غير											
تأثير الهواء											
استنفاد											
سحب المياه											
مساحة الغابات											
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون											
استهلاك الطاقة											
استهلاك الوقود											
مؤشر القائمة الحمراء	الأراضي المتدهورة	الصرف الصحي والنظافة الصحية	تأثير الهواء في المساكن والمحيط	الخدمات غير	استنفاد الموارد الطبيعية	سحب المياه العذبة	مساحة الغابات	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	استهلاك الطاقة المتجددة	استهلاك الوقود الأحفوري	مؤشر القائمة الحمراء
(القيمة)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	(لكل 100,000 من السكان)	(لكل 100,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2010)	(بالطن)	(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة النهائي)	(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)	(القيمة)
2018	2015	2016	2016	2012-2017 ^ا	2007-2017 ^ا	1990/2016	2016	2016	2016	2015	2010-2015 ^ب
0.977	3	38.6	169	12.4	..	-46.7	0.2	32.2	..
0.788	30	30.2	160	0.8	..	-9.1	21.4	70.2	..
0.910	53	59.7	205	1.8	..	-26.0	37.8	0.27	0.5	50.9	36.7
0.953	20	44.4	178	5.1	..	25.0	1.6	52.1	..
0.888	14	47.2	269	2.2	1.4	1.7	32.7	0.13	0.4	64.5	26.5
0.943	6	23.9	161	1.0	..	-11.9	42.8	0.23	0.5	42.7	53.9
0.854	12	41.6	250	13.4	..	-75.4	3.1	0.19	0.3	71.3	17.8
0.933	12	17.3	185	2.8	71.2	0.11	0.5	61.6	31.7
0.721	..	23.8	184	1.2	10.3	-17.1	3.5	0.18	0.3	76.1	22.0
0.837	8	13.9	211	0.3	..	0.0	2.1	18.4	..
0.816	..	31.3	159	0.7	..	0.0	0.2	15.4	..
0.808	17	28.3	115	8.2	..	-19.7	33.2	83.6	..
0.842	29	43.7	144	9.4	8.7	..	12.5	0.07	0.1	92.2	6.6
0.981	14	29.7	237	5.7	..	10.8	48.4	51.5	..
0.894	11	44.6	243	13.0	..	-12.9	25.8	76.3	..
0.887	29	41.5	170	19.2	..	-15.8	43.1	83.8	..
0.884	..	10.2	194	0.2	..	0.0	1.0	0.15	0.3	2.3	98.5
0.960	15	35.3	215	11.4	..	-11.5	69.8	86.9	..
0.891	6	59.8	164	23.2	..	-5.0	67.2	0.03	0.0	95.8	5.4
0.825	..	27.6	110	1.3	0.7	-13.0	48.0	0.23	0.3	86.4	12.6
0.911	18	81.3	324	12.9	..	-0.3	43.1	77.7	..
0.907	35	45.6	174	-7.1	14.9	0.08	0.2	79.8	23.1
0.988	19	49.6	206	15.0	..	-22.7	19.3	74.2	..
0.981	3	70.7	209	9.5	..	-30.7	3.8	61.5	..
0.921	29	65.4	180	15.7	..	-2.9	10.9	95.7	..
0.931	..	63.3	165	14.0	1.3	0.08	0.2	39.1	72.2
0.920	34	101.0	280	13.1	..	-29.2	3.8	89.4	..
0.943	13	82.1	212	0.1	..	-1.8	35.6	76.6	..
0.936	7	70.8	252	11.9	5.1	-41.9	0.9	0.11	0.1	78.9	24.1
الأراضي أو البلدان الأخرى											
0.840	0.0	33.3	0.0	..
0.899	..	1.4	207	-40.2	40.7	0.25	1.0	23.1	62.1
0.992	0.0	0.0
0.900	23	86.6	213	8.9	..	-24.1	10.0	94.3	..
0.759
0.772	0.0	0.0	0.1	..
مجموعات دليل التنمية البشرية											
—	..	0.3	25	0.7	6.4	1.2	32.9	0.25	9.6	10.5	82.4
—	25	1.9	94	1.5	5.9	-4.3	31.6	0.36	4.7	15.8	84.9
—	23	18.0	164	2.2	..	-7.7	30.9	0.23	1.3	39.8	69.0
—	16	46.5	202	6.4	..	-12.0	24.9	81.0	..
—	23	14.0	133	2.1	..	-6.4	27.1	0.32	3.1	23.5	80.5
البلدان النامية											
المناطق											
—	28	1.7	40	2.3	1.5	-9.6	46.2	0.19	2.6	27.7	74.5
—	28	0.5	67	2.1	20.3	8.6	9.2	0.29	4.6	9.1	87.0
—	23	17.1	174	1.3	25.0	7.8	14.7	0.26	1.6	31.1	76.9
—	22	47.8	187	6.1	..	-11.9	28.1	0.25	0.8	70.2	39.2
—	7	7.0	101	6.6	76.1	-1.9	1.8	0.29	4.4	4.0	95.5
—	..	2.2	115	1.1	..	3.9	29.8	15.9	..
—	16	34.3	167	5.7	..	-11.3	29.1	73.2	..
—	..	8.9	92	1.5	..	1.3	69.4	17.8	..
أقل البلدان نمواً											
الدول الجزرية الصغيرة النامية											
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية											
—	..	0.4	19	0.4	9.1	1.6	31.4	0.24	9.0	12.0	79.6
—	20	11.7	114	1.1	7.7	-3.0	31.2	0.27	4.3	18.2	80.6

ملاحظات

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجموع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجموع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

- a** لم تستخدم الألوان في هذا العمود لتوضيح دلالة مؤشر التغيير في مساحة الغابات.
- b** آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.
- c** أقل من 0.1.

تعريف

استهلاك الوقود الأحفوري: نسبة استهلاك الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري أي منتجات الفحم والنفط والبتروول والغاز الطبيعي، من مجموع استهلاك الطاقة.

استهلاك الطاقة المتجددة: نسبة الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الطاقة النهائي. ومن المصادر القابلة للتجدد الطاقة المائية والجيوتحرارية والشمسية والطاقة من حركة الأمواج والرياح والكتلة الأحيائية والوقود الحيوي.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: مجموع الانبعاثات التي يخلفها الإنسان نتيجة لحرق الوقود الأحفوري والغاز وإنتاج الإسمنت. ويشمل ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من الكتلة الأحيائية للغابات بعد انحسار مساحتها، ويُحسب البيانات كمساهمة الفرد بالطن (بالاستناد إلى مجموع السكان المسجل في منتصف السنة)، وبالكيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة لدولار 2011.

مساحة الغابات: قطعة من الأرض تفوق مساحتها 0.5 هكتار، تغطيها أشجار يتجاوز ارتفاعها 5 أمتار، وتتجاوز فيها المساحة المظللة 10 في المائة من المساحة الإجمالية، أو أرض تضم أشجاراً يمكن أن تبلغ هذا الحد من الارتفاع في موقعها، وتستثنى من هذا التعريف الأراضي التي يقبل عليها الاستخدام الزراعي أو الحضري، وتلك التي تثبت فيها أشجار ضمن نظام الإنتاج الزراعي (كالأشجار المثمرة وأشجار الغابات التي تستخدم لأغراض زراعية)، والأشجار التي تُزرع في حدائق المدن. وتدخل أيضاً في حساب مساحة الغابات الفعلية المساحات التي يُعاد تشجيرها ولم تبلغ بعد ولكن من المتوقع

أن تبلغ نسبة الغطاء المظلل فيها 10 في المائة وارتفاع الأشجار 5 أمتار، والمساحات غير المشجرة بغفل تدخل بشري أو عوامل طبيعية التي يُتوقع أن تنمو من جديد.

سحب المياه العذبة: مجموع كمية المياه العذبة التي تُسحب، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة.

استنفاد الموارد الطبيعية: تقدير القيمة المالية لاستنفاد الطاقة والمعادن والغابات، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي.

معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في المساكن والهواء المحيط: عدد الوفيات الناجمة عن التعرض لتلوث الهواء لاستخدام الوقود الصلب للطهي، ويُحسب لكل 100,000 من السكان. وينجم تلوث الهواء المحيط عن الانبعاثات التي تخلفها الأنشطة الصناعية، والمساكن، والسيارات، والشاحنات.

معدل الوفيات الناجمة عن خدمات غير مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: عدد الوفيات الناجمة عن خدمات غير مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ولا سيما الخدمات غير الكافية، ويُحسب لكل 100,000 من السكان.

الأراضي المتدهورة: الأراضي الزراعية البعلية، والأراضي الزراعية المرورية، أو مراعي العاشبة والمراعي والغابات والأحراج.

التي شهدت انخفاضاً أو فقداناً للإنتاجية والتنوع الأحيائيين أو الاقتصاديين، نتيجة مجموعة من الضغوط بما في ذلك ممارسات استخدام الأراضي وإدارتها.

مؤشر القائمة الحمراء: يقيس خطر الانقراض الإجمالي في مجموعات الأنواع. وهو يستند إلى التغيرات الفعلية في عدد الأنواع ضمن كل مجموعة على القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض، الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وهو يتراوح بين 0 عندما تكون جميع الأنواع مصنفة مهددة بالانقراض، و1 عندما تكون جميع الأنواع مصنفة غير مهددة.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 و2 و5 و8: World Bank 2019a.

الأعمدة 3 و4 و11 و12: United Nations Statistics Division 2019a.

العمود 6: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن مساحة الغابات من World Bank 2019a.

العمود 7: FAO 2019b.

العمودان 9 و10: WHO 2019.

الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

توزيع البلدان

المجموعة العليا المجموعة الوسطى المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات، وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملاحظات لمزيد من التفاصيل.

الهدف 10.1		الهدف 5		الهدف 10.1 الاستدامة الاجتماعية		الهدف 9.5		الهدف 17.4		الهدف 17.4		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
حصة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل	دليل الفوارق بين الجنسين	مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة	الإنفاق على التعليم والصحة مقابل الإنفاق لأغراض عسكرية	نسبة الإالة	الإنفاق على البحث والتطوير	دليل تركيز الصادرات	القوى العاملة الماهرة	تكوين رأس المال الإجمالي	مجموع خدمة الذين	الادخار الصافي المعدل		
(بالنسبة المئوية)	متوسط التغير السنوي (بالنسبة المئوية)	متوسط التغير السنوي (بالنسبة المئوية)	نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق العسكرية	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15-64 من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(القيمة)	(بالنسبة المئوية من القوى العاملة)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من صادات السلع والخدمات والدخل الأجنبي)	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)		
2005/2017	2005/2018 ^a	2010/2018 ^a	2010-2016 ^b	2010-2018 ^d	2030 ^e	2010-2017 ^f	2010-2018 ^g	2015-2018 ^h	2015-2017 ^g	2015-2017 ^g		
0.3	-3.7	0.3	11.7	1.6	31.9 ^h	2.0	0.368	84.3	27.6	..	16.9	1 النرويج
0.8	-3.8	-0.4	25.5	0.7	37.9	3.4	0.246 ⁱ	86.5	23.2	..	16.4	2 سويسرا
0.4	-4.0	-2.3	32.7	0.3	27.8	1.2	0.269	84.9	25.4	..	16.0	3 أيرلندا
0.0	-2.2	0.5	13.5	1.2	44.0	2.9	0.093	87.4	21.3	..	14.1	4 ألمانيا
..	43.2	0.8	0.286	77.0	21.7	4 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)
-0.6	-2.0	0.4	7.5	1.9	31.0 ^j	1.9	0.291	78.9	24.3	..	5.6	6 أستراليا
0.2	-4.2	-1.7	31.8	2.1	0.461	74.5	22.6	..	16.6	6 آيسلندا
-0.4	-1.8	-0.4	17.2	1.0	36.4	3.3	0.097	86.8	26.5	..	19.1	8 السويد
..	-4.7	..	2.1	3.1	34.5	2.2	0.269	65.9	26.6	..	36.8	9 سنغافورة
0.3	-3.9	-2.1	13.9	1.2	40.8	2.0	0.082	78.4	21.2	..	18.4	10 هولندا
-0.5	-2.9	-0.7	15.5	1.2	37.1	2.9	0.101	78.7	22.7	..	18.3	11 الدانمرك
0.0	-3.3	-3.6	11.5	1.4	43.1 ^k	2.7	0.143	89.9	23.7	..	10.2	12 فنلندا
-0.3	-2.9	0.2	13.0	1.3	36.7	1.5	0.147	91.8	23.1	..	6.5	13 كندا
..	-2.2	..	13.2	1.2	33.3	1.3	0.175	82.2	23.5	..	13.9	14 نيوزيلندا
0.3	-3.2	-1.9	8.5	1.8	34.8	1.7	0.111	83.6	17.2	..	5.5	15 المملكة المتحدة
-0.4	-2.4	2.2	6.2	3.2	32.5	2.7	0.099	96.4	20.6	..	6.1	15 الولايات المتحدة الأمريكية
0.1	-4.3	-1.2	18.1	0.9	37.6	2.5	0.096	85.5	25.4	..	12.0	17 بلجيكا
..	18 ليختنشتاين
..	-2.5	..	15.3	0.9	53.2	3.1	0.139	99.9	23.9	..	7.3	19 اليابان
-0.5	-2.9	0.4	22.6	0.7	38.5	3.1	0.061	87.4	25.3	..	14.1	20 النمسا
-0.9	-3.8	0.7	20.9	0.6	27.1	1.2	0.106	78.3	18.3	..	20.9	21 لكسمبرغ
0.7	-3.2	-1.8	2.3	4.3	22.5	4.3	0.223	90.6	20.8	..	15.6	22 إسرائيل
0.1	-3.5	-1.8	4.7	2.6	38.2	4.2	0.175	85.7	30.2	..	20.1	22 جمهورية كوريا
-0.2	-3.9	-3.9	14.4	1.0	41.8	2.0	0.177	91.1	21.9	..	10.1	24 سلوفينيا
-1.2	-2.8	5.9	10.6	1.3	39.8 ^l	1.2	0.096	66.9	21.9	..	9.1	25 إسبانيا
0.2	-0.8	-3.0	13.7	1.1	35.3	1.7	0.128	95.7	26.2	..	10.3	26 تشيكيا
-0.5	-4.8	-0.1	7.5	2.3	40.4	2.2	0.089	84.8	23.5	..	9.3	26 فرنسا
-0.3	-2.8	..	29.8	0.5	41.9	0.6	0.292	63.4	18.4	28 مالطة
-0.6	-4.7	0.1	10.8	1.3	45.8	1.3	0.053	69.6	18.0	..	6.0	29 إيطاليا
0.0	-4.4	-3.2	5.8	2.1	38.3	1.3	0.099	89.8	27.0	..	15.2	30 إستونيا
-0.9	-3.0	-2.0	7.9	1.6	27.0 ^m	0.5	0.401	85.1	19.1	..	3.2	31 قبرص
0.9	-2.1	-3.2	5.2	2.0	37.0	1.0	0.063	95.1	20.7	..	10.6	32 بولندا
-0.7	-2.4	2.4	..	2.4	42.5	1.0	0.295	78.3	13.1	..	-3.1	32 اليونان
-0.7	-2.5	-0.6	9.4	2.0	45.2	0.8	0.116	96.2	18.2	34 ليتوانيا
..	-6.2	5.6	6.4	1.0	0.276	52.8	22.4	35 الإمارات العربية المتحدة
..	0.189	36 أندورا
0.2	0.1	-1.0	10.3	1.2	32.7	0.8	0.216	95.5	23.6	..	5.6	36 سلوفاكيا
..	-5.1	..	1.1 ⁿ	8.8	8.3	0.8	0.515	58.6	25.9	..	13.4	36 المملكة العربية السعودية
1.2	-1.7	-2.2	10.5	2.0	42.3	0.4	0.084	92.5	24.2	..	6.0	39 لاتفيا
0.4	-4.3	0.8	7.7	1.8	44.3	1.3	0.080	54.1	17.5	..	3.4	40 البرتغال
..	4.2	1.5	5.7	0.5	0.450	43.9	44.6	..	26.8	41 قطر
1.4	-1.9	1.0	7.2	1.9	26.0	0.4	0.325	70.3	22.7	..	3.6	42 شيلي
..	1.9	2.4	14.4	..	0.623	79.2	41.1	..	34.6	43 بروني دار السلام
0.7	0.0	-0.9	12.7	1.1	34.5	1.2	0.108	88.6	27.1	..	13.2	43 هونغ كونغ
..	-2.8	..	1.6	3.6	7.1	0.1	0.372	19.3	32.9	..	20.4	45 البحرين
0.6	-1.9	-5.7	6.9	1.5	40.5	0.8	0.071	91.5	21.4	..	10.8	46 كرواتيا
..	-1.7	..	0.9	8.2	6.0	0.2	0.447	..	31.3	..	-11.3	47 عُمان
2.0	-0.4	-3.6	16.1	0.9	19.7	0.5	0.227	65.8	20.8	..	5.4	48 الأرجنتين
1.2	-2.2	-1.8	1.9	3.9	31.1	1.1	0.327	96.4	22.7	26.0	8.0	49 الاتحاد الروسي

الهدف 5		الهدف 10.1 الاستدامة الاجتماعية				الهدف 9.5			الهدف 17.4 الاستدامة الاقتصادية							
الهدف 10.1 حصة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل	دليل الفوارق بين الجنسين	مجموع الخسارة في قيمة التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة	الإنفاق على التعليم والصحة مقابل الإنفاق لأغراض عسكرية		نسبة الإعالة	الإنفاق على البحوث والتطوير	دليل تركّز الصادرات	القوى العاملة الماهرة	تكوين رأس المال الإجمالي	مجموع خدمة الدين	الادخار المعدل					
			الإنفاق لأغراض عسكرية									نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية	نسبة القوى العاملة الماهرة	نسبة الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الناتج المحلي الإجمالي
			نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية	نسبة القوى العاملة الماهرة												
متوسط التغير السنوي (بالنسبة المئوية)	2005/2018 ^a	2010/2018 ^a	2010-2016 ^b	2010-2018 ^b	2030 ^c	2010-2017 ^d	2018	2010-2018 ^d	2015-2018 ^d	2015-2017 ^d	2015-2017 ^d					
0.5	..	-3.9	8.9	1.3	32.5	0.6	0.183	98.6	27.5	11.8	21.2	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية				
3.1	-3.4	-5.9	6.8	1.0	17.4	0.1	0.601	74.0	26.6	47.9	5.8	بيلاروس 50				
-0.3	-1.1	1.4	7.4	1.7	37.2	0.8	0.092	88.8	20.7	21.3	14.8	كازاخستان 50				
-0.4	..	-1.6	..	1.5	30.1	0.4	0.218	90.7	31.4	13.4	..	بلغاريا 52				
0.8	-0.8	-1.0	5.5	1.9	32.6	0.5	0.114	81.0	24.2	22.4	3.4	الجيل الأسود 52				
..	0.499	92.6	28.5	رومانيا 52				
..	-2.0	35.4	..	0.160	..	18.3	..	-6.8 ^e	بالاو 55				
1.7	-2.0	-2.4	7.6	2.0	27.0	0.4	0.226	26.4	16.5	..	10.2	بربادوس 56				
..	-2.5	5.1	10.0	0.1	0.303	..	29.1	..	14.6	أوروغواي 57				
0.2	-3.5	-3.9	4.6	2.5	18.5	0.9	0.076	44.2	29.2	40.2	11.4	الكويت 57				
..	-0.1	17.1	..	0.423	..	27.1	..	7.1	تركيا 59				
1.5	-1.2	..	6.1	1.0	14.7 ^p	1.3	0.218	66.9	23.6	..	10.0	جزر البهاما 60				
..	4.5	1.4	19.2	0.2	0.469	94.2	32.5	ماليزيا 61				
..	سيشيل 62				
..	-0.6	0.8	24.1	0.1	0.348	71.9	تنمية بشرية مرتفعة				
2.0	..	0.4	7.0	1.9	32.7 ^r	0.9	0.081	83.2	21.5	22.0	-3.2 ^q	ترينيداد وتوباغو 63				
1.0	-0.3	..	3.9	2.7	14.1	0.3	0.523	18.0 ^s	34.7	0.4	..	صربيا 63				
-0.1	0.0	..	57.3	0.2	26.7 ^t	0.2	0.219	61.1	19.1	19.8	-6.4	إيران (جمهورية - الإسلامية) 65				
1.5	-0.2	-3.1	..	0.0	17.4	0.1	0.143	53.3	41.7	..	25.3	موريشيوس 66				
-0.1	-1.3	-0.7	..	0.0	22.6	0.5	0.262	39.1	18.6	14.8	15.9	بنما 67				
0.5	-2.2	-1.7	9.7	1.2	32.7	0.2 ⁿ	0.292	54.6	25.0	10.4	8.2	كوستاريكا 68				
0.0	-0.7	-3.7	5.6	1.9	29.5 ^u	0.3	0.209	92.5	33.3	29.4	12.5	ألبانيا 69				
0.3	-1.0	-3.7	3.4	1.9	24.2	0.1	0.194	38.1	28.6	21.2	28.5	جورجيا 70				
..	-0.6	..	7.1	2.9	33.8	0.3	0.235	69.4	10.3	سرني لانكا 71				
..	0.283	كوبا 72				
..	20.7	..	0.416	سانت كيتس ونيفيس 73				
0.2	..	-3.7	..	1.1	37.5	0.2	0.100	85.0	21.7	15.6	..	أنغويلا وبربودا 74				
1.6	-1.7	0.9	16.5	0.5	15.2	0.5	0.137	40.9	23.0	14.0	7.5	البوسنة والهرسك 75				
1.2	0.6	-2.5	5.4	1.3	29.6	0.8	0.079	38.0	25.0	4.7	14.0	المكسيك 76				
..	18.8	..	0.208	9.4	..	تايلند 77				
1.0	-1.4	-1.2	13.0	1.5	19.9	1.3	0.159	64.1	15.4	36.2	6.1	غرينادا 78				
1.0	-1.3	-2.4	3.4	3.2	19.3	0.2	0.341	58.1	21.2	41.6	2.8	البرازيل 79				
0.4	-2.8	-1.2	3.1	4.8	26.1	0.2	0.264	95.7	22.4	27.0	1.5	كولومبيا 79				
2.0	-1.3	-4.6	6.9	1.2	17.5	0.1	0.295	82.8	21.7	21.7	7.1	أرمينيا 81				
..	-1.6	..	2.8 ⁿ	5.3	14.0	0.5	0.483	40.4	48.4	0.6	21.2	بيرو 82				
3.3	..	-2.7	..	1.0	27.4	0.4	0.221	81.4	33.0	13.7	15.4	الجزائر 82				
2.4	-1.2	-0.2	5.2	2.4	15.5	0.4	0.393	46.3	26.0	29.3	11.4	مقدونيا الشمالية 82				
0.7	-2.3	-3.7	..	1.9	25.0	2.1	0.094	..	44.3	7.6	20.1	إكوادور 85				
..	-0.1	-4.0	2.6	3.8	17.3 ^v	0.2	0.827	93.3	20.1	10.7	9.5	الصين 85				
0.9	-1.8	-2.5	3.2	3.8	30.2 ^w	0.4	0.140	98.3	18.8	20.7	3.5	أذربيجان 87				
1.2	-0.4	-1.7	10.0 ^x	0.7	15.7	..	0.188	43.8	24.4	15.6	17.3	أوكرانيا 88				
..	21.1	..	0.268	..	21.8	4.6	-2.3	الجمهورية الدومينيكية 89				
1.3	-0.9	-2.2	6.0	2.1	19.0	0.6	0.137	54.9	19.8	17.2	-9.6	سانت لوسيا 89				
0.2	-1.7	-1.3	10.4	0.8	10.5	0.1	0.445	79.3	42.2	56.2	-10.3	تونس 91				
..	2.4	5.0	17.9	..	0.117	..	17.2	70.6	-16.9	منغوليا 92				
3.6	-0.9	..	5.1 ^y	2.8	8.6	0.5	0.891	34.0	29.4	2.5	26.6	لبنان 93				
..	20.0	..	0.524	..	26.4	11.6	0.4	بوتسوانا 94				
..	-1.0	0.1	11.9	1.4	17.9	..	0.498	..	22.6	27.3	15.9	سانت فنسنت وجزر غرينادين 94				
..	-0.3	-2.3	11.2 ^y	0.5	15.0	0.1	0.734	42.3	24.8	57.4	7.2 ^q	جامايكا 96				
0.9	-0.8	-1.1	13.2	0.9	13.0	0.2	0.348	43.7	23.1	12.4	14.5	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) 96				
..	0.409	11.7	..	باراغواي 98				
..	-0.8	-0.8	15.1	..	0.668	45.0	36.2	..	22.9 ^z	باراغواي 98				
0.5	-1.2	..	5.3	0.9	12.5	..	0.220	62.5	..	2.3	8.1	دومينيكا 98				
1.2	-1.3	-2.9	2.0	4.7	8.2	0.3	0.163	..	18.2	12.4	4.4	فيجي 98				
..	-1.2	-2.7	10.6	1.3	10.5	..	0.311	43.5	17.9	9.7	-0.9	الأردن 102				
-0.1	-1.2	4.4	9.0	..	0.617	32.7	..	3.5	..	بلير 103				
0.4	-1.1	10.8	..	0.297	..	33.4	9.9	9.3 ^{aa}	ملديف 104				
..	تونغا 105				

تقرير التنمية البشرية لعام 2019
ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر
أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الهدف 10.1: الاستدامة الاجتماعية				الهدف 9.5: الاستدامة الاقتصادية				الهدف 17.4: الادخار الصافي المعدل			
	الهدف 10.1	الهدف 5	الهدف 10.1	الهدف 10.1	الهدف 9.5	الهدف 9.5	الهدف 9.5	الهدف 9.5	الهدف 17.4	الهدف 17.4	الهدف 17.4	الهدف 17.4
	حصة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل	دليل الفوارق بين الجنسين	مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة	الإفقاق على التعليم والصحة مقابل الإففاق لأغراض عسكرية	نسبة الإعالة	نسبة الإففاق على الصحة والبحث والتطوير	دليل تركيز الصادرات	القوى العاملة الماهرة	تكوين رأس المال الإجمالي	مجموع خدمة الدين	الادخار المعدل	
2005/2017	2005/2018 ^a	2010/2018 ^b	2010-2016 ^c	2010-2018 ^d	2030 ^e	2010-2017 ^d	2018	2010-2018 ^f	2015-2018 ^g	2015-2017 ^d	2015-2017 ^d	
0.3	-0.7	-0.5	5.6 ^y	1.1	11.5	0.1	0.250	29.9	26.9	11.3	28.5	
2.2	-1.7	-2.9	35.8	0.3	24.6 ^{ab}	0.3	0.189	60.0	25.3	10.7	14.7	
..	3.6	11.3	0.2	0.349	..	40.2	
..	..	-3.7	10.8	..	0.645	..	47.2	
..	-3.3	15.5	9.0	..	0.798	..	29.8 ⁿ	
-1.4	-1.2	-0.2	7.4	0.7	13.5	0.1	0.134	39.8	34.6	34.0	12.0	
0.5	-1.6	11.4	..	0.366	66.6	..	8.9	..	
-0.2	0.0	1.3	13.1	1.0	9.9	0.8	0.151	51.2	18.0	12.2	0.6	
4.4	-1.5	-4.6	6.9	1.5	13.7	0.2 ^y	0.379	44.0	20.6	10.5	0.8	
0.5	-0.7	0.8	4.5	1.5	6.4	0.6 ^y	0.546	35.5	21.4	3.8 ^{aa}	8.9 ^{aa}	
0.1	-1.7	1.0	3.8 ⁿ	1.2	10.2	0.6	0.154	54.9	16.7	15.1	1.2	
تنمية بشرية متوسطة												
..	0.752	..	22.4	
0.1	-0.1	-0.1	5.5	2.3	17.9	0.4	0.188	32.3	27.5	5.9	13.4	
0.0	6.7 ^{ac}	0.5	0.176	46.9	24.2	
-0.6	2.7	6.1	0.0	0.958	28.3	17.8	..	-7.0	
0.3	-1.2	..	3.4 ^y	3.1	17.1	0.7	0.174	18.7 ^s	33.4	9.8	20.9	
1.1	-3.4	-4.6	7.5	1.6	11.3	0.1	0.364	92.7	35.4	29.9	12.9	
..	-0.6	-0.1	6.8	1.7	16.1	..	0.452	42.0	31.1	5.0	14.1	
2.9	-1.4	-2.6	10.5	1.0	16.3	0.1	0.213	37.4	20.4	20.2	6.4	
-0.2	0.0	-4.3	9.9	1.2	8.4	0.1	0.265	80.1 ^y	27.2	26.1	6.3	
1.4	-1.1	-2.3	20.4	0.4	9.5	0.0	0.136	18.1	12.1	28.6	1.9	
..	17.1	0.6	10.4	0.1	0.315	59.8	40.4	5.9	11.7	
0.8	-1.2	-0.8	20.0	0.6	12.0	0.1	0.221	30.5	22.9	19.8	14.4	
-0.5	-1.6	-5.4	3.1	2.4	12.5	0.6	0.139	17.6	31.0	10.1	16.3	
0.3	-1.0	-2.5	2.7	3.3	6.6	0.3	0.265	66.7	12.6	..	4.5	
1.5	..	-2.0	6.9	0.6	8.2	..	0.467	28.2	22.5	0.1	-14.6	
..	10.1	..	0.907	48.3	
3.2	-0.5	-2.1	8.8	1.7	10.0	0.0	0.222	24.3	25.5	23.9	19.5	
0.4	11.1	..	0.392	19.5	51.3	10.5	23.3	
0.0	-1.2	-2.2	2.8	1.4	10.7	..	0.404	25.8	31.2	5.5	24.5	
0.6	9.7	..	0.805	65.0	
0.5	6.7	..	0.688	3.4	..	
-0.5	-0.5	-2.2	8.1	1.5	6.0	0.3	0.331	17.9	11.7	2.2	0.8	
-1.4	-0.5	-2.7	1.3	2.5	5.9	..	0.613	..	18.2	3.2	-40.4	
-0.9	-1.2	0.1	29.7	0.2	8.5	..	0.231	34.2	29.0	13.4	-1.2	
..	7.0	..	0.450	..	26.4	2.1	20.8 ^q	
-0.5	-0.4	1.5	26.7	0.4	6.8	0.4	0.459	28.6	22.0	10.4	-8.4	
-1.4	-1.0	0.7	3.3 ⁿ	1.4	4.3	0.3 ⁿ	0.681	40.3	38.2	18.1	9.2	
..	0.2	3.5	..	0.641	..	15.1	
..	2.9	12.4	..	0.216	17.5	32.8	5.2	23.1	
..	-1.2	-3.8	5.2	2.2	10.1	0.1	0.296	13.5	23.4	3.9	13.1	
1.6	-1.3	-2.2	7.5	1.2	5.4	0.8	0.232	40.5	18.4	14.8	-2.2	
3.3	-2.1	-2.4	6.3	1.4	10.2	0.3	0.141	41.9	51.8	8.5	38.1	
4.5	..	-2.5	1.5	1.8	4.6	..	0.933	10.2	24.1	13.4	-16.3	
..	-0.8	-3.0	7.0	2.2	5.4	..	0.325	13.0	12.6	8.4	-22.2	
-1.7	-1.1	0.1	5.6	1.3	5.0	..	0.336	19.8	22.4	10.7	4.5	
-0.2	-0.7	-0.2	1.5	4.0	8.3	0.2	0.204	27.9	16.4	22.8	12.7	
3.4	7.6	..	0.676	18.7	..	3.9	..	
تنمية بشرية منخفضة												
..	0.0	..	2.2 ^y	4.1	9.4	0.0	0.235	..	27.8 ^x	3.1 ^z	..	
..	0.7	0.3	6.9	0.0	0.293	26.7	..	27.1	..	
2.1	..	0.4	6.3	..	0.560	..	17.5	1.9	5.8 ^{aa}	
2.1	-1.2	-2.8	8.0	1.2	7.3	..	0.390	17.1	24.4	3.9	-4.4	
-1.1	..	-2.1	..	0.5	5.2	0.2 ^x	0.783	35.2	15.5	6.8	1.4	
-0.1	-0.8	-2.1	6.9	1.4	4.1	0.2	0.250	37.1	24.6	3.8	-9.5	
0.2	-0.7	-1.5	7.3	1.2	5.3 ^{ad}	0.5	0.288	5.0	34.0	8.4	23.1	

الهدف 5		الهدف 10.1			الهدف 9.5			الهدف 17.4			
الهدف 5		الاستدامة الاجتماعية			الهدف 9.5			الاستدامة الاقتصادية			
الهدف 5	الهدف 10.1	مجموع الخسارة في قيمة البشرية للتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة ¹	الإنفاق على التعليم والصحة مقابل الإنفاق لأغراض عسكرية		نسبة الإعالة	الإنفاق على البحث والتطوير	دليل تركّز الصادرات	القوى العاملة الماهرة	تكوين رأس المال الإجمالي	مجموع خدمة الدين	الدخار المعدل
			الإنفاق لأغراض عسكرية ²	نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية ³							
حصة أفقر 40 السكان من الدخل	دليل الفوارق بين الجنسين ⁴	نتيجة لعدم المساواة ¹	الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية ³	الإنفاق على التعليم والصحة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المسنين (لكل 100 من العمرية 64-15 سنة)	الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	دليل تركّز الصادرات (القيمة)	النسبة المئوية من القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	رأس المال الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	مجموع خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الدخار المعدل (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2005/2017	2005/2018 ^a	2010/2018 ^a	2010-2016 ^b	2010-2018 ^b	2030 ^c	2010-2017 ^d	2018	2010-2018 ^d	2015-2018 ^d	2015-2017 ^a	2015-2017 ^d
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية											
1.5	..	-1.1	2.4	3.0	6.2	..	0.308	5.8	55.3	13.2	-10.3
-1.5	..	-1.4	12.1	0.6	6.4	0.0	0.213	18.5	15.2	3.2	7.7
-2.8	-0.5	0.7	8.5	0.9	6.3	..	0.346	17.1	25.8	4.2	-3.4
-1.1	-0.5	-0.5	13.2 ⁿ	1.8	8.7	0.0	0.288	..	27.9	3.6	8.2
-0.4	-0.4	-0.1	5.5	1.4	5.3	..	0.361	25.5	19.8	17.6	16.6
-0.5	-1.3	-1.3	5.9	1.9	5.8	0.8	0.239	10.9	28.7	14.2	12.3
-0.9	-0.8	-0.4	6.3	2.0	5.5	0.3	0.235	47.6	25.3	5.8	-7.5
..	-1.2	..	1.4 ^y	2.3	7.1	..	0.440	22.8	19.3	4.2	0.2
..	0.3	-0.1	9,318.7	0.0	9.7	..	0.508	9.4	29.0	1.5	17.6
..	-1.1	..	15.1	1.0	5.1	..	0.387	19.2	19.2	4.0	2.7
-0.3	3.2 ^x	3.7 ⁿ	9.4	..	0.222	..	57.8	11.1	-1.8
-0.7	-0.5	-1.3	22.8	0.8	4.8	..	0.558	17.6	13.4	5.7	-16.7
-2.2	-1.3	-2.2	12.4	0.6	6.4	0.6	0.288	6.8	34.1	20.8	9.3
2.9	-0.4	-0.6	4.9	1.1	4.8	0.1	0.449	12.3	17.0	16.9	-12.7 ^{aa}
2.4	..	-1.6	3.2	2.5	5.4	..	0.493	..	36.2	1.4	-6.5
0.3	-0.3	-1.7	19.5	0.8	6.4	..	0.394	21.1	13.0	3.5	-99.0
-0.6	0.2	-0.9	2.5 ⁿ	4.0	5.4	..	0.319	29.7	..	14.6	..
-4.8	..	-1.4	3.3	1.6	5.1	..	0.875	..	10.9	2.4	-11.0
-0.1	-0.1	-1.8	6.3	0.7	5.9	0.1 ^y	0.505	43.1	25.8	3.0	-4.4
-1.8	-0.7	-4.0	12.0	1.0	5.1	0.3	0.305	7.1	37.7	5.0	-13.5
1.9	-0.3	-1.2	17.2	0.8	5.2	..	0.255	15.2	18.5	3.8	-33.5
..	7.0	..	0.319	..	10.0
2.3	-0.4	-2.1	7.5	2.1	4.8	0.2	0.658	3.9	25.7	3.7	-9.0
2.4	-0.3	-2.3	2.7	2.9	4.5	0.3	0.670	4.7	23.8	4.5	-2.3 ^q
1.0	-0.7	-2.4	5.1	1.9	5.2	0.1	0.425	2.5	9.2	14.4	-19.0
..	1.3	6.2	1.6
-1.7	..	-0.5	1.4	2.1	4.7	0.3	0.774	..	19.7
-6.7	-0.1	-0.1	2.2	1.4	5.0	..	0.313	..	11.4
2.6	-0.6	-2.2	4.6	2.5	5.2	..	0.352	1.8	33.7	15.6	5.0
الأراضي أو البلدان الأخرى											
..	0.554	50.1
..	18.7	..	0.255
..	55.7
..	5.6	..	0.552
..
..	0.512	96.5
مجموعات دليل التنمية البشرية											
—	-2.4	-1.1	7.0	2.3	33.2	2.3	—	84.7	22.1	..	8.9
—	-1.2	-2.5	..	1.7	20.4	1.5	—	..	36.5	12.9	16.2
—	-1.2	-3.9	3.3	2.3	11.4	0.5	—	21.6	28.1	10.0	13.2
—	-0.6	-1.7	4.1	1.0	5.7	..	—	22.2	21.9	8.9	2.7
—	-0.9	-2.8	4.5	2.1	14.7	1.3	—	32.5	33.5	13.7	14.9
البلدان النامية											
المناطق											
—	-1.1	-1.4	10.9	1.2	17.8	0.7	—	54.6	20.1	24.0	6.8
—	-2.1	-3.5	4.6	2.4	20.1	0.6	—	71.8	28.1	31.8	9.7
—	-1.2	-4.5	3.0	2.5	11.9	0.5	—	20.0	30.3	10.7	17.1
—	-0.6	-1.7	7.0	1.1	5.7	0.5	—	25.6	21.0	10.6	-0.1
—	-1.0	-1.3	1.7	5.5	9.7	0.6	—	41.1	27.0	16.8	10.4
—	-0.8	-3.0	..	1.8	21.7	..	—	..	41.6	9.0	19.7
—	-0.8	-1.8	3.7	1.6	7.0	..	—	20.6	29.5	8.1	9.8
—	—	-2.1	17.1	..	—	44.3	24.0
أقل البلدان نمواً											
الدول الجزرية الصغيرة النامية											
—	-2.3	-0.6	7.8	2.1	34.1	2.4	—	81.9	21.9	..	8.6
—	-0.8	-2.6	6.7	2.2	18.0	2.0	—	46.3	26.2	14.8	10.9
العالم											

ملاحظات

- استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتوزع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريباً هي المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات ([http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_\(technical_notes\).pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_(technical_notes).pdf)).
- a** لم تستخدم الألوان في هذا العمود لتوضيح دلالة مؤشر الإنفاق على التعليم والصحة.
- b** البيانات عن الإنفاق العام على التعليم والصحة متوفرة في الجدولين 8 و9، وعلى الموقع <http://hdr.undp.org/data>.
- c** تشير القيمة السلبية إلى انخفاض عدم المساواة خلال الفترة المحددة.
- d** آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.
- e** إسقاطات بالاستناد إلى متغير الخصوبة المتوسطة.
- f** آخر البيانات المتوفرة حول أنواع الإنفاق الثلاثة (التعليم، والصحة، والأغراض العسكرية) خلال الفترة المحددة.
- g** بيانات الاتجاهات التي استند إليها لحساب التغير متوفرة على الموقع <http://hdr.undp.org/en/data>.
- h** تشمل البيانات جزر سفالبارد وجان ماين.
- i** تشمل البيانات ليختنشتاين.
- j** تشمل البيانات جزيرة كريسماس، وجزر كوكس (كيلينغ)، وجزيرة نورفولك.
- k** تشمل البيانات جزر آلاند.
- l** تشمل البيانات جزر الكناري، ومديني سبتة ومليلية.
- m** تشمل البيانات شمالي قبرص.

- n** بيانات عام 2008.
- o** بيانات عام 2013.
- p** تشمل البيانات صباح وساراواك.
- q** بيانات عام 2014.
- r** تشمل البيانات كوسوفو.
- s** تشمل البيانات المستوى التعليمي المتوسط فقط.
- t** تشمل البيانات أغاليفيا وروديغز وسانت براندون.
- u** تشمل البيانات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.
- v** تشمل البيانات ناغورنو كاراباخ.
- w** تشمل البيانات القرم.
- x** بيانات عام 2007.
- y** بيانات عام 2009.
- z** بيانات عام 2010.
- aa** بيانات عام 2012.
- ab** تشمل البيانات ترانسنيستريا.
- ac** تشمل البيانات القدس الشرقية.
- ad** تشمل البيانات زنجبار.

تعاريف

الإدخار الصافي المعدل: يساوي المدخرات الوطنية الصافية زائد الإنفاق على التعليم ناقص استنفاد الطاقة والمعادن والغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والجسيمات. وتساوي المدخرات الوطنية الصافية الإدخار القومي الإجمالي ناقص قيمة استهلاك رأس المال الثابت.

مجموع خدمة الدين: مجموع المبالغ الأصلية المردودة والفوائد المدفوعة بالعملة الأجنبية، وكسلع أو خدمات على الدين الطويل الأجل، والفوائد المدفوعة على الدين القصير الأجل، والأقساط المسددة (إعادة الشراء والرسوم) إلى صندوق

النقد الدولي. ويُحسب بالنسبة المتوية من صادرات السلع، والخدمات، والدخل الأجنبي.

تكوين رأس المال الإجمالي: النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد زائد التغيرات الصافية في المخزونات. والأصول الثابتة تشمل تحسينات التربة (الأسيجة وقنوات الري ومصارف المياه)؛ والمصانع والآلات ومشتريات المعدات؛ وتشديد الطرق والسكك الحديدية وما شابه، والمدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والأبنية التجارية والصناعية. والمخزونات هي ما تمتلكه الشركات من أرصدة سلع تحسباً للتقلبات العابرة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات بالإضافة إلى السلع التي هي قيد الإنتاج. ويعد صافي عمليات الحيازة أيضاً جزءاً من تكوين رأس المال. وتكوين رأس المال الإجمالي كان يعرف سابقاً بالاستثمار المحلي الإجمالي.

القوى العاملة الماهرة: نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ذات مستوى تعليمي متوسط أو متقدم، حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

دليل تركيز الصادرات: يقيس نسبة تركيز المنتجات المصدرة (ويُعرف أيضاً بمؤشر هرفندال-هيرشمان). ويعني اقتراب قيمة الدليل من 1 أن صادرات البلد مركزة على عدد قليل من المنتجات، واقتربها من 0 أن الصادرات موزعة على نحو متناسل على عدد أكبر من المنتجات، ما يدل على تنوع الاقتصاد.

الإنفاق على البحث والتطوير: الإنفاق الجاري ومن رأس المال (العام والخاص) على الأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الشاملة لقضايا الإنسانية والثقافة والمجتمع، واستخدامها في تطبيقات جديدة. وهي تشمل الأبحاث الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي.

نسبة إعالة المسنين: نسبة السكان من الفئة العمرية 65 سنة وأكثر إلى السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة. ويُحسب النسبة على أساس عدد المعالين لكل 100 شخص في سن العمل (15-64 سنة).

الإنفاق لأغراض عسكرية: مجموع النفقات الجارية ونفقات رأس المال على القوات المسلحة، ومنها قوات حفظ السلام؛ ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بالدفاع؛

والقوات شبه العسكرية إذا تقرر تدريبها وتزويدها بالمعدات اللازمة للعمليات العسكرية؛ والأنشطة الفضائية العسكرية.

نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية: مجموع الإنفاق العام على التعليم والصحة مقسوماً على الإنفاق لأغراض عسكرية.

مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة، متوسط التغير السنوي: نسبة التغير في مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الفترة 2010-2018 مقسومةً على عدد السنوات.

دليل الفوارق بين الجنسين، متوسط التغير السنوي: نسبة التغير في دليل الفوارق بين الجنسين في الفترة 2005-2018 مقسومةً على عدد السنوات.

حصة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل، متوسط التغير السنوي: نسبة التغير في حصة أفقر 40 في المائة من السكان من الدخل في الفترة 2005-2017 مقسومةً على عدد السنوات.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 3 و6 و8: World Bank 2019a.

العمود 4: ILO 2019.

العمود 5: UNCTAD 2019.

العمود 7: UNDESA 2019b.

العمودان 9 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank 2019a.

العمود 10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى سلاسل البيانات الزمنية في دليل التنمية البشرية معديلاً بعامل عدم المساواة.

العمود 11: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى سلاسل البيانات الزمنية في دليل الفوارق بين الجنسين.

ملاحظة: استند إلى هذه المراجع الإحصائية في جميع المواد الإحصائية الواردة في تقرير عام 2019، بما في ذلك الجداول الإحصائية المتوفرة عبر الموقع <http://hdr.undp.org/en/human-development-report-2019>

- Alkire, S., U. Kanagaratnam and N. Suppa. 2019.** "The Global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2019." OPHI MPI Methodological Note 47. University of Oxford, Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford, UK.
- Barro, R. J., and J.-W. Lee. 2018.** Dataset of Educational Attainment, June 2018 Revision. www.barrolee.com. Accessed 15 June 2019.
- CEDLAS (Center for Distributive, Labor and Social Studies) and World Bank. 2018.** Socio-Economic Database for Latin America and the Caribbean. www.cedlas.econo.unlp.edu.ar/wp/en/estadisticas/sedlac/estadisticas/. Accessed 15 July 2019.
- CRED EM-DAT (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2019.** The International Disaster Database. www.emdat.be. Accessed 25 June 2019.
- Eurostat. 2018.** European Union Statistics on Income and Living Conditions. EUSILC UDB 2016—version 2 of August 2016. Brussels. <http://ec.europa.eu/eurostat/web/microdata/european-union-statistics-on-income-and-living-conditions>. Accessed 15 June 2019.
- FAO (Food and Agriculture Organization). 2019a.** FAOSTAT database. www.fao.org/faostat. Accessed 30 July 2019.
- . **2019b.** AQUASTAT database. www.fao.org/aquastat/en/. Accessed 2 July 2019.
- Gallup. 2019.** Gallup World Poll Analytics database. <https://ga.gallup.com>. Accessed 7 May 2019.
- ICF Macro. Various years.** Demographic and Health Surveys. www.measuredhs.com. Accessed 15 July 2019.
- IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2019.** Global Internal Displacement Database. www.internal-displacement.org/database. Accessed 10 May 2019.
- IHME (Institute for Health Metrics and Evaluation). 2018.** Global Burden of Disease Collaborative Network. Global Burden of Disease Study 2017 (GBD 2017) Disability-Adjusted Life Years and Healthy Life Expectancy 1990–2017. Seattle, WA. <http://ghdx.healthdata.org/record/ihme-data/gbd-2017-dalys-and-hale-1990-2017>. Accessed 15 August 2019.
- ILO (International Labour Organization). 2019.** ILOSTAT database. www.ilo.org/ilostat. Accessed 17 June 2019.
- IMF (International Monetary Fund). 2019.** World Economic Outlook database. Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2019/01/weodata/index.aspx. Accessed 15 July 2019.
- IPU (Inter-Parliamentary Union). 2019.** Women in national parliaments. www.ipu.org/wmn-e/classif-arc.htm. Accessed 11 April 2019.
- ITU (International Telecommunication Union). 2019.** *ICT Facts and Figures 2019*. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/. Accessed 8 August 2019.
- LIS (Luxembourg Income Study). 2019.** Luxembourg Income Study Project. www.lisdatacenter.org/data-access. Accessed 19 August 2019.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2017.** *PISA 2015 Results in Focus*. Paris. www.oecd.org/pisa/. Accessed 1 July 2019.
- . **2018.** *Education at a Glance 2018*. Paris. www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2018_eag-2018-en. Accessed 15 June 2019.
- Palma, J. G. 2011.** "Homogeneous Middles vs. Heterogeneous Tails, and the End of the 'Inverted-U': The Share of the Rich is What It's All About." *Cambridge Working Papers in Economics, 1111*. Cambridge University, UK. www.econ.cam.ac.uk/research-files/repec/cam/pdf/cwpe1111.pdf. Accessed 15 September 2013.
- Syrian Center for Policy Research. 2017.** *Social Degradation in Syria: The Conflict Impact on Social Capital*. <http://scpr-syria.org/publications/social-degradation-in-syria/>. Accessed 15 July 2019.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2019.** Data Center. <http://unctadstat.unctad.org>. Accessed 15 August 2019.
- UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2011.** *World Population Prospects: The 2010 Revision*. New York. www.un.org/en/development/desa/population/publications/trends/population-prospects_2010_revision.shtml. Accessed 15 October 2013.
- . **2017.** *World Population Prospects: The 2017 Revision*. New York. <https://esa.un.org/unpd/wpp/>. Accessed 30 April 2019.
- . **2018.** *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision*. New York. <https://esa.un.org/unpd/wup/>. Accessed 23 July 2019.
- . **2019a.** *World Contraceptive Use 2019*. New York. www.un.org/en/development/desa/population/publications/dataset/contraception/wcu2019.asp. Accessed 3 May 2019.
- . **2019b.** *World Population Prospects: The 2019 Revision*. New York. <https://population.un.org/wpp/>. Accessed 19 June 2019.
- UNECLAC (United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2019.** *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean 2018*. Santiago. https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/44327/13/S1801218_en.pdf. Accessed 15 July 2019.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2019.** Data Centre. <http://data.uis.unesco.org>. Accessed 11 April 2019.
- UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2018.** *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2017–2018*. Beirut. www.unescwa.org/publications/survey-economic-social-development-arab-region-2017-2018. Accessed 15 July 2019.
- UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees). 2019.** *UNHCR Global Trends 2018*. Geneva. www.unhcr.org/globaltrends2018/. Accessed 20 June 2019.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2019a.** UNICEF Global Databases: Infant and Young Child Feeding: Exclusive Breastfeeding, Predominant Breastfeeding. May 2019. New York.
- . **2019b.** UNICEF Data. <https://data.unicef.org>. Accessed 25 July 2019.
- . **Various years.** Multiple Indicator Cluster Surveys. New York. <http://mics.unicef.org>. Accessed 15 July 2019.
- UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO (World Health Organization) and World Bank. 2019.** Joint Child Malnutrition Estimates Expanded Database: Stunting. March 2019 Edition. New York. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/malnutrition/>. Accessed 26 July 2019.
- UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2018.** Child mortality estimates. www.childmortality.org. Accessed 29 July 2019.
- United Nations Statistics Division. 2019a.** Global SDG Indicators Database. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>. Accessed 15 July 2019.
- . **2019b.** National Accounts Main Aggregates Database. <http://unstats.un.org/unsd/snaama>. Accessed 15 July 2019.
- UN Maternal Mortality Estimation Group (World Health Organization, United Nations Children's Fund, United Nations Population Fund and World Bank). 2017.** Maternal mortality data. <http://data.unicef.org/topic/maternal-health/maternal-mortality/>. Accessed 15 July 2019.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2019.** UNODC Statistics and Data. <https://data.unodc.org>. Accessed 3 June 2019.
- UNOHCHR (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights). 2019.** Human rights treaties. http://tbiinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/countries.aspx. Accessed 5 July 2019.
- UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine). 2019.** "UNRWA in Figures 2018-2019." Amman. www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2018-2019. Accessed 25 June 2019.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2019.** UN Women Global Database on Violence against Women. New York. <http://evaw-global-database.unwomen.org>. Accessed 19 April 2018.
- WHO (World Health Organization). 2019.** Global Health Observatory. www.who.int/gho/. Accessed 15 July 2019.
- WHO (World Health Organization) and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2019.** Estimates of national routine immunization coverage, 2018 revision (completed July 2019). <https://data.unicef.org/topic/child-health/immunization/>. Accessed 26 July 2019.
- World Bank. 2019a.** World Development Indicators database. Washington, DC. <http://data.worldbank.org>. Accessed 15 July 2019.
- . **2019b.** Gender Statistics database. Washington, DC. <http://data.worldbank.org>. Accessed 3 July 2019.
- World Inequality Database. 2019.** World Inequality Database. <http://wid.world>. Accessed 15 August 2019.

تقارير التنمية البشرية 1990-2019

- 1990 مفهوم التنمية البشرية وقياسها
- 1991 تمويل التنمية البشرية
- 1992 الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
- 1993 مشاركة الناس
- 1994 أبعاد جديدة للأمن البشري
- 1995 التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
- 1996 النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
- 1997 التنمية البشرية والقضاء على الفقر
- 1998 التنمية البشرية والاستهلاك
- 1999 العولمة بوجه إنساني
- 2000 حقوق الإنسان والتنمية البشرية
- 2001 توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
- 2002 تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
- 2003 أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
- 2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
- 2005 التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
- 2006 ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
- 2007/2008 محاربة تغيّر المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
- 2009 التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
- 2010 الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
- 2011 الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
- 2013 نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوع
- 2014 الماضي في التقدّم: بناء المنفعة لدرء المخاطر
- 2015 التنمية في كل عمل
- 2016 تنمية للجميع
- 2019 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018

98	فيجي	52	الجزر الأسود	49	الاتحاد الروسي
118	فييت نام	82	الجزائر	173	إثيوبيا
31	قبرص	60	جزر البهاما	87	أذربيجان
41	قطر	153	جزر سليمان	48	الأرجنتين
122	قيرغيزستان	156	جزر القمر	102	الأردن
126	كابو فيردي	117	جزر مارشال	81	أرمينيا
50	كازاخستان	188	جمهورية أفريقيا الوسطى	182	إريتريا
150	الكاميرون	159	جمهورية تنزانيا المتحدة	25	إسبانيا
46	كرواتيا	89	الجمهورية الدومينيكية	6	أستراليا
146	كمبوديا	154	الجمهورية العربية السورية	30	إستونيا
13	كندا	22	جمهورية كوريا	22	إسرائيل
72	كوبا	..	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	138	إسواتيني (مملكة)
165	كوت ديفوار	179	جمهورية الكونغو الديمقراطية	170	أفغانستان
68	كوستاريكا	140	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	85	إكوادور
79	كولومبيا	107	جمهورية مولدوفا	69	ألبانيا
138	الكونغو	113	جنوب أفريقيا	4	ألمانيا
57	الكويت	186	جنوب السودان	35	الإمارات العربية المتحدة
132	كيريباس	70	جورجيا	74	أنغيوا وبربودا
147	كينيا	171	جيبوتي	36	أندورا
39	لاتفيا	11	الدانمرك	111	إندونيسيا
93	لبنان	98	دومينيكا	149	أنغولا
21	لكسمبرغ	157	رواندا	57	أوروغواي
176	ليبيريا	52	رومانيا	108	أوزبكستان
110	ليبيا	143	زامبيا	159	أوغندا
34	ليتوانيا	150	زيمبابوي	88	أوكرانيا
18	ليختنشتاين	111	ساموا	65	إيران (جمهورية - الإسلامية)
164	ليسوتو	137	سان تومي وبرينسيبي	3	أيرلندا
28	مالطة	..	سان مارينو	6	آيسلندا
184	مالي	94	سانت فنسنت وجزر غرينادين	29	إيطاليا
61	ماليزيا	73	سانت كيتس وتيفس	155	بابوا غينيا الجديدة
162	مدغشقر	89	سانت لوسيا	98	باراغواي
116	مصر	71	سري لانكا	152	باكستان
121	المغرب	124	السلفادور	55	بالاو
82	مقدونيا الشمالية	36	سلوفاكيا	45	البحرين
76	المكسيك	24	سلوفينيا	79	البرازيل
172	ملاوي	9	سلفافورة	56	بربادوس
104	ملديف	166	السنتال	40	البرتغال
36	المملكة العربية السعودية	168	السودان	43	بروني دار السلام
15	المملكة المتحدة	98	سورينام	17	بلجيكا
92	منغوليا	8	السويد	52	بلغاريا
161	موريتانيا	2	سويسرا	103	بليز
66	موريشيوس	181	سيراليون	135	بنغلاديش
180	موزامبيق	62	سيشيل	67	بنما
..	موناكو	42	شيلي	163	بنن
145	ميانمار	63	صربيا	134	بوتان
135	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	الصومال	94	بوتسوانا
130	ناميبيا	85	الصين	182	بوركينافاسو
..	ناورو	125	طاجيكستان	185	بوروندي
1	النرويج	120	العراق	75	البوسنة والهرسك
20	النمسا	47	عمان	32	بولندا
147	نيبال	115	غامبون	114	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
189	النيجر	174	غامبيا	82	بيرو
158	نيجيريا	142	غانا	50	بيلاروس
126	نيكاراغوا	78	غرينادا	77	تايلند
14	نيوزيلندا	126	غواتيمالا	108	تركمانستان
169	هايتي	123	غيانا	59	تركيا
129	الهند	174	غينيا	63	ترينيداد وتوباغو
132	هندوراس	178	غينيا - بيساو	187	تشاد
43	هونغ كونغ	144	غينيا الاستوائية	26	تشيكيا
10	هولندا	141	فانواتو	167	توغو
4	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	26	فرنسا	..	توفالو
15	الولايات المتحدة الأمريكية	106	الفلبين	91	تونس
19	اليابان	119	فلسطين، دولة	105	تونغا
177	اليمن	96	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	131	تيمور - ليشتي
32	اليونان	12	فنلندا	96	جامايكا



وما نعتمد عليه من مقاييس وبيانات قلما يكون كافياً. غير أن أنماطاً تتكرر في كل مكان.

ففي كل بلد، تتغير الأهداف. عدم المساواة في التنمية البشرية مرتفع أو في تزايد في المجالات التي يتوقع أن تزداد أهمية في المستقبل. وقد أحرز تقدم في مختلف أنحاء العالم في مجالات أساسية، مثل التخلص من الفقر والحصول على التعليم الأساسي، مع أن نواقص كبيرة لا تزال قائمة. وفي الوقت نفسه، تتسع أوجه عدم المساواة في أعلى سلم التقدّم.

يفتح نهج التنمية البشرية نوافذ جديدة على أوجه عدم المساواة - أسباب أهميتها، كيف تتجلى، ما العمل حيالها - تمهد للعمل الملموس. ويؤكد التقرير على أهمية إعادة اصطفاف أهداف السياسة العامة المعتمدة اليوم: مثلاً، التشديد على جودة التعليم لجميع الأعمار، بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، بدلاً من التركيز على معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. والكثير من هذه التطلعات هي في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا بد أيضاً من التصدي للاختلالات في موازين القوى التي هي في صميم العديد من أوجه عدم المساواة، من خلال مثلاً ضمان تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي عبر اتخاذ إجراءات لمكافحة الاحتكار. وفي بعض الحالات، قد يعني التصدي لأوجه عدم المساواة معالجة الأعراف الاجتماعية المتجذرة في تاريخ البلد المعني وثقافته. ويتوفر العديد من الخيارات في السياسات العامة لتعزيز الإنصاف والكفاءة في آن معاً. لكن السبب الرئيسي لعدم اعتمادها يرتبط أحياناً كثيرة بالمصالح المتجذرة لأصحاب النفوذ الذين لن يعود عليهم التغيير بمكاسب تذكر.

إن مستقبل عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين في أيدينا. لكننا لا نملك الركون إلى الطمأنينة. فأزمة المناخ تبيّن أنّ ثمن التقاعس يتصاعد مع الوقت، إذ أنه يؤجج عدم المساواة فيجعل العمل المناخي أصعب. وقد بدأت التكنولوجيا فعلاً تغير سوق العمل والحياة، ولكن لم يتقرر بعد مدى قدرة الآلة على الحلول محل الإنسان. لكننا على شفير هوة يصعب الصعود منها بعد الوقوع فيها. أمامنا خيارات، ولا بد لنا من الاختيار الآن.

في كل بلد من البلدان، الأفق إلى مستقبل أفضل شبه مسدود أمام الكثيرين: يعيشون دون أمل أو هدف أو شعور بالكرامة، ويقفون على هامش المجتمع وهم يرون آخرين يمضون إلى المزيد فالزهد من الازدهار. في العالم ككل، انثُثلت من الفقر المدقع أعداد كبيرة، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص أو الموارد التي تتيح لها التصرف في حياتها. وفي الكثرة الغالبة من الأحيان، لا تزال مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بجنسه أو بانتماؤه الإثني أو ثروة والديه.

عدم المساواة. الوقائع كثيرة. ولا تعكس أوجه عدم المساواة دائماً عالماً مجحفاً، ولكن عندما لا تكون لها صلة بمجازاة الجهود أو المواهب أو روح المخاطرة أو المبادرة، فقد تمسّ شعور الأفراد بالإنصاف وتهين كرامة الإنسان. ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغير التكنولوجي الكاسحة، تضير أوجه عدم المساواة بالمجتمعات، إذ تقوّض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات وبالمؤسسات و ببعضهم بعضاً. ويضّر معظمها بالاقتصاد، إذ يبدها ما كان قد يُنجز لو حقّق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تجعل أوجه عدم المساواة من الصعب على القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره أو حماية الأرض، إذ تستخدم القلة التي في المقدمة نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها. وعندما يضيق الناس ذرعاً، ينزلون إلى الشارع.

وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا تقتصر هذه على مجرد الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بعد واحد، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. ولذلك يستشكف التقرير أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر. ويطرح مختلف أشكال عدم المساواة من حيث التداعيات والمحركات، مؤكداً أنها من علامات مشاكل أكبر في المجتمع والاقتصاد. كما يبحث التقرير في السياسات التي يمكن أن تصدى لهذه المحركات، أي السياسات التي يمكنها أن تحقق للأمم نمواً في الاقتصادات، وتحسناً في التنمية البشرية، وتراجعا في عدم المساواة.

ومن الصعب تكوين صورة واضحة عن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وكيفية تغييرها، لأنها تحاكي الحياة نفسها تعدداً وسعة.